

الدَّرَارِيُّ الْمُضِيَّةُ

شَرْحُ

الدَّرَارِ الْبَهِيَّةِ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ

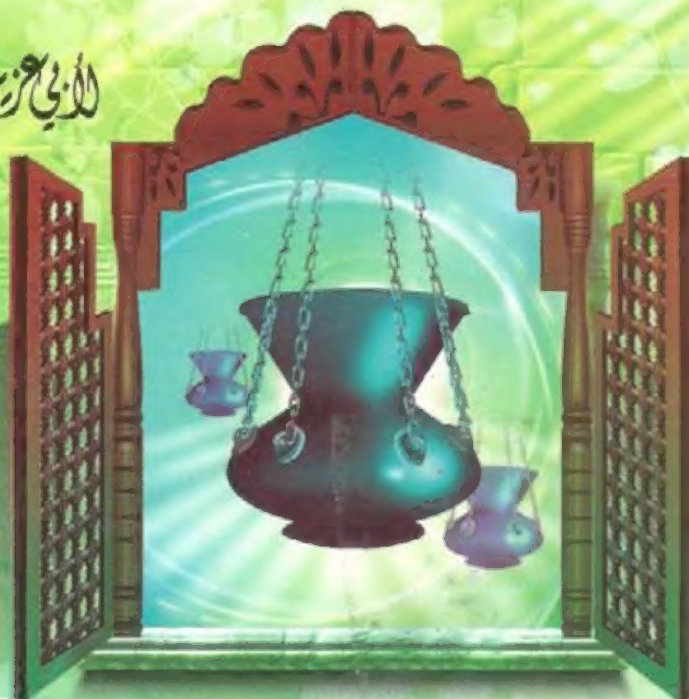
تَأَلِيفُ

سَيِّدِ الْكُوكَبِ الدَّانِي عَلَى السُّوْكَانِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٠ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

وَمَعَهُ الْكُوكَبُ الدَّانِي فِي تَحْرِيجِ وَتَحْقِيقِ الدَّرَارِيِّ

لِلدَّانِي حَزْرَتِ حَسَنِ بْنِ فُوزِ الْمُرُوجِيِّ



تَحْقِيقُ الْإِسْتِثْنَاءِ
مُسْتَقَامٌ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الدَّارُ الْمُضِيَّةُ

شَرَحُ

الدَّارُ الْبَهِيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٣٣٨

دار الآثار
للنشر والتوزيع

www.dar-alathar.com

- اليمن: صنعاء - شارع تعز - حي شميلة - مقابل جامع الخير - ص.ب. ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦
(٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com
✻ فرع صنعاء: الدائري الغربي - عمارة الخولاني - هاتف ٢٠٥٠٨٥
✻ فرع عدن: كريتر - بجوار مسجد أبان - هاتف ٢٦٦٩٨٦
✻ فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف ٣٠٧١١٢
✻ فرع دماج: دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة هاتف ٥١٩٣٢١

الوكلاء خارج اليمن

✻ مصر: دار الآثار: القاهرة - عين شمس الشرقية - هاتف ٦٤٢٢٣٢٣ - فاكس ٦٣٦٣٧٨٦

الدَّرَارِيُّ الْمَضِيَّةُ

شَيْخُ

الدَّرَارِيُّ الْبَهِيمَةُ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ

تَأَلَّفَ

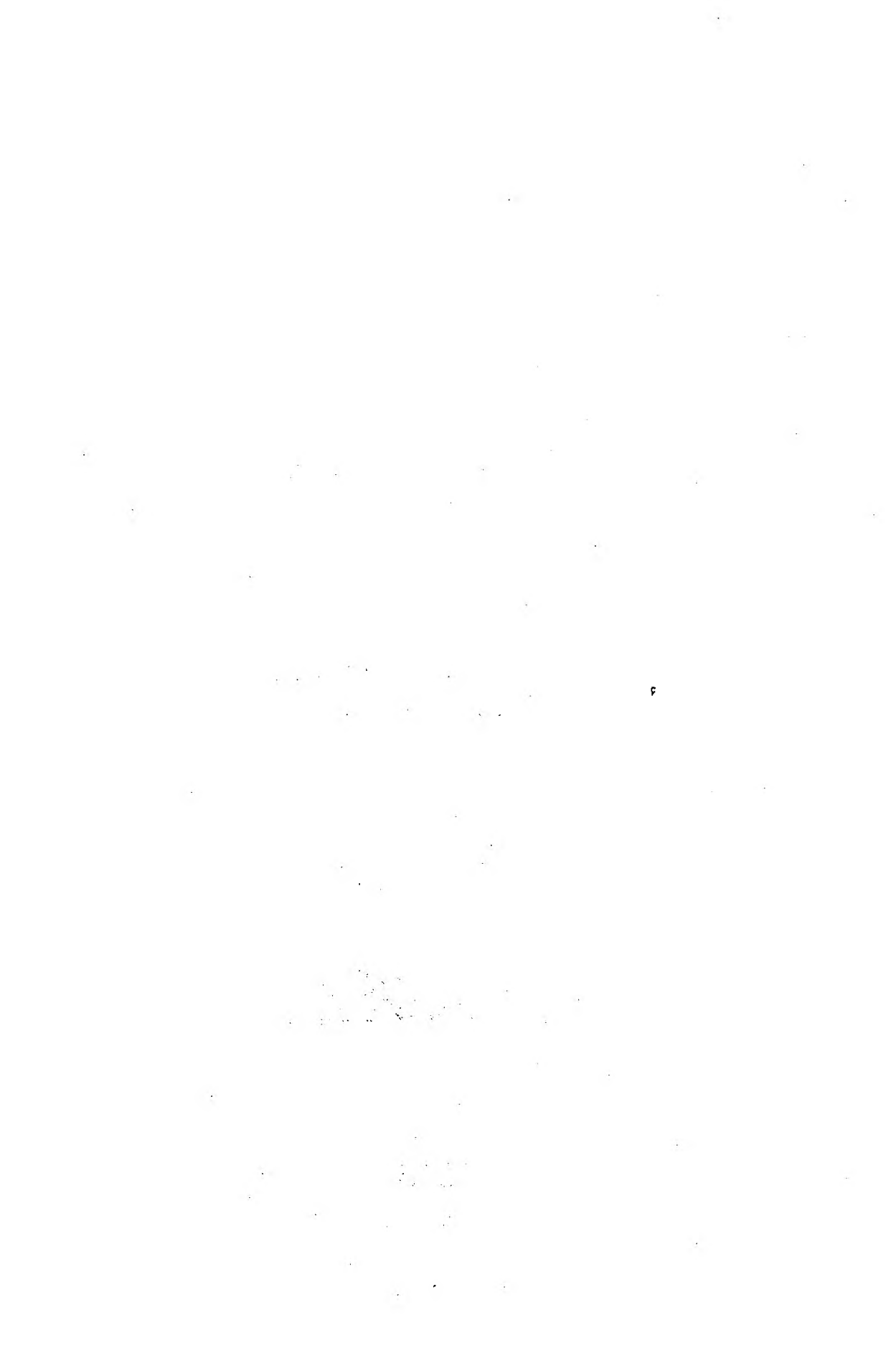
سَيِّدُ الْكُتُبِ الدِّانِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ السُّوَلَانِي

المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ رحمه الله تعالى

ومعه الكوكب الداني في استخراج وتحقيق الدراري

للأبي حمزة حسن بن نور الطوسي

تَحْقِيقُ الْإِسْخَارِ
مُسْتَفَاء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين، أما بعد:

ففي الوقت الذي صُرِفَتْ فيه همة بعض إخواننا لتحقيق كتاب «الدراري» للإمام الشوكاني رحمته الله، فإذا به يخرج في طبعة جديدة بتحقيق الأستاذ/ محمد صبحي حلاق أحد المدرسين الوافدين إلى اليمن، فتوقف عن تحقيق الكتاب؛ لأنه قد حُقِّق وطبع حفاظًا على الوقت والجهد، ولأن المقصد أن يُخدم الكتاب ممن تيسر له ذلك من المسلمين، والفائدة عامة للجميع، وبعد فترة من خروج الكتاب وبعد النظر فيه فإذا بالتحقيق يظهر هزيلًا، وفيه أخطاء وأوهام يصعب حصرها لكثرتها، وإن كان الكتاب ظهر بمظهر طيب من حيث الصف والإخراج كما هي عادة الطباعات اليوم -والحق يقال- فقد أضيفت له لمسات أظهرت الكتاب بمظهر طيب، ولكن هذا لا يشفع له، وبعد إعادة تحقيقنا للكتاب ومقارنته بتحقيقه رأينا بعض الأخطاء، فرأينا نشرها في تحقيقنا بيانًا ونصحًا له ولغيره، والله يعلم خاصة والكتاب منذ خروجه إلى وقتنا هذا له ما يقارب عشر سنين، وهذا وقت كاف لتصحيح ما وقع فيه من الأخطاء خلال هذه الفترة الطويلة، والحق يقال: إن الساحة تعج بأمثال هؤلاء، ويحضرني الآن منهم المدعو عبدالمعطي قلعجي فتحقيقاته هزيلة مع ما فيها من العبث بكتب أهل العلم والتطويل بدون فائدة، ولا أدل على ذلك من كتاب «الاستذكار» لابن عبد البر يخرج في ثلاثين مجلدًا خاليًا عن التحقيق العلمي، وأكثره حواشي لا فائدة فيها، ولو أنصف هذا المدعو قلعجي لأخرج الكتاب في عشرة لا تزيد، وقد خرج والحمد لله في هذا القدر أو يزيد قليلًا.

وإني لأناشد الأستاذ صبحي وغيره من المحققين أن يعيدوا النظر فيما قاموا ويقومون به، وأن لا يعجلوا في إخراج ما يقومون به؛ بغية الإحسان وزيادة في

الثبت والإتقان، فهذه من أفضل القُرْب، عسى الله أن يوفقنا وإياهم لكل خير.
تنبيهات:

(١) واختصاراً للكلام اقتضرت على ذكر الكلام المتعقب وذكرت الرقم من كتابه بين معكوفين [] لمن أراد أن يقف على الكلام بتمامه.

(٢) وأما بالنسبة لما ينقله عن غيره من أهل العلم من النقول سواء في التصحيح، والتضعيف، أو في غير ذلك لا أتعقبه فيها.

(٣) جعلت أرقاماً لمواضع التعقبات للتسهيل.

(٤) ما كان من تصحيف في طبعته أنقله كما هو وتبينه في موضع آخر وهو التصحيفات.

(٥) حصل دمج للأمثلة المتعلقة بالتحريك والأمثلة المتعلقة بالتحقيق؛ لارتباطها.

✽ المحقق يخلط بين "موارد الظمان" للهيثمي وبين "صحيح ابن حبان"!

فبعد أن ذكر منهجه في التحقيق [٦٠/١] قال: وأشرت..... ولكتاب "موارد الظمان" إلى زوائد ابن حبان للهيثمي بكلمة (موارد).

(١) فإذا قال الشوكاني في تحريجه (وابن حبان).

رَقَمَ المحقق أصلحه الله وقال: (في "موارد الظمان") وهذا في مواضع كثيرة
(١/٧١ مكرر، ٧٤، ٨٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١٣٧، ١٤٥، ١٨٥، ١٨٧،
٢٠٠، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٦٨، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٩، ٣١٥،
٣٧٤، ٣٢٥، مكرر، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤١٢، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٢٨،
٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٥) هذا في المجلد الأول فحسب.

وفي المجلد الثاني:

(٢/٣٨، ٤١، ٤٨، ٥٧، ٧٣، ٩٤، ١٢١، ١٢٩، ١٣٩، ١٤٨، ١٦٤،
٣٩٠، ٤٢٦، ٤٩٥) وتارة يقول: في "الموارد" (١/٩٤ مكرر، ١٩٠، ٢٣٣، ٤٧٤)
(٢٩٣، ٢٩٦، ٣٢١، ٣٤١، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٩٣، ٤٠٩، ٤٦٧، ٤٨٣).

وتارة يقول: (وابن حبان في "الموارد") (٢/٨، ٤٤، ٦٢، ٢٠٨، ٢٥٧).

وتارة يقول (وأخرجه ابن حبان في "الموارد") (١٧٤/٢).

وتارة يقول (وابن حبان في "موارد الظَّانَّ" (٨٥/١) مكرر، ١٥٧، ٣٠٠، (٤٥٠)، (١٨٦/٢)، (٢٢٠، ٢٧٦، ٣٥٢).

وتارة يقول: (روى حديثه ابن حبان في "موارد الظَّانَّ" (٢٣٩/١)، وتارة يقول: (وابن حبان "الموارد") (٣٠٥/٢) وتارة بدون تقويس (٤٠٩/٢).

فقد يقول قائل: لعله أراد أن يقول: (كما في "الموارد") فسقط الكاف والميم. فأقول: وهذا الاحتمال بعيد بُعِدَ المشرقين، سقط في موضع في موضعين أما في هذا الكم الهائل من المواضع فبعيد.

وأقول: لا داعي لهذا التأويل وهذا الاحتمال، فهو يصرح بأن موارد الظَّانَّ لابن حبان بنفسه، فهذا الاحتمال والتأويل مع ضعفه كان ممكناً لو أن الرجل لم يصرح بنفسه أما وقد صرح فلا داعي، يقول المحقق أصلحه الله: (و"موارد الظَّانَّ" لابن حبان (٧٤/١))، فهذه العبارة صريحة لا تحتمل التأويل في أنه يرى أن "موارد الظَّانَّ" لابن حبان لا للهيثمي، وكأنه لا يدري ما يقول!!

نعم قد وقفت له على إحالة لـ"صحيح ابن حبان"، فيقول: وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٧/٢، ٣٢١، ٤١٩). ولا شك أنها رمية من غير رام، خاصة أنها في موضعين مع التوسع في التخريج، فلا أستبعد أن تكون من المواضع التي ينقلها عن غيره بغير عزو، والذي يجعلني أقول هذا أنها مواضع يسيرة جداً بالنسبة لما تقدم.

وستى قال الشوكاني: وابن حبان. رجع المحقق -هداه الله- إلى "موارد الظَّانَّ"، وإذا لم يجده في "الموارد" ضاقت عليه الأرض بما رحبت لماذا؟! لأنه يظن أن كل ما في "صحيح ابن حبان" هو في "موارد الظَّانَّ"، وبعد ذلك ماذا يفعل؟! يرجع إلى "التلخيص"، وهذا في عدة مواضع منها (٣٧/٢، ٧٢، ٨١، ٢١٧)، فإذا يقول: عزاه إليه ابن حجر في "التلخيص". وإذا لم يجد للحافظ عليه كلاماً نَظَرَ إلى من ذكر الحديث فيحيل إليه.

كان ينبغي لك الرجوع إلى "صحيح ابن حبان"، أو "ترتيبه" لابن بلبان خاصة،

وقد جعلت نسختين ضمن مراجعتك المذكورة؛ فإن لم تجده رجعت إلى كتب التخرير
لاحتيال أن يكون الشوكاني وَهْمٌ في عزوه، فإن وجدت الحافظ عزاه زاد يقينك بما
ذكر الشوكاني، فتعزم على إخراجه، فأما أن يقول الشوكاني: وابن حبان. فترجع إلى
"الموارد"، فإذا لم تجده رجعت إلى "التلخيص"، أو إلى من أخرجه، فَتَحِيلُ إليه،
فهذا تخرير غريب عجيب!!

❦ المحقق يخلط بين "كشف الأستار" للهيتمي، وبين "البحر الزَّخَّار" المسمى
بـ"مسند البزار"!

(٢) فإذا قال الشوكاني: (أخرجه البزار).

رَقَّمَ المحقق -أصلحه الله- [١٥٢/١، ٣٠٤]، [٢٠٢/٢، ٢٢١، ٢٥٣] وقال:
في "كشف الأستار".

(٣) قال الشوكاني: وفي الباب حديث أبي هريرة بإسناد حسن.

رَقَّمَ المحقق -أصلحه الله- على الحديث [٧٣/٢] وقال: أخرجه البزار في "كشف الأستار".
وهذه مواضع من حواشيه:

ذكر حديث خالد بن زيد [١٣٧/١] وقال: أخرجه أحمد (١٩٤/٥)، والبزار في
"كشف الأستار" (١٤٨/١).

وتارة [١٢٧/٢] يقول: وأخرجه البزار في "كشف الأستار".

(٤) وفي موضع قال الشوكاني: أخرجه البزار.

فقال المحقق -أصلحه الله- [٣٨٦/١]: في "كشف الأستار" عن زوائد البزار.
وهذا يلحق بما قبله؛ لأنه لم يذكر لِمَنْ "كشف الأستار"!!

وَرَقَّمَ المحقق على البزار [٨٨/١] وقال: لم أجده في "كشف الأستار". وكرر هذه
العبارة في موضعين [١٠٩/١]، [٣٢٦/٢].

كأن المحقق لا يدري ما علاقة "كشف الأستار" بـ"مسند البزار"؟! والله المستعان.

(٥) قال الشوكاني: وأما اعتبار الكفاءة، فلحديث عَلِيٍّ عند البزار والترمذي....

فإذا قال المحقق بعد أن رقم [٤٤٦/١] على البزار: لم أجده عنده؟.

وفي موضع آخر [١٢٠/٢] قال: لم أعثر عليه عنده.

وتارة يقول [١٢٥/٢، ٣٧٥]: أخرجه البرار. وتارة يقول: أخرج حديث عائشة

البزار (١٢٥/٢)، وتارة يقول: [١٢٤/٢، ٣٢٢] والبزار. ويذكر الرقم.

فإذا يعني بقوله: لم أجده عنده، لم أعثر عليه عنده؟ هل لم يجده عند البزار في "مسنده"؟ طبعاً لا؛ لأن "مسند البزار" ليس من مراجعه التي حشدها في آخر الكتاب وعلى فرض أنه بحث في المسند فمسند علي من "مسند البزار" مطبوع والحمد لله، ولكن الحقيقة أن الرجل يريد "كشف الأستار" الذي هو ضمن مراجعه المذكورة هذا أولاً.

وثانياً: لأنه يظن أن كل ما في البزار هو في "الكشف"، وإلا لما كان هناك داع للنفي والإثبات منه، وترقيمه في عدة مواضع للبزار دليل واضح على أنه يريد "الكشف" ولا غرابة في صنيعه هذا فالرجل قليل المعرفة بهذا الفن!!

✽ المحقق يخلط بين "مجمع الزوائد" للهيثمي، وبين "معاجم الطبراني"؟!

٦) إذا قال الشوكاني في تخريجه: والطبراني. رجع المحقق -أصلحه الله- إلى "مجمع الزوائد"؛ لأنه يظن أن كل ما في "معاجم الطبراني" في "مجمع الزوائد" فَرَّقَ المحقق على الطبراني [٨٩/١] وقال: لم أجده في "مجمع الزوائد" للهيثمي.

فأقول: لم يخرج الهيثمي كل حديث للطبراني في "مجمعه"، وإنما أخرج الأحاديث والألفاظ الزائدة على الأمهات الست، فإن كان الحديث أو اللفظة زائدة على الأمهات الست فظنتها في "مجمع الزوائد" وأقول: مظنتها؛ لأنه قد يفوته وقد يورده في غير مظنته من "المجمع".

✽ تقصير فاحش في التخريج وأخطاء في التحقيق.

وقد قال في منهجه في التحقيق: ثانياً: تخريج الأحاديث من مظانها المعتمدة واتبعت في ذلك الخطوات التالية: ... ٢- عزوت الأحاديث إلى مصادرها الأصلية التي ذكرها المؤلف وفي بعض الأحيان أذكر مصادر أخرى لم يذكرها المؤلف. [٦٠/١]

(٧) قال الشوكاني: وقد روي نحو ذلك من حديث المغيرة وابن مسعود وعائشة.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على حديث عائشة [٢٤٧/١] وقال: فلينظر من أخرجه؟ اهـ.

لا أدري من الذي ينظر من أخرجه، القارئ أم المحقق؟! ألم تقل إنك تخرج الأحاديث من مصادرها الأصلية فأين تطبيق ما ذكرت؟! فهذا من عدم الإحسان والله المستعان، وللأسف هذا حاله فيما لم يخرج به الشيخ الألباني وشعيب وعبدالقادر الأرنؤوطيان وغيرهم، فإذا لم يجد لهم كلاماً على الحديث ضاقت به الأرض بما رحبت، فهلا قلت: لم أجده؟ أو لم أقف عليه؟.

(٨) قال الشوكاني: ويؤيد ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الأمر بالغسل عند الإسلام لوائله ابن الأسقع وقتادة الرَّهَائِيُّ، كما أخرجه الطبراني وأمره أيضاً لعقيل بن أبي طالب كما أخرجه الحاكم في "تاريخ نيسابور" وفي أسانيدھا مقال.

فإذا قال -أصلحه الله- بعد أن رقم [١٤٦/١] على حديث واثلة: قال الهيثمي في "المجمع" (٢٨٣/١): رواه الطبراني في "الكبير" و"الصغير" وفيه منصور بن عمار الواعظ وهو ضعيف. اهـ.

ألم تقل إنك تخرجها من مصادرها الأصلية فَهَلَّا رجعت إلى الطبراني "الكبير" و"الصغير" وهي من مراجعتك المحشودة؟! أَخْبِرْنِي: متى ترجع إلى معاجم الطبراني؟ متى؟! وهلا وقفت على الإسناد بنفسك حتى تتأكد مما يقول الهيثمي، ألم تعلم أن الهيثمي قد يضعف الحديث برجل، ويترك آخر، وقد يتساهل في الحكم على الرجل، ويكون أشد من ذلك؟ وهلا نقلت للناس عامة ولطلبة العلم خاصة جهداً تُشْكِرُ عليه في الدنيا قبل الآخرة، فالأجر على قدر المشقة.

فالحديث فيه معروف بن عبدالله أبو الخطاب الخياط ضعيف وقد ساق له ابن عدي مجموعة من الأحاديث عن واثلة وقال: وهذه الأحاديث عن واثلة لمعروف منكراً جداً، ومعروف مولى لوائله. "الكامل" (٢٣٢٨/٦).

ومنصور الذي ذكره الهيثمي الراجح أنه ضعيف جداً فقد قال الذهبي: وساق له

ابن عدي أحاديث تدل على أنه واهٍ في الحديث. «الميزان» (٤/١٨٨).

وَرَفَّعَ على قول الشوكاني: في أسانيدنا مقال فماذا قال المحقق -أصلحه الله-: قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢/٦٨) -بعدما ذكر حديث واثلة وقتادة وعقيل-: أسانيدنا ضعيفة.

فهلا أخرجتها من مراجعها ونظرت مقدار هذا الضعف؟! وإن كان المقصود هو الإشارة إلى ضعفها فقد ذكره الشوكاني قبل، أصلحك الله!

(٩) قال الشوكاني: وأخرج أحمد بإسناد صحيح عن عمرو بن حزم قال: رأي رسول الله ﷺ متكئاً على قبر، فقال: «لَا تُؤْذِ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ».

فَرَفَّعَ المحقق على أحمد [٣٢٩/١] وقال: عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/٦١) إلى الطبراني في «الكبير»، ولم يعزه إلى أحمد من حديث عمارة بن حزم كما أنني لم أجده في المسند والحديث ضعيف اهـ.

أخطاء كما هي العادة: تحقيق عجيب!! وأنت لم تقف عليه في «مسند أحمد» كما تزعم فمن أين لك الحكم بضعف الحديث؟! فهذه مجازفة بالتصحيح والتضعيف بدون علم!!

نعم الحديث أخرجه أحمد سقط من المطبوع فقد ذكره الحافظ في «أطراف المسند» (١٣/٥) وفي عدة مواضع «إتحاف المهرة» (١١/٧٤٧)، وفي «تعجيل المنفعة» في ترجمة عمارة، وفي «الإصابة» في ترجمة عمرو أيضاً والحديث جاء عن عمارة وبنو حزم والحديث ضعيف يا حلاق، ولكن بعلم، فإن فيه ابن لهيعة وهو ضعيف، ثم وقفت على الحديث في «مسند أحمد» تحقيق طبعة الرسالة (٣٩/٤٧٥).

(١٠) قال الشوكاني: وحديث أبي رُهم عند الدارقطني، وأبي يعلى، والطبراني.

فَرَفَّعَ المحقق أصلحه الله على أبي يعلى والطبراني [٤٧٣/٢] وقال: عزاه إليه الهيثمي في «المجمع» (٥/٣٤٢). اهـ وكرر العبارة في الثاني.

ولم يخرجها منها وهما من مراجعه المذكورة والحديث في الطبراني «الكبير» (١٩/١٨٦) وفي «مسند أبي يعلى» (١٢/٢٩٧).

(١١) وقال الشوكاني: وأخرج نحوه أحمد، والطبراني، وابن ماجه من حديث أسماء

بنت عُثَيْسٍ أم عبدالله بن جعفر.

فَرَّقَمَ المحقق على «أحمد» وقال [٣٣١/١]: «الفتح الرباني» (٩٣/٨) وَرَقَّمَ على الطبراني وقال: عزاه إليه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١٣٨/٢) اهـ.
فأما أحمد، فأخرجه في «المسند» (٣٧٠/٦) وأما الطبراني فأخرجه في «الكبير» (١٤٤/٢٤).

(١٢) وقال الشوكاني: وأخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «ادْفَعُوا إِلَيْهِمْ مَا صَلُّوا الْخَمْسَ».
فَرَّقَمَ المحقق على الطبراني [٣٥٨/١] وقال: في «الأوسط»، وفيه هاني بن المتوكل وهو ضعيف (٨٠/٣) مجمع «الزوائد». اهـ

إنا لله وإنا إليه راجعون! يقول الشوكاني: والطبراني فترجع إلى «مجمع الزوائد» فتنتقل ما فيه بدون تَأَكُّدٍ! هلا رجعت إلى «الأوسط» وهو من مراجعك المذكورة؟! ألم تعلم أن فيه أيضاً أحمد بن رَشْدِينَ كَذَبَهُ أحمد بن صالح، وموسى بن وَرْدَانَ مختلف فيه والراجح ضعفه؟! نعم، لم تعلم لأنك لم ترجع، وكيف ترجع وتحقيقك وسط لا بالطويل الممل ولا بالمختصر المخل!!!

(١٣) وقال الشوكاني: وأما كراهة أفراد يوم السبت بالصوم، فلحديث الصَّامِاءِ بنت بشر عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، والطبراني، والبيهقي، وصححه ابن السكن...).

فَرَّقَمَ المحقق على الطبراني [٣٩٤/١] وقال: في «الكبير» (١٩٨/٣) - «مجمع الزوائد» من حديث أبي أمامة.

عجباً لك يُقال: عن الصَّامِاءِ بنتِ بشر، وأنت تقول: عن أبي أمامة، هلا أخرجه عن الصَّامِاءِ وهو المطلوب منك، هل بحث عنه أم لا؟ لسان حالك يقول: لا، فهذا تخريج عجيب، فالحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٢٨/٢٤).

(١٤) قال الشوكاني: ويؤيده حديث أبي هريرة أيضاً عند أصحاب السنن، وصححه ابن حبان....

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على ابن حبان [٣٩٥/١] وقال: ذكر ذلك الشوكاني في "نيل الأوطار" (٢٦٠/٤). اهـ

تخريج عجيب هل هذا هو تخريج الأحاديث من مراجعها الأصلية؟! يذكره الشوكاني في "الدراري" فتحيل إلى "النيل".

والخلاصة هل أخرجه ابن حبان أم لا؟! هل بحث عنه في "صحيح ابن حبان" أم لا؟! وهل وقفت عليه أم لا؟! أليس "صحيح ابن حبان" من مراجعتك المذكورة؟! الجواب: بلى. إذن أخبرني: متى ترجع إلى هذه المراجع؟ متى؟! فخذ: الحديث أخرجه ابن حبان كما في "ترتيبه" لابن بلبان (٥٤٠/٤).

(١٥) قال الشوكاني: وأخرج البخاري في "تاريخه" وأبو يعلى من حديث ابن عباس كان رسول الله ﷺ يَقْبَلُ الركن اليماني. وفي إسناده عبد الله بن مسلم بن هُرْمَزٍ وهو ضعيف. اهـ

فَرَّقَ المحقق على أبي يعلى [٤١٨/١] وقال عزاه إليه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٤/٣): بلفظ: كان رسول الله ﷺ يَقْبَلُ الركن ويضع خده عليه وقال: فيه عبد الله ابن مسلم بن هرمز وهو ضعيف هذا أقصى ما فعله المحقق. والحديث أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٤٧٣/٤).

(١٦) قال الشوكاني: وأخرج أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان، والطبراني من حديث أم الفضل لُبَابَةُ بنت الحارث.... فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الطبراني [٨٩/١] وقال: لم أجده في "مجمع الزوائد" للهيثمي. اهـ

هلا أخرجته من الطبراني وهو من مراجعتك المذكورة!! فالحديث أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٥/٢٥).

(١٧) قال الشوكاني: وقد أخرج الطبراني في "الأوسط" عن جابر مرفوعاً صَلُّوا عَلَى مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالذَّنِيءِ وَالْأَمِيرِ أَرْبَعًا !! وفي إسناده عمرو بن

هشام البَيْرُوتِي تفرد به عن ابن لَهَيْعَةَ.

فَرَّقَ المحقق أصلحه الله على الطبراني [٣٠٨/١] وقال: قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣٥/٣) رواه أحمد، والطبراني في "الأوسط" وفيه ابن لَهَيْعَةَ وفيه كلام. اهـ
فما لك لا تخرجه من أحمد، والأوسط للطبراني وهي من مراجعك المذكورة؟!
وأين حكمك على الحديث؟! وأين حكمك على ابن لَهَيْعَةَ؟!

أما علمت أن في إسناد "الأوسط" شيخ الطبراني بكر بن سهل الدميطي وهو ضعيف؟
لا لم تعلم؛ لأنك لم ترجع، فعدم رجوعك إلى المراجع الأصلية هو سبب الإخلال والله المستعان.

(١٨) قال الشوكاني: فالحديث: «لَيْلِهِ أَقْرَبُكُمْ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ عِنْدَهُ حَظًّا مِنْ وَرَعٍ وَأَمَانَةٍ». أخرجه أحمد، والطبراني.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على أحمد، والطبراني: [٢٩٨/١] وقال: قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢١/٣) رواه أحمد، والطبراني في "الأوسط" وفيه جابر الجعفي وفيه كلام كثير. اهـ

فإذا صنعت يا حلاق؟! ألم يذكر الشوكاني أن الحديث أخرجه أحمد، والطبراني وفي إسناده جابر الجعفي؟! الجواب: نعم. فالك لا تخرجه من أحمد، والأوسط للطبراني وهي من مراجعك المذكورة؟! أليس هذا هو المطلوب منك؟! وأين حكمك على جابر الجعفي؟! ولعل قائلًا أن يقول: لعله اكتفى بكلام الشوكاني ونقله عن الهيثمي، فأقول اكتفى أو لم يكتف فإنه كمحقق للكتاب يلزمه أن يخرج كل حديث من مراجعه الأصلية وبعد تخريجه يحكم عليه بما يستحقه، وله بعد ذلك أن يكتفي بكلام غيره في الحديث إن ارتضاه.

(١٩) قال الشوكاني: وأخرج الطبراني في "الأوسط" عن بُرَيْدَةَ مرفوعًا: «مَنْ حَبَسَ الْعَيْنَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ...».

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الطبراني [٧١/٢] وقال: عزاه إليه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٩٠/٤) وقال عقبه: وفيه عبد الكريم بن عبد الكريم، قال أبو حاتم:

حديثه يدل على الكذب. اهـ

هذا أقصى ما فعله، والحديث قد أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٩٤/٥).

ذكر الشوكاني حديث ثوبان بلفظ: «الْبَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ».

وقال: وأخرجه أيضاً مع الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ: «إِنَّ الْبَاءَ طَهُورٌ إِلَّا أَنْ يُغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ».

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الطبراني وقال [٧١/٢]: قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١٤/١) رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» قلت: هو حديث ضعيف بهذا الإسناد؛ لأن فيه رشدين بن سعد وهو ضعيف. اهـ

هذا حال المحقق -هداه الله- يقول الشوكاني: والطبراني فيقول: قال الهيثمي في «المجمع» لا يكاد يرجع إلى كتب الطبراني إلا نادراً، وإذا رجع تكون رمية من غير رام بإحالة وقف عليها من بعض المحققين.

فالحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٣/٨) و«الأوسط» (٢٢٦/١).

٢٠ قال الشوكاني: ومن حديث عائشة عند الطبراني في «الأوسط» وأبي يعلى والبزار وابن السكن كلها مثل حديث أبي سعيد. فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على البزار [٧١/١] وقال: قال الهيثمي في «الزوائد» (٢١٤/١).

رواه البزار، وأبو يعلى، والطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات. اهـ

فهلأ أخرجه من أبي يعلى و«الأوسط» للطبراني وهي من مراجعك؟! أم أن المسألة تسويد للصفحات وترزين الكتاب!! والله المستعان

فالحديث في «مسند أبي يعلى» (٢٠٣/٨)، وفي «الأوسط» للطبراني (٣١٨/٢)، وأزبدك فالحديث موجود في «كشف الأستار» للهيثمي الذي تسميه «مسند البزار» برقم (٢٤٩)، هذا بالنسبة للتخريج أما التحقيق ففي أسانيدنا شريك القاضي ضعيف ومجلس أتعلم هذا؟! لا، لم تعلم؛ لأنك لم ترجع.

(٢١) قال الشوكاني: وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر ذكر المسافر وفي الحديثين مقال معروف.

فَرَّقَ المحقق على حديث أبي هريرة [٢٥٤/١] وقال: أخرجه الطبراني في "الأوسط" وفيه إبراهيم بن حماد ضعفه الدارقطني "مجمع الزوائد" للهيثمي (١٧٠/٢) اهـ.

فهلا أخرجته من "الأوسط" للطبراني لتحكم عليه؟! ألم تعلم أن فيه شيخ الطبراني أحمد بن رَشْدَيْنَ، اتهمه أحمد بن صالح بالكذب؟! لا، لم تعلم؛ لأنك لم ترجع. فَخُذْ: الحديث أخرجه الطبراني (١٦١/١).

(٢٢) ذكر الشوكاني في حديث: «الْبُسُوا مِنْ ثِيَابِكُمْ الْبَيَاضَ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ». وقال: وفي معناه أحاديث أخر عن عمران، وسمرة، وأنس، وابن عمر، وأبي الدرداء.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- عليها [٣٠٣/١] وقال:

حديث عمران: أخرجه الطبراني كما قاله الشوكاني في "النيل" (٣٨/٤).

حديث سُمُرَة: أخرجه الترمذي وصححه وابن ماجه، والنسائي، والحاكم (المرجع السابق).

حديث أنس: أخرجه أبو حاتم في "العلل" والبزار في مسنده (المرجع السابق).

حديث ابن عمر: أخرجه ابن عدي في "الكامل" (المرجع السابق).

حديث أبي الدرداء: أخرجه ابن ماجه (المرجع السابق).

فما لك لا تخرجها من مصادرها وهي من مراجعك المذكورة ما عدا البزار فنعذر بك به؟!

وصل بك التقصير حتى عن إخراج ما في "السنن"، لا أدري ما فائدة حشد هذا الكم الهائل من المراجع في آخر الكتاب وأنت لا ترجع إليها، وللأسف هذا الآن يُعَدُّ عند المعاصرين كناية عن الجهد الذي بذله المحقق، والمراجع التي قرأها ورجع إليها في تحقيقه للكتاب وقد لا يكون رجع إليها، والله المستعان

والحمد لله قد قمنا بإخراجها كلها من مراجعها مع تحقيقها لتقف على ذلك

فارجع إلى تحقيقنا في موضعه.

(٢٣) قال الشوكاني: وأما مشروعيته للإحرام، فلحديث زيد بن ثابت: أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل. أخرجه الترمذي، والدارقطني، والبيهقي، والطبراني وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي....

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الطبراني [١٥٤/١] وقال: عزاه إليه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/٢٣٥ رقم ٩٩٢) للطبراني.

هلا أخرجه من الطبراني "الكبير" وهو من مراجعك؟! وكذا من العقيلي وهو من مراجعك أيضاً؟!

فالحديث أخرجه الطبراني (١٣٥/٥)، والعقيلي (١٣٨/٤).

(٢٤) ذكر الشوكاني: حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن كسب الحجام، ومهر البغي، وثن الكلب. أخرجه أحمد برجال الصحيح، وأخرجه أيضاً الطبراني في "الأوسط".

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الطبراني [١١٣/٢] وقال: عزاه إليه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٩٣/٤) مختصراً.

هلا أخرجه من "الأوسط" للطبراني وهو من مراجعك لتحكم عليه؟!!! فالحديث أخرجه الطبراني في "الأوسط" (٣/٣٨٢) وفي إسناده حجاج بن أرطاة ضعيف ومذلس ولم يصرح.

(٢٥) قال الشوكاني: وأما كثرة الثواب إذا كثر الجمع فقد ثبت عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ». أخرجه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان....

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على ابن ماجه [٢٣٣/١] وقال: عزاه إليه ابن حجر في "التلخيص" (٢/٢٦) كَسِلْتُ عن إخراج حتى ما في "السنن" إنا لله وإنا إليه راجعون!!

الحديث في "سنن ابن ماجه" برقم (٧٩٠).

أحاديث يزعم أنه لم يعثر عليها وهي موجودة!

(٢٦) قال الشوكاني: وأخرج أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان والطبراني من حديث أم الفضل لبنة بنت الحارث.

فَرَّقَ المحقق -هداه الله- على الطبراني [٨٩/١] وقال: لم أجده في "مجمع الزوائد". اهـ
عجبا لك! ألم تقل إنك تُخْرِجُ الأحاديث من مصادرها الأصلية، فَهَلَّا رجعت إلى
"معجم الطبراني" لتخرج الحديث؟ وهل كل حديث يخرج الطبراني هو في "مجمع
الزوائد"!!؟

بل هو موجود أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٥/٢٥) وذكره الهيثمي في "المجمع"
أيضا (٢٨٤/١). وقد تقدم جملة من الأحاديث لم يخرجها من مصادرها، فلا حاجة
للإطالة بذكر ذلك.

(٢٧) ذكر الشوكاني حديث عبدالله بن عمرو مرفوعا: «عَقُلُ الكافر نصف دية
المسلم». وقال أخرجه أحمد، والنسائي والترمذي وحسنه، وابن الجارود وصححه.
فَرَّقَ المحقق -هداه الله- على ابن الجارود [٤٠٥/٢] وقال: لم أجده في
"المنتقى"!!؟

وهو موجود فيه برقم (١٠٥٢).

(٢٨) وقال الشوكاني: وأخرج ابن ماجه والترمذي، والنسائي وابن الجارود
والبخاري تعليقا من حديث العلاء بن خالد....

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على ابن الجارود [٩٣/٢] وقال: لم أجده في "المنتقى". اهـ
وهو موجود برقم (١٠٢٨).

(٢٩) وذكر الشوكاني حديث ابن عباس مرفوعا: «لا ضرر ولا ضرار»، وقال أخرجه
أحمد، وابن ماجه، والبيهقي، والطبراني، وعبد الرزاق.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على البيهقي [١٣٥/٢] وقال: لم أعثر عليه في "السنن
الكبرى" ولا في "الزهد" ولا في "الأدب" ولا في "دلائل النبوة". اهـ.

أتعبت نفسك وأبعدت النُّجعة في البحث!!

والحديث في «السنن الكبرى» (٦/٦٩).

(٣٠) وقال الشوكاني: وأخرج أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وصححه، وابن حبان والطبراني والدارقطني من حديث عبدالله بن عمرو...).

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الطبراني [٣٢١/٢] وقال: لم أجده. اهـ.

لا أدري في أي كتاب لم يجد! ولعله في «معجم الطبراني» كلها كما تقدم في كتب البيهقي!!! وهو موجود في «المعجم الصغير» برقم (٥٨).

(٣١) وقال الشوكاني: وأخرجه أبوداود، والبيهقي، والطبراني عن عَمْرَان بن حُصَيْن....

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الطبراني [١٥/٢] وقال: لم أعثر عليه. اهـ.

وهو موجود في «الكبير» (١٣٠/١٨) وهو من مَرَاجِعِهِ المذكورة.

(٣٢) وقال الشوكاني: وأخرج أحمد، والشافعي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: ما رأيت أحداً قط أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على أحمد [٤٦٢/٢] وقال: لم أجده. اهـ.

لا أدري في أي مرجع بحث؟! لعلك بحثت في «الفتح الرباني» الذي هو مرجعك الدائم لما تخرجه من «مسند أحمد» فلم تجده، وأما «المسند» لأحمد لو بحثت لوجدته (٣٢٨/٤).

(٣٣) وقال الشوكاني: وأخرج أحمد، والترمذي، وابن ماجه من حديث ابن عمر...

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على أحمد (٢٢٨/٢) وقال: لم أجده. اهـ.

نعم لم تجده في «مسند أحمد»؛ لأنك لم تبحث فيه، وأحسب أنك بحثت عنه في «الفتح الرباني» للبنا الذي هو ملجؤك الدائم فيما تخرجه من «مسند أحمد» وإلا فهو موجود في «المسند» (٢٢٤/٢).

(٣٤) وقال الشوكاني: وأما كونها تخطب الكبيرة إلى نفسها فلما في «صحيح مسلم» أن

النبي ﷺ أرسل إلى أم سلمة بخطبها.

رَقَّم المحقق -أصلحه الله- على «مسلم» [٤٤٥/١]، وقال: لم أجده في «صحيح مسلم» والله أعلم.

والحديث موجود في «مسلم» برقم (٩١٨).

(٣٥) وقال الشوكاني: وأخرج أحمد، وأبو داود، والبيهقي، والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن الزبير، قال: قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم. فَرَقَّم المحقق -أصلحه الله- على الحاكم [٣٢٥/٢]، وقال: لم أجده في «المستدرک»، وعزاه إليه ابن حجر في «التلخيص» (١٩٣/٤).

والحديث موجود في «المستدرک» (٩٤/٤).

(٣٦) ذكر الشوكاني حديث أبي سعيد مرفوعاً: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا: فَمَنْ أَتْبَعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَّعَ»، وقال: وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه نحوه.

فَرَقَّم المحقق على أبي داود [٣١٩/١] وقال: قلت لم أجده في سنن أبي داود، والله أعلم. اهـ.

والحديث موجود في «سنن أبي داود» إلا أنه معلق فلعل المحقق -أصلحه الله- لم يره ولو رجع إلى «المنتقى» وشرحه «النيل»، لوجد الحديث قد ذكره المجد بن تيمية عقب حديث أبي سعيد مباشرة، والله المستعان.

(٣٧) وقال الشوكاني: ولا يعارض هذا الحديث حديث ابن عباس عند أحمد، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي وحسنه. قال: كنا في سفر فحضر الأضحى فذبجنا البقرة عن سبعة، والبعير عن عشرة.

فَرَقَّم المحقق -أصلحه الله- على أحمد [٤٣٣/١] وقال: لم أجده في المسند. اهـ.

نعم لم تجده؛ لأنك لم تبحث!! وإلا لو بحثت لوجدته فيه (٣١١/١).

(٣٨) قال الشوكاني: وأخرج أحمد من حديث عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللحم....

فَرَّقَ المَحْقَق -هداه الله- على "أحمد" [٢٢٧/٢] وقال: لم أجده في المسند من هذا الطريق.

وهو موجود في "المسند" [٢٢٣/٥] من هذه الطريق.

(٣٩) وقال الشوكاني: وأخرج أحمد، وأبو داود نحوه من حديث علي.

فَرَّقَ المَحْقَق -أصلحه الله- على "أبي داود" [١٦١/٢] وقال: لم أعر عليه.

وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣٢٦/١٠). اهـ.

وهو موجود في أبي داود إلا أن الحديث مُعَلَّقٌ؛ فلعل المَحْقَق -أصلحه الله- لم

يره وهو برقم (٤٥٨٢).

(٤٠) وقال الشوكاني: وأخرج أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي

والبخاري في "التاريخ" من حديث أبي سعيد....

فَرَّقَ المَحْقَق -أصلحه الله- على "البخاري" [٢٤٦/٢، ٢٣٤] وقال: لم أجده في

"التاريخ الكبير".

وذلك في موضعين من كتابه، والحديث موجود فيه (٣٥٣/١).

(٤١) وقال الشوكاني: وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني.

فَرَّقَ المَحْقَق -أصلحه الله- على الدارقطني [٢٤١/٢] وقال: لم أجده في "سنن

الدارقطني". اهـ.

وهو موجود في "سنن الدارقطني" من حديث أم سلمة (٢٦٥/٤).

(٤٢) ذكر الشوكاني قصة سلمة بن صخر في ظَهَارِهِ وقال: أخرجه أحمد، وأبو داود،

والترمذي وحسنه، والحاكم، وصححه وابن خزيمة، وابن الجارود.

فَرَّقَ المَحْقَق -أصلحه الله- على "ابن خزيمة" [٢٤/٢] وقال: لم أجده. اهـ.

وهو موجود في "صحيح ابن خزيمة" برقم (٢٣٧٨).

(٤٣) وقال الشوكاني: وقد رواه أبونعيم في "الصحابة" في ترجمة أبي خدّاش.

فَرَّقَ المَحْقَق -هداه الله- على أبي خدّاش [١٢٥/٢] وقال: لم أجده في كتاب

"معرفة الصحابة" لأبي نعيم ولكن عزاه الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٦٥/٣)

وهو موجود في "معرفة الصحابة" (٢٨٧٦/٥) بتحقيق عادل العزازي.

(٤٤) قال الشوكاني: فقال رحمته الله في وفد ثقيف لما أنزلهم المسجد: (ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء إنما أنجاسهم على أنفسهم. اهـ

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الحديث [٩٩/١] وقال: لم أعثر عليه حتى الآن. وذكره الشوكاني أيضاً في "السييل الجرار" (٣٨/١) وسكت عنه المحقق ولم يعزه لأحد. اهـ

والحديث مرسل عن الحسن أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١٣/١).

✽ المحقق لا يرجع في تحقيقه حتى إلى أقرب المراجع وهو "النيل" الذي يعتبر كالمخطوطة لكتاب "الدراري" ويكتفي بالترقيم لما يجده في "الدراري".

(٤٥) قال الشوكاني: وأخرج أحمد من حديث حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال له: «إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه». وفي إسناده العلاء بن خالد الواسطي. فَرَّقَ المحقق على العلاء بن خالد [٧٢/٢] وقال: انظر ترجمته في "التاريخ الكبير" (٥١٧/٦) وهو ضعيف اهـ.

والحديث ليس في إسناده العلاء بن خالد البتة، ولولا أنه رقم على أحمد لقلت لم يرجع إلى "المسند" ونقل عن غيره التخريج كما هي عادته، ولكنه رقم عليه دلالة على رجوعه إلى "المسند" فهل نظرت في السند لتحكم عليه أم اكتفيت بالترقيم؟! الراجع أنك اكتفيت بالترقيم!!

وهم الإمام الشوكاني في نقله من "النيل" إلى "الدراري" فتبعته على الوهم، والإمام الشوكاني له عذره، فلعله سبق قلم منه ولعله نقل من حفظه أما أنت فما عذرک؟!

وهو على الصواب في "النيل" قال الإمام الشوكاني: حديث حكيم بن حزام أخرجه أيضاً الطبراني في "الكبير" وفي إسناده العلاء بن خالد الواسطي. (١٥٨/٥).

فَبَيَّنَ الشوكاني أن العلاء بن خالد الواسطي في إسناده الطبراني لا في إسناده أحمد،

ولو أنك رجعت إلى "النيل" لما وقعت في هذا الخطأ القبيح!!

(٤٦) ذكر الشوكاني حديث أنس سرفوعاً: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقال: وأخرج نحوه أحمد من حديث ابن عمر وفي إسناده جرير ابن عبدالله العامري وقد وثَّق، وفيه ضعف.

فَرَزَمَ المحقق -أصلحه الله- على أحمد [٤٤٤/١] وقال: لم أجده. اهـ

كذا في مطبوعته (من حديث ابن عمر وفي إسناده....) ومن هنا حصل عليه الخلل وإلا ففي نسختنا المطبوعة (من حديث ابن عمرو وفي إسناده...) وهو الصواب وهذا أمر يحصل كثيراً سواء في المخطوطات، أو المطبوعات، وهو أمر يسهل معرفته والوقوف على حقيقة أمره فقد تتأخر الواو في (عمرو) فيصبح (عبدالله بن عمر) فتلحق الواو بما بعدها، وقد تسقط الواو بالكلية من السياق، ولكن كما قلنا الأمر في هذا سهل بالرجوع إلى المراجع الأصلية وبمعرفة المتن وشهرته أنه لابن عمر أو لابن عمرو، ويكتب التخريج وبالكتب التي وافقت المصنف في إخراج الحديث وبغير ذلك من الأمور. وكما قلت: الأمر في هذا سهل، ولكن على أهل العلم وطلابه، أمّا على المحقق وَرَبِّعِهِ فَكُنْتُ لِلِ الصُّحُورِ.

فالحديث ذكره المجد بن تيمية في "المنتقى" عن عبدالله بن عمرو بعد حديث أنس وقال الشوكاني في "النيل": وحديث عبدالله بن عمرو أشار إليه الترمذي وقال في "مجمع الزوائد" وفيه جرير بن عبدالله العامري وقد وثَّق وهو ضعيف. (١٠٤/٦).

وبعد هذا أقول: لا أدري في أي كتاب لم تجده فهذا دليل على أنك لم ترجع وإلا لو رجعت إلى "النيل" لما قلت ما قلت!! أو رجعت إلى "الفتح الرباني" في بابه، أو "مجمع الزوائد" في بابه كما هي عادتك فيما تنقله، أو بشكل عليك من مسند أحمد، لتنبهت لما قد يقع من خطأ، أو تصحيف للشوكاني ولما وقعت في هذا الخطأ القبيح.

وتصحف على الشوكاني في "النيل" ما نقله عن الهيثمي في حُجِّي بن عبدالله فقال: وقد وثَّق، وهو ضعيف. وعبارة الهيثمي في "المجمع" (٢٥٨/٢): وقد وثَّق وفيه ضعف.

واحتمال أن يكون خطأ من النساخ فهو على الصواب في "الدراري".

ولم يرقم المحقق عليه -كالعادة- ولم يعزه للـ"ميزان"، و"الجرح"، و"التأريخ"، وغيرها من المراجع، كأنه ما عرفه لأنه مصحّف. والله المستعان.

وهذا من جملة التصحيفات التي في كتاب "النيل" والتي نقوم بإصلاحها ضمن تحقيقنا لهذا المرجع العظيم، والذي لم يخدم فيما نعلم حتى الآن الخدمة اللائقة به، وكما يقال: أهل مكة أدري بشعابها، وأسأل الله التيسير والإعانة على ذلك وإن كانت طبعاته قد تعددت بدعوى العناية والتحقيق.

والحمد لله فبعد أن انتهينا من تحقيقنا لـ"الدراري" شرعنا في تحقيقه وقد أخبرت أن المحقق -أصلحه الله- كان ينوه بتحقيقه، ولكن من كان هذا حاله فالواجب عليه أن يترك الأمر لأهله، وقد كفاه الله المثونة بغيره.

(٤٧) قال الشوكاني: وأخرج أحمد، وابن ماجه، والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: « مَا حَاكِمٌ يَكُفُّ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا حُبْسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَلَكَ آخِذٌ بِقَفَاهُ حَتَّى يَقِفَ بِهِ عَلَى جَهَنَّمَ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَإِنْ قَالَ أَلْقِهِ أَلْقَاهُ فِي مَهْوَى فَهَوَى أَرْبَعِينَ خَرِيفًا ». وفي إسناده عثمان بن محمد الأخنس وفيه مقال.

فَرَقَّم المحقق -أصلحه الله- على عثمان بن محمد [٣٢٠/٢] وقال: انظر ترجمته في "الميزان" (٥٢/٣) اهـ.

والحديث ليس في إسناده عثمان بن محمد الأتة، وهم الإمام الشوكاني في أثناء نقله من "النيل" إلى "الدراري" فتبعه المحقق -أصلحه الله- بدون عذر، فهو قد رقم على التخريج دلالة على رجوعه إلى أحمد، وابن ماجه، والبيهقي، فهل رأيت يا حلاق في أسانيد عثمان بن محمد؟! طبعًا لا، فكيف ذهبت ترقم على عثمان بن محمد أن ترجمته في "الميزان" فما حاجتنا إلى ترجمته من "الميزان" وهو ليس في إسناده الحديث؟! ما أوقعك في هذا إلا التقليد، وعدم الرجوع إلى الأصول فلو رجعت إلى "النيل" لما وقعت في هذا؛ فقد ذكر الشوكاني أن عثمان بن محمد في إسناده أبي هريرة المتقدم وأما حديث ابن مسعود ففيه مجاليد بن سعيد.

(٤٨) وقال الشوكاني: وأما الرفع عند القيام إلى الركعة الثالثة فهو ثابت في

”الصحيح“ من حديث ابن عمر، وأخرجه، أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي، وصححه أيضاً أحمد بن حنبل من حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ

فَرَّقَ المحقق -هدانا الله وإياه- على ابن ماجه والترمذي [٢٠٨/١] وقال: لم أجده عند ابن ماجه ولا عند الترمذي كما أن صاحب المنتقى لم يَعْزُهُ: إليهما. ”نيل الأوطار“ (١٨٣/٢).

فهذا من العجيب، ومن التحقيق الغريب، فإن فيه أوهامًا، و أخطاءً دَالَّةً على البعد عن التحقيق وعدم التأنّي في معرفة المقاصد؛ لأنه كان عَجَلًا على تخريج هذا التحقيق، فلذا لا يقرأ كلام الشوكاني متمعنًا فيه إذا أشكل عليه أو لم يفهمه ولا يرجع إلى أقرب المراجع وهو ”النيل“ وإذا رجع لا يستفيد، ومن هنا أُتِيَ المحقق أصلحه الله؛ فإن سياق الشوكاني صريح وواضح أنه بعد أن ذكر حديث ابن عمر وعزاه للصحيح عطف عليه ما أخرجه أحمد ومن بعده عن علي لا عن ابن عمر.

فقرأ المحقق -هداه الله- الكلام فجعل أحمد، ومن بعده على أنهم معطوفون على الصحيح فأخرج الحديث عنهم عن ابن عمر، ونظر الحديث عن ابن عمر عند الترمذي وابن ماجه، فلم يجده فقال: ما قال،، كان خطؤه يسيرًا لو أنه لم يرجع إلى ”النيل“ فلما رجع إلى ”النيل“ أصبح خطؤه جسيمًا!! كيف ذاك؟!

أولاً: ”النيل“ يعتبر هو الأصل لـ”كتاب الدراري“ وكالمخطوط الذي يصوب منه ويتحقق منه عند حصول الإشكال، وعند عدم معرفة المقصد هذا إذا كان الشوكاني لم يُعَرَفْ مقصده، أو أشكل كلامه، فكيف وكلامه واضح وضوح الشمس في أنه لم يُرِدْ عطف ما أخرجه أحمد، ومن بعده في التخريج على ”الصحيح“، وإنما أراد أن يتبع الكلام على حديث ابن عمر في ”الصحيح“ بما أخرجه أحمد، ومن بعده عن علي وعلى فرض أن كلامه مشكل وغير واضح، فالرجوع إلى ”النيل“ يوضح الإشكال ويبين المقصد، فبعد أن شرح الشوكاني حديث ابن عمر شَرَعَ في شرحه لحديث علي وذكر التخريج المذكور أحمد، ومن بعده وذكر أن الترمذي وأحمد صححاه، وهو في نفس الصفحة أو قريب منها في بعض الطبعات من ”النيل“، أليس هذا كافياً لأن يتنبه

المحقق أصلحه -الله- لهذا الخطأ الذي وقع فيه وليس له عذر إلا التعجل والسرعة فأخرج الحديث من أحمد، وأبي داود، والنسائي، لماذا؟ لأنهم اشتركوا في إخراج الحديث عن ابن عمر، فظن أن كلام الشوكاني وتخرجه محمول على حديث ابن عمر ولم يجد في ابن ماجه ولا الترمذي في زعمه، واستنصر بصاحب "المنتقى" ليؤكد فهمه الخاطئ.

ثانياً: هل صاحب "المنتقى" عزا حديث علي إلى الترمذي وابن ماجه، ومن قرئهم الشوكاني معها أم لا؟ الجواب: نعم. أم أنك لم تر ذلك في "النيل" يا حلاق؟!

(٤٩) قال الشوكاني: وأخرج أحمد، والنسائي من حديث ابن عباس: «لَا تَسْبُوا أَمْوَاتَنَا؛ فَتُؤْذُوا أَحْيَاءَنَا»، وفي إسناده صالح بن نبهان وهو ضعيف.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على أحمد [٣٢٩/١] وقال: «الفتح الرباني».

وَرَقَّمَ على النسائي وقال: في «السنن» (٨/٣٣ رقم ٤٧٧٥) وإسناده حسن.

وَرَقَّمَ على صالح بن نبهان وقال: انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» (٢/٣٠٢ رقم ٣٨٣٣) اهـ.

هذه شريحة من تحقيقه الذي سَوَّدَهُ على هذا الكتاب وفيه أمور:

١- ليس في إسناده هذا الحديث صالح بن نبهان؛ فقد وَهَمَ الإمام الشوكاني في ذكره وهو على الصواب في «النيل» قال صاحب «المنتقى»: وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لَا تَسْبُوا أَمْوَاتَنَا؛ فَتُؤْذُوا أَحْيَاءَنَا». رواه أحمد، والنسائي.

فقال الشوكاني عَقِبَهُ: حديث ابن عباس أخرجه عنه بمعناه الطبراني في «الأوسط» وفيه صالح بن نبهان وهو ضعيف.

فَبَيَّنَ الشوكاني رحمه الله أن الذي فيه صالح بن نبهان هو عن ابن عباس -أيضاً- بمعناه أخرجه الطبراني في «الأوسط»، فَوَهَمَ الإمام في نقله من «النيل» إلى «الدراري» فتبعه المحقق -أصلحه الله- على هذا الوهم لعدم رجوعه إلى «النيل»، فذهب يرقم على أحمد، والنسائي وهو لا يدري.

٢- رقم على صالح بن نبهان وأحال في حاله على «الميزان» فهل صالح بن نبهان

الضعيف في إسناده أحمد، والنسائي؟! طبعاً: لا. فما لك وافقت الشوكاني على وهبه، وأُخِلَّت في حال صالح بن نبهان على «الميزان»؟ فهذا من الخطب العجيب والتحقيق الغريب؛ فالشوكاني وَهَمَ في ثَقْلِهِ فَحَسَبَ، فَلَهُ عُدْرَةٌ.

أما أنت فقد وقعت في وهين: وقوفك على إسناده الحديث، وليس فيه صالح بن نبهان وإحالتك في حاله على «الميزان» وهو ليس فيه، فما عذرُك فيها؟!!

٣- حكم على إسناده أحمد والنسائي بالحسن، وَأَنَّ لَهَا الْحَسَنَ؟! فَإِنَّ فِيهَا عَبْدَ الْأَعْلَى بْنَ عَامِرِ الثُّعْلَبِيِّ وهو ضعيف، ويزداد ضعفاً في روايته عن سعيد بن جبْرِ، فإنه يروي عنه المناكير وهذا من روايته عنه فالإسناده ضعيف جداً.

هل رأيت عبد الأعلى بن عامر في إسناده النسائي، أم اكتفيت بالترقيم كما هي عادتك؟! فهذه من المجازفة بسنة النبي ﷺ تصحح وتضعف وترقم بدون أن ترجع!! عسى الله أن يعفو عنا وعنك.

٥٠) قال الشوكاني: وأما كراهة المغالاة في المهر، فلحديث عائشة عند الطبراني في «الأوسط» أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّكَاحِ بَرَكَةٌ؛ أَيْسَرُهُ مُؤَنَةٌ». وفي إسناده ضعف.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الحديث [٤٦٩/١] وقال: حديث عائشة أخرجه أحمد في «المسند» (٨٢/٦)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٣٠٥/١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٥٦-٢٥٧) بلفظ الكتاب، وأخرجه أحمد (١٤٥/٦)، والخطيب في «الموضح» (٣٠٤-٣٠٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٦/٢)، وابن أبي شيبه في «المصنف» (١٨٩/٤)، والقضاعي في «المسند» (١٠٥/١ رقم ١٢٣)، والحاكم (١٧٨/٢)، والبيهقي (٢٣٥/٧)، والبزار في «الكشف» (١٥٨-١٤١٧)، وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٥٥/٤): رواه أحمد، والبزار، وفيه ابن سَخْبَرَةَ يقال هو عيسى بن ميمون وهو متروك. وقال الأعظمي في تحقيق «الكشف»: ليس ابن سَخْبَرَةَ في إسناده البزار بلفظ: «إِنَّ أَعْظَمَ النِّسَاءِ بَرَكَةٌ أَيْسَرُهُنَّ مُؤَنَةٌ». وعند بعضهم «صَدَقًا». وأخرجه أحمد (٧٧/٦)، وابن حبان في «الموارد» (ص ٣٠٦ رقم ١٢٥٦)

والبيهقي، والحاكم (١٨١/٢) وقال الهيثمي في "المجمع" (١٨١/٤): رواه الطبراني في "الصغير" و"الأوسط" وفي إسناده أسامة بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وقد وثق.

بلفظ: «إِنَّ مِنْ يُمْنِ الْمَرْأَةِ: تَيْسِيرُ خَطْبَتِهَا، وَتَيْسِيرُ صَدَاقِهَا، وَتَيْسِيرُ رَحِمِهَا». قال عروة: وأنا أقول من عندي: ومن سُؤْمِهَا تعسير أمرها، وكثرة صداقها.

والخلاصة أن حديث عائشة ضعيف، انظر "الإرواء" (٦/٣٤٨ رقم ١٩٢٨) للألباني انتهى ما سَوَّدَ المحقق أصلحه الله.

أقول: تخريج عجيب!! وفيه تطويل بدون فائدة، وعدم رجوع إلى الأصول.

أولاً: الحديث لم يخرج الطبراني في "الأوسط" بهذا اللفظ وهم الشوكاني، فسبق قلمه إلى لفظ أحمد، فلم ينتبه المحقق لهذا؛ لأنه لا يرجع إلى "النيل" إلا نادراً.

ثانياً: هَلَّا أخرجته من الطبراني "الأوسط" وهو المطلوب منك وبعد ذلك لك أن تتوسع في التخريج إذا دعت الحاجة لذلك.

فهذا من العجب! نعم من العجب!، فكيف بذلت هذا الجهد الكبير وتعبت هذا التعب الشديد في إخراجه من أحمد، وأبي نعيم في "الحلية"، والخطيب في "الموضح"، و"مصنف ابن أبي شيبة"، و"المستدرک"، و"مسند الشهاب" للقضاعي والبيهقي، والبزار في "الكشف" كما تقول، وأنت المطلوب منك إخراجه من "الأوسط" للطبراني فحسب، فإني وإخواني القراء لنتعجب ونستغرب كيف بذلت هذا الجهد وتعبت هذا التعب والمطلوب منك إخراج الحديث من "الأوسط" للطبراني فقط، وليس المطلوب منك إخراجه من "المسند" ولا من "الحلية" ولا من "مسند الشهاب" ولا من "الكشف" للبزار كما تقول ولا من "المصنف" لابن أبي شيبة ولا من... ولا من...، هذا أمر، الأمر الثاني أن غالب هذه المراجع التي عزوت لها قد أخرجها الشيخ الألباني في "الإرواء"، فأزيع على نفسك، فلما جاء عند "الأوسط" للطبراني وبيروود ماذا قال؟ وقال الهيثمي في "المجمع" (٢٨١/٤): رواه الطبراني في "الصغير" و"الأوسط"، وفي إسناده أسامة بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وقد وثق.

فهلا أخرجته من "الأوسط" و"الصغير" للطبراني يا حلاق؟! وجعلت هذا الجهد

الكبير -إنْ كُنْتَ بَذَلْتَهُ- في إخراجهِ من "الأوسط" و"الصغير" وهي من مراجعك المذكورة.

ثم ماذا قال في خاتمة تحقيقه: والخلاصة أن حديث عائشة ضعيف انظر "الإرواء" (٣٤٨/٦) للألباني. وهذا يؤهم أن الشيخ الألباني ضعف الحديث.

والشيخ لم يضعف الحديث، وهذه عبارته بنصها: قال: وهو عندي حسن للخلاف المعروف في أسامة بن زيد الليثي. وأما إن كان العدوي -وبه جزم الهيثمي- (٢٥٥/٤) ولم يتبين لي مستنده فهو ضعيف.

فعبارة الشيخ ظاهرة في أنه يُحَسِّنُ الحديث، ويرى أن أسامة هو الليثي لا العدوي.

نعم الحديث ضعيف، فأسامة هو ابن زيد الليثي كما ذهب إلى ذلك الشيخ الألباني، فقد ذكر ابن عدي الحديث في "الكامل" في ترجمة أسامة الليثي (٣٨٦/١) ولكن كلاهما ضعيف، سواء الليثي أو العدوي. فاعلم ذلك يا حلاق!!

(٥١) ذكر الشوكاني حديث ابن عباس مرفوعاً «الْمُتَلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا».

وقال: وأخرج نحوه عنه أبو داود.

فَرَقَّمُ المحقق على أبي داود [٢٩/٢] وقال: في "السنن" (٦٩٢/٢) رقم (٢٢٥٨) من حديث ابن عمر وقال صاحب "التتقيق": إسناده جيد. اهـ.

وهذا خطأ ما أوقعه فيه إلا عدم رجوعه إلى "النيل" ولو رجع إلى "النيل" لما قال ما قال، قال الشوكاني في "النيل" (٢٧١/٦): وحديث ابن عباس أخرجه نحوه أبو داود في قصة طويلة: في إسناده عباد بن منصور وفيه مقال.

فالحديث غير ما ذكر المحقق -أصلحه الله- وما أوقعه في ذلك إلا عدم رجوعه إلى أصل "الدراري" وهو "النيل".

(٥٢) وقال الشوكاني: وأخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي وابن ماجه، والدارقطني من حديث عبد الحميد بن سلمة الأنصاري عن جده أن جده أسلم، وَأَبَتْ امرأته أن تسلم....

فَرَّقَ المحقق على «أبي داود» [٥٨/٢] وقال: في «السنن» (٦٧٩/٢ رقم ٢٢٤٤) من طريق عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن جده وسنده حسن. اهـ
رَزَقَ على عبد الحميد بن سلمة [٥٨/٢] قال: في الأصل عبد الحميد بن جعفر وهو خطأ.

أخطاء في تحقيقه كالعادة، أولاً: قوله: في الأصل عبد الحميد بن جعفر وهو خطأ. يعني والصحيح ما صَوَّبَهُ، لا أدري من أخبرك أن ما في المخطوطة خطأ؟! هلا رجعت إلى «النيل» لتثبت يا حلاق على أن الدراري مستفادة منه؟! ولكن كيف ترجع وتحقيقك وسط؟!

فصنيعك هذا يدل على بُعْدٍ عن التحقيق العلمي! وإلا فالذي في المخطوط لا خطأ فيه قال الشوكاني في «النيل» (٣٣٠/٦): وحديث عبد الحميد باللفظ الآخر أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه، والدارقطني، وفي إسناده اختلاف كثير، وألفاظه مختلفة وَرَجَّحَ ابنُ القُطان رواية عبد الحميد بن جعفر، وقال ابن المنذر: لا يثبت أهل النقل وفي إسناده مقال، ولكنه قد صححه الحاكم. انتهى ماء ذكره الشوكاني.

وذكره المجد بن تيمية فقال: وعن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن أبيه عن جده أَسْلَمَ وَأَبَتْ امرأته، على أنه قد وقع الاختلاف في إسناده الحديث، فتارة عن عبد الحميد بن جعفر كما في أبي داود، والدارقطني، وتارة عن عبد الحميد بن سلمة كما في أحمد، والنسائي وابن ماجه، وتارة عن أبيه عن جده، وتارة عن أبيه فلو أنك ذكرت الخلاف في الحاشية ورجحت ما تراه فلا إنكار عليك ولكن ذهبت لتصوب وَتُحْطِئ بدون حجة ولا علم.

ثانياً: حَسَّنَ إسناده أبي داود، وَأَتَى له الحسن؟! ففيه عبد الحميد سواء أكان ابن جعفر أو ابن سلمة فهو مجهول قال الدارقطني: عبد الحميد بن سلمة وأبوه وجده لا يعرفون وقال الذهبي: لا يعرف وقال ابن حجر: مجهول فلا أدري أين الوسطية التي تزعمها في تحقيقك في تحسين أحاديث المجاهيل بدون شواهد!!

❁ وهذه طرائف من تحقيق المحقق:

٥٣) قال الشوكاني: وقد أخرج البغوي في "الجعديات" من حديث ابن عمر نحوه وفي إسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف.

فرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على الحديث [٢٩٢/١] وقال: لم أجد هذا الكتاب مطبوعاً ولم أعلم مكانه مخطوطاً. اهـ

وإذا وجدته كان ماذا؟! ألم تحشد أكثر من مائتي مرجع من المطبوعات في آخر تحقيقك فهل كنت ترجع إليها؟! الجواب قد تقدم في الأمثلة.

وللفائدة، فكتاب "الجعديات" للبغوي، أو "مسند ابن الجعد" مطبوع والله الحمد، ولعل قارئاً أن يقول: لعل الكتاب طبع بعد التحقيق. فأقول: بل قبل التحقيق والدليل على ذلك أن شعبياً ذكره في بعض حواشيه في تحقيقه لابن حبان (٥٥/٦) وهو من مراجع المحقق.

وأمر آخر أنه تصحف عنده "الجعديات" إلى الجعديات، ونبهت عليه هنا، وإن كان للتصحيح موضع آخر وكتبته مُصَحِّحاً لأني أنقل كلامه بالنص.

قال المحقق -أصلحه الله- في حواشيه [١٤١/١]: وأخرجه الترمذي (١٨٦/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِخْتِلَامِ». ولم يذكر الترمذي رتبة الحديث كعادته قلت: وهو حديث حسن. اهـ

لو سكَّ لكان خيراً لك، وهذا دلالة على البعد عن هذا الفن، وإلا فالترمذي لو قال قائل: هو أكثر من يتكلم من المصنفين على الأحاديث في كتابه على الإطلاق لم يبعد عن الصواب، فإن أصحاب المسانيد كلامهم على الأحاديث لا أقول: قليل، بل نادر جداً وأصحاب السنن كلامهم قليل وأكثرهم كلاماً الترمذي كما هو معلوم عند أهل الحديث.

ولو أنصفت لأنت أولى بهذا التعقب من الترمذي، فكم من حديث لم تحكم عليه!!

٥٤) قال الشوكاني: وأما كونه يندب الذكر حال الطواف بالمأثور، فلحديث عبد الله ابن السائب قال: سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم يقول بين الركن اليماني والحجر: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ». أخرجه أحمد، وأبو داود،

والنسائي، وصححه ابن حبان، والحاكم.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على النسائي [٤٢٠/١] وقال: ونسبه المنذري في «مختصر سنن أبي داود» (٣٨١/٢) إلى النسائي، ولم ينسبه ابن الأثير في «جامع الأصول» ٢١٨/٣ (رقم ١٠٥٦) إليه اهـ.

والراجع هل أخرجه النسائي أم لا؟ نعم أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٠٣/٢).

٥٥) قال الشوكاني: ولكن رواه البزار عن معاذ رفعه: «الْعَرَبُ بَعْضُهَا أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ». وفيه سليمان بن أبي الجؤن.

رقم المحقق على الحديث [٤٤٧/١] وقال: عزاه إليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٧٥/٤) وقال: فيه سليمان بن أبي الجون، ولم أجد من ذكره، وبقيّة رجاله رجال الصحيح قلت: وهو حديث موضوع. اهـ

من أخبرك أن الحديث موضوع؟ فالحديث حسب ما نقلته عن الهيثمي ما فيه إلا سليمان بن أبي الجون، وبقيّة رجاله رجال الصحيح، فمن في إسناده من المتروكين حتى يستحق أن يحكم عليه بالوضع، أو بعبارة أدق ما سبب حكمك عليه بالوضع؟!!

فالحديث ذكره الحافظ ابن حجر في «الفتح» وقال: وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ»، فإسناده ضعيف «الفتح» (٣٥/٩) فهذا هو ذا الحافظ يحكم عليه بالضعف وأنت تحكم عليه بالوضع!!

وأزيدك: الحديث ذكره الهيثمي في «كشف الأستار» (١٤٢٤) الذي تسميه «مسند البزار» فلو نظرت لوجدته؛ لتقف على الإسناد بنفسك.

سليمان بن أبي الجون ذكره ابن القطان وقال: لم أجد له ذكراً. «بيان الوهم» (٦٣/٣).

وفي الحديث علة أخرى وهي الانقطاع بين خالد بن معدان ومعاذ بن جبل، ومع هذا فالحديث لا يحكم عليه بالوضع بحال وللمزيد راجع تحقيقنا عند الحديث المذكور.

٥٦) قال الشوكاني: وروى الترمذي وأحمد من حديث ابن عباس مرفوعاً: «الْفَخْدُ

عُورَةٌ. اهـ

فَرَّقَ المحقق على الحديث: [١٨٩/١] وقال: وأخرجه البخاري معلقاً عن ابن عباس (٤٧٨/١) مع "الفتح". والخلاصة أن حديث ابن عباس حسن. اهـ
من أخبرك أنه حديث حسن؟! ألم تعلم أن فيه أبا يحيى القَتَاتَ ضعيف ورواية إسرائيل عنه منكراً جداً قال أحمد: روى إسرائيل عن أبي يحيى القَتَاتَ أحاديث مناكير جداً كثيرة. كما في "النهذيب"، وهذا الحديث من رواية إسرائيل عن أبي يحيى القَتَاتَ.

فإن قال قائل: لعله حسنه بغيره قلنا: لم يقل إنه حسن لغيره حتى يعلم ذلك، وإنما قال: حديث حسن. وعلى فرض أنه حسنه بغيره، فالحديث إسناده منكر جداً كما قاله أحمد، فهو لا يصلح في الشواهد حتى يحسن بغيره.

(٥٧) قال الشوكاني: رحمته الله وأما توجيه المختصر القبله، فلحديث عبيد بن عمير عن أبيه أن رسول الله صلوات الله عليه وآله قال وقد سأله رجل عن الكبائر فقال: «هُنَّ يَسْعُ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ...». أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم، فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على "المستدرک" [٢٩٢/١].

وقال: في "المستدرک" (٥٩/١) قلت: حديث عُبيد بن عمير حديث حسن. اهـ

أخطاء في تحقيقه كالعادة:

الحديث ليس ضحاية عُبيد بن عمير فهو تابعي، وإنما هو عن عمير بن قتادة الصحابي.
قال: حديث عُبيد بن عمير حديث حسن، والحديث ضعيف جداً فيه عبد الحميد بن سنان ما روى عنه إلا يحيى بن أبي كثير قال البخاري: في حديثه نظر.
قال الذهبي حاكياً عن البخاري قوله: حتى إنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر فهو متهم وإو. "السير" (٤٤١/١٢).

فإن قال قائل: لعله حسن الحديث بشاهده أو بمتابعه فأقول: هذه الطريق ضعيفة جداً، وعلى فرض أنها ضعيفة فإنه لم يذكر فيها ضعفاً حتى يقال: إنه حسنها بشاهد أو بتابع.

(٥٨) قال الشوكاني: وأما أولوية اللحد، فلحديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا». أخرجه أحمد، وأهل السنن، وقد حسنه الترمذي وصححه ابن السكن مع أن في إسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف، وأخرج أحمد، والبخاري وابن ماجه من حديث جرير بن نحو وفيه عثمان بن عُمَيْر وهو ضعيف. فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- [٣٢٢/١] وقال: قلت حديث ابن عباس حسن.

وَرَّقَمَ على عبد الأعلى بن عامر وقال: ضعفه أحمد، وأبو زُرْعَةَ وقال أحمد بن زُهَيْر عن يحيى: ليس بذلك القوي انظر «المجروحين» (٢/١٥٥) و«الجرح والتعديل» (٦/٢٥) «الميزان» (٢/٥٣٠....).

وَرَّقَمَ على ابن ماجه وقال: في «السنن» (١/٤٩٦ رقم ١٥٥٥) قلت: حديث جرير ابن عبد الله البجلي صحيح.

وَرَّقَمَ على عثمان بن عُمَيْر وقال: قال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٢/١٢٧).

وفيه عثمان بن عُمَيْر وهو ضعيف، لكن رواه أحمد، والطبراني من طرق. اهـ
فما هذا التناقض العجيب والتحقيق الغريب؟! فالإمام الشوكاني رحمه الله قد نبّه على أن تحسين الترمذي لحديث ابن عباس فيه نظر؛ لأن فيه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي وهو ضعيف، والمحقق -أصلحه الله- يقول: حديث ابن عباس حسن. فكيف حُسِّنَ وفيه هذا الضعيف؟! فإن كنت لا تراه ضعيفاً، فما بالك نقلت كلام الحفاظ في ضعفه وإن أردت أنه ضعيف وإنما حسنته لغيره فمالك لم تذكر ذلك؟! أما علمت اصطلاح أهل العلم في ذلك.

وقولك: حديث جرير بن عبد الله البجلي صحيح!!! مع أن الشوكاني قد نبّه على أن فيه عثمان بن عُمَيْر وهو ضعيف، وقد نقلت عن الحفاظ ابن حجر أنه قال في عثمان بن عُمَيْر: إنه ضعيف، فمن أين لك الحكم عليه بالصحة؟!

فعثمان بن عُمَيْر أبو اليقظان متروك، وإن قال قائل: لعله يراه ضعيفاً فحسب. قلنا: وهل حديث الضعيف يكون صحيحاً؟!!

وإن قال: لعله أراد صحيح، أي: بحديث ابن عباس الضعيف. قلنا: فما له غاير

بينهما في الحكم فحكم على حديث ابن عباس بالحسن، وحديث جرير بالصحة، مع أن حال عثمان بن عفمير أشد ضعفاً عند العلماء من حال عبدالأعلى بن عامر.

٥٩) قال الشوكاني: وأما تحريم اتباعها بنار وشق الجيب والدعاء بالويل والثبور، فلحديث أبي بردة قال: أوصى بها أبو موسى حين حضره الموت فقال: لا تتبعوني بمجمر قالو: أَوْسِمِعْتَ فِيهِ شَيْئًا؟ قال: نعم من رسول الله ﷺ.

أخرجه ابن ماجه وفي إسناده مجهول.

فَرَّقَ المحقق -أصلحه الله- على ابن ماجه [٣١٨/١] وقال: في «السنن» (١/٤٧٧) رقم (١٤٨٧) بسند حسن، وأخرجه أحمد (١/٣٩٧) والبيهقي (٣/٣٩٥) اهـ.

تحقيق خطأ: وهم الإمام الشوكاني في قوله: وفي إسناده رجل مجهول. فليس فيه رجل مجهول فتبعه المحقق -أصلحه الله- فلم ينبه على هذا الوهم كما هي عادته وإنما يكتفي بالترقيم فقط، وزاد الطين بلة فَحَسَّنَ الحديث!!

ولا أدري من أخبره أنه حسن؟! وفيه عبدالله بن حسين أبو حَرِيزِ السَّجِسْتَانِيَّ ضعيف، وما أوقعه في ذلك إِلَّا التقليد الذي يتبرأ منه في مقدمته، ثم يقع فيه، وَأَخْذِهِ عن غيره بغير عزو، فهذه العبارة نقلها عن البوصيري كما في حاشية ابن ماجه، ولو أنه نسبها إلى البوصيري لم أتعقبه عليها كما اشترطت ذلك على نفسي في المقدمة، ولكن نسبها لنفسه ولم يعزها إلى صاحبها، فوجب بيان خطئه فيها.

فقد اغتر المحقق -أصلحه الله- بقول البوصيري: إسناده حسن. لأن عبدالله بن الحسين أبا حَرِيزٍ مختلف فيه. قال أبو زُرْعَةَ: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبوحاتم: حسن الحديث ليس بمنكر الحديث يُكْتَبُ حديثه. وقال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. واختلف قول ابن معين فيه، فمرة قال: ثقة. ومرة قال: ضعيف.

فأقول: يا حلاق، أليس الجرح المفسر مقدم على التعديل كما هي قواعد أهل الحديث أم لا؟ فقول الإمام أحمد: منكر الحديث. قاض على التعديل، فإن الرجل يكون ثقة فيطراً عليه الضعف، فيقال فيه تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ ثم يتطور فيقال: له مناكير

فتكثر المناكير عنده فيقال منكر الحديث ومنكر الحديث جرح مفسر، لأنه مُنْصَبٌّ على الضبط ودال على كثرة الخطأ وعدم الضبط، وقد ضعفه النسائي وأبو حاتم، أما توثيق ابن معين فَقَدْ عَلِمَ أنه اختلف قوله فيه، فَيُحْمَلُ التوثيق على بدء الأمر، فلما طرأ عليه المناكير ضعفه؛ ولأن العدالة هي الأصل والضعف أمر طارئ، وأما توثيق أبي زُرْعَةَ فيحمل أيضاً على بدء أمره وأما توثيق ابن حبان له بذكره في الثقات فلا يُعْتَدُّ به؛

أولاً: لوجود الجرح المفسر فيه.

ثانياً: لتساهل ابن حبان كما بَيَّنَّ ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «اللسان» وغيره من أهل العلم.

وهذه جملة من التصحيحات في طبعة المحقق:

الخطأ	الصواب	موضع الخطأ
زفر بن الهزيل	زفر بن الهذيل	[١٠٢/١] الحاشية
وجول الغسل	وجوب الغسل	[١٤٣/١] الحاشية
نوير بن أبي فاخنة	نُوَيْرُ بن أبي فاخنة	[١٧٣/٢] الحاشية
ابن عقيف	ابن عقيل	[٢٧٧/٢] المتن
الجلال	الْحَلَّالُ	[١٢٤/١] المتن
المجرومين لابن حبان	المجروحين لابن حبان	[١٣٢/١] الحاشية
وأما توجيه المختصر	وأما توجيه المحتصر	[٢٩٢/١] المتن
اجلسوا	اجلسوا	[٣٢٠/١] المتن
الحسن	الحس	[٧٥/١] المتن
زيد بن عبدالرحمن الدالاني	يزيد بن عبدالرحمن الدالاني	[٢٧٢/٢] المتن

رشدین بن سعید	رشدین بن سعد	[٢٥٧ / ١] الحاشية
عطية بن سعيد	عطية بن سعد	[٣٥ / ٢] الحاشية
في رواية ابن عبدالله في المسند	في رواية ابنه عبدالله في المسند	[٤٤٤ / ٢] المتن
الجعديات	الجعديات	[٢٩٢ / ١] المتن
الصماء بنت بشر	الصماء بنت بسر	[٣٩٤ / ١] الحاشية
أنه ثمامة	أن ثمامة	[١٤٥ / ١] المتن
الإضافة	الإفاضة	[٤٣٠ / ١] المتن
الغيوم	الغيول	[٣٥٣ / ١] المتن
الbstي	الbstي	[٣٥٠ / ٢] المتن
للقبور	للقيون	[٤١٣ / ١] المتن

طريقتنا في التحقيق

① اعتمدنا على مخطوطتين:

الأولى نسخة تَفَضَّلَ بها القاضي إسماعيل بن علي الأكوع المؤرخ اليمني -جزاه الله خيراً- بخط والده علي بن حسين الأكوع، انتهت كتابتها يوم الأربعاء في شعبان عام ١٣٠٥هـ، نقلًا عن نسخة بقلم تلميذ المؤلف علي بن أحمد بن عطية الذي انتهى من نسخها عام ١٢٢٥هـ عن نسخة المؤلف رحمه الله.

وهي نسخة جيدة واضحة ومميزة، فالكُتُبُ فيها بخط كبير واضح والمتن مكتوب بخط أحمر، إلا أنها في أثناء التصوير خرجت مشوشة، فأصبح غالب صفحاتها لا تُقرأ إلا بمشقة، ثم تفضل -جزاه الله خيراً- مرة أخرى بالإذن بتصويرها، وهي المرموز لها ب(ك).

وعدد صفحاتها (١٧١) في لوحتين، وعدد سطورها تتراوح ما بين ٣٠-٣٨ سطرًا، أولها: بسم الله الرحمن الرحيم أحمد من أمرنا بالتفقه في الدين، وأشكر من أرشدنا إلى اتباع سنن المرسلين.

آخرها: وبالجمله فعلى الإمام أو السلطان أن يقتدي برسول الله ﷺ وبالحلفاء الراشدين في جميع ما يأتي ويذر، فإنه إن فعل ذلك كان له ما لأئمة العدل من الترغيبات الثابتة في الكتاب والسنة، وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة.

والثانية: من محفوظات المكتبة الشرقية التابعة لوزارة الأوقاف المحفوظة برقم (١٢٧١)، وهي نسخة واضحة مقروءة ومميزة فالكُتُبُ فيها بخط كبير واضح والمتن مكتوب بخط أحمر، وهي المرموز لها ب(ق)، عدد صفحاتها (١٧١) صفحة في لوحتين عدد سطورها (٢٤) سطرًا أولها "بسم الله الرحمن الرحيم أحمد من أمرنا بالتفقه في الدين، وأشكر من أرشدنا إلى اتباع سنن المرسلين.

وآخرها "وبالجمله فعلى الإمام أو السلطان أن يقتدي برسول الله ﷺ وبالحلفاء الراشدين في جميع ما يأتي ويذر، فإنه إن فعل ذلك كان له ما لأئمة العدل من

الترغيبات الثابتة في الكتاب والسنة، وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة.

وكان الفراغ من إكمال هذه النسخة في الأحد لعله اثنين وعشرين شهر ربيع الثاني سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة وألف، ولم يكتب اسم ناسخها.

وحاولنا الحصول على نسخ أخرى للكتاب، وللأسف لم نظفر إلا بهاتين المخطوطتين، مع أنه يوجد في مكتبي الجامع الكبير بصنعاء المكتبة الغربية وهي التابعة لهيئة الآثار التابعة لوزارة الثقافة والإعلام، والمكتبة الشرقية التابعة لوزارة الأوقاف نسخ أخرى، وفي المكتبة الشرقية نسخة الإمام الشوكاني المكتوبة بخط يده وعدد أوراقها كما هو مدون في فهرسها (٧٧) صفحة، وقد اعتذر أمين المكتبة عن تصويرها لأنها غير قابلة للتصوير لاحتمال تلفتها، وثانيًا؛ لأنها غير واضحة لكثرة الحواشي والتعليقات عليها، فعسى الله أن ييسر بنسخ أخرى قبل تقديمها للطباعة.

والحق أننا استفدنا من النسختين كثيرًا، وكما هو معلوم أن العمل على نسخة واحدة متعب جدًا، بل ولا يأخذ الكتاب حقه من التحقيق والعناية، وقد قننا والحمد لله بمقابلة الكتاب على المخطوط مرتين بغية الإحسان وزيادة في التثبت والإتقان، وجعلت المخطوطتين كأنهما مخطوط واحد لاتفاقهما كثيرًا، وما كان من زيادة في إحداها أضفتها إذا رأيت أنها راجحة بدون إشارة إلا في النادر، وقد أثبتنا بعض الزيادات من النسخ المطبوعة وجعلناها بين معكوفين -هكذا [- تمييزًا لها.

(٢) ولم ننبه على اختلاف الفوارق اللفظية بين النسختين إلا نادرًا؛

أولًا: لأن النسختين قليلة الفوارق جدًا.

ثانيًا: قلة الفائدة من ذلك.

ثالثًا: حتى لا نثقل الحاشية بالتعليقات خاصة، وقد أثقلناها بما هو أنفع للكتاب وأفيد للقارئ وهو التخريج والتعقيق على الأحاديث صحة وضعًا.

(٣) وقد راعينا في تحقيقنا التوسط مع الإيجاز:

فعلوم عند قُراء كتب الشوكاني أنه قد يتوسع في ذكر الأدلة والشواهد تارة بذكرها، وتارة بالإشارة إليها.

فما ذكره وكان في "الصحيحين" أو أحدهما نخرجه، ولا نحكم عليه إلا أن يكون معلولاً، أو فيه خلاف، فنحكم عليه ونبين ذلك بكلام الحفاظ، ولا طائل في الحكم على حديث فيها أو في أحدهما بعبارة لا تخرج الحديث عن حَيِّر الصحة وهذا صنيع جماعة من الحُفَّاظ:

١- قال أبو حفص بن الملقن: فإن كان الحديث أو الأثر في صحيحي الإمامين: أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو إليه، ولا أعرج على من رواه غيرهما من باقي أصحاب الكتب الستة والمسانيد والصحاح؛ لأنه لا فائدة في الإطالة بذلك... "البدر المنير" (٢٨٢/١).

٢- قال النووي: اعلم أن ما أذكره في هذا الكتاب من الأحاديث أضيفه إلى الكتب المشهورة وغيرها مما قدمته، ثم ما كان في "صحيحي البخاري ومسلم" أو في أحدهما أقتصر على إضافته إليهما، لحصول الغرض وهو صحته؛ فإن جميع ما فيها صحيح.... "الأذكار" ص: ٣٦.

٣- قال ابن كثير:... فإن كان الحديث في "الصحيحين" أو أحدهما اكتفيت بعزوه إليهما أو إلى أحدهما.... "إرشاد الفقيه" (٢١/١).

٤- قال العراقي: فإن كان الحديث في "الصحيحين" لم أعزه لأحد، وكان ذلك علامة كونه متفقاً عليه، وإن كان في أحدهما اقتصر على عزوه إليه، وإن لم يكن في واحد من "الصحيحين" عزوته إلى من خرجه.... "التقريب مع شرحه طرح التثريب" (١٨/١).

٥- قال الهيتمي: فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى صحيح ابن حبان مع كونه في شيء منها. "موارد الظمان" ص: ٢٨/١.

٦- قال الحافظ ابن حجر: وبالمثل في البخاري ومسلم وقد لا أذكر معها غيرها. (مقدمة البلوغ)

٧- قال العلامة الألباني رحمه الله: ولا يجوز عزو الحديث إذا كان في "الصحيحين"، أو في أحدهما إلى غيرهما إلا تبعاً، أو لزيادة فيه؛ لما فيه من إيهام أنه ليس مقطوعاً بصحته. "تمام المنة" ص: ٣٦٠.

وقال أيضاً: فإنه لا يجوز عزو الحديث لغير "الصحيحين" إذا كان فيهما أو في أحدهما مهما كان المعزو إليه مشهور أو عظيماً؛ لأن مثل هذا العزو لا يعطي الصحة التي تستفاد من العزو لأحدهما تحقيق "بداية السؤل" (ص ٥٠).

④ وما ذكره وكان خارج "الصحيحين" نخرجه ونقتصر على ما عزا إليه من التخريج إلا إذا دعت الحاجة للتوسع، ثم نذكر الحكم عليه.

⑤ وما ذكره من الأحاديث المشهورة بتوسع نخرج كل حديث منها ثم نحكم عليه.

⑥ وحرصنا على ذكر الحقائق خاصة عند تضعيف الأحاديث المشهورة، أو إعلاها في الغالب؛ لتقوية الحجة، ولأن أهل العلم وطلابه تطمئن نفوسهم لكلام الحفاظ.

⑦ وحرصنا على الإفادة مع الاختصار بدون إخلال ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً؛ لأن هذا هو المطلوب حتى لا يتضخم الكتاب، عدا بعض المواضع لم نتمالك أنفسنا عن التوسع فيها إفادة للقارئ وبياناً لأمر لا يحسن معه السكوت، خاصة في الأحاديث التي أصبح معلوماً الخلاف فيها، وتحتاج إلى ترجيح وبيان بالحجة والبرهان، حسب علمنا المحدود.

⑧ لم نعلق على بعض الأحاديث وهي قليلة جداً موافقة للإمام الشوكاني في حكمه أو من ينقل عنه.

⑨ وقد قننا والحمد لله بتخريج غالب ما في الكتاب ولم يفتنا -والحمد لله- إلا مواضع يسيرة نشير إلى بعضها، فيما أن يكون الكتاب المعزو إليه مفقوداً مثل

«صحيح ابن السكن»، وبعض «صحيح ابن خزيمة»، وبعض مسانيد «معجم الطبراني الكبير» وبعض كتب الإمام أحمد، فقد تابع الشوكاني المجد بن تيمية في «المنتقى» في العزو إلى بعض المراجع التي لم نقف عليها خاصة العزو لأحمد، فالظاهر أنها في كتبه الأخرى غير المسند، وقد صرح المجد بذلك في بعضها، فيقول: أحمد في رواية أبي طالب، وتارة يقول: أحمد في رواية عبد الله، وإما أن يكون مخطوطاً مثل بعض مسانيد «مسند البزار»، وإما أن يكون وهماً من الشوكاني أو غيره ممن ينقل عنهم فننبه عليه وهذا قليل أو نادر، وقد ذكرنا ذلك في أثناء التحقيق، وإما أن يكون الكتاب المعزو إليه من كتب المبتدعة الذين لا يرجع إليهم ولا إلى كتبهم مثل «البحر الزخار» للمهدي أحمد بن يحيى، فلم نُحَرِّجْ له فقد نقل عنه الشوكاني الإجماع في عدة مواضع، ولا حاجة إلى نقل الإجماع من كتابه، فقد ينقله مَنْ هو خير منه كابن المنذر، وابن عبد البر، والنووي.

(١٠) وهذا بيان ببعض المراجع المثبتة في التحقيق:

- ١- «الأوسط» للطبراني، طبعة الحرمين.
- ٢- «مسند الشافعي» كما في ترتيبه للسندي، وإذا كان في الأم فالإحالة إلى عدة طبعات آخرها طبعة الوفاء.
- ٣- البخاري، ومسلم بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، والرقم في مسلم قد يكون لأول لفظ، والحديث بعد ذلك، وأما البخاري فالرقم لِلْفَظِ المعين.
- ٤- «سنن النسائي» عند الإطلاق الصغرى، وإذا كان في «الكبرى» بينته.
- ٥- «صحيح ابن حبان» كما في «ترتيبه»، طبعة الخوت، وإذا كان في الرسالة بينته، وقد أذكر ابن حبان وأطلقه فالمراد من «ترتيبه».
- ٦- مسند البزار «البحر الزخار» الإحالة بالمجلد، والصفحة، وإذا كان من «الكشف»، أو «المختصر» للحافظ فهو برقم الحديث؛ ولأن كثيراً من المراجع المعزو إليها مشهورة، فاكفينا بالترقيم؛ اختصاراً بدون ذكر الكتاب، والباب والطبعات في

بعض المراجع، هذا ما رأيت أنه يحتاج إلى تنبيه عليه.

(٦٦) لم نترجم للإمام الشوكاني رحمه الله لأنه أشهر من نار على علم، ولأنه قد ترجم لنفسه في البدر الطالع (١١٤/٢) وقد ترجم له بعض المعاصرين تراجم مستقلة ما بين مطول ومختصر، منهم زبارة في نيل الوطر (٢٩٧/٢)، والشجني في «التقصار»، وحسين العمري في الإمام الشوكاني رائد عصره، والأكوع في هجر العلم (٢٢٥١/٤) وتوسع عبدالغني قاسم في كتابه الشوكاني حياته وفكره فاكتفينا بما ترجمه لنفسه وبمن ترجم له تراجم مستقلة خشية التكرار.

وكتاب «الدراري» مع أنه من الكتب المهمة والنافعة جداً، ومع كثرة تداوله كانت العناية به مقتصرة على إعادة طبعه بدون الاعتماد على المخطوط وبدون تحقيق لأحاديثه.

وما هي إلا نقولات وتخريجات قاصرة، ونسخة (حلاق) مع أنها على مخطوطة جيدة إلا أن المحقق لم يستفد منها كثيراً لأنها نسخة وحيدة، ولوجود السقوط الكثيرة بها والتي أثبتتها من المطبوع، وللأسف لم ينبه أنه استفادها من المطبوع مع أنه جعلها بين معكوفين علامة على أنها زيادة على المخطوط، ولم ينبه كذلك على الأوهام الحاصلة في المخطوط، والحق أنه لم يعط الكتاب حقه كما أثبتنا ذلك بالأمثلة في المقدمة، والله المستعان.

أما تحقيقنا فلا ندعي فيه الكمال، بل أجزم أنه لن يخلو من النقص والخطأ وهذه طبيعة البشر، ولكن نسأل الله أن يكون معيناً لأهل العلم وطلابه،

وقد بذلت جهدي في تخرجه، وتحقيقه وقد دام هذا العمل ست سنين والفضل في هذا لله وحده من قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ، والحكم لإخواننا القراء وخاصة من عرف ومارس التحقيق فهم من أعرف الناس بالجهود المبذولة في تحقيق كتابنا هذا أو في غيره، وإن حصل تقصير فـ:

مَنْ ذَا الَّذِي مَأْسَاءَ قَطُ وَمَنْ لَهُ الْحُسْنَى قَطُ

وما يجدر التنبيه عليه أن من أهم الأمور المعينة لي في تحقيقي هذا:
(أ) إعانة الله لي.

(ب) ممارسة بعض هذا الكتاب تدريباً أكثر من مرة.

(ج) معاشرتي لمشايخي وعلى رأسهم شيخنا علامة الديار اليمنية الشيخ/ مقبل بن هادي الوادعي رحمته الله الذي لم ينقطع عن تشجيعه لي حتى وهو في مرض الموت رحمته الله، ولم يكن يطلب منا جزاء ولا شكوراً، لذا أحيا الله به العباد والبلاد وكان سبباً في نشر سنة رسول الله صلوات الله عليه وآله في اليمن وغيرها، فنسأل الله أن يجزيه عنا وعن المسلمين خير الجزاء وأن يجعل الجنة مثواه.

(د) المواصلة في طلب العلم والتزود منه والصبر على الأذى حيث كان سبباً في مواصلي لتحقيق هذا الكتاب وهذا من فضل الله علينا.

(هـ) الاستعانة ببعض بحثنا الخاصة «كالتدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين»، و«التمهيد لما ثبت فيه حديث وحيد»، و«الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة»، فهذه البحوث الحديثة استفدنا منها كثيراً وما لم يكن موجوداً فيها بُحِث وأدرجناه.

تنبيهٌ: وما يعزينا في تأخر تحقيقنا أننا كنا نستفيد بين الحين والآخر من ذلك، فإما أن نقف على شيء لم نكن وقفنا عليه قبل وإما أن يطبع كتاب معزو إليه لم يكن مطبوعاً قبل، وإما أن نتنبه لأمر لم نكن تنبهنا له قبل، وكل ذلك مما يخدم الكتاب ويعطيه حقه من العناية والاهتمام ويميزه عن غيره من الأعمال، ويظهره بأحسن مظهر خاصة ونحن في عصر السرعة وكثرة الأعمال الهزيلة بدعوى التحقيق والله المستعان، وما فاتنا سنضيفه إن شاء الله في الطبقات القادمة.

وأبشر إخواني طلبة العلم الذين يسألون عن شرح الكتاب فأقول: لم ننس ذلك والحمد لله، وهو في حسابنا إلا أننا جعلنا ما يتعلق بالأحكام الفقهية مستقلاً وأسميناه «إمعان النظر لتقريب المسائل الفقهية وتحقيق الخبر»، وقد بدأنا في ذلك كما

هو معلوم عند إخواننا طلبة العلم قبل أن نبدأ في تحقيق الكتاب، بل وكان هو السبب في شروعنا في تحقيق الكتاب هذا؛ حتى تكتمل الفائدة عندنا وعند إخواننا طلبة العلم ونكون قد جمعنا بين الناحية الحديثة والفقهية والذي يسمى الآن بالفقه المقارن.

وفي الختام أشكر من أعانني على هذا العمل، وعلى غيره من الأعمال، وأخص بالشكر شيخنا ووالدنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي محدث الديار اليمنية، ومجدد الطريقة السلفية فيها رحمه الله الذي كان يشجعني بين الحين والآخر ويزيدني تشجيعاً بسؤاله رحمه الله لي بين الحين والآخر عما أبحثه، فرحمه الله رحمة الأبرار وأنزله منزلة الأخيار وجمعنا به في جنات وأنهار عند العزيز الغفار وأيضاً أشكر إخواننا المشايخ:

الشيخ/ أحمد بن عبدالله الوصائي. الشيخ/ قايد بن شعلان العواضي.

الشيخ/ زايد بن حسن الوصابي. الشيخ/ أحمد بن سعيد الأشهي.

الذين لم يألوا جهداً في مساعدتي مادياً ومعنوياً، فجزاهم الله خير الجزاء وأيضاً جزى الله الأبوين خير الجزاء وكذا أم عزيز والعم الكريم الفاضل أبا ياسر المروعي، والإخوة الذين أعانوني في المقابلة والقراءة، وكذا جميع إخواننا طلبة العلم، فكم من معونة ومشورة منهم، ولم نُسَمَّ أحداً منهم لكثرتهم.

وأخيراً أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله نافعاً لي في الدنيا قبل الآخرة، وأن يثقل به ميزان حسناتي في ذلك اليوم، وأن ينفع به من قرأه من المسلمين، كما أسأله أن يحفظ علينا هذه الدعوة من كل سوء ومكروه، وأن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن.

وكتبه العبد الضعيف

أبو عزيز حسن بن نور المروعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(سَلَّمَ) (تَبَارَكَ) (تَعَالَى)

أحمد من أمرنا بالتفقه في الدين، وأشكر من أرشدنا إلى اتباع سنن^(١) المرسلين، وأصلي وأسلم على الرسول الأمين، وآله الطاهرين، وصحبه الأكرمين، وبعد: فأني لما جمعت المختصر الذي سميت «الدرر البهية في المسائل الفقهية» قاصداً بذلك جمع المسائل التي صح دليلها، واتضح سبيلها، تاركاً لما كان منها من محض الرأي؛ فإنه قالها وقيلها، فنسبة هذا المختصر إلى المطولات من الكتب الفقهية، نسبة السبيكة الذهبية إلى التربة المعدنية، كما يعرف ذلك من رسخ في العلوم قدمه، وسبح في بحار المعارف ذهنه ولسانه وقلمه، سألني جماعة من أهل الانتقاد والفهم النافذ، الذين عُصُّوا على علوم الاجتهاد بأقوى لحي واحد ناجذ، أن أجلي عليهم عروس ذلك المختصر، وأزفه إليهم ليمعنوا في محاسنه النظر، فاستمهلتهم ريثما أصبح منه ما يحتاج إلى التصحيح، وأنقح فيه ما لا يستغني عن التنقيح، وأرجح من مباحثه ما هو مفتقر إلى الترجيح، وأوضح من غوامضه ما لا بد فيه من التوضيح، بشرح مختصر، من معين عيون الأدلة معتصر، فدونك هذا المشروح والشرح ملقى إليك زمام التفويض في المدح والقدح، يا من له في أوج التحقيق صعود، وعليه من ملابس التوفيق والتدقيق برود، وسميت هذا الشرح «الدراري المضنية شرح الدرر البهية».

وأرجو الله سبحانه أن يعين على التمام، وينفعني به في هذه الدار، ودار السلام.

(١) مثبت في (ف).

يساب

وَالْمَاءُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ لَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْوُضُوءَيْنِ إِلَّا مَا غَيَّرَ رِيحَهُ، أَوْ لَوْنَهُ، أَوْ طَعْمَهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ، وَعَنِ الثَّانِي مَا أَخْرَجَهُ عَنِ اسْمِ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ مِنَ الْمُغَيَّرَاتِ الطَّاهِرَةِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَمَا فَوْقَ الْقُلْتَيْنِ وَمَا دُونَهُمَا، وَمُتَحَرِّكٍ وَسَاكِنٍ، وَمُسْتَعْمَلٍ وَغَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ.

هذا الباب قد اشتمل على مسائل:

الأولى: كون الماء طاهراً مطهراً ولا خلاف في ذلك، وقد نطق بذلك الكتاب والسنة، وكما دل الدليل على كونه طاهراً مطهراً، وقام على ذلك الإجماع، كذلك يدل على ذلك الأصل والظاهر والبراءة، فإن أصل عنصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع، وكذلك الظهور^(١) يفيد ذلك، والبراءة الأصلية، عن مخالطة النجاسة له مستصحية.

قوله: لا يخرججه عن الوصفين، أي: عن وصف كونه طاهراً، وعن وصف كونه مطهراً.

قوله: إلا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه من النجاسات.

هذه المسألة الثانية من مسائل الباب، وهي أنه لا يخرج الماء عن الوصفين، إلا ما غير أحد أوصافه الثلاثة من النجاسات لا من غيرها.

وهذا المذهب هو أرجح المذاهب وأقواها، والدليل عليه ما أخرجه أحمد وصححه^(٢)، وأبوداود، والترمذي وحسنه، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم^(٣)

(١) وفي (ق): الطهورا.

(٢) ذكره المزي في "تهذيب الكمال" (١٩/٨٤)، في ترجمة عُبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، وفي "البدور المنير" (٢/٥٢).

(٣) أحمد (٣/١٥)، وأبوداود (٦٦، ٦٧)، والترمذي (٦٦)، والنسائي (١/١٧٤)، وابن ماجه (٥١٩)، والدارقطني (١/٣٠)، والبيهقي (١/٢٥٨)، والحاكم (١/١٥٩).

وصححه، وصححه أيضاً يحيى بن معين^(١) وابن حزم^(٢) من حديث أبي سعيد قال: قيل: يا رسول الله، أنتوضأ من بئر بُضَاعَةَ؟ وهي بئر يلقى فيها الحَيْضُ ولحوم الكلاب والنتن، فقال رسول الله ﷺ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، وقد أعله ابن القطان، باختلاف الرواة في اسم الراوي له عن أبي سعيد واسم أبيه، وليس ذلك بعلّة^(٣)، فقد اختلف في أسماء كثير من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين على أقوال، ولم يكن ذلك موجباً للجهالة على أن ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الإعلال: وله طريق أحسن^(٤) من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد.

وقد قامت الحجة بتصحيح من صححه^(٥) من أولئك الأئمة، وله شواهد: منها من حديث سهل بن سعد عند الدارقطني^(٦)، ومن حديث ابن عباس عند أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان^(٧)، ومن حديث عائشة عند الطبراني في «الأوسط» وأبي يعلى

(١) كما في «البدر المنير» (٥٢/٢).

(٢) في «المحلى» (١٥٨/١)، والذي ذكره ابن حزم حديث سهل بن سعد، لا حديث أبي سعيد.

(٣) هذا إذا كان الرجل ثقة، أما هذا فن وثقه؟!

قال ابن القطان: فَتَحَصَّلَ في هذا الرجل الراوي له عن أبي سعيد خمسة أقوال: عبدالله بن عُبيد الله ابن رافع، وعبيد الله بن عبدالله بن رافع، وعبدالله بن عبدالرحمن بن رافع، وعبيد الله بن عبدالرحمن ابن رافع، وعبدالرحمن بن رافع، وكيفما كان فهو من لا نُقَرِّفُ له حال ولا عين، «بيان الوهم والإيهام» (٣٠٨/٣).

(٤) وهي ضعيفة أيضاً فيها ابن أبي سَكِينَةَ، قال الحافظ ابن حجر: قال ابن عبدالبر وغير واحد: إنه مجهول، ولم نجد عنه راوياً إلا محمد بن وَضَّاح. «تلخيص» (١٣/١).

(٥) الحديث طرقه لا تخلو من مقال، قال ابن القطان: وأمره إذا بُيِّنَ منه ضعف الحديث لا حسنه. في «بيان الوهم» (٣٠٨/٣).

(٦) (٢٩/١)، وهو ضعيف بمرّة؛ فيه فَضَيْلُ بن سليمان التُّمَيْرِيُّ، قال ابن معين: ليس بثقة، وتارة ليس بشيء ولا يُكْتَبُ حديثه، وقال أبوداود: ليس بشيء، ومحمد بن موسى الحرِّثِيُّ: ضعيف.

(٧) أحمد (٣٠٨/١، ٢٣٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٠٩)، وابن حبان (٢٧١/٢) وهو منكّر من رواية سماك بن حرب عن عكرمة وقد اضطرب فيه؛ فتارة يرويه موصولاً وتارة مرسلًا والصحيح أنه مرسل. رواه ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (٦٩٦/٢) مرسلًا عن شعبة والثوري عن سماك عن=

والبزار^(١)، وابن السكن كلها نحو حديث أبي سعيد وأخرجه بزيادة الاستثناء الدارقطني^(٢) من حديث ثوبان بلفظ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُتَجَسَّسُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ».

وأخرجه أيضاً مع الزيادة ابن ماجه^(٣)، والطبراني^(٤) من حديث أبي أمامة بلفظ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ إِلَّا أَنْ يَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ بِتَجَسُّسٍ تُحَدِّثُ فِيهِ». وفي إسنادهما من لا يحتاج به^(٥).

وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة، لكنه قد وقع الإجماع على مضمونها كما نقله ابن المنذر^(٦) وابن الملقن^(٧) في «البدر المنير» والمهدي في «البحر»، فمن كان يقول بحجية الإجماع كان الدليل عنده على ما أفادته تلك الزيادة هو الإجماع، ومن كان لا يقول بحجية الإجماع كان هذا الإجماع مفيداً لصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما أُجْمِعَ على معناه، وتلقي بالقبول، فالاستدلال بها لا بالإجماع.

قوله: وعن الثاني ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من الْمُعَيَّرَاتِ الطَّاهِرَةِ.

هذه المسألة الثالثة من مسائل الباب، ووجه ذلك أن الماء الذي شرع لنا التطهر

= عكرمة، ورجح المرسل الإمام أحمد نقله عنه ابن رجب في «الفتح» (٢٨٣/١) وأشار إلى ذلك البزار كما في «كشف الاستار» (١٣٢/١).

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣١٨/٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٠٣/٨)، والبزار كما في «الكشف» (٢٤٩) وهو منكرو مرفوعاً، فيه شريك القاضي ضعيف، والصحيح عنها موقوف أخرجه أحمد (١٧٢/٦) وغيره.

(٢) (٢٨/١) وهو ضعيف بمرة فيه رشدين بن سعد، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف لا يكتب حديثه وقال الحافظ ابن حجر: متروك. «التلخيص» (١٥/١) وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (١١٩/١). (٣) (٥٢١).

(٤) في «الكبير» (١٢٣/٨) و«الأوسط» (٢٢٦/١). وذكر الدارقطني في «العلل» (٢٧٤/١٢) وذكر الخلاف فيه وقال: ولا يثبت الحديث.

(٥) بل لا يستشهد به وهو رشدين بن سعد المُهَرَّبِيُّ متروك.

(٦) في «الإجماع» (ص ١٢).

(٧) (٨٣/٢) وقال: فإذا غلب ضعف الحديث تَغَيَّرَ الاحتجاج بالإجماع كما قاله الشافعي والبيهقي وغيرهما من الأئمة.

به هو الماء المطلق الذي لم يُصَفَّ إلى شيء من الأمور التي تحالطه، فإن خالطه شيء أوجب إضافته إليه كما يقال: ماء ورد ونحوه، فليس هذا الماء المقيد بنسبته إلى الورد مثلاً هو الماء المطلق الموصوف بأنه طهور في الكتاب العزيز بقوله: ﴿مَاءٌ طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، وفي السنة المطهرة بقوله: «الْمَاءُ طَهُورٌ»، فخرج بذلك عن كونه مُطَهَّرًا، ولم يخرج به عن كونه طاهرًا؛ لأن الفرض أن الذي خالطه طاهر. واجتماع^(١) الطاهرين لا يوجب خروجهما عن الوصف الذي كان مستحقاً لكل واحد منهما قبل الاجتماع. قوله: ولا فرق بين قليل وكثير.

هذه المسألة الرابعة من مسائل الباب. والمراد بالقلة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين أهل العلم بعد إجماعهم على أن ما غيرت النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ليس بطاهر، فقليل: إن الكثير ما بلغ قُلَّتَيْنِ، والقليل ما كان دونهما؛ لما أخرجه أحمد^(٢)، وأهل السنن^(٣)، والشافعي^(٤)، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني، والبيهقي^(٥)، وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يُسأل عن الماء يكون في القلعة من الأرض وما ينوبه من السباع والدواب؟ فقال: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

وفي لفظ لأحمد^(٦): «لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ»، وفي لفظ لأبي داود^(٧): «لَمْ يَنْجُسْ»، وأخرجه بهذا اللفظ ابن حبان، والحاكم^(٨)، وقال ابن منده: إسناد حديث القُلَّتَيْنِ على

(١) في ك: واجتماع.

(٢) (١٢/٢).

(٣) أبوداود (٦٣، ٤٦، ٦٥) والنسائي (١٧٥/١) والترمذي (٦٧) وابن ماجه (٥١٧، ٥١٨).

(٤) في «المسند» كما في «ترتيبه» (٣٦/١)، وابن خزيمة (٩٢)، وابن حبان (٢٧٣/٢).

(٥) الحاكم (١٣٢/١)، والدارقطني (١٣٢-١/١)، والبيهقي (٢٦٠/١).

(٦) (٢٧/٢).

(٧) ابن حبان (٦٥)، والحاكم (٢٧٣/٢).

(٨) (١٣٢/١) والحديث مختلف فيه وقد توسع الإمام الدارقطني في ذكر طرقه في «سننه»، وفي «العلل»

(٤٣٤/١٢)، والخلاصة أنه حديث حسن.

شرط مسلم، انتهى.

ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في إسناده ومثته، بما هو مبين في مواطنه وقد أجاب من أجاب عن دعوى الاضطراب، وقد دل هذا الحديث على أن الماء إذا بلغ قُلَّتَيْنِ لم يحمل الخبث.

وإذا كان دون القُلَّتَيْنِ، فقد يحمل الخبث، ولكنه كما قيد حديث: «الماء طَهُورٌ»^(١) لا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»، بتلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها كذلك يقيد حديث القُلَّتَيْنِ بها فيقال: إنه لا يحمل الخبث إذا بلغ قُلَّتَيْنِ في حالٍ من الأحوال إِلَّا في حال تغير بعض أوصافه بالنجاسة، فإنه حينئذٍ قد حل الخبث بالمشاهدة وضرورة الحس، فلا منافاة بين حديث القُلَّتَيْنِ وبين تلك الزيادة المجمع عليها؛ وأما ما كان دون القُلَّتَيْنِ فهو مَظَنَّةٌ لحمل الخبث.

وليس فيه أنه يحمل الخبث قطعاً وبتاً، ولا أن ما يحمله من الخبث يخرج عن الطهورية؛ لأن الخبث المخرج عن الطهورية، هو خبث خاص وهو الموجب لتغير أحد أوصافه أو كلها لا الخبث الذي لم يغير.

وحاصله: أن ما دل عليه مفهوم حديث القُلَّتَيْنِ من أن ما دونها قد يحمل الخبث، لا يستفاد منه إِلَّا أن ذلك المقدار إذا وقعت فيه نجاسة قد يحملها.

وأما أنه يصير نجساً خارجاً عن كونه طاهراً، فليس في هذا المفهوم ما يفيد ذلك ولا ملازمة بين حمل الخبث والنجاسة المخرجة عن الطهورية؛ لأن الشارع قد نفى النجاسة عن مُطْلَقِ الماء كما في حديث أبي سعيد المتقدم، وما يشهد له ونفاها عن الماء المقيّد بالقُلَّتَيْنِ كما في حديث عبدالله بن عمر المتقدم أيضاً وكان النفي بلفظ هو أعم صيغ العام.

فقال في الأول: لا ينجسه شيء. وقال في الثاني أيضاً - كما في تلك الرواية -: لم

(١) قد تقدم الكلام عليه (ص ٥٠) أنه ضعيف لا يصح

ينجسه شيء. فأفاد ذلك أن كل ماء يوجد على وجه الأرض طاهرٌ، إلا ما ورد فيه التصريح بما يخص هذا العام مصرحاً بأنه يُصير الماء نجساً كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها، فإنها وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من المخصصات المتصلة بالنسبة إلى حديث أبي سعيد، ومن المخصصات المنفصلة بالنسبة إلى حديث عبدالله بن عمر على القول الراجح في الأصول، وهو أنه يبنى العام على الخاص مطلقاً.

فتقرر بهذا أنه لا منافاة بين مفهوم حديث الثَّلَثَيْنِ وبين سائر الأحاديث، بل يقال فيه: إن ما دون الثَّلَثَيْنِ إن حمل الخبث حملاً استلزم تغير ريح الماء، أو لونه، أو طعمه، فهذا هو الأمر الموجب للنجاسة والخروج عن الطهوية، وإن حمله حملاً لا يغير أحد تلك الأوصاف فليس هذا الحمل مستلزماً للنجاسة.

وقد ذهب إلى تقدير الماء القليل بما دون الثَّلَثَيْنِ، والكثير بهما: الشافعي وأصحابه. ومن أهل البيت الناصر والمنصور بالله، وذهب إلى تقدير القليل بما يُظن استعمال النجاسة باستعماله، والكثير بما لا يظن استعمال النجاسة باستعماله؛ ابن عمر ومجاهد ومن أهل البيت: الهادي، والمؤيد بالله وأبوطالب. *

وقد روي أيضاً عن الشافعية والحنفية وأحمد بن حنبل، ولا أدري هل تصح هذه الرواية أم لا؟ فذهب هؤلاء مُدَوِّنةً في كتب أتباعهم من أراد الوقوف عليها راجعها، واحتج أهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى: ﴿وَالرَّحَىٰ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]، وبخبر الاستيقاظ وخبر الولوغ وأحاديث النهي عن البول في الماء الدائم، وهي جميعها في "الصحيح"، ولكنها لا تدل على المطلوب، ولو فرضنا أن لشيء منها دلالة بوجه ما، كان ما أفادته تلك الدلالة مقيداً بما تقدم؛ لأن التعبد إنما هو بالظنون الواقعة على الوجه المطابق للشرع، على أنه لا يبعد أن يقال: إن العاقل لا يظن استعمال النجاسة، باستعمال الماء إلا إذا خالطت الماء بِحَرْمِهَا، أو بريحتها أو بلونها أو بطعمها مخالطة ظاهرة، توجب ذلك الظن، ولا شك ولا ريب أن ما كان من الماء على هذه الصفة نجس؛ لأن المخالطة إن كانت بالجِرم، فالتوضئ مستعمل لعين النجاسة.

وإن كانت لمخالطة بالريح، أو اللون، أو الطعم، فلا مخالفة بين هذا المذهب

وذلك المذهب الذي رجحناه، والحاصل أنهم إن أرادوا بقولهم: إن ظُن استعمل النجاسة باستعماله فهو القليل، وإن لم يظن فهو الكثير، ما هو أعم من عين النجاسة وريحها ولونها وطعمها، فلا مخالفة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه إلا من جهة أن هؤلاء اعتبروا المَظَنَّة، وأهل المذهب الأول اعتبروا المِئِنَّة، ولكن لا يخفى أن المظنة إذا كانت هي الصادرة من غير أهل الوسوسة والشكوك، فهي لا تكاد تخالف المئنة في مثل هذا الموضع.

وإن أرادوا استعمال العين فقط، وعدم استعمال العين فقط فهو مذهب مستقل غير ذلك المذهب، ولكن الظاهر أنهم أرادوا المعنى الأول، ويدل على ذلك أنه قد وقع الإجماع على أن ما غَيَّرَ لون الماء، أو ريحه، أو طعمه، من النجاسات أوجب تنجيسه كما تقدم تقريره.

فأهل هذا المذهب من جملة القائلين بذلك لدخولهم في الإجماع، بل هو مصرح بحكاية الإجماع في "البحر" كما تقدم، فتقرر بهذا أنهم يريدون المعنى الأول أعني الأعم من العين، والريح، واللون، والطعم ثبوتًا وانتفاءً، وحينئذٍ فلا مخالفة بين المذهبين؛ لأن أهل المذهب الأول لا يخالفون في أن استعمال المُطَهَّر لعين النجاسة مع الماء موجب لخروج الماء عن الطهورية خروجًا زائدًا على خروجه عند استعمال ما فيه مجرد الريح، أو اللون، أو الطعم، فتأمل هذا فهو مفيد. بل مجموع ما اشتمل عليه هذا البحث في الجمع بين المذاهب المختلفة في الماء وبين الأدلة الدالة عليها على هذه الصورة التي لخصتها مما لم أقف عليه لأحد من أهل العلم، وهذه المسألة هي من المصَاقِبِ التي يتعثر في ساحاتها كل محقق، ويتبدل عند تشعب طرائقها كل مدقق، وقد حررتها في سائر مؤلفاتي، تحريرات مختلفة لهذه العلة، وأطلت الكلام عليها في "طيب النشر"، وقد استدل بعض أهل العلم لهذا المذهب بمثل حديث: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ»^(١)،

(١) عن وَابِضَةَ بن مَعْبُدٍ أخرجه أحمد (٢٢٨/٤)، والبخاري في "التاريخ" (١/١٤٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣/١٦٠)، وفي "المقاريد" (٩٧)، والدارمي في "سننه" (٢٥٣٣)، وهو ضعيف بمره، فيه لزير أبو عبد السلام، قال أبو حاتم: مجهول، وأيوب بن عبد الله بن مَكْرُزٍ قال ابن المديني: مجهول، وفيه =

ومثل حديث: « دَعْ مَا يَرِيئُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيئُكَ »^(١) ، ولا يستفاد منها إلا أن التورع عند الظن من الإقدام أولى.

وأهل هذا المذهب يوجبون العمل بذلك الظن حتمًا وجزمًا، وقد عرفت أن أدلة المذهب الأول على الوجه الذي لخصناه تدل على المذهب الثاني، فإبعاد التُّجَعَةِ إلى مثل حديث « اسْتَفْتِ قَلْبُكَ » و« دَعْ مَا يَرِيئُكَ » ، ليس كما ينبغي، فإن قيل: إنه قصد الاستدلال على مجرد العمل بالظن من غير نظر إلى هذه المسألة فيقال: أدلة العمل بالظن في الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأكثر منها أدلة النهي عن العمل به، وهكذا التعويل على حديث الولوغ، والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد؛ وقد حُكِيَ في تحديد الماء الكثير أقوال: منها أن الكثير هو المستبحر، وقيل ما إذا حَرَّكَ طرفه لم يتحرك الطرف الآخر، وقيل: ما كان مساحة مكانه كذا، وقيل غير ذلك.

وهذه الأقوال ليس عليها أثارة من علم، بل هي خارجة عن باب الرواية المقبولة والدراية المعقولة.

قوله: ومتحرك وساكن.

وجه ذلك أن سكونه وإن كان قد ورد النهي عن التطهر به حالة سكونه، فإن ذلك لا يخرج عن كونه طهورًا؛ لأنه يعود إلى وصف كونه طهورًا بمجرد تحركه، وقد دلت الأدلة على أنه لا يجوز التطهر بالماء الساكن ما دام ساكنًا، لحديث أبي هريرة عند مسلم^(٢) وغيره، أن النبي ﷺ قال: « لَا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ »، فقالوا: يا أبا هريرة، كيف نفعل؟ قال: يتناوله تناولًا، وفي لفظ لأحمد^(٣)، وأبي داود^(٤): « لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنْ جَنَابَةٍ ».

= انقطاع؛ الزبير لم يسمعه من أيوب.

(١) هو قطعة من حديث الحسن بن علي، أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١١٧٨)، وأحمد (٢٠٠/١)، وغيرهما، وهو صحيح.

(٢) (٢٨٣). (٣) (٤٣٣/٢).

(٤) (٢٣٩)، وإسناده حسن، قال العراقي: ولا تعارض في هذا الاختلاف وإن اختلف معنى الوضوء =

وفي لفظ للبخاري^(١): «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»، وفي لفظ للترمذي^(٢): «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ»، وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها النهي عن البول في الماء الدائم على انفراده، والنهي عن الاغتسال فيه على انفراده، والنهي عن مجموع الأمرين، ولا يصح أن يقال: إن روايتي الانفراد مقيدتان بالاجتماع؛ لأن البول في الماء على انفراده لا يجوز، فأفاد هذا أن الاغتسال، أو الوضوء في الماء الدائم من دون بول فيه غير جائز، فمن لا يجد إلا ماء ساكناً وأراد أن يتطهر منه، فعليه أن يحتمل قبل ذلك بأن يحركه حتى يخرج عن وصف كونه ساكناً، ثم يتوضأ منه وأما أبوهريرة، فقد حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم، ولهذا قال لما سُئِلَ كيف نفعل؟ قال: نتناوله تناولاً، ولكنه لا يتم ذلك في الوضوء فإنه لا انغماس فيه، بل هو تناوله تناولاً من الابتداء فالأولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة، ثم يتطهر به، وقد ذهب الجمهور إلى خلاف ما دلت عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين المتحرك والساكن، ومنهم من قال: إن هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك، وقد قيل: إن المستبحر مخصوص من هذا بالإجماع، والراجح أن الماء الساكن، لا يحل التطهر به ما دام ساكناً فإذا تحرك عاد له وصفه الأصلي، وهو كونه مطهراً، وهذه هي المسألة الخامسة من مسائل الباب.

قوله: مُسْتَعْمَلٌ وَغَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ.

هذه المسألة السادسة من مسائل الباب، وقد وقع الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادة من العبادات هل يخرج بذلك عن كونه مطهراً أم لا؟ فحكي عن أكثر العِزَّة، وأحمد بن حنبل، والليث، والأوزاعي، والشافعي، ومالك في إحدَى الروايتين عنهما، وأبي حنيفة في رواية عنه، أن الماء المستعمل غير مطهر، واستدلوا

= والغسل والشرب فقد صح الكل، ومحملة أن النبي ﷺ ذكر الثلاثة فأدى بعضهم واحداً وأدى بعضهم اثنين على ما حفظ كل واحد من الرواة، «طرح الثريب» (١/٣٠)، قلت: وما يؤيد ذلك اختلاف مخرج الحديث.

(٢) (٦٨). وإسناده صحيح.

(١) (٢٣٩).

بما تقدم من حديث النهي عن الاغتسال بالماء الدائم ولا دلالة له على ذلك؛ لأن علة النهي من التطهر به ليست كون ذلك الماء مستعملًا، بل كونه ساكنًا، وعلة السكون لا ملازمة بينها وبين الاستعمال، واحتجوا أيضًا بما ورد من النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة، ولا تنحصر علة ذلك في الاستعمال كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله. فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتیاله، ولو كانت العلة الاستعمال لم يختص النهي بمنع الرجل من الوضوء بفضل المرأة والعكس، بل كان النهي سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل، ومن جملة ما استدلوا به أن السلف كانوا يكملون الطهارة بالتيمم عند قلة الماء لا بما تساقط منه، وهذه حجة ساقطة لا ينبغي التعويل على مثلها في إثبات الأحكام الشرعية، فعلى هذا المستدل أن يوضح: هل كان هذا التكميل يفعله جميع السلف أو بعضهم؟ والأول: باطل، والثاني: لا ندري من هو، فليبين لنا من هو؟ على أنه لا حجة إلا الإجماع عند من يحتج بالإجماع، وقد استدلوا بأدلة هي أجنبية عن محل النزاع، مثل حديث غسل اليد ثلاثًا بعد الاستيقاظ قبل إدخالها الإناء ونحوه.

فالحق أن المُسْتَعْمَلَ طاهرٌ مُطَهَّرٌ عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور، وقد ذهب إلى هذا جماعة من السلف والخلف، ونسبه ابن حزم إلى عطاء، وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر ونقله غيره عن الحسن البصري، والزُّهْرِيّ، والنَّخَعِيّ، ومالك، والشافعي، وأبي حنيفة في إحدَى الروايات عن الثلاثة المتأخرين.

فصل

وَالنَّجَاسَاتُ: هِيَ غَائِطُ الْإِنْسَانِ مُطْلَقًا، وَبَوْلُهُ إِلَّا الذَّكَرَ الرَّضِيعَ، وَلُعَابُ كَلْبٍ، وَرَوْثٌ، وَدَمٌ حَيْضٍ، وَلَحْمٌ خِنْزِيرٍ، وَفَيْئًا عَدَا ذَلِكَ خِلَافٌ، وَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ، فَلَا يَنْقُلُ عَنْهَا إِلَّا نَاقِلٌ صَحِيحٌ لَمْ يُعَارِضْهُ مَا يُسَاوِيهِ أَوْ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ.

أما نجاسة غائط الإنسان وبوله؛ فبالأدلة الصحيحة المفيدة للقطع بذلك، بل نجاستها من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له اشتغال بالأدلة الشرعية، وبما كان عليه الأمر في عصر النبوة، ولا يقدح في ذلك التخفيف في تطهيرهما في بعض الأحوال، أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلِهِ الْأَدَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ»، وفي لفظ: «إِذَا وَطِئَ الْأَدَى يُخَفِّفُهُ فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ»، رواها أبوداود، وابن السكن، والحاكم، والبيهقي^(١)، وقد اختلف^(٢) فيه على الأوزاعي، وأخرج أحمد، وأبوداود، والحاكم، وابن حبان^(٣)، من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ وَلْيَنْظُرْ فِيهِمَا فَإِنَّ رَأَى خَبْنًا فَلْيَمْسَحْهُ بِالْأَرْضِ ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهِمَا»، وقد اختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في «العلل»^(٤) الموصول.

وأخرج أهل السنن^(٥) عن أم سلمة مرفوعاً بلفظ: «يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ»، وعن أنس عند البيهقي^(٦) بسند ضعيف^(٧) بنحوه، وكذلك عن امرأة من بني عبد الأشهل عند البيهقي^(٨) أيضاً؛ فإن جعل التراب مع المسح مطهراً لذلك لا يخرججه عن كونه نجساً.

(١) أبوداود (٣٨٦)، والحاكم (١٦٦/١)، والبيهقي (٤٣٠/٢).

(٢) حكى الخلاف الدارقطني في «علله» (١٥٩/٨)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٥٦/٢)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (١٢٦/٥): وخلاصته أنه حديث ضعيف له طرق لا يصح شيء منها، قال النووي: من طرق كلها ضعيفة والاعتماد على حديث أبي سعيد، «المجموع» (٦١٩/٢)، وقال البزار: الحديث لا يثبت، «البحر» (١٣٢/١٥).

(٣) أحمد (٢٠/٣)، وأبوداود (٦٥٠)، والحاكم (٢٦٠/١)، وابن حبان (٣٠٥/٣).

(٤) (١٢١/١)، وهو حديث حسن.

(٥) أبوداود (٣٨٣)، والترمذي (١٤٣)، وابن ماجه (٥٣١)، وهو حسن لغيره فيه أم ولد إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، وسماها بعضهم حُمَيْدَةً، وبكل حال هي مجهولة ويشهد له حديث امرأة من بني عبد الأشهل الآتي.

(٦) في «الخلافات» كما في «البدر المنير» (١٣٣/٤).

(٧) بل وإياه جَاءَ، فيه رجل مُثَبِّهٌ، والحاتر بن النُّجَّان مترك.

(٨) (٤٣٤/٢)، وأخرج من هو أرفع من البيهقي: أبوداود (٣٨٤)، وابن ماجه (٥٣٣)، والحديث صحيح.

وأما التخفيف في تطهير البول؛ فكما ثبت أن النبي ﷺ أمر بأن يُرَاقَ على بول الأعرابي ذنوباً^(١) من ماء؛ وهو في «الصحيحين» وغيرهما من حديث أبي هريرة^(٢)، وأنس^(٣).

وأما ما عدا غائط الآدمي وبوله من الأبوال والأزبال؛ فلم يحصل الاتفاق على شيء في شأنها، والأدلة مختلفة، فورد في بعضها ما يدل على طهارته كأبوال الإبل، فإنه ورد في «الصحيحين»^(٤)، وغيرهما أن النبي ﷺ أمر العُرَيَيْنَ بأن يشربوا من أبوال الإبل، ومن ذلك حديث: «لَا بَأْسَ بِبَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ»، وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني^(٥)، من حديث جابر والبراء وفي إسناده عمرو بن الحُصَيْنِ العُقَيْيُّ، وهو ضعيف جداً وورد ما يدل على نجاسة الروث كما أخرجه البخاري^(٦)، وغيره أنه قال ﷺ في الروث: «إِنَّهَا رِكْسٌ»، والركس النجس، وقد نقل التيمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل، والبغال، والحمير، ولكنه زاد ابن خزيمة^(٧) في روايته: «إِنَّهَا رِكْسٌ إِنَّهَا رَوْثُهُ جَمَارٍ»، ولا يخفى عليك أن الأصل في كل شيء أنه طاهر؛ لأن القول بنجاسته يستلزم تعبد العباد بحكم من الأحكام والأصل عدم ذلك، والبراء قاضية بأنه لا تكليف بالمحتمل حتى يثبت ثبوتاً ينقل عن ذلك، وليس من أثبت الأحكام المنسوبة إلى الشرع بدون دليل بأقل إثماً ممن أبطل ما قد ثبت دليله من الأحكام، فالكل إما من التَّقْوَلِ على الله تعالى بما لم يقل أو من إبطال ما قد شرعه لعباده بلا حجة.

وأما تقييد البول بكونه بعد أيام الرضاع في الذكر؛ فلحديث: «يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ

(١) كذا في الأصلين بالنصب، والقياس بالرفع. (٢) تفرد به البخاري (٢٢٠).

(٣) البخاري (٢١٩)، ومسلم (٢٨٤). (٤) البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١).

(٥) (١٢٨/١)، وعمرو بن الحُصَيْنِ في إسناده حديث جابر، وفيه أيضاً يحيى بن العلاء كذاب، وأما حديث البراء ففيه سَوَّار بن مصعب متروك، وقد روى أحاديث موضوعة، وكلا الحديثين موضوع.

(٦) (١٥٦)، عن ابن مسعود.

(٧) (٧٠)، وهي منكورة من طريق زياد بن الحسن بن الفرات هو وأبوه ضعيفان.

وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ»، أخرجه أبوداود، والنسائي، وابن ماجه، والبخاري، وابن خزيمة^(١) من حديث أبي السمع خادم رسول الله ﷺ وصححه الحاكم، وأخرج أحمد^(٢)، والترمذي، وحسنه من حديث علي أن رسول الله ﷺ قال: «بَوْلُ الْغُلَامِ الرَّصِيعِ يُنْصَحُ، وَبَوْلُ الْجَارِيَةِ يُغْسَلُ»، وأخرجه أيضا ابن ماجه^(٣)، وأبوداود^(٤)، بإسناد صحيح عن علي موقوفاً^(٥)، وأخرج أحمد^(٦)، وأبوداود، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان^(٧)،

- (١) أبوداود (٣٧٦)، والنسائي (١٥٨/١)، وابن ماجه (٥٢٦)، ومسند جابر من "مسند ليزار" مخطوط لم يطبع، وابن خزيمة (٢٨٣)، والحاكم (١٦٦/١)، وهو حسن.
(٢) أحمد (٩٧/١)، والترمذي (٦١٠). (٣) (٥٢٥).
(٤) (٣٧٧).

(٥) وهو الراجح وقد أشار أبو بكر البزار إلى وقته بقوله: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، وإنما أسنده معاذ بن هشام، عن أبيه وقد رواه غير معاذ، عن هشام، عن قتادة، عن أبي حرب، عن أبيه، عن علي موقوفاً، وكذا الدارقطني بقوله: رفعه هشام بن أبي عبد الله من رواية ابنه معاذ، وعبد الصمد بن عبد الوارث، عن هشام ووقفه غيرها، عن هشام، وكذلك رواه سعيد بن أبي عروبة، وهشام عن قتادة. والله أعلم. «العلل» (١٨٤/٤)، وكذلك ابن المنذر في «الأوسط» (١٢٤/٢).
وأما قول الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه، وفي وصله وإرساله وقد رجح البخاري صحته وكذلك الدارقطني. «التلخيص» (٣٨/١).

ففيه نظر أما الدارقطني فلم يصحح الحديث كما تقدم بل الظاهر من عبارته أنه يميل إلى الوقت، وأما البخاري فقال: سعيد بن أبي عروبة لا يرفعه، وهشام يرفعه وهو حافظ.

فلم يصح بتصحيح الحديث كما ترى، وإن كانت عبارته ظاهرة في ترجيح الرفع، إلا أنه قُصِرَ الخلاف على هشام وسعيد وكذا الترمذي والحافظ ابن حجر وسعيد أرجح من هشام في قتادة بانفراده فكيف وقد تابعه هشام على الوقف على أن هشام قد اختلف عليه فيه كما تقدم في كلام البزار والدارقطني ولم يختلف في رواية سعيد وهشام فهذه من المرجحات لوقفه لذا لزم التنبيه، والحديث ضمن تذييلنا على كتاب شيخنا «أحاديث معلقة ظاهرها الصحة».

- (٦) أحمد (٣٣٩/٦) وأبوداود (٣٧٥) وابن ماجه (٥٢٥) وابن خزيمة (٢٨٢).

(٧) ذكر في صحيحه حديث عائشة وأم قيس بنت مخضن وعلي، وأما حديث لبابة بنت الحارث فلم يذكره ولم يعزه إليه الحافظ في «التلخيص» (٢٨/١) وكذا لم يذكره ابن الملقن في «البدر» (٥٣٥/١)، والزيلعي في «نصب الراية» (١٢٦/١) عند تخريجه للحديث، فأخشى أن يكون من أوهام الإمام الشوكاني رحمه الله.

والطبراني^(١) من حديث أم الفضل لُبَابَةُ بنت الحارث قال: قال الحسين بن علي في حجر النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، أَعْطَيْتَنِي ثوبَكَ والْبَسْتُ ثوبًا غيره؛ حتى أَغْسَلَهُ، فقال: «إِنَّمَا يُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ وَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى»، وثبت في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما من حديث أم قيس بنت مَحْصَنٍ: أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ، فبال على ثوبه فدعا بماء فنضحه ولم يغسله.

وفي «صحيح البخاري»^(٣) من حديث عائشة قالت: أتني رسول الله ﷺ بصبي يُحْتَكُّ، فبال عليه فأتبعه الماء. وفي «صحيح مسلم»^(٤)، قالت: كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم، فَأَتَيْتُ بصبي، فبال عليه فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله.

فهذا تصريح بأنه لم يغسله؛ فيكون إتباعه الماء: إما مجرد النضح كما وقع في الحديثين الآخرين، أو مجرد صب الماء عليه من دون غسل، وبالجمله فالتصريح منه ﷺ بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الأولى بالاتباع؛ لكونه كلامًا مع أمته فلا يعارضه ما وقع من فعله على فرض أنه مخالف للقول، وقد ذهب إلى الاكتفاء بالنضح في بول الغلام لا الجارية جماعة منهم عليّ وأم سلمة والثوري والأوزاعي والنخعي، وداود، وابن وهب، وعطاء، والحسن، والزهرى، وأحمد، وإسحق، ومالك في رواية، وهذا هو الحق الذي لا محيص عنه.

وذهب بعض أهل العلم، وقد حكي عن مالك، والشافعي، والأوزاعي إلى أنه يكفي النضح فيهما، وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذه الأحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية، وذهبت الحنفية وسائر الكوفيين وهو محكي عن العترة إلى أنها سواء في وجوب الغسل، وهذا المذهب كالذي قبله في مخالفة الأدلة، وقد استدل أهل هذا المذهب الثالث بالأدلة الواردة في نجاسة البول على العموم، ولا يخفأك^(٥) أنها مخصصة بالأدلة الخاصة المصرحة بالفرق بين بول الجارية والغلام، وأما ما قيل

(١) في «الكبير» (٢٥/٢٥).

(٢) البخاري (٢٢٣)، ومسلم (٢٨٧).

(٤) (٢٨٦).

(٣) (٢٢٢).

(٥) أكثر الإمام الشوكاني رحمه الله من هذه العبارة في «الدراري» وقد انتقد هذا التعبير لغويا لعدم تعدي الفعل.

من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفك أنه قياس في مقابلة النص، وهو فاسد الاعتبار، وقد شد^(١) ابن حزم فقال: إنه يرش من بول الذكر، أي ذكر كان وهو إهمال للقييد المذكور سابقاً بلفظ: بول الغلام الرضيع ينضح، والواجب حمل المطلق على المقيد.

قوله: ولعاب كلب.

قد ثبت في «الصحيحين»^(٢) وغيرها من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُغْسِلْهُ سَبْعًا». وثبت أيضاً عندهما^(٣) وغيرها مثله من حديث عبدالله بن مُعَمَّرٍ.

فدل ذلك على نجاسة لعاب الكلب، وهو المطلوب هنا، والكلام في الخلاف بين من عمل بظاهر هذه الأدلة ومن اكتفى بالثلاث معروف، وليس ذلك مما يقدر في كونه نجساً؛ لأن محل الدليل على النجاسة هو إيجاب الغسل، وهكذا لا يتعلق بما نحن بصدد زيادة التغليب بالتثريب كما وقع في أحاديث الباب في «الصحيحين» وغيرها، فإن المقصود هاهنا ليس إلا إثبات كون اللعاب نجساً لا بيان كيفية تطهيره، فلذلك موضع آخر.

قوله: وروث.

الدليل على نجاسة الروث ما تقدمت الإشارة إليه من قوله ﷺ في الروثة: «إنها ركس»، والركس في اللغة النجس، فالروثة نجس، وهو المطلوب، وقد قدمنا كلام التيمي في تخصيص ذلك بروث الخيل، والبغال، والحمير.

قوله: ودم حيض.

الدليل على ذلك ما ثبت عند أحمد وأبي داود، والترمذي^(٤) من حديث خولة

(١) «المحلى» (١١٣/١).

(٢) البخاري (١٧٢)، ومسلم (٢٧٩).

(٣) بل تفرد به مسلم (٢٨١).

(٤) أخرجه أحمد (٣٦٤/٢) وأبو داود (٣٦٥) ولم يخرجهما الترمذي كما في «التحفة» (٢٩٥/١٠) والحديث من =

بنت يسار، قالت: يا رسول الله، ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فيه؟ قال: «فَإِذَا طَهَّرْتَ فَأَغْسِلِي مَوْضِعَ الدَّمِ ثُمَّ صَلِّي فِيهِ»، قالت: يا رسول الله، إن لم يخرج أثره؟ قال: «يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ» وفي إسناده ابن لهيعة.

وأخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، وابن حبان^(١)، من حديث أم قيس بنت مخضن مرفوعاً بلفظ: «حُكِّيهِ بِضَلَعٍ وَأَغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ». قال ابن القطان^(٢): إسناده في غاية الصحة.

وفي «الصحيحين»^(٣) وغيرهما من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيض، كيف تصنع؟ قال: «تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَتَضَحَّهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ»، فالأمر بغسل دم الحيض وحكه بضلع يفيد ثبوت نجاسته، وإن اختلف وجه تطهيره، فذلك لا يخرججه عن كونه نجساً.

وأما سائر الدماء؛ فالأدلة فيها مختلفة مضطربة والبراءة الأصلية مُسْتَضْحَبَةٌ حتى يأتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجحة، أو المساوية ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، إلى جميع ما تقدم في الآية الكريمة من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير، لكان ذلك مفيداً لنجاسة الدم المسفوح والميتة، ولكنه لم يرد ما يفيد ذلك، بل النزاع كائن في رجوعه إلى الكل، أو إلى الأقرب والظاهر رجوعه إلى الأقرب وهو لحم الخنزير؛ لإفراد الضمير، ولهذا جزمنا هاهنا بنجاسة لحم الخنزير دون الميتة، والدم الذي ليس بدم الحيض ولا سيما وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يحرم منها إلا أكلها، كما ثبت في «الصحيح» بلفظ: «إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا»^(٤)، ومن رام تحقيق الكلام في الخلاف الواقع في مثل هذا

= حديث أبي هريرة لا من حديث خولة، وإنما أبوهريرة يحكي قصتها والحديث فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف.

(١) أحمد (٣٥٥/٦)، وأبو داود (٣٦٣)، والنسائي (١٥٥/١)، وابن ماجه (٦٢٨)، وابن خزيمة (٢٧٧)، وابن حبان (٣٣٧/٢).

(٢) في «بيان الوهم والإيهام» (٢٨١/٥). (٣) البخاري (٢٢٧)، ومسلم (٢٩١).

(٤) سيأتي تفريجه.

الضمير المذكور في الآية، فليرجع إلى ما ذكره أهل الأصول في الكلام على القيد الواقع بعد جملة مشتملة على أمور متعددة.

قوله: ولحم خنزير.

الدليل على نجاسته ما قَدَّمْنَا قَرِيبًا من الآية الكريمة.

قوله: وفيما عدا ذلك خلاف، والأصل الطهارة فلا ينقل عنها إِلَّا ناقل صحيح لم يعارضه ما يساويه أو يُقَدِّمُ عليه.

أقول: اعلم أن كون الأصل الطهارة معلوم من كليات الشريعة المطهرة وجزئياتها، ولا ريب أن الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم، والأصل البراءة من ذلك، ولا سيما من الأمور التي تعم بها البلوى، وقد أرشدنا رسول الله ﷺ إلى السكوت^(١) عن الأمور التي سكنت الله عنها، وأنها عَفْوٌ.

فما لم يرد فيه شيء من الأدلة الدالة على نجاسته، فليس لأحد من عباد الله أن يحكم بنجاسته بمجرد رأي فاسد، أو غلط في الاستدلال كما يدعيه بعض أهل العلم من نجاسة ما حرمه الله، زاعماً أن النجاسة والتحريم متلازمان، وهذا الزعم من أبطل الباطلات فالتحريم للشيء لا يدل على نجاسته بمطابقة ولا تضمن ولا التزام، فتحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاسة ذلك، وكأن الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض أمته؛ فأرشدهم إلى ما يدفعه قائلًا: «إِنَّمَا حُرِّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا»^(٢)، ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزمًا لنجاسته، لكان قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخره دليلاً على نجاسة النساء المذكورات في الآية، والمسلم لا ينجس حيًّا ولا ميتًا، كما ثبت ذلك عنه ﷺ في «الصحيح»^(٣).

(١) جاء عن جماعة من الصحابة وهم: أبو ثعلبة الخشني، وئبو الدرداء، وسلمان وابن عباس، وابن عمر، وعائشة، وعن الحسن مرسلاً، ولا يصح شيء منها مرفوعاً إلى النبي ﷺ وقد أودعناه في مجئنا: «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين» وسيأتي شيء من ذكرها في كتاب الأطعمة ص (٤٥١).

(٢) رواه مسلم (٣٦٣).

(٣) الحديث في البخاري (١٥٠/٣)، عن ابن عباس تعليقاً لا عن النبي ﷺ، وقد رواه مرفوعاً الدارقطني (٧٠/٢)، والحاكم (٣٨٦/١)، والبيهقي (٣٠٦/١)، وقال: وَرَوَيْ هَذَا مَرْفُوعًا وَلَا يَصَحُّ رَفْعُهُ، وقال =

وهكذا يلزم نجاسة أعيان وقع التصريح بتحريمها، وهي طاهرة بالاتفاق كالأنصاب والأزلام، وما يسكر من النباتات والثمار بأصل الخلقة، فإن قلت إذا كان التصريح بنجاسة شيء، أو رجسيته، أو ركسيته يدل على أنه نجس، كما قلت في نجاسة الروث ولحم الخنزير، فكيف لم تحكم بنجاسة الخمر لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّيْسُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ﴾؟ [المائدة: ٩٠] قلت: لما وقع الخمر هاهنا مقترناً بالأنصاب والأزلام، كان ذلك قرينة صارفة لمعنى الرجسية إلى غير النجاسة الشرعية، وهكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُوكُ رِجْسٌ﴾ [التوبة: ٢٨]، لما جاءت الأدلة الصحيحة المقتضية لعدم نجاسة ذوات المشركين، كما ورد في أكل ذبائحهم وأطعمتهم، والتوضؤ من آبئتهم والأكل فيها، وإنزالهم المسجد، كان دليلاً على أن المراد بالنجاسة المذكورة في الآية غير الشرعية، بل قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج إلى زيادة، فقال في وفد ثقيف لما أنزلهم المسجد: «لَيْسَ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ أَنجَاسِ الْقَوْمِ شَيْءٌ؛ إِنَّمَا أَنجَاسُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ»^(١)، فهذا يدل على أن تلك النجاسة حكمية لا حسية، والتعبد إنما هو بالنجاسات الحسية، وأما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته، ولكنه قد غُورِضَ بما هو أرجح منه فلا شك أنه يتعين العمل بالأرجح، فإن عورض بما يساويه، فالأصل عدم التعبد بما يتضمن ذلك الحكم حتى يَرِدَ مورداً خالصاً عن شوب المعارضة أو راجحاً على ما عارضه. وبالجملة: فالواجب على المصنف أن يقوم مقام المنع ولا يترشح عن هذا المقام إلا بحجة شرعية، وقد أوضحت في مصنفاتي: «كشرح المنتقى» و «حاشية الشفاء»^(٢) هذه المباحث المتعلقة بالنجاسة، بما لا يحتاج الناظر في ذلك إلى النظر في غيره فليراجع.

= في خاتمة الكلام عليه: والمعروف موقوف.

قلت: وكذا رجح الوقف الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/٤٦٩)، والكلام عليه ضمن

تدليلنا على كتاب شيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمته الله «أحاديث معلة ظاهرها الصحة».

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/١٣)، مرسلًا عن الحسن وبنحوه البيهقي (٢/٤٤٥)، معلقًا.

(٢) هي «وبل الغمام على شفاء الأوام» (١/١٦٨-٢٠٥).

فصل

وَيُطَهَّرُ مَا تَنَجَّسَ بِغَسْلِهِ، حَتَّى لَا يَبْقَى غَيْرُهُ، وَلَا لَوْنٌ، وَلَا رِيحٌ، وَلَا طَعْمٌ، وَالتَّغْلُ بِالمَسْحِ، وَالِاسْتِحَالَةُ مُطَهَّرَةٌ لِعَدَمِ وُجُودِ الوَصْفِ المَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَمَا لَا يُمَكِّنُ غَسْلُهُ فَيُالصَّبُّ عَلَيْهِ، أَوْ النِّزْحُ مِنْهُ، حَتَّى لَا يَبْقَى لِلنَّجَاسَةِ أَثَرٌ، وَالْمَاءُ هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّطْهِيرِ، فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ، إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ الشَّارِعِ.

أقول: تطهير النجاسات إن ورد فيه شيء عن الشارع كان الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة، بزيادة عليه، أو نقصان، كما ورد في أن النعل إذا تلوث بالنجاسة طهر بمسحه، وقد تقدم ما يدل على ذلك، وتقدم أيضاً ما ورد في كيفية تطهير ما ينجس بدم الحيض، وبلعاب الكلب، وبالجملة فكل ما علّمنا الشارع كيفية تطهيره كان علينا أن نقتصر على تلك الكيفية، وأما ما ورد فيه عن الشارع أنه نجس ولم يرد فيه بيان كيفية تطهيره، فالواجب علينا إذهاب تلك العين حتى لا يبقى لها ريح، ولا لون، ولا طعم؛ لأن الشيء الذي يجد الإنسان ريحه، أو طعمه قد بقي فيه جزء من العين، وإن لم يبق جِزْمُهَا أو لونها؛ إذ انفصال الرائحة لا يكون إلا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح، وكذلك وجود الطعم لا يكون إلا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له طعم، وإذا استحال الشيء إلى شيء آخر، حتى كان ذلك الشيء الآخر مخالفاً للشيء الأول لونها، وريحاً وطعماً، كاستحالة العذرة رماداً، فقد فُقد الوصف الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه، وهذا هو الحق، والخلاف في ذلك معروف، وما كان لا يمكن غسله من المتنجسات كالأرض والبر، فتطهيره بالصب عليه، والنزح منه حتى لا يوجد للنجاسة أثر؛ لأنها لو كانت باقية لكان التعبد بإزالتها باقياً، ولكن هذا إنما يكون في مثل النجاسة التي لها جِزْمٌ ولون.

وأما مثل البول؛ فقد ورد عن الشارع أن تطهيره بأن يُصبَّ عليه ذنوب من ماء، فإذا وقع ذلك صارت الأرض المتنجسة بالبول طاهرة.

وأما كون الأصل في التطهير هو الماء؛ فقد وُصف بذلك في الكتاب^(١) والسنة وصفاً مطلقاً غير مقيد، بل قوله صلى الله عليه وسلم: «الْمَاءُ طَهُورٌ»^(٢)، يرشد إلى ما ذكرنا إرشاداً تشهد له قواعد علم المعاني وعلم الأصول، فإذا ثبت عن الشارع أن تطهير شيء من المتنجسات يكون بغير الماء كمسح النعل بالأرض ونحو ذلك؛ كان الماء غير متعين في تطهير تلك النجاسة بخصوصها، ويتعين فيما عداها، وهذا هو الحق.

وقد ذهب الجمهور إلى أن الماء هو المتعين في تطهير النجاسات، وذهب أبو حنيفة، وأبو يوسف إلى أنه يجوز التطهير بكل مانع طاهر، وإليه ذهب الداعي من أهل البيت.

ويرد على الجمهور بما ثبت عن الشارع تطهيره بغير الماء، إن كانوا يقولون إن الماء يتعين في مثل ذلك، ويرد على أبي حنيفة ومن معه بأن إثبات مطهر لم يرد عن الشارع، أو تطهير على غير الصفة الثابتة عنه مدفوع.



(١) زاد في (ك): العزيز.

(٢) تقدم (ص ٥١)، أنه ضعيف لا يصح.

باب قضاء الحاجة

عَلَى الْمُتَخَلِّيِ الْاسْتِئْثَارَ حَتَّى يَذْنُو [مِنَ الْأَرْضِ]، وَالْبُعْدُ، أَوْ دُخُولُ
الْكَيْفِ وَتَرْكُ الْكَلَامِ وَالْمَلَابَسَةِ لِمَا لَهُ حُرْمَةٌ، وَتَجَنُّبُ الْأَمْكِنَةِ الَّتِي مَنَعَ عَنِ
التَّخَلِّيِ فِيهَا شَرْعٌ أَوْ عُرْفٌ، وَعَدَمُ الْاسْتِقْبَالِ وَالْاسْتِدْبَارِ لِلْقِبْلَةِ، وَعَلَيْهِ
الْاسْتِجْبَارُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ طَاهِرَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا، وَيُنْدَبُ الْاسْتِعَاذَةُ عِنْدَ
الشَّرُوعِ، وَالْاسْتِغْفَارُ وَالْحَمْدُ بَعْدَ الْقَرَاغِ.

أقول: أما مشروعية الاستئثار حتى^(١) يدنو من الأرض عند قضاء الحاجة، فلما ورد
من الأدلة الدالة على وجوب ستر العورة عموماً وخصوصاً إلا عند الضرورة، ومنها
قضاء الحاجة فلا يكشف عورته إلا عند القعود، وقد أخرج أحمد، وأبوداود، وابن
ماجه، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي^(٢)، من حديث أبي هريرة بلفظ: «مَنْ أَقَى
الْعَائِطَ فَلَيْسَتْز».

وأما البعد؛ فلما أخرجه أهل السنن^(٣)، وصححه^(٤) الترمذي من حديث جابر،
قال: خرجنا مع النبي ﷺ في سفر، فكان لا يأتي البراز حتى يغيب فلا يُرى. ولفظ
أبي داود: كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد. ورجاله رجال الصحيح إلا
إسماعيل بن عبد الملك الكوفي، ففيه مقال يسير^(٥).

(١) جاء مرفوعاً بلفظ: كان لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض. عن أنس، وابن عمر، وجابر وغيرهم، وهي ما بين
ضعيف ومعلول، ولا يصح شيء منها، وقد ضعفها العقيلي في «الضعفاء» (٢٥٢/١)، وأبوعمد الإشبيلي في
«الأحكام الوسطى» (١٣٠/١)، وهي ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٢) أحمد (٣٧١/٢)، وأبوداود (٣٥)، وابن ماجه (٣٣٧)، وابن حبان (٣٤٣/٢)، والحاكم (١٣٧/٤)، والبيهقي
(٩٤/١)، وهو ضعيف، فيه أبو سعيد الخُبْرَازِيُّ، وحسين الخُبْرَازِيُّ كلاهما مجهول.

(٣) أبوداود (٢)، وابن ماجه (٣٣٥).

(٤) لم يخرج الترمذي كما في «التحفة» (٢٨٧/٢)، والذي صححه الترمذي هو حديث المغيرة بن شعبة كما في «النيل».

(٥) بل ضعيف، والحديث حسن لغيره.

وأما إذا أراد أن يقضي الحاجة في البنيان وهناك كَنَيْفٌ؛ فليس عليه إلا أن يدخله وإن قرب من الناس لما سيأتي من حديث ابن عمر.

وأما ترك الكلام؛ فلحديث: «لَا يَخْرُجُ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَيْنِ عَوْرَتَهُمَا يَتَحَدَّثَانِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَمُقُّ عَلَى ذَلِكَ»، أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه^(١) من حديث أبي سعيد، وأخرج نحوه ابن السكن، وصححه من حديث جابر^(٢).

وأما ترك الملابس لما له حُرْمَةٌ؛ فلحديث أنس عند أهل السنن^(٣) وصححه الترمذي، والمنذري، وابن دقيق العيد^(٤) بلفظ: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمته، ولم يأت من ضَعْفُهُ بما تقوم^(٥) به الحجة في التضعيف.

وأما تجنب الأمكنة التي منع عن التخلي فيها شرع أو عُرْفٌ؛ فقد ورد في ذلك أحاديث؛ منها حديث أبي هريرة عند مسلم^(٦)، وأحمد، وأبي داود، قال: «اتَّقُوا اللَّاعِنِينَ»، قالوا: وما

(١) أحمد (٣٦/٣)، وأبوداود (١٥)، وابن ماجه (٣٤٢)، والحديث منكر مرفوعاً من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير وهي مضطربة وفيه عياض بن هلال مجهول، والصحيح فيه الإرسال رجحه أبو حاتم الرازي كما في «العلل» لابنه (٤١/١)، وأشار إلى ذلك أبوداود في «سننه». وأبو محمد الإشبيلي في «الأحكام» (١٣٢/١).

(٢) كما في «بيان الوهم والإيهام» (٢٦٠/٥) فقد ساقه عنه بإسناده.

(٣) أبوداود (١٩)، والنسائي (١٧٨/٨)، والترمذي (١٧٤٦)، وابن ماجه (٣٠٣).

(٤) ابن دقيق العيد في «الإمام» (٤٥٣/٢)، والمنذري في «مختصر السنن» (٢٦/١).

(٥) بل بما تقوم به الحجة، قال أبوداود: هذا حديث منكر. وقال النسائي: هذا الحديث غير محفوظ. وقال ابن القيم: وعلى هذا فالحديث شاذ، أو منكر، كما قال أبوداود، وغريب كما قال الترمذي. «تهذيب السنن» (٢٨/١)، وأجاب عن حجج المصححين بكلام مطول، يراجع في موضعه.

وقال الحافظ ابن حجر: وحكم النسائي عليه بكونه غير محفوظ أَضَوَّبَ، فإنه شاذ في الحقيقة؛ إذ المنفرد من شرط الصحيح، لكنه بالمخالفة صار حديثه شاذاً. «النكت» (٦٧٧/٢).

وقال العراقي: وقول أبي داود، والنسائي أولى بالصواب. «التقييد» (ص ١٠٦). وكذا أعله الدارقطني، والبيهقي، وغير هؤلاء، وللمزيد فالحديث ضمن تذييلنا على كتاب شيخنا «أحاديث معلقة».

(٦) أخرجه مسلم (٢٦٩) وأحمد (٣٧٢/٢) وأبوداود (٢٥).

اللاعنان يا رسول الله؟ قال: «الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ»، ومنها حديث معاذ بن جبل عند أبي داود^(١)، وابن ماجه، والحاكم، وابن السكن، وصحاحه قال: قال رسول الله ﷺ: «انْقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ»، وقد أُعْلٍ بأنه من رواية أبي سعيد الحميري؛ عن معاذ، ولم يسمع منه^(٢)، وفي الباب أحاديث^(٣) فيها مقال.

ومن الأمكنة التي نهى الشارع عنها: الجُحر، لحديث عبد الله بن سرجس قال: نهى رسول الله ﷺ أن يُبَالَ في الجُحر. أخرجه أحمد؛ والنسائي، وأبوداود، والحاكم، والبيهقي^(٤)، وقد أُعْلٍ بأنه من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه^(٥)، ولكنه قد صحح

(١) أخرجه أبوداود (٢٦) وابن ماجه (٣٢٨) والحاكم (١٦٧/١).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: قال أبوداود: لم يسمع من معاذ، وقال في كتاب «التفرد» عقب حديثه. ليس هذا بمتصل. «التهذيب».

وقال ابن القطان: وأبوسعيد هذا لا يعرف في غير هذا الإسناد... فهو مجهول، فاعلم ذلك. «بيان الوهم» (٤١/٣).

قلت: ومع هذه الجهلة والانقطاع فتحسينه بغيره فيه بُعد.

(٣) عن جابر عند ابن ماجه (٣٢٩)، من رواية عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد قال الإمام أحمد: يروي عنه بواطيل، قلت: وعمرو بن أبي سلمة ضعيف. وعن ابن عمر عند ابن ماجه (٣٣٠)، فيه قرعة ابن عبد الرحمن المعافري، وابن لهيعة، وهم ضعيفون.

ورجح الدراقطني إرساله عن الزهري. «العلل» (١٤٢/١٣).

وعن سراقه بن مالك عند الطبراني في «الأوسط» (٢٤٠/٥)، وأعله أبوحاتم بالوقف كما في «العلل» (٣٧/١).

(٤) أحمد (٨٢/٥)، والنسائي (٣٣/١)، وأبوداود (٢٩)، والحاكم (١٨٦/١)، والبيهقي (٢٩/١).

(٥) قال أحمد بن حنبل: ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا عن أنس، قيل له: فابن سرجس؟ فكأنه لم يره سماعاً.

وقد نُقِلَ عنه ما يخالف ذلك قال عبد الله: قلت لأبي، قتادة سمع عبد الله بن سرجس؟ قال ما أشبهه قد روى عنه عاصم الأحول. «العلل و معرفة الرجال» (٤٣٠٠) تحتق الشيوخ وصي الله حفظه الله.

سماعه منه علي بن المديني^(١)، وصحح^(٢) الحديث ابن خزيمة^(٣) وابن السكن، ومنها ما أخرجه أحمد^(٤)، وأهل السنن^(٥) من حديث عبدالله بن المغفل، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ».

ومنها ما أخرجه مسلم، وأحمد، والنسائي، وابن ماجه^(٦) عن جابر: أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد.

وأما المنع من التخلي في المواضع التي منع منها عرف الناس؛ فوجهه أنهم يتأذون بذلك، وما كان ذريعة إلى ما لا يحل فهو لا يحل.

وأما المنع من الاستقبال والاستدبار للقبلة؛ فقد ورد في ذلك أحاديث، منها ما في «الصحيحين»^(٧) وغيرهما من حديث أبي أيوب بلفظ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْعَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا»، وأخرج نحوه مسلم^(٨)، وغيره من حديث أبي هريرة، ومن حديث سلمان^(٩) أيضاً، وابن ماجه، وابن حبان^(١٠)، من حديث عبدالله بن الحارث بن جَزء، وأبوداود^(١١) من حديث عبدالله بن مغفل؛

(١) وأبوزرعة الرازي كما في «جامع التحصيل» (٦٤٤)، وأبو حاتم كما في «الجرح» (١٣٣/٧).

(٢) والراجح أنه ضعيف فقتادة، وإن ثبت سماعه من عبدالله بن سرجس إلا أنه مدلس، ولم يصرح بسماعه لهذا الحديث. وقد ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في «تمام المنة» (ص ٦٢)، و«الإرواء» (٩٣/١-٩٤)، وقد أجاب عن حجج المصححين في «الإرواء».

(٣) قال: أنهى عن البول في الأَجْجَزَةِ لخبر عبدالله بن سَرْجَس أن النبي ﷺ قال: فذكره. كما في «البدع المنيرة» (٣٢٣/٢). (٤) (٦٥/٥).

(٥) أبوداود (٢٧)، والنسائي (٣٤/١)، والترمذي (٢١)، وابن ماجه (٣٠٤)، وهو معلول؛ فيه عننة الحسن، وقد رواه العقيلي (٢٩/١)، موقوفاً وقال: حديث شعبة أولى. يعني الموقوف.

(٦) مسلم (٢٨١) وأحمد (٣٤١/٣) والنسائي (٣٤/١) وابن ماجه (٣٤٣).

(٧) البخاري (١٤٤)، ومسلم (٢٦٤). (٨) (٢٦٥).

(٩) (٢٦٢).

(١٠) ابن ماجه (٣١٧) وابن حبان (٣٤٦/٢): وهو صحيح.

(١١) وصوابه مَغْفِلٌ بن أبي مَغْفِلٍ والحديث ضعيف فيه أبوزيد مجهول، وَصَعَفَ الحديث الحافظ ابن حجر في =

والدارمي^(١) في "مسنده" من حديث سهل بن حنيف.

وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال استوفيناها في "شرح المنتقى"، وقد استدل من لم يمنع من ذلك بما أخرجه الجماعة^(٢) من حديث ابن عمر قال: رقيت يوماً على بيت حفصة، فرأيت النبي ﷺ على حاجته؛ مستقبل الشام مستدبر الكعبة، وجعلوا هذا الحديث ناسخاً لأحاديث النهي، ومن جملة ما استدلوا به حديث جابر عند أحمد، وأبي داود، والترمذي وحسنه، وابن ماجه، والبخاري، وابن الجارود، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني^(٣)، قال: نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها، وقد نقل الترمذي^(٤) عن البخاري تصحيحه، وصححه أيضاً ابن السكن، وحسنه أيضاً البزار، ولا يخفى أنه قد تقرر في الأصول: أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص^(٥) بالأمة، فما وقع منه ﷺ لا يعارض النهي عن الاستقبال والاستدبار للقبلة، فإن قلت: حديث عائشة

= "الفتح" (٢٩٦/١).

(١) (٦٧٢)، وهو ضعيف بمرّة فيه عبدالكريم بن أبي المخارق مترك، وقال ابن المديني: فإن هذا الحديث لا يروى إلا عن عبدالكريم، وإن محمد بن قيس لا يؤوى عنه شيء غير هذا الحديث وقال: غريب من حديث سهل. كما في "الفتح الشذّي" لابن سيد الناس (٤٥٦/١).
تبيين: الصحيح أن يقال في كتاب الدارمي "السنن" لا "المسند"، فإنه مرتب على الأبواب لا المسانيد.
(٢) البخاري (١٤٥)، ومسلم (٢٦٦)، وأحمد (١٢/٢)، وأبو داود (١٢)، والنسائي (٢٣/١)، والترمذي (١١)، وابن ماجه (٣٢٢).

(٣) أخرجه أحمد (٣٦٠/٣)، وأبو داود (١٣)، والترمذي (٩)، وابن ماجه (٣٢٥)، ولم يطبع مسند جابر من "مسند البزار" بعد، وابن الجارود (٣١)، وابن خزيمة (٥٨)، وابن حبان (٣٤٦/٢)، والحاكم (١٥٤/١)، والدارقطني (٥٨/١)، وهو حسن.

(٤) كما في "الخلافيات" (٦٨/٢) للبيهقي و"الأحكام الوسطى" (١٢٩/١) للإشبيلي و"البدر المنير" لابن الملقن (٣٠٨/٢) ولم أقف على هذا التصحيح في "الجامع" له ولا في "العلل الكبير" (٥) مع أنه ذكر سؤال الترمذي للبخاري فلا أدري أسقط التصحيح من "العلل" أم ذكر في موضع آخر أم ماذا؟!.

(٥) ما قاله الإمام الشوكاني مرجوح والراجح أن النهي في هذه المسألة مصروف بفعله ﷺ؛ لأنه مبلغ للأمة والأصل في أفعاله التأسي، ولا يحكم على شيء منها بالخصوصية إلا بدليل.

عند أحمد^(١)، وابن ماجه، قالت: ذكر لرسول الله ﷺ أن ناسًا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بفروجهم؛ فقال: «أَوْقَدَ فَعَلُوهَا؟ حَوَّلُوا مَقْعَدِي قِبَلَ الْقِبْلَةِ»، قلت: لو صح هذا لكان صالحًا للنسخ؛ لأن النبي ﷺ فعله لقصد التشريع للأمة، ولمخالفة من كان يكره الاستقبال، ولكنه لم يصح؛ فإن في إسناده خالد بن أبي الصلت، قال ابن حزم^(٢): هو مجهول. وقال الذهبي في «الميزان»^(٣) في ترجمة خالد بن أبي الصلت: إن هذا الحديث منكر، وقد استدل من خصص المنع من الاستقبال والاستدبار للقبلة بالفضاء بما أخرجه أبوداود^(٤)، والحاكم، عن مروان الأصغر قال: رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة يبول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قد نهي عن ذلك؟ فقال: بلى، إنما نهي عن هذا في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس.

وقد حسنَ الحافظ في «الفتح»^(٥) إسناده، ولكنه إنما يكون هذا دليلاً إذا كان قد سمع من النبي ﷺ ما يفيد تخصيص ذلك النهي السابق، وأما إذا كان مستنده إنما هو مجرد فهمه من فعله ﷺ في بيت حفصة فلا يكون هذا الفهم حجة ومع هذا الاحتمال، لا ينتهض للاستدلال.

وأما الاستجار بثلاثة أحجار [طاهرة]^(٦)؛ فوجهه ما في «صحيح مسلم»^(٧) وغيره من حديث سلمان: أن النبي ﷺ نهى عن الاستجار بأقل من ثلاثة أحجار، وعن

(١) أحمد (٢٣٣/٦)، وابن ماجه (٣٢٤).

(٢) في «المحلى» (١٩٢/١)، وليس كما قال فقد تعقبه ابن مفلح فقال: هو مشهور بالرواية معروف بمحمل العلم، ولكن حديثه معلول كما في «التهذيب»، وفي الحديث انقطاع؛ عزراؤ بن مالك لم يسمع من عائشة، حكاه الإمام أحمد والبخاري وموسى بن هارون، وأنكر الإمام أحمد التصريح بالسماع ورجح البخاري وأبو حاتم الرازي في الحديث الوقف، راجع «التهذيب» ترجمة خالد وعراك، و «العلل» لابن أبي حاتم (٢٩/١).

(٣) (٢٤٣٢). (٤) أبوداود (١١) والحاكم (١٥٤/١).

(٥) (٣٣٣/١) وتحسينه فيه بعدد، فاهو إلا ضعيف، فيه الحسن بن ذكوان ضعيف على أقل أحواله.

(٦) زيادة من المطبوع. (٧) (٢٦٢).

الاستنجاء برجيع أو عظم، وأخرج أحمد، والنسائي، وأبوداود، وابن ماجه^(١)، والدارقطني^(٢)، وقال: إسناده صحيح حسن من حديث عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ».

وأخرج نحوه أبوداود^(٣)، والنسائي، من حديث أبي هريرة، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن ماجه^(٤)، من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ كان يأمر بثلاثة أحجار، وينهى عن الروثة والرَّمَّة، وأخرج ابن خزيمة، وابن حبان، والدارمي، وأبو عوانة في «صحيحه»، والشافعي^(٥) من حديث أبي هريرة أيضًا بلفظ: «وَلَيْسَتْ تُجْزِي أَحَدُكُمْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ»، وفي الباب أحاديث غير ما ذكرنا، وإذا لم توجد الأحجار فغيرها يقوم مقامها للضرورة، ما لم يكن ذلك الغير مما ورد النهي عنه كالروثة والرجيع والعظم، فإنه لا يجوز ولا يجزئ.

وأما مشروعية الاستعاذة عند الشروع؛ فوجهه ما أخرجه الجماعة^(٦)، من حديث

(١) أحمد (١٠٨/٦)، والنسائي (٤١/١)، وأبوداود (٤٠) ولم يخرج ابن ماجه من حديث عائشة، كما في «تحفة الأشراف» (١١٩/١٢).

(٢) (٥٤/١)، وقال: إسناده صحيح، قلت: وفيه مسلم بن قُرَظ، قال الحافظ ابن حجر: هو مقل جدًا. وإذا كان مع قلة حديثه يخطئ فهو ضعيف، وقد قرأت بخط الذهبي: لا يُعْرَف. وحسن الدارقطني حديثه المذكور. «التهذيب» فالحديث حسن لغیره.

(٣) المقصود به الذي بعد.

(٤) أحمد (٢٤٧/٢)، وأبوداود (٨)، والنسائي (٣٨/١)، وابن ماجه (٣١٣)، وهو حسن.

(٥) ابن خزيمة (٨٠) وابن حبان (٣٥٣/٢) والدارمي (٦٧٤) وأبو عوانة في «مستخرجه» (٢٠٠/١) والشافعي في «مسنده» كما في «ترتيب» (١٤/١) وهو قطعة من حديث أبي هريرة المتقدم، والحديث قد رواه شعبة عن أبي الغيث عن أبي ذر مرفوعًا، ورواه الثوري عن أبي علي الأزدي، عن أبي ذر موقوفًا، كما في «نتائج الأفكار» والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١)، والطبراني في «الدعاء» (٣٧٢)، وقد رجح الرواية الموقوفة أبو زرعة كما في «العلل» لابن أبي حاتم.

(٦) البخاري (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥)، وأحمد (٩٩/٣)، والنسائي (٢٠/١)، وأبوداود (٤)، والترمذي (٥)، وابن ماجه (٢٩٨).

أنس قال: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»، وقد روى سعيد بن منصور عنه في «سننه» أنه كان ﷺ يقول: «بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ»^(١) وإسناده على شرط مسلم.

وأما الحمد والاستغفار بعد الفراغ؛ فوجه ذلك ما أخرجه ابن ماجه^(٢) بإسناد صالح من حديث أنس قال: كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى»، وأخرج نحوه النسائي^(٣)، وابن السني^(٤)، من حديث أبي ذر، ورمز السيوطي لصحته، وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه^(٥)، من حديث عائشة قالت: كان النبي ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «عُفْرَانُكَ»، وصححه ابن حبان، وابن خزيمة، والحاكم^(٦).

(١) قال الحافظ ابن حجر: وقد روى المعمرى هذا الحديث من طريق عبدالعزيز بن المختار، عن عبدالعزيز ابن صهيب بلفظ الأمر قال: فذكره: وإسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية. «الفتح» (٢٩٤/١)، وقال الشيخ الألباني: وهي عندي شاذة؛ لمخالفتها لكل طرق الحديث...، «تمام المنة» (ص ٥٧).

قلت: تفرد بها عبدالعزيز بن المختار، وخالفه شعبة وإسماعيل بن عُلَيَّة، وحماد بن زيد وغيرهم، ولهذه الزيادة طرق أخرى لا تصح، والكلام عليها ضمن بحثنا: «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٢) (٣٠١) وإسناده ليس بصالح بل هو ضعيف بمرّة فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف جداً.

(٣) لم أقف عليه في «عمل اليوم والليلة» من الكبرى ولا في الجزء المفرد، وقد عزاه إليه النووي في «المجموع» (٣٥٤/٢)، والمزي في «التحفة» (١٩٤/٩)، والحافظ في «نتائج الأفكار» (٢١٦/١)، فيحتمل أنه سقط من المطبوع، ويحتمل أنه في نسخة.

(٤) في عمل اليوم والليلة (٢٢)، وفيه أبو الفيض مجهول، والحديث في «العلل» لابن أبي حاتم (٢٧/١)، موقوف.

(٥) أحمد (١٥٥/٦)، وأبوداود (٣٠)، والترمذي (٧)، وابن ماجه (٣٠٠).

(٦) ابن حبان (٣٥٤/٢)، وابن خزيمة (٩٠)، والحاكم (١٥٨/١)، وفيه يوسف بن أبي بُرْدَة مقبول والقول بتحسينه ليس ببعيد؛ لتصحيح ابن خزيمة وابن حبان له، وكذا النووي في «المجموع» (٣٥٤/٢)، وقال الذهبي: صحيح ويوسف ثقة. «التلخيص» «حاشية المستدرک».

بَابُ الْوُضُوءِ

يَحِبُّ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ أَنْ يُسَمِّيَ إِذَا ذَكَرَ، وَيَتَمَضَّمُضَ، وَيَسْتَنْشِقَ، ثُمَّ يَغْسِلُ جَمِيعَ وَجْهِهِ، ثُمَّ يَدَيْهِ مَعَ مِرْفَقَيْهِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ مَعَ أُذُنَيْهِ، وَيُجْزِئُ مَسْحَ بَعْضِهِ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ الْكَفَّيْنِ، وَلَهُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَكُونُ وُضُوءًا شَرْعِيًّا إِلَّا بِالنِّيَّةِ، لِاسْتِيبَاحَةِ الصَّلَاةِ.

أقول: أما وجوب التسمية؛ فوجهه ما ورد من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَا يَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»، أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي في «العلل»، والدارقطني، وابن السكن، والحاكم، والبيهقي^(١) وليس في إسناده ما يسقطه عن^(٢) درجة الاعتبار، وله طرق أخرى من حديثه، عند الدارقطني^(٣)، والبيهقي^(٤)، وأخرج نحوه أحمد^(٥)، وابن ماجه^(٦) من حديث سعيد بن زيد، ومن حديث أبي سعيد^(٧)، وأخرج آخرون نحوه من حديث

٢

(١) أحمد (٤١٨/٢)، وأبوداود (١٠١)، وابن ماجه (٣٩٩)، والترمذي (١٧)، والدارقطني (٧٩/١)، والحاكم (١٤٦/١)، والبيهقي (٤٣/١).

(٢) بل فيه يعقوب بن سَنَمَة مجهول الحال، وأبوه مجهول، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من أبيه، ولا لأبيه من أبي هريرة، «التاريخ» (٧٦/٤).

(٣) (٧١/١).

(٤) (٤٤/١)، وهي لا تقل ضعفا عن الأولى فيها محمود بن محمد الظفري، ترجمه الذهبي في «ميزانه» وذكر له هذا الحديث من مناكيره، وقال: قال الدارقطني: ليس بالقوي فيه نظر. وفي الحديث علة أخرى، وهي الانقطاع؛ أيوب بن النجار لم يسمعه من يحيى بن أبي كثير.

(٥) (٣٨٢/٦).

(٦) (٣٩٨)، وهو ضعيف بمرّة فيه عبدالرحمن بن خَزَمَلَة، فيه ضعف، وأبو ثعلبة قل البخاري: في حديثه نظر قال الذهبي في «السير» (٤٤٧/١٢)، عن البخاري: إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم وإياه وَرَبَّانُح بن عبدالرحمن: مجهول الحال، وجدته قال ابن حبان: ليس يُدْرَى ما اسمها، كما في «التهذيب» وسماها البيهقي: أسماء، وعلى كل: هي مجهولة.

(٧) أحمد (٤١/٣)، وابن ماجه (٣٩٧)، وهو ضعيف بمرّة فيه كثير بن زيد الأسلمي عتلف فيه، والراجع =

عائشة^(١)، وسهل بن سعد^(٢)، وأبي سبرة^(٣)، وأم سبرة، وعلي^(٤)، وأنس^(٥)، ولاشك ولا ريب أنها جميعاً تنتهض للاحتجاج بها، بل مجرد الحديث الأول ينتهض؛ لأنه حسن فكيف إذا عُضِدَ بهذه الأحاديث الواردة في معناه، ولا حاجة للتطويل في تخريجها، فالكلام عليها معروف، وقد صرح الحديث بنفي وضوء من لم يذكر اسم الله، وذلك يفيد الشرطية التي يستلزم عَدَمُهَا الْعَدَمَ، فضلاً عن الوجوب، فإنه أقل ما يستفاد منه.

وأما تقييد الوجوب بالذِّكْر؛ فهو للجمع بين هذه الأحاديث، وحديث: «سَنُ تَوَصَّأً وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا لِجَمِيعِ بَدَنِهِ، وَمَنْ تَوَصَّأَ وَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ

= ضعفه، ورَبَّيْحُ بن عبد الرحمن ضعيف جداً، قال البخاري: فيه نظر، قال الذهبي في «الميزان»: قُلَّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم. ترجمه عثمان بن فائد، وقال في «الموقظة» (ص ٨٣): وكذا عاداته إذا قال: فيه نظر، بمعنى أنه متهم أو ليس بثقة فهو أسوأ حالاً من الضعيف.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (١٢/١)، والبخاري كما في «الكشف» (٢٦١)، وابن عدي في «الكامل» (٦١٦/٢)، وهو ضعيف بمرّة فيه حارثة بن محمد بن أبي الرجال ضعيف جداً.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٢١/٦)، وهو ضعيف بمرّة فيه عبدالمهيمن بن عباس متروك.

(٣) أخرجه الدولابي في «الكنى» (٣٦/١)، والطبراني في «الكبير» (٢٩٦/٢٢)، وفي سنده خلاف وجهالة وبيان ذلك في بحثنا «التدوين».

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٨٨٣/٥)، وفيه عيسى بن عبد الله عن أبيه عن جده وهو متروك.

(٥) أخرجه النسائي (٦١/١)، وابن خزيمة (١٤٤)، والبيهقي (٤٣/١)، وغيرهم، ولمفظة البسمة منكراً، من رواية معمر عن قتادة، قال الدارقطني: معمر سَيِّئُ الحفظ لحديث قتادة، كما في «شرح العلل» لابن رجب (ص ٢٨٤). وقال ابن معين: معمر بن راشد ما حَدَّثَ في البصرة، ففيه أغاليط. والحديث في «الصحيحين» عن أنس بدون البسمة.

والخلاصة أن الحديث له طرق لا يصح شيء منها، وقد ضعفه أحمد، نقل ذلك عنه في عدة مصادر منها: «مسائل أبي داود» (ص ٦)، والبخاري كما في «التلخيص» (٧٢/١)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٧٧/١)، والمنذري في «مختصر السنن» (١٨٨/١)، والنووي في «المجموع» (٣٨٤/١)، وابن رشد في «بداية المجتهد» (٣٩/١)، وأشار إلى ذلك البخاري، وشيخه ابن راهويه، وجماع ذلك في بحث «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

عَلَيْهِ كَانَ طَهُورًا لِأَعْضَاءِ وَضُوئِهِ»، أخرجه الدارقطني، والبيهقي^(١)، من حديث ابن عمر وفي إسناده متروك^(٢)، ورواه الدارقطني، والبيهقي^(٣)، من حديث ابن مسعود، وفي إسناده أيضًا متروك^(٤)، ورواه أيضًا الدارقطني، والبيهقي^(٥) من حديث أبي هريرة، وفيه ضعيفان^(٦)، وهذه الأحاديث لا تنهض للاستدلال بها وليس فيها دلالة على المطلوب، من أن الوجوب ليس إلا على الذاكر، ولكنه يدل على ذلك أحاديث^(٧) عدم المؤاخذه على السهو والنسيان، وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز، فقد اندرجت تلك الأحاديث الضعيفة تحت هذه الأدلة الكلية، ولا يلزم مثل ذلك في الأعضاء القطعية، وبعد هذا كله ففي التقييد بالذكر^(٨) إشكال.

وأما وجوب المضمضة والاستنشاق؛ فوجهه أنها من جملة الوجه الذي ورد القرآن الكريم بغسله، وقد بين النبي ﷺ ما في القرآن بوضوئه المنقول إلينا، ومن جملة ما نقل إلينا المضمضة والاستنشاق، فأفاد ذلك أن الوجه المأمور بغسله، من جملة المضمضة والاستنشاق، وقد ورد الأمر بذلك كما أخرجه الدارقطني^(٩) من حديث أبي هريرة قال: أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق، وثبت في «الصحيحين»^(١٠) من

(١) الدارقطني (٧٤/١) والبيهقي (٤٤/١).

(٢) وهو عبدالله بن حكيم أبو بكر الداهري والحديث موضوع.

(٣) الدارقطني (٧٣/١) والبيهقي (٤٤/١).

(٤) هو يحيى بن هاشم التَّمَسَّار، والحديث موضوع أيضًا.

(٥) الدارقطني (٤٧/١)، والبيهقي (٤٤/١).

(٦) مرداس بن محمد، ومحمد بن أبان الواسطي.

(٧) يعني حديث «وضع عن أمني الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» جاء عن جمع من الصحابة ولا يصح شيء منها، أنكره جدًا أحمد، وقال: لا يروى إلا عن الحسن مرسلاً، وقال أبو حاتم: هذه أحاديث منكورة كأنها موضوعة. «التلخيص» (٢٨٢/١) وراجع «جمع العلوم والحكم» لابن رجب (ص ٣٧١) وهو من سهمنا في «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين» وسياقي الكلام على طرقه في كتب الإيمان (ص ٢٧٩-٢٨٠).

(٨) زيادة من المطبوع.

(٩) (١١٦/١) وأعله بالإرسال، وكذا في «العلل» (٣٣٥/٨).

(١٠) البخاري (١٦٢) ومسلم (٢٣٧).

حديث أبي هريرة أيضًا، أن النبي قال: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْتَثِرْ»، وثبت عند أهل السنن^(١) وصححه الترمذي، من حديث لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، بلفظ: «وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِلًا»، وأخرج النسائي^(٢)، من حديث سلمة بن قيس «إِذَا تَوَضَّأَتْ فَانْتَثِرْ» وأخرجه الترمذي^(٣) أيضًا.

وفي رواية من حديث لقيط بن صبرة المذكور: «إِذَا تَوَضَّأَتْ فَمَضْمُضٌ» أخرجها أبوداود^(٤) بإسناد صحيح، وقد صحح حديث لقيط الترمذي، والنووي، وغيرهما، ولم يأت من أعله بما يقدر فيه، وقد ذهب إلى وجوب المضمضة والاستنشاق أحمد وإسحاق، ومن أهل البيت: القاسم، والهادي، والمؤيد بالله، وبه قال ابن أبي ليلى، وحماد بن (أبي)^(٥) سليمان، وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الاستنشاق واجب في الغسل، والوضوء والمضمضة سنة فيها حكى هذا المذهب النووي في «شرح مسلم»^(٦)، عن أبي ثور وأبي عبيد، وداود الظاهري، وابن المنذر، ورواية عن أحمد، وقد روى غيره مثل ذلك عن أبي حنيفة والثوري، وزيد بن علي، وذهب مالك، والشافعي، والأوزاعي، والليث، والحسن البصري، والزهرري، وربيعة، ويحيى بن سعيد، وقتادة، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن جرير الطبري، ومن أهل البيت: الناصر، إلى أنها غير واجبتين، واستدلوا على عدم الوجوب بحديث: «عَشْرٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ»، وهو حديث صحيح، ومن جملتها المضمضة والاستنشاق، ورُدَّ بأنه لم يرد بلفظ: «عَشْرٌ مِنَ السُّنَنِ»، بل بلفظ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ»^(٧)، وعلى فرض وروده بذلك

(١) أبوداود (١٤٢) والنسائي (٦٦/١) والترمذي (٧٨٨) وابن ماجه (٤٠٧)، وهو صحيح.

(٢) وفي الأصلين: (يكون). (٣) (٦٧/١).

(٤) (٢٧) وهو صحيح.

(٥) (١٤٤) شاذة تفرد بها أبو عاصم النبيل وخالف جماعة ممن روى الحديث عن إسماعيل بن كثير والكلام عليها ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٦) سقطت من الأصلين. (٧) (١٠٧/٣).

(٨) قال ابن حجر: معلول، «التلخيص» (٧٧/١) قلت: فيه مصعب بن شيبة ضعيف وأغلَّ الحديث =

اللفظ، فالمراد بالسنة الطريقة وهي تعم الواجب، لا ما وقع في اصطلاح أهل الأصول، وهكذا يجاب عن استدلالهم بحديث ابن عباس بلفظ: «الْمُضَيَّعَةُ وَالْإِسْتِنْشَاقُ سُنَّةٌ»^(١)، أخرجه الدارقطني^(٢) وإسناده ضعيف^(٣).

وأما وجوب غسل الوجه؛ فلا خلاف فيه في الجملة، وقد قام عليه الدليل كتاباً وسنة، والمراد بالوجه ما يسمى وجهاً عند أهل الشرع واللغة.

وأما وجوب غسل اليدين؛ فهو نص القرآن الكريم والسنة المطهرة، ولا خلاف في ذلك، وإنما وقع الخلاف في وجوب غسل المرفقين معها، وما يدل على وجوب غسلها جميعاً حديث جابر عند الدارقطني، والبيهقي^(٤) أن النبي ﷺ أدار الماء على مَرْفَقَيْهِ، ثم قال: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»^(٥)، وفي إسناده القاسم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عَقِيلٍ وهو ضعيف^(٦)، وفي «صحيح مسلم»^(٧) من حديث أبي هريرة أنه توضأ ثم غسل يديه حتى شرع في العَصْدِ، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ.

وفي رواية للدارقطني^(٨) من حديث عثمان: أنه غسل وجهه ويديه حتى مس

= النسائي بالوقف في «السنن الصغرى» (١٢٨/٨) وفي «الكبرى» (٤٠٥/٥).

قال السيوطي في حاشيته على النسائي: وكذا رجح الدارقطني في «العلل» روايتها، فقال: وهما أثبت من مصعب بن شيبة وأصح حديثاً، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: مصعب بن شيبة أحاديثه مناكير منها عشر من الفطرة، وذكر ابن منده أن مسلماً أخرجه وقال: تركه البخاري فلم يخرجوه وهو حديث معلول؛ رواه سليمان التيمي عن طلق بن حبيب مراسلاً. انتهى المراد. قلت: وكذا رجح الدارقطني الوقف في «التتبع» (ص ٥٠٧).

(١) (٨٥/١).

(٢) بل ضعيف بمرّة فيه إسماعيل بن مسلم المكي وسويد بن سعيد الحنّاثي وكلاهما متروك، والقاسم بن عُثْنٍ ضعيف.

(٣) الدارقطني (٨٣/١)، والبيهقي (٥٦/١).

(٤) بل متروك وبقي عبدالله بن محمد بن عَقِيلٍ ضعيف قال ابن كثير: ولكن القاسم هذا متروك الحديث وجده ضعيف، والله أعلم «التفسير» في آخر الكلام على آية الوضوء.

(٥) (٢٤٦).

(٦) (٨٣/١) وهذا اللفظ غير محفوظ من طريق محمد بن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح، والمحفوظ ما في =

أطراف العضدين، وأخرج البزار، والطبراني^(١) من حديث ثعلبة بن عباد، عن أبيه مرفوعاً: «ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى يَسِيلَ الْمَاءُ عَلَى مِرْقَيْهِ»، وهذا بيان لما في القرآن، فأفاد أن الغاية داخله فيما قبلها.

وأما وجوب مسح الرأس؛ فلا خلاف فيه في الجملة، وإنما وقع الخلاف هل المتعين مسح الكل، أم يكفي البعض؟ وما في الكتب العزيز قد وقع الخلاف في كونه يدل على مسح الكل، أو البعض، والسنة الصحيحة وردت بالبيان، وفيها ما يفيد جواز الاختصار على مسح البعض في بعض الحالات، كما في «صحيح مسلم»^(٢) وغيره من حديث المغيرة: أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة، وأخرج أبوداود^(٣) من حديث أنس: أنه صلى الله عليه وسلم أدخل يده من تحت العمامة، فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة، ولا يخفى أن قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، لا يفيد إيقاع المسح على جميع الرأس، كما في نظائره من الأفعال، نحو: ضربت رأس زيد، وضربت برأسه، وضربت زيداً، وضربت يد زيد، فإنه يوجد المعنى اللغوي في جميع ذلك، بوجود الضرب على جزء من الأجزاء المذكورة، وهكذا في الآية وليس النزاع في مسمى الرأس لغة حتى يقال إنه حقيقة في جميعه بل النزاع في إيقاع المسح عليه، وعلى فرض الإجمال فقد بينه الشارع تارة بمسح الجميع، وتارة بمسح البعض بخلاف الوجه، فإنه لم يقتصر على غسل بعضه في حال من الأحوال، بل غسله جميعاً.

وأما اليدان والرجلان؛ فقد صرح فيهما بالغاية للمسح وللغسل، فإن قلت: إن

= الصحيح بلفظ: «غسل يديه إلى المرفقين».

(١) مسند عباد العبدى من البزار مخطوط ومن الطبراني مفقود ولكن ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» بإسناده وهو ضعيف بمرّة فيه قيس بن الربيع الأسدي الراجح أنه شديد الضعف قال ابن معين: ضعيف لا يكتب حديثه. وقال مرة: ليس بشيء وقال أخرى: لا يساوي شيئاً وقال النسائي: متروك. وقال مرة: ليس بثقة وضعفه ابن المديني جداً، وثعلبة بن عباد ذكر ابن المديني وابن حزم وابن القطان: أنه مجهول، وعباد العبدى قيل له صحة.

(٢) (٢٧٤).

(٣) (١٤٧) وهو ضعيف فيه أبو معقل قال ابن القطان: مجهول وعبد العزيز بن مسلم مولى آل رفاعة مقبول.

المسح ليس كالضرب الذي مثلت به، قلت: لا ينكر أحد من أهل اللغة أنه يصدق قول من قال مسحت الثوب أو بالثوب، أو مسحت الحائط، أو بالحائط على مسح جزء من أجزاء الثوب، أو الحائط وإنكار مثل هذا مكابرة.

وأما مسح الأذنين مع الرأس؛ فوجهه ما ثبت في الأحاديث الصحيحة: أنه صلى الله عليه وسلم مسحها مع مسح رأسه.

وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(١)، من طرق يقوي بعضها بعضاً.

وأما المسح على العمامة أو غيرها مما هو على الرأس؛ فقد ثبت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن أمية الضمري عند البخاري^(٢) وغيره، ومن حديث بلال عند مسلم^(٣) وغيره، ومن حديث المغيرة عند الترمذي^(٤) وصححه، وليس فيه المسح على الناصية، بل هو بلفظ: «وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ»، وفي الباب أحاديث غير هذه منها عن

(١) جاء عن جماعة من الصحابة وهم: أبو أمامة وعبدالله بن زيد وابن عباس وأبو هريرة وأبو موسى وابن عمر وعائشة وأنس وغيرهم والصحيح أنها لا يقوي بعضها بعضاً ولا يصح شيء منها وأحسنها الموقوف على أبي أمامة.

قال البيهقي: وأما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» فروي ذلك بأسانيد ضعاف ذكرناها في الخلاف «السنن» (١/٦٦).

وقال ابن حزم: وأما مسح الأذنين فليساً فرضاً ولا هما من الرأس؛ لأن الآثار في ذلك واهية كلها «المحلى» (١/٣٠٠) وضعفها ابن الصلاح في «مقدمته» (ص٣٣)، وكذا العلائي في «نظم الفرائد» (ص١٠١، ١٠٨)، وغير واحد من أهل العلم. وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٢) (٢٠٥).

(٣) (٢٧٥) وهو معلول بالانقطاع؛ عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من بلال، أعله بالانقطاع: أبو حاتم وأبو رزعة كما في «العلل» لابن أبي حاتم (١/١٥-١٦) والدارقطني في «العلل» (٧/١٧١)، وأبو الفضل ابن الشهيد في «جزئه» (ص٦٢) وله طرق موصولة إلا أنها معلولة، والراجح الطريق المنقطعة.

(٤) (١٠٠) ولكن قد قال الترمذي: وذكر محمد بن شاذان في هذا الحديث في موضع آخر أنه مسح على رأسه وعباءته وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن المغيرة ذكر بعضهم المسح على الناصية والعمامة ولم يذكر بعضهم الناصية.

سلمان عند أحمد^(١)، وعن ثوبان عند أبي داود^(٢)، وأحمد أيضًا.

والحاصل أنه قد ثبت المسح على الرأس وحده، وعلى العمامة وحدها، وعلى الرأس والعمامة، والكل صحيح ثابت، وقد ورد في حديث ثوبان ما يُشعرُ بالإذن بالمسح على العمامة مع العذر وهو عند أحمد، وأبي داود^(٣): أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعث سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَكُّوا إليه ما أصابهم من البرد فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساحين. وفي إسناده راشد بن سعد قال الخلال في «عِلَّاه»: إن أحمد قال: لا ينبغي^(٤) أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان؛ لأنه مات قديمًا.

وأما وجوب غسل الرجلين مع الكعبين؛ فوجهه ما ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جميع الأحاديث الواردة في حكاية وضوئه، فإنها جميعها مصرحة بالغسل، وليس في شيء منها أنه مسح إلا في روايات لا يقوم بمثلها الحجة، ويؤيد ذلك قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للماسحين على أعقابهم: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»، كما ثبت في «الصحيحين»^(٥) وغيرها وما يؤيد ذلك وقوع الأمر منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بغسل الرجلين، كما في حديث جابر عند الدارقطني^(٦)، ويؤيده أيضًا قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا أَوْ نَقَصَ فَقَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ»، وهو حديث رواه أهل السنن^(٧) وصححه ابن خزيمة^(٨)، ولا شك أن المسح بالنسبة إلى

(١) (٤٣٩/٥) وهو ضعيف فيه أبو مسلم العبدى مجهول وأبو سُرنج مقبول.

(٢) حديث ثوبان سيأتي ذكره والكلام عليه.

(٣) أخرجه أحمد (٢٧٧/٥)، وأبو داود (١٤٦)، وهو جيد.

(٤) وبنحوه في «العلل ومعرفة الرجال» (٦٤٢، ٤٥٥٢)، لكن قد أثبت سماعه البخاري في «تاريخه الكبير» (٢٩٢/٣).

(٥) عن عبدالله بن عمرو في البخاري (٦٠) ومسلم (٢٤١) وعن أبي هريرة في البخاري (١٦٥) ومسلم (٢٤٢) وعن عائشة في مسلم (٢٤٠).

(٦) (١٠٧/١) وهو ضعيف، فيه حفص لا يُعْرَفُ، ومحمد بن أبي ليلى ضعيف.

(٧) أبو داود (١٣٥)، والنسائي (٨٨/١) وابن ماجه (٤٢٢).

(٨) (١٧٤) وهو حسن عدا لفظه «أو نقص» فهي شاذة تفرد بها أبو عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري وخالفه سفيان الثوري عند البيهقي وغيره (٧٩/١).

قال النووي: أما حديث عبدالله بن عمرو هذا فصحيح رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وغيرهم =

الغسل نقص، وكذلك قوله ﷺ: «هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ»^(١)، وكان في ذلك الوضوء قد غسل رجليه، وكذلك قوله للأعرابي: «تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ»^(٢) ثم ذكر له صفة الوضوء، وفيها غسل الرجلين، وهذه أحاديث صحيحة معروفة وهي تفيد أن قراءة الجر إما منسوخة أو محمولة على أن الجر بالجوار، وقد ذهب إلى هذا الجمهور، قال النووي: ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يعتد به في الإجماع^(٣)، وقال الحافظ في «الفتح»^(٤): إنه لم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، إلا عن علي، وابن عباس، وأنس، وقد ثبت الرجوع منهم عن ذلك، وروى سعيد بن منصور، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين، وقالت الإمامية: الواجب مسحهما، وقال محمد بن جرير والحسن البصري والجبائي:

= بأسانيد صحيحة وليس في رواية أحد من قوله: «أو نقص» إلا في رواية أبي داود فإنه ثابت فيها «المجموع» (٤٦٦/١)

وقال ابن حجر: إسناده جيد، لكن عده مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث «الفتح» (٢٨١/١).

وقال السيوطي: وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث «أو نقص» والمحققون على أنه وهم لجواز الوضوء مرة مرة ومرتين مرتين. «حاشيته على سنن النسائي» (٨٨/١).

وقال ابن عبدالحادي: وليس في رواية أحد منهم «أو نقص» غير أبي داود، وقد تكلم فيه مسلم وغيره «المحرر» (١٠/١).

وقال الشيخ الألباني: هي زيادة منكورة أو شاذة على الأقل «المشكاة» (١٢٤). وجماع ذلك مع زيادة في بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(١) جاء عن جماعة من الصحابة: أنس وابن عمر وأبي بن كعب وغيرهم وهي ضعيفة جداً لا تصح راجع «التلخيص» (٨٢/١) و«الاستذكار» لابن عبد البر (١٨٠/٢) و«المجموع» (٤٦٠/١) و«الإرواء» (٢٦١) وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٢) من حديث رفاع بن رافع أخرجه أبو داود (٨٦١) والنسائي (٢٢٥/٢) والترمذي (٣٠٢) وابن خزيمة (٥٤٥) والحاكم (٢٤١/١) والبيهقي (٣٨٠/٢) والطبراني (٣٩/٥) وغيرهم وهو حسن لغيره في الجملة عدا ألفاظ معدودة.

(٣) «المجموع» (٤١٧/١) وبنحوه في «شرح مسلم» (١٠٦/٣).

(٤) (٣٢٠/١).

أنه مخير بين الغسل والمسح، وقال بعض أهل الظاهر: يجب الجمع بين الغسل والمسح، ولم يَحْتَجَّ من قال بوجوب المسح إلا بقراءة الجر، وهي لا تدل على أن المسح متعين؛ لأن القراءة الأخرى ثابتة بلا خلاف، بل غاية ما تدل عليه هذه القراءة هو التخيير، لو لم يرد عن النبي ﷺ ما يوجب الاختصار على الغسل.

وأما إيجاب غسل الكعبين مع القدمين؛ فالكلام في ذلك كالكلام في المرفقين، ولكنه لم يثبت في غسلها عنه ﷺ مثل ما ثبت في المرفقين، وإذا تقرر أنه لا يتم الواجب إلا بغسلها ففي ذلك كفاية مغنية عن الاستدلال بدليل آخر.

وأما كون للمتوضئ أن يمسح على خفيه؛ فوجهه ما ثبت تواتراً عن النبي ﷺ، من فعله وقوله، وقد قال الإمام أحمد: فيه أربعون حديثاً، وكذلك قال غيره، وقال ابن أبي حاتم: إنه رواه عن النبي ﷺ من الصحابة أحد وأربعون رجلاً، وقال ابن عبد البر^(١): أربعون رجلاً، وقال ابن منده: إن الذين روه من الصحابة عن النبي ثمانون رجلاً. ونقل ابن المنذر^(٢) عن ابن المبارك أنه قال: ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روى عنه منهم إنكاره^(٣)، فقد روى عنه إثباته، وقد ذكر أحمد أن حديث أبي هريرة في إنكار المسح باطل^(٤)، وكذلك ما روى عن عائشة وابن عباس، فقد أنكره الحفاظ ورووا عنهم خلافه، وكذلك ما روى عن علي أنه قال: سبق الكتاب الخفين. فهو منقطع^(٥)، وقد روى عنه مسلم

(١) «التمهيد» (١١/١٣٧).

(٢) «الأوسط» (١/٤٣٤).

(٣) قال ابن عبد البر: ولم يُروَ عن أحد من الصحابة إنكار المسح على الخفين إلا عن ابن عباس وعائشة وأبي هريرة فأما ابن عباس، وأبو هريرة فقد جاء عنها بالأسانيد الصحاح خلاف ذلك موافقة لسائر الصحابة... وأما عائشة فقال شريح بن هانئ أتيتها أسألها عن المسح على الخفين، فقالت: عليك بابن أبي طالب فسله... قال ابن عبد البر: وليس في هذا الحديث أكثر من جهل عائشة المسح على الخفين وليس من جهل شيئاً كمن علمه «الاستذكار» (٢/٢٣٧-٢٤٦).

(٤) كما في «علل الدارقطني» (٨/٢٧٤).

(٥) قال ابن حجر: فهو منقطع لأن محمداً لم يدرك علياً «التلخيص» (١/١٥٨) عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بالصادق.

والنسائي^(١) القول بالمسح عليهما بعد موت النبي ﷺ، وقد روى الإمام المهدي في "البحر" عن علي القول بمسح الخفين، وقد ثبت في "الصحيح"^(٢) من حديث جَرِير أنه صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسح على الخفين، وإسلام جَرِير كان بعد نزول المائدة؛ لأن آية المائدة نزلت في غزوة المُرْسِيعِ، وقد روى المغيرة عن النبي ﷺ المسح على الخفين، وأنه فع ذلك في غزوة تبوك، وتبوك متأخرة على المرسيع بالاتفاق، وقد ذكر البزار أن حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلاً وبالجمل: فشروعية المسح على الخفين أظهر من أن نُطَوِّل الكلام عليها، ولكنه لما كثُر الخلاف فيها وطال النزاع اشتغل الناس بها حتى جعلها بعض أهل العلم من مسائل الاعتقاد، وقد ورد توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر^(٣)، ويوم وليلة للمقيم.

وأما كون الوضوء لا يكون شرعياً إلا بالنية؛ فوجهه حديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وهو في "الصحيحين"^(٤) وغيرهما، وورد من طرق بألفاظ، فإن كان المقدر عاماً فهو يفيد أنه لا يثبت العمل الشرعي إلا بها، وإن كان خاصاً فأقرب ما يقدر الصحة، وهي تفيد ذلك قال في "الفتح"^(٥): وقد اتفق العلماء على أن النية شرط في المقاصد، واختلفوا في الوسائل، ومن ثم خالفت الحنفية في اشتراطها للوضوء، وقد نسب القول بفرضية النية صاحب "البحر" إلى علي وسائر العترة، والشافعي، ومالك، والليث وربيعة، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه.

فصل

وَيُسْتَحَبُّ التَّثْلِيثُ فِي غَيْرِ الرَّأْسِ، وَإِطَالَةُ الْعُرَّةِ وَالتَّحْجِيلُ، وَتَقْدِيمُ

(١) مسلم (٢٧٦) والنسائي (٨٤/١). (٢) في البخاري (٣٨٧) ومسلم (٢٧٢).

(٣) عن علي بن أبي طالب في مسلم تقدم وعن أبي بكرة عند ابن أبي شيبة (١٦٣/١) وابن الجارود (٨٧) وابن خزيمة (١٩٢) وغيرهم وهو حسن لغيره فيه المهاجر أبو غلدة لين ويشهد له حديث علي وعن صفوان بن عُثَال عند أحمد (١٤٠/٤) وابن خزيمة (١٩٦) وغيرهما وهو حسن.

(٤) البخاري (١) ومسلم (٢٤٦). (٥) (٢٠/١).

السَّوَاكِ، وَغَسَلَ الْيَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ ثَلَاثًا، قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي غَسْلِ الْأَعْضَاءِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

أما استحباب السواك، فوجهه الأحاديث^(١) المتواترة من قوله ﷺ وفعله، وليس في ذلك خلاف.

وأما إطالة الغرة والتحجيل؛ فثبوته في الأحاديث الصحيحة.

وأما غسل اليدين إلى الرسغين قبل الشروع في الوضوء؛ فلحديث أوس بن أوس الثقفي، قال: رأيت رسول الله ﷺ تَوْضُأً فَاسْتَوَكَفَ ثَلَاثًا، أَي: غَسَلَ كَفَيْهِ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ^(٢) والنسائي، وثبت في «الصحيحين»^(٣) من حديث عثمان: فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ يَغْسِلُهُمَا، وَثَبَتَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، يَرْوُونَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وأما استحباب التثليث؛ فوجهه ما ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه ﷺ غَسَلَ كُلَّ عَضْوٍ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْوَاجِبَ مَرَّةً وَاحِدَةً. وأما عدم مشروعية تثليث الرأس، فلأن الأحاديث الواردة بتثليث سائر الأعضاء وقع التصريح فيها بإفراد مسح الرأس، ولا تقوم الحجة بما ورد في تثليثه.

فصل

وَيَنْتَقِضُ بِمَا خَرَجَ مِنَ الْفَرْجَيْنِ مِنْ عَيْنٍ، أَوْ رِيحٍ، وَبِمَا يُوجِبُ الْغُسْلَ، وَتَوَمُّمِ الْمُضْطَجِعِ، وَأَكْلِ لَحْمِ الْإِبِلِ، وَالْقَيْءِ وَنَحْوِهِ، وَمَسِّ الذَّكَرِ.

أما انتقاض الوضوء بما خرج من الفرجين؛ فقد وردت الأدلة بذلك، مثل حديث أبي هريرة الثابت في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا

(١) في (ق): المتكاثرة.

(٢) أحمد (٩/٤)، والنسائي (٦٤/١)، وهو حسن لغيره.

(٣) البخاري (١٦٤) ومسلم (٢٢٦). (٤) البخاري (١٣٥) ومسلم (٢٢٥).

يَقْبُلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»، وقد فسرهُ أبوهريرة لما قال له رجل: ما الحدث؟ قال: فُسَاءٌ أو ضُرَاطٌ. ومعنى الحديث أعم مما فسرهُ به، ولكنه نبه بالأخف على الأغلط، ولا خلاف في انتقاض الوضوء بذلك، وكذلك لا خلاف في انتقاضه بما يوجب الغسل في الجماع.

وأما انتقاضه بنوم المضطجع؛ فوجهه أن الأحاديث الواردة بانتقاض الوضوء بالنوم كحديث: «مَنْ نَامَ فَلَيْتَوَضَّأَ»^(١) مقيدة بما ورد أن النوم الذي ينتقض به الوضوء هو نوم المضطجع، وقد روي^(٢) من طرق متعددة، والمقال الذي فيها يُنَجِّزُ بكثرة طرقها، وبذلك يكون الجمع بين الأدلة المختلفة، وفي ذلك ثمانية مذاهب، قد استوفيتها في «شرح المنتقى»، وذكرت [فيه] الأحاديث المختلفة وتخرجها وترجيح ما هو الراجح.

وأما انتقاض الوضوء بأكل لحوم الإبل؛ فوجهه قوله ﷺ لما قيل له: أتتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نَعَمْ»، وهو في «الصحيح»^(٣) من حديث جابر بن سَمُرَةَ، وقد

(١) عن علي أخرجه أحمد (١١١/١) وأبو داود (٢٠٣) وابن ماجه (٤٧٧) والبيهقي (١٢٨/١) وهو منكر فيه بقية بن الوليد ضعيف ومذلس، والَوْضِيُّ بن عطاء ضعيف، والحديث من مناكيره أنكره الساجي، والجوزجاني، وابن عدي في «الكامل» (٢٥٥١/٧)، وعبد الرحمن بن عائذ لم يسمع من علي حكاه أَبُو زُرْعَةَ وغيره.

وعن معاوية بن أبي سفيان أخرجه أحمد (٩٧/٤) وأبو يعلى (٣٦٢/١٣) والدارمي (٧٢٢) والصبْراني في «الكبير» (٣٧٣/١٩)، والدارقطني (١٦٠/١)، والبيهقي (١١٨/١)، وغيرهم، وهو منكر أيضاً فيه أبو بكر بن أبي مريم العَسَائِيُّ قال الدارقطني: متروك وقال الذهبي: واه والحديث من مناكيره ذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣٢٩/٤) وابن عدي في «الكامل» (٤٧١/٢).

(٢) عن ابن عباس عند أحمد (٢٥٦/١) وغيره وهو منكر مرفوعاً، وعن عبدالله بن عمرو عند ابن عدي (٢٤٥٩/٦) وهو موضوع فيه مهدي بن هلال مُتَّهَمٌ بالوضع، وعن حذيفة عند البيهقي (١٢٠/١) وهو ضعيف بمرة إن لم يكن موضوعاً فيه بحر بن كنيز متروك والكلام عليها في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين» إن شاء الله.

(٣) في مسلم (٣٦٠).

روي أيضاً من طريق غيره^(١)، وقد ذهب الأكثرون إلى أنه لا ينقض الوضوء، واستدلوا بالأحاديث التي نسخت الأحاديث الواردة في الوضوء مما مست النار، ولا يخفى أنه لم يصرح في شيء منها بلحوم الإبل، حتى يكون الوضوء منها منسوخاً، وقد ذهب إلى انتقاض الوضوء بأكل لحوم الإبل أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن يحيى، وابن المنذر، وابن خزيمة، والبيهقي، وحكي عن أصحاب الحديث، وحكي عن جماعة من الصحابة، كما قال النووي^(٢): قال البيهقي^(٣) حكي عن بعض أصحابنا، عن الشافعي أنه قال: إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به، قال البيهقي^(٤): قد صح فيه حديثان: حديث جابر بن سُمرة، وحديث البراء.

وأما انتقاض الوضوء بالقيء؛ فوجهه ما روي عنه عليه السلام أنه قاء فتوضأ. أخرجه أحمد، وأهل السنن^(٥)، قال الترمذي: هو أصح شيء في الباب، وصححه ابن منده، وليس فيه ما يقدح في الاحتجاج به، ويؤيده أحاديث منها حديث عائشة^(٦) عنه عليه السلام: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وفي إسناده إسماعيل بن عياش، وفيه مقال، وفي الباب عن جماعة من الصحابة، والمجموع ينتهز للاستدلال به، وقد ذهب إلى ذلك العثرة، وأبو حنيفة، وأصحابه، وذهب

(١) عن البراء عند ابن ماجه (٤٩٤)، وهو صحيح.

(٢) في «المجموع» (٦٧/٢). (٣) في «السنن» (١٥٩/١).

(٤) (١٥٩/١)

(٥) أحمد (٢٧٦/٥)، وأبو داود (٢٣٨١) والنسائي في «الكبرى» (٢١٣/٢) وابن الجارود (٨) وابن حبان (٢١٣/٢) والدارقطني (١٥٨/١) والبيهقي (١٤٤/١) والطبراني (١٠٠/٢) والحاكم (٤٢٦/١) كلهم بلفظ «قاء فأفطر» أما الترمذي (٨٧) فلهذه «قاء فأفطر فتوضأ» وذكر الشيخ أحمد شاكر أن هذا اللفظ في إحدى نسخ الترمذي ولا يوجد في غيرها.

(٦) أخرجه ابن ماجه (١٢٢١)، والدارقطني (١٥٣/١) ورفع منكر من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جُرَيْج وهو حجازي ورواية إسماعيل عن الحجازيين منكراً، والصحيح مرسل رجحه الذهلي، وأبو حاتم، والدارقطني، والبيهقي وغيرهم، وللحديث شواهد لا يصح شيء منها ومحله «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

الشافعي وأصحابه، والناصر، والصادق، والباقر إلى أنه غير ناقض، وأجابوا عن أحاديث الوضوء من القيء بأن المراد بها غس اليدين، ولا يخفى أن الحقيقة الشرعية مقدمة، والمراد بنحو القيء هو القَلَسُ والرعاف، والخلاف في القلس كالخلاف في القيء، قال الخليل: وهو ما خرج من الحلق مِلءَ الفم، أو دونه، وليس بقيء، وفي «النهاية»^(١) القَلَسُ: ما خرج من الجوف، ثم ذكر مثل كلام الخليل.

وأما الرعاف؛ فقد ذهب إلى أنه ناقض: أبو حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد والقاسمية، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وقيدوه بالسيلان، وذهب ابن عباس، والناصر، ومالك، والشافعي، وروي عن ابن أبي أوفى، وأبي هريرة، وجابر بن زيد، وابن المسيب، ومكحول، وربيعة إلى أنه غير ناقض، وأجابوا عن دليل الأولين بما فيه من المقال، وبالمعارضة بمثل حديث: أن النبي ﷺ احتجم فصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محاجمه. رواه الدارقطني^(٢)، وفي إسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف.

ويجاء عن الأول بأنه ينتهض بمجموع طرقه، وعن المعارضة، بأنها غير صالحة للاحتجاج، وبأن دم الرعاف غير دم الحجامه، فلا يبعد أن يكون لخروجه من الأعماق تأثير في النقض.

وأما انتقاض الوضوء بمس الذكر؛ فقد دل على ذلك حديث بُسْرَةَ بنت صفوان: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّي حَتَّى يَتَوَضَّأَ»، رواه أحمد، وأهل السنن، ومالك، والشافعي، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن الجارود^(٣)، وصححه أحمد^(٤) والترمذي، والدارقطني^(٥)، ويحيى بن معين^(٦)،

(٢) (١٥١/١)، (١٥٧).

(١) (٤/١٠٠).

(٣) أحمد (٤٠٦/٦)، وأبوداود (١٨١)، والنسائي (٢١٦/١)، والترمذي (٨٢)، وابن ماجه (٤٧٩)، ومالك (٤٢/١)، والشافعي كما في «ترتيبه» (٣٤/١)، وابن خزيمة (٣٣)، وابن حبان (٢٢٠/٢)، والحاكم (١٣٦/١)، وابن الجارود (١٧، ١٨).

(٤) في «علل الخلال» كما في «البدر المنير» (٤٦٤/٢).

(٦) كما في «البدر المنير» (٤٦١/٢).

(٥) (١٤٦/١) وقال: هذا صحيح.

والبيهقي^(١)، والحازمي^(٢)، وابن حبان، وابن خزيمة [قال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب]^(٣)، وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة، منهم: جابر^(٤)، وأبوهريرة^(٥)، وأم حبيبة^(٦)، وعبدالله بن عمرو^(٧)، وزيد بن خالد^(٨)، وسعد بن أبي وقاص^(٩)، وعائشة^(١٠)، وابن عباس^(١١)، وابن عمر^(١٢)، والنعمان بن

(١) (١٢٨-١٢٩).

(٢) في "الناسخ والمنسوخ" (ص ٦٨-٧٨)، قلت: وفيه خلاف، وخلاصته أنه صحيح، وهو ضمن بحثنا "التمهيد لما ثبت فيه حديث وحيد"، فإن حديث مس الذكر قد جاء عن جماعة من الصحابة، سيأتي ذكرهم لا يصح شيء منها عن النبي ﷺ، عدا حديث بسرة.

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٨٠)، وهو معلول بالإرسال أعلاه البخاري في "تاريخه" (٤٣٦/٦)، وابن المديني، وأبو حاتم في "العلل" (١٩/١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٧٤/١)، والشافعي في "مسنده" كما في "الترتيب" (٨٩/١).

(٥) أخرجه أحمد (٣٣٣/٢)، وابن حبان (٢٢٢/٢)، وغيرها وهو ضعيف بمره فيه يزيد بن عبد الملك التوفلي: متروك، ومتابعة نافع بن أبي نعيم فيها نظر.

(٦) سيأتي. (٧) سيأتي.

(٨) أخرجه أحمد (١٩٤/٥)، وغيره، وهو معلول قال ابن المديني: لم أعلم لابن إسحاق إلا حديثين منكرين. كما في "الإمام" لابن دقيق العيد (٣١٤/٢)، وذكر هذا الحديث منها.

وقال الطحاوي: ونفس هذا الحديث منكر، وأخلق به أن يكون غلطاً، "شرح معاني الآثار" (٧٣/١)، وتابع ابن إسحاق ابن جُرَيْج عند ابن عدي في "الكامل" (١٩٦/١)، وقال ابن عدي: ومن حديث ابن جُرَيْج، عن الزُّهري غير محفوظ،

وقال أبو حاتم: أخشى أن يكون ابن جُرَيْج أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن أبي يحيى... "العلل" لابنه (٣٢/١). وللمزيد فهو ضمن تذييلنا على "أحاديث معلة" لشيخنا رحمه الله.

(٩) أخرجه مالك في "الموطأ" (٤٢/١)، موقوفاً. (١٠) سيأتي الكلام عليه.

(١١) أخرجه ابن عدي (١٤١٨/٤)، وهو موضوع، فيه الضحاك بن حَجَّوَة، قال الدارقطني: يضع الحديث، كما في "الميزان" وتصحف في "التلخيص" و "اللسان" للحافظ ابن حجر إلى الضحاك بن حَزْرَة، وَصَوَّبَهُ بعضهم الضحاك بن حَزْرَة، وهو خطأ أيضاً.

(١٢) أخرجه الدارقطني (١٤٧/١)، وهو ضعيف فيه إسحاق بن محمد الفَرَوَيْي، ضعيف، على أقل أحواله، =

بشير^(١)، وأنس، وأبي بن كعب، ومعاوية بن حنيفة، وقبيصة، وأروى بنت أبيس^(٢)، وحديث بُسْرَة بمجرد أُرْجَح من حديث طلق بن علي عند أهل السنن^(٣) مرفوعاً، بلفظ: الرجل بمس ذكره أَعْلَيْهِ وضوء؟ فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا هُوَ بُضْعَةٌ مِنْكَ». فكيف إذا انضم إلى حديث بسرة أحاديث كثيرة، كما أشرنا إليه، ومن مال إلى ترجيح حديث طَلَّق لم يأت بباطل، وقد ذهب إلى انتقاض الوضوء بمس الذكر جماعة من الصحابة والتابعين والأئمة، [ومالوا إلى العمل بحديث بسرة لتأخر إسلامها]، وذهب إلى خلاف ذلك جماعة كذلك، والحق الانتقاض، وقد ورد ما يدل على أنه ينتقض الوضوء بمس الفرج، وهو أعم من القُبْل والدُبُر، كما أخرجه ابن ماجه^(٤) من حديث أم حبيبة قالت: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلَيْتَوْصَأُ»، وصححه أحمد، وأبو زرعة، وقال ابن السكن: لا أعلم له علة^(٥)، وأخرج

= وعبدالله بن عمر الغُمَرِي: ضعيف أيضاً، وبقي لحديث ابن عمر طرق ذكرها ابن دقيق العيد في «الإمام» (٣٢٠-٣١٨/٢)، لا يصح شيء منها.

(١) حديث النعمان، وأنس وأبي بن كعب، ومعاوية بن حنيفة، وقبيصة ذكرها الحافظ في «التلخيص» (١٢٣/١)، عن ابن منده وكذا شيخه ابن الملقن في «البدر المنير» (٤٦٥/٢).

(٢) أخرجه البيهقي في «الخلافيات» (٥٥٤) وقال هذا خطأ والصحيح رواية الجماعة عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة. والحديث موضوع فيه هشام بن زياد أبو المقدام القرشي متروك.

(٣) أبوداود (١٨٢)، والنسائي (١٠١/١)، والترمذي (٨٥)، وابن ماجه (٤٨٣)، وغيرهم، والحديث مختلف فيه، ضعفه الشافعي كما في «السنن الكبرى» للبيهقي (١٣٥/١)، بجهالة قيس بن طلق، وكذا لم يثبت أبو حاتم، وأبو زرعة، وقالوا: قيس ممن لا تقوم به الحجة، وَوَقَّعْنَا. كما في «العلل» (٤٨/١).

(٤) (٤٨١).

(٥) بل له علة وهو مكحول، فقد اختلف في سماعه من عنبسة بن أبي سفيان نفاه البخاري، وأبو زرعة، كما في «جامع التحصيل»، وأثبت دُحَيْمٌ، وعلى كل: الرجل مكثر من الإرسال، ولم يصرح بسأله لهذا الحديث، وهو مدلس، وقال أبو حاتم: روى ابن لهيعة في هذا الحديث مما يوهن الحديث، أي: تدل روايته أن مكحولاً قد دَخَلَ بينه وبين عنبسة رجلاً، «العلل لابنه» (٣٩/١)، وكلام البخاري بنحوه كما في «سنن الترمذي» (١٣٠/١).

لتبسيط: نقل الترمذي، عن أبي زُرْعَة تصحيحه، لهذا الحديث، وهو خلاف ظاهر العبارة في «جامع التحصيل» (٨٩٦) و«المراسيل» لابن أبي حاتم (٣٦٩).

الدارقطني^(١) من حديث عائشة مرفوعاً: «إِذَا مَسَّتْ إِحْدَاكُنَّ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ»، وفي إسناده عبدالرحمن بن عبدالله العُمري، وفيه مقال^(٢)، وأخرج أحمد، والترمذي، والبيهقي^(٣) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ مَسَّ فَرْجُهُ فَلْيَتَوَضَّأْ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ»، وفي إسناده بقية ابن الوليد، ولكنه صرح بالتحديث.

(١) (١٤٧/١).

(٢) تساهل الإمام الشوكاني في هذا جهلاً، وإلا فالرجل اتهمه أحمد وأبو حاتم بالكذب، وقال الحافظ ابن حجر: متروك، فالحديث موضوع.

(٣) أحمد (٢٢٣/٢)، والبيهقي (١٣٢/١)، والترمذي، ذكره ولم يخرج ذكر ذلك ابن الملقن في «البدر» (٤٦٤/٢) والحافظ في «التلخيص» (١٢٤/١)، وبقية، نعم صرح بالتحديث، ولكن من طريق أحمد ابن الفرج الحمصي، وهو ضعيف، وخاصة في روايته عن بقية، قال ابن رجب: وقد ذكر أبو حاتم نحو هذا في أصحاب بقية أنهم يروون عنه، عن شيوخه ويصرحون بتحديثه عنهم من غير سماع له منهم... وكذا ذكر الإسماعيلي أن أهل الشام، ومصر، يتساحون في قولهم: (ثنا) من غير صحة السماع، منهم: يحيى بن أيوب المصري، «الفتح» (٤٧٩/٥)، (١٣٨/٦)، طبعة دار ابن الجوزي، وبنحوه ذكر ابن حجر في «الفتح» (٥٩٣/١).

نعم، قد صرح في رواية إسحاق بن راهويه، عند الحازمي في «الاعتبار» (ص ٧٢)، وقد رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٨٣١)، بدون التصريح، ووافقه عبدالجبار بن محمد، عند أحمد (٢٢٣/٢).

وعلى كل: فالزيادة مُتَكَلِّمٌ فيها، قال ابن شاهين: لا أعلم ذكر هذه الزيادة في مس المرأة فرجها غير حديث عبدالله بن عمرو. «الناسخ والمنسوخ» (١٠٤).

وسئل الإمام أحمد: فالجارية إذا مسّت فرجها أعليها وضوء؟ قال: لم أسمع في هذا بشيء. قيل له: حديث عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ»، فتبسّم، وقال: هذا حديث الزبيدي، وليس بذاك. ولأن الحديث المشهور في مس الذكر، وليس مس المرأة فرجها في معناه كما في «المعني مع الشرح الكبير» (١٧٣/١).

وقال ابن المنذر: وحديث عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا» لا يَثْبُتُ «الأوسط» (٢١٠/١).

قلت: وبقي طرق الحديث: «مس المرأة فرجها»، لا تصح، وجماع ذلك في بحثنا: «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة»، وليس الخبر كالمعاينة.

بَابُ الْخُضُلِ

يَجِبُ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ لِشَهْوَةٍ، وَلَوْ بَسْكَرٍ، وَبِالتَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، وَبِالْحَيْضِ وَبِالنَّفَاسِ، وَبِالْاِخْتِلَامِ مَعَ وُجُودِ بَلَلٍ، وَبِالْمَوْتِ، وَبِالْإِسْلَامِ.

أما وجوب الغسل بخروج المني لشهوة؛ فقد دلت على ذلك الأدلة الصحيحة^(١) كأحاديث: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ»، وأحاديث: «فِي الْمَنِيِّ الْغُسْلُ»^(٢)، وصدق اسم الجنابة على ما كان كذلك، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، ولا أعلم في ذلك خلافاً، وإنما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة، وكذلك بين من بعدهم: هل يجب الغسل بالتقاء الختانين من دون خروج مني أم لا يجب إلا بخروج المني، والحق الأول؛ لحديث: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِمَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا؛ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ». أخرجه البخاري^(٣) ومسلم، وغيرهما من حديث أبي هريرة.

وأخرج نحوه مسلم وأحمد والترمذي^(٤) وصححه من حديث عائشة، فهذان الحديثان وما ورد في معناهما ناسخان، لما كان في أول الإسلام من أن الغسل إنما يجب بخروج المني، ويدل على ذلك حديث أبي بن كعب قال: إِنْ الْفُتَيَّا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ: الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رَخْصَةً، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ بِهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ أَمَرْنَا بِالْاِغْتِسَالِ بَعْدَهَا^(٥).

(١) عن أبي سعيد، عند مسلم (٣٤٣).

(٢) عن علي أخرجه أحمد (٨٨/١)، وعبدالله في زياداته على «المسند» (١١١/١، ١١٢)، والترمذي (١١٤)، وابن ماجه (٥٠٤)، وغيرهم وهو منكر؛ فيه يزيد بن أبي زياد الهاشمي، وهو ضعيف، رواه عن علي بن أبي طالب قال: كنت رجلاً مثلاً، فسألت رسول الله ﷺ فقال: «أما المني ففيه الغسل، وأما المذي ففيه الوضوء»، والحديث في «الصحيح» عن علي مقتصراً على المذي، وليس فيه ذكر الغسل.

(٣) في البخاري (٢٩١)، ومسلم (٣٤٨). (٤) مسلم (٣٤٩)، وأحمد (٤٧/٦)، والترمذي (١٠٩).

(٥) أخرجه أحمد (١١٥/٥)، والترمذي (١١٠)، وابن خزيمة (٢٢٥، ٢٢٦)، وأبو داود (٢١٤، ٢١٥)، وابن حبان (٢٤٤/٢)، وغيرهم، والحديث أعل بالانقطاع، بأن ابن شهاب لم يسمعه من سهل بن=

وأخرج مسلم^(١) من حديث عائشة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الرجل يجامع أهله، ثم يكسل، وعائشة جالسة، فقال رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَأَفْعَلُ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ نَغْتَسِلُ».

وأما وجوبه بالحيض؛ فلا خلاف في ذلك، وقد دل عليه نص القرآن ومتواتر السنة، وكذلك وقع الإجماع على وجوبه بالنفاس، وكذلك وقع الإجماع على وجوبه بالاحتلام، إلا ما يحكى عن التَّحِيّ، ولكنه إنما يجب إذا وجد المحتلم بللاً، كما في حديث عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يجد البلل، ولا يذكر احتلاماً؟ فقال: «يَغْتَسِلُ»، وعن الرجل يرى أنه قد احتلم، ولا يجد البلل؟ فقال: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ»، أخرجه أحمد وأبوداود والترمذي وابن ماجه^(٢) ورجاله رجال الصحيح، إلا عبدالله بن عمر العُمَرَيّ وفيه مقال^(٣) خفيف.

وأخرج نحوه أحمد والنسائي^(٤) من حديث خولة بنت حكيم، وأخرج البخاري ومسلم^(٥) وغيرهما، من حديث أم سلمة: أن أم سليم قالت: يا رسول الله، إن الله لا يستحي من الحق، فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت؟ قال: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْهَاءَ».

= سعد، ورواية أبي داود دالة على ذلك، فقد قال الزُّهْرِي، حدثني بعض من أرضى أن سهل بن سعد... ذكره، وقد جاء تصريح الزُّهْرِي بالسماع، من سهل بن سعد، عند ابن خزيمة، ولكن قال أبوبكر بن خزيمة، عقبه: في القلب من هذه اللفظة التي ذكرها محمد بن جعفر أعني قوله: أخبرني سهل بن سعد، وأهاب أن يكون هذا وهماً، من محمد بن جعفر، أو من دونه. وذهب ابن خزيمة، وتلميذه ابن حبان إلى أن الساقط يشبه أن يكون سَلَمَة بن دينار أبا حازم المدني قال ابن حبان: وقد تتبع طرق هذا الخبر على أن أجد أحداً رواه عن سهل بن سعد، فلم أجد في الدنيا أحداً إلا أبا حازم، ويشبه أن يكون الرجل الذي قال الزُّهْرِي حدثني من أرضى عن سهل بن سعد، هو أبو حازم رواه عنه. وعلى كل: فللحديث طريق عند أبي داود صحيحة لا غبار عليها، والطريق الأولى ضمن تذييلنا على «أحاديث معلقة».

(١) (٣٥٠).

(٢) أحمد (٢٥٦/٦)، وأبوداود (٢٣٦)، والترمذي (١١٣)، وابن ماجه (٦١٢).

(٣) بل ضعيف، والحديث حسن لغيره يشهد له حديث أم سلمة الآتي.

(٤) أحمد (٤٠٩/٦)، والنسائي (١١٥/١)، وفيه علي بن زيد بن جُدْعَان، ضعيف، والحديث حسن لغيره.

(٥) البخاري (٢٨٢)، ومسلم (٣١٣).

وهذه الأحاديث ترد على من اعتبر أن يحصل للمحتلم شهوة، ويتيقن ذلك.

وأما وجوبه بالموت؛ فالمراد وجوب ذلك على الأحياء؛ إذ لا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن، أي يجب على الأحياء أن يغسلوا من مات، وقد حكى المهدي في «البحر»، والنووي^(١) الإجماع على وجوب غسل الميت، وناقش في ذلك بعض المتأخرين: [كالجلال]، مناقشة واهية، وسيأتي الكلام على غسل الميت وصفته وتفصيله إن شاء الله تعالى.

وأما وجوبه بالإسلام؛ فوجهه ما أخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي، وأبوداود، وابن حبان، وابن خزيمة،^(٢) عن قيس بن عاصم: أنه أسلم فأمره رسول الله ﷺ أن يغتسل بماء وسدر. وصححه ابن السكن، وأخرج أحمد، وعبد الرزاق، والبيهقي، وابن خزيمة، وابن حبان^(٣)، من حديث أبي هريرة: أن ثمامة أسلم؛ فقال النبي ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ إِلَى حَائِطٍ بَيْنِي فَلَا تَقْرُوهُ أَنْ يَغْتَسِلَ»، وأصله في «الصحيحين»^(٤) وليس فيهما الأمر بالاغتسال، بل فيهما أنه اغتسل، وقد ذهب إلى الوجوب أحمد بن حنبل وأتباعه، وهو مذهب الهادي وأتباعه، وذهب الشافعي إلى عدم الوجوب، وبه قال المنصور بالله، والحق الأول، ويؤيده ما وقع منه ﷺ من الأمر بالغسل عند الإسلام لوائلة بن الأسقع^(٥)

(١) في «المجموع» (١٢/٥).

(٢) أحمد (٦١/٥)، والترمذي (٦٠٥)، والنسائي (١٠٩/١)، وأبوداود (٣٥٥)، وابن حبان (٢٧٠/٢)، وابن خزيمة (٢٥٤). قلت: وهو صحيح.

(٣) أحمد (٣٠٤/٢)، وعبد الرزاق (٩/٦)، والبيهقي (١٧١/١)، وابن خزيمة (٢٥٣)، وابن حبان (٢٦٩/٢).

(٤) البخاري (٤٦٢)، ومسلم (١٧٦٤).

نعم الحديث في «الصحيحين» من طريق الليث بن سعد، وليس فيه الأمر بالغسل، ولكن الأمر بالغسل خارج الصحيح، من طريق عُثَيْدِ اللَّهِ بن عمر التَّمَرِيِّ، وهو لا يقل عن الليث بن سعد ثقة، ولا حفظاً ولا إتقاناً، خاصة في روايته عن سعيد المقبري، فكيف وقد تابعه أخوه عبدالله، فالراجح صحة هذه الزيادة، والله أعلم.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٢/٢٢) وهو منكر جداً فيه معروف بن عبدالله أبو الخطاب ضعيف وقد ساق له ابن عدي مجموعة من الأحاديث عن وائلة وقال: وهذه الأحاديث عن وائلة لمعروف منكراً

وقتادة الرهاوي^(١)، كما أخرجه الطبراني، وأمره أيضاً لعقيل بن أبي طالب، كما أخرجه الحاكم^(٢) في «تاريخ نيسابور» وفي إسانيدها مقال.

فصل

وَالْعُسْلُ الْوَاجِبُ: هُوَ أَنْ يَفِيضَ الْمَاءُ عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ، أَوْ يَنْعَمَسَ فِيهِ مَعَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، وَالذَّلِكَ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ شَرْعِيًّا إِلَّا بِالنِّيَّةِ؛ لِرَفْعِ مُوجِبِهِ، وَنُدْبِ تَقْدِيمِ غَسْلِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ؛ إِلَّا الْقَدَمَيْنِ، ثُمَّ التَّيَاضُّ.

أقول: الغسل: لغة وشرعاً هو ما ذكر، وقد يقع النزاع في دخول الدلك في مسمى الغسل، ولكنه لا يخفى أن مجرد بل الثوب أو البدن من دون ذلك لا يسمى غسلًا، كما يفهم ذلك من الاستعمالات العربية، وكما يفيد ذلك ما تقدم في بول الصبي: أنه صلى الله عليه وسلم «اتَّبَعَهُ الْمَاءُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ» وهو في «صحيح مسلم»^(٣) وغيره.

وأما المضمضة والاستنشاق؛ فقد ثبتا في الغسل من فعله صلى الله عليه وسلم، ووجه الوجوب ما قدمناه في الوضوء.

وأما كونه لا يكون شرعياً إلا بالنية؛ فلما قدمناه في الوضوء أيضاً.

وأما تقديم غسل أعضاء الوضوء إلا القدمين؛ فقد ثبت في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما أنه كان صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة، يبدأ فيغسل يديه، ثم يفرغ يمينه على

= جداً ومعروف مولى لوائلة، «الكامل» (٢٣٢٨/٦) وفيه منصور بن عمار قال الذهبي: وساق له ابن عدي أحاديث تدل على أنه واه في الحديث. «الميران» (٨٧٩٠).

(١) في «الكبير» (١٤/١٩)، و«الصغير» (٨٨٦)، وهو ضعيف بمرة، فيه قتادة بن الفضل بن عبد الله بن قتادة الجزيني، قال أبو حاتم: شيخ، وأبوه الفضل بن عبد الله لم أقف له على ترجمة، وهشام بن قتادة ترجمه البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح» ولم يذكر في جرحاً ولا تعديلاً سوى رواية الفضل بن قتادة عنه، فهو مجهول.

(٢) لم أقف عليه.

(٤) البخاري (٢٤٨) ومسلم (٣١٦).

(٣) (٢٦٨).

شماله، فيغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يُفَيِّضُ على سائر جسده، ثم يغسل رجليه. وهو من حديث عائشة.

وورد في «الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث ميمونة بلفظ: أنه ﷺ أفرغ على يديه فغسلهما مرتين، أو ثلاثاً، ثم أفرغ بيمينه على شماله، فغسل مذاكيره، ثم ذلك يده بالأرض، ثم مضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ويديه، ثم غسل رأسه ثلاثاً، ثم أفرغ على جسده، ثم تنحى من مقامه فغسل قدميه.

وثبت عنه ﷺ أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل، كما أخرجه أحمد وأهل السنن^(٢)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وأخرجه البيهقي^(٣) أيضاً بأسانيد جيدة، وقد روى ابن أبي شيبه^(٤) عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً، أنه قال: لما سئل عن الوضوء بعد الغسل؟ «وَأَيُّ وُضُوءٍ أَعْمُ مِنَ الْغُسْلِ؟»، وَرُوي^(٥) عن حذيفة أنه قال: أما يكفي أحدكم أن يغتسل من قرنه إلى قدميه، حتى يتوضأ؟!

وقد رُوي نحو ذلك عن جماعة من الصحابة، ومن بعدهم حتى قال أبو بكر^(٦) بن العربي: إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل، وأن نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث.

وهكذا نقل الإجماع^(٧) ابن بطال، ويتعقب بأنه قد ذهب جماعة منهم: أبو ثور، وداود، وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء، وهو قول أكثر العترة.

(١) البخاري (٢٤٨) ومسلم (٣١٧).

(٢) أحمد (٦٨/٦) وأبو داود (٢٥٠) والنسائي (١٣٧/١) والترمذي (١٠٧) وابن ماجه (٥٧٩) وفيه عنعنة أبي إسحاق السبيعي والحديث حسن لغيره بما تقدم من حديث عائشة.

(٣) (١٧٩/١).

(٤) (٦٩/١) وعبدالرزاق في «مصنفه» (٢٧٠/١) ورفع منكر فيه عبدالله بن عمر العُمري ضعيف.

(٥) رواه ابن أبي شيبه (٦٩/١) وفيه حجاج بن أَرْطَأَة ضعيف ومدلس، وإبراهيم لم يسمع من حذيفة.

(٦) «العارضه» (١٦٢/١). (٧) في شرحه للبخاري (٣٧٥/١).

وأما كون تقديم أعضاء الوضوء غير واجب؛ فلأنه يصدق الغسل، ويوجد مساهة بالإفاضة على جميع البدن، من غير تقديم.

وأما التيامن؛ فلتبوته عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً، عموماً وخصوصاً، فمن العموم ما ثبت في «الصحيح»^(١): أنه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن في تنعله، وترجله، وطهوره، وفي شأنه كله، ومن الخصوص ما ثبت في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما: أنه بدأ بشق رأسه الأيمن، ثم الأيسر في الغسل، وقد ثبت من قوله ما يفيد ذلك، ولا خلاف في استحباب التيامن.

فصل

وَيُسْرِعُ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَلِلْعِيدَيْنِ، وَلِمَنْ غَسَلَ مَيْتًا، وَلِلْإِحْرَامِ، وَلِذُخُولِ مَكَّةَ.
أما مشروعيته لصلاة الجمعة؛، فلحديث: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ»
وهو في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما، من حديث ابن عمر، وقد تلقت الأمة هذا الحديث بالقبول، ورواه عن نافع نحو ثلثائة نفس، ورواه من الصحابة غير ابن عمر، نحو أربعة وعشرين صحابياً، وقد ذهب إلى وجوبه جماعة.

قال النووي^(٤): حُكِيَ وجوبه عن طائفة من السلف، حكوه عن بعض الصحابة، وبه قال أهل الظاهر، وحكاه ابن المنذر^(٥) عن أبي هريرة، وعمار، ومالك، وحكاه الخطابي^(٦) عن الحسن البصري، وحكاه ابن حزم^(٧)، عن جمع من الصحابة، ومن بعدهم، وذهب الجمهور إلى أنه مستحب، واستدلوا بحديث أبي هريرة عند مسلم^(٨)، بلفظ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وُضُوئَهُ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ، وَأَنْصَتَ غَيْرَ لَهُ مَا بَيْنَ

(٢) البخاري (٢٥٨) ومسلم (٣١٨).

(٤) «شرح مسلم» (١٣٣/٦).

(٦) «المعالم» (٩١/١).

(٨) (٨٥٧).

(١) البخاري (١٦٨) ومسلم (٢٦٨).

(٣) البخاري (٨٧٧) ومسلم (٨٤٤).

(٥) «الأوسط» (٤٠/٤).

(٧) «المحلى» (٢٥٦/١).

الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»، ومحدث سَمُرَة: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ لِلْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ قَدْ لِكَ أَفْضَلُ»، أخرجه أحمد، وأبو داود، والنسائي، والترمذي^(١)، وفيه مقال مشهور: وهو عدم سماع الحسن من سَمُرَة، وغير ذلك من الأحاديث. قالوا: وهي صارفة للأمر إلى الندب، ولكنه إذا كان ما ذكره صالحاً لصرف الأمر، فهو لا يصلح لصرف مثل قوله ﷺ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ، يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ»، وهو في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما من حديث أبي هريرة، وقد استوفيت الكلام على حكم غسل الجمعة، في «شرح المنتقى» فليرجع إليه، ولا يخفى أن تقييد الغسل بالمجيء للجمعة، يدل على أنه للصلاة، لا لليوم.

وأما مشروعية غسل العيدين؛ فقد روي من فعله ﷺ من حديث الفاكه بن سعد: أنه كان يغتسل يوم الجمعة، ويوم الفطر، ويوم النحر، أخرجه أحمد، وابن ماجه، والبخاري، والترمذي^(٣)، وأخرج نحوه ابن

(١) أحمد (١٥/٥)، وأبو داود (٣٥٤)، والنسائي (٩٤/٣)، والترمذي (٤٩٧) وهو ضعيف لعدم تصريح الحسن عن سمرة بالتحديث وقد جاء عن جماعة من الصحابة غير سمرة وهم: عبدالرحمن بن سمرة وأنس وأبو سعيد وأبو هريرة وابن عباس وجابر، وذكر البدر العيني: أنه جاء عن سبعة من الصحابة، قلت: ولا يصح شيء منها:

قال الحافظ ابن حجر: ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وله علتان: إحداهما أنه من عننة الحسن، الأخرى أنه اختلف عليه فيه، وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس والطبراني من حديث عبدالرحمن بن سمرة والبخاري من حديث أبي سعيد وابن عدي من حديث جابر وكلها ضعيفة «الفتح» (٤٢١/٢).

وقال ابن رشد: وهو نص في سقوط فرضيته إلا أنه حديث ضعيف «بداية المجتهد» (٣٠٣/١)، وكذا ضعفه ابن حزم في «المحل» (٢٦١/١)، وأبو محمد الإشبيلي في «الأحكام» (٩٨/٢) وقد أودعناه في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين» والحمد لله.

(٢) البخاري (٨٩٧)، ومسلم (٨٤٩).

(٣) أحمد في «زوائد المسند» لعبدالله (٧٨/٤)، وابن ماجه (١٣١٦)، والبخاري مخطوط، ومسند الفاكه سطموس من «معجم البغوي للصحابة»، وهو ضعيف بمره فيه جُبَارَةُ بن مُغَلْسٍ وحجاج بن تميم الجزري كلاهما متروك.

ماجه^(١)، من حديث ابن عباس، وأخرجه البزار^(٢) من حديث أبي رافع، وفي أسانيدھا ضعف؛ ولكنه يقوي بعضه بعضاً، ويقوي ذلك آثار عن الصحابة جيدة.

وأما مشروعية ذلك لمن غسل ميتاً؛ فوجهه ما أخرجه أحمد، وأهل السنن^(٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ غَسَلَ مَيْتًا فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»، وقد روي من طرق^(٤)، وأُعلِلَ بالوقف^(٥)، وبأن في إسناده صالحاً مولى التوءمة، ولكنه قد حسنه الترمذي وصححه ابن القطان، وابن حزم^(٦)، وقد روي من غير طريق صالح، وقال الحافظ ابن حجر^(٧) هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النووي على الترمذي تحسينه مُعْتَرَضٌ، وقال الذهبي^(٨): هو أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء، وذكر الماوردي^(٩) أن بعض أصحاب الحديث خرَّج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً، وقد روي نحوه عن علي عند أحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن أبي شيبه، وأبي يعلى والبزار، والبيهقي^(١٠)، وعن حذيفة عند البيهقي^(١١)، قال ابن أبي حاتم^(١٢) والدارقطني^(١٣):

(١) ابن ماجه (١٣١٥) وهو موضوع فيه يوسف بن خالد السَّيِّئُ متهم بالكذب وعبدالرحمن بن عقبة بن الفاكه: مجهول.

(٢) البزار في "مسنده" (٣٢٧/٩) وهو ضعيف بمرة؛ فيه محمد بن عبيدالله بن أبي رافع متروك.

(٣) أحمد (٢٨٠/٢)، وأبوداود (٣١٦١)، والترمذي (٩٩٣)، وابن ماجه (١٤٦٣).

(٤) مرفوعة وموقوفة؛ ولا يصح شيء منها.

(٥) قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوفاً على أبي هريرة كما أشار إليه البخاري "السنن" (٣٠٢/١).

(٦) ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢٨٣/٣)، وابن حزم في "المحل" (٢٧٠/١).

(٧) في "التلخيص" (١٣٧/١). (٨) في "المهذب في اختصار سنن البيهقي" (٣٠١/١).

(٩) "الحاوي" (٣٧٧/١).

(١٠) أخرجه أحمد (١٠٣/١)، وأبوداود (٣٢١٤)، والنسائي (٧٩/٣)، وابن أبي شيبه (٤٧١/٢)، وأبويعلى

(٣٣٥/١)، والبزار في "المسند" (٢٠٧/٢)، والبيهقي (٣٠٤/١) وهو ضعيف فيه نَاجِيَةٌ بن كعب قال

ابن المديني: مجهول. (١١) (٣٠٤/١).

(١٢) صوابه ابن أبي حاتم عن أبيه كما في "التلخيص" (١٣٧/١)، والعبارة في "العلل" (٣٥١/١).

(١٣) الدارقطني في "العلل" (١٤٦/٤) وقال البيهقي: قال أبو بكر بن إسحاق الفقيه: خبر أبي إسحاق عن =

لا يثبت، وعن عائشة من فعله صلى الله عليه وسلم عند أحمد، وأبي داود^(١)، وقد ذهب إلى الوجوب علي، وأبوهريرة، والإمامية، ورواية عن الناصر.

وذهب الجمهور إلى أنه مستحب فقط، قالوا: وهذا الأمر المذكور في الحديث السابق مصروف عن الوجوب بحديث: «إِنَّ مَيْتَكُمْ يَمُوتُ طَاهِرًا فَحَسْبُكُمْ أَنْ تَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ» أخرجه البيهقي^(٢) وحسنه ابن حجر^(٣) ولحديث: كنا نغسل الميت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل. أخرجه الخطيب^(٤) عن ابن عمر، وصحح ابن حجر أيضًا إسناده، ولما وقع من الفتيا من الصحابة لأسماء بنت عميس امرأة أبي بكر لما غسلته، فقالت لهم: إن هذا يوم شديد البرد، وأنا صائمة، فهل علي من غسل؟ قالوا: لا. رواه مالك في «الموطأ»^(٥).

وأما مشروعيته للإحرام؛ فلحديث زيد بن ثابت: أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل. أخرجه الترمذي، والدارقطني، والبيهقي والطبراني^(٦)، وحسنه الترمذي، وضعفه العقيلي^(٧)، ولعل وجه التضعيف كون في إسناده عبدالله بن يعقوب المدني، قال ابن الملقن في «شرح المنهاج»^(٨): لعل الترمذي حسنه؛ لأنه عرف عبدالله بن يعقوب، أي عرف حاله.

= أبيه عن حذيفة ساقط (٣٠٤/١).

(١) أخرجه أحمد (١٥٢/٦) وأبو داود (٣١٦٠).

(٢) (٣٠٦/١) (٣٩٨/٣) عن ابن عباس مرفوعًا.

(٣) في «التلخيص» (١٣٨/١) نعم الإسناد حسن ولكنه معلول بالوقف فقد حُزِلَ خالد بن مخلد، خالقه معلى ومنصور بن سلمة كما في سنن البيهقي (٣٠٦/١) وقد تقدم (ص ٦٥) والراجع فيه الوقف.

(٤) في «التاريخ» (٤٢٤/٥)، وللمزيد راجع «علل الدارقطني» (٦/١٣).

(٥) (٢٢٣/١) وهو منقطع، قاله النووي. قلت: عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن حزم لم يدرك أسماء بنت عميس راجع «تمام المنة» (ص ١٢١).

(٦) الترمذي (٨٣٠)، والدارقطني (٢٢٠/٢)، والبيهقي (٣٢/٥)، والطبراني (١٢٣/٥).

(٧) «الصغفاء» (١٣٨/٤). (٨) «تحفة المحتاج» (١٤٨/٢).

وفي الباب عن عائشة، عند أحمد^(١)، وعن أسماء عند مسلم^(٢)، وقد ذهب إلى استحباب غسل الإحرام: الجمهور، وقال الناصر: إنه واجب. وقال الحسن البصري، ومالك: إنه محتمل.

وأما مشروعية الغسل لدخول مكة؛ فَلَمَّا أخرج مسلم^(٣) عن ابن عمر أنه كان لا يدخل مكة إِلَّا بات بذي طُوًى، حتى يصبح، ويغتسل ثم يدخل مكة نهارًا، ويذكر عن النبي ﷺ أنه فعله، وأخرج البخاري^(٤) معناه قال في «الفتح»^(٥): قال ابن المنذر: الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء، وليس في تركه عندهم فِدْيَةٌ، وقال أكثرهم: يجزئ عنه الوضوء.



(١) (٧٨/٦) حسن لغيره؛ فيه عبدالله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف، ولكن يشهد له حديث ابن عمر

عند الحاكم (٤٤٧/١) والبيهقي (٣٣/١).

(٢) (١٢٥٩).

(١٢٠٩).

(٣) «الفتح» (٥٠٩/٣).

(٤) البخاري (١٥٧٤).

بَابُ التَّيْمُمِ

يُسَبَّاحُ بِهِ مَا يُسَبَّاحُ بِالْوُضُوءِ، وَالْعُسْلُ، لِمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ، أَوْ خَشِيَ
الضَّرَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ، وَأَعْضَاؤُهُ: الْوَجْهُ، ثُمَّ الْكَفَّانِ، يَمْسَحُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً،
بِصَرِيَّةٍ وَاحِدَةٍ، نَائِبًا مُسَمِّيًا، وَيَوَاقِضُهُ تَوَاقِضُ الْوُضُوءِ.

أقول: حكم التيمم مع العذر المسوغ له حكم الوضوء، لمن لم يكن جنبًا، وحكم
الغسل لمن كان جنبًا يصلي به ما يصلي المتوضئ بوضوئه، ويستباح به ما يستباحه
المغتسل بغسله، فيصلي به الصلوات المتعددة، ولا ينتقض بفراغ من صلاة، ولا
بالاشتغال بغيره، ولا بخروج وقت على ما هو الحق، والخلاف في ذلك معروف،
والأدلة الواردة بمشروعية التيمم، عند عدم الماء، ثابتة كتابًا وسنة.

وأما التيمم لخشية الضرر من الماء؛ فلما أخرجه أبوداود، وابن ماجه،
والدارقطني^(١) من حديث جابر؛ قال: إخراجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حَجَرٌ فَشَجَّه
في رأسه، ثم احتلم فسأل أصحابه: هل تجدون له رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد
لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فات، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر
بذلك، فقال: «قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ، هَلَّا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟! فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ»،
إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهِ وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ،
وقد تفرد به الزبير بن خريق، وليس بالقوي، وقد صححه ابن السكن، وَرَوَى مِنْ
طَرِيقٍ^(٢) أُخْرَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(١) أبوداود (٣٣٦)، وابن ماجه (٥٧٢)، والدارقطني (١/٨٩)، وهو منكر، قال الدارقطني عقبه: لم يروه عن جابر
غير الزبير بن خريق، وليس بالقوي وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء، عن ابن عباس...

(٢) أخرجه الحاكم (١/١٧٨)، بإسناد ظاهره الصحة، وقال: قد رواه الهُفْلُ بن زياد، وهو من أثبت
أصحاب الأوزاعي، ولم يذكر سماع الأوزاعي من عطاء وقال الذهبي: على شرطها وعلته أن الوليد بن
مَرْزُبَد قال: سمعت الأوزاعي يقول: بلغني عن عطاء، أنه سمع ابن عباس...، وقال أبو حاتم وأبوزرعة:
روى هذا الحديث ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن إسماعيل بن مسلم، عن عطاء، عن ابن=

وقد ذهب إلى مشروعية التيمم للعذر الجمهور، وذهب أحمد بن حنبل، ورؤي عن الشافعي في قول له: أنه لا يجوز التيمم لخشية الضرر، ولا أدري كيف صحة ذلك عنهما؛ فإن هذا الحديث يؤيده قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾ [المائدة: ٦]، الآية، وكذلك حديث^(١) المسح على الجبائر، المروي عن علي، وكذلك حديث عمرو ابن العاص، لما بعثه رسول الله ﷺ في غزوة ذات السلاسل، فاحتلم في ليلة باردة، فتيمم وصلى بأصحابه، فلما قدموا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «يَا عَمْرُو، أَصَلَّيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟» فقال: ذكرت قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، فتيممت، ثم صليت، فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً، رواه أحمد، والدارقطني، وابن حبان، والحاكم^(٢)، وأخرجه البخاري^(٣) تعليقاً.

وأما كون أعضائه الوجه ثم الكفين؛ فلما ورد من الأحاديث الصحيحة قولاً وفعلاً، وقد أشار بالعطف بثم إلى الترتيب بين الوجه والكفين.

وأما الاقتصار على الكفين؛ فَلِكُونِ الأحاديث الصحيحة مصرحة بذلك، منها حديث عمار بن ياسر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين. أخرجه الترمذي^(٤)، وغيره^(٥)، وصححه، ومنها ما في «الصحيحين»^(٦) من حديث عمار أيضاً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال له: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا، وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَنَفَخَ فِيهِمَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيَهُ»، وفي لفظ للدارقطني^(٧): «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِكَفِّكَ فِي

= عباس، وأفسد الحديث. «العلل» (٣٧/١).

(١) أخرجه ابن ماجه (٦٥٧)، والدارقطني (٢٢٦/١)، وهو موضوع فيه عمرو بن خالد الواسطي، وضاع.

(٢) أحمد (٢٠٣/٤)، والدارقطني (٢٧٩/١)، وابن حبان (٣٠٤/٢)، والحاكم (١٧٧/١).

(٣) (٥٤١/١)، وهو منقطع؛ عبد الرحمن بن جُبَيْرِ المصري، لم يسمع من عمرو بن العاص، قاله البيهقي، وقد جاء موصولاً، ولكن ليس فيه ذكر التيمم، وإنما فيه أنه غسل مَغَابِنَهُ.

(٤) (١٤٤). (٥) أبوداود (٣٢٧).

(٦) البخاري (٣٣٨)، ومسلم (٣٦٨).

(٧) (١٨٣/١)، وقال: ولم يَزُوهُ عن حُصَيْنٍ مرفوعاً غير إبراهيم بن طَهْمَانَ، ووقفه شعبة وزائدة، وغيرهما، =

الرُّأْب، ثُمَّ تَنْفُخُ فِيهِمَا، ثُمَّ تَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيَكَ إِلَى الرُّسْعَيْنِ، وقد ذهب إلى أنه يقتصر من اليدين على الكفين، عطاء، ومكحول، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر، وعامة أصحاب الحديث.

هكذا في "شرح مسلم"^(١)، وذهب الجمهور إلى أن المسح في التيمم إلى المرفقين، وذهب الزُّهْرِيُّ إلى أنه يجب المسح إلى الإبطين، وقال الخطابي^(٢): إنه لم يختلف أحد من أهل العلم في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين، والحق ما ذهب إليه الأولون؛ لأن الأدلة التي استدلت بها الجمهور منها ما لا ينتهض للاحتجاج به؛ كحديث ابن عمر، عند الدارقطني، والحاكم، والبيهقي^(٣) مرفوعاً بلفظ: «التَّيْمُمُ صَرْبَتَانِ: صَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَصَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ»، وفي إسناده علي بن ظبيان؛ قال الدارقطني: وقفه يحيى القطان، وهشيم وغيرهما، وقال الحافظ^(٤): هو ضعيف^(٥) ضعفه القطان، وابن معين، وغير واحد.

وأما ما ورد فيه لفظ اليدين، كما وقع في بعض روايات من حديث عمار؛ فالملق يحمل على المقيد بالكفين، واحتج الزُّهْرِيُّ بمورد في رواية من حديث عمار أيضاً بلفظ: «إِلَى الْإِبْطِ»^(٦)، وقد نسخ ذلك كما قال الشافعي.

وأما كون التيمم ضربة واحدة؛ فلأن ذلك هو الثابت في الأحاديث الصحيحة، ولم يثبت ما يخالف ذلك، من وجه صحيح، وقد ذهب إلى كون التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين الجمهور، وذهب جماعة من الأئمة والفقهاء: إلى أن الواجب ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين. وذهب ابن المسيب، وابن سيرين إلى أن الواجب

- وأبو مالك في سماعه من عمار نظر؛ فإن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ قال فيه: عن أبي مالك، عن ابن بُرَيْرٍ، عن عمار، قاله الثوري عنه. وبنحوه كلام البزار في "المسند" (٢٢٦-٢٢٧/٤).

(١) (٥٦/٤) وهذا اللفظ غير محفوظ. (٢) «المعالم» (٨٤/١).

(٣) الدارقطني (١٨٠/١)، والحاكم (١٧٩/١)، والبيهقي (٢٠٧/١).

(٤) «التلخيص» (١٥١/١). (٥) يعني علي بن ظبيان، والراجح أنه متروك.

(٦) أخرجه أحمد (٣٢٠/٤)، وأبو داود (٣٢٠). قال ابن رجب: وهذا الحديث منكر جدّ «الفتح» (٢٥٢/٢).

ثلاث ضربات: ضربة للوجه، وضربة للكفين، وضربة للذراعين.

وأما كونه ناويًا مسميًا؛ فلما تقدم في الوضوء؛ لأنه بدل عنه، وأدلة النية شاملة لكل عمل.

وأما كون نواقضه نواقض الوضوء؛ فلما ذكرنا من البدلية، ومن أثبت للتميم شيئًا من النواقض لم يثبت في الوضوء، لم يُقبل منه ذلك إلا بدليل، ولم نجد دليلًا تقوم به الحجة يصلح لذلك، فالواجب الاختصار على نواقض الوضوء.

وأما وجود الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة بالتميم؛ فقد صرح النبي ﷺ لمن لم يعد الصلاة من الرجلين اللذين سألاه بعد أن صليها بالتميم ثم وجدا الماء أن الذي لم يُعد أصاب السنة، والحديث معروف^(١)، وأما قوله للذي أعاد: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ»، فلكونه قد كرر العبادة معتقدًا وجوب ذلك، فكان له الأجر الآخر لذلك، وليس المراد هاهنا إلا الإجزاء وسقوط الوجوب، وقد أفاد ذلك قوله ﷺ: «أَصَبْتَ السُّنَّةَ» مع ما في إصابة السُّنة من الخير والبركة، والتعريض بأن ما عدا ذلك مخالف للسنة كما لا يخفى.

وأما القول بأن من أسباب التيمم تَعَذُّر استعمال الماء، وخوف سبيله ونحو ذلك، فلا يخفى أن هذه داخلة تحت ما ذكرناه من عدم الماء وخشية الضرر من استعماله، فإن من تَعَذَّر عليه استعمال الماء فهو عادم للماء؛ إذ ليس المراد الوجود الذي لا ينفع.

فمن كان يشاهد ماء في قعر بئر يتعذَّر عليه الوصول إليه بوجه من الوجوه، فهو عادم.

(١) أخرجه أبوداود (٣٣٨)، والنسائي (٢١٣/١)، والطبراني في «الأوسط» (٤٨/٨)، والدارمي (٧٤٤)، والحاكم (١٧٩/١)، والدارقطني (١٨٩/١)، والبيهقي (٢٣١/١)، وهو معلول بالإرسال، قال أبوداود: وَذَكَرَ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، وَهُوَ مَرْسَلٌ.

وقال الدارقطني: تفرد به عبدالله بن نافع، عن الليث بهذا الإسناد متصلًا، وخالفه ابن المبارك وغيره، وقد ذكر الحاكم والذهبي شيئًا من هذا، وجاء عند ابن السكن كما في «بيان الوهم» (٤٣٣/٢) موصولًا ولكنه من طريق محمد بن أحمد الواسطي ولم يقف شيخنا في «رجال الحاكم» له على ترجمة (١٢٥٢)، والحديث ضمن تذييلنا على «أحاديث معللة».

وهكذا خوف السبيل الذي يُشَلِّكُ إلى الماء، وهكذا من كان يتجسه ولا محالة إذا استعمله، وهكذا من كان يحتاجه للشرب فهو عادم له بالنسبة إلى الوضوء.

وأما ما قيل من أن فوت الصلاة باستعمال الماء، وإدراكها بالتييم سبب من أسباب التيمم، فليس على ذلك دليل، بل الواجب استعمال الماء، وهو إن كان تراخيه عن تأدية الصلاة إلى ذلك الوقت لعذر مسوغ للتأخير كالنوم والسهو ونحوهما، فلم يوجب الله تعالى عليه إلا تأدية الصلاة في ذلك الوقت بالظهور الذي أوجبه الله عليه، وإن كان التراخي لا لعذر إلى وقت لو استعمل الوضوء فيه لخرج الوقت فعليه الوضوء، وقد باء بإثم المعصية، وأما ما قيل من الطلب إلى مقادير محدودة، فليس على ذلك حجة نيرة.



بَابُ الْحَيْضِ

لَمْ يَأْتِ فِي تَقْدِيرِ أَقْلِهِ وَأَكْثَرِهِ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، وَكَذَلِكَ الطُّهْرُ، فَذَاتُ
الْعَادَةِ الْمُتَقَرَّرَةِ تَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَغَيْرُهَا تَرْجِعُ إِلَى الْقَرَائِنِ، فَدَمُ الْحَيْضِ يَتَمَيَّزُ
عَنْ غَيْرِهِ، فَتَكُونُ حَائِضًا إِذَا رَأَتْ دَمَ الْحَيْضِ، وَمُسْتَحَاضَةً إِذَا رَأَتْ غَيْرَهُ،
وَهِيَ كَالطَّاهِرِ؛ وَتَغْسِلُ أَثَرِ الدَّمِ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَالْحَائِضُ لَا تُصَلِّي،
وَلَا تَصُومُ، وَلَا تُوْطَأُ حَتَّى تَغْتَسِلَ بَعْدَ الطُّهْرِ وَتَقْضِيَ الصَّيَامَ.

أقول: ما ورد في تقدير أقل الحيض والطهر وأكثرهما إما موقوف ولا تقوم به
الحجة، أو مرفوع ولا يصح، فلا تعويل على ذلك ولا رجوع إليه، بل المعتبر لذات
العادة المتقررة هو العادة، وغير المعتادة تعمل بالقرائن المستفادة من الدم، وقد صح
في غير حديث اعتبار الشارع للعادة، كحديث: «إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضُ فَاتْرِكِي الصَّلَاةَ،
فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي»، أخرجه البخاري^(١)، وغيره من حديث
عائشة، وأخرج مسلم^(٢)، وغيره من حديثها نحو ذلك، وأخرج أحمد، وأبو داود،
والنسائي، وابن ماجه^(٣) من حديث أم سلمة، أنها استفتت النبي ﷺ في امرأة تهراق
الدم فقال: «لِيَنْتَظِرْ قَدْرَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ عَنْهَا، وَقَدْرَهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ،
فَتَدَعِ الصَّلَاةَ»، وهو حديث صالح للاحتجاج به^(٤)، وكذلك حديث زينب بنت
جحش: أن النبي ﷺ قال في المستحاضة: «تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا»، أخرجه النسائي^(٥)،

(٢) (٣٣٣).

(١) (٣٠٦).

(٣) أحمد (٣٢٠/٦)، وأبو داود (٢٧٤)، والنسائي (١/١٨٠)، وابن ماجه (٦٢٣).

(٤) بل منقطع، قال البيهقي: إلا أن سليمان بن يسار لم يسمعه من أم سلمة، إنما سمعه من رجل آخر عن

أم سلمة. «المعرفة» (١٥٣/٢)، وبنحوه قال المنذري، وابن القطان وابن الأثير كما في «البدرد»

(٣/١٢٢)، وما أجاب به الرافعي فيه نظر، فإن البخاري وغيره أثبتوا لسليمان بن يسار السماع من أم

سمة في الجملة، وليس في هذا الحديث.

(٥) (١٨٤/١)، والحديث معلول، فيه خلاف في صحابه، وفي رفعه ووقفه، فتارة عن عائشة، وهو =

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وأما الرجوع إلى القرائن المستفادة من الدم؛ فلحديث فاطمة بنت أبي حَبِيش؛ أنها كانت تُسْتَحَاضُ، فقال لها النبي ﷺ: «إِنْ كَانَ دَمُ الْحَيْضِ، فَإِنَّهُ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، وَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّئِي وَصَلِّي؛ فَإِنَّمَا هُوَ عِرْقٌ»، أخرجه أبوداود، والنسائي، وصححه ابن حبان، والحاكم^(١) وأخرجه أيضاً الدارقطني، والبيهقي والحاكم^(٢) أيضاً، بزيادة: «فَإِنَّمَا هُوَ دَاءٌ عَرَضٌ، أَوْ رَكْعَتَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ أَوْ عِرْقٌ انْقَطَعَ»، فالمستحاضة: هي التي يستمر خروج الدم منها، تعمل على العادة المتقررة، فتكون فيها حائضاً يثبت لها فيه أحكام الحائض، وفي غير أيام العادة طاهراً، لها حكم الطاهر، كما أفادت ذلك الأحاديث الصحيحة الواردة من غير وجه، فإذا لم تكن لها عادة متقررة كالمبتدأة^(٣) والملتبسة عليها عاداتها، فإنها ترجع إلى التمييز

= الصواب، وتارة عن سهلة، وتارة عن زينب بنت جحش، وتارة مرفوعاً، وتارة موقوفاً وهو الصواب. قال البيهقي: ورواه معاذ بن معاذ، عن شعبة، وفيه قال: فقلت لعبد الرحمن: عن النبي ﷺ فقال: لا أحدثك عن النبي ﷺ بشيء، وكذلك قاله النضر بن شميل، عن شعبة، ورواه محمد بن إسحاق بن يسار، فخالف شعبة في رفعه، وسمى المستحاضة، وقال: قال أبو بكر بن إسحاق: قال بعض مشايخنا: لم يسند هذا الخبر غير محمد بن إسحاق، وشعبة لم يذكر النبي ﷺ، وأنكر أن يكون الخبر مرفوعاً، وأخطأ أيضاً في تسمية المستحاضة.

(١) أبوداود (٢٨٦)، والنسائي (١٨٥/١)، ابن حبان (٣١٨/٢)، والحاكم (١٧٤/١)، وهو منكر قال

أبو حاتم: لم يتابع محمد بن عمرو على هذه الرواية، وهو منكر. «العلل» (٥٠/١).

وقال النسائي: قد روى هذا الحديث غير واحد من كتابه هكذا، ثم حدثنا به بعد حفظاً قال: ثنا محمد بن عمرو، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: أن فاطمة كانت تُسْتَحَاضُ.

قال الدارقطني: وأما الزهري فتفرد بهذا الحديث عنه محمد بن عمرو بن علقمة.... كذلك رواه ابن أبي عدي من حفظه. «العلل» (١٤٢/١٤).

قلت: وأخلق بالتفرد أن يكون من محمد بن عمرو؛ ففي حفظه شيء، وعنده أوهام، كما ذهب إلى ذلك أبو حاتم، وأما محمد بن أبي عدي فَنَقَمَ، قد تفرد به أيضاً، عن محمد بن عمرو، إلا أن الوهم آخرى أن يكون من محمد بن عمرو، والحديث ضمن تذييلنا على «أحاديث معلقة» لشيخنا رحمه الله.

(٢) الدارقطني (٢١٧/١)، والبيهقي (٣٥٤/١)، والحاكم (١٧٥/١)، وهو منكر؛ فيه عثمان بن سعد الكاتب ضعيف.

(٣) قال النووي: والمبتدأة بهمة مفتوحة بعد الدال وهي التي ابتدأها الدم ولم تكن رأتها. «المجموع» (٤٢٢/٢).

فإن دم الحيض أسود يُعَرَّفُ كما قال ﷺ، فتكون إذا رأت دمًا كذلك حائضًا، وإذا رأت دمًا ليس كذلك طاهرًا، وقد أطال الناس الكلام في هذا الباب في غير طائل، وَكَثُرَتْ فيه التعريفات والتدقيقات، والأمر أَيْسَرُ من ذلك.

وأما كون المستحاضة تغسل أثر الدم؛ فلقوله ﷺ في حديث عائشة الثابت في «الصحيح»^(١): «فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي»، وقد ورد ما يفيد معنى ذلك من غير وجه.

وأما كونها تتوضأ لكل صلاة؛ فذلك هو الذي ورد من وجه معتبر، وإذا جُمِعَتْ بين الصلاتين، فَأَخَّرَتْ الأولى إلى آخر وقتها وقدمت الثانية في أول وقتها، كان لها أن تصليهما بوضوء واحد، ولم يأت في شيء من الأحاديث الصحيحة إيجاب الغسل لكل صلاة، ولا لكل صلاتين، ولا في كل يوم، بل الذي صحَّ إيجاب الغسل عند انقضاء وقت حيضها المعتاد، أو عند انقضاء ما يقوم مقام العادة من التمييز بالقرائن، كما في حديث عائشة في «الصحيحين»، وغيرها بلفظ: «فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي»، وأما ما في «صحيح مسلم»^(٢) أن أم حبيبة كانت تغتسل لكل صلاة، فلا حجة في ذلك؛ لأنها فعلته من جهة نفسها ولم يأمرها ﷺ بذلك، بل قال لها: «أَمْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبُسُكِ حَيْضُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي»، فإن ظاهر هذه العبارة أنها تغتسل بعد المكث قدر ما كانت تحبسها الحيضة، وذلك هو الغسل الكائن عند إدبار الحيضة، وليس فيه ما يدل على أنها تغتسل لكل صلاة، وقد ورد الغسل لكل صلاة من طرق لا تقوم^(٣) بمثلها الحجة، لا سيما مع معارضتها لما ثبت في «الصحيح»، ومع ما في ذلك من المشقة العظيمة على النساء الناقصات العقول والأديان، والشرعية سمحة سهلة ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ

(١) البخاري (٣٠٦)، ومسلم (٣٣٣). (٢) (٣٣٤).

(٣) قال ابن عبد البر: وأما الأحاديث المرفوعة في إيجاب الغسل لكل صلاة، وفي الجمع بين الصلاتين بغسل واحد، والوضوء لكل صلاة على المستحاضة فكلها مضطربة لا تجب بمثلها حجة. «التمهيد» (٩٩/١٦). وقال ابن رجب: أحاديث الوضوء لكل صلاة قد رويت من وجوه متعددة وهي مضطربة أيضًا ومعلولة تقدم بعضها «الفتح» (٧٣/٢) وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

مِنْ حَرَجٍ ﴿٧٨﴾، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وأما كون الحائض لا تُصلي ولا تصوم؛ فلما ورد في ذلك من الأدلة الصحيحة كحديث: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟»، وهو في «الصحيحين»^(١) وغيرها من حديث أبي سعيد، وهو مجمع^(٢) عليه.

وأما كونها لا تُوطأ، فذلك نص الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا لِلنِّسَاءِ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، والأحاديث في ذلك كثيرة، منها قوله ﷺ: «اصْتَغُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ»، وهو في «الصحيح»^(٣)، وهو مجمع^(٤) على تحريم ذلك، ليس فيه خلاف، وتحريم الصلاة^(٥)، والصوم على الحائض، وكذلك وطؤها، هو إلى غاية هي الغسل بعد الطهر، كما صرّحت بذلك الأدلة.

وأما كونها تقضي الصيام؛ فلحديث عائشة بلفظ: كنا نُؤمّرُ بقضاء الصيام ولا نُؤمرُ بقضاء الصلاة، وهو في «الصحيحين»^(٦) وغيرها، وقد نقل ابن المنذر، والنووي^(٧) وغيرها إجماع المسلمين على ذلك، وحكى ابن عبد البر^(٨) عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة، ولا يقدر في إجماع الأمة مخالفة هؤلاء الذين هم كلاب النار.

فصل

وَالنَّفَاسُ أَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا، وَلَا حَدٌّ لِأَقَلِّهِ، وَهُوَ كَالْحَيْضِ.

-
- (١) البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).
 (٢) في مسم (٣٠٢)، عن أنس.
 (٣) نقل الإجماع في ذلك أبو جعفر الطبري كما في «المجموع». (٦) في البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥).
 (٧) في «الإجماع» (ص ١٨-١٩)، والنووي في «المجموع» (٣٨٣/٢).
 (٨) في «الاستذكار» (٢١٨/٣). وقال ابن حزم: وخالف في ذلك نوع الأزارقة، حقهم ألا يُعذّوا من أهل الإسلام «المحلى» (٣٨٠/١).

أقول: أما كون أكثره أربعين يومًا، فلحديث أم سلمة، قالت: كان^(١) النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يومًا. أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، والدارقطني، والحاكم^(٢)، وللحديث طرق يُقَوِّي بعضها بعضًا، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وقد قيل: إن أكثره ستون يومًا، وقيل: سبعون يومًا، وقيل: خمسون، وقيل: ثَيِّف وعشرون يومًا، والحق الأول.

وأما كونه لا حدًّا لأقله؛ فلم يأت في ذلك دليل، بل ما دام الدم باقيًا كانت المرأة نفساء، فإن انقطع قبل الأربعين، انقطع عنها حكم النفاس؛ فإن جاوز دمها الأربعين عاملت نفسها معاملة المستحاضة إذا جاوزت أيام العادة المتقررة.

وأما كون النفاس كالحيض في تحريم الوطء؛ وترك الصلاة والصيام، فلا خلاف في ذلك، وكذلك لا تقضي النفساء الصلاة، وفي رواية لأبي داود من حديث أم سلمة قالت: كانت المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي ﷺ بقضاء صلاة النفاس. وقد تقدّم الإجماع على ذلك في الحائض، وهو في النفاس إجماع^(٣) كذلك، ولعل الخوارج يخالفون هنا كما خالفوا هنالك ولا يعتد بهم.

(١) في نسخة حلاق: (كانت).

(٢) أحمد (٣٠٠/٦)، وأبوداود (٣١١)، والترمذي (١٣٩)، والدارقطني (٢٢٢/١)، والحاكم (١٧٥/١)، وهو ضعيف فيه مُسَنُّ الأزدية مجهولة، قال أبو محمد الإشبيلي: وقد رُوي في هذا عن أنس، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وعثمان بن أبي العاص، عن النبي ﷺ في النفساء، أنها تقعد أربعين ليلة وفي بعضها إلا أن ترى الطُّهْرَ قبل ذلك، وهي أحاديث معلقة بأسانيد متروكة، وأحسنها حديث أبي داود. «الأحكام» (٢١٨/١).

قلت: عنى حديثنا المذكور، وهو أيضًا لا يصح قال ابن القطان: وعلة الخبر المذكور مُسَنَّة المذكورة، وهي تكنى أم بَسَّة ولا يُعرف حالها ولا عينها ولا تعرف في غير هذا الحديث، قاله الترمذي في علِّيه، فخيرها هذا ضعيف الإسناد منكر المتن... «بيان الوهم والإيهام» (٣٢٩/٣)، وقد أودعناه في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٣) قال ابن حزم: (ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض هذا لا خلاف فيه من أحد). «المحلى» (٤٠٠/١).

كِتَابُ الصَّلَاةِ



أَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ الزَّوَالُ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ سِوَى قِيءِ
الزَّوَالِ؛ وَهُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ وَآخِرُهُ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ بَيضاءَ نَقِيَّةً، وَأَوَّلُ
وَقْتِ الْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ ذَهَابُ الشَّفَقِ الْأَخْضَرِ، وَهُوَ أَوَّلُ الْعِشَاءِ
وَآخِرُهُ نِصْفُ اللَّيْلِ؛ وَأَوَّلُ وَقْتِ الْفَجْرِ إِذَا انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَآخِرُهُ طُلُوعُ
الشَّمْسِ، وَمَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ سَهَا عَنْهَا، فَوَقَّتْهَا حِينَ يَذْكُرُهَا، وَمَنْ كَانَ
مَعْدُورًا، وَأَدْرَكَ رَكْعَةً فَقَدْ أَدْرَكَهَا؛ وَالتَّوَقُّتُ وَاجِبٌ، وَالْجَمْعُ لِعُذْرٍ جَائِزٍ،
وَالْمُتِمُّمُ وَنَاقِضُ الصَّلَاةِ أَوْ الطَّهَّارَةُ يُصَلُّونَ كَعَمَلِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَأْخِيرٍ، وَأَوْقَاتُ
الْكِرَاهَةِ: بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَعِنْدَ الزَّوَالِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى
تَغْرُبَ.

أَقُولُ: أما تعيين أول الأوقات وآخرها، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة^(١) من
تعليم جبريل له ﷺ ومن تعليمه ﷺ لمن سألَه عن ذلك، وغير ذلك من أقواله
وأفعاله.

وأما كون آخر وقت العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية، فإذا اصفرت خرج
وقت العصر؛ فلما ورد في ذلك من الأحاديث، منها حديث ابن عمرو قال: قال
رسول الله ﷺ: «وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَخْضِرِ الْعَصْرَ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ
تَصْفُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَنْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ»^(٢)، وَوَقْتُ صَلَاةِ

(١) عن أبي مسعود في مسلم (٦١٠)، وعن بُرَيْدَةَ (٦١٣)، وعن أبي موسى (٦١٤).

(٢) صوابه: (نور).

العشاء إلى نصف الليل، ووقفت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس»، أخرجه مسلم، وأحمد، والنسائي، وأبوداود،^(١) ولا يخالف ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت صلاة العصر والعشاء، ما ورد في بعض الأحاديث^(٢): «إِنَّ آخِرَ وَقْتِ الْعَصْرِ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مُثْلَيْهِ، وَآخِرَ وَقْتِ الْعِشَاءِ ذَهَابُ ثُلُثِ اللَّيْلِ»، فإن هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للأصل؛ لأن وقت اصفرار الشمس هو متأخر عن المثليين، إذ هي تبقى بيضاء نقيّة بعد المثليين، وكذلك نصف الليل هو متضمن لزيادة غير منافية لما وقع في رواية بلفظ^(٣) «ثُلُثُ اللَّيْلِ»، على أنَّ الرواية المتضمنة للزيادتين هي أصح من الأخرى.

وأما كون وقت صلاة من نام عنها أو سها هو وقت الذكر؛ فقد دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة، كحديث أنس عند «البخاري» و«مسلم»^(٤) وغيرهما، وحديث أبي هريرة عند «مسلم»^(٥) وغيره، وقد ورد هذا المعنى من غير وجه.

وأما كون إدراك ركعة من الصلاة إدراكاً للصلاة؛ فلما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة، كحديث أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ»، وهو في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما، ونحو ذلك حديث عائشة عند «مسلم»^(٧) وغيره، وقد ثبت من حديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٨)

(١) أحمد (٢/٢١٠)، ومسلم (٦١٢)، والنسائي (١/٢٦٠)، وأبوداود (٣٩٦).

(٢) أخرجه أحمد (١/٣٣٣)، وابن أبي شيبة (١/٢٨٠)، وعبد الرزاق (١/٥٣١)، وابن الجارود (١٤٩)، والترمذي (١٤٩)، وغيرهم وهو ضعيف فيه عبد الرحمن بن الحارث بن عبدالله بن عياش، وحكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة الأنصاري كلاهما ضعيف.

(٣) أخرجه أحمد (٢/٢٤٥)، والترمذي (١٦٧)، وابن أبي شيبة (١/٢٩١)، وابن ماجه (٦٩١)، وهو صحيح.

(٤) البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤). (٥) (٦٨٠).

(٦) البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨). (٧) (٦٠٩).

(٨) البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧).

وغيرها بلفظ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكَعَتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»، وهذا يشمل جميع الصلوات لا يخص شيئاً منها.

وأما تقييد ذلك بالمعذور؛ فلأن الأوقات للصلوات قد عَيَّنَهَا الشارع، وحدد أوائلها وأواخرها بعلامات حِسِّيَّةٍ، وجعل ما بين الوقتين لكل صلاة هو الوقت لتلك الصلاة، وجعل الصلاة المفعولة في غير هذه الأوقات المعينة صلاة المنافق، وصلاة الأمراء الذين يُمَيَّنُونَ الصلاة؛ كقوله في حديث أنس الثابت في «الصحيح»^(١) قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بَلَّغْ صَلَاةَ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنِي الشَّيْطَانِ، قَامَ فَتَقَرَّهَا أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا».

وكقوله ﷺ لأبي ذر^(٢): «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمَرَاءُ يُمَيَّنُونَ الصَّلَاةَ أَوْ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟!» قلت: فما تأمرني؟ قال: «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا...» الحديث، ونحو ذلك.

وهكذا أحاديث^(٣) النهي عن الصلاة بعد العصر، وبعد الفجر، فكان ما ذكرناه دليلاً على أن إدراك الركعة في الوقت الخارج عن الأوقات المضروبة، كوقت طلوع الشمس وغروبها، وطلوع الفجر، هو خاص بالمعذور، كمن مرض مرضاً شديداً لا يستطيع معه تأدية الصلاة ثم شُفِيَ، وأمكنه إدراك ركعة، وكالحائض إذا طهرت وأمكنها إدراك ركعة، ونحو ذلك.

وأما كون التوقيت واجباً؛ فلما ورد في ذلك من الأوامر الصحيحة بتأدية الصلاة لوقتها، والنهي عن فعلها في غير وقتها المضروب لها، والجمع بين الصلاتين إن كان صورياً، وهو فعل الأولى في آخر وقتها، والأخرى في أول وقتها، فليس بجمع في الحقيقة؛ لأن كل صلاة مفعولة في وقتها المضروب لها، وإنما هو الجمع في الصورة،

(٢) مسلم (٦٤٨).

(١) مسلم (٦٢٢).

(٣) عن ابن عمر في البخاري (٥٨٥)، ومسلم (٨٢٨)، وعن أبي هريرة في البخاري (٥٨٨)، ومسلم (٨٢٥)، وعن أبي سعيد في البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧) وغيرهم.

ومنه جمعه عليه السلام في المدينة من غير مطر، ولا سفر، كما في «الصحيح»^(١) من حديث ابن عباس وغيره، فإنه وقع التصريح في بعض الروايات بما يفيد ذلك، بل فسّره من رواه^(٢) بما يفيد أنه الجمع الصوري.

وقد أوضحنا ذلك في رسالة مستقلة، فالمراد بالجمع الجائز للعدر، هو جمع المسافر والمريض وفي المطر، كما وردت بذلك الأدلة الصحيحة، وقد اختلف في جواز الجمع بين الصلاتين بغير هذه الأعذار، ومع عدم العذر، والحق عدم جواز ذلك.

وأما كون المتيمم، وناقص الصلاة، كمن به مرض يمنعه عن استيقاء بعض أركانها، وناقص الطهارة كمن في بعض أعضاء وضوئه ما يمنعه من غسله بالماء يصلون كغيرهم من غير تأخير؛ فوجهه أنهم داخلون في الخطاب المشتمل على تَعَيُّنِ الأوقات، وبيان أولها وآخرها، ولم يأت ما يدل على أنهم خارجون عنها وأن صلاتهم لا تجزئ إلا في آخر الوقت، ولم يعول من أوجب التأخير على شيء تقوم به الحجة، بل ليس بيده إلا مجرد الرأي البحت، كقوله: إن صلاتهم بدلية. ونحو ذلك، وهذا لا يغني من الحق شيئاً.

وأما كون أوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وعند الزوال وبعد العصر حتى تغرب الشمس؛ فلما ثبت في «الصحيح»^(٣) عن جماعة من الصحابة مرفوعاً من النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وعند الزوال، وورد في روايات^(٤) أُخِّرَ النهي عن الصلاة في الثلاثة الأوقات: وقت الطلوع، ووقت الزوال، ووقت الغروب.

(١) في مسلم (٧٠٥)، وهذا لفظه، وفي البخاري (٥٤٣)، مقتصرًا على الجمع.

(٢) وهو ابن عباس.

(٣) تقدم ذكرهما عن جماعة من الصحابة، ولكن عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وليس في تلك الأحاديث النهي عن الصلاة عند الزوال.

(٤) عن عقبة بن عامر عند مسلم (٨٣١).

بَابُ الْأَذَانِ

يُشْرَعُ لِأَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ أَنْ يَتَّخِذُوا مُؤَذِّنًا يُنَادِي بِأَلْفَاظِ الْأَذَانِ الْمَشْرُوعِ،
عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ. وَيُشْرَعُ لِلْسَامِعِ أَنْ يُتَابِعَ الْمُؤَذِّنَ، ثُمَّ تُشْرَعُ الْإِقَامَةُ
عَلَى الصَّفَةِ الْوَارِدَةِ.

اعلم أن الأذان من شعائر الإسلام، وقد اخْتُلِفَ في وجوبه، والظاهر الوجوب،
لأمره ﷺ بذلك في غير حديث^(١)، فيجب على أهل كل بلد أن يتخذوا مؤذناً ينادي
بألفاظ الأذان المشروعة لإعلامهم بمواقيت الصلاة، وللتمسك بشعائر الإسلام، فقد
كان العُرَاءُ في أيام النبوة وما بعدها إذا جهلوا حال أهل القرية تركوا حربهم حتى
يحضر وقت الصلاة، فإن سمعوا أذاناً كَفُّوا^(٢) عنهم، وإن لم يسمعوا قاتلوهم مقاتلة
المشركين. وأما غير أهل البلد كالمسافر^(٣) والمقيم^(٤) بفلاة من الأرض، فيؤذن لنفسه
ويقوم، وإن كانوا جماعة أذن لهم أحدهم وأقام، وألفاظ الأذان قد ثبتت في أحاديث
كثيرة، وفي بعضها اختلاف بزيادة ونقص، وقد تقرر أنَّ العمل على الزيادة التي لا
تنافي المزيد؛ فما ثبت من وجه صحيح مما فيه زيادة تعين قبوله كترجيع الأذان،
وترجيع الشهادتين، ولا تطرح الزيادة إذا كانت أدلة الأصل أقوى منها؛ لأنه لا
تعارض حتى يصار إلى الترجيح كما وقع لكثير من أهل العلم في هذا الباب وغيره من
الأبواب، بل الجمع ممكن بضم الزيادة إلى الأصل، وهو مقدم على الترجيح، وقد وقع
الإجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في الأصول، وأدلة أفراد الإقامة
أقوى من أدلة تشفيعها، ولكن التشفيع مشتمل على زيادة خارجة من مخرج صالح

(١) منها عن مالك بن الحُوَيْرِث في البخاري (٦٢٨)، ومسلم (٦٧٤).

(٢) عن أنس بن مالك في البخاري (٦١٠)، ومسلم (٣٨٢).

(٣) عن أبي جَحْفَةَ في البخاري (٦٣٣)، ومسلم (٥٠٣)، وعن ابن عمر في البخاري (٦٣٢)، ومسلم (٦٩٧)، وغيرها من الأحاديث.

(٤) عن أبي سعيد في البخاري (٦٠٩)، وعن عقبة بن عامر عند النسائي (٢٠/٢). وغيره وهو صحيح.

للاعتبار، فكان العمل على أدلة التشفيع متعينًا.

وأما مشروعية متابعة المؤذن؛ فقد ثبت في «الصحيح»^(١) من حديث أبي سعيد: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

وفي الباب عن جماعة من الصحابة^(٢) بنحو هذا، وورد مفصلاً مبيناً من حديث عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ». أخرجه «مسلم»^(٣) وغيره؛ وأخرج نحوه «البخاري»^(٤)، وقد اختار بعض العلماء الجمع عند الحيعلتين بين المتابعة للمؤذن والحوَقْلَة، وهو جمع حسن، وإن لم يكن متعينًا.

بَابُ

وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي تَطْهِيرُ ثَوْبِهِ، وَبَدَنِهِ، وَمَكَانِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ، وَسَرُّ عَوْرَتِهِ، وَلَا يَشْتَمِلُ الصَّغَاءُ، وَلَا يَسْدُلُ وَلَا يُسَبِّلُ وَلَا يَكْفِتُ، وَلَا يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ خَرِيرٍ وَلَا ثَوْبٍ شُهُرَةٍ وَلَا مَعْصُوبٍ، وَعَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ الْكَعْبَةِ إِنْ كَانَ مُشَاهِدًا لَهَا أَوْ فِي حُكْمِ الْمُشَاهِدِ، وَغَيْرُ الْمُشَاهِدِ يَسْتَقْبِلُ الْجِهَةَ بَعْدَ التَّحَرِّيِ.

أقول: أما تطهير الثياب فَلِنَصِّ الْقُرْآنِ: ﴿وَيَا بَاكَ فَطْهِّرْ﴾ [الذِّكْرِ: ٤]، ولقوله ﷺ لمن سأل: هل يُصَلِّي في الثوب الذي يأتي فيه أهله؟ فقال: «نَعَمْ»، إلا أن ترى فيه

(١) في البخاري (٦١١)، ومسلم (٣٨٣).

(٢) عن معاوية عند البخاري (٦١٢)، وعبدالله بن عمرو عند مسلم (٣٨٤).

(٣) (٣٨٥).

(٤) عن معاوية (٦١٢).

شيئاً فتغسله. أخرجه أحمد، وابن ماجه^(١)، ورجال إسناده ثقات^(٢)، ومثله عن معاوية قال: قلت لأُم حبيبة: هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب الذي يجمع فيه؟ قالت: نعم إذا لم يكن فيه أذى. أخرجه أحمد وأبوداود، والنسائي وابن ماجه^(٣)، بإسناد رجاله ثقات.

ومنها حديث خُلِعَ لِلنَّعْلِ، أخرجه أحمد، وأبوداود، والحاكم، وابن خزيمة، وابن حبان^(٤)، وله طرق عن جماعة^(٥) من الصحابة، يُقوي بعضها بعضاً، ومنها الأدلة المتقدمة في تعيين النجاسات.

(١) أحمد (٨٩/٥)، وابن ماجه (٥٤٢)، عن جابر بن سُمرة.

(٢) إلا أن عبد الملك بن عُقْمِر مدلس، قال العلائي: مشهور به "جامع التحصيل" (ص ١٠٨)، يعني التدليس ولم يصرح بالسماع، وفيه علة أخرى، قال عبدالله بن أحمد: قال أبي: هذا حديث لا يُرْفَعُ عن عبد الملك بن عُقْمِر.

(٣) أحمد (٤٢٧/٦)، وأبوداود (٣٦٦)، والنسائي (١٥٥/١)، وابن ماجه (٥٤٠)، وهو صحيح.

(٤) أحمد (٢٠/٣)، وأبوداود (٦٥٠)، والحاكم (٢٦٠/١)، وابن خزيمة (١٠١٧)، وابن حبان (٣٠٥/٣)، وقد تقدم (ص ٥٩): أنه حسن.

(٥) عن ابن مسعود أخرجه البزار (١٦/٥)، والطحاوي في "شرح المعاني" (٥١١/١)، والطبراني في "الكبير" (٨٣/١٠)، و"الأوسط" (١٨٣/٥)، وهو ضعيف بمرّة فيه أبوحزمة الأعور، ميمون ضعيف جداً.

❊ وعن عبدالله بن الشَّخْزِر أخرجه لطبراني في "الكبير" وفيه الربيع بن بدر، وهو ضعيف، قاله الهيثمي في "المجمع" (٥٩/٢)، وهذا من تساهله رحمه الله، وإلا فالربيع بن بدر متروك.

❊ وعن أبي هريرة أخرجه البزار كما في "الكشف" (٦٠٤)، والطبراني في "الأوسط" (٣١٣/٨)، وهو منكر جداً؛ تفرد به يحيى بن أيوب الغافقي، وهو ضعيف، عن عُبَّاد بن كثير، وهو متروك، وقد ذكره الدارقطني في "العلل" (١١١/٨)، (٣٢٩/١١).

❊ وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣٩٢/١١)، والدارقطني (٣٩٩/١)، وهو ضعيف بمرّة؛ في الطبراني محمد بن عُبيد الله العَرَزَمِيُّ، وزكريا بن يحيى الكسائي، وهما متروكان، وفي الدارقطني صالح بن بيان السيرافي، وقُرَأتُ بنُ السَّائِبِ الجَزَرِيُّ وهما متروكان.

❊ وعن أنس، أخرجه البزار في "البحر" (٥٠٣/١٣)، والطبراني في "الأوسط" (٣١١/٤)، والبيهقي (٤٠٤/٢)، وهو منكر قلت: فيه عبدالله بن المثنى ضعيف، وقد تفرد بالحديث، قال الطبراني: لم يرو، هذين الحديثين عن ثُمَامَةَ إلا عبدالله بن المثنى الأنصاري، وكذا ذكر التفرد لبزار والبيهقي.

وأما تطهير البدن؛ فلأنه أولى من تطهير الثوب، ولما ورد من وجوب تطهيره.

وأما المكان؛ فلما ثبت عنه عليه السلام من رَشَّ الذَّنُوبِ على بول الأعرجي، ونحو ذلك، وقد ذهب الجمهور إلى وجوب تطهير الثلاثة للصلاة، وذهب جمع إلى أن ذلك شرط لصحة الصلاة، وذهب آخرون إلى أنه سنة، والحق الوجوب، فمن صلى ملابساً لنجاسة عامداً، فقد أخل بواجب، وصلاته صحيحة، وفي المقام أدلة مختلفة، ومقالات طويلة، ليس هذا محل بسطها.

وأما وجوب ستر العورة؛ فلما وقع منه عليه السلام من الأمر بسترها في كل الأحوال، كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه، عن جده قال: قلت: يا رسول الله، عوراتنا ما نأتي منها، وما نذر؟ قال: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجِكَ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ» قلت: فإذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَيْتَهَا» قلت: فإذا كان أحدنا خالياً؟ قال: «اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسَخِّبَنَا مِنْهُ»، أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه^(١)، وعلقه البخاري^(٢)، وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم^(٣)، ومن ذلك قوله عليه السلام لعلي: «لَا تُبْرِزْ فَخْذَكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَخْذِ حَيٍّ، وَلَا مَيِّتٍ»، أخرجه أبوداود، وابن ماجه، والحاكم، والبخاري^(٤)، وفي إسناده مقال^(٥)، ولكنه يعضده حديث محمد بن جحش، قال: مرَّ رسول الله عليه السلام على معمر، وفخذه مكشوفتان، فقال: «يَا مَعْمَرُ، عَطِّ فَخْذَيْكَ؛ فَإِنَّ الْفَخْذَيْنِ عَوْرَةٌ»، أخرجه أحمد، والبخاري^(٦) في صحيحه تعليقا، وأخرجه أيضاً في «تاريخه»^(٧)،

(١) أحمد (٤/٥)، وأبوداود (٤٠١٧)، والترمذي (٢٧٦٩)، وابن ماجه (١٩٢٠).

(٢) كما في «الفتح» (٤٥٨/١)، وهو حسن. (٣) (١٨٠/٤) وهو حسن.

(٤) أبوداود (٣١٤٠، ٤٠١٥)، وابن ماجه (١٤٦٠)، والحاكم (١٨٠/٤)، والبخاري (٢٧٤/٢).

(٥) وهذا من تساهله عليه السلام، وإلا فالحديث موضوع؛ فيه عمرو بن خالد الواسطي كذاب.

(٦) أحمد (٢٩٠/٥)، والبخاري كما في «الفتح» (٥٧٠/١).

(٧) «الكبير» (١٢/١).

والحاكم في «المستدرک»^(١)، وروى الترمذي، وأحمد^(٢) والبخاري في «صحيحه»^(٣)، من حديث ابن عباس مرفوعاً «الْفَخْذُ عَوْرَةٌ»، وأخرج نحوه مالك في «الموطأ»^(٤)، وأحمد، وأبوداود، والترمذي وحسنه، وابن حبان^(٥) وصححه، وعلقه البخاري^(٦)، وورد في الركبة ما يفيد أنها تُسْتَرُّ، وما يخالف ذلك، وأما المرأة، فورد حديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِحِجَابٍ»، أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه، وابن خزيمة، والحاكم^(٧).

(١) (١٨٠/٤)، وهو ضعيف، فيه أبو كثير، ويقال: أبو كبير، مولى محمد بن جحش، روى عنه جماعة، ولم يوثقه معتبر.

(٢) الترمذي (٢٧٩٦)، وأحمد (٢٧٥/١).

(٣) والبخاري تعليقاً (٥٧٠/١)، وهو منكر جداً؛ فيه أبو يحيى اللقثات ضعيف، وإذا روى عنه إسرائيل فروايتة منكراً جداً، قاله الإمام أحمد، وهذا من رواية إسرائيل عنه.

(٤) ذكر ذلك ابن عبد البر في «التقصي» (٢٧٤) وقال: هكذا هو في «الموطأ» عند ابن بُكَيْرٍ وجماعة.

(٥) أحمد (٤٧٨/٣)، وأبوداود (٤٠١٤)، والترمذي (٢٧٩٥)، وابن حبان (١٠٦/٣).

(٦) (٥٧٠/١)، عن جَزْهَدٍ، وهو مضطرب جداً.

قلت: وبقي:

● عن أبي ليلى، أخرجه أبو يعلى (٢٣٠/٢)، وهو موضوع فيه العباس بن الفضل، نسبة أبو يعلى في «مسنده» الأنصاري، ونسبه أبوحاتم كما في «العلل» لابنه (٤٨١/١)، الأزرق وقال: هذا إسناداه مضطرب، إنما هو أبو شيبه يحيى بن يزيد، عن زيد بن أبي أُنَيْسَةَ بإسناد له، وعلى كُلٍّ: فإن كان هو الأنصاري، فهو متروك، وإن كان هو الأزرق، فقد قال ابن معين: كذاب خبيث.

● وعبد الله بن مسعود في «مسند بقة بن مخلد» كما في «أحكام النظر» لابن القطان (ص: ١١٤)، وقال: وضعف هذا لا خفاء فيه إذ لا يعرف من هذا الرجل الذي لم يسم.

● ومعمربن عبدالله عند ابن قانع في «المعجم» (٩٩/٣) فيه محمد بن حميد الرازي كذاب، والحسن ابن زيد أبو محمد الهاشمي المدني ضعيف، ومحمد بن إسحاق مدلس، ولم يصح. والخلاصة: أن حديث «الفخذ عورة»، لا يصح، قال ابن حزم: فإن ذكروا الأخبار في أن الفخذ عورة، فهي كلها ساقطة، «المحلى» (٢٤٤/٢)، وقال ابن الترمكاني: وذكر ابن الصلاح أن الثلاثة متقاعدة عن الصحة، حاشية «السنن الكبرى» (٢٢٩/٢)، وقد أودعناه في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٧) أحمد (١٥٠/٦)، وأبوداود (٦٤١)، والترمذي (٣٧٧)، وابن ماجه (٦٥٥)، وابن خزيمة (٧٧٥)، والحاكم (٢٥١/١)، وهو معلول، رُوِيَ موقوفاً ومرسلاً، ورجح أبوداود المرسلاً كما في «سننه»، والدارقطني الوقف، والحاكم الإرسال.

وقد رُوي مرفوعاً وموقوفاً من حديث عائشة، ومن حديث أبي قتادة^(١)، وما يفيد وجوب ستر العورة، أحاديث^(٢) النهي عن الصلاة في الثوب الواحد، ليس على عاتق المصلي منه شيء، وفي بعضها^(٣): «قَلْبُ خَالِفٍ بَيْنَ طَرَفَيْهِ»، وفي بعضها: «وَإِنْ كَانَ صَبَّحًا فَاتَّزَرَ بِهِ»، وكلها في «الصحيح».

وأما قوله: ولا يشتمل الصَّماء؛ فلحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يشتمل الصَّماء، وهو في «الصحيحين»^(٤)، وفي لفظ^(٥) فيها: وأن يشتمل في إزاره إذا ما صلى، إلا أن يُخالف بطرفيه على عاتقه. وأخرج نحوه الجماعة^(٦)، من حديث أبي سعيد، واشتمال الصماء: هو أن يجلل جسده بالثوب، لا يرفع منه جانباً، ولا يبقي ما يخرج منه يده.

وأما قوله: ولا يسدل؛ فلحديث النهي عن السدل في الصلاة، وهو عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، والحاكم^(٧) في «المستدرک»، وفي الباب عن جماعة من

(١) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٩٠٢)، وهو ضعيف فيه إسحاق بن إسماعيل الأيلي. مجهول الحال، وعمر بن هاشم البزؤني فيه ضعيف، ويحيى بن أبي كثير مدلس، ولم يصرح، فهل يترقى مع مرسل الحسن؟ فيه نظر!!

(٢) منها عن أبي هريرة في البخاري (٣٥٩)، ومسلم (٥١٦).

(٣) عن أبي هريرة في البخاري (٣٦٠).

(٤) في البخاري (٣٦٨) فقط بهذا اللفظ.

(٥) وهذا ليس فيها، وإنما هو في أحمد (٣١٩/٢)، وكذا نسبه المجد بن تيمية في «المنتقى» لأحمد والذي أرادته الشوكاني هو حديث جابر في البخاري (٣٦١)، ومسلم (٣٠١٠)، ولكن ليس بهذا اللفظ.

(٦) البخاري (٥٨٢٠، ٥٨٢٢)، وأحمد (٦/٣)، وأبو داود (٣٣٧٧)، والنسائي (٢١٠/٨)، وابن ماجه (٣٥٥٩)، ولم يخرج مسلم والترمذي.

(٧) أخرجه أحمد (٣٤١/٢)، وأبو داود (٦٤٣)، والترمذي (٣٧٨)، والحاكم (٢٥٣/١)، وقال الترمذي عقبه: حديث أبي هريرة لا نعرفه من حديث عطاء، عن أبي هريرة مرفوعاً إلا من حديث عجل بن سفيان.

قلت: وهو ضعيف جداً قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقد تابع عسلاً، سليمان الأحول عند أبي داود (٦٤٣)، والحاكم (٢٥٣/١)، والبيهقي (٢/٢٤٢)، ولكن هذه المتبعة من طريق الحسن بن ذكوان، وقد تصحف عند الحاكم إلى الحسين بن =

الصحابة^(١) والسدل: هو إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبه بين يديه، بل يلتحف به، ويُذخِلُ يديه من داخل فيركع، ويسجد وهو كذلك.

وأما قوله وَلَا يُسْبَلُ؛ فلما ورد من الأحاديث الصحيحة^(٢) من النهي عن إسبال الإزار، والمراد بالإسبال أن يرخي إزاره، حتى يجاوز الكعبين.

وأما قوله: وَلَا يَكْفِتُ؛ فقد ورد النهي^(٣) عن أن يكفت الرجل ثوبه أو شعره. وأما كفت الثوب؛ فكمن يأخذ طرف ثوبه فيغرزه في حجزته، أو نحو ذلك. وأما كفت الشعر فنحو أن يأخذ منه خصلة مسترسلة فيكفيتها في شعر رأسه أو يربطها بحيط إليه، أو نحو ذلك.

أما قوله: وَلَا يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ؛ فالأحاديث^(٤) في ذلك كثيرة، وكلها تدل على المنع من لبس الحرير الخالص، وأما المشوب، فالمذاهب في ذلك معروفة، فبعض الأحاديث يدل على أنه إنما يحرم الخالص لا المشوب، كحديث ابن عباس عند أحمد^(٥)

ذكران، ودليل ذلك أن البيهقي رواه من طريق الحاكم، وعنده الحسن بن ذكوان، وكذا ذكره ابن عدي في ترجمة الحسن بن ذكوان، وقال: وقوله: «نهى عن السدل في الصلاة»، كذا نعرفه من حديث عسل، فقد قال أحمد: أحاديثه أباطيل، وقال ابن معين: صاحب أوأيد منكر، وما يدل على وهاء المرفوع قول البيهقي عقبه: وأرسله عامر لأحول، عن عطاء، وكذا عبارة الترمذي: لا نعرفه... مرفوعاً...

(١) عن ابن مسعود عند البيهقي (٢/٢٤٣)، وفيه بئر بن رافع ضعيف، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وعن ابن عباس عند ابن عدي (٥/١٨٩١)، والطبراني في «الكبير» (١١/٢٦١)، فيه عيسى بن قزطاس متروك كذب الساجي.

وعن أبي جحيفة، عند الطبراني في «الكبير» (٢٢/١١٢، ١٣٣)، و«الأوسط» (٦/١٩٣)، و«الصغير» (٨٥٣)، والبيهقي (٢/٢٤٣)، والبرار في «البحر الزخار» (١٠/١٣٨)، تفرد به حفص بن أبي داود، وهو القارئ متروك، وتابعه أبو مالك التخري عبد الملك بن حسين، وهو متروك أيضاً.

(٢) عن ابن عمر في البخاري (٥٧٩١)، ومسلم (٢٠٨٥)، وعن أبي هريرة في البخاري (٥٧٨٧).

(٣) عن ابن عباس في البخاري (٨١٥، ٨١٦)، ومسلم (٤٩٠).

(٤) سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في كتاب اللباس.

(٥) (٣١٣/١).

وأبي داود^(١) قال: إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من القز. قال ابن عباس: أما السدى والعلم، فلا نرى به بأساً، وبعضها يدل على المنع، كما ورد في حلة السيراء، فإنه غضب لما رأى علياً قد لبسها، وقال: «إني لم أبعث بها إليك لتلبسها، إنما بعثت بها إليك لتشققها حمراً بين النساء»، وهو في «الصحيح»^(٢)، والسيراء: قد قيل إنها المخلوطة بالحرير، لا الحرير الخالص، وقيل: إنها الحرير الخالص المخططة، وقيل غير ذلك، ولكنه قد ورد في طريق من طرق هذا الحديث ما يفيد أنها غير خالصة، فأخرج ابن أبي شيبة، وابن ماجه^(٣)، والدورقي^(٤)، هذا الحديث بلفظ: قال علي: أهدى إلي رسول الله ﷺ حلة مسيرة، إما سداها وإما لخمها... فذكر الحديث.

وأما المنع من لبس ثوب الشهرة؛ فلحديث: «من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي^(٥) بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر.

وهذا الوعيد يدل على أن لبسه محرم في كل وقت، فوقت الصلاة أولى بذلك.

وأما الثوب المصبوغ بالصفرة والخمرة؛ فالأدلة في ذلك متعارضة، فلهذا لم نذكره، وقد أفردنا ذلك برسالة مستقلة^(٦).

وأما المنع من لبس الثوب المغصوب؛ فلكونه ملك الغير، وهو حرام بالإجماع.

(١) (٤٠٥٥)، له طريقتان: إحداهما ضعيفة، والأخرى منقطعة فهو محتمل التحسين.

(٢) في مسلم (٢٠٧١).

(٣) ابن أبي شيبة (١٥١/٥)، وابن ماجه (٣٥٩٦)، والدورقي لم أقف عليه.

(٤) والحديث ضعيف فيه هُبَيْرَةُ بْنُ يَرْبُوتٍ، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي، كلاهما ضعيف.

(٥) أحمد (٩٢/٢)، وأبوداود (٤٠٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٤٦٠/٥)، وهو معلول فيه مُهَاجِرُ بْنُ

عمرو الشامي مقبول، وقال أبوحاتم: الحديث موقوف أصح. «العلل» (٤٩٠/١).

(٦) اسمها «القول المحرر في حكم المعصر وسائر أنواع الأحمر» كما في «الفتح الرباني» (٤٢٨٥/٩).

وأما وجوب استقبال الكعبة على المُشَاهِدِ ومن في حكمه؛ فلأنه قد تمكن من اليقين فلا يعدل عنه إلى الظن، والأحاديث المتواترة مصرحة بوجوب الاستقبال، بل هو نص القرآن الكريم: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وعلى ذلك أجمع المسلمون^(١)، وهو قطعي من قطعيات الشريعة.

وأما كون فرض غير المشاهد ومن في حكمه استقبال الجهة؛ فلأن ذلك هو الذي يمكنه، ويدخل تحت استطاعته، ولم يكلفه الله ما لا يطيق كما صرح بذلك في كتابه العزيز، وقد جعس النبي ﷺ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ»، كما في حديث أبي هريرة عند الترمذي، وابن ماجه^(٢)، وورد مثل ذلك عن الخلفاء الراشدين، وقد استقبل النبي ﷺ الجهة بعد خروجه من مكة، وشرع للناس ذلك.

(١) نقله الشيرازي في «المهذب» (٢٢٦/١)، وابن حزم في «مراتب الإجماع» (ص ٣١)، وابن رُشد في «بداية المجتهد» (٢٠٧/١)، وغيرهم.

(٢) الترمذي (٣٤٢)، وابن ماجه (١٠١١)، والطبراني في «الأوسط» (٢٠١/٣)، وعلقه الطوسي في «مستخرجه» (٣١٩)، عن أبي معشر.

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن عمرو إلا أبو معشر.

قلت: وأبو معشر قال ابن رجب فيه: ضعيف جداً، وفي روايته عن محمد بن عمرو تكررة، وهذا الحديث منها قال النسائي: أبو معشر ضعيف قد اختلط عنده أحاديث مناكير منها محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبله...»، «السنن» (١٧٢/٤).

وقال الحاكم وأبو نعيم الأصبهاني: روى عن نافع...، ومحمد بن عمرو وغيرهم الموضوعات، «التهذيب» وكلام الحاكم في «المدخل» (٢١٢).

وقال الطوسي: وهذا الحديث عندي وإياه إلا أن عِدَّة من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، قالوا: ما بين المشرق والمغرب قبله، وَصَغَفُوهُ البيهقي كما في «مختصر الخلافيات» للخمسي (١٩/٢)، وقال ابن عدي: وهذا لا أعلم يرويه عن محمد بن عمرو غير عبي بن ظبيان وأبي معشر، وهو بأبي معشر أشهر منه بعلي بن ظبيان و..... علي بن ظبيان سرقه منه «الكامل» (١٨٣٤/٥)، وذكره العقيلي في ترجمه نُجَيج وقال: ولا يتابع عليه. (٣٠٩/٤)، وللحديث طرق أخرى لا يصح شيء منها مرفوعاً، وقد أودعناه في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

بَابُ كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ

لَا تَكُونُ شَرْعِيَّةً إِلَّا بِالنِّيَّةِ، وَأَرْكَانُهَا كُلُّهَا مُفَرَّصَةٌ، إِلَّا قُعُودَ النَّشْهَةِ
الْأَوْسَطِ وَالْإِسْتِرَاحَةِ، وَلَا يَجِبُ مِنْ أَذْكَارِهَا إِلَّا التَّكْبِيرُ وَالْفَاتِحَةُ فِي كُلِّ
رَكْعَةٍ، وَلَوْ كَانَ مُؤَتَّاهًا، وَالنَّشْهُدُ الْأَخِيرُ وَالتَّسْلِيمُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَسُنٌّ، وَهِيَ:
الرَّفْعُ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ، وَالصَّمُّ، وَالتَّوَجُّهُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ، وَالتَّعَوُّذُ وَالتَّأْمِينُ،
وَقِرَاءَةُ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ مَعَهَا، وَالنَّشْهُدُ الْأَوْسَطُ، وَالْأَذْكَارُ الْوَارِدَةُ فِي كُلِّ رُكْنٍ،
وَالِاسْتِكَثَارُ مِنَ الدُّعَاءِ بِخَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ بِمَا وَرَدَ، وَبِهَا لَمْ يَرُدَّ.

أقول: أما كون الصلاة لا تكون شرعية إلا بالنية؛ فلما تقدم في الوضوء.

وأما افتراض أركانها؛ فلكونها ماهية الصلاة التي لا يسقط التكليف إلا بفعلها،
وتعدم الصورة المطلوبة بعدمها، وتكون ناقصة بنقصان بعضها، وهي القيام، فالركوع
فالاعتدال، فالسجود، فالاعتدال، فالقعود للتشهد، وقد بيّن الشارع صفاتها،
وهيئاتها، وكان يجعلها قريباً من السواء كما ثبت في «الصحيح»^(١) عنه.

وأما عدم وجوب قعود التشهد الأوسط؛ فلكونه لم يأت في الأدلة ما يدل على
وجوبه بخصوصه، كما ورد في قعود التشهد الأخير، فإن الأحاديث التي فيها الأوامر
بالتشهد قد اقترنت بما يفيد أن المراد التشهد الأخير.

فإن قُلْتُ: قد ذكر التشهد الأوسط في حديث المسيء^(٢)، كما في رواية لأبي

(١) عن البراء في البخاري (٧٩٢)، ومسلم (٤٧١).

(٢) جاء عن أبي هريرة في البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧)، وعن رِافَعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ أَحْمَدَ (٣٤٠/٤)،
وعبد الرزاق (٣٧٠/٢)، والدارمي (١٣٢٩)، وأبي داود (٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١)،
والنسائي (١٩٣/٢، ٢٢٥)، وابن الجارود (١٩٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٣٢/١)،
والترمذي (٣٠٢)، وابن خزيمة (٥٤٥)، والحاكم (٢٤١/١)، والبيهقي (١٣٣/٢، ١٣٤، ٣٧٢)،
(٣٨٠)، والطبراني (٤٠٠-٣٦/٥)، من طرق ومداره على علي بن يحيى بن خَلَادٍ، عن أبيه، عن عمه في
عالب الطرق، ويحيى بن خلاد: مجهول الحال، وبعضها مطولاً وبعضها مختصراً، وفيه كثير من الأحكام

داود^(١) من حديث رفاعة، ولم يذكر فيه التشهد الأخير.

قُلْتُ: لا تقوم الحجة^(٢) بمثل ذلك، ولا يثبت به التكليف العام، والتشهد الأخير وإن لم يثبت ذكره في حديث المسيء، فقد وردت به الأوامر وصرح الصحابة بافتراضه^(٣).

وأما عدم وجوب قعدة الاستراحة؛ فلكونه لم يأت دليل يفيد وجوبها، وذكرها في حديث المسيء وهم، كما صرح بذلك البخاري^(٤).

= لم ترد في حديث أبي هريرة المتفق عليه، وألفاظ تفرد بها بعض الرواة في بعض طرقه، فالحديث بالجملة حسن لغيره، بحديث أبي هريرة عدا بعض الطرق، كطريق حماد بن سلمة، فهي معلولة، وعدا بعض الألفاظ المتفرد بها فهي في حكم الشاذ إن لم تكن منكورة.

(١) (٨٦٠).

(٢) تفرد بهذا اللفظ ابن إسحاق وإن صرح فقد خالف جماعة ممن روى الحديث كابن عجلان، وإسحاق ابن عبدالله بن أبي طلحة، ومحمد بن عمرو، وداود بن قيس، وشريك بن أبي نمر فلي هذا فهو غير محفوظ إن لم يكن منكراً.

(٣) عن ابن مسعود قال: كنا نقول قبل أن يفرض التشهد... أخرجه النسائي في «الكبرى» (٣٧٨/١)، والدارقطني (٣٥٠/١)، والبيهقي (١٣٨/٢)، وهذا اللفظ غير محفوظ تفرد به سفيان بن عيينة، وخالف جماعة ما بين مخالفة تامة ومخالفة قاصرة وهم: شعبة، والثوري، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع، ورائدة، وأبو معاوية، وعَبَّثُ بن القاسم، ويعلى بن عُثَيْد، وعيسى بن يونس وأبونعيم، وَهْشَيْمٌ، وَجَرِيرٌ، وأبو أسامة، ومحمد بن فضيل وعبدالله بن ثُمَيْل، وسيف بن سليمان، ومحمد بن إسحاق، والحسن بن الحُر، وهشام الدَّسْتَوَائِي، وشريك بن عبدالله، وزيد بن أبي أُتَيْسَة وغيرهم، وقد أشار ابن عبدالبر إلى شذوذها فقال: لم يقل أحد في حديث ابن مسعود، هذا بهذا الإسناد ولا بغيره، قبل أن يفرض التشهد. «الاستذكار» (٢٨٧/٤).

وقال ابن حجر: وأصله في «الصحيحين» وغيرهما، دون قوله (قبل أن يُفَرَضَ علينا)،... قال ابن عبدالبر في «الاستذكار»: تفرد ابن عُيَيْنَة بقوله: قبل أن يفرض علينا. «التلخيص» (٢٦٢/١).

وقال الزيلعي: وهذا الحديث وإن كان في الكتب الستة، لكن لم يذكره بلفظ (يفرض)، إلا النسائي. «نصب الراية» (٤٣٠/١)، وهذا غيض من فيض بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٤) لم يصرح بذلك البخاري، وإنما أشار إشارة، وقد صرح بذلك الشوكاني في «النيل»، فقال: وهي تصلح لئتمسك بها على الوجوب، ولكنه لم يقل به أحد على أنه قد أشار البخاري إلى أن ذلك وهم... وهو =

وأما كون التكبير واجباً؛ فلقوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدر: ٣]، ولقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المسيء^(١): «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ»، ولما ورد من أن تحريم الصلاة التكبير.

— قول الحافظ ابن حجر قبل الشوكاني فقد قال: وأشار البخاري إلى أن هذه اللفظة وهم. «الفتح» (٣٢٦/٢).

(١) عن أبي هريرة في البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

(٢) ولفظه: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم». عن جماعة من الصحابة منهم:

● عبدالله بن زيد أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «البعية» (١٦٩)، والرويانى (١٠١١)، والطبراني في «الأوسط» (١٦٧/٧)، وهو موضوع، فيه محمد بن عمر الواقدي، كذاب.

● وعبدالله بن عباس أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٦٣/١١)، و«الأوسط» (١٠٨/٩)، وابن عدي (٢٥١٤/٧)، وهو موضوع أيضاً؛ فيه نافع مولى يوسف السلمي، وهو ابن هرمز أو هرمز كذبه ابن معين.

● وعن أنس أخرجه ابن المقرئ في «جزئه» (٤٦٣) وهو موضوع مسلسل بالضعفاء؛ فيه سليمان مولى الشعبي ضعيف جداً، وخالد بن يزيد القسري ضعيف، وأحمد بن بكر البالي قال ابن عدي: روى أحاديث مناكير عن الثقات، وقال أبو الفتح الأزدي: كان يضع الحديث. كما في «اللسان» (١٤٠/١).

● وأبو سعيد أخرجه ابن أبي شعبة (٢٠٨/١)، والترمذي (٢٣٨)، وابن ماجه (٢٧٦)، والطبري في «تهذيبه» (٤٣٩)، والطوسي في «مستخرجه» (٢٢٢)، والدارقطني (٣٥٩/١)، والبيهقي (٣٨٠/٢) وهو ضعيف بمرّة فيه طريف بن شهاب أبو سفيان السعدي متروك، وله طريق أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٦/٣) وابن عدي في «الكامل» (٧٨٣/٢) والحاكم (١٣٢/١) والبيهقي (٣٧٩/٢) وظاهرها الصحة، ولكنها معلولة أعلاها ابن عدي والدارقطني في «العلل» (٣٢٣/١١) والبيهقي بأن المحفوظ عن أبي سفيان طريف بن شهاب المتقدمة.

● وعلي بن أبي طالب أخرجه عبدالرزاق (٧٢/٢) والشافعي في «مسنده» (٣٤) وأحمد (١٢٣/١) وغيرهم كثير وهو ضعيف فيه عبدالله بن محمد بن عقيل ضعيف، وضعف كلا الحديثين أعني حديث أبي سعيد وعلي بن أبي طالب ابن حبان فقال: هذا الحديث لا يصح لأن له طريقين: إحداهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف، والثانية عن أبي نضرة عن أبي سعيد تفرد به أبو سفيان عنه، وهم حسان بن إبراهيم فرواه عن سعيد بن مسروق عن أبي نضرة عن أبي سعيد وذلك أن توهم أبا سفيان هو والد سفيان الثوري ولم يعلم أن أبا سفيان آخر هو طريف بن شهاب وكان واحياً. كتاب التفرد كما في «التلخيص» لابن حجر (٢١٦/١)، وبنحوها في «المجروحين» (٣٨٢/١)، وكذا ضعف الحديثين العقيلي في «الضعفاء» (٢٣٠/٢)، وكذا شيخنا مقبل رحمه الله تعالى في أثناء قراءتي عليه لبعض البحوث الحديثة، وهو مختصر من بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

وأما وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة؛ فلقوله ﷺ في حديث المسيء^(١): «تُمُّ أَمَّا أَفْرَأُ مَا تَيْسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، وفي لفظ من حديث المسيء، لأبي داود^(٢): «تُمُّ أَمَّا أَفْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ»، وكذلك في لفظ منه لأحمد^(٣)، وابن حبان^(٤) بزيادة: «تُمُّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ»، بعد قوله: «تُمُّ أَمَّا أَفْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ»، فكان ذلك بياناً لما تيسر، وورد ما يفيد وجوب الفاتحة في غير حديث المسيء، كأحاديث: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةٍ الْكِتَابِ»، وهي صحيحة^(٥)، ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسيء، فإنه ﷺ وَصَفَ له ما يفعل في كل ركعة، وقد أمره بقراءة الفاتحة، فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة، كما أنه يجب فعل ما اقترن بها في كل ركعة، بل ورد ما يفيد ذلك من لفظه ﷺ، فإنه قال للمسيء: «تُمُّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا»، وهو في «الصحيح»^(٦) من حديث أبي هريرة، قال ذلك بعد أن وصف له ما يفعل في الركعة الواحدة لا في جملة الصلاة، فكان ذلك قرينة على أن المراد بالصلاة كل ركعة تتأهل تلك الركعة من الصلاة.

وأما وجوب الفاتحة في كل ركعة على المؤتم؛ فلما ورد من الأدلة الدالة على أن المؤتم، يقرأها خلف الإمام، كحديث: «لَا تَفْعَلُوا، إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»^(٧) ونحوه، ولدخول المؤتم تحت هذه الأدلة المقتضية لوجوب الفاتحة في كل ركعة على كل مُصَلٍّ.

(١) في البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

(٢) (٨٥٩)، وكذا أحمد (٣٤٠/٤)، وابن حبان كما في «الإحسان» (١٣٨/٣)، تفرد بهذا اللفظ محمد بن عمرو بن علقمة وخالف كلا من داود بن قيس، وابن عجلان وإسحاق ابن أبي طلحة ويحيى بن علي ابن يحيى بن خلاد، وَشَرِيكَ بن أبي نمر، فهو غير محفوظ.

(٣) (٣٤٠/٤). (٤) (١٣٨/٣).

(٥) أراد ﷺ معنى الأحاديث لا اللفظ، عن عُبَادَةَ في البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤)، وعن أبي هريرة في مسلم (٣٩٥).

(٦) في البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٤).

(٧) أخرجه أبوداود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١)، وقد صرح ابن إسحاق عند ابن حبان (١٣٧/٣)، وهو مُتَّبَعٌ بزيد بن وقد عند أبي داود (٨٢٤)، فهو حسن.

وأما وجوب التشهد الأخير؛ فلورود الأمر به في الأحاديث الصحيحة^(١)، وألفاظه معروفة، وقد ورد بألفاظ من طريق جماعة من الصحابة، وفي كل تشهد ألفاظ تخالف التشهد الآخر، والحق الذي لا محيص عنه أنه يجزئ المصلي أن يتشهد بكل واحد من تلك الشهادات الخارجة من مخرج صحيح، وأصحها التشهد الذي علّمه النبي ﷺ ابن مسعود، وهو ثابت في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما، من حديثه بلفظ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، وفي بعض ألفاظه: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ»^(٣). وأما الصلاة على النبي ﷺ، التي يفعلها المصلي في التشهد، فقد وردت بألفاظ، وكل ما صح منها أجزاء، ومن أصح ما ورد ما ثبت في «الصحيح»^(٤) بلفظ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ مُجِيبُ دَعَاءِ الْمُحْسِنِينَ، وَبَارِكُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ مُجِيبُ دَعَاءِ الْمُحْسِنِينَ»، وورد ما يفيد وجوب التعوذ من أربع، كما أخرجه مسلم^(٥) وغيره من حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ؛ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ»، وورد نحو ذلك من حديث عائشة، وهو في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما، فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد، ثم يتخير المصلي بعد ذلك من الدعاء أعجبه، كما أرشد إلى ذلك رسول الله ﷺ.

وأما وجوب التسليم؛ فلكون النبي ﷺ جعله تحليل الصلاة، فلا تحليل لها

(١) ستأتي. (٢) في البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠٢).

(٣) عن ابن مسعود في البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠٢)، وبنحوه عن أبي موسى في مسلم (٤٠٤).

(٤) عن كعب بن عُجْرَةَ في البخاري (٣٣٧٠)، دون مسلم بهذا اللفظ.

(٥) (٥٨٨). (٦) في البخاري (٨٣٢)، ومسلم (٥٨٤).

(٧) تقدم عن جماعة من الصحابة وأنه لا يصح.

إِلَّا بِهِ، فَأَفَادَ ذَلِكَ وَجُوبَهُ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ.

وَأَمَّا كَوْنُ مَا عَدَا مَا تَقْدُمُ سَنَنًا؛ فَلَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهَا مَا يَفِيدُ وَجُوبَهَا مِنْ أَمْرٍ بِالْفِعْلِ، أَوْ نَهْيٍ عَنِ التَّرْكِ، غَيْرَ مَصْرُوفِينَ عَنِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ، أَوْ وَعِيدٍ شَدِيدٍ يَفِيدُ الْوَجُوبَ، وَلَا ذَكَرَ مِنْهَا شَيْءٌ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ إِلَّا عَلَى وَجْهِ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ، أَوْ تَقُومُ بِهِ، وَقَدْ وَرَدَ مَا يَفِيدُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ.

وَأَمَّا مَشْرُوعِيَّةُ الرِّفْعِ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ، وَهِيَ: عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَعِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ الْإِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَالْمَوْضِعِ الرَّابِعِ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ؛ فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ، وَأَمَّا عِنْدَ التَّكْبِيرِ، فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ الْمُبَشَّرَةُ بِالْجَنَّةِ، وَرَوَاهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَثَمَةِ عَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم»^(١): إِنَّهَا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ذَلِكَ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِيهَا عَدَا ذَلِكَ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِهِ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، وَأَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارٍ [وَالنَّيْسَابُورِيُّ]^(٢)، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالْحَمِيدِيُّ، وَابْنُ خَزِيمَةَ، وَأَمَّا الرِّفْعُ عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَعِنْدَ الْإِعْتِدَالِ مِنْهُ، فَقَدْ رَوَاهُ زِيَادَةُ عَلَى عَشْرِينَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ^(٣)، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ: إِنَّهُ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأَمْصَارُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَهْلَ الْكُوفَةِ، وَأَمَّا الرِّفْعُ عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّلَاثَةِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي «الصَّحِيحِ»^(٤)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٥) وَصَحَّحَهُ، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِنْ

(١) (٩٥/٤).

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِينَ وَالرَّاجِحُ أَنَّهَا السِّيَّارِي، وَيُاسْقَاطُ الْوَاوِ، كَمَا فِي «شرح مسلم» وَهِيَ نِسْبَةٌ لِأَحْمَدَ بْنِ سَيَّارٍ.

(٣) مِنْهُمْ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ فِي الْبُخَارِيِّ (٧٣٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٠)، وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ فِي الْبُخَارِيِّ (٧٣٧)، وَمُسْلِمٌ (٣٩١)، وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي مُسْلِمٍ (٤٠١).

(٤) فِي الْبُخَارِيِّ (٧٣٩)، وَالرَّاجِحُ وَقْفُهُ عَلَى ابْنِ عَمْرٍ.

(٥) أَحْمَدُ (٩٣/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٧٤٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٣/٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٨٦٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٢٣)، وَهُوَ مُنْكَرٌ فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ ضَعِيفٌ، وَالْحَدِيثُ فِي مُسْلِمٍ (٧٧١)، مَطْوَلًا وَغَيْرِهِ وَلَيْسَ فِيهِ الرِّفْعُ =

حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ.

وأما الضم لليدين اليمنى على اليسرى^(١) حال القيام إما على الصدر، أو تحت السرة، أو بينهما؛ فقد رواه عن النبي ﷺ نحو ثمانية عشر صحابياً حتى قال ابن عبد البر^(٢): إنه لم يأت فيه عن النبي ﷺ خلاف.

وأما التوجه؛ فقد وردت فيه أحاديث بألفاظ مختلفة، ويجزئ التوجه بواحد منها إذا خرج من مخرج صحيح، وأصحها الاستفتاح المروي من حديث أبي هريرة، وهو في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما، بل قد قيل: إنه تواتر لفظاً وهو: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا تُتَقَّى الثَّوْبُ الْأَتْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرْدِ».

وأما كونه بعد التكبيرة؛ فلم يأت في ذلك خلاف عن النبي ﷺ بل كل من روى عنه الاستفتاح، روى أنه بعد التكبيرة.

وأما التعوذ؛ فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة^(٤) أن النبي ﷺ كان يفعله بعد

= عند القيام من الركعتين، وقد أشار الطحاوي إلى نكارتها فقال: (ففي هذا الحديث عن رسول الله ﷺ رفعه يديه عند التكبير المشروع في الصلاة، ورفعها عند الرفع من الركوع، ورفعها من السجود ولا نعلم أحداً، روى هذا الحديث مذكوراً فيه هذا الرفع غير عبدالرحمن بن أبي الزناد، فأما من روى سواه فلم يذكر فيه ذلك منهم عبدالعزيز المأجشون، رواه عن عبدالله بن الفضل، وعن عمه ولم يذكر ذلك فيه، «شرح مشكل الآثار» (٣/١٥).

وقد جاء عن ابن عمر من طرق أخرى، وعن أبي حنيفة، وعن أبي هريرة، وكلها لا تصح وقد جمعنا أزمة ذلك في رسالة مطبوعة بعنوان «فتح الودود في عدم ثبوت رفع اليدين عند القيام من الركعتين وعند السجود» والحمد لله.

(١) عن سهل بن سعد في البخاري (٧٤٠)، وعن وائل بن حُجر في مسلم (٤٠١)، وغيرها خارج الصحيح ولم يثبت في تحديد وضعها دليل لا على الصدر، ولا السرة، وقد جمعنا أحاديث الصدر في رسالة مطبوعة بعنوان «انشرح الصدر في بيان ضعف حديث وضع الأيدي على الصدر»، وهي وسابقتها ضمن «رسائل حديثية».

(٢) «التمهيد» (٧٦/٢٠). (٣) في البخاري (٧٤٤)، وفي مسلم (٥٩٨).

(٤) بل الأحاديث في الاستعاذة لا يصح منها شيء. قال ابن رجب: وفي الباب أحاديث أخر مرفوعة فيها =

الاستفتاح قبل القراءة، ولفظه: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ» كما أخرجه أحمد^(١)، وأهل السنن^(٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

وأما التأمين؛ فقد ورد به نحو سبعة عشر حديثاً، وربما تفيد أحاديثه الوجوب على المؤتم إذا أَمَّنَ إِمَامُهُ، كما في حديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٣) وغيرها بلفظ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا» فيكون ما في المحتصر مقيداً بغير المؤتم، إذا أَمَّنَ إِمَامَهُ، وقد ذهب إلى مشروعيته جمهور أهل العلم، وما يؤكد مشروعيته، كون فيه إغاطة لليهود؛ لما أخرجه أحمد وابن ماجه^(٤)، والطبراني^(٥) من حديث عائشة مرفوعاً: «مَا حَسَدَ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدَتْكُمْ عَلَى قَوْلِ آمِينَ»

= ضعف، واعتمد الإمام أحمد على المروي عن الصحابة في ذلك «الفتح» (٦/ ٤٣٠)، وكذا ضعفها شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله في أثناء قراءتي عليه لبعض البحوث الحديثية.

(١) (٥٠/٣).

(٢) أبوداود (٧٧٥)، والترمذي (٢٤٢)، وهو معلول قال الترمذي عقبه: وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب... وقد نُكِّلَ في إسناده حديث أبي سعيد كان يحكي بن سعيد يتكلم في علي بن علي الرفاعي، وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث.

وقال أبوداود: وهذا الحديث يقولون: هو عن علي بن علي، عن الحسن مرسلاً، والوهب من جعفر. وقال النووي: ولكن الحديث ضعيف. «المجموع» (٣/ ٢٨٠)، وقال ابن حبان: كان يحطى كثيراً على قلة روايته، وينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد «المجروحين» (٢/ ١١٢)، وذكر له هذا الحديث، وضعفه ابن القيم في «مدائع لفوائد» (٤/ ٩١). وللحديث شواهد لا يصح شيء منها، وقد أودعناه في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٣) البخاري (٧٨٠) ومسلم (٤١٠)

(٤) أحمد (١٣٥/٦) وابن ماجه (٨٥٦)، وهو حسن.

(٥) في «الأوسط» (٤/ ١٤٦)، عن معاذ، وعائشة في القصة، وفيه عيسى بن يزيد الشامي، وأبو وهب مُنْبَئِي اليباني، وكلاهما مجهول، وقال الطبراني: ولا نعلم منبئاً أباً وهب أسند حديثاً غير هذا. والخلاصة أن إسناده الطبراني غير إسناده ابن ماجه وكلاهما ضعيف.

وأما قراءة غير الفاتحة معها؛ فقد ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث أبي قتادة: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأولين بأَم الكتاب وسورتين، وفي الركعتين الأخيرتين بفاتحة الكتاب. وورد ما يُشعرُ بوجوب قرآن مع الفاتحة من غير تعيين، كحديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ أمره أن يخرج فينادي: لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد. أخرجه أحمد، وأبوداود^(٢)، وفي إسناده مقال، ولكنه قد أخرج مسلم^(٣) في صحيحه وغيره من حديث عبادة بن الصامت بلفظ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَصَاعِدًا»، وقد أعلها البخاري^(٤) في جزء القراءة، وأخرج أبوداود^(٥) من حديث أبي سعيد بلفظ: أُمِرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وما تيسر. قال ابن سيد الناس: وإسناده صحيح^(٦)، ورجاله ثقات، وقال الحافظ ابن حجر^(٧): إسناده صحيح، وأخرج ابن ماجه^(٨) من حديث أبي سعيد بلفظ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْحَمْدِ وَشُورَةٍ»، وهو حديث ضعيف^(٩)، وهذه الأحاديث لا تقصر

(١) في البخاري (٧٧٦)، ومسلم (٤٥١).

(٢) أحمد (٤٢٨/٢)، وأبوداود (٨٢٠) وهو منكر؛ فيه جعفر بن ميمون الأنماطي ضعيف، والحديث من مناكيره، ذكره العقيلي في «الضعفاء» (١٩٠/١)، في ترجمته.

(٣) (٣٩٤)، قول المصنف: وقد أعلها البخاري، أراد لفظة: «فصاعداً»، كما في «النبيل»، وكذا ابن حبان كما في «الإحسان» (١٣٨/٣).

وقال ابن حجر: زاد معمر، عن الزُّهري في آخر حديث الباب: فصاعداً. «الفتح» (٢٨٤/٢). قلنا: وقد خالف معمر، سفيان بن عُيَيْنَةَ، ويونس بن يزيد الأيلي، ومحمد بن إسحاق، ومالك بن أنس، وموسى بن عقبة، والأوزاعي، وقد جاءت اللفظة عند أبي داود (٨٢٢)، عن ابن عُيَيْنَةَ، وهي غير محفوظة أيضاً تفرد بها قتيبة بن سعيد، وابن السَّرح، وخالفوا اثنين وعشرين راوياً، وبقي متفرقات لهذه الزيادة تركناها للاختصار، وجماع ذلك في بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة». وليس الخبر كالمعاينة.

(٤) «جزء القراءة» (ص ٤).

(٥) (٨١٨).

(٦) إلا أنه معلول قال البخاري: ولم يذكر قتادة سماعاً من أبي نضرة في هذا «جزء القراءة» (ص ١٠٤) ورجح وقفه.

(٨) (٨٣٩).

(٩) «التلخيص» (٢٣٢/١).

بل ضعيف بمرّة فيه طريف بن شهاب، أبوسفيان السعدي متروك.

عن إفادة إيجاب قرآن مع الفاتحة من غير تقييد، بل مجرد الآية الواحدة تكفي، وأما زيادة على ذلك كقراءة سورة مع الفاتحة في كل ركعة من الأولين، فليس بواجب فيكون ما في المختصر مقيداً بما فوق الآية.

وأما التشهد الأوسط؛ فلم يرد فيه ألفاظ تخصه، بل يقول فيه ما يقول في التشهد الأخير، ولكنه يسرع بذلك، وقد روى أحمد، والنسائي^(١) من حديث ابن مسعود، قال: إن محمداً ﷺ قال: «إِذَا قَعَدْتُمْ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَقُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيَسْخَرِ أَحَدُكُمْ مِنَ الدُّعَاءِ أَعَجَبَهُ إِلَيْهِ، فَلْيَدْعُ بِهِ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»، ورجاله ثقات، وأخرجه الترمذي^(٢) بلفظ: «عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدْنَا فِي الرُّكْعَتَيْنِ...»، فالتقييد بالقعود في كل ركعتين يفيد أن هذا التشهد هو التشهد الأوسط، ولكن ليس فيه ما ينفي زيادة الصلاة على النبي ﷺ، وقد شرعها رسول الله ﷺ في التشهد مقترنة بالسلام على النبي ﷺ كما ورد بلفظ: قد عَلِمْنَا كيف السلام عليك، فكيف الصلاة؟ وهو في «الصحيحين»^(٣) من حديث كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وفي رواية^(٤) من حديث أبي مسعود^(٥) فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا؟ وإنما لم يكن التشهد الأوسط واجباً ولا قعوده؛ لأن النبي ﷺ تركه سهواً، فَسَبَّحَ الصحابة فلم يعد له، بل استمر وسجد

(١) أحمد (٤٣٧/١)، والنسائي (٢٣٨/٢) وهو صحيح.

(٢) (٢٨٩). (٣) في البخاري (٦٣٥٧)، ومسلم (٤٠٦).

(٤) أخرجه أحمد (١١٩/٤)، وابن خزيمة (٧١١)، وابن حبان (٢٠٧/٣)، والدارقطني (٣٥٤/١)، والحاكم (٢٦٨/١)، والبيهقي (١٤٦/٢)، تفرد به ابن إسحاق، وقد صرح إلا أن الحديث في مسلم بدون هذه الزيادة فهي غير محفوظة.

قال ابن التركماني: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث بهذا اللفظ إلا محمد بن إسحاق، وقد قال البيهقي في باب تحريم قتل ما له روح: الحُفَاظُ يتوقون ما ينفرد به.

(٥) في الأصلين: (ابن مسعود)، والصواب ما أثبتناه.

للسهو، فلو كان واجباً لعاد له عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه من الصحابة، فلا يقال إن سجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون لجبران غير الواجب؛ لأننا نقول: محل الدليل هاهنا هو عدم العود لفعله ﷺ بعد التنبيه على السهو.

وأما الأذكار الواردة في كل ركن؛ فهي كثيرة جداً، منها تكبير الركوع والسجود والرفع والخفض، كما دل عليه حديث ابن مسعود قال: رأيت رسول الله ﷺ يُكبر في كل رفع وخفض، وقيام وعود. أخرجه أحمد، والنسائي، والترمذي^(١) وصححه، وأخرج نحوه البخاري ومسلم^(٢) من حديث عِمْرَان بن حُصَيْن، وأخرجاً^(٣) نحوه من حديث أبي هريرة، وفي الباب أحاديث إلا عند الارتفاع من الركوع، فإن الإمام والمنفرد يقولان: سمع الله لمن حمده، والمؤتم يقول: اللهم ربنا لك الحمد، وهو في «الصحيح»^(٤) من حديث أبي موسى.

وأما ذكر الركوع فهو: سبحان ربي العظيم، وذكر السجود: سبحان ربي الأعلى، ويدعو بعد ذلك بما أحب من المأثور وغيره، وأقل ما يستحب من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث؛ لحديث ابن مسعود: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَقَالَ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ»، أخرجه أبوداود، والترمذي، وابن ماجه^(٥)، وفي إسناده انقطاع^(٦).

(١) أحمد (٤١٨/١)، والنسائي (٢/٢٠٥). والترمذي (٢٥٣)، وهو حسن لغيره.

(٢) البخاري (٧٨٤)، ومسلم (٣٩٣). (٣) في البخاري (٧٨٥)، ومسلم (٣٨٢).

(٤) (٤٠٤).

(٥) أبوداود (٨٨٦)، والترمذي (٢٦١)، وابن ماجه (٨٩٠).

(٦) قال الترمذي عقبه: حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل؛ عون بن عبد الله لم يلق ابن مسعود، وقال أبوداود:

هذا مُرْسَلٌ، عَوْنٌ لم يدرك عبد الله، وقال البخاري والدارقطني: مرسل عون لم يسمع من ابن مسعود.

قلت: وبقي إسحاق بن يزيد الهذلي مجهول، ولحديث ابن مسعود طرق، وعن غيره من الصحابة منهم:

حذيفة، وأبوبكرة، وجُبَيْر بن مُطْعِم، وعقبة بن عامر، وأبومالك الأشعري، وأبوهريرة وابن السدي. =

وأما ذكر الاعتدال من الركوع، فقد ثبت في «الصحيح»^(١) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ، وَمِلْءُ مَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ الشَّاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، لَا مَانِعَ لَكَ أَنْ تُعْطِيَ وَلَا مُعْطِيَ لَنَا مَنَعَتْ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

وأما ذكر بين السجدين، فقد روى الترمذي، وأبوداود، وابن ماجه، والحاكم^(٢)، وصححه من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي»، والأحاديث في الأذكار الكائنة في الصلاة كثيرة جداً، فينبغي الاستكثار من الدعاء في الصلاة بخيري الدنيا والآخرة، بما ورد وبما لم يرد، كما أشار إليه المختصر واعلم أن هذا الباب يحتمل البسط، وليس المراد هنا إلا الإشارة إلى ما يُحتاج إليه، وقد ذكرنا هذه المسائل في «شرح المنتقى»، وأوردنا كل ما يحتاج إليه على وجه لا يحتاج الناظر فيه إلى غيره.

= والخلاصة: أن الحديث عن حذيفة في مسلم (٧٧٢)، مقتصر على قوله سبحانه ربي العظيم في الركوع، وسبحان ربي الأعلى في السجود، وأما زيادة: وبحمده ثلاثاً، فلا تصح. قال أحمد: أما أنا فلا أقول وبحمده.

قال ابن قدامة: لأن الرواية بدون الزيادة أشهر، «المغني مع الشرح الكبير» (١/٥٧٨). وقال ابن القيم: أما حديث تسبيحه في الركوع والسجود ثلاثاً فلا يثبت، والأحاديث الصحيحة بخلافه، كتاب الصلاة (ص ١٠٦).

وقد أنكر هذه الريادة ابن الصلاح، كما في «التلخيص» (١/٢٤٣)، وقد أودعناها في «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(١) (٤٧٨).

(٢) الترمذي (٢٨٤)، وأبوداود (٨٥٠)، وابن ماجه (٨٩٨)، والحاكم (١/٢٦٢)، والحديث منكر؛ قال الترمذي: الحديث عن كامل أبي العلاء مرسلًا «الجامع»، وذكر له ابن عدي في «الكامل» (٦/٢١٠٢) هذا الحديث في ترجمته، وكذا ابن حبان في «المجروحين» (٢/٢٢٧)، وللمزيد راجع «فتح الباري» لابن رجب (٧/٢٧٥-٢٧٦).

فصل

وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْكَلامِ، وَبِالِاشْتِغَالِ بِمَا لَيْسَ مِنْهَا، وَبِتَرْكِ^(١) شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ عَمْدًا.

أقول: أما بطلانها بالكلام، فلحديث زيد بن أَرْقَمَ في «الصحيحين»^(٢) وغيرها قال: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل منا صاحبه، حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، فأمرنا بالسكوت، وَهَيْئَتَا عن الكلام؛ وهكذا حديث ابن مسعود في «الصحيحين»^(٣) وغيرها بلفظ: «إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا»، وفي رواية لأحمد، والنسائي، وأبي داود، وابن حبان^(٤) في «صحيحه»: «إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّهُ قَدْ أَحَدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَلَّا تَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ»، ولا خلاف بين أهل العلم، أن من تكلم عامدًا عالمًا فسدت صلاته، وإنما الخلاف في كلام الساهي، ومن لم يعلم بأنه ممنوع، فأما من لم يعلم، فظاهر حديث معاوية بن الحكم السلمي، الثابت في «الصحيح»^(٥) أنه لا يعيد، وقد كان شأنه ﷺ أن لا يُخْرِجَ على الجاهل، ولا يأمره بالقضاء في غالب الأحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى إخباره بعدم جواز ما وقع منه، وقد يأمره بالإعادة كما في حديث المسيء.

وأما كلام الساهي والناسي؛ فالظاهر أنه لا فرق بينه وبين العامد العالم في إبطال الصلاة. وأما بطلان الصلاة بالاشتغال بما ليس منها؛ فذلك مقيد بأن يخرج به المصلي عن هيئة الصلاة، كمن يشتغل مثلاً بخياطة أو نجارة، أو مشي كثير، أو التفات طويل أو نحو ذلك، وسبب بطلانها بذلك أن الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت

(١) وفي (ك): وبترك ركن أو شرط.

(٢) في «البخاري» (١٢٠٠)، ومسلم (٥٣٩).

(٣) في «البخاري» (١١٩٩)، ومسلم (٥٣٨).

(٤) أخرجه أحمد (٣٧٧/١)، والنسائي (١٩/٣)، وأبو داود (٩٢٤)، وابن حبان (٧/٣)، وهو حسن.

(٥) في مسلم (٥٣٧).

بذلك الفعل متغيرة عما كانت عليه، حتى صار الناظر لصاحبها لا يعده مصلياً.

وأما بطلانها بـ[ترك]^(١) الشرط كالوضوء؛ فلأن الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط.

وأما بطلانها بترك الركن؛ فلكون ذهابه يوجب خروج الصلاة عن هيئتها المطلوبة، وإذا ترك الركن فما فوقه سهواً فَعَلَهُ، وإن كان قد خرج من الصلاة كما وقع منه صلى الله عليه وسلم في حديث ذي اليمين، فإنه سلم على ركعتين ثم أخبر بذلك، فكبر وفعل الركعتين المتروكتين.

وأما ترك ما لم يكن شرطاً ولا ركناً من الواجبات؛ فلا تبطل به الصلاة؛ لأنه لا يؤثر عدمه في عدمها، بل حقيقة الواجب ما يمدح فاعله، ويذم تاركه، وكونه يذم لا يستلزم أن صلاته باطلة.

والحاصل، أن الشروط للشيء هي التي تثبت بدليل يدل على انتفاء المشروط عند انتفاء الشرط، نحو أن يقول الشارع: من لم يفعل كذا فلا صلاة له، أو يأتي عن الشارع ما هو تصريح بعدم الصحة، أو بعدم القبول والإجزاء، أو يثبت عنه النهي عن الإتيان بالمشروط بدون الشرط؛ لأن النهي يدل على الفساد المرادف للبطلان على ما هو الحق. وأما كون الشيء واجباً، فهو يثبت بمجرد طلبه من الشارع، وبمجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشيء واجباً، فتدبر هذا تسلم من الخبط والخلط.

فصل

وَلَا تَحِبُّ عَلَى غَيْرٍ مُكَلِّفٌ، وَتَسْقُطُ عَمَّنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشَارَةِ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا، وَيُصَلِّي الْمَرِيضُ قَائِماً، ثُمَّ قَاعِداً، ثُمَّ عَلَى جَنْبٍ.

أقول: أما سقوطها على من ليس بمكلف؛ فلأن خطاب التكليف لا يتناول غير

(١) زيادة من المطبوع.

مكلف، ولا خلاف في ذلك في الواجبات الشرعية، وأما ما ورد^(١) من تعويد

(١) ورد عن جماعة من الصحابة، زهم:

١- عن سيرة بن مَعْبُد عند أحمد (٤٠٤/٣)، وابن أبي شيبه (٣٠٤/١)، والدارمي (١٤٣١)، وأبي داود (٤٩٤)، والترمذي (٤٠٧)، وابن الجارود (١٤٧)، وابن خزيمة (١٠٠٢)، والطبراني في «الكبير» (١١٥/١٧)، والدارقطني (٢٣٠/١)، والحاكم (٢٥٨/١)، والبيهقي (١٤/٢) (٨٣/٣)، وغيرهم من طريق عبد الملك بن الربيع عن أبيه عن جده.

سئل ابن معين عن أحاديث عبد الملك عن أبيه عن جده، فقال: ضعاف كم في «البدر المنير» (٢٣٩/٣)، و«الإمام» (٥٣٥/٣)، وقال أبو محمد الإشبيلي: حديث سيرة أصح ما في هذا الباب «الأحكام الوسطى» (٢٥٠/١).

وقال ابنه في رده على ابن حزم في «المحلى»: هذا حديث لا يصح، ثم ذكر مقالة ابن معين المتقدمة كما في «البدر المنير» (٢٤٠/٣). وصدق أبو محمد رحمه الله فهذا الحديث أصح ما في الباب، وصدق ابنه أن الحديث لا يصح، فعبد الملك بن الربيع لم يوثقه سوى العجبي، وقد قال ابن معين: ضعيف. وقال أبو الحسن بن القطان: وليس هذا مني تمسكاً في تضعيفه بعموم قول ابن معين الذي أبيت منه الآن، ولكن تأنس فيمن لم تثبت عدالته، وإن كان مسلم قد أخرج لعبد الملك المذكور فغير محتج به، «بيان الوهم» (١٣٨/٤).

والعجبي لا يقبل إذا انفرد بالتوثيق. فكيف وقد خالفه إمام الجرح والتعديل بقوله: ضعيف، وليس هذا فحسب، فقد تابعه ابن القطان بما يدل على ضعفه.

وقد علمت مما تقدم أن هذا الحديث أصح ما في الباب مع ضعفه، والأحاديث الأخرى أشد ضعفاً، فهي ما بين منكر، وشديد الضعف، وموضوع، وإليك البيان:

٢- عن عبد الله بن عمرو عند أحمد (١٨٠/٢، ١٨٧)، وابن أبي شيبه (٣٠٤/١)، وأبي داود (٤٩٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٦٧/٢)، وابن حبان في «المجروحين» (٢٩٠/١)، والدارقطني (٢٣٠/١)، والحاكم (١٩٧/١)، والبيهقي (٢٢٩/٢)، وغيرهم سَوَّار بن داود أبو حَمْرَةَ الْمُزَنِيُّ الصَّيْرَفِيُّ مختلف فيه. والحديث منكر.

قال العقيلي بعد أن ذكر له هذا الحديث مع حديث آخر: فلا يتابع عليها جميعاً بهذا الإسناد...، وأما الحديث الأول ففيه رواية فيها لين أيضاً. اهـ

وقال أبو حاتم بن حبان: يروي عن عمرو بن شعيب، رواه عنه وكيع قليل الرواية ينفرد مع قلته بأشياء لا تشبه حديث من يروي عنهم.

وقال الدارقطني: بصري لا يُتَّبَعُ على أحاديثه فيعتبر به. أسئلة البرقاني كما في «موسوعة أقوال الدارقطني» (١٥٧٧)، وقد روى البيهقي الحديث عن سَوَّار عن محمد بن جحادة عن عمرو بن شعيب، =

= وقال: وقد قيل عن سَوَّار عن محمد بن جُحَادَةَ عن عمرو، وليس بشيء.

وقد قال ابن رجب: وقول العتيلي لم يتابع عليه، يشبه كلام القطان، وأحمد، والبرديجي في أن الحديث إذا لم يتابع روايه عليه فإنه يتوقف فيه، أو يكون منكراً.

فإن قيل: توبع؟ قلنا: نعم عند ابن عدي في «الكاس» (٩٢٩/٣)، ومن طريقه البيهقي (٢٢٩/٢) بطريق مسلسل بالضعفاء: يحيى بن أيوب هو الغافقي، ضعيف عن الخليل بن مُرَّة وهو ضعيف جداً، قال البخاري: فيه نظر، وتارة: منكر الحديث عن ليت بن أبي سُلَيْم، وهو ضعيف مختلط عن عمرو بن شعيب به.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا يدل على أنهم قد يطلقون النفي ويقصدون به نفي الطرق الصحيحة، فلا ينبغي أن يورد على إطلاقهم مع ذلك الطرق الضعيفة، والله الموفق. «النكت» (٧٢٣/٢).

وقال أيضاً وإنما يُحْسُنُ الجزم بالإيراد عليهم حيث لا يختلف السياق، أو حيث يكون المتابع من يُعْتَدُّ به؛ لاحتمال أن يريدوا شيئاً من ذلك بإطلاقهم «النكت» (٧٠٩/٢).

ولزيد الفائدة ارجع إلى كتابنا «دلائل الاستشهاد لبيان ما يصلح وما لا يصلح للاستشهاد»، عسى الله أن ينفعنا به وجميع المسلمين.

إذا هذه المتابعة وجودها كعدمها ولا ترفع الحديث عن حضيض الضعف.

٣- عن أبي رافع عند البزار في «البحر الزخار» (٣٢٩/٩)، وفيه غسان بن عُبيد الله، وشيخه يوسف بن نافع، قال الهيثمي: ولم أجد من ذكرها. «المجمع» (٢٩٤/١)، وأنا أيضاً لم أجد من ذكرها بعد البحث.

٤- عن أبي هريرة عند البزار كما في «الكشف» (٣٤١)، و«المختصر» (٢٢٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٥٠/٤) منكر موصولاً، فيه أبو سعيد العوفي محمد بن الحسن بن عطية، قال العقيلي: محمد هذا مضطرب الحديث، ورواه مسلاً من طريقه، وقال: وهذا أولى.

إذا لم يصح لا موصولاً، ولا مسلاً، فحمد ضعيف.

٥- عن عبد الله أبي مالك الخُثْعَمِيّ عند أبي نعيم في «المعرفة» (١٨٠٩/٤)، فيه محمد بن عُبيد الله هو ابن أبي رافع الهاشمي، وهو متروك، وبقي في الإسناد من ينظر في حاله.

٦- عن أنس عند الطبراني في «الأوسط» (٢٥٦/٤)، والدارقطني (٢٣١/١) وهو موضوع؛ فيه داود ابن المُخَبَّرِ متروك.

توسعنا في ذكر هذا الحديث؛ وفاء بما وعدنا به في المقدمة، وإن كان هذا ليس محله، وإنما محله «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين» إن شاء الله، وهذا نبذة منه، وإتماماً للفائدة، فقد استدلل الإمام الهيثمي في «المجمع» باب أمر الصبي بالصلاة، قال أبو الحوراء: قلت للحسن بن علي: ما حفظت من النبي ﷺ؟ قال: الصلوات الخمس. اهـ

وهذا الحديث صحيح، والحسن كان ابن ثمان سنين، فلا استدلال به أولى، وهذا من فقه الإمام الهيثمي رحمه الله.

الصبيان وتمرينهم، فالخطاب في ذلك للمكلفين، والوجوب عليهم لا على الصغار.
وأما سقوط الصلاة بالعجز عن الإشارة؛ فلأن إيجابها على المريض مع بلوغه إلى ذلك الحد، هو من تكليف ما لا يطاق، ولم يكلف الله سبحانه أحداً فوق طاقته.
وكذلك من أغمي عليه حتى خرج وقتها، فلا وجوب عليه؛ لأنه غير مكلف في الوقت.

وأما كون المريض يصلي قائماً، ثم قاعداً، ثم على جنب؛ فلحديث عِمْرَان بن حُصَيْن عن البخاري^(١)، وأهل السنن^(٢) وغيرهم، قال: كانت بي بَوَاسِيْرٌ، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال: «صَلِّ قَائِماً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»، وقد نطق بمضمون ذلك القرآن الكريم.



(١) «البخاري» (١١١٧).

(٢) أبوداود (٩٥٢)، والترمذي (٣٧٢)، وابن ماجه (١٢٢٣)، ولم يخرججه النسائي بهذا اللفظ كما في «تحفة الأشراف» (١٨٤/٨)، بل بلفظ: سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً قال: إن صلي قائماً فهو أفضل.... وهو في «الكبرى» (٤٢٩/١)، للنسائي.

بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

هِيَ أَرْبَعُ قَبْلِ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعُ بَعْدَهُ، وَأَرْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ [صَلَاةِ] الصُّجْرِ، وَصَلَاةُ الصُّحَى، وَصَلَاةُ اللَّيْلِ، وَأَكْثَرُهَا ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً يُؤْتَرُ فِي آخِرِهَا، وَحَيَّةُ الْمَسْجِدِ، وَالِاسْتِخَارَةُ، وَرَكْعَتَانِ بَيْنَ كُلِّ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ.

أما مشروعية الأربع قبل الظهر والأربع بعده، والأربع قبل العصر؛ فلما ثبت في ذلك من حديث أم حبيبة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعًا بَعْدَهَا، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»، رواه أحمد، وأهل السنن^(١)، وصححه الترمذي، وابن حبان^(٢).

وأخرج أحمد وأبوداود والترمذي^(٣)، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «رَحِمَ اللَّهُ

(١) أحمد (٣٢٥/٦)، وأبوداود (١٢٦٩)، والنسائي (٣/٢٦٤)، والترمذي (٤٢٧، ٤٢٨)، وابن ماجه (١١٦٠) وابن حبان كما في «الإحسان» (٧٦/٤).

(٢) هذا الحديث فيه اضطراب، أبناه النسائي في «سننه» وهذا اللفظ غير محفوظ إن لم يكن منكراً، ولعل هذا الاضطراب من عَثْبَةِ بن أبي سفيان، فإنه مجهول الحال، والمحفوظ ما في صحيح مسلم. **تبييناً:** وتصحيح ابن حبان ليس لهذا اللفظ، وإنما هو للفظ: «من صلى اثنتي عشرة ركعة، أربع ركعات...»، مع زيادة على لفظ مسلم.

(٣) أحمد (١١٧/٢)، وأبوداود (١٢٧١)، والترمذي (٤٣٠)، وهو منكراً؛ فيه محمد بن مسلم بن مهران: ضعيف، قال ابن أبي حاتم: سئل أَبُو زَعَةَ عن محمد بن مسلم بن المثنى الذي يروي عن جده، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «من صلى قبل العصر» فقال: هو وأهله الحديث. وقال عمرو بن علي: روى عنه أبوداود الطيالسي، أحاديث منكورة في السواك وغيره، «الجرح» (٧٨/٨). وقال أبو الحسن بن القطان: وهذا الحديث كما ترى هو من رواية أبي داود الطيالسي، عنه وقد ذكره أبو أحمد في جملة ما أورد مما أنكر عليه، وقال: إن حديثه يسير لا يتبين به صدقه من كذبه. «بيان لوهم والإيهام» (١٩٣/٤).

وللحديث شواهد عن علي، وابن عمر، وأبي هريرة، وأم حبيبة، وأم سلمة، ولا يصح شئ منها، وهي ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

أَمْرًا صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا!»، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان وابن خزيمة.^(١)
وأما الركعتان بعد المغرب، وبعد العشاء، وقبل الفجر؛ فلما ثبت في «الصحيحين»^(٢)، وغيرهما من حديث عبدالله بن عمر قال: حفظت عن رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل العداة.

وأخرج نحوه مسلم^(٣)، في صحيحه، وأحمد والترمذي^(٤)، وصححه من حديث عبدالله بن شقيق، [عن عائشة]، وأخرج نحوه مسلم^(٥)، وأهل السنن^(٦) من حديث أم حبيبة، ولا يُنافي هذا ما تقدم من الدليل الدال على مشروعية أربع قبل الظهر، وأربع بعده؛ لأن هذه زيادة مقبولة، وثبت في «الصحيحين»^(٧) من حديث عائشة: أن النبي ﷺ لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر.

وثبت في «صحيح مسلم»^(٨) وغيره من حديثها: أن ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها. وفيهما أحاديث كثيرة.

وأما صلاة الضحى؛ فالأحاديث فيها متواترة، عن جماعة من الصحابة، وأقلها ركعتان كما في حديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٩) وغيرهما، وأكثرها اثنتا عشرة ركعة^(١٠)، كما دلت على ذلك الأدلة.

(١) ابن حبان (٧٦/٤)، وابن خزيمة (١١٩٣).

(٢) في «البخاري» (١١٨٠)، ومسلم (٧٢٩)، وهذا لفظ البخاري.

(٣) مسلم (٧٣٠). (٤) أحمد (٣٠/٦)، والترمذي (٣٧٥).

(٥) (٧٢٨).

(٦) أبوداود (١٢٥٠)، والترمذي (٤١٥)، وابن ماجه (١١٤١).

(٧) في البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٤). (٨) (٧٢٥).

(٩) في «البخاري» (١١٧٨)، ومسلم (٧٢١).

(١٠) عن أبي ذر أخرجه البزار في «البحر الزخار» (٣٣٥/٩)، وهو ضعيف بمرة، وليس عبد القول بوضعه؛ ففيه حسين بن عطاء بن يسار المدني، قال أبوحاتم: شيخ منكر الحديث، وهو قليل الحديث، ولم

وأما صلاة الليل؛ فالأحاديث فيها صحيحة متواترة، لا يتسع المقام لبسطها، وأكثرها ثلاث عشرة ركعة^(١)، يوتر في آخره بركعة، إما منفردة أو منضمة إلى شفع قبلها، وقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل على أنحاء مختلفة، فتارة يصلي ركعتين^(٢)، ثم يوتر بركعة، وتارة يصلي أربعاً أربعاً^(٣)، وتارة يجمع بين زيادة على الأربع^(٤)، وذلك كله سنة ثابتة.

وأما مشروعية تحية المسجد؛ فلحديث: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»^(٥)، أخرجه الجماعة^(٦) من حديث أبي قتادة، وفي ذلك أحاديث كثيرة، منها حديث جابر عند البخاري^(٦).

وقد وقع الاتفاق على مشروعية تحية المسجد، وذهب أهل الظاهر إلى أنها واجبتان، وذلك غير بعيد، وقد حققت المقام في «شرح المنتقى»، وفي رسالة مستقلة.

وأما مشروعية صلاة الاستخارة؛ ففيها أحاديث كثيرة، منها حديث جابر عند البخاري^(٧) وغيره بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها، كما يعلمنا السورة من القرآن يقول: «إِذَا هُمْ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ، مِنْ غَيْرِ

- حَدَّثَ بِهِ فُتُكْرًا، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَالَ ابْنُ جَارُودَ: كَذَابٌ، وَلَهُ مُتَابِعٌ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٤٨/٣)، وَلَكِنْ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ: وَهُوَ مَتْرُوكٌ.

وعن أنس أخرجه الترمذي (٤٧٣)، وابن ماجه (١٣٨٠)، والطبراني في «الأوسط» (١٩٥/٤)، و«الصغير» (٤٩٧)، وضعفه الترمذي بقوله: حديث أنس، حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقال الحافظ في «التلخيص» (٢٠/٢)، وإسناده ضعيف.

(١) عن ابن عباس في «البخاري» (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣)، وعن زيد بن خالد في «مسلم» (٧٦٥)، وعن عائشة في «مسلم» (٧٣٧).

(٢) عن زيد بن خالد تقدم، وعن ابن عمر في «البخاري» (٩٩٠)، ومسلم (٧٤٩).

(٣) عن عائشة في «البخاري» (١١٤٧)، ومسلم (٧٣٨).

(٤) كما في حديث عائشة في «مسلم» (٧٤٦).

(٥) «البخاري» (٤٤٤)، و«مسلم» (٧١٤)، وأحمد (٢٩٥/٥)، وأبوداود (٤٦٧)، والترمذي (٣١٦)، والنسائي (٥٣/٢)، وابن ماجه (١٠١٣).

(٦) البخاري (٩٣١)، ومسلم (٧١٥) (٧) (١١٦٢).

الْقَرِيبَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي، وَمَعَاشِي، وَعَاقِبَةُ أَمْرِي، -أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَأَقْدِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةُ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْني عَنْهُ، وَأَقْدِرْ لِي الْخَيْرَ، حَيْثُ كَانَ ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ، قَالَ: وَيُسَمَّى حَاجَتُهُ».

وأما مشروعية الركعتين بين كل أذان وإقامة؛ فلحديث: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ»، قال: ذلك ثلاث مرات ثم قال: «لِمَنْ شَاءَ»، وهو حديث صحيح^(١)، والمراد بالأذانين، الأذان والإقامة، تغليبا كالقمرين والعمرين.



(١) عن عبد الله بن المُعَفَّل في «البخاري» (٦٢٤)، ومسلم (٨٣٨).

بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

هِيَ مِنْ أَكْدِ السَّنَنِ، وَتَتَعَفَّدُ بِاثْنَيْنِ، وَإِذَا كَثُرَ الْجَمْعُ كَانَ الثَّوَابُ أَكْثَرَ، وَتَصِيحُ بَعْدَ الْمُفْضُولِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مِنَ الْخِيَارِ، وَيُؤْمُ الرَّجُلُ بِالنِّسَاءِ لَا الْعَكْسُ، وَالْمُقَرَّرُ بِالْمُتَنَفِّلِ وَالْعَكْسُ، وَتَحِبُّ الْمَتَابَعَةُ فِي غَيْرِ مُبْطِلٍ، وَلَا يُؤْمُ الرَّجُلُ قَوْمًا هُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَيُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ أَخْفَهُمْ، وَيُقَدِّمُ السُّلْطَانُ، وَرُبُّ الْمَنْزِلِ، وَالْأَقْرَأُ، ثُمَّ الْأَعْلَمُ، ثُمَّ الْأَسَنُّ، وَإِذَا اخْتَلَّتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، لَا عَلَى الْمُؤْتَمِّينَ بِهِ، وَمَوْفَقُهُمْ خَلْفُهُ إِلَّا الْوَاحِدَ فَقَعْنُ يَمِينِهِ، وَإِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطُ الصَّفِّ، وَتُقَدِّمُ صُفُوفُ الرِّجَالِ، ثُمَّ الصَّبِيَّانِ، ثُمَّ النِّسَاءُ، وَالْأَحَقُّ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، وَعَلَى الْجَمَاعَةِ أَنْ يُسَوُّوا صُفُوفَهُمْ، وَأَنْ يَسُدُّوا الْخَلَلَ، وَيُقِيمُوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، ثُمَّ كَذَلِكَ.

أما كونها من أكد السنن؛ فلما ورد فيها من الترغيبات، حتى إنه صلى الله عليه وسلم صرح بأنها تزيد على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة، كما في «الصحيحين»^(١)، ووقع منه الإخبار بأنه قد همَّ بأن يُحَرِّقَ عَلَى الْمُتَخَلِّفِينَ^(٢) دُورَهُمْ، ولازمها صلى الله عليه وسلم من الوقت الذي شرعها الله فيه إلى أن قبضه الله إليه.

ولم يرخص صلى الله عليه وسلم في تركها لمن سمع النداء^(٣)؛ فإنه سأل الرجل الأعمى أن يصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاه، فقال: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَاجِبْ، وكل ما ذكرناه ثابت في «الصحيح».

وثبت في «الصحيح»^(٤) أيضاً عن ابن مسعود: أنه قال: لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين، حتى

(١) عن ابن عمر في «البخاري» (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠). (٢) عن أبي هريرة في «البخاري» (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١).

(٣) عن أبي هريرة في «مسلم» (٦٥٣). (٤) عن ابن مسعود في مسلم (٦٥٤).

يقام في الصف.

وأما انعقاد الجماعة باثنين؛ فليس في ذلك خلاف، وقد ثبت في «الصحيح»^(١)، من حديث ابن عباس: أنه صلى بالليل مع النبي ﷺ وحده، وقعد عن يساره، فأداره إلى يمينه.

وأما كثرة الثواب إذا كثر الجمع؛ فقد ثبت عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ»، أخرجه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان^(٢)، وصححه ابن السكن، والعقيلي، والحاكم^(٣).

وأما صحة الجماعة بعد المفضول؛ فقد صلى ﷺ بعد أبي بكر، وبعد غيره من الصحابة، كما في «الصحيح»^(٤)، ولعدم وجود دليل يدل على أنه يكون الإمام أفضل.

والأحاديث التي فيها: «لَا يُؤْمَنُكُمْ ذُو جُرْأَةٍ فِي دِينِهِ»، ونحوها، لا تقوم بها الحجة^(٥)، وعلى فرض أنها تقوم بها الحجة، فليس فيها المنع من إمامة من كان ذا جرأة في دينه، وليس فيها المنع من إمامة المفضول، وقد عورض ذلك بأحاديث^(٦) تتضمن الإرشاد إلى الصلاة خلف كل بر وفاجر، وخلف من قال: لا إله إلا الله، وهي ضعيفة، وليست بأضعف مما عارضها.

والأصل أن الصلاة عبادة، يصح تأديتها خلف كل مُصَلٍّ إذا قام بأركانها

(١) في «البخاري» (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣).

(٢) أحمد (١٤٠/٥)، وأبو داود (٥٥٤)، والنسائي (١٠٤/٢)، وابن ماجه (٧٩٠)، وابن حبان (٢٥٠/٣).

(٣) العقيلي في «الضعفاء» (١١٦/٢)، والحاكم (٢٤٧/١)، وهو حسن لغيره.

(٤) عن المغيرة بن شعبه في مسلم (٢٧٤) (٨١) باب المسح على الناصية والعمامة.

(٥) لم أقف عليها، وذكر الشوكاني في «النيل» أنها في بعض كتب آل البيت، والمعروف أن كتبهم لا أسانيد لها، وإن وجدت فهي أوهى من خيوط العنكبوت!

(٦) عن جماعة من الصحابة قال الدارقطني: ليس فيها شيء يثبت. وقال ابن حجر، من طرق واهية جداً.

وأذكارها، على وجه لا تخرج به الصلاة عن الصورة المجزئة، وإن كان الإمام غير متجنب للمعاصي، ولا متورع عن كثير مما يتورع عنه غيره، ولهذا إن الشارع إنما اعتبر حسن القراءة والعلم والسن، ولم يعتبر الورع والعدالة، فقال: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمَهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ سِنًا»، أخرجه مسلم^(١) وغيره من حديث أبي مسعود^(٢).

وفي حديث مالك بن الحُوَيْرِث: «لِيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا»، وهو في «الصحيحين»^(٣) وغيرها. وقد استخلف^(٤) النبي ﷺ ابن أم مكتوم على المدينة مرتين، فصلى بهم وهو أعمى. والحاصل، أن الشارع اعتبر الأفضلية في القراءة والعلم بالسنة، وقدم الهجرة وعلو السن، فلا ينبغي للمفضول في مثل هذه الأمور أن يؤم الفاضل إلا بإذنه، ولا اعتبار بالفضل في غير ذلك.

وأما أولوية أن يكون الإمام من الخيار؛ فلحديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «اجْعَلُوا أَيْمَتَكُمْ خِيَارَكُمْ؛ فَإِنَّهُمْ وَقَدْ كُفُّوا فِيمَا يَنْبَغُكُمْ وَبَيَّنَّ رَبِّكُمْ»، رواه الدارقطني^(٥) وأخرج الحاكم^(٦) في ترجمة مَرْثِدِ الْعَنْوِيِّ عنه ﷺ: «إِنْ سَرَّكُمْ أَنْ تُقْبَلَ

(١) (٦٧٣). (٢) في الأصلين: ابن مسعود، وهو تصحيف.

(٣) في «البخاري» (٦٢٨)، ومسلم (٦٧٤).

(٤) عن أنس أخرجه أحمد (١٣٢/٣)، وأبوداود (٥٩٥)، وابن الجارود (٣١٠)، وأبويعلى (٤٣٨/٥)، والبيهقي (٨٨/٣)، وهو حسن لغيره.

وعن عائشة أخرجه أبويعلى (٤٣٤/٧)، وابن حبان (٢٨٧/٣)، وهو حديث جيد.

(٥) (٨٧/١) وهو ضعيف بمرة؛ فيه حسين بن نصر، أبويعلى المؤدب.

قال ابن القطان: لا يُعْرَفُ، وسَلَامُ بن سُلَيْمَانَ بن سَوَّار الثقفي: ضعيف، وعمر بن عبد الرحمن بن يزيد يحتمل أن يكون المدائني كما ظنه الدارقطني، فهو منكر الحديث كما قال ابن عدي، ويحتمل أن يكون آخر فهو لا يعرف.

(٦) (٢٢٢/٣). وهو ضعيف بمرة، فيه عبدالله بن موسى، قال الدارقطني: ضعيف، ويحيى بن يعلى الأسلمي: ضعيف، على قُلْ أحواله، والقاسم السامي: ترجمه شيخنا مقبل بن هادي الوادعي في «رجال»

صَلَاتِكُمْ فَلْيُؤْمِّكُمْ خِيَارُكُمْ؛ فَإِنَّهُمْ وَقَدْ كُنْتُمْ فِيهَا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ».

وأما كونه يؤم الرجل بالنساء، لا العكس؛ فلحديث أنس في «الصحيحين»^(١) وغيرهما أنه صف هو واليتيم وراء النبي ﷺ، والعجوز من وراءهم. وقد أخرج الإسماعيلي^(٢) عن عائشة أنها قالت: كان النبي ﷺ إذا رجع من المسجد صلى بنا. وقد كانت النساء يُصلين خلفه ﷺ في مسجده، وليس في صلاة النساء خلف الرجل مع الرجال نزاع، وإنما الخلاف في صلاة الرجل بالنساء فقط. ومن زعم أن ذلك لا يصح فعليه الدليل.

وأما عدم صحة إمامة المرأة بالرجل؛ فلأنها عورة وناقصة عقل ودين، والرجال قوامون على النساء، ولن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة، كما ثبت في «الصحيح»^(٣) ومن اتَّمسَّ بالمرأة فقد ولاها أمر صلاته.

وأما كونه يؤم المفترض بالمتنفل والعكس؛ فلا خلاف في صحة صلاة المفترض بالمتنفل. وأما العكس فلحديث معاذ: أنه كان يؤمُّ قومه بعد أن يصلي تلك الصلاة بعد النبي ﷺ، وهو في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما.

وأما صلاة المتنفل بعد المتنفل؛ فكما فعله ﷺ في صلاة الليل، وصلى معه ابن عباس^(٥)، وكذلك صلاته بأنس^(٦) واليتيم والعجوز، وغير ذلك، والكل ثابت في «الصحيح».

وأما كونه تجب المتابعة للإمام في غير مبطل؛ فلحديث: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ

= الدارقطني (٨٦٧)، وقال: لم نجده.

(١) في «البخاري» (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨).

(٢) لم أقف على «مستخرجه»، ولكن قال الحافظ ابن حجر: وهذا أحد الأحاديث الزائدة في «مستخرج» الإسماعيلي على ما في البخاري قال: إنه حديث غريب. «التلخيص» (٣٨/٢).

(٣) عن أبي بكرة في «البخاري» (٤٤٢٥).

(٤) الحديث عن جابر لا عن معاذ في «البخاري» (٧٠٠)، ومسلم (٤٦٥).

(٥) في «البخاري» (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣). (٦) تقدم.

به؛ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، وهو ثابت في «الصحيح»، من حديث أبي هريرة ^(١)، وأنس ^(٢)، وجابر ^(٣)، وثابت خارج «الصحيح» عن جماعة، من الصحابة، وورد الوعيد على المخالفة، كحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ جَمَارٍ، أَوْ يُحَوَّلَ صُورَتُهُ صُورَةَ جَمَارٍ».

أخرجه الجماعة ^(٤) ولا يتابعه في شيء يوجب بطلان صلاته، نحو أن يتكلم الإمام أو يفعل أفعالا تخرجه عن صورة المصلي، ولا خلاف في ذلك.

وأما كونه لا يؤم الرجل قوما هم له كارهون؛ فلحديث عبدالله بن عمرو، أن رسول الله ﷺ كان يقول: «ثَلَاثَةٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُمْ صَلَاةً: مَنْ تَقَدَّمَ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَرَجُلٌ أَتَى الصَّلَاةَ دِبَارًا، وَرَجُلٌ اعْتَبَدَ مُحَرَّرَةً»، أخرجه أبوداود، وابن ماجه ^(٥)، وفي إسناده عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وفيه ضعف ^(٦).

وأخرج الترمذي ^(٧) من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ آذَانَهُمْ: الْعَبْدُ الْآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَإِمَامٌ قَوْمٌ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ»، وقد حسنه الترمذي وضعفه البيهقي ^(٨).

قال النووي في «الخلاصة» ^(٩): والأرجح قول الترمذي. وفي الباب أحاديث عن جماعة ^(١٠)

(١) في «البخاري» (٧٢٢)، ومسلم (٤١٧). (٢) في «البخاري» (٦٨٩)، ومسلم (٤١١).

(٣) عن جابر في مسلم (٤١٣)، وفي البخاري (٦٨٨)، ومسلم (٤١٢)، عن عائشة.

(٤) «البخاري» (٦٩١)، ومسلم (٤٢٧)، وأحمد (٤٦٩/٢)، وأبوداود (٦٢٣)، والنسائي (٩٦/٢)، والترمذي (٥٨٢)، وابن ماجه (٩٦١).

(٥) أبوداود (٥٩٣)، وابن ماجه (٩٧٠).

(٦) تساهل الإمام الشوكاني رحمه الله، وإلا فهو ضعيف، على أقل أحواله، وقد تركه الإمام أحمد.

(٧) (٣٦٠).

(٨) (١٢٨/٣)، وهو الصواب؛ ففيه أبوغالب خَرُورٌ: ضعيف.

(٩) (٧٠٤/٢).

^(١٠) عن أنس عند الترمذي (٣٥٨)، وفيه محمد بن القاسم الأسدي، كُذِّبَ، والحديث رُوِيَ عن الحسن مرسلًا. وعن ابن عباس عند ابن ماجه (٩٧١)، وفيه يحيى بن عبدالرحمن الأرحبي، يروي عن عُبَيْدَةَ =

من الصحابة يقوي بعضها بعضاً.

وأما كونه يُصلي بهم صلاة أخفهم؛ فلما ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرها من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، فَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ»، وفي الباب أحاديث صحيحة^(٢)، واردة في التخفيف.

وأما كونه يقدم السلطان، ورب المنزل؛ فلما ثبت في «الصحيح»^(٣) من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو مرفوعاً: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ»، وفي لفظ: «لَا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ»، وورد تقييد جواز ذلك بالإذن، وفي لفظ لأبي داود^(٤): «لَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ فِي بَيْتِهِ»، وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي، والنسائي^(٥)، عن مالك بن الحُوَيْرِث قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَا يُؤْمَهُمْ، وَلِيُؤْمَهُمْ رَجُلٌ مِنْهُمْ».

وأما تقديم الأقرب ثم الأعم، ثم الأسن؛ فلما في حديث أبي مسعود بلفظ: «يُؤْمَرُ

= ابن الأسود غرائب، وعبيدة: مدلس ولم يصرح.

● وعن طلحة بن عبيد الله، عند الطبراني في «الكبير» (١١٥/١)، فيه سليمان بن أيوب الطَّلَحِي: ضعيف، وموسى بن طلحة: متروك.

● وعن أبي سعيد عند البيهقي (١٢٨/٣)، وفيه أبو عتبة الحمصي أحمد بن الفرج: ضعيف، وبقية: مدلس، وإسماعيل: أظنه ابن مسلم المكي، فهو ضعيف جداً، والحجاج بن أرطاة: مدلس، وضعيف، وكلام البيهقي على أنه غير محفوظ.

● وعن سلمان عند ابن أبي شيبة (٣٥٨/١)، منقطع، القاسم بن مُعْتَمِرَةَ لم يسمع من سلمان، وهو موقوف مع ذلك.

(١) في «البخاري» (٧٠٣)، ومسلم (٤٦٧).

(٢) عن أبي مسعود في «البخاري» (٧٠٤/١)، ومسلم (٤٦٦)، وعثمان بن أبي العاص في مسلم (٤٦٨).

(٣) تفرد به مسلم (٦٧٣). (٤) (٥٨٢)، وهي زيادة صحيحة.

(٥) أحمد (٥٣/٥)، وأبوداود (٥٩٦)، والترمذي (٣٥٦)، والنسائي (٨٠/٢) وهو ضعيف؛ فيه أبو عطية مولى

بني عقيل، قال أبو حاتم وابن المديني: لا يعرف، وقال أبو الحسن بن القطان: مجهول. كما في «التهذيب».

الْقَوْمَ أَقْرَأَهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمَهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمَهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمَهُمْ سِنًا، وهو في "الصحيح" ^(١)، وإما لم نذكر الهجرة في المختصر؛ لأنه لا هجرة بعد الفتح، كما في الحديث الصحيح ^(٢).

وأما كونها إذا اختلت صلاة الإمام كان ذلك عليه لا على المؤمنين؛ فلحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يُصَلُّونَ بِكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»، أخرجه البخاري ^(٣) وغيره.

وأخرج ابن ماجه ^(٤) من حديث سهل بن سعد نحوه.

وأما كون موقف المؤمنين خلف الإمام إلا الواحد فعن يمينه؛ فلحديث جابر بن عبد الله: أنه صلى مع النبي ﷺ فجعله عن يمينه، ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي ﷺ فأخذ بأيديهما فدفعهما حتى أقامهما خلفه، وهو في "الصحيح" ^(٥) وقد كان هذا فعله وفعل أصحابه في الجماعة يقف الواحد عن يمين الإمام، والاثنان فتأ زاد خلفه، وقد ذهب الجمهور إلى وجوب ذلك، وقال سعيد بن المسيب: إنه مندوب فقط. وَرَوِيَ عن النَّخَعِيِّ أَنَّ الْوَاحِدَ يَقِفُ خَلْفَ الْإِمَامِ.

وأما كون إمامة النساء وَسَطَ الصف؛ فلما روي من فعل عائشة أنها أَمَّتِ النساء فقامت وسط الصف. أخرجه عبدالرزاق، والدارقطني، والبيهقي، وابن أبي شيبة، والحاكم ^(٦)، وَرَوِيَ مثل ذلك عن أم سلمة، أخرجه الشافعي، وابن أبي شيبة،

(١) (٦٧٣).

(٢) في البخاري (٢٨٢٥)، ومسلم (١٣٥٣) عن ابن عباس.

(٣) (٦٩٤).

(٤) (٩٨١)، وهو ضعيف بمرة، فيه عبد الحميد بن سليمان الخزاعي ضعيف جداً.

(٥) في مسلم (٣٠١٠).

(٦) عبدالرزاق (١٤١/٣)، والدارقطني (٤٠٤/١)، والبيهقي (١٣١/٣)، وابن أبي شيبة (٤٣٠/١)،

والحاكم (٢٠٣/١) وهو حسن لغيره.

وعبدالرزاق، والدارقطني^(١).

وأما تقديم صفوف الرجال، ثم الصبيان، ثم النساء؛ فلحديث أبي مالك الأشعري: أن النبي ﷺ كان يجعل الرجال قُدَّامَ الغلمان، والغلمان خلفهم، والنساء خلف الغلمان. أخرجه أحمد^(٢)، وأخرج بعضه أبوداود^(٣)، وفي إسناده شَهْرُ بن حَوْشَب، ويؤيده ما في «الصحيحين»^(٤) من حديث أنس: أنه قام هو واليتيم خلف النبي ﷺ، وأم سُلَيْم خلفهم.

وأما كون الأحق بالصف الأول هم أولو الأحلام والنهي؛ فلحديث أبي مسعود الأنصاري الثابت في «الصحيح»^(٥): أن النبي ﷺ قال: «لِيَلْتَمِثَنَّ مِنْكُمْ أُولُوا الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ» وأخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي، والنسائي^(٦) قال: كان رسول الله ﷺ يحب أن يليه المهاجرون والأنصار؛ ليأخذوا عنه.

وأما كون على الجماعة أن يُسَوُّوا صفوفهم، ويسدوا الخلل؛ فلما رواه أبوداود^(٧) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسَدُّوا الْخَلَلَ»، وفي «الصحيحين»^(٨) من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «سَوُّوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنْ تَسَوَّى الصُّفُوفُ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ»، وعنه أيضاً في «الصحيحين»^(٩): كان رسول الله

(١) الشافعي في «المسند» (٣١٥)، وابن أبي شيبة (٤٣٠/١)، وعبدالرزاق (١٤٠/٣)، والدارقطني (٤٠٥/١)، وفيه حجية بنت حصين، لم أقف لها على ترجمة.

(٢) (٣٤٣/٥). (٣) (٦٧٧).

(٤) في البخاري (٨٦٠)، ومسلم (٦٥٨). (٥) في مسلم (٤٣٢).

(٦) أحمد (١٠٠/٣)، وابن ماجه (٩٧٧)، والترمذي تعليقا (٤٤١/١)، والنسائي في «الكبرى» (٨٤/٥)، وهو حسن إن شاء الله.

(٧) (٦٨١)، وهو ضعيف؛ فيه يحيى بن بَشِير بن خَلَاد، قال أبو محمد الإشبيلي: ليس هذا الإسناد بقوي ولا مشهور، قال ابن القطان: ولم يبين علته وهي الجهل بحال يحيى بن بشير بن خلاد وبحال أمه «بيان الوم» (٣٥٠/٣).

(٨) بهذا اللفظ تفرد به مسلم (٤٣٣)، أما لفظ البخاري (٧٢٣): «فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة».

(٩) تفرد به البخاري دون مسلم (٧١٩)، بدون لفظة: «اعتدلوا».

يَقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَبْلَ أَنْ يَكْبِرَ فَيَقُولُ: «تَرَاصُّوا وَاعْتَدِلُوا»، وَثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ»^(١)، مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عِبَادَ اللَّهِ، لَتَسُونَّ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لِيَخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

وَأَمَّا كَوْنُهُمْ يَتِمُّونَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ؛ فَلَمَّا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^(٢)، مِنْ أَمْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِإِتِمَامِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ، ثُمَّ كَذَلِكَ.

فَالسَّنَةُ أَنْ لَا يَقِفَ الْمُؤْتَمُّ فِي الصَّفِّ الثَّانِي، وَفِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ سَعَةً، ثُمَّ لَا يَقِفَ فِي الصَّفِّ الثَّالِثِ، وَفِي الصَّفِّ الثَّانِي سَعَةً، ثُمَّ كَذَلِكَ وَوَرَدَ أَيْضًا^(٣) أَنْ الْوُقُوفَ بَيْنَ الصَّفِّ أَوَّلَى وَأَفْضَلَ.

بَابُ

سُجُودِ السَّهْوِ: هُوَ سَجْدَتَانِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، أَوْ بَعْدَهُ بِإِحْرَامٍ، وَتَشَهُدٍ، وَتَحْلِيلٍ، وَيُشْرَعُ لِتَرْكِ مَسْنُونٍ، وَلِلزِّيَادَةِ وَلَوْ رَكْعَةً سَهْوًا، وَلِلشَّكِّ فِي الْعَدَدِ، وَإِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ تَابَعَهُ الْمُؤْتَمُّ.

أَقُولُ: أَمَّا كَوْنُ السُّجُودِ يَكُونُ عَلَى التَّخْيِيرِ، إِمَّا قَبْلَ التَّسْلِيمِ مِنَ الصَّلَاةِ، أَوْ بَعْدَهُ، فَوَجْهُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحَّ عَنْهُ: أَنَّهُ سَجَدَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَصَحَّ عَنْهُ أَنَّهُ سَجَدَ

(١) فِي الْبُخَارِيِّ (٧١٧)، وَمُسْلِمٍ (٤٣٦).

(٢) مِنْهَا عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، فِي مُسْلِمٍ (٤٣٠): «أَلَا تَصِفُونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟!» فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: «يَتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأَوَّلَ، وَيَتَرَاوُونَ فِي الصَّفِّ».

وَمِنْهَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَصْحَابِهِ تَأَخَّرًا فَقَالَ لَهُمْ: «تَقْدُمُوا فَإِنَّمَا بِي، وَلِبَاسُكُمْ مِنْ بَعْدِي، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤْخِرَهُمُ اللَّهُ»، وَهُوَ فِي مُسْلِمٍ أَيْضًا (٤٣٨).

(٣) عَنْ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٧٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٠٠٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ (١٠٣/٣)، وَهُوَ مَنْكَرٌ؛ فِيهِ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ: ضَعِيفٌ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَالْمَحْفُوظُ هَذَا الْإِسْنَادُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصَلُّونَ الصُّفُوفَ». قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ: كِلَاهُمَا صَحِيحَانِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ، فَأَمَّا الْمَتْنُ، فَإِنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ هِشَامٍ يَنْفَرِدُ بِالْمَتْنِ الْأَوَّلِ، فَلَا أَرَاهُ مَحْفُوظًا.

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَمُّوا الصُّفُوفَ؛ فَإِنِّي أَرَأَيْكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٣٤).

بعده، أما ما صح عنه مما يدل على أنه قبل التسليم؛ فحديث عبدالرحمن بن عوف، عند أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(١) وصححه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ أَوَّاحِدَةً صَلَّى، أَمْ اثْنَتَيْنِ، فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا لَمْ يَدْرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا، فَلْيَجْعَلْهَا اثْنَتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى، أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَجْعَلْهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْجُدْ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ سَجْدَتَيْنِ». وفي الباب أحاديث منها ما هو في «الصحيح»^(٢)، كحديث أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا، أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيُطْرَحِ الشَّكَّ جَانِبًا، وَلْيَنْ عَلَيَّ مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ».

ومنها: ما هو في غير «الصحيحين»، وأما ما صح عنه، مما يدل على أنه سجد بعد التسليم، فلحديث: ذي الدين الثابت في «الصحيحين»^(٣)، فإن فيه أنه ﷺ سجد بعدما سلم.

وحديث ابن مسعود وهو في «الصحيحين»^(٤) وغيرها مرفوعًا بلفظ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

وحديث المغيرة بن شعبه أنه: صلى بقوم فترك التشهد الأوسط، فلما فرغ من صلاته سلم، ثم سجد سجدتين وسلم، وقال: هكذا صنع بنا رسول الله ﷺ. رواه أحمد، والترمذي^(٥) وصححه.

(١) أحمد (١٩٠/١)، وابن ماجه (١٢٠٩)، والترمذي (٣٩٨)، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٩٥/١)، قال الحافظ ابن حجر: وهو معلول؛ فإنه من رواية ابن إسحاق، عن مكحول، عن كُرَيْبٍ، وقد رواه أحمد في «مسنده» عن ابن عُيَيْة عن ابن إسحاق عن مكحول مرسلًا «التلخيص» (٥/٢).

وخلاصته أنه معلول بالإرسال، وقد سبق الحافظ ابن حجر إلى ذلك ابن رجب في «الفتح» (٤٦٥/٩)، والبيهقي في «السنن» (٣٣٢/٢)، والدارقطني في «العلل» (٢٥٧/٤)، وهو ضمن تذييلنا على كتاب شيخنا مقبل بن هادي الوادعي «أحاديث معلقة ظاهرها الصحة».

(٢) في مسلم (٥٧١).

(٣) عن أبي هريرة في «البخاري» (٤٨٢)، و «مسلم» (٥٧٢).

(٤) في «البخاري» (١٢٢٦)، ومسلم (٥٧٢). (٥) أحمد (٢٤٩/٤)، والترمذي (٣٦٤) حسن لغيره.

وحديث ابن مسعود الثابت في «الصحيحين»^(١) وغيرهما: أن النبي ﷺ صلى الظهر خمسا، فقليل له: أُرِيدَ في الصلاة؟! فقال: «لَا، وَمَا ذَاكَ؟!»، فقالوا: صليت خمسا، فسجد سجدتين بعدما سلم.

فهذه الأحاديث المصروفة بالسجود تارة قبل التسليم، وتارة بعده، تدل على أنه يجوز جميع ذلك، ولكنه ينبغي في موارد النصوص. أن يفعل كما أرشد إليه الشارع، فيسجد قبل التسليم، فيما أرشد إلى السجود فيه قبل التسليم، ويسجد بعد التسليم، فيما أرشد فيه إلى السجود بعد التسليم، وما عدا ذلك فهو بالخيار، والكل سنة، وفي المسألة مذاهب قد بسطتها في «شرح المنتقى».

وأما كون سجود السهو: بإحرام، وتشهد، وتحليل؛ فقد ثبت عنه ﷺ: أنه كبر وسلم؛ كما في حديث ذي اليمين، الثابت في «الصحيح»^(٢) وفي غيره من الأحاديث.

وأما التشهد؛ فلحديث عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ: أن النبي ﷺ صلى بهم فسها، فسجد سجدتين، ثم تشهد ثم سلم. أخرجه أبوداود، والترمذي^(٣)، وحسنه وابن حبان وصححه، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، وقد روي نحو ذلك من حديث

(١) في البخاري (١٢٣١)، ومسلم (٣٨٩).

(٢) عن عمران بن حصين في «مسلم» (٥٧٤).

(٣) أبوداود (١٠٣٩)، والترمذي (٣٩٥)، وابن حبان (١٥٦/٤)، والحاكم (٣٢٣/١) لفظ التشهد في هذا الحديث غير محفوظ. تفرد به أشعث بن عبد الملك الحُمُرَانِيُّ، قال ابن حجر: وضعفه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما، وهما رواية أشعث؛ لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد وكذا المحفوظ عن خالد بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد أخرجه مسلم فصارت زيادة أشعث شاذة، ولهذا

قال ابن المنذر: لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت. «الفتح» (١١٩/٣).

وقال النووي: وفي التشهد وجهان أصحهما: لا يتشهد؛ لأنه لم يصح فيه عن النبي ﷺ شيء. «المجموع» (٧١/٤).

وقال ابن عبد البر: وأما التشهد في سجدي السهو فلا أحفظه من جه صحيح عن النبي ﷺ الاستدكار (٣٨٢/٤). وهو من سهن في «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

المغيرة^(١)، وابن مسعود^(٢)، وعائشة^(٣).

وأما كونه يشرع لترك مسنون؛ فلحديث سجوده صلى الله عليه وسلم لترك التشهد الأوسط، ولحديث^(٤) «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ»، والكلام فيه معروف، ونحو ذلك إذا كان ذلك المسنون تركه المصلي سهواً؛ لأنه قد ثبت أن سجود السهو فيه ترغيم للشيطان، كما في حديث أبي سعيد الثابت في «الصحيح»، ولا يكون الترغيم إلا مع السهو؛ لأنه من قِبَلِ الشيطان، وأما مع العمد فهو من قِبَلِ المصلي، وقد فاتته ثواب تلك السنة.

وأما كونه يشرع للزيادة، ولو ركعة سهواً؛ فلحديث المتقدم، وما دون الركعة بالأولى، وأما للشك في العدد، ففيه الأحاديث المتقدمة المصرحة بأن من شك في العدد بنى على اليقين، وسجد للسهو.

وأما متابعة المؤتم لإمامه في سجود السهو؛ فلأن ذلك من تمام الصلاة؛ ولأنه كان يسجد الصحابة إذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ورد الأمر بمتابعة الإمام، كما سبق.

(١) أخرجه البيهقي (٣٥٥/٢)، فيه عَمْرَأُ بن أبي لى: مجهول الحال، ومحمد بن أبي لى ضعيف، قال البيهقي: يتفرد به محمد بن عبدالرحمن بن أبي لى، عن الشَّعْبِيِّ، ولا يفرح بما يتفرد به، والله أعلم.

(٢) أخرجه أحمد (٤٢٨/١)، وأبوداود (١٠٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٢١٠/١)، والبيهقي (٣٥٦/٢)، قال أبوداود عقبه: رواه عبدالواحد عن خُصَيْفٍ، ولم يرفعه، ووافق عبدالواحد أيضاً سفيان، وَثَرِيثٌ وإسرائيل، واختلفوا في الكلام في متن الحديث، ولم يسندوه، وقال البيهقي: وهذا غير قوي، ويختلف في رفعه ومتمه، وله طريق أخرى أخرجه ابن عدي (١٨٠٦/٥)، وفيها عثمان بن مقسم البري: متروك، وهي في بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٤٥/٤) وهو موضوع فيه غسان بن الربيع: ضعيف، وموسى بن مطير: متروك، كذبه ابن معين وأبو مطير بن أبي خالد، قال أبوحاتم: متروك الحديث، وهذه النسخة ذكر ابن حبان أنها موضوعة «المجروحين» (٢٤٢/٢).

(٤) أخرجه أحمد (٢٨٠/٥)، وابن ماجه (١٢١٩)، والبيهقي (٣٣٧/٢)، وفيه زُهَيْرُ بن سالم الغنسي: ضعيف، وهو حسن لغیره، قال العلائي: فالظاهر -والله أعلم- أن الحديث يرتقي بهذين الإسنادين إلى درجة الحسن المحتج به «نظم الفرائد» (ص ٣٧٢)، وأجاب رحمه الله عن تضعيف من ضعفه (ص ٣٢٨). وللمزيد راجع كلام ابن الترمذاني في حاشيته على «السنن الكبرى» لبيهقي (٣٣٨/٢).

بَابُ الْقَضَاءِ لِلْفَوَائِدِ

إِنْ كَانَ التَّرْكَ عَمْدًا لَا لِعُذْرٍ، فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى، وَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ فَلَيْسَ بِقَضَاءٍ، بَلْ أَدَاءٌ فِي وَقْتِ زَوَالِ الْعُذْرِ، إِلَّا صَلَاةَ الْعِيدِ، فَفِي ثَانِيهِ.

أقول: قد اختلف أهل العلم في قضاء الفوائت المتروكة، لا لعذر، فذهب الجمهور إلى وجوب القضاء، وذهب داود الظاهري، وابن حزم، وبعض أصحاب الشافعي، وحكاه في "البحر" عن ابني الهادي، والأستاذ، ورواية عن القاسم، والناصر إلى أنه لا قضاء على العامد، غير المعذور، بل قد باء بإثم ما تركه من الصلاة، وإليه ذهب شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، ولم يأت الجمهور بدليل يدل على ذلك، ولم أجد أنا دليلاً لهم من كتاب الله ولا سنة إلا ما ورد في حديث الخثعمية، حيث قال لها النبي ﷺ: «فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى»، وهو حديث صحيح^(١) وفيه من العموم الذي يفيد المصدر المضاف، ما يشمل هذا الباب، فهذا الدليل ليس بأيدي الموجبين سواء، وقد اختلف أهل الأصول، هل القضاء يكفي فيه دليل وجوب الْمُقْضَى، أم لابد من دليل جديد يدل على وجوب القضاء؟ والحق لا بد من دليل جديد؛ لأن إيجاب القضاء هو تكليف مستقل، غير تكليف الأداء، ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغير عذر عمدًا.

وأما إذا كان الترك لعذر، من نوم، أو سهو، أو نسيان، أو اشتغال بملاحة القتال، مع عدم إمكان صلاة الخوف، والمسايقة، فإنه يجب تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر، وذلك وقتها، وفعلها، فيه أداء كما يفيد ذلك أحاديث^(٢): «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ سَهَا عَنْهَا، فَوَقْتُهَا حِينَ يَذْكُرُهَا»، وقد تقدمت في أول كتاب

(١) عن ابن عباس في "البخاري" (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨).

(٢) تقدم من حديث أنس.

الصلاة، وفي ذلك خلاف، وَاَحَقُّ أَنْ ذَلِكَ هُوَ وَقْتُ الْأَدَاءِ، لَا وَقْتُ الْقَضَاءِ؛
لِلتَّصْرِيحِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْمُنَسِيَةِ، أَوْ الَّتِي نَامَ عَنْهَا الْمُصَلِّي وَقْتُ الذِّكْرِ،
وَأَمَّا الْمَتْرُوكَةُ لِغَيْرِ نَوْمٍ وَسَهْوٍ، كَمَنْ يَتْرَكُ الصَّلَاةَ لاشتغاله بالقتال، كما سبق، فَقَدْ
شَغَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَمَا صَلَّاهُمَا إِلَّا
بَعْدَ هَوِيٍّ مِنَ اللَّيْلِ، كَمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ ^(١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَهُوَ فِي
«الصَّحِيحِينَ» ^(٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الظُّهْرِ، بَلِ الْعَصْرُ فَقَطْ.

وَأَمَّا كَوْنُ صَلَاةِ الْعِيدِ الْمَتْرُوكَةِ لِعَذْرِ وَهُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ، بِأَنَّ ذَلِكَ أَلْيَوْمَ يَوْمِ عِيدٍ
تَفْعَلُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، وَلَا تَفْعَلُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ، بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، إِذَا حَصَلَ الْعِلْمُ
بِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَوْمِ عِيدٍ؛ فَلِحَدِيثِ عُمَيْرٍ ^(٣) بَنِ أَنْسَ عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ: أَنَّهُ عُمِّ عَلَيْهِمُ
الْهَلَالُ فَأَصْبَحُوا صِيَامًا، فَجَاءَ رَكْبٌ مِنْ آخِرِ النَّهَارِ فَشْهَدُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَفْطَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ، وَأَنْ يُخْرِجُوا لِعِيدِهِمْ مِنْ
الْغَدِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَابْنُ حِبَانَ ^(٤) فِي «صَحِيحِهِ»،
وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ السَّكَنِ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَالْخَطَّابِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ ^(٥) فِي «بَلَوَغِ الْمَرَامِ».



(١) أَحْمَدُ (٢٥/٣)، وَالنَّسَائِيُّ (١٧/٢) وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٢) فِي «الْبَخَارِيِّ» (٥٩٨)، وَمُسْلِمٌ (٦٣١).

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَصَوَابُهُ أَبُو عُمَيْرٍ بَنِ أَنْسَ.

(٤) أَحْمَدُ (٥٨/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٥٧)، وَالنَّسَائِيُّ (١٨٠/٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٦٥٣)، وَابْنُ حِبَانَ

(٥/١٩٠)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٥) فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٩٥/٤)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلِّ» (٣٠٧/٣)، وَالْخَطَّابِيُّ فِي «الْمَعَالِمِ» (٢٦٨/١)، وَابْنُ

حَجَرٍ فِي «الْبَلَوغِ» (٤٨٦).

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ إِلَّا الْمَرْأَةَ، وَالْمَبْدَ، وَالْمُسَافِرَ، وَالْمَرِيضَ، وَهِيَ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، لَا تُخَالِفُهَا إِلَّا فِي مَشْرُوعِيَةِ الْخُطْبَتَيْنِ قَبْلَهَا، وَوَقْتُهَا وَقْتُ الظُّهْرِ، وَعَلَى مَنْ حَضَرَهَا أَلَّا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، وَأَنْ يُنْصِتَ حَالَ الْخُطْبَتَيْنِ، وَنُدِبَ لَهُ التَّبَكُّيُزُ، وَالتَّطَيُّبُ، وَالتَّجَمُّلُ، وَالدُّثُّوُ مِنَ الْإِمَامِ، وَمَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنْهَا فَقَدْ أَدْرَكَهَا، وَهِيَ فِي يَوْمِ الْعِيدِ رُخْصَةٌ.

أقول: صلاة الجمعة فريضة من فرائض الله سبحانه، وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل، وما صح من السنة المطهرة، كحديث: أنه ﷺ هم بإحراق من يتخلف عنها. وهو في «الصحيح»^(١)، من حديث ابن مسعود، وكحديث أبي هريرة: «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَن وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتَمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ». أخرجه مسلم^(٢) وغيره ومن ذلك حديث حفصة مرفوعاً: «رَوَّاحُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ» أخرجه النسائي^(٣) بإسناد صحيح، وحديث طارق بن شهاب: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»، أخرجه أبو داود^(٤) وسيأتي.

وقد واظب عليها النبي ﷺ من الوقت الذي شرعها الله فيه، إلى أن قبضه الله عز وجل، وقد حكى ابن المنذر^(٥) الإجماع، على أنها فرض عين، وقال ابن العربي^(٦): الجمعة فرض بإجماع الأمة. وقال ابن قدامة في «المغني»^(٧): أجمع المسلمون على وجوب الجمعة، وإنما الخلاف هل هي من فروض الأعيان، أو من فروض الكفايات، ومن نازع في قرينة الجمعة، فقد أخطأ، ولم يُصِبْ.

(١) في مسلم (٦٥٢).

(٢) (٨٩/٣)، أعله الدارقطني بأن الصواب عن ابن عمر. «العلل» (١٩٥/١٥)، وعلى هذا فهو ضمن

تذييلنا على «أحاديث معلقة». (٤) (١٠٦٧)، وهو صحيح.

(٥) في «الإجماع» (ص ١٨) وبنحوه في «الأوسط» (١٧/٤).

(٦) في «العارضة» (٢٨٦/٢). (٧) «المغني مع الشرح الكبير» (١٤٣/٢).

وأما كونها لا تجب على المرأة، والعبد، والمسافر، والمريض؛ فلحديث: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً: عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ مَرِيضٌ» أخرجه أبوداود^(١) من حديث طارق بن شهاب عن النبي ﷺ وقد أخرجه الحاكم^(٢) من حديث طارق عن أبي موسى قال الحافظ وصححه غير واحد، وفي حديث أبي هريرة^(٣) وحديث جابر^(٤) ذُكِرَ المسافر وفي الحديثين مقال معروف، والغالب أن المسافر لا يسمع النداء وقد ورد أن الجمعة على من سمع النداء كما في حديث ابن عمرو عند أبي داود^(٥).

وأما كونها كسائر الصلوات لا تخالفها إلا في مشروعية الخطبة؛ قبلها فلكونه لم يأت ما يدل على أنها تخالفها في غير ذلك، وفي هذا الكلام إشارة إلى رد ما قيل من أنه يشترط في وجوبها الإمام الأعظم والمصر الجامع والعدد المخصوص، فإن هذه الشروط لم يدل عليها دليل يفيد استحبابها فضلاً عن وجوبها فضلاً عن كونها شروطاً، بل إذا صلى رجلان الجمعة في مكان لم يكن فيه غيرها جماعة فقد فعلا ما يجب

(١) (١٠٦٧).

(٢) (٢٨٨/١) ولفظه ليس بمحفوظ إن لم يكن منكراً، قال البيهقي: ورواه عُثَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَيْثِيُّ، عن العباس بن عبد العظيم، فوصله بذكر أبي موسى الأشعري فيه، وليس بمحفوظ، فقد رواه غير العباس أيضاً عن إسحاق دون ذكر أبي موسى فيه «السنن» (١٧٢/٣).

قلت: وعبيد بن محمد العجلي قال الشيخ الألباني: لم أجد من ترجمه «الإرواء» (٥٤/٣).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٧٢/١) وفيه أحمد بن رشدين، كَذَّبَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، وإبراهيم بن حاد صَعَّقَهُ الدارقطني.

(٤) أخرجه ابن عدي (٢٤٢٥/٦)، والدارقطني (٣/٢)، والبيهقي (١٨٤/٣)، وفيه ابن لهيعة، ومعاذ بن محمد الأنصاري: ضعيفان، وعنينة أبي الزبير.

(٥) (١٠٥٦) وقال: روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوراً على عبدالله بن عمرو ولم يرفعه، وإنما أسنده قَبِيصَةُ. قلت: وقبيصة ضعيف في روايته عن سفيان الثوري وهذه منها، وقال ابن قدامة: والأشبه أنه من كلام عبدالله بن عمرو «المغني» (٢١٤/٢). وقال عبدالحق: الصحيح أنه موقوف «الأحكام» (١٠٢/٢). وقال ابن العربي: والصحيح أنه قول عبدالله «العارض» (٢٨٩/٢). وقال ابن الملتن: وقبيصة المذكور: ثقة إلا في الثوري، وهذا الحديث من روايته، وفيه مجهولان. «تحفة المحتاج» (٤٩٠/١)، وغيرهم.

عليهما، فإن خطب أحدهما فقد عملا بالسنة، وإن تركا الخطبة فهي سنة^(١) فقط، ولولا حديث طارق بن شهاب المذكور قريباً من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه في جماعة، ومن عدم إقامتها في زمنه عليه السلام في غير جماعة؛ لكان فعلها فرادى مجزئاً كغيرها من الصلوات.

وأما كون وقتها وقت الظهر؛ فلكونها بدلا عنه وقد ورد ما يدل على أنها تجزئ قبل الزوال كما في حديث أنس أنه كان صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة ثم يرجعون إلى القائلة يقولون. وهو في «الصحيح»^(٢) ومثله من حديث سهل بن سعد في «الصحيحين»^(٣) وثبت في «الصحيح»^(٤) من حديث جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون إلى جمالهم فيريحونها حين تزول الشمس. وهذا فيه التصريح بأنهم صلوا قبل زوال الشمس، وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وهو الحق، وذهب الجمهور إلى أن وقتها أول وقت الظهر.

وأما كون على من حضرها ألا يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة؛ فلحديث عبدالله بن بُشر قال: جاء رجل يتخطى رقاب الناس [يوم الجمعة] والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ». أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي، وصححه ابن خزيمة^(٥) وغيره ولحديث أرقم بن أبي الأرقم المخزومي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الَّذِي يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْرُؤُ يَنْزِلُ الْإِثْنَيْنِ بَعْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ كَالْجَارِّ قُصْبُهُ فِي النَّارِ». أي: أمعاء. أخرجه أحمد والطبراني في «الكبير»^(٦) وفي إسناده مقال^(٧) وفي الباب أحاديث منها عن معاذ بن أنس عند الترمذي، وابن ماجه^(٨) قال:

(١) وفي «السييل الجرار» (٢٩٨/١) مال إلى الوجوب، وهو الراجح.

(٢) في البخاري (٩٠٥). (٣) في البخاري (٩٤١)، ومسلم (٨٥٩).

(٤) في مسلم (٨٥٨).

(٥) أحمد (١٨٨/٤)، وأبوداود (١١١٨)، والنسائي (١٠٣/٣)، وابن خزيمة (١٨١١)، وعند أحمد وابن خزيمة زيادة: «وَأَتَيْتَ»، والحديث صحيح بزيادته. (٦) أحمد (٤١٨/٣)، والطبراني في «الكبير» (٤١٧/١).

(٧) كُتِلَ المقال؛ ففيه هشام بن زياد القرشي: متروك، وعشاش بن أرقم، وعارة بن سعد كلاهما مجهول الحال.

(٨) الترمذي (٥١٣)، وابن ماجه (١١١٦) وهو ضعيف بمرة، فيه سهل بن معاذ قال ابن معين: ضعيف، =

قال رسول الله ﷺ « مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اتَّخَذَ جِسْرًا إِلَى جَهَنَّمَ »، وعن عثمان^(١) وأنس^(٢) أيضًا.

وأما كونه ينصت حال الخطبتين؛ فلحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: « إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَعُوثٌ »، وهو في «الصحيحين»^(٣) وغيرها. وأخرج أحمد، وأبوداود^(٤) من حديث علي قال: « مَنْ دَنَا مِنَ الْإِمَامِ فَلَعَا وَلَمْ يَسْمَعْ لَهُ وَلَمْ يُنْصِتْ كَانَ عَلَيْهِ كِفْلٌ مِنَ الْوِزْرِ، وَمَنْ قَالَ صَوِّ فَقَدْ لَعَا، وَمَنْ لَعَا فَلَا جُمُعَةَ لَهُ »، ثم قال: هكذا سمعت نبيكم ﷺ، وفي إسناده مجهول^(٥) وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة.

وأما كونه يندب التبكير؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٦) وغيرها أن رسول الله ﷺ قال: « مَنِ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ، يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ »، وفي الباب أحاديث في مشروعية التبكير.

وأما مشروعية التطيب والتجمل؛ فلحديث أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: « عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَلْبَسُ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ طِيبٌ مَسَّ مِنْهُ ». أخرجه أحمد وأبوداود^(٧) وهو في «الصحيحين»^(٨) بلفظ: « الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

= ومعنى ضعيف عند ابن معين، ليس بثقة، ولا يُكْتَبُ حديثه، وخاصة في روايته عن زَيْدِ بْنِ فَاذِلٍّ، وهذه منها وزبان قال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يتفرد عن سهل بنسخة كأنها موضوعة. «المجروحين» (٣١٣/١).

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥٦/٩)، وهو ضعيف بمره؛ فيه هشام بن زياد القرشي، قد تقدم أنه متروك.

(٢) أخرجه الطبراني في «الصغير» (٤٥٩)، وهو ضعيف؛ فيه قَابِيسُ بْنُ مُطَيْبٍ الْعِجْلِيُّ: ضعيف.

(٣) في البخاري (٩٣٤)، ومسلم (٨٥١). (٤) أحمد (٩٣/١)، وأبوداود (١٠٥١).

(٥) هو مولى امرأة عثمان بن عطاء. (٦) في البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠).

(٧) أحمد (٢٥/٣)، وأبوداود (٣٤٣). (٨) في البخاري (٨٧٩)، ومسلم (٨٤٦).

وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَسْتَنْ، وَأَنْ يَمَسَّ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ»، وأخرج أحمد والبخاري^(١) وغيرهما من حديث سلمان الفارسي قال: قال النبي ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسَّ مِنْ طِيبٍ بَيْنَهُ، ثُمَّ يَرْوِحُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَلَا يُقَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ لِلْإِمَامِ إِذَا تَكَلَّمَ إِلَّا عُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى» وأخرج أحمد^(٢) وغيره من حديث أبي أيوب، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَمَسَّ مِنْ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ وَلَيْسَ مِنْ أَحْسَنِ ثِيَابِهِ، ثُمَّ خَرَجَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَسْجِدَ، فَمَزَّجَ إِنْ بَدَأَ لَهُ وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا خَرَجَ إِمَامُهُ حَتَّى يُصَلِّيَ كَانَ كَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى» ورجال إسناده ثقات^(٣) وفي الباب أحاديث.

وأما كونه يندب الدنو من الإمام؛ فلحديث سَمُرَةَ عند أحمد وأبي داود^(٤). أن النبي ﷺ قال: «اخْضَرُّوا الذُّكْرَ وَادْنُوا مِنَ الْإِمَامِ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ يَتَّبَعُهُ حَتَّى يُؤَخَّرَ فِي الْجَنَّةِ وَإِنْ دَخَلَهَا»، وفي إسناده انقطاع^(٥) وفي الباب أحاديث، ومن جملة ما يشرع يوم الجمعة الغسل وقد تقدم الكلام عليه في باب الغسل.

وأما كون من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها؛ فلحديث^(٦): «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى وَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ»، وله طرق كثيرة يصير بها حسناً لغيره^(٧) وقد قدمنا أنها كسائر الصلوات، وليست الخطبة [بأ] شرط من شروط الجمعة

(١) أحمد (٤٤٠/٥)، والبخاري (٨٨٣).

(٢) (٤٢٠/٥).

(٣) كلا فقيه عمران بن أبي يحيى مجهول الحال، إلا أن الحديث حسن لغيره بما تقدم.

(٤) أخرجه أحمد (١٠/٥)، وأبو داود (١١٠٨).

(٥) يعني الحسن عن سمرة فإنه مدلس ولم يصرح بسببه لهذا الحديث.

(٦) عن أبي هريرة وابن عمر من طُرُقٍ عنهما، راجع مقدمة تحقيقنا على «بلوغ المرام» ص (٤١).

(٧) ولا يصح شيء منها قال ابن حبان: ذكر الخبر الدال على أن الطرق المروية في خبر الزُّهري: من أدرك

من الجمعة ركعة كُلِّهَا معللة ليس يصح منها شيء «صحيح ابن حبان» بـ«ترتيبه» لابن بلبان (٢٢/٣)،

وكذا ضعفه الكاساني في «بدائع الصنائع» (٣٩٧/١)، وقد توسعنا فيها في بحثنا «الإفادة ببيان ما لم =

حتى يتوقف إدراك الصلاة على إدراك الخطبة، وقد أوضحت المقال في أبحاث مطولة وقعت مع بعض الأعلام مشتملة على ما يحتاج إليه في هذا البحث فليرجع إلى ذلك فهو مفيد جداً.

وأما كونها في يوم العيد رخصة؛ فلحديث زيد بن أرقم أن النبي ﷺ صلى العيد في يوم جمعة ثم رخص في الجمعة فقال: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُجْمَعَ فَلْيُجْمَعْ». أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والنسائي، والحاكم^(١)، وصححه علي بن المديني، وأخرج أبوداود، وابن ماجه، والحاكم^(٢) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَسَنْ شَاءَ أَجْزَأُهُ مِنَ الْجُمُعَةِ وَإِنَّا مُجْمَعُونَ». وقد أُعِلَّ بالإرسال، وفي إسناده أيضاً بقية بن الوليد وفي الباب أحاديث عن ابن عباس، وابن الزبير، وغيرهما، وظاهر أحاديث الترخيص تشمل من صلى العيد ومن لم يُصَلِّ، بل روى النسائي وأبوداود^(٣) أن ابن الزبير أيام خلافته لم يُصَلِّ بالناس الجمعة بعد صلاة العيد، فقال ابن عباس لما بلغه ذلك: أصاب السنة. وفي إسناده مقال^(٤).

= يثبت من الزيادة.

(١) أحمد (٣٧٢/٤)، وأبوداود (١٠٧٠)، وابن ماجه (١٣١٠)، والنسائي (١٩٤/٣)، والحاكم (٢٨٨/١)، وهو ضعيف فيه إيس بن أبي رَمْلَةَ مجهول.

(٢) أبوداود (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٣١١)، والحاكم (٢٨٨/١)، روي مرفوعاً من طريق بقية بن الوليد، عن شعبة، وقد ترد بقية بالرفع عن شعبة، عن بقية الثقات، وتابعه زياد بن عبدالله البَكَّائِيُّ، وهو ضعيف، وصالح بن موسى الطَّلَجِيُّ، وهو متروك، والصحيح فيه الإرسال، رجحه جماعة من الحفاظ: أبوحاتم، والبخاري، وابن عدي، والبيهقي، وابن عبد البر، وللمزيد راجع «علل الدارقطني» (٢١٥/١٠)، و«علل ابن أبي حاتم» (٢٠٨/١)، و«الكامل» (١٠٥٠/٣)، و«الاستذكار» (٢٨/٧)، و«التمهيد» (٢٧٢/١٠).

(٣) النسائي (١٩٤/٣)، وأبوداود (١٠٧١).

(٤) لا أدري ما هذا، المقال الذي أرادَه الإمام الشوكاني رحمه الله فالحديث صحيح إلا أن يكون أراد أن في إسناده أبي داود الأعمش، وهو مدلس، فإن أراد ذلك فهو متابع كما في سند النسائي، فإنه من غير طريق الأعمش.

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

هِيَ رَكْعَتَانِ، فِي الْأُولَى سَبْعُ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسٌ كَذَلِكَ، وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا وَيُسْتَحَبُّ التَّجَمُّلُ وَالخُرُوجُ إِلَى خَارِجِ الْبَلَدِ وَمُخَالَفَةُ الطَّرِيقِ، وَالْأَكْلُ قَبْلَ الْخُرُوجِ فِي الْفِطْرِ دُونَ الْأَصْحَى، وَوَقْتُهَا بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرِ رُمُحٍ إِلَى الزَّوَالِ، وَلَا أَذَانَ فِيهَا وَلَا إِقَامَةً.

أقول: قد اختلف أهل العلم هل صلاة العيد واجبة، أم لا؟ والحق الوجوب؛ لأنه عليه السلام مع ملازمته لها قد أمرنا [بالخروج إليها، كما في حديث أمره عليه السلام للناس أن يغدوا إلى مُصَلَّاهُمْ بعد أن أخبره الركب برؤية الهلال، وهو حديث صحيح^(١)، وثبت في "الصحيح"^(٢) من حديث أم عطية قالت: أمرنا رسول الله عليه السلام أن نُخْرَجَ فِي الْفِطْرِ وَالْأَصْحَى الْعَوَاتِقَ وَالْحَيْضَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ. فَأَمَّا الْحَيْضُ، فَيَعْتَزِلْنَ الصَّلَاةَ وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَأَمْرٌ بِالْخُرُوجِ يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِالصَّلَاةِ لِمَنْ لَا عَذْرَ لَهَا بِفَحْوَى الْخَطَابِ، وَالرِّجَالُ أَوْلَى مِنَ النِّسَاءِ بِذَلِكَ.

وأما كون التكبير في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الثانية خمس كذلك؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه السلام كبر في عيد ثلثي عَشْرَةَ تكبيرة: سبعاً في الأولى، وخمسة في الثانية. أخرجه أحمد وابن ماجه^(٣). [وقال أحمد: أنا أذهب إلى هذا. قال العراقي: إسناده صالح ونقل الترمذي في "العلل المفردة" عن البخاري^(٤) أنه قال: إنه حديث صحيح.] وفي رواية لأبي داود [والدارقطني]^(٥) التكبير

(١) عن أبي عُمَيْرٍ، عن عمومته وسياقي (٢) في "البخاري" (٩٧٤)، ومسلم (٨٩٠).

(٣) أحمد (١٨٠/٢)، وابن ماجه (١٢٧٨).

(٤) (٢٨٨/١) فيه عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي، قال البخاري: فيه نظر وسياقي في كلام ابن القطان أن البخاري لم يصحح الحديث.

(٥) أبوداود (١١٥٢)، والدارقطني (٤٧/٢)، وما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

في الفطر: سبع في الأولى وخمس في الآخرة، والقراءة بعدهما كليهما وإسناد الحديث صالح وقد صححه البخاري وأخرج الترمذي^(١) من حديث عمرو بن عوف المزني أن النبي ﷺ كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة. وقد حسنه الترمذي وأنكر عليه تحسينه؛ لأن في إسناده كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وهو متروك، قال النووي^(٢): لعله اعتضد بشواهد وغيرها. انتهى. قال العراقي: إن الترمذي إنما تبع في ذلك البخاري، وقد قال في كتاب «العلل المفرد»^(٣) سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول^(٤). انتهى. وقد أخرجه ابن ماجه بدون ذكر القراءة، وأخرجه

(١) (٥٣٦). (٢) في «المختصر» (١/٨٣٢).

(٣) (٢٨٨/١).

(٤) هذه عبارة البخاري وما تقدم من التصحيح عنه، الصحيح أنه من كلام الترمذي فظن من قرأ الكلام بدون فصل أن الكلام للبخاري وهو إنما للترمذي، قال ابن القطان: لم يصح البخاري حديث كثير بن عبدالله المذكور والمنقول عنه في ذلك هو ما ذكره الترمذي في كتاب «العلل» قال: سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: ليس في الباب أصح من هذا، وبه أقول، وحديث عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، في هذا الباب، وهو صحيح أيضًا. هذا نص ما ذكره وليس فيه تصحيح لواحد منها، أما حديث كثير بن عبدالله، فإنما قال: ليس في الباب شيء أصح منه، وليس هذا بنص في تصحيحه إياه؛ إذ قد يقول هذا لأشبه ما في الباب، وإن كان كله ضعيفًا، فإن قيل يؤكد مفهوم أبي محمد قوله: وبه أقول. فالجواب: أن تقول: هذا لا أدري هل هو كلام البخاري أو كلام الترمذي، وهو إذا كان كلام البخاري يكون معناه، وبه أقول وأفقي في صلاة العيدين، وإليه أذهب في عدد التكبير، وإذا كان كلام الترمذي يكون معناه: وبه أقول، أي: إن الحديث المذكور أشبه ما في الباب وأصح. فإن قيل: قوله وحديث عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي، عن عمرو، عن أبيه، عن جده في هذا الباب، وهو صحيح أيضًا يؤكد المفهوم الأول، فالجواب: أن نقول: وهذا أيضًا لعله كلام الترمذي، فهو الذي عُهد يصحح حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده إذا روى عنه ثقة، فإن قيل: وهذا الفرار عن ظاهر الكلام المذكور ما أوجبه؟ فالجواب أن نقول: أوجبه أن عبدالله بن عمرو، والد كثير لا يعرف حاله، ولا يعلم روى عنه غير ابنه كثير، وكثير عندهم متروك الحديث، قاله النسائي... وحين ذكر الترمذي هذا الحديث لم يصححه، واستبعد أيضًا على البخاري أن يصحح حديث عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، فقد =

الدارقطني، وابن عدي، والبيهقي^(١) وفي إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي وأبوداود: إنه ركن من أركان الكذب. وقال ابن حبان^(٢): له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده. وأخرج ابن ماجه^(٣) من حديث سعد القُرَظِي المؤذن أن النبي ﷺ كان يكبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الآخرة خمساً قبل القراءة. [قال العراقي]^(٤): وإسناده ضعيف^(٥). وفي الباب أحاديث تشهد بذلك^(٦)، والجميع يصلح للاحتجاج^(٧) به وفي المسألة عشرة مذاهب هذا أرجحها.

= ضعف الطرائفي المذكور ناس منهم ابن معين، ولقد لقبوه الطرائفي لاستطرافهم طرائف يأتيهم بها وقد أطلت مما ليس من الباب لأبين أن قول البخاري: أصح شيء ليس معناه صحيحاً، فاعلمه. «البيان» (٢/٢٦٠)، وبنحوه (٥/٤٨٣)، والله در ابن القطان، فقد أجاب فأجاد، وأفاد، وأفصح عن المراد، وأشار إلى ذلك ابن الترمذي في «الجوهر النقي» حاشية «السنن الكبرى» (٣/٢٨٦).

(١) ابن ماجه (١٢٧٩)، والدارقطني (٢/٤٨)، وابن عدي (٦/٢٠٧٩)، والبيهقي (٣/٢٨٦).

(٢) «المجروحين» (٢/٨٣). (٣) (١٢٧٧).

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٥) بل ضعيف جداً؛ فيه عبد الرحمن بن سعد بن عمار قال البخاري: فيه نظر، وقال ابن معين: ضعيف، وأبوه وجده: مجهولان، قال ابن القطان: لا يعرف حاله، ولا حال أبيه.

(٦) عن: عمرو بن عوف، وسعد القُرَظِي، وعائشة، وأبو هريرة، وأبو واقد، وابن عباس، وابن عمر، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف.

(٧) أتى لها أن تكون صالحة للاحتجاج وهي دائرة بين موضوع ومنكر وضعيف جداً وقد ضعفها جماعة من الحفاظ: قال الإمام أحمد: ليس يُروى في التكبير في العيدين حديث صحيح مرفوع. كما في «التلخيص» (٢/٨٥)، وغيره.

وقال ابن العربي: ولم يثبت في التكبير شيء يصح. «العارضة» (٣/٧).

وقال ابن حزم: وفي هذا الباب آثار عن رسول الله ﷺ، لا يصح شيء منها. «المحلى» (٣/٢٩٦). وكذا ابن الترمذي في «حاشيته» (٣/٢٨٧). وقد جمعنا أئمة ذلك في بحث متع ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين»، وهذا نبذة منه.

وأما كون الخطبة بعد الصلاة؛ فلما ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرها من حديث أبي سعيد قال: كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، وأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم، وإن كان يريد أن يقطع بعثاً أو يأمر بشيء أمر به ثم ينصرف. وفي الباب من حديث جابر عند مسلم^(٢) وغيره، وأول من خطب قبل الصلاة في العيد مروان، وَأُنْكِزَ عليه ذلك، وأخرج النسائي وأبوداود وابن ماجه^(٣) من حديث عبدالله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى الصلاة قال: «إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَخْطُبَ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَذْهَبَ فَلْيَذْهَبْ».

وأما كونه يستحب في العيد التجميل بالثياب؛ فقد ثبت في «الصحيحين»^(٤) أن عمر وجد حُلَّةً في السوق من إستبرق تباع فأخذها فألقى بها النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، اتبع هذه فَتَجَمَّلَ بها للعيد والوفد. فقال: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»، وأخرج الشافعي^(٥) عن شيخه إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ كان يلبس بُزْدَ جَبَرَةٍ في كل عيد. وشيخ الشافعي ضعيف^(٦)، ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت^(٧) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن

(١) في «البخاري» (٩٥٦)، و «مسلم» (٨٨٩).

(٢) (٨٨٥).

(٣) النسائي (٨٥/٣)، وأبوداود (١١٥٥)، وابن ماجه (١٢٩٠)، والصحيح أنه من مراسيل عطاء بن أبي رباح، رجح الإرسال أَبُورُزَّعَةَ، كما في «العلل» (١٨٠/١)، وابن معين في «التأريخ» (١٥/٣)، وأبوداود في «سننه»، والنسائي كما في «نصب الراية» (٢٢١/٤)، والإمام أحمد كما في «الفتح» لابن رجب (١٤٨/٦)، والبيهقي في «السنن» (٣٠١/٣)، وللمزيد راجع كلام علامة اليمن شيخنا مقبل بن هادي الوادعي في «أحاديث معلقة ظاهرها الصحة» (ص ١٠٤)، الطبعة الأولى.

(٤) في «البخاري» (٨٨٦)، و «مسلم» (٢٠٦٨). (٥) في «المسند» (٤٤/١).

(٦) بل ركن من أركان الكذب، كما قاله النسائي.

(٧) كذا في الأصلين، وصوابه سعد بن الصلت، كما في مصادر التخریج و«التلخيص» لابن حجر (٨١/٢) =

عباس بمثله، وأخرجه الطبراني^(١). وأخرج ابن خزيمة^(٢) عن جابر أن النبي ﷺ كان يلبس البرد الأحمر في العيدين وفي الجمعة.

وأما كونه يستحب الخروج إلى خارج البلد؛ فلمواظبته ﷺ على ذلك، وصلى بهم صلاة العيد في المسجد لمطر وقع كما في حديث أبي هريرة عند أبي داود، وابن ماجه، والحاكم^(٣) وفي إسناده مجهول^(٤).

وأما استحباب مخالفة الطريق؛ فلحديث أبي هريرة عند البخاري^(٥) وغيره قال: كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق. وأخرج أبوداود وابن ماجه^(٦) نحوه

= وهو مجهول الحال ترجمه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨٦/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، سوى رواية بعضهم عنه، وعلى هذا فتابعته غير نافية.

(١) "الأوسط" للطبراني (٣١٦/٧).

(٢) (١٧٦٦) وهو ضعيف؛ فيه حجاج بن أرطاة ضعيف ومدلس.

(٣) أخرجه أبوداود (١١٦٠)، وابن ماجه (١٣١٣)، والحاكم (٢٩٥/١).

(٤) هو عيسى بن عبد الأعلى بن أبي قزوة، وأبو يحيى عُبيد الله بن عبد الله بن مُؤَبِّر التيمي مقبول، وضعف الحديث ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (١٤٥/٥).

(٥) (٩٨٦)، وصوابه عن جابر، أما حديث أبي هريرة فعلقه البخاري، وفي الحديث خلاف أهو عن جابر أم عن أبي هريرة، والراجح أنه عن أبي هريرة كما رجحه أبو مسعود الدمشقي، والبيهقي وابن رجب في "الفتح" (١٦٤/٦).

والخلاصة: أن الحديث ضعيف؛ فيه فُلُتُخُ بن محمد ضعيف. والحديث ضعفه ابن القطان في "بيان الوهم" (٣٩/٤)، وابن حزم في "المحلى" (٣٠٣/٣)، وكما يشير إلى ذلك كلام أبي مسعود، وابن رجب.

(٦) أبوداود (١١٥٦)، وابن ماجه (١٢٩٩)، وهو منكر مرفوعاً رفعه عبد الله بن عمر العُمَرِيُّ. وهو ضعيف قال ابن رجب: وقد استغربه الإمام أحمد وقال: لم أسمع هذا قط، وقال أيضاً: العُمَرِيُّ يرفعه، ومالك وابن عُيَيْنَةَ لا يرفعانه، يعني يقفانه على ابن عمر من فعله، قيل له: قد رواه عُبيد الله -يعني أبا العُمَرِيِّ- عن نافع، عن ابن عمر؟ فأنكره، وقال: من رواه؟ قيل له: عبدالعزيز بن محمد، -يعني الدراوردي- قال: عبدالعزيز يروي المناكير. "الفتح" لابن رجب (١٦٥/٦)، طبعة ابن الجوزي.

وكذا أعله الدارقطني بتفرد العُمَرِيِّ، وقال ابن رجب: والصحيح عن مالك وغيره: وقفه دون رفعه.

"الفتح"، وللحديث شواهد لا يصح شيء منها:

= عن سعد بن أبي وقاص أخرجه البزار (٣٢١/٣) قال الهيثمي: فيه خالد بن إلياس، وهو متروك.

من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث غير ما ذكر.

وأما استحباب الأكل قبل الخروج في الفطر دون الأضحى؛ فلما ثبت في «الصحيح»^(١) من حديث أنس قال: كان النبي لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً. وأخرج أحمد، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي^(٢) من حديث بُرَيْدَةَ قال: كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحى حتى يرجع. وزاد أحمد^(٣): فيأكل من أَضْحِيَّتِهِ. وفشي الباب أحاديث.

وأما كون وقتها بعد ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال؛ فلما أخرجه أحمد بن

• وأخرجه الطبراني في «الكبير» عن عبدالرحمن بن حاطب، وفيه خالد بن إلياس، وهو متروك
قاله الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٠١).

• وعن أبي هريرة ذكره ابن رجب في «الفتح» (٦/١٦٧)، وقال: سليمان بن أرقم متروك، ولا
أصل لحديثه هذا بهذا الإسناد.

• وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/٣٥٧)، وابن عدي (٣/١١٠٢)، فيه
سليمان بن أرقم، وقد علمت حاله، وإذا رُمِيَ المزيد فعليك ببحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من
وجه مبين».

(١) في «البخاري» (٩٥٣) عدا لفظه: «ويأكلهن وتراً»، فقد علقها البخاري، ووصلها أحمد (٣/١٢٦)،
وابن خزيمة (١٤٢٩)، والدارقطني (٢/٤٥)، والبيهقي (٣/٢٨١)، من طريق مُرْجِي بن رجاء
الْيَشْكُرِيُّ، وهو ضعيف، ولفظه عند أحمد: «يأكلهن أفراداً»، وتابعه عتبة بن حُمَيْد الضُّبِّي، عند ابن
حبان (٤/٢٠٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤/٢٥٣)، والحاكم (١/٢٩٤)، وهو ضعيف أيضاً
وجاءت هذه اللفظة موقوفة على أنس عند أحمد (٣/٢٣٢)، ولكن من طريق علي بن عاصم، وهو
متروك، والخلاصة: أن هذه الزيادة لا تصح وهي ضمن بحثنا: «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٢) أحمد (٥/٣٦٠)، والترمذي (٢/٥٤٢)، وابن ماجه (١٧٥٦)، وابن حبان (٢/٢٠٧)، والدارقطني
(٢/٤٥)، والحاكم (١/٢٩٤)، والبيهقي (٣/٢٨٣)، وقال الترمذي عقبه: حديث بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْنِ
الأسلمي، حديث غريب، وقال محمد: لا أعرف لثَوَابِ بن عُثْبَةَ، غير هذا الحديث. قلت: وقد تابعه
عقبة بن عبدالله الأصبم، عند أحمد (٥/٣٥٣)، وغيره.

وعقبه قال فيه الدارقطني: متروك.

(٣) (٥/٣٥٣)، هي الطريق المتقدمة.

الحسن البناء^(١) في "كتاب الأضاحي" من حديث جندب قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رمحين والأضحى على قيد رمح. وأخرج أبوداود، وابن ماجه^(٢) من حديث عبدالله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ أنه خرج مع الناس يوم عيد فطر أو أضحى، فأنكر إبطاء الإمام، وقال إنا كنا قد فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين التسبيح، أي: حين وقت صلاة العيد. وأخرج الشافعي مرسلاً^(٣) أن النبي ﷺ كتب إلى عمرو بن حزم وهو بنجران أن عَجِّل الأضحى وأخِّر الفطر. وفي إسناده إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف^(٤)، وقد وقع الإجماع على ما أفادته الأحاديث، وإن كانت لا تقوم بمثلها الحجة، وأما آخر وقت صلاة العيدين فزوال الشمس، وإذا كان الغدو من بعد طلوع الشمس إلى الزوال كما قال بعض أهل العلم، فحديث^(٥) أمره ﷺ للركب أن يغدوا إلى مصلاهم يدل على ذلك قال في "البحر"، وهي بعد انبساط الشمس إلى الزوال، ولا أعرف فيه خلافاً.

وأما كونه لا أذان فيها ولا إقامة؛ فلما ثبت في "الصحيح"^(٦) من حديث جابر ابن سمرة قال: صليت مع النبي ﷺ غير مرة ولا مرتين العيدين بغير أذان ولا إقامة. وثبت في "الصحيحين"^(٧) عن ابن عباس أنه قال: لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى. وفي الباب أحاديث.



(١) كذا في الأصلين، وصوابه الحسن بن أحمد كما في "التلخيص" (٨٣/٢) وفي ترجمته من "شذرات الذهب" لابن العماد (٣٠٦/٥)، والحديث موضوع؛ فيه على بن هلال الطحَّان وضاع.

(٢) أبوداود (١١٣٥)، وابن ماجه (١٣١٧)، والحديث جيد.

(٣) في "المسند" (٤٤٢/١). (٤) تقدم أنه ركن من أركان الكذب.

(٥) تقدم (ص ١٦٢) أنه صحيح. (٦) في مسلم (٨٨٧).

(٧) في "البخاري" (٩٦٠)، و"مسلم" (٨٨٦).

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

قَدْ صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صِفَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ وَكُلُّهَا مُجْزِئَةٌ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ، وَالتَّحَمُّمُ الْقِتَالُ، صَلَّاهَا الرَّاجِلُ وَالرَّاكِبُ، وَلَوْ إِلَى غَيْرِ قِبَلَةٍ، وَلَوْ بِالْإِيْتَاءِ.

أقول: صلاة الخوف قد وردت على أنحاء مختلفة، قيل: على ستة عشر. وقيل: على سبعة عشر. وقيل: ثمانية عشر وقيل: أقل من ذلك. وقد صح منها أنواع، فمنها أنه صلى بكل طائفة ركعتين، فكان للنبي ﷺ أربع وللقوم ركعتان، وهذه الصفة ثابتة في «الصحيحين»^(١) من حديث جابر، ومنها أنه صلى بكل طائفة ركعة، فكان له ركعتان وللقوم ركعة، وهذه الصفة أخرجها النسائي^(٢) بإسناد رجاله ثقات.

ومنها: أنه صلى بهم جميعاً، فكبر وكبروا، وركع وركعوا، ورفع ورفعوا، ثم سجد وسجد معه الصف الأول الذي يليه، فقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا، ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم وفعلوا كالركعة الأولى، ولكنه قد صار الصف المؤخر مقدماً والمقدم مؤخراً، ثم سلم النبي ﷺ وسلموا جميعاً. وهذه الصفة ثابتة في «صحيح مسلم»^(٣) وغيره من حديث جابر، ومن حديث أبي عياش الزُّرِّيِّ عند أحمد وأبي داود، والنسائي^(٤).

(١) في «البخاري» (٤١٣٦)، و«مسلم» (٨٤٣).

(٢) من رواية الحسن، عن جابر. ولم يسمع منه قاله ابن المديني، وأنكر أبو حاتم التصريح بسأعه منه، والحديث حسن لغيره.

(٣) (٨٤٠).

(٤) أخرجه أحمد (٥٩/٤)، وأبو داود (١٢٣٦)، والنسائي (١٧٧/٣)، وهو صحيح، وقد أثبت ابن حبان سماع مجاهد من أبي عياش الزُّرِّي، وجاء عنده التصريح بالسماع (٢٣٤/٤)، وكذا أثبت البيهقي (٢٥٧/٣)، والحديث ضمن تذييلنا على «أحاديث معللة طاهرها الصحة» لشيخنا رحمه الله.

ومنها: أنه ﷺ صلى بإحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة للعدو، ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقبلين على العدو وجاء أولئك، ثم صلى النبي ﷺ ركعة، ثم سلم، ثم قضى هؤلاء ركعة. وهذه الصفة ثابتة في «الصحيحين»^(١) من حديث ابن عمر.

ومنها: أنها قامت مع النبي ﷺ طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهورهم إلى القبلة، فكبر فكبروا جميعاً الذين معه والذين مقابل العدو، ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي معه، ثم سجد فسجدت التي تليه والآخرين قيام مقابل العدو، ثم قام وقامت الطائفة التي معه فذهبوا إلى العدو وقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله ﷺ كما هو، ثم قاموا فركع ركعة أخرى فركعوا معه، وسجد وسجدوا معه، ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا ورسول الله ﷺ قاعد ومن معه، ثم كان السلام فسلم وسلموا جميعاً، فكان لرسول الله ﷺ ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان. وهذه الصفة أخرجها أحمد والنسائي وأبو داود^(٢).

ومنها: أنه ﷺ صلى بطائفة ركعة وطائفة وجاه العدو، ثم ثبت قائماً، فأتوا لأنفسهم، ثم انصرفوا وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته فأتوا لأنفسهم فسلم بهم. وهذه الصفة ثابتة في «الصحيحين»^(٣) من حديث سهل بن أبي حنمة، وإنما اختلف صلاته ﷺ في الخوف؛ لأنه كان في كل موطن يتحرى ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة.

وأما صلاة المغرب؛ فقد وقع الإجماع على أنه لا يدخلها القصر، ووقع الخلاف هل الأولى أن يصلي الإمام بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة، أو العكس؟ ولم

(١) في «البخاري» (٩٤٢)، و«مسلم» (٨٣٩).

(٢) أحمد (٣٢٠/٢)، والنسائي (١٧٣/٣)، وأبو داود (١٢٤٠)، عن أبي هريرة وهو صحيح.

(٣) في «البخاري» (٤١٢٩)، و«مسلم» (٨٤٢).

يثبت في ذلك شيء عن النبي ﷺ وقد رُوي أن علياً صلاها ليلة الهير، واختلفت الرواية في حكاية فعله كما اختلفت الأقوال، والظاهر أن الكل جائز إن صلى لكل طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات، فهو صواب قياساً على فعله في غيرها، وقد تقرر صحة إمامة المتنفل بالمفترض كما سبق.

وأما صلاة الخوف عند التحام القتال وهي التي يقال لها صلاة المساييف؛ فقد أخرج البخاري^(١) عن ابن عمر في تفسير سورة البقرة بلفظ: فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو رُكْبَاناً مستقبلين القبلة وغير مستقبلينها. قال مالك: قال نافع: لا أرى عبدالله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ. وهو في مسلم^(٢) من قول ابن عمر بنحو ذلك، وقد رواه ابن ماجه^(٣) عن ابن عمر أن النبي ﷺ وَصَفَ صلاة الخوف وقال: فإن كان خوف أشد من ذلك فرجالاً أو رُكْبَاناً. وأخرج أحمد وأبو داود^(٤) بإسناد حسن عن عبدالله بن أنيس قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى خالد بن سفيان الهذلي وكان نحو عُرْنَةٍ وَعَرَفَاتٍ، فقال: «أَذْهَبْ، فَاقْتُلْهُ» قال: فرأيت أنه قد حضرت صلاة العصر، فقلت: إني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة، فانطلقت أمشي وأنا أصلي، أومئ إيماءً نحوه، فلما دنوت منه... الحديث، ومن البعيد ألا يخبر النبي ﷺ بذلك ولو أنكره لذكر ذلك.



(٢) (٨٣٩).

(١) (٤٥٣٥).

(٣) (١٢٥٨).

(٤) أحمد (٤٩٦/٣)، وأبو داود (١٢٤٩)، وهو ضعيف؛ فيه: عبدالله بن عبدالله بن أنيس مجهول، وللمزيد راجع «السنن» للبيهقي (٢٥٦/٣)، «والدلائل» (٤٢/٤).

بَابُ صَلَاةِ السَّفَرِ

يَجِبُ الْقَصْرُ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ قَاصِدًا لِلسَّفَرِ، وَإِنْ كَانَ دُونَ
بَرِيدٍ، وَإِذَا أَقَامَ بِبَلَدٍ مُتَرَدِّدًا قَصَرَ إِلَى عَشْرَيْنَ يَوْمًا، وَإِذَا عَزَمَ عَلَى إِقَامَةٍ أَرْبَعِ
أَتَمَّ بَعْدَهَا، وَلَهُ الْجَمْعُ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ.

أقول: أما وجوب القصر، فلحديث عائشة الثابت في «الصحيح»^(١) أن النبي ﷺ قال: «فُرِصَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، فَرِيدَتُ فِي الْحَضَرِ وَأُفْرِتُ فِي السَّفَرِ»، فهذا
يشعر بأن صلاة السفر باقية على الأصل، فمن أتم فكأنه صلى في الحضر الثانية أربعا
والرباعية ثمانيا عمدا، وثبت أيضا في «الصحيح»^(٢) أن النبي ﷺ قال: «صَدَقَهُ تَصَدَّقَ
اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ؛ فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ». وكان النبي ﷺ يقتصر في جميع أسفاره على القصر.

وأما كونه يجب القصر على من خرج من بلده قاصداً للسفر وإن كان دون
بريد؛ فوجهه أن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسَّ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ
تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]، والضرب في الأرض يصدق على كل ضرب، لكنه
خرج الضرب، أي: المشي لغير السفر بما كان يقع منه ﷺ من الخروج إلى بقيع
الغرقد ونحوه ولا يقصر، ولم يأت في تعيين قدر السفر الذي يقصر فيه المسافر شيء
فوجب الرجوع إلى ما يسمى سفراً لغةً وشرعاً، ومن خرج من بلده قاصداً إلى محل
يعد في مسيره إليه مسافراً قَصَرَ الصلاة وإن كان ذلك المحل دون البريد، ولم يأت
من اعتبر البريد واليوم واليومين والثلاثة، وما زاد على ذلك بحجة نيرة،
وغاية ما جاءوا به حديث: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ وَالْآخِرِ
أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِغَيْرِ ذِي تَحَرِّمٍ»^(٣)، وفي رواية: «يَوْمًا وَلَيْلَةً»^(٤)، وفي رواية:

(١) في «البخاري» (٣٥٠)، و«مسلم» (٦٨٥). (٢) عن عمر في «مسلم» (٦٨٦).

(٣) عن ابن عمر في «البخاري» (١٠٨٧)، و«مسلم» (١٣٣٨)، وبمعناه عن أبي سعيد في مسلم (٩٧٥/٢).

(٤) عن أبي هريرة في «البخاري» (١٠٨٨)، و«مسلم» (١٣٣٩).

«بَرِيداً»^(١)، وليس في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه، والاحتجاج به مجرد تخمين، وأحسن ما ورد في التقدير ما رواه شعبة عن يحيى بن زيد الهُثَالِي، قال: سألت أنساً عن قصر الصلاة، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين، والشك من شعبة أخرجه مسلم^(٢) وغيره؛ فإن قُلْتُ: محل الدليل في نهي المرأة عن السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه ﷺ سمي ذلك سفرًا، قُلْتُ: تسميته سفرًا لا تُثْنِي تسمية ما دونه سفرًا، فقد سَمِيَ النَّبِيُّ ﷺ مسافة الثلاث سفرًا، كما سَمِيَ مسافة البريد سفرًا في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية، وتسمية البريد سفرًا لا ينافي تسمية ما دونه سفرًا؛ فإن قُلْتُ: أخرج الدارقطني والبيهقي والطبراني^(٣) من حديث ابن عباس أنه ﷺ قال: «يَأْهَلْ مَكَّةَ، لَا تَقْصُرُوا فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ». قُلْتُ: في إسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر وهو متروك، وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لَدَيَّ.

وأما كونه إذا أقام المتردد ببلد قصر إلى عشرين يوماً ثم يتم؛ فوجهه أن من حط رحله بدار إقامة فقد ذهب عنه حكم السفر وفارقت المشقة، فلولا أن الشارع سَمِيَ من

(١) عن أبي هريرة أخرجه أبو داود (١٧٢٥)، وابن خزيمة (٢٥٢٦)، وابن حبان (١٧٦/٤)، والبيهقي (١٣٩/٣)، وهي شاذة؛ تفرد بها سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عن سعيد بن أبي سعيد، وخالف مالكا، وابن أبي ذئب، والليث بن سعد، وابن عجلان، وهي ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٢) (٦٩١).

(٣) الدارقطني (٣٨٧/١)، والبيهقي (١٣٧/٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٦/١١)، والحديث موضوع؛ فعبد الوهاب بن مجاهد قال الحاكم: يروي عن أبيه أحاديث موضوعة «المدخل إلى الصحيح» (١٣٥) وقال البيهقي: وهذا حديث ضعيف؛ إسماعيل بن عياش لا يحتج به، وعبد الوهاب بن مجاهد: ضعيف بمرة، والصحيح أن ذلك من قول ابن عباس. اهـ

وقال النووي: رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد ضعيف جدًّا، والصحيح أنه موقوف على ابن عباس. اهـ «الخلاصة» (٧٣١/٢).

قلت: وإسماعيل ضعيف، في روايته عن غير الشاميين، وهذه منها، وخلاصته: أنه موقوف على ابن عباس، قال ابن حجر: والصحيح عن ابن عباس من قوله. «التلخيص» (٤٦/٢).

أقام كذلك مسافراً وقال: «أَتَمُّوا يَا أَهْلَ مَكَّةَ، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ»^(١) لما كان حكم السفر ثابتاً له، فالواجب الاقتصاد في القصر مع الإقامة على المقدار الذي سوغه الشارع، وما زاد عليه فللمسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم لا مسافر، وقد أقام النبي ﷺ بمكة في غزوة الفتح قيل: ثلثي عشرة ليلة، وقيل: تسع عشرة، وقيل: أقل من ذلك. وفي «صحيح البخاري»^(٢) وغيره تسع عشرة ليلة، وأخرج أحمد وأبوداود^(٣) من حديث جابر قال: أقام النبي ﷺ بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة. وأخرجه أيضاً ابن حبان، والبيهقي، وصححه ابن حزم، والنووي^(٤)، فوجب علينا أن نقصر على هذا المقدار وَتَمَّ بعد ذلك، والله در الخبر ابن عباس ما أفقهه وأفهمه للمقاصد الشرعية؛ فإنه قال -فيما رواه عنه البخاري وغيره-: لما فتح النبي ﷺ مكة أقام فيها تسع عشرة ليلة يصلي ركعتين، قال: فنحن إذا سافرنا فأقمنا تسع عشرة قصرنا، وإن زدنا أتمنا. وأقول: هذا هو الفقه الدقيق والنظر المبني على أبلغ تحقيق، ولو قال له جابر: أقمنا مع رسول الله ﷺ بتبوك عشرين ليلة نقصر الصلاة. لقال بموجب ذلك: وفي المسألة مذاهب هذا أرجحها لَدَيَّ.

وأما كونه إذا عزم على إقامة أربع أتم [بعدها]؛ فوجهه ما عرفناك من أن المقيم لا يعامل معاملة المسافر إلا على الحد الذي ثبت عن الشارع ويجب الاقتصاد عليه، وقد ثبت عنه مع التردد ما قَدَّمنا ذِكْرَهُ، أما مع عدم التردد، بل العزم على إقامة أيام معينة، فالواجب الاقتصاد على ما اقتصر عليه ﷺ مع عزمه على الإقامة في أيام الحج، فإنه ثبت في «الصحيحين»^(٥) أنه قَدِمَ مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة فأقام

(١) عن عمران أخرجه أحمد (٤/٤٣٠)، وأبوداود (١٢٢٩)، وغيرهما، وهو ضعيف؛ فيه عي بن زيد بن جُدْعَانَ، وَضَعَفَهُ الحافظ في «الفتح» (٢/٦٥٦)، بعلي بن زيد بن جُدْعَانَ.

(٢) عن ابن عباس (١٠٨٠).

(٣) أحمد (٣/٢٩٥)، وأبوداود (١٢٣٥)، وهو معل بالإرسال، قال أبوداود: غير مُقَرَّرٍ لا يُسَنِّدُهُ، وقال ابن حجر: وأعله الدارقطني بالإرسال والانتقطاع. «التلخيص» (٢/٤٥).

(٤) ابن حبان (٤/١٨٤)، والبيهقي (٣/١٥٢)، وابن حزم (٣/٢٢٠)، والنووي في «الخلاصة» (٢/١٠٨٠).

(٥) في «البخاري» (١٠٨٥)، عن ابن عباس، وفي «مسلم» عن جابر (١٢١٦).

بها الرابع، والخامس، والسادس، والسابع، وصلى الصبح في اليوم الثامن، ثم خرج إلى منى، فلما أقام النبي ﷺ بمكة أربعة أيام يقصر الصلاة مع كونه لا يفعل ذلك إلا عازماً على الإقامة إلى أن يعمل أعمال الحج؛ كان ذلك دليلاً على أن العازم على إقامته مدة معينة يقصر إلى تمام أربعة أيام، ثم يتم وليس ذلك لأجل كونه ﷺ لو أقام زيادة على الأربع أتم؛ فإننا لا نعلم ذلك، لكن وجهه ما قدمنا من أن المقيم العازم على إقامة معينة لا يقصر إلا بإذن كما أن المتردد كذلك، ولم يأت الإذن بزيادة على ذلك ولا ثبت عن الشارع غيره، واعلم أن هذه الثلاثة الأبحاث المذكورة في هذا الباب هي من المعارك التي تتبلد عندها الأذهان، وقد اضطربت فيها المذاهب اضطراباً شديداً، وتباينت فيها الأنظار تبايناً زائداً.

وأما كون للمسافر الجمع تقديمًا وتأخيرًا بأذان وإقامتين؛ فوجهه ما ثبت في «الصحيحين»^(١) من حديث أنس قال: كان النبي ﷺ إذا رحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما؛ فإن زاغت قبل أن يرتحل صلى الظهر، ثم ركب. وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن حبان، والحاكم، والدارقطني^(٢)، وحسنه الترمذي من حديث معاذ: أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيع الشمس آخر الظهر حتى يجمعهما إلى العصر يصليهما جميعاً، وإذا ارتحل بعد أن تزيع الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً، ثم سار. وأخرج أحمد^(٣) من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب والعشاء، وأخرجه أيضاً البيهقي،

(١) في البخاري (١١١٢)، ومسلم (٧٠٤).

(٢) أحمد (٢٤١/٥)، وأبوداود (١٢٢٠)، والترمذي (٥٥٣)، وابن حبان (٦٠/٣)، والحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص ١١٩)، والدارقطني (٣٩٢/١)، وهو معلول؛ قال ابن رجب: وهو غريب جداً، فاستنكره الحفاظ، ويقال: إنه سمعه مع خالد أبي الهيثم، فأدخله على الليث، وهو لا يشعر كذا ذكر الحاكم في «علوم الحديث». اهـ «شرح علل الترمذي» (ص ٣٧١)، وللمزيد راجع «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» لشيخنا مقبل بن هادي رحمته، وأسكنه فسيح جناته.

(٣) (٣٦٧/١)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه حسين بن عبدالله بن عُبَيْد الله بن عباس: متروك.

والدارقطني^(١) وصحح إسناده ابن العربي^(٢)، وَتُعْقَبُ بَأَن فِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَا يُحْتَجُّ^(٣) بحديثه، وللحديثين طرق يقوي بعضها بعضاً، وليس فيها من المقال ما يُنْطَلُ الاحتجاج بمجموعها، ومن الجمع بين المغرب والعشاء حديث ابن عمر الثابت في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَغِيبَ الشَّفَقُ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِشَاءِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ؛ فَلشُبُوتُ ذَلِكَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٥) فِي جَمْعِ مَزْدَلِفَةٍ.



(١) البيهقي (١٦٣/٣)، والدارقطني (٣٨٩/١).

(٢) فِي «الْعَارِضَةِ» (٢٨/٣).

(٣) بَلْ مَنْ لَا يَسْتَشْهَدُ بِهِ، عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مَجَاهِدَ بْنِ جَبْرِ مَتْرُوكٌ، وَالْحَدِيثُ لَا يَقْرَأُ.

(٤) فِي «الْبُخَارِيِّ» (١٠٩١)، وَمُسْلِمٌ (٧٠٣).

(٥) عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ فِي «الْبُخَارِيِّ» (١٦٧٢)، وَ«مُسْلِمٌ» (٩٣٤/٢).

بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفَيْنِ

هِيَ سُنَّةٌ، وَأَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي صِفَتِهَا رَكْعَتَانِ، فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ، وَوَرَدَ ثَلَاثَةٌ، وَأَرْبَعَةٌ، وَخَمْسَةٌ، يَقْرَأُ بَيْنَ كُلِّ رُكُوعَيْنِ، وَوَرَدَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعٌ، وَنُدِبَ الدُّعَاءُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَالتَّصَدُّقُ، وَالِاسْتِغْفَارُ.

أقول: أما كونها سنة فلعدم ورود ما يفيد الوجوب ومجرد الفعل لا يفيد زيادة على كون المفعول مسنوناً^(١).

وأما كون أصح ما ورد في صفتها ركعتين في كل ركعة ركوعان؛ فلثبوت ذلك في «الصحيحين» وغيرها من حديث عائشة^(٢) وابن عمر^(٣) وابن عباس^(٤).

وأما ورود الثلاثة الركوعات في كل ركعة؛ فثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم^(٥) وغيره، ومن حديث ابن عباس عند الترمذي^(٦) وصححه، ومن حديث عائشة عند أحمد، والنسائي^(٧).

وأما ورود أربعة ركوعات في كل ركعة؛ فثبت في «صحيح مسلم»^(٨) وغيره من حديث ابن عباس.

وأما ورود خمسة ركوعات في كل ركعة؛ فأخرجه أبوداود والحاكم والبيهقي^(٩) من

(١) وقد استدرك في «السيل» (١/٣٢٣)، فبعد أن ذكر أدلة الوجوب، كقوله ﷺ: «فإذا رأيتُموها كذلك، فافزعوا إلى المساجد».

وقوله: «فصلوا وادعوا»، قال: والظاهر الوجوب؛ فإن ضَحَّ ما قيل من الإجماع على عدم الوجوب، كان صارفاً وإلا فلا.

(٢) في «البخاري» (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١). (٣) في «البخاري» (١٠٥١)، ومسلم (٩١٠).

(٤) في «البخاري» (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧). (٥) (٩٠٤)، وهو شاذ.

(٦) (٥٦٠)، شاذ فيه عن عنة حبيب بن أبي ثابت. (٧) أحمد (٧٦/٦)، والنسائي (٣/٣٣٠).

(٨) (٩٠٨).

(٩) أبوداود (١١٨٢)، والحاكم (١/١٣٣)، والبيهقي (٣/٣٢٩) وهو ضعيف؛ فيه أبوجعفر الرازي ضعيف، =

حديث أبي بن كعب.

وأما ورود ركعتين في كل ركعة ركوع فقط؛ فهو في «صحيح مسلم»^(١) وغيره من حديث سُمرة، وأخرجه أبوداود، وأحمد، والنسائي، والحاكم^(٢)، وصححه ابن عبد البر^(٣) من حديث النعمان بن بشير، وأخرجه أبوداود، والنسائي، والحاكم^(٤) من حديث قبيصة.

وأما كونه يندب الدعاء، والتكبير، والتصدق، والاستغفار؛ فلحديث أسماء: «فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا، وَتَصَدَّقُوا، وَصَلُّوا» وهو في «الصحيحين»^(٥)، وفي حديث أبي موسى بلفظ: «فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتَغْفَارِهِ» وهو في «الصحيحين»^(٦) أيضاً، وفي حديث المغيرة: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ»، وهو أيضاً في «الصحيحين»^(٧).

= قال الذهبي: خبر منكر، وعبد الله بن أبي جعفر ليس بشيء، وأبوه فيه لين.

(١) (٩١٣).

(٢) أبوداود (١١٩٣)، وأحمد (٢٦٧/٤)، والنسائي (٣٣٣/٣)، والحاكم (٣٣٢/١).

(٣) وقد عزا التصحيح لابن عبد البر الحافظ في «التلخيص» (٨٩/٢)، ولم أقف عليه في «التمهيد» (٣٠٥/٣) عند ذكره للحديث، والحديث مضطرب.

(٤) أبوداود (١١٨٥)، والنسائي (١٤٤/٣)، والحاكم (٣٣٣/١)، وهو ضعيف، ضعفه الشيخ الألباني في «تمام المنة» (ص ٢٦٢).

والخلاصة: أن الثابت في صلاة الكسوف ركعتان، وما عدا ذلك فشاذا قال ابن القيم: ولكن كبار الأئمة لا يصحون ذلك كالإمام أحمد والبخاري والشافعي ويروونه غلطاً وهو اختيار شيخنا أبي العباس ابن تيمية، وكان يضعف كل ما خالفه من الأحاديث ويقول: هي غلط، وإنما صلى الكسوف مرة واحدة، يوم مات ابنه إبراهيم والله أعلم. «الزاد» (١/٤٥٦).

(٥) في البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١)، والحديث حديث عائشة لا أسماء.

(٦) في البخاري (١٠٥٩)، ومسلم (٩١٢). (٧) في البخاري (١٠٤٣)، ومسلم (٩١٥).

بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

يُسْنُ عِنْدَ الْجَدْبِ رَكْعَتَانِ، بَعْدَهُمَا حُطْبَةٌ، تَتَضَمَّنُ الذَّكْرَ وَالرَّغِيبَ فِي الطَّاعَةِ، وَالزَّجْرَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ، وَيُسَكِّرُ الْإِمَامُ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْاسْتِغْفَارِ وَالِدُعَاءِ بَرَفِ الْجَدْبِ، وَيُحَوِّلُونَ جَمِيعًا أَرْذَيْتَهُمْ.

أما كونها سنة، فلعدم ورود ما يدل على الوجوب.

وأما كونها ركعتين بخطبة؛ فلكونه خرج ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر الحديث بطوله، وفيه الدعاء وتحويل الرداء، وهو في "سنن أبي داود" وأخرجه أبوعوانة وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن، وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٢)، وغيرهما من حديث أبي هريرة قال: خرج النبي ﷺ يوماً يستسقي بنا، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة، ثم خَطَبَنَا ودعا الله عز وجل وَحَوْلَ وجهه نحو القبلة رافعاً يديه، ثم قلب رداءه فجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن. وفي الباب أحاديث بمعنى ما ذكر وهي متضمنة للدعاء برفع الجذب وبزول المطر، وتحويل الأردية من الإمام وغيره، وقد روى سعيد بن منصور في "سننه"^(٣) أن عمر استسقى فلم يزد على الاستغفار، وقد كان [رسول الله ﷺ] يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه^(٤)،

(١) أبوداود (١١٧٣)، وأبوعوانة في "الجزء المفقود" ص (٣١) من "المستخرج"، وابن حبان (٢٢٧/٤)، والحاكم (٣٢٨/١)، وقال أبوداود: هذا حديث غريب، إسناده جيد. اهـ

(٢) أحمد (٣٢٦/٢) وابن ماجه (١٢٦٨) منكر، قال البزار: وهذا الحديث أخطأ فيه النعمان، ولم يتابعه على هذه الرواية أحد عن الزهري؛ لأن الثقات يروونه عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه. "البحر الزخار" (٣٧٥/١٤).

قلت: والنعمان هو: ابن راشد ضعيف، خاصة في روايته عن الزهري، وهذه منها.

(٣) وهذا في الجزء المفقود من "سننه"، ولكن قد أخرجه البيهقي من طريقه (٣٥٢/٣) منقطع، قال أبو زرعة: الشَّعْبِيُّ عن عمر مرسل.

(٤) في البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥) عن أنس.

وكان الصحابة فمن بعدهم يستسقون بأهل الصلاح ولا سيما من كان من قرابة النبي ﷺ كما فعل عمر^(١)، فإنه استسقى بالعباس، ومن جملة أدعيته ﷺ: «اللَّهُمَّ أَغْنِنَا اللَّهُمَّ أَغْنِنَا» كما في «الصحيحين»^(٢) من حديث أنس، ومن أدعيته ﷺ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا، مُغِيثًا، مَرِيئًا، مَرِيئًا، طَبَقًا، عَذَقًا، عَاجِلًا غَيْرَ رَائِيٍّ»، وهذا لفظ ابن ماجه^(٣) من حديث ابن عباس، وهذه الألفاظ ثابتة من رواية غيره من الصحابة في غير «سنن ابن ماجه»، ومنها: «اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ لَنَا قُوَّةً وَبَلَاءًا إِلَى حِينٍ» وهو في «سنن أبي داود»^(٤) بإسناد صحيح من حديث عائشة ومن دعائه^(٥): «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ، وبهميتك، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ، وَأَخِي بَلَدَكَ الْمَيِّتَ» إلى غير ذلك.

وأما تحويل الأردية؛ فقد رُوِيَ في ذلك ما تقدم من جعل الأيمن أيسر والأيسر أيمن، وَرُوِيَ أَنَّهُ قَلْبُهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ وَخَوَّلَ النَّاسَ مَعَهُ. أخرجه أحمد^(٦) من حديث عبدالله بن زيد، وأصله في «الصحيح».



(١) عن أنس في البخاري (١٠١٠).

(٢) في البخاري (١٠١٣) ومسلم (٨٩٧).

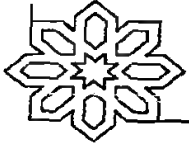
(٣) (١٢٧٠) فيه عن عنتة حبيب بن أبي ثابت وهو مدلس قال ابن رجب: وَرُوِيَ عَنْ حَبِيبٍ مَرْسَلًا وَهُوَ أَشْبَهُ، «الفتح» (٢٨٤/٦) طبعة ابن الجوزي.

(٤) تقدم في كلام أبي داود أنه جيد.

(٥) عن عبدالله بن عمرو والصحيح فيه الإرسال وصله علي بن قَاصِدٍ وهو ضعيف خاصة في روايته عن الثوري قال ابن عدي: نعموا عليه أحاديث رواها عن الثوري غير محفوظة قلت: وهذا من طريق الثوري وأعله بالإرسال أبو حاتم كما في «العلل» (٨٠/١).

(٦) شاذ بهذا اللفظ؛ تفرد به محمد بن إسحاق وخالفه جماعة، منهم: سفيان بن عُيَيْنَةَ، ويحيى بن سعيد وغيرهما، وهو ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

كِتَابُ الْجَنَائِزِ



مِنَ السُّنَّةِ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَتَلْقِينُ الْمُحْتَضِرِ الشَّهَادَتَيْنِ، وَتَوَجُّيْهُهُ وَتَعْمِيصُهُ إِذَا مَاتَ، وَقِرَاءَةُ ﴿يَس﴾ عَلَيْهِ، وَالْمُبَادَرَةُ بِتَجْهِيزِهِ إِلَّا لِتَجْوِيزِ حَيَاتِهِ، وَالْقَضَاءُ لِدَيْنِهِ وَتَسْجِيتُهُ، وَبُحُورُ تَقْبِيلِهِ، وَعَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ بِرَبِّهِ، وَيَتُوبَ إِلَيْهِ وَيَتَخَلَّصَ عَنْ كُلِّ مَا عَلَيْهِ.

أَقُولُ: أما عيادة المريض، فالأحاديث في مشروعيتها متواترة، وقد جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم، ففي «الصحيحين»^(١) وغيرها من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ»، وزاد مسلم: «النَّصِيحَةُ». وزاد البخاري^(٢) من حديث البراء: «نَضْرُ الْمَظْلُومِ، وَإِثْرَارُ الْقَسَمِ».

وأما التلقين للمحتضر؛ فلحديث أبي سعيد الثابت في «الصحيح»^(٣) عن النبي ﷺ قال: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وفي الباب أحاديث.

وأما توجيه المحتضر القبلة؛ فلحديث عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: -وقد سأله رجلٌ عن الكبائر- فقال: «هُنَّ ثَمَنُ الشُّرْكِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَاسْتِحْلَالُ الْبَيْتِ الْحَرَامِ قِبَلَتِكُمْ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا». أخرجه أبو داود،

(٢) (١٢٣٩).

(١) في البخاري (١٢٤٠)، ومسلم (٢١٦٢).

(٣) (٩١٦).

والنسائي، والحاكم^(١)، وقد أخرج البغوي^(٢) في «الجمعيات» من حديث ابن عمر نحوه، وفي إسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف، وقد استدل بهذا على مشروعية توجيه المريض إلى القبلة ليموت إليها لقوله عليه السلام: «قَبِّلَيْكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا»، وفيه نظر؛ لأن المراد بقوله: «أَحْيَاءَ» عند الصلاة وبقوله: «أَمْوَاتًا» في اللحد والمحتضر حي غير مُصَلٍّ، فلا يتناول الحديث وإلا لزم وجوب التوجه إلى القبلة على كل حي وعدم اختصاصه بحال الصلاة، وهو خلاف الإجماع، والأولى الاستدلال بما رواه الحاكم، والبيهقي^(٣) عن أبي قتادة أن البراء بن معرور أوصى أن يوجه إلى القبلة إذا احتضر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَصَابَ الْفِطْرَةَ»، وقد اختلف في الصفة التي يكون التوجه إلى القبلة عليها، فقيل: يكون مستلقيا ليستقبلها بكل وجهه. وقيل: على جنبه الأيمن، وهو الأولى.

وأما تغميضه إذا مات؛ فلحديث شداد بن أوس عند أحمد، وابن ماجه، والحاكم، والطبراني، والبخاري^(٤) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حَضَرْتُمْ مَوْتَاكُمْ

(١) أبوداود (٢٨٧٥)، والنسائي (٧٩/٧)، والحاكم (٢٥٩/٤) وهو ضعيف بمرة؛ فيه عبد الحميد بن سنان ما روى عنه إلا يحيى بن أبي كثير قال البخاري: في حديثه نظر، وللحديث متابعة واهية جداً عند العقيلي في «الضعفاء» (٤٥/٣) من طريق العباس بن الفضل الأزرق وقد كذبه ابن معين، وعبد الله بن عثيم لم يسمع من أبيه.

(٢) (١١٥٠/٢) وفيه أيوب بن عتبة ضعيف، وضعفه البخاري وابن خراش جداً خاصة في روايته عن يحيى ابن أبي كثير، وهذه منها.

(٣) الحاكم (٣٥٣/١)، والبيهقي (٣٨٤/٣) الحديث نبه الشيخ الألباني رحمته الله على أنه مرسل عن عبد الله بن أبي قتادة لا عن أبيه. «الإرواء» (١٥٤/٣).

ومع ذلك ففيه نعيم بن حماد الخزازي وهو ضعيف.

(٤) أحمد (١٢٥/٤)، وابن ماجه (١٤٥٥)، والحاكم (٣٥٢/١)، والطبراني (٢٩١/٧)، والبخاري (٤٠٣/٨) وهو منكر، قال الزار عقبه: وهذا حديث لا نعلمه يُروى عن شداد بن أوس إلا من هذا الوجه ولا نعلم روى حميد الأعرج عن الزهري حديثاً مستنداً إلا هذا الحديث ولا نعلم رواه عن حميد إلا قرعة بن سويد، وقد تقدم ذكرنا لقرعة، وإنما هو الزهري عن محمود بن الربيع وقال: في هذا الحديث عن محمود ابن لبيد، والزهري لم يحدث عن محمود بن لبيد.

قلت: وقرعة بن سويد ضعيف.

فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ؛ فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ، وَقُولُوا خَيْرًا، فَإِنَّهُ يُؤْمِنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيْتِ»، وأخرج مسلم في «صحيحه»^(١) أن النبي ﷺ دخل على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه، ثم قال: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ».

وأما قراءة يس عليه؛ فلحديث: «اقْرَأُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يس»، أخرجه أبوداود، والنسائي، وابن حبان^(٢) وصححه من حديث مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ مرفوعاً، وقد أُعِلَّ، وقد أخرج نحوه نحوه صاحب «مسند الفردوس»^(٣) من حديث أبي الدرداء وأبي ذر، وأخرج نحوه أيضاً أبو الشيخ^(٤) في «فضل القرآن» من حديث أبي ذر وحده قال ابن حبان في «صحيحه»: المراد بقوله: «اقْرَأُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يس» من حضرته المنية لا الميت وكذلك: «لَقُّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وأما المبادرة بتجهيزه إِلَّا لتجوز حياته؛ فلما أخرجه أبوداود^(٥) من حديث الحصين بن وَخُوحٍ أن طلحة بن البراء مرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده فقال: «إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَثَ بِهِ الْمَوْتُ فَأَذِّنُونِي بِهِ وَعَجِّلُوا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِجِيفَةِ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ [ظَهْرَانِي]^(٦) أَهْلِهِ» وأخرج أحمد، والترمذي^(٧) من حديث علي مرفوعاً

(١) (٩٢٠).

(٢) أبوداود (٣١٢١)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٨٢)، وابن حبان (٣/٥) وهو ضعيف بمرة، قال الدارقطني: هذا حديث ضعيف الإسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث.

وقال ابن الملقن: وأعل بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبي عثمان وأبيه «البدر المنير» (١٩٤/٥) وللمزيد راجع «الإرواء» (١٥٠/٣) فقد توسع الشيخ الألباني في ذكره وبيان ضعفه. وكذا ضعفه ابن القطان في «بيان الوهم» (٤٩/٥).

(٣) لم أقف عليه. (٤) لم أقف عليه.

(٥) (٣١٥٩) وهو ضعيف بمرة فيه سعيد بن عثمان البلوي، وعروة بن سعيد الأنصاري، وأبوسعيد كلهم مجهولون.

(٦) ما بين المعكوفين في الأصلين الظاهر أنها (ظهوري)، والتصويب من «السنن».

(٧) أحمد (١٠٥/١)، الترمذي (١٧١٠). ضعيف بمرة فيه سعيد بن عبد الله الجُهني قال أبو حاتم: مجهول، ومحمد بن عمر بن علي الهاشمي هو وأبوه مجهولا الحال، وفيه انقطاع؛ قال الترمذي: هذا حديث غريب وما أرى إسناده بمتصل.

بلفظ: «ثَلَاثٌ لَا يُؤَخَّرَنَ: الصَّلَاةُ إِذَا أَتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيِّمُ إِذَا وَجَدَتْ كُفْنًا»، وأما إذا كان يظن أنه لم يمِت، فلا يحل دفنه حتى يقع القطع بالموت كصاحب البرسام ونحوه.

وأما المبادرة بقضاء الدين؛ فلحديث امتناعه صلى الله عليه وسلم من الصلاة على الميت الذي عليه دين حتى التزم بذلك بعض الصحابة، والحديث معروف وحديث: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ، حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» أخرجه أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(١)، وحسنه من حديث أبي هريرة.

وأما تسجية الميت؛ فلما وقع من الصحابة من تسجية رسول الله صلى الله عليه وسلم بِبُرْدِ جَبَرَةٍ، وهو في «الصحيحين»^(٢) من حديث عائشة، وذلك لا يكون إلا لجري العادة بذلك في حياته صلى الله عليه وسلم.

وأما؛ جواز تقبيله فلتقبيله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن مظعون وهو ميت كما في حديث عائشة عند أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٣) وصححه، وفي «الصحيح»^(٤) من حديثها، وحديث ابن عباس أن أبا بكر قَبَّلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بعد موته.

وأما كون على المريض أن يحسن الظن بربه؛ فالأحاديث في ذلك كثيرة ولو لم يكن منها إلا حديث النهي^(٥) عن أن يموت الميت إلا هو يحسن الظن بربه [تعالى]، وحديث^(٦)

(١) أحمد (٤٤٠/٢)، والترمذي (١٠٧٩)، وابن ماجه (٢٤١٣) والحديث اختلف؛ فيه فروي عن عمرو ابن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة، وَرُوِيَ عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ورجح الترمذي، والدارقطني في «العلل» (٣٠٣/٨) الوجه الأول، فعلى هذا فالحديث ضعيف؛ فيه عمرو بن أبي سلمة وهو ضمن تذييلنا على «أحاديث معلقة» لشيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمته الله.

(٢) في البخاري (١٢٤١)، ومسلم (٩٤٢).

(٣) أحمد (٤٣/٦)، وابن ماجه (١٤٥٦)، والترمذي (٩٨٩) وهو ضعيف بمرة، فيه عاصم بن عُبَيْدِ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ قال ابن كثير: وهو ضعيف جداً. «مسند الفاروق» (٢٩٥/١).

(٤) في البخاري (٤٤٥٥). (٥) عن جابر في مسلم (٢٨٧٧).

(٦) أخرجه الترمذي (٩٨٣)، وابن ماجه (٤٢٦١)، وأبو يعلى (٥٧/٦)، والصحيح فيه الإرسال، وَصَلَهُ =

المريض الذي زاره النبي ﷺ فقال: «كَيْفَ تَجِدُكَ؟» فقال: أرجو الله وأخاف ذنوبي. فقال: «مَا اجْتَمَعَ فِي قَلْبِ امْرِئٍ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، أو كما قال. وأما التوبة؛ فالآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام لبسطها، وفي «الصحيحين»^(١): «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ»، و: «إِنَّ بَابَ التَّوْبَةِ مَفْتُوحٌ لَا يُغْلَقُ»^(٢).

وأما التخلص عن كل ما عليه؛ فوجوب ذلك معلوم وإذا أمكن بإرجاع كل شيء لمن هو له من دين، أو ودیعة، أو غصب، أو غير ذلك، فهو الواجب وإن لم يكن في الحال، فالوصية المفصلة هي أقل ما يجب، وقد ورد الأمر بالوصية، وأنه لا يحل لأحد أن يبيت إلا ووصيته عند رأسه كما في الأحاديث الصحيحة^(٣).

فصل

وَيَجِبُ غَسْلُ الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ عَلَى الْأَحْيَاءِ، وَالْقَرِيبُ أَوْلَى بِالْقَرِيبِ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسِهِ، وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخَرِ، وَيَكُونُ الْغُسْلُ ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ بَيَاءٍ وَسِمْدٍ وَفِي الْآخِرَةِ كَأَفْوَرًا، وَتُقَدَّمُ الْمِيَاهُ، وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ.

أقول: أما وجوب غسل الميت على الأحياء، فهو مجمع عليه كما حكى ذلك المهدي في «البحر» والنووي^(٤)، ومستند هذا الإجماع أحاديث الأمر بالغسل، والترغيب فيه كالأمر منه ﷺ بغسل الذي وقصته ناقته، وبغسل ابنته زينب رضي الله عنها،

= سَيَّار بن حاتم القَنْزِيُّ وهو ضعيف وخالفه عبدالسلام بن مطهر وهو صدوق فأرسله كما في «شرح السنة» للبخاري (٢٧٤/٥)، ورجح الإرسال الإمام البغوي والبخاري كما في «علل الترمذي» (٢٤٤)، وأشار إليه الترمذي.

(١) البخاري (٦٣٠٩)، ومسلم (٢٧٤٧) عن أنس.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٩/٤)، والترمذي (٣٥٣٥) عن صفوان بن عَسَّالٍ وهو حسن.

(٣) عن ابن عمر في البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧).

(٤) في «المجموع» (١١٢/٥).

وهما في «الصحيح»^(١).

وأما كون القريب أولى بغسل قريبه؛ فلحديث: «لَيْلِهِ أَقْرَبُكُمْ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ عِنْدَهُ حَظًّا مِنْ وَرَعٍ وَأَمَانَةٍ» أخرجه أحمد، والطبراني^(٢)، وفي إسناده جابر الجعفي، والحديث وإن كان لا يصلح للاحتجاج به، ولكن للقربة مزية وزيادة حُتُو وشفقة توجب كمال العناية، ولا شك أنها وجه مرجح مع علم القريب بما يحتاج إليه في الغسل.

وأما كون أحد الزوجين أولى بالآخر؛ فلقولُه صلى الله عليه وسلم لعائشة: «مَا ضَرَّكَ لَوْ مُتَّ قَتْلِي، فَغَسَلْتُكَ، وَكَفَّنْتُكَ، ثُمَّ صَلَّيْتُ عَلَيْكَ وَدَفَنْتُكَ» أخرجه أحمد، وابن ماجه، و الدارمي، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي^(٣)، وفي إسناده محمد بن إسحاق ولم ينفرد به فقد تابعه عليه صالح بن كيسان، وأصل الحديث في «البخاري»^(٤) بلفظ: «ذَلِكَ لَوْ كَانَ وَأَنَا حَيٌّ، فَأَسْتَعْفِرُ لَكَ، وَأَدْعُو لَكَ» وقالت عائشة: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إِلَّا نَسَاؤُهُ. أخرجه أحمد، وأبوداود وابن ماجه^(٥)، وقد غسلت الصديق^(٦) زوجته أسماء كما تقدم في الغسل لمن غسل ميتاً،^(٧) وكان ذلك بحضور من الصحابة، ولم ينكروه، وغسل علي فاطمة كما رواه الشافعي،

(١) في البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩) عن أم عطية.

(٢) أحمد (١١٩/٦)، والطبراني في «الأوسط» (٤٧/٤) وهو ضعيف بمرة؛ جابر الجعفي متروك.

(٣) أحمد (٢٢٨/٦)، وابن ماجه (١٤٥٦)، والدارمي (٨٠)، وابن حبان (١٩٧/٨)، والدارقطني

(٧٤/٢)، والبيهقي (٣٩٦/٣)، ومحمد بن إسحاق قد صرح بالتحديث في السيرة كما في «الإرواء»

للشيخ الألباني رحمه الله، فهي زيادة مقبولة إن شاء الله.

(٤) (٧٢١٧).

(٥) أحمد (٢٨٧/٦)، أبوداود (٣١٤١)، ابن ماجه (١٤٦٤).

(٦) تقدم (ص ١٠٣) أنه منقطع.

(٧) جاء عن جماعة من الصحابة وليس يصح شيء منها وقد أودعناه في بحثنا «التدوين لكل حديث لا

يصح من وجه مبين» وقد تقدم الكلام عليه (ص ١٠٣).

والدارقطني، وأبونعيم، والبيهقي^(١)، بإسناد حسن^(٢)، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور.

وأما كون الغسل يكون ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر بماء وسدر؛ فلقلوه صلواته للنسوة الغاسلات لابنته زينب: «اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر، واجعلن في الأخيرة كافوراً»، وهو في «الصحيحين»^(٣) من حديث أم عطية، وفي لفظ لها أيضاً^(٤): «اغسلنها وتراً ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعا، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن»، وفيه دليل على تفويض عدد الغسلات إلى الغاسل.

وأما تقديم الميامن؛ فلقلوه صلواته من حديث أم عطية هذا: «ابدأن بميامنهن، ومواضع الوضوء منها»^(٥).

وأما قوله: ولا يغسل الشهيد؛ فلما ثبت عنه صلواته من ترك غسل شهداء أحد وغيرهم^(٦)، ولم يرد عنه أنه غسل شهيداً وبه قال الجمهور، وأما من أطلق عليه اسم الشهيد كالمطعون، والمبطون، والنفساء، ونحوهم فقد حكى في «البحر» الإجماع أنهم يغسلون.^(٧)

فصل

وَيَجِبُ تَكْفِينُهُ بِمَا يَسْتُرُهُ وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرُهُ، وَلَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ مَعَ السَّكْنِ مِنْ غَيْرِ مُغَالَاةٍ، وَيُكْفَنُ الشَّهِيدُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا، وَنُدِبَ تَطْيِيبُ بَدَنِ الْمَيِّتِ وَكَفْنُهُ.

أقول: أما تكفينه بما يستره، فلأمره صلواته بإحسان الكفن كما في حديث: «إذا

(١) الشافعي في «المسند» كما في «ترتيبه» (٥٧١)، والدارقطني (٧٤/٢)، أبونعيم في «الحلية» (٤٣/٢)، والبيهقي (٣٩٦/٣).

(٢) كلا؛ فقد قال ابن الترمذي. في سنده من يحتاج إلى كشف عن حاله. «حاشيته على السنن الكبرى» للبيهقي.

(٣) البخاري (١٢٥٣)، ومسلم (٩٣٩). (٤) البخاري (١٢٥٤، ١٢٥٨)، ومسلم (٩٣٩).

(٥) البخاري (١٦٧)، ومسلم (٩٣٩). (٦) عن جابر في البخاري (١٣٤٧).

(٧) حكاه من هو أشهر منه الإمام النووي في «المجموع» (٢٢٤/٥).

كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ»، وهو في «صحيح مسلم»^(١) وغيره من حديث أبي قتادة، والكفن الذي لا يستره ليس بحسن.

وأما كونه يكفن، ولو لم يملك غير الكفن؛ فلأمره صلى الله عليه وسلم بتكفين مصعب بن عُمَيْرٍ في الثَّمَرَةِ التي لم يترك غيرها كما في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما من حديث حَبَّابِ ابن الأَرثَر.

وأما كونه لا بأس بالزيادة مع التمكن من دون مغالاة؛ فلما وقع منه صلى الله عليه وسلم في كفن ابنته: فإنه كان يناول النساء ثوبا ثوبا، وهو من عند الباب، فناولهن الحَقْو، ثم الدرع، ثم الخمار، ثم المِلْحَقَةَ، ثم أُدْرِجَتْ بعد ذلك في الثوب الآخر. أخرجه أحمد وأبوداود^(٣) من حديث لى بنت قانف^(٤) الثقفية، وقد كُفِّنَ صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سُحُولِيَّةٍ جدد بمانية ليس فيها قيص ولا عمامة أدرج فيها إدراجًا، وهو في «الصحيحين»^(٥) وأخرج أبوداود^(٦) من حديث علي: «لَا تُعَالُوا فِي الْكَفَنِ؛ فَإِنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيْعًا» والأولى أن يكون الكفن من الأبيض لحديث: «الْبُسُو مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمُ، وَكَفُّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمُ». أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي وصححه، والشافعي، وابن حبان، والحاكم والبيهقي، وصححه ابن القطان^(٧).

(١) مسلم (٩٤٣) عن جابر، وأما حديث أبي قتادة فعند الترمذي (٩٩٥).

(٢) البخاري (١٢٧٦)، ومسلم (٩٤٠).

(٣) أحمد (٣٨٠/٦)، وأبوداود (٣١٥٧) وهو ضعيف؛ فيه نوح بن حكيم الثقفي مجهول، وضعفه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥٢/٥).

(٤) في الأصلين: (فائق)، والصواب ما أثبتنا. (٥) البخاري (١٢٧٢)، ومسلم (٩٤١).

(٦) (٣١٥٤) وهو ضعيف؛ فيه عمرو بن هاشم أبو مالك الجَنْبِيُّ ضعيف على أقل أحواله، وإلا فقد قال البخاري: فيه نظر والشعبي مختلف في سماعه من علي قال الدارقطني: لم يسمع إلا حرقًا واحدًا.

فعلى هذا لا يقبل إلا إذا صرح بالتحديث، وللمزيد راجع «التلخيص» (١٠٩/٢) و«بيان الوهم لابن القطان» (٥٢/٥).

(٧) أحمد (٢٤٧/١)، وأبوداود (٤٠٦١)، وابن ماجه (١٤٧٢)، والترمذي (٩٩٤)، والشافعي في «المسند» (٥٧٣) وابن حبان (٣٩٣/٧)، والحاكم (٣٥٤/١)، والبيهقي (٢٤٥/٣)، وابن القطان في «بيان الوهم» =

وفي معناه أحاديث أخر عن عمران^(١)، وسُمرة^(٢) وأنس^(٣)، وابن عمر^(٤)، وأبي الدرداء^(٥).
وأما كونه يكفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها؛ فقد كان ذلك صنعه عنه في الشهداء المقتولين معه، وأخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه^(٦) من حديث ابن عباس قال: أمر رسول الله ﷺ يوم أحد بالشهداء أن يزرع عنهم الحديد والجلود وقال: «اذفئوهم بدمائهم وثيابهم». وأخرج أحمد^(٧) من حديث عبدالله بن ثعلبة أن النبي ﷺ قال يوم أحد: «زملوهم في ثيابهم».
وأما تطيب بدن الميت، وكفنه؛ فلحديث جابر عند أحمد والبيهقي والبخاري^(٨).

- = والإمام (١٨٠/٢) وهو حسن لغيره؛ فيه عبدالله بن عثمان بن خثيم ضعيف ويشهد له حديث سمة الآتي.
- (١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢٦/١٨) قال الهيثمي: وفيه من لم أعرفهم «المجمع» (١٣١/٥). قلت: عني بذلك المتوكل بن الليث ومحمد بن عبيد الله النصري.
- (٢) أخرجه أحمد (١٠/٥، ٢٠)، والنسائي (٤/٣٤)، وابن ماجه (٣٥٦٧) أعلاه أبوحاتم كما في «العلل» (١/٣٦٩) بتفرد معمر وبالاتقان، ولكن معمر قد توبع بسعيد بن أبي عروبة عند النسائي فالحديث حسن.
- (٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣٠٦/٥) قال أبوحاتم: هذا حديث منكر جداً باطل بهذا الإسناد كما في «العلل» (١/٣٦٥).
- قلت: فيه أبوعاصم مختلف فيه والراجح أنه خالد بن عبيد ذكر ابن حبان والحاكم أنه حدث عن أنس بأحاديث موضوعة، وللحديث طريق أخرجه البخاري في «البحر» (١٣/٢٠٠) فيها أشعث وهو ابن سؤار الكندي ضعيف والحسن لم يصرح بساعه عن أنس.
- (٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٢٠٠)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٢٥٣٥)، وهو موضوع؛ فيه الوليد بن محمد المؤقر متروك.
- (٥) أخرجه ابن ماجه (٣٥٦٨) وهو موضوع؛ فيه مروان بن سالم الغفاري متروك، وشريح بن عبيد لم يدرك أباه الدرداء.
- (٦) أحمد (١/٢٤٧)، وأبوداود (٣١٣٤)، وابن ماجه (١٥١٥) وهو ضعيف بمرّة؛ فيه علي بن عاصم، قال النسائي: متروك وعطاء بن السائب مختلط.
- (٧) (٤٣١/٥) وهو ضعيف؛ مضطرب.
- (٨) أحمد (٣/٣٣١)، والبخاري في «الكشف» (٨١٣) والبيهقي (٣/٤٠٥)، وهو معلول، قال ابن معين: لم يرفعه إلا يحيى بن آدم ولا أظن هذا الحديث إلا غلطاً كما في «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/٤٠٥).

بإسناد رجاله رجال الصحيح قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَمَجَزْتُمُ الْمَيِّتَ، فَأَجْرِوهُ ثَلَاثًا»، ولقوله ﷺ في حديث المحرم الذي وقصته ناقته: «وَلَا تُمِسُّهُ بِطِيبٍ»، وهو في «الصحيح»^(١) من حديث ابن عباس؛ فإن ذلك يشعر أن غير المحرم يطيب لا سيما مع تعليقه ﷺ بقوله: «فَإِنَّهُ يُبْعَثُ مُبَيَّنًا»^(٢).

فصل

وَتَحِبُّ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَيَقُومُ الرَّجُلُ حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجُلِ، وَوَسَطَ الْمَرْأَةِ، وَيَكْبِّرُ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا، وَيَقْرَأُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى الْقَافِحَةَ وَسُورَةَ، وَيَدْعُو بَيْنَ التَّكْبِيرَاتِ بِالْأَدْعِيَةِ الْمَأْثُورَةِ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى الْعَالِّ، وَقَاتِلِ نَفْسِهِ، وَالكَافِرِ، وَالشَّهِيدِ، وَيُصَلِّي عَلَى الْقَبْرِ، وَعَلَى الْغَائِبِ.

أقول: الصلاة على الأموات ثابتة ثبوتًا ضروريًا من فعله ﷺ وفعل أصحابه، ولكنه من واجبات الكفاية؛ لأنهم قد كانوا يصلون على الأموات في حياته ﷺ ولا يؤذونه كما في حديث السوداء التي كانت تَقُمُ المسجد، فإنه لم يعلم النبي ﷺ إلا بعد دفنها فقال لهم: «أَلَا آذَنُكُمْ فِي؟!»، وهو في «الصحيح»^(٣)، وامتنع من الصلاة على من عليه دين^(٤) وأمرهم بأن يصلوا عليه.

وأما كونه يقوم الإمام حذاء رأس الرجل ووسط المرأة؛ فلحديث أنس بن مالك أنه صلى على جنازة رجل، فقام عند رأسه، فلما رفعت أُتِيَ بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، فَقام وسطها، فسئل عن ذلك وقيل له: أهكذا كان رسول الله ﷺ يقوم من الرجل حيث قمت ومن المرأة حيث قمت؟ قال: نعم. أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي وحسنه، وابن ماجه^(٥)، ولفظ أبي داود: أهكذا كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي

(١) في البخاري (١٢٦٧)، ومسلم (١٢٠٦).

(٢) هو نفس الحديث المتقدم عن ابن عباس.

(٣) في البخاري (٤٥٨)، ومسلم (٩٥٦).

(٤) في البخاري (٢٢٩٥) عن سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْمَعِ.

(٥) أحمد (١١٨/٣)، وأبوداود (٣١٩٤)، والترمذي (١٠٣٤)، وابن ماجه (١٤٩٤)، وهو حسن.

على الجنازة كصلاتك يكبر عليها أربعاً، ويقوم عند رأس الرجل، وَعَجِيزَةُ المرأة؟ قال: نعم. وفي «الصحيحين»^(١) من حديث سَمُرَةَ قال: صليت وراء رسول الله ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها، فقام عليها رسول الله ﷺ في الصلاة وسطها. ولا يخالف هذا رواية العجيزة؛ لأن عجيزة المرأة وسطها، والخلاف في المسألة معروف، وهذا هو الحق.

وأما كون التكبير أربعاً، وخمساً؛ فلورود الأدلة بذلك، وأما الأربع فثبت ثبوتاً متواتراً من طريق جماعة من الصحابة: أبي هريرة^(٢)، وابن عباس^(٣)، وجابر^(٤)، وعقبة ابن عامر^(٥)، والبراء بن عازب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود وغيرهم، وأما الخمس، فثبت في «الصحيح» من حديث عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: كان زيد بن أَرْقَمَ يكبر على جنازتنا أربعاً وأنه كبر خمساً على جنازة، فسألته، فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها. أخرجه مسلم، وأحمد^(٦)، وأهل السنن، وأخرج أحمد^(٧) عن حذيفة أنه صلى على جنازة، فكبر خمساً، ثم التفت فقال: ما نسيت ولا وهمت، ولكن كبرت كما كبر النبي ﷺ، صلى على جنازة فكبر خمساً. وفي إسناده يحيى بن عبدالله الجابري، وهو ضعيف، وقد اختلف الصحابة فمن بعدهم في عدد تكبير صلاة الجنازة، فذهب الجمهور إلى أنه أربع، وذهب جماعة من الصحابة فمن بعدهم إلى أنه خمس. قال القاضي عياض^(٨): اختلف الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع. قال ابن عبدالبر^(٩): وانعقد

(١) في البخاري (٣٣٢)، ومسلم (٩٦٤). (٢) في البخاري (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥١).

(٣) في البخاري (٨٥٧)، ومسلم (٩٥٤). (٤) في مسلم (٩٥٢).

(٥) أخرجه أحمد (٣٨٨/٤)، والنسائي (٨٤/٤)، وابن ماجه (١٥٢٨)، والبيهقي (٣٥/٤) وهو حسن لغيره وبقيّة الأحاديث ذَكَرَهَا البيهقي في سننه.

(٦) مسلم (٩٥٧)، وأحمد (٣٦٧/٤)، وأبو داود (٣١٩٧)، والنسائي (٧٢/٤)، والترمذي (١٠٢٣)، وابن ماجه (١٥٠٥).

(٧) (٤٠٦/٥). (٨) «الإكمال» (٤١٦/٣).

(٩) في «الاستذكار» (٢٤١/٨).

الإجماع بعد ذلك على أربع. وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع على ما جاء في الأحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم فشدوذ لا يُلتَقَتُ إليه. انتهى، وهذه الدعوى مردودة، فالخلاف في ذلك معروف بين الصحابة وإلى الآن، ولا وجه لعدم العمل بالخمسة بعد خروجها من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية، إلا أن يصح ما رواه ابن عبد البر في «الاستذكار»^(١) من طريق أبي بكر ابن سليمان بن أبي حنثة عن أبيه: كان النبي ﷺ يكبر على الجنازة أربعاً، وخمساً، وسبعاً، وثمانياً حتى مات النجاشي، فخرج فكبر أربعاً، ثم ثبت النبي ﷺ على الأربع حتى توفاه الله. على أن استمراره على الأربع لا ينسخ ما وقع منه ﷺ من الخمسة ما لم يقل قولاً يفيد ذلك، وقد أخرج الطبراني في «الأوسط»^(٢) عن جابر مرفوعاً: «صَلُّوا عَلَى مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، وَالذَّيِّءِ، وَالْأَمِيرِ أَرْبَعًا» وفي إسناده عمرو بن هشام^(٣) البَيْرُوتِيُّ تفرد به عن ابن لهيعة، وما أحق هذا بالأصح ولا يثبت، وقد روى البخاري^(٤) عن علي أنه كبر على سهل بن حنيف سناً، وقال: إنه شهد بدرًا. وروى سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة أنه قال: كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً، وستاً، وسبعاً.

وأما كونه يقرأ بعد التكبيرة الأولى الفاتحة وسورة؛ فلحديث ابن عباس عند البخاري^(٥) وأهل السنن^(٦) أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال: لتعلموا أنه

(١) (٢٣٩/٨) وهو مرسل ضعيف؛ فيه أبو بكر بن سليمان بن أبي حنثة لم يوثقه معتبر، ومروان بن معاوية الفَرَارِيُّ مدلس ولم يُصرَح.

(٢) (٣٠٥/٣).

(٣) كذا في الأصلين وصوابه عمرو بن هشام كما في «الأوسط» وفي ترجمته من «التهذيب»، وفي «التلخيص» (١١٩/٢)، وبقي في الحديث بكر بن سهل الدُّنَيْطِيُّ شيخ الطبراني وهو ضعيف.

(٤) (١٣٣٥).

(٥) (٤٠٠٤).

(٦) أبو داود (٣١٩٨)، والنسائي (٧٤/٤)، والترمذي (١٠٢٧).

قلت: الحديث بلفظ الكتاب لم يخرج من المذكورين سوى النسائي، ومداره على سعد بن إبراهيم =

من السنة. ولفظ النسائي: فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر، فلما فرغ قال: سنة وَحَقُّ. وروى الشافعي في "مسنده"^(١) عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي ﷺ أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام، ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سرّاً في نفسه، ثم يصلي على النبي ﷺ ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات، ولا يقرأ في شيء منهن، ثم يسلم سرّاً في نفسه. قال في "الفتح" وإسناده صحيح^(٢) وقد أخرجه عبد الرزاق والنسائي^(٣) بدون قوله: بعد

= عن طلحة بن عبدالله عن ابن عباس واخْتُلِفَ عليه في هذه الزيادة فروى الحديث عنه ثلاثة:

١- ابنه إبراهيم وعنه إبراهيم بن زياد وسليمان بن داود الهاشمي عند ابن الجارود (٥٣٧)، والهيثم ابن أيوب عند النسائي (٧٤/٤)، ومُحَرَّرُ بن عون عند أبي يعلى (٦٧/٥)، فذكروا الزيادة.

٢- وسفيان، وعنه محمد بن كثير عند البخاري (١٣٣٥)، وأبي داود (٣١٩٨)، والبيهقي (٣٨/٤) وعبدالرحمن بن مهدي عند الترمذي (١٠٢٧) والدارقطني (٧٢/٢) والحاكم (٨٦/١) وعبد الرزاق عند ابن الجارود (٥٣٥)، وخالفهم محمد بن يوسف الفريابي سنداً ومتناً، فجعل إسناده عن زيد بن طلحة عن ابن عباس وزاد في متنه "سورة" قال أحمد: ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي، وقال العجلي: قال لي بعض البغداديين: أخطأ الفريابي في خمسين ومائة حديث من حديث سفيان.

كما في "شرح العلل" لابن رجب (ص ٣٠١)، وقال ابن عدي: والفريابي له عن الثوري أفرادات كما في "الكامل" (٢٢٣٧/٦)، وعبدالرحمن بمفرده أرجح من محمد بن يوسف فكيف بمتابعة محمد بن كثير وعبدالرزاق له فعلى هذا فرواية الفريابي غير محفوظة.

٣- وشعبة عند البخاري (١٣٣٥)، والطياشي (٢٧٤١)، والنسائي (٧٥/٤)، وابن الجارود (٥٣٤)، والحاكم (٣٥٨/١)، والبيهقي (٣٩/٤) بدونها.

وبقي للحديث طريقان: إحداهما عند الترمذي (١٠٢٦) وهي واهية؛ فيها إبراهيم بن عثمان متروك، والحكم سمع من مُقَسِّم خمسة أحاديث ليس هذا منها، والثانية عند الحاكم (٣٥٨/١)، والبيهقي (٣٩/٤) وهي صالحة في الشواهد؛ من رواية ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد، وكلاهما خالية من الزيادة.

والخلاصة: أن رواية شعبة والمحموط من رواية سفيان بخلو هذه الزيادة فهي شاذة.

قال البيهقي: وذكر السورة فيه غير محفوظ.

وهذه نبذة من بحثنا لإفادة لندل على عدم ثبوت هذه الزيادة.

(١) كما في "ترتيبه" (٥٨١/١) وفيه مُطَوَّرُ بن مازن كذبه ابن معين.

(٢) (٢٤٢/٣) عن الحافظ إسناده عبد الرزاق والنسائي الآتي.

(٣) عبدالرزاق (٤٩٨/٣)، والنسائي (٧٥/٤).

التكبيرة. ولا قوله: ثم يسلم سرًّا في نفسه.

وأما الأدعية الماثورة؛ فمنها ما أخرجه أحمد، والترمذي، وأبوداود، وابن ماجه^(١) من حديث أبي هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا صلى على جنازة قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّتِنَا، وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَعَائِنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا، وَذَكَرِنَا، وَأَنْثَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا، فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ» زاد أبوداود، وابن ماجه: «اللَّهُمَّ لَا تُحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا نُصَلِّتَا بَعْدَهُ»، وأخرجه أيضا النسائي، وابن حبان، والحاكم^(٢) قال: وله شاهد صحيح من حديث عائشة نحوه. وأخرج هذا الشاهد الترمذي^(٣) وأعلَّه بعكرمة بن عمار، وأخرج مسلم^(٤) وغيره من حديث عوف ابن مالك قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ، وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ، وَاعْسِلْهُ بِمَاءٍ وَتَلْجُ وَبَرْدٍ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ، وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ».

وأما كونه لا يصلى على الغال؛ فلامتناعه ﷺ في غزاة خيبر من الصلاة على الغال كما أخرجه أحمد وأبوداود، والنسائي، وابن ماجه^(٥).

(١) أحمد (٣٦٨/٢)، والترمذي (١٠٢٤)، وأبوداود (٣٢٠١)، وابن ماجه (١٤٩٨).

(٢) في «عمل اليوم والليلة» (١٠٨٨)، وابن حبان (٢٩/٥)، والحاكم (٣٥٨/١)، والحديث مختلف فيه؛ جاء عن أبي هريرة، وعن أبي قتادة، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي إبراهيم الأشهلي وعائشة وكلها غير محفوظة، قال البخاري: «وحدث أبي سلمة عن أبي هريرة، وعائشة، وأبي قتادة في هذا الباب غير محفوظة... كما في «السنن الكبرى» وصحح إرساله الدارقطني في «العلل» (٣٠٩/١٤) وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٣) معلقًا (٣٣٥/٣) وأنى له الصحة وقد قال الترمذي: وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ.

(٤) (٩٦٣).

(٥) أحمد (١١٤/٤)، وأبوداود (٢٤١٠)، والنسائي (٦٤/٤)، وابن ماجه (٢٨٤٨) عن زيد بن خالد الجهني وهو ضعيف فيه أبوعمرة مولى زيد بن خالد مجهول، وضعفه النووي في «الخلاصة» (٩٩٢/٢).

وأما قاتل نفسه؛ فلحديث جابر بن سَمُرَةَ عند مسلم^(١) وأهل السنن: أن رجلاً قتل نفسه بِمَشَاقِصَ فلم يصل عليه النبي ﷺ.

وأما الكافر؛ فذلك هو المعلوم منه ﷺ؛ فإنه لم ينقل عنه ﷺ أنه صلى على كافر، وقد صرح بذلك القرآن الكريم قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التوبة: ٨٤].

وأما الشهيد؛ فقد اختلفت الروايات في ذلك، وقد ثبت في "صحيح البخاري" من حديث جابر أن النبي ﷺ لم يصل على شهداء أحد. وأخرجه أيضاً أهل السنن^(٢) وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي، والحاكم^(٣) من حديث أنس أنه ﷺ لم يصل عليهم. وقد أطلت الكلام على هذا في "شرح المنتقى" وسردت الروايات المختلفة واختلاف أهل العلم في ذلك، فليرجع إليه؛ فإن هذا المقام من المعارك.

وأما كونه يصلي على القبر وعلى الغائب؛ فلحديث أنه ﷺ انتهى إلى قبر رطب، فصلى عليه، وصفوا خلفه وكبر أربعاً. وهو في "الصحيحين"^(٤) من حديث ابن عباس، وكذلك صلاته على قبر السوداء التي كانت تَقُمُ المسجد، وهو أيضاً في "الصحيحين"^(٥) وغيرها [من حديث أبي هريرة]، وصلى على قبر أم سعد وقد مضى لذلك شهر أخرجه الترمذي^(٦)، وصلى على النجاشي هو وأصحابه كما في "الصحيحين"

(١) (٩٧٨).

(٢) البخاري (١٣٤٧)، وابن ماجه (١٥١٤)، والنسائي (٦٢/٤)، والترمذي (١٤٣٦)، وكذا أحمد (٢٩٩/٣).

(٣) أحمد (١٢٨/٣)، وأبوداود (٣١٣٧)، والترمذي (١٠١٦)، والحاكم (٣٦٥/١) وهو منكر؛ فيه أسامة ابن زيد اللبثي ضعيف، قال البخاري: وحديث أسامة بن زيد غير محفوظ غلط فيه أسامة، وقال الدارقطني: ولم يصل على أحد من الشهداء ولم يقل هذا غيره. "العلل" (١٧٣/١٢).

(٤) في البخاري (٨٥٧)، ومسلم (٩٥٤). (٥) في البخاري (١٣٣٧)، ومسلم (٩٥٦).

(٦) (١٠٣٨) مرسل عن سعيد بن المسيب وهو ضعيف؛ من رواية سعيد بن أبي عروبة وقتادة وكلاهما مدلس ولم يصرحا، وزاد الأول اختلاطاً.

وغيرهما من حديث جابر^(١)، وأبي هريرة^(٢)، وهو مات في دياره بالحبيشة فصلى عليه النبي ﷺ بالمدينة، والخلاف في الصلاة على القبر والغائب معروف، ولم يأت المانع بشيء يُعْتَدُّ به.

فصل

وَيَكُونُ الْمَشْيُ بِالْجَنَازَةِ سَرِيعًا، وَالْمَشْيُ مَعَهَا، وَالْحَمْلُ لَهَا سُنَّةٌ، وَالْمُتَقَدَّمُ عَلَيْهَا أَوْ الْمُتَأَخِّرُ عَنْهَا سَوَاءٌ، وَيَكْرَهُ الرُّكُوبُ، وَيَحْرُمُ النَّعْيُ، وَالنِّيَاحَةُ، وَاتِّبَاعُهَا بِالنَّارِ، وَشَقُّ الْجَيْبِ، وَالِدُّعَاءُ بِالْوَيْلِ وَالشُّبُورِ، وَلَا يَقْعُدُ الْمُتَّبِعُ لَهَا حَتَّى تُوضَعَ، وَالْقِيَامُ لَهَا مَنْشُوحٌ.

أقول: أما كون المشي سريعًا، فلحديث أبي بكرة عند أحمد، والنسائي، وأبي داود، والحاكم^(٣) قال: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وإنا لنكاد نرملُ بالجنائز رَمْلًا. وأخرج البخاري في «تاريخه»^(٤) قال: أسرع النبي ﷺ حتى تقطعت نعالنا يوم مات سعد بن معاذ. وأخرج البخاري ومسلم^(٥) وغيرهما من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ؛ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَدَّمْتُمُوهَا إِلَى الْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ فَشَرُّ تَصْعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»، وقد ذهب الجمهور إلى أن الإسراع مستحب، وقال ابن حزم^(٦) بوجوبه. وذهب بعض أهل العلم إلى أن المستحب التوسط لحديث أبي موسى قال: مرت برسول الله ﷺ جنازة تمخض مخض الزُّق، فقال رسول الله ﷺ: «عَلَيْكُمْ الْقَصْدُ» أخرجه أحمد، وابن ماجه، والبيهقي^(٧) وفي إسناده ضعف

(١) في البخاري (١٣٢٠)، ومسلم (٩٥٤). (٢) في البخاري (١٢٤٥)، ومسلم (٩٥١).

(٣) أخرجه أحمد (٣٦/٥)، والنسائي (٤٢/٤)، وأبوداود (٣١٨٢)، والحاكم (٣٥٥/١)، وهو صحيح.

(٤) (٤٠٢/٧) وهو حسن. (٥) البخاري (١٣١٥)، ومسلم (٩٤٤).

(٦) «المحلى» (٣٨/٣).

(٧) أحمد (٤٠٦/٤)، وابن ماجه (١٤٧٩)، والبيهقي (٢٢/٤) فيه ليث بن أبي سُلَيْم ضعيف مختلط.

وأخرج الترمذي، وأبوداود^(١) من حديث ابن مسعود قال: سألنا رسول الله ﷺ عن المشي خلف الجنازة، فقال: «مَا دُونَ الْخَبَبِ -أي: الرمل- فَإِنْ كَانَ خَيْرًا عَجَلْتُمُوهُ، وَإِنْ كَانَ شَرًّا فَلَا يُبْعَدُ إِلَّا أَهْلُ النَّارِ»، وفي إسناده مجهول^(٢)، ولا يخفأك أن حديث أبي موسى لا يصلح للاحتجاج به على فرض عدم وجود ما يعارضه، فكيف وقد عارضه ماهو في «الصحيحين» بلفظ الأمر، وأما حديث ابن مسعود فلا ينافي الإسراع؛ لأن الخبب هو ضرب من العدو وما دونه إسراع.

وأما كون المشي معها سنة؛ فظاهر؛ فإنه ﷺ كان يمشي مع الجنائز هو وأصحابه، كما يفيد ذلك الأحاديث المتقدمة في صفة المشي، والأحاديث الآتية في المتقدم والمتأخر على الجنازة، ولحديث أبي هريرة الثابت في «الصحيح»^(٣): «مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا...» الحديث.

وأما كون الحمل لها سنة؛ فلحديث ابن مسعود قال: من اتبع جنازة، فليحمل بجوانب السرير كلها، فإنه من السنة، ثم إن شاء فليطوع، وإن شاء فليدع. أخرجه ابن ماجه، وأبوداود الطيالسي، والبيهقي^(٤) من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عنه، وفي الباب عن جماعة^(٥) من الصحابة، والأحاديث يقوي بعضها بعضاً، ولا تقصر عن إفادة مشروعية الحمل.

وأما كون المتقدم عليها والمتأخر عنها سواء؛ فلما ثبت في «صحيح مسلم»^(٦) وغيره أن الصحابة كانوا يمشون حول جنازة ابن الدُّحْدَاح، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي، والترمذي وصححه، [وابن حبان، وصححه أيضاً الحاكم]^(٧) وقال: على شرط

(١) الترمذي (١٠١١)، وأبوداود (٣١٨٤). (٢) هو أبو ماجدة وفيه يحيى بن عبد الله الجابري ضعيف.

(٣) في البخاري (٤٧).

(٤) ابن ماجه (١٤٧٨)، وأبوداود الطيالسي (٣٣٢)، والبيهقي (١٩/٤)، وهو منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، قاله أبوداود والترمذي وغيرها.

(٥) الظاهر أنها لا تقوى، راجعها في «النبيل». (٦) (٩٦٥).

(٧) أحمد (٢٤٧/٤)، وأبوداود (٣١٨٠)، والنسائي (٥٦/٤)، والترمذي (١٠٣١)، وابن حبان (٢٢/٥)، =

[البخاري] من حديث المغيرة أن النبي ﷺ قال: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيبًا مِنْهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ يَسَارِهَا»، ولفظ أبي داود: «وَالْمَاشِي يَمْشِي خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا»، وفي لفظ لأحمد، والنسائي، والترمذي: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا»، وأخرج أحمد، وأهل السنن، والدارقطني، والبيهقي، وابن حبان وصححه^(١) من حديث ابن عمر أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنابة. وصححه ابن حبان، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن المشي أمام الجنابة أفضل، وبعضهم إلى أن المشي خلفها أفضل، والحق أن ذلك سواء ولا ينافيه رواية أنه ﷺ مشى أمامها وخلفها فذلك كله سواء؛ لأن المشي مع الجنابة إنما يكون أمامها، أو خلفها، أو في جوانبها، وقد أرشد إلى ذلك النبي ﷺ كما تقدم، فكل مكان من الأمكنة المذكورة هو من جملة ما أرشد إليه.

وأما كون الركوب مكروهاً؛ فلحديث ثوبان قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فرأى ناساً ركبائاً، فقال: «أَلَا تَسْتَحْيُونَ؟! إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ» أخرجه ابن ماجه، والترمذي^(٢)، وأخرج أبوداود^(٣) من حديث ثوبان أيضاً أن رسول الله ﷺ أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركبها، فلما انصرف أتى بدابة فركب، فقيل له، فقال: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانَتْ تَمْشِي، فَلَمْ أَكُنْ لِأَرْكَبْ وَهُمْ يَمْشُونَ، فَلَمَّا ذَهَبُوا رَكِبْتُ»، وقد خَرَجَ مع جنازة ابن الدَّحْدَاحِ ماشياً ورجع

والحاكم (٣٥٥/١) اختلف في رفعه ووقفه، أعله الدارقطني في «علله» (١٣٤/٧) بالوقف وصحح الإمام أحمد الحديث كما في «الزاد» (٥١٣/١)، وما ذهب إليه الإمام الدارقطني هو الراجح.

(١) أحمد (٨/٢)، وأبوداود (٣١٧٩)، والنسائي (٥٦/٤)، والترمذي (١٠٠٧)، وابن ماجه (١٤٨٢)، والدارقطني (٧٢/٢)، والبيهقي (٢٣/٤)، وابن حبان (٢٥/٥)، والراجح فيه الإرسال رجحه أحمد والبخاري والنسائي وابن المبارك والترمذي والطحاوي والدارقطني والحافظ ابن حجر. راجع «التلخيص» (١١١/٤)، والخليلي في «الإرشاد» (٣٥١/١).

(٢) ابن ماجه (١٤٨٠)، والترمذي (١٠١٢). مُعَلَّ بالوقف أعله البخاري وأبو حاتم والبيهقي وضعفه النووي في «الخلاصة» (١٠١٠/٢)، والمرفوع منكر فيه أبو بكر بن أبي مريم الغساني متروك.

(٣) (٣١٧٧) وهو صحيح.

على فرس كما في حديث جابر بن سَمْرَةَ عند الترمذي^(١) وقال: صحيح. ولا يعارض الكراهة ما تقدم من قوله: «الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ»؛ لأنه يمكن أن يكون لبيان الجواز مع الكراهة، أو المراد بأن يكون الراكب خلفها أن يكون بعيداً على وجه لا يكون فيه صورة من يمشي مع الجنابة.

وأما تحريم النعي؛ فلحديث حذيفة عند أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٢) وصححه أن النبي ﷺ نهى عن النعي. وحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالتَّعْيِ؛ فَإِنَّ التَّعْيِ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ» أخرجه الترمذي^(٣)، وفي إسناده أبو حمزة ميمون الأعور وليس بالقوي، وفي الباب أحاديث.

وأما؛ تحريم النياحة فلحديث: «مَنْ نِيَحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ» وهو في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما من حديث المغيرة، وعلى النياحة تحمل الأحاديث الواردة في النهي عن البكاء، وأن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، وفي «صحيح مسلم»^(٥) من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ» وأخرج أحمد، ومسلم^(٦) من حديث أبي مالك الأشعري: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتُبْ قَبْلَ مَوْتِهَا تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ فُطْرَانٍ وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ». وأخرج الشيخان^(٧) وغيرهما من حديث أبي موسى بلفظ: أنا بريء ممن برئ منه رسول الله ﷺ؛ فإن رسول الله ﷺ برئ من الصالحة، والحالقة، والشاقة.

وأما تحريم اتباعها بنار، وشق الجيب، والدعاء بالويل والثُبُور؛ فلحديث أبي بُرْدَةَ قال: أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال: لا تتبعوني بمجرم، قالوا: أوسمعت

(١) (١٠١٣) فيه الجَرَّاحُ بن مَلِيحٍ ضعيف، ولكن الحديث في مسلم (٩٦٥).

(٢) أحمد (٣٨٥/٥) وابن ماجه (١٤٧٦) والترمذي (٩٨٦) وهو ضعيف؛ فيه بلال بن يحيى العبسي روايته عن حذيفة رسالة، وحبيب بن سالم العبسي مجهول الحال.

(٣) (٩٨٥) والحديث روي مرفوعاً وموقوفاً وأبو حمزة ميمون الأعور الراجح أنه متروك.

(٤) في البخاري (١٢٩١) ومسلم (٩٣٣). (٥) (٩٢٧) بهذا اللفظ وإلا فالحديث متفق عليه.

(٦) أحمد (٣٤٢/٥) ومسلم (٩٣٤). (٧) في البخاري (٢٩٦) معلقاً ومسلم (١٠٤).

فيه شيئاً، قال: نعم من رسول الله ﷺ. أخرجه ابن ماجه،^(١) وفي إسناده مجهول.^(٢) وقد كان هذا الفعل من أفعال الجاهلية. وفي «الصحيحين»^(٣) وغيرها من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

وأما كونه لا يقعد المتبع لها حتى توضع؛ فلحديث: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَعَ»، وهو في «الصحيحين»^(٤) وغيرها من حديث أبي سعيد، وأخرج أبوداود^(٥) من حديث أبي هريرة نحوه. وقد وردت أحاديث صحيحة في القيام للجنائز إذا مرت بمن كان قاعداً كحديث: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا لَهَا حَتَّى تُخْلَفَكُمْ أَوْ تُوَضَعَ» وهو في «الصحيحين»^(٦) وغيرهم من حديث ابن عمر وغيره. وأخرج مسلم^(٧) من حديث علي قال: قام النبي ﷺ -يعني في الجنائز-، ثم قعد. وفي رواية من حديثه قال: كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنائز، ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس. رواه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، وابن حبان^(٨)، وأخرج أبوداود، والترمذي، وابن ماجه، والبخاري^(٩) من حديث عبادة بن الصامت

(١) ابن ماجه (١٤٨٧).

(٢) وهم الإمام الشوكاني رحمه الله، فليس فيه مجهول بل ضعيف هو عبدالله بن الحسين أبو خريز السجستاني.

(٣) في البخاري (١٢٩٤) ومسلم (١٠٣). (٤) في البخاري (١٣١٠) ومسلم (٩٥٩).

(٥) أبوداود (٣١٧٣) معلقاً ووصله البيهقي (٢٦/٤)، والحديث فيه خلاف: أهو عن أبي سعيد أم عن أبي هريرة؟ فذكر الدارقطني الخلاف في «علله» (٣٤٥/١١) ورجحه عن أبي سعيد ورجح أبوداود عن أبي هريرة.

(٦) في البخاري (١٣٠٧) ومسلم (٩٥٨) عن عامر بن ربيعة لا عن ابن عمر.

(٧) مسلم (٩٦٢).

(٨) أحمد (٨٢/١)، وأبوداود (٣١٧٥)، وابن ماجه (١٥٤٤)، وابن حبان (٢٥/٥)، وهذا اللفظ لأحمد، وابن حبان وهو غير محفوظ؛ تفرد به محمد بن عمرو بن علقمة وخالف يحيى بن سعيد الأنصاري والحديث أصله في مسلم بدون لفظة الأمر.

(٩) أبوداود (٣١٧٦)، والترمذي (١٠٢٠)، وابن ماجه (١٥٤٥)، والبخاري (١٣٣/٧). قال الحافظ ابن حجر: فلو لم يكن إسناده ضعيفاً لكان حجة في النسخ. «الفتح» (٢١٦/٣).

أن يهوديا قال لما كان النبي ﷺ يقوم للجنائزة: هكذا نفعل، فقال النبي ﷺ: «اجلسوا، وَخَالِفُوهُمْ»، وفي إسناده بِشْرُ بن أَبِي^(١) رافع وليس بالقوي [كما قال الترمذي، وقال البزار: تفرد به بشر وهو لين]^(٢) فأفاد ما ذكرناه أن القيام للجنائزة إذا مرت [أمر] منسوخ. وأما قيام الماشي خلفها حتى توضع على الأرض فحكم لم ينسخ قال القاضي عياض^(٣): ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر منسوخ بحديث علي هذا.

فصل

وَيَجِبُ دَفْنُ الْمَيِّتِ فِي حُفْرَةٍ تَمْنَعُهُ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا بَأْسَ بِالضَّرْحِ وَاللَّحْدِ أَوَّلَى، وَيُدْخَلُ الْمَيِّتُ مِنْ مُؤَخَّرِ الْقَبْرِ وَيُوضَعُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلًا، وَيُسْتَحَبُّ حَنُو التُّرَابِ مِنْ كُلِّ مَنْ حَضَرَ ثَلَاثَ حَتَّيَاتٍ، وَلَا يُرْفَعُ الْقَبْرُ زِيَادَةً عَلَى شِبْرِ، وَالزِّيَارَةُ لِلْمَوْتَى مَشْرُوعَةٌ، وَيَقِفُ الرَّائِي مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ، وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَتَسْرِجُهَا، وَالْقُعُودُ عَلَيْهَا، وَسَبُّ الْأَمْوَاتِ، وَالتَّعْزِيَةُ مَشْرُوعَةٌ، وَكَذَلِكَ إِهْدَاءُ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ.

أقول: أما مواراة جيفة الميت في قبر بحيث لا تنبشه السباع، ولا تُخْرِجُهُ السيول المعتادة، فلا خلاف في ذلك، وهو ثابت في الشريعة ثبوتًا ضروريًا، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اخْفَرُوا وَأَعْمِقُوا وَأَخْسِنُوا» أخرجه النسائي والترمذي^(٤) وصححه.

وأما كونه لا بأس بالضرح، واللحد أولى؛ فلحديث أن أبا عُبَيْدَةَ بن الْجَرَّاحِ كان يَضْرَحُ، وأن أبا طلحة كان يَلْحَدُ، وقد أخرجه ابن ماجه^(٥) من حديث ابن

(١) كذا في الأصلين، وفي «التهذيب»: بشر بن رافع، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع. (٣) «الإكمال» (٤٢٢/٣)، والكلام فيه بالمعنى.

(٤) النسائي (٨٠/٤) والترمذي (١٧١٣) عن هشام بن عامر. والحديث معلول بالانقطاع أشار إليه الترمذي ورجحه أبو حاتم كما في «العلل» (٣٥٣/١).

(٥) ابن ماجه (١٦٢٨).

عباس بإسناد ضعيف^(١)، وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٢) من حديث أنس قال: لما توفي رسول الله ﷺ كان رجل يُلَحَدُ وآخر يَضْرَحُ، فقالوا: نستخير ربنا ونبعث إليهما فأيهما سبق تركناه، فأرسل إليهما فسبق صاحب اللحد، فلحدوا له. وإسناده حسن؛ فتقريره صحيح للرجلين في حياته، هذا يلحد، وهذا يضرح، يدل على أن الكل جائز.

وأما أولوية اللحد؛ فلحديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا» أخرجه أحمد، وأهل السنن^(٣)، وقد حسنه الترمذي، وصححه ابن السكن مع أن في إسناده عبد الأعلى بن عامر وهو ضعيف^(٤)، وأخرج أحمد والبخاري وابن ماجه^(٥) من حديث جرير نحوه، وفيه عثمان بن عُمَيْر وهو ضعيف^(٦)، وقد ذهب إلى ذلك الأكثر، وحكى النووي في «شرح مسلم»^(٧) اتفاق العلماء على جواز اللحد والشق.

وأما كونه يُدْخَلُ الميت من مؤخر القبر؛ لحديث عبدالله بن زيد أنه أدخل رجلاً ميتاً من قَبْلِ رِجْلِي القبر، وقال: هذا من السنة. أخرجه أبوداود^(٨)، وأخرج ابن ماجه^(٩) من حديث أبي رافع قال: سَلَّ رسول الله ﷺ سعد بن معاذ سَلًّا. وقد روى الشافعي^(١٠)

(١) بل ضعيف جداً؛ فيه حسين بن عبد الله الهاشمي قال النسائي: متروك.

(٢) أحمد (١٣٩/٣)، وابن ماجه (١٥٥٧).

(٣) وأبوداود (٣٢٠٨)، وابن ماجه (١٥٥٨)، وأحمد، لم أقف عليه في «المسند» بعد البحث، وقد عزا إليه ابن الملقن في «البدر» (٢٩٧/٥)، وتلميذه ابن حجر في «التلخيص» (١٢٧/٢).

(٤) ويزداد ضعفاً في روايته عن سعيد بن جُبَيْر، قال أحمد: منكر الحديث عن سعيد بن جُبَيْر، وقال ابن عدي: ويحدث عن سعيد بن جُبَيْر وابن الحنفية وأبي عبدالرحمن السلمي بأشياء لا يتابع عليها. «الكامل» (١٩٥٣/٥).

(٥) أحمد (٣٥٩/٤)، وابن ماجه (١٥٥٥)، ولم يطبع مسند جرير بعد من «مسند البزار».

(٦) بل متروك. (٧) (٣٤/٧).

(٨) أبوداود (٣٢١١) وهو صحيح.

(٩) ابن ماجه (١٥٥١) وهو مسلسل بالضعفاء: مُنْذَلُّ بن علي العَتَرِيُّ ضعيف، ومحمد بن عبدالله بن أبي رافع متروك، وداود بن الحُصَيْن في روايته كلام، وأبوه ضعيف.

(١٠) في «المسند» كما في «ترتيبه» (٥٩٨)، وهو ضعيف بكرة، فيه: عمر بن عطاء عن عكرمة هو ابن وزاز، =

من حديث ابن عباس، وأبوبكر النّجّاد^(١) من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ سئل من قبّل رأسه سلاً، وقد روى البيهقي من حديث ابن عباس^(٢)، وابن مسعود^(٣)، وبريدة^(٤) أنهم أدخلوا النبي ﷺ من جهة القبلة. وقد ضعفها البيهقي، ولا يعارض السنة ما وقع من الصحابة عند دفنه ﷺ.

وأما كونه يوضع على جنبه الأيمن مستقبلاً؛ فهو مما لا أعلم فيه خلافاً.

وأما كونه يستحب الحثو ثلاثاً؛ فلحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى على جنازة، ثم أتى قبر الميت فحشى عليه من قبل رأسه ثلاثاً. أخرجه ابن ماجه، وأبوداود^(٥) وإسناده صحيح، لا كما قال أبوحاتم، وأخرج البزار، والدارقطني^(٦) من حديث عامر بن ربيعة أن النبي ﷺ حثّى على قبر عثمان بن مظعون ثلاثاً. وفي الباب غير ذلك.

وأما كونه لا يرفع القبر زيادة على شبر؛ فلحديث علي عند مسلم^(٧)، وأحمد، وأهل السنن أنه بعث رسول الله ﷺ علي ألا يدع تمثالاً إلا طمسه، ولا قبراً مشرقاً

= وهو ضعيف جداً.

(١) كما في «التلخيص» (١٣١/٢).

(٢) (٥٥/٤) وهو مسلسل بالضعفاء، فيه: الميثم بن سهل التستري ضَعْفُ الدارقطني، ويحيى بن البيان: ضعيف سَيِّئُ الحفظ، والنهال بن خليفة: ضعيف جداً، وحجاج بن أرطاة: ضعيف ومُدْلَس.

(٣) (٥٥/٤)، وقال: وروي من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود.

(٤) (٥٥/٤) وهو ضعيف بمرة، فيه: أبو بردة عمرو بن يزيد التيمي: ضعيف جداً.

(٥) ابن ماجه (١٥٦٥) وأبوداود صوابه ابن أبي داود كما في «النيل» وكذا هو في «التلخيص» (١٣١/٢) والراجح أنه معلول كما قال أبو حاتم لا كما ذهب إليه الشوكاني، وهذا مارجحه الحافظ ابن حجر، فقال: لكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه بالبطان إلا بعد أن تبين له. «التلخيص» (١٣١/٢) وكلام أبي حاتم في «العلل» لابنه (١٦٩/١).

(٦) البزار في «مسنده» (٢٧٣/٩)، والدارقطني (٧٦/٢) وهو موضوع؛ فيه القاسم بن عبدالله الغمري كذاب، وعاصم بن عبيدالله الغمري ضعيف جداً.

(٧) مسلم (٩٦٩)، وأحمد (٩٦/١)، وأبوداود (٣١٢٨)، والسنائي (٨٤/٤)، والترمذي (١٠٤٩).

إِلَّا سِوَاهُ. وَفِي مُسْلِمٍ^(١) أَيْضًا وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ، وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ^(٢) مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَشَّ عَلَى قَبْرِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ وَوَضَعَ عَلَيْهِ خَضْبَاءَ وَرَفَعَهُ شِبْرًا.

وَأَمَّا مَشْرُوعِيَّةُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؛ فَلْحَدِيثُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَقَدْ أُذِنَ لِمُحَمَّدٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، فَزُورُوهَا؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣) وَصَحَّحَهُ وَهُوَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٤)، وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ»^(٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِنَحْوِ ذَلِكَ. وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ، وَقَدْ قِيلَ بِاخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالرِّجَالِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ حَبَانَ^(٦) فِي «صَحِيحِهِ»، وَفِي الْبَابِ عَنْ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَابْنِ مَاجَةَ، وَالْحَاكِمِ^(٧) وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَهْلِ السَّنَنِ، وَالْحَاكِمِ، وَابْنِ أَبِي حَتْمٍ^(٨) بِإِسْنَادٍ فِيهِ صَالِحٌ^(٩) مَوْلَى التَّوَمَةِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي نَهْيِ النِّسَاءِ عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَهِيَ تَقْوِي الْمَنْعِ مِنَ الزِّيَارَةِ. وَرَوَى الْأَثَرُ فِي «سُنَنِ» وَالْحَاكِمِ^(١٠) مِنْ حَدِيثِ

(١) مُسْلِمٌ (٩٧٠).

(٢) سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي الْخِزْمَةِ الْمَفْقُودِ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٤١١/٣) مُرْسَلٌ.

(٣) (١٠٥٤) عَنْ بَرِّئَةَ. (٤) مُسْلِمٌ (٩٧٧).

(٥) تَفَرَّدَ بِهِ مُسْلِمٌ (٩٧٦).

(٦) أَحْمَدُ (٣٣٧/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٧٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٥٦) وَابْنُ حَبَانَ (٧١/٥) وَهُوَ ضَعِيفٌ فِيهِ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ.

(٧) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٤٢/٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٧٥)، وَالْحَاكِمُ (٣٧٤/١) وَهُوَ مُسَلَّسٌ بِالضَّعْفَاءِ فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَّانٍ مَجْهُولُ الْحَالِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَهَّانٍ مَجْهُولٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ حُثَيْمٍ ضَعِيفٌ.

(٨) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٩/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٣٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٤/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٧٥)، وَالْحَاكِمُ (٣٤٧/١) طَبَعَ جُزْءٌ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ «مُسْنَدِ الْبَزَارِ»، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى الْحَدِيثِ فِيهِ.

(٩) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَصَوَابُهُ أَبُو صَالِحٍ بَاذَامٌ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا، وَالْحَدِيثُ ضَمَّنَ بَحْثَنَا «التَّدْوِينَ لِكُلِّ حَدِيثٍ لَا يَصِحُّ مِنْ وَجْهِ مَبِينٍ».

(١٠) (٣٧٦/١).

عائشة أن النبي ﷺ رخص لمن في زيارة القبور. وأخرج ابن ماجه^(١) عنها مختصراً أن النبي ﷺ رخص في زيارة القبور. فيمكن أنها أرادت الترخيص الواقع في قوله ﷺ: «قَرُّوْهُمَا» كما سبق، فلا يكون في ذلك حجة؛ لأن الترخيص العام لا يعارض النهي الخاص، لكنه يؤيد ما روته عائشة ما في «صحيح مسلم»^(٢) عنها أنها قالت: يارسول الله، كيف أقول إذا زرت القبور؟ قال: «قُولِي السَّلَامَ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» الحديث. وروى الحاكم^(٣) أن فاطمة كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة. ويجمع بين الأدلة بأن المنع لمن كانت تفعل في الزيارة ما لا يجوز من تَوَحُّع وغيره، والإذن لمن لم تفعل ذلك.

وأما كونه يقف الزائر مستقبلاً للقبلة؛ فلحديث أنه جلس رسول الله ﷺ مستقبلاً القبلة لما خرج إلى المقبرة. أخرجه أبوداود^(٤) من حديث البراء، وهو ﷺ خرج في هذا الحديث مع جنازة، فأفاد مشروعية قعود من خرج مع الجنازة مستقبلاً حتى تدفن. وكذلك مشروعية الاستقبال للزائر لكونه قد خرج إلى المقبرة كما يخرج من معه جنازة، وقعد كما يقعد. وقد كان ﷺ يقول عند الزيارة^(٥): «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ دَارِ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ»، فينبغي للزائر أن يقول كذلك.

وأما تحريم اتخاذ القبور مساجد؛ فالأحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في «الصحيحين» وغيرها ولها ألفاظ، منها: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»^(٦) وفي لفظ:

(١) (١٥٧٠) وهو صحيح. (٢) مسلم (٩٧٤).

(٣) (٣٧٧/١) والحديث واه؛ قال الذهبي: هذا منكر جداً، وسليمان ضعيف. «التلخيص حاشية المستدرک» وسليمان هو ابن داود ولم يتبين لي من هو وفيه علة أخرى قال البيهقي: وقد قيل عنه عن سليمان بن داود عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه دون ذكر علي بن الحسين عن أبيه فيه وهو منقطع «السنن» (٧٨/٤).

(٤) (٣٢١٢) فيه عننة الأعمش ولكنه قد صرح عنده (٤٧٥٣) بالحديث صحيح.

(٥) عن بُرَيْدَةَ في مسلم (٩٧٥) وبنحوه عن عائشة في مسلم أيضاً (٩٧٤).

(٦) عن عائشة في البخاري (١٣٣٠) ومسلم (٥٣٩).

«قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ» الحديث^(١). وفي لفظ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي مَسْجِدًا»^(٢) وفي آخر: «^(٣) لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي وَتَنَّا»

وأما تحريم زخرفتها وتشيئجها؛ فلحديث: «لَعَنَ اللَّهُ زَايِرَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ» أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي، والترمذي^(٤) وحسنه، وفي إسناده أبو صالح باذام وفيه مقال^(٥)، وأخرج أحمد، ومسلم، وأهل السنن^(٦) [عن جابر] قال: نهى النبي ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ. وزاد الترمذي: «وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُؤْطَأَ» وصححه وأخرج النهي عن الكتابة أيضاً النسائي^(٨)، وقال الحاکم^(٩): إن الكتابة وإن لم يخرجها مسلم فهي على شرطه.

وأما تحريم القعود عليها؛ فلما أخرجه مسلم وأحمد، وأهل السنن^(١٠)، من حديث أبي هريرة قال: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابُهُ فَتُخْلَصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ»^(١١)، وأخرج أحمد^(١٢) بإسناد صحيح عن عمرو بن حزم قال: رأيت رسول الله ﷺ متكئاً على قبر، فقال: «لَا تُؤْذِ صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ».

وأما تحريم سب الأموات؛ فلقوله ﷺ: «لَا تُسُبُّوا الْأَمْوَاتَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى

(١) عن أبي هريرة في البخاري (٤٣٧) ومسلم (٥٣٠).

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ بعد البحث. (٣) عند أحمد (٢٤٦/٢)

(٤) أحمد (٢٢٩/١) وأبوداود (٣٢٣٦) والنسائي (٩٤/٤) والترمذي (٣٢٠).

(٥) هذا تسامح إن لم يكن تساهلاً وإلا فهو ضعيف جداً قال الجورقاني: متروك. وقال عبدالحق: ضعيف جداً، وقد اتهمه الأزدي وإسماعيل بن أبي خالد بالكذب انتهى من «التهذيب».

(٦) أحمد (٢٩٥/٣) ومسلم (٩٧٠) وأبوداود (٣٢٢٦) والنسائي (٨٦/٤) والترمذي (١٠٥٢) وابن ماجه (١٥٦٢).

(٧) (١٠٥٢) فيه عن عنة ابن جُرَيْج وأبي الزبير.

(٨) (٨٦/٤). (٩) (٣٧٠/١).

(١٠) مسلم (٩٧١)، وأحمد (٤٤٤/٢)، وأبوداود (٣٢٢٨)، والنسائي (٩٥/٤)، وابن ماجه (١٥٦٦).

(١١) كما في «أطراف المسند» (١٣/٥)، ثم وقفت عليه في «المسند» تحقيق دار الرسالة (٤٧٥/٣٩)، وهو صحيح.

مَا قَدَّمُوا» أخرجه البخاري^(١) وغيره من حديث عائشة، وأخرج أحمد، والنسائي^(٢) من حديث ابن عباس: «لَا تَسُبُّوا أَمْوَاتَنَا، فَتُؤْذُوا أَحْيَاءَنَا» وفي إسناده صالح بن ثَبَّان وهو ضعيف، ولكنه يشهد له ما ورد بمعناه من حديث سهل بن سعد^(٣) والمنعيرة^(٤).

وأما كون التعزية مشروعة؛ فلحديث «مَنْ عَزَّى مُصَابًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ» أخرجه ابن ماجه والترمذي والحاكم^(٥) من حديث ابن مسعود، وقد أنكر هذا الحديث على علي بن عاصم، وأخرج ابن ماجه^(٦) من حديث عمرو بن حزم عن النبي ﷺ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يُعَزِّي أَخَاهُ بِمُصِيبَتِهِ إِلَّا كَسَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ حُلْلِ الْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ورجال إسناده ثقات^(٧). وأخرج الشافعي^(٨) من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال: لما توفي رسول الله ﷺ وجاءت التعزية سمعوا قائلاً يقول: إن في الله عزاء من كل مصيبة، وخلقا من كل هالك، ودركا من كل فانت، فبالله فتقوا وإياه فارجوا؛ فإن المصاب مَنْ حُرِمَ الثواب. وفي إسناده القاسم بن عبد الله بن عمر

(١) (١٣٩٣).

(٢) أحمد (٣٠٠/١) والنسائي (٣٣/٨) سبق قلم الإمام الشوكاني فليس في إسناده أحمد والنسائي صالح بن ثَبَّان وإنما عبد الأعلى بن عامر الثعلبي وهو ضعيف ويزداد ضعفاً في روايته عن سعيد بن جُبَيْر وهذه منها، وأما صالح بن ثَبَّان فهو في إسناده الطبراني «الأوسط» (٣٠٣/٤) كما في «النيل» (١٠٨/٤).

(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠٣/٦) وفيه ابن لَهَيْعَةَ ضعيف، وعمرو بن جابر أبو زُرْعَةَ الحضرمي، قال الذهبي: هالك «الميزان» (٦٣٤١).

(٤) أخرجه أحمد (٢٥٢/٤، ٣٦٩) والترمذي (١٩٨٢)، وهو صحيح، وفيه خلاف ذكره الترمذي في «جامعه» والدارقطني في «علله» (١٢٦/٧).

(٥) ابن ماجه (١٦٠٢) والترمذي (١٠٧٣)، والحاكم، لم أقف عليه في «المستدرک» بعد البحث والاستعانة بالفهارس الخاصة، ولم يُعْرَهِ الحافظ إليه في «إتحاف المهرة» وقد عزاه إليه في «التلخيص»، والحديث منكر فيه علي بن عاصم متروك وقد أنكر الحفاظ عليه رفعه وصححو وقفه راجع «التلخيص» (١٣٨/٢).

(٦) (١٦٠١).

(٧) كلا ليسوا بثقات فعليه قيس أبو عمارة، قال البخاري: فيه نظر.

(٨) في «المسند» (٦٠٠) وهو موضوع.

وهو متروك. وأخرج البخاري ومسلم^(١) من حديث أسامة بن زيد قال: كنا عند النبي ﷺ، فأرسلت إليه إحدى بناته تدعوه وتجبره أن صبيًا لها، أو ابناً لها في الموت، فقال للرسول: ارجع إليها فأخبرها «أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَ لِلَّهِ مَا أُعْطِيَ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُّسَمًّى، فَمُرَّهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»، فينبغي التعزية بهذه الألفاظ الثابتة في «الصحيح» ولا يُعدل عنها إلى غيرها.

وأما مشروعية إهداء الطعام لأهل الميت؛ فلحديث عبدالله بن جعفر قال: لما جاء نعي جعفر حين قتل قال النبي ﷺ: «اصْنَعُوا لِآلِ جَعْفَرٍ طَعَامًا؛ فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ» أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه^(٢)، وصححه ابن السكن وحسنه الترمذي، وأخرج نحوه أحمد والطبراني، وابن ماجه^(٣) من حديث أسماء بنت عُمَيْسٍ أم عبدالله بن جعفر، وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٤) بإسناد صحيح^(٥) من حديث جَرِيرٍ قال: كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة. ولا يعارض هذا ما قد ثبت عن النبي ﷺ.



(١) البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (٩٢٣).

(٢) أحمد (٢٠٥/١)، وأبوداود (٣١٣٢)، والترمذي (٥٩٨)، وابن ماجه (١٦١٠) وهو ضعيف؛ فيه خالد ابن سارة مجهول حال.

(٣) أحمد (٣٧٠/٦)، والصبراني (١٤٤/٢٤)، وابن ماجه (١٦١١) وهو ضعيف أم عيسى الجزّار، وأم عون بنت محمد كلتاها مجهولتان.

(٤) ابن ماجه (١٦١٢)، وأحمد لم أقف عليه في «المسند». ولعله في كتبه الأخرى.

(٥) لولا عنعنة هُشَيْمٍ والحديث معلول قال أحمد: زعموا أنه سمعه من شريك وما أرى لهذا الحديث أصلاً. كما في «مسائل أبي داود» (ص ٢٩٩).

كِتَابُ الزَّكَاةِ



تَجِبُ فِي الْأَمْوَالِ الَّتِي سَأَلْتَنِي إِذَا كَانَ الْمَالِكُ مُكَلَّفًا.

بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ

إِنَّمَا تَجِبُ مِنْهُ فِي النَّعَمِ، وَهِيَ: الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ.

أقول: الزكاة هي فريضة من فرائض الدين، وركن من أركانه، وضروري من ضرورياته، ولكنها لا تجب إلا فيما أوجب فيه الشارع الزكاة من الأموال وبيئته للناس، فإن ذلك هو بيان لمثل قوله ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٢]، وقوله: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣]، كما بيّن للناس قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣] بما شرعه الله من الصلوات الخمس التي بيّنها رسول الله ﷺ للناس.

وقد توسع كثير من أهل العلم في إيجاب الزكاة في أموال لم يوجب الله الزكاة فيها، بل صرح النبي ﷺ في بعض الأموال بعدم الوجوب كقوله: «لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ»^(١)، وقد كان للصحابه رضي الله عنهم أموال، وجواهر، وتجارات، وخضروات، ولم يأمرهم ﷺ بتزكية ذلك، ولا طلبها منهم، ولو كانت واجبة في شيء من ذلك لبيّن للناس ما نزل إليهم، فقد أوردنا في هذا المختصر ما تجب فيه، وأشرنا إلى أشياء من الأموال التي لا زكاة فيها مما قد جعله بعض أهل العلم من الأموال التي تجب فيها الزكاة، كما ستسمع ذلك.

وأما كونها لا تجب إلا على من كان مكلفاً؛ فاعلم أن هذه المقالة قد ينبؤ عنها

(١) عن أبي هريرة في البخاري (١٤٦٤)، ومسلم (٩٨٢).

ذهن من يسمعها، فإذا راجع الإنصاف ووقف حيث أوقفه الحق علم أن هذا هو الحق وبيانه أن الزكاة هي أحد أركان الإسلام ودعائمه وقوائمه، ولا خلاف أنه لا يجب شيء من الأربعة الأركان التي الزكاة خامستها على غير مكلف، فإيجاب الزكاة عليه إن كان بدليل، فما هو؟ فما جاء عن الشارع في هذا شيء مما تقوم به الحجة كما يُروى عن النبي ﷺ أنه أمر بالاتجار في أموال اليتامى، لئلا تأكلها الزكاة، فلم يصح^(١) في ذلك شيء مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

وأما ما رُوِيَ عن بعض الصحابة، فلا حجة فيه، وقد عورض بمثله كما روى البيهقي^(٢) عن ابن مسعود قال: من ولي مال اليتيم فَلْيُخَصِّصْ عليه من السنين، فإذا دفع إليه ماله أخبره بما فيه من الزكاة؛ فإن شاء زَكَّى، وإن شاء ترك. وَرُوِيَ نحوه ذلك^(٣) عن ابن عباس، وإن قال قائل: إن الخطاب في الزكاة عَامٌّ كقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]، ونحوه فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك إلا لمن يصلح له الخطاب وهم المكلفون، وأيضاً بقية الأركان، بل وسائر التكاليف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها على من ليس بمكلف الخطابات بها عامة، فلو كان عموم الخطاب في الزكاة مسوغاً لإيجابها على غير المكلفين، لكان العموم في غيرها كذلك وإنه باطل بالإجماع، وما استلزم الباطل باطل مع أن تمام الآية -أعني قوله تعالى-: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣] يدل على عدم وجوبها على الصبي وهو قوله تعالى:

(١) عن عبدالله بن عمرو أخرجه الترمذي (٦٤١)، وفيه المثنى بن الصَّبَّاح مترك وتابعه الأعمش عند الطبراني في «الأوسط» (٢٩٨/١) وهو مدلس ولم يصرح بسأعه وفي الطريق إليه مُنْذَلُّ بن علي العنزي وهو ضعيف.

وعن أنس أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٦٤/٤)، فيه علي بن سعيد الرازي ضعيف، والفراء ابن محمد القيرواني ترجمه الحافظ في «اللسان» (٤٣٢/١)، وذكر عن ابن الحارث أنه كان يغلب عليه الرواية، والجمع، ومعرفة الأخبار، وكان صعيماً متهماً بالكذب أو معروفاً به، وشجرة بن عيسى المعافري، وعبد الملك بن أبي كريمة لم أعرفهما.

(٢) (١٠٨/٤) وهو ضعيف ومنقطع، ليث بن أبي سُلَيْم لم يدرك ابن مسعود وليث ضعيف مختلط.

(٣) وهو في البيهقي (١٠٨/٤) أيضاً، وقال: إلا أنه يتفرد بإسناده ابن لهيعة وابن لهيعة لا يُجْتَمَعُ به والله أعلم.

﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، فإنه لا معنى لتطهير الصبي والمجنون ولا لتزكيته، وبالجملة فأموال العباد محرمة بنصوص الكتاب والسنة ما يحلها إلا التراخي وطيبة النفس، أو ورود الشرع كالزكاة، والدية، والأرش، والشُّفْعَة ونحو ذلك، فمن زعم أنه يحل مال أحد من عباد الله سَيِّئًا من كان قَلَمُ التكليف عنه مرفوعًا فعليه البرهان، والواجب على المنصف أن يقف موقف المنع حتى يزحزحه عنه الدليل، ولم يوجب الله على ولي اليتيم والمجنون أن يُخْرِجَ الزكاة من ماله ولا أمره بذلك ولا سَوَّعَهُ له، بل وردت في أموال اليتامى تلك القوارع التي تتصدع لها القلوب وترجف لها الأفئدة.

وأما كونها لا تجب الزكاة في غير الثلاثة الأنواع من الحيوانات؛ فَلِأَنَّ الذي بَيَّنَّ للناس ما نُزِّلَ إليهم لم يوجبها عليهم في غيرها منها. وأما ما ورد في ذكر حق الله في الخيل، فالمراد به الجهاد.

فصل

إِذَا بَلَغَتْ الْإِبِلُ خَمْسًا فَفِيهَا شَاةٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ أَوْ ابْنُ لَبُونٍ، وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ، فَإِذَا زَادَتْ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ.

أقول: هذا التفصيل في فرائض الصدقة هو الثابت^(١) في حديث أنس أن أبا بكر كتب لهم أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، ثم ذكر فيه ما يجب في كل عدد كما في هذا المختصر، ثم قال فيه: فإذا تباين أسنان الإبل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة، وليست عنده جذعة وعنده حِقَّةٌ؛

فإنها تُقْبَلُ منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة الحَقَّةِ وليست عنده إِلَّا جَذَعَةً؛ فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة الحَقَّةِ وليست عنده وعند ابنه لبون؛ فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده إِلَّا حَقَّةً؛ فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما، أو شاتين، ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده وعند ابنة مخاض؛ فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له، أو عشرين درهما، ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده إِلَّا ابن لبون ذكر؛ فإنه يقبل منه وليس معه شيء ومن لم يكن معه إِلَّا أربع من الإبل، فليس فيها شيء إِلَّا أن يشاء ربها، وقد أخرج هذا الحديث أحمد، والنسائي، وأبوداود^(١) وأخرجه أيضًا البخاري^(٢) مفرقًا في "صحيحه". قال ابن حزم^(٣): هذا كتاب في غاية الصحة عمل به الصَّدِّيقُ بحضرة العلماء ولم يخالفه أحد. وصححه ابن حبان^(٤) وغيره.

وقد أخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي وحسنه، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي^(٥) نحو ما اشتمل عليه المختصر من حديث الزُّهْرِيِّ عن سالم عن أبيه قال:

(١) أحمد (١/١١)، والنسائي (١٨/٥)، وأبوداود (١٦٥٧).

(٢) البخاري (١٤٤٨). (٣) "المحلى" (١١٢/٤).

(٤) كما في "ترتيبه" (١١١/٥).

(٥) أحمد (١٤/٢)، وأبوداود (١٥٦٨)، والترمذي (٦٢١)، والدارقطني (١١٦/٢)، والحاكم (٣٩٢/١)، والبيهقي (٨٨/٤)، والصحيح فيه الإرسال؛ قال الترمذي: وقد روى يونس بن يزيد وغير واحد عن الزُّهْرِيِّ عن سالم بهذا الحديث ولم يرفعه وإنما رفعه سفيان بن حسين. وقال ابن معين: وهذا لم يتابع سفيان عليه أحد ليس يصح.

وقال ابن عدي: وقد وافق سفيان بن حسين على هذه الرواية عن سالم عن أبيه حديث الصدقات سليمان بن كثير أخو محمد بن كثير... وقد رواه عن الزُّهْرِيِّ عن سالم عن أبيه جماعة فأوقفوه، وسفيان ابن حسين وسليمان بن كثير رفعاه إلى النبي ﷺ. "الكامل" (١٢٥٠/٣).

قلت سليمان وسفيان كلاهما ضعيف في الزُّهْرِيِّ وتابعهما سليمان بن أرثم عند الدارقطني (١١٢/٢) =

كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي، فأخرجها أبو بكر فعمل بها حتى تُؤْفَى، ثم أخرجها عمر من بعده، فعمل بها، قال: فلقد هلك عمر يوم هلك وإن ذلك لمقرون بوصيته...، ثم ذكر الحديث.

فصل

وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ تَبِيعٌ أَوْ تَبِيعَةٌ، وَفِي [كُلِّ] أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، ثُمَّ كَذَلِكَ.

أقول: يدل على ذلك ما أخرجه أحمد، وأهل السنن، وابن حبان، والحاكم^(١)

= وهو متروك، فهذه المتابعات لا يُعْتَدُ بها.

(١) أحمد (٢٣٠/٥)، أبوداود (١٥٧٦) والترمذي (٦٢٣) والنسائي (٢٥/٥) وابن ماجه (١٨٠٣)، وابن حبان (١٩٥/٧)، والحاكم (٣٩٨/١)، وهو ضعيف منقطع. قال ابن حجر: أما حديث معاذ فأخرجه أصحاب السنن، وقال الترمذي حسن وأخرجه الحاكم في «المستدرک»، وفي الحكم بصحته نظر؛ لأن مسروقاً لم يَلْقَ معاذاً وإنما حسنه الترمذي لشواهدة ففي «الموطأ» من طريق عن معاذ نحوه منقطع أيضاً. «الفتح» (٣٧٩/٣) وينحوه في «التلخيص» (١٥٢/١)، وراجع «علل الدارقطني» (٦٥/٦). وللحديث شواهد:

• عن ابن عباس وله طريقان الأولى: عند الدارقطني (٩٤/٢) وهي ضعيفة بمرّة؛ فيها الحسن بن عمار، متروك. الثانية: عند البزار في «البحر» (١٣٨/١١)، وأَعْلَهُ بالإرسال.

• وعن عبدالله بن عمرو عن الدارقطني (٩٣/٢) وهو ضعيف بمرّة؛ فيه عبدالكريم هو ابن أبي المَحَارِقِ، متروك وابن أبي ليلي ضعيف.

• وعن ابن مسعود عند ابن ماجه (١٨٠٤) والترمذي (٦٢٢) وفيه خُصِيفُ بن عبدالرحمن الجزري ضعيف، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه.

• وعن أنس عند الطبراني في «الأوسط» (٣٠٤/٧)، «والصغير» (٨٩٨) وهو ضعيف بمرّة، فيه داود ابن أبي هند لم يسمع من أنس، وفيه سلام بن سليمان أبو المنذر القارئ مُخْتَلَفٌ فيه والراجح ضعفه، ورواه البيهقي (٩٩/٤) بذكر الوساطة وهو الشعبي ورجح الدارقطني إرساله عن الشعبي. «العلل» (١١١/١٢).

• وعن علي عند أبي داود (١٥٧٢)، وابن خزيمة (٢٢٧٠)، وغيرهما، فيه عننة ابن إسحاق.

• وعن عمرو بن حزم عند ابن خزيمة (٢٢٦٩)، وهو معلول؛ فقد رواه عبد الرزاق في =

وصحاحه من حديث معاذ بن جبل قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً، أو تبيعة، ومن كل أربعين مُسِنَّةً، فإذا زادت على الأربعين، فلا شيء في الزائد حتى تبلغ سبعين، وفيها تبيع ومسننة إلى ثمانين، وفيها مُسِنَّتان، ثم كذلك، قال ابن عبد البر في «الاستذكار»^(١): لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ، وأنه النصاب المجمع عليه.

فصل

وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ مِنَ النَّعَمِ شَاةٌ إِلَى مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ، وَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ، وَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ، وَفِيهَا أَرْبَعٌ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ.

أقول: هذا التفصيل هو الثابت في حديث أنس، وحديث ابن عمر اللذين تقدم تخريجهما في باب زكاة الإبل، وقد وقع الإجماع على ذلك.

فصل

وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ مِنَ الْأَنْعَامِ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ؛ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَلَا شَيْءٌ فِيمَا دُونَ الْفَرِيضَةِ، وَلَا فِي الْأَوْقَاصِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَيَتَرَاَجَعَانِ بِالسُّوْيَةِ، وَلَا تُؤْخَذُ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا عَيْبٍ، وَلَا صَغِيرَةٌ، وَلَا أَكْوَلَةٌ، وَلَا رُبَى، وَلَا مَا خَصَّ. وَلَا فَحْلٌ غَنَمٍ.

أقول: أما عدم جواز الجمع بين مفترق، والفرق بين مجتمع؛ خشية الصدقة؛ فلنهييه ﷺ عن ذلك كما في كتاب أبي بكر رضي الله عنه المحكي عن رسول الله ﷺ وقد

= «المصنف» (٤/٤) مُعْضَلًا عن عبد الله بن أبي بكر.

وللمزيد فالحديث ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(١) (١٥٧/٩).

تقدمت الإشارة إليه، وكذلك في حديث ابن عمر حاكياً لكتاب رسول الله ﷺ في ذلك كما سبقت الإشارة إليه، وكذا وقع التصريح بالنهي عن ذلك في غير الحديثين المذكورين، فإن فيه النهي كذلك، ومعنى التفريق بين مجتمع أن يكون لثلاثة أنفار لكل واحد أربعون شاة، فإذا لم يجمعوها كان على كل واحد شاة، وإذا جمعوها لم يجب فيها إلا شاة، وصورة الجمع بين مفترق أن يكون لرجلين مائتا شاة وشاة فيكون فيها عليهما ثلاث شياه، فيفرقونها؛ حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة، ونحو ذلك من الصور، وهذا على اعتبار المسرح والمراح والخلطة، وإن اختلف المالكون كما دلت على ذلك الأدلة.

وأما كونه لا شيء فيما دون الفريضة؛ فلا خلاف في ذلك.

وأما كون لا شيء في الأوقاص، وهي ما بين الفريضتين؛ فلا خلاف في ذلك أيضاً إلا في رواية عن أبي حنيفة، وفي حديث معاذ عند أحمد^(١) وغيره أن الأوقاص لا فريضة فيها.

وأما تراجع الخليطين بالسوية؛ فلما وقع في الكتابين المذكورين من قوله ﷺ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بِالسَّوِيَّةِ»، والمراد أنها إذا خلطا ما يملكانه من المواشي فبلغت النصاب أخرجاً زكاة تلك الماشية المخلوطة وكان على كل واحد منهما بحساب ماشيته.

وصورة ذلك أن يكون لكل واحد منهما عشرون شاة، فيأخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك أحدهما، فيرجع على صاحبه بنصف قيمتها، وهذا على أن مجرد خلط الشريكين للمكيها يصيرهما بمنزلة الماشية المملوكة لرجل واحد، وهو الحق كما دلت على ذلك الأدلة.

وأما كونها لا تؤخذ هَرَمَةً إلى آخر ما ذكر؛ فلما في كتاب أبي بكر بلفظ^(٢): «وَلَا

(١) (٢٣٠/٥) وهو منقطع؛ طاوس لم يسمع من معاذ. قاله ابن المديني وأبو زُرْعَةَ كما في «جامع التحصيل» (٣٠٧).

(٢) عن أنس في البخاري (١٤٥٥).

تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ» وفي كتاب عمر^(١) الْمَحْكِيُّ^(٢) عن النبي ﷺ: «لَا تُؤْخَذُ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَيْبٍ» وفي حديث عبدالله بن معاوية الغاضري مرفوعاً بلفظ: «وَلَا تُعْطَى الْهَرِمَةُ، وَلَا الدَّرْنَةُ، وَلَا الْمَرِيضَةُ، وَلَا الشَّرْطُ اللَّيِّمَةُ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أَمْوَالِكُمْ». أخرجه أبوداود، والطبراني^(٣) بإسناد جيد وأخرج مالك في «الموطأ»، والشافعي^(٤) عن سفيان بن عبدالله الثَّقَفِيِّ أن عمر بن الخطاب نهى المصدق أن يأخذ الأكلة، والرُّبَّى، والماخض، وفحل الغنم، وقد روى ذلك عن النبي ﷺ ابن أبي شيبة^(٥) في «مسنده»، والهرمة: الكبيرة التي قد سقطت أسنانها، وذات العوار بفتح العين المهملة وضمها، قيل: هي العوراء، وقيل: المعيبة. وقد شمل قوله: «وَلَا ذَاتُ عَيْبٍ» كل ما فيه عيب يُعَدُّ عند العارفين بالمواشي نقصاً، فإنه لا يخرج في الصدقة فتدخل في ذلك الدَّرْنَةُ [وهي]^(٦) بفتح الدال المهملة مشددة بعدها راء مكسورة، ثم نون وهي الْجَرْبَاءُ، والشرط اللثيمة: هي صغار المال وشراره، واللثيمة: البخيلة باللبن وغيرها. وأما الأكلة، فهي بفتح الهمزة وضم الكاف: العاقر من الشياه^(٧)، والرُّبَّى بضم الراء وتشديد الباء الموحدة: الشاة التي تربي في البيت للبنها، والماخض: الحامل، وفحل الغنم: هو الذي ينزو عليها؛ لأن المالك يحتاج إليه وإن لم يكن من الخيار.

(١) في (ك) عمرو بن حزم، وهو عند ابن حبان (١٨٠/٨) والبيهقي (٨٩/٤) وليس في كلا اللفظين «ولا ذات عيب».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٩/٢) من طريق سفيان بن حسين عن الزُّهري وهي ضعيفة.

(٣) أبوداود (١٥٨٢) معلقاً ووصله البيهقي (٩٦/٤)، والطبراني في «الصغير» (٥٤٦)، وهو صحيح.

(٤) مالك (٢٦٥/١)، والشافعي في «المسند» كما في «ترتيبه» (٦٥١/١).

(٥) ابن أبي شيبة له «المسد»، و«المصنف»، والظاهر أنه أراد المصنف؛ لأن تبويبه على الأحكام الفقهية، وقد ذكر إسناده في «النيل» وهو موافق لإسناد «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٦٨/٢)، وللغائدة «المسند» قد طبع منه مجلدان، والخلاصة أن الحديث مرسل كما في «الموطأ».

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

هِيَ إِذَا حَالَ عَلَى أَحَدِهِمَا الْحَوْلُ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَنَصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتًا دِرْهَمًا، وَلَا شَيْءَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ، وَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْجَوَاهِرِ وَأَمْوَالِ التَّجَارَةِ وَالْمُسْتَعْلَاتِ.

أقول: لا خلاف في وجوب الزكاة في الذهب والفضة مع النصاب والحول؛ لحديث علي قال: قال رسول الله ﷺ: «قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ، فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةً شَيْءٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ، فَفِيهَا خُمْسُهُ دَرَاهِمٌ». أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي والنسائي،^(١) وفي لفظ: «وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمِائَتَيْنِ زَكَاةٌ» وفي إسناده^(٢) مقال، وقد حسنه^(٣) ابن حجر، ونقل الترمذي^(٤) عن البخاري تصحيحه. وأخرج أحمد ومسلم^(٥) من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ

(١) أحمد (٩٢/١)، وأبوداود (١٥٧٤)، والترمذي (٦٢٠)، والنسائي (٣٧/٥).

(٢) والحديث مختلف فيه، رَوَى مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِسْحَاقَ؛ فَإِنْ مَدَّ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ، وَالرَّاجِحُ فِي الْحَدِيثِ الْوَقْفُ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: وَقَفَهُ شُعْبَةُ وَأَشْعَثُ بْنُ سَوَّارٍ وَعَلِي بْنُ صَالِحٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ غِيَّاشٍ وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَالصَّوَابُ مَوْقُوفٌ عَلَى عَلِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ «العلل» (٧٣-٧٦).

(٣) في «بلوغ المرام» (٥٠٩).

(٤) في «السنن» (٧/٣)، ولم يصحح البخاري الحديث وهذه عبارته بنصها، قال الترمذي: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ صَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَرَوَى سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ عُثَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كَلَاهَا عِنْدِي صَحِيحٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رُويَ عَنْهَا جَمِيعًا. اهـ

فأراد الإمام البخاري أن رواية أبي إسحاق عن الحارث الأعور وعاصم بن صمرة كلاهما صحيحة، لا أن الحديث صحيح توفرت فيه شروط الصحة.

(٥) أحمد (٢٩٦/٣/١)، ومسلم (٩٨٠).

صَدَقَهُ». وأخرجه أحمد، والبخاري^(١) من حديث أبي سعيد وأخرج أبو داود^(٢) من حديث علي قال: إذا كانت لك مائتا درهم، وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء يعني من الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً، وحال عليها الحول، ففيها نصف دينار. وفي إسناده مقال، ولكن حسنه^(٣) ابن حجر، ونقل الترمذي عن البخاري تصحيحه^(٤) كالحديث الأول، وقد وقع الإجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم، ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبيب الأندلسي، والخمس الأوقاي المذكورة في الحديث هي مائتا درهم؛ لأن وزن كل أوقية أربعون درهماً، وذهب إلى أن نصاب الذهب عشرون ديناراً الجمهور، وقد روي عن الحسن وطاوس ما يخالف ذلك وهو مردود.

وذهب إلى اعتبار الحول الأكثر، وذهب ابن عباس، وابن مسعود، وداود والصادق، والباقر، والناصر إلى أنه يجب على المالك إذا استفاد نصيباً أن يزكّيه في الحال؛ تمسكاً بما دل على مطلق الوجوب، وهو إهمال للتقيد.

وأما كونها لا تجب في الجواهر كالدر والياقوت والزُّمُرْد والماس واللؤلؤ والمرجان ونحوها؛ فلعدم وجود دليل يدل على ذلك والبراءة الأصلية مُسْتَضَحَّةٌ. وقد تقدم في أول كتاب الزكاة ما يفيد هذا.

(١) أحمد (٦/٣)، والبخاري (١٤٤٧)؛ ومسلم أيضاً (٩٧٩).

(٢) (١٥٧٣).

(٣) لم يُحَسِّنِ الحافظ ابن حجر طريق أبي داود، بل قال: معلول وقال: نبه ابن المواق على علة خفية وهي أن جرير بن حازم لم يسمعه من أبي إسحاق؛ فقد رواه حفاظ أصحاب ابن وهب: سُخْتُون، وحرملة، ويونس، وبجر بن نصر، وغيرهم عن ابن وهب عن جرير بن حازم والحارث بن نبهان عن الحسن بن عُمَارَةَ عن أبي إسحاق فذكره قل ابن المواق: والحمد لله على شيخ أبي داود فإنه وهم في إسقاط الرجل «التلخيص» (١٧٤/٢).

قلت: الحسن بن عمار متروك، وأبو إسحاق مدلس ومختلط فهذه الطريق واهية.

(٤) هو الحديث المتقدم.

وأما كونها لا تجب في أموال التجارة؛ فلما قدمنا من عدم قيام دليل يدل على ذلك، وقد كانت التجارة في عصره صلى الله عليه وسلم قائمة في أنواع ما يُتَجَرُّ به ولم يُنْقَلْ عنه ما يفيد ذلك، وأما ما أخرجه أبوداود، والدارقطني، والبخاري^(١) من حديث جابر بن سمرة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بأن نُخْرِجَ الزكاة مما يعد للبيع. فقال ابن حجر في «التلخيص»^(٢): إن في إسناده جهالة. وأما ما رواه الحاكم، والدارقطني^(٣) عن عمران^(٤) مرفوعاً بلفظ: «فِي الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْغَنَمِ صَدَقَتُهَا، وَفِي الْبَرِّ صَدَقَتُهَا» بالزاي المعجمة، فقد ضعف الحافظ في «الفتح»^(٥) جميع طرقه، وقال في واحدة منها: هذا الإسناد لا بأس به. ولا يخفك أن مثل هذا لا تقوم به الحجة لا سيما في التكاليف التي تعم بها البلوى على أنه قد قال ابن دقيق العيد^(٦): إن الذي رآه في «المستدرک» في هذا الحديث البر بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة. قال: والدارقطني رواه بالزاي، لكن من طريق ضعيفة وهذا مما يوجب الاحتمال فلا يتم الاستدلال به، فلو فرضنا

(١) أبوداود (١٥٦٢)، والدارقطني (١٢٧/٢)، والبخاري في «البحر الزخار» (١٠/٤٥٥)، وفيه جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، وخبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب، وسليمان بن سمرة بن جندب. قال ابن حزم: أما حديث سمرة فساقط؛ لأن جميع رواه ما بين سليمان بن موسى وسمرة رضي الله عنه مجهولون لا يُعْرَفُ من هم. «المحلى» (٤٠/٤).
وقال ابن القطان: وما من هؤلاء من تعرف له حال وقد جهد المحدثون فيهم جهدهم وهو إسناد تروى به جملة من أحاديث قد ذكر البخاري منها نحو المائة. «بيان الوهم والإيهام» (١٣٨/٥).
وقال الذهبي: وبكل حال: هذا إسناد مظالم لا ينهض بحكم. «الميزان» (١٥٠٤).
(٢) (١٧٩/١).

(٣) الدارقطني (٩٩/٢)، والحاكم (٣٨٨/١)، وهو ضعيف بمرة.
(٤) ليس عن عمران بل عن أبي ذر، وعمران المذكور هو ابن أبي أنس وهو في سند الحديث وليس بصحابيه، والحديث فيه موسى بن عبيدة الرَبِيعِيُّ وهو ضعيف جداً، وتابعه ابن جُرَيْج وهو يدلّس عنه ولم يصرح بسماعه، قال البخاري: ابن جُرَيْج لم يسمع من عمران بن أبي أنس يقول: حَدَّثْتُ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنْسٍ كَمَا فِي «عِلَلِ التَّرْمِذِيِّ» (١٧١).
(٥) وهم الإمام الشوكاني في عزوه إلى «الفتح» وإنما هو في «التلخيص» (١٧٩/٤).

(٦) كما في «البدر المنير» (٥٩١/٥).

أن الحاكم قد صحح إسناده هذا الحديث كما قال المحلي في «شرح المنهاج» لكان مجرد الاحتمال مسقطاً للاستدلال، فكيف إذا قد عورض ذلك التصحيح بتضعيف الحُفَاطِ لما صححه الحاكم مع تأخر عصرهم عنه واستدراكهم عليه، ويؤيد عدم الوجوب ما ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في «الصحيح»^(١) من حديث أبي هريرة: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ»، وظاهر ذلك عدم وجوب الزكاة في جميع الأحوال، وقد نقل ابن المنذر^(٢) الإجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح؛ فأول سن يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الإسلام.

وأما عدم وجوبها في الْمُسْتَعْلَاتِ كالدور التي يكرها مالکها وكذلك الدواب ونحوها؛ فلعدم الدليل كما قدمنا وأيضاً حديث: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ» يتناول هذه الحالة أعني حالة استغلالها بالكرء لها وإن كان لا حاجة إلى الاستدلال، بل القيام مقام المنع يكفي.



(١) البخاري (١٤٦٤) ومسلم (٩٨٢).

(٢) «الإجماع» (١١٤).

بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ^(١)

يُحِبُّ الْعُشْرُ فِي الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالذُّرَّةِ، وَالتَّمْرِ، وَالزَّيْتِ، وَمَا كَانَ يُسْقَى بِالْمَسْنِيِّ مِنْهَا، فَقِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَنِصَابُهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، وَلَا شَيْءَ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ، كَالْخَضِرَوَاتِ وَغَيْرِهَا، وَيُحِبُّ فِي التَّسْلِ الْعُشْرُ، وَيَجُوزُ تَعَجِيلُ الزَّكَاةِ، وَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَرُدَّ صَدَقَاتِ أَغْنِيَاءِ كُلِّ مَحَلٍّ فِي فَقَرَائِهِمْ، وَيَبْرَأُ رَبُّ الْمَالِ بِدَفْعِهَا إِلَى السُّلْطَانِ، وَإِنْ كَانَ جَائِرًا.

أقول: أما وجوب الزكاة من هذه الأجناس؛ فلشمول الأدلة الصحيحة لها، وللتنصيص عليها في حديث أبي موسى، ومعاذ حين بعثهما ﷺ إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال: «لَا تَأْخُذِ الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرِ، وَالْحِنْطَةِ، وَالزَّيْتِ، وَالتَّمْرِ» أخرجه الحاكم، والبيهقي، والطبراني^(٢)، قال البيهقي: رواه ثقات، وهو متصل. وأخرج الطبراني^(٣) عن عمر قال: إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة: ...، فذكرها، وأخرج ابن ماجه، والدارقطني^(٤) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: إنما سن رسول الله ﷺ الزكاة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزيت. زاد ابن ماجه: «وَالذُّرَّةُ»، وفي إسناده محمد بن عبيد الله العرزمي

(١) في (ك): النباتات.

(٢) الحاكم (٤٠١/١) وهذا لفظه، والبيهقي (١٢٨/٤)، والطبراني في «الكبير» (١٥٠/٢٠) وطريق الحاكم صريحة في الرفع إلا أنها من رواية أبي حذيفة التَّهْدِيّ موسى بن مسعود عن الثوري وهي ضعيفة، وطريق الطبراني والبيهقي مُؤَسَّلَةٌ وهي كتاب.

(٣) العزو للطبراني وهم، فقد عزا الزيلعي الحديث في «نصب الراية» (٣٨٩/٢) وابن الملقن في «البدر» (٥١١/٥)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١٦٦/٢) للدارقطني (٩٦/٢)، وكذا لم يذكره الهيثمي في «المجمع» (٧٥/٣)، وذكر حديث معاذ وأبي موسى المتقدم والحديث موضوع؛ فيه عبد العزيز بن أبان، قال ابن معين: كذاب خبيث، ومحمد بن عبيد الله العرزمي متروك وموسى بن طلحة لم يسمع من عمر قال أبو رُزَعة: موسى عن عمر مرس كما في «جامع التحصيل» (٨١١).

(٤) ابن ماجه (١٨١٥)، والدارقطني (٩٤/٢) وهو موضوع أيضا.

وهو متروك وما أخرج البيهقي^(١) من طريق مجاهد قال: لم تكن الصدقة في عهد النبي ﷺ إِلَّا خمسة... فذكرها. وأخرج أيضاً^(٢) من طريق الحسن فقال: لم يفرض الصدقة النبي ﷺ إِلَّا في عشرة:....، فذكر الخمسة المذكورة والإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة. وأخرج^(٣) أيضاً عن الشَّعْبِيِّ أنه قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن إنما الصدقة في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب. قال البيهقي: هذه المراسيل طرقها مختلفة. وهي تؤكد بعضها بعضاً، ومعها حديث أبي موسى ومعها قول عمر، وعلي، وعائشة رضي الله عنهن: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ زَكَاةٌ» انتهى. وحديث الخضروات أخرجه الدارقطني، والحاكم، والأثرم^(٤) في «سننه» أن عطاء بن السائب قال: أراد عبدالله بن المغيرة أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضروات، فقال له موسى بن طلحة: ليس لك ذلك؛ إن رسول الله ﷺ كان يقول: «لَيْسَ فِي ذَلِكَ صَدَقَةٌ»، وهو مرسل قوي، وقد أخرجه الدارقطني، والحاكم^(٥) من حديث إسحاق بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظ: وأما القِثَاءُ، والبطيخ، والرمأن، والقصب، فغفو عفا عنها رسول الله ﷺ. قال الحافظ: ^(٦) وفيه ضعف وانقطاع، وروى الترمذي^(٧) بعضه من حديث موسى بن طلحة^(٨) عن معاذ، وقد رواه

(١) (١٢٩/٤) والحديث مرسل، وهو منكر فيه خُصِّتُف بن عبد الرحمن الجَزْرِيُّ ضعيف، ورواية عَنَّا بن بشير عنه منكراً.

(٢) (١٢٩/٤) موضوع؛ فيه عمرو بن عُيَيْبٍ معترلي متروك.

(٣) فيه الأجلح بن عبدالله الكِنْدِيُّ، فيه ضعف.

(٤) الأثرم كما في المنتقى للمجدد بن تيمية، وهذا لفظه، والحاكم سيأتي تخريجه، ولم يصب الإمام الشوكاني في دمج هذا التخريج، فطريق الدارقطني والحاكم أخرى.

(٥) الدارقطني (٩٧/٢)، والحاكم (٤٠١/١).

(٦) في «التلخيص» (١٦٥/٢) ومراد الحافظ بالضعف إسحاق بن يحيى وهو متروك، وأما الانقطاع فموسى بن طلحة لم يدرك معاذاً.

(٧) (٦٣٨) وفيه الحسن بن عُثْمَانَ، وهو متروك.

(٨) كذا في الأصلين، وهو تصحيف، صوابه عيسى بن طلحة كما في «النيل» (١٤٢/٤)، و«التلخيص» (١٦٥/٢).

ابن عدي^(١) من وجه آخر عن أنس والدارقطني من حديث علي^(٢)، ومن حديث محمد^(٣) بن جحش، ومن حديث عائشة^(٤)، ورواه أيضًا البيهقي^(٥) عن علي وعمر^(٦) موقوفًا، وفي طريق حديث الخضر مقل، لكنه روي من طرق كثيرة يشهد بعضها^(٧) لبعض فينتهض للاحتجاج به، وإذا انضم إلى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الأجناس الأربعة والخمسة انتهض الجميع للاحتجاج بلا شك ولا شبهة، وقد رويت تلك الروايات بلفظ الحصر على تلك الأجناس كما سبق، فكان ذلك هو البيان منه عليه السلام لما أنزله الله تعالى، فلا تجب في غير ذلك من النبات، وقد ذهب إلى ذلك الحسن البصري، والحسن بن صالح، والثوري، والشَّعْبِي، وأيضًا يمكن الجمع بطريق أخرى وهي أن هذه الأدلة المذكورة هنا مخصصة لعمومات القرآن والسنة، وذلك واضح، ولا يصح جعل ذلك من باب التنصيص على بعض أفراد العام لما في ذلك من الحصر تارة، والنفي لما عدا ما ذكر أخرى.

وأما كون الواجب العشر إلا في المسني فنصف العشر؛ فوجهه حديث جابر عن

(١) «الكامل» (٦١٠/٢) عن الحارث بن نبهان، وهو متروك أيضًا.

(٢) (٩٤/٢)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه أحمد بن الحارث البصري ذكر ابن القطان أنه مجهول في «البيان» (٤٢٦/٣)، والصقر بن حبيب قال الحافظ في «التلخيص» (١٦٥/٢) وهو ضعيف جدًا.

(٣) (٩٥/٢) وهو موضوع؛ فيه أبو كتير مولى بني جحش مجهول الحال، ومحمد بن أبي يحيى هو محمد بن إبراهيم الأسلمي متروك، وكذا عبدالله بن شبيب الربيعي متروك أيضًا، وعبد الجبار بن سعيد هو المساحقي جزم به ابن القطان وقال: لا تعرف حاله «البيان» (١١٤/٣).

(٤) وهو ضعيف بمرة فيه صالح بن موسى الطَّلحي متروك.

(٥) (١٢٩/٤) وهو ضعيف بمرة؛ فيه قيس بن الربيع الأسدي ضعيف جدًا، وأبو إسحاق مختلط ومذلس، وذكر البيهقي أن الأجلح تابعه فينظر الإسناد إليه، والأجلح هو ابن عبدالله الكندي فيه ضعف.

(٦) ضعيف؛ فيه ليث بن أبي سُلَيْم ضعيف مختلط، فهذه الأحاديث مرفوعة وموقوفة لا يخلو من الضعف أو الضعف الشديد فالقول بأنه يشد بعضها بعضًا فيه بُعْدٌ، وقد قال الترمذي في حديث معاذ التميمي: إسناده هذا الحديث ليس بصحيح، وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء «الجامع» (٦٣٨).

(٧) أنى لها وطرقها كلها ضعيفة جدًا؟!

النبي ﷺ قال: «فِيمَا سَقَّتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ السَّائِيَةُ نِصْفُ الْعُشْرِ» رواه أحمد ومسلم، والنسائي، وأبوداود^(١) وقال: والأنهار والعيون. وأخرج أحمد، والبخاري، وأهل السنن^(٢) من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ، أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سُقِيَ النَّضْحُ نِصْفُ الْعُشْرِ»، والعَثَرِيُّ: بفتح العين المهملة، والثاء المثناة، وكسر الراء هو الذي يشرب بعروقه، وقيل: الذي في سواقي الغيول ونحوها.

وأما كون النصاب خمسة أوسق؛ فلحديث أبي سعيد في «الصحيحين»^(٣) وغيرها عن النبي ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» وفي رواية لأحمد، وابن ماجه^(٤): أن النبي ﷺ قال: «الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا» وفي رواية لأحمد، وأبي داود^(٥): «وَالْوَسْقُ سِتُّونَ حَقًّا».

وأما كونه لا شيء فيما عدا ذلك كالخضروات وغيرها؛ فوجهه ما تقدم.

وأما كونه يجب في العسل الْعُشْرُ؛ فوجهه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه أخذ من العسل العشر. أخرجه ابن ماجه^(٦)، وقال الدارقطني^(٧): يُرْوَى عن عبدالرحمن بن الحارث، وابن لَهَيْعَةَ عن عمرو بن شعيب، ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب،^(٨) ومثله حديث أبي سَيَّارَةَ

(١) أحمد (٣/٣٤١)، ومسلم (٩٨١)، والنسائي (٥/٤١)، وأبوداود (١٥٩٧).

(٢) البخاري (١٤٨٣)، وأحمد لم أقف عليه في «المسند» بعد البحث، ولم يعزه له الحافظ في «إتحاف المهرة» ولا «أطراف المسند»، وقد فهم ذلك الشوكاني من قول المجد في «المنتقى»: رواه الجماعة إلا مسلماً. وأبوداود (١٥٩٦)، والنسائي (٥/٤١)، والترمذي (٦٤٠)، وابن ماجه (١٨١٧).

(٣) في البخاري (١٤٤٧) ومسلم (٩٧٩). (٤) أخرجه أحمد (٣/٨٣)، وابن ماجه (١٨٣٢).

(٥) أخرجه أحمد (٣/٥٩)، وأبوداود (١٥٥٩) وهو منقطع؛ سعيد بن فيروز لم يسمع من أبي سعيد، ولهذا الزيادة طرق وشواهد ولا يصح شيء منها وقد أودعناها في «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٦) (١٨٢٤). (٧) في «العلل» (٢/١١٠).

(٨) عن عمرو بن شعيب عن عمر منقطعاً، وهو الصحيح.

عند أحمد، وابن ماجه، وأبي داود، والبيهقي^(١) قال: قلت: يارسول الله، إن لي نخلاً قال: «فَادَّ الْعُشُورَ» وهو منقطع.^(٢) وأخرج الترمذي^(٣) عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «فِي الْعَسَلِ فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَزْفَاقٍ زِقٌّ»، وفي إسناده صَدَقَةُ السَّمِينِ، وهو ضعيف الحفظ، وأخرج عبدالرزاق، والبيهقي^(٤) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «أَدُّوا الْعُشْرَ فِي الْعَسَلِ»، وفي إسناده منير^(٥) بن عبدالله، وهو ضعيف، والجميع لا يقصر عن الصلاحية للاحتجاج^(٦) به.

وأما كونه يجوز تعجيل الصدقة؛ فلحديث علي: أن العباس بن عبدالمطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فَرَخَصَ له في ذلك. أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم، والدارقطني والبيهقي^(٧) وقد قيل: إنه

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦/٤)، وابن ماجه (١٨٢٣)، وأبوداود (١٢١٤)، والبيهقي (١٢٦/٤).

(٢) قاله البيهقي، وقال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا فقال: هو حديث مرسل، وسليمان بن موسى لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ «العلل» (١٧٦).

قال الحافظ ابن حجر: سليمان لم يدرك أحداً من الصحابة، فهذا السند منقطع «الإصابة» (٩٨/٤).

(٣) (٦٢٩) وهو ضعيف بمرة؛ فَصَدَقَهُ بن عبدالله السُّوَيْتِيُّ متروك، وعمر بن أبي سلمة ضعيف.

(٤) عبدالرزاق (٦٣/٤)، والبيهقي (١٢٦/٤).

(٥) كذا في الأصلين، وهو وهم، ليس في إسناده منير بن عبدالله؛ بل عبدالله بن مُحَرَّر وهو متروك، ومنير ابن عبدالله في حديث سعيد بن أبي ذُبَابٍ والكلام في «النيل» على الصواب.

(٦) كلا فقد قال البخاري: وليس في زكاة العسل شيء، يضح كما في «العلل» (١٧٥).

وقال الترمذي: ولا يضح عن النبي ﷺ، في هذا الباب كبير شيء «الجامع» (١٦/٢).

وقال ابن المنذر: ليس في وجوب صدقة العسل حديث يثبت عن رسول الله ﷺ، ولا إجماع فلا زكاة فيه كما في «البدر» (٥٢٤/٥).

(٧) أحمد (١٠٤/١)، وأبوداود (١٦٢٤)، والترمذي (٦٧٨)، وابن ماجه (١٧٩٥)، والحاكم (٣٣٢/٣)،

والدارقطني (١٣٢/٢)، والبيهقي (١١١/٤)، والمرفوع منكر، فيه حُجِّيَّة بن علي فيه ضعف والصحيح مرسل قال أحمد في المرفوع: ليس ذلك بشيء كما في «الفروسيه» (ص ١٤٣) والمرسل علقه أبوداود في سننه وذكره الدارقطني في «علله» (١٨٩/٣).

مرسل. وقد روي عن علي بلفظ آخر من طريق أخرى أخرجه البيهقي: ^(١) «أن النبي ﷺ قال: «إِنَّا كُنَّا اخْتَجْنَا، فَأَسْلَفْنَا الْعَبَّاسُ صَدَقَةَ عَامَيْنِ»، ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً ^(٢) وهو في «الصحيح» ^(٣) من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال في زكاة العباس: «هِيَ عَلَيَّ، وَمِثْلُهَا مَعَهَا» لما قيل له: إنه منع من الصدقة. وقد قيل: إنه كان تَسَلَّفَ منه صدقة عامين.

وأما كون علي الإمام أن يرد صدقات أغنياء كل محل في فقرائهم؛ فوجه حديث أبي جحيفة قال: قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِنَا، فَجَعَلَهَا فِي فَقَرَانَا وَكُنْتُ غَلامًا يَتِيمًا فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلُوصًا. أخرجه الترمذي ^(٤) وحسنه، وحديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ أَيْنَ الْمَالُ؟ فَقَالَ لَهُ: وَلِلْمَالِ أُرْسَلْتَنِي؟! أَخَذْنَاهُ مِنْ حَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَوَضَعْنَاهُ حَيْثُ كُنَّا نَضَعُهُ. أخرجه أبوداود، وابن ماجه، ^(٥) وعن طاوس قال: كان في كتاب معاذ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ مِخْلَافٍ إِلَى مِخْلَافٍ؛ فَإِنَّ صَدَقَتَهُ وَعُسْرَهُ فِي مِخْلَافِ عَشِيرَتِهِ» أخرجه الأثرم، وسعيد بن منصور ^(٦) بإسناد صحيح، وفي «الصحيحين» ^(٧) عن معاذ: أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال له: «خُذْهَا مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، وَضَعْهَا فِي فَقَرَائِهِمْ».

وأما كونه يبرأ رب المال بدفعها إلى السلطان، وإن كان جائراً؛ فلحديث ابن مسعود في «الصحيحين» ^(٨) وغيرها أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةً، وَأُمُورٌ تُشْكِرُونَهَا»، قالوا: يا رسول الله، فما تأمرنا؟ قال: «تُؤَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ». وأخرج مسلم، والترمذي ^(٩) وصححه من حديث وائل بن

(١) (١١١/٤). وقال: وفي هذا إرسال بين أبي البخري وعلي بن مسعود.

(٣) في البخاري (١٤٠٨). (٤) ضعيف؛ فيه أشعث بن سوار الكندي ضعيف.

(٥) أبوداود (١٦٢٥)، وابن ماجه (١٨١١) ضعيف فيه إبراهيم بن عطاء، صالح في الشواهد.

(٦) كتاب الأثرم مفقود، وكتاب الزكاة من «سنن سعيد بن منصور» غير مطبوع.

(٧) في البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩). (٨) في البخاري (١٨٤٣) ومسلم (٣٦٠٣).

(٩) مسلم (١٨٤٦)، والترمذي (٢١٩٩).

حُجِرَ قَالَ: سمعت رسول الله ﷺ ورجل يسأله فقال أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعوننا حقنا، ويسألونا حقههم فقال: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا؛ فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ». وأخرج أبو داود^(١) من حديث جابر بن عتيك مرفوعاً بلفظ: «سَيَأْتِيَكُمْ رَكْبٌ مَبْعُوضُونَ، فَإِذَا أَتَوْكُمْ، فَارْحَبُوا بِهِمْ وَخَلُّوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَنْتَعُونَ، فَإِنْ عَدَلُوا فَلَا تُنْفِسِيهِمْ، وَإِنْ ظَلَمُوا فَعَلَيْهَا، وَأَرْصُوهُمْ؛ فَإِنَّ تِمَامَ زَكَاتِكُمْ رِضَاهُمْ». وأخرج الطبراني^(٢) عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «ادْفَعُوا إِلَيْهِمْ مَا صَلَّوْا الْخُمْسَ». وفي الباب آثار عن الصحابة حتى أخرج البيهقي^(٣) عن عمر أنه قال: ادفعوها إليهم وإن شربوا الخمر. وإسناده صحيح^(٤). وأخرج أحمد^(٥) من حديث أنس: أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله، فقال: «نَعَمْ، إِذَا أَدَيْتَهَا إِلَى رَسُولِي فَقَدْ بَرِئْتَ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَكَ أَجْرُهَا وَإِنَّمَا عَلَى مَنْ بَدَّلَهَا». وأخرج البيهقي^(٦) من حديث أبي هريرة: «إِذَا أَتَاكَ الْمَصْدُوقُ فَأَعْطِهِ صَدَقَتَكَ، فَإِنْ اعْتَدَى عَلَيْكَ فَوَلِّهِ ظَهْرَكَ وَلَا تَلْعَنُهُ، وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْسِبُ عَلَيْكَ مَا أَحَدٌ مِنِّي». وقد ذهب إلى ما دلت عليه هذه الأدلة الجمهور، وأن الدفع إلى السلطان أو بأمره يجزئ المالك، وإن صرفها في غير مصرفها سواء كان عادلاً، أو جائراً.

(١) (١٥٨٨) وهو ضعيف؛ قال ابن القطان: فعلته الجهل بحال عبد الرحمن بن جابر بن عتيك وبحال صخر ابن إسحاق. «بيان الوهم والإيهام» (١/١٣٤).

(٢) في «الأوسط» (١/١١٠) وهو ضعيف بمرة؛ فيه أحمد بن رَشْدِيْن كذبه أحمد بن صالح، وموسى بن وَرْذَان، وهاني بن المتوكل الإسكندراني كلاهما الراجح ضعفه.

(٣) (٤/١١٥).

(٤) كلا، ليس بصحيح فيه يحيى بن أبي طالب شديد الضعف، قال موسى بن هارون: أشهد على يحيى بن أبي طالب أنه يكذب. كما في «تاريخ بغداد» (١٤/٢٢٠)، وقال أبو عبيدة الآجري: خَطَّ أبو داود على حديثه. «أسئلة الآجري لأبي داود» (٢/٣١٢)، وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ مختلط ومدلس ولم يصرح.

(٥) (٣/١٣٦) سعيد بن أبي هلال لا أدري أسع من أنس أم لا؟ وفي رواية خالد بن يزيد عنه ضعف.

(٦) الراجح فيه الإرسال قال الدارقطني: والصواب عن أبي عثمان التَّهْدِيْ مرسلاً عن النبي ﷺ. «العلل» (١١/٢١٧).

بَابُ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ

هِيَ ثَمَانِيَةٌ كَمَا فِي الْآيَةِ، وَتَحْرُمُ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ، وَعَلَى الْأَغْنِيَاءِ وَالْأَقْوِيَاءِ الْمُكْتَسِبِينَ.

أقول: الآية الكريمة قد تضمنت الثانية الأنواع الذين هم مصارف الزكاة، وقد أخرج أبوداود^(١) عن زياد بن الحارث الصَّدَائِيَّ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتَهُ، فَأَتَى رَجُلٌ فَقَالَ: أَعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرِصْ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ، فَجَزَأُهَا ثَمَانِيَةً أَجْزَاءً، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أَعْطَيْتُكَ»، وفي إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وفيه^(٢) مقال، وقد أطل أئمة التفسير، والحديث، والفقه الكلام على الأصناف الثانية، وما يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ صَنْفٍ، والحق أن المعتبر صدق الوصف شرعاً أو لغة، فمن صدق عليه أنه فقير كان مصرفاً، وكذلك سائر الأوصاف، وإذا لم يكن للوصف حقيقة شرعية، وجب الرجوع إلى مدلوله اللغوي وتفسيره، فما وقع من الشروط والاعتبارات المذكورة لأهل العلم إن كانت داخلة في مدلول الوصف لغة أو شرعاً، أو الدليل يدل على ذلك كانت معتبرة، وإلا فلا اعتبار لشيء منها.

وأما كونها تحرم على بني هاشم ومواليهم؛ فلحديث أبي هريرة مرفوعاً وفيه: «إِنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»، وفي لفظ: «إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ» وهو في «الصحيحين»^(٣) وغيرها وفي حديث أبي رافع: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا نَحِلُّ لَنَا وَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي، والترمذي^(٤) وصححه وابن حبان، وابن خزيمة^(٥)

(١) (١٦٣٠) وهو ضعيف.

(٢) بل ضعيف على أقل أحواله وإلا فقد تركه الإمام أحمد.

(٣) في البحاري (١٤٩١) ومسلم (١٠٦٩).

(٤) أحمد (٨/٦)، وأبوداود (١٦٥٠)، والنسائي (١٠٧/٥)، والترمذي (٦٥٧).

(٥) ابن حبان (١٢٤/٥)، وابن خزيمة (٢٣٤٤) وهو صحيح.

وصحاحه أيضاً وفي رواية لأحمد، والطحاوي^(١) من حديث الحسن بن علي: «لَا تَحُلْ لِآلِ مُحَمَّدٍ الصَّدَقَةَ»، وفي حديث المُطَلِّبِ بن ربيعة أنه صَلَّى قال: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَّبِعِي لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ»، وهو في «صحيح مسلم»^(٢) وفي الباب أحاديث. قال ابن قدامة^(٣): لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة. وكذا حكى الإجماع أبوطالب من أهل البيت، كما حكى ذلك عنه في «البحر» وكذا حكى ابن رسلان في «شرح السنن»، وقد وقع الخلاف في الآل الذين تحرم عليهم الصدقة على أقوال أظهرها أنهم بنو هاشم وحكم مواليهم حكمهم في ذلك.

وأما كونها تحرم على الأغنياء والأقوياء المكتسبين؛ فوجهه ما في الأحاديث الصحيحة^(٤) الثابتة عن جماعة: «إِنَّهَا لَا تَحُلُّ الصَّدَقَةَ لِعَنِيٍّ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ» وفي لفظ لأحمد وأهل السنن^(٥) من حديث عبيد الله بن عدي بن الحِثَارِ مرفوعاً: «وَلَا حَظٌّ فِيهَا لِعَنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ»، وفي بعض الأخبار: «وَلَا لِذِي مِرَّةٍ قَوِيٍّ» والمِرَّةُ بكسر الميم وتشديد الراء: القوة وشدة العقل، كذا قال الجوهري.



(١) أحمد (٢٠٠/١)، والطحاوي (٦/٢) وهو صحيح.

(٢) (١٠٧٢)، (٣) «المعني مع الشرح الكبير» (٧١٠/٢).

(٤) عن أبي هريرة في النسائي (٩٩/٥)، وابن ماجه (١٨٣٩)، وعن عبدالله بن عمرو في أحمد (١٩٢/٢)، وأبي داود (١٦٣٤)، والترمذي (٦٥٢).

(٥) أخرجه أحمد (٢٢٤/٤)، وأبو داود (١٦٣٣) والنسائي (٩٩/٥) والحديث عن عبدالله بن عدي بن الحِثَارِ عن رجلين مبهمين لا عن عبيدالله بن عدي وهو صحيح.

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ^(١)

هُوَ صَاعٌ مِنَ الْقُوتِ الْمُعْتَادِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ، وَالْوَجُوبُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ وَمُنْفِقِ الصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ، وَيَكُونُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ زِيَادَةً عَلَى قُوتِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ، وَمَصْرِفُهَا مَصْرِفُ الزَّكَاةِ.

أقول: أما كونها صاعاً من القوت المعتاد عن كل فرد، فلحديث ابن عمر في «الصحيحين»^(٢) وغيرها قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد، والحر، والذكر، والأنثى، والصغير، والكبير من المسلمين. والأحاديث في هذا الباب كثيرة وفي «صحيح مسلم»^(٣) وغيره: «وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»، وأخرج الدارقطني، والبيهقي^(٤) من حديث ابن عمر قال: أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر على الصغير، والكبير، والحر، والعبد ممن تَمَوُّنُونَ، وأخرج نحوه الدارقطني^(٥) من حديث علي، وفي إسناده ضعف، وله طرق، والخطابات في إخراجها على من ليس بمكلف، إنما هي كائنة مع المكلفين، وقد ذهب الجمهور منهم أحمد، والشافعي إلى أنها صاع من البر، وغيره وذهب بعض الصحابة إلى أن الفطرة من البر نصف صاع، وقد حكاه ابن المنذر عن علي، وعثمان، وأبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وابن الزبير، وأمّه أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهم بأسانيد صحيحة كما قال الحافظ، وإليه ذهب زيد بن علي

(١) في (ك): زكاة الفطر. (٢) في البخاري (١٥٠٣)، ومسلم (٩٨٤).

(٣) (٩٨٢) عن أبي هريرة.

(٤) الدارقطني (١٤١/٢)، والبيهقي (١٦١/٤) موقوف قال الدارقطني: رفعه القاسم وليس بقوي والصواب موقوف. وقال البيهقي: إسناده غير قوي والله أعلم.

(٥) (١٤٠/٢) علي هو ابن موسى الرضا أحد رجال الإسناد عن أبيه عن جده عن آبائه، وعلي قال ابن حبان وابن طاهر يروي عن أبيه عجائب وزاد الأول: بهم ويخطئ، وفيه ابن عُقْدَةَ فيه ضعف، وإسماعيل بن همام مجهول الحال ومحمد بن الفضل بن إبراهيم الأشعري ترجمه شيخنا في «رجال الدارقطني» (١١٠٥)، وقال: لم نجده.

والإمام يحيى وأبو حنيفة حكى ذلك صاحب «البحر»، وقد تمسكوا بحديث ابن عباس مرفوعاً: «صَدَقَةُ الْفِطْرِ مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ»، أخرجه الحاكم^(١)، وأخرج نحوه الترمذي^(٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، وفي الباب أحاديث تَعَصَّدُ ذلك.

وأما كون إخراجها قبل الصلاة؛ فلحديث ابن عمر في «الصحيحين»^(٣) وغيرها أن رسول الله ﷺ أمر بركاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة، وأخرج أبوداود، وابن ماجه، والدارقطني، والحاكم^(٤) وصححه عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «فَمَنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِّنَ الصَّدَقَاتِ».

وأما كون من لا يجد زيادة على قوت يومه وليلته، فلا فطرة عليه؛ فلأنه إذا خرج قوت يومه أو بعضه كان مصرفاً لا صارفاً؛ لقوله ﷺ: «أَعْتَوْهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ». أخرجه البيهقي، والدارقطني^(٥) من حديث ابن عمر، فإذا ملك زيادة على قوت يومه أخرج الفطرة إن بلغ الزائد قدرها، ويؤيده تحريم السؤال على من ملك ما يُعْذِيهِ وَيُعْشِيهِ كما أخرجه أحمد، وأبوداود^(٦) من حديث سهل بن الحنظلية مرفوعاً؛ ولأن

(١) (٤١٠/١) وعنه البيهقي (١٧٢/١) اللفظ المذكور ليس لفظ الحاكم ولكن قد بين البيهقي أنه في بعض ألفاظ الحديث، وهو منكر فيه يحيى بن عباد اختلف فيه: هل هو السعدي البصري أم المدني أم هما واحد. فَرَّقَ بينهما العقيلي وتبعه الذهبي، وقال الحافظ ابن حجر: وهو هو فقد جزم المزي بأن الحديث المذكور في صدقة الفطر من روايته. «اللسان». (٢٦٤/٦).

وقد أنكر الحديث أبوداود والعقيلي والأزدي، ولا يصح في نصف الصاع حديث.

(٢) (٦٧٤) والصحيح فيه الإرسال، ووصله منكر؛ فيه سالم بن نوح ضعيف، وابن جُرَيْج لم يسمع من عمرو راجع «الضعفاء» للعقيلي (٤١٨/٤).

(٣) في البخاري (١٥٠٩) ومسلم (٩٨٦).

(٤) أبوداود (١٦٠٩)، وابن ماجه (١٨٢٧)، والدارقطني (١٣٨/٢)، والحاكم (٤٠٩/١) وهو جيد.

(٥) البيهقي (١٧٥/٤)، والدارقطني (١٥٣/١)، وهو ضعيف بمرّة؛ فيه أبو معشر نُجَيْجُ بن عبدالرحمن السندي ضعيف جداً.

(٦) أحمد (١٨٠/٤)، وأبوداود (١٦٢٩)، وهو صحيح.

النصوص أطلقت ولم تَحْصَ غنيا ولا فقيرا، وقد أخرج أحمد، وأبوداود^(١) عن عبد الله ابن ثعلبة قال: قال رسول الله ﷺ: «صَدَقَةُ الْفِطْرِ، صَاعُ تَمْرٍ، أَوْ صَاعُ شَعِيرٍ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ، أَوْ صَاعُ بُرٍّ، أَوْ قَمْحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَغِيرٍ، أَوْ كَبِيرٍ، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ، ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى، غَنِيٌّ أَوْ فَقِيرٌ، أَمَّا غَنِيُّكُمْ، فَيَزَكِّيهِ اللَّهُ، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرْزُقُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ». وقد وقع الخلاف في تقدير ما يعتبر في وجوب زكاة الفطر، فقيل: ملك النصاب. وقيل: قوت عَشْرٍ، وقال مالك، والشافعي وعطاء، وأحمد بن حنبل، وإسحق، والمؤيد بالله في أحد قوليهِ: إنه يعتبر أن يكون مُخْرَجُ الفطرة مالكا لقوت يومه وليلته.

وأما كون مصرفها مصرف الزكاة؛ فلكونه ﷺ سماها زكاة كقوله: «فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ»، وقول ابن عمر: إن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر وقد تقدما، ولكنه ينبغي تقديم الفقراء؛ للأمر بإغنائهم في ذلك اليوم، فما زاد صرف في سائر الأصناف.



(١) أحمد (٤٣٢/٥)، وأبوداود (١٦١٩)، وهو ضعيف مضطرب.

لنُبَيْسٍ: وقوله: «أَوْ قَمْحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ». أراد: نصف الصاع. وقد جاء عن جماعة من الصحابة غير عبد الله بن ثعلبة، عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص، وزيد بن ثابت وعصمة بن مالك، وموقفا عن علي وابن عمر وغيرهما ولا يصح في ذلك شيء. قال البيهقي: وقد وردت أخبار عن النبي ﷺ في صاع من بر ووردت أخبار في نصف صاع ولا يصح شيء من ذلك (١٧٠/٤).

وقال النووي: وليس للقاتلين بنصف صاع حجة إلا حديث معاوية وسنجيب عنه إن شاء الله تعالى، واعتمدوا أحاديث ضعيفة ضَعَّفَهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ وَضَعَّفَهَا بَيْهَقِي. «شرح مسلم» (٦٠/٧). وضعفها ابن حزم، فقال: وكل ذلك لا يصح ولا يُسْتَعْلَمُ به ولا يعمل به إلا جاهل. «المحلي» (٢٤٤/٤)، وهي ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

كِتَابُ الْخُمْسِ



يُحِبُّ فِيمَا يُغْنِمُ فِي الْقِتَالِ، وَفِي الرِّكَازِ، وَلَا يَحِبُّ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، وَمَصْرَفُهُ مَنْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ١٤] الْآيَةَ.

أَقُولُ: أما ما يُغْنِمُ في القتال، فسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير، ولا فرق بين الأراضي والدُّور المأخوذة من الكفار، وبين المنقولات؛ فإن الجميع مغنوم في القتال، وأما الفبيء وهو ما أُخِذَ بغير قتال، فحكمه مذكور في قوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [الحشر: ٧]، والمراد بقوله تعالى: ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ١٤] ما يَبْنِيَهُ رسول الله ﷺ لا كل ما يطلق عليه اسم الغنيمة، بل ما غنم بالقتال كما في «النهاية»^(١) وغيرها ولو بقي على عمومته، لاستلزم وجوب الخمس في الأرباح، والميارث ونحوها، وهو خلاف الإجماع وما استلزم الباطل باطل.

وأما وجوبه في الركاك؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٢) وغيرها أن النبي ﷺ قال، «الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبُرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»، والركاك: بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره الزاي. قال مالك، والشافعي: الركاك دفن الجاهلية. وقال أبو حنيفة، والثوري، وغيرها: إن المعدن ركاك. وخالفهم في ذلك الجمهور فقالوا: لا يقال المعدن ركاك. واحتجوا بما وقع في هذا الحديث من التفرقة بينهما بالعطف وأن ذلك يدل على المغايرة. وفي «القاموس» تفسير الركاك بالمعدن ودفين الجاهلية. وقال صاحب «النهاية»^(٣): إن الركاك يقع عليهما، وإن الحديث ورد في

(٢) في البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠).

(١) (٤٨٢/٣).

(٣) (٢٥٨/٢).

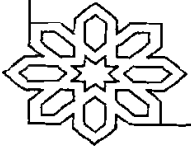
الدفين هذا معنى كلامه.

وأما كونها لا تجب فيما عدا ذلك؛ فلعدم الإيجاب الشرعي والبقاء تحت البراءة الأصلية.

وأما كون مصرفه مِنْ في الآية؛ فكفى بها دليلاً على ذلك.



كِتَابُ الصَّيَامِ



يَجِبُ صِيَامُ رَمَضَانَ لِرُؤْيَا هِلَالِهِ مِنْ غَدَلٍ، أَوْ كَمَالِ عِدَّةِ شَعْبَانَ،
وَيَصُومُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، مَا لَمْ يَظْهَرْ هِلَالُ شَوَّالٍ قَبْلَ اكْتِمَالِهَا، وَإِذَا رَأَاهُ أَهْلُ بَلَدٍ
لَزِمَ سَائِرَ الْبِلَادِ الْمُوَافَقَةَ، وَعَلَى الصَّائِمِ النَّيَّةِ قَبْلَ الْفَجْرِ.

أَقُولُ: صِيَامُ رَمَضَانَ ركن من أركان الدين، وضروري من ضرورياته.

وأما كونه يجب الصيام عند رؤية الهلال من عدل؛ فلصيامه ﷺ وأمره للناس
بالصيام لما أخبره عبدالله بن عمر بأنه رآه أخرجه أبو داود، والدرامي، وابن حبان،
والحاكم^(١) وصححه أيضاً ابن حزم^(٢) من حديث ابن عمر بلفظ: تراءى
الناس الهلال، فأخبرت رسول الله ﷺ أني رأيته، فصام وأمر الناس بصيامه.
وأخرج أهل السنن، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم^(٣) من حديث ابن
عباس قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: إني رأيت الهلال يعني رمضان، فقال:
«أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قال: نعم. قال: «أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟». قال:
نعم. قال: «يَا بَلَّالُ، أَدِّنْ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا». وأخرج الدارقطني، والطبراني^(٤)
من طريق طاوس قال: شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس، فجاء رجل إلى

(١) أبو داود (٢٣٤٢)، والدرامي (١٦٩١)، وابن حبان (١٨٧/٥)، والحاكم (٤٢٣/١) وهو صحيح.

(٢) في «المُخْتَصَرِ» (٣٧٥/٤).

(٣) أبو داود (٢٣٤٠) والنسائي (١٣٢/٤) والترمذي (٦٩١) وابن ماجه (١٦٥٢)، وابن حبان (١٨٧/٥)،
والدارقطني (٢٥٧/٢)، والبيهقي (٢١١/٤)، والحاكم (٤٢٤/١)، والصحيح فيه الإرسال كما رجح
ذلك النسائي وأبو داود والدارقطني وغيرهم.

(٤) الدارقطني (١٥٦/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٢٩٣/٥)، وهو موضوع.

وَالْيَتَاهَا، وشهد عنده على رؤية هلال شهر رمضان، فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته، فأمره أن يجيزه، وقالوا: إن رسول الله ﷺ أجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين. قال الدارقطني: تفرد به حفص بن عمر الأنثلي^(١) وهو ضعيف^(٢). وقد ذهب إلى العمل بشهادة الواحد ابن المبارك، وأحمد بن حنبل، والشافعي في أحد قَوْلَيْهِ. قال النووي: وهو الأصح. وبه قال المؤيد بالله وذهب مالك، والليث، والأوزاعي، والثوري إلى أنه يعتبر اثنان، واستدلوا بحديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وفيه: «فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانِ، فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا» أخرجه أحمد، والنسائي^(٣)، وفي حديث أمير مكة الحارث بن حاطب قال: عَهَدَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَّسِقَ لِلرُّؤْيَا؛ فَإِنْ لَمْ نَرَهُ وَشَهِدَ شَاهِدًا عَدَلَ نَسَكْنَا بِشَهَادَتِهِمَا. أخرجه أبوداود، والدارقطني^(٤) وقال: وهذا إسناد متصل صحيح. وغاية ما في [هذين]^(٥) الحديثين أن مفهوم الشرط يدل على عدم قبول الواحد، ولكن أحاديث قبول الواحد أرجح من هذا المفهوم.

وأما الصيام عند إكمال عدة شعبان؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنْ غُبِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وأما كونه يصوم ثلاثين يوماً ما لم يظهر هلال شوال قبل إكمالها؛ فوجهه ما ورد من الأدلة الصحيحة أن الهلال إذا غُمَّ صاموا ثلاثين كحديث أبي هريرة المذكور ومثله في «صحيح مسلم»^(٧) من حديث ابن عمر، ومن حديث ابن عباس عند أحمد،

(١) في الأصلين: (الأيلي)، وصوابه: (الأيلي) بالموحدة التحتانية، كما في «سنن الدارقطني»، وتبع الشوكاني ما في «التلخيص» (١٨٧/٢) كعادة، ولعله تصحيف في «التلخيص»، و«الميزان» (٢١٣٢) في ترجمته.

(٢) بل متروك، كذَّبَهُ أبو حاتم، كما في «الجرح» (١٨٣/٣).

(٣) أحمد (٣٢١/٤). والنسائي (١٣٢/٤). (٤) أبوداود (٢٣٣٨)، والدارقطني (١٦٧/٢).

(٥) زيادة من المطبوع (٦) في البخاري (١٩٠٩) ومسلم (١٠٨١).

(٧) (١٠٨٠).

والنسائي، والترمذي^(١) وصححه، ومن حديث عائشة عند أحمد، وأبي داود، والدارقطني^(٢) بإسناد صحيح وغير ذلك من الأحاديث، وفيها التصريح بإكمال العدة ثلاثين يوماً في بعضها عدة شعبان، وفي بعضها ما يفيد أنها عدة رمضان، وفي بعضها الإطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين.

وأما كونه إذا رآه أهل بلد لزم سائر البلاد الموافقة؛ فوجهه الأحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والإفطار لرؤيته، وهي خطاب لجميع الأمة، فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك رؤية لجميعهم، وأما استدلال من استدل بحديث كُتِبَ عند مسلم^(٣) وغيره: أنه استهلَّ عليه رمضان وهو بالشام، فرأى الهلال ليلة الجمعة وقدم المدينة فأخبر بذلك ابن عباس، فقال: لكننا رأينا ليلة السبت؛ فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين، أو نراه ثم قال: هكذا أمرنا رسول الله ﷺ. وله ألفاظ، فغير صحيح؛ لأنه لم يصرح ابن عباس بأن النبي ﷺ أمرهم بالأداء لعملوا برؤية غيرهم من أهل الأقطار، بل أراد ابن عباس أنه أمرهم بإكمال الثلاثين، أو يروه ظناً منه أن المراد بالرؤية رؤية أهل المحل، وهذا خطأ في الاستدلال أوقع الناس في الخبط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب، وقد أوضحت المقام في الرسالة التي سميتها: «إطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال».

وأما كون على الصائم النية قبل الفجر؛ فلحديث حفصة عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ» أخرجه أحمد، وأهل السنن، وابن خزيمة، وابن حبان^(٤) وصححاه، ولا ينافي ذلك رواية من رواه موقوفاً فالرفع زيادة

(١) أحمد (٢٢٦/١)، والنسائي (١٣٦/٤)، والترمذي (٦٨٨) وهو حسن.

(٢) أخرجه أحمد (١٤٩/٦)، وأبوداود (٢٣٢٥)، والدارقطني (١٥٦/٢).

(٣) (١٠٨٧).

(٤) أحمد (٢٨٧/٦)، وأبوداود (٢٤٥٤)، والنسائي (١٩٦/٤)، والترمذي (٧٣٠)، وابن ماجه (١٧٠٠)، وابن خزيمة (١٩٣٣)، وابن حبان في «المجروحين» (٤٦/٢) ترجمة عثاد بن عبدالله والصحيح أنه موقوف وهذا ما رجحه جمع من الحفاظ منهم أبو حاتم كما في «العلل» (٢٢٥/١) وأبوداود، والترمذي، والنسائي. -

يتعين قبولها كما ذهب إليه أهل الأصول وبعض أهل الحديث، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم وخالفهم آخرون واستدلوا بما لا تقوم به الحجة، وأما حديث^(١) أمره صلى الله عليه وسلم لمن أصبح صائماً أن يُتِمَّ صومه في يوم عاشوراء، فغاية ما فيه أن من لم يتبين له وجوب الصوم إلّا بعد دخول النهار كان ذلك عذراً له عن التبيت، وأما^(٢) حديث: أنه صلى الله عليه وسلم دخل على بعض نسائه ذات يوم، فقال: «هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟» فقالوا: لا. فقال: «إِذْنِ إِيَّاي صَائِمٌ»، فذلك في صوم التطوع.

فصل

وَيَبْطُلُ بِالْأَكْلِ، وَالشَّرْبِ، وَالْجِمَاعِ، وَالْقِيءِ عَمْدًا، وَيَحْرُمُ الْوِصَالُ، وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا كَفَّارَةٌ كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَيُنْدَبُ تَعَجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السَّحُورِ.

أقول: أما بطلان الصوم بالأكل والشرب عمداً، فلا خلاف في ذلك، وأما مع النسيان فلا؛ لما في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ، أَوْ شَرَبَ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا اللَّهُ أَطْعَمَهُ وَسَقَاهُ»، وفي لفظ الدارقطني^(٤) بإسناد صحيح: «إِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْهِ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ» وفي لفظ آخر للدارقطني، وابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم^(٥): «مَنْ

= والدارقطني في «العلل» (١٥/١٩٣)، وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(١) في البخاري (٢٠٠٦)، ومسلم (١١٣٥) عن سلمة بن الأكوع.

(٢) في مسلم (١١٥٤) عن عائشة. (٣) في البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥).

(٤) (١٧٨/٢) وهذا اللفظ غير محفوظ، قال الحافظ: لكن الحديث في سلم وغيره من طريق ابن عُلَيَّة وليس فيه هذه الزيادة. «الفتح» (٤/١٨٦).

(٥) للدارقطني (١٧٨/٢)، وابن خزيمة (١٩٩٠)، وابن حبان (٥/٢١٢)، والحاكم (١/٤٣٠) وهو غير محفوظ بهذا اللفظ قال الدارقطني: تفرد به محمد بن مرزوق وهو ثقة عن الأنصاري.

وقال ابن عدي: وهذا غريب المتن والإسناد فغربة مثنه حيث قال: «فلا قضاء عليه ولا كفارة» وغربة الإسناد من حيث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولم أر لابن مرزوق هذا أنكر =

أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَلَا كَفَّارَةَ، وإسناده صحيح أيضًا، وهكذا الجماع لا خلاف في أنه يبطل الصيام إذا وقع من عامد، وأما إذا وقع مع النسيان، فبعض أهل العلم ألحقه بمن أكل أو شرب ناسيًا، وتمسك بقوله في الرواية الأخرى: «وَمَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَلَا كَفَّارَةَ»، وبعضهم منع من الإلحاق.

وأما القيء عمدًا؛ فلحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال، «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلَيْقُضِ». أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم^(١) وصححه، وقد حكى ابن المنذر^(٢) الإجماع على أن تَعَمَّدَ القيء يُفْسِدُ الصيام، وفيه نظر؛ فإن ابن مسعود، وعكرمة، وربيعه، والهادي، والقاسم، قالوا: إنه لا يفسد الصوم سواء كان غالبًا أو مُسْتَحْزَجًا ما لم يرجع منه شيء باختياره. واستدلوا بحديث: «ثَلَاثٌ لَا يُفْطَرْنَ الْقَيْءُ، وَالْحِجَامَةُ، وَالْإِحْتِلَامُ» أخرجه الترمذي^(٣) من حديث أبي سعيد وفي إسناده عبدالرحمن بن زيد^٤ بن أسلم وهو ضعيف^(٤)، وعلى فرض صلاحيته للاستدلال، فلا يعارض حديث أبي هريرة؛ لأن هذا مطلق وذاك مقيد بالعمد.

= من هذين الحديثين وهو لين. «الكامل» (٢٩٩٣/٦).

والظاهر أن النكارة في المتن والغربة في الإسناد من محمد بن عمرو؛ ففي حفظه شيء، وأما محمد ابن مرزوق فقد تابعه ابنه محمد وإبراهيم عند ابن خزيمة (١٩٩٠) وأبو حاتم الرازي عند الحاكم (٤٣٠/١).

(١) أحمد (٤٩٨/٢)، وأبوداود (٢٣٨٠)، والترمذي (٧٢٠)، وابن ماجه (١٦٧٦)، (٢١١/٥)، والدارقطني (١٨٤/٢)، وابن حبان (٢١١/٥)، والحاكم (٤٢٦/١) أعله جماعة من الحفاظ بأنه غير محفوظ: البخاري والنسائي وأبوداود وأحمد والدارمي وغيرهم وللزميد راجع «التلخيص» (١٨٩/٢).

(٢) في «الإجماع» (ص ٢٧٩)، ونصه: وأجمعوا على إبطال صوم من استقاء عامدًا.

(٣) (٧١٩)، وقال: حديث أبي سعيد غير محفوظ.

(٤) بل ضعيف جدًا، والصحيح في الحديث الإرسال؛ رجح الإرسال أبو حاتم وأبو زُرْعَةَ كما في «العلل»

(٢٣٩/١)، والدارقطني في «العلل» (٢٦٨/١١)، والبيهقي (٢٦٤/٤)، والكلام عليه في بحثنا

«التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

وأما كونه يحرم الوصال، فلنهيه صلى الله عليه وسلم عن ذلك كما في حديث أبي هريرة، وابن عمر، و عائشة ^(١) وهو في «الصحيحين» وغيرها وفي الباب أحاديث.

وأما وجوب الكفارة على من أفطر عمدًا؛ فلحديث المصالح في رمضان: فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «هَلْ تَحِدُّ مَا تُعَيِّقُ رَقَبَةً؟» قال: لا. قال: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟» قال: لا. قال: «فَهَلْ تَحِدُّ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قال: لا. ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر، فقال: «تَصَدَّقْ بِهَذَا». قال: فهل على أفقر منا؟! فما بين لَابَتَيْهَا أَهْلٌ بَيْتٍ أَحْوَجَ مِنَّا، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى بَدَثَ نَوَاجِذُهُ! وَقَالَ: «اذهَبْ فَأَطْعِمْ أَهْلَكَ». وهو في «الصحيحين» وغيرها من حديث أبي هريرة، وعائشة ^(٢)، وقد قيل: إن الكفارة لا تجب على من أفطر عمدًا بأي سبب، بل بالجماع فقط، ولكن الرجل إنما جامع امرأته فليس في الجماع في نهار رمضان إلَّا ما في الأكل والشرب لكون الجميع حلالًا لم يحرم إلَّا لعارض الصوم، وقد وقع في رواية من هذا الحديث أن الرجل أفطر ولم يذكر الجماع.

وأما كونه يندب تعجيل الفطر وتأخير السحور؛ فلحديث سهل بن سعد: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ»، وهو في «الصحيحين» ^(٣) وغيرها، وعن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَرَالُ أُمِّي بِخَيْرٍ مَا أَخْرَوْا السُّحُورَ وَعَجَّلُوا الْفِطْرَ» أخرجه أحمد ^(٤)، وفي إسناده سليمان بن أبي عثمان، قال أبو حاتم: مجهول ^(٥). وقد ثبت في «الصحيحين» ^(٦) وغيرها من حديث زيد بن ثابت أنه كان بين نسحره صلى الله عليه وسلم ودخوله في الصلاة قَدْرُ ما يقرأُ الرجلُ خَمْسِينَ آية، وفي الباب أحاديث كثيرة.

(١) ابن عمر في البخاري (١٩٢٢)، ومسلم (١١٠٢)، و عائشة في البخاري (١٩٦٤)، ومسلم (١١٠٥) أبو هريرة في البخاري (١٩٦٥)، ومسلم (١١٠٣).

(٢) حديث أبي هريرة في البخاري (١٩٣٦)، ومسلم (١١١١)، وعائشة في البخاري (١٩٣٥)، ومسلم (١١١٢).

(٣) في البخاري (١٩٥٧) ومسلم (١٠٩٨) (٤) (١٧٢/٥).

(٥) «الجرح» (١٣٤/٤). (٦) في البخاري (١٩٢١) ومسلم (١٠٩٧).

فصل

يُحِبُّ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ أَنْ يَقْضِيَهُ، وَالْفِطْرُ لِلْمُسَافِرِ وَتَحْوِيهِ رُخْصَةً، إِلَّا أَنْ يَخْشَى التَّلَفَ أَوْ الضَّعْفَ عَنِ الْقِتَالِ، فَعَزِيمَةٌ، وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ ضَامٌّ عَنْهُ وَلَيْتَهُ، وَالْكَبِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ يُكَفِّرُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ بِإِطْعَامِ مِسْكِينٍ.

أقول: أما وجوب القضاء على من أفطر لعذر شرعي كالسافر والمريض، فقد صرح بذلك القرآن الكريم ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقد ورد في الحائض حديث معاذة عن عائشة، وقد تقدم ذكره، والنفساء مثلها.

وأما كون الفطر للمسافر رخصة إلا أن يخشى التلف أو الضعف عن القتال، فعزيمة؛ فالأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنْ شِئْتَ فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ» لما سألته حمزة بن عمرو الأسلمي عن الصوم في السفر وهو في «الصحيحين»^(١) من حديث عائشة وفي «الصحيحين»^(٢) من حديث أنس: كُنَّا نَسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمَفْطِرِ، وَلَا الْمَفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ. وأخرج مسلم^(٣) وغيره عن حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال: يارسول الله، أجدُ مني قُوَّةٌ عَلَى الصَّوْمِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ». وفي «الصحيحين»^(٤) من حديث جابر، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ، فَرَأَى زَحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ضَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالُوا: رَجُلٌ صَائِمٌ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ الْإِثْمِ الصَّيَّامُ»^(٥) فِي السَّفَرِ. وأخرج مسلم، وأحمد، وأبو داود^(٦) من

(١) في البخاري (١٩٤٣) ومسلم (١١٢١). (٢) في البخاري (١٩٤٧) ومسلم (١١١٨).

(٣) (١١٢١). (٤) في البخاري (١١٤٦) ومسلم (١١١٥).

(٥) في (ق) الصوم.

(٦) مسلم (١١٢٠)، وأحمد (٣/٣٥)، وأبو داود (٢٤٠٦).

حديث أبي سعيد قال: سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام قال: فنزلنا منزلاً، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَذْوِكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ»، فكانت رخصة، ففنا من صام ومنا من أفطر، ثم نزلنا منزلاً آخر، فقال: «إِنَّكُمْ مَصْبَحُوا عَذْوَكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ فَأَفْطِرُوا»، فكانت عزيمة، ثم لقد رأيتنا نصوم بعد ذلك مع رسول الله ﷺ في السفر، وقد ذهب إلى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور. وقد روي عن بعض الظاهرية، وهو تحكي عن أبي هريرة، والإمامية أن الفطر في السفر واجب وأن الصوم لا يجزئ، والمراد بنحو المسافر الحبل، والمرضع؛ لما أخرجه أحمد، وأهل السنن^(١) وحسنه الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْحَبْلِ وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ».

وأما كون من مات وعليه صوم صام عنه وَلِيُّهُ؛ فلحديث عائشة في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ»، وقد زاد البزار^(٣) لفظ: «إِنْ شَاءَ». قال في «مجمع الزوائد»^(٤): وإسناده حسن. وبه قال [بعض]^(٥) أصحاب الحديث، وبعض الشافعية، وأبو ثور، والصادق، والناصر، والمؤيد بالله، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، قال البيهقي في «الخلافيات»^(٦): هذه السنة ثابتة لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحتها، وذهب جمهور الفقهاء

(١) أحمد (٢٩/٥)، وأبوداود (٢٤٠٨) والنسائي (١٨٠/٤) وابن ماجه (١٦٦٧) والترمذي (٧١٥) وهو صحيح.

(٢) في البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧).

(٣) كما في «الكشف» (١٠٢٣) و«المختصر» (٧٢٧)، وقال الحافظ ابن حجر: وأشار البزار إلى أن عبداً لله تفرد به وراوي الزيادة ابن لهيعة ولا يُجْتَنَّبُ به ولا بزيادته على أن الحكم لا يتغير بها لتتمة الخبر. وقال في «التعليق» (١٩١/٣): ورواه البزار من طريق ابن لهيعة عن عبداً لله بن أبي جعفر فزاد في آخره إن شاء، وهي زيادة منكورة.

(٤) (١٧٩/٣) كلا، بل منكورة تفرد بها ابن لهيعة وخالف عمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب كما في «سنن البيهقي» (٢٥٥/٤).

(٦) كما في «مختصر الخلافيات» (٣٨٨/٢).

(٥) زيادة من المطبوع.

إلى أنه لا يجب صوم الولي عن وليه.

وأما كون الكبير العاجز عن الأداء والقضاء يُكفّر بما ذكر؛ فلحديث سلمة بن الأكوع الثابت في «الصحيحين»^(١) وغيرها قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾^(٢) [البقرة: ١٨٤] كان من أَرَادَ أَنْ يُفْطَرَ وَيُقْتَدِيَ حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخْتُهَا. وأخرج هذا الحديث أحمد، وأبوداود^(٣) عن معاذ بنحو ما تقدم وزاد: ثم أنزل الله [تعالى]: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فأثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر، وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام.

وأخرج البخاري^(٤) عن ابن عباس أنه قال: ليست هذه الآية منسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما، فيطعمان مكان كل يوم مسكينا. وأخرج أبوداود^(٥) عن ابن عباس أنه قال: أُثْبِتَ لِلْحَبْلِیِ وَالْمَرْضَعِ أَنْ يُفْطَرَا وَيُطْعَمَا كُلَّ يَوْمٍ مَسْكِينًا. وأخرج الدارقطني، والحاكم^(٦) وصحاحه عن ابن عباس أنه قال: رُخِّصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يَفْطَرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَهَذَا مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَفْسِيرٌ لَمَا فِي الْقُرْآنِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِالرَّفْعِ، فَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ هِيَ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.

(١) في البخاري (٤٥٠٧) ومسلم (١١٤٥).

(٢) وتحرفت في الأصلين إلى: مساكين.

(٣) أحمد (٢٤٦/٥)، وأبوداود (٥٠٧) وهو ضعيف ومنقطع عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذًا قاله الدارقطني. والبيهقي، والمنذري، والمسعودي عبد الرحمن بن عبد الله مختلط وسماع يزيد بن هارون منه بعد الاختلاط.

(٤) (٢٣١٧).

(٥) (٤٥٠٥).

(٦) الدارقطني (٢/٢٠٥)، والحاكم (١/٤٤٠) وهو صحيح.

بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

يُسْتَحَبُّ صِيَامُ^(١) سِتٍّ مِنْ شَوَّالَ، وَتِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ، وَحَرَمِ وَشَعْبَانَ، وَالْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ، وَأَيَّامِ الْبَيْضِ، وَأَفْضَلُ التَّطَوُّعِ، صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ، وَيُكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ، وَإِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَيَوْمِ السَّبْتِ، وَيُحْرَمُ صَوْمُ الْعِيدَيْنِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَاسْتِيقْبَالِ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.

أقول: أما صيام ست من شوال، فلحديث: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَذَاكَ صِيَامُ الدَّهْرِ». أخرجه مسلم^(٢) وغيره من حديث أبي أيوب، وفي الباب أحاديث.

وأما صيام تسع ذي الحجة؛ فلما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث حفصة عند أحمد، والنسائي^(٣) قالت: أربع لم يكن يدعهن رسول الله صلى الله عليه وسلم: صيام عاشوراء، والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر. وأخرجه أبو داود^(٤) بلفظ: كان يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، وأول اثنين من الشهر والخميس. وقد أخرج مسلم^(٥) عن عائشة أنها قالت: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً في العشر قط، وفي رواية: لم يصم العشر قط. وعدم رؤيتها وعلمها لا يستلزم العدم، وأكد التسع يوم عرفة وقد ثبت في «صحيح مسلم»^(٦) وغيره من حديث أبي قتادة قال: قال رسول الله

(٢) (١١٦٤).

(١) في (ك): صوم.

(٣) أحمد (٢٨٧/٦)، والنسائي (٤/٢٢٠).

(٤) (٢٤٣٧) وهو ضعيف؛ فيه أبو إسحاق الأشجعي مجهول، وهنيدة بن خالد مختلف في صحبته.

(٥) (١١٧٦).

(٦) (١١٦٢)، ولكنه معلول؛ قال البخاري: ولا نعرف سماعه من أبي قتادة «التاريخ الكبير» (١٩٨/٥)،

وذكره ابن عدي في ترجمة عبدالله بن معبد الزماني، وذكر كلام البخاري المتقدم «الكامل» (٤/١٥٣٩).

لتفسير هذا من الأحاديث المهمة والمشهورة عند المسلمين والمعمول بها وقد علمت إعلال البخاري وابن عدي

له فينظر هل له ما يشهد له أو يغني عنه؛ فإني حتى الآن لم أقف على شاهد له أو ما يغني عنه والله المستعان.

صَلَّى: «صَوْمُ يَوْمٍ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ سَنَتَيْنِ: مَاضِيَةً وَمُسْتَقْبَلَةً، وَصَوْمُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ يُكَفِّرُ سَنَةً مَاضِيَةً».

وأما صيام شهر محرم؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، ومسلم، وأهل السنن^(١) أنه سئل أي الصيام بعد رمضان أفضل؟ فقال: «شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ»، وأكدته يوم عاشوراء لما ورد فيه من الأحاديث الثابتة في «الصحيحين»^(٢) وغيرها عن جماعة من الصحابة أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صامه وأمر بصيامه، ثم قال: «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ صِيَامُهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ»، وقد تقدم أنه يكفر سنة ماضية وثبت في مسلم^(٣) وغيره: أنه لما أمر بصيامه، قالوا: يا رسول الله، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال: «إِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ صُمْنَا النَّاسِعَ»، فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما صيام شعبان؛ فلحديث أم سلمة: أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان يصل به رمضان. أخرجه أحمد، وأهل السنن^(٤) وحسنه الترمذي وفي «الصحيحين»^(٥) من حديث عائشة: ما كان يصوم في شهر مثلاً كان يصوم في شهر شعبان كان يصومه إلا قليلاً، بل كان يصومه كله. وفي لفظ: وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان.

(١) أحمد (٣٤٤/٢)، ومسلم (١١٦٣)، وأبو داود (٢٤٢٩) والنسائي (٢٠٦/٣) والترمذي (٧٤٠) وابن ماجه (٧٤٢).

(٢) عن عائشة في البخاري (٢٠٠٢) ومسلم (١١٢٥) وعن سلمة بن الأكوع في البخاري (٢٠٠٦) ومسلم (١١٣٥) وعن ابن مسعود في البخاري (٤٥٠٣) ومسلم (١١٢٤) وعن ابن عمر في البخاري (٤٥٠٢) ومسلم (١١٢٦) وعن ابن عباس في البخاري (٢٠٠٤) ومسلم (١١٣٠) وعن معاوية بن أبي سفيان في البخاري (٢٠٠٣) ومسلم (١١٢٩) وهذا لفظه.

(٣) (١١٣٠) عن ابن عباس.

(٤) أحمد (٣١١/٦)، وأبو داود (٢٣٣٦)، والنسائي (٢٠٠/٤)، والترمذي (٧٣٦)، وابن ماجه (١٦٤٨)، وهو صحيح.

(٥) في البخاري (١٩٧٠)، ومسلم (١١٥٦).

وأما الإثنين والخميس؛ فلحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يتحرى صيام الإثنين والخميس. أخرجه أحمد، والترمذي^(١) وصححه، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان وصححه، وأخرج نحوه أبو داود^(٢) من حديث أسامة بن زيد، وأخرجه أيضاً النسائي^(٣) وفي إسناده مجهول^(٤) مع أنه قد صححه ابن خزيمة^(٥)، وأخرج أحمد، والترمذي^(٦) من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ كُلُّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ؛ فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» وفي «صحيح مسلم»^(٧) أن النبي ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ، فَقَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَأُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ».

وأما صَوْمُ أَيَّامِ الْبَيْضِ؛ فلحديث أبي قتادة عند مسلم^(٨) وغيره قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ رَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ». وأخرج أحمد، والنسائي، والترمذي، وابن حبان^(٩) وصححه من حديث أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةً، فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةً، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ» وفي الباب أحاديث.

(١) أحمد (٨٠/٦)، والترمذي (٧٤٥)، والنسائي (٢٠٢/٤)، وابن ماجه (١٧٣٩)، وابن حبان (٢٦١/٥)، وهو صحيح، وفيه خلاف لا يضره، ذكره أبو حاتم في «العلل» (٢٤٢/١)، والدارقطني في «عَلَّاه» (٨١/١٥).

(٢) (٢٤٣٦). (٣) (٢٠٢/٤).

(٤) بل فيه مجهولان: مولى قُدَامَةَ بن مَطْعُونٍ ومولى أسامة بن زيد، وهما في إسناده أبي داود لا في إسناده النسائي، أما إسناده النسائي ففيه: ثابت بن قيس الغفاري وفيه ضعف وقد اضطرب في الحديث إسناده ومتنا، أما الإسناده فتارة يرويه عن أسامة بن زيد وتارة عن أبي هريرة عن أسامة بن زيد، وأما المتن فتارة في سرد الصوم وتارة في صوم الإثنين والخميس وتارة في صوم شعبان والحديث قد ذكره ابن عدي في «الكامل» (٥١٩/٢) من مناهجه.

(٥) (٢١١٩).

(٦) أحمد (٢٦٨/٢)، والترمذي (٧٤٧) وهو بهذا اللفظ منكراً؛ تفرد به محمد بن رفاعه، والحديث رواه مسلم وغيره، ورواه جماعة غير محمد بن رفاعه بدون ذكر «فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم».

(٧) (٨٢٠/٢) عن أبي قتادة. (٨) (١١٦٢) تقدم أنه معلول.

(٩) أحمد (١٦٢/٥)، والنسائي (٢٢٢/٤)، والترمذي (٧٦١)، وابن حبان (٢٦٤/٥) وهو حسن إن شاء الله.

وأما كون أفضل التطوع صوم يوم وإفطار يوم؛ فلحديث عبدالله بن عمرو في «الصحيحين»^(١) وغيرهما أن رسول الله ﷺ قال: «صُمْ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» قلت: إني أقوى من ذلك. فلم يزل يرفعني حتى قال: «صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا؛ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ الصَّيَّامِ، وَهُوَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وأما كونه يُكره صوم الدهر؛ فلحديث عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ» وهو في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما، وأخرج أحمد، وابن حبان، وابن خزيمة، والبيهقي، وابن أبي شيبة^(٣) من حديث أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ هَكَذَا»، وقبض كفه، ولفظ ابن حبان: «ضَيِّقَتْ عَلَيْهِمْ جَهَنَّمُ هَكَذَا» وعقد يمينين، ورجاله رجال الصحيح.

وأما كونه يُكره إفراد يوم الجمعة؛ فلحديث جابر في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم الجمعة. وفي لفظ: «أَنْ يُفْرَدَ بِصَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ»، وفي «الصحيحين»^(٥) من حديث أبي هريرة: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَبْلَهُ يَوْمٌ أَوْ بَعْدَهُ»، وفي لفظ لمسلم^(٦): «وَلَا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيْلَتَيْنِ، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»، وفي الباب أحاديث.

وأما كراهة إفراد يوم السبت بالصوم؛ فلحديث الصَّائِغِ بنت بُشَيْرٍ^(٧) عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، والطبراني، والبيهقي^(٨)

(١) في البخاري (١٩٧٨)، ومسلم (١١٥٩). (٢) في البخاري (١٩٧٨)، ومسلم (١١٥٩).

(٣) أحمد (٤١٤/٤)، وابن حبان (٢٣٨/٥)، وابن خزيمة (٢١٥٤)، والبيهقي (٣٠٠/٤)، وابن أبي شيبة (٣٢٨/٢)، والراجح وَقْفُهُ، وَقَفَهُ شعبة وسفيان، والكلام عليه سيكون إن شاء الله في تدويننا على كتاب شيخنا «أحاديث معلة ظاهرها الصحة»، إن شاء الله.

(٤) في البخاري (١٩٨٤)، ومسلم (١١٤٣). (٥) في البخاري (١٩٨٥)، ومسلم (١١٤٤).

(٦) معل بالإرسال قال أبو حاتم وأبو زُرْعَةَ: هذا وهم؛ إنما هو عن ابن سيرين عن النبي ﷺ، ليس فيه ذكر أبي هريرة... كما في «العلل» (١٩٨/١)، وكذا أعلاه الدارقطني في «العلل» (١٢٨/٨) و«التتبع» (ص ٢٠٢).

(٧) في الأصلين: بشر. وهو تصحيف.

(٨) أخرجه أحمد (٣٦٨/٦)، وأبو داود (٢٤٢١)، والترمذي (٧٤٤)، وابن ماجه (١٧٢٦)، وابن حبان =

وصححه ابن السكّن أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيهَا افْتِرَاصٌ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا عُودَ عَيْبٍ، أَوْ لِحَاءَ شَجَرٍ فَلْيَمِصْهُ».

وأما كونه يحرم صوم العيدين؛ فلحديث أبي سعيد في «الصحيحين»^(١) وغيرها عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن صوم يومين: يوم الفطر، ويوم النحر. وقد أجمع المسلمون على ذلك.

وأما كونه يحرم صوم أيام التشريق؛ فلنهيهِ عليه السلام عن الصوم فيها كما ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة^(٢) وقد ذكرت أحاديثهم في «شرح المنتقى».

وأما كونه يحرم استقبال الشهر بيوم أو يومين؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٣) وغيرها قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمه». ويؤيده حديث أبي هريرة أيضًا عند أصحاب السنن، وصححه ابن حبان^(٤) وغيره مرفوعًا بلفظ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا». وفي الباب أحاديث، والخلاف طويل مبسوط في المطوّلات.

= (٥/٢٥٠)، والحاكم (١/٤٣٥)، والطبراني (٢٤/٣٢٨)، والبيهقي (٤/٣٠٢).

قلت: الحديث ضعيف قال النسائي: مضطرب وقل مالك: هذا كذب. وغمزه الزُّهري، فقال: هذا حديث حصي. وكذا الأوزاعي فقال: ما زلت له كاتمًا حتى رأيته انتشر. وقال ابن العربي. وأما يوم السبت فلم يصح فيه الحديث. ولو صح لكان معناه مخالفة أهل الكتاب، وفيه نظر. كما في «البدع المنيرة» (٥/٧٦٣). وقال ابن القيم: فدل على أن الحديث غير محفوظ. وأنه شاذ. «تهذيب السنن» (٧/٦٩). وللمزيد، فالحديث ضمن بحثنا «التدوين لكن حديث لا يصح من وجه مبين»

(١) في البخاري (١٩٩١) ومسلم (٨٢٧).

(٢) في البخاري (١٩٩٧، ١٩٩٨) عن عائشة، وابن عمر، ويعناه عن كعب بن مالك في «مسلم» (١١٤٢).

(٣) في البخاري (١٩١٤)، ومسلم (١٠٨٢).

(٤) (٥/٢٤٠)، وهو معلول؛ قال أحمد: هذا حديث منكر وكان عبد الرحمن لا يحدث به. كما في «مسائل أبي دود» (ص ٣١٥)، وذكره العقيلي مع حديث آخر وقال: الحديثان غير محفوظين من حديث الأوزاعي. «لضعفاء» (٣/٣٥٤)، وكذا أنكره النسائي في «الكبرى» (٢/١٧٢)، والأثرم وأبو رزعة كما في «لطائف المعارف» (ص ٢٦٠) لابن رجب.

بَابُ الْاِعْتِكَافِ

يُشْرَعُ فِي كُلِّ وَقْتٍ فِي الْمَسَاجِدِ، وَهُوَ فِي رَمَضَانَ أَكْثَرُ سِيَمًا فِي الْعَشْرِ
الْأَوَاخِرِ، وَيُسْتَحَبُّ الْاجْتِهَادُ فِي الْعَمَلِ فِيهَا، وَقِيَامُ لَيْلِي الْقَدْرِ، وَلَا يُخْرَجُ
الْمُعْتَكِفُ إِلَّا لِحَاجَةٍ.

أقول: لا خلاف في مشروعية الاعتكاف، وقد كان يعتكف النبي ﷺ في العشر
الأواخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرها من حديث
أبي هريرة.

وأما كونه بصرح في كل وقت في المساجد؛ فلأنه ورد الترغيب فيه ولم يأت ما
يدل على أنه يختص بوقت معين، وقد ثبت في «الصحيحين»^(٢) من حديث ابن عمر أن
عمر سأل النبي ﷺ قال: إني كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد
الحرام، قال: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ».

وأما كونه لا يكون إلا في المساجد؛ فلأن ذلك هو معنى الاعتكاف شرعاً؛ إذ لا
يسمى من اعتكف في غيرها معتكفاً شرعاً، وقد ورد ما يدل على ذلك كحديث: «لَا
اِعْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ». أخرجه ابن أبي شيبة، وسعيد بن منصور^(٣) من
حديث حذيفة.

وأما كون الاعتكاف في رمضان أكد لا سيما في العشر الأواخر منه؛ فلكونه
كان يعتكف فيها، ولم يرد ما يدل على توقيته بيوم أو أكثر، ولا على اشتراط
الصيام إلا من قول عائشة وحديث نذر عمر المتقدم يرده، وكذلك حديث ابن عباس
أن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ». أخرجه

(١) في البخاري (٢٠٢٦) ومسلم (١١٧٢) عن عائشة لا عن أبي هريرة وهو في «المنتقى» على الصواب.

(٢) في البخاري (٢٠٤٢) ومسلم (١٩٥٦).

(٣) ابن أبي شيبة (٣٣٧/٢)، وسعيد بن منصور كما في «المحلى» (٤٣١/٣) وهو صحيح.

الدارقطني، والحاكم^(١) وقال: صحيح الإسناد. ورجح الدارقطني، والبيهقي^(٢) وقفه وبالجمله، فلا حجة إلا في الثابت من قوله ﷺ ولم يثبت عنه ما يدل على أنه لا اعتكاف إلا بصوم، بل ثبت عنه ما يخالفه في نذر عمر وقد روى أبوداود^(٣) عن عائشة مرفوعاً من حديث: «وَلَا اعْتِكَافٌ إِلَّا بِصَوْمٍ» ورواه غيره من قولها وَرَجَحَ^(٤) ذلك الحفَاطُ.

وأما مشروعية الاجتهاد في العمل؛ فلحديث عائشة أن النبي ﷺ كان إذا دخل العشر الأخير أحياناً الليل كله، وأيقظ أهله وشد المِئزرَ، وهو في «الصحيحين»^(٥) وغيرهم.

وأما مشروعية قيام ليالي القدر؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٦) وغيرها عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، وفي تعيين ليلة القدر أحاديث مختلفة وأقوال جاوزت الأربعين، وقد استوفيت ذلك في «شرح المنتقى»، فليرجع إليه.

وأما كون المعتكف لا يخرج إلا للحاجة؛ فلما ثبت عنه ﷺ من حديث عائشة في «الصحيحين»^(٧) أنه كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكفاً، وأخرج أبوداود^(٨) عنها قالت: كان النبي ﷺ يمر بالمرضى وهو معتكف كما هو، ولا يُعْرَجُ يسأل عنه، وفي إسناده ليث بن أبي سليم^(٩)، قال الحافظ^(١٠): والصحيح عن عائشة من فعلها. أخرجه مسلم^(١١) وغيره، وقال: صح ذلك عن علي رضي الله عنه. وأخرج

(١) الدارقطني (١٩٩/٢) وقال: رفعه هذا الشيخ وغيره لا يرفعه، والحاكم (١/٤٣٩).

(٢) (٣١٨/٤)، ونصه: الصحيح موقوف ورفعته وم.

(٣) (٢٤٧٣). (٤) سياقي ذكر بعضهم في كلام الشوكاني.

(٥) في البخاري (٢٠٢٤) ومسلم (١١٧٤). (٦) في البخاري (٣٥) ومسلم (٧٦٠).

(٧) في البخاري (٢٠٢٩) ومسلم (٢٩٧). (٨) (٢٤٧٢).

(٩) ضعيف مختلط. (١٠) «التلخيص» (٢/٢١٩).

(١١) (٢٩٧).

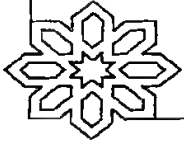
أبوداود^(١) عن عائشة أيضاً قالت: السنة على المعتكف ألا يعود مريضاً، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة، ولا يباشرها، ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه، ولا اعتكاف إلا بصوم، ولا اعتكاف إلا في مسجد جامع. وأخرجه أيضاً النسائي^(٢) وليس فيه قالت: السنة. قال أبوداود: غير عبد الرحمن بن إسحاق لا يقول فيه قالت: السنة. وجزم الدارقطني بأن القدر من حديث عائشة قولها: لا يخرج. وما عداه ممن دونها.



(١) وهو منكر بهذا اللفظ؛ تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق عن الزُّهري، وقد خالف مالكاً والليث في مسلم وغيرهما.

(٢) (٢/٢٦٦).

كِتَابُ الْحَجِّ



يَحِبُّ عَلَى كُلِّ مُكَلِّفٍ مُسْتَطِيعٍ فَوْرًا.

أَقُولُ: أما اعتبار الاستطاعة، فلنص الكتاب العزيز ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وأما كونه فوراً؛ فلحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ؛ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَذَرِي مَا يَعْزِضُ لَهُ» أخرجه أحمد، وأخرج أحمد^(١) أيضاً، وابن ماجه^(٢) من حديث ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ وَتَضِلُّ الرَّاحِلَةُ وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ»، وفي إسناده إسماعيل بن خليفة العبسي أبو إسرائيل، وهو صدوق ضعيف الحفظ، وأخرج أحمد، وأبو يعلى، وسعيد بن منصور، والبيهقي^(٣) من حديث أبي أماسة مرفوعاً: «مَنْ لَمْ يَجِبْهُ مَرَضٌ، أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ، أَوْ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ، أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ فَلَمْ يَحْجْ، فَلَيْمْتُ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا»، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وشريك، وفيها ضعف، وأخرج الترمذي^(٤) من حديث علي مرفوعاً: «مَنْ مَلَكَ

(١) (٣١٤/١).

(٢) أحمد (٢١٤/١)، وابن ماجه (٢٨٨٣) وكلا الطريقين فيها إسماعيل بن خليفة.

(٣) أبو يعلى في «معجم شيوخه» (٢٣١)، والبيهقي (٣٣٤/٤)، وسعيد بن منصور في الجزء المفقود، وأحمد في «الإيمان» له كما في «البدر المنير» (٣٩/٦) لابن الملقن مرسلاً، فقد ساقه بإسناده، وقال: ورواه في «مسنده» متصلاً فيه من لا أعرف حاله. اهـ ولم أقف عليه في «المسند»، ولم يَغْزُهُ الحافظ في «تحاف المهرة» له (٢٣٧/٦)، ولا «أطراف المسند» (٢٤/٦)، والحديث فيه شريك القاضي، ضعيف ومُدلس ولم يصرح، واحديث ذكره ابن عدي في «الكامل» (١٧٢٨/٥) مع حديث آخر وقال: غير محفوظين

(٤) (٨١٢).

زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى نَيْتِ اللَّهِ وَلَمْ يَحْجْ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا؛
وذلك لأن الله تعالى قال في كتابه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. وقال الترمذي: غريب وفي إسناده^(١) مقال. والحاتر^(٢)
يضعف، وهلال بن عبدالله الراوي له عن ابن إسحق مجهول. وقال العقيلي^(٣): لا
يتابع عليه وقد رُوِيَ من طريق ثالثة من حديث أبي هريرة عند ابن عدي^(٤) بنحوه،
وروى سعيد بن منصور^(٥) في "سننه" عن الحسن قال: قال عمر بن الخطاب: لقد
هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رَجَالًا إِلَى هَذِهِ الْأَمْصَارِ فَيَنْظُرُوا كُلَّ مَنْ كَانَ لَهُ جِدَّةٌ وَلَمْ يَحْجْ،
فَيَضْرِبُوا عَلَيْهِمُ الْجَزْيَةَ؛ مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ! مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ! وأخرجه أيضًا البيهقي^(٦)، وقد
ذهب إلى القول بالفور مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، وبعض أصحاب الشافعي، ومن
أهل البيت زيد بن علي، والمؤيد بالله، والناصر وقال الشافعي، والأوزاعي وأبو
يوسف، ومحمد، ومن أهل البيت القاسم بن إبراهيم، وأبوطالب: إنه على التراخي.

فصل

يَحِبُّ تَعْيِينَ نَوْعِ الْحَجِّ بِالنِّيَّةِ مِنْ تَمَتُّعٍ، أَوْ قِرَانٍ، أَوْ إِفْرَادٍ، وَالْأَوَّلُ
أَفْضَلُهَا، وَيَكُونُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَوَاقِيتِ الْمَعْرُوفَةِ، وَمَنْ كَانَ دُونَهَا فَسَهْلُهُ
أَهْلُهُ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ.

(١) كل المقال فهو ضعيف بمرة.

(٢) والحاتر هو ابن عبدالله الأعور اتهم بالكذب.

(٣) "الضعفاء" (٤/٣٤٨).

(٤) في "الكامل" (٤/١٦٢٠) وهو موضوع؛ فيه عبد الرحمن القطامي ويزيد بن سفيان أبو المَهْزَم قال
الحافظ ابن حجر: وهما متروكان. "التلخيص" (٢/٢٢٣).

(٥) كما في "الدراية" للحافظ ابن حجر (٢/٢٩٣)، وهو منقطع؛ الحسن لم يسمع من عمر.

(٦) (٤/٣٣٤) قلت: ولا يصح حديث مرفوع عن النبي ﷺ في تعجيل الحج لمن ملك الزاد والراحلة. قال
ابن المنذر: لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة كما في "الفتح" لابن حجر (٣/٤٤٣)،
وكذا ضعفها العقيلي، والدارقطني كما في "البدر المنير" (٦/٤٥)، وغيرهم، وهو ضمن بحثنا "التدوين لكل
حديث لا يصح من وجه مبين".

أقول: أما تعيين نوع الحج بالنية؛ فلما تقدم في الوضوء وقد ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ مِنْكُمْ بِحَجٍّ وَغُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ، فَلْيُهْلَ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِغُمْرَةٍ، فَلْيُهْلَ» قالت: وأهل رسول الله ﷺ بالحج، وأهل به ناس معه وأهل ناس معه بالعمرة والحج، وأهل ناس بعمرة، وكنت فيمن أهل بعمرة وفي «البخاري»^(٢) من حديث جابر أن إهلال النبي ﷺ من ذي الحليفة حين استوت به راحلته. وفي «الصحيحين»^(٣) من حديث ابن عمر قال: ييداؤكم هذه التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا من عند المسجد. يعني مسجد ذي الحليفة، وقد وقع الخلاف في المحل الذي أهل منه رسول الله ﷺ على حسب اختلاف الرواة، فمنهم من روى أنه أهل من المسجد، ومنهم من روى أنه أهل حين استقلت به راحلته، ومنهم من روى أنه أهل لما علا شرف البيداء، وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال: إنه أهل في جميع هذه المواضع. فنقل كل راو ما سمع.

وأما كون التمتع أفضل الأنواع الثلاثة؛ فاعلم أن هذه المسألة قد طال فيها النزاع واضطربت فيها الأقوال، فمنهم من قال: بأن أفضل الأنواع القرآن؛ لكونه حجاً قرآنًا على ما هو في «الصحيح»، وإن كان قد ورد ما يدل على أنه حج إفرادًا، لكن الأحاديث الصحيحة الثابتة في «الصحيحين» وغيرهما من طرق عدة مصرحة بأنه أهل بحجة وعمرة، فلو لم يرد عنه ﷺ ما يدل على أن غير ما فعله أفضل مما فعله؛ لكان القرآن أفضل الأنواع، لكنه ورد ما يدل على ذلك ففي «الصحيحين»^(٤) وغيرهما من حديث جابر: أن النبي ﷺ قال: «يَأْتِيهَا النَّاسُ، أَجْلُوا، فَلَوْلَا الْهَدْيُ مَعِيَ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ». قال: فأحللنا حتى وطئنا النساء، وفعلنا كما يفعل الحلال حتى إذا كان يوم التروية، وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج.

وثبت مثل ذلك من حديث جماعة من الصحابة بالفاظ منها: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ

(٢) (١٥١٥).

(١) في البخاري (١٥٦٢) ومسلم (١٢١١).

(٤) في البخاري (١٥٦٨)، ومسلم (١٢١٦).

(٣) في البخاري (١٥٤١)، ومسلم (١١٨٦).

أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ الْهَدْيَ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً^(١)، وقد ذهب إلى هذا جمع من الصحابة، والتابعين ومن بعدهم كمالك، وأحمد، ومن أهل البيت الباقر، والصادق والناصر، وإسماعيل، وموسى ابنا جعفر الصادق، والإمامية، وهو الحق؛ لأنه لم يعارض هذه الأدلة معارضٌ قد أوضح فيها عليه السلام أن نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القرآن. وقد أَوْضَحْتُ حجج الأقوال وما احتج به كل فريق في "شرح المنتقى"، وكذلك أوضحت أن حجه عليه السلام كان قرأنا، فليرجع إليه.

وأما كون الإحرام من المواقيت؛ فلحديث ابن عباس في "الصحيحين"^(٢) وغيرها قال: وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، قال: فَهِنَّ لَهْنٌ وَلَمْنٌ أَيْ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لِمَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. فمن كان دونهن فَمَهْلُهُ من أهله، وكذلك حتى أهل مكة يُهْلُونَ منها ومثله في "الصحيحين"^(٣) أيضا من حديث ابن عمر، وفي رواية من حديثه لأحمد^(٤): أَنَّهُ قَاسَ النَّاسَ ذَاتَ عَرَقٍ بِقَرْنٍ. وفي "البخاري"^(٥) من حديثه أن عمر قال لأهل البصرة والكوفة: انظروا حذو قرن من طريقكم. قال فحد لهم ذات عرق.

فصل

وَلَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرُسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا الْخُفَّيْنِ إِلَّا أَلَّا يَجِدَ تَعْلِينَ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَنْتَقِبَ الْمَرْأَةُ، وَلَا تَلْبَسَ الْقَفَازِينَ وَمَا مَسَّهُ الْوَرُسُ وَالزَّعْفَرَانُ، وَلَا يَتَطَيَّبُ ابْتِدَاءً، وَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ بَشَرِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَلَا يَرْفُثُ، وَلَا يَفْسُقُ، وَلَا يُجَادِلُ، وَلَا يَنْكِحُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا

(٢) في البخاري (١٥٢٦)، ومسلم (١١٨١).

(١) من حديث جابر المتقدم.

(٤) (٣/٢)، وسندها صحيح.

(٣) في البخاري (١٥٢٥)، ومسلم (١١٨٢).

(٥) (١٥٣١).

يَخْطُبُ، وَلَا يَقْتُلُ صَيْدًا، وَمَنْ قَتَلَ فَعَلَيْهِ جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ، وَلَا يَأْكُلُ مَا صَادَ غَيْرُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ الصَّائِدُ حَلَالًا وَلَمْ يَصِدْهُ لِأَجْلِهِ، وَلَا يَغْضُدُ مِنْ شَجَرِ الْحَرَمِ إِلَّا الْإِذْخِرَ، وَيَجُوزُ لَهُ قَتْلُ الْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ، وَصَيْدُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرُهُ كَحَرَمِ مَكَّةَ، إِلَّا أَنْ مَنْ قَطَعَ شَجَرَهُ أَوْ خَبَطَهُ كَانَ سَلْبُهُ حَلَالًا لِمَنْ وَجَدَهُ، وَجَحْرُ صَيْدٍ وَجَّ وَشَجَرُهُ.

أقول: أما كون المحرم لا يلبس تلك الأمور، فلحديث ابن عمر في «الصحيحين»^(١) وغيرهما قال: سئِلَ رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم؟ فقال: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرُتْسَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرُسٌ، وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا الْحُقُفَيْنِ إِلَّا أَلَّا يَجِدَ تَعْلِينَ فَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». قال القاضي عياض^(٢): أجمع المسلمون على أن ما ذُكِرَ في هذا الحديث لا يلبسه المحرم.

وأخرج مسلم^(٣) وغيره من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ تَعْلِينَ، فَلْيَلْبَسْ حُقْفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ» وفي «الصحيحين»^(٤) نحوه من حديث ابن عباس، وأخرج أحمد، والبخاري، والنسائي، والترمذي^(٥) وصححه من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ وَلَا تَلْبَسُ الْقُقَارِزِينَ» زاد أبوداود، والحاكم، والبيهقي^(٦): «وَمَا مَسَّ الْوَرُسُ وَالزَّعْفَرَانُ مِنَ الثِّيَابِ وَالْقَفَازِ: بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي، ما تلبسه المرأة في يديها فيغطي أصابعها وكفها عند معاناة شيء.

وأما كون المحرم لا يتطيب ابتداءً ويجوز له أن يستمر على الطيب الذي كان على

(١) في البخاري (١٥٤٢)، ومسلم (١١٧٧). (٢) في «الإكمال» (١٦٢/٤).

(٣) (١١٧٩). (٤) في البخاري (١٨٤٣)، ومسلم (١١٧٨).

(٥) أحمد (١١٩/٢)، والبخاري (١٨٣٨)، والنسائي (١٣٣/٥)، والترمذي (٨٣٣)، والراجح في هذه

الزيادة الوقف. قال أبو علي النيسابوري الحافظ: لا تنتقب المرأة من قول ابن عمر وقد أُدرج في

الحديث، كما في «السنن الكبرى» للبيهقي وقد أشار إلى ذلك أبوداود والبيهقي.

(٦) أبوداود (١٨٢٧)، والحاكم (٤٨٦/١)، والبيهقي (٤٦/٥).

بدنه قبل الإحرام؛ فذلك هو الراجح جمعا بين الأدلة، وقد أوضحت ذلك في "شرح المنتقى".

وأما كونه لا يأخذ من شعره أو بشره إلا لعذر؛ فلحديث كعب بن عُجْرَةَ في «الصحيحين»^(١) وغيرهما قال: كان بي أذى من رأسي، فحُمِلت إلى النبي ﷺ والقمل يتناثر على وجهي، فقال: «مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى، أَتَجِدُ شَاءَةً؟» قلت: لا. فنزلت: ﴿فَقِذْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]، قال: «هُوَ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ نَصْفُ صَاعٍ نَصْفُ صَاعٍ طَعَامًا لِّكُلِّ مَسْكِينٍ».

وأما كونه لا يرفث ولا يفسق ولا يجادل؛ فلنص القرآن، وهذه الأمور لا نحل للحلال، ولكنها مع الإحرام أغلظ.

وأما كون المحرم لا يُنكِح ولا يُنْكَح؛ فلحديث عثمان الثابت في «مسلم»^(٢) وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ»، وفي الباب أحاديث. وأما ما في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم. فقد عارضه ما في «صحيح مسلم»^(٤)، وغيره من حديث ميمونة: أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال.

وما أخرجه أحمد، والترمذي^(٥) وحسنه من حديث أبي رافع أن رسول الله ﷺ

(١) في البخاري (١٨١٤) ومسلم (١٢٠١). (٢) (١٤٠٩).

(٣) في البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

(٤) (١٤١١)، وهو معلول، أعله البخاري بالإرسال كما في «علل الترمذي» (٢٣٤)، وقال الدارقطني: والمرسل أشبه. «العلل» (٢٩٢/١٥)، والمرسل أخرجه النسائي في «الكبرى» (٢٨٨/٤).

(٥) أحمد (٣٩٣/٦)، والترمذي (٨٤١) وهو منكّر موصولا، فيه مطر بن طَهَّانُ الْوَرَّاقُ وهو ضعيف. قال الترمذي: هذا حديث حسن ولا نعلم أحداً أسنده غير حماد بن زيد عن مطر الوراق عن رِبِيعَةَ، والصحيح في الحديث الإرسال رواه مالك في «الموطأ» (٣٤٨/١) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٠/٢)، وقد ذكر الدارقطني الخلاف في الحديث في «علله» (١٣/٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٢/٣).

تزوج ميمونة حلالاً، وكان أبو رافع السفير بين رسول الله ﷺ وبين ميمونة وهما أعرف بذلك، وعلى فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقته للواقع فلا يعارض الأحاديث المصرحة بالنهي، بل يكون هذا خاصاً بالنبي ﷺ.

وأما كونه لا يقتل صيداً؛ فقد ورد بذلك القرآن الكريم، فإذا قتل صيداً فعليه الجزاء يحكم به ذَوَا عدل كما قال الله سبحانه.

وأما كونه لا يأكل ما صاد غيره إلى آخره؛ فلحديث الصعب بن جثامة في «الصحيحين»^(١) وغيرهما: أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ حماراً وحشياً وهو بالأبواء، أو بؤدآن، فردّه عليه، فلما رأى ما في وجهه قال: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ». وأخرج مسلم^(٢) نحوه من حديث زيد بن أَرْقَمَ وفي «الصحيحين»^(٣) وغيرها من حديث أبي قتادة: أن النبي ﷺ أكل من صيده الذي صاده وهو حلال، وكان النبي ﷺ محرماً فأكل عَصَدَ حمار الوحش الذي صاده وجمع بين حديث الصعب، وحديث أبي قتادة بأنه ﷺ امتنع من أكل صيد الصعب؛ لكونه صاده لأجله، وأكل من صيد أبي قتادة؛ لكونه لم يصده لأجله، ويدل على ذلك حديث جابر عند أحمد، وأهل السنن، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي^(٤): أن النبي ﷺ قال: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ».

وأما كونه لا يعصّد من شجر الحرم إلا الإذخر؛ فلحديث ابن عباس في

(١) في البخاري (١٨٢٥) ومسلم (١١٩٣). (٢) (١١٩٥).

(٣) في البخاري (٢٨٥٤) ومسلم (١١٩٦).

(٤) أحمد (٣٦٢/٣)، وأبو داود (١٨٥١) والنسائي (١٨٧/٥) والترمذي (٨٤٦)، وابن خزيمة (٢٦٤١)، وابن حبان (١١٢/٦)، والدارقطني (٢٩٠/٢)، والحاكم (٤٥٢/١)، والبيهقي (١٩٠/٥)، وهو منقطع؛ قال الترمذي: وَالْمُطْلَبُ لَا نَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْ جَابِرٍ.

وقال البخاري: لَا أَعْرِفُ لَهُ سَمَاعًا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَكَذَا قَالَ الدارمي، وقد أبو حاتم الرازي: المطلب ابن خَنْطَبٍ عامة أحاديثه مراسين، لم يدرك أحدًا من أصحاب النبي ﷺ إلا سهل بن سعد وأُفْسًا وسلمة بن الأكوخ ولم يسمع من جابر.. ويشبه أن يكون أدرك جابرًا، كما في «جامع التحصيل» (٧٧٤).

قلت: وقد أبان الدارقطني في «سننه» أن هناك واسطة بين المطلب وجابر.

«الصحيحين»^(١) وغيرها قال: قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة: «إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَامٌ: لَا يُعْصَدُ شَجَرُهُ، وَلَا يُخْتَلَى خِلَاؤُهُ، وَلَا يُتَفَرَّ صَيْدُهُ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهُ إِلَّا لِمُعَرَّفٍ»، قال العباس: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فإنه لا بد لهم منه؛ فإنه للقيون^(٢) والبيوت، فقال: «إِلَّا الْإِذْخِرُ»، وأخرج^(٣) نحوه أيضًا من حديث أبي هريرة.

وأما كونه يجوز قتل الفواسق الخمس؛ فلحديث عائشة في «الصحيحين»^(٤) وغيرها قالت: أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحِلِّ والحَرَم: الغراب، والحِدَاةُ، والعقرب، والكلب العقور. وفي «الصحيحين»^(٥) أيضًا من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ»، وفي «صحيح مسلم»^(٦) من حديث ابن عمر زيادة: «الْحَيَّةُ»، وكذلك في حديث ابن عباس عند أحمد^(٧) بإسناد فيه لَيْث بن أَبِي سُلَيْمٍ.

وأما كون صيد حَرَمِ المدينة وشجره كحرم مكة؛ فلحديث علي قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ» وهو في «الصحيحين»^(٨) وغيرها، وفي «الصحيحين»^(٩) أيضًا من حديث عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ

(١) في البخاري (١٨٣٤) ومسلم (١٣٥٣).

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية» (٤/١٣٥): وفي حديث العباس «إِلَّا الْإِذْخِرَ فإنه لِقْيُونَا» القِيُون: جمع قَيْن وهو الحداد والصانع. قلت: وَتَصَحَّفَتْ في المطبوع إلى القبور.

(٣) في البخاري (١١٢) ومسلم (١٣٥٥). (٤) في البخاري (١٨٢٩) ومسلم (١١٩٨).

(٥) في البخاري (١٨٢٨) ومسلم (١١٩٩).

(٦) (١٢٠٠) وأعه أبو حاتم بما لا يقدح في صحته فقال: إن ابن عمر لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ إنما سمعه من أخته حفصة» كما في «العلل» لابنه (١/٢٨١).

قلت: لا مانع من أن يكون سمعه منها ثم من النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يسمعه منه فلا ضير في ذلك فهو موصل صحابي وكلهم عدول. قال ابن حجر: فالظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي ﷺ، وسمعه أيضًا من النبي ﷺ يحدث به حين سئل عنه. «الفتح» (٤/٤٣).

(٧) (١/٢٥٧)، وليث ضعيف وقد اضطرب فيه، فأخرجه أبو يعلى (٤/٣١٧) من طريقه فذكر الحدأة بدل الحية.

(٨) في البخاري (١٨٧٠)، ومسلم (١٣٧٠). (٩) في البخاري (٢١٢٩)، ومسلم (١٣٦٠).

حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ»، وفي الباب أحاديث في «الصحيحين»^(١) وغيرهما عن جماعة من الصحابة.

وأما كون من قطع شجر المدينة أو خبطه يُسَلَب؛ فلحديث سعد بن أبي وقاص: أنه ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجراً أو يخطبه فسلبه، فلما رجع سعد جاءه أهل العبد، فكلّموه أن يرد على غلامهم، أو عليهم ما أخذه من غلامهم، فقال: معاذ الله أن أردّ شيئاً نفلنيه رسول الله ﷺ، وأبى أن يرد عليهم. أخرجه مسلم، وأحمد^(٢) وفي لفظ لأحمد، وأبي داود، والحاكم^(٣) وصححه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ رَأَيْتُمُوهُ يَصِيدُ فِيهِ شَيْئاً فَلَكُمْ سَلْبُهُ».

وأما تحريم صيد وَجٍّ وشجره؛ فلحديث الزبير أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ صَيْدَ وَجٍّ وَعِظَاهُ حَرَّمَ مُحَرَّمٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» أخرجه أحمد، وأبوداود، والبخاري^(٤) في «تاريخه» وحسنه المنذري^(٥)، وصححه الشافعي^(٦) وَوَجَّ: بفتح الواو وتشديد الجيم وَإِ بِالطَّائِفِ،

(١) عن أبي هريرة في البخاري (١٨٦٩)، ومسلم (١٣٧٢)، وعن أنس في البخاري (١٨٦٧)، ومسلم (١٣٦٦)، وعن أبي سعيد (١٣٧٤)، وعن سعد بن أبي وقاص (١٣٦٣)، وعن رافع بن خديج (١٣٦١)، وعن جابر (١٣٦٢) أربعها في مسلم.

(٢) مسلم (١٣٦٤)، وأحمد (١٦٨/١).

(٣) أخرجه أحمد (١٧٠/١)، وأبوداود (٢٠٣٧) والحاكم (٤٨٦/١) واللفظ لأحمد وأبي داود بالمعنى، وأما الحاكم فلفظه مغاير لهما، والحديث ضعيف؛ فيه: سليمان بن أبي عبد الله مجهول قال أبو حاتم: ليس بالشهور فيعتبر بحديثه «الجرح» (١٢٧/٤).

(٤) أحمد (١٦٥/١)، وأبوداود (٢٠٣٢)، والبخاري (١٤٠/١).

(٥) في تحريجه لأحاديث «المهذب» كما في «البدر المنير» (٣٧٠/٦)، وضعفه في «مختصر السنن» (٤٤٢/٢)؛ فإنه ساق كلام الأئمة في تضعيف محمد بن عبدالله بن إسماعيل الطائفي وأبيه، والحديث ضعفه أحمد، وابن حبان، والأزدي، والبخاري، والعقيلي، وابن القطان، والنووي كما في «التلخيص» (٢٨٠/٢)، وكذا ضعفه أبو حاتم كما في «الجرح» (٢٩٤/٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (٩٢/٤)، وغيرهما، وفي الحديث خلافت ذكره الدارقطني في «علله» (٢٣٩/٤).

(٦) قال ابن المقنن: وأغرب الذهبي فقال في «ميزانه»: إن الشافعي صحح حديثه واعتمد عليه. «البدر المنير» (٣٧١/٦).

وقد ذهب إلى ما في هذا الحديث الشافعي، والإمام يحيى وهو الحق، ولم يأت من قدح في الحديث بما يصلح للقدح المستلزم لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه.

فصل

وَعِنْدَ قُدُومِ الْحَاجِّ مَكَّةَ يَطُوفُ لِلْقُدُومِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، يَرْمُلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَيَمْشِي فِيمَا بَقِيَ، وَيَقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ أَوْ يَسْتَلِمُهُ بِمِخْجَنٍ وَيَقْبَلُ الْمِخْجَنَ وَمَخَوَةَ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ، وَيَكْفِي الْقَارِنَ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ، وَيَكُونُ حَالَ الطَّوَافِ مُتَوَضِّئًا سَائِرًا لِعَوْرَتِهِ، وَالْحَائِضُ تَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ إِلَّا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيُنْدَبُ الذَّكْرُ حَالَ الطَّوَافِ بِالْمَأْثُورِ وَبَعْدَ فَرَاغِهِ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى الرُّكْنِ فَيَسْتَلِمُهُ.

أقول: شرع [الرَّمْلُ] في الطواف في الأصل؛ لإغاية المشركين كما في حديث ابن عباس قال: قدم رسول الله ﷺ وأصحابه، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمى يثرب، فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة، وأن يمشوا ما بين الركنين، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم. متفق عليه^(١) وفي «الصحيحين»^(٢) من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول حَبَّ ثَلَاثًا ومشى أربعًا، وفي لفظ: رَمَلَ رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثَلَاثًا، ومشى أربعًا. وأخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه^(٣) عن عمر أنه قال: فيم الرَّمْلَانِ الآن والكشف عن المناكب وقد أظهر الله الإسلام ونفى الكفر وأهله، ومع ذلك لا ندع شيئًا كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ. وقد ذهب الجمهور إلى فرضية الطواف للقدوم، وقال أبوحنيفة: سنة. ورؤي عن الشافعي أنه كتحة المسجد،

(١) في البخاري (١٦٠٢) ومسلم (١٢٦٦). (٢) في البخاري (١٦١٧) ومسلم (١٢٦١).

(٣) أحمد (٤٥/١)، وأبوداود (١٨٨٧)، وابن ماجه (٢٩٥٢) وهو حسن؛ فيه هشام بن سعد المدني ضعيف إلا في روايته عن زيد بن أسلم، قال أبوداود: أثبت الناس في زيد بن أسلم. كما في «التهذيب».

والحق الأول لقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

وأما تقبيل الحجر الأسود؛ ففي «الصحيحين»^(١) من حديث عمر: أنه كان يُقبِّلُ الحجر ويقول: إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك. وأخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٢)، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم^(٣) من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ، بِشَهْدٍ لِمَنِ اسْتَلَمَهُ بِحَقِّ» وفي الباب^(٤) أحاديث وفي «الصحيحين»^(٥) وغيرها من حديث ابن عباس قال: طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير يستلم الركن يَمْحُجُّ. وأخرج نحوه مسلم^(٦) من حديث أبي الطفيل وزاد: «وَيُقْبَلُ الْمِحْجَرُ»، وأخرج أحمد^(٧) من حديث عمر: أن النبي ﷺ قال له: «يَا عُمَرُ، إِنَّكَ رَجُلٌ قَوِيٌّ، لَا تُزَاجِمُ عَلَى الْحَجَرِ، فَتُؤْذِي الضَّعِيفَ إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَهُ، وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلْهُ وَهَلَّلْ، وَكَبِّرْ»، وفي إسناده مجهول، وأخرج أحمد، والنسائي^(٨) عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ مَسْحَ الرُّكْنِ الْيَنَانِيِّ، وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ يَمْحُطَانِ الْخَطَايَا خَطَأً»، وفي إسناده عطاء بن السائب^(٩)، وفي

(١) في البخاري (١٥٩٧) ومسلم (١٢٧٠).

(٢) أحمد (٢٤٧/١)، وابن ماجه (٢٩٤٤)، والترمذي (٩٦١).

(٣) ابن خزيمة (٢٧٣٥)، وابن حبان (١٠/٦)، والحاكم (٤٥٧/١) والحديث فيه عبدالله بن عثمان بن خثيم ضعيف.

(٤) عن أبي سعيد عند الحاكم (٤٥٧/١) وفيه أبو هارون الغُبَرِيُّ متروك.

وعن عبدالله بن عمرو عند الحاكم أيضا (٤٥٧/١) وفيه عبدالله بن مُؤَمَّلٍ قال الذهبي في «التلخيص»: «واه».

وعن عائشة في «الأوسط» للطبراني (٢٢٠/٣) وفيه الوليد بن عَبَّاد قال الهيثمي: مجهول. «المجمع»

(٢٤٢/٣) وعطاء بن أبي زَبَاحٍ لم يصرح بسامعه من عائشة قال الإمام أحمد: ورواية عطاء عن عائشة لا يُحْتَجُّ بها إلا أن يقول سمعت.

(٥) في البخاري (١٦٠٧) ومسلم (١٢٧٢). (٦) (١٢٧٥).

(٧) (٢٨/١). (٨) أحمد (٣/٢)، والنسائي (٢٢/٥).

(٩) ولكن يرويه عنه حماد بن زيد وقد سمع منه قبل الاختلاط بالحديث صحيح.

«الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث ابن عمر قال: لم أرَ النبي ﷺ يمس من الأركان إلا اليمانيين. وأخرج البخاري^(٢) في «تاريخه»، وأبو يعلى^(٣) من حديث ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يَقْبَلُ الركن اليماني، وفي إسناده عبدالله بن مسلم بن هُرْمَزٍ، وهو ضعيف وأخرج أحمد، وأبوداود^(٤) من حديثه: أن النبي ﷺ كان يَقْبَلُ الركن اليماني ويضع حَذَّهُ عليه.

وأما كونه يكفي القارن طواف واحد وسعي واحد؛ فلكونه ﷺ حج قرانا على الأصح واكتفى بطواف واحد للقدوم وسعي واحد، ولا دليل على وجوب طوافين وسعين، وأخرج الترمذي^(٥) من حديث ابن عمر مرفوعاً: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَجْزَأُهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ»، وقد حسنه الترمذي.

وأما أنه يكون حال الطواف متوضئاً ساتراً لعورته؛ فلما في «الصحيحين»^(٦) من حديث عائشة أن أول شيء بدأ به النبي حين قدم أنه توضأ، ثم طاف بالبيت. وفيها^(٧) أيضاً من حديث أبي بكر أن النبي ﷺ قال: «لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ».

وأما كون الحائض تفعل ما يفعل الحاج غير ألا تطوف بالبيت؛ فلحديث عائشة عن النبي ﷺ قال، «الْحَائِضُ تَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَافَ». أخرجه أحمد^(٨)،

(١) في البخاري (١٦٦)، ومسلم (١١٨٧). (٢) البخاري (٢٩٠/١).

(٣) قد حصل على الإمام الشوكاني في هذا التخريج دمج فالحديث لم يخرج سوى البخاري في «التاريخ»، وعبدالله بن مسلم بن هرمز ضعيف جداً، والحديث من مناكيره ذكره ابن عدي في «الكامل» (٤/١٤٧٥) والذهبي في «الميزان» في ترجمته، وأما الذي أخرجه أبو يعلى (٤/٤٧٣)، فهو الذي بعده وهو من طريق عبدالله بن مسلم بن هرمز أيضاً ولم يخرج أحمد وأبوداود والذي أخرجاه لفظه «كان لا يدع أن يستلم الحجر اليماني في كل طوافه» والكلام في «المنتقى» وشرحه «النيل» على الصواب.

(٤) هو نفس الحديث المتقدم.

(٥) (٩٤٨)، وهو منكر؛ من رواية عبد العزيز الدراوردي عن عبيدالله بن عمر العُمَريّ وهي منكرة.

(٦) في البخاري (١٦٤١) ومسلم (١٢٣٥).

(٧) في البخاري (١٦٢٢) ومسلم (١٣٤٧) عن أبي هريرة.

(٨) (١٣٧/٦).

وأخرج نحوه ابن أبي شيبة^(١) بإسناد صحيح من حديث ابن عمر، ولحديث عائشة أيضًا في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما أنه قال لها النبي ﷺ لما حاضت: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي».

وأما كونه يتدب الذكر حال الطواف بالمأثور؛ فلحديث عبدالله بن السائب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول بين الركن اليماني والحجر: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ» أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي^(٣) وصححه ابن حبان، والحاكم^(٤)، وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «وُكِّلَ بِهِ -يعني الركن اليماني- سَبْعُونَ مَلَكًا، فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ قَالُوا: آمِينَ» أخرجه ابن ماجه^(٥) بإسناد فيه إسماعيل بن عياش وهشام بن عمار وهما ضعيفان^(٦)، وأخرج ابن ماجه^(٧) أيضًا من حديثه أنه سمعه يقول: «مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، مُجِيتٌ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَكُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرُ دَرَجَاتٍ» وفي إسناده من تقدم في الحديث الأول، وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي^(٨)

(١) (٢٨٤/٢)، وفيه جابر وغالب ظني أنه الجعفي متروك.

(٢) في البخاري (٣٠٥) ومسلم (١٢١١).

(٣) أحمد (٤١١/٣)، وأبوداود (١٨٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (٤٠٣/٢).

(٤) ابن حبان (٥١/٦)، والحاكم (٤٥٥/١) وهو ضعيف؛ فيه عُيَيْدٌ مولى السائب مجهول.

(٥) (٢٩٥٧).

(٦) وبقي علة الحديث وهو حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُوَيْدٍ ويقال: (سوية)، قال ابن عدي: منكر الحديث وذكر أن أحاديثه عن عطاء بن أبي رَئَاحٍ غير محفوظة وذكر هذا الحديث منها. «الكامل» (٦٩٠/٢) وقال الذهبي: أحاديثه منكورة، لعل النكارة من إسماعيل. «الميزان» (٢٣٣١).

(٧) (٢٩٥٧) وهو نفس الحديث المتقدم.

(٨) أحمد (٦٤/٦)، وأبوداود (١٨٨٨)، والترمذي (٩٠٢). وهو ضعيف؛ فيه: عبيدالله بن زياد القداح، مختلف فيه، والراجح ضعفه، وقد ذكر له ابن عدي هذا الحديث في ترجمته من «الكامل» (١٦٣٥/٤).

وصححه من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى»، وفي الباب أحاديث.

وأما كونه بعد فراغه يصلي ركعتين في مقام إبراهيم؛ فلحديث جابر عند مسلم^(١) وغيره: أن النبي ﷺ لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، فصلى ركعتين، فقرأ فاتحة الكتاب و﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا لَكُمْ فَتَرْكَبُوهَا وَالْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ثم عاد إلى الركن فاستلمه.

فصل

وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ دَاعِيًا بِالْمَأْثُورِ، وَإِذَا كَانَ مُسْتَعَاً صَارَ بَعْدَ السَّعْيِ حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ أَهْلًا بِالْحَجِّ.

أقول: أخرج أحمد، والشافعي^(٢) من حديث حبيبة بنت أبي تجزأة أن النبي ﷺ قال: «اسْعَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ»، وفي إسناده عبدالله بن المؤمل، وهو ضعيف^(٣)، وله طريق أخرى في «صحيح ابن خزيمة»، والطبراني^(٤) عن ابن عباس وأخرج أحمد^(٥) نحوه

(١) (١٢١٨).

(٢) أحمد (٤٢١/٦)، والشافعي في «المسند» كما في «ترتيبه» (٩٠٧).

(٣) قال الحافظ: بل هو ضعيف جداً. «مختصر الزوائد» (٦٦٧)، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له مجموعة من الأحاديث: فكلها غير محفوظة. وقال أيضاً: وهذا يرويه عبد الله بن المؤمل، وبه يعرف، ولا بن المؤمل هذا غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما يرويه الضعف عليه بَيِّنٌ، «الكامل» (١٤٥٦/٤).

(٤) لم يخرج ابن خزيمة (٢٧٦٥) حديث ابن عباس وإنما أخرج حديث حبيبة، فقد وهم الإمام الشوكاني هنا وفي «النيل»، والكلام نقلاً عن «الفتح» قال الحافظ ابن حجر في كلامه على حديث حبيبة: وله طريق أخرى في ابن خزيمة «مختصره» وعند الطبراني عن ابن عباس، فكلام الحافظ واضح في أن الطريق التي عند ابن خزيمة عن حبيبة، وأما حديث ابن عباس فهو عند الطبراني في «الكبير» (١١/١٨٤)، و«الأوسط» (٥/١٨٨)، وهو ضعيف بمرّة فيه الْمُفَضَّلُ بن صَدَقَةَ، وإسماعيل بن مسلم المكي كلاهما متروك، وفيه عنعنات ابن جُرَيْج.

(٥) (٤٣٧/٦)، وهو ضعيف؛ فيه موسى بن عُبَيْدٍ قال الحسيني كما في «تعجيل المنفعة»: مجهول، وقد تصحّف في «المسند»، وابن خزيمة (٢٧٦٥)، والدارقطني (٢/٢٥٦) وغيرها إلى موسى بن عُبَيْدَةَ، ولم =

من حديث صفية بنت شيبة، وأخرج مسلم^(١) وغيره من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلا عليه حتى نظر إلى البيت ورفع يديه، فجعل يحمد الله ويدعو ما شاء أن يدعو. وأخرج نحوه النسائي^(٢) من حديث جابر، وفي "صحيح مسلم"^(٣) من حديث جابر أيضاً: أن النبي ﷺ لما دنا من الصفا قرأ: ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ سَعَابِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] أَبَدُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ، فَبَدَأَ بِالصَّافَا فَرَفَى عَلَيْهِ حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ أَنْجَزَ وَعَدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ»، ثم دعا بين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات، ثم نزل إلى المروة حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ففعل على المروة كما فعل على الصفا، وقد ذهب الجمهور إلى أن السعي فرض، وعند الحنفية أنه واجب يُجْبَرُ بالدم.

وأما كونه يصير المتمتع بعد السعي حلالاً؛ فلقول عائشة حاكية لِحَجَّتِهِمْ مع النبي ﷺ: فأما من أَهَلَ بِالْعِمْرَةِ فَأَحْلَوْا حِينَ طَافُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ. وهو في "الصحيحين"^(٤) وغيرهما وفيهما^(٥) أيضاً من حديث جابر: أن النبي ﷺ قال: «أَحْلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصَّروا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالاً حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ، فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً»، وفي لفظ لمسلم من حديثه أيضاً قال: أمرنا رسول الله ﷺ لما أحللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى، فأهللنا من الأبطح.

= يتنبه لذلك العلامة الهيثمي فقال في "المجمع" (٢/٢٤٣): وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف. وقد نبه الحافظ على هذا التصحيف في "تعجيل المنفعة"، فقال: اسم أبيه عُثَيْدٌ وليس فيه التاء. وقد صوب ذلك العلامة الألباني في "حاشية ابن خزيمة"، وصفية بنت شيبة مختلف في صحبتها.

(٢) (٥/٢٤٠)، وهو صحيح.

(١) (١٧٨٠).

(٤) في البخاري (١٥٥٩)، ومسلم (١٢١١).

(٣) (١٢١٨).

(٥) في البخاري (١٥٦٨)، ومسلم (١٢١٦).

فصل

ثُمَّ يَأْتِي عَرَفَةَ صُبْحَ يَوْمِ عَرَفَةَ مُلَبِّيًا مُكَبِّرًا، وَيَجْمَعُ الْعَصْرَيْنِ فِيهَا وَيَخْطُبُ، ثُمَّ يُفَيْضُ مِنْ عَرَفَةَ وَيَأْتِي الْمُزْدَلِمَةَ وَيَجْمَعُ فِيهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ وَيَبِيتُ بِهَا، ثُمَّ يُصَلِّي الْفَجَرَ وَيَأْتِي الْمَشْعَرَ فَيَدْعُو اللَّهَ عِنْدَهُ وَيَقِفُ بِهِ إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ، ثُمَّ يَدْفَعُ حَتَّى يَأْتِيَ بَطْنَ مُحَسَّرٍ، ثُمَّ يَسْلُكُ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى إِلَى الْجَمْرَةِ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَلَا يَرْمِيهَا إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَّا النِّسَاءَ وَالصَّبِيَّانَ فَيَجُوزُ لَهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ، وَيَخْلُقُ رَأْسَهُ أَوْ يُقَصِّرُ فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ، وَمَنْ حَلَقَ أَوْ ذَبَحَ أَوْ أَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ فَلَا حَرَجَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَنَى فَيَبِيتُ بِهَا لَيْلِي التَّشْرِيقِ، وَيَرْمِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مُبْتَدِئًا بِالْجَمْرَةِ الدُّنْيَا، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ، وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ يَحُجُّ بِالنَّاسِ أَنْ يَخْطُبَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَيَطُوفُ الْحَاجُّ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَإِذَا فَرَغَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ طَافَ لِلْوَدَاعِ.

أَقُولُ: أَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَأَهْلُ السُّنَنِ، وَابْنُ حِبَانَ، وَالْحَاكِمُ وَالِدَارِقُطْنِيُّ^(١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُنَادِيًا، فَنَادَى: الْحَجَّ عَرَفَةَ. وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ^(٢) عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: غَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ فِي صَبِيحَةِ عَرَفَةَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ فَزَلَ بِنَجْمَةٍ، وَهِيَ مَنَزَلُ الْإِمَامِ الَّذِي يَنْزِلُ بِهِ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَهْجَرًا، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ثُمَّ خَطَبَ

(١) أَحْمَدُ (٣٠٩/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٩٤٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٤/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٨٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٠١٥)،

وَابْنُ حِبَانَ (١٧٦/٦)، وَالْحَاكِمُ (٤٦٤/١)، وَالِدَارِقُطْنِيُّ (٢٤٠/٢)، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٢) أَحْمَدُ (١٢٩/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٩١٣) حَسَنٌ.

الناس، ثم راح فوقف على الموقف من عرفة. وفي «صحيح مسلم»^(١) من حديث جابر قال: لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى، فأهلوا بالحج، وركب رسول الله ﷺ فصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة، فسار رسول الله ﷺ ولا تشك قريش أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع بالجاهلية، فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة، فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي، فخطب الناس، فقال: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»، وفي «صحيح مسلم»^(٢) من حديث أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال في عشية عرفة وغداة جمع للناس حين دفعوا: «عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ»، وهو كاف ناقته حتى دخل مُحَسَّرًا. وفي حديث جابر عند مسلم^(٣) وغيره: أن النبي ﷺ أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، ولم يسبح بينهما شيئاً، ثم اضطجع حتى طلع الفجر، فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة، ثم ركب القصواء حتى أتى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فاستقبل القبلة، فدعا الله وكبره وهله وَوَحْدَهُ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جِداً فدفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن مُحَسَّرٍ، فحرك قليلاً، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة، فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها [مثل]^(٤) حصى الخذف، ورمى من بطن الوادي، ثم انصرف إلى المنحر. وفي «الصحيحين»^(٥) وغيرهما من حديث جابر أيضاً قال: رمى النبي ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى، وأما بعد فإذا زالت الشمس. وفيهما^(٦) أيضاً من

(١) (١٢١٨).

(٢) (١٢٨٢) من حديث الفضل بن عباس، وأما حديث أسامة فلنظفه آخر.

(٣) (١٢١٨). (٤) زيادة من المطبوع.

(٥) في مسلم (١٢٩٩) وأما البخاري فتعليقاً كما في «الفتح» (٤/٤٠٩).

(٦) في البخاري (١٢٩٦) ومسلم (١٧٤٧).

حديث ابن مسعود: أنه انتهى إلى الجمرة الكبرى، فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ورمى بسبع وقال: هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة. وفي رواية: حتى انتهى إلى جرة العقبة. وفي «الصحيحين»^(١) وغيرها من حديث ابن عباس قال: أنا من قَدَّم النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضَعَفَةِ أهله. وفيها^(٢) أيضًا من حديث عائشة قالت: كانت سودة امرأة ضَخْمَةٍ ثَبُطَةٍ، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تُفَيِّصَ من جَمْعٍ بليلى، فأذن لها. وفي الباب أحاديث وفي «صحيح مسلم»^(٣) وغيره من حديث أنس: أن النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمنى وتَحَرَّ، ثم قال للحلاق: «خُذْ»، وأشار إلى جانبه الأيمن، ثم الأيسر، ثم جعل يعطيه الناس، وفي «الصحيحين»^(٤) وغيرها من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُخَلِّقِينَ» قالوا: يارسول الله، وللمقصرين. قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُخَلِّقِينَ» قالوا: يا رسول الله، وللمقصرين. قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُخَلِّقِينَ» قالوا: وللمقصرين، قال: «وَالْمُقَصِّرِينَ» وأخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٥) من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النَّسَاءَ»، وفي «الصحيحين»^(٦) وغيرها من حديث ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ وأتاه رجلٌ يومَ النَّحْرِ وهو واقفٌ عندَ الجَمْرَةِ، فقال: يارسول الله، حلقْتُ قبل أن أرمي. قال: «أَؤْمِ وَلَا حَرْجَ»، وأتاه رجلٌ آخر، فقال: ذبحتُ قبل أن أرمي، قال: «أَؤْمِ وَلَا حَرْجَ»، وأتاه آخرُ فقال: إني أفضتُ إلى البيت قبل أن أرمي، فقال: «أَؤْمِ وَلَا حَرْجَ»، وفي رواية فيها^(٧): فما سُئِلَ عن شيء يومئذٍ إِلَّا قال: «أَفْعَلُ وَلَا حَرْجَ».

(١) في البخاري (١٦٧٨) ومسلم (١٢٩٣). (٢) في البخاري (١٦٨٠) ومسلم (١٢٩٠).

(٣) (١٣٠٥). (٤) في البخاري (١٧٢٨)، ومسلم (١٣٠٢).

(٥) أحمد (٢٣٤/١)، والنسائي (٢٧٧/٥)، وابن ماجه (٣٠٤١)، وأبوداود (١٩٤٠)، وهو منقطع؛ الحسن العُزَينِيُّ لم يسمع من ابن عباس قاله أحمد وغيره؛ وهو حسن لغيره بحديث ابن الزبير عند الحاكم (٤٦١/١) وسنده صحيح.

(٦) في البخاري (١٧٣٦) ومسلم (١٣٠٦). (٧) في البخاري (١٧٣٧) ومسلم (١٣٠٦).

وأخرجه أحمد^(١) من حديث علي قال: جاء رجل فقال: يا رسول الله، حلفت قبل أن أنحر. قال: «انْحَرْ وَلَا حَرَجَ»، ثم أتاه آخر، فقال: إني أفضت قبل أن أحلق قال: «أحلق أو قصر ولا حَرَجَ». وفي لفظ للترمذي^(٢) وصححه قال: «إني أفضت قبل أن أحلق»، وفي «الصحيحين»^(٣) وغيرهما عن ابن عباس: أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير، فقال: «لَا حَرَجَ»، وأخرج أحمد، وأبوداود، وابن حبان، والحاكم^(٤) من حديث عائشة قالت: أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى، فكث بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة إذا زالت الشمس، كُلَّ جَمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مع كُلِّ حَصَاةٍ ويقف عند الأولى وعند الثانية، فيطيل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة [ثم] لا يقف عندها. وعن ابن عباس قال: رَمَى رسول الله ﷺ الجمار حين زالت الشمس. رواه أحمد، وابن ماجه، [والترمذي^(٥)] وحسنه، وفي البخاري^(٦) عن ابن عمر: كنا نتحين فإذا زالت الشمس رمينا. وأخرج الترمذي^(٨) وصححه من حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ كان إذا رمى الجمار مشى إليها ذاهباً وراجعاً. وفي لفظ عنه: أنه كان يرمي الجمرة يوم النحر راكباً وسائر ذلك ماشياً ويخبرهم أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك. أخرجه أحمد وأبوداود^(٩) وفي «الصحيحين»^(١٠) من حديث ابن عباس، وابن عمر: أن العباس استأذن النبي ﷺ

(١) (٨٨٥) وهو حسن لغيره.

(١) (٧٦/١).

(٣) في البخاري (١٧٣٤) ومسلم (١٣٠٧).

(٤) أحمد (٩٠/٦)، وأبوداود (١٩٧٣)، وابن حبان (٦٧/٦)، والحاكم (٤٧٧/١) وهو حسن.

(٥) سقط من الأصلين.

(٦) أحمد (٢٤٨/١)، وابن ماجه (٣٠٥٤)، والترمذي (٨٩٨) وهو واه، من رواية الحكم عن مُقْسَمٍ ولم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ليس هذا منها، ويرويه عن الحكم إبراهيم بن عثمان الغُبَيْي مترك، ويتابعه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف ومُدلس تدليس النسوية، فيخشى أن يكون دلسه عنه.

(٨) (٩٠٠) صحيح.

(٧) (١٧٤٦).

(٩) أحمد (١١٤/٢، ١٥٦)، وأبوداود (١٩٦٩) وهو ضعيف؛ فيه عبدالله بن عمر الغُمَيْرِي ضعيف.

(١٠) في البخاري (١٦٣٥) ومسلم (١٣١٦).

أن بيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته، فأذن له. وفي البخاري، وأحمد^(١) من حديث ابن عمر: أنه كان يرمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة، ثم يتقدم، فيستهل، ويقوم مستقبل القبلة طويلاً، ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الوسطى، ثم يأخذ ذات الشمال، فيستهل، فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلاً، ثم يرمي الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها، ثم ينصرف ويقول: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعله، وأخرج أحمد، وأهل السنن^(٢) وصححه الترمذي من حديث عاصم بن عدي: أن رسول الله ﷺ رخص لرعاء الإبل في البيوتة عن منى يرمون يوم النحر، ثم يرمون الغداة ومن بعد الغداة ليومين، ثم يرمون يوم النفر. وأخرج أحمد والنسائي^(٣) عن سعد بن مالك قال: رجعنا في الحجة مع النبي ﷺ وبعضنا يقول: رميت بسبع حصيات، وبعضنا يقول: رميت بست حصيات، ولم يحب بعضهم على بعض. ورجاله رجال الصحيح.

وأما استحباب الخطبة في يوم النحر لمن يحج بالناس؛ فلحديث الهرماس بن زياد قال: رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته العُصْبَاء يوم الأضحى. أخرجه أحمد وأبوداود^(٤)، وأخرج نحوه أيضاً أبوداود^(٥) من حديث أبي أمامة، وأخرج نحوه أيضاً هو والنسائي^(٦) من حديث عبدالرحمن بن معاذ التيمي، وأخرجه البخاري وأحمد^(٧) من

(١) البخاري (١٦٥٢)، وأحمد (١٥٢/٢).

(٢) أحمد (٤٥٠/٥)، أبوداود (١٩٧٦) والنسائي (٢٧٣/٥) والترمذي (٩٥٤، ٩٥٥) وابن ماجه (٣٠٣٦) فيه أبو البَداح بن عاصم بن عدي لم يوثقه سوى ابن حبان.

(٣) أحمد (١٦٨/١)، والنسائي (٢٧٥/٥) وهو منقطع، قال أبو حاتم وأبو زُرْعَة: مجاهد عن سعد بن أبي وقاص مرسل. «المراسيل» (٣٦١) لابن أبي حاتم.

(٤) أحمد (٤٨٥/٣)، وأبوداود (١٩٥٤) وهو صحيح.

(٥) (١٩٥٥) وهو صحيح.

(٦) أبوداود (١٩٥٧)، والنسائي (٢٤٩/٥)، وتارة يرويه أبوداود عن رجل من أصحاب النبي ﷺ (١٩٥١)، والحديث جَيِّدٌ.

(٧) البخاري (١٧٤١)، وأحمد (٣٧/٥) وكذا هو في مسلم (١٦٧٩).

حديث أبي بكرة وفيه أنه قال: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟» قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ؛ قُرْبُ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا: يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وأما استحباب الخطبة في وسط أيام التشريق؛ فلحديث بُسْرَةَ بنت تَبَهَانَ، قالت: خطبنا رسول الله ﷺ يوم الرؤوس فقال: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» قلنا: الله ورسوله أعلم قال: «الْأَيَّسَ أَوْسَطَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟». أخرجه أبو داود^(١) ورجاله رجال «الصحيح»، وأخرج نحوه أحمد^(٢) من حديث أبي نضرة^(٣) ورجاله رجال «الصحيح»، وأخرج نحوه أبو داود^(٤) عن رجلين من بني بكر.

وأما أن الحاج يطوف طواف الإفاضة وهو طواف الزيارة يوم النحر؛ فلحديث ابن عمر في «الصحيحين»^(٥) وغيرهما: أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر [يوم النحر] بمنى. وفي «صحيح مسلم»^(٦) من حديث جابر نحوه، والمراد بقوله: أفاض، أي: طاف طواف الإفاضة، قال النووي^(٧): وقد أجمع العلماء [على] أن هذا الطواف -وهو طواف الإفاضة- ركن من أركان الحج لا يصح إلّا به، واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والحلق، فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزأ ولا دم عليه بالإجماع.

وأما أنه إذا فرغ من أعمال الحج طاف للوداع؛ فلحديث ابن عباس عند مسلم^(٨)

(١) (١٩٥٣) فيه ربيعة بن عبد الرحمن مجهول والحديث حسن لغيره بما بعده.

(٢) (٤١١/٥) وهو صحيح، فيه سعيد بن إياس الجُزَيْرِيُّ مختلط إلا أن الراوي عنه إسماعيل بن عُثَيَّة وقد سمع منه قبل الاختلاط، والحديث يرويه أبو نضرة عن صحابي مُبْتَهَم.

(٣) في الأصلين: أبو بصرة، وهو خطأ. (٤) (١٩٥٢)، وهو صحيح.

(٥) في مسلم (١٣٠٨)، والبخاري (١٧٣٢) موقوفاً، وقال: رفعه عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله.

(٦) (١٢١٨). (٧) «شرح مسلم» (٥٩/٩).

(٨) (١٣٢٧).

وغيره قال: كان الناس ينصرفون في كل وجه، فقال: رسول الله ﷺ: «لَا يَنْفِرُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ». وفي لفظ للبخاري ومسلم^(١) أن النبي ﷺ أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض. وفي الباب أحاديث وإلى وجوب طواف الوداع ذهب الجمهور، وقال مالك، وداد، وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه.

فصل

وَالْهَدْيُ أَفْضَلُ الْبَدَنَةِ، ثُمَّ الْبَقَرَةُ، ثُمَّ الشَّاةُ، وَتَجْزِي الْبَقَرَةُ وَالْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ، وَيَجُوزُ لِلْمُهْدِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْ لَحْمِ هَدْيِهِ وَيَرْكَبَ عَلَيْهِ، وَيُنْدَبُ لَهُ إِشْعَارُهُ وَتَقْلِيدُهُ، وَمَنْ بَعَثَ يَهْدِي لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ.

أقول: أما كون البدنة أفضل؛ فإنه ﷺ كان يهدي البدن، ولأنها أنفع للفقراء وكذا البقرة بالنسبة إلى الشاة، وهذا إذا كان الذي سيهدي البدنة والبقرة واحداً، وأما إذا كانوا جماعة بعدد ما تجزئ عنه البدنة والبقرة، فقد وقع الخلاف: هل الأفضل لسبعة البدنة، أو البقرة، أو الشاة عن الواحد، والظاهر أن الاعتبار بما هو أنفع للفقراء.

وأما كون البدنة عن سبعة كالبقرة؛ فلحديث جابر في «الصحيحين»^(٢) وغيرها قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منّا في بدنة. وفي لفظ لمسلم: ف قيل لجابر: أيشترك في البقرة ما يشترك في الجزور؟ فقال: ما هي إلا من البُذْنِ. وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٣) عن ابن عباس: أن النبي ﷺ أتاه رجل، فقال: إِنَّ عَلَيَّ بَدَنَةً وَأَنَا مُوسِرٌ وَلَا أَجْدُهَا، فَأَشْتَرِيهَا، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبْتَاعَ سَبْعَ شِيَاهِ

(١) للبخاري (١٧٥٥)، ومسلم (١٣٢٨). (٢) تفرد به مسلم (١٣١٨).

(٣) أحمد (٣١١/١)، وابن ماجه (٣١٣٦) وهو ضعيف بمرة؛ فيه عن عنة ابن جُرَيج، وعطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس.

فيذبحن. ورجاله رجال الصحيح، ولا يعارض هذا الحديث حديث ابن عباس عند أحمد، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي^(١) وحسنه قال: كنا في سفر، فحضر الأضحى فذبحنا البقرة عن سبعة، والبعير عن عشرة. وكذلك لا يعارضه ما في «الصحيحين»^(٢) من حديث رافع بن خديج: أنه صلى الله عليه وسلم قسم، فعدل عشراً من الغنم ببعير؛ لأن تعديل البدنة بسبع شياه هو في الهدى، وتعديلها بعشر هو في الأضحى أو القسمة، وقد ذهب الجمهور إلى أن عدل البدنة في الهدى سبع شياه، وادعى الطحاوي، وابن رشد^(٣) أنه إجماع، ولا تصح هذه الدعوى، فالخلاف مشهور.

وأما كونه يجوز للمهدي أن يأكل من الهدى؛ فلحديث جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر، فطبخت فأكل هو وعلي من لحمها وشربا من مرقها. أخرجه أحمد، ومسلم^(٤) وفي «الصحيحين»^(٥) من حديث عائشة: أنه دخل عليها يوم النحر بلحم بقر، فقالت: ما هذا؟ فقل: نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه. قال النووي^(٦): وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع، وأضحيتة سنة انتهى، والظاهر أنه لا فرق بين هدي التطوع وغيره لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ [الحج: ٣٦].

وأما كون للمهدي أن يركب هديه؛ فلحديث أنس في «الصحيحين»^(٧) وغيرها قال: رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يسوق بدنة، فقال: «ارْكَبْهَا»، فقال: إنها بدنة. فقال: «ارْكَبْهَا»، فقال: إنها بدنة. قال: «ارْكَبْهَا»، فقال: إنها بدنة. قال: «ارْكَبْهَا»، وفيها^(٨) نحوه من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد ومسلم^(٩) من حديث جابر: أنه سئل عن ركوب الهدى، فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْجِئْتَ

(١) أحمد (١/٢٧٥)، والنسائي (٧/٢٢٢)، وابن ماجه (٣١٣١)، والترمذي (٩٠٥)، وهو حسن.

(٢) في البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (١٩٦٨).

(٣) في «مشكل الآثار» (٧/١٥)، وابن رشد في «بداية المجتهد» (١/٨٠٧).

(٤) أحمد (٣/٣٣١)، ومسلم (١٢١٨).

(٥) في البخاري (١٦٩٠)، ومسلم (١٣٢٣).

(٦) «شرح مسلم» (٨/١٩٢).

(٧) أحمد (٣/٣١٧)، ومسلم (١٣٢٤).

(٨) في البخاري (١٦٨٩)، ومسلم (١٣٢٢).

إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا».

وأما كونه يندب إشعاره وتقليده؛ فلحديث ابن عباس عند مسلم^(١) وغيره أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بذِي الْحُلَيْفَةِ، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سَنَامِهَا الأيمن، وسلت الدم عنها وقلدها نعلين.

وأما كونه لا يحرم على من بعث يهدي شيء؛ فلحديث عائشة في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما: أن النبي ﷺ كان يهدي من المدينة، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم.



(١) (١٢٤٣).

(٢) في البخاري (١٧٠٠)، ومسلم (١٣٢١).

بَابُ الْعُمْرَةِ الْمُفْرَدَةِ

يُحْرَمُ لَهَا مِنَ الْمِيقَاتِ، وَمَنْ كَانَ فِي مَكَّةَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، ثُمَّ يَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَحْلِقُ أَوْ يَقْصُرُ، وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ.
أقول: أما كونه يحرم لها من الميقات، فظاهر؛ لأن الإحرام لها كالإحرام للحج، وقد تقدمت الأدلة في ذكر المواقيت فإنها للحج والعمرة.

وأما كون من في مكة يخرج إلى الحل؛ فلما ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرها أن رسول الله ﷺ أمر عبدالرحمن بن أبي بكر أن يُخْرِجَ عائشة إلى التنعيم فتحرم للعمرة منه.
وأما الطواف، والسعي، والحلق، والتقصير؛ فلا خلاف في ذلك وقد ثبت عنه ﷺ في «الصحيحين»^(٢) وغيرها من حديث جماعة من الصحابة أنه أمر من لم يكن معه هدي بالطواف، والسعي، والحلق، أو التقصير، فمن فعل ذلك فقد حل الحل كله، فواقعوا النساء بعد ذلك.

وأما كون العمرة مشروعة في جميع السَّنَةِ؛ فلحديث عائشة عند أبي داود^(٣) أن النبي ﷺ اعتمر عمرتين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال. وفي «الصحيحين»^(٤) من حديث أنس: أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر في ذي القعدة إلا التي اعتمر مع حجته. ومن ذلك عمرة عائشة التي أمر النبي ﷺ عبدالرحمن أن يُعَمِّرَهَا مِنَ التَّعْنِيمِ، فَإِنْ ذَلِكَ كَانَ مَعَ حَجَّتِهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُحَرِّمُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَيَّامِ الْحَجِّ فَرَدَّ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَاعْتَمَرَ وَأَمَرَ بِالْعُمْرَةِ فِيهَا، وَفِي «الصحيحين»^(٥) وغيرها من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَغْدِلُ حَجَّةً».

(١) في البخاري (١٧٨٤)، ومسلم (١٢١١).

(٢) معنى ذلك في البخاري (١٦٥١) عن عائشة وفي مسلم عن جماعة من الصحابة، منهم: أسماء (١٢٣٦)، وابن عباس (١٢٣٨).

(٣) (١٩٩١) والحديث رواه مالك (٣٤٢/١) مرسلاً عن عروة، قال ابن القيم: ولكن هذا الحديث مرسل..... «الزاد» (١٢٥/٢).

(٤) في البخاري (١٧٧٩، ١٧٧٨)، ومسلم (١٢٥٣). (٥) في البخاري (١٧٨٢)، ومسلم (١٢٥٦).

كِتَابُ النِّكَاحِ



يُشْرَعُ لِمَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ خَشِيَ الْوُقُوعَ فِي الْمَعْصِيَةِ،
وَالْتَبَتُلْ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا لِعَجْزٍ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ
وَدُودًا وَلُودًا بِكْرًا، ذَاتَ جَمَالٍ، وَحَسَبٍ، وَدِينٍ، [وَمَالٍ]، وَتُخْطَبُ الْكَبِيرَةُ
إِلَى نَفْسِهَا، وَالْمُعْتَبَرُ حُصُولُ الرِّضَا مِنْهَا بِمَنْ كَانَ كُفْتًا، وَالصَّغِيرَةُ إِلَى
وَلِيِّهَا. وَرِضَا الْبِكْرِ صَمَاتُهَا، وَتَحْرُمُ الْخِطْبَةُ فِي الْعِدَّةِ وَعَلَى الْخِطْبَةِ، وَيَجُوزُ النَّظَرُ
إِلَى الْمَخْطُوبَةِ، وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَاصِلًا أَوْ غَيْرَ
مُسْلِمٍ، وَيَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوَجَيْنِ أَنْ يُؤَكَّلَ لِعَقْدِ النِّكَاحِ وَلَوْ وَاحِدًا.

أقول: أما مشروعيته لمن استطاع الباءة، فلما في «الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث
ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ
فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَعْصُ لِلْبَصْرِ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ، فَإِنَّهُ لَهُ
وِجَاءٌ» والمراد بالباءة النكاح، والأحاديث الواردة في الترييب في النكاح كثيرة.

وأما وجوبه على من يخشى الوقوع في المعصية؛ فلأن اجتناب الحرام واجب وإذا
لم يتم الاجتناب إلا بالنكاح كان واجبًا، وعلى ذلك تحمل الأحاديث المقتضية
لوجوب النكاح كحديث أنس في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما: أن نفرًا من أصحاب النبي
ﷺ قال بعضهم: لا أتزوج، وقال بعضهم أصلي ولا أنام، وقال بعضهم: أصوم ولا
أفطر، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟! لِكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطِرُ
[وَأُصَلِّي] وَأَنَا أَمُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنِّي فَلَئْسَ مِنِّي»، وأخرج ابن

ماجه، والترمذي^(١) من حديث الحسن عن سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ: وَرَوَى^(٢) الْأَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَيُقَالُ كِلَا الْحَدِيثَيْنِ^(٣) صَحِيحٌ. انْتَهَى وَفِي سَمَاعِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ مَقَالَ مَعْرُوفٍ، وَأَخْرَجَ النَّهْيَ عَنِ التَّبَتُّلِ أَحْمَدُ، وَابْنُ حَبَانَ^(٤) فِي "صَحِيحِهِ" مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ^(٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «النِّكَاحُ مِنْ سُنَّتِي، فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

وَأَمَّا عَدَمُ جَوَازِ التَّبَتُّلِ؛ فَلَمَّا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا جَوَازُهُ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ؛ فَلَمَّا ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مِنَ النَّهْيِ عَنِ مُضَارَّةِ النِّسَاءِ وَالْأَمْرِ بِمَعَاشَرَتِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، فَمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي أَمْرٍ يُوَقِّعُهُ فِي حَرَامٍ، وَعَلَى ذَلِكَ تَحْمِلُ الْأَدْلَةُ الْوَارِدَةُ فِي الْعَزَّةِ وَالْعُزْلَةِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ وَدُودًا، وَلَوْدًا، وَبِكْرًا ذَاتَ جَمَالٍ وَحَسَبٍ وَدِينٍ [وَمَالَ]؛ فَلَحْدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَابْنِ حَبَانَ^(٦) وَصَحْحِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

(١) ابن ماجه (١٨٤٦)، والترمذي (١٠٨٢)، وهو ضعيف؛ الحسن لم يصرح بإساعه من سمرة.
(٢) أخرجه الدارمي (٢١٦٨)، والنسائي (٥٨/٦) والحديث مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ أَشْعَثُ يَرْوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَقَتَادَةَ يَرْوِيهِ عَنْ سَمُرَةَ.

(٣) لعله عني بذلك أبا حاتم الرازي، فإنه سئل عن الحديث فقال: قتادة أحفظ من أشعث وأحسب الحديثين صحيحين؛ لأن لسعد بن هشام قصة في سؤاله عن ترك النكاح -يعني التبتل- كما في "العلل" (٤٠٢/١)، ومال النسائي إلى ترجيح حديث سمرة بقوله: قتادة أثبت وأحفظ من أشعث وحديث أشعث أشبه بالصواب والله تعالى أعلم.

تنبيهان:

١- مراد أبي حاتم بقوله: وأحسب الحديثين صحيحين أي على الوجهين لا أنها توفر فيها شروط الصحة.

٢- ومن أوجه الخلاف في الحديث أن الحديث روي موقوفًا أخرجه النسائي (٦٠/٦) عن الحسن أيضًا.

(٤) أحمد (١٥٨/٣)، وابن حبان (١٣٤/٦) وهو ضعيف؛ فيه خلف بن خليفة مختلط.

(٥) (١٨٤٦) وهو ضعيف بمرة؛ فيه عيسى بن ميمون المدني متروك.

(٦) أحمد (١٥٨/٣)، وابن حبان (١٣٤/٦) وهو حسن لغيره، فيه: خَلَفَ بن خليفة مختلط ولكن يشهد

له حديث معقل الآتي

«تَرْوُجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وأخرج نحوه أحمد^(١) من حديث ابن عمرو وفي إسناده جرير^(٢) بن عبدالله العامري، وقد وثق وفيه ضعف^(٣)، وأخرج نحوه أبوداود، والنسائي وابن حبان^(٤) من حديث معقل بن يسار وفي «الصحيحين»^(٥) وغيرهما من حديث جابر أن النبي ﷺ قال له: «تَرْوُجَتْ بِكَرًا أَمْ تَيْبًا؟» قال: ثيبًا، قال: «هَلَّا تَرْوُجَتْ بِكَرًا تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ؟»، وفي «الصحيحين»^(٦) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «تُنَكِّحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِبَالِهَا، وَلِحَسَنِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا. فَظَفَرٌ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ». وفي «صحيح مسلم»^(٧) وغيره أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنَكِّحُ عَلَى دِينِهَا، وَمَالِهَا، وَجَمَالِهَا، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ».

وأما كونها تخطب الكبيرة إلى نفسها؛ فلما في «صحيح مسلم»^(٨) أن النبي ﷺ أرسل إلى أم سلمة بخطبها.

وأما كون المعتر حصول الرضا منها؛ فلحديث ابن عباس عند مسلم^(٩) وغيره: «الْيَتْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسَاءَدُنْ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا»، وفي «الصحيحين»^(١٠) وغيرهما من حديث أبي هريرة، وعائشة نحوه^(١١)، وأخرج أحمد،

(١) (١٧١/٢).

(٢) كذا في الأصلين وهو خطأ صوابه حُيُّ بن عبدالله المعافري.

(٣) قال البخاري: فيه نظر وقال أحمد: أحاديثه منكرات ويروي عنه ابن لهيعة وهو ضعيف، وذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة حُيُّ مع مجموعة من الأحاديث وقال: وهذا الإسناد حدثناه الحسن عن يحيى عن ابن لهيعة بضعة عشر حديثًا عامتها منكرات. «الكامل» (٨٥٦/٢)، فعلى هذا فالحديث منكر.

(٤) أبوداود (٢٠٥٠)، والنسائي (٦٥/٦)، وابن حبان (١٤٣/٦)، وهو حسن.

(٥) في البخاري (٥٠٧٩)، ومسلم (١٠٨٧/٢). (٦) في البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦).

(٧) (١٤٦٦). (٨) (٩١٨).

(٩) (١٤٢١). (١٠) في البخاري (٥١٣٦)، ومسلم (١٤١٩).

(١١) في البخاري (٥١٣٧)، ومسلم (١٤٢٠).

وأبوداود، وابن ماجه، والدارقطني^(١) من حديث ابن عباس أن جارية بكرًا أتت رسول الله ﷺ، فذكرت أن أباهَا زوجها وهي كارهة، فَخَيَّرَهَا النبي ﷺ. [قال الحافظ:] ورجال إسناده ثقات^(٢). وَرَوَى نحوه من حديث جابر أخرجه النسائي^(٣) ومن حديث عائشة أخرجه أيضًا النسائي^(٤)، وأخرج ابن ماجه^(٥) عن عبدالله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه قال: جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته. قال: فجعل الأمر إليها، فقالت: قد أجزت ما صنع أبي، ولكن أردت أن أُعْلِمَ النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء، ورجاله رجال^(٦) الصحيح وأخرجه أحمد، والنسائي^(٧) من حديث ابن بُرَيْدَةَ عن عائشة.

وأما اعتبار الكفاءة؛ فلحديث علي رضي الله عنه عند الترمذي^(٨) أن النبي ﷺ قال:

(١) أحمد (٢٧٣/١)، وأبوداود (٢٠٩٦)، وابن ماجه (١٨٧٥)، والدارقطني (٢٣٤/٣).

(٢) «الفتح» (١٠٣/٩) نعم رجاله ثقات إلا أن الحديث مرسل، أعله بالإرسال أبوداود، وأبو حاتم وأبو زُرْعَةَ كما في «العلل»^أ (٤١٧/١) والدارقطني، وكذا البيهقي (١١٧/٧).

(٣) في «الكبرى» (٢٨٣/٣) وهو معلول بالإرسال. قال الدارقطني: الصحيح مرسل وقول شعيب وَهَمْ. «السنن» (٢٣٣/٣) يعني الموصول، وقال أحمد بعد أن رواه مرسلًا: مش هذا عن جابر، كالمنكر أن يكون. نقله عنه الأثرم كما في «سنن الدارقطني»، وكذا أعله بالإرسال أبو علي الحافظ النيسابوري، والبيهقي (١١٧/٧)، والمرسل أخرجه النسائي (٨٦/٦) والدارقطني (٢٣٣/٣).

(٤) (٨٦/٦) سيأتي الكلام عليه. (٥) (١٨٧٤).

(٦) إلا أنه غير محفوظ عن بُرَيْدَةَ بن الحُصَيْن، تفرد هُنَاد بن السَّرِيِّ بروايته عن وكيع فجعله عن بُرَيْدَةَ وخالفه أحمد (١٣٦/٦)، وخالد بن إدريس عند ابن أبي شيبة (٤٤٦/٣) ومحمد بن الحجاج عند الدارقطني (٢٣٢/٣)، فجعلوا الحديث عن عائشة، وقد توبع وكيع في روايته عن عائشة تابعه علي بن غراب عند النسائي (٨٦/٦)، والدارقطني (٢٣٢/٣)، وعون بن كَهْمَس عند الدارقطني (٢٣٢/٣)، وجعفر بن سليمان عند الدارقطني: وعبد الوهاب بن عطاء عند البيهقي (١١٨/٧)، والصحيح فيه الإرسال. قال الدارقطني: هذه كلها مراسيل، ابن بُرَيْدَةَ لم يسمع من عائشة شيئًا مُوثِقًا، وقال البيهقي: وهذا مرسل؛ ابن بُرَيْدَةَ لم يسمع شيئًا من عائشة رضي الله عنها.

(٧) أحمد (١٣٦/٦)، والنسائي (٨٦/٦)، وهو نفس الحديث المتقدم.

(٨) (١٧١، ١٠٧٥) تقدم الكلام عليه (ص ١٩١).

«ثَلَاثٌ لَا يُؤَخَّرْنَ: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدَتْ لَهَا كُفَّاءً»، وأخرج الحاكم^(١) من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «الْعَرَبُ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَبِيلَةٌ لِقَبِيلَةٍ، وَحَيٌّ لِحَيٍّ، وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ إِلَّا حَائِكٌ أَوْ حَجَّامٌ»، وفي إسناده رجل مجهول^(٢)، وقال أبو حاتم^(٣): إنه كذب لا أصل له. [وذكر الحَقَّافُ^(٤) أنه موضوع]، ولكن رواه البزار^(٥) في «مسنده» من طريق أخرى عن معاذ بن جبل رفعه: «الْعَرَبُ بَعْضُهَا أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ»، وفيه سليمان^(٦) بن أبي الجون، ويغني عن ذلك ما في «الصحيحين»^(٧) وغيرها من حديث أبي هريرة: «خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا»، وقد أخرج الترمذي^(٨) من حديث أبي حاتم المُرِّيَّ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا آتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ، فَأَنْكِحُوهُ إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ». قالوا: وإن كان فيه. قال: «إِذَا جَاءَكُمْ مِنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ

(١) لم أقف عليه في «المستدرک»، ولم يعزه إليه الحافظ في «تحف المهر»، ولعله في كتب الحاكم الأخرى، وقد رواه عن الحاكم البيهقي (١٣٤/٧)، ويظهر لي أنه حصل شيء من التصرف في عزوه، فصاحب «البدر المنير» (٥٨٤/٧) ذكره عن الحاكم، وفهم الحافظ ابن حجر أنه في المستدرک، فعزاه إليه، وأخشى أن يكون ابن الملقن استقى ذلك من كتاب «الإمام» لابن دقيق بتصرف، وتبعه تلميذه في «التلخيص». والحديث قد ذكره ابن عدي (١٧٤٩/٥) مع حديث آخر وقال: وهذان الحديثان بهذا الإسناد منكران، وإنما يرويه بقية عن زُرْعَةَ بن عبد الله، وزرعة غير معروف. اهـ والحديث ذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢٨/٢).

(٢) هو زُرْعَةُ بن عبد الله الزبيدي، قال أبو حاتم: شيخ مجهول ضعيف وقال الأزدي: متروك وبقي عُمَرَانُ ابن أبي الفضل قال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جداً، وقال ابن معين: ليس بشيء.

(٣) كما في «العلل» (٤١٢/١، ٤٢١، ٤٢٤).

(٤) أراد ابن عبد البر، وابن حبان كما في «التلخيص» (١٦٤/٣).

(٥) في «البحر الزخار» (١٢١/٧).

(٦) قال ابن القطان: لم أجد له ذكراً «البيان» (٦٣/٣)، ولحديث منقطع؛ قال أبو حاتم: خالد بن مغدآن عن معاذ مرسل، لم يسمع منه وربما كان بينهما اثنان، كما في «المراسيل» لابنه (١٧٦).

(٧) في البخاري (٣٣٥٣)، ومسلم (٢٣٧٨).

(٨) (١٠٨٥) وهو ضعيف بمرة؛ فيه عبد الله بن مسلم بن هُرْمُزٍ المكي ضعيف جداً وسعيد ومحمد ابنا عُثَيْدٍ كلاهما مجهول.

وخلقه فأنكحوه» ثلاث مرات، وقد صححه الترمذي.

وأخرجه أيضاً الترمذي^(١) من حديث أبي هريرة، وأخرج الدارقطني^(٢) عن عمر أنه قال: لا تمنع تزوج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء.

وأما كون الصغيرة تُنْطَبُ إلى وليها؛ فلما في «صحيح البخاري»^(٣) وغيره عن عروة: أن النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر.

وأما كون رضا البكر صُمَاتُهَا؛ فلما تقدم من الأحاديث الصحيحة.

وأما كونها تحرم الخطبة في العدة؛ فلحديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سُكْنَى ولا نفقة وقال لها رسول الله ﷺ: «إِذَا حَلَلْتَ، فَأَذِينِي»، فأذنته... الحديث، وهو في «صحيح مسلم»^(٤) وغيره، وأخرج البخاري^(٥) عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، قال: يقول: إني أريد التزويج، ولوددت أنه يسر لي امرأة صالحة، وأخرج الدارقطني^(٦) عن محمد بن علي الباقر: أنه دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة وهي مُتَأَيِّمَةٌ من أبي سلمة فقال: لقد عَلِمْتُ أني رسول الله وخَيْرُهُ من خلقه وموضعي من قومي، وكانت تلك خطبته، والحديث منقطع^(٧). قال في «الفتح»^(٨): واتفق العلماء

(١) الترمذي (١٠٨٤)، وهو منكر فيه عبد الحميد بن سليمان ضعيف جداً وقد خالف عبد الحميد الليث ابن سعد فرواه عن ابن عجلان عن عبد الله بن هرمز مرسلًا، قال أبو زُرْعَةَ: لا أعلم لأبي حاتم حديثاً غير هذا، ولا أعرف له صحبة «الجرح» (٣٦٣/٩)، وَعَدَّ البخاري حديث أبي هريرة غير محفوظ، وجاء عن ابن عمر عند ابن عدي (١٧٢٨/٥) وهو واه؛ فيه عمار بن قَطَرٍ العبيري اتهمه ابن حبان بسرقة الحديث، وهو ضمن بحثنا «التدوين».

(٢) (٢٩٨/٣) وهو منقطع؛ إبراهيم بن محمد بن طلحة لم يدرك عمر، وقال الإمام أحمد: هذا مرسل عن عمر كما في «شرح العلل» لابن رجب (ص ١٨٨).

(٣) (٥٠٨١). (٤) (١٤٨٠).

(٥) (٥١٢٤). (٦) (٢٢٤/٣).

(٧) يعني أنه مرسل، وفيه سُكْنَى بنت حنظلة ترجمها شيخنا في «رجال الدارقطني» (١٣٧٦)، وقال: لم نجدها.

(٨) (٨٥/٩).

على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها، واختلفوا في المعتدة من الطلاق البائن، وكذا من وقف نكاحها، وأما الرجعية، فقال الشافعي: لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها. والحاصل أن التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات، والتعريض مباح في الأولى وحرام في الأخيرة مُخْتَلَف فيه في البائن.

وأما المنع من الخطبة على الخطبة؛ فلحديث عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ؛ فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ». وهو في «صحيح مسلم»^(١) وغيره، وأخرج البخاري^(٢) وغيره من حديث أبي هريرة: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَبْكِيَ أَوْ يَتْرُكَ». وأخرج^(٣) أيضاً من حديث ابن عمر: «لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ الرَّجُلِ حَتَّى يَتْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذُنَ لَهُ»، وقد ذهب إلى تحريم ذلك الجمهور.

وأما كونه يجوز النظر إلى المخطوبة؛ فلحديث المغيرة عند أحمد، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي، والدايمي، وابن حبان^(٤) وصححه أنه خطب امرأة، فقال رسول الله ﷺ: «انْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا». وأخرج مسلم^(٥) من حديث أبي هريرة قال: كنت عند النبي ﷺ وأتاه رجل، فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار، فقال رسول الله ﷺ: «أَنْتَظَرْتُ إِلَيْهَا؟» قال: لا. قال: «فَاذْهَبْ فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا»، وفي الباب أحاديث.

وأما كونه لا نكاح إلا بولي؛ فلحديث أبي موسى عند أحمد وأبي داود، وابن

(١) (١٤١٤). (٢) (٥١٤٣).

(٣) في البخاري (٥١٤٢) وكذا مسلم (١٤١٢).

(٤) أحمد (٢٤٤/٤)، والنسائي (٦٩/٦)، وابن ماجه (١٨٦٦)، والترمذي (١٠٨٧)، والدارمي (٢١٧٢)، وابن حبان (١٣٩/٦) وهو صحيح.

وأخرجه ابن ماجه (١٨٦٥) وابن حبان عن أنس أن المغيرة، قال الدارقطني: هذا وهم «العلل» (١٣٩/٧)، والحديث ضمن تذييلنا على كتاب شيخنا «أحاديث معلة».

(٥) (١٤٢٤).

ماجه، والترمذي، وابن حبان، والحاكم^(١) وصححه عن النبي ﷺ قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» وحديث عائشة عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي^(٢) وحسنه، وابن حبان، والحاكم، وأبي عوانة^(٣) أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالْطَّلَاقُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»، وفي الباب أحاديث قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش، ثم سرد تمام ثلاثين صحابياً، والولي عند الجمهور هو الأقرب من العصبية وروي عن أبي حنيفة أن ذوي الأرحام من الأولياء.

وأما اعتبار الشاهدين؛ فلحديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ، والبيهقي^(٤)

(١) أحمد (٤/٤١٣، ٣٩٤)، وأبوداود (٢٠٨٥)، وابن ماجه (١٨٨١)، والترمذي (١١٠١). وابن حبان (١٥٢/٦)، والحاكم (٢/١٧٠) والحديث مُتَّفَقٌ فِي وَصْلِهِ وَإِسْرَالِهِ، وَرَجَعَ وَصْلُهُ وَصَحَّتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْخَفَاطِ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَهَكَذَا صَحَّحَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ خَزِيمَةَ عَنْ ابْنِ الْمُنْثَنِيِّ عَنْهُ وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ فِي النِّكَاحِ صَحِيحٌ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: الزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ وَإِسْرَائِيلُ ثَقَّةٌ، وَكَذَا صَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخَفَاطِ.... «إِرشاد الفقهاء» (٢/١٤٦) ونقل ذلك البيهقي في «السنن» (٧/١١٨) وقبله الحاكم (٢/١٧٠).

(٢) أخرجه أحمد (٦/٤٧)، وأبوداود (٢٠٨٣)، وابن ماجه (١٨٧٩)، والترمذي (١١٠٢).

(٣) أخرجه ابن حبان (٦/١٥١)، والحاكم (٢/١٦٨)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٤٠٣٧)، وهو منكر، فيه سليمان بن موسى، قال البخاري: سليمان بن موسى منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئاً، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير. اهـ كما في «العلل الكبير» (ص ٢٥٧). وذكر له هذا الحديث.

لُبَيْسٍ: قَالَ الْعَلَانِي: وَالْحَدِيثُ بِذِكْرِ الشَّاهِدِينَ قَدْ رَوَى مُتَّصِلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرَفٍ كَثِيرَةٍ فِي أَكْثَرِهَا مَقَالٌ وَأَجُودُهَا سَنَدًا مَا رَوَاهُ عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا... وَمَعَ هَذَا فَهُوَ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرِينَ رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِدُونِ ذِكْرِ الشَّاهِدِينَ. «جامع التحصيل» (ص ٩٣).

قلت: ومدار العلة فيه على سليمان بن موسى وقد تقدم في كلام البخاري أنه منكر الحديث. وللمزيد فهو ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٤) الدارقطني (٣/٢٢٥)، والبيهقي (٧/١٢٥)، وقوله: في «العلل» كذا في الأصلين، ويحتمل أن يكون =

في «العلل» وأحمد^(١) في رواية ابنه عبدالله عن النبي ﷺ قال: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»، وفي إسناده عبدالله بن مُحَرَّر^(٢)، وهو متروك وأخرج الدارقطني والبيهقي^(٣) من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»، وإسناده ضعيف^(٤)

وأخرج الترمذي^(٥) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «الْبُعَايَا اللَّائِي يُنِكَحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ»، وصحح الترمذي وقفه، وهذه الأحاديث وما ورد في معناها يقوي بعضها بعضاً، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور.

وأما استثناء الولي العاضل وغير المسلم؛ فلقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَجهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، ولتروجه ﷺ أم حبيبة^(٦) بنت أبي سفيان من غير وليها لما كان كافراً قبل العقد.

وأما جواز التوكيل لعقد النكاح ولو كان الوكيل واحداً من الجهتين؛ فلحديث

= حصل في الكلام تقديم وتأخير، فأراد الشوكاني أن يقول: وأحمد في «العلل» في رواية ابنه عبدالله، ويحتمل أن تكون زائدة، ويحتمل أن يكون من النسخ، والله أعلم بالصواب على أن الحافظ ذكر هذا التخريج في «التلخيص»، ولم يذكر «العلل».

(١) لم أجده في «المسند» ولم يذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» فلعله في كتب الإمام أحمد الأخرى.

(٢) الحديث عند الدارقطني عن عمران بن حصين عن عبدالله بن مسعود قال البيهقي: عبدالله بن محرز متروك لا يحتج به، وقد قيل عنه عن قتادة عن الحسن عن عمران عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ وليس بشيء (١٢٥/٧).

وقال ابن عدي: وروى هذا الحديث عبد الرزاق وبقيّة ومبشر بن إسماعيل وأبو نعيم عن ابن محرز فلم يذكروا في إسناده ابن مسعود. «الكامل» (١٤٥٣/٤).

(٣) الدارقطني (٢٢١/٣)، والبيهقي (١٢٥/٧). (٤) هو نفس الحديث المتقدم.

(٥) (١١٠٣) قال يوسف بن حماد الراوي له: رفع عبد الأعلى هذا الحديث في التفسير وأوقفه في كتاب الطلاق ولم يرفعه. وقال الترمذي: هذا حديث غير محفوظ لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روي عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعاً، وَرَوَى عن عبد الأعلى عن سعيد هذا الحديث موقوفاً، والصحيح ما روي عن ابن عباس قوله: لا نكاح إلا ببينة.

(٦) أخرجه أبوداود (٢١٠٧) والنسائي (١١٩/٦) وهو صحيح.

عقبة بن عامر عند أبي داود^(١) أن النبي ﷺ قال لرجل: «أَتَرْضَى أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلَانَةً؟» قال: نعم. وقال للمرأة: «أَتَرْضَيْنِ أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلَانًا؟» قالت: نعم. فزوج أحدهما صاحبه الحديث، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم: الأوزاعي، وربيعة، والثوري، ومالك، وأبو حنيفة، وأكثر أصحابه، والليث، والهادوية، وأبو ثور وحكى في «البحر» عن الناصر، والشافعي، وزُفِرَ أنه لا يجوز. قال في «الفتح»^(٢): وعن مالك لو قالت: المرأة لوليها: زوجني بمن رأيت. فزوجها من نفسه، أو ممن اختار لزمها ذلك، ولو لم تعلم عين الزوج، وقال الشافعي: يزوجه السلطان، أو ولي آخر مثله، أو أقعد منه ووافقه زُفِرَ.

فصل

وَنِكَاحُ الْمُتَعَةِ مَنسُوخٌ، وَالتَّحْلِيلُ حَرَامٌ، وَكَذَلِكَ الشَّعَارُ، وَيَجِبُ عَلَى الرَّوِّجِ الْوَفَاءُ بِشَرْطِ الْمَرْأَةِ إِلَّا أَنْ يُحِلَّ حَرَامًا أَوْ يُحَرِّمَ حَلَالًا، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَنْكِحَ زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالْعَكْسُ، وَمَنْ صَرَخَ الْقُرْآنُ بِتَحْرِيمِهِ، وَالرِّضَاعُ كَالنَّسَبِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ، وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا، وَمَا زَادَ عَلَى الْعَدَدِ الْمُبَاحُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ، وَإِذَا أُعْتِقَتْ الْأَمَةُ مَلَكَتْ أَمْرَ نَفْسِهَا وَخَيْرَتْ فِي زَوْجِهَا، وَيَجُوزُ فَسْخُ النِّكَاحِ بِالْعَيْبِ، وَيَقْرَأُ مِنْ أَنْكِحَةِ الْكُفَّارِ إِذَا أَسْلَمُوا مَا يُؤَافِقُ الشَّرْعَ، وَإِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ، وَنَجِبُ الْعِدَّةِ، فَإِنْ أَسْلَمَ وَلَمْ تَتَزَوَّجِ الْمَرْأَةُ كَانَا عَلَى نِكَاحِهِمَا الْأَوَّلِ وَلَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ إِذَا اخْتَارَا ذَلِكَ.

أقول: أما نكاح المتعة فلا خلاف أنه قد كان ثابتاً في الشريعة كما صرح بذلك القرآن ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، ولما في

«الصحيحين»^(١) من حديث ابن مسعود قال: كنا نغزو مع النبي ﷺ ليس معنا نساء، فقلنا: ألا نَحْصِي؟ فهانا [رسول الله ﷺ] عن ذلك، ثم رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل. وفي الباب أحاديث، وثبت النسخ من حديث جماعة، فأخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث سُبْرَةَ الْجُهَيِّ: أنه غزا مع النبي ﷺ فتح مكة، فأذن لهم رسول الله ﷺ في متعة النساء. قال: فلم يخرج حتى حَرَّمَها رسول الله ﷺ. وفي لفظ من حديثه: «وَأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وأخرج الترمذي^(٣) عن ابن عباس: إنما كانت المتعة في أول الإسلام حتى نزلت هذه الآية: ﴿إِلَّا عَلَىٰ آُرَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]. وفي «الصحيحين»^(٤) من حديث علي أن النبي ﷺ نهي عن متعة النساء يوم خير. والأحاديث في هذا الباب كثيرة، والخلاف طويل وقد استوفيت ذلك في «شرح المنتقى»، ورواية من روى تحريمها إلى يوم القيامة هي الحجة في هذا الباب.

وأما تحريم التحليل؛ فلحديث ابن مسعود عند أحمد، والنسائي، والترمذي^(٥) وصححه قال: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له. وصححه أيضًا ابن القطان، وابن دقيق^(٦) العيد، وله طريق^(٧) أخرى أخرجها عبدالرزاق^(٨) وطريق ثلاثة أخرجها إسحق^(٩) في

(١) في البخاري (٤٦١٥)، ومسلم (١٤٠٤). (٢) (١٤٠٦).

(٣) (١١٢٢) وهو ضعيف بمرة؛ فيه موسى بن عُثَيْدَةُ الرَّبِيعِيُّ ضعيف جدًا.

(٤) في البخاري (٤٢١٦) ومسلم (١٤٠٧).

(٥) أحمد (٤٤٨/١)، والنسائي (١٤٩/٦)، والترمذي (١١٢٠) وهو حسن.

(٦) لم يصححه ابن القطان تابع الإمام الشوكاني الحافظ في «التلخيص» (١٧٠/٣) فقال: صححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري ولم يصرح ابن القطان في «البيان» (٤٤٢/٤) بتصحيحه بل غمز، وابن دقيق في «الافتراح» (ص ٣٧٥).

(٧) في الأصلين: طرق، وهو خطأ. (٨) «المصنف» (٢٦٩/٦) وظاهره الوقف.

(٩) طبع منه جزء من مسند عائشة وجزء من مسند أبي هريرة في قدر ثلاثة مجلدات والباقي مخطوط والحديث أخرجه أحمد (٤٥١/١) وفيه أبو واصل، قال الحسيني: مجهول، كما في «تعجيل المنفعة» (١٤٢٤).

«مسنده»، وأخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي،^(١) وصححه ابن السكّن من حديث علي مثله.

وأخرج ابن ماجه والحاكم^(٢) من حديث عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «هُوَ الْمُحَلَّلُ، نَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلُ وَالْمُحَلَّلُ لَهُ» وفي إسناده يحيى بن عثمان، وهو ضعيف، وقد أُعِلَّ بالإرسال^(٣)، وأخرج أحمد، والبيهقي، والبزار، وابن أبي حاتم، والترمذي^(٤) في «العلل» من حديث أبي هريرة نحوه، وحسنه البخاري^(٥)، وأخرج الحاكم، والطبراني^(٦) في «الأوسط» من حديث^(٧) عمر أنهم كانوا يَعُدُّونَ التحليل سفاحاً في عهد رسول الله ﷺ.

(١) أحمد (٨٣/١)، وأبوداود (٢٠٧٦)، وابن ماجه (١٩٣٥)، والترمذي (١١١٩) إلا أنه قرّنه بحديث جابر، وقال: حديث علي وجابر حديث معلول.

قلت في حديث علي الحارث الأعور مُتَّهَمٌ بالكذب وحديث جابر فيه مجالد بن سعيد وهو ضعيف جداً وأشعث بن عبد الرحمن بن زَيْدٍ النَّبَاطِيُّ ضعيف.

(٢) ابن ماجه (١٩٣٦)، والحاكم (٢٠٠/٢).

(٣) أعله يحيى بن عبدالله بن بُكَيْرٍ، فقال: لم يسمع الليث من مشرح شيئاً ولا روى عنه شيئاً، وإنما حدثني الليث بهذا الحديث عن سليمان بن عبد الرحمن أن رسول الله ﷺ، قال أبو زُرْعَةَ: والصواب عندي حديث يحيى. قال ابن أبي حاتم: يعني ابن عبدالله بن بكير. «العلل» (٤١١/١)، واستنكره البخاري كما في «علل الترمذي» (٢١/٤)، وقال الجوزجاني: كانوا ينكرون على عثمان في هذا الحديث إنكاراً شديداً، كما في «تفسير ابن كثير» سورة البقرة الآية (٢٣٠) وعثمان هو أبو يحيى المذكور في المتن، وكلاهما مُتَّكَلَمٌ فيه.

(٤) أحمد (٣٢٣/٢)، والبيهقي (٢٠٨/٧)، والبزار في «البحر» (١٥٢/١٥)، وابن أبي حاتم في «العلل» (٤١٣/١)، والترمذي (٢٧٣).

(٥) كما في «العلل» للترمذي، والحديث منكر، من رواية عبدالله بن جعفر المَخْزُومِيِّ عن عثمان بن محمد الأَخْطَبِيِّ وهو يروي عنه المناكير قال ابن حبان: يعتبر حديثه من غير رواية المَخْزُومِيِّ عنه، لأن المخزومي ليس بشيء في الحديث. «الثقات» (٢٠٣/٧).

(٦) الحاكم (١٩٩/٢)، والطبراني (٢٢٣/٦).

(٧) كذا في الأصلين، وصوابه عن ابن عمر كما في مصادر التخرّيج و«المجمع» (٢٦٧/٤)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه عمر بن نافع قال ابن معين: ليس بثقة، وتابعه أخوه عبدالله عند الحاكم وليس بأحسن حالاً منه فهو متروك وللحديث طريق أخرى عند البيهقي (٢٠٨/٧) صالحة في الشواهد.

وأما تحريم الشغار؛ فلثبت النهي عنه كما في حديث ابن عمر في «الصحيحين»^(١) وغيرهما أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار، وأخرج مسلم^(٢) من حديث أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشغار. والشغار: أن يقول الرجل: زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي، أو زوجني أختك وأزوجك أختي. وأخرج مسلم^(٣) أيضاً من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ»، وفي الباب أحاديث. قال ابن عبد البر^(٤): أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز، ولكن اختلفوا في صحته، والجمهور على البطلان. قال الشافعي: هذا النكاح باطل كنكاح المتعة. وقال أبو حنيفة: جائز، ولكل واحدة منهما مهر مثلها.

وأما كونه يجب على الزوج الوفاء بشرط المرأة؛ فلحديث عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْتَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»، وهو في «الصحيحين»^(٥) وغيرهما، وأما الشرط الذي يحل الحرام أو يحرم الحلال فلا يحل الوفاء به كما ورد بذلك الدليل، وقد ثبت النهي عن اشتراط أمور كحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما: أن النبي ﷺ نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، أو يبيع على بيعه، ولا تسأل المرأة طلاق أختها؛ لِكُفِّ مَا فِي صَحْفَتِهَا أو إنائها، فإنما رزقها على الله. وأخرج أحمد^(٧) من حديث عبدالله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ أَنْ يَنْكِحَ امْرَأَةً بَطْلَاقِ أُخْرَى».

وأما كونه يحرم على الرجل أن ينكح زانية أو مشركة والعكس؛ فلما أخرجه أحمد^(٨)

(١) في البخاري (٥١١٢)، ومسلم (١٤١٥). (٢) (١٤١٦).

(٣) (١٤١٥). (٤) «التمهيد» (٧٢/١٤).

(٥) في البخاري (٥١٥١) ومسلم (١٤١٨).

(٦) البخاري مفرقا (٥١٤٤) (٥١٥٢)، ومسلم (١٤١٣).

(٧) (١٧٦/٢) وهو ضعيف؛ فيه ابن لهيعة وأبو سالم الجيثاني سفيان بن هاني، الأول ضعيف، والثاني مجهول الحال.

(٨) (١٥٩/٢)، (٢٢٥).

بإسناد رجاله ثقات، والطبراني^(١) في «الكبير» و«الأوسط»^(٢) من حديث عبدالله بن عمرو أن رجلاً من المسلمين استأذن رسول الله ﷺ في امرأة يقال لها: أم مهزول^(٣) كانت تسافح وتشتري له أن تنفق عليه، فقرأ عليه النبي ﷺ: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، وأخرج أبوداود، والنسائي، والترمذي^(٤) وحسنه من حديث ابن عمرو أن مَرْثَدَ بن أَبِي مَرْثَدٍ الْعَنَوِيُّ كان يحمل الأسارى بمكة وكان بمكة بَغْيِي يقال لها عَنَّاقُ، وكانت صديقه قال: فجئت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله، أنكح عناقاً؟ قال: فسكت عني فزلت الآية: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣]، فدعاني فقرأها علي، وقال: «لَا تَنْكِحُهَا»، وأخرج أبوداود^(٥) بإسناد رجاله ثقات من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الزَّانِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْكِحُ إِلَّا مِثْلَهُ»، وأخرج ابن ماجه، والترمذي^(٦) وصححه من حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه وذكر، ووعظ، ثم قال: «اسْتَوْصُوا فِي النِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّمَا هُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٌ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرُبُوهُنَّ صَرْبًا غَيْرَ مُبْرِجٍ، فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَتَّبِعُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا»، وأخرج أبوداود، والنسائي^(٧)

(١) طبع جزء من مسند عبدالله بن عمرو ولم أقف على الحديث فيه.

(٢) (٢٢١/٢) والحديث فيه الحضرمي مختلف فيه هل هو ابن لاحق أم آخر، وعلى كل: الحديث له طرق يصح بها.

(٣) في الأصلين: (أم مهزول) والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) أبوداود (٢٠٥١)، والنسائي (٦٦/٦)، والترمذي (٣١٧٧) وهو حسن.

(٥) (٢٠٥٢) وقال ابن كثير: هذا إسناد جيد قوي «إرشاد الفقيه» (١٤٩/٢).

(٦) ابن ماجه (١٨٥١)، والترمذي (١١٦٣) ضعيف؛ فيه سليمان بن عمرو بن الأحوص مقبول.

(٧) أبوداود (٢٠٤٩). والنسائي (١٦٩/٦) والحديث مُخْتَلَفٌ فيه، إسناداً ومُتَنًا، أما من حيث الإسناد فله طرق منها ما هو ضعيف ومنها ما ظاهره الصحة، وأما من حيث المتن فقوله: لا تمنع يد لأمس؛ فإنه مُشْكِلٌ، قال ابن كثير: جيد، وقال ابن حجر: وإسناده أصح وأطلق النووي عليه الصحة، وذكرنا بعض التوجيهات وذهب الإمام أحمد إلى أنه لا يثبت في هذا الباب شيء وأنه ليس له أصل. راجع =

من حديث ابن عباس، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي لا تمنع يد لامس قال: «عَرَبِيَّهَا» قال: أخاف أن تتبعها نفسي، قال: «فَاسْتَمْتِعْ بِهَا». قال المنذري^(١): رجال إسناده محتج بهم في «الصحيحين» وإنما قال: والعكس؛ لأن هذا الحكم لا يختص بالرجل دون المرأة كما يفيد ذلك الآية الكريمة: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: ٣].

وأما كونه يحرم نكاح من صرح القرآن بتحريمه؛ فظاهر لقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخر الآية، ثم قال: ﴿وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٣].

وأما كون الرضاع كالنسب؛ فلحديث ابن عباس في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما أن النبي ﷺ قال: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ»، وفي لفظ: «مِنَ النَّسَبِ» وفيها^(٣) أيضاً من حديث عائشة مرفوعاً: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ» وأخرج أحمد، والترمذي^(٤) وصححه من حديث علي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرَّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ».

قال أهل العلم: والمحرمات من الرضاع سبع: الأم، والأخت بنص القرآن، والبنات، والعممة، والخالة، وبنات الأخ، وبنات الأخت؛ لأن هؤلاء يحرمون من النسب فيحرمون من الرضاع، وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاع ما يحرمون من الصهار؟ وقد حقق الكلام في ذلك ابن القيم^(٥) في «الهدى».

وأما كونه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها [أ]و خالتها؛ فلحديث أبي هريرة في

= «التلخيص» (٣/٢٢٥)، والتفسير سورة النور عند الآية المذكورة (٣/٢٦٤)، والحديث ضمن تذييلنا على «أحاديث معللة» لشيخنا رحمه الله.

(١) «مختصر السنن» (٦/٣). (٢) في البخاري (٢٦٤٥) ومسلم (١٤٤٧).

(٣) في البخاري (٢٦٤٦) ومسلم (١٤٤٤).

(٤) أحمد (١/١٣٢)، والترمذي (١٤٤٦) فيه علي بن زيد بن جُدْعَان ضعيف، والحديث حسن لغيره بما تقدم.

(٥) في «الزاد» (٥/١٢٤).

«الصحيحين»^(١) وغيرها قال: نهى رسول الله ﷺ أن تُنكح المرأة على عمتها، أو خالتها. وفي لفظ لهما: نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها، وفي الباب أحاديث، وقد حكى الترمذي^(٢) المنع من ذلك عن عامة أهل العلم، وقال: لا نعلم بينهم اختلافاً في ذلك. وقال ابن المنذر^(٣): لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم، وقد حكى الإجماع أيضاً الشافعي، والقرطبي، وابن عبد البر^(٤).

وأما تحريم ما زاد على العدد المباح؛ فلحديث قيس بن الحارث قال: أسلمت وعندي ثمان نسوة، فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: «اخْتَرِي مِنْهُنَّ أَرْبَعًا». أخرجه أبوداود، وابن ماجه^(٥)، وفي إسناده محمد^(٦) بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة، وقال ابن عبد البر^(٧): ليس له إلا حديث واحد، ولم يأت من وجه صحيح. ويؤيده ما سيأتي فيمن أسلم وعنده أكثر من أربع وأما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَتَنَى وَتَلَكَ وَرَبِّعَ﴾ [النساء: ٣]، ففيه ما أوضحته في «شرح المنتقى» وفي «حاشية الشفاء» وقد قيل: إنه لا خلاف في تحريم الزيادة على الأربع، وفيه نظر كما أوضحته هناك.

وأما العدد الذي يحل للعبد؛ فقد حكى البيهقي، وابن أبي شيبه^(٨) أنه أجمع الصحابة على أنه لا ينكح العبد أكثر من اثنتين. وكذلك حكى إجماع الصحابة

(١) في البخاري (٥١١٠، ٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨).

(٢) «الجامع» (٤٤٣/٣). (٣) في «الإجماع» (ص ٥٩).

(٤) الشافعي في «الأم» (٥/٥)، والقرطبي في «المفهم» (١٠١/٤)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (١٦٨/١٦).

(٥) أبوداود (٢٢٤١)، وابن ماجه (١٩٥٢).

(٦) وفيه تَحْيِصَةُ بن الشَّمَزْدَلِي قال البخاري فيه نظر، وعنينة هشيم، وللحديث طريق أخرى معلولة ذكرها ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٩٩/١).

(٧) في «الاستذكار» (١٨/١٤١).

(٨) البيهقي (١٥٨/٧)، وابن أبي شيبه (٤٥٢/٣) هو مرسل عن الحكم ويرويه عنه الليث والظاهر أنه ابن أبي شليم، فعلى هذا مع إرساله فهو ضعيف.

الشافعي، وروى الدارقطني^(١) عن عمر أنه قال: ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقتين. وسيأتي ما ورد في طلاق الأمة والعدة في باب العدة، فمن قال إجماع الصحابة حجة كفاها إجماعهم، ومن لم يقل بحجة إجماعهم أجاز للعبد ما يجوز للحر من العدد، وقد أوضحت حكم الإجماع في أول «حاشية الشفاء».

وأما بطلان نكاح العبد إذا تزوج بغير إذن سيده؛ فلحديث جابر عند أحمد، وأبي داود، والترمذي^(٢) وحسنه وابن حبان، والحاكم^(٣) وصححه قال: قال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ غَاہِرٌ»، وأخرجه أيضاً ابن ساجه^(٤) من حديث ابن عمر قال الترمذي^(٥): لا يصح إنما هو جابر. وأخرجه أبوداود^(٦) من حديث ابن عمر أيضاً، وفي إسناده مندل بن علي، وهو ضعيف، وقد ذهب إلى عدم صحة عقد العبد بغير إذن مولاه الجمهور، وقال مالك: إن العقد نافذ ولسيده فسخه ورد بأن العاهر الزاني، والزنا باطل، وفي رواية من حديث جابر بلفظ باطل.

وأما كون الأمة إذا عتقت ملكت أمر نفسها وخيرت في زوجها؛ فلحديث عائشة في «صحيح مسلم»^(٧) وغيره أن بَرِيرَةَ خَيْرَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وكان زوجها عبداً،

(١) (٣٠٨/٣) صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (٣٠١/٣)، وأبوداود (٢٠٧٨)، والترمذي (١١١١).

(٣) الحاكم (١٩٤/٢)، ولم أقف عليه في «صحيح ابن حبان»، ولم يعزه الحافظ في «إتحاف المهرة» له ولا الزيلعي في «نصب الراية» (٢٠٣/٣-٢٠٤) ولا الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١٦٥/٣) ولا «الدراية» (٦٤/٢) لابن حبان، ضعيف فيه عبدالله بن محمد بن عَقِيلٍ سَيِّئُ الْخَفْظِ.

(٤) (١٩٦٠).

(٥) وكذا البخاري كما في «علل الترمذي» (٢٦٩).

(٦) (٢٠٧٩)، وليس في إسناده مندل، بل عبدالله بن عمر العُمَرِيُّ وهو ضعيف، أما مندل فهو في إسناده ابن ماجه. والكلام على الصواب في «النيل»، قال أبوداود: عقبه: هذا حديث ضعيف وهو موقوف وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما. وقال أحمد: هذا حديث منكر. وصَوَّبَ الدارقطني في «العلل» (٧٢/١٣).

(٧) (١٥٠٤).

وكذا في «صحيح البخاري»^(١) من حديث ابن عباس، وفي حديث آخر لعائشة عند أحمد، وأهل السنن^(٢) أن زوج بريرة كان حرّاً، وقد اختلفت الروايات^(٣) في ذلك، وقد اختلف أهل العلم في ثبوت الخيار إذا كان الزوج حرّاً، فذهب الجمهور إلى أنه لا يثبت وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاءة، وقد وقع في بعض الروايات أن النبي ﷺ قال لبريرة: «مَلَكَتْ نَفْسُكَ؛ فَأَخْتَارِي»، فإن هذا يفيد أنه لا فرق بين الحر والعبد.

وأما كونه يجوز فسخ النكاح بالعيب؛ فلحديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني غِفَارٍ، فلما دخل عليها ووضع ثوبه وقعد على الفراش أبصر بِكَشْحِهَا بِيَاضًا، فأنحاز عن الفراش، ثم قال: «خُذِي عَلَيَّ ثِيَابَكَ». ولم يأخذ مما آتاها شيئاً، أخرجه أحمد، وسعيد بن منصور، وابن عدي، والبيهقي^(٤)، وأخرجه من حديث كعب بن عُجْرَةَ الحَاكِمُ^(٥) في «المستدرک»، وأخرجه

(١) (٥٢٨٠).

(٢) أحمد (٤٢/٦)، وأبوداود (٢٢٣٥)، والنسائي (١٦٣/٦)، والترمذي (١١٥٥)، وابن ماجه (٢٠٧٤).

(٣) عند البخاري (٦٧٥١) عن الحكم، وقال البخاري عقبها: وقول الحكم مرسل، وأخرى (٦٧٥٤) عن إبراهيم، وقال البخاري عقبها: قول الأسود منقطع، وحكم الحافظ ابن حجر على الروایتين بالإدراج، وقال إبراهيم بن أبي طالب: خالف الأسود بن يزيد الناس في زوج بريرة، فقال: إنه حر، وقال الناس: إنه عبد، كما في «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٢٤/٧).

والرواية الأخرى عند سلم يرونها عبد الرحمن بن القاسم تارة بالجزم، وتارة بالشك، فراجعها فيها شعبة، فقال: لا أدري أحر هو أم عبد؟ فظهر أن كلا الروایتين غير محفوفة، وبقي روايات أخرى غير محفوفة أيضاً، وقد توسع في بيانها الحافظ في «الفتح» (٥١٦-٥١١/١٠)، وقبله ابن الملقص في «البدرد» (٦٤٠-٦٤٥/٧)، والبيهقي في «السنن» (٢٢٣-٢٢٥/٧). وقال الإمام أحمد إنما يصح أنه كان حرّاً عن الأسود وحده، وما جاء عن غيره فليس بذلك، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبداً كما في «الفتح»، وللمزيد فالزيادة ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(٤) أحمد (٤٩٣/٣)، وسعيد بن منصور (٢١٤٨)، وابن عدي (٥٩٣/٢)، والبيهقي (٢١٤/٧) وهو ضعيف بمرة؛ فيه جميل بن زيد الطائي ضعيف جداً، وضعف الحديث جماعة من العلماء.

(٥) (٣٤/٤).

أَبُونَعِيمٍ فِي «الطَّبِّ»، وَالْبَيْهَقِيُّ^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ، وَفِي الْحَدِيثِ اضْطِرَابُ وَرَوَى مَالِكٌ فِي «الْمَوْطِئِ»، وَالِدَارِقُطِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: أَمَّا امْرَأَةٌ غُرَّتْ بِهَا رَجُلٌ بِهَا جُنُونٌ، أَوْ جُدَامٌ، أَوْ بَرَصٌ، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غَرَّتْهُ، وَرَجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ^(٣)، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِثْلُهُ^(٤).

وَقَدْ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ يَفْسُخُ بِالْعُيُوبِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي تَفَاصِيلِ ذَلِكَ، وَرَوَيْتُ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا لَا تُرَدُّ النِّسَاءُ إِلَّا بِالْعُيُوبِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ وَالرَّابِعِ الدَّاءُ فِي الْفَرْجِ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تُرَدُّ بِكُلِّ عَيْبٍ تَرِدُ بِهِ الْجَارِيَةُ فِي الْبَيْعِ، وَرَجَحَهُ ابْنُ الْقَيْمِ وَاحْتَجَّ لَهُ فِي «الْهُدِيِّ»^(٥) بِالْقِيَاسِ عَلَى الْبَيْعِ، وَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تُرَدُّ الزَّوْجُ بِتِلْكَ الثَّلَاثَةِ، وَبِالْجَبِّ، وَالْعَنَّةِ، وَالْخِلَافُ فِي هَذَا الْبَحْثِ طَوِيلٌ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يُقَرُّ مِنْ أَنْكَحَةِ الْكُفَّارِ إِذَا أَسْلَمُوا مَا يَطَابِقُ الشَّرْعَ؛ فَلِحَدِيثِ الضَّحَّاكِ ابْنِ فَيْرُوزَ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَهْلِ السُّنَنِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَالِدَارِقُطِيِّ، وَالْبَيْهَقِيِّ^(٦)

(١) أَبُونَعِيمٍ فِي «الطَّبِّ» (٥٠٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢١٤/٧). فِيهِ جَمِيلٌ بْنُ زَيْدٍ الطَّائِي وَهَذَا مِنْ أَوْجَهِ الْاضْطِرَابِ فِي الْحَدِيثِ.

(٢) مَالِكٌ فِي «الْمَوْطِئِ» (٥٢٦/٢)، وَالِدَارِقُطِيُّ (٢٦٦/٣)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (٢١٢/١)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (٩١/٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٧٥/٣).

(٣) إِلَّا أَنَّ فِيهِ انْقِطَاعًا، سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الرَّاجِحِ.

(٤) (٢١٢/١)، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا، فَعَمِلَ هَذَا فَهُوَ مُنْقَطِعٌ.

(٥) «زَادَ الْمَعَادَ» (١٨٢/٥).

(٦) أَحْمَدُ (٢٣٢/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٤٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٣٠، ١١٢٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٥١)، وَالشَّافِعِيُّ كَمَا فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦/٢)، وَالِدَارِقُطِيُّ (٢٧٣/٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ (١٨٤/٧)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٨١/٦)، وَهُوَ ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي إِسْنَادِهِ نَظَرَ «التَّارِيخُ» (٢٤٨/٣)، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: الضَّحَّاكُ بْنُ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيُّ عَنْ أَبِيهِ رَوَى عَنْهُ أَبُو وَهْبٍ الْجَيْشَانِيُّ. لَا يَعْرِفُ سَمَاعٌ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ. (٣٣٣/٤) وَضَعَفَهُ ابْنُ الْقِطَّانِ بِجَهَالَةِ حَالِ الضَّحَّاكِ وَأَبِي وَهْبٍ. «بَيَانُ الْوُحْمِ وَالْإِبْهَامِ» (٤٩٤/٣).

وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان قال: أسلمت وعندي امرأتان أختان، فأمرني النبي ﷺ أن أطلق إحداهما، وأخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي، والشافعي، والحاكم^(١) وصححه عن ابن عمر قال: أسلم غيلان الثقفي وتحتة عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً، وقد أُعِلَّ الحديث بأن الثابت منه إنما هو قول عمر كما قال البخاري.

وأما كونه إذا أسلم أحد الزوجين انفسخ النكاح ووجب العدة؛ فلحديث ابن عباس عند البخاري^(٢) قال: كان إذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر، فإذا طهرت حلَّ لها النكاح، وإن جاء زوجها قبل أن تنكح ردت إليه. وأخرج مالك في «الموطأ»^(٣) عن الزُّهري أنه قال: ولم يبلغنا أن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الحرب إلاَّ فرقت هجرتها بينها وبين زوجها، إلاَّ أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقضي عدتها.

وأما كون من أسلم ولم تتزوج امرأته يكونان على نكاحهما الأول ولو طالبت المدة إذا اختارا ذلك؛ فلحديث ابن عباس عند أحمد، وأبي داود^(٤)، وصححه الحاكم^(٥) أن

(١) أحمد (١٣/٢)، وابن ماجه (١٩٥٣)، والترمذي (١١٢٨)، والشافعي في «المسند» كما في «ترتيبه» (١٦/٢)، والحاكم (١٩٣/٢) وهو معلول بالإرسال قال الترمذي: قال البخاري: هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزُّهري وحزمة قال: حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدِ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غَيْلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسَاءٍ قَالَ: وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لَتَرَجَعْنَ نِسَاءَكَ أَوْ لَأَرْجِمَنَّ قَبْرَكَ كَمَا رَجِمَ قَبْرَ أَبِي رِغَالٍ، وَحَكَّمَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ عَلَى مَعْمَرٍ بِالْوَهْمِ فِيهِ «التمييز» كما في «التلخيص» (١٦٦/٣) أي روايته للوصل، وقال أبو زُرْعَةَ: مرسل أصح. وقال أبو حاتم: وهو وَهْمٌ يعني الموصول، وذكر المرسل «العلل» (٤٠١/١، ٤٠٠) وللمزيد راجع «التلخيص» (١٦٨/٣).

وقال الأثرم: ذكرت لأبي عبد الله هذا الحديث، قال: ما هو صحيح، هذا حديث معمر بالبصرة، فأسنده لهم، وقد حَدَّثَ بِأَشْيَاءَ بِالْبَصْرَةِ أَخْطَأَ فِيهَا، وَالنَّاسُ يَمُونُ. وقال: سألت الإمام أحمد عن هذا الحديث. فقال: ليس بصحيح، والعمل عليه. كما في «البدر المنير» (٧/٦١٠).

(٢) (٥٢٦٨). (٣) (٥٤٤/٢).

(٤) أخرجه أحمد (٢١٧/١)، وأبو داود (٢٢٤٠). (٥) (٢٠٠/٢).

النبي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الأول بعد سنتين ولم يُحدث شيئاً، وفي لفظ: ولم يحدث صداقاً، وفي لفظ للترمذي^(١): ولم يحدث نكاحاً. وقال: هذا حديث حسن^(٢) ليس بإسناده بأس، وأخرج الترمذي، وابن ماجه^(٣) من حديث ابن عمرو أن النبي ﷺ رَدَّهَا عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ، وفي إسناده الحجاج بن أَرْطَاةٌ وهو ضعيف، وحديث ابن عباس أصح^(٤) كما صرح بذلك الحُقَاطُ، وقد ذهب إلى ما دَلَّ عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم، لا كما نقله ابن عبد البر^(٥) من الإجماع على أنه لا يبقى العقد بعد انقضاء العدة، ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في معناه مخصصاً لما ورد من أن العدة إذا انقضت فقد ذهب العقد ولم تحل للزوج إلا بعقد جديد.

فَصْلٌ

وَالْمَهْرُ وَاجِبٌ وَتُكْرَهُ الْمَعَالَاةُ فِيهِ، وَيَصِحُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ أَوْ تَعْلِيمٍ قُرْآنٍ، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا فَلَهَا مَهْرٌ نِسَائِيًّا إِذَا دَخَلَ بِهَا، وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ نَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَعَلَيْهِ إِحْسَانُ الْعِشْرَةِ وَعَلَيْهَا الطَّاعَةُ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ زَوْجَتَانِ فَصَاعِدًا عَدَلَ يَنْتَهِنَ فِي الْقِسْمَةِ وَمَا تَدْعُو

(١) (١١٤٣).

(٢) ونعم كلامه: ولكن لا يعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا مِنْ قِبَلِ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ، قُلْتُ: قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: مَا رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ فَنَكَرَ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَحَادِيثُهُ عَنْ شُيُوخِهِ سَسْتَقِيمَةٌ وَأَحَادِيثُهُ عَنْ عِكْرَمَةَ مُنَاكِرَةٌ.

(٣) الترمذي (١١٤٢)، وابن ماجه (٢٠١٠) وقال الترمذي: هذا حديث في إسناده مقال، وفي الحديث الآخر أيضاً مقال. قلت: وقال أحمد: هذا حديث ضعيف أو قال: واه، ولم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب إنما سمعه من محمد بن عبيد الله العززمي والعززمي لا يساوي شيئاً، والحديث الصحيح الذي روي أن النبي ﷺ أقرهما على النكاح الأول. «المسند» (٢٠٨/٢).

(٤) وهذا لا يدل على تصحيحه فقد تقدم في كلام الحفاظ أنه منكر، وكلا الحديثين واه.

(٥) في «التمهيد» (٢٣/٦٢).

الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَإِذَا سَافَرَ أَقْرَعَ بَيْنَهُنَّ، وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَهَبَ تَوْبَتَهَا أَوْ تُصَاحِبَ الزَّوْجَ عَلَى إِسْقَاطِهَا، وَيُفَيِّمُ عِنْدَ الْجَدِيدَةِ الْبِكْرَ سَبْعًا وَالثَّيْبَ ثَلَاثًا، وَلَا يَجُوزُ الْعَزْلُ وَلَا إِيْتَانُ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا.

أما كون المهر واجباً فلائه ﷺ لم يسوغ نكاحاً بدون مهر أصلاً وفي الكتاب العزيز ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]، وقوله: ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]، وقال: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٠] الآية، وقال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَكْحُلُوهُنَّ إِذَا عَالَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [المستحنة: ١٠]، وقد أخرج أبوداود، والنسائي، والحاكم^(١) وصححه من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ منع علياً أن يدخل بفاطمة حتى يعطيها شيئاً ولما قال ما عندي شيء قال: «فَإِنَّ دِرْعَكَ الْخُطْمِيَّةُ؟» فأعطاه إياها. وحديث سهل بن سعد الآتي قريباً من أعظم الأدلة على وجوب المهر.

وأما كراهة المغالاة في المهور؛ فلحديث عائشة عند الطبراني^(٢) في «الأوسط» أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُ مُؤْنَةً»، وفي إسناده ضعف^(٣) وفي «صحيح مسلم»^(٤) عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار فقال له النبي ﷺ: «هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؛ فَإِنْ فِي عُيُونِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا» قال: قد نظرت إليها، قال: «عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟» قال: على أربع أواق، فقال له النبي ﷺ: «عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ! كَأَنَّمَا تَنْجُتُونَ الْفِصَّةَ مِنْ عَرْضِ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عِنْدَنَا مَا

(١) أبوداود (٢١٢٥)، والنسائي (١٢٩/٦)، والحاكم لم أقف عليه ولم يعزه له الحافظ في «إتحاف المهرة» (٥٣٩/٧) والحديث صحيح.

(٢) (١٧٣/٩) سبق قلم الشوكاني فليس هذا لفظ «الأوسط» إنما لفظه: «أخف النساء صداقاً أعظمهن بركة»، والحديث منكر بمرّة؛ فيه الحارث بن شيبان عن أم النعمان عن عائشة، والحارث هذا ضعيف جداً، وله بهذا الإسناد جملة أحاديث قال ابن عدي: وهذه الأحاديث غير محفوظة (٦١٣/٢) «الكامل»، وأم النعمان لم أقف لها على ترجمة.

(٣) نسامح الإمام الشوكاني في هذا ﷺ.

(٤) (١٤٢٤).

تُعْطِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ تَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ» قال: فبعث بعثاً إلى بني عَبْسٍ بعث ذلك الرجل فيهم، وأخرج أبوداود، والحاكم^(١) وصححه من حديث عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ»، وعن عائشة: أنه كان صداق النبي ﷺ لأزواجه اثنتي عشرة أوتية. وَلَشَأْ، أي: نصفاً وهو في «صحيح مسلم»^(٢) وغيره. وأما كونه يصح باليسير ولو خائفاً من حديد، أو تعليم قرآن؛ فلما أخرجه أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٣) وصححه من حديث عامر بن ربيعة: أن امرأة من بني قَزَازَةَ تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «أَرْضَيْتِ عَنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِتَغْلَيْنِ؟» قالت: نعم، فأجازه. وأخرج أحمد وأبوداود^(٤) في حديث جابر أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْطَى امْرَأَةً صَدَاقًا مِْلً يَدِيهِ طَعَامًا كَانَتْ لَهُ حَلَالًا»، وفي إسناده ضعف^(٥)، وأخرج الدارقطني^(٦) من حديث لأبي سعيد في المهر: «وَلَوْ عَلَى سِوَاكِ مِنْ أَرَاكِ» وفي «الصحيحين»^(٧) وغيرها من حديث سهل بن سعد: أن النبي

(١) أبوداود (٢١١٧)، والحاكم (١٨٢/٢) صحيح.

(٢) في (ك) اثني. وفي (ق) اثنا. والتصويب من المطبوع، ومن نسخة حلاق.

(٣) (١٤٢٦).

(٤) أحمد (٤٤٥/٣)، وابن ماجه (١٨٨٨)، والترمذي (١١١٣)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه عاصم بن عبيدالله الغضري ضعيف جداً، قال أبو حاتم: منكر الحديث يقال: إنه ليس له حديث يعتمد عليه. قلت: ما أنكروا عليه قال: روى فذكر هذا الحديث. كما في «العلل» (٤٢٤/١).

(٥) أحمد (٣٥٥/٣)، وأبوداود (٢١١٠).

(٦) عن صالح بن مسلم بن رُؤْمَانَ روى عنه يزيد بن هارون قال أبو حاتم: مجهول. وقد جاء في «سنن أبي داود» موسى بن مسلم بن رومان وبهذا الاسم تُرْجِمَ في «التهذيب»، قال أبوداود: أخطأ يزيد بن هارون فقال موسى بن رومان قال الحافظ ابن حجر: وقد أقصَح أبوداود عن علته فالصواب أنه صالح أخطأ يزيد في اسمه، وفيه عننة أبي الزبير وقد أشار أبوداود إلى أنه رُوي موقوفاً وهذا ما رجحه الحافظ فقال: وَرُوي موقوفاً وهو أقوى. «التلخيص» (١٩٠/٣).

(٧) (٢٤٤/٣) ليس هذا لفظ أبي سعيد بل ابن عباس بالمعنى، وهو موضوع فيه محمد بن عبدالرحمن بن البَيْهَقِيِّ متروك، قال ابن حبان: روى عن أبيه أحاديث موضوعة «المجروحين» (٢٦٤/٢)، وحديث أبي سعيد موضوع أيضاً، فيه أبو هارون العبدى مُتَزَاوَةً من جُوزَيْنِ، كذاب، وعلي بن عاصم ضعيف.

(٨) في البخاري (٥١٣٥)، ومسلم (١٤٢٥).

جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله، إني قد وهبت نفسي لك، فقامت قياماً طويلاً، فقام رجل فقال: يا رسول الله، زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله: «هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِآيَةٍ؟» قال ما عندي إِلَّا إزارِي هذا، فقال النبي ﷺ: «إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارُكَ جَلَسْتَ لَا إِزَارَ لَكَ فَالتَّمِسْ شَيْئًا»، فقال ما أجد شيئاً قال: «التَّمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»، فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال النبي ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قال: نعم سورة كذا، وسورة كذا لسور سماها، فقال له النبي ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِهَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، ولا يعارض ما ذكر حديث: «لَا مَهْرَ أَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ» عند الدارقطني^(١) من حديث جابر؛ لأن في إسناده مُبَشَّرُ ابن عُبَيْدٍ، وحجاج بن أرطاة وهما ضعيفان.

وأما كون من تزوج امرأة ولم يُسَمِّ لها صداقاً، فلها مهر نسائها؛ فلحديث علقمة عند أحمد، وأهل السنن، والحاكم، والبيهقي^(٢)، وصححه الترمذي، وابن حبان قال: أتى عبدالله -يعني ابن مسعود- في امرأة تزوجها رجل، ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقاً، ولم يكن دخل بها، قال: فاختلفوا إليه، فقال: أرى لها مثل مهر نسائها، ولها الميراث وعليها العدة، فشهد مَعْقِلُ بن سنان الأشجعي أن النبي ﷺ قضى في بَرَوَع ابنة واشق بمثل ما قضى.

وأما كونه يستحب تقديم شيء من المهر قبل الدخول؛ فلحديث ابن عباس المتقدم قريباً وأخرج أبوداود، وابن ماجه^(٣) من حديث عائشة قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أُدْخِلَ امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً، ولا يعارض هذا حديث ابن

(١) (٢٤٤/٣) وهو موضوع، مبشر بن عُبَيْدٍ وَصَّاعٌ، قال أحمد: روى عنه بقية وأبو المغيرة أحاديث موضوعة كذب. كما في «الضعفاء» للعلقبلي (٢٣٥/٤).

(٢) أحمد (٢٧٩/٤). وأبوداود (٢١١٤)، والنسائي (١٢١/٦)، والترمذي (١١٤٥)، وابن ماجه (١٨٩١)، والحاكم (١٨٠/٢)، والبيهقي (٢٤٥/٧)، (١٥٩/٦)، وهو صحيح.

(٣) أبوداود (٢١٢٨)، وابن ماجه (١٩٩٢) وهو ضعيف منقطع قال أبوداود: خَيْثَمَةُ لم يسمع من عائشة يعني ابن عبد الرحمن.

عباس؛ فإن غاية ما فيه أنه يدل على أن تَقْدِمة شيء من المهر قبل الدخول غير واجبة ولا ينفي كونها مستحبة.

وأما كون على الزوج إحسان العشرة؛ فلقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وفي «الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث أبي هريرة أن: «الْمَرْأَةُ كَالضَّلَعِ إِذَا ذَهَبَتْ تُهَيِّمُهَا كَسَرَتْهَا وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا عَلَى عَوَجٍ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ»، وأخرج أحمد، والترمذي^(٢) وصححه من حديثه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِنِسَائِهِمْ»، وأخرج الترمذي^(٣) وصححه من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي».

وأما كون عليها الطاعة؛ فلقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَطَعَنَّكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]، وفي «الصحيحين»^(٤) وغيرهما من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَحْجِيَ، فَبَاتَ عَلَيْهَا غَضْبَانًا، لَعْنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ»، وأخرج أهل السنن^(٥)، وصححه الترمذي من حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي ﷺ، فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ، ثم قال: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٍ لَسْتُمْ تَمْلِكُونَّ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ؛ فَإِنْ فَعَلْنَ، فَاهْجُرُوهُنَّ فِي

(١) في البخاري (٥١٨٦)، ومسلم (١٤٦٨).

(٢) أحمد (٤٧٢/٢)، والترمذي (١١٦٢) وهو حسن.

(٣) (٣٨٩٥) وظاهره الصحة، قال الترمذي: هذ حديث حسن غريب صحيح من حديث الثوري ما أقل من رواه عن الثوري، وُروِيَ هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا، والراجح إرساله فيرويه محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري، قال أحمد: ما رأيت أكثر خطأ في الثوري من الفريابي.

(٤) في البخاري (٥١٩٣)، ومسلم (١٤٣٦).

(٥) النسائي في «الكبرى» (٣٧٢/٥)، والترمذي (١١٦٣)، وابن ماجه (١٨٥١)، وتقدم (ص ٢٩٧) أن فيه سليمان بن عمرو بن الأحوص مقبول.

الْمَصَاحِبِ وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ؛ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ حَقًّا وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُؤْطَيْنَ فُرُسَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنُ فِي بَيْتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ»، وفي الباب أحاديث كثيرة.

وأما العدل بين الزوجات في القِسْمَةِ وما تدعو الحاجة إليه؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، وأهل السنن، والدارمي، وابن حبان، والحاكم^(١)، وقال: إسناده على شرط الشيخين، وصححه الترمذي عن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ يَمِيلُ لِأَحَدَاهُمَا عَنِ الْآخَرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُجْرَأُ أَحَدُ شِقَيقَيْهِ سَاقِطًا، أَوْ مَائِلًا»، وقد كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ الَّذِي يَأْتِيهَا كَمَا فِي «الصحيح». وأخرج أهل السنن، وابن حبان، والحاكم^(٢) وصححاه من حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل ويقول: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تُلْمِنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ».

وأما الإقراع بينهن في السفر؛ فلحديث عائشة في «الصحيحين»^(٣) وغيرها أن النبي

(١) أحمد (٣٤٧/٢)، وأبوداود (٢١٣٣)، والنسائي (٦٣/٧)، ولترمذي (١١٤١)، وابن ماجه (١٩٦٩)، والدارمي (٢٢٠٦)، وابن حبان (٢٠٤/٦)، والحاكم (١٨٦/٢) وقال الترمذي: وإنما أسند هذا الحديث همام بن يحيى عن قتادة، ورواه هشام الدستوائي عن قتادة قال: كان يقال: ولا تعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديث همام وهمام ثقة حافظ، وهشام أرجح من همام فعلى هذا فالراجح إرساله والحديث ضمن «أحاديث معلقة» (ص ٣٣١) لشيخنا رحمه الله.

(٢) أبوداود (٢١٣٤) والنسائي (٦٤/٧) والترمذي (٢١٤٠) وابن ماجه (١٩٧١)، وابن حبان (٢٠٣/٦)، والحاكم (١٨٧/٢) وقال الترمذي: حديث عائشة هكذا، رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أبيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقسم: ورواه حماد بن زيد وغير واحد عن أبيوب عن أبي قلابة مرسلًا أن النبي ﷺ كان يقسم، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة قال ابن أبي حاتم: قال أبو رزعة: لا أعلم أحداً تابع حماداً على هذا. قلت: روى ابن عُلَيَّة عن أبيوب عن أبي قلابة قال: كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه الحديث مرسل، والحديث ضمن «أحاديث معلقة» (ص ٣٨٤).

(٣) في البخاري (٢٥٩٣) ومسلم (٢٧٧٠).

كان إذا أراد أن يخرج سفرًا أقرع بين أزواجه، فأبتهن خرج سهمها خرج بها.
وأما كون للمرأة أن تهب نوبتها، أو تصالح الزوج عليها؛ فلحديث عائشة في
«الصحيحين»^(١) وغيرهما أن سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة، وكان النبي ﷺ
يقسم لعائشة يومها ويوم سودة. وفي «الصحيحين»^(٢) عن عائشة في تفسير قوله تعالى:
﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، قالت: هي
المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها، ف يريد طلاقها ويتزوج غيرها فتقول له:
أمسكني ولا تطلقني، ثم تزوج غيري وأنت في حلٍّ من النفقة عليَّ والقسم لي.

وأما كونه يقيم عند الجديدة البكر سبعة، والثيب ثلاثًا؛ فلحديث أم سلمة عند
مسلم^(٣) وغيره أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام، وفي «الصحيحين»^(٤)
من حديث أنس قال: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعة، ثم
قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثًا، ثم قسم، وفي الباب أحاديث.

وأما كونه لا يجوز العزل؛ فلحديث جدامة بنت وهب الأسدية أنهم سألوا
رسول الله ﷺ عن العزل، فقال: «ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ» أخرجه مسلم^(٥)
وغيره، وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٦) عن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ أن يعزل
عن الحرة إلا بإذنها. وفي إسناده ابن لهيعة وفيه^(٧) مقال، وأخرج عبدالرزاق،

(١) في البخاري (٥٢١٢) ومسلم (٣٠٢١). (٢) في البخاري (٥٢٠٦) ومسلم (١٤٦٣).

(٣) (١٤٦٠). (٤) في البخاري (٥٢١٣)، ومسلم (١٤٦١).

(٥) (١٤٤٢). (٦) أحمد (٣١/١)، وابن ماجه (١٩٢٨).

(٧) وخلاصته أنه ضعيف، ومع ضعفه فقد اضطرب في هذا الحديث، ورواه علي أوجه قال أبو حاتم: هذا
من تخالط ابن لهيعة ومن لا يفهم يستغرب هذا وهو عندي خطأ، وقال أيضًا حديث أبي صالح أصح
وهذا من تخالط ابن لهيعة كما في «العلل» (٤١١، ٤١٢)

وهنا أمر يحسن التنبيه عليه وهو أن أبا حاتم رجح رواية أبي صالح عن ابن لهيعة مع أن ابن وهب
قد روى عن ابن لهيعة في بعض طرق الحديث وكذا رجح الدارقطني فبعد أن ذكر طريق ابن وهب عن
ابن لهيعة قال: وهو وهم أيضًا والصواب مرسل عن عمر «العلل» (٩٣/٢).

والبيهقي^(١) من حديث ابن عباس قال: نهى عن عزل الحرة إلا بإذنها. وقد استدل من جَوَزَ العزل بحديث جابر في مسلم^(٢) وغيره قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل. وفي رواية: فبلغه ذلك فلم يَنْهَها. وغايته أن جابراً لم يعلم بالنهي وقد علمه غيره، وأما ما في «الصحيحين»^(٣) من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال لما سألوه عن العزل: «مَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا؟ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ كَتَبَ مَا هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، فقد قيل: إن معناه النهي. وقيل: إن معناه ليس عليكم أن تتركوا. وغايته الاحتمال فلا يصلح للاستدلال، وأخرج أحمد، والترمذي، والنسائي^(٤) بإسناد رجاله ثقات قال: قال رسول الله ﷺ في العزل: «أَنْتَ تَخْلُقُهُ؟ أَنْتَ تَرْزُقُهُ؟ أَقْرَبُهُ قَرَارَهُ؟ فَإِنَّمَا ذَلِكَ الْقَدَرُ»، وأخرج أحمد، ومسلم^(٥) من حديث أسامة بن زيد أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني أعزِلُ عن امرأتي، فقال له رسول الله ﷺ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟» فقال: إني أشفق على ولديها. فقال له رسول الله ﷺ: «لَوْ كَانَ صَارًا صَرَّ

= فقد رجحا طريق أبي صالح وهي منقطعة وأبو صالح ضعيف بل اتهم بالكذب مع أنه قد خالفه ابن وهب أحد العبادة ولم يرجحا طريقه فضلاً عن تصحيحها، وفي هذا دليل على أن رواية ابن وهب عن ابن لهيعة لا تصح بحال، ولكن قد تكون أرجح عند الخلاف من غيرها إذا انتفت القرائن، والحديث قد وضعه الحافظ ابن حجر بقوله: وفي إسناده ابن لهيعة. «الفتح» (٢١٨/٩).

(١) عبد الرزاق (١٤٣/٧)، والبيهقي (٢٣٠/٧) وهو صحيح موقوفاً.

(٢) (١٤٤٠)، وكذا البخاري (٥٢٠٧) أيضاً. (٣) في البخاري (٧٤٠٩)، ومسلم (١٤٣٨).

(٤) أحمد (٥٣/٣، ٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (٣٤٤/٥)، وهو صحيح ولم يخرج الترمذي، وسبب ذلك أن الشوكاني نقل كلام الحافظ بتصريف فوم، قال في «النيل» (١٩٦/٦): حديث أبي سعيد الثاني أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي قال الحافظ: ورجال ثقات «الفتح» (٢١٩/٩) وأصل العبارة للحافظ إلا أن الحافظ عني حديث جابر لا حديث أبي سعيد، وحديث أبي سعيد أخرجه النسائي بالمعنى، ولفظ الكتاب لم يخرج سوى أحمد، وقد ذكر المحدث بن تيمية الحديث ولم ينسبه إلا لأحمد، وهذا كله لأن الشوكاني تبع الحافظ في تخريجه ولم يرد الحافظ هذا اللفظ بعينه وإنما أراد إسناد أبي سعيد فتبعه الشوكاني فلم يصب.

(٥) أحمد (٢٠٣/٥)، ومسلم (١٤٤٣).

فَارِسَ وَالرُّومَ»، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع^(١) على أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها وتعقب بأن الشافعية تقول إنه لاحق للمرأة في الجماع.

وأما كونه لا يجوز إتيان المرأة في دُبْرِهَا؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، وأهل السنن، والبخاري^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى الْمَرْأَةَ فِي دُبْرِهَا» وفي إسناده الحارث بن مُخَلَّدٍ لا يعرف حاله وأخرج أحمد، والترمذي، وأبوداود^(٣) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا، أَوْ كَاهِنًا فَصَدَقَهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»، وفي إسناده أبو تَمِيمَةَ عنه قال البخاري: (٤) لا يعرف لأبي تيممة سماع من أبي هريرة، وقال البخاري: (٥) هذا حديث منكر. وفي إسناده أيضًا حكيم بن الأثرم. قال البخاري: لا يُحْتَجُّ به وما تفرد به فليس بشيء. وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٦) من حديث خزيمة بن ثابت: أن النبي ﷺ نهى

(١) «التمهيد» (١٤٨/٣).

(٢) أحمد (٢٧٢/٢)، أبوداود (٢١٦٢) والنسائي في الكبرى (٣٢٢/٥) وابن ماجه (١٩٢٣)، ويطبع جزء من مسند أبي هريرة من «مسند البزار» ولم أقف عليه حتى الآن.

(٣) أحمد (٤٠٨/٢)، والترمذي (١٣٥)، وأبوداود (٣٩٠٤).

(٤) في «التاريخ» (١٦/٣).

(٥) كما في «التلخيص» (١٨٠/٣).

وللحديث طريق معلولة يستحسن التنبيه عليها أخرجها الحاكم (٨/١) ظاهرها الصحة إلا أنه تفرد بها الحاكم ولا يؤخذ بما تفرد به على أن الإسناد مُتَكَثِّرٌ فيه قال يحيى بن سعيد: وكان في أطراف عوف: خلاص ومحمد عن أبي هريرة.... قال يحيى: فسألت عوفًا فترك محمدًا، وقال خلاص: مرسل. كما في «جامع التحصيل».

وقال ابن المديني: سمعت يحيى قال: قال لي شعبة في أحاديث عوف عن خلاص عن أبي هريرة ومحمد عن أبي هريرة إذ جمعهم قال لي شعبة: ترى لفظهم واحدًا؟ قال ابن أبي حاتم: كالمنكر على عوف «شرح العلل» لابن رجب (ص ٣٥٩) والحديث أخرجه أحمد (٤٢٩/٢) بنفس الإسناد وفيه عوف عن خلاص عن أبي هريرة بدون ذكر محمد فهذا دليل على أن طريق الحاكم غير محفوظة.

(٦) أحمد (٢١٣/٥)، وابن ماجه (١٩٢٤) وهو ضعيف بمرّة فيه حجاج بن أرطاة ضعيف ومدلس، ولم

أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا. وَفِي إِسْنَادِهِ عُمَرُ بْنُ أُخَيْحَةَ^(١) وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنِ مَاجَةَ^(٢) أَنَّ النَّبِيَّ صلی اللہ علیہ وسلم قَالَ: «لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ»، أَوْ قَالَ: «فِي أَدْبَارِهِنَّ» وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ^(٣) وَعَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَالنَّسَائِيِّ^(٤) أَنَّ النَّبِيَّ

= قَالَ الْخَافِضُ ابْنَ رَجَبٍ: حَبَّاجٌ - يَعْنِي ابْنَ أَرْطَاةَ - مَدْلُوسٌ وَقِيلَ إِنَّ أَكْثَرَ رَوَايَاتِهِ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ - سَمِعَهَا مِنَ الْعُرْزِيِّ وَدَلَّسَهَا وَالْعُرْزِيُّ ضَعِيفٌ «الفتح» (٣٧٢/١).

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي حَبَّاجٍ: صَدُوقٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ يَدْلُسُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرْزِيِّ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: كَانَ الْحَبَّاجُ يَدْلُسُ فَيُحَدِّثُنَا بِالْحَدِيثِ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ مِمَّا يَحْدُثُهُ عَنْ الْعُرْزِيِّ، وَالْعُرْزِيُّ مَتْرُوكٌ. كَمَا فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» (٣٣٩/٤).

(١) هَذَا لَيْسَ فِي إِسْنَادِ أَحْمَدَ وَابْنِ مَاجَةَ عُمَرُ بْنُ أُخَيْحَةَ، وَإِنَّمَا فِي غَيْرِهَا.

(٢) أَحْمَدُ (١٨٦/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٢٤/٥)، وَلَمْ يَخْرِجْهُ ابْنُ مَاجَةَ كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» (٤٧١/٧).

لِنَبِيِّ: وَالْحَدِيثُ مِنْ مُسْنَدِ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ، لَا عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُورِدُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَمَا وَقَعَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلِيُّ ابْنِ طَلْقٍ «التفسير» فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خَرَّتْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. وَكَذَا هُوَ فِي «التَّلْخِصِ» (١٨١/٣).

(٣) كَلَّا، فَقَبْلَهُ مُسْلِمُ بْنُ سَلَامٍ الْحَنْفِيُّ مَجْهُولٌ، وَفِي الْحَدِيثِ اخْتِلَافٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَيَانِهِ.

(٤) أَحْمَدُ (١٨٢/٢) وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكِبَرِيِّ» (٣٢٠/٥) وَالْحَدِيثُ لَهُ طَرَقٌ وَفِيهِ خِلَافٌ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ قَالَ الْخَافِضُ: وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ قَوْلِهِ. «التَّلْخِصِ» (١٨١/٣) وَبَقِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَهُمْ: أَبِي ابْنِ كَعْبٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمْ وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهَا.

قَالَ الْبَزَارُ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا كَمَا فِي «الْكُشْفِ» (١٧٣/٢).

وَقَالَ الْخَافِضُ ابْنُ حَجَرٍ: وَالْحَدِيثُ مُنْكَرٌ لَا يَصِحُّ مِنْ وَجْهِ كَمَا صَرَحَ بِذَلِكَ الْبُخَارِيُّ وَالْبَزَارُ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ «مَخْتَصَرُ الزَّوَائِدِ» (١٠٣٥).

وَقَالَ أَيْضًا: وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ كَالْبُخَارِيِّ، وَالدَّهْلِيِّ، وَالْبَزَارِ، وَالنَّسَائِيِّ، وَأَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ. «الفتح» (٤٩/٩) عِنْدَ الْحَدِيثِ (٥٤٢٨).

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنِي كَعْبٍ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهِمْ وَفِي كُلِّ مِنْهَا مَقَالٌ لَا يَصِحُّ مَعَهُ الْحَدِيثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ «التفسير» سُورَةُ الْبَقَرَةِ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ =

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا هِيَ اللُّوْطِيَّةُ الصُّغْرَى»، وفي الباب أحاديث وبعضها يقوي بعضاً، وحكي عن بعض أهل العلم الجواز، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَيْئُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، والبحث طويل لا يتسع المقام لبسطه.

فصل

وَالْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلَا عِبْرَةَ بِشَبْهِهِ بِغَيْرِ صَاحِبِهِ، وَإِذَا اشْتَرَكَ ثَلَاثَةٌ فِي وُطْءٍ أَمْتٍ فِي طَهْرٍ، مَلَكَهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِيهِ، جَاءَتْ بِوَلَدٍ وَادَّعَوْهُ جَمِيعًا فَيُقَرَّرُ بَيْنَهُمْ، وَمَنْ اسْتَحَقَّهُ بِالْقُرْعَةِ، فَعَلَيْهِ لِلْآخَرَيْنِ ثُلُثَا الدِّيَةِ.

أقول: أما كون الولد للفراش ولا عبرة بشبهه بغير صاحبه، فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١) وغيرها قال: قال رسول الله ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» وفيها^(٢) أيضاً من حديث عائشة قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة إلى رسول الله ﷺ فقال سعد، يارسول الله، ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي فيه أنه ابنه؛ انظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارسول الله ولد على فراش أبي فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً يَبِينُا بِعُتْبَةَ وقال: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ».

وأما كونه إذا اشترك ثلاثة إلى آخره؛ فلما أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والنسائي^(٣) من حديث زيد بن أرقم قال: أتني علي وهو باليمن في ثلاثة وقعوا على امرأة

= الْمَحِيصُ ﴿ [البقرة: ٢٢٢]. [٢٦٤/١].

وليس معنى ذلك أن الأحاديث إذا لم تصح أن الإتيان في الدبر جنز بل هو محرم دليله قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَيْئُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، والحرث لا يكون في الدبر وإنما يكون الحرث في موضع الولد وهو الفرج، وهناك أدلة أخرى وليس هذا محل ذكرها وبيان ذلك في بحثنا: «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(١) في البخاري (٦٨١٨)، ومسلم (١٤٥٨). (٢) في البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٤٥٧).

(٣) أحمد (٣٧٤/٤)، وأبوداود (٢٢٦٩)، وابن ماجه (٢٣٤٨)، والنسائي (١٨٢/٦).

في طهر واحد فسأل اثنين فقال: أتقران لهذا بالولد؟ قالا: لا. ثم سأل اثنين أَتَقْرَانِ لهذا بالولد؟ قالا: لا فجعل كلما سأل اثنين أَتَقْرَانِ لهذا بالولد؟ قالا: لا، فأقرع بينهم فألحق الولد بالذي أصابته القرعة، وجعل عليه ثلثي الدية، فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه. وأخرجه النسائي، وأبو داود^(١) موقوفاً^(٢) على علي بإسناد أجود من الأول؛ لأن في الإسناد الأول يحيى بن عبدالله^(٣) الكِنْدِيُّ المعروف بالأجلح، وقد وثقه ابن معين، والعجلي، وضعفه النسائي بما لا يُوجِبُ ضعفاً، وقد أخذ بالقرعة مطلقاً مالك، والشافعي وأحمد، والجمهور، وحكى ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق في "شرح السنن" وقد ورد العمل بها في مواضع هذا منها.



(١) النسائي (١٨٤/٦)، وأبو داود (٢٢٧١).

(٢) وقع في (ك): مرفوعاً. وهو خطأ.

(٣) ولكنه قد توبع بصالح والظاهر أنه صالح بن صالح بن مسلم بن حَيٍّ وهو ثقة إلا أنه جعله عن الشَّعْبِيِّ عن عبد الخير عن زيد بن أرقم، والحديث معلول بالإرسال قال أبو حاتم: اختلفوا في هذا الحديث فاضطربوا. والصحيح حديث سلمة بن كُهَيْلٍ (٤٠٢/١) يعني المرسل وهذا ما رجحه النسائي فقال: وهذه الأحاديث كلها مضطربة الأسانيد. وذكر الطريق المرسلة وقال: وسلمة بن كُهَيْلٍ أثبتهم وحديثه أولى بالصواب والله أعلم. "الكبرى" (٣٨٠/٣) وصنيع أبي داود يشير إلى ذلك؛ فإنه ذكر الموصول ثم أتبعه بالمرسل.

كِتَابُ الطَّلَاقِ



هُوَ جَائِزٌ مِنْ مُكَلِّفٍ مُخْتَارٍ وَلَوْ هَازِلًا، لِمَنْ كَانَتْ فِي طَهْرِ لَمْ يَمَسَّهَا فِيهِ، وَلَا طَلَّقَهَا فِي الْخِيَصَةِ الَّتِي قَبْلَهُ، أَوْ فِي حَمْلٍ قَدْ اسْتَبَانَ، وَيَحْرُمُ إِيقَاعُهُ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ، وَفِي وَقُوعِهِ وَوُقُوعِ مَا فَوْقَ الْوَاحِدَةِ مِنْ دُونِ تَحْلُلِ رَجْعَةٍ خِلَافٍ، وَالرَّاجِحُ عَدَمُ الْوُقُوعِ.

أقول: أما جواز الطلاق، فبنص الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة وإجماع المسلمين، وهو قطعي من قطعيات الشريعة، ولكنه يكره مع عدم الحاجة، وقد أخرج أحمد، وأبوداود وابن ماجه، والترمذي،^(١) وحسنه من حديث ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّ امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ فِي غَيْرِ مَا بَأْسٍ، فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ» وأخرج أبوداود، وابن ماجه، والحاكم،^(٢) وصححه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ».

وأما كونه من مكلف مختار؛ فلأن أمر الصغير إلى وليه وطلاق المكره لا حكم له والأدلة على هاتين المسألتين مقررة في مواضعها.

وأما كونه يقع من الهازل؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، وأبي داود، وابن

(١) أحمد (٢٧٧/٥)، وأبوداود (٢٢٢٦)، وابن ماجه (٢٠٥٥)، والترمذي (١١٨٧) وهو ضعيف؛ فيه عنعنة عبد الله بن زيد أبي قلابة الجرمي، وقد أشار الترمذي إلى أنه روي موقوفاً فيُنظر.

(٢) أبوداود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والحاكم (١٩٦/٢) وهو معلول بالإرسال قال الحافظ: ورجح أبو حاتم والدارقطني في «العلل» والبيهقي المرسَل. «التلخيص» (٢٠٥/٣) وقال السخاوي: وضع أبو داود مشعر به قَدَّمَ الرواية المرسلة. «المقاصد الحسنة» ص (١٠).

ماجه، والترمذي^(١)، وحسنه، والحاكم^(٢) وصححه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النَّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالرَّجْعَةُ»، وفي إسناده عبدالرحمن بن حبيب بن أزدك وهو مختلف فيه^(٣)، وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني^(٤) مرفوعاً: «ثَلَاثٌ لَا يَجُوزُ فِيهِنَّ اللَّعِبُ: الطَّلَاقُ، وَالنَّكَاحُ، وَالْعِتْقُ»، وفي إسناده ابن لهيعة^(٥) وعن عبادة بن الصامت عند الحارث بن أبي أسامة^(٦) في «مسنده» مرفوعاً بنحوه وزاد: «فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجِبَ»، وفي إسناده انقطاع^(٧) وعن أبي ذر عند عبدالرزاق^(٨) رفعه: «مَنْ طَلَّقَ وَهُوَ لَا عِبَّ فطَلَّاقُهُ جَائِزٌ، وَمَنْ أَعْتَقَ وَهُوَ لَا عِبَّ فَعَيْتَقُهُ جَائِزٌ، وَمَنْ نَكَحَ وَهُوَ لَا عِبَّ فَنِكَاحُهُ جَائِزٌ»، وفي إسناده أيضاً انقطاع^(٩)، وعن علي موقوفاً عند عبدالرزاق^(١٠) أيضاً وعن عمر موقوفاً عنده^(١١) أيضاً وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً.

وأما [كون] اعتبار أن يكون في طهر لم يمسه فيها... إلخ: فلحديث ابن عمر

٢

(١) أخرجه أبوداود (٢١٩٤)، وابن ماجه (٢٠٣٩)، والترمذي (١١٨٤)، ولم أفد عليه في «المسند» ولم يعزه الحافظ إليه في «تحف المهر» (٧٣/١٥).

(٢) (١٩٧/٢).

(٣) والراجح ضعفه، قال النسائي: منكر الحديث، وقال الذهبي وله ما يُتَكَّرُ وذكر له في «الميزان» هذا الحديث.

(٤) في «الكبير» (٣٠٤/١٨).

(٥) ضعيف وقد اضطرب في الحديث؛ فرواه تارة عن فضالة وتارة عن عبادة كما سيأتي.

(٦) كما في «بغية الباحث» للهيتمي (٥٠٣)، وفيه ابن لهيعة ضعيف، وقد اضطرب فيه كما ذكرنا.

(٧) عبيدالله بن أبي جعفر لم يدرك عبادة.

(٨) في «المصنف» (١٣٥/٦) وهو ضعيف بمرة؛ فيه إبراهيم بن محمد، والظاهر أنه الأسلمي متروك.

(٩) صفوان بن سليم لم يسمع من أبي ذر؛ قال أبوداود: لم ير أحداً من الصحابة إلا أبا أمية وعبدالله بن بُشَيْرٍ. «التهذيب»، وقال الحافظ: هو منقطع. «التلخيص» (٢٠٩/٣).

(١٠) (١٣٥/٦) وفيه جابر الجعفي مُتَّهِمٌ بالكذب، وعبدالله بن نُجَيْيٍ ضعيف واختلف في سماعه من علي وقد أثبت البرار.

(١١) (١٣٥/٦) وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق متروك وجعدة بن هبيرة الظاهر أنه لم يسمع من عمر.

عند مسلم، وأهل السنن، وأحمد^(١) أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال: «مُرْهُ فَلْيَرَا جُعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا» وفي لفظ أنه قال: «لِيَرَا جُعْهَا، ثُمَّ يُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُرَا جُعْهَا فَلْيُطْلَقْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا فَبَلَدُكَ الْعِدَّةُ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ»، وهو في «الصحيحين»^(٢) وغيرها وفي رواية في «الصحيح»^(٣) أنه قرأ النبي ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وللحديث ألفاظ، ووقع الخلاف بين الرواة هل حُسبت تلك الطلقة أم لا، ورواية عدم الحسبان لها أرحج، وقد أوضحت هذه المسألة في «شرح المنتقى» وفي رسالة مستقلة والخلاف طويل والأدلة كثيرة، والراجع عدم وقوع البدعي؛ لما ذكرناه هنالك، وقد روى سعيد بن منصور^(٤) من طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» وقد روى ابن حزم في «المحل»^(٥) بسنده المتصل إلى ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض: لَا يُعْتَدُ بِذَلِكَ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وقد تابع أبا الزبير الراوي لعدم الحسبان لتطليقة ابن عمر المذكورة في الحديث أربعة: عبد الله بن عمر العُمَري، ومحمد ابن عبدالعزيز بن أبي رَوَادٍ، ويحيى بن سُلَيْمٍ، وإبراهيم بن أبي حسنة، ولو لم يكن في المقام إِلَّا قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وقد تقرر أن الأمر بالشئ نهي عن ضده^(٦) والنهي يقتضي الفساد وقول الله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرِفِي أَوْ تَسْرِجِي بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والمطلق على غير ما أمر الله به لم يسرح بإحسان، وقد ذهب إلى عدم الوقوع جماعة من السلف كالباقر، والصادق،

(١) مسلم (١٤٧١)، وأبو داود (٢١٧٩) والنسائي (٢١٣/٦) والترمذي (١١٧٦) وابن ماجه (٢٠١٩)، وأحمد (٦/٢).

(٢) في البخاري (٥٢٥١) ومسلم (١٤٧١). (٣) في مسلم (١٤٧١) (١٤).

(٤) في «سننه» (١٥٥٢) فيه عن عتنة أبي إسحاق وعبد الله بن مالك الهمداني مجهول الحال.

(٥) (٣٧٥/٩).

(٦) الصحيح أن الأمر بالشئ مستلزم لضده راجع مذكرة الشنيطي (ص ٣٥).

وابن عُليَّةَ، وإليه ذهب ابن حزم، وابن تيمية، وذهب الجمهور إلى الوقوع.
وأما وقوع الثلاث دفعة أو عدمه؛ فقد ذهب الجمهور إلى أنه يقع وأن الطلاق يتبع الطلاق وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الطلاق لا يتبع الطلاق، بل يقع واحدة، وقد حُكي ذلك عن أبي موسى، وابن عباس، وطاوس، وعطاء، وجابر بن زيد، والهادي، والقاسم، والناصر، والباقر، وأحمد بن عيسى، وعبدالله بن موسى، ورواية عن علي ورواية عن زيد بن علي، وإليه ذهب ابن تيمية، وابن القيم، وحكاه ابن مغيث^(١) في كتاب «الوثائق» عن علي، وابن مسعود، وعبدالرحمن بن عوف، والزبير وحكاه أيضًا عن جماعة من مشايخ قرطبة، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس، واستدل الجمهور بحديث رُكَّانَةَ بن عبدالله أنه طلق امرأته سُهَيْمَةَ الْبُتَّةَ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال: والله ما أردتُ إِلَّا واحدة. فقال رسول الله ﷺ: «وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً؟!» قال: والله ما أردتُ إِلَّا واحدة. فردها إليه. أخرجه الشافعي وأبوداود والترمذي^(٢)، وصححه أبوداود وابن حبان والحاكم^(٣)، وفي إسناده الزبير بن سعيد الهاشمي^(٤) وقد ضَعَّفَهُ غير واحد، وقيل إنه متروك، وقد ورد ما يدل على أن الطلاق يتبع الطلاق وليس في «الصحيح» شيء من ذلك، وأرجح من الجميع حديث ابن عباس الثابت في «صحيح مسلم»^(٥) أن الطلاق كان على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وصدرًا من إمارة عمر الثلاث واحدة فلما كان عهد عمر تتابع الناس فأجازه عليهم.

(١) هو أحمد بن محمد بن مغيث الصديقي، أبوجعفر، وكتابه «المقنع في الوثائق». راجع «ترتيب المدارك» (٨١٩/٤)، «كشف الظنون» (١٨٠٩/٢).

(٢) الشافعي في «المسند» (٣٧/٢)، وأبوداود (٢٢٠٨)، والترمذي (١١٤٧).

(٣) أبوداود ذكره الدارقطني في «سننه» (٣٣/٤)، وابن حبان (٢٣٥/٦)، والحاكم (١٩٩/٢).

(٤) الزبير في بعض طرق الحديث، وفي الحديث أيضًا عبدالله بن يزيد بن ركانة مجهول وأبوه مجهول الحال، والحديث ضعيف مضطرب ضعفه جماعة من الحُفَّاظ كالبخاري والعقيلي وغيرها

(٥) (١٤٧٢).

فصل

وَيَقْعُ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ، وَبِالتَّخْيِيرِ إِذَا اخْتَارَتِ الْفُرْقَةَ، وَإِذَا جَعَلَهُ الزَّوْجُ إِلَى غَيْرِهِ وَقَعَ مِنْهُ، وَلَا يَقْعُ بِالشَّحْرِيمِ، وَالرَّجُلُ أَحَقُّ بِامْرَأَتِهِ فِي عِدَّةِ طَلَاقِهَا يُرَاجِعُهَا مَتَى شَاءَ إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، وَلَا تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

أقول: أما وقوعه بالكناية، فلحديث عائشة عند البخاري^(١) وغيره أن ابنة الجَوْنِ لما دخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت: أعوذ بالله منك. فقال لها: «لَقَدْ عَذَبْتُ بِعَظِيمٍ!! الْحَقِّي بِأَهْلِكَ»، وفي «الصحيحين»^(٢) وغيرهما في حديث تخلف كعب ابن مالك لما قيل له: إن رسول الله ﷺ يأمرُك أن تعتزل امرأتك. فقال أطلقها أم ماذا أفعل؟ قال: بل اعتزها فلا تقر بها. فقال لامرأته: الحقي بأهلك. فأفاد الحديثان أن هذه اللفظة تكون طلاقاً مع القصد ولا تكون طلاقاً مع عدمه.

وأما كون الطلاق يقع بالتخير؛ فلقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلٌ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [الأحزاب: ٢٨] الآية، ﴿وَلِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ﴾ [الأحزاب: ٢٨] الآية، وقد ثبت في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما أن رسول الله ﷺ دعا نساءه لما نزلت الآية فَخَيَّرَهُنَّ. وقد ثبت في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما عن عائشة قالت: خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه، فلم يَعُدْهَا شيئاً. وفي المسألة خلاف وهذا هو الحق وبه قال الجمهور.

وأما كونه إذا جعله الزوج إلى غيره وقع منه؛ فلأنه توكيل بالإيقاع، وقد تقرر جواز التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك إلا ما خصه دليل، وقد سئل أبوهريرة، وابن عباس، وعمرو بن العاص عن رجل جعل أمر امرأته بيد

(٢) في البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

(١) (٥٢٥٤).

(٤) في البخاري (٥٢٦٢) ومسلم (١٤٧٧).

(٣) في البخاري (٤٧٨٥) ومسلم (١٤٧٥).

أبيه فأجازوا طلاقه كما أخرجه أبوبكر البرقاني في كتابه المخرج على "الصحيحين"^(١).

وأما كونه لا يقع بالتحريم؛ فلما في "الصحيحين"^(٢) عن ابن عباس قال: إذا حَرَّمَ الرجل امرأته فهي يَمِينٌ يُكْفَرُهَا وقال: لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة. وأخرج عنه النسائي^(٣) أنه أتاه رجل، فقال: إني جعلت امرأتي علي حراماً فقال: كذبت ليست عليك بحرام، ثم تلا هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، عليك أغلظ الكفارة عتق رقبة. وأخرج النسائي^(٤) أيضاً بإسناد صحيح عن أنس أن رسول الله ﷺ كانت له أمة يطؤها، فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرَّمها على نفسه فأنزل الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١] الآية. وفي الباب روايات عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر، وفي هذه المسألة نحو ثمانية عشر مذهباً والحق ما ذكرناه، وقد ذهب إليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم وهذا إذا أراد تحريم العين، وأما إذا أراد الطلاق بلفظ التحريم غير قاصد لمعنى اللفظ بل قصد التسريح، فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الكناية كسائر الكنايات.

وأما كون الرجل أحق بامرأته في عِدَّة طلاقه... إلخ؛ فلحديث ابن عباس عند أبي داود، والنسائي^(٥) في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] الآية، قال: وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً، فنسخ ذلك: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وفي إسناده علي بن الحسين بن واقد وفيه مقال^(٦)، وأخرج الترمذي^(٧)

(١) لم أقف عليه. (٢) في البخاري (٥٢٦٦) ومسلم (١٤٧٣).

(٣) (١٥١/٦) وهو حسن. (٤) في "الكبرى" (٤٩٥/٦) حسن.

(٥) أخرجه أبوداود (٢١٩٥)، والنسائي (٢١٢/٦). (٦) لا مزيد على ما قال الإمام الشوكاني.

(٧) (١١٩١) فيه يعلى بن شبيب مجهول الحال، والحديث معلول بالإرسال فقد خالف يعلى، عبدالله بن إدريس فأرسله عن عروة بن الزبير قال الترمذي: وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب.

عن عائشة قالت: كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته إذا ارتجعها وهي في العدة، وإن طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبيني مني ولا أويلك أبدا قالت وكيف ذلك قال: أطلقك فكلما هت عدتك أن تنقضي راجعتك، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكت، حتى جاء النبي فأخبرته، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: ﴿أَطْلُقْ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكِ بِمَعْرِوْفٍ أَوْ تَتْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، قالت عائشة: فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا: من كان طَلَّقَ ومن لم يكن طلق. وأخرج أبوداود، وابن ماجه، والبيهقي، والطبراني^(١) عن عمران بن حصين أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته، ثم يقع بها ولم يُشهد على طلاقها ولا على رجعتها، فقال: طَلَّقَتْ لغير سنة وراجعت لغير سنة، أشهد على طلاقها وعلى رجعتها، ولا تعد.

وأما كونها لا تحِلُّ له بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره؛ فلقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ولما في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما من قوله ﷺ لا امرأة رِفَاعَةَ الْقُرْطَبِيِّ: «لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ» وهو مُجْمَعٌ على ذلك.



(١) أبوداود (٢١٨٦)، وابن ماجه (٢٠٢٥)، والبيهقي (٣٧٣/٧)، والطبراني (١٨٠/١٨) وهو صحيح موقوف.

(٢) في البخاري (٢٦٣٩) ومسلم (١٤٣٣) عن عائشة.

بَابُ الْخُلْعِ

وَإِذَا خَالَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ كَانَ أَمْرُهَا إِلَيْهَا لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ الرَّجْعَةِ، وَيَجُوزُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مَا لَمْ يُجَاوِزَ مَا صَارَ إِلَيْهَا مِنْهُ، فَلَا، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّرَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْخُلْعِ أَوْ الزَّامِ الْحَاكِمِ مَعَ الشَّقَاقِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ فُسْحٌ وَعِدَّتُهُ حَيْضَةٌ.

أقول: أما كون أمرها إليها بعد الخلع، فلحديث ابن عباس عند البخاري^(١) وغيره: أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس جاءت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكن أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قالت: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «أَقْبِلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقْهَا»، وفي رواية لابن ماجه والنسائي^(٢) بإسناد رجاله ثقات أنها قالت: لا أُطِيقُهُ؛ بُعْضًا، فقال لها النبي ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قالت له: نعم. فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ الحديقة ولا يزداد، وفي رواية للدارقطني^(٣) بإسناد صحيح أن أبا الزبير قال: إنه كان أصْدَقَهَا حديقة، فقال النبي ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ الَّتِي أُعْطَاكِ؟» قالت: نعم وزيادة. فقال النبي ﷺ: «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا، وَلَكِنْ حَدِيثَهُ». قالت: نعم، فهذه الفرقة إنما كانت بسبب ما افتدت به المرأة فلو لم يكن أمرها إليها كانت الفدية ضائعة، وقد أفاد ما ذكرناه أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما صار إليها منه؛ وقد ذهب إلى هذا علي، وطاوس، وعطاء، والزُّهْرِيُّ، وأبو حنيفة، وأحمد، وإسحاق، والهادوية، وذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن يأخذ منها زيادة على ما أخذت منه استدلالاً بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فإنه عام للقليل

(١) (٥٢٧٣) وهو معلول، أعله الدارقطني بالإرسال «التتبع» (ص ٤٨٨) والبيهقي في «السنن» (٣١٣/٧).

(٢) ابن ماجه (٢٠٥٦)، والنسائي (١٦٩/٦) وليس لفظ النسائي كلفظ ابن ماجه، ولفظ الكتاب لابن ماجه.

(٣) (٢٥٥/٣) إلا أنه مرسل، قال البيهقي: سمعه أبو الزبير من غير واحد وهذا أيضًا مرسل. «السنن» (٣١٤/٧).

والكثير، ويجاب بأن الروايات المتضمنة للنهي عن الزيادة مخصصة لذلك، وأما ما أخرجه البيهقي^(١) عن أبي سعيد الخدري قال: كانت أختي تحت رجل من الأنصار، فارتفعنا إلى رسول الله ﷺ فقال لها: «أَتُرَدِّينَ حَدِيثَهُ؟» قالت: وأزيد عليها. فردت عليه حديثه وزادته، ففي إسناده ضعف مع أنه لا حجة فيه؛ لأنه لم يقررها على تسليم الزيادة، وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، يدل على منع الأخذ مما آتيتوهن إلا مع ذلك الأمر فلا بأس أن تأخذوا مما آتيتوهن لا كله فضلاً عن الزيادة عليه.

وأما كونه لا بد من التراضي بين الزوجين؛ فلقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨].

وأما اعتبار إلزام الحاكم؛ فلإرتفاع ثابت وامراته إلى النبي ﷺ وإلزامه بأن يقبل الحديقة ويطلق، ولقوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، وهذه الآية كما تدل على بعث حكمين يدل على اعتبار الشقاق في الخلع، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ويدل عليه قصة امرأة ثابت المذكورة، وقولها أكره الكفر بعد الإسلام، وقولها: لا أطيقه؛ بغضاً. فلهذا اعتبرنا الشقاق في الخلع.

وأما كونه فسخاً؛ فلحديث الرُبَيْع بنت معوذ عند النسائي^(٢) في قصة امرأة ثابت أن النبي ﷺ قال له: «خُذِ الَّذِي لَهَا عَلَيْكَ، وَخَلِّ سَبِيلَهَا». قال: نعم فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد بحیضة واحدة وتلحق بأهلها، ورجال إسناده كلهم ثقات^(٣) ولها

(١) (٣١٤/٧) وهو مسلسل بالضعفاء محمد بن أحمد بن تميم القنطري فيه لين، وسعد بن محمد قال أحمد:

جهمي ولم يكن هذا مما يستاهل أن يكتب عنه ولا كان موضعاً لذلك، والحسين بن حسن بن عطية:

الحسين ضعيف هو وأبوه، وعطية مع ضعفه فهو مدلس.

(٢) (١٨٦/٦).

(٣) كلا ففيه عبد العزيز بن عثمان الملقب شاذان مقبول، وذكر البيهقي طريقاً مرسله وقال: هذا أصح =

حديث آخر عند الترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(١) أن النبي ﷺ أمرها أن تَعْتَدَ بحیضة. وفي إسناده محمد بن إسحاق وقد صرح بالتحديث، وأخرج أبوداود، والترمذي^(٢) وحسنه عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي ﷺ أن تَعْتَدَ بحیضة. وأخرج الدارقطني، والبيهقي بإسناد^(٣) صحيح عن أبي الزبير وفيه: فأخذها وخلي سبيلها. قال الدارقطني: سمعه أبو الزبير^(٤) من غير واحد. فهذه الأحاديث كما تدل على أن العدة في الخلع حیضة تدل على أنه فسخ؛ لأن عدة الطلاق ثلاث حِيَضٍ وأيضاً تخلية السبيل هي الفسخ لا الطلاق، وأما ما وقع في بعض روايات الحديث أنه طلقها تطليقه فقد أجبت عن ذلك بجوابات طويلة وقد أودعتها "شرح المنتقى"، فليرجع إليه.



= وليس فيه مَنْ أَمَرَهَا، ولا على عهد النبي ﷺ (٤٥٠/٧).

(١) الترمذي (١١٨٥)، والنسائي (١٨٧/٦)، وابن ماجه (٢٠٥٨) وهو حسن.

(٢) الترمذي (١١٨٥)، وأبوداود (٢٢٢٩)، اختلف في وصله وإرساله وقد أشار أبوداود والبيهقي إلى إرساله، والحديث فيه عمرو بن مسلم الجندي مختلف فيه والراجح ضعفه، ولعل هذا الاختلاف منه.

(٣) الدارقطني (٢٥٥/٣)، والبيهقي (٣١٤/٧)، بإسناد صحيح، إلا أنه مرسل كما تقدم.

(٤) لكن لا يدري أسمع من صحابي أم من تابعي فهو لا يزال في معنى المرسل وقد تقدم في كلام البيهقي الحكم بالإرسال.

بَابُ الْإِيلَاءِ

هُوَ أَنْ يَحْلِفَ الزَّوْجُ مِنْ جَمِيعِ نِسَائِهِ أَوْ بَعْضِهِنَّ: لَا أَقْرُبُهُنَّ، فَإِنْ وَقَّتْ
بِدُونِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ اعْتَزَلَ حَتَّى يَنْقَضِيَ مَا وَقَّتَ بِهِ، وَإِنْ وَقَّتَ بِأَكْثَرِ مِنْهَا خَيْرٌ
بَعْدَ مُضِيِّهَا بَيْنَ أَنْ يَفِيءَ أَوْ يُطْلَقَ.

أَقُولُ: أما كون الإيلاء هو حلف الزوج لا أقرب بعض نسائي أو كلهن فظاهر.

وأما كونه يصح التوقيت بدون أربعة أشهر؛ فلما ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرها
أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهرا، ثم دخل بهن بعد ذلك.

وأما أَنَّ مِنْ وَقَّتَ بِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ يُخَيَّرُ بَعْدَ مُضِيِّهَا بَيْنَ الْفِيءِ أَوْ الطَّلَاقِ؛
فلقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رَبْعَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] الآية، وقد أخرج
البخاري^(٢) عن ابن عمر قال: إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق. قال
البخاري^(٣) وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ عَثَانَ، وَعَلِيٍّ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَعَائِشَةَ، وَاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا
مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَخْرَجَ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٤) عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ قَالَ: أَدْرَكْتُ بِضْعَةَ
عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَوْقِفُونَ الْمُؤْلِيَ. وَأَخْرَجَ أَيْضًا^(٥) عَنْ سَهِيلِ
ابْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ
يُؤْلِي قَالُوا: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى تَنْقَضِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَيُوقَفَ، فَإِنْ فَاءَ وَإِلَّا طُلِقَ. وَقَدْ
اختلف في مقدار مدة الإيلاء، فذهب الجمهور إلى أنها أربعة أشهر فصاعدًا قالوا:
فإن حلف على أنقص منها لم يكن مؤليًا، واحتجوا بالآية، وهي لا تدل على

(١) في البخاري (٥٢٠٢) ومسلم (١٠٨٥) عن أم سلمة، وعن ابن عباس في البخاري (٥٢٠٣) وعن جابر
في مسلم (١٠٨٤) وعن أنس في البخاري (٥٢٠١).

(٢) (٥٢٩٠). (٣) ذكر الحافظ من وصلها في «الفتح» (٣٣٨/٩).

(٤) (٦١/٤).

(٥) (٦١/٤) ضعيف فيه يحيى بن أيوب الغانقي سيئ الحفظ.

مطلوبهم؛ لأنها لبيان المدة التي تضرب للمولي ليفيء بعدها أو يطلق، وقد وقع منه صلى الله عليه وسلم الإيلاء شهراً ودخل على نسائه بعده، فلو كان الإيلاء أربعة أشهر فصاعداً ولا يصح أقل منها لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك، وقد ذهب إلى جواز الإيلاء دون أربعة أشهر جماعة من أهل العلم، وهو الحق.



بَابُ الظَّهَارِ

وَهُوَ قَوْلُ الزَّوْجِ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي، أَوْ ظَاهِرُنْكَ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا أَنْ يُكْفِّرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ^(١)، وَيَجُوزُ^(٢) لِلِإِمَامِ أَنْ يُعِينَهُ مِنْ صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ فَفِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الصَّوْمِ، وَلَهُ أَنْ يَصْرِفَ مِنْهَا لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ، وَإِذَا كَانَ الظَّهَارُ مُؤَقَّتًا فَلَا يَرْفَعُهُ إِلَّا انْقِضَاءُ الْوَقْتِ، وَإِذَا وَطِئَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْوَقْتِ أَوْ قَبْلَ التَّكْفِيرِ كَفَّ حَتَّى يُكْفِّرَ فِي الْمَطْلُوقِ، وَيَنْقُضِي وَقْتُ الْمَوْقَّتِ.

أقول: الدليل على ما اشتمل عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب ما في القرآن الكريم، وقد بينه النبي ﷺ في قصة سلمة بن صخر لما ظاهر من امرأته، ثم وَطَّئَهَا فقال له رسول الله ﷺ: «أَعْتَقِ رَقَبَةً». فقال: لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أملك غيرها، وضرب صفحة رقبته. قال: «فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قال: يارسول الله، وهل أصابني ما أصابني إِلَّا في الصوم. قال: «فَتَصَدَّقْ». قال: والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا ما لنا عشاء. قال: «اذْهَبْ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَقُلْ لَهُ فَلْيُدْفَعْهَا إِلَيْكَ فَأَطْعِمْ مِنْهَا وَسَقًا مِنْ تَمْرِ سِتِّينَ مِسْكِينًا، ثُمَّ اسْتَغْنِ بِسَائِرِهِ عَلَيْكَ وَعَلَى عِيَالِكَ» أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي^(٣) وحسنه، والحاكم،^(٤) وصححه وابن خزيمة، وابن الجارود^(٥) وفي لفظ منه لأبي داود^(٦): فقال رسول الله

(١) في الأصلين: بتقديم الإطعام على الصوم. وفي نسخة حلاق: بتقديم الصوم على الإطعام. وهو أقرب.

(٢) في (ك): يجب على.

(٣) أحمد (٣٧/٤)، وأبوداود (٢٢١٣)، والترمذي (١٢٠٠).

(٤) (٢٠٣/٢).

(٥) وابن خزيمة (٢٣٧٨)، وابن الجارود (٧٤٤).

(٦) (٢٢١٧). وهو منقطع سليمان بن يسار لم يسمع من سلمة بن صخر قال البخاري: هذا حديث مرسل لم يـ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّهُ أَنْتَ وَأَهْلُكَ»، وأُخرج نحو أهل السنن^(١) وصححه الترمذي من حديث ابن عباس وصححه أيضاً الحاكم^(٢) قال ابن حجر: «ورجاله ثقات، لكن أعله أبو حاتم^(٤) والنسائي^(٥) بالإرسال. وقال ابن حزم^(٦) رواه ثقات ولا يضره إرسال من أرسله، وللحديثين شواهد وأُخرج نحوه أبوداود، وأحمد^(٧) من حديث خولة بنت مالك بن ثعلبة، وأُخرج نحوه ابن ماجه^(٨) من حديث عائشة، وأُخرجه الحاكم^(٩) أيضاً، وقد قام الإجماع على أن الكفارة تجب بعد العود لقوله تعالى ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا

= يدرك سليمان بن يسار سلمة بن صخر. كما في «العلل الكبير» (٣٠٦)

(١) أبوداود (٢٢٢٥) والنسائي (١٦٧/٦) والترمذي (١١٩٩) وابن ماجه (٢٠٦٥).

(٢) (٢٠٤/٢). (٣) في «التلخيص» (٢٢٢/٣).

(٤) فقال أبو حاتم: كذا رواه الوليد (ابن مسلم) وهو خطأ، إنما هو عكرمة أن النبي ﷺ مرسل. كما في «العلل» (٤٣٠، ٤٣٤/١).

(٥) قال النسائي: المرسل أولى بالصواب من «المسند» والله سبحانه وتعالى أعلم. «السنن».

(٦) في «المحلى» (١٩٨/٩)

(٧) أبوداود (٢٢١٤)، وأحمد (٤١٠/٦) فيه معمر بن عبدالله بن حنظلة قال ابن القطان: ومعمر هنا لم يذكر بأكثر من رواية ابن إسحاق عنه فهو مجهول الحال «(٤٦٤/٤) «بيان الوهم والإيهام».

لتبيين: ابن القطان قد يُطلق مجهول الحال، على مجهول العين. كما في كتابه (٢٠/٤).

(٨) (٢٠٦٣) فيه عنعنة الأعمش، ويرويه عن تميم بن سلمة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها. وخالفه هشام، واختلف عليه فيه:

رواه أبوداود (٢٢٢٠) من طريق محمد بن الفضل عن حماد بن سلمة عن هشام عن عروة عن عائشة.

ورواه أيضاً (٢٢١٩) عن موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن هشام مرسلًا.

قال الحافظ ابن حجر: والرواية المرسلة أقوى. «الفتح» (٣٢٦/١٥)

قلت: ولا شك في قوتها ورجحانها؛ فوسى أثبت الناس في حماد بن سلمة.

والخلاصة: أن الحديث مختلف في طرقه متناً وإسناداً، ولم يصح موصولاً بحال. والمراسيل سواء مرسل

هشام أو غيره مختلف في ألفاظها وفي تسمية المظاهرة على أوجه، فليس هذا محل بسط هذه الطرق وبيان ما

فيها، وصدق الحافظ ابن العربي إذ قال: ليس في الظهار حديث صحيح يعول عليه. «العارض» (١٧٥/٥).

وللمزيد فالحديث ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٩) (٤٨١/٢).

قَالُوا ﴿ [المجادلة: ٣]، واختلفوا: هل العلة في وجوبها العود، أو الظهار؟ واختلفوا أيضاً هل المحرّم الوطء فقط أم هو مع مقدماته؟ فذهب الجمهور إلى الثاني؛ لقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾ [المجادلة: ٣]، وذهب البعض إلى الأول، قالوا: لأن المسيس كناية عن الجماع. واختلفوا في العود ما هو فقال قتادة، وسعيد بن جبير، وأبو حنيفة، وأصحابه، والعِثْرَةُ: إنه إرادة المسيس لما حرم بالظهار؛ لأنه إذا أراد فقد عاد من عزم الترك إلى عزم الفعل سواء أفعَل أم لا وقال الشافعي، بل هو إمساكها بعد الظهار وقتاً يسع الطلاق ولم يطلق إذ تشبيهها بالأم يقتضي إبانته، وإمساكها نقيضه وقال مالك وأحمد: بل هو العزم على الوطء فقط وإن لم يَطَأ. وقد وقع الخلاف أيضاً إذا وطئ المظاهر قبل التكفير، فقيل: يجب عليه كفارتان. وقيل: ثلاث. وقيل: تسقط الكفارة. وذهب الجمهور إلى أن الواجب كفارة واحدة، وهو الحق كما تفيد الأدلة المذكورة.

وأما كونه يكف إذا وطئ قبل التكفير... إلخ؛ فلحديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال للمظاهر الذي وطئ امرأته: «لَا تَقْرُبْهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ» أخرجه أهل السنن^(١)، وصححه الترمذي والحاكم.

وأما صحة الظهار المؤقت؛ فلتقريره ﷺ لسلمة بن صخر لما قال له: إنه ظاهر من امرأته حتى ينسلخ رمضان وهو في "مسند أحمد"،^(٢) وسنن أبي داود، والترمذي وحسنه، والحاكم، وصححه ابن خزيمة، وابن الجارود كما تقدم، وظاهر القرآن أنه لا يوجب الكفارة إلا العود، فالظهار المؤقت إذا انقضى وقته لم يكن إرادة الوطء عوداً فلا تجب فيه كفارة، وأما إذا كان الموجب للكفارة قول المنكر والزور فهي واجبة في مطلق ومؤقت؛ لأنه قد وقع القول بمجرد إيقاع الظهار.

(١) تقدم تخريجه وأنه مرسل.

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة المتقدمة.

فَصْلُ اللَّعَانِ

إِذَا رَمَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزَّنَا وَلَمْ تُقَرَّ بِذَلِكَ، وَلَا رَجَعَ عَنْ رَمِيهِ، لَاعَنَهَا
 قَيْسُهُدُ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ
 عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَشْهَدُ الْمَرْأَةُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
 الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، [وَأِذَا
 كَانَتْ حَامِلًا أَوْ كَانَتْ قَدْ وَضَعَتْ أَدْخَلَ نَفْيَ الْوَلَدِ فِي أَيْمَانِهِ]، وَيُفَرِّقُ
 الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا، وَيُلْحَقُ الْوَلَدُ بِأُمِّهِ فَقَطْ، وَمَنْ رَمَاهَا بِهِ فَهُوَ
 قَازِفٌ.

أقول: حكم اللعان مذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ

أَزْوَاجَهُمْ﴾ [الور: ٦] الآية.

وأما اشتراط عدم إقرار المرأة بالزنا وعدم^(١) رجوع الرجل عن الرمي؛ فلأن النبي

ﷺ كان يحث المتلاعنين على ذلك.

ففي «الصحيحين»^(٢) وغيرهما: أنه وعظ الرجل وذكَّره وأخبره أن عذاب الدنيا
 أهون من عذاب الآخرة، ثم وعظ المرأة وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب
 الآخرة، فإذا أقرت المرأة كان عليها حد الزاني المحصن إذا لم يكن هناك شبهة، وإذا
 أقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف.

وأما كيفية اليمين؛ فكما في الباب وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة
 في ملاعنته ﷺ بين عويمر العجلاني وامراته وبين هلال بن أمية وامراته.

[وأما كونه يدخل نفي الولد في أيمانه؛ فلم يكن ذلك في الكتاب العزيز ولا وقع
 في الملاعنة الواقعة في زمنه ﷺ؛ لأنه لم يكن هناك حمل ولا ولد].

(١) وقع في الأصلين: ولا رجوع، وما أئبتهاه من المطبوع.

(٢) هذا اللفظ تفرد به مسلم (١٤٩٣).

وأما كونه يفرق الحاكم بينهما؛ ففي حديث سهل بن سعد عند أبي داود^(١) قال: مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما، ثم لا يجتمعان أبداً وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني^(٢) أن النبي ﷺ قال: «الْمُتْلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا» وأخرج نحوه عنه أبوداود،^(٣) وفي «الصحيحين»^(٤) وغيرها أن عويمراً طلق امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يأمره ﷺ. قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين.

وأما كون الولد يلحق بأمه ويُحْدَقُ قاذفها؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قضى رسول الله في ولد المتلاعنين أن يرث أمه وترثه أمه، ومن رماها به جلد ثمانين. أخرجه أحمد،^(٥) وفي إسناده محمد بن إسحق^(٦)، وبقية رجاله ثقات، ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراس ولا فراس هنا والأدلة دالة على وجوب حد القذف، والملاعنة داخلة في المحصنات لم يثبت عليها ما يخلف ذلك وهكذا من قذف ولدها فإنه كقذف أمه يجب الحد على القاذف.



(١) (٢٢٥٠) وهو ضعيف بمره فيه عياض بن عبدالله الفهري ضعيف جداً خاصة في رواية ابن وهب عنه وهذه منها، وله طريق أخرى أخرجه الدارقطني (٢٧٥/٣) والبيهقي (٤١١/٧) ظاهرها الصحة، ولكنها شاذة؛ خالف فيها محمد بن الوليد الزبيدي مالكا وابن جريج ويونس.

(٢) (٢٧٦/٣) عن ابن عمر لا عن ابن عباس، وهذا اللفظ شاذ؛ تفرد به محمد بن زيد العبدي وخالف أيوب، وعمرو بن دينار، وعبد الملك بن أبي سليمان، وغيرهم، والحديث في «الصحيحين» بدون هذا اللفظ.

(٣) (٢٢٥٦) هو منكر ولو قال قائل هو موضوع لم يبعد، الحديث من رواية عباد بن منصور عن عكرمة وهي منكورة وعباد ضعيف وخاصة في روايته عن عكرمة وسئل أبو حاتم عن الحديث فقال: له بهذا الإسناد نحو عشرة أحاديث قال: فرأيت في بعض حديث عباد بن منصور عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ كما في «العلل» (٤٦٧/١).

(٤) تفرد به مسلم (١٤٩٢). (٥) (٢١٦/٢).

(٦) وقد عمعن ولم يصرح؛ فالحديث ضعيف.

بَابُ الْعِدَّةِ

هِيَ لِلطَّلَاقِ مِنَ الْحَامِلِ بِالْوَضْعِ، وَمِنَ الْحَائِضِ بِثَلَاثِ حَيْضٍ، وَمِنْ غَيْرِهِمَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَلِلْوَفَاةِ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَبِالْوَضْعِ، وَلَا عِدَّةَ عَلَى غَيْرِ مَذْحُولَةٍ، وَالْأُمَّةُ كَالْحُرَّةِ، وَعَلَى الْمُعْتَدَةِ لِلْوَفَاةِ تَرْكُ التَّزْنِ، وَالْمُكْتِ فِي النِّبْتِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا أَوْ بُلُوغِ حَبْرِهِ.

[أقول: [أما اعتداد الحامل بالوضع، فلقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١) [الطلاق: ٤].

وأما اعتداد الحائض بثلاث حيض؛ فلقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْتَضِ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهي الحيض كما تقدم في قوله ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ» والفَرْءُ وإن كان في الأصل مشتركًا بين الأطهار والحيض، لكنه هنا قد دلَّ الدليل على أنَّ المراد أحد معني المشترك وهو الحيض، كقوله ﷺ: «تَعْتَدُ بِثَلَاثِ حَيْضٍ»، وقوله: «تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا»، وقوله: «وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» وسيأتي.

وأما اعتداد الحامل بالوضع؛ فلقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وأما غيرها أي: الحامل والحائض، وهي الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها، أو التي انقطع حيضها بعد وجوده، فإنها تعتد بثلاثة أشهر لقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَلِيسَ مِنَ الْمَحْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤] الآية، وقد وقع الخلاف في منقطة الحيض لعارض فقيل: إنها تتربص حتى يعود فتعتد بالحيض أو تئأس فتعتد بالأشهر، والحق ما ذكرناه لأنه يصدق عليها عند الانقطاع أنها من اللائي لم يحضن.

وأما كون عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً؛ فلقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ

وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿٢٣٤﴾ [البقرة: ٢٣٤]، هذا في غير الحامل.
وأما الحامل فبوضع الحمل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وقد يَبَيِّنُ ذلك النبي ﷺ أكمل البيان ففي «الصحيحين»^(١) وغيرها من حديث أم سلمة: أن امرأة من أسلم يقال لها سُبَيْعَةُ كانت تحت زوجها فتوفي عنها وهي حبل، فخطبها أبو السنا بل بن بَعْكَك، فأبت أن تنكحه فقال: والله ما يصلح أن تنكحي حتى تعتدي آخر الأجلين، فكثت قريبًا من عشر ليالٍ، ثم تَفَسَّتْ، ثم جاءت النبي ﷺ فقال: «انكِحي» وأخرج البخاري^(٢) عن ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل قال: أتعلمون عليها التغليظ ولا تجعلون لها الرخصة؟ نزلت سورة النساء القصوى بعد الطولي: ﴿وَأُولَئِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وقد أخرج أحمد^(٣)، والدارقطني [من حديث أبي بن كعب] قال: قلت يارسول الله، وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن للمطلقة ثلاثًا وللمتوفى عنها؟ قال: «هِيَ لِلْمُطَلَّقَةِ وَلِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا» وأخرجه أبو يعلى، والضياء^(٤) في «المختارة»، وابن مردويه^(٥) وفي إسناده المثنى بن الصَّبَّاح^(٦) وثقة ابن معين وضعفه الجمهور.

وقد أخرج ابن ماجه^(٧) عن الزبير بن العوام أنها كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة، فقالت له وهي حامل: طيب نفسي بتطليقة. فطلقها، ثم خرج إلى الصلاة فرجع وقد وضعت، فقال: ما لها خدعتني خدعها الله، ثم أتى النبي ﷺ فقال: «سَبَقَ

(١) في البخاري (٤٩٠٩)، ومسلم (١٤٨٥). (٢) (٤٥٣٢).

(٣) بل في «زوائد المسند» لعبد الله (١١٦/٥) وكذا هو في «تفسير ابن كثير» عن عبد الله، والدارقطني (٣٩/٤).

(٤) أبو يعلى في «معجم شيوخه» (٣)، والضياء في «المختارة» (٤١٦/٣).

(٥) وتفسير ابن مردويه الظاهر أنه مفقود.

(٦) نعم وثقه ابن معين في رواية الدُّوري، ولكن ضعفه في رواية إسحاق بن منصور والدارمي، إذن فهذا التوثيق لا اعتداد به، ولا يُعَارِضُ به قول الجمهور، وعلى كل: فقد قال ابن كثير: وهذا حديث عريب جدًا، بل منكر؛ لأن في إسناده المثنى بن الصباح، وهو متروك الحديث بمرة. «التفسير» سورة البقرة عند الآية.

(٧) (٢٠٢٦) وهو ضعيف ومنقطع؛ ميمون بن مهران لم يسمع من الزبير، ذكر المزي: أنه روى عن عمر والزبير رضي الله عنهما وأنه لم يدركها «التهذيب»، وهو من رواية قَبِيصَةَ عن سفيان الثوري وهي ضعيفة.

الْكِتَابُ أَجَلَهُ؛ اخْطُبَهَا إِلَى نَفْسِهَا»، ورجال إسناده رجال الصحيح إلا محمد بن عمر^(١) بن هَيَّاج وهو صدوق لا بأس به، وقد تمسك بعض الصحابة بالآيتين فجعل عليها أطول الأجلين، فقال: إذا وضعت قبل مُضَيِّ أربعة أشهر وعشر لم تنقض عدتها حتى تمضي أربعة أشهر وعشرًا، وإذا انقضت الأربعة الأشهر والعشر ولم تضع لم تنقض العدة حتى تضع، وبه قال جماعة من أهل العلم، والحق أن عِدَّةَ الحامل بالوضع في الطلاق والوفاء؛ للأدلة التي ذكرناها، وهي نصوص في محل النزاع ومبينة للمراد.

وأما كون غير المدخولة لا عدة عليها؛ فليقله تعالى في غير المسوسات: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

وأما كون عِدَّةُ الأمة كالحرّة؛ فلحديث عائشة أن النبي ﷺ قال: «طَلَّاقُ الْأَمَةِ تَطْلِيقَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» أخرجه الترمذي، وأبوداود، والبيهقي^(٢) قال فيه أبوداود: وهو حديث مجهول^(٣). وقال الترمذي: حديث غريب، ولا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث مُظَاهِرِ بْنِ أَسْلَمَ، ومظاهر^(٤) لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث. انتهى وأخرج ابن ماجه، والدارقطني، ومالك في «الموطأ» والشافعي^(٥) من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «طَلَّاقُ الْأَمَةِ اثْنَتَانِ، وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ» وفي إسناده عمر بن شَيْبٍ وعطية العوفي وهما ضعيفان، وصحح الدارقطني أنه موقوف على ابن عمر وأخرج الدارقطني^(٦) من حديث

(١) في الأصلين: عمرو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الترمذي (١١٨٢)، وأبوداود (٢١٨٩)، والبيهقي (٣٧٠/٧).

(٣) ونص العبارة: رجل مجهول، وحديثه في طلاق الأمة منكر. كما في «التهذيب».

(٤) قال أبو عاصم: ليس بالبصرة حديث أنكر من حديث مظاهر هذا قال أبو بكر النيسابوري: والصحيح عن القاسم خلاف هذا. «سنن الدارقطني» (٤٠/٤) وذكر العقيلي أن حديثه غير محفوظ. «الضعفاء» (١٤١/٢) قلت: ومُظَاهِرُ قال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.

(٥) ابن ماجه (٢٠٧٩)، والدارقطني (٣٩/٤)، ومالك في «الموطأ» (٥٧٤/٢)، والشافعي كما في «ترتيب المسند» (٥٧/٢) وعطية مع ضعفه فهو مدلس ولم يصرح بسأله، وقال الدارقطني: تفرد به عمر بن شبيب مرفوعًا، وكان ضعيفًا، والصحيح عن ابن عمر ما رواه سالم ونافع عنه من قوله.

(٦) في «العلل» (١٩٥/٥) عن ابن مسعود وكذا أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٩٤/١٠) والبيهقي (٣٧٠/٧) وهو ضعيف فيه أشعث بن سَوَّار الكندي ضعيف، وضعفه البيهقي بقوله: أشعث بن سَوَّار =

ابن مسعود وابن عباس: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقد أُعِلَّ بالوقف، وأخرج أحمد^(١) عن علي نحو ذلك، وإذا كان الصحيح الوقف فيما عدا حديث عائشة فلم يكن في الباب ما تقوم به الحجة؛ لأن حديث عائشة ضعيف كما عرفت فوجب الرجوع إلى أدلة الكتاب والسنة المشتملة على تفصيل العدد وهي غير مختصة بالحرائر.

وأما كون علي المعتدة للوفاة ترك التزين؛ فلحديث أم سلمة في «الصحيحين»^(٢) أن النبي ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحْدَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، وفي الباب عن أم حبيبة وزينب بنت جحش^(٣) في «الصحيحين» وغيرهما، وفيها^(٤) أيضاً من حديث أم سلمة أن امرأة توفي زوجها فخشوا على عينها فأتوا رسول الله ﷺ فاستأذنه في الكُحْلِ فقال: «لَا تَكْتَحِلْ، كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَمُكُّثُ فِي شَرِّ أَخْلَاسِهَا أَوْ شَرِّ بَيْتِهَا فَإِذَا كَانَ حَوْلُ فَمَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِبَعْرَةٍ! فَلَا، حَتَّى تُمَضَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، وفي «الصحيحين»^(٥) من حديث أم عطية قالت: كنا نتهى أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا نكتحل، ولا نتطيب، ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عَصَبٍ، وقد رُخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحداً من حيضها في نبذة من كُسْتِ أَطْفَارٍ. وفي الباب أحاديث وقد رُوي ما يعارض هذه الأحاديث، فأخرج أحمد، وابن حبان^(٦)

- غير قوي، وقد قيل: عن شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن مسروق عن عبدالله وليس بمحفوظ. وأما

أثر ابن عباس فأخرجه البيهقي (٣٧٠/٧) وفيه عننة قتادة.

(١) في «العلل» (٣١٨/٢) تحقيق الشيخ وصي الله عباس.

(٢) في البخاري (٥٣٣٤)، ومسلم (١٤٨٦).

(٣) أم حبيبة في البخاري (٥٣٣٩) ومسلم (١٤٨٦)، وزينب بنت جحش في البخاري (٥٣٣٥) ومسلم (١٤٨٧).

(٤) في البخاري (٥٣٣٨)، ومسلم (١٤٨٨). (٥) في البخاري (٥٣٤٠)، ومسلم (١١٢٧).

(٦) أحمد (٣٦٩/٦)، وابن حبان (٦٠/٥) والحديث من الأحاديث المشككة: فمنهم من ضعفه لمخالفته

كالإمام أحمد قال: إنه من الشاذ المطروح كما في «شرح العلل» لابن رجب (ص ٢٣٦) ومنهم من وجهه

قال أبو حاتم: فسروه على معنيين: أحدهما: أن الحديث ليس هو عن أسماء وغلط محمد بن طلحة وإنما

كانت امرأة سواها، وقال آخرون: هذا قيل أن ينزل العدد ثم قال: أشبه عندي والله أعلم: أن هذه

كانت امرأة سوى أسماء وكانت من جعفر بسبيل قرابة ولم تكن امرأته؛ لأن النبي ﷺ قال: لا تحد=

وصححه من حديث أسماء بنت عُمَيْسٍ قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال: «لَا تُحْدِي بَعْدَ يَوْمِكَ هَذَا» وهي كانت اسرأته بالاتفاق، وقد أجيِب بأنه حديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة، وقد وقع الإجماع على خلافه، وقيل: إنه منسوخ. وقد أعله البيهقي^(١) بالانقطاع وهذه الأحاديث المؤقتة في الإحداد بأربعة أشهر وعشر هي في غير الحامل، وأما هي فعليها ذلك حتى تنقضي عدتها بالوضع.

وأما كون عليها المكث في البيت الذي كانت فيه... إلخ؛ فلحديث فُرَيْعَةَ بنت مالك عند أحمد، وأهل السنن،^(٢) وصححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم^(٣) قالت: خرج زوجي في طلب أغلاج له فأدركهم في طريق القُدوم فقتلوه، فأُتِيَ نعيه وأنا في دار شاسعة من دور أهلي فاتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقلت له: إن نعي زوجي أتاني وأنا في دار شاسعة من دور أهلي، ولم يدع لي نفقة ولا مالا ورثته وليس المسكن له، فلو تحولت إلى دور أهلي وإخوتي لكان أرفق بي في بعض شأني. قال: «تَحَوَّلِي»، فلما خرجت إلى المسجد أو إلى الحجرة دعاني أو أمر بي فدعيت، فقال: «امْكُثِي فِي بَيْتِكَ الَّذِي أَنَا فِيهِ نَعْيُ زَوْجِكَ، حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ». قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا. وفي بعض ألفاظه: أنه أرسل إليها عثمان بعد ذلك

= امرأة على أحد فوق ثلاث إلا على زوج. كما في «العلل» (١/٤٣٩).

(١) فقال: فلم يثبت سماع عبدالله من أسماء، وقد قيل فيه: عن أسماء فهو مرسل، ومحمد بن طلحة ليس بالقوي، والأحاديث قبله أثبت فالمصير إليها أولى وبالله التوفيق «السنن» (٧/٤٣٨).

وقد ذكر الدارقطني الخلاف فيه وقال: والمرسل أصح. «العلل» (١٥/٣٠٣).

وقد دفع الإعلال بالانقطاع ابن الترمذي في حاشيته وكذا الحافظ فقال: وهذا تعليل مدفوع فقد صححه أحمد ولكنه قال: إنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد، قلت: وهو مُضَيَّرٌ منه إلى أنه يعله بالنسوخ «الفتح» (٩/٣٩٧).

(٢) أحمد (٦/٣٧٠)، وأبو داود (٢٣٠٠)، والنسائي (٦/١٩٩)، والترمذي (١٢٠٤)، وابن ماجه (٢٠٣١).

(٣) وابن حبان (٦/٢٤٧)، والحاكم (٢/٢٠٨) وهو ضعيف؛ فيه زينب بنت كعب بن عُجْرَةَ مقبولة. قاله الحافظ ابن حجر في «التقريب»، وضعفه ابن حزم في «المحلى» (١٠/١٠٨)، والإشبيلي في «الأحكام» (٣/٢٢٧)، والشيخ الألباني في «الإرواء» (٧/٢٠٧).

فأخبرته فأخذ به، وقد أُعِلَّ هذا الحديث بما لا يقدر في الاحتجاج به، وأخرج النسائي وأبوداود،^(١) وعزاه المنذري^(٢) إلى البخاري^(٣) عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [القرة: ٢٤٠]، نسخ ذلك بآية الميراث بما فرض الله لها من الربع والثمن، ونَسَخَ أجل الحول أن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرًا، وقد ذهب إلى العمل بحديث فُرَيْعَةَ جماعة من الصحابة فمن بعدهم، وقد رُوي جواز الخروج للعذر عن جماعة من الصحابة فمن بعدهم، ولم يأت من أجاز ذلك بحجة [تصلح لمعارضة حديث فريعة، وغاية ما هناك روايات عن بعض الصحابة وليست بحجة] لا سيما إذا عارضت المرفوع، وأخرج الشافعي وعبدالرزاق^(٤) عن مجاهد مرسلًا أن رجالًا استشهدوا بأحد، فقال نساؤهم: يا رسول الله، إنا نستوحش في بيوتنا أفنبيت عند إحدانا؟ فأذن لهن أن يتحدثن عند إحداهن، فإذا كان وقت النوم تأوي كل واحدة إلى بيتها وهذا مع إرساله لا تقوم به الحجة.

فصل

وَيَجِبُ اسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ الْمَسْبِيَّةِ وَالْمُشْتَرَاةِ وَنَحْوَهُمَا بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ حَائِضًا، وَالْحَامِلُ يَوْضَعُ الْحَمْلَ، وَمُنْقَطِعَةُ الْحَيْضِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ عَدَمُ حَمْلِهَا، وَلَا تُسْتَبْرَأُ بِكَرٍّ وَلَا صَغِيرَةٍ مُطْلَقًا، وَلَا يَلْزَمُ الْبَائِعُ وَنَحْوَهُ.

أقول: أما المسبية؛ فلما أخرجه أحمد، وأبوداود، والحاكم،^(٥) وصححه من حديث

(١) النسائي (٢٠٧/٦)، وأبوداود (٢٢٩٨). (٢) في «مختصر السنن» (٢٠٠/٣).

(٣) (٥٣٤٤، ٥٣٣١) ونبه الحافظ على أنه موصول ليس معلقًا فقال: وهو عطف على قوله قال مجاهد، وهو من رواية ابن أبي نجيح عن عطاء ووه من زعم أنه معلق وقد أبدى المصنف ما نهت عليه برواية ورقاء التي ذكرها بعد هذه. «الفتح» (٤٢/٨).

(٤) الشافعي في «الأم» (٥٩٦/٦)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٣٦/٧)، وهو حسن.

(٥) أحمد (٦٢/٣)، وأبوداود (٢١٥٧)، والحاكم (١٩٥/٢) وفيه شَرِيكُ بن عبدالله التُّخَيْي، ضعيف ومذلس.

أبي سعيد أن النبي ﷺ قال في سبایا أوطاس: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا عَمْرٍ حَامِلٌ حَتَّى تُحِیضَ حَيْضَةً»، ولما أخرجه مسلم^(١) وغيره أن النبي ﷺ هم أن يدعن الذي أراد وطء امرأة حامل من السبي لعنة تدخل معه قبره! وأخرج الترمذي^(٢) من حديث العرباض بن سارية أن رسول الله ﷺ حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن. وأخرج ابن أبي شيبة^(٣) من حديث علي قال: نهى رسول الله ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع، ولا غير حامل حتى تستبرأ بحیضة. وفي إسناده ضعف^(٤) وانقطاع وأخرج أحمد، والطبراني^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَقَعَنَّ رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ وَحَمْلُهَا لِعَمْرٍ»، وفي إسناده بقية وحجاج بن أرطاة وهما مدلسان، وهو يشمل المسبية وغيرهما كالمشترأة والموهوبة، وكذلك حديث رويغ بن ثابت عن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءَهُ وَلَدَ غَيْرِهِ». أخرجه أحمد، والترمذي، وأبوداود، وابن أبي شيبة، والدارمي، والطبراني، والبيهقي، والضياء المقدسي، وابن حبان^(٦) وصححه، والبزار^(٧) وحسنه، وهو كما يتناول الحامل المشترأة ونحوها كذلك يتناول من

(١) (١٤٤١) عن أبي الدرداء.

(٢) (١٥٦٤) وضعفه بقوله: وحديث عرباض حديث غريب؛ فيه أم حبيبة بنت العرباض بنت سارية، مجهولة.

(٣) (٢٩/٤) وهو ضعيف؛ فيه حجاج وغالب ظني أنه ابن أرطاة؛ فإن الراوي عنه حفص بن غثاب وكلاهما كوفي فهو ضعيف ومدلس، وعبدالله بن زيد الظاهر أنه لم يسمع من علي.

(٤) أشار بالضعف إلى حجاج، وبالاتقطاع إلى عبدالله بن زيد عن علي.

(٥) أحمد (٣٦٨/٢)، والطبراني في «الأوسط» (٢٢١/٣) وكذا هو في «الصغير» (٢٥٤) عن أبي هريرة وإسناد الطبراني غير إسناد أحمد، أما أحمد ففيه رشدين هو ابن سعد المهري متروك، وأما إسناد الطبراني ففيه بقية عن إسماعيل بن عياش عن حجاج وإسماعيل ضعيف في روايته عن غير الشاميين وهذه منها وحجاج وبقية ضعيفان مدلسان ولم يصرحا؛ فالحديث لا يثبت بكلا الطريقين.

(٦) أحمد (١٠٨/٤)، والترمذي (١١٣١)، وأبوداود (٢١٥٨)، وابن أبي شيبة (٢٩/٤)، والدارمي (٢٤٧٧)، والطبراني في «الكبير» (٢٦/٥)، والبيهقي (٤٤٩/٧)، والضياء المقدسي لم أقف عليه في الجزء المطبوع من «المختارة»، وابن حبان (١٧٠/٧).

(٧) في «المسند» (٢٩٧/٦) وقال: وهذا حديث لا نعلم أحداً رواه إلا رويغ بن ثابت وَحْدَهُ؛ فإسناده حسن اه وهو كما قل.

يجوز حملها من الغير كائناً من كان؛ لأن العلة كونه يسقي ماءه ولد غيره. وأخرج الحاكم^(١) من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن بيع المغنم حتى تقسم وقال: «لَا تَسْقِي مَاءَكَ زَرْعَ غَيْرِكَ!»، وأصله في النسائي^(٢)، وأخرج البخاري^(٣) عن ابن عمر: إذا وُهبَت الوليدة التي تُوطأُ أو بيعت أو أعتقت فَلُتُسْتَبْرَأُ بِحِيضَةٍ وَلَا تُسْتَبْرَأُ الْعَذْرَاءُ. ويدل على استبراء المشتراة التي هي حامل أو تحوُّز حملها الأدلة الواردة في المسببة؛ لأن العلة واحدة، وأما العذراء والصغيرة فليستا ممن يصدق عليه تلك العلة، وإن كان حمل العذراء البالغة ممكناً مع بقاء البكارة ولكنه في غاية الندرة فلا اعتبار به، وأما ما أخرجه البخاري^(٤) وغيره أن النبي ﷺ بعث عليّاً إلى اليمن ليقبض الخمس فاصطفى علي منه سبية فأصبح وقد اغتسل، ثم بلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينكره. بل قال في بعض الروايات: «لَتَصِيبُ عَلِيٌّ أَفْضَلُ مِنْ وَصِيفَةٍ»، فيحمل على أنها كانت صغيرة أو بكرًا؛ جمعاً بين الأدلة، وأنه قد كان مضى لها من وقت السي ما تبين به أنها غير حامل.

وأما كون منقطعة الحيض تُسْتَبْرَأُ حتى يتبين عدم حملها؛ فلأنه لا يمكن العلم بعدم الحمل إلاً بذلك؛ إذ لا حيض بل المفروض أنه منقطع لعارض أو أنها ضهيأ^(٥)، وأما من بلغت سن الإياس من المحيض، فقد صار حملها ميئوساً كحيضها، ولا اعتبار بالنادر.

وأما كونه لا استبراء على البائع؛ فلعدم الدليل على ذلك لا بنص ولا بقياس صحيح، بل هو محض رأي.

(٢) (٣٠١/٧) ظاهره الحسن.

(١) (١٣٧/٢).

(٣) معلقاً (٢٢٣٥/٤) ووصله الحافظ في «التعليق» (٢٧٣/٣) من طريق ابن أبي شيبه بسند صحيح.

(٤) (٤٣٥٠) مختصراً واللفظ لأحمد (٣٥٠/٥).

(٥) قال ابن سيده: والضهياء من النساء: التي لا تحيض ولا ينسئ ثدياها، وقيل التي لا تلد وإن حاضت.

«المحكم» (٣٦٨/٤).

بَابُ النَّفَقَةِ^(١)

تَحِبُّ عَلَى الزَّوْجِ لِلزَّوْجَةِ. وَالْمُطَلَّقةُ رَجْعِيًّا لَا بَائِنًا، وَلَا فِي عِدَّةِ الْوَفَاءِ،
فَلَا نَفَقَةٌ وَلَا سُكْنَى إِلَّا أَنْ يَكُونَا حَامِلَتَيْنِ، وَتَحِبُّ عَلَى الْوَالِدِ الْمُوسِرِ لِوَلَدِهِ
الْمُعْسِرِ وَالْعَكْسُ، وَعَلَى السَّيِّدِ لِمَنْ يَمْلِكُهُ، وَلَا تَحِبُّ عَلَى الْقَرِيبِ لِقَرِيبِهِ إِلَّا
مِنْ بَابِ صَلَةِ الرَّحِمِ، وَمَنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ وَجَبَتْ كِسْوَتُهُ وَسُكْنَاهُ.

أقول: أما وجوبها على الزوج للزوجة، فلا أعرف في ذلك خلافاً وقد أوجبها
القرآن الكريم قال الله: ﴿وَأَزْوَاجُهُمْ فِيهَا وَكُسُوهُنَّ﴾ [النساء: ٥]، وقد قرر دلالة هذه الآية
على المطلوب الموزعي في تفسيره المسمى "بيدر التمام في الآيات والأحكام"، ولحديث:
إذنه ﷺ لهند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها أبي سفيان ما يكفيها وولدها
بالمعروف. وهو في "الصحيحين"^(٢) وغيرهما، ولقوله ﷺ لما سئل عن حق الزوجة على
الزوج: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ»، وهو عند أهل السنن^(٣)
وغيرهم.

وأما وجوبها للمطلقة رجعيًّا؛ فلحديث فاطمة بنت قيس أنه قال لها ﷺ: «إِنَّمَا
النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لِرَّوْجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ» أخرجه أحمد، والنسائي^(٤) وفي
لفظ لأحمد: «فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ فَلَا نَفَقَةٌ وَلَا سُكْنَى»، وفي إسناده مجالد بن
سعيد^(٥) وقد نوبع^(٦)، وأُعلل بالوقف، ولكن الرفع زيادة مقبولة إذا صح مخرجها أو

(١) وقع في (ك): باب النفقات.

(٢) في البخاري (٥٣٦٤)، ومسلم (١٧١٤).

(٣) أبوداود (٢١٤٢) والنسائي في «الكبرى» (٣٧٣/٥، ٣٦٣) وابن ماجه (١٨٥٠).

(٤) أحمد (٤١٧/٦، ٤١٥)، والنسائي (١٤٤/٦).

(٥) قال الدارقطني: لا يُقْبَلُ بِهِ.

(٦) بسعيد بن يزيد الأحمسي وهو ثقة لكن قال الحافظ ابن حجر: فهو في أكثر الروايات موقوف عليها، وقد
بين الخطيب في «المُدْرَج» أن مجالد بن سعيد تفرد برفعه، وهو ضعيف، ومن أدخله في رواية غير مجالد
عن الشَّعْبِيِّ فقد أدرجه وهو كما قال. «الفتح» (٣٩١/٩) وكلام الخطيب في «المدرج» (٩٢٩/٢).

حَسَنٌ، وقد أثبت لها القرآن السكنى؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، ويستفاد من النهي عن الإخراج وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قوله تعالى ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، ويدل على وجوب النفقة قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْلَقْنَ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١]، وقوله تعالى في آخر الآية الأولى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، وهو الرجعة، فكان ذلك في الرجعية.

وأما البائنة فلا نفقة لها ولا سكنى؛ لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم^(١) وغيره عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ولا سكنى. وفي «الصحيحين»^(٢) وغيرها عنها أنها قالت: طلقني زوجي ثلاثاً فلم يجعل لي رسول الله ﷺ لا نفقة ولا سكنى. وقد صح حديثها بلا نزاع وقد أخرج أحمد، ومسلم، وأبوداود، والنسائي^(٣) أنه قال لها رسول الله ﷺ: «لَا نَفَقَةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»، وقد أنكر عليها عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت. وقد قالت فاطمة حين بلغها ذلك بيني وبينكم كتاب الله قال الله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، حتى قال: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، فأمر يحدث بعد الثلاث، وقد ذهب إلى عدم وجوب النفقة والسكنى للبائنة أحمد، وإسحق، وأبو ثور، وداود، وأتباعهم وحكاه في «البحر» عن ابن عباس والحسن البصري، وعطاء، والشَّعْبِي، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والإمامية، والقاسم، وذهب الجمهور [إلى] أنه لا نفقة لها ولها السكنى لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وقد تقدم ما يدل على

(١) (١٤٨٠).

(٢) في مسلم (١٤٨٠) فقد قال الحافظ: هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ولم أرها في البخاري وإنما ترجم لها كما ترى، وأورد أشياء من قصتها بطريق الإشارة إليها، وهم صاحب العمدة فأورد حديثها بطوله في المتفق. «الفتح» (٣٨٧/٩).

(٣) أحد (٤١٥/٦)، ومسلم (١٤٨٠)، وأبوداود (٢٢٩٠)، والنسائي (٢١١/٦).

أنها في الرجعية، وذهب عمر بن الخطاب، وعمر بن عبدالعزيز، والثوري، وأهل الكوفة، والناصر، والإمام يحيى إلى وجوب النفقة والسكنى.

وأما عدم وجوبها لمن في عدة الوفاة؛ فلعدم وجود دليل يدل على ذلك في غير الحامل ولا سيما بعد قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لِرُؤُوسِهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ فَلَا نَفَقَةٌ وَلَا سُكْنَى»، ويؤيده أيضاً في تعليل الآية المتقدمة بقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، وهو الرجعة ولم يبق في عدة الوفاة ذلك الأمر ويفيده أيضاً مفهوم الشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَنَفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]، وهي أيضاً تدل على وجوب النفقة للحامل سواء كانت في عدة الرجعي، أو البائن، أو الوفاة، وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس: «[لَا نَفَقَةَ لَكَ] إِلَّا أَنْ تَكُونِي حَامِلًا»، وقد روى البيهقي^(١) عن جابر يرفعه^(٢) في الحامل المتوفى عنها قال: «لَا نَفَقَةَ لَهَا» قال ابن حجر^(٣) ورجاله ثقات، لكن قال البيهقي: المحفوظ وقفه، ولو صح رفعه لكان نصاً في محل النزاع، وينبغي أن يقيد عدم وجوب السكنى لمن في عدة الوفاة بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها موت زوجها وهي فيه؛ فإن ذلك يفيد أنها إذا كانت في بيت الزوج بقيت فيه حتى تنقضي العدة، ويكون ذلك جمعاً بين الأدلة من باب تقييد المطلق أو تخصيص العام فلا إشكال.

وأما كونها تجب للولد على والده الموسر؛ فلحديث هند بنت عتبة المتقدم ويؤيده ما تقدم في الفطرة من وجوبها على الرجل ومن يُمُونُ.

وأما وجوب نفقة الوالد على ولده الموسر؛ فلأن النفقة هي أقل ما يفيد قوله تعالى: ﴿وَصَالِحُهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]، وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

(١) (٤٣٠/٧).

(٢) إلا أنه معلق، وفيه حرب بن أبي العالية، فيه كلام، وأبو الزبير مدلس.

(٣) في «البلوغ» (١١٤٤).

[إسراء: ٢٣]، وقوله ﷺ «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ» أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن خزيمة، وابن الجارود^(١) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث: «إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ، وَوَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ؛ فَكُلُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ». أخرجه أحمد، وأهل السنن، وابن حبان والحاكم،^(٢) ويؤيد ذلك حديث: من أبر يا رسول الله؟ قال: «أُمُّكَ». قال، ثم من؟ قال: «أُمُّكَ». قال ثم من؟ قال: «أَبَاكَ» وهو في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة.

وأما وجوب النفقة على السيد لمن يملكه؛ فلحديث أبي هريرة عند مسلم^(٤) وغيره أن النبي ﷺ قال: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ» وحديث: «فَلْيُطْعِمَهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَيُلْبِسُهُ مِمَّا يَلْبَسُ» وهو في «الصحيحين»^(٥) وغيرهما من حديث أبي ذر.

وأما كونها لا تجب نفقة سائر القرابة إلا من باب صلة الرحم؛ فلعدم ورود دليل ينص ذلك بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة والرحم المحتاج إلى نفقة أحق الأرحام بالصلة وقد قال تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفَّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا ءَاتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٢٦].

وأما كون من تجب نفقته تجب كسوته وسكنائه؛ فلما يستفاد من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها.

(١) أحمد (٢١٤/٢، ١٧٩)، وأبوداود (٣٥٣٠)، وابن الجارود (٩٩٥)، وابن خزيمة لم أقف عليه في الجزء المطبوع منه، وهو حسن.

(٢) أحمد (٤٢/٦)، وأبوداود (٣٥٢٨) والنسائي (٢٤١/٧) والترمذي (١٣٥٨) وابن ماجه (٢١٣٧)، وابن حبان (٢٢٧/٦)، والحاكم (٤٦/٢) والحديث صحيح وفيه شيء من الخلاف لا يضره للمريد راجع «علل ابن أبي حاتم» (٤٦٥/١).

(٣) في البخاري (٥٩٧١) ومسلم (٢٥٤٨).

(٤) في البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١).

(٥) (١٦٦٢).

بَابُ الرِّضَاعِ

إِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعَ تَيَقُّرٍ وَجُودِ اللَّبَنِ وَكَوْنِ الرِّضْعِ قَبْلَ
الْفِطَامِ، وَيُحَرِّمُ بِهِ مَا يُحَرِّمُ بِالنَّسَبِ، وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمُرْضِعَةِ، وَيَجُوزُ إِرْضَاعُ
الْكَبِيرِ وَلَوْ كَانَ ذَا لِحْيَةٍ لَسَجَوِيزَ النَّظَرِ.

أقول: أما كون الرضاع لا يثبت حكمه إلا بخمس رضعات، فلحديث عائشة عند
مسلم^(١) وغيره أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمن، ثم
نُسخَ بخمس رضعات، فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن. وللحديث
طرق ثابتة في «الصحيح» ولا يخالفه حديث عائشة أن النبي ﷺ قال: «لَا تُحَرِّمُ
الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ». أخرجه مسلم، وأحمد، وأهل السنن،^(٢) وكذلك حديث أم
الفضل عند مسلم^(٣) وغيره أن النبي ﷺ قال: «لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةُ وَالرُّضْعَتَانِ، وَالْمَصَّةُ
وَالْمَصَّتَانِ»، وفي لفظ: «لَا يُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ»، وأخرج نحوه أحمد،
والنسائي، والترمذي^(٤) من حديث عبدالله بن الزبير؛ لأن غاية ما في هذه الأحاديث

(١) (١٤٥٢).

(٢) مسلم (١٤٥٠)، وأحمد (٩٦/٦)، وأبوداود (٢٠٦٣)، والترمذي (١١٥٠)، والنسائي (١٠١/٦)، وابن
ماجه (١٩٤١).

(٣) (١٤٥١) (٥/٤).

(٤) أحمد (١٠١/٦)، والنسائي (١٠١/٦)، والترمذي معلقاً (٤٤٦/٣)، وهو منكر؛ تفرد به محمد بن
دينار الطَّاحِي وهو ضعيف؛ قال الدارقطني: تفرد به محمد بن دينار الطاحي عن هشام بن عروة عن أبيه
عن ابن الزبير عن الزبير ووهم فيه، وغيره من أصحاب هشام يرويه عن هشام عن أبيه عن عبدالله بن
الزبير عن النبي ﷺ. «العلل» ٢٢٥/١٤-٢٢٦.وقال البزار: وهذا الحديث قد رُوِيَ عن ابن الزبير من وجوه ولا نعلم أحداً رواه عن ابن الزبير عن
الزبير إلا محمد بن دينار عن هشام. «المسند» (١٨٣/٣).والحديث رُوِيَ عن عائشة وعن عبدالله بن الزبير وعن الزبير، والصحيح عن عائشة وأما عن
عبدالله وأبيه الزبير فغير محفوظ، قال الحافظ: وجمع ابن حبان بينهما بإمكان أن يكون ابن الزبير سمعه =

أن المصة والمصتين والرضعة والرضعتين والإملاجة والإملاجتين لا يُحَرِّمَنَّ، وهذا هو معنى الأحاديث منطوقاً وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات؛ لأنها تدل على أن ما دون الخمس لا يحرم، وأما معنى هذه الأحاديث مفهومًا -وهو أن يحرم ما زاد على الرضعة والرضعتين- فهو مدفوع لحديث الخمس، وهي مشتملة على زيادة فوجب قبولها والعمل بها، ولا سيما عند قول من يقول إن بناء الفعل على المنكر يفيد التخصيص، والرضعة هي أن يأخذ الصبي الثدي فيمتص منه، ثم يستمر على ذلك حتى يتركه باختياره لغير عارض، وقد ذهب إلى اعتبار الخمس ابن مسعود، وعائشة، وعبدالله بن الزبير، وعطاء، وطاوس، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير، والليث ابن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحق، وابن حزم، وجماعة من أهل العلم، وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب، وذهب الجمهور إلى أن الرضاع الواصل إلى الجوف يقتضي التحريم وإن قل.

وأما اعتبار تَيَقُّن وجود اللبن؛ فلأنه سبب ثبوت حكم الرضاع فلو لم يكن وجوده معلومًا وارتضاع الصبي معلومًا لم يكن لإثبات حكم الرضاع وجه مسوغ.

وأما اعتبار كون الرضيع قبل الفطام؛ فلحديث أم سلمة عند الترمذي^(١) وصححه والحاكم^(٢) أيضًا وصححه قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَّ

= من كل منهم وفي ذلك الجمع بعد على طريقة أهل الحديث «التلخيص» (٥/٤).

قلت: وتبع ابن حبان على رأيه ابن حزم في «المحلى» (١٠/١٩٤).

(١) الترمذي (١١٥٢)، ولم أقف عليه في «المستدرک» وأخشى أن يكون ذكُرُ الحاكم وهم من الحفاظ في «البلوغ» فتبعه الشوكاني كالعادة ويكون المراد ابن حبان؛ فقد ذكره ابن الملقن في «لبدر» وعزاه لابن حبان لا للحاكم، والحديث ذكر الدارقطني الخلاف في رفعه ووقفه وقال: وقول يحيى أشبه بالصواب اهـ «العلل» (٢٥٥/١٥) يعني: موقوفًا.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٨٨/٦)، وقد أعله ابن حزم بالانقطاع «المحلى» (٢٠٧/١٠) ونقله ابن القيم في «الزاد» (٥٨٥/٥) والمناوي في «فيض القدير» (٤٢٦/٦) وغيرهم، وفيه نظر، قال ابن الملقن: وقول ابن حزم: إنه منقطع؛ لأن فاطمة لم تسمع من أم سلمة، وذكر مولدها عجيب؛ لأن عُثْرَ فاطمة حين ماتت أم سلمة على ما ذكر إحدى عشرة سنة فكيف لم تلقها وهما في المدينة، وقد روي عن هشام=

الْأَمْعَاءُ فِي الثَّدْيِ، وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ»، وأخرج سعيد بن منصور، والدارقطني والبيهقي، وابن عدي^(١) من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْخَوْلَيْنِ»، وقد صحح البيهقي وقفه، ورححه ابن عدي، وابن كثير^(٢) وأخرج أبوداود الطيالسي^(٣) من حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «لَا رَضَاعَ بَعْدَ فِصَالٍ، وَلَا يُتَمَّ بَعْدَ احْتِلَامٍ». وقد قال المنذري^(٤): إنه لا يثبت وفي «الصحيحين»^(٥) وغيرها من حديث عائشة قالت: لما دخل عليّ رسول الله ﷺ وعندي رجل فقال: «مَنْ هَذَا؟» قلت: أخي من الرضاعة. قال: «يَا عَائِشَةُ، انْظُرْنَ مَنْ إِنْخَوَّكُنَّ؟ فَإِنَّمَا الرضاعة مِنَ الْمَجَاعَةِ».

وأما كونه يحرم به ما يحرم من النسب؛ فقد تقدم الاستدلال عليه فيمن يحرم نكاحه من كتاب النكاح.

وأما كونه يقبل قول المرضعة؛ فلما أخرجه البخاري^(٦) وغيره من حديث عقبة بن الحارث: أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب، فجاءت أمة سوداء، فقالت: قد أرضعتكما. قال: فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني، قال: فتنحيت، فذكرت ذلك له، فقال: «وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا أَرْضَعْتُكُمَا؟!» فَتَهَاةُ، وفي لفظ^(٧): «دَعَهَا عَنْكَ»، وهو في «الصحيح» وفي لفظ آخر^(٨): «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟!» فَقَارَفَهَا عُقْبَةُ، وقد ذهب إلى ذلك عثمان، وابن عباس، والزُّهْرِيُّ، والحسن، وإسحاق، والأوزاعي، وأحمد بن

= أيضًا أن فاطمة أكبر منه بثلاث عشرة سنة، فيكون على هذا عمره إذ ذاك اثنتي عشرة سنة وعلى قول من يقول إن أم سلمة توفيت سنة اثنتين وستين خمس عشرة سنة. «البدر المنير» (٨/ ٢٧٤).

(١) سعيد بن منصور في «السنن» (٩٧٢)، والدارقطني (٤/ ١٧٤)، والبيهقي (٧/ ٤٦٢)، وابن عدي (٧/ ٢٥٦٢).

(٢) في «إرشاد الفقيه» (٢/ ٢٣٩) وكذا البيهقي في «السنن».

(٣) «المسند» (١٧٦٧) وأخرجه ابن عدي (٢/ ٨٥٢) ومداره فيها على حَرَامِ بْنِ عَثْمَانَ وهو متروك.

(٤) ذكر ابن الملقن في «البدر» (٧/ ٣٢٢) أنه في حواشيه يعني على «المهذب» للشيرازي.

(٥) في البخاري (٥١٠٢) ومسلم (١٤٥٥).

(٦) (٥١٠٤).

(٧) في البخاري (٢٦٥٩).

(٨) في البخاري (٢٠٥٢).

حنبل، وأبو عبيد، ورؤي عن مالك.

وأما كونه يجوز إرضاع الكبير ولو كان ذا لحية لتجويز النظر؛ فلحديث زينب بنت أم سلمة، قالت أم سلمة لعائشة: إنه يدخل عليك هذا الغلام الأيْفَعُ الذي ما أحب أن يدخل عليّ! فقالت عائشة: ما لك في رسول الله أسوة حسنة؟! وقالت: إن امرأة أبي حذيفة قالت: يا رسول الله، إن سالما يدخل عليّ وهو رجل، وفي نفس أبي حذيفة منه فقال رسول الله ﷺ: «أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ». أخرجه مسلم^(١) وغيره وقد أخرج نحوه البخاري^(٢) من حديث عائشة، وقد روى هذا الحديث من الصحابة: أمهات المؤمنين، وسهلة بنت سهيل، وزينب بنت أم سلمة، ورواه من التابعين جماعة كثيرة، ثم رواه عنهم الجمع الجُم، وقد ذهب إلى ذلك علي، وعائشة، وعروة ابن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، والليث بن سعد، وابن علية، وداود الظاهري، وابن حزم، وهو الحق، وذهب الجمهور إلى خلاف ذلك.



بَابُ الْحَصَانَةِ

الْأُولَى بِالطِّفْلِ أُمُّهُ مَا لَمْ تَنْكِحْ، ثُمَّ الْخَالَةُ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ يُعَيَّنُ الْحَاكِمُ مِنَ الْقَرَابَةِ مَنْ رَأَى فِيهِ صَلَاحًا، وَبَعْدَ بُلُوغِ سِنِّ الْاِسْتِقْلَالِ يُخَيَّرُ الصَّيِّ بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَكْفَلَهُ مَنْ كَانَ لَهُ فِي كِفَالَتِهِ مَصْلَحَةٌ.

أقول: أما الأم، فلحديث عبدالله بن عمرو: أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كانت بطني له وعاء وحجري له حواء وتدي له سقاء وزعم أبوه أنه ينزعه مني فقال: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي». أخرجه أحمد، وأبوداود، والبيهقي، والحاكم^(١) وصححه، وقد وقع الإجماع على أن الأم أولى بالطفل من الأب، وحكى ابن المنذر^(٢) الإجماع على أن حقها يبطل بالنكاح: وقد روي عن عثمان أنه لا يبطل بالنكاح، وإليه ذهب الحسن البصري، وابن حزم واحتجوا ببقاء ابن أم سلمة في كفالتها بعد أن تزوجت بالنبي ﷺ، ويجاب عن ذلك بأن مجرد البقاء مع عدم المنازع لا يحتج به لاحتمال أنه لم يبق له قريب غيرها، واحتجوا أيضًا بما سيأتي في حديث ابنة حمزة فإن النبي ﷺ قضى بأن الحق لخالتها وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقد قال: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»، ويجاب عن هذا بأنه لا يدفع النص الوارد في الأم، ويمكن أن يقال: إن هذا يكون دليلًا على ما ذهب إليه الحنفية، والهادوية من أن النكاح إذا كان بمن هو رحم للصغير فلا يبطل به الحق ويكون حديث ابنة حمزة مقيدًا لقوله ﷺ: «مَا لَمْ تَنْكِحِي».

وأما كون الخالة أولى بعد الأم ممن عداها؛ فلحديث البراء بن عازب في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما: أن ابنة حمزة اختصم فيها علي وجعفر وزيد رضي الله عنهم، فقال علي: أنا أحق بها؛ هي ابنة عمي! وقال جعفر: بنت عمي وخالتها تحتي وقال زيد ابنة أخي فقضى بها رسول الله ﷺ لخالتها، وقال: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»، والمراد بقول زيد:

(١) أحمد (١٨٢/٢)، وأبوداود (٢٢٧٦)، والبيهقي (٤/٨)، والحاكم (٢٠٨/٢) وهو حسن.

(٢) في «الإجماع» ص ٦٣ وقال: وأجمعوا على أن لا حق للأم في الولد إذا تزوجت.

(٣) في البخاري (٢٦٩٩)، ولم يخرج مسلم وقد عزاه الحافظ في «التلخيص» (١٢/٤) للبخاري فقط.

ابنة أخي. أن حمزة قد كان النبي ﷺ آخى بينهما، ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه قد ثبت بالإجماع أن الأم أقدم الحواضن، فقتضى التشبيه أن تكون الخالة أقدم من غيرها، من غير فرق بين الأب وغيره، وقد قيل: إن الأب أقدم منها إجماعاً. وليس ذلك بصحيح، والخلاف معروف والحديث يحج من خالفه.

وأما إثبات حق الأب في الحضانة؛ فهو وإن لم يرد بذلك دليل يخصه لكنه قد استفيد من مثل قوله ﷺ للأم: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي» فإن هذا يدل على ثبوت أصل الحق للأب بعد الأم ومن هو بمنزلتها وهي الخالة، وكذلك إثبات التخيير بينه وبين الأم في الكفالة فإنه يفيد إثبات حق له في الجملة.

وأما كونه يعين الحاكم من القرابة من رأى فيه صلاحاً؛ فلأنه إذا عدت الأم والخالة والأب، والصبي محتاج إلى من يحضنه بالضرورة، والقرابة أشفق به، فيعين الحاكم من يقوم بأمره منهم ممن يرى فيه صلاحاً للصبي، وقد أخرج عبدالرزاق^(١) عن عكرمة قال: إن امرأة عمر بن الخطاب حَاصِمَتُهُ إلى أبي بكر في ولد عليها، فقال أبوبكر: هي أَعْطَفُ وَالْطُّفُ وَأَرْحَمُ وَأَحْنَى، وهي أَحَقُّ بولدها مالم تَتَزَوَّجْ. فهذه الأوصاف تفيد أن أبا بكر جعل العلة العطف واللفظ والرحمة وَالْحُنُو.

وأما كونه يثبت التخيير للصبي بعد بلوغ سن الاستقلال بين الأم والأب؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، وأهل السنن،^(٢) وصححه الترمذي: أن النبي ﷺ خَيَّرَ غلاماً بين أبيه وأمه. وفي لفظ: أن امرأة جاءت فقالت يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتي! فقال رسول الله ﷺ: «اسْتَهْمَا عَلَيْهِ». قال زوجها: من يحاقي في ولدي فقال النبي ﷺ: «هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ أُمِّهَا شِئْتَ»، فأخذ بيد أمه فانطلقت فذهبت به أخرجه أهل السنن،

(١) في «المصنف» (١٥٤/٧)، وهو مرسل.

(٢) أحمد (٤٤٧/٢)، والترمذي (١٣٥٧) وابن ماجه (٢٣٥١) وهو صحيح.

وابن أبي شيبة^(١)، وصححه الترمذي، وابن حبان، وابن القطان^(٢)، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي وابن ماجه، والدارقطني^(٣) من حديث عبد الحميد بن جعفر الأنصاري عن جده أن جده أسلم وأبت امرأته أن تسلم فجاء بابن صغير له لم يبلغ قال: فأجلس النبي ﷺ الأب هاهنا والأم هاهنا، وخيره، وقال: «اللَّهُمَّ اهْدِهِ»، فذهب إلى أبيه.

وأما كونه يكفله من كان له في كفالته مصلحة إذا لم يوجد؛ فلكونه محتاجاً إلى ذلك ولم يوجد من له في ذلك حق بنصر الشرع، فكانت المصلحة معتبرة في مصلحة بدنه كما اعتبرت في ماله، وقد دلت على ذلك الأدلة الواردة في أموال اليتامى من الكتاب والسنة.

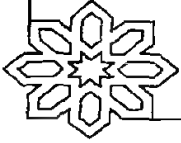


(١) أبوداود (٢٢٧٧) والنسائي (١٨٥/٦)، وابن أبي شيبة (١٨٥/٤-١٨٦).

(٢) سقط من «صحيح ابن حبان»، وهو في «الزوائد للهيتمي» (١٢٠٠)، وابن القطان في «البيان» (٢٠٧/٥).

(٣) أحمد (٤٤٦/٥)، وأبوداود (٢٢٤٤)، والنسائي (١٨٥/٦)، وابن ماجه (٢٣٥٢)، والدارقطني (٤٣/٤) قال الحافظ ابن حجر: في سنده اختلاف كثير وألفاظه مختلفة، ورجح ابن القطان رواية عبد الحميد بن جعفر، وقال ابن المنذر: لا يثبت أهل النقل، وفي إسناده مقال. «التلخيص» (١١/٤). قلت: وما روجه ابن القطان هو رواية أبي داود، والدارقطني وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه، عن عبد الحميد بن سَلَمَةَ عن أبيه عن جده، وسواء أكان عبد الحميد بن جعفر أو عبد الحميد بن سَلَمَةَ كلاهما مجهول، وأبوه وجده لا يعرفان.

كِتَابُ الْبَيْعِ



الْمُعْتَبَرُ فِيهِ مُجَرَّدُ التَّرَاضِي وَلَوْ بِإِشَارَةٍ مِنْ قَادِرٍ عَلَى النُّطْقِ. وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ
الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ، وَالْكَلْبِ، وَالسُّنُورِ، وَالْدِّمِ، وَعَسَبِ
الْفَحْلِ، وَكُلِّ حَرَامٍ، وَفَضْلِ الْمَاءِ، وَمَا فِيهِ غَرَرٌ كَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ، وَحَبْلِ
الْحَبْلَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمَلَأَسَةِ، وَمَا فِي الصَّرْعِ، وَالْعَبْدِ الْآبِقِ، وَالْمَغَانِمِ حَتَّى
تُقَسَمَ، وَالثَّمَرِ حَتَّى يَصْلُحَ. وَالصُّوفُ فِي الظَّهْرِ، وَالسَّمْنُ فِي اللَّبَنِ،
وَالْمُحَاقَلَةُ، وَالْمُرَابَنَةُ، وَالْمُعَاوَمَةُ، وَالْمُخَاصَرَةُ، وَالْعُرْبُونُ، وَالْعَصِيرُ إِلَى مَنْ
يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، وَالْكَالِيُّ بِالْكَالِي، وَمَا اشْتَرَاهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَالطَّعَامُ حَتَّى يَجْرِيَ
فِيهِ الصَّاعَانِ، وَلَا يَصِحُّ الاستِثْنَاءُ فِي الْبَيْعِ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا، وَمِنْهُ
استِثْنَاءُ ظَهْرِ الْمَيْعِ، وَلَا يَحُوزُ التَّقْرِيقُ بَيْنَ الْحَرَامِ، وَلَا أَنْ يَبْنَعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ،
وَالْتَنَاجُشُ، وَالْبَيْعُ عَلَى الْبَيْعِ، وَتَلَقَّى الرُّكْبَانِ، وَالِاخْتِكَارُ، وَالتَّسْعِيرُ،
وَيَجِبُ وَضْعُ الْجَوَائِحِ، وَلَا يَحِلُّ سَلْفُ وَيْبَعُ، وَشَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَيَبْعَانِ فِي
بَيْعَةٍ، وَرَبْحُ مَالٍ يَضْمَنُ، وَيَبْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْبَائِعِ، وَيَجُوزُ بِشَرْطِ عَدَمِ
الْخِدَاعِ، وَالْخِيَارُ فِي الْمَجْلِسِ ثَابِتٌ مَالَمَ يَتَفَرَّقَا.

أقول: أما كون المعتر مجرد التراضي ولو بإشارة من قادر على النطق، فلكونه لم
يرد ما يدل على ما اعتبره بعض أهل العلم من ألفاظ مخصوصة، وأنه لا يجوز البيع
بغيرها، ولا يفيدهم ما ورد في الروايات من نحو (بعتك) و(بعت منك)؛ فإننا لا ننكر
أن البيع يصح بذلك، وإنما النزاع في كونه لا يصح إلا بها، ولم يرد في ذلك شيء
وقد قال الله تعالى: ﴿يَحْكُمُ عَنْ تَرَاضٍ﴾ [النساء: ٢٩]، فدل ذلك على أن مجرد

التراضي هو المناط، ولا بد من الدلالة عليه بلفظ أو إشارة أو كناية بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي إشارة مفيدة حصل، وقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَبِئَةٍ مِنْ نَفْسِهِ»^(١) فإذا وجدت طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر غير ذلك.

وأما كونه لا يجوز بيع الخمر، والميتة، والخزير، والأصنام؛ فلحديث جابر في «الصحيحين»^(٢) وغيرها أنه سمع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ».

وأما عدم جواز بيع الكلب وَالسُّتُور؛ فلما في «الصحيحين»^(٣) وغيرها من حديث أبي مسعود قال: نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ثمن الكلب. وفيها^(٤) أيضاً من حديث أبي جَحِيْفَةَ نحوه وفي «صحيح مسلم»^(٥) وغيره من حديث جابر أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن ثمن الكلب وَالسُّتُور. وأخرج النسائي^(٦) بإسناد رجاله ثقات قال: نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن

(١) عن عم أبي حُرَّة الرقاشي، وفيه علي بن زيد بن جُدْعَانَ أخرجه أحمد (٧٢/٥) وعن أبي حُمَيْد (٤٢٥/٥) وفيه خلاف والخلاصة أنه حسن، وحديث عم أبي حرة حسن لغيره، وللحديث شواهد أخرى.

(٢) في البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١). (٣) في البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).

(٤) في البخاري (٢٢٣٨) فقط. ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في خاتمة كتاب البيوع.

(٥) (١٥٦٩) وهو معلول، يرويه معقل بن عبيدالله الجزري عن أبي الزبير، قال ابن رجب: ثقة كان أحمد يضعف حديثه عن أبي الزبير خاصة ويقول: يشبه حديث ابن لهيعة. قال ابن رجب: ومن أراد حقيقة الوقوف على ذلك فينظر أحاديثه عن أبي الزبير فإنه يجدها عند ابن لهيعة كما يروونها معقل سواء. وذكر منها هذا الحديث. «شرح العلل» (ص٤٤٤).

وقال أيضاً: وهذا مما يعرف عن ابن لهيعة عن أبي الزبير وقد استنكر الإمام أحمد روايات معقل عن أبي الزبير، وقال: هذه تشبه أحاديث ابن لهيعة، وقد تتبع ذلك فوجد كما قاله أحمد «جامع العلوم والحكم» (ص٤١٦).

وصَدَّقَ الإمامان فالحديث في «المسند» (٣/٣٤٩) عن ابن لهيعة سواء.

وقال الترمذي: هذا حديث في إسناذه اضطراب ولا يصح في ثمن السنور....

وقال الإمام أحمد: لم يصح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رخصة في كلب الصيد.

(٦) (٣٠٩/٧) وقال هذا حديث منكر وذكره في موضع آخر من «سننه» (٧/١٩٠) وقال: وحديث حجاج ابن محمد عن حماد بن سلمة ليس هو بصحيح.

وقال ابن القيم: إنه لا يصح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استثناء كلب الصيد بوجه.

ثمن الكلب إلا كلب الصيد.

وأما الدم؛ فلحديث أبي جُحَيْفَةَ في «الصحيحين»^(١) قال: إن رسول الله حرم ثمن الدم.
وأما عَسْبُ الْفَحْلِ، وهو ماء الفحل يكره صاحبه لينزي به؛ فلما أخرجه البخاري^(٢) من حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن ثمن عسب الفحل. ومثله في «صحيح مسلم»^(٣) من حديث جابر، وفي الباب أحاديث، ورخص^(٤) في الكرامة وهي ما يعطى على عَسْبِ الْفَحْلِ من غير شرط شيء عليه كذا في الحجة.

وأما الحرام؛ فلما في «الصحيحين»^(٥) وغيرها من حديث جابر: قيل يا رسول الله، أرايت شحوم الميتة فإنه يُطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس، فقال: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»، ثم قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ! إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهَا، ثُمَّ بَاعُوهَا فَأَكَلُوهَا ثَمَنُهَا» وأخرج أحمد، وأبوداود^(٦) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود! حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله إذا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكَلَ شَيْءٌ عَلَيْهِمْ ثَمَنُهُ».

وأما فضل الماء؛ فلحديث إياس بن عبد^(٧): أن النبي ﷺ نهى عن بيع فضل الماء. رواه [أحمد]^(٨)، وأبوداود، والنسائي، والترمذي^(٩) وصححه، وقال القشيري^(١٠):

وقال: قال الدارقطني: الصواب أنه موقوف ونقل تضعيفه عن البيهقي وابن حزم. «الزاد» (٥/ ٧٧٠).

قلت: وللحديث طرق وشواهد ضعيفة والكلام عليها في تذييلنا على «أحاديث معلقة» لشيخنا.

وقال البيهقي: والحديث الذي روي في استثنائه كلب الصيد لا يصح «السنن الصغرى» (١/ ٥٠٧).

(١) في البخاري (٢٢٣٨) ولم يخرج مسلم، كما تقدم.

(٢) (٢٢٨٤). (٣) (١٥٦٥) مثله في النهي لا في اللفظ.

(٤) أخرجه الترمذي (١٢٧٤) والبيهقي (٣٣٩/٦) وظاهر إسناده الحسن.

(٥) في البخاري (٢٢٣٨)، لم يخرج مسلم. (٦) أحمد (١/ ٢٩٣)، وأبوداود (٣٤٨٨) وهو صحيح.

(٧) في (ك): عبدة. وهو خطأ. (٨) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٩) أحمد (٤/ ١٣٨)، وأبوداود (٣٤٧٨)، والنسائي (٣٠٧/٧)، والترمذي (١٢٧١) وهو صحيح.

(١٠) في «الاقتراح» (ص ٣٦١).

هو على شرط الشيخين. ولحديث جابر عند مسلم وأحمد، وابن ماجه^(١) بنحوه وقد ورد مقيداً في «الصحيحين»^(٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لَا يُمْنَعُ قَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ قَضْلُ الْكَلَالِ» وفي لفظ: «لَا يُبَاعُ الْمَاءُ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَالُ»، وهو في مسلم^(٣).

وأما ما فيه غَرَرٌ؛ فلحديث أبي هريرة عند مسلم^(٤) وغيره: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر. وأخرج أحمد^(٥) من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «لَا تَشْرَوْا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ؛ فَإِنَّهُ غَرَرٌ»، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وقد رَجَّحَ البيهقي وقفه^(٦) ولكنه داخل في بيع الغرر.

وأما حبل الحبلية؛ فلنهي ﷺ عن ذلك كما في مسلم^(٧) وغيره من حديث ابن عمر وفي «الصحيحين»^(٨): «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتْبَاعُونَ لَحْمَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ: أَنْ تَنْتِجَ النَّاَقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا، ثُمَّ تَحْمِلُ الَّتِي تَنْتِجُ فَتَنَاهُمْ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يَبِيعُ وَلَدَ النَّاَقَةِ الْحَامِلِ فِي الْحَالِ وَقِيلَ يَبِيعُ وَلَدَ وَلَدِهَا كَمَا فِي الرَّوَايَةِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بَطْنِ الْأَنْعَامِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَابْنِ مَاجَهَ، وَابْنِ بَزَّازٍ، وَالدَّارِقُطَنِيِّ^(٩)، وَفِي إِسْنَادِهِ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ وَفِيهِ ضَعْفٌ^(١٠)».

(١) مسلم (١٥٦٥)، وأحمد (٣/٣٥٦)، وابن ماجه (٢٤٧٧).

(٢) في البخاري (٢٣٥٣)، ومسلم (١٥٦٦).

(٣) (٤) (١٥٦٥).

(٣) (١٥٦٦).

(٥) (١/٣٨٨) يزيد ضعيف، وفي الحديث انقطاع؛ المسيب بن رافع لم يسمع من عبدالله قاله أحمد وأبو رُزَعة وأبو حاتم وابن معين وغيرهم، والمسيب روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر.

(٦) في «السنن» (٥/٣٤)، وكذا الدارقطني في «العلل» (٥/٢٧٦) والخطيب في «التاريخ» (٥/٣٦٨)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/٥٩٥)، وقال الإمام أحمد كما في الطبراني (١٠/٢٥٨)، وحدثننا هشيم

فلم يرفعه، والموقوف أخرجه ابن أبي شيبة (٤/٤٥٦).

والحديث ضعيف جداً سواء الموقوف أو المرفوع.

(٨) في البخاري (٢١٤٣)، ومسلم (١٥١٤).

(٧) (١٥١٤).

(٩) أحمد (٣/٤٢)، وابن ماجه (٢١٩٦)، ولم يطبع مسند أبي سعيد بَعْدَ «مسند البزار»، والدارقطني (٣/١٥).

(١٠) بل ضعيف، والحديث ضعيف بمرّة؛ فيه محمد بن زيد العبدي قال الحافظ: لعله ابن أبي القموص وإلا =

وأما المنازدة والملامسة؛ فلحديث أبي سعيد في "الصحيحين"^(١) قال: نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمنازدة في البيع. والملامسة لمس ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه، والمنازدة أن ينبد الرجل إلى الرجل بثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض كذا في الرواية، وفي الباب عن أنس عند البخاري^(٢)

وأما ما في الضرع، والعبد الآبق، والمغانم، والثمرة حتى تصلح، والصوف في الظهر والسمن في اللبن؛ فلحديث أبي سعيد المتقدم في النهي عن شراء ما في بطون الأنعام، فإن فيه النهي عن بيع ما في ضروعها، وعن شراء العبد الآبق، وعن شراء المغانم حتى تُقسَم، وقد ورد النهي عن بيع المغانم حتى تقسم من حديث ابن عباس عند النسائي^(٣) ومن حديث أبي هريرة عند أحمد، وأبي داود^(٤) وقد ورد النهي عن بيع الثمر حتى يطعم، والصوف على الظهر، واللبن في الضرع، والسمن في اللبن من حديث ابن عباس عند الدارقطني، والبيهقي^(٥) وفي إسناده عمر بن قَرْوْخ وقد وثقه يحيى بن معين وغيره، وأحاديث النهي عن بيع الغرر تُشَدُّ من عضد جميع ما في هذه الروايات؛ لأن الغرر يصدق على جميع هذه الصور، وأخرج البخاري ومسلم^(٦) وغيرها من حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى

= فجھول، وفيه جهضم بن عبدالله القيسي به إلا في روايته عن المجهولين وهذه منها قال ابن معين: ثقة إلا أن حديثه منكر. يعني ما روى عن المجهولين، وهو في هذا الحديث يروي عن محمد بن إبراهيم قال أبو حاتم: شيخ مجهول. وذكر له ابن أبي حاتم هذا الحديث في "العلل" (٣٧٣/١) وضعفه الترمذي بقوله: وهذا حديث غريب. "السنن" (١٥٦٣).

(١) في البخاري (٢١٤٤)، ومسلم (١٥١٢).

(٢) تفرد به البخاري (٢٢٠٧) ذكر ذلك الحافظ في خاتمة كتاب البيوع.

(٣) (٣٠١/٧) وظاهره الصحة.

(٤) أخرجه أحمد (٣٨٧/٢)، وأبو داود (٣٣٦٩) وهو ضعيف فيه مولى قريش رجل مجهول.

(٥) الدارقطني (١٤/٣)، والبيهقي (٣٥٠/٥)، وعمر محتج به إلا أنه تفرد برفع الحديث.

قال البيهقي: المحفوظ موقوف وزاد الإعلال وضوحاً برواية الموقوف، وكذا أبو داود في "مراسيله" (١٣٣).

(٦) البخاري (٢١٩٤)، ومسلم (١٥٥٥).

البائع والمبتاع. وأخرج نحوه مسلم^(١) من حديث أبي هريرة، وفي «الصحيحين»^(٢) من حديث أنس نحوه.

وأما المحاقلة، والمزابنة، والمعاومة، والمخاضرة؛ فلحديث أنس عند البخاري^(٣) قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة، والمخاضرة، والمنابذة، والملامسة، والمزابنة. وفي «الصحيحين»^(٤) من حديث جابر قال: نهى النبي ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة. وفي الباب أحاديث. والمحاقلة: بيع الزرع بكيل من الطعام معلوم، والمزابنة: بيع ثمر النخل بأوسق من التمر، والمعاومة: بيع ثمر النخلة لأكثر من سنة في عقد واحد والجميع بيع غرر وجهالة، والمخاضرة: بيع الثمرة خضراء قبل بدو صلاحها.

وأما بيع العربون؛ فلما أخرجه أحمد، والنسائي وأبو داود^(٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: نهى النبي ﷺ عن بيع العربون. وبيع العربون: هو أن يعطي المشتري البائع درهما أو نحوه قبل البيع، على أنه إذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شيء، ولا يعارض هذا ما أخرجه عبد الرزاق^(٦) في «مسنده» عن زيد بن

(١) (١٥٣٨).

(٢) في البخاري (٢١٩٨)، ومسلم (١٥٥٥).

(٣) (٢٢٠٧).

(٤) في البخاري (٢٣٨١)، ومسلم (١٥٣٦)، وهذا اللفظ.

(٥) أحمد (١٨٣/٢)، وأبو داود (٣٥٠٢)، وتبع الشوكاني المجد في «المنتقى» في عزوه للنسائي، ولم أقف عليه في «الصغرى» ولا في «الكبرى» ولم يعزه المزي في «التحفة» (٣٢٠/٦) إلا لابن ماجه وكذا لم يعزه الحافظ في «التلخيص» (٧١/٣) للنسائي، وهو ضعيف؛ يرويه الإمام مالك عن رجل مجهول، ويحتمل أن يكون ابن لهيعة كما قال ابن عدي: ويقال إن مالكا سمع هذا الحديث عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ولم يُسَمِّه لضعفه والحديث عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مشهور وذكره بسنده «الكامل» (١٤٧١/٤).

ويحتمل أن يكون عبدالله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف فقد أخرجه ابن ماجه (٢١٩٣) والبيهقي (٣٤٣/٥) عنه وفي السند حبيب بن أبي حبيب وهو متروك، ويحتمل أن يكون الحارث بن عبد الرحمن ابن أبي ذُباب وهو محتج به إلا أن الراوي عنه عاصم بن عبد العزيز قال البخاري: فيه نظر. والخلاصة: أن الحديث لا يثبت.

(٦) عزاه إليه الحافظ في «التلخيص» (١٧/٣) وابن الملقن في «اليدرة» (٥٢٦/٦) ولم أقف عليه في «المصنف» بعد البحث المُنْظِي.

أسلم أنه سئل النبي ﷺ عن العربون في البيع فأجازه؛ لأن في إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف^(١) وأيضاً الحديث مرسل.

وأما بيع العصير إلى من يتخذه خمرًا؛ فلحديث: «لَعَنَ اللَّهُ بَائِعَ الْخَمْرِ، وَشَارِبَهَا، وَمُسْتَرِبَهَا، وَعَاصِرَهَا». أخرجه الترمذي وابن ماجه،^(٢) ورجاله ثقات من حديث أنس وأخرج نحوه أحمد، وابن ماجه، وأبوداود،^(٣) وفي إسناده عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي وقد قيل: إنه غير معروف. وقيل: إنه معروف وهو من أمراء الأندلس، وصحح الحديث ابن السكن. وأخرج الطبراني^(٤) في «الأوسط» عن بُرَيْدَةَ مرفوعاً: «مَنْ حَبَسَ الْعِنَبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ، أَوْ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا، فَقَدْ تَفَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ» وإسناده^(٥) حسن وفي الباب أحاديث.

وأما بيع الكالئ بالكالئ، أي: المعلوم بالمعدوم؛ فلحديث ابن عمر عند الدارقطني والحاكم^(٦) وصححه: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الكالئ بالكالئ. ويؤيده ما أخرجه الطبراني^(٧) عن رافع بن خديج: أن النبي ﷺ نهى عن بيع كالئ بكالئ دين بدين. وفي إسناده موسى بن عُبيدة الرَّبَذِيُّ وهو ضعيف^(٨)، وقد قال أحمد فيه: لا تحل

(١) بل ركن من أركان الكذب.

(٢) الترمذي (١٢٩٥)، وابن ماجه (٣٣٨١) وهو حسن.

(٣) أحمد (٩٧/٢)، وابن ماجه (٣٣٨٠)، وأبوداود (٣٤٧٤) حسن لغيره بما قبله فعبد الرحمن الغافقي لم يوثقه معتبر.

(٤) (٢٩٤/٥) وهو موضوع قال أبو حاتم: هذا حديث كذب قلت: فيه عبدالله بن عبد الكريم التاجر قال أبو محمد بن أبي حاتم: تعرف عبد الكريم هذا؟ قال: لا قلت: تعرف الحسن بن مسلم؟ قال: لا، ولكن روايتهم تدل على الكذب «العلل» (٣٨٩/١).

(٥) تساهل الإمام الشوكاني رحمه الله في حكمه، وتبع الحافظ في «البلوغ» (٨١١).

(٦) الدارقطني (٧١/٣)، والحاكم (٥٧/٢). (٢٦٧/٤) (٧).

(٨) بل ضعيف جداً، قاله الحافظ في «التهذيب» ترجمة جرير بن عبد الله، وأما ما وقع في سنن الدارقطني ومستدرک الحاكم أن موسى هو ابن عقبة فهو خطأ، قال البيهقي: وموسى هذا هو ابن عبدة الربذي، وشيخنا أبو عبدالله قال في روايته عن موسى بن عقبة وهو خطأ والعجب من أبي الحسن الدارقطني =

الرواية عنه عندي ولا أعرف هذا الحديث عن غيره، وقال ليس في هذا أيضًا حديث يصح، ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين انتهى، وتقوية الأحاديث الواردة في اشتراط التقابض كحديث: «إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ» وهو في «الصحيح»^(١) وحديث^(٢): «مَا لَمْ تَتَفَرَّقَا وَيَتَنَكَّمَا شَيْءٌ».

وأما بيع ما اشتراه قبل قبضه؛ فلحديث جابر عند مسلم^(٣) وغيره قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا ابْتُعَتْ طَعَامًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ»، وأخرج مسلم^(٤) أيضًا وغيره قال: نهى رسول الله ﷺ أن تُبَاعَ السَّلْعُ حَتَّى تَسْتَوْفَى. وأخرج أحمد^(٥) من حديث حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال له: «إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ»، وفي إسناده العلاء^(٦) بن خالد الواسطي، وأخرج أبوداود، والدارقطني والحاكم، وابن حبان^(٧) وصحاحه من حديث زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم. وفي الباب أحاديث، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور.

وأما بيع الطعام قبل أن تجري فيه الصاعان؛ فلحديث عثمان عند أحمد،

= شيخ عصره روى هذا الحديث في كتاب «السنن» عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا فقال: موسى ابن عتبة..... (٢٩٠/٥).

وقد ذكره العقيلي عن موسى بن عبيدة. (١٦٢/٤) وقال ابن عدي: وهو معروف بموسى عن نافع» ذكره في ترجمة الربذي (٢٣٣٥/٦).

(١) عن عبادة في مسلم (١٥٨٧).

(٢) عن ابن عمر في البخاري (٢١٠٩) ومسلم (١٥٣١) وعن حكيم بن حزام في البخاري (٢١١٠) ومسلم (١٥٣٢).

(٣) (١٥٢٦).

(٤) (١٥٢٥) عن ابن عباس، وعن أبي هريرة (١٥٢٨) وعن جابر (١٥٢٩).

(٥) (٤٠٢/٣) وهو صحيح.

(٦) كذا في الأصلين، وهو وهم، فالعلاء في إسناده الطبراني لا في إسناده أحمد، وهو على الصواب في «النيل» (١٥٨/٥).

(٧) أبوداود (٣٤٩٩)، وابن حبان (٢٢٩/٧)، والدارقطني (١٣/٣)، والحاكم (٤٠/٢) وجعله عن ابن عمر فتعقبه الذهبي فبين أنه عن زيد، والحديث حسن.

والبخاري^(١) أن النبي ﷺ قال: «إِذَا ابْتِغَتْ فَاكْتُلْ، وَإِذَا بَعْتُ فَكِلْ» وأخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي^(٢) من حديث جابر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان، صاع البائع وصاع المشتري. وفي إسناد ابن أبي ليلى، وفي الباب عن أبي هريرة بإسناد حسن^(٣) وعن غيره بأسانيد فيها مقال، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور.

وأما كونه لا يصح الاستثناء في المبيع إلا إذا كان معلوماً؛ فلحديث جابر عند مسلم^(٤) وغيره أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثُّنْيَا. وزاد النسائي والترمذي، وابن حبان^(٥) وصحَّاهُ إلا أن تُعْلَمَ، والمراد أن يبيع شيئاً ويستثنى منه شيئاً مجهولاً إلا إذا كان معلوماً فيصح، ومن الثنْيَا المعلومة استثناء جابر لظهر جملة إلى المدينة بعد أن باعه من النبي ﷺ وهو في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما من حديثه.

وأما كونه لا يجوز التفريق بين المحارم؛ فلحديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه أحمد، والترمذي، والدارقطني والحاكم^(٧) وصحَّحه، وحديث علي أمرني النبي

(١) أحمد (٦٢/١)، والبخاري معلقاً (٤٠٣/٤).

(٢) ابن ماجه (٢٢٢٨)، والدارقطني (٨/٣)، والبيهقي (٣١٦/٥) وهو منكر، ابن أبي ليلى ضعيف سي الحفظ والحديث في مسلم عن جابر (١٥٢٩) يرويه ابن جُرَيْج وهو ثقة ولم يذكر هذه الزيادة.

(٣) بل سكر أخرجه البزار كما في «الكشف» (١٢٦٥)، والبيهقي (٣١٦/٥) فيه مسلم بن أبي مسلم الحرمي، قال ابن حبان: ربما أخطأ، وقال الأزدي: حديث بأحاديث لا يتابع عليها «اللسان» (٣٢/٦). والحديث عن أبي هريرة في مسلم (١٥٢٨) بدون هذا اللفظ وقد أشار اهيشمي: في «الكشف» وفي «المجمع» (٩٨/٤) إلى ذلك.

(٤) (١٥٣٦).

(٥) النسائي (٣٨/٧)، والترمذي (١٢٩٠)، وابن حبان (٢٢٥/٧) وهذه الزيادة غير محفوظة، هي من رواية يونس بن عُبيد عن عطاء قال البخاري: روى عن عطاء ولا أعرف له سماعاً منه. والحديث في الصحيح بدونها.

(٦) في البخاري (٢٧١٨) ومسلم (١٢٢١).

(٧) أحمد (٤١٣/٥)، والترمذي (١٢٨٣)، والدارقطني (٦٧/٣)، والحاكم (٥٥/٢) فيه حُثِّي بن عبدالله =

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ أَبِيعَ غَلَامِينَ أَخَوَيْنِ فَبِعْتَهُمَا وَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: «أَذَرْتَهُمَا فَارْتَجَعْتَهُمَا، وَلَا تَبِعْتَهُمَا إِلَّا جَمِيعًا» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ حَبَانَ، وَالْحَاكِمُ ^(١)، وَغَيْرُهُمْ، وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ، وَبَيْنَ الْأَخِ وَأَخِيهِ. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالدَّارِقُطَنِيُّ ^(٢) وَلَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ جَارِيَةٍ وَوَلَدِهَا فَتَنَاهَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَرَدَّ الْبَيْعَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِقُطَنِيُّ وَالْحَاكِمُ ^(٣) وَصَحَّحَهُ، وَقَدْ أُعِيلَ بِالْإِنْقِطَاعِ ^(٤) وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ، وَقَدْ فِينِ: إِنَّهُ مَجْمَعٌ عَلَى ذَلِكَ. وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي؛ فَلَحْدِيثُ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(٥)، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ ^(٦) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؛ دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ»، وَفِي «الصَّحِيحِينَ» ^(٧) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: تُهِيتَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ.

وَأَمَّا التَّنَاجُشُ وَهُوَ الزِّيَادَةُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ مَوَاطِئَةً لِرَفْعِ ثَمْنِهَا؛ فَلَحْدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ

= الْمَغَافِرِيُّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِيهِ نَضَرٌ.

(١) أَحْمَدُ (٩٧/١) وَابْنُ الْجَارُودِ (٥٧٥)، وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢)، وَابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ حَبَانَ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِمَا، وَلَمْ يَعْزِهِ إِلَيْهِمَا ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (٥٤٣/١١)....

(٢) ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٥٠)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٦٧/٣) وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي وَصْلِهِ وَإِسْنَالِهِ وَمُدَارِهِ عَلَى طَلِيقِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ وَهُوَ مَقْبُولٌ وَقَدْ رَجَحَ الدَّارِقُطَنِيُّ الْإِسْنَاطَ فِي «عِلَالِهِ» (٢١٨/٧).

(٣) أَبُو دَاوُدَ (٢٦٩٦)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٦٦/٣)، وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢).

(٤) قَالَ أَبُو دَاوُدَ: مِمُّونٌ (يَعْنِي ابْنَ شَيْبَةَ) لَمْ يَدْرِكْ عَلِيًّا.

قُلْتُ: وَهَاءُ مَوْصُولًا مِنْ طَرَفِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، وَلَكِنَّهَا مَعْلُولَةٌ، قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: وَغَيْرُهُمَا يَرْوِيهِ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ سَعِيدٍ وَهُوَ الْمَحْفُوظُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ «الْعِلَلُ» (٢٧٥/٣)، وَقَدْ ذَكَرْنَا نَبْذَةً عَنْ هَذَا فِي «إِتْحَافِ الْكِرَامِ بِتَحْقِيقِ بُلُوغِ الْمَرَامِ» (٨٠٥).

(٥) (٢١٥٩). (٦) (١٥٢٢).

(٧) فِي الْبُخَارِيِّ (٢١٦١)، وَمُسْلِمٌ (١٥٢٣).

في «الصحيحين»^(١) أن النبي ﷺ نهى عن أن يبيع حاضر لباد وأن يتناجشوا. وفيها^(٢) من حديث ابن عمر قال: نهى النبي ﷺ عن النّجش.

وأما البيع على البيع؛ فلحديث ابن عمر عند أحمد، والنسائي^(٣) أن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَّبِعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»، وهو في «الصحيحين»^(٤) أيضاً بنحو ذلك وفيها^(٥) أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»، وقد ورد أن من باع من رجلين فهو للأول منهما. أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي والترمذي،^(٦) وحسنه وصححه أبوزرعة وأبو حاتم والحاكم^(٧).

وأما تلقي الركبان؛ فلحديث أبي هريرة عند مسلم^(٨) وغيره قال: نهى النبي ﷺ أن يُتَلَقَّى الْجَلَبُ، فإن تلقاه إنسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق. وفي «الصحيحين»^(٩) من حديث ابن مسعود قال: نهى النبي ﷺ عن تلقي البيوع. وفيها أيضاً نحو ذلك من حديث ابن عمر، وابن عباس^(١٠)

وأما الاحتكار؛ فلحديث ابن عمر عند أحمد، والحاكم، وابن أبي شعبة،^٤

(١) في البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١٥١٥). (٢) في البخاري (٢١٤٢)، ومسلم (١٥١٦).

(٣) أحمد (٦٣/٢)، والنسائي (٢٥٨/٧) وهو صحيح.

(٤) في البخاري (٢١٣٩) ومسلم (١١٥٤/٣). (٥) في البخاري (٢١٤٠) ومسلم (١٥١٥).

(٦) أحمد (٨/٥)، وأبوداود (٢٠٨٨)، والنسائي (٣١٤/٧)، والترمذي (١١١٠).

(٧) في «المستدرک» (١٧٥/٢). والحديث جاء عن سمرة بن جندب وعن عقبة بن عامر، وأبو زُرعة وأبو حاتم لم يصححا الحديث وإنما صححا رواية سمرة، كما في «العلل» (٤٠٥/١)، ومنشأ هذا الوهم ما نقله الحافظ في «التلخيص» (١٦٥/٣) فقال: حسنه الترمذي وصححه أبو زُرعة وأبو حاتم والحاكم في المستدرک ثم قال: وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة؛ فإن رجاله ثقات. قلت: نعم، فإن الحسن مدلس ولم يصرح بسأعه لهذا الحديث.

(٨) بل متفق عليه: في البخاري (٧١٦٢)، ومسلم (١٥١٩).

(٩) في البخاري (٢١٤٩)، ومسلم (١٥١٨).

(١٠) ابن عمر في البخاري (٢١٦٥) ومسلم (١٥١٧)، وابن عباس في البخاري (٢٥١٨) ومسلم (١٥٢١).

والبزار، وأبي يعلى^(١) مرفوعاً: «مَنِ اخْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرَّئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرَّئَ اللَّهُ مِنْهُ»، وفي إسناده أصبغ بن زيد وفيه مقال، وأخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث معمر بن عبدالله مرفوعاً: «لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ». وأخرج نحوه أحمد، والحاكم^(٣) من حديث أبي هريرة.

وأما التسعير؛ فلحديث أنس عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه، والدارمي والبزار وأبي يعلى^(٤) أن السَّعْرَ عَلَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَّرَ لَنَا. فقال: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ»، وصححه ابن حبان^(٥) والترمذي، وفي الباب أحاديث.

وأما وضع الجوائح؛ فلحديث جابر: أن النبي ﷺ وضع الجوائح. أخرجه أحمد،

(١) أخرجه أحمد (٣٣/٢)، والحاكم (١١/٢)، وابن أبي شيبة (٣٧/٤)، والبزار في «البحر الزخار» (١٤/١٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (١١٧/١٠) قال أبو حاتم: هذا حديث منكر، وأبو بشر لا يعرفه كما في «العلل» (٣٩٢/١).

وقال ابن معين في أبي بشر: لا شيء، وذكر هذا الحديث ابن عدي في ترجمة أصبغ مع مجموعة أحاديث وقال: وهذه الأحاديث غير محفوظة «الكامل» (٣٩٩/١).

(٢) (١٦٠٥) نعم، الحديث في مسلم، ولكن روى أبوزرعة الدمشقي في «تاريخه» (٩٣٧) بإسناده عن سعيد ابن المسيب أنه سئل: أسمع من معمر شيئاً؟ قال: لا، وهو من طريق ابن لميعة وروى أيضاً (٩٣٨) عن مالك قال: لم يسمع منه ولكن حفظ علمه وأمره. اهـ فعلى هذا فالحديث فيه نظر ويحتاج إلى مزيد بحث والله أعلم.

(٣) أحمد (٣٥١/٢)، والحاكم (١٢/٢) وهو موضوع فيه نجيح بن عبد الرحمن السندي أبو معشر عن محمد ابن عمرو ضعيف جداً وقال الحاكم وأبو نعيم الأصبهاني: يروي عن محمد بن عمرو الموضوعات، وهذا من طريق محمد بن عمرو.

(٤) أخرجه أحمد (٢٨٦/٣)، وأبو داود (٣٤٥١)، والترمذي (١٣١٤)، وابن ماجه (٢٢٠٠)، والدارمي (٢٥٤٥)، وأبو يعلى (١٦٠/٥) والبزار في «البحر» (٤٦٩/١٣).

(٥) (٢١٥/٧) وهو حسن.

والنسائي وأبوداود^(١)، وأخرجه أيضًا مسلم^(٢) بلفظ: «أَمَرَ يَوْضَعُ الْجَوَانِحُ». وفي لفظ لمسلم وغيره: «إِنْ كُنْتَ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَمَرًا فَأَصَابَتْهَا جَائِحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، يَمْ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ؟!»، وفي الباب عن عائشة^(٣) في «الصحيحين» وعن أنس^(٤) فيها أيضًا، وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبوحنيفة والليث وسائر الكوفيين.

وأما كونه لا يحل سلف وبيع، وشرطان في بيع؛ فلحديث عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَتَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانٍ فِي تَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ، وَلَا تَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي، والترمذي^(٥) وصححه وكذلك صححه ابن خزيمة والحاكم^(٦)، والمراد بالسلف هنا القرض، قال مالك: هو أن يقرضه قرضًا، ثم يبايعه عليه بيعًا يزاد عليه. وهو فاسد؛ لأنه إنما يقرضه على أن يجابه في الثمن وقد يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن يقول: أبيعك عبدي هذا بألف-على أن تسلفني ماله في كذا وكذا. والشرطان في بيع أن يقول: بعتك هذا بألف إن كان نقدًا وبألفين إن كان نسيئة. وقيل هو أن يقول بعتك ثوبي بكذا وعلي قصارته وخياطه.

وأما البيعتان في بيعه؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، والنسائي، وأبي داود، والترمذي^(٧) وصححه: أن النبي ﷺ نهى عن بيعتين في بيعه. ولفظ أبي داود: «مَنْ

(١) أحمد (٣/٣٠٩)، والنسائي (٧/٢٦٥)، وأبوداود (٣٣٧٤) وهو حسن.

(٢) (١٥٥٤).

(٣) في البخاري (٢٧٠٥)، ومسلم (١٥٥٧)، ومشائخ مسلم متهمُونَ، ولكن الحديث في البخاري والشاهد ليس في المتفق عليه وإنما هو في أحمد (٦/١٠٥).

(٤) في البخاري (٢١٩٨) ومسلم (٢٥٥٥).

(٥) أحمد (٢/١٧٥)، وأبوداود (٤/٣٥٠)، والنسائي (٧/٢٩٥)، والترمذي (١٢٣٤).

(٦) الحاكم (٢/١٧)، وكتاب البيوع من «صحيح ابن خزيمة» مفقود قال الحافظ: ولا ابن خزيمة: «خز» ولم أقف منه إلا على ربع العبادات بكمالها ومواضع متفرقة من غيره «إنحف المهرة» (١/١٥٩)، والحديث حسن.

(٧) أخرجه أحمد (٢/٤٣٢)، والنسائي (٧/٢٩٦)، وأبوداود (٣٤٦١)، والترمذي (١٢٣١) وهو حسن ولفظ أبي داود شاذ.

بَاعَ بَيِّعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا، أَوْ الرَّبَا،^(١) وأخرجه أحمد^(٢) من حديث عبدالله بن مسعود قال: نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة. قال سماك: هو الرجل يبيع البيع فيقول هو بِنَسِيءٍ كذا وبنقد كذا. ورجاله رجال الصحيح، وما ذكره سماك هو معنى البيعتين فيبيعة وقد تقدم تفسير الشرطين في بيع مثل هذا، وليس بصحيح بل المراد بالشرطين في بيعه أن البيع واحد شَرِطَ فيه شرطان، وهذا البيع بيعان.

وأما ربح ما لم يضمن؛ فلما تقدم في دليل لا يحل سلف وبيع، وهو أن يبيع شيئاً لم يدخل في ضمانه كالبيع قبل القبض.

وأما بيع ما ليس عند البائع؛ فلحديث حكيم بن حزام قال: قلت يا رسول الله، يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي أبيعه منه، ثم أبتاعه من السوق، فقال: «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». أخرجه أحمد، وأهل السنن،^(٣) وصححه الترمذي وابن حبان^(٤) والمراد بقوله ما ليس عندك ما ليس في ملكك وقدرتك.

وأما كونه يجوز شرط عدم الخداع؛ فلحديث ابن عمر في «الصحيحين»^(٥) قال: ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع، فقال: «مَنْ بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، وفي الباب أحاديث، والخلاصة: الخديعة. وظاهره أن من قال بذلك ثبت له الخيار سواء عَيَّنْ أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ.

وأما كون الخيار في المجلس ثابتاً ما لم يفترقا؛ فلحديث حكيم بن حزام في «الصحيحين»^(٥) أن النبي ﷺ قال: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، وفيها^(٦) أيضاً نحوه

(١) (٣٩٨/١) منكر مرفوعاً؛ فيه شريك القاضي وهو ضعيف سيئ الحفظ، وقد رجح الموقوف البزار في

«مسنده» (٣٨٤/٥) والعقلي في «الضعفاء» (٢٨٨/٣)، والموقوف أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٧٤/٩).

(٢) أحمد (٤٠٢/٣)، وأبوداود (٣٥٠٣) والنسائي (٢٨٩/٧) والترمذي (١٢٣٢) وابن ماجه (٢١٨٧)، وهو صحيح.

(٤) في البخاري (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٣).

(٣) (٢٢٩/٧).

(٥) في البخاري (٢١١٠)، ومسلم (١٥٣٢). (٦) في البخاري (٢١٠٩)، ومسلم (١٥٣١).

من حديث ابن عمر، وفي الباب أحاديث، وقد ذهب إلى إثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم: علي، وأبو برة الأسلمي، وابن عمر، وابن عباس، وأبو هريرة، وغيرهم، ومن التابعين: شريح، والشَّعْبِي، وطاوس، وعطاء، وابن أبي مليكة نقل ذلك عنهم البخاري، ونقل ابن المنذر القول به أيضاً عن سعيد بن المسيب، والزُّهْرِي، وابن أبي ذئب من أهل المدينة، وعن الحسن البصري، والأوزاعي، وابن جريج^(١)، وغيرهم وبالع ابن حزم فقال: لا يُعْرَفُ لهم مخالف من التابعين إِلَّا النَّحَّعِي وحده. ونقل صاحب "البحر" ذلك عن الباقر، والصادق، وزين العابدين، وأحمد بن عيسى، والناصر، والإمام يحيى، وحكاه أيضاً عن الشافعي، وأحمد وإسحق، وأبي ثور، وذهب الحنفية والمالكية وغيرهم إلى أنها إذا وجبت الصفقة فلا خيار والحق القول الأول.



(١) في الأصلين: ابن حزم، وفي المطبوع، و"النيل"، و"الفتح": ابن جُرَيْج، وهو الصواب.

بَابُ الرِّبَا

يَحْرُمُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ
بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، وَفِي الْخَاقِ
غَيْرَهَا بِهَا خِلَافٌ، فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَجْنَاسُ جَارَ التَّفَاضُلُ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ،
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْجِنْسِ بِجِنْسِهِ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ بِالتَّسَاوِي وَإِنْ صَحِبَهُ غَيْرُهُ، وَلَا
بَيْعُ الرُّطَبِ بِمَا كَانَ يَابِسًا إِلَّا لِأَهْلِ الْعَرَايَا، وَلَا بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ، وَیَجُوزُ
بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِأَشْيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ جِنْسِهِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعِيَّةِ.

أقول: الستة الأجناس المذكورة هي المنصوص عليها في الأحاديث كحديث أبي
سعيد بلفظ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ،
وَالْتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى
الْأَخِذَ وَالْمُعْطَى فِيهِ سَوَاءٌ»، وهو في «الصحيح»^(١)، وسائر الأحاديث في
«الصحيحين» وغيرهما هكذا ليس فيها إلا ذكر الستة الأجناس، وقد اختلف في
الإلحاق هل يلحق بهذه الأجناس المذكورة غيرها، فيكون حكمه حكمها في تحريم
التفاضل والنساء مع الاتفاق في الجنس، وتحريم والنساء فقط مع الاختلاف في
الجنس والاتفاق في العلة، فقالت الظاهرية: إنه لا يلحق بها غيرها، وذهب من
عدهم إلى أنه يلحق بها ما يشاركها في العلة، واختلفوا في العلة ما هي، فقيل:
الاتفاق في الجنس والطعم؛ وقيل: الجنس والتقدير بالكيل والوزن والافتيات؛ وقيل:
الجنس ووجوب الزكاة؛ وقيل: الجنس والتقدير بالكيل والوزن. وقد استدل لمن قال
بالإلحاق بما أخرجه الدارقطني والبرار^(٢) من حديث عبادة وأنس أن النبي ﷺ قال:
«مَا وَزَنَ، فَمِثْلُ بِمِثْلٍ إِذَا كَانَ تَوْعًا وَاحِدًا، وَمَا كَيْلَ فَمِثْلُ ذَلِكَ، فَإِذَا اخْتَلَفَ

(١) في مسلم (١٥٨٤).

(٢) الدارقطني (١٨/٣)، والبرار في «البحر» (٢٣٩/١٣).

التَّوَعَّانِ فَلَا بَأْسَ بِهِ"، وقد أشار إلى هذا الحديث صاحب "التلخيص"^(١) ولم يتكلم عليه، وفي إسناده الربيع بن صبيح^(٢) وثقه أبوزرعة وغيره وضعفه جماعة، وهذا الحديث كما يدل على إلحاق غير الستة بها كذلك يدل على أن العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتحاد الجنس، وما يدل على أن الربا يثبت في غير هذه الأجناس حديث ابن عمر في "الصحيحين"^(٣) قال: نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة، أن يبيع الرجل ثمراً حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً، وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً، وإن كان زرعًا أن يبيعه بكيل طعام، نهى عن ذلك كله. وفي لفظ لمسلم: وعن كل ثمرة يجره. فإن هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في الكرم والزبيب، ورواية مسلم تدل على أم من ذلك، وما يدل على الإلحاق ما أخرجه مالك في "الموطأ"^(٤) عن سعيد بن المسيب: أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان. وأخرجه أيضاً الشافعي وأبوداود^(٥) في "المراسيل"، ووصله الدارقطني^(٦) في "الغرائب" عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه، وصوب الرواية المرسلة وتبعه ابن عبد البر^(٧)، وله شاهد من

(١) (٨/٣).

(٢) وخلاصته أنه ضعيف، والحديث منكر؛ فقد اضطرب في الحديث فتارة يرويه عن الحسن عنهما وتارة عن ابن سيرين عنهما كما في الزار، وفي لفظ الحديث خلاف كما في رواية الدارقطني قال البزار: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن محمد عن أنس إلا الربيع بن صبيح، وإنما يعرف من غير الربيع عن محمد عن مسلم بن يسار عن عبدة. وقال الهيثمي: حديث عبادة في الصحيح. "الكشف" وفي "المجمع" (٤/١٥٩). قلت: ومن هنا أتت النكارة.

(٣) في البخاري (٢١٨٥)، ومسلم (١٥٤٢)، وهذا لفظه.

(٤) (٦٥٥/٢).

(٥) الشافعي في "الأم" (٣/١١٩)، وأبوداود ص ١٣٣.

(٦) ليس في "الغرائب"، وإنما في "السنن" (٣/٤٧)، وقد ذكره ابن الملقن في "البدر المنير" (٦/٤٨٦)، وقال: فرواه الدارقطني بلفظ: ... ثم قال: تفرد به يزيد بن مروان عن مالك عن الزهري عنه. ولم يتابع عليه. اهـ فلعل الحافظ فهم أنه في "غرائب مالك"، فتبعه الشوكاني في العزو. والله أعلم

(٧) في "التمهيد" (١٢/١٧٨) وكذا البيهقي فقال: هذا هو الصحيح ورواه يزيد بن مروان الخلال عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ وغلط فيه. (٥/٢٩٦).

حديث ابن عمر عند البزار^(١)، وفي إسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف^(٢)، وأخرجه^(٣) أيضاً من رواية أبي أمية بن أبي يعلى عن نافع أيضاً وأبو أمية ضعيف^(٤)، وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرّة عند الحاکم والبيهقي، وابن خزيمة^(٥)، ومما يؤيد ذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة عند الترمذي^(٦) في رخصة العرايا، وفيه عن بيع العنب بالزبيب وعن كل ثمر يخرصه.

ومما يدل على أن المعتبر الاتفاق في الوزن حديث أبي سعيد عند أحمد ومسلم^(٧) بلفظ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا يَوْزَنُ مِثْلًا يُمِثَّلُ سَوَاءً بِسَوَاءٍ» وأخرج أحمد، ومسلم والنسائي^(٨) من حديث أبي هريرة: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا يَوْزَنُ مِثْلًا يُمِثَّلُ، وَالْفِصَّةُ بِالْفِصَّةِ وَزْنًا يَوْزَنُ مِثْلًا يُمِثَّلُ»، وعند مسلم والنسائي وأبي داود^(٩) من حديث فضالة بن عبيد عن النبي ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ

(١) في «البحر الزخار» (١٢/٢٠٦).

(٢) بل متروك تركه ابن المديني وقال البخاري وأبو حاتم: منكر الحديث.

(٣) هذه الطرق ليست في الجزء المطبوع من «البحر الزخار».

(٤) هو إسماعيل بن أمية متروك؛ متهم بالوضع.

(٥) الحاکم (٢/٣٥)، والبيهقي (٥/٢٩٦)، والمعاملات من «صحيح ابن خزيمة» مفقود والحسن مدلس ولم يصرح بسايعه لهذا الحديث من سمرّة.

قال ابن القيم: وقد روي هذا من حديث ابن عباس وابن عمر وجابر بن سمرّة.

قال الإمام البخاري: حديث النهي عن بيع الحيوان نسيئة من طريق عكرمة عن ابن عباس رواه الثقات عن ابن عباس موقوفاً، أو عكرمة عن النبي ﷺ مراسلاً، وطرق هذا الحديث واهية ليست بقوة. «تهذيب السنن» (٥/٣١). وضعفها أحمد بقوله: ليس فيها حديث يعتمد عليه. المصدر السابق. والحديث ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٦) (١٣٠٣) ظاهره الصحة والحديث في البخاري (٢١٩١)، ومسلم (١٥٤٠) عن سهل بن أبي حنيفة.

(٧) أحمد (٣/٩)، ومسلم (١٥٨٤).

(٨) أحمد (٢/٢٦٢)، ومسلم (١٥٩٠)، والنسائي (٧/٢٧٨).

(٩) مسلم (١٥٩١)، والنسائي في «الكبرى» (٤/٣٠-٣١)، وأبو داود (٣٣٥٣).

إِلَّا وَزْنَا يَوْزَنٍ»، وما ورد في اعتبار الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه: «وإن كَانَ كَرْمًا أَنْ تَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا». وما سيأتي قريبًا من النهي عن بيع الصُّبْرَةِ لا يعلم كيلها.

وأما جواز التفاضل مع اختلاف الأجناس؛ فلما ثبت في «الصحیح»^(١) من حديث عبادة بن صامت عن النبي ﷺ قال: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلِ سَوَاءٍ بِسَوَاءٍ يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ»، وفي الباب أحاديث.

وأما كونه يعتبر العلم بالتساوي؛ فلما وقع في الأحاديث الصحيحة من قوله مثلاً بمثل سواء بسواء وزنا بوزن، فإن هذا يدل على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه إلا بعد العلم بالمائلة والمساواة ومما يدل على ذلك حديث جابر عند مسلم^(٢) وغيره قال: نهى رسول الله ﷺ عن بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ لَا يُعْلَمُ كَيْلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمًّى مِنَ التَّمْرِ. فإن هذا يدل على أنه لا يجوز البيع إلا بعد العلم.

وأما كونه لا تأثير لمصاحبة شيء آخر لأحد المثلين؛ فلحديث فضالة بن عبيد عند مسلم^(٣) وغيره قال: اشترت قلادة يوم خير باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «لَا تُبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ»، وقد ذهب إلى هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب وقال به الشافعي، وأحمد، وإسحق، وذهب جماعة منهم الحنفي، والهدوية إلى جواز التفاضل مع مصاحبة شيء آخر إذا كانت الزيادة مساوية لما قابلها.

وأما كونه لا يجوز بيع الرُّطْبِ بما كان يابساً؛ فلحديث ابن عمر المتقدم في: النهي عن أن يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمْرَ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِتَمْرٍ كَيْلًا وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا. وكذلك حديث رافع بن خَدِيج وسهل بن أَبِي حَنَمَةَ المتقدمان.

(٢) (١٥٣٠).

(١) في مسلم (١٥٨٧).

(٣) (١٥٩١).

وأما جواز ذلك لأهل العرايا؛ فلحديث زيد بن ثابت عند البخاري^(١) وغيره: أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها كيلا. وفي لفظ في «الصحيحين»^(٢): رخص في العريّة يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا يأكلونها رطبًا. وأخرج أحمد، والشافعي^(٣) وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم^(٤) من حديث جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بخرصها: «الْوُسْقُ وَالْوُسْقَيْنِ، وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ»، وفي الباب أحاديث، والمراد أن النبي ﷺ رخص للفقراء الذين لا نخل لهم أن يشتروا من أهل النخل رطبًا يأكلونه في شجره بخرصه تمرًا. والعرايا: جمع عرية وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور، ومن خالف فالأحاديث تُردُّ عليه.

وأما المنع من بيع اللحم بالحيوان؛ فلما تقدم قريبًا.

وأما جواز بيع الحيوان باثنين أو أكثر من جنسه؛ فلحديث جابر عند أحمد، وأهل السنن،^(٥) وصححه الترمذي قال: إن النبي ﷺ اشترى عبدًا بعدين. وأخرجه أيضًا مسلم^(٦) في صحيحه، وأخرج مسلم^(٧) أيضًا وغيره من حديث أنس: أن النبي ﷺ اشترى صفيّة بسبعة أذؤس من دحية الكلبي. وأخرج أحمد، وأبوداود^(٨) من حديث ابن عمر [و]: أن النبي ﷺ أمره أن يبعث جيشًا على إبل كانت عنده قال فحملت

(١) (٢١٩٢).

(٢) في مسلم (١٥٣٩) وذكر ذلك الحافظ في «الفتح» أنه لمسلم.

(٣) أحمد (٣/٣٦٠)، والشافعي في «الأم» (٣/٥٤).

(٤) ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤٦٩)، وابن حبان (٢٣٥/٧)، وإحاکم (٤١٧/١) وهو حسن.

(٥) أحمد (٣/٣٤٩)، وأبوداود (٣٣٥٨) والنسائي (١٥٠/٧) والترمذي (١٢٣٩) وابن ماجه (٢٨٦٩).

(٦) (١٠٤٥/٢).

(٧) (١٦٠٢).

(٨) أحمد (١٧١/٢)، وأبوداود (٣٣٥٧) وهو ضعيف مضطرب؛ فيه محمد بن إسحاق مدلس ولم يصرح

وجهاة مسلم بن جُبَيْر وعمر بن حُرَيْش ولكن للحديث طريق أخرى أخرجه الدارقطني (٦٩/٣)

والبيهقي (٢٨٨/٥) وهي حسنة.

الناس عليها حتى نَفَدَتْ^(١) الإبل وبقيت بقية من الناس قال فقلت: يا رسول الله، الإبل قد نفدت وقد بقيت بقية من الناس لا ظهر لهم، فقال لي: «ابْتَغِ عَلَيْنَا إِبِلًا بِقَلَائِصَ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ إِلَى مَحَلِّهَا حَتَّى يَنْفُذَ هَذَا الْبُعْثُ». قال: وكنت أبتاع البعير بقلوصين وثلاث قلائص من إبل الصدقة إلى محلها حتى نَفَدَتْ ذلك البعث، فلما جاءت إبل الصدقة أداها رسول الله ﷺ. وفي إسناده محمد بن إسحق وفيه مقال، وَقَوَّى في «الفتح» إسناده^(٢)، وأخرج أحمد، وأهل السنن،^(٣) وصححه الترمذي وابن الجارود^(٤) من حديث سَمُرَةَ قال: نَبِيَّ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَيَّوَانِ بِالْحَيَّوَانِ نَيْئَةً. وهو من رواية الحسن عن سَمُرَةَ ولم يسمع منه^(٥)، وقد جمع الشافعي بين الحديثين بأن المراد به النسئة من الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ لا من طرف واحد فيجوز.

وأما كونه لا يجوز بيع العينة؛ فلحديث ابن عمر: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَنَّ النَّاسُ بِالذَّيْتَارِ وَالذَّرْهَمِ، وَتَبَايَعُوا بِالْعَيْنَةِ، وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَتَرَكُوا الْجَهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمُ الْبَلَاءَ فَلَا يَرْفَعُهُ حَتَّى يُرَاجِعُوا دِينَهُمْ» أخرجه أحمد، وأبوداود، والطبراني، وابن القطان^(٦) وصححه، قال الحافظ^(٧): رِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْمُرَادُ

(١) في (ك) بالذال المعجمة.

(٢) قوى الحافظ إسناده الدارقطني لا إسناده أحمد «الفتح» (٤/٤٨٩).

(٣) أحمد (١٢/٥)، وأبوداود (٣٣٥٦) والنسائي (٧/٢٩٢) والترمذي (١٢٣٧) وابن ماجه (٢٢٧٠).

(٤) (٦١١).

(٥) بل سمع منه ولكن هو مدلس ولم يصرح بسماعه لهذا الحديث، قال البيهقي: إلا أن أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة «المعرفة» (٨/٥٠).

وضعف الحديث كذلك في «السنن» (٥/٣١٦) فقال: فهذا غير ثابت عن رسول الله ﷺ.

(٦) أحمد (٢٨/٢)، وأبوداود (٣٤٦٢)، والطبراني في «الكبير» (١٢/٤٣٢)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/٢٩٤).

(٧) في «البلوغ» (٨٤١)، ولكن قال في «التلخيص» (٣/١٩): وعندي أن إسناده الحديث الذي صححه ابن القطان معلول، لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً؛ لأن الأعمش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء، ويحتمل أن يكون هو عطاء الخراساني فيكون فيه تدليس التسوية بإسقاط نافع بن =

بِالْعَيْنَةِ بِكسر العين المهملة بيع التاجر سلعته بثمن إلى أجل، ثم يشتريها منه بأقل من ذلك الثمن. ويدل على المنع من ذلك ما رواه أبو إسحاق السَّبَّيْعِيُّ عن امرأته: أنها دخلت على عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أَرْقَمَ فقالت: يا أم المؤمنين، إني بعت غلامًا من زيد بن أَرْقَمَ بثمانمائة درهم نسيئة وإني ابتعته منه بستائة نقدًا، فقالت لها عائشة: بثما اشتريت وبثما شريت، إن جهاده مع رسول الله ﷺ قد بطلَ إِلَّا أن يتوب. أخرجه الدارقطني^(١) وفي إسناده العالية بنت أَيْقَع، وقد رُوي عن الشافعي أنه لا يصح، وقرر كلامه ابن كثير^(٢) في "إرشاده" وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة، وأحمد، والهدوية وجوز ذلك الشافعي وأصحابه، وقد ورد النهي عن العينة من طرق عقد لها البيهقي في سننه بابًا.



= عطاء وابن عمر فرجع الحديث إلى الإسناد الأول، وهو المشهور

(١) (٥٢/٣). قلت: والعالية قال الدارقطني: مجهولة لا يُحْتَجُّ بها، وقال البيهقي: وامرأة أبي إسحاق لم يثبت

عدالتها. «السنن الصغرى» (١/٤٩٧).

(٢) (٣١/٢).

بَابُ الْخِيَارَاتِ

يَجِبُ عَلَى مَنْ بَاعَ ذَا عَيْبٍ أَنْ يُبَيِّنَهُ وَإِلَّا تَبَتَّ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ، وَالْخَرَجُ
بِالصَّنَانِ، وَلِلْمُشْتَرِي الرَّدُّ بِالْغَرَرِ، وَمِنْهُ الْمَصْرَاةُ فَيَرُدُّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ مَا
يَتَرَاصَبَانِ عَلَيْهِ، وَيَنْبَغُ الْخِيَارُ لِمَنْ خُيِّرَ أَوْ بَاعَ قَبْلَ وُضُوعِ السُّوقِ، وَلِكُلِّ
مِنَ الْمُتَبَايِعَيْنِ بَيْعًا مِنْهُمَا عَنِ الرَّدِّ، وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَلَهُ رَدُّهُ إِذَا رَأَهُ
وَلَهُ رَدُّ مَا اشْتَرَاهُ بِخِيَارٍ، وَإِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ فَالَسُّوْهُ مَا يَقُولُهُ الْبَائِعُ.

أَقُولُ: أما وجوب بيان العيب على البائع، فلحديث عقبة بن عامر عند ابن
ماجه والدارقطني والحاكم، والطبراني^(١) قال: سمعت رسول الله يقول: «المُسْلِمُ أَخُو
المُسْلِمِ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا وَفِيهِ عَيْبٌ إِلَّا يَبَيِّنَهُ»، وقد حَسَّنَ^(٢) إسناده
الحافظ في «الفتح» وأخرج نحوه أحمد، وابن ماجه، والحاكم في «المستدرک» من
حديث واثلة مرفوعًا، وفي إسناده أبوجعفر الرازي وأبوسبّاع: الأول مختلف فيه^(٣)،
والثاني مجهول^(٤)، وأخرج ابن ماجه والترمذي، والنسائي، وابن الجارود،

(١) ابن ماجه (٢٤٤٦)، والحاكم (٨/٢)، والطبراني في «الكبير» (٣١٧/١٧) و«الأوسط» (٧٧/١)،
والدارقطني لم أقف عليه في سننه ولم يعزه إليه الحافظ في «إتحاف المهرة» (٢٠٩/١١)، والطاهر أن عزوه
وَقَمَّ من الحافظ في «التلخيص»، وتبعه الشوكاني كالعادة.

(٢) (٣٦٤/٤) كلا ليس بحسن بل هو منكر بهذا اللفظ تَقَرَّدَ به يحيى بن أيوب الغافقي وهو ضعيف وتابعه
ابن لهيعة وهو ضعيف ومدلس عند الطبراني في «الأوسط»، وقد ذكر الطبراني تفرده عن يزيد بن أبي
حبيب، ورواه البيهقي (٣٤٦/٥) عن ابن لهيعة والليث يرويه عنها ابن وهب، ورواية الليث في مسلم
(١٤١٤)، ولفظ البيهقي هو لفظ مسلم والخلاصة أن هذا اللفظ منكر؛ لتفرد يحيى وابن لهيعة ومخالفة
الليث ومتابعة ابن لهيعة له في رواية البيهقي.

(٣) أحمد (٣٩١/٣)، وابن ماجه (٢٢٤٧)، والحاكم (٩/٢).

(٤) والراجح ضعفه.

(٥) قاله الذهبي في «الميزان» (١٠٢١٧)، والحديث في أحد والحاكم مختلف إسناده ومثناه عن ابن ماجه،
والحديث في ابن ماجه فيه بقية مدلس ولم يصرح ومعاوية بن يحيى هو الضَّعِيفُ ضَعِيفٌ جَدًّا، ومكحولو

والبخاري^(١) تعليقا من حديث العداء بن خالد قال: كتب لي النبي ﷺ هذا ما اشتراه العداء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله اشتري منه عبداً أو أمة لا داء، ولا غائلة، ولا خبثة بيع المسلم من المسلم. ويؤيد هذه الأحاديث حديث: «مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» وهو في «صحيح مسلم»^(٢) وغيره من حديث أبي هريرة، فدلَّت هذه الأحاديث على أنه من باع ذا عيب ولم يبينه فقد باع بيعاً لا يحل شرعاً، فيكون المشتري بالخيار إن رضيه فقد أتم البائع وصح البيع، لوجود المناط الشرعي وهو التراضي، وإن لم يرضه كان له رده؛ لأن العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا الواقع حال العقد، فلم يوجد المناط الشرعي ولما ورد في رد المعيب وسيأتي.

وأما كون الخراج بالضمان؛ فلحديث عائشة عند أحمد، وأهل السنن، والشافعي^(٣) وصححه الترمذي وابن حبان، وابن الجارود، والحاكم، وابن القطان، وابن خزيمة^(٤): أن النبي ﷺ قضى أن الخراج بالضمان. وفي رواية: أن رجلاً ابتاع

= لم يصرح بسأعه من وائلة لهذا الحديث، والحديث أعله أبو حاتم فقال: منكر ومعاوية بن يحيى هو الصدفي. اه كما في «العلل» (٣٩٢/١).

(١) ابن ماجه (٢٢٥١)، والترمذي (١٢١٦)، وابن الجارود (١٠٢٨) والبخاري باب إذا بين البيعان كما في «الفتح» (٣١/٥)، والنسائي ذكر المزي أنه في كتاب الشروط من «الكبرى» «الأطراف» (٢٧٠/٧) وهو ساقط من المطبوع، والحديث ضعيف بمرة؛ فيه عبّاد بن ليث الكزائبي ضعيف جداً وقال العقيلي: ولا يتابع على حديثه ولا يُعْرَفُ إلا به. (١٤٣/٣).

(٢) (١٠٢).

(٣) أحمد (٤٩/٦)، وأبوداود (٣٥١٠)، والنسائي (٤٥٤/٧)، والترمذي (١٢٨٥)، وابن ماجه (٢٢٤٣)، والشافعي في «المسند» (١٤٤/٢).

(٤) وابن حبان (٢١١/٧)، وابن الجارود (٦٢٦)، والحاكم (١٥/٢)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٢١١/٥)، وابن خزيمة مفقود، والحديث منكر؛ فيه تَخْلُدُ بن حَقَافٍ قال البخاري: فيه نظر. وتابعه في بعض طرق الحديث مسلم بن خالد الزنجي وليس بأحسن حالاً من مَخْلَدُ قال البخاري فيه: منكر الحديث. اه وضعفه غير واحد من أهل العلم، وتابعه أيضاً عمر بن علي المُقَدَّمِيُّ عند الترمذي (١٢٨٦) وهو مدلس تدليس السكت، وتابعه جَرِيرُ ذكر ذلك الترمذي وقال: وحديث جَرِيرُ يُقال: تدليس، دلس فيه جَرِيرُ لم يسمعه من هشام. والخلاصة أن الحديث ضعيف جداً وهذه المتابعات غير معتبرة.

غلامًا فاستغله، ثم وَجَدَ به عيبًا فردّه بالعيب، فقال البائع: غلة عبدي! فقال النبي ﷺ: «الْغَلَةُ بِالضَّمَانِ»، والمراد بالخراج: الدَّخْلُ، والمنفعة: أي يملك المشتري الخراج الحاصل من البيع بضمان الأصل الذي عليه أي بسببه.

وأما الرد بالغرر؛ فلأن المشتري إنما رضي بالمبيع عند العقد قبل علمه بالغرر، فإذا تبين له الغرر كشف عن عدم الرضا الذي هو المناط الشرعي، ومن ذلك الْمُضَرَّةُ فإنه يثبت الخيار فيها لوجود الغرر الكائن بِالتَّضَرِّيَةِ، وهو حبس اللبن في الضروع ليخيل للمشتري غزارته فيغتر، وقد ثبت في «الصحيحين»^(١) من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «لَا تُضَرُّوا الْإِبِلَ وَالْعَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ» وفي رواية مسلم وغيره: «مَنْ اشْتَرَى مُضَرَّةً فَهُوَ مِنْهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ لَا سَمَرَاءَ».

وأما كونه يجوز رد ما يتراضيان عليه؛ فلأن حق الآدمي مفوض إليه فإذا رضي بأخذ عوض عنه جاز ذلك كما لو رضي بإسقاطه أو أخذ بعضه.

وأما كونه يثبت بالخيار لمن خدع؛ فإن كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم من حديث ابن عمر: أن رجلاً كان يخدع في البيوع فقال له النبي ﷺ: «مَنْ بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، وهو في «الصحيحين»^(٢) وقد ثبت: أن النبي ﷺ جعل لِحَبَّانَ بن مُنْقِذٍ الذي كان يُخَدِّعُ في البيوع الخيار ثلاثة أيام. كما في حديث ابن عمر في رواية منه^(٣) وكذلك في حديث غيره، وأما إذا لم يشترط فالبيع الذي وقع ليس هو بيع المُسْلِمِ إلى المسلم، بل هو مشتمل على الخبث والخداع والغائلة فللمخدوع الخيار لكونه كذلك، ويكون الخداع كشفًا عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم تقريره.

(١) في البخاري (٢١٤٨)، ومسلم (١٥٢٤). (٢) في البخاري (٢١١٧)، ومسلم (١٥٣٣).

(٣) أخرجه ابن الجارود (٥٦٨) وفيها عن عنة محمد بن إسحاق.

وأما كونه يثبت الخيار لمن باع قبل وصول السوق؛ فلحديث أبي هريرة عند مسلم^(١) وغيره: قال نهى النبي ﷺ أن يُتْلَقَ الجلب، فإن تلقاه إنسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالخيار إذا ورد السوق.

وأما كونه لكل واحد من المتبايعين الخيار إذا وقع البيع على صورة منهي عنها كتلك الصور المتقدمة؛ فوجهه أن النهي إن كان مقتضيا للفساد المرادف للبطلان كما تقرر في الأصول فوجود العقد كعدمه، وهو غير لازم لواحد منهما فالرد بالخيار هو بمعنى الرد لما هو غير لازم، وإن كان النهي غير مقتض للفساد فوقع العقد على صورة من تلك الصور إن رضيه كل واحد منهما فقد حصل المناط الشرعي وهو الرضا، وإن لم يحصل منهما الرضا أو من أحدهما لوقوعه على وجه يخالف الشرع فَقَدْ فَقِدَ المناط.

وأما كون من اشترى شيئاً لم يره فله الرد إذا رآه؛ فلحديث أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ». أخرجه الدارقطني والبيهقي،^(٢) وفي إسناده عمر بن إبراهيم الكُرْدِي وهو ضعيف^(٣) ولكنها أخرجا عن مكحول مرسلًا عن النبي ﷺ نحوه، وفي إسناده أيضًا أبوبكر بن أبي مريم وهو ضعيف^(٤)، ومثل هذا لا تقوم به الحجة ولكن الخيار في الغالب يمكن الاستدلال عليه بأحاديث النهي عن العَرَرِ، فإن ما لم يقف الإنسان على حقيقته لا يخلو عن نوع غرر، سواء كان بعناية البائع أم لا، وأيضًا لا بد من حصول المناط الشرعي وهو التراضي، فإذا لم يرضَ المشتري بالبيع عند رؤيته فَقَدْ الرضا فَقَدِمَ المَصَحْحُ.

وأما كون له رد ما اشتراه بخيار وذلك نحو أن يشتري شيئاً على أن له فيه الخيار مدة معلومة؛ فليما ورد في الأحاديث الصحيحة الواردة في خيار المجلس بلفظ: «كُلُّ

(١) (١٥١٩). (٢) الدارقطني (٤/٣)، والبيهقي (٢٦٨/٥).

(٣) بل متروك؛ اتهمه الدارقطني بالكذب، وفيه ذاهر بن نوح قال ابن القطان: وهو لا يُعْرَفُ، ولعل الجنابة منه. «البيان» (١٧٢/٣).

(٤) بل متروك قاله الدارقطني، وقال الذهبي: وآه.

يَبْعَيْنِ لَا يَبْعُ يَنْتَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا يَبْعُ الْخِيَارِ»، وفي لفظ: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ» وهما في «الصحيحين» وفيهما ألفاظ بهذا المعنى، ولكنه قد اختلف في تفسير بيع الخيار، فقليل هذا وقيل غيره، ويؤيد ثبوت خيار الشرط ما تقدم من حديث مَنْ كان يخدع في البيوع أن النبي ﷺ قال له: «إِذَا بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، وفي بعض الروايات ولك الخيار ثلاثة أيام وقد تقدم ذلك.

وأما كونه إذا اختلف البيعان فالقول ما يقوله البائع؛ فلحديث ابن مسعود عند أحمد، وأبي داود، والنسائي وابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي،^(١) وصححه الحاكم^(٢) وابن السكن قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيَّعَانِ وَلَيْسَ يَنْتَهُمَا يَبْعَةُ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُهُ صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَرَادَّانِ» وفي لفظ: «وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بِعَيْنِهِ»، وفي لفظ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيَّعَانِ وَالْمَبِيعُ مُسْتَهْلَكٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ» وفي لفظ: «وَلَا يَبْنِي لِأَحَدِهِمَا»، وفي الباب روايات كثيرة قد استوفيتها في «شرح المنتقى»، وحاصلها يفيد أن القول قول البائع، وقد قيل إن هذا الحديث مُخَصَّصٌ لأحاديث إن على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين، وسيأتي، وقيل بينها عموم وخصوص من وجه، وقد اختلف أهل العلم في ذلك اختلافا طويلا.



(١) أخرجه أحمد (٤٦٦/١)، وأبوداود (٣٥١١)، والنسائي (٣٠٣/٧)، وابن ماجه (٢١٨٦)، والدارقطني (١٨/٣)، والبيهقي (٣٣٢/٥).

(٢) في «المستدرک» (٤٨/٢) والحديث ضعيف منقطع، قال الشافعي: هذا حديث منقطع لا أعلم أحدا يصله عن ابن مسعود. كما في «السنن الكبرى».

وقال البارقيطي: والمحفوظ هو المرسل. «العلل» (٢٠٣/٥).

وقال ابن عبد البر: هو منقطع. اهـ وكذا أعلاه ابن حزم وأبو محمد الإشبيلي وغير واحد بالانقطاع.

كما في «التلخيص» (٣١/٣).

بَابُ السَّلَمِ

هُوَ أَنْ يُسَلَّمَ رَأْسُ الْمَالِ، عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مَا يَتَرَاصِيَانِ عَلَيْهِ مَعْلُومًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا سَمَاهُ أَوْ رَأْسَ مَالِهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ قَبْلَ قَبْضِهِ.

أقول: السلم هو نوع مخصوص من أنواع البيع فلا يجوز أن يكون المالان مؤجلين؛ لأن ذلك هو بيع الكالئ بالكالئ، وقد تقدم المنع منه فلا بد أن يكون رأس المال مدفوعاً عند العقد، وقد وقع الاتفاق على أنه يُشْتَرَطُ فيه ما يُشْتَرَطُ في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس، وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطاً لم يدل عليها دليل.

وأما اعتبار أن يكون المسلم فيه معلوماً والأجل معلوماً؛ فلما ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث ابن عباس قال: قدم النبي ﷺ وهم يُسْلِفُونَ في الثَّارِ في السنة والسنتين، فقال: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي مَعْلُومٍ وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». وأخرج أحمد، والبخاري^(٢) من حديث عبدالرحمن بن أُبَيْرٍ، وعبدالله ابن أبي أوفى قالاً: كنا نصيب المغنم مع رسول الله ﷺ وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في الحنطة، والشعير، والزيت إلى أَجَلٍ مسمى، قيل: أكان لهم زرع أو لم يكن؟ قالوا: ما كنا نسألهم عن ذلك. وفي لفظ لأحمد، وأهل السنن،^(٣) إِلَّا الترمذي: وما نراه عندهم.

وأما كونه لا يأخذ إِلَّا ما سماه أو رأس المال؛ فلحديث ابن عمر عند الدارقطني^(٤) قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ شَيْئًا فَلَا يَشْرِطُ عَلَى صَاحِبِهِ غَيْرَ

(١) في البخاري (٢٢٤٠)، ومسلم (١٦٠٤). (٢) أحمد (٣٨٠/٤)، والبخاري (٢٢٤٢).

(٣) أحمد (٣٥٤/٤)، وأبوداود (٣٤٦٤)، والنسائي (٢٩٠/٧)، وابن ماجه (٢٢٨٢).

(٤) (٤٦/٣) وهو منكر بمرة؛ فيه لوزان بن سليمان، ذكر له ابن عدي هذا الحديث مع حديثين وقال:

وهذه الثلاثة الأحاديث عن هشام بن عروة عن نافع لا يرونها غير لوزان هذا، وهو مجهول، وعن =

قَصَائِهِ» وفي لفظ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَسْلَفَ فِيهِ أَوْ رَأْسَ مَالِهِ». وأما كونه لا يتصرف فيه قبل قبضه؛ فلما أخرجهُ أبوداود^(١) من حديث أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ» وفي إسناده عطية ابن سعد العوفي، وفيه مقال^(٢) والمعنى أنه لا يحل جعل المُسَلَّم فيه ثمنًا لشيء قبل قبضه، ولا يجوز بيعه قبل قبضه وقد اختلف أهل العلم في ذلك.



— لوذان بقية، ولا أعلم للوذان غير هذه، وهشام بن عروة عن نافع عزيز جدًا. «الكامل» (٦/٢١٠٩). (١) (٣٤٦٨).

(٢) خلاصته أنه ضعيف ومدلس، قال الحافظ ابن حجر: وأعله أبو حاتم والبيهقي وعبد الحق وابن القطان بالضعف والاضطراب «التلخيص» (٣/٢٥).

قال أبو حاتم: إنما هو سعد الطائي عن عطية عن ابن عباس قوله. كما في «العلل» (١/٣٨٧) وكلام البيهقي في «سننه» (٥/٣٠).

وكلام ابن القطان في «البيان» (٣/١٧٣). وعبد الحق في «الأحكام الوسطى» (٣/٢٧٨).

بَابُ الْقَرْضِ

يَجِبُ إِرْجَاعُ مِثْلِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ أَوْ أَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجَزَّ الْقَرْضُ نَفْعًا لِلْمُقْرِضِ.

أقول: أما وجوب رد المثل؛ فلأنه إذا وقع التواطؤ على أن يكون القضاء زائدًا على أصل الدين فذلك هو الربا، بل قد ورد ما يدل على أن مجرد الهدية من المستقرض للمقرض ربا، كما أخرجه البخاري^(١) عن أبي بُرْدَةَ بن أبي موسى قال: قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام، فقال لي: إنك بأرض فيها الربا فاشي، فإذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل بر أو حمل شعير أو حمل قَتَّ فلا تأخذه، فإنه ربا.

وأما كونه يجوز أن يكون القضاء أفضل أو أكثر إذا لم يكن مشروطًا؛ فلحديث جابر في «الصحيحين»^(٢) قال: أتيت رسول الله ﷺ وكان لي عليه دين فقضاني وزادني. وفي «الصحيحين» أيضًا من حديث أبي هريرة قال: كان لرجل على رسول الله ﷺ دين من الإبل فجاء يتقاضاه، فقال: «أَعْطُوهُ»، فطلبوا سنه فلم يجدوا إلا سنًا فوقها، فقال: «أَعْطُوهُ». فقال: أوفيتني أوفاك الله، فقال النبي: «إِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً»، وأخرج نحوه مسلم^(٣) وغيره من حديث أبي رافع، وهذان الحديثان كما يدلان على جواز أن يكون القضاء أفضل، يدلان على أنه يصح قرض الحيوان وإليه ذهب الجمهور، ومنع من ذلك [الكوفيون و] الهدوية.

وأما كونه لا يجوز أن يجز القرض نفعًا للمقرض؛ فلحديث أنس عند ابن ماجه^(٤) أنه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدي إليه فقال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا، فَأَهْدَى إِلَيْهِ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلَا يَرْكَبْهَا وَلَا يَقْبَلْهُ إِلَّا أَنْ

(١) (٣٨١٤).

(٢) في البخاري (٢٣٩٤)، ومسلم (٧١٥).

(٣) (١٦٠٠).

(٤) (٢٤٣٢).

يَكُونُ جَرَى يَتْنُهُ وَيَتْنُهُ قَبْلَ ذَلِكَ»، وفي إسناده يحيى بن أبي إسحاق الهنائي وهو مجهول وفي إسناده أيضاً عتبة بن حُجَيْدِ الصَّبِيّ وقد ضعفه أحمد، والرواي عنه إسماعيل ابن عِيَّاشٍ وهو ضعيف^(١) وقد أخرج البخاري^(٢) في «التاريخ» من حديث أنس عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَقْرَضَ فَلَا يَأْخُذْ هَدِيَّةً». وأخرج البيهقي^(٣) عن ابن مسعود وأبي ابن كعب وعبدالله بن سلام وابن عباس في «السنن الكبرى» موقوفاً عليهم: أن كُلَّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فهو وجه من وجوه الرِّبَا. وأخرج البيهقي^(٤) أيضاً نحو ذلك في «المعرفة» عن فَضَّالَةَ بن عبيد موقوفاً عليه، وقد تقدم ما أخرجه البخاري عن عبدالله بن سَلام، وقد أخرجه الحارث بن أبي أسامة^(٥) من حديث علي، أن النبي ﷺ نهى عن قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٌ. وفي رواية: «كُلُّ قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَا»، وفي إسناده سوار ابن مصعب وهو متروك، و ما في الباب من الأحاديث والآثار يشهد بعضها لبعض.

(١) والرواي عنه هشام بن عمار وهو ضعيف كان يُلقَّبُ فَيْتَلَقُنْ وقد خالفه سعيد بن منصور عند البيهقي (٣٥٠/٥) فرواه عن إسماعيل فجعله يزيد بن أبي يحيى ويحتمل أن يكون الوهم من هشام بن عمار ويحتمل أن يكون من إسماعيل أو شيخه عتبة فهم ضعفاء، وفي هذا دليل على ضعف الحديث وعدم ضبطه، وفي الحديث علة أخرى، قال المعمرى: قال هشام في هذا الحديث يحيى بن أبي إسحاق الهنائي ولا أراه إلا وهم، وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنائي عن أنس، ورواه شعبة ومحمد بن دينار فوقاه.

(٢) لم أقف عليه في «التاريخ الكبير» ولا «الأوسط» وقد عزاه إليه ابن كثير في «إرشاد الفقيه» (٤٢/٢)، والمجد بن تيمية في «المنتقى» وغيرهما فلعله في «التاريخ الصغير» له والله أعلم.

(٣) (٣٥٠-٣٤٩/٥)، وقال البيهقي: هذا منقطع، كأنه عن بين ابن سيرين وابن مسعود وأثر أبي ابن كعب، وله أثر آخر قال البيهقي: هذا منقطع أي بين ابن سيرين وأبي بن كعب، ولابن عباس أثر آخر فيه أبو صالح لم يتبين لي أهو باذام أم ذكون السنان فإن كان الأول فهو متروك وإن كان الثاني فهو ثقة وكلاهما يروي عن ابن عباس، وفيه عنعنة يحيى بن أبي كثير فيه كلثوم بن يحيى بن أبي كثير الأقر، قال ابن المديني مجهول. اهـ ولا يُعْتَدُّ بذكر ابن حبان له في الثقات، وأثر عبدالله بن سلام هو في البخاري كما تقدم، وأثر ابن عباس وفيه رجل مجهول.

(٤) (١٦٩/٨)، فيه عبدالله بن عِيَّاشِ التَّمِيمِيُّ ضعيف.

(٥) كفي في «بغية الباحث» (٢٤٣٢)، وهو موضوع، وفيه أيضاً حفص بن حمزة وعمارة الهمداني لم أقف لهما على ترجمة، وقال ابن كثير: وهذا منقطع بين عمارة وعلي «إرشاد الفقيه» (٤١/٢).

كِتَابُ الشُّفْعَةِ

سَبَبُهَا الْإِشْتِرَاكُ فِي شَيْءٍ وَلَوْ مَنْقُولًا، فَإِذَا وَقَعَتِ الْقِسْمَةُ فَلَا شُفْعَةَ، وَلَا يَحِلُّ لِلشَّرِيكَ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُؤْذَنَ شَرِيكُهُ، وَلَا تَبْطُلُ بِالتَّرَاخِي.

أَقُولُ: أما كون سببها الاشتراك ولو منقولًا، فلعموم الأحاديث الواردة في ذلك كحديث جابر في البخاري^(١) وغيره: أن النبي ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتْ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ. وأخرجه أيضًا بنحو هذا اللفظ أهل السنن^(٢) وحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَسَمْتَ الدَّارَ وَحُدَّتْ، فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا». أخرجه أبوداود، وابن ماجه^(٣) بإسناد رجاله ثقات وأخرج مسلم^(٤) وغيره من حديث جابر: أن النبي ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَرِكَةٍ لَمْ تُقَسَّمْ. وأخرج البيهقي^(٥) من حديث ابن عباس مرفوعًا: «الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ»، ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالإرسال^(٦) وأخرج الطحاوي^(٧) له شاهدًا من حديث جابر بإسناد لا بأس به.

وأما كون القسمة تُبْطَلُ الشُّفْعَةُ؛ فلما في هذه الأحاديث من التصريح بأنها في الشيء الذي لم يقسم، ثم فسر القسمة بقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شُفْعَةَ فالأحاديث الواردة في مطلق شُفْعَةُ الجار كأحاديث: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»،

(١) (٢٢٥٧).

(٢) أبوداود (٣٥١٤) والنسائي (٣٠١/٧) والترمذي (١٣٧٠) وابن ماجه (٢٤٩٩).

(٣) أبوداود (٣٥١٥)، وابن ماجه (٢٤٩٧) وهو صحيح.

(٤) (١٦٠٨). (٥) (١٠٩/٦).

(٦) أعله الدارقطني (٢٢٢/٤)، والبيهقي (١٠٩/٦) عن ابن أبي مُلَيْكَةَ.

(٧) في «شرح معاني الآثار» (١٢٦/٤)، وفيه عن عنة ابن جُرَيْج.

وهي ثابتة في «الصحيحين»^(١) وغيرهما مقيدة بعدم القسمة؛ لأن الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على المخالط.

وأما تقييد شفعة الجار باتحاد الطريق؛ كما في حديث جابر عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي،^(٢) وحسنه قال: قال النبي ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَةِ جَارِهِ يَنْتَظِرُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهَا وَاحِدَةً» فهذا الحديث يؤيد ما قلناه من أنه لا شفعة إلا للخليط؛ لأن الطريق إذا كانت واحدة فالخلطة كائنة فيها، ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تصريف الطريق، فالحق أن سبب الشفعة هو واحد وهو الشركة قبل القسمة، فما قيل من أن أسبابها الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرار النهر، أو مجاري الماء، هو راجع إلى السبب الذي ذكرناه، لأن الاشتراك في طريق الشيء، أو في سواقيه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء، وقد حققت المقام في رسالة مستقلة^(٣) أوردت فيها جميع ما ورد في الشفعة من الأدلة، وجمعت بينها جمعاً نفيساً فليرجع إليها، وقد حُكي في «البحر» عن علي، وعمر، وعثمان وسعيد بن المسيب، وسليمان بن يسار، وعمر بن عبدالعزيز، وربيعة، ومالك، والشافعي، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وعبيدالله بن الحسن، والإمامية أن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة، وحُكي عن العثرة، وأبي حنيفة وأصحابه، والثوري، وابن أبي ليلى وابن سيرين أن الشفعة تثبت بالجوار، واستدلوا بالأحاديث الواردة في شفعة الجار.

وأما كونه لا يحل للشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه؛ فلحديث جابر عند مسلم^(٤)

(١) في البخاري (٢٢٥٨)، وم يخرج مسم، ذكر ذلك الحافظ في خاتمة كتاب الشفعة.

(٢) أخرجه أحمد (٣/٣٠٣)، وأبو داود (٣٥١٨)، وابن ماجه (٢٤٩٤)، والترمذي (١٣٦٩) وهو منكر بهذا اللفظ، أنكره شعبة فقال: مثل هذا وهم. اهـ «الضعفاء» للعقيلي (٣/٣١)، وكذا أنكره يحيى بن سعيد القطان على عبد الملك بن أبي سليمان القُرَظِيّ وقال أحمد: حديثه في الشفعة منكر وهو ثقة كما في «الكامل» (١٩٤١/٥).

(٣) اسمها «كشف الأستار عن حكم الشفعة بالجوار» كما في «الفتح الرباني» (٧/٣٦٧٩).

(٤) (١٦٠٨).

وغيره، أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم رُبْعَةً أو حائط، ولا يحل له أن يبيع حتى يُؤذَنَ شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به.

وأما كونها لا تبطل بالتراخي؛ فلما في الأحاديث الصحيحة الواردة في الشفعة من^(١) الإطلاق، وأما ما أخرجه ابن ماجه^(٢) من حديث ابن عمر بلفظ: «لَا شُفْعَةَ لِغَائِبٍ وَلَا لِصَغِيرٍ، وَالشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعَقَالِ»، ففي إسناده محمد بن عبدالرحمن بن البَيْلَمَانِيُّ وهو ضعيف جداً^(٣)، وقال ابن حبان^(٤): لا أصل للحديث. وقال أبو زرعة^(٥) منكر. وقال البيهقي^(٦): ليس بثابت. ولا يصح تأييد هذا الحديث الباطل بما رُوي من قول شريح؛ فإنه لا حجة في ذلك، على أن هذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام: نفي شفعة الغائب، ونفي شفعة الصغير، واعتبار الفور. وقد هُجِرَ ظاهره في الحكمين الأولين، فكان ذلك مفيداً لترك الاحتجاج به في الحكم الثالث على فرض أنه غير باطل.



(٢) (٢٥٠٠).

(١) في (ك): على الإطلاق.

(٣) قال ابن حبان: يُحَدِّثُ عن أبيه بنسخة كلها موضوعة فالحديث موضوع وأبوه ضعيف وفي سماعه من الصحابة نظر؛ قال صالح جزرة: حديثه منكر، ولا يعرف أنه سمع من أحد من الصحابة إلا من سرق «التهذيب».

(٤) ذكر الحديث في «المجروحين» (٢/٢٦٦) ولم أقف على العبارة فيه وإنما ذكرها عنه ابن الملقن في «البدر»

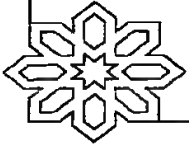
(١٤/٧) والحافظ في «التلخيص» (٣/٥٦) ..

(٥) كما في «العلل» لابن أبي حاتم (١/٤٧٩)

(٦) في «الخلافيات» كما في «مختصرها» (٣/٢٤٥) للخمى، وذكر الحديث في «الكبرى» (٦/١٠٨) مع

حديث آخر وقال: وكلاهما منكران.

كِتَابُ الْإِجَارَةِ



تَجُوزُ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، وَتَكُونُ الْأَجْرَةُ مَعْلُومَةً عِنْدَ الْإِسْتِئْجَارِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ الْأَجِيرُ مَقْدَارَ عَمَلِهِ عِنْدَ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ، وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنْ كَسْبِ الْحَبَّامِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ، وَعَسْبِ الْفَحْلِ، وَأَجْرَةُ الْمُؤَذِّنِ، وَقَفِيرِ الطَّحَّانِ، وَتَجُوزُ الْإِسْتِئْجَارُ عَلَى تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ لَا عَلَى تَعْلِيمِهِ، وَأَنْ يَكْرِِيَ الْعَيْنَ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ وَمِنْ ذَلِكَ الْأَرْضُ لَا بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمَنْ أَفْسَدَ مَا اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ أَوْ أَتْلَفَ مَا اسْتَأْجَرَهُ ضَمِنَ.

أقول: أما كون الإجارة تجوز على كل عمل لم يمنع منه شرعي فلا إطلاق الأدلة الواردة في ذلك كحديث أبي سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره. أخرجه أحمد،^(١) ورجال إسناده رجال الصحيح وأخرجه أيضاً البيهقي، وعبدالرزاق، وإسحاق في "مسنده" وأبوداود في "المراسيل" والنسائي^(٢) في الزرعة غير مرفوع، ولفظ بعضهم: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَلَيْسَ لَهُ

(١) (٥٩/٣) الحديث مضطرب تارة عن أبي سعيد وتارة عن أبي هريرة وتارة عنها بالشك وسبب هذا الاضطراب حماد بن أبي سليمان ففيه ضعف، وإبراهيم التَّحَّيِّي لم يسمع منها قال ابن المديني: لم يسمع من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ والحديث أعلاه أبو زُرْعَةَ فقال: الصحيح موقوف عن أبي سعيد؛ لأن الثوري أحفظ كما في "العلل" (٣٧٦/١).

(٢) البيهقي (١٢٠/٦)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٢٣٥/٨)، وأبوداود في "المراسيل" (ص ١٢٣)، والنسائي (٣١/٧)، لم يطبع مسند أبي سعيد من "مسند إسحاق" بعد.

أَجْرَتَهُ»، ولإطلاق حديث أبي هريرة عند البخاري وأحمد^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمُهُ خَصْمَتُهُ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي، ثُمَّ عَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، ثُمَّ أَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوَى مِنْهُ وَلَمْ يُؤْفِهِ أَجْرَهُ»، وقد استأجر النبي ﷺ دليلاً عند هجرته إلى المدينة كما في البخاري^(٢) وغيره، وثبت من حديث أبي هريرة عند البخاري^(٣) قال: قال النبي ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ»، فقال أصحابه: وأنت. قال: «نَعَمْ كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطٍ لِأَهْلِ مَكَّةَ». وأخرج أحمد، وأهل السنن^(٤)، وصححه الترمذي من حديث سويد بن قيس قال: جَلَبْتُ أَنَا وَمَحْرَمَةُ الْعَبْدِيِّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ، فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ، فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي، فَسَاوَمَنَا سُرَوَائِلَ فَبِعْنَاهُ، وَثَمَّ رَجُلٌ يَزِنُ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ لَهُ: «زِنْ وَأَرْجِحْ»، وفيه أنه ﷺ لم يذكر له قدر أجرته بل أعطاه ما يعتاده في مثل ذلك، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يؤجرون أنفسهم في عصره ﷺ، ويعملون الأعمال المختلفة، حتى إن عَلِيًّا أَجَّرَ نَفْسَهُ مِنْ امْرَأَةٍ عَلَى أَنْ يَنْزَعَ لَهَا كُلَّ ذَنْوبٍ بِتَمْرَةٍ، فنزع ستة عشر ذنبًا حتى تَجَلَّتْ يَدَاهُ فَعَدَّتْ لَهُ سِتْ عَشْرَةَ تَمْرَةً، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَأَكَلَ مَعَهُ مِنْهَا. أخرجه أحمد^(٥) من حديث علي بإسناد جيد^(٦) وأخرجه أيضًا ابن ماجه^(٧)، وصححه ابن السكن وأخرجه البيهقي وابن ماجه^(٨) من حديث ابن عباس، أن عَلِيًّا أَجَّرَ نَفْسَهُ مِنْ يَهُودِي يَسْقِي لَهُ كُلَّ ذَلْوٍ بِتَمْرَةٍ. وأما المانع الشرعي فهو مثل الصور التي سيأتي ذكرها.

(١) البخاري (٢٢٧٠)، وأحمد (٣٥٨/٢).

(٢) (٢٢٦٣)، (٣) (٢٢٦٢).

(٤) أحمد (٣٥٢/٤)، وأبو داود (٣٣٣٦)، والنسائي (٢٨٤/٧)، والترمذي (١٣٠٥)، وابن ماجه

(٢٢٢٠)، وهو حسن.

(٥) (١٣٥/١)، (٩٠).

(٦) إلا أنه منقطع؛ مجاهد لم يسمع من علي. قاله أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم ويحيى بن سعيد القطان.

(٧) (٢٤٤٧).

(٨) البيهقي (١١٩/٦)، وابن ماجه (٢٤٤٦) وهو صحيح.

وأما اعتبار كون الأجرة معلومة؛ فلحديث أبي سعيد المتقدم.

وأما كون من لم تكن أجرته معلومة يستحق مقدار عمله عند أهل ذلك العمل؛ فلحديث سويد بن قيس السابق، ولكون ذلك هو الأقرب إلى العدل.

وأما النهي عن كسب الحجام ومهر البغي وحُلوان الكاهن؛ فلحديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن كسب الحجام، ومهر البغي، وثن الكلب. أخرجه أحمد^(١) برجال الصحيح، وأخرجه أيضًا الطبراني^(٢) في «الأوسط» ومثله في حديث رافع ابن خديج عند أحمد، وأبي داود، والنسائي، والترمذي^(٣)، وصححه وهو أيضًا في «صحيح مسلم»^(٤) وفي «الصحيحين»^(٥) وغيرهما عن أبي مسعود البدري قال: نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن. وقد تقدم الكلام على ثمن الكلب وعلى عسب الفحل في البيع والمراد بمهر البغي: ما تأخذه الزانية على الزنا، والمراد بحلوان الكاهن: عطية الكاهن لأجل كهنته، والحلوان بضم الحاء المهملة: مصدر حلوته إذا أعطيته. وقد استدل بما تقدم بعض أهل الحديث، فقال: إنه يحرم كسب الحجام. وقد ورد في معنى ما تقدم أحاديث وفي بعضها التصريح بأنه خبيث وأنه سحت، وذهب الجمهور إلى أنه حلال لحديث أنس في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما أن النبي ﷺ احتجم، حجه أبو طيبة، وأعطاه صاعين من طعام وكلم مواليه فخففوا عنه. وفيهما^(٧) أيضًا من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره. ولو كان سحتًا لم يعطه والأولى الجمع بين الأحاديث بأن كسب الحجام مكروه غير حرام؛ إرشادًا منه ﷺ إلى معالي الأمور، ويؤيد ذلك حديث مُحْيِصَةَ بن مسعود عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه^(٨) بإسناد رجاله

(١) (٢٩٩/٢).

(٢) (٣٨٢/٣) فيه حجاج بن أرطاة، ضعيف ومدلس ولم يصرح.

(٣) أخرجه أحمد (١٤٠/٤)، وأبو داود (٣٤٢١)، والنسائي (١٩٠/٧)، والترمذي (١٢٧٥).

(٤) (١٥٦٨). (٥) في البخاري (٢٢٣٧)، ومسلم (١٥٦٧).

(٦) في البخاري (٢١٠٢)، ومسلم (١٥٧٧). (٧) في البخاري (٢١٠٣)، ومسلم (١٢٠٥/٣).

(٨) أخرجه أحمد (٤٣٥/٥)، وأبو داود (٣٤٢٢)، والترمذي (١٢٧٧)، وابن ماجه (٢١٦٦) ظاهره الصحة =

ثقات أنه كان له غلام حجام فزجره النبي ﷺ عن كسبه فقال ألا أطعمه أيتاماً لي؟ قال: «لَا». قال: أفلا أتصدق به. قال: «لَا» فرخص له أن يعلفه ناضحه. فلو كان حراماً بحتاً لم يرخص فيه أن يعلفه ناضحه، ويستفاد منه أن إعطاءه ﷺ للحجام لا يستلزم أن يأكله أهله حتى تتعارض الأحاديث، فقد يكون مكروهاً لهم ويكون وصفه بالسحت والخبث مبالغة في التنفير، وقد يمكن الجمع بالمنع عن مثل ما منع منه محيصة والإذن لمثل ما أذن به ورخص له فيه.

وأما أجرة المؤذن؛ فلحديث عُبَادَةَ بن الصامت: أن النبي ﷺ قال لعثمان بن أبي العاص: «وَاتَّخِذْ مُؤَدَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا»، وفي لفظ: «لَا تَتَّخِذُوا مُؤَدَّنًا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا»، والحديث في «الصحيح»^(١).

وأما قَفِيزُ الطحان؛ فلحديث أبي سعيد قال: نهى رسول الله ﷺ عن قَفِيزِ الطَّحَّانِ. أخرجه الدارقطني والبيهقي،^(٢) وفي إسناده هشام أبو كليب قيل^(٣): لا يعرف، وقد أورده ابن حبان^(٤) في «الثقات» ووثقه مغلطاي^(٥)، وقفيز الطحان: هو أن يطحن الطعام بجزء منه. وقيل: المنهي عنه طحن الصُّبْرَةِ لَا يعلم قدرها بجزء منها.

وأما جواز الاستئجار على تلاوة القرآن لا على تعليمه؛ فلحديث ابن عباس عند

= وصحه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٤٠٠).

(١) وهم الإمام الشوكاني رحمته الله فلحديث عن عثمان بن أبي العاص لا عن عبادة، والحديث ليس في الصحيح بل في «سنن أبي داود» (٥٣١)، والنسائي (٢٣/٢)، والترمذي (٢٠٩)، وابن ماجه (٧١٤) وهو حسن.

(٢) الدارقطني (٤٧/٣)، والبيهقي (٣٣٩/٥).

(٣) قال الذهبي في «الميزان» (٩٢٤٨): هذا منكر ورجله لا يعرف، وقال ابن الملقن: فالحديث معلول، فإن شيخ سفيان وهو هشام المذكور لا نعرفه... «البدر المنير» (٤٠/٧).

وقال ابن تيمية: وهذا أيضاً باطل كما في «المجموع» (٦٣/١٨).

وقال ابن القيم: لا يثبت بوجه أنه نهى عن قفيز الطحان «أعلام الموقعين» (٣٤٧/٢). وهو ضمن تذييلنا على كتاب شيخنا «أحاديث معلة».

(٤) (٥٦٨/٧).

(٥) كما في «التلخيص» (٦٠/٣)، والإمام أحمد كما في «الجرح» (٦٨/٩).

البخاري^(١) وغيره: أن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راق؛ فإن في الماء رجلًا لديغًا أو سليمًا؟ فانطلق رجل منهم، فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء، فجاء بشاء إلى أصحابه فكرهوا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجرًا! حتى قدموا المدينة فقالوا: يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرًا، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»، وفي لفظ من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «أَصْبْتُمْ، أَقْتَسِمُوا وَاصْرَبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا» وضحك النبي ﷺ. والحديث في «الصحيحين»^(٢) بالفاظ وفي حديث خارجة بن الصلت عن عمه في رقية المجنون بفاتحة الكتاب أن النبي ﷺ قال: «خُذْهَا، فَلَعَمْرِي مَنْ أَكَلَ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ فَقَدْ أَكَلَتْ بِرُقِيَّةً حَقًّا». أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي^(٣)

وأما كونه لا يجوز أخذها على تعليمه؛ فلحديث أبي بن كعب قال: عَلَّمْتُ رَجُلًا الْقُرْآنَ فَأَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ»، فرددتها أخرجه ابن ماجه والبيهقي،^(٤) وقد أُعْلِلَ بالانقطاع^(٥) وَتُعَقَّبُ، وأعل أيضًا بجهالة^(٦) بعض رواته، وله شاهد عند الطبراني^(٧) من حديث الطفيل بن عمرو الدؤسي قال: أقرأني أبي بن كعب القرآن فأهديت إليه قوسًا فَعَدَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ تَقْلَدَهَا، فقال له النبي ﷺ: «تَقْلَدَهَا مِنْ جَهَنَّمَ»، وعلى هذا يحمل حديث

(١) (٥٧٣٧). (٢) في البخاري (٢٢٧٦)، ومسلم (٢٢٠١).

(٣) أحمد (٢١١/٥)، وأبوداود (٣٤٢٠)، والنسائي (٣٦٥/٤) وهو حسن.

(٤) ابن ماجه (٢١٥٨)، والبيهقي (١٢٦/٦).

(٥) أعله البيهقي وابن عبد البر والمزي بأن عطية الكلبي لم يسمع من أبي كعب في «النيل» (٢٨٧/٥).

(٦) هو عبد الرحمن بن سلم الشامي.

(٧) في «الأوسط» (١٣٩/١) فيه إسماعيل بن عياش يروي عن عبدالله بن سليمان بن عُمَيْرٍ، ولا يدري

أشامي هو أم لا؟ وعبدالله هذا قال الهيثمي: ولم أجد من ترجمه ولا أظنه أدرك الطفيل «المجمع»

(٩٥/٤) والخلاصة أن الحديث ضعيف.

عبدالرحمن بن شبل عن النبي ﷺ قال: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَغْلُوا فِيهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، [وَلَا] تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَسْكَبُوا بِهِ». أخرجه أحمد^(١) برجال الصحيح وأخرجه أيضاً البزار^(٢) وله شواهد، وحديث عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ بِهِ؛ فَإِنَّ مِنْ بَعْدِكُمْ قَوْمًا يَقْرءُونَ الْقُرْآنَ يُسْأَلُونَ النَّاسَ بِهِ». أخرجه أحمد، والترمذي^(٣) وحسنه، وفي الباب أحاديث. ووجه المنع من أخذ الأجرة على تعليمه أن ذلك من تبليغ الأحكام الشرعية وهو واجب وقد ذهب إلى ذلك أحمد ابن حنبل وأصحابه، وأبو حنيفة، والهدوية، وبه قال عطاء، والضحاك، والزُّهري، وإسحاق، وعبدالله بن شقيق.

وأما كونه يجوز أن تكرر العين مدة معلومة بأجرة معلومة؛ فلما ورد من إكراء الأراضي في عصره ﷺ كحديث رافع بن خديج في «الصحيحين»^(٤) قال: كنا أكثر الأنصار حقلاً فكنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك فأما بالورق فلم ينهنا. وفي لفظ لمسلم وغيره: فأما شيء مضمون معلوم فلا بأس به وسائر الأعيان لها حكم الأرض.

وأما كونه لا يجوز إكراء الأرض بشطر ما يخرج منها [من ثمر أو زرع]؛ فلأن أحاديث: أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع. وإن

(١) (٤٤٤/٣، ٤٢٨) وهو ضعيف في إسناده، ومداره على يحيى بن أبي كثير وقد صرح بالتحديث عند الحاكم (٦/٢) في أصل الحديث.

(٢) في «البحر الرخاء» (٢٥٣/٣)، لكن عن عبدالرحمن بن عوف لا عن ابن شبل، وهو منكر قال البزار: هذا الحديث أخطأ فيه حماد بن يحيى؛ لأنه لين الحديث والحديث الصحيح الذي رواه يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي راشد الخُزَّائِيِّ عن عبد الرحمن بن شبل، وكذا ذكر الدارقطني في «العلل» (٢٧٣/٤).

(٣) أحمد (٤٣٩/٤)، والترمذي (٢٩١٧) وهو ضعيف بمرة فيه خيثة بن أبي خيثمة ضعيف جداً، والحديث من مناكيره، قال العقيلي: لَا يُتَابَعُ وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ «الضعفاء» (٢٩/٢).

والحسن لم يسمع من عمران قاله أحمد وابن معين وغيرهما.

(٤) في البخاري (٢٣٢٧)، ومسلم (١٥٤٧).

كانت ثابتة في «الصحيحين»^(١) وغيرها فهي منسوخة بمثل حديث رافع بن خديج المتقدم وما ورد في معناه، وفي المسألة مذاهب، وأدلة مختلفة، واجتهادات مضطربة قد أوضحناها في «شرح المنتقى» وفي رسالة مستقلة، ومن أصرح أحاديث النهي حديث جابر عند مسلم^(٢) وغيره قال: كنا نخابر على عهد رسول الله ﷺ فنصيب من القصرى ومن كذا ومن كذا فقال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزَعْهَا أَوْ لِيُخْرِثْهَا أَخَاهُ، وَإِلَّا فَلْيَدَعْهَا»، وفي حديث سعد بن أبي وقاص: أنه نهاهم أن يكرؤا بذلك وقال: «اَكْرؤُوا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي^(٣) ورجاله ثقات وفي «الصحيحين»^(٤) من حديث أبي هريرة نحو حديث جابر.

وأما كون من أفسد ما استؤجر عليه أو أتلغه صَمْنٌ؛ فلمثل حديث: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ». أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي، والحاكم^(٥) وصححه، وهو حديث الحسن عن سَمْرَةَ وفي سماعه منه كلام مشهور، والمراد أن على اليد ضمان ما أخذت حتى تؤديه، وأخرج أبوداود، والنسائي، وابن ماجه، والبخاري^(٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ

(١) في البخاري (٢٢٨٥)، ومسلم (١٥٥١) عن ابن عمر.

(٢) (١١٧٧/٣).

(٣) أحمد (١٧٨/١)، وأبوداود (٣٣٩١)، والنسائي (٤١/٧)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه محمد بن عبد الرحمن ابن لَيْبَةَ قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، ومحمد بن عكرمة مجهول.

(٤) في البخاري (٢٣٤١)، ومسلم (١٥٤٤).

(٥) أحمد (٨/٥)، وأبوداود (٣٥٦١)، وابن ماجه (٢٤٠٠)، والترمذي (١٢٦٦)، والحاكم (٤٧/٢) وهو ضعيف؛ فيه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ مدلس ومختلط وسماع ابن أبي عدي منه بعد الاختلاط قاله العقيلي وقتادة والحسن كلاهما مدلس ولم يصرحا.

(٦) أبوداود (٤٥٨٦)، والنسائي (٥٢/٨)، وابن ماجه (٣٤٦٦)، وطبع مسند عبد الله بن عمرو من «مسند الزرار»، ولم أقف على الحديث فيه، فيحتمل أن يكون سقط من المطبوع، ويحتمل أن يكون في كتابه «السنن»، والله أعلم.

يُعْلَمُ مِنْهُ طِبُّ فَهُوَ ضَامِنٌ». وقد أخرجه النسائي مسنداً ومنقطعاً^(١) ويؤيده حديث عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز قال: حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا طَيِّبٍ تَطَبَّبَ عَلَى قَوْمٍ لَا يُعْرِفُ لَهُ تَطَبُّبٌ قَبْلَ ذَلِكَ، فَأَعْنَتَ فَهُوَ ضَامِنٌ». أخرجه أبوداود^(٢)، فالتطبيب إنما ضمن لكونه أقدم على بدن المريض غير عالم بما يعلم به أهل هذه الصناعة فكان ضامناً، وهكذا من استؤجر على عمل عين فأقدم على العمل فيها غير عالم بالصناعة وأفسدها لتعاطيه ضمن، وهكذا من استأجر دابة ليركب عليها إلى مكان فسار بها سيراً غير معتاد فهلك أو ترك علفها فماتت فإنه ضامن.



(١) الإسناد في «الكبرى» (٢٤١/٤، ٢٤٨) الحديث في كلا الموضعين من «السنن» ليس فيه انقطاع، عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده (وكذا كلام المزي في «التحفة» (٣٢٥/٦) قال: ليس في حديث محمود عن أبيه. والحديث من طريق محمود في «الكبرى» و«المجتبى» بإثبات لفظة أبيه فالله أعلم أي زيادة من قبيل النسخ، أم كلام النسائي في نسخة أخرى، وعلى كُلِّ: الحديث مداره على الوليد وهو مدلس نعم وقع تصريحه عند الدارقطني (٢١٥/٤) والحاكم (٢١٢/٤) ولكن هو مدلس تدليس التسوية ولم يصرح في بقية الإسناد وقد قال أبوداود عقب إخرجه: هذا لم يروه إلا الوليد لا ندرى هو صحيح أم لا.. قلت: خاصة وهو يرويه عن ابن جُرَيْج وهو مدلس أيضاً ولم يصرح).

(٢) (٤٥٨٧) وهو ضعيف؛ فيه جهالة الوفد ولكن كلام ابن عدي في «كامله» (١٧٦٧/٥) يؤكد كلام الشوكاني فقال بعد إخرجه: وهذا الحديث رواه هشام ودَحْنَمٌ وغيرهما عن الوليد عن ابن جُرَيْج بإسناده عن النبي ﷺ «من تطبب ولم يعرف منه الطب قبل ذلك فهو ضامن» رواه محمود بن خلاد (وصوابه خالد) عن الوليد بن مسلم عن ابن جُرَيْج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مثل ما قال هشام ودحيم ولم يذكر أباه ذكره أبو عبد الرحمن النسائي عن محمود وجعله من جودة إسناده انتهى).

يَأْتِي الْإِحْيَاءُ وَالْإِقْطَاعُ

مَنْ سَبَقَ إِلَى إِحْيَاءِ أَرْضٍ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهَا غَيْرُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَتَكُونُ مِلْكًا لَهُ، وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ مَنْ فِي إِقْطَاعِهِ مَصْلَحَةٌ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ الْمَيْتَةِ، أَوِ الْمَعَادِنِ، أَوِ الْمَيَّاءِ.

أقول: أما كون من سبق إلى إحياء أرض لم يسبق إليها يملكها، فلحديث جابر أن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» أخرجه أحمد، والنسائي والترمذي، وابن حبان^(١) وصححه الترمذي وفي لفظ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ». أخرجه أحمد، وأبوداود،^(٢) وأخرج أحمد، وأبوداود، والطبراني والبيهقي،^(٣) وصححه ابن الجارود^(٤) من حديث الحسن عن سمرة مرفوعًا: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ»، وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي^(٥) وحسنه، والنسائي^(٦) من حديث سعيد بن

(١) أحمد (٣/٣٣٨)، والنسائي في «الكبرى» (٣/٤٠٤)، والترمذي (١٣٧٩)، وابن حبان (٧/٣٢٠) والحديث مختلف فيه؛ فقد روي عن جابر وعن عائشة وسعيد بن زيد وعبدالله بن عمرو كما في «نصب الراية» (٤/٢٨٨) واختلف في وصله وإرساله والراجح أنه مرسل عن عروة بن الزبير ورجع ذلك ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/٢٨٠).

(٢) إلا أنه عن سمرة كما سيأتي لا عن جابر.

(٣) أحمد (٥/١٢)، وأبوداود (٣٠٧٧)، والطبراني (٧/٢٠٨)، والبيهقي (٦/١٤٨) والحسن لم يصرح بسأعه من سمرة.

(٤) في «المنتقى» (١٠١٥).

(٥) أبوداود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٨)، وأحمد لم أقف عليه في «المسند» ولكن قد عزاه إليه المجد بن تيمية في «المنتقى» فلعله في كتبه الأخرى.

(٦) في «الكبرى» (٣/٤٠٥) تفرد به عبد الوهاب عن أيوب عن هشام ذكر ذلك الزار كما في «نصب الراية» (٤/٢٨٩) وقد اضطرب في الحديث فتارة عن سعيد بن زيد كما هنا وتارة عن جابر، والحديث قد رواه مالك في «الموطأ» (٢/٧٤٣) ويحيى بن سعيد والليث عند النسائي (٣/٤٠٥) وعبدالله بن إدريس ويحيى بن سعيد الأموي.

قال الدارقطني: وقال يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك بن أنس وعبدالله بن إدريس ويحيى بن سعيد =

زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَلِمَ حَقٌّ»، وأخرج البخاري^(١) وغيره من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهَوَّ أَحَقُّ بِهَا»، وأخرج أبوداود^(٢) من حديث أسمر بن مُضَرِّس قال: أتيت النبي ﷺ فبايعته فقال: «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهَوَّ لَهُ»، فخرج الناس يتعادون يتخاطون، أي: يجعلون في الأرض خطوطاً؛ علامة لما سبقوا إليه وصححه الضياء^(٣) في «المختارة».

وأما كونه يجوز للإمام إقطاع الأراضي الميتة والمعادن والمياه؛ فلما في «الصحيحين»^(٤) من حديث أسماء بنت أبي بكر من أنها كانت تنقل النوى من أرض الزبير التي أقطعه رسول الله ﷺ وأخرج أحمد، وأبوداود^(٥) عن ابن عمر: أن النبي ﷺ أقطع الزبير حضر فرسه وأجرى الفرس حتى قام، ثم رمى بسوطه فقال: «اقْطَعُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ»، وفي إسناده عبدالله بن عمر بن حفص وفيه مقال خفيف، وأقطع النبي وائل بن حُجْرٍ أرضاً بحضرموت كما أخرجه الترمذي، وأبوداود، وابن حبان، والبيهقي، والطبراني، المنذري^(٦) بإسناد حسن وصححه الترمذي، وأخرج

= الأموي عن هشام عن أبيه مرسلًا... والمرسل عن عروة أصح «العلل» (٤/٤١٥-٤١٦).

وقال ابن عبد البر: وهذا الحديث مرسل عند مالك عند جماعة الرواة عن مالك لا يختلفون في ذلك واختلف فيه على هشام: فروته عنه طائفة عن أبيه مرسلًا - كم رواه مالك وهو أصح ما قيل فيه - إن شاء الله.... «التمهيد» (٢٢/٢٨٠) والحديث ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(١) (٢٣٣٥).

(٢) (٣٠٧١) وهو ضعيف بمره فيه عبد الحميد بن عبد الواحد وأم الجَنْثُوب بنت نُمَيْلَة وأما سويدة بنت جابر وأما عقيلة بنت أسمر كلهم مجهولون ولا يعرفون إلا بهذا الحديث.

(٣) «المختارة» (١٤٣٤). (٤) في البخاري (٥٢٢٤)، ومسلم (٢١٨٢).

(٥) أحمد (١٥٦/٢)، وأبوداود (٣٠٧٣) وفيه عبدالله بن عمر بن حفص ضعيف، ولكن يشهد له حديث أسماء المتقدم فالحديث حسن لغيره.

(٦) الترمذي (١٣٨١)، وأبوداود (٣٠٥٨)، وابن حبان (١٦٧/٩)، والبيهقي (١٤٤/٦)، والطبراني (١٠/٢٢)، والمنذري في «مختصر السنن» (٤/٢٥٨)، والحديث حسن كما قال الشوكاني.

أحمد^(١) من حديث عروة بن الزبير أن عبدالرحمن بن عوف قال: أقطعني النبي ﷺ وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا. وأخرج البخاري^(٢) وغيره من حديث أنس قال: دعا النبي ﷺ الأنصار ليقطع لهم البحرين، فقالوا: يا رسول الله، إن فعلت فاكتب لإخواننا من قريش بمثلها، فلم يكن ذلك عند النبي ﷺ، فقال: «إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي» وأخرج أحمد، وأبوداود^(٣) من حديث ابن عباس قال: أقطع النبي ﷺ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ مَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةِ جُلُوسِيَّهَا وَعَوْرِيَّهَا^(٤). وأخرجاه^(٥) أيضًا من حديث عمرو بن عوف المزني وأخرج الترمذي وأبوداود، والنسائي^(٦) وصححه ابن حبان^(٧) وحسنه الترمذي من حديث أَبِيصَ بن حَمَّالٍ: أنه وفد إلى النبي ﷺ استقطعه الملح فقطع له، فلما أن وَلَّى قال [له] رجل من المجلس: أتدري ما أقطعت له؟ إنما أقطعتك المال العَدَّ^(٨). قال: فانتزعه منه. وفي الباب غير ذلك.

(١) (٢٩٠/١) وظاهره الإرسال.

(٢) (٢٣٧٦).

(٣) أحمد (٣٠٦/١)، وأبوداود (٣٠٦٢) وفيه أبو أويس عبدالله بن عبدالله، ضعيف.

(٤) قال ابن الأثير: القبليّة: وهي ناحية قرب المدينة، وقيل: هي من ناحية الفرع. (٢٨٦/١).

الجلس: كل مرتفع من الأرض، ويقال: لنجد جلس أيضًا.

الغور: ما انخفض من الأرض. "النهاية" (٣٩٣/٣).

(٥) عن إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة في مسندهما كما في "النيل" مسند عمرو بن عوف من "مسند ابن

راهويه" لم يطبع حتى الآن إلا أن الحافظ ذكره عنه في "الفتح" بإسناده (٢٣/٥) والحديث موضوع؛

فكثير بن عبدالله ركن من أركان الكذب قاله الشافعي وأخرج الحديث الطبراني في "الكبير" (١٤/١٩)

وابن عدي في "الكامل" (٢٠٧٩/٦).

(٦) الترمذي (١٣٨٠)، وأبوداود (٣٠٦٤)، والنسائي (٤٠٥/٣).

(٧) (١٦٧/٩) وهو منكر، فيه محمد بن يحيى بن قيس المازني ضعيف قال ابن عدي: منكر الحديث وقال:

وإنما ذكرت محمد بن قيس؛ لأن أحاديثه مظلمة منكورة "الكامل" (٢٣٣٨/٦) وفي الحديث سُمِّيَ بن

قيس المازني، وسُمِّيَ بن عبد المذاني كلاهما لا يعرف، وضعف الحديث الترمذي بقوله: حديث أبيص

حديث غريب.

وضعه ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٨٠/٥).

(٨) قال ابن الأثير: أي الدائم الذي لا ينقطع لمادته. "النهاية" (١٨٩/٣).

كِتَابُ الشَّرِكَةِ



النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: الْمَاءِ، وَالنَّارِ، وَالْكَلَا، وَإِذَا تَشَاجَرَ الْمُسْتَحِقُّونَ لِلْمَاءِ كَانَ الْأَحَقُّ بِهِ الْأَعْلَى فَلَا أَعْلَى يُمَسِّكُهُ إِلَّا الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ إِلَى مَنْ تَحْتَهُ، وَلَا يَجُوزُ مَنَعُ فَضْلِ الْمَاءِ لِمَنَعَ بِهِ الْكَلَا، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَحْمِيَ بَعْضَ الْمَوَاضِعِ لِرِغْمِ دَوَابِّ الْمُسْلِمِينَ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَيَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِي النُّقُودِ وَالتَّجَارَاتِ، وَيُقَسَّمُ الرِّبْحُ عَلَى مَا تَرَاصَيَا عَلَيْهِ، وَتَجُوزُ الْمُصَارَبَةُ بِهِ مَا لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ، وَإِذَا تَشَاجَرَ الشُّرَكَاءُ فِي عَرْضِ الطَّرِيقِ كَانَ سَبْعَةً أَذْرُعَ، وَلَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ، وَلَا ضَرَرٌ وَلَا ضَرَارَ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ، وَمَنْ ضَارَّ شَرِيكَهُ جَارَ لِلْإِمَامِ عُقُوبَتُهُ بِقَلْعِ شَجَرِهِ أَوْ بَيْعِ دَارِهِ.

أقول: أما الاشتراك في الماء والنار والكلا، فلحديث أبي خدّاش عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالنَّارِ وَالْكَلَا» أخرجه أحمد، وأبوداود، وقد رواه أبو نعيم^(١) في «الصحابة» في ترجمة أبي خدّاش ولم يذكر الرجل وقد سئل أبوحاتم^(٢) عنه فقال: أبو خدّاش^(٣) لم يدرك^(٤) النبي ﷺ قال ابن حجر^(٥): رجاله ثقات. وقد أخرج الحديث ابن ماجه^(٦) عن ابن عباس وفي إسناده عبدالله بن خراش، وهو متروك، وقد صححه ابن السكن وأخرج

(١) أحمد (٣٦٤/٥)، وأبوداود (٣٤٧٧)، وأبو نعيم في «المعرفة» (٢٨٧٦/٥) تحقيق العزاوي.

(٢) كما في «العلل» (٣٢٢/١).

(٣) في الأصلين (خراش) وهو تصحيف.

(٤) وما روى عنه إلا خريز بن عثمان فهو مجهول.

(٥) في «بلوغ المرام» (٩٢١).

(٦) (٢٤٧٢).

ابن ماجه^(١) أيضاً من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «لَا يُمْنَعُ الْمَاءُ وَالنَّارُ وَالْكَلَّأُ» قال ابن حجر^(٢) إسناده صحيح، وأخرج الخطيب^(٣) من حديث ابن عمر نحو ما في الباب وزاد: «وَالْمِلْحُ» وفيه عبدالحكم بن ميسرة ورواه الطبراني^(٤) بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنده طريق^(٥) أخرى، وأخرجه أبوداود^(٦) من حديث مَيْسَةَ عن أبيها وأخرجه ابن ماجه^(٧) من حديث عائشة أنها قالت: يا رسول الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه؟ قال: «الْمِلْحُ وَالْمَاءُ وَالنَّارُ»، وإسناده ضعيف^(٨) وأخرجه الطبراني^(٩) عن أنس بلفظ: «خَصَلَتَانِ لَا يَحِلُّ مَنَعُهُمَا: الْمَاءُ وَالنَّارُ»، وأخرجه العقيلي^(١٠) في «الضعفاء» من حديث عبد الله بن سرجس، وأحاديث الباب تنتهض بمجموعها وقد خُصَّصَ الحديث بما وقع من الإجماع على أن الماء المُحَرَّرَ في الجِرَارِ ملك.

(١) (٢٤٧٣) وهو صحيح. (٢) «التلخيص» (٣/٦٥).

(٣) في «الرواة عن مالك» وهو مفقود ولكن ذكره الحافظ في «اللسان» في ترجمة عبد الحكم وهو ضعيف، والحديث منكر.

(٤) كما في «نصب الراية» (٤/٢٩٤) وفي إسناده يحيى الجُبَّارِيُّ وهو ابن عبد الحميد، وقيس بن الربيع الأسدي وكلاهما ضعيف جداً.

(٥) هذا الجزء من «المعجم الكبير» مفقود.

(٦) (٣٤٧٦) وهو ضعيف بمرّة فيه سَيَّار بن منظور وأبوه ومَيْسَةَ كلهم مجهولون.

(٧) (٢٤٧٤).

(٨) بمرّة فيه علي بن زيد بن جُدَعَانَ ضعيف، وزهير بن مرزوق قال البخاري: منكر الحديث مجهول، وفيه عبي بن غُرَابٍ مدلس قد صرح عند الطبراني في «الأوسط» (٦/٣٤٩) ولكن من طريق يحيى بن أيوب الغافقي وهو ضعيف.

(٩) في «الصغير» (٦٧١) وهو منكر، قال أبو حاتم: هذا حديث منكر بهذا الإسناد «العلل» (١/٣٧٨) قلت: فيه الحسن بن أبي جعفر ضعيف جداً.

(١٠) وهم الحافظ جَدُّهُ في عزوه للعقيلي في «التلخيص» (٣/٦٥) فتبعه الشوكاني كالعادة في «النبيل» (٥/٣٠٦) وللمزيد راجع «البدر المنير» (٧/٢٤٨)، والحديث إنما أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٣٠٣) وفيه يحيى بن سعيد العطار قال الهيثمي في «المجمع» (٤/١٢٥): متروك.

وأما كون الأحق بالماء الأعلى فالأعلى؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ قضى في سيل مَهْزُورٍ أن يمسك حتى يبلغ الكعبين، ثم يرسل الأعلى على الأسفل. أخرجه أبوداود، وابن ماجه^(١) قال ابن حجر في «الفتح»^(٢): وإسناده حسن^(٣). وأخرجه الحاكم^(٤) في «المستدرک» من حديث عائشة وصححه الحاكم وأعله الدارقطني^(٥) بالوقف وأخرجه أبوداود، وابن ماجه^(٦) من حديث ثعلبة بن مالك وأخرجه عبدالرزاق^(٧) في «مصنفه» من حديث أبي حاتم^(٨) الْقُرْظِيُّ عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه والبيهقي، والطبراني^(٩) من حديث عُبَادَةَ: أن النبي ﷺ قضى في شرب النخل من السيل أن الأعلى يشرب قبل الأسفل ويترك الماء إلى الكعبين، ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفنى الماء. وأحاديث

(١) أبوداود (٣٦٣٩)، وابن ماجه (٢٤٨٢).

(٢) (٤٩/٥).

(٣) وهو حسن لغيره؛ فيه عبد الرحمن بن الحارث ضعيف، ولكن يشهد له مرسل عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن حزم في «الموطأ» (٧٤٤/٢).

(٤) (٦٢/٢).

(٥) كما في «التلخيص» (٦٦/٣) قال ابن عبد البر: وهذا إسناد غريب جداً عن مالك لا أعلمه يروى عن مالك بهذا الإسناد من غير هذا الوجه (٤١٠/١٧) وقال: سئل أبو بكر البزار: عن حديث هذا الباب فقال: لست أحفظ فيه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ حديثاً يثبت «التمهيد» (٤٠٨/١٧).

(٦) أبوداود (٣٦٣٨)، وابن ماجه (٢٤٨١) وهو حسن لغيره فيه مالك بن ثعلبة أبو مالك مقبول، ويشهد له حديث عبدالله بن عمرو المتقدم ومرسل عبدالله بن أبي بكر.

(٧) وهم الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٦٦/٣) في عزوه لعبد الرزاق في أثناء تلخيصه لـ «البدر المنير» (٨٦/٧) والحديث إنما رواه عبد الحق في «أحكامه» (٣٠٠/٣).

(٨) كذا في الأصلين، وصوابه أبو حازم.

(٩) ابن ماجه (٢٤٨٣)، والبيهقي (١٥٤/٦)، والطبراني كما في «المجمع» (١٦٠/٤) وذكر بطوله (٢٠٣-٢٠٤) وهو ضعيف بمرة؛ فيه فضيل بن سليمان التَّمَرِيُّ الرّاجح ضعفه الشديد، وإسحاق بن يحيى ابن الوليد بن عبادة مجهول ولم يدرك عمه عبادة، وقال ابن عدي: وعامة أحاديثه غير محفوظة «الكامل» (٣٣٣/١).

الباب صالحة للاحتجاج بها.

وأما كونه لا يجوز منع فضل الماء ليمنع به الكلأ؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١) وغيرهما عن النبي ﷺ قال: «لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا الْكَلَاءَ» وفي لفظ لمسلم: «لَا يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِبَيْعِ الْكَلَاءِ»، وفي لفظ للبخاري^(٢): «لَا تَبِيعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلَاءَ»، وفي الباب أحاديث، وفي لفظ لأحمد^(٣) من حديث أبي هريرة: «وَلَا يَمْنَعُ فَضْلَ مَاءٍ بَعْدَ أَنْ يَسْتَنْعِيَ عَنْهُ».

وأما كون للإمام أن يحمي بعض المواضع لرعي دواب المسلمين في وقت الحاجة؛ فلحديث ابن عمر عند أحمد، وابن حبان^(٤): أن النبي ﷺ حمى النقيع للخيول، خيل المسلمين. وأخرجه أحمد، وأبوداود، والحاكم^(٥) من حديث الصعب بن جثامة وزاد: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» وهذه الزيادة في «صحيح البخاري»^(٦) وفيه: أن النبي ﷺ حمى النقيع، وأن عمر حمى سرف والرَبْدَةَ.

وأما كونه يجوز الاشتراك في النقود والتجارا؛ فلحديث السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي ﷺ: كنت شريك في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تماريني. أخرجه أبوداود، وابن ماجه، والنسائي والحاكم^(٧) وصححه، وفي لفظ

(١) في البخاري (٢٣٥٤)، ومسلم (١٥٦٦). (٢) (٦٩٦٢).

(٣) (٥٠٦/٢) وهو ضعيف؛ فيه عمران بن عُمر الهذلي مجهول الحال وفيه المسعودي عبد الرحمن بن عبدالله الراوي عنه يزيد والظاهر أنه ابن هارون وقد روى عنه بعد الاختلاط.

(٤) أحمد (٩١/٢)، وابن حبان (٩٤/٧) وهو ضعيف، إسناده أحمد فيه عبدالله بن عمر الغُمَرِيُّ وهو ضعيف، وإسناده ابن حبان فيه عبدالله بن نافع الصائغ ضعيف وعاصم بن عمر الغُمَرِيُّ ضعيف جداً.

(٥) أحمد (٣٨/٤)، وأبوداود (٣٠٨٣)، والحاكم (٦١/٢) ورفع منكر فيه عبدالرحمن بن الحارث بن أبي ربيعة ضعيف والصحيح أنه من بلاغات الزُّهْرِيِّ، قال البخاري: هذا وهم، وقال البيهقي: قوله حمى النقيع من قول الزُّهْرِيِّ.

(٦) (٢٣٧٠).

(٧) أبوداود (٤٨٣٦)، وابن ماجه (٢٢٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦/٦)، والحاكم (٦١/٢) الحديث شديد الاضطراب، أبان ذلك أبو حاتم كما في «العلل» لابنه (١٢٦/١).

لأبي داود، وابن ماجه: أن السائب المخزومي كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة فجاء يوم الفتح، فقال: مرحبًا بأخي وشريكي لا يداري، ولا يماري. وله طرق غير هذه وأخرج البخاري^(١) عن أبي الهيثم: أن زيد بن أرقم والبراء بن عازب كانا شريكين، فاشتريا فضة بنقد ونسيئة، فبلغ النبي ﷺ فأمرهما أن ما كان يدا بيد فخذوه، وما كان نسيئة فردوه. وأخرج أبوداود، والنسائي وابن ماجه^(٢) عن ابن مسعود قال: اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر، قال: فجاء سعد بأسيرين ولم أجد أنا وعمار بشيء. وفيه انقطاع^(٣)، وأخرج أحمد، وأبوداود^(٤) عن زُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ قال: إن كان أحدنا في زمن رسول الله ﷺ ليأخذ نقد أخيه على أن له النصف مما يغنم ولنا النصف، وإن كان أحدنا ليطير له النصل والريش وللآخر القدح. وأخرجه الدارقطني، والبيهقي^(٥)

وأما كونها تجوز المضاربة؛ فقد روي عن حكيم بن حزام^(٦) أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة يضرب له به: أن لا تجعل مالي في كبد رطبة، ولا تحمله في بحر، ولا تنزل به بطن مسيل، فإن فعلت شيئًا من ذلك فقد ضمنت مالي. وقد قيل: إنه لم يصح في المضاربة شيء عن النبي ﷺ وإنما فعلها الصحابة منهم

= وقال ابن عبد البر: مضطرب جدًا فمنهم من يجعله للسائب بن أبي السائب ومنهم من يجعله لابنه ومنهم من يجعله لقبس بن السائب ومنهم من يجعله لعبد الله وهذا اضطراب شديد. كما في "التهذيب" ترجمة السائب.

وقال السهلي: وهذا اضطراب لا يثبت به شيء ولا تقوم به حجة" كما في "نصب الراية" (٣/٤٧٤).

(١) (٢٤٩٧).

(٢) أبوداود (٣٣٨٨)، والنسائي (٥٧/٧)، وابن ماجه (٢٢٨٨).

(٣) أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وفيه عننة أبي إسحاق السبيعي.

(٤) أحمد (١٠٨/٤)، وأبوداود (٣٦) وهو ضعيف فيه شيان بن أمية مجهول.

(٥) البيهقي (١١٠/١)، والدارقطني لم أقف عليه بعد البحث المضي في عدة مراجع من كتبه كـ"السنن" و"العلل" و"المؤلف".

(٦) أخرجه الدارقطني (٦٣/٣) والبيهقي (١١١/٦)، وصحته متوقفة على سماع عروة بن الزبير من حكيم.

حكيم المذكور، ومنهم عليّ كما رواه عبدالرزاق^(١)، ومنهم ابن مسعود كما رواه الشافعي^(٢)، ومنهم العباس كما رواه البيهقي^(٣) ومنهم جابر رواه البيهقي أيضاً^(٤)، ومنهم أبو موسى وابن عمر كما رواه في «الموطأ»، والشافعي، والدارقطني^(٥)، ومنهم عمر كما رواه الشافعي^(٦) ومنهم عثمان كما رواه البيهقي^(٧) وقد روي في ذلك من المرفوع ما أخرجه ابن ماجه^(٨) من حديث صهيب قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَأَخْلَاطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ لَا لِلْبَيْعِ»، ولكن في إسناده مجهولان^(٩)

وأما كونه إذا تشاجر الشركاء في عَرْضِ الطريق كان سبعة أذرع؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١٠) وغيرهما: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ»، وأخرج معناه عبدالله بن أحمد في «المسند»، والطبراني^(١١) من

(١) في «المصنف» (٢٤٨/٨) وهو ضعيف بمرة؛ فيه قيس بن الربيع الأسدي ضعيف جداً، والشعبي مختلف في سماعه من علي.

(٢) في «الأم» (٢٤٣/٨)، وهو مرسل عن إبراهيم التَّخَمِي، وفيه أبو حنيفة متروك، وحاد هو ابن أبي سليمان فيه ضعف.

(٣) (١١١/٦) وهو موضوع فيه أبو الجارود زياد بن المنذر كذبه ابن معين.

(٤) (١١١/٦) وهو ضعيف فيه ابن لهيعة سيئ الحفظ ومدلس.

(٥) «الموطأ» (٦٨٧/٢)، والشافعي في «المسند» (١٦٩/٢) كما في «ترتيبه»، والدارقطني (٦٣/٣) وهو صحيح.

(٦) في «الأم» (٢٤٣/٨)، والحديث ظاهره الإرسال، وفيه أبو حنيفة متروك.

(٧) (١١١/٦). (٨) (٢٢٨٦).

(٩) بل ثلاثة كما سيأتي، والحديث موضوع قاله البخاري في ترجمة نصر بن القاسم من «التهذيب» وصالح بن صهيب وعبدالرحيم بن داود فقيلاً عبدالرحمن، وقيل داود بن علي، كلهم مجهولون قال العقيلي في ترجمة أحدهم حديثه غير محفوظ ولا يعرف إلا به (٨٠/٢)، (١٥٠).

(١٠) في البخاري (٢٤٧٣) ومسلم (١٦١٣).

(١١) عبدالله بن أحمد (٣٢٦/٥) في زوائده على «المسند»، والطبراني كما في «المجمع» (١٦٠/٤) وتقدم الحكم عليه ص (٣٩٩).

حديث عُبادَةَ بن الصامت، وأخرجه أيضًا عبد الرزاق^(١) من حديث ابن عباس وأخرجه أيضًا ابن عدي^(٢) من حديث أنس.

وأما كونه لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٣) وغيرها: أن النبي ﷺ قال: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرَزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ» وروى نحوه أحمد، وابن ماجه، والبيهقي^(٤) عن جماعة من الصحابة.

وأما كونه لا ضرر ولا ضرار بين الشركاء؛ فلحديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا ضَرَرٌ وَلَا ضَرَارٌ، وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ، وَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ». أخرجه أحمد، وابن ماجه، والبيهقي، والطبراني، وعبد الرزاق^(٥).

(١) عزاه إليه الخافظ في «الفتح» (٤١٣/٥)، ولم أقف عليه في «المصنف»، ولكن أخرجه أحمد (٣١٣/١) من طريق عبد الرزاق وفيه جابر الحُفَيفِي وهو متروك.

(٢) «الكامل» (١٦٤٥/٤) وهو منكر فيه عبّاد بن منصور الناجي ضعيف ومدلس عن الضعفاء، وقد تفرد بهذا الحديث كما ذكر ذلك ابن عدي.

(٣) في البخاري (٢٤٦٣) ومسلم (١٦٠٩).

(٤) أحمد (٤٨٠/٣)، وابن ماجه (٢٣٣٦)، والبيهقي (٦٩/٦) منهم مُجْمَع بن يزيد الأنصاري وما ذكر من التخرّيج هو لحديثه وهو حسن لغيره، وعن ابن عباس سيأتي تخرّيجه والكلام عليه.

(٥) أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه (٢٣٤١)، والبيهقي (٦٩/٦)، والطبراني في «الأوسط» (١٢٥/٤) و«الكبير» (٣٠٢/١١)، وعبد الرزاق لم أقف عليه في «المصنف» بعد البحث، والحديث عن ابن عباس منكر، فيه جابر الجُعْفِي متروك مُتَّهَمٌ بالكذب والصحيح عن أبي هريرة كما سيأتي، وبقي له طريقان:

الأولى أخرجهما الدارقطني (٢٣٨/٤) وهي لا تقل ضعفًا عن الأولى، وهي من رواية إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة والراجح ضعفه الشديد وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢٨/١١) عن أحمد ابن رشد بن وهو مُتَّهَمٌ بالكذب عن رُوح بن صلاح المصري وهو ضعيف عن سعيد بن أبي أيوب عن داود بن الحُصَيْن عن عكرمة عن ابن عباس إلا أنها موقوفة، والحديث مداره على داود عن عكرمة وهو محتج به إلا في روايته عن عكرمة؛ فإنه يروي عنه مناكير قاله ابن المديني وأبو داود وهذه منها.

والثانية أخرجهما ابن أبي شيبة كما في «نصب الراية» (٣٨٥/٤) والبيهقي (٦٩/٦) وهي من طريق سماك عن عكرمة وهي ضعيفة مضطربة وحديث ابن عباس قد أخرجه البخاري (٢٤٦٣) من طريق=

سفيان بن عُيَيْنَةَ عن أيوب عن عكرمة وأخرجه أيضاً (٢٤٧٣) عن الزبير بن الخزيم عن عكرمة عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه ذكر ذلك البيهقي وقال عقبه: وخالفهم سماك بن حرب وجابر الجعفي فروياه عن عكرمة عن ابن عباس (وساق الطرق إليهم) وقال: ورواه أيضاً ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عكرمة عن ابن عباس في المرفق، ورواه إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس فيها ورواية أيوب، وخالد، والزبير أصح، والله أعلم «السنن الكبرى» (٦٩/٦) فكما ترى في كلام الإمام البيهقي إشارة إلى نكارة الحديث عن ابن عباس وهذا فيه مصداق لقول أئمة الحديث وَحَقَّاطُ: الباب إذا لم تجمع طرقة لم يتبين خطؤه، والله درهم لم يكن جمعهم للطرق؛ استكثرأ بها، ولكن لتمييز صحيحها من سقيمها ومرفوعها من عتوقفها ومرسلها من موصولها فاستفادوا من ذلك كثيراً.

وأما حديث أبي سعيد فهو منكر مرفوعاً قال البيهقي: تفرد به عثمان بن محمد وهو ابن أبي ربيعة ضعيف وروى مالك الحديث في «مُوطئيه» (٧٤٥/٢) مرسلًا وهو الصحيح، وقد تابع عثمان، عبد الملك ابن معاذ النصيبي عند ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٩/٢٠) و«الاستذكار» (٢٢٢/٢٢) وهو ضعيف. قال ابن القطان: لا يُعْرَفُ له حال. «بيان الوهم والإيهام» (١٠٣/٥).

وأما حديث ثعلبة فقيه إسحاق بن إبراهيم مولى مزينة قال الشيخ الألباني: لم أعرفه. اهـ «الصحيح» (٤٤٨/١)، وفيه انقطاع صفوان بن سليم لم يسمع من ثعلبة بن مالك؛ قال أبوداود: لم ير أحدًا من الصحابة، إلا أبا أمانة وعبدالله بن بُنْزِر.

وجاء الحديث عن عائشة وله طريقان:

الأولى أخرجها الدارقطني (٢٢٧/٤) وهي موضوعة؛ فيها محمد بن عمر الواقدي كذاب. والثانية أخرجها الطبراني في «الأوسط» (٩٠/١) وهي واهية أيضاً؛ فيها أحمد بن رَشِيدٍ مُنْهَمٌّ بالكذب وَزَوْجُ بن صلاح ضعيف، ولها متابعة عند الطبراني أيضاً (٣٠٧/١) وهي موضوعة أيضاً؛ فيها أبو بكر بن أبي سَبْرَةَ، وَضَّاعٌ.

وعن أبي هريرة أخرجه الدارقطني (٢٢٨/٤) وهي ضعيفة بمرة؛ فيها يعقوب بن عطاء بن أبي زَبَاحٍ ضعيف جداً. وعن جابر أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٣٨/٥).

قال ابن رجب: وهذا إسناد مقارب، وهو غريب!

قلت: وهو منكر مرفوعاً؛ فيه عننة محمد بن إسحاق، وقد رواه في أبوداود «مراسيله» عن محمد ابن إسحاق مرسلًا قال ابن رجب: وهو أصح. قلت: والمرسل ضعيف؛ فيه عبد الرحمن بن مُعْرَاءٍ ضعيف، وعن كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً ذكره ابن رجب في «جامعه» (ص ٣٠٢) قلت: لم أقف عليه، وهو موضوع أيضاً؛ فَكثيرٌ ركن من أركان الكذب قاله الشافعي وغيره.

والخلاصة: أن الحديث لا يصح بمجموعه، فكما ترى لا تخلو طريق من ضعف شديد أو نكارة، قال ابن رجب: قال الحافظ خالد بن سعد الأندلسي: لم يصح حديث لا ضرر ولا ضرار مستنداً وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

قال ابن كثير^(١): «أما حديث: «لَا صَرَرٌ وَلَا ضَرَارٌ»، فرواه ابن ماجه عن عبادة ابن الصامت وروي من حديث ابن عباس، وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور. انتهى، فحديث ابن عباس هو المذكور في الباب وحديث عبادة أخرجه أيضاً البيهقي^(٢) وحديث أبي سعيد أخرجه ابن ماجه، والدارقطني والحاكم، والبيهقي^(٣)، وقد رواه من حديث ثعلبة بن مالك القُرَظِيُّ الطبراني في «الكبير»، وأبو نعيم^(٤)

وأما كونه يجوز للإمام عقوبة من ضَارَّ شريكه بقلع شجره أو بيع داره؛ فلحديث سَمُرَةَ بن جندب^(٥): أنه كان له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل أهله قال: وكان سَمُرَةُ يدخل إلى نخله فيتأذى به الرجل ويشق عليه فطلب عليه أن يناقله فأبى، فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له، فطلب إليه النبي ﷺ أن يبيعه فأبى فطلب إليه أن يناقله فأبى قال: فهبه لي ولك كذا وكذا أمراً، رغبة فيه، فأبى قال: أنت مُضَارٌّ! فقال رسول الله ﷺ: «اذهب فاقْلَعْ نَخْلَهُ»، وهو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن سَمُرَةَ ولم يسمع^(٦) منه، وقد روى المحب الطبري^(٧) في «أحاديث الأحكام» عن واسع بن حَبَّان، قال: كان لأبي لُبَابَةَ عَدُوٌّ في حائط رجل فكلمه، ثم ذكره نحو قصة سَمُرَةَ.

(١) في «إرشاد الفقيه» (٢/٥٥).

(٢) (١٣٣/١٠) وهو قطعة من حديث طويل أخرجه عبد الله في «زوائد المسند» (٣٢٦/٥)، والطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» (٢٠٣/٤)، وقد تقدم (ص ٣٩٩) أنه ضعيف بمرة.

(٣) الدارقطني (٧٧/٣) (٢٢٨/٤)، والحاكم (٥٨/٢)، والبيهقي (٦٩/٦)، ولم يخرج ابن ماجه قال ابن رجب: حديث أبي سعيد لم يخرج ابن ماجه وإنما أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي «جامع العلوم» (ص ٣٠٢) وَوَهَّ الزيلعي شيخه ابن التركماني في عزوه لابن ماجه «نصب الرأية» (٣٨٥/٤).

(٤) الطبراني في «الكبير» (٨٦/٢)، وأبو نعيم في «المعرفة» (١/٤٩٠).

(٥) أخرجه أبو داود (٣٦٣٦) والبيهقي (١٥٧/٦).

(٦) قال ابن حزم: هذا منقطع؛ لأن محمد بن علي لا سماع له من سمره. «المحلى» (٥٢١/٧).

(٧) وهو أحمد بن عبد الله أبو جعفر الطبري، في «غاية الأحكام» (١/٦٢٧).

كِتَابُ الرِّهْنِ



يَجُوزُ رَهْنُ مَا يَمْلِكُهُ الرَّاهِنُ فِي دِينٍ عَلَيْهِ، وَالظَّهْرُ يُرَكَّبُ، وَاللَّبَنُ يُشْرَبُ
بِنَفَقَةِ الْمَرْهُونِ، وَلَا يُغْلَقُ الرِّهْنُ بِمَا فِيهِ.

أقول: الرهن جائز بالإجماع، وقد نطق به الكتاب العزيز، وتقييده بالسفر خرج
مخرج الغالب كما ذهب إليه الجمهور وقال مجاهد، والضحاك، والظاهرية: لا يشرع
إلا في السفر وقد رهن النبي ﷺ درعاً له عند يهودي بالمدينة وأخذ منه شعيراً
لأهله، كما أخرجه البخاري^(١) وغيره من حديث أنس وهو في «الصحيحين»^(٢) من
حديث عائشة وأخرجه أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه^(٣) من حديث ابن
عباس، وصححه الترمذي، وصاحب «الاقتراح»^(٤)، وفي ذلك دليل على مشروعية
الرهن في الحضر كما قال الجمهور.

وأما كون الظهر يركب واللبن يشرب بنفقة المرهون؛ فلما أخرجه البخاري^(٥) وغيره
من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «الظَّهْرُ يُرَكَّبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ
مَرْهُونًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرَكَّبُ وَيُشْرَبُ النَّفَقَةُ».
وللحديث ألفاظ والمراد أن المرتين ينتفع بالرهن وينفق عليه، وقد ذهب إلى ذلك
أحمد، وإسحق، والليث، والحسن وغيرهم، وقال الشافعي، وأبو حنيفة، ومالك،
وجمهور العلماء: لا ينتفع المرتين من الرهن بشيء، بل الفوائد للراهن والمؤن عليه،
قالوا: والحديث ورد على خلاف القياس. ويجاب بأن هذا القياس فاسد الاعتبار مبني

(١) (٢٠٦٩). (٢) في البخاري (٢٥١٣)، ومسلم (١٦٠٦).

(٣) أحمد (٣٠٠/١)، والترمذي (١٢١٤)، والنسائي (٣٠٣/٧)، وابن ماجه (٢٤٣٩) وهو صحيح.

(٤) في القسم الخامس، الحديث الثالث عشر. (٥) (٢٥١٢).

على شَقَا جُرْفٍ هَارٍ، ولا يصح الاحتجاج بما ورد من النهي عن أن تحلب ماشية الرجل بغير إذنه كما في البخاري^(١) وغيره؛ لأن العام لا يُرَدُّ به الخاص بل يُبْنَى عليه. وأما كونه لا يغلق الرهن بما فيه؛ فلحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَا يُغْلَقُ الرِّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ، لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» أخرجه الشافعي، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي، وابن حبان^(٢) في «صحيحه»، وحسن الدارقطني إسناده وقال ابن حجر في «بلوغ المرام»^(٣): إن رجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود، وغيره^(٤) إرساله. وأخرجه ابن ماجه^(٥) من طريق أخرى والوصل زيادة، وقد خرجت من مخرج مقبول، والمراد بالغلاق هنا استحقاق المرتهن له، حيث لم يفكه الراهن في الوقت المشروط، وروى عبدالرزاق عن معمر أنه فسر غلاق الرهن بما إذا قال الرجل: إن لم آتِكَ بمالك فالرهن لك. قال: ثم بلغني عنه أنه قال: إن هلك لم يذهب حق هذا إنما هلك من رب الرهن له غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ، وقد روي أن المرتهن في الجاهلية كان يملك الرهن إذا لم يُرَدِّ الراهن إليه ما يستحقه في الوقت المضروب، فأبطله الشارع، والغَنَمُ والغَرْمُ هنا هو أعم مما تقدم من أن الظهر يركب واللبن يشرب بنفقة المرهون.

(١) في البخاري (٢٤٣٥)، ومسلم (١٧٢٦).

(٢) الشافعي في «الأم» (١٧٩/٣)، والدارقطني (٣٢/٣)، والحاكم (٥١/٢)، والبيهقي (٣٩/٦)، وابن حبان (٥٧٠/٧).

(٣) (٨٥٥).

(٤) وهو الراجح قال ابن كثير: هكذا رواه الشافعي وأبو داود في «المراسيل» من حديث الزُّهْرِيِّ عن سعيد مرسلاً، وهكذا روه الثقات عن أصحاب الزُّهْرِيِّ وقد رُوي من طرق موصلاً كلها ضعيفة بعضها في بعض.. ومسند الشافعي وسنن ابن ماجه والدارقطني وغيرهما عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ والمحفوظ المرسَل كما قاله البيهقي وغيره من الحُفَاطِ لا كما قال الدارقطني: إن وصله حسن؛ فإن الأخذ بقول الأكثر الأوثق، والله أعلم «إرشاد الفقيه» (٤٦/٢) وأشار ابن عدي إلى إرساله في «الكامل» (١٥٤٦/٤).

(٥) (٢٤٤١) وهو وَاهٍ، فيه محمد بن تَحْمِيذُ الرَّاظِي مُتَّهَمٌ بالكذب، وشيخه إبراهيم بن المختار الرازي ضعيف جداً وإسحاق بن راشد الجزري ضعيف وخاصة في روايته عن الزُّهْرِيِّ وهذه منها.

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ



يَجِبُ عَلَى الْوَدِيعِ وَالْمُسْتَعِيرِ تَأْدِيَةُ الْأَمَانَةِ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَهُ وَلَا يَحْنُ مَنْ خَانَهُ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا تَلَفَتْ يَدُونِ جَنَابَتِهِ وَخِيَانَتِهِ، وَلَا يَجُوزُ سَنْعُ الْمَاعُونِ كَالدَّلْوِ، وَالْقَدْرِ، وَإِطْرَاقِ الْفَحْلِ، وَحَلْبِ الْمَوَاشِي لِمَنْ يَحْتَاجُ ذَلِكَ، وَالْحَمْلِ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

أقول: أما كونه يجب على كل واحد منهما تأدية الأمانة، فلقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، ولقوله ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَحْنُ مَنْ خَانَكَ». أخرجه أبوداود، والترمذي وحسنه، والحاكم^(١) وصححه من حديث أبي هريرة، وفي إسناده طلق بن عَنَام عن شريك^(٢)، وقد استشهد له الحاكم^(٣) بحديث أبي التَّيَّاح عن أنس وفي إسناده أيوب بن سويد، وهو مُخْتَلَفٌ فِيهِ^(٤)

(١) أبوداود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، والحاكم (٤٦/٢).

(٢) وقيس بن الربيع الأسدي قال أبو حاتم: طلق بن عَنَام هو ابن عم حفص بن غياث وهو كاتب حفص ابن غياث روى حديثاً منكراً عن شريك وقيس فذكر هذا الحديث وقال: ولم يرو هذا الحديث غيره كما في «العلل» (٣٧٥/١).

قلت: وشريك هو القاضي ضعيف سَيِّئُ الْخَلْقِ، وقيس بن الربيع الراجح أنه شديد الضعف.

(٣) (٤٦/٢).

(٤) لا أدري ما الخلاف الذي أراد المصنف رحمه الله إلا أن يكون أراد الخلاف بين القائلين بضعفه وضعفه الشديد فذاك، وأما الضعف فلا خلاف فيه فيما رأيت، والضعف فيه شديد قال ابن المبارك: ازم به! ونقل الترمذي عنه أنه ترك حديثه وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا أعلم أحداً وثقه.

وقد تفرد به كما قال الطبراني^(١)، وأخرجه ابن الجوزي^(٢) في «العلل المتناهية» من حديث أبي بن كعب وفي إسناده من لا يُعْرَفُ وأخرجه أيضًا الدارقطني^(٣) عنه، وأخرجه البيهقي والطبراني^(٤) عن أبي أُمَامَةَ بسند ضعيف^(٥) وأخرجه الدارقطني، والطبراني، و البيهقي وأبونعيم^(٦) من حديث أنس، وأخرجه أحمد، وأبوداود، والبيهقي^(٧) عن رجل من الصحابة وفي إسناده مجهول غير الصحابي.

وأما كونه لا ضمان إذا تَلَقَّتِ العين المستعارة والمستودعة؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «لَا ضَمَانَ عَلَى مُؤْتَمَنٍ» أخرجه الدارقطني^(٨)

(١) سيأتي الكلام عليه.

(٢) (٣/٣٥).

(٣) (٢/١٠٣).

(٤) البيهقي معلقاً (١٠/٢٧١)، والطبراني في «الكبير» (٨/١٥٠) موصولاً.

(٥) بل ضعيف بمرّة؛ قال البيهقي: وهذا ضعيف؛ لأن مكحولاً لم يسمع من أبي أُمَامَةَ شيئاً، وأبو حفص الدمشقي مجهول. اهـ وبقي إسحاق بن أسيد ضعيف جداً، ويحيى بن أيوب الغافقي ضعيف.

(٦) الدارقطني (٣/٣٥)، والطبراني في «الكبير» (١/٢٦١) و«الصغير» (٤٦٦)، والبيهقي (١٠/٢٧١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/١٣٢) وقد تقدم أن فيه أيوب بن سويد وهو شديد الضعف، وأحدث منكر؛ قال ابن عدي: هو منكر بهذا الإسناد، وإنما يروى المتن عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة. «الكامل» (٢/٢٣).

(٧) أحمد (٣/٤١٤) وأبوداود (٣٥٣٤)، والبيهقي (١٠/٢٧٠) وهو حديث أبي بن كعب المتقدم.

والخلاصة: أن الحديث لا يصح عن النبي ﷺ. قال الإسم الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت عند أهل الحديث منكم، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة. كما في «الكبرى» للبيهقي (١٠/٢٧١).

وقال تلميذه الإمام أحمد: حديث باطل لا أعرفه عن النبي ﷺ من وجه صحيح. كما في «البدرد المنير» لابن الملقن (٧/٣٠١).

وقال ابن الجوزي: هذا الحديث من جميع طرقه لا يصح. «العلل» (١/٥٩٣). وضعفها البيهقي في «سننه»، وهو ظاهر صنيع ابن الملقن في «البدرد»، وبقيت متفرقات وتنبهات ستقف عليها إن شاء الله في بحث «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٨) (٣/٤١).

وفي إسناده ضعف^(١)، وقد وقع الإجماع على أن الوديع لا يضمن إلا لـجناية على العين؛ لما أخرجه الدارقطني^(٢) في الحديث السابق من طريق أخرى بلفظ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرَ الْمَغْلِّ ضَمَانَ، وَلَا الْمُسْتَوْدَعِ غَيْرَ الْمَغْلِّ ضَمَانَ»، والمغلُّ: هو الخائن والجاني خائن.

وأما المستعير؛ فقد ذهب إلى أنه لا يضمن إلا لـجناية أو خيانة العثرة والحنفية والمالكية، وحكى في «الفتح»^(٣) عن الجمهور أن المستعير يضمنها إذا تلفت في يده، إلا إذا كان التلف على الوجه المأذون فيه، وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه، والحاكم^(٤) وصححه من حديث الحسن عن سمرّة عن النبي ﷺ قال: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ»، وفي سماع الحسن من سمرّة مقال مشهور^(٥)، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي والحاكم^(٦) من حديث صفوان بن أمية: أن النبي ﷺ استعار منه يوم حُتَيْنَ أذراعًا فقال أغصبا يا محمد قال: «بَلْ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ».

وأما كونه لا يجوز منع الماعون كالدلو والقدر؛ فلحديث ابن مسعود قال: كنا

(١) هذا فيه تسامح من المصنف إن لم يكن ناسهلاً؛ فالحديث ضعيف بمرّة؛ فيه محمد بن عبد الرحمن الحجبي وعبد الله بن شبيب ويزيد بن عبد الملك النوفلي ثلاثهم متروكو الحديث، وإسحاق بن محمد هو القزوي ضعيف على أقل أحواله وللحديث متابعة عند ابن ماجه (٢٤٠١) حالها قريب من هذه، فيها الثني بن الصَّبَّاح وأيوب بن سُؤَيْب كلاهما متروك وعبد الله بن الجهم مقبول.

(٢) (٤١/٣) وقال: عمرو وغبيدة ضعيفان، وإنما يُرْوَى عن شُرَيْح القاضي غير مرفوع. قلت: عمرو هو ابن عبد الجبار السنجاري ضعيف وغبيدة هو ابن حسان عم عمرو وهو ضعيف أيضاً وقال ابن حبان: يروي الموضوعات، وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث... لعمر بن عبد الجبار غير محفوظة «الكامل» (١٧٩١/٥).

(٣) (٥٦٤/٥).

(٤) أحمد (٨/٥)، وأبوداود (٣٥٦١)، والترمذي (١٢٦٦)، وابن ماجه (٢٤٠٠)، والحاكم (٤٧/٢).

(٥) وخلاصته أن الحسن سمع من سمرّة حديث العقيقة وهو مدلس فما لم يصرح فيه فهو ضعيف.

(٦) أحمد (٤٠١/٣)، وأبوداود (٣٥٦٢)، والنسائي في «الكبرى» (٤٠٩/٣)، والحاكم (٤٧/٢) والحديث ضعيف مضطرب.

نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو والقدر. أخرجه أبوداود، ^(١) وحسنه المنذري ^(٢) وزوي عن ابن مسعود وابن عباس أنها فسرا قوله تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧]، أنه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس بينهم من الفأس، والدلو، والحبل، والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة: الماعون: الماء، والنار، والملح. وقيل: الماعون: الزكاة.

وأما كونه لا يجوز منع إطراق الفحل وحلب المواشي والحمل عليها في سبيل الله: فلما أخرجه مسلم ^(٣) وغيره من حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ، وَلَا بَقَرٍ، وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا قَعَدَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعٍ قَرَقَرُ تَطَوُّهُ ذَاتُ الظِّلْفِ بِظِلْفِهَا وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقَرْنِ بِقَرْنِهَا»، قلنا: يارسول الله، وما حقها؟ قال: «إِطْرَاقُ فَحْلِهَا، وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا، وَمِنْحَتُهَا، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، والمراد بإطراق فحلها: عاريتها من يحتاج أن يطرق به ماشيته، والمراد بمنحتها أن يعطي المحتاج لينتفع بحلبها، ثم يردها وأما الحمل عليها في سبيل الله فإذا طلب ذلك من لا ماشية له من صاحب المواشي التي فيها زيادة على حاجته.

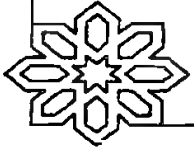


(١) (١٦٥٧).

(٢) ذكره في «مختصر السنن» (٢/٢٤٧) بدون ذكر التحسين، والحديث حسن.

(٣) (٩٨٨).

كِتَابُ الْغَضَبِ



يَأْتُمُ الْغَضَبُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّ مَا أَخَذَهُ، وَلَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَبِئَةٍ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ، وَمَنْ زَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بَعِيرٍ إِذْهُمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَمَنْ غَرَسَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ غَرْسًا رَفَعَهُ، وَلَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِالْمَعْصُوبِ، وَمَنْ أَتْلَفَهُ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ أَوْ قِيَمَتُهُ.

أَقُولُ: أما كونه يأثم الغاصب؛ فلأنه أكل مال غيره بالباطل واستولى عليه عدواناً، وقد قال [الله] تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وقال صلى الله عليه وسلم: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَبِئَةٍ مِنْ نَفْسِهِ». أخرجه الدارقطني^(١) من طرق عن أنس مرفوعاً وفي أسانيدھا ضعف^(٢)، وأخرجه أحمد، والدارقطني^(٣) من حديث أبي حُرَّةَ الرَّقَاشِيِّ عن عمه وفي إسناده علي بن زيد بن جُدْعَانَ، وهو مُتَّكَلِّمٌ عليه، وأخرجه الحاكم^(٤) من حديث ابن عباس، وأخرجه الدارقطني^(٥) عنه من طريق أخرى، وأخرج البيهقي، وابن حبان، والحاكم^(٦) في «صحيحھما» من حديث أبي حميد

(١) (٢٥/٣، ٢٦).

(٢) بل موضوع؛ فيه داود بن الزُّبَيْرَان مترك كذبه الجوزجاني والأزدي، والآخر فيه عبدالله بن شبيب أبو سعيد الزُّبَيْعِي مترك.

(٣) أحمد (٧٢/٥)، والدارقطني (٢٦/٣) وقد تقدم أنه حسن لغيره (ص ٣٥٣).

(٤) (٩٣/١) وكذا رواه عنه البيهقي (٩٧/٦)، وهو طويل، وفيه إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ وأبوه ضعيفان.

(٥) (٢٥/٣) وهو ضعيف بمرّة؛ فيه محمد بن عبدالله العَرْزُجِيُّ مترك ومن رواية الحكم عن يَمْسَمٍ ولم يسمع منه هذا الحديث.

(٦) البيهقي (١٠٠/٦)، وابن حبان (٥٨٧/٧)، والحاكم لم أقف عليه في «المستدرک»، ولم يعزه إليه الحافظ =

الساعدي، وقد أخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي،^(١) وَحَسَنَهُ من حديث السائب بن يزيد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَأْخُذَنَّ أَحَدُكُمْ مَتَاعَ أَخِيهِ جَادًا وَلَا لَاعِبًا، وَإِذَا أَخَذَ أَحَدُكُمْ عَصَا أَخِيهِ فَلْيَرْدِّهَا عَلَيْهِ» وحديث: «إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَدِمَاؤُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»، وهو ثابت في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما، وهو مُجْمَعٌ على تحريم الغصب عند كافة المسلمين، وجمع على وجوب رد المغصوب إذا كان باقياً، وعلى تسليم عوضه إذا كان تالفاً.

وأما كونه ليس لعرق ظالم حق إلى آخره؛ فلحديث رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال: «مَنْ زَرََعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ يَغِيرُ إِذْهُمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ» أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، والبيهقي، والطبراني، وابن أبي شيبة، والطيالسي، وأبو يعلى، وحسنه البخاري^(٣)

= في «التلخيص» (٤٥/٣)، ولا «إنحاف المهرة» (٩٢/١٤)، ولا ابن الملقن في «البدر» (٦٩٤/٦) وتقدم أنه مختلف فيه، وخلاصته أنه حسن.

(١) أحمد (٢٢١/٤)، وأبوداود (٥٠٠٣)، والترمذي (٢١٦٠) وهو صحيح.

(٢) تقدم من حديث أبي بكر.

(٣) أحمد (١٤١/٤)، وأبوداود (٣٤٠٣)، وابن ماجه (٢٤٦٦)، والترمذي (١٣٦٦)، والبيهقي (١٣٦/٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٨٥/٤)، وابن أبي شيبة (٣٠٢/٧)، والطيالسي (٩٦٠)، وأبو يعلى مسند رافع بن خديج ليس في «المسند» المطبوع فلعله في «المسند الكبير»، وحسنه البخاري ذكره الترمذي في «جامعه»، والحديث ضعيف بمرّة؛ عطاء لم يسمع من رافع بن خديج قال الشافعي: الحديث منقطع؛ لأنه لم يلق عطاء رافعا، ولم يسمع هذا الحديث أبو إسحاق السبيعي من عطاء بينهما عبدالعزيز بن رفيع وهو مدلس ولم يصرح قال ابن عدي: وهذا يُعْرَفُ بِشَرِيكِ بهذا الإسناد وكنت أظن أن عطاء عن رافع بن خديج مرسل حتى تبين لي أن أبا إسحاق أيضاً عن عطاء مرسل «الكامل» (١٣٣٤/٤).

وقال الخطابي: هذا الحديث لا يثبت عند أهل المعرفة بالحديث وَثَقَلَ عن موسى بن هارون أنه ينكر هذا الحديث ويضعفه: ويقول: لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك ولا رواه عن عطاء غير أبي إسحاق وعطاء لم يسمع من رافع بن خديج شيئاً. اهـ

وقد وقع التصريح بين عطاء ورافع ولكنه من طريق عقبة بن عبد الله الأصم وهو ضعيف جداً، =

وأما رفع الغرس عن أرض الغير؛ فلما أخرجه أبوداود، والدارقطني^(١) من حديث عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أَحْبَبَ أَرْضًا فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»، قال: ولقد أخبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ غَرَسَ أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتها وإنما لتضرب أصولها بالفؤوس وإنما لنخل عُمٍّ وأخرج أحمد، وأبو داود، والترمذي^(٢) وحسنه، والنسائي^(٣) وأخرجه البخاري^(٤) تعليقاً من حديث سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْبَبَ أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ».

وأما كونه لا يحل الانتفاع بالمغصوب؛ فلما تقدم من الأدلة القاضية بأنه لا يحل مال الغير لا عينا ولا انتفاعاً، وقد ورد في غصب الأرض التي لا ثمرة لغصبها إلا الانتفاع بها بالزرع ونحوه أحاديث: منها عن عائشة في «الصحيحين»^(٥) وغيرها: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ ظَلَمَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ طَوَّقَهُ اللَّهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»، وفيهما^(٦) أيضاً من حديث أبي سعيد نحوه، وفي «البخاري»^(٧) وغيره من حديث ابن عمر نحوه أيضاً، وفي «مسلم»^(٨) من حديث أبي هريرة نحوه أيضاً.

= وشريك قد تابعه قيس بن الربيع الأسدي وهو ضعيف جداً.

(١) أبوداود (٣٠٧٤)، والدارقطني (٣٥/٣) والراجح في الحديث أنه مرسل عن عروة بن الزبير.

(٢) أبوداود (٣٠٧٣)، والترمذي (١٣٧٨)، وأحمد لم أفق عليه في «المستند» ولم يعزه الحافظ في «إتخاف المهر» ولا «أطراف المسند» ولا الزيلعي في «نصب الراية» (٢٨٨/٤) ولا الحافظ في «التلخيص» (٥٤/٣) لأحمد، وقد تبع فيه الشوكاني المجد بن تيمية في «المنتقى» فقد عزاه لأحمد ولعله في كتبه الأخرى.

(٣) في «الكبرى» (٤٠٥/٣).

(٤) كما في «الفتح» (٢٣/٥) عن عمرو بن عوف لا عن سعيد بن زيد كما في «النيل» (٣٠٣/٥) وقد تقدم أنه مرسل.

(٥) في البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (١٦١٢).

(٦) في البخاري (٢٤٥٢)، ومسلم (١٦١٠) صواه عن سعيد بن زيد.

(٧) (٢٤٥٤). (٨) (١٦١١).

وأما كون من أثلفه فعليه مثله أو قيمته؛ فلحديث عائشة: أنها لما كسرت إناء صفية الذي أهدت فيه للنبي ﷺ، فقال لها: «إِنَاءٌ كَيْنَاءٌ وَطَعَامٌ كَطَعَامٍ». أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي^(١) وحسنه الحافظ في «الفتح»^(٢) وأخرج البخاري^(٣) وغيره من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ كان عند بعض نساءه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم لها بِقِصْعَةٍ فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القيصعة، فضعها وجعل فيها الطعام، وقال: «كُلُوا» وَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرَّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ، ولفظ الترمذي^(٤) قال: أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعاماً في قيصعة فضربت عائشة القيصعة بيدها، فألقت ما فيها، فقال النبي ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ»، وقد استدل بذلك من قال إن الْقِيَمِيَّ يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ ولا يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ إِلَّا عند عدم المثل، وهو الشافعي والكوفيون، وقال مالك إن: الْقِيَمِيَّ يَضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ مطلقاً، وبه قالت الهدوية. قيل: ولا خلاف في أن المِثْلِيَّ يَضْمَنُ بِمِثْلِهِ، ولكنه قد ورد في حديث الْمَضَرَّةِ الثَّابِتِ في «الصحيح»^(٥) ردها وصاعاً من تمر، واللبن مثلي والبحث مستوفى في مواطنه.



(١) أحمد (١٤٨/٦)، وأبوداود (٣٥٦٨)، والنسائي (٧١/٧).

(٢) (١٤٩/٥) وفيه أَفْلَتْ بن خليفة وجِسْرَةُ بنت دَجَاجَةَ كلاهما مختلف في خلاصته أنه حسن لغيره.

(٣) (٢٤٥٤).

(٤) (١٣٥٩).

(٥) تقدم (ص ٣٧٦).



كِتَابُ الْعَتَقِ

أَفْضَلُ الرِّقَابِ أَنْفُسُهَا، وَيَجُوزُ الْعَتَقُ بِشَرِّ خِدْمَةِ وَخَوِّهَا، وَمَنْ مَلَكَ رَجُلَهُ عَتَقَ عَلَيْهِ، وَمَنْ مَثَلَ بِسُلُوكِهِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْتَقَهُ وَإِلَّا أَعْتَقَهُ الْإِمَامُ أَوْ الْحَاكِمُ، وَمَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ صَمِنَ لِشُرَكَائِهِ نَصِيبَهُمْ بَعْدَ التَّقْوِيمِ وَإِلَّا عَتَقَ نَصِيبَهُ فَقَطْ، وَيُسْتَسْعَى الْعَبْدُ، وَلَا يَصِحُّ شَرُّطُ الْوَلَاءِ لِغَيْرِ مَنْ أَعْتَقَ، وَيَجُوزُ التَّدْيِيرُ، فَيُعْتَقُ بِمَوْتِ مَالِكِهِ، وَإِذَا احْتَاجَ الْمَالِكُ جَارَ لَهُ بَيْعُهُ، وَيَجُوزُ مُكَاتَبَةُ الْمَمْلُوكِ عَلَى مَالٍ يُؤَدِّيهِ فَيَصِيرَ عِنْدَ الْوَفَاءِ حُرًّا، وَيَعْتَقُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا سَلَّمَ، وَإِذَا عَجَزَ عَنْ تَسْلِيمِ مَالِ الْكِتَابَةِ عَادَ فِي الرِّقِّ، وَمَنْ اسْتَوْلَدَ أُمَّتَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ بَيْعُهَا وَعَتَقَتْ بِمَوْتِهِ أَوْ تَخْيِيرِهِ لِعَتَقِهَا.

أقول: الترغيب في العتق قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١) وغيرها عن النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ»، وأخرج الترمذي^(٢) وصححه من حديث أبي أمامة وغيره من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا كَانَ فِكَاهُهُ مِنَ النَّارِ يُجْزَى بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهَا عَضْوًا مِنْهُ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فِكَاهَهُ مِنَ النَّارِ يُجْزَى بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُ»، وفي لفظ: «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاهَهَا مِنَ النَّارِ يُجْزَى بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهَا عَضْوًا مِنْهَا مِنْ أَعْضَائِهَا»، وإسناده صحيح^(٣)، وفي

(١) في البخاري (٢٥١٧)، ومسلم (١١٤٧/٣). (٢) (١٥٤٧).

(٣) كلا، فهو منقطع؛ سالم بن أبي الجعد لم يسمع من أبي أمامة قاله البخاري، ولا بشكل على ذلك قول=

الباب أحاديث وفي «الصحيحين»^(١) من حديث أبي ذر قال: قلت: يا رسول الله، أي الأعمال أفضل؟ قال: «الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قال: قلت: أي الرقاب أفضل؟ قال: «أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا».

وأما كونه يجوز العتق بشرط الخدمة؛ فلحديث سفينة أبي^(٢) عبد الرحمن، قال: أعتقتني أم سلمة وشرطت على أن أخدم النبي ﷺ ما عاش. أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي وابن ماجه،^(٣) وقال: لا بأس بإسناده. وأخرجه الحاكم وفي إسناده: سعيد بن جُمُهَان أبو حفص الأسلمي، وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبوحاتم^(٤) لا يُحتج بحديثه ووجه الحجة من هذا أن النبي ﷺ لا يخفى عليه مثل ذلك، وقد قيل: إن تعليق العتق بشرط الخدمة يصح إجماعًا.

وأما كون من ملك رَجْمَهُ عَتَقَ عليه؛ فلحديث سَمُرَةَ عند أحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجه^(٥) أن النبي ﷺ قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمٍ تَحَرَّمَ فَهُوَ حُرٌّ» ولفظ أحمد^(٦): «فَهُوَ عَتِيقٌ»، وهو من رواية الحسن عن سَمُرَةَ وفي سماعه منه مقال معروف. وقال علي بن المديني: هو حديث منكر. وقال البخاري: لا يصح. وأخرج النسائي والترمذي، وابن ماجه، والحاكم^(٧) من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ

= أبي حاتم إنه أدركه؛ لأن الإدراك لا يلزم منه السماع.

(١) في البخاري (٢٥١٨) ومسلم (٨٤). (٢) في الأصلين: بن، وهو تحريف.

(٣) أحمد (٢٢١/٥)، وأبوداود (٣٩٣٢)، والنسائي في «الكبرى» (١٩٠/٣)، وابن ماجه (٢٥٢٦) والحديث حسن.

(٤) في «الجرح والتعديل» (١٠/٤).

(٥) أخرجه أحمد (٢١٣/٢)، وأبوداود (٣٩٤٩)، والترمذي (١٣٦٥)، وابن ماجه (٢٥٢٤).

(٦) (١٨/٥).

(٧) النسائي في «الكبرى» (١٧٣/٣) معلقًا، والترمذي (٦٣٨/٣) وابن ماجه (٢٥٢٥)، والحاكم (٢١٤/٢)

ووجه النكارة في كلا الحديثين أن حديث سمرة تفرد بوصله حماد بن سلمة عن قتادة ذكر ذلك أبوداود والترمذي، ورواية حماد بن سلمة عن قتادة ضعيفة، قال ابن رجب: قال الإمام مسلم في كتاب «التمييز»: إن حماد بن سلمة عندهم يخطئ في حديث قتادة كثيرًا كما في شرح «العلل» لابن رجب =

«مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ تَحَرَّمَ فَهُوَ حُرٌّ»، وهو من رواية صَمْرَةَ عن الثوري عن عبدالله بن دينار عنه قال النسائي: حديث منكر ولا نعلم أحداً رواه عن سفيان غير صَمْرَةَ^(١) وقال الترمذي: لا يتابع صَمْرَةَ بن ربيعة على هذا الحديث^(٢). ولكنه قد وثقه يحيى بن معين وغيره وحديثه في «الصحيحين» وقد صحح حديثه هذا ابن حزم، وعبد الحق، وابن القطان^(٣)، وأخرج أبوداود، والنسائي^(٤) عن عمر بن الخطاب موقوفاً مثل حديث صَمْرَةَ وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه^(٥)، وقد ذهب إلى أن من ملك ذا رحم محرم عتق عليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين، وإليه ذهب أبوحنيفة وأصحابه، وأحمد، وقال الشافعي وجماعة من أهل العلم: إنه يعتق عليه الأولاد والآباء والأمهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته، وزاد مالك الإخوة، ولا ينافي ما ذكرناه حديث أبي هريرة عند مسلم^(٦) وغيره قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ»؛ لأن إيقاع العتق تأكيداً لا ينافي

= (ص ٢٨٤)، والكلام في «التمييز» (ص ٩٢). وقد حالف حماد شعبه فروى الحديث عن الحسن مرسلًا، قال الخافظ في «التلخيص»: وشعبة أحفظ من حماد ورواه سعيد بن أبي عَرُوبَةَ عن قتادة موقوفاً على الحسن أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٧٤/٣) وأبوداود (٣٩٥١) وقال: وسعيد أحفظ من حماد. وقال ابن القيم: هذا الحديث له خمس علل... فذكرها. تهذيب السنن (٤٠٧/٥).

(١) وقال أحمد: ليس من ذا شيء؛ وَهَمَّ صَمْرَةَ. كما في «مسائل أبي داود» (ص ٣١٤).
(٢) وتام كلامه: وهو حديث خطأ عند أهل الحديث. وَرَدَّه أحمد، وأنكره إنكاراً شديداً وقال: لو قال رجل هذا كذب لما كان مخطئاً. كما في «التهذيب».

وذكر البيهقي: أنه وَهَمَ راويه، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث «نهى عن بيع الولاء وهبته» «السنن» (٢٨٩/١٠).

(٣) ابن حزم في «المحل» (١٩٠/٨)، وعبدالحق في «الأحكام الوسطى» (١٥/٤)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤٣٢/٥) وتضعيف كبار الأئمة للحديث مقدم على تصحيح من صححه؛ لعلو كعبهم ورسوخ قدمهم في هذا الفن والحديث ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٤) أبوداود (٣٩٥٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٧٤/٣).

(٥) قال الإمام أحمد والحاكم: لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس، قلت: قد ثبت سماعه من بعض الصحابة غير أنس إلا أن عمر ليس منهم.

(٦) (١٥٠١).

وقوعه بالملك، وقد تمسك بحديث أبي هريرة الظاهرية فقالوا: لا يعتق أحد على أحد.
وأما كون من مثَّل بمملوكه يعتقه؛ فلحديث ابن عمر عند مسلم^(١) وغيره قال
سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ» وفي
مسلم^(٢) أيضاً عن سُويد بن مُقَرِّن: قال كنا بني مقرن على عهد رسول الله ﷺ ليس
لنا إلا خادمة واحدة فلطمها أحدنا فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «أَعْتِقُوهَا»، وفي
رواية: «إِذَا اسْتَعْتَوْا فَلْيُخْلُوا سَبِيلَهَا»، وفي مسلم^(٣) أيضاً من حديث أبي مسعود
البدرى: قال كنت أضرب غلاماً بالسوط فسمعت صوتاً من خلفي... إلى أن قال فإذا
رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْعَلَامِ»، وفيه قلت: يا رسول
الله، هو حر لوجه الله فقال: «لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلْفَحْتِكَ النَّارُ، أَوْ لَمَسَّتْكَ النَّارُ».

وأما كونه يعتقه الإمام أو الحاكم؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
في المملوك الذي جَبَّ سيده مذاكيره، فقال النبي ﷺ: «عَلَيَّ بِالرَّجُلِ»، فلم يُقَدَّرْ
عليه فقال له النبي ﷺ: «اذْهَبْ فَأَنْتَ حُرٌّ». أخرجه أبوداود، وابن ماجه،^(٤) وقد
أخرجه أحمد،^(٥) وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ثقة ولكنه مدلس، وبقية رجال
أحمد ثقات، وأخرجه أيضاً الطبراني^(٦)، وقد حكى في «البحر» عن علي، والهادي،
والمؤيد بالله، والشافعية، والحنفية أنه لا يعتق بمجرد المثلثة بل يؤمر سيده بالعتق فإن
تمرد فالحاكم وقال مالك، والليث والأوزاعي، وداود: بل يعتق بمجردهما. قال النووي
في «شرح مسلم»^(٧): إنه أجمع العلماء على أن ذلك العتق ليس واجباً وإنما هو مندوب

(٢) (١٦٥٨).

(١) (١٦٥٧).

(٣) (١٦٠٩).

(٤) أبوداود (٤٥١٩)، وابن ماجه (٢٦٨٠) وهو منكر، فيه أبو حمزة سَوَّار بن داود المَرْزِيُّ ضعيف.

(٥) (٢٢٥/٢).

(٦) في «الكبير» (٢٦٩/٥) وهو ضعيف وله متابعات: محمد بن عبيد الله العَزْرَمِيُّ متروك عند عبدالرزاق

(٩/٤٣٨) وابن جُرَيْج ومعه عنده أيضاً والمثنى بن الصَّبَّاح عند البيهقي (٣٦/٨) وهو متروك، وضعفه

البيهقي بقوله: ليس بالقوي وتمام الكلام عليه في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٧) (١٢٧/١١).

رجاء الكفارة وإزالة إثم اللطم. ومن أدلتهم إذنه صلى الله عليه وسلم بأن يستخدموها كما تقدم ودعوى الإجماع غير صحيحة، وإذنه صلى الله عليه وسلم بالاستخدام لا يدل على عدم الوجوب، بل الأمر قد دل على الوجوب، والإذن بالاستخدام دل على كونه وجوباً مترخياً إلى وقت الاستغناء عنها.

وأما كون من أعتق شركاً له في عبد ضمن... إلخ؛ فلحديث ابن عمر في «الصحيحين» ^(١) وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ؛ قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ عَلَيْهِ مَا عَتَقَ». زاد الدارقطني ^(٢): «وَرَقَى مَا بَقِيَ»، وأخرج أحمد، والنسائي وابن ماجه ^(٣) من حديث أبي المليلح عن أبيه عن جده: أن رجلاً من قومه أعتق شقيقاً له من مملوك فَرَفَعَ ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل خلاصة عليه في ماله وقال: «لَيْسَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ^(٤) شَرِيكٌ»، وفي «الصحيحين» ^(٥) أيضاً من حديث أبي

(١) البخاري (٢٥٠٣) ومسلم (١٥٠١) وفي الحديث خلاف راجعه في «الفتح» (١٨٤/٥)، والراجع ما ذكره في «الفتح».

(٢) (١٢٤/٤) وهي ضعيفة وأشار الحافظ إلى ضعفها بقوله: وفي إسناده إسماعيل بن مرزوق الكعبي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء «الفتح» (١٨٩/٥).
وكلامه هنا في إسماعيل خلاف ما سطره في «اللسان» وظفه (٤٣٨/١).

(٣) أحمد (٧٤/٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٨٦/٣)، ولم يخرج ابن ماجه كما في «التحفة» للمزي (٦٥/١) (١٣/٤٤٠) والصحيح فيه الإرسال قال النسائي: أرسله سعيد بن أبي عروبة وهشام وسعيد أثبت من همام في قتادة وحديثها أولى بالصواب. كما في «النيل» (٨٦/٦) وبنحوه في «التحفة» (٦٥/١).
(٤) وفي (ك) تعالى.

(٥) البخاري (٢٤٩٢) ومسلم (١١٤٠/٢) وَلَقَطَةُ: «الاستسعاء» غير محفوظة قال الدارقطني وقد روى هذا الحديث شُعْبَةُ وهشام وهما أثبت من روى عن قتادة لم يذكر في الحديث الاستسعاء ووافقهما همام، وفصل «الاستسعاء» من الحديث فجعله من رأي قتادة وقوله لا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله المقرئ عن همام وقاله معاذ عن هشام وابن عاصر عن هشام وهو أولى بالصواب. «التتبع» (٢٠٧ص).

وقال الحاكم: حديث العتق ثالث صحيح وذكر «الاستسعاء» فيه من قول قتادة وقد وهم من أدرجه في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.... «معرفة علوم الحديث» (ص ٤٠).

هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيمَةً عَدَلٍ، ثُمَّ اسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ»، ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عمر، بل الجمع ممكن وهو: أن مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ وَلَا مَالَ لَهُ لَمْ يَعْتَقِ إِلَّا نَصِيبَهُ، ويبقى نصيب شريكه مملوكًا فإن اختار العبد أن يستسعي بما بقي استسعى، وإلا كان بعضه حرًا وبعضه عبدًا. وأخرج أحمد^(١) من حديث إسماعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال: كان لهم غلام يقال له طُهْهَانُ أَوْ ذُكْوَانُ، فَأَعْتَقَ جَدُّهُ نَصْفَهُ، فَجَاءَ الْعَبْدُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تُعْتَقُ فِي عِتْقِكَ وَتُرْقُ فِي رِقِّكَ»، قال: فكان يخدم سيده حتى مات. ورجاله ثقات^(٢)، وأخرجه الطبراني^(٣).

وأما كونه لا يصح شرط الولاء لغير مَنْ أَعْتَقَ؛ فلحديث عائشة في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما: أنها جاءت إليها بِرَبْرَةٍ تستعينها في كتابتها ولم تكن قصت من كتابتها شيئًا فقالت لها عائشة: ارجعي إلى أهلِكَ فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ

= وقال القاضي عياض: وقال الأصلي وابن القصار وغيرهما من أسقط السعاية من الحديث أولى من ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر ونحو كلام ابن عبد البر كما في «شرح مسلم» للنووي (١٣٦/١٠)، وَضَعَهَا أَحْمَدُ وَسَلِيحَانُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَالْخَطَّابِيُّ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيَّ يَقُولُ: مَا أَحْسَنَ مَا رَوَاهُ هَامُ ضَبْطُهُ وَفَصَلَ بَيْنَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قَوْلِ قَتَادَةَ. قال الحافظ: هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج. «الفتح» (١٨٨/٥).

وقال ابن القيم: وفي هذا الحديث ما يضعف ثبوت «الاستِسْعَاء» بالحديث فهذا كلام هؤلاء الأئمة في حديث السعاية. اهـ «تهذيب السنن» (٣٩٧/٥). وبقي كلام ستقف عليه في بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(١) (٤١٢/٣).

(٢) كلا؛ ففيه عمر بن حَوْشَبٍ مجهول وقد تصحف في «المسند» إلى معمر، وفي الطبراني إلى عمر بن حبيب والتصويب من «مصنف عبد الرزاق» (١٤٩/٩) والبيهقي (٢٧٤/١٠)، وفيه عمرو بن سعيد روى عنه جماعة ولم أقف له على توثيق.

(٣) في «الكبير» (٦٢/٦)، وصحابه سعيد بن العاص.

(٤) البخاري (٢٥٦١)، ومسلم (١٥٠٤).

كتابك ويكون وَلَاؤُكَ لي فعلت، فذكرت بريرة ذلك لأهلها فأبوا، وقالوا: إن شاءت أن تتحسب عليك فلتفعل ويكون لنا وَلَاؤُكَ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها رسول الله: «بُتَاعِي فَأَعْتِقِي؛ فَإِنَّهَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ثم قام فقال: «مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ وَإِنْ شَرْطَهُ مِائَةً مَرَّةً؛ شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ» وللحديث طرق وألفاظ.

وأما كونه يجوز التدبير فيعتق بموت مالكه ويجوز له بيعه إذا احتاج؛ فلحديث جابر في «الصحيحين»^(١) وغيرهما: أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دُبرٍ فاحتاج فأخذه النبي ﷺ فقال: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي» فَأَشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، وأخرج البيهقي^(٢) من حديث ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً بلفظ: «الْمُدَبَّرُ مِنَ الثَّلْثِ» ورواه الدارقطني بلفظ: «الْمُدَبَّرُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ، وَهُوَ حُرٌّ مِنَ الثَّلْثِ»، وفي إسناده عبيدة بْنُ حَسَّانٍ وهو منكر^(٣) الحديث، وقد ذهب إلى جواز بيع المدبر للحاجة الشافعي، وأهل الحديث ونقله البيهقي^(٤) في «المعرفة» عن أكثر الفقهاء، وبه قال الهادي، والقاسم، والمؤيد بالله، وأبوطالب كما حكاه صاحب «البحر»، وحكى النووي عن الجمهور أنه لا يجوز بيع المدبر مطلقاً.

وأما كونه يجوز مكاتبه المملوك على مَالٍ يؤديه؛ فلقلوه تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣] الآية، وقد كانوا يكتبون في الجاهلية فقرر ذلك الإسلام ولا أعرف خلافاً في مشروعيتها.

(١) البخاري (٢٥٣٤)، ومسلم (١٢٨٩/٣). (٢) (١٣٤/١٠).

(٣) قاله أبو حاتم الرازي، «الجرح» (٩٢/٦) وأخرجه ابن ماجه (٢٥١٤) وقال سمعت عثمان يعني ابن أبي شيبة يقول: خطأ (يعني: حديث «الْمُدَبَّرُ مِنَ الثَّلْثِ»)، قال أبو عبدالله بن ماجه: ليس له أصل.

وأخرجه الدارقطني (٤١/٣) وقال: لم يسنده غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف وإنما هو عن ابن عمر موقوف من قوله «وقال في موضع آخر: ضعيفان. (٤١/٣).

وقال أبو زُرْعَةَ الرازي: هذا حديث باطل وامتنع من قراءته كما في «العلل» (٤٣٢/٢).

(٤) (٤٣٠/١٤).

وأما كونه يصير عند الوفاء حراً أو يعتق منه بقدر ما سَلَّم؛ فلحديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «يُؤَدِّي الْمُكَاتَّبُ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى دِيَّةَ الْحُرِّ، وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ الْعَبْدِ» أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي، والترمذي،^(١) وأخرج أحمد، وأبوداود^(٢) نحوه من حديث علي، وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم، وذهب آخرون إلى أن حكم المكاتب حكم العبد حتى يوفي مال الكتابة، واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا عَبْدٍ كُتِبَ بِإِيَّائِهِ أَوْقِيَّةٌ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشَرَ أُوقِيَّاتٍ، فَهُوَ رَقِيقٌ». رواه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي، والحاكم^(٣) وصححه، وفي لفظ لأبي داود: «الْمُكَاتَّبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَّكَاتَّبَتِهِ دِرْهَمٌ»، ولا يعارض هذا ما تقدم فالجمع ممكن بحمل هذا على ما لا يمكن تبعيضه من الأحكام وفي حديث أم سلمة أن النبي قال: «إِذَا كَانَ لِأَخِيكَ مَكَاتَّبٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ». أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي^(٤) وصححه،

(١) أحمد (٢٢٢/١)، وأبوداود (٤٥٨١)، والنسائي (٤٥/٨)، والترمذي (٥٥١/٣) معلقاً، مختلف في وصله وإرساله وصله حماد بن سلمة وأرسله حماد بن زيد وابن عُثَيْبَةَ، وقال البيهقي: الوصل من أفراد حماد. فالصحيح إرساله.

(٢) أحمد (٩٤/١)، وأبوداود معلقاً (٤٥٨٢)، وهو منقطع عكرمة لم يسمع من علي قال أبو رُزَيْعَةَ والبيهقي: عكرمة عن علي مرسلاً. وقال البيهقي: حديث عكرمة إذا وقع فيه الاختلاف وجب التوقف فيه، وهذا للذهب إنما يُرْوَى عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو أنه يعتق بقدر ما أدى، وفي ثبوته عن النبي ﷺ نظر، والله أعلم. قلت وقد أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٩٧/٣) موقوفاً عن علي.

(٣) أحمد (١٨٤/١)، وأبوداود (٣٩٢٦)، وابن ماجه (٢٥١٩)، والترمذي (١٢٦٠)، والحاكم (٢١٨/٢) وله طرق ضعيفة عن حجاج بن أرطاة وهو ضعيف مدلس، ويحيى بن أبي أُبَيْسَةَ وهو متروك والعلاء أو عباس الجريري أو الجزري عدا طريق سليمان بن سلم ظاهرهما الحسن والله أعلم.

(٤) أحمد (٢٨٩/٦)، وأبوداود (٢٩٢٨)، وابن ماجه (٢٥٢٠)، والترمذي (١٢٦١) وهو ضعيف فيه نهان مولى أم سلمة مجهول الحال قال الشافعي: ولم أحفظ عن سفيان أن الزُّهْرِيَّ سمعه من نهان ولم أَرِ مَنْ رَضِيَ من أهل العلم يُثَبِّتُ واحداً من هذين الحديثين. قال البيهقي يريد حديث نهان وحديث عمرو ابن شعيب أن النبي ﷺ قال: من كاتب عبده على مائة أوقية فأدَّاهها إلا عشر أواق فهو رقيق «السنن» (٣٢٧/١٠).

فأثبت له هاهنا حكم الحر؛ لأن العبد يجوز له النظر إلى مولاته لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَكَتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

وأما كونه يرجع في الرق إذا عجز عن مال الكتابة؛ فلكون المالك لم يعتقه إلا بعوض فإذا لم يحصل لم يحصل العتق، وقد اشترت عائشة بَرِيْرَةَ بعد أن كاتبها أهلها كما تقدم.

وأما كون من استولد أُمَّتَهُ لم يحل له بيعها؛ فلحديث ابن عباس عن النبي ﷺ: «مَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ قَوْلَدَتْ لَهُ، فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ ذُبْرِ مِنْهُ». أخرجه أحمد، وابن ماجه، والحاكم، والبيهقي،^(١) وفي إسناده الحسين بن عبدالله الهاشمي وهو ضعيف^(٢)، وأخرج ابن ماجه^(٣) من حديث ابن عباس قال ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ، فقال: «أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا»، وأخرجه أيضاً الدارقطني^(٤)، وفي إسناده الحسين بن عبدالله [الهاشمي] وهو ضعيف كما تقدم وأخرج الدارقطني والبيهقي^(٥) من حديث ابن عباس أيضاً: «أُمُّ الْوَلَدِ حُرَّةٌ وَإِنْ كَانَ سَقَطًا» وإسناده ضعيف^(٦)، وأخرج البيهقي^(٧) من حديث ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر أن رسول الله ﷺ قال لأم إبراهيم: «أَعْتَقْكِ وَلَدُكِ» وهو مُعْضَلٌ، وقال ابن حزم^(٨): صح هذا بسند رواه ثقات عن ابن عباس. وأخرج الدارقطني^(٩) عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنه نهى عن بيع أمهات

(١) أحمد (٣٢٠/١)، وابن ماجه (٣٤٦/١٠)، والحاكم (١٩/٢)، والبيهقي (٢٥١٥).

(٢) بل قال الحافظ في «التلخيص»: ضعيف جداً (٢١٨/٤) وقال الهيثمي: متروك «المجمع» (٦٣/٥).

(٣) (٢٥١٦)، (٤) (١٣٠/٤).

(٥) الدارقطني (١٣١/٤)، والبيهقي (٣٤٦/١٠) معلقاً.

(٦) والحديث منكر فيه عبدالله بن إسحاق البغوي قال الدارقطني: فيه لين، وحسين بن عيسى الحنفي ضعيف جداً.

(٧) (٣٤٧/١٠) ومع إعضاله فيه ابن لهيعة ضعيف.

(٨) في «المحلى» (٢١٥/٨) قال: فهذا خبر جيد السند كل رواه ثقه.

(٩) (١٣٥/٤) والصحيح وقفه قاله البيهقي (٣٤٣/١٠) وعبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٢٣/٤).

الأولاد وقال: « لَا يُبْعَنَ ، وَلَا يُؤَهَّنَ ، وَلَا يُورَثَنَّ يَسْتَمْتَعُ بِهَا السَّيِّدُ مَا دَامَ حَيًّا وَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ » ، وقد أخرج مالك في «الموطأ» والدارقطني^(١) أيضًا من قول ابن عمر وأخرجه البيهقي^(٢) مرفوعًا وموقوفًا، وهذه الأحاديث وإن كان في أسنيدها ما تقدم فهي تنهض للاحتجاج بها، وقد أخذ بها الجمهور، وذهب من عدهم إلى الجواز وتمسكوا بحديث جابر قال: كنا نبيع سراريًا أمهات أولادنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر فلما كان عمر نهانا فانتهينا. أخرجه أبوداود، وابن ماجه، والبيهقي^(٣)، وأخرجه أيضًا [ابن حبان، و^(٤) أحمد، والحاكم^(٥)، وليس فيه أن النبي ﷺ اطلع على ذلك والخلاف في المسألة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور.

وأما كونها تعتق بموت سيدها الذي استولدها؛ فلقوله في الحديث المتقدم: « فَهِيَ مُعْتَقَةٌ عَنْ دُبُرِ مِثْلِهِ » أي في دبر حياته.

وأما كونها تعتق بتخير مستولدها لعتقها؛ فلأن إيقاعه يوجب عتق من لم يوجد لعتقه سبب فمن قد وجد سبب عتقه أولى بذلك ولا سيما بعد قوله ﷺ: « أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا » ، فإنه يدل على أنه قد وقع العتق بالولادة، ولكن بقي للسيد حق يوجب عليها بعض ما يجب على المملوك حتى يموت فإذا تخير العتق فقد رضي بإسقاط ذلك الحق.



(١) مالك في «الموطأ» (٧٧٦/٢)، والدارقطني (١٣٤/٤).

(٢) (٣٤٢/١٠) والصحيح وقفه كما ذكرنا.

(٣) أبوداود (٣٩٥٤)، وابن ماجه (٢٥١٧)، والبيهقي (٣٤٧/١٠)، وهو حسن.

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٥) ابن حبان (٢٦٥/٦)، وأحمد (٣٢١/٣)، والحاكم (١٨/٢).

كِتَابُ الْوَقْفِ



مَنْ حَبَسَ مُلْكُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَارَ مُحَبَسًا، وَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ غَلَاتِهِ لِأَيِّ مَصْرَفٍ شَاءَ مِمَّا فِيهِ قُرْبَةٌ، وَلِلْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلِلْوَقِيفِ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ فِي وَقْفِهِ كَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ وَقَفَ شَيْئًا مُضَارَّةً لَوَارِثِهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَمَنْ وَصَعَ مَالًا فِي مَسْجِدٍ أَوْ مَشْهَدٍ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ أَحَدٌ جَاَزَ صَرْفُهُ فِي أَهْلِ الْحَاجَاتِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يُوصَعُ فِي الْكَعْبَةِ وَفِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْوَقْفُ عَلَى الْقُبُورِ لِرَفْعِ سُمُكَيْهَا، أَوْ تَزِينِهَا، أَوْ فِعْلٍ مَا يَجْلِبُ عَلَى زَائِرِهَا فِتْنَةً بَاطِلٌ.

أقول: قد ذهب إلى مشروعية الوقف ولزومه جمهور العلماء قال الترمذي^(١): لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين. وجاء عن شريح أنه أنكره وقال أبو حنيفة: لا يلزم. وخالفه جميع أصحابه إلا زُفَرٌ وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال: لو بلغ أبا حنيفة يعني الدليل لقال به. وقال القرطبي^(٢): رَأَى الْوَقْفَ مُخَالَفَ لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَمَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ وَلِزُومِهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ^(٣) وَغَيْرِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ^(٤): صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ» وَفِي «الصَّحِيحِينَ»^(٥) وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتَ أَرْضًا

(١) هو أبو العباس في كتابه «المفهم» (٤/٦٠٠).

(١) في «السنن» (٣/٦٥١).

(٤) في (ك): ثلاثة أشياء.

(٣) (١٦٣١).

(٥) في البخاري (٢٧٦٤)، ومسلم (١٦٣٢).

بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه، فما تأمرني؟ فقال: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا»، فتصدق بها عمر على أن لا تباع، ولا توهب، ولا تورث في الفقراء، وذوي القربى، والرقاب، والضيف، وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير مُتَمَوِّلٍ وأخرج النسائي، والترمذي^(١) وحسنه، والبخاري^(٢) تعليقا من حديث عثمان: أن النبي ﷺ قدم المدينة وليس فيها ماء مُسْتَعَذَّبٌ غير بئر رومة، فقال: «مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةَ، فَيَجْعَلَ فِيهَا دَلْوَهُ مَعَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ يَخْرِ لُهُ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ» فاشتريتها من صلب مالي، وفي «الصحيحين»^(٣): أن النبي ﷺ قال: «أَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ حَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وأما كون له أن يجعل غلاته لأي مصرف شاء مما فيه قربة؛ فلقلوه ﷺ لعمر في الحديث السابق: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا» بإطلاق الصدقة يشعر بأن للواقف أن يتصدق بها كيف شاء فيما فيه قربة وقد فعل عمر ذلك فتصدق بها على الفقراء، وذوي القربى، والرقاب، والضيف، وابن السبيل كما تقدم.

وأما كون للمتولي أن يأكل منه؛ فلما تقدم من وقف عمر الذي قرره النبي ﷺ.

وأما كون للواقف أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين؛ فلما تقدم من حديث عثمان^(٤) من قوله ﷺ: «فَيَجْعَلَ فِيهَا دَلْوَهُ مَعَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ».

وأما كون من وقف شيئا مُصَارَّةً للورثة كان وقفه باطلا؛ فلأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه، بل لم يأذن إلا بما كان بصدقة جارية ينتفع بها صاحبها، لا بما كان إنما جاريًا وعقابًا مستمرًا، وقد نهى الله سبحانه عن الضرار في كتابه العزيز عموماً

(١) النسائي (٢٣٥/٦)، والترمذي (٣٧٠٣).

(٢) تعليقا (٢٧٧٨) وله طرق ظاهرها الإرسال وبها يترقى للحسن لغيره. وللمزيد راجع «سنن الدارقطني» (١٩٩-١٩٥/٤).

(٣) في البخاري (١٤٦٨)، ومسلم (٩٨٣) عن أبي هريرة.

(٤) هو الحديث السالف الذكر.

وخصوصاً ونهى عنه النبي ﷺ عموماً كحديث^(١): «لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارَ فِي الْإِسْلَامِ». وقد تقدم وخصوصاً كما في ضرار الجار وضرار الوصية ونحوهما.

وأما كون من وضع ماله في مسجد أو مشهد لا ينتفع به أحد يجوز صرفه في مصارفه ومن ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجده ﷺ؛ فلحديث عائشة في "صحيح مسلم"^(٢) وغيره قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَوْلَا أَنْ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ بِكُفْرٍ - لَأَنْتَقَفْتُ كَنْزَ الْكُعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فهذا يدل على جواز إنفاق ما في الكعبة إذا زال المانع وهو حداثة عهد الناس بالكفر، وقد زال ذلك واستقر أمر الإسلام وثبت قَدَمُهُ في أيام الصحابة فضلاً عن زمان من بعدهم، وإذا كان هذا هو الحكم في الأموال التي في الكعبة فالأموال التي في غيرها من المساجد أولى بذلك بفحوى الخطاب، فمن وقف على مسجده ﷺ، أو على الكعبة، أو على سائر المساجد شيئاً يبقى فيها لا ينتفع به أحد فهو ليس بمقترب، ولا واقف، ولا متصدق، بل كإنز يدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية، ولا يعارض هذا ما روى أحمد، والبخاري^(٣) عن أبي وائل قال: جلست إلى شبية في هذا المسجد فقال: جلس إلي عمر في مجلسك هذا فقال: لقد هممت ألا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها بين المسلمين قلت: ما أنت بفاعل؟ قال: لِمَ؟ قلت: لم يفعله صاحبك. فقال: هما المرآن [اللذان] يقتدى بهما. لأن هذا من عمر ومن شبية بن عثمان بن طلحة اقتداء بما وقع من النبي ﷺ وأبي بكر، وقد أبان حديث عائشة السبب الذي لأجله ترك ﷺ ذلك.

وأما الوقف على القبور؛ فإن كان لتلك الأمور فلا شك في بطلانه؛ لأن رفعها قد ورد النهي عنه كما في حديث علي: أنه أمره ﷺ ألا يدع قبراً مشرفاً إلا سواه، ولا تمثالاً إلا طمسه. وهو في مسلم^(٤) وغيره وكذلك ترينها وأشد من ذلك ما يجلب

(١) تقدم (ص ٤٠٣) أنه ضعيف لا يصح، وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٢) (١٣٣٣).

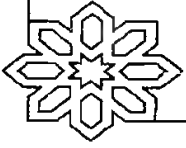
(٣) أحد (٣/٤١٠)، والبخاري (١٥٩٤).

(٤) (٩٦٩).

الفتنة على زائرها كوضع الستور الفائقة والأحجار النفيسة ونحو ذلك، فإن هذا مما يوجب أن يعظم صاحب ذلك القبر في صدر زائره من العوام فيعتقد فيه ما لا يجوز، وهكذا إذا وقف للنجر عند القبور ونحوه مما فيه مخالفة لما جاء عن الشارع أما إذا وقف على إطعام من يَفِدُ إلى ذلك القبر أو نحو ذلك، فهذا هو وقف على الوافد لا على القبر، وما صنع الواقف بوقفه على القبر إلا ما يُعَرِّضُهُ للإثم، فقد يكون ذلك سبباً للاعتقادات الفاسدة، وبالجملة فالوقف على القبور مفسدة عظيمة ومنكر كبير، إلا أن يقف على القبر مثلاً لإصلاح ما أهدم من عمارته التي لا إشراف فيها ولا رفع ولا تزيين، فقد يكون لهذا وجه صحة، وإن كان غير القبر أحوج إلى ذلك كما قال الصَّدِّيقُ: الحي أولى بالجديد من الأكفان. أو كما قال.



كِتَابُ الْهَدَايَا



يُشْرَعُ قَبُولُهَا وَمُكَافَأَةُ فَاعِلِهَا، وَتَجُوزُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ، وَيَحْرُمُ الرُّجُوعُ فِيهَا، وَتَحِبُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ، وَالرَّدُّ لِعَبْرِ مَانِعٍ شَرْعِيٍّ مَكْرُوءٌ.

أَقُولُ: أما كونه يشرع قبولها، فلحديث أبي هريرة عند البخاري^(١) عن النبي ﷺ قال: «لَوْ دُعِيْتُ إِلَى كُرَاعٍ، أَوْ ذِرَاعٍ لَأَجَبْتُ وَلَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَقَبِلْتُ» وأخرج أحمد، والترمذي^(٢) وصححه نحوه من حديث أنس، وأخرج الطبراني^(٣) من حديث أم حكيم الخُزاعية قالت: قلت: يا رسول الله، تكره رد اللَّطْفِ؟ قال: «مَا أَقْبَحُهُ، لَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ كُرَاعٍ لَقَبِلْتُهُ»، وأخرج أحمد^(٤) برجالٍ الصحيح من حديث خالد بن عدي: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ وَلَا مَسْأَلَةٍ فَلْيَقْبَلْهُ وَلَا يَرُدَّهُ، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْهِ»، وأخرج البخاري^(٥) وغيره من حديث عائشة قالت: كان النبي ﷺ يقبض الهدية ويُنِيبُ عليها. والأحاديث في قبوله الهدية والمكافأة عليها كثيرة وذلك معلوم منه ﷺ.

وأما كونها تجوز بين المسلم والكافر؛ فلأن النبي ﷺ كان يقبل هدايا الكفار

(١) (٢٥٦٨).

(٢) أحمد (٢٩/٣)، والترمذي (١٣٣٨) وهو حسن لغيره؛ فيه عن عنة قتادة وسعيد بن أبي عروبة.

(٣) (١٦٢/٢٥) وهو ضعيف بمرة؛ فيه حُبَابَةُ بنت عجلان وحفصة أم حفص وصفية بنت جريز كلهن لا يُعْرَفُ قاله الذهبي في «الميزان»، وضعف الحديث الهيثمي بقوله: رواه الطبراني في «الكبير» وفيه من لم يُعْرَفُ «المجمع» (٤٧/٤).

(٤) (٢٢١/٤) وظاهره الحسن.

(٥) (٢٥٨٥) والصحيح فيه الإرسال وصله عيسى بن يونس وخالفه وكيع ومُحَاضِر بن المَوْرُوع فأرسله ورجع إرساله الدارقطني في «التبعية» (٥١٣) وأحمد وابن المديني كما في «التهذيب» ترجمة يونس.

ويُهدي لهم، كما أخرجه أحمد، والترمذي، والبخاري^(١) من حديث علي قال: أهدى كسرى لرسول الله ﷺ فقبل منه، وأهدى له قيصر فقبل، وأهدت له الملوك فقبل منها. وأخرج أبو داود^(٢) من حديث بلال: أنه أهدى إلى النبي ﷺ عظيم قدك. وفي «الصحيحين»^(٣) من حديث أنس: أن أُكَيْدَرَ دَوْمَةَ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَبَةً سِنْدَس. وأخرج أبو داود^(٤) من حديثه أن ملك الروم أهدى إلى النبي ﷺ مُسْتَقَّةً سِنْدَس فَلْبِسَهَا. وفيها^(٥) أيضاً من حديث علي: أن أُكَيْدَرَ دَوْمَةَ الْجَنْدَلِ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُوبَ حَرِيرٍ فَأَعْطَاهُ عَلِيًّا، فَقَالَ: «سَقَقَهُ خُمْرًا بَيْنَ الْفُؤَاظِمِ»، وأخرج البخاري^(٦) من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي راعبة في عهد قريش وهي مشركة فسألت النبي ﷺ: أَصِلْهَا؟ قال: نعم. قال ابن عينة: فأنزل الله تعالى فيها: ﴿لَا يَهْتَكِرُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [المسح: ٨]، وقد أخرج أحمد، والطبراني^(٧) من حديث أم سلمة: أن النبي ﷺ قال لها: «إِنِّي قَدْ أَهْدَيْتُ إِلَى النَّجَاشِيِّ حُلَّةً وَأَوَاقِيَّ مِنْ مِسْكِ وَلَا أَرَى النَّجَاشِيَّ إِلَّا قَدْ مَاتَ وَلَا أَرَى هَدِيَّتِي إِلَّا مَرْذُودَةً فَإِنْ رُدَّتْ إِلَيَّ فَهِيَ لَكَ»، وفي إسناده مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين^(٨) وغيره

(١) أحمد (٩٦/١)، والترمذي (١٥٧٦)، والبخاري (٢٩/٣) وهو ضعيف بمرة، وليس ببعيد القول بوضعه، ففيه توثيق بن أبي فاختة قال الثوري: ركن من أركان الكذب.

(٢) (٣٠٥٥) صحيح. (٣) في البخاري معلقاً (٢٦١٦)، ومسلم (٢٤٦٩).

(٤) (٤٠٤٧) وفيه علي بن زيد بن جُدْعَانَ ضعيف.

(٥) تفرد به مسلم (٢٠٧١)، كما في تحفة الأشراف (٤٦٣/٧)، وتبع الشوكاني الحافظ في «التلخيص» (٧١/٣) في عزوه للصحيحين. (٦) (٥٩٧٨).

(٧) أحمد (٤٠٤/٦)، والطبراني (٨١/٢٥) إلا أن الحديث عن أم كلثوم لا عن أم سلمة، ففي «المسند» أم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعَيْط وفي «المعجم» أم كلثوم بنت أبي سلمة ولعله الراجح.

(٨) نعم وثقه ابن معين وضعفه غيره منهم البخاري وابن المديني قالوا: منكر الحديث، وتارة قال ابن المديني: ليس بشيء. وقال الساجي: صدوق كثير الغلط، وقال ابن سعد: كثير الغلط في حديثه، وقال أبو حاتم ليس بذاك القوي منكر الحديث يكتب حديثه ولا يُحْتَجُّ به تَعْرِفُ وتُكَبِّرُ، فأقل أحواله أن يكون ضعيفاً والقول بضعفه الشديد ليس ببعيد؛ لأن غلطه كثر على صوابه كما يشير إلى ذلك كلام البخاري وابن المديني والساجي وابن سعد، على أن توثيق ابن معين في رواية وضعفه في الأخرى والحديث من =

وضعه جماعة والأحاديث في قبوله عليه السلام هدايا الكفار كثيرة جداً، وأما ما أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن خزيمة،^(١) وصحاحه من حديث عياض بن حمّار: أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أَسْلَمْتُ؟» قال: لا. قال: «إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ زَبَدِ الْمُشْرِكِينَ» وأخرج موسى بن عقبة^(٢) في «المغازي» عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك: أن عامر بن مالك الذي يقال له ملاعب الأسيّة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وأهدى له فقال: «إِنِّي لَا أَقْبَلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ». قال في «الفتح»^(٣): ورجاله ثقات إلا أنه مرسل. وقال الخطابي^(٤): يشبه أن يكون هذا الحديث مسوَّحاً. وقيل: إنما رد ذلك إليهم لقصد الإغابة أو لئلا يميل إليهم ولا يجوز الميل إلى المشركين، وأما قبوله لهدية من تقدم ذكره فهي لكونهم قد صاروا [من] أهل الكتاب. وقيل: إن الرد في حق من يريد بهديته التَّوَدُّدَ والمِوَالَاةَ والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه. ويمكن أن يكون النهي لمجرد الكراهة التي لا تنافي الجواز؛ جمعاً بين الأدلة، وزَبَدِ المشركين هو بفتح الزاي وسكون الموحدة بعدها دال مهملة قال في «الفتح»: هو الرَّفْدُ انتهى.

وأما كونه يكره الرجوع فيها؛ فلكون الهدية هي هِبَةٌ لغة وشرعاً وقد ورد في ذلك حديث ابن عباس عند البخاري^(٥) وغيره: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ

= مناكيره، قال الذهبي: منكر ومسلم الزنجي ضعيف كما في «التلخيص» «حاشية المستدرک».

لتبسيط: وفي الحديث أم أو أبو موسى بن عقبة كما في «المسند» وسقط من الطبراني عن أمه وهو في الحاكم (١٨٨/٢) مثبت، قال الهيثمي: وأم موسى بن عقبة لم أعرفها. «المجمع» (١٤٨/٤).

(١) أحمد (١٦٢/٤)، وأبوداود (٣٠٥٧)، والترمذي (١٥٧٧)، وابن خزيمة ليس في المطبوع منه، والحديث حسن لغیره، فيه عنعنة الحسن والظاهر أنه لم يسمع من عياض بن حمار فإنه يدلّس ويرسل، ولم يذكروا أنه سمع من عياض، ولكن للحديث طريق أخرى فيها عنعنة قتادة.

(٢) كما في «الفتح» (٢٧٢/٥) وقد أخرج الحديث البزار كما في «الكشف» (١٩٣٣) وقال: رفعه ابن المبارك ووصله وأرسله عبد الرزاق ولا نعلم روى عامر إلا هذا، وذكر الهيثمي في «المجمع» (١٥٢/٤) نحوه من هذا.

(٣) ونمام كلامه: وقد وصله بعضهم عن الزُّهري ولا يصح. (٢٧٣/٥).

(٤) في «الأعلام» (١٢٨٥/٢) (٥) (٢٦٢١).

يَعُودُ فِي قَيْئِهِ» وهو في مسلم^(١) أيضاً، وفي لفظ للبخاري^(٢): «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوءِ». وأخرج أحمد، وأهل السنن^(٣)، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم^(٤) من حديث ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى النبي ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ وَمَثَلُ الرَّجُلِ يُعْطِي الْعَطِيَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا كَمَثَلِ الْكَلْبِ أَكَلَ حَتَّى إِذَا شَبَعَ فَأَفَاءَ، ثُمَّ رَجَعَ فِي قَيْئِهِ»، وقد دل قوله لا يحل على تحريم الرجوع من غير نظر إلى التمثيل الذي وقع الخلاف فيه هل يدل على الكراهة أو على التحريم، وقد ذهب إلى التحريم جمهور العلماء إلا هبة الوالد لولده كذا قال في «الفتح»^(٥).

وأما كونها تجب التسوية بين الأولاد؛ فلحديث جابر عند مسلم^(٦) وغيره قال: قالت امرأة بشير: انحل ابني غلاماً وأشهد لي رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ وقال: إن ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها غلامي، فقال: «لَهُ إِخْوَةٌ؟» قال: نعم. قال: «فَكُلُّهُمْ أُعْطِيَتْ مِثْلَ مَا أُعْطِيَتْ؟» قال: لا. قال: «فَلَيْسَ يَصْلُحُ هَذَا، وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ إِلَّا عَلَى الْحَقِّ». وفي لفظ لأحمد^(٧) من حديث النعمان بن بشير: «لَا تُشْهَدُنِي عَلَى جَوْرِ إِنْ لِيَنَّكَ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تُعْدِلَ بَيْنَهُمْ». وفي «الصحيحين»^(٨) من حديثه أن النبي ﷺ قال له: «أَكُلْ وَلَدَكَ تَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟» فقال: لا. فقال: «أَرْجِعْهُ»، وفي لفظ لمسلم من حديثه قال: «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا فِي أَوْلَادِكُمْ». فرجع أبي في تلك الصدقة. وكذا البخاري ولكنه بلفظ: «الْعَطِيَّةُ» وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي^(٩) من حديثه

(٢) (٢٦٢٢).

(١) (١٦٢٢).

(٣) أحمد (٢٧/٢)، والنسائي (٢٦٥/٦) والترمذي (١٢٩٩) وابن ماجه (٢٣٧٧)، وقد أشار ابن كثير إلى إرساله فقال: رواه الشافعي عن طاوس مرسلاً «الإرشاد» (١٠٥/٢).

(٤) وابن حبان (٢٧٩/٧)، والحاكم (٤٦/٢). (٥) (٥٥٧/٥).

(٦) (١٦٢٤). (٧) (٢٦٩/٤).

(٨) في البخاري (٢٥٨٦)، ومسلم (١٦٢٣).

(٩) أحمد (٢٧٩/٤)، وأبوداود (٣٥٤٤)، والنسائي (٢٦٢/٦) وهو محتمل التحسين فيه المتفضل بن أبي صَفْرَةَ روى عنه جماعة ولم يوثقه سوى ابن حبان.

قال: قال رسول الله ﷺ: «اعْدِلُوا بَيْنَ أُنْبَائِكُمْ، اعْدِلُوا بَيْنَ أُنْبَائِكُمْ، اعْدِلُوا بَيْنَ أُنْبَائِكُمْ». وأخرج الطبراني والبيهقي، وسعيد بن منصور^(١) من حديث ابن عباس بلفظ: «سَوُّوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ، وَلَوْ كُنْتُ مُفَضَّلًا أَحَدًا لَفَضَّلْتُ النِّسَاءَ»، وفي إسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف^(٢)، وقد حسن في «الفتح»^(٣) إسناده، وهذه الأحاديث تدل على وجوب التسوية، وأن التفضيل باطل جور يجب على فاعله استرجاعه، وبه قال طاوس، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وبعض المالكية، وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة فقط وأجابوا عن الأحاديث بما لا ينبغي الالتفات إليه.

وأما كون الرد لغير مانع شرعي مكروه؛ فلما قدمنا في أول البحث من الأدلة، فإن كان ثم مانع شرعي من قبول الهدية لم يحل قبولها وذلك كالهدايا لأهل الولايات توصلاً إلى أن يميلوا مع المهدي، فإن ذلك رشوة وستأتي الأدلة على تحريمها، وقد ورد في هدايا الأمراء ما يفيد أنها لا تحل وسيأتي الكلام على طرق حديث هدايا الأمراء في كتاب القضاء، والعلة أنها تنول إلى الرشوة إما في الحكم أو في شيء مما يجب قيام الأمراء به، ومن ذلك الهدية إلى من يُعَلِّمُ الْمُهْدِيَّ القرآن، وقد تقدم الدليل على ذلك في الإجازات وهكذا حُلُوانُ الكاهن ومهر البَغِيِّ ونحوهما، ومن ذلك الهدية لمن يقضي للمهدي حاجة لحديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً عَلَيْهَا قَبْلُهَا، فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرَّبِّ». أخرجه أبوداود^(٤) من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأموي مولاها الشامي وفيه مقال^(٥). وبالجمله فكل مانع شرعي قام الدليل على مَانِعِيَّتِهِ من قبول الهدية له حكم ما ذكرناه.

(١) الطبراني في «الكبير» (٣٥٤/١١)، والبيهقي (١٧٧/٦)، وسعيد بن منصور في «السنن» (٩٨/١).

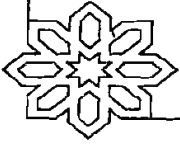
(٢) بل ضعيف جداً قال أحمد: ليس بشيء، وقال ابن معين: ضعيف، خاصة في روايته عن يحيى بن أبي كثير وهذه منها، وقال ابن طاهر: حدث عن يحيى بن أبي كثير بالناكير، والحديث من منكروه ذكره ابن عدي مع حديث آخر في ترجمته وقال: ولا أعرف له شيئاً أكثر مما ذكرت «الكامل» (١٢١٧/٣).

(٣) (٢٥٣/٥) وتحسينه فيه بُغْدُ.

(٤) (٣٥٤١) وأحمد (٢٦١/٥) والطبراني (٢٨٤/٨)، (٢٥١).

(٥) لا مزيد على ما قال الشوكاني.

كِتَابُ الْهَبَاتِ



إِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ عَوَضٍ فَلَهَا حُكْمُ الْهَدِيَّةِ فِي جَمِيعِ مَا سَلَفَ، وَإِنْ كَانَتْ بِعَوَضٍ فَهِيَ بَيْعٌ وَلَهَا حُكْمُهُ، وَالْعُمَرَى وَالرُّقْبَى تُوجِبَانِ الْمَلِكَ لِلْمُعَمَّرِ وَالْمُرْقَبِ وَلِعَقِبِهِ مِنْ بَعْدِهِ لَا رُجُوعَ فِيهَا.

أقول: أما كون حكمها بلا عوض حكم الهدية، فلكون الهدية هبة لغهً وشرعاً، والفرق بينهما إنما هو اصطلاح جديد، فإذا كانت الهبة بغير عوض كانت المكافأة عليها مشروعة وتجاوز للكافر ومنه، ولا يحل الرجوع فيها وتجب التسوية بين الأولاد ويكره الرد لغير مانع شرعي. وأما إذا كانت بعوض فهي بيع؛ لأن المعتبر في البيع إنما هو التراضي والتعاوض وهما حاصلان في الهبة بعوض إذا كان ذلك واقعاً عند التواهب.

وأما إذا كان في الموهوب له مكافأة غير مرادة للواهب عند الهبة فهي كالهدية، وبالجمله فتنتطبق على الهبة بغير عوض الأدلة المتقدمة في الهدية، وتنطبق على الهبة بعوض الأدلة المتقدمة في البيع، وقد تقدمت فلا حاجة إلى إيرادها هنا.

وأما كون العُمَرَى الرُّقْبَى يوجبان الملك... إلى آخره؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١) وغيرها عن النبي ﷺ قال: «الْعُمَرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا» أو قال: «جَائِزَةٌ». وفيها^(٢) من حديث جابر قال: قضى رسول الله ﷺ بالعمرى لمن وهبت له. وفي لفظ لمسلم: «فَمَنْ أَعَمَّرَ عُمَرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعَمَّرَ حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِبِهِ» ، وفي

(١) في البخاري (٢٦٢٥)، ومسلم (١٦٢٦).

(٢) في البخاري (٢٦٢٦)، ومسلم (١٦٢٥)، وبه الحافظ على وهم من جعله معلقاً في البخاري.

لفظ لأحمد، ومسلم، وأبي داود^(١): إنما العمرى التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول: هي لك ولعقبك، فأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها. ولكن قد قيل إن ذلك من كلام أبي سلمة^(٢) مدرج في حديث جابر، فلا تقوم بهذه الرواية حجة ولا تصلح لتقييد الأحاديث المطلقة كالحديثين المتقدمين.

وحديث زيد بن ثابت عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، وابن حبان^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْمَرَ عُمُرَى فَهِيَ لِمُعْمَرِهِ حَيَاتُهُ وَنَمَاتُهُ، لَا تُرْقَبُوا، مَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا فَهُوَ سَبِيلُ الْمِيرَاثِ».

وأخرج أحمد، والنسائي^(٤) من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُعْمِرُوا وَلَا تُرْقَبُوا، فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا أَوْ أَرْقَبَهُ فَهُوَ لَهُ حَيَاتُهُ وَنَمَاتُهُ». ورجال إسناده ثقات وورد في محل النزاع ما أخرجه النسائي من حديث جابر بلفظ: أن النبي ﷺ قضى بالعمرى أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة، ويستثنى إن حدث بك حدث وبعقبك فهو إليّ، وإلى عقبي إنها لمن أعطاها ولعقبه وهكذا ما أخرجه أحمد^(٥) من حديث جابر: أن رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخل حياتها، فماتت، فجاء إخوته فقالوا: نحن فيه شرعاً سواء. قال: فأبى، فاختصموا إلى النبي ﷺ، فقسمها بينهم ميراثاً. ورجاله رجال الصحيح، وقد أخرجه أيضاً أبوداود،^(٦) فهذا وما قبله يفيد

(١) أخرجه أحمد (٢٩٤/٣)، ومسلم (١٦٢٥)، وأبوداود (٣٥٥٥).

(٢) القائل هو الحافظ ابن حجر «الفتح» (٢٨٣/٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٨٩/٥)، وأبوداود (٣٥٥٩)، وابن ماجه (٢٣٨١)، وابن حبان (٢٩٢/٧) والحديث حسن، فإن قصر فهو حسن لغيره.

(٤) أحمد (٣٤/٢)، والنسائي (٢٧٣/٦).

(٥) (٢٩٩/٣) والحديث ضعيف منقطع؛ محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من جابر قاله أبو حاتم الرازي.

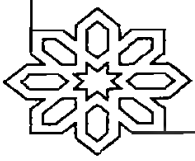
(٦) (٣٥٥٧) وهو غير محفوظ، فيه حبيب بن أبي ثابت مدلس ولم يصرح ومن رواية معاوية بن هشام عن الثوري وقد ذكر ابن عدي أنه روى عنه غرائب، وقد اختلف على حبيب فيه وقال البيهقي: وقد رواه ابن عُيَيْنَةَ بخلاف ذلك (١٧٤/٦).

أَنَّهُ تَكُونُ لِلْوَارِثِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ بَلْ ذَكَرَ الْمَوْرُوثَ، بَلْ وَإِنْ اسْتَنْثَى فُوقَالَ إِنْ حَدَثَ بَكَ حَدَثٌ فَهِيَ إِلَيَّ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَفِيدُ، بَلْ تَكُونُ لِلْمُعَمَّرِ وَالْمَرْقَبِ وَلَوْرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ، فَإِذَا مِتَ رَجَعَتْ إِلَيَّ، فَهِيَ عَارِيَةٌ مُؤَقَّتَةٌ تَرْجِعُ إِلَى الْمُعَمَّرِ عِنْدَ مَوْتِ الْمُعَمَّرِ وَتَمْسُكُوا بِرَوَايَةِ جَابِرِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَقَدْ قَدَمْنَا مَا قِيلَ فِيهَا مِنَ الْإِدَارِجِ، وَالْعَمْرَى: بَضْمُ الْعَيْنِ وَسُكُونُ الْمِيمِ مَعَ الْقَصْرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْعَمْرِ وَهُوَ الْحَيَاةُ سَمِيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يُعْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ الدَّارَ وَيَقُولُ لَهُ: أَعْمَرْتُكَ إِيَّاهَا، أَيْ: أَجَمَّعْتُهَا لَكَ مَدَّةَ عَمْرِكَ وَحَيَاتِكَ، فَقِيلَ لَهَا عَمْرَى لِذَلِكَ. وَالرَّقِي: بَضْمُ الرَّاءِ بوزن الْعَمْرَى مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَرَاقِبَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْقُبُ الْآخَرَ مَتَى يَمُوتُ لَتَرْجِعَ إِلَيْهِ وَكَذَا وَرَثَتُهُ يَقُومُونَ مَقَامَهُ هَذَا أَصْلُهَا لُغَةً.



= قلت: فقد رواه ابن عُيَيْنَةَ فجعله عن ابن عمر رواه البيهقي (١٧٤/٦) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٩٤/٤) من طريق شعبة عن حبيب عن ابن عمر وقد صرح حبيب بالسماع من ابن عمر فالصحيح عن حبيب هذا، وأما عن جابر فلا يصح عنه هذا اللفظ فالحديث في مسلم (١٦٢٥) عن جابر وهو المحفوظ.

كِتَابُ الْأَيْمَانِ



الْحَلْفُ إِنَّمَا يَكُونُ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ لَهُ يَحْرُمُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَمَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَقَدْ اسْتَتْنَى وَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَرَأَى غَيْرَهُ خَيْرًا مِنْهُ فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْيَمِينِ فَهِيَ غَيْرُ لَازِمَةٍ وَلَا يَأْتُمُ بِالْحِنْثِ فِيهَا، وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ هِيَ الَّتِي يَعْلَمُ الْحَالِفُ كَذِبَهَا، وَلَا مُؤَاخَذَةً بِاللُّعُوبِ، وَمَنْ حَقَّ الْمُسْلِمُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِتْرَارُ قَسَمِهِ، وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ هِيَ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ.

أقول: أما الحلف باسم الله عزوجل فظاهر، وأما بصفة له فلحلفه صلى الله عليه وسلم بمقلب القلوب كما في حديث ابن عمر في «صحيح البخاري»^(١) وغيره قال: كان أكثر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يحلف: «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ». وفي «الصحيحين»^(٢) من حديث عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في زيد بن حارثة: «وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ»، وهكذا ثبت عنه صلى الله عليه وسلم الحلف بقوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ»، وهو في «الصحيح»^(٣) وحكى النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل أنه قال: «وَعَزَّتِكَ لَا تَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا» يعني الجنة، وهو في «الصحيح» أيضا^(٤) والأحاديث في هذا كثيرة.

(١) (٦٦٢٨). (٢) في البخاري (٦٦٢٧)، ومسلم (٢٤٢٦).

(٣) عن جماعة من الصحابة منهم: جابر بن سمرة في البخاري (٦٦٢٩) ومسلم (٢٩١٩)، وأبو هريرة في البخاري (٦٦٣٠) ومسلم (٢٩١٨)، وأنس في البخاري (٦٦٤٤) ومسلم (٤٢٦) وقد ذكرنا جملة من هذه الأحاديث في كتابنا «الجامع الصحيح في الأسماء والصفات» في باب إثبات صفة اليمين لله عزوجل، وهو مطبوع، والحمد لله.

(٤) لم يخرج أصحاب الصحيح بل هو في «سنن أبي داود» (٤٧٤٤) وغيره وهو حسن.

وأما كون الحلف بغير اسم الله تعالى وصفاته حراماً؛ فلحديث ابن عمر عند مسلم^(١) وغيره: أن النبي ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه، فقال: «إِنَّ اللَّهَ مَهَكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِيَصُمْتُ»، وفي لفظ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفْ إِلَّا بِاللَّهِ»، وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود، والنسائي، وابن حبان والبيهقي^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ»، وأخرج أبو داود، والترمذي^(٣) وحسنه، والحاكم وصححه عن النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ». وفي لفظ: «فَقَدْ أَشْرَكَ»، وهو عند أحمد^(٤) من هذا الوجه، وفي لفظ للترمذي والحاكم^(٥): «فَقَدْ كَفَرَ وَأَشْرَكَ»، وفي الباب أحاديث.

وأما كون من حلف فقال: إن شاء الله فقد استثنى؛ فلحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ». أخرجه أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي وابن حبان^(٦) ولفظ ابن ماجه: «قُلْتُ تُثْبِتُهُ»، ولفظ النسائي: «فَقَدْ اسْتَثْنَى»، وأخرجه الحاكم^(٧) وقد صححه ابن حبان، وأخرج أبو داود^(٨)

(١) (١٦٤٦) وكذا البخاري (٦٦٤٦).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٢٤٨)، والنسائي (٥/٧)، وابن حبان (٢٧٧/٦)، والبيهقي (٢٩/١٠) ظاهره الصحة.

(٣) أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥) والحاكم (١٨/١).

(٤) (٣٤/٢).

(٥) (٢٩٧/٤) وهو ضعيف منقطع قال البيهقي: وهذا مما لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر. «السنن الكبرى» (٢٩/١٠) وله طريق أخرى ولكن الواسطة رجل مجهول.

(٦) أحمد (٣٠٩/٢)، والترمذي (١٥٣٢)، وابن ماجه (٢١٠٤)، والنسائي (٣١/٧)، وابن حبان (٢٧١/٦).

(٧) (٣٠٣/٤) عن ابن عمر لا عن أبي هريرة كما في «النيل» (٢٢٠/٨) والراجح وقفه كما رجح ذلك الترمذي فقال: حديث ابن عمر حديث حسن، وقد رواه عبدالله بن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، وهكذا روى عن سالم عن ابن عمر موقوفاً، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتاني، وقال إسماعيل بن إبراهيم (ابن عُليّه): وكان أيوب أحياناً يرفعه وأحياناً لا يرفعه «السنن» (١٥٣١).

وقال البيهقي: قال حماد بن زيد كان أيوب يرفع هذا الحديث ثم تركه. قال (البيهقي): لعله إنما تركه

لشك اعتراه في رفعه وهو أيوب بن أبي تيمة السخيتاني وقد روى ذلك أيضاً عن موسى بن عقبة =

عن عكرمة: أن النبي ﷺ قال: « وَاللَّهِ لَأَعَزُّونَ قُرَيْشًا » ، ثم قال: « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، ثم قال: « وَاللَّهِ لَأَعَزُّونَ قُرَيْشًا » ، ثم قال: « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، ثم قال: « وَاللَّهِ لَأَعَزُّونَ قُرَيْشًا » ، ثم سكت ، ثم قال: « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » ، ثم لم يغزهم. قال أبو داود: قد أسنده^(٢) غير واحد عن ابن عباس وقد رواه البيهقي^(٣) موصولاً ومرسلاً ، ويؤيد أحاديث الباب ما في «الصحيح»^(٤) أن سليمان بن داود قال: «لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً...» الحديث، وفيه فقال النبي ﷺ: «لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْتَثْ» ، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور، وادعى ابن العربي^(٥) الإجماع على ذلك، فقال: أجمع المسلمون على أن قوله إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلًا. قال مالك: أحسن ما سمعت في الثُّنْيَا أنها لصاحبها ما لم يقطع كلامه ، وما كان من ذلك نسقًا يتبع بعضه بعضًا قبل أن يسكت ، فإذا سكت وقطع كلامه فلا ثُنْيَا له. قلت: وعلى هذا أهل العلم أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين فلا حنث عليه.

= وعبدالله بن عمرو حسان بن عطية وكثير بن فرق عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ولا يكاد يصح رفعه إلا من جهة أيوب السخيتاني وأيوب يشك فيه أيضًا ورواية الجماعة من أوجه صحيحة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما من قوله غير مرفوع والله أعلم. «السنن» (٤٦/١٠)، وقد ذكر الخلاف الدارقطني في «العلل» (١٠٤/١٣).

(١) (٣٢٨٦).

(٢) وأما حديث أبي هريرة فهو معلول بهذا اللفظ قال عبد الرزاق كما في مسند أحمد عقب الحديث: وهو اختصره يعني معمرًا. وقال أبو عيسى: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هذا الحديث خطأ: أخطأ فيه عبد الرزاق؛ اختصره من حديث معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إن سليمان بن داود قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة.... هكذا روي عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه هذا الحديث بطوله.... والخلاصة: أن الحديث بهذا اللفظ غير محفوظ سواء أكان المختصر له معمر أو تلميذه عبد الرزق، واتفاق البخاري وعبد الرزاق كافٍ في ذلك، ويحمل كلام البخاري في نسبته الاختصار لعبد الرزاق أن يكون عبد الرزاق هو المتفرد بروايته عن معمر بهذا اللفظ فظن أنه هو المختصر له لتفرده عن معمر به. والله أعلم.

(٣) (٤٧/١٠) والصحيح فيه الإرسال. (٤) في البخاري (٦٦٣٩)، ومسلم (١٦٥٤).

(٥) في «العارضة» (١٣/٧)، والكلام فيها بالمعنى.

وأما كون من حلف على شيء فرأى غيره خيراً منه فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه؛ فقد ثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث عبدالرحمن بن سُمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ» وفي لفظ: «فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»، وفي لفظ للنسائي وأبي داود^(٢): «فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ، ثُمَّ أَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»، وأخرج مسلم^(٣) وغيره من حديث عدي بن حاتم، ومن حديث^(٤) أبي هريرة نحوه، وفي «الصحيحين»^(٥) من حديث أبي موسى: «لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي»، وفي الباب أحاديث.

وأما كون من أكره على يمين فهي غير لازمة ولم يَأْمُ بِالْحَنْثِ فيها؛ فلكون فعل المكروه^(٦) كَلَّا فِعْلٌ، وقد رفع الله الخطاب به في التكلم بكلمة الكفر فقال: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، ولحديث^(٧): «رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأُ

(١) في البخاري (٧١٤٧)، ومسلم (١٦٥٢). (٢) أخرجه النسائي (١٢/٧)، وأبو داود (٣٢٧٧).

(٣) (١٦٥١). (٤) (١٦٥٠).

(٥) في البخاري (٦٦٢٣)، ومسلم (١٦٤٩). (٦) في (ق): المكروه.

(٧) جاء عن جماعة من الصحابة بنحو هذا اللفظ وهم: أبو بكرة، وثوبان، وأبو الدرداء، وأبو ذر، وعقبة ابن عامر، وابن عمر، وابن عباس، ومرسل الحسن وهو أشهرها ولا يصح شيء منها وسيأتي ذكرها أما لفظ الكتاب فقد قال الحافظ ابن حجر: تنبيه: تكرر هذا الحديث في كتب الفقهاء والأصوليين بلفظ: «رفع عن أمي» ولم نره بها في الأحاديث المتقدمة عند جميع من خرجه نعم رواه ابن عدي في «الكامل» من طريق جعفر بن جسر من فرقة عن أبيه عن الحسن عن أبي بكرة رفعه: «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً: الخطأ، والنسيان، والأمر يُكْرَهُونَ عليه» وجعفر وأبوه ضعيفان، كذا قال المصنف، وقد ذكرناه عن محمد بن نصر بلفظه، ووجدته في «فوائد أبي القاسم الفضل بن جعفر التميمي» المعروف بأخي عاصم: حدثنا الحسين بن محمد حدثنا محمد بن مصفى ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بهذا ولكن رواه ابن ماجه عن محمد بن مصفى بلفظ: «إن الله وضع» «التلخيص» (٢٨٢/١) تبعاً لشيخه ابن الملقن في «البدر المنير» (١٧٩/٤)، وقد نبه على ذلك أيضاً الزيلعي في «نصب الراية» (٦٤/٢) والسخاوي في «المقاصد» (٥٢٨) وغير واحد من أهل الحديث، وعلى كُلٍّ: فالحديث لا يصح لا بهذا اللفظ ولا بغيره

❖ فحديث أبي بكرة أخرجه ابن عدي (٥٧٣/٢) وفيه جعفر بن حسر بن فرقد ضعيف وأبوه متروك.

❖ وحديث ثوبان أخرجه الطبراني في «الكبير» (٩٧/٢) وفيه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة فيه كلام، ويزيد بن ربيعة متروك.

❖ وحديث أبي الدرداء أخرجه ابن عدي (١١٧٢/٣) وفيه أبو بكر الهذلي سلمى متروك وشهر بن حوشب ضعيف، وأخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» آخر سورة البقرة عن أم الدرداء مرسلًا وكذا ذكره ابن رجب في «جامعه» (٣٧٢٢) وفيه أبو بكر الهذلي وشهر، وحالهما كما عرفت.

❖ وحديث أبي ذر أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) وفيه إبراهيم بن محمد الفرياني مُتَكَلِّمٌ فيه، وأيوب بن سُيُود هو الرُّمْلِي متروك، وأبو بكر الهذلي مثله، وشهر بن حوشب ضعيف.

❖ وحديث عقبة بن عامر أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٦١/٨) والبيهقي (٣٥٧/٧) تفرد به الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة ذكر ذلك الطبراني، والوليد مدلس ولم يصرح، وابن لهيعة ضعيف ومدلس، وأنكر الحديث أبو حاتم كما سيأتي.

❖ وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٦١/٨) والعقيلي (١٤٥/٤)، والبيهقي (٨٤/٦) وذكر ذلك الحافظ في «التلخيص» (٢٨٢/٢) تفرد به الوليد عن مالك ذكر ذلك الطبراني وغيره قال ابن رجب: وصححه الحاكم وعَرَّبَهُ، وهو عند خُذَاقِي الحُفَاطِ باطل على مالك كما أنكره الإمام أحمد وأبو حاتم وكانا يقولان عن الوليد إنه كثير الخطأ، ونقل أبو عُبَيْدٍ الآجري عن أبي داود قال: روى الوليد بن مسلم عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل منها عن نافع أربعة قلت: والظاهر أن منها هذا الحديث والله أعلم. انتهى كلامه رحمه الله وقال البيهقي: ليس بمحفوظ عن مالك، وقال ابن حجر: ورواه الخطيب في كتاب «الرواة عن مالك» في ترجمة سَوَادَةَ بن إبراهيم عنه، وقال: سَوَادَةُ مجهول والخبر منكر عن مالك. «التلخيص».

❖ وحديث ابن عباس له طرق منها ما أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣٣/١١) وفيه مسلم بن خالد الزنجي ضعيف على أقل أحواله، وشيخه سعيد الغلاف، قال أبو زُرْعَةَ: لين الحديث ولا أظنه سمع من ابن عباس كما في «الجرح» وقال أحمد: وهو مكى، قيل له كيف حاله؟ قال: لا أدري وما علمت أحدًا روى عنه غير مسلم بن خالد وليس هنا مرفوعًا إنما هو عن ابن عباس قوله. كما في «جامع العلوم والحكم» ومنها ما أخرجه ابن عدي (٥٠٨/٢) وفيه بَقِيَّةُ بن الوليد يرويه عن عُبَيْدِ رجل من همدان، وفي «جامع ابن رجب» عن علي الهمداني قاله أعلم بالصواب وقال ابن رجب: ورواية بَقِيَّةُ عن مشايخه المجاهيل لا تساوي شيئًا ومنها ما أخرجه ابن عدي (١٩٢٠/٥) وفيه محمد بن موسى الحَرْثِيُّ ضعيف وعبد الرحيم بن زيد العُمِّي وهو متروك وأبوه ضعيف وذكر له ابن عدي هذا الحديث مع حديث آخر وقال: وهذان الحديثان عن أبيه عن سعيد بن جُبَيْرٍ عن ابن عباس منكران» ومنها ما أخرجه ابن ماجه-

وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»، وهو حديث فيه مقال طويل وتكليف الحالف بيمينه التي أكره عيها من تكليف ما لا يطاق، وهو باطل بالأدلة العقلية والنقلية.

وأما كون اليمين الغموس هي التي يعلم الحالف كذبيها؛ فلحديث ابن عمر قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما الكبائر؟... فذكر الحديث، وفيه: «وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ»، وفيه قلت: وما اليمين الغموس؟ قال: «الَّتِي يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ

= (٢٠٤٥) والعقيلي (١٤٥/٤) والبيهقي (٣٥٧/٧) أنكره أحمد جداً وقال: ليس يُرَوَّى إلا عن الحسن كما في «الضعفاء» للعقيلي قلت: يرويه محمد بن مُصَفَّى عن الوليد وهو مدلس تدليس التسوية، ولم يصرح وفي الحديث انقطاع عطاء لم يسمعه من ابن عباس وأخرجه ابن حبان كما في «الإحسان» (١٧٤/٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٩٥/٣) والطبراني في «الصغير» (٧٥٢) والدارقطني (١٧٠/٤) والحاكم (١٩٨/٢) والبيهقي (٣٥٦/٧) (٦١/١٠) بذكر الواسطة بين عطاء وابن عباس وقال الطبراني: لم يروه عن الأوزاعي إلا بشر تفرد به الربيع بن سليمان، وقال ابن رجب: وهذا إسناد صحيح في ظاهر الأمر ورواته كلهم محتج بهم في «الصحيحين» وقد خرجه الحاكم وقال: صحيح على شرطها. كذا قال؛ ولكن له علة، وقد أنكره الإمام أحمد جداً وقال: ليس يُرَوَّى فيه إلا عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً. وقال أبو حاتم: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث عن عطاء، وإنما سمعه من رجل لم يُسَمَّه، أتوم أنه عبدالله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم. نقله ابن رجب عنه، والعلة في هذا الحديث تَفَرَّدَ الربيع بن سليمان به قال البيهقي: ورواه جماعة من المصريين وغيرهم عن الربيع وبه يعرف. وقد تقدم كلام الطبراني في ذلك، والانقطاع بين الأوزاعي وعطاء، وهناك علة ثالثة قال ابن رجب: وقد روي عن الأوزاعي عن عطاء عن عُثَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ مرسلاً من غير ذكر ابن عباس، وروى يحيى بن سُليمان عن ابن جُرَيْج قال عطاء بلغني أن النبي ﷺ قال:.... فذكره، وهذا بالمرسل أشبه. «الجامع».

وأما مرسل الحسن فأخرجه ابن أبي شبة (٨٥/٤)، وسعيد بن منصور (٢٧٨/١)، ومراسيل الحسن من أضعف المراسيل كما هو معلوم وقد صَغُفَ هذه الأحاديث جماعة من الحفاظ تقدم كلام الإمام أحمد في ذلك وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذه الأحاديث فقال: هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة. كما في «التلخيص» (٢٨٢/١) وكلامه في «العلل» (٤٣١/١) وقال ابن نصر المروزي: يُرَوَّى ذلك عن علي بن عيسى وابن عباس وابن عمر وابن الزبير رضي الله عنهم عن النبي ﷺ أنه قال: «رفع الله عن هذه الأمة. الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه». إلا أنه ليس فيها شاهد يُحتج بمثله. «اختلاف العلماء» (ص ١٧٥).

والحديث ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين» و«الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة». وحديث ابن عباس في تذييلنا على «أحاديث معلة» لشيخنا رحمه الله.

أَمْرِي مُسْلِمٌ وَهُوَ فِيهَا كَاذِبٌ» أخرجه البخاري^(١).

وأما كونه لا مؤاخذه عليه باللغو؛ فلقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وفي البخاري^(٢) عن عائشة أنها قالت: أنزلت هذه الآية ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، في قول الرجل: لا والله، وبلى والله. وقد نقل ابن المنذر نحو هذا عن ابن عمر، وابن عباس، وغيرهما من الصحابة، وجماعة من التابعين، وأخرج أبوداود^(٣) عن عائشة قالت: إن رسول الله ﷺ قال: «هُوَ كَلَامُ الرَّجُلِ فِي يَمِينِهِ كَلَامًا: وَاللَّهِ، وَتَلَى وَاللَّهِ»، وأخرجه أيضًا البيهقي، وابن حبان^(٤)، وصحح الدارقطني الوقف^(٥)، قال أبوداود: رواه غير واحد عن عطاء عن عائشة موقوفًا. وذهب الحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه، ثم يظهر خلافه، وبه قال جماعة، وقيل: أن يحلف وهو غضبان، والخلاف في ذلك طويل وتفسير الصحابة للآية الكريمة مقدم على تفسير غيرهم.

وأما كون من حق المسلم على المسلم إبرار قسمه؛ فلما ثبت في «الصحيحين»^(٦) من أمره ﷺ بذلك كما في حديث البراء وغيره، وأخرج أحمد^(٧) من حديث أبي زاهرية عن عائشة أن امرأة أهدت إليها تمرًا، فأكلت بعضه وبقي بعضه، فقالت: أقسمت عليك إلا أأكلت بقيته. فقال رسول الله ﷺ: «أَبْرِيهَا؛ فَإِنَّ الْإِثْمَ عَلَى الْمُحَنِّتِ»، ورجاله رجال الصحيح.

وأما كون كفارة اليمين هي ما ذكره الله في كتابه العزيز؛ فهو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُكُمْ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، الآية.

(١) (٦٦٧٥).

(٢) (٤٦١٣).

(٣) (٣٢٥٤) وهو معلول بالوقف.

(٤) البيهقي (٤٨/١٠)، وابن حبان (٢٦٩/٦).

(٥) في «العلل» (١٤٦/١٤)، (١٦١).

(٦) البخاري (٥٨٦٣)، ومسلم (٢٠٦٦).

(٧) (١١٤/٦) وصحته متوقفة على ثبوت سماع أبي الزاهرية من عائشة؛ فإنه لم يذكر في «التهذيب» أنه روى عنها. وهو يرسل عن بعض الصحابة.

كِتَابُ النَّذْرِ



إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا ابْتِغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً، وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَمِنْ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ مَا فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ، أَوْ مُقَاصَلَةٌ بَيْنَ الْوَرَثَةِ مُخَالَفَةً لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ، وَمِنْهُ النَّذَرُ عَلَى الْقُبُورِ وَعَلَى مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِهِ فِعْلاً لَمْ يَشْرَعْهُ اللَّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مِمَّا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ لَا يُطِيقُهُ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ أَوْ كَانَ مَعْصِيَةً أَوْ لَا يُطِيقُهُ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ بِقُرْبَةٍ وَهُوَ مُشْرِكٌ، ثُمَّ أَسْلَمَ لَرِمَهُ الْوَفَاءُ، وَلَا يُتَّقَدُ النَّذَرُ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ، وَإِذَا مَاتَ النَّاذِرُ بِقُرْبَةٍ فَفَعَلَهَا عَنْهُ وَلَدَهُ أَجْزَأُهُ ذَلِكَ.

أقول: أما كونه لا يصح النذر إلا إذا ابتغى به وجه الله؛ فلائنه قد ورد النهي عن النذر كما في «الصحيحين»^(١) وغيرها من حديث ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن النذر وقال: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنْ مَالِ الْبَخِيلِ»، وفيها^(٢) أيضاً من حديث أبي هريرة نحوه، ثم ورد الإذن بالنذر في الطاعة والنهي عنه في المعصية كما في «الصحيحين»^(٣) وغيرها من حديث عائشة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ»، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧]، وقد أخرج الطبري^(٤) بسند صحيح عن قتادة في

(١) في البخاري (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩). (٢) في البخاري (٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٣٩).

(٣) تفرد به البخاري (٦٦٩٦) ذكر ذلك الحافظ في خاتمة كتاب الأيمان والنذور.

(٤) في الأصلين: الطبراني، وهو خطأ، صوابه الطبري. في «التفسير» (٢٠٨/١٤).

قوله تعالى: ﴿يُؤْذَنُ بِالْذِّكْرِ﴾ [الإسراء: ٧]، قال: كانوا يندرون طاعة الله من الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، والعمرة، وما افترض عليهم فساهم الله أبراراً. وورد بلفظ الحَصْرِ أنه لا نذر إلا فيما ابْتُغِيَ به وجه الله كما أخرجه أحمد، وأبوداود، ^(١) وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «لَا تُذَرُ إِلَّا فِيْمَا ابْتُغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ». وأخرج مسلم ^(٢) وغيره من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وأخرج أحمد، وأهل السنن ^(٣) من حديث عائشة: أن النبي ﷺ قال: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

وأما كون من النذر في المعصية ما فيه مخالفة للتسوية بين الأولاد؛ فلما قدمنا في كتاب الهدايا وكذلك ما فيه مخالفة لما شرعه الله تعالى من المواريث؛ لأن المخالفة لذلك معصية ولا نذر في معصية كما تقدم.

وأما النذر على القبور؛ فَلَيْكُونْ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ، وَلَا مِنَ النَّذْرِ الَّذِي يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ اللَّهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنَ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ إِذَا تَسَبَّبَ عَنْهُ اعْتِقَادُ بَاطِلٍ فِي صَاحِبِ الْقَبْرِ، كَمَا يَتَّفَقُ ذَلِكَ كَثِيرًا، وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ^(٤) بِإِسْنَادٍ صَالِحٍ عَنْ

(١) أحمد (١٨٣/٢)، وأبوداود (٣٢٧٣) وهو ضعيف؛ فيه عبدالرحمن بن أبي الزناد وعبدالرحمن بن الحارث المخزومي كلاهما ضعيف.

(٢) لم يخرججه مسلم، وإنما أخرجه أبوداود (٣٣٢٢) وكذا هو في «المنتقى» على الصواب والحديث أعله أبوداود بالوقف، وقال الحافظ ابن حجر: صحيح إلا أن الحُفَاطَ رجحوا وقفه «البلوغ» (١٣٦٩). وقال في «الفتح» (٥٩٥/١١): وهو أشبه أي الموقوف.

(٣) أحمد (٢٤٧/٦)، وأبوداود (٣٢٩٠) والنسائي (٢٦/٧) والترمذي (١٥٢٤) وابن ماجه (٢١٢٥) وهو معلول، قال البخاري والترمذي والبيهقي وغير واحد من الحُفَاطَ: هذا الحديث لم يسمعه الزُّهْرِي من أَبِي سَلَمَةَ وإنما سمعه من سليمان بن أرقم وهو متروك، وقد جاء الحديث عن جماعة من الصحابة غير عائشة وهم: عقبه بن عامر وعمر وابن عباس وعمران بن حصين ولا يصح شيء منها، وقد ضعفها النووي، والكلام عليها في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٤) (٣٢٧٢) وهو منقطع؛ سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر.

سعيد بن المسيب، أن أخوين من الأنصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال: إن عدت تسألني القسمة فكلّ مالي في رِتَاجِ الكعبة. فقال له عمر: إن الكعبة غنية عن مالك! كَفَّرَ عن يمينك، ولا تنذر في معصية الرب، ولا في قطعة الرحم، و[لا] فيما لا تملك. وأخرج مالك، والبيهقي^(١) بسند صحيح، وصححه ابن السكن عن عائشة: أنها سُئِلَتْ عن رجل جعل ماله في رِتَاجِ الكعبة إن كلم ذا قرابة، فقالت: يكفر عن اليمين. وإذا كان هذا في الكعبة فغيرها من المشاهد والقبور بالأولى، ومن ذلك النذر على ما لم يأذن به الله تعالى كالنذر على المساجد لتزخرف أو على أهل المعاصي أن يستعينوا بذلك على معاصيهم، فإن ذلك من النذر في المعصية، وأقل الأحوال أن يكون النذر على ما لم يأذن به الله خارجاً عن النذر الذي أذن الله به، وهو النذر في الطاعة، وما ابتغي به وجه الله، فيشمل هذا كل نذر على مباح، أو مكروه، أو محرم.

وأما كون من أوجب على نفسه فعلاً لم يشرعه الله تعالى لم يجب عليه؛ فلحديث ابن عباس عند البخاري^(٢) وغيره قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم، فسأل عنه فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد، ولا يستظل، ولا يتكلم، وأن يصوم، فقال النبي ﷺ: «مُرُوهُ لِيَتَكَلَّمَ، وَلِيَسْتَظِلَّ، وَلِيَقْعُدَ، وَلِيَتِمَّ صَوْمُهُ». وأخرج أحمد^(٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه فيمن نذر أن لا يزال في الشمس حتى يفرغ النبي ﷺ من خطبته، فقال له النبي ﷺ: «إِنَّمَا النَّذْرُ فِيمَا ابْتَغِيَ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ».

وأما كون من نذر فعلاً شرعه الله وهو لا يطيقه لم يجب عليه الوفاء به؛ فلحديث أنس في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما أن النبي ﷺ رأى شيخاً يهادى بين ابنيه فقال: «مَا هَذَا؟!» قالوا نذر أن يمشي. قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنْ تَغْذِيبِ هَذَا لِنَفْسِهِ

(١) مالك (٤٨١/٢)، والبيهقي (٦٥/١٠).

(٢) (٦٧٠٤).

(٤) في البخاري (٦٧٠١)، ومسلم (١٦٤٢).

(٣) تقدم أنه ضعيف (ص ٤٤٦).

لِعَيْنِي»، وأمره أن يركب، زاد النسائي^(١) في رواية: نذر أن يمشي إلى بيت الله.
وأخرج أبوداود^(٢) بإسناد صحيح عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ
فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطْفِئْهُ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ»، وأخرجه أيضًا
ابن ماجه^(٣) وزاد: «وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا أَطَافَهُ، فَلَيْفَ بِهِ»، ومن ذلك أمره ﷺ لمن نذر
أن يمشي إلى الكعبة بالركوب كما في «الصحيحين»^(٤) من حديث عقبة بن عامر، وفي
«مسند أحمد»، و«سنن أبي داود»^(٥) من حديث ابن عباس وفي «مسند أحمد»^(٦) من
حديث عقبة بن عامر.

وأما كون من نذر نذرًا لم يسمه، أو كان معصية، أو لا يطيقه؛ فعليه كفارة
يمين، فلحديث عقبة بن عامر عند ابن ماجه والترمذي^(٧) وصححه قال: قال رسول
الله ﷺ: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمِّهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وهو في «صحيح مسلم»^(٨) بدون
قوله: «إِذَا لَمْ يُسَمِّهِ»، وقد تقدم حديث ابن عباس قريبًا فيمن نذر نذرًا لم يسمه،
وأخرج مسلم من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ

(١) (٣٠/٧) وسندها صحيح.

(٢) (٣٣٢٢) وتقدم أنه ليس بصحيح عن النبي ﷺ، بل الراجح وقفه عن ابن عباس، رجحه أبوداود
والحافظ ابن حجر.

(٣) (٢١٢٨) ولم ينفرد بالزيادة بل هي موجودة عند أبي داود أيضًا.

(٤) في البخاري (١٨٦٦)، ومسلم (١٦٤٤).

(٥) أخرجه أحمد (٣١٠/١)، وأبوداود (٣٢٩٥) وهو منكر، تفرد به شريك القاضي قاله البيهقي (٨٥/١٠)
وهو ضعيف.

(٦) (٢٠١، ١٤٥/٤) والحديث ضعيف، له طريقان، الأول فيها: عبدالله بن مالك اليحصبي وجُعْلُل بن
هاعان أبو سعيد الرُعيني لم يوثقهما سوى ابن حبان فالأول مجهول والثاني مجهول الحال وفيه عبيدالله بن
زُخْرٍ ضعيف، والثانية أعلمها الإمام أحمد بالإرسال عن عكرمة كما في «مسائل أبي داود» (٣٠٦).

(٧) ابن ماجه (٢١٢٧)، والترمذي (١٥٢٨) وهو منكر، وله طريقان: الأول: فيها محمد بن يزيد مولى
المغيرة وكعب بن علقمة كلاهما ضعيف، والثانية: فيها إسماعيل بن رافع أبو رافع القاص مترك وشيخه
خالد بن يزيد مُخْتَلَفٌ فيه فتارة ابن يزيد وتارة ابن سعيد وعلى كُلٍّ فهو مجهول.

(٨) (١٦٤٥).

فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». كذا نسبه صاحب «المنتقى»^(١) إلى مسلم وفيه نظر، وهو عند أبي داود، وابن ماجه، وأحمد،^(٢) وأخرج أحمد، وأهل السنن^(٣) أن النبي ﷺ قال: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» وفي إسناده مقال^(٤) وأخرج أبوداود، وابن ماجه^(٥) بإسناد صحيح من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِغْهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وهكذا أمر النبي ﷺ المرأة التي نذرت أن تمشي وهي لا تطيق أن تُكْفَّر. كما أخرجه أحمد، وأبوداود^(٦).

وأما كون من نَذَرَ بِقُرْبَةٍ وهو مشرك، ثم أسلم يلزمه الوفاء؛ فلحديث عمر في «الصحيحين»^(٧) وغيرها أنه قال: قلت: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ». وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٨) عن ميمونة بنت كَرْدَم أن أباها سأل النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إني نذرت أن أنحر بِبُؤَانَةٍ، فقال: «أَيُّهَا وَتَنْ أَوْ طَاغِيَةٌ؟» قال: لا. قال: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»، ورجال إسناده رجال الصحيح^(٩) وأخرج أبوداود^(١٠) نحوه من حديث ثابت بن الضحاك وإسناده صحيح.

وأما كونه لَا يُتَقَدُّ النذر إِلَّا من الثلث؛ فلحديث كعب بن مالك في

(١) لم يعزه المجد بن تيمية إلى مسلم فيها وقفنا عليه من المطبوع بل لأبي داود.

(٢) أخرجه أبوداود (٣٣٢٢)، وابن ماجه (٢١٢٨)، ولم يخرج أحمد من حديث ابن عباس بهذا اللفظ، وسيأتي.

(٣) أحمد وأهل السنن تقدم تخريجه.

(٤) تقدم أن الزُّهْرِي لم يسمعه من أبي سَلَمَةَ وإنما سمعه من سليمان بن أرقم وهو متروك.

(٥) أبوداود وابن ماجه تقدم تخريجه والكلام عليه.

(٦) أحمد وأبوداود هو نفس الحديث المتقدم.

(٧) في البخاري (٦٦٩٧)، ومسلم (١٦٥٦). (٨) أحمد (٣٦٦/٦)، وابن ماجه (٢١٣١).

(٩) لا يلزم من كون رجاله رجال الصحيح أن يكون صحيحاً فهو ضعيف فيه عبدالله بن عبدالرحمن

الطائفي ضعيف ويزيد بن يقطين الطائفي مقول.

(١٠) (٣٣١٣)، وهو صحيح.

«الصحيحين»^(١) أنه قال: يا رسول الله، إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله ورسوله، فقال النبي ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، وفي لفظ لأبي داود^(٢): إن من توبتي إلى الله أن أخرج من مالي كله إلى الله ورسوله صدقة، قال: «لَا». قلت: فنصفه. قال: «لَا». قلت: فثلثه. قال: «نَعَمْ»، وفي إسناده محمد ابن إسحاق، وفي لفظ لأبي داود^(٣) أنه قال: «يُجْزَى عَنْكَ الثُّلُثُ». وأخرج أحمد، وأبوداود^(٤) من حديث أبي لُبَابَةَ بن عبدالمنذر لما تاب الله عليه قال: يا رسول الله، إن من توبتي أن أهجر دار قومي وأساكنك، وأن أنخلع من مالي صدقة لله عز وجل ورسوله. فقال: «يُجْزَى عَنْكَ الثُّلُثُ».

وأما كونه يجزى عن نذر من مات أن يفعله ولده؛ فلحديث ابن عباس أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال: إن أُمِّي ماتت وعليها نذر لم تَقْضِهِ. فقال رسول الله ﷺ: «أَقْضِهِ عَنْهَا». أخرجه أبوداود، والنسائي^(٥) بإسناد صحيح، وأصل القصة في «الصحيحين»^(٦). وفي البخاري^(٧) أن ابن عمر أمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بِقُبَاءٍ، ثم ماتت أن تُصَلِّيَ عنها. وأخرج ابن أبي شيبة^(٨) عن ابن عباس نحو ذلك بإسناد صحيح، وقد روي عنهما خلاف ذلك.

(١) في البخاري (٦٦٨٠)، ومسلم (٢٧٦٩).

(٢) (٣٣٢١) تفرد به ابن إسحاق، وخالف يونس وَعَتِيْلَا في الصحيح.

(٣) (٣٣١٩).

(٤) أحمد (٤٥٢/٣)، وأبوداود (٣٣٢٠).

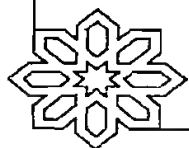
(٥) أبوداود (٣٣٠٧)، والنسائي (٢١/٧)، هذا اللفظ غير محفوظ أيضاً لمخالفته لما في الصحيح.

(٦) في البخاري (٦٦٩٨)، ومسلم (١٦٣٨).

(٧) كما في «الفتح» (٥٩٢/١١) معلقاً ووصله مالك في «الموطأ» (٤٧٢/٢).

(٨) (١١٢/٣).

كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ



الْأَصْلُ فِي كُلِّ شَيْءٍ الْحِلُّ، وَلَا يَحْرُمُ إِلَّا مَا سَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا سَكَّنَا عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ، فَيَحْرُمُ مَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، وَالْحُمُرُ الْإِنْسِيَّةُ، وَالْجَلَالَةُ قَبْلَ الْإِسْتِحَالَةِ، وَالْكِلَابُ، وَاهِرٌ، وَمَا كَانَ مُسْتَحْبَبًا، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ حَلَالٌ.

أقول: أما كون الأصل الحل، فلمثل قوله تعالى:

﴿قُلْ لَا أَمِدُّ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، فإن النكرة في سياق النفي تدل^(١) على العموم، ولمثل حديث سلمان الفارسي، قال: سئِلَ رسول الله ﷺ عن السمن والجبين والفراء، فقال: «الْحَلَالُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَى لَكُمْ». أخرجه ابن ماجه والترمذي^(٢) وفي إسناده ابن ماجه سيف بن هارون البَرْجُمِيُّ، وهو ضعيف^(٣)، وفي «الصحيحين»^(٤) من حديث سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ عَلَى النَّاسِ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ». وفيها^(٥) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ذَرُونِي مَا

(١) في (ك): تفيد. (٢) ابن ماجه (٣٣٦٧)، والترمذي (١٧٢٦).

(٣) وكذا في إسناده الترمذي وهو متروك قاله الدارقطني وقال ابن حبان: يروي الموضوعات، والحديث من مناكيره عده ابن عدي (١٢٦٧/٣) وغيره ونقل الترمذي عن البخاري قوله: ما أراه محفوظًا وقال الترمذي: وكان الحديث الموقوف أصح وأعله أبو حاتم بالإرسال فقال: هذا خطأ؛ رواه الثقات عن التيمي عن أبي عثمان عن النبي ﷺ مرسلًا، ليس فيه سلمان، وهو الصحيح كما في «العلل» (١٠/٢).

(٤) في البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨). (٥) في البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

تَرَكُّنْكُمْ؛ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ». وأخرج البزار^(١) وقال سنده: صالح^(٢). والحاكم^(٣) وصححه من حديث أبي الدرداء رفعه بلفظ: «مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَقْوٌ فَأَقْبِلُوا مِنَ اللَّهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسَى شَيْئًا»، وتلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، وأخرج الدارقطني^(٤) من حديث أبي ثعلبة رفعه: «إِنَّ اللَّهَ قَرَضَ قَرَائِصَ فَلَا تُصَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَسْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا». وفي الكتاب والسنة مما يتقرر به هذا الأصل الكثير الطيب، فيتوجه الاختصار في رفع الحل على ما ورد فيه دليل يخصه، ومن التخصيص قوله

(١) في «البحر الزخار» (٢٧/١٠)

(٢) كَلَّا؛ ففيه انقطاع؛ رجاء بن خَيَوَةَ لم يسمع من أبي الدرداء، قال المزي وابن حجر: روايته عن أبي الدرداء رسالة.

(٣) (٣٧٥/٢).

(٤) (١٨٤/٤) وكذا الطبراني (٢٢٢/٢٢) والحاكم (١١٥/٤) والبيهقي (١٢/١٠) وقد اختلف في رفعه ووقفه ورجح الدارقطني في «العلل» (٣٢٤/٦) المرفوع، ومكحول لم يسمع من أبي ثعلبة قال ابن رجب: وللحديث علتان: مكحول لم يصح له سماع من أبي ثعلبة، والثانية: الاختلاف في الحديث فقد روي مرفوعاً وموقوفاً «جامع بيان العلم وفضله» (ص ٢٧٥) وبقي للحديث طرق نذكرها باختصار:

● عن أبي الدرداء أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٦٥/٧) موضوع فيه أصرم بن حوشب يضع الحديث وأخرجه الدارقطني (٢٩٨/٤) وفيه تَهَشُّلُ بن سعيد الخراساني متهم بالوضع أيضاً.

● وعن ابن عمر أخرجه ابن عدي (٢٤٨١/٧) وهو ضعيف بمرة؛ فيه نعيم بن الْمُؤَرِّج قال ابن عدي ضعيف يسرق الحديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ.

● وعن عائشة، قال ابن رجب: ورواه صالح المُرِّي عن الجُرَيْرِي عن أبي عثمان التَّهْدِي عن عائشة مرفوعاً، وأخطأ في إسناده صالح هو ابن بشر متروك والجُرَيْرِي مختلط والظاهر أن رواية صالح عنه بعد الاختلاط.

● وعن سليمان أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٦١/٦) فيه عبد الغفار بن عبد الله الموصلي مجهول الحال، وأخرجه البيهقي (٣٢٠/٩)، وفيه يونس بن حَبَّاب متروك اتهمه يحيى بن سعيد والجوزجاني بالكذب، ومرسل عن الحسن، موضوع أخرجه العقيلي (١٧٢/٢)؛ فيه عمر بن زيد الشيباني قال عمرو ابن علي: متروك.

وخلاصته أنه لا يصح مرفوعاً عن النبي ﷺ وقد أودعناه في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجهه مبين» وهذا مختصر منه.

تعالى في آخر تلك الآية: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وكذا قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] إلى آخر الآية.

ومن ذلك كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير لحديث ابن عباس عند مسلم^(١) وغيره قال: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير. ولحديث أبي ثعلبة الخشني عند مسلم^(٢) أيضاً وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ»، وفي الباب أحاديث في «الصحيحين» وغيرهما، والمراد بالناب السن الذي خلف الرباعية جمعه أنياب، وذلك كالأسد، والنمر، والذئب، وكل ذي ناب يتقوى به ويصاد، وقال في النهاية^(٣): وهو ما يفترس الحيوان ويأكله^(٤) قُشْرًا كالأسد، والذئب، والنمر ونحوها. قال في القاموس: والسَّبُع -بضم الباء- المفترس من الحيوان. انتهى، والمخلب: بكسر الميم وفتح اللام، قال أهل اللغة: والمراد به ما هو في الطير بمنزلة الظفر للإنسان.

ومن ذلك الحُمُرُ الإنسية لحديث البراء بن عازب في «الصحيحين»^(٥) وغيرهما: أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الإنسية. وفيهما^(٦) من حديث ابن عمر نحوه وفيهما^(٧) أيضاً من حديث أبي ثعلبة الخُشَنِيِّ نحوه وفي الباب غير ذلك، وقد ذهب إلى ذلك جمهور العلماء.

ومن ذلك الجَلَّالَةُ قبل الاستحالة وألبائها لحديث ابن عمر عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي^(٨) وحسنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة

(١) (١٩٣٤).

(٢) بل متفق عليه في البخاري (٥٥٣٠)، ومسلم (١٩٣٢).

(٣) (٣٣٧/٢). (٤) زيادة من «النهاية».

(٥) في البخاري (٥٥٢٥)، ومسلم (١٩٣٨). (٦) في البخاري (٥٥٢١)، ومسلم (١٥٣٨/٣).

(٧) في البخاري (٥٥٢٧)، ومسلم (١٩٣٦).

(٨) أخرجه أبو داود (٣٧٨٥)، وابن ماجه (٣١٨٩)، والترمذي (١٨٢٥) والراجح أنه موقوف على ابن عمر =

وألبانها. وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي، والترمذي، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي^(١)، وصححه الترمذي، وابن دقيق^(٢) العيد من حديث ابن عباس النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها. وأخرج أحمد، والنسائي والحاكم، والدارقطني، والبيهقي^(٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحو ذلك، وفي الباب غير ذلك وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل، والثوري، والشافعية، وذهب بعض أهل العلم إلى الكراهة فقط وظاهر النهي التحريم، والعلة تغير لحمها ولبنها فإذا زالت العلة بمنعها عن ذلك حتى يزول الأثر فلا وجه للتحريم؛ لأنها حلال يبقين إنما حرمت لما منع وقد زال.

ومن ذلك الكلاب، ولا خلاف في ذلك يُعتد به، وهو مستحب، وقد وقع الأمر بقتله عمومًا وخصوصًا، وقد نهى النبي ﷺ عن أكل ثمنه كما تقدم وسيأتي، وتقدم أن الله إذا حرم شيئًا حرم ثمنه، وقد جعله بعضهم داخلًا في ذوات النَّاب من السباع.

ومن ذلك الهر، لحديث جابر عند أبي داود، وابن ماجه، والترمذي^(٤). أن النبي ﷺ نهى عن أكل الهر، وأكل ثمنها. وفي إسناده عمر بن يزيد الصنعاني وهو ضعيف^(٥)، لكن يشد من عَضِدِهِ ما ثبت من النهي عن أكل ثمن الكلب، والسَّئُور، وهو في «الصحيح» وقد تقدم، ولا فرق بين الوحشي والأهلي، وللشافعية وجه في

ولفظه «نهى عن ركوب الجلالة» وأحمد لم أقف عليه في «المسند»، ولعل الشوكاني فهم ذلك من قول المجد بن تيمية في «المنتقى»: رواه الخمسة إلا النسائي.

(١) أحمد (٢٢٦/١)، وأبوداود (٣٧٨٦)، والنسائي (٢٤٠/٧)، والترمذي (١٨٢٥)، وابن حبان (٣٨٤/٧)، والحاكم (٣٤/٢)، والبيهقي (٢٨٣/٤).

(٢) في «الاقتراح» (ص ٣٨٨) والحديث غير محفوظ بهذا اللفظ فالحديث في البخاري وغيره عن عكرمة عن ابن عباس بدون هذا اللفظ ولفظ الكتاب فيه عن عنة قتادة ورواه البيهقي (٣٣٣/٩) عن أبي هريرة برويه عنه عكرمة، وظاهره غير محفوظ أيضًا.

(٣) أحمد (٢١٩/٢)، والنسائي (٢٣٩/٧)، والحاكم (٣٩/٢)، والدارقطني (٢٨٣/٤)، والبيهقي (٣٣٣/٩)، وهو مرسل، أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٥٢١/٤) عن معمر بن عمرو بن شعيب مرسلًا.

(٤) أخرجه أبوداود (٣٤٨٠)، وابن ماجه (٣٢٥٠)، والترمذي (١٢٨٠).

(٥) بل ضعيف جدًا قال البخاري: فيه نظر.

حل الوحشي.

ومن ذلك ما كان مستخبثاً، لقوله تعالى: ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فما استخبثه الناس من الحيوانات لا لعله ولا لعدم اعتياده، بل لمجرد الاستخبثات فهو حرام، وإن استخبثه البعض دون البعض كان الاعتبار بالأكثر: كحشرات الأرض، وكثير من الحيوانات التي ترك الناس أكلها، ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها، فإن تركها لا يكون في الغالب إلا لكونها مستخبثة فتندرج تحت قوله: ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقد أخرج أبو داود^(١) عن مِلْقَام بن تَلْب قال: صحبت النبي ﷺ فلم أسمع لحشرات الأرض تحريماً. وقد قال البيهقي^(٢): إن إسناده غير قوي. وقال النسائي^(٣): ينبغي أن يكون مِلْقَام بن تَلْب ليس بالمشهور. وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية، وغايته عدم سماعه لشيء من النبي ﷺ، وهو لا يدل على العدم، وقد أخرج ابن عدي والبيهقي^(٤) من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ نهى عن أكل الرِّحْمَةِ. وفي إسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف جداً، فلا ينتهض للاحتجاج به. وأخرج أحمد، وأبو داود^(٥) من حديث عيسى بن نُمَيْلَةَ الْفَزَارِيِّ عن أبيه قال: كنت عند ابن عمر رضي الله عنه، فسئل عن أكل الْقَنْفُذِ، فتلا هذه الآية: ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥] الآية، فقال شيخ عنده: سمعت أبا هريرة يقول: ذكر عند النبي ﷺ، فقال: «خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ»، فقال ابن عمر: إن كان قاله رسول الله ﷺ فهو كما قال. وعيسى ابن نُمَيْلَةَ ضعيف، فلا يصح الحديث؛ لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة، وقد قيل: إن من أسباب التحريم الأمر بقتل شيء كالخمس الفواسق، والْوَرَعِ، ونحو

(١) (٣٧٩٨).

(٢) في «المعرفة» (٩٤-٩٣/١٤) قلت: فيه غالب بن خَجَرَة وملقام بن تلب كلاهما مجهول.

(٣) لم أقف على عبارة النسائي بعد البحث.

(٤) ابن عدي في «الكامل» (٩٢٤/٢)، و البيهقي (٣١٧/٩).

(٥) أحمد (٣٨١/٢)، وأبو داود (٣٧٩٩) وهو ضعيف بمرة؛ فيه عيسى بن نميلة وأبوه كلاهما مجهول.

ذلك، والنهي عن قتله كالنملة والنحلة والهدهد والضرد والضفدع ونحو ذلك، ولم يأت عن الشارع ما يفيد تحريم أكل ما أمر بقتله أو نهى عن قتله، حتى يكون الأمر والنهي دليلين على ذلك، ولا ملازمة عقلية ولا عُرْفِيَّة، فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التحريم، بل إن كان المأمور بقتله أو المنهى عن قتله مما يدخل في الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة، وإن لم يكن من ذلك كان حلالاً عملاً بما أسلفنا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكافية على ذلك، ولهذا قلنا: وما عدا ذلك فهو حلال.



بَابُ الصَّيْدِ

مَا صِيدَ بِالسَّلَاحِ الْجَارِحِ وَالْجَوَارِحِ كَانَ حَلَالًا إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَمَا صِيدَ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّذَكِّيَةِ، وَإِذَا شَارَكَ الْكَلْبُ الْمُعَلَّمَ كَلْبَ آخَرٍ لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُمَا. وَإِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ الْمُعَلَّمَ وَخَوَّهُ مِنَ الصَّيْدِ لَمْ يَحِلَّ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا وَجَدَ الصَّيْدَ بَعْدَ وَقُوعِ الرَّمْيَةِ فِيهِ مَيِّتًا وَلَوْ بَعْدَ أَيَّامٍ فِي غَيْرِ مَاءٍ؛ كَانَ حَلَالًا مَا لَمْ يُنْتَنَ، أَوْ يَعْلَمَ أَنَّ الَّذِي قَتَلَهُ سَهْمٌ غَيْرُهُ.

أقول: أما الصيد بالسلاح الجارح والجوارح، فلحديث أبي ثعلبة الخشني في «الصحيحين»^(١) قال: قلت: يا رسول الله، إِنَّا بِأَرْضٍ صِيدَ أَصِيدَ بِقَوْسِي وَبِكَلْبِي الْمُعَلَّمَ وَبِكَلْبِي الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ، فَمَا يَصْلَحُ لِي؟ فقال: «مَا صِيدَتْ بِقَوْسِكَ، فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِيدَتْ بِكَلْبِكَ الْمُعَلَّمَ فَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، وَمَا صِيدَتْ بِكَلْبِكَ غَيْرِ الْمُعَلَّمَ فَأَذْرَكْتَ ذَكَاتَهُ فَكُلْ». وفي «الصحيحين»^(٢) من حديث عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إِنِّي أُرْسِلُ الْكِلَابَ الْمُعَلِّمَةَ فَيَمْسُكُنَ عَلَيَّ وَأَذْكُرُ اسْمَ اللَّهِ، قال: «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ الْمُعَلَّمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ، فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ». قال: وإن قتلن. قال: «وَأِنْ قَتَلْنَ مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا»، قال: قلت: فَإِنِّي أُرْمِي بِالْمِعْرَاضِ الصَّيْدَ فَأَصِيدُ. قال: «إِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَزَقَ فَكُلْ، وَإِنْ أَصَابَهُ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ» وفي رواية^(٣): «إِذَا أُرْسَلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْرَكْتَهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ وَإِنْ أَذْرَكْتَهُ قَدْ قُتِلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ فَإِنْ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَاءً»، وفي لفظ من حديثه عند أحمد، وأبي داود^(٤): قلت: وإن قتل قال: «وَأِنْ قَتَلَ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَيْكَ»، وفي «الصحيحين»^(٥) من حديثه: «فَكُلْ مِمَّا

(١) في البخاري (٥٤٧٨)، ومسلم (١٩٣٢). (٢) في البخاري (٥٤٧٧)، ومسلم (١٩٢٩).

(٣) في البخاري (٥٤٧٥). (٤) أخرجه أحمد (٢٥٧/٤)، وأبو داود (٢٨٤٨).

(٥) في البخاري (٥٤٨٣)، ومسلم (١٦٢٩) عن عدي.

أَمْسَكَ عَنْكَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ؛ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ»، وفي حديث ابن عباس عند أحمد^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ الْكَلْبُ فَأَكْلَ مِنَ الصَّيْدِ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا أُرْسِلَتْ فَقَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى صَاحِبِهِ». وقد أخرج أحمد، وأبوداود^(٢) من حديث عبدالله بن عمرو أن أبا ثعلبة الخشني قال: يا رسول الله، إن لي كلاباً مكلبة فأفتني في صيدها، قال: «إِنْ كَانَ لَكَ كِلَابٌ مُكَلَّبَةٌ فَكُلْ بِمَا أَمْسَكَتَ عَلَيْكَ». فقال: يا رسول الله، ذكي وغير ذكي. قال: «ذَكِيٌّ وَغَيْرُ ذَكِيٍّ». قال: وإن أَكَل منه؟ قال: «وَأِنْ أَكَلَ مِنْهُ». قال: يا رسول الله، أفتني في قوسي، قال: «كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ قَوْسُكَ». قال: ذكي وغير ذكي. قال: «ذَكِيٌّ وَغَيْرُ ذَكِيٍّ». قال: وإن تغيب عني؟ قال: «وَأِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ مَا لَمْ يَصِلْ -يعني يتغير- أَوْ نَحْدَ فِيهِ أَثَرُ غَيْرِ سَهْمِكَ»، وقد قال ابن حجر: إنه لا بأس بإسناده، وفيه نظر؛ لأن في إسناده داود بن عمرو الأوديّ الدمشقي وفيه مقال^(٣) وخلاف، وقد أخرج نحو هذا الحديث أبوداود^(٤) من حديث أبي ثعلبة نفسه، ولا ينتهض هذا لمعارضة ما في «الصحيحين»^(٥) من النهي عن أَكْلِ ما أَكَلَ منه الكلب، وأخرج أحمد، وأبوداود^(٦) من حديث عدي بن حاتم: أن رسول الله ﷺ قال: «مَا عَلِمْتُ مِنْ كَلْبٍ أَوْ بَازٍ، ثُمَّ أُرْسِلَتْهُ وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ

(١) (٢٣١/١) وهو ضعيف منقطع؛ إبراهيم بن يزيد التَّحَفِيّ لم يسمع من ابن عباس، قال ابن المديني: إبراهيم التَّحَفِيّ لم يلق أحداً من أصحاب النبي ﷺ. اهـ وفي الحديث حماد بن أبي سليمان تُخْتَلَفُ فِيهِ وهو إلى الضعف أقرب، وقد جاء التصريح بسماع إبراهيم من ابن عباس، قال عبدالله بن أحمد: وكان في كتاب أبي عن إبراهيم قال سمعت ابن عباس ف ضرب عليه كذا قال أسباط.

(٢) أحمد (١٨٤/٢)، وأبوداود (٢٨٥٧) وهو حسن.

(٣) إلا أنه في حديث أبي ثعلبة لا في حديث عبدالله بن عمرو.

(٤) (٢٨٥٢)، قال الذهبي: وهذا حديث منكر «الميزان» (٢٦٣٧) ترجمة داود بن عمرو.

(٥) تقدم من حديث عدي.

(٦) أحمد (٢٥٧/٤)، وأبوداود (٢٨٥١) وفيه مجاليد بن سعيد قال الدارقطني: لا يُعْتَبَرُ بِهِ، ولفظة «الباز»

مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ». وقد أكل صلى الله عليه وسلم من حمار الوحش الذي صاده أبوقتادة طعناً برمحه، وهو في «الصحیح» وقد تقدم في الحج، وقد ذكر الله تعالى في كتابه العزيز تحليل ما صِيدَ بالجوارح. فقال: ﴿وَمَا عَلَّمْتُ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ [المائدة: ٤] الآية، وأباح الأكل فقال: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، وقد دل ما ذكرناه من هذه الأدلة على ما اشتمل عليه المختصر من أن: ما صيد بالجرح والجوارح كان حلالاً إذا ذكر اسم الله عليه، وما صيد بغير ذلك فلا بد من التذكية، وقد نَزَلَ صلى الله عليه وسلم المعراض إذا أصاب فخزق منزلة الجراح واعتبر مجرد الخزق كما في حديث عدي المذكور وفي لفظ لأحمد^(١) من حديث عدي قال: قلت: يا رسول الله، إنا قوم نرمي، فما يحل لنا؟ قال: «يَحِلُّ لَكُمْ مَا ذَكَّبْتُمْ وَمَا ذَكَّرْتُمْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَخَزَقْتُمْ فَكُلُوا»، فدل على أن المعتبر مجرد الخزق، وإن كان القتل بِمُثْقَلٍ، فيحل ما صاده من يرمي بهذه البنادق الجديدة التي يُرمى بها بالبارود والرصاص؛ لأن الرصاص تحزق خزقاً زائداً على خزق السلاح فلها حكمه، وإن لم يدرك الصائد بها ذكاة الصيد إذا ذكر اسم الله على ذلك.

وأما كونه لا يحل صيد الكلب المعلم إذا شاركه غيره؛ فلما تقدم في حديث عدي من قوله صلى الله عليه وسلم: «مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا»، وفي لفظ له في «الصحیحين»^(٢) قال: قلت: يا رسول الله، إني أرسل كلبِي وَأُسَمِّي، قال: «إِنْ أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَسَمَّيْتَ، فَأَخَذَ فَتَقَتَلَ، فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ»، قلت فإني أرسل كلبِي أجد معه كلباً لا أدري أيها أخذه، قال: «فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ»، وفي لفظ له: «إِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْباً غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ، فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ».

وأما كونه لا يحل الصيد إذا أكل منه الكلب المعلم؛ فلما تقدم من الأدلة على ذلك وتقدم أيضاً ترجيحها على حديث عبدالله بن عمرو.

(١) (٢٥٧/٤) وهو ساقط من نسختنا ومثبت في طبعة الرسالة (١٩٤/٣٠).

(٢) في البخاري (٥٤٨٦)، ومسلم (١٩٢٩).

وأما كونه إذا وُجِدَ الصيد بعد وقوع الرمية فيه... إلخ؛ فلحديث أبي ثعلبة الخُشَنِيِّ عن النبي ﷺ قال: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَأَدْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ مَا لَمْ يَنْتَزِ» أخرجه مسلم^(١) وغيره وفي «الصحيحين»^(٢) من حديث عدي بن حاتم قال: سألت رسول الله ﷺ عن الصيد، قال: «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي: أَلَمْاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ؟!». وفي لفظ من حديث لأحمد، والبخاري^(٣) عن النبي ﷺ قال: «إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ فَكُلْ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ»، وفي لفظ لمسلم^(٤) نحوه وفي لفظ للبخاري^(٥) من حديثه: إنا نرمي الصيد فنقتفي أثره اليومين والثلاثة، ثم نجده ميتاً وفيه سهمه، قال: «يَأْكُلُ إِنْ شَاءَ»، وفي لفظ للترمذي^(٦) وصححه قال: قلت: يا رسول الله، أرمي الصيد فأجد فيه سهمي من الغد. قال: «إِذَا عَلِمْتَ أَنْ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرِ فِيهِ أَثَرَ سَنِعِ فَكُلْ».



(٢) في البخاري (٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩).

(٤) (١٩٢٩).

(٦) (١٤٦٨).

(١) (١٩٣١).

(٣) أحمد (٣٧٧/٤)، والبخاري (٥٤٨٤).

(٥) (٥٤٨٥).

بَابُ الذَّبْحِ

هُوَ مَا أَنَهَرَ الدَّمَ. وَفَرَى الْأَوْدَاجَ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَوْ بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا، وَيَحْرُومُ تَعْدِيْبُ الذَّبِيحَةِ وَالْمَثْلُ بِهَا وَذَبْحُهَا لِغَيْرِ اللَّهِ، وَإِذَا تَعَدَّرَ الذَّبْحُ بِوَجْهِهِ جَازَ الطَّعْنُ وَالرَّمْيُ وَكَانَ ذَلِكَ كَالذَّبْحِ، وَذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ، وَمَا أُيِّنَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتَةٌ، وَيَحِلُّ مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ: السَّمَكُ وَالْجَرَادُ، وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ، وَحِلُّ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ.

أقول: أما كون الذبح ما أنهر الدم... إلخ، فلحديث رافع بن خديج في «الصحيحين»^(١) وغيرها قال: قلت: يا رسول الله، إنا نلقى العدو غدا وليس معنا مَدْي. فقال النبي ﷺ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدْيُ الْحَبَشَةِ». وأخرج أبوداود^(٢) من حديث ابن عباس وأبي هريرة قالوا: نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان، وهي التي تُذبح فيقطع الجلد ولا تفرى الأوداج. وفي إسناده عمرو بن عبدالله الصنعاني وهو ضعيف^(٣) وأخرج أحمد، والبخاري^(٤) من حديث كعب بن مالك: أنها كانت لهم غنم ترعى بسلع فبصرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتًا فكسرت حجرًا فذبحتها، فقال لهم: لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله ﷺ أو أرسل إليه من يسأله عن ذلك، وأنه سأل رسول الله ﷺ، فأمره بأكلها. وأخرج أحمد، والنسائي وابن ماجه^(٥) من حديث زيد بن ثابت: أن ذئبًا نَيَّبَ شاةً فذبحوها بِمَرْوَةٍ، فرخص لهم رسول الله ﷺ في أكلها. وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم،

(١) في البخاري (٥٥٤٣)، ومسلم (١٩٦٨). (٢) (٢٨٢٦).

(٣) والحديث من مناكيره؛ ذكره ابن عدي في ترجمته (١٧٩٤/٥).

(٤) أحمد (٤٥٤/٣)، والبخاري (٥٥٠٤).

(٥) أحمد (١٩٤/٥)، والنسائي (٢٢٥/٧)، وابن ماجه (٣١٧٦) وهو حسن لغيره؛ فيه حاضر بن المهاجر

الباهلي مجهول، ويشهد له حديث كعب بن مالك المتقدم، وحديث محمد بن صفوان.

وابن حبان^(١) من حديث عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله، إنا نصيد الصيد فلا نجد سكيناً إلا الظَّارَ وَشِقَّةَ العصا، فقال ﷺ: «أمر الدَّم بِمَا شِئْتَ، وَادْكُرِ اسمَ الله»، والظَّارُ الحَجَرُ أو المدر وأخرج البخاري^(٢) وغيره من حديث عائشة: أن قوماً قالوا: يا رسول الله، إن قوماً يأتوننا باللحم لا ندرى: أذكُر اسم الله عليه، أم لا؟! فقال: «سَمُوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ، وَكُلُوا»، قالت: وكانوا حديثي عهد بكفر. وهذا لا ينافي وجوب التسمية على الذابح، بل فيه الترخيص لغير الذابح إذا شك في اللحم، هل ذكُر اسم الله عليه عند الذبح أم لا، فإنه يجوز له أن يسمي ويأكل.

وأما كونه يحرم تعذيب الذبيحة؛ فلحديث شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُجَدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتُهُ، وَلْيُرَخَّ ذَبِيحَتُهُ». أخرجه أحمد، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه^(٣)، وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٤) من حديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ أمر أن تُحَدَّ الشَّفَارُ، وأن توارى عن البهائم، وقال: «إِذَا ذَبَحَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجْهِزْ»، وفي إسناده ابن لهيعة، وفيه مقال^(٥) معروف.

وأما تحريم المثلثة؛ فلما ورد في تحريمها من الأحاديث الثابتة في «الصحيح» وغيره وهي عامة.

وأما تحريم ذبحها لغير الله؛ فلما ثبت عنه ﷺ مِنْ لَعْنٍ مَنْ ذَبَحَ لغير الله، كما

(١) أحمد (٢٥٦/٤)، وأبوداود (٢٨٢٤)، والنسائي (٢٢٥/٧)، وابن ماجه (٣١٧٧)، والحاكم (٢٤٠/٤)، وابن حبان (٢٧٤/١) ضعيف؛ فيه مُزَيُّ بن قَطْرِي قال الذهبي: لا يعرف تفرد عنه سماك بن حرب، «الميزان» (٨٤٤٢).

(٢) (٥٥٠٧).

(٣) أحمد (١٢٣/٤)، ومسلم (١٩٥٥)، والنسائي (٢٢/٧)، وابن ماجه (٣١٧٠).

(٤) أحمد (١٠٨/٢)، وابن ماجه (٣١٧٢).

(٥) وخلاصته أنه ضعيف سواء قبل الاختلاط أم بعد الاختلاط، وقد اضطرب في هذا الحديث دلالة على ضعفه.

في "صحيح مسلم"^(١) وغيره، ولقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِيَغَيِّرَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٧٣]، [وكان أهل الجاهلية يتقربون إلى الأصنام والنجوم بالذبح لأجلهم، إما بالإهلال عند الذبح بأسمائهم، وإما بالذبح على الأنصاب المخصصة لهم فَنُهِوا عن ذلك، وهذا أحد مظان الشرك]^(٢).

وأما جواز الطعن والرمي إذا تعذر الذبح؛ فلحديث أبي العُشْرَاء عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، أما تكون الزكاة إلَّا في الحلق واللِّبَةِ؟! قال: «لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجَزْتُكَ». أخرجه أحمد، وأهل السنن^(٣)، وفي إسناده مجهولون، وأبو العُشْرَاء لا يعرف من أبوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة، فهو مجهول فلا تقوم الحجة بروايته، والذي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خَدِيج في "الصحيحين"^(٤) وغيرهما قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فَتَدَّ بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ، فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَأَفْعَلُوا بِهِ هَكَذَا».

وأما كون زكاة الجنين ذكاة أمه؛ فلحديث أبي سعيد عند أحمد، وابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، والدارقطني وابن حبان^(٥) وصححه عن النبي ﷺ، أنه قال في الجنين: «ذَكَاتُهُ ذَكَاءُ أُمِّهِ»، وللحديث طرق يقوي بعضها بعضاً، وفي الباب أحاديث

(١) (١٩٧٨) عن علي.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٣) أحمد (٣٣٤/٤)، أبوداود (٢٨٢٥) والنسائي (٢٢٨/٧) والترمذي (١٤٨١) وابن ماجه (٣١٨٤) وهو منكر، وضعفه الترمذي بقوله: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة ولا نعرف لأبي العُشْرَاء عن أبيه غير هذا الحديث. وقال أحمد: هو عندي غلط وقال البخاري: فيه نظر.

(٤) في البخاري (٥٤٩٨)، ومسلم (١٩٦٨).

(٥) أخرجه أحمد (٣١/٣)، وابن ماجه (٣١٩٩)، وأبوداود (٢٨٢٧)، والترمذي (١٤٧٦)، والدارقطني (٢٧٣/٤)، وابن حبان (٥٥٥/٧) له طرق أكثرها ضعيفة، وأخرجه أحمد (٣٩/٣) وابن حبان كما في "الإحسان" (٥٥٥/٧) من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبي الزُّدَّالِ جبر بن نوف البكالي عن أبي سعيد وظاهرهما الحسن.

عن جماعة من الصحابة تشهد له.

وأما كون ما أُبين من الحي فهو ميتة؛ فلحديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «مَا قُطِعَ مِنْ بَهِيمَةٍ وَهِيَ حَيَّةٌ، فَمَا قُطِعَ مِنْهَا فَهُوَ مَيِّتَةٌ». أخرجه ابن ماجه والبخاري والطبراني^(١) وقد قيل إنه مرسل^(٢). وأخرج أحمد، والترمذي وأبوداود، والدارمي والحاكم^(٣) من حديث أبي واقد الليثي عن النبي ﷺ قال: «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيِّتَةٌ». وأخرج ابن ماجه، والطبراني، وابن عدي^(٤) نحوه من حديث تميم الداري.

وأما كونه يحل ميتتان ودمان؛ فلحديث ابن عمر عند أحمد، وابن ماجه، والدارقطني والشافعي والبيهقي^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ: «أُحِلَّ لَنَا مَيِّتَانِ وَدَمَانِ،

(١) ابن ماجه (٣٢١٦)، والطبراني في «الأوسط» (٥١/٨)، وطبع مسند ابن عمر من مسند البزار، ولم أقف على الحديث فيه.

(٢) وهو الصحيح وهذا ما أشار إليه البزار ورجحه الدارقطني. والحديث له طريقان: الأول: وهي طريق الطبراني، فيها عاصم بن عمر أبو عمر العُمري المدني متروك، وقال أبو حاتم في هذه الطريق: هذا الحديث منكر كما في «العلل» (١٧/٢)، والثانية: عند ابن ماجه، وفيها هشام بن سعد وهو ضعيف إلا في روايته عن زيد بن أسلم فلا بأس به إلا أنه قد خالف سليمان بن بلال فرواه مرسلًا وهو أرجح منه.

(٣) أحمد (٢١٨/٥)، والترمذي (١٤٨٠)، وأبوداود (٢٨٥٨)، والدارمي (٢٠١٨)، والحاكم (٢٣٩/٤) وهو منكر؛ تفرد به عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وهو ضعيف، وهذا الحديث من مناكيره قال ابن عدي: وهذا لا أعلم يرويه عن زيد بن أسلم غير عبد الرحمن بن عبد الله هذا «الكامل» (١٦٠٨/٤) وحكم أبو زُرْعَةَ بوجهه، والصحيح أنه مرسل كما في «العلل» (٣/٢).

(٤) ابن ماجه (٣٢١٧)، والطبراني في «الكبير» (٥٧/٢) و«الأوسط» (٢٦٤/٣)، وابن عدي (١١٧١/٣) وهو ضعيف بمرّة؛ فيه أبو بكر الهذلي سُلّمَى بن عبد الله بن أبي سلمى متروك وشهر بن حوشب ضعيف بقى حديث أبي سعيد وهو أشهرها أخرجه البزار كما في «الكشف» (١٢٢٠) والحاكم (١٢٤/٤) وابن عدي (٩٢٦/٣) ورجح الدارقطني إرساله بقوله: المرسل أشبه بالصواب. «العلل» (٢٦٠/١١) وقد جمع أُرْمَةُ ذلك الحافظ أبو حفص بن الملقن في كتابه النفيس «البدر النير» طبعة العاصمة (١٨٠-١٩٢) وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٥) أحمد (٩٧/٢)، وابن ماجه (٣٣١٤)، والدارقطني (٢٧٢/٤)، والشافعي (١٧٣/٢)، والبيهقي-

فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْحَوْثُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَيْدُ وَالطَّحَالُ» وفي إسناده عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف^(١)

وفي «الصحيحين»^(٢) وغيرها من حديث ابن أبي أوفى قال: غزونا مع رسول الله ﷺ سبع غزوات نأكل الجراد. وفيهما^(٣) أيضًا من حديث جابر: أن البحر ألقى حوتًا ميتًا فأكل منه الجيش فلما قدموا قالوا للنبي ﷺ فقال: «كُلُوا رِزْقًا أَخْرَجَ اللَّهُ لَكُمْ، أَطْعُمُونَا مِنْهُ إِنْ كَانَ مَعَكُمْ» فَأَتَاهُ بَعْضُهُمْ بِشَيْءٍ. وفي البخاري^(٤) عن عمر في قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٧٦]، قال: صيده ما أُصِيدَ به وطعامه ما رمى به. وفيه^(٥) عن ابن عباس قال: طعامه ميتته إِلَّا ما قذرت منها. وفيه قال ابن عباس^(٦): «كُلْ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ صَيْدَ يَهُودِيٍّ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ، أَوْ مَجُوسِيٍّ. انْتَهَى، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ فَقَالُوا: مَيْتَةُ الْبَحْرِ حَلَالٌ سِوَاءَ مَا تَبَنَفْسَهَا، أَوْ بِالْأَصْطِيَادِ، وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ، وَالْهَدُودِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا مَا مَاتَ بِسَبَبِ آدَمِيٍّ أَوْ بِإِلْقَاءِ الْمَاءِ لَهُ أَوْ جَزَرَهُ عَنْهُ وَأَمَّا مَا مَاتَ أَوْ قَتَلَهُ حَيَوَانٌ غَيْرَ آدَمِيٍّ فَلَا يَحِلُّ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٧)

= (٢٥٧/٩).

(١) بل متروك والحديث من مناكيره، قال أحمد: حديثه هذا منكر، وقال أبو محمد بن أبي حاتم: عن أسامة وعبدالله ابني زيد عن أبيهما عن ابن عمر موقوف قال أبو رُزُعَةَ: والموقوف أصح «العلل» (١٧/٢) وقال الدارقطني: وغيره يرويه عن زيد بن أسلم عن ابن عمر موقوفًا وهو الصواب «العلل» (٢٦٧/١١) وذكر الخلاف ابن عدي في «كامله» (٣٨٨/١) وابن حجر في «التلخيص» (٢٦/١).

(٢) في البخاري (٥٤٩٥)، ومسلم (١٩٥٢). (٣) في البخاري (٤٣٦٢)، ومسلم (١٩٣٥).

(٤) معلقًا (٥٢٩/٩)، وذكر الحافظ أن البخاري وصله في «التاريخ» وعبد بن حميد «التعليق» (٥٠٦/٤) وفيه عمر بن أبي سلمة وهو ضعيف.

(٥) معلقًا (٥٢٩/٩) وهو ضعيف.

(٦) معلقًا (٥٢٩/٩) وهو ضعيف ووصله البيهقي (٢٥٣/٩) وهو من رواية سماك بن حرب عن عكرمة وهي مضطربة.

(٧) (٣٨١٥) له طرق كثيرة إلى جابر ضعيفة ساقها الإمام الدارقطني في «سننه» (٢٦٧-٢٦٩) ورجع وقفه على جابر بقوله: رَوَاهُ مَوْقُوفًا وَهُوَ الصَّوَابُ. وكذا أعل الحديث أبو رُزُعَةَ فقال: هذا خطأ إنما هو=

من حديث جابر مرفوعاً بلفظ: «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ، وَمَا مَاتَ فِيهِ فَطَخَا فَلَا تَأْكُلُوهُ». وفي إسناده يحيى بن سُلَيْمٍ وهو ضعيف الحفظ، وقد روي من غير هذا الوجه وفيه ضعف.

وأما كونها تحمل الميتة للمضطر؛ فلقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقد ثبت تحليل الميتة عند الجوع من حديث أبي واقد الليثي عند أحمد، والطبراني برجال ثقات^(١) ومن حديث جابر بن سَمُرَةَ عند أحمد، وأبي داود بإسناد لا مطعن فيه^(٢) ومن حديث الْقُجَيْعِ العامري عند أبي داود^(٣) وقد اختلف في المقدار الذي يحل تناوله، وظاهر الآية أنه يحل ما يدفع الضرر؛ لأن من اندفعت ضرورته فليس بمضطر.



= موقوف عن جابر فقط. كما في «العلل» (٢/٤٩، ٤٦) وقال ابن عدي: وهذا يعرف بيحيى بن سُلَيْمٍ عن إسماعيل بن أمية فذكره من مناكيره «الكامل» (٧/٢٦٧٦).

(١) أحمد (٥/٢١٨)، والطبراني في «الكبير» (٣/٢٥١)، برجال ثقات وإسناده حسن أما طريق الإمام أحمد فهي منقطعة قال المزي: حسان بن عطية لم يسمع من أبي واقد.

(٢) أخرجه أحمد (٥/٩٦)، وأبوداود (٣٨١٦)، وهو حسن.

(٣) (٣٨١٧) وهو ضعيف فيه وهب بن عقبة العامري مجهول لم يرو عنه إلا ابنه عقبة بن وهب ولم يوثقه مُعْتَبَرٌ، وعُقْبَةُ الحفِيد مجهول الحال.

بَابُ الضِّيَافَةِ

يَحِبُّ عَلَى مَنْ وَجَدَ مَا يَقْرِي بِهِ مَنْ نَزَلَ مِنَ الصُّيُوفِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ .
 وَحَدُّ الضِّيَافَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَصَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لِلضَّيْفِ أَنْ
 يَتَوَيَّعَ عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ، وَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَادِرُ عَلَى الضِّيَافَةِ مَا يَحِبُّ عَلَيْهِ؛
 كَانَ لِلضَّيْفِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِهِ بِقَدْرِ قِرَاءِهِ، وَيَحْرُمُ أَكْلُ طَعَامِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ
 إِذْنِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ حَلْبُ مَا شِئِنَهُ وَأَخْذُ ثَمَرَتِهِ وَزَرْعِهِ، لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ، فَلْيُنَادِ صَاحِبَ الْإِبِلِ أَوْ الْحَائِطِ، فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا
 فَلْيَشْرَبْ وَلْيَأْكُلْ غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً.

أقول: أما وجوب الضيافة على من وجد القرى... إلخ، فلحديث عقبة بن عامر
 في «الصحيحين»^(١) قال: قلت: يا رسول الله، إنك تبعنا فنزل بقوم لا يَقْرُونَا فَا تَرَى
 فقال: «إِنْ نَزَلْتُمْ يَقُومُ فَأَمْرُوا لَكُمْ بِمَا يَتَّبِعِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا
 مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَتَّبِعِي لَهُمْ»، وفيها^(٢) من حديث أبي شريح الخزاعي عن
 رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ»، قالوا:
 وما جائزته يا رسول الله؟ قال: «يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضِّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ
 فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَيَّعَ عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ»، وأخرج أحمد، وأبو داود^(٣) من
 حديث المقدم أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لَيْلَةُ الضَّيْفِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَإِنْ
 أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ مَحْرُومًا كَانَ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اقْتِصَاةً وَإِنْ شَاءَ تَرْكَةً»، وإسناده
 صحيح وأخرج أحمد، وأبوداود، والحاكم^(٤) من حديث أبي هريرة نحوه، وإسناده
 صحيح أيضًا وفي الباب أحاديث. وقد ذهب الجمهور إلى أن الضيافة مندوبة لا

(١) في البخاري (٦١٣٧)، ومسلم (١٧٢٧). (٢) في البخاري (٦١٣٥)، ومسلم (١٣٥٢/٣).

(٣) أحمد (١٣٠/٤)، وأبوداود (٣٧٥٠)، وهو صحيح.

(٤) أحمد (٣٥٤/٢)، وأبوداود (٣٧٤٩)، والحاكم (١٦٤/٤).

واجبة واستدلوا بقوله: «فَلْيَكْرُمُ صَيِّفُهُ جَائِزَتُهُ». قالوا: والجائزة: هي العطية والصلة، وأصلها الندب، ولا يخفى أن هذا اللفظ لا ينافي الوجوب، وأدلة الباب مقتضية لذلك لأن التغيريم لا يكون للإخلال بأمر مندوب وكذلك قوله واجبة، فإنه نص في محل النزاع وكذلك قوله: «فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ».

وأما كونه يحرم طعام الغير بغير إذنه؛ فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، وكل ما دل على تحريم مال الغير دل على ذلك لأنه مال وإنما خُص منه ما ورد فيه دليل يحصه كالضيف إذا حرمه من تجب عليه ضيافته كما مر.

ومن ذلك حلب ماشيته، وأخذ ثمرته، وزرعه للأدلة العامة والخاصة، أما العامة فظاهر كالأية الكريمة وحديث خطبة الوداع ونحو ذلك، وأما الأدلة الخاصة فمثل حديث ابن عمر في «الصحيحين»^(١) أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَخْلُبَنَّ أَحَدُكُمْ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ فَيُنْتَلَ طَعَامُهُ، وَإِنَّمَا تَخْزَنُ لَهُمْ صُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتِهِمْ فَلَا يَخْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

وأخرج أحمد^(٢) من حديث عُمَيْرُ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قال: أقبلتُ مع سادتي نريد الهجرة حتى إذا دنونا من المدينة قال: فدخلوا وخلفوني في أظهرهم، فأصابني مجاعة شديدة، قال: فر بي بعض من يخرج من المدينة، فقالوا: لو دخلت المدينة فأصبت من ثمر حوائطها. قال: فدخلت حائطاً، فقطعت منه قِنَوَيْنِ فأتاني صاحب الحائط وأتى بي رسول الله ﷺ فأخبره خبري وعليَّ ثوبان، فقال لي: «أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟» فأشرت إلى أحدهما. فقال: «خُذْهُ وَأَعْطِ صَاحِبَ الْحَائِطِ الْآخَرَ» فخلّى سبيلي، وفي إسناده ابن لهيعة، وله طريق أخرى عند أحمد، وفي إسناده أيضاً أبو بكر بن زيد المهاجر غير معروف^(٣) الحال، وقد أُعلِّ هذا الحديث بأن في إسناده عبدالرحمن بن إسحاق عن

(١) في البخاري (٢٤٣٥)، ومسلم (١٧٢٦). (٢) (٢/٢٢٣).

(٣) بل هو معروف وهو محمد بن زيد بن المهاجر بن قُنُود، وثَّقَهُ أَحَدُ وَأَبُو رُزْغَةَ وَابْنُ مَعِينٍ كَمَا فِي «الجرح والتعديل» (٧/٢٥٥)، وتبع الشوكاني في ذلك الميثمي في «المجمع» (٤/١٦٣) في قوله ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

محمد بن زيد وهو ضعيف^(١) وأخرج أحمد، والترمذي، وابن ماجه^(٢) من حديث ابن عمر قال: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يدخل الحائط، فقال: «يَأْكُلُ غَيْرَ مُتَخَذِ خُبْنَةٍ»، وأخرج أبوداود، والترمذي^(٣) من حديث سَمُرَةَ: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْ، فَإِنْ أْذِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ، وَلْيَشْرَبْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ، فَلْيَصَوِّثْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ، وَلْيَشْرَبْ، وَلَا يَحْمِلْ»، وهو من سماع الحسن عن سَمُرَةَ وفيه مقال^(٤) معروف وأخرج أحمد، وابن ماجه، وأبويعلى، وابن حبان والحاكم^(٥) من حديث أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ حَائِطًا فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، فَلْيُنَادِ صَاحِبَ الْحَائِطِ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا فَلْيَأْكُلْ، وَإِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِبَابٍ فَأَرَادَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ أَلْبَانِهَا فَلْيُنَادِ صَاحِبَ الْبَابِ: أَوْ: يَا رَاعِيَ الْعَنَمِ، فَإِنْ أَجَابَهُ وَإِلَّا فَلْيَشْرَبْ». وأخرج الترمذي، وأبوداود^(٦) من حديث رافع قال: كنت أرمي نخل الأنصار فأخذوني فذهبوا بي إلى رسول الله ﷺ فقال: «يَا رَافِعُ، لِمَ تَرْمِي تَحْتَهُمْ؟» قال: قلت: يا رسول الله، الجوع. قال: «لَا تَرْمِ، وَكُلْ مَا وَقَعَ، أَشْبَعَكَ اللَّهُ

(١) بل هو ثقة كما ذكرنا آنفاً.

(٢) أحمد (٢/٢٢٤)، والترمذي (١٢٨٧)، وابن ماجه (٢٣٠١) وها حديثان وقد دمج الشوكاني تخريجيهما، فحديث ابن عمر في «السنن» وهو منكر قال أبو زُرْعَةَ: هذا حديث منكر كما في «العلل» (٢/٣٢٥) وقال أبوداود: ذكرت لأحد حديث يحيى بن سُلَيْمٍ فانتهرني استضعافاً للحديث «مسائل أبي داود» (ص ٣٠٤) من طريق يحيى بن سُلَيْمٍ عن عبيدالله العمري وهي منكرو وضعه الترمذي، أما حديث عبدالله بن عمرو فهو عند أحمد في عدة مواضع منها (٢/١٨٠) وفيه محمد بن إسحاق، و (٢/١٨٦) وفيه عبدالرحمن بن الحارث، و (٢/٢٢٢) وفيه هشام بن سعد يروونه عن عمرو بن شعيب؛ فهو محتمل للتحسين.

(٣) أبوداود (٢٦١٩)، والترمذي (١٢٩٦).

(٤) فهو مدلس فإذا لم يصرح فهو ضعيف، والحديث حسن لغيره بالحديث الآتي.

(٥) أحمد (٣/٧)، وابن ماجه (٢٣٠٠)، وأبويعلى (٢/٤٣٩)، وابن حبان (٧/٣٤٥)، والحاكم (٤/١٣٢) وهو حسن لغيره بحديث سمره.

(٦) الترمذي (١٢٨٨)، وأبوداود (٢٦٢٢) وهو حسن لغيره.

وَأَرْوَاكَ». وأخرج أبوداود، والنسائي^(١) من حديث شرحبيل بن عباد^(٢) في قصة مثل قصة رافع، وفيها فقال رسول الله ﷺ لصاحب الحائط: «مَا عَلَّمْتَ إِذْ كَانَ جَاهِلًا، وَلَا أَطْعَمْتَ إِذَا كَانَ جَائِعًا». والمراد بالخُبْنة ما يحمله الإنسان في حِصْنِهِ، وهو بضم الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة وبعدها نون، ويمكن الجمع بين الأحاديث بأن تغريم النبي ﷺ لآبي اللّخم؛ لعدم المناداة منه، ولو فرضنا عدم صحة الجمع بهذا كانت أحاديث الإذن عند الحاجة مع المناداة أرجح.



(١) أبوداود (٢٦٢٠)، والنسائي (٨/٢٤٠) وهو صحيح.

(٢) كذا في «الأصلين» وفي «النيل» وصوابه عباد بن شرحبيل كما في مصادر التخريج و«التهذيب».

بَابُ آدَابِ الْأَكْلِ

يُشْرَعُ لِلْأَكْلِ التَّسْمِيَةُ، وَالْأَكْلُ بِالْيَمِينِ، وَمِنْ خَافَتِ الطَّعَامَ لَا مِنْ وَسْطِهِ، وَمِمَّا يَلِيهِ، وَيَلْحَقُ أَصَابِعُهُ وَالصَّحْفَةُ، وَالْحَمْدُ عِنْدَ الْفَرَاغِ، وَالِدُعَاءُ، وَلَا يَأْكُلُ مُتَكَبِّئًا.

أقول: أما مشروعية التسمية، فلحديث عائشة عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والنسائي والترمذي^(١) وصححه قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلْيَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ، فَإِنْ نَسِيَ فِي أَوَّلِهِ، فَلْيَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ عَلَى أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ» وأخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث جابر: سمع النبي ﷺ يقول «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَيْتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ. وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ. فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ وَالْعَشَاءَ». وأخرج مسلم^(٣) وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَسْتَجِلُّ الطَّعَامَ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» الحديث. وأخرج الترمذي^(٤) عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يأكل طعامًا في ستة من أصحابه، فجاء أعرابي فأكل بلقمتين، فقال رسول الله ﷺ: «أَمَّا أَنَّهُ لَوْ سَمَى لَكَفَى لَكُمْ»، وقال: حسن صحيح. وفي الباب أحاديث.

(١) أخرجه أحمد (٢٠٨/٦)، وأبو داود (٣٧٦٧)، في «عمل اليوم والليلة» (٢٨٣) وابن ماجه (٣٢٦٤)، والترمذي (١٨٥٨) فيه أم كلثوم مجهولة وَرَوَى عَنْ أُمِّةِ بْنِ نَخِيشٍ أخرجه أحمد (٣٣٦/٤) وأبو داود (٣٧٦٨) والطبراني في «الكبير» (٢٩١/١) وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٦١)، فيه الثني بن عبد الرحمن الخزاعي مجهول، وعن ابن مسعود أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢١٠/١٠) و«الأوسط» (٢٥/٥) وابن حبان كما في «الإحسان» (٣٢٣/٧) وابن السني (٤٥٩)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه عمر ابن علي المَقْدَمِي يدلّس تدليس القطع وفيه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود سمع من أبيه في الجملة وهو مدلس ولم يصرح؛ فالحديث حسن لغيره بحديث عائشة وأمية. والله أعلم.

(٣) (٢٠١٧).

(٢) (٢٠١٨).

(٤) (١٨٥٨) وهو حديث عائشة المتقدم.

وأما مشروعية الأكل باليمين؛ فلحديث ابن عمر عند مسلم^(١) وغيره: أن النبي ﷺ قال: «لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ بِشِمَالِهِ؛ وَلَا يَشْرَبُ بِشِمَالِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

وأما مشروعية الأكل من حافتي الطعام؛ فلحديث ابن عباس عند أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٢) وصححه أن النبي ﷺ قال: «الْبَرَكَةُ تَنْزِلُ فِي وَسْطِ الطَّعَامِ، فَكُلُوا مِنْ حَافَتَيْهِ وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهِ»، وأخرجه أبو داود^(٣) بلفظ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَأْكُلُ مِنْ أَعْلَى الصَّحْفَةِ، وَلَكِنْ لِيَأْكُلَ مِنْ أَسْفَلِهَا؛ فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ مِنْ أَعْلَاهَا».

وأما مشروعية الأكل مما يليه؛ فلحديث عمر بن أبي سلمة في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما، قال كنت غلامًا في حجر النبي ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي: «يَا غَلَامُ، سَمَّ اللَّهَ، وَكُلْ يَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

وأما مشروعية لعق الأصابع والصحفة؛ فلحديث أنس عند مسلم^(٥) وغيره: أن النبي ﷺ كان إذا طعم طعامًا لعق أصابعه الثلاث، وقال: «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَمِطْ عَنْهَا الْأَذَى وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ»، وأمرنا أن نَسْلُتَ القصة، وقال: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةَ». وفي «الصحيحين»^(٦) من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يُلْعَقَهَا»، وأخرج مسلم^(٧) من حديث جابر: أن النبي ﷺ أمر بلعق الأصابع والصحفة، وقال: «فَإِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةَ».

وأما مشروعية الحمد عند الفراغ والدعاء؛ فلحديث أبي أمامة عند البخاري^(٨)

(١) (٢٠٢٠).

(٢) أحمد (٢٧٠/١)، وابن ماجه (٣٢٧٧)، والترمذي (١٨٠٥) وهو صحيح.

(٣) (٣٧٧٢). (٤) في البخاري (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

(٥) (٢٠٣٤). (٦) في البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١).

(٧) (٢٠٣٣). (٨) (٥٤٥٨).

وغيره أن النبي ﷺ كان إذا رفع مائدته قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ غَيْرَ مَكْفِيٍّ وَلَا مُودَعٍ وَلَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ رَبَّنَا». وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي وابن ماجه، والنسائي، والبخاري^(١) في «التاريخ» من حديث أبي سعيد قال: كان النبي ﷺ إذا أكل أو شرب قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ»، وأخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٢) وحسنه من حديث معاذ بن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ طَعَامًا، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، وأخرج أبوداود^(٣) من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ، وَإِذَا سَقَى لَبَنًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يُؤْزَى مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ»، وأخرجه الترمذي^(٤) بنحوه وحسنه، ولكن في إسناده علي بن زيد بن جُدعان وفيه ضعف، وقد رواه عن محمد بن حَرَمَلَةَ^(٥) قال أبو حاتم^(٦): بصري لا أعرفه.

وأما كونه لا يأكل متكئًا؛ فلحديث أبي جُحَيْفَةَ عند البخاري^(٧) وغيره قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مُتَكِّئًا».

(١) أحمد (٩٨/٣)، وأبوداود (٣٨٥٠)، والترمذي (٣٤٥٧)، وابن ماجه (٣٢٨٣)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٩٠)، والبخاري في «الكبير» (٣٥٣/١) وهو ضعيف مضطرب بمرّة؛ فيه إسماعيل بن رِيَّاحٍ وَرِيَّاحُ بن عُبَيْدَةَ السُّلَمِي كلاهما مجهول، والحديث قد ضعفه غير واحد من الحُفَظاء منهم الذهبي فقال في ترجمة إسماعيل: حديثه مضطرب غريب منكر «الميزان» (٨٧٥).

(٢) أحمد (٤٣٩/٣)، وابن ماجه (٣٢٨٥)، والترمذي (٣٤٥٨) ضعيف؛ فيه عبد الرحيم بن ميمون أبو مرحوم وسهل بن معاذ، كلاهما ضعيف.

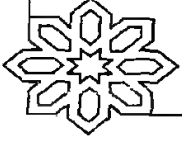
(٣) (٣٧٣٠). (٤) (٣٤٥٥).

(٥) كذا في الأصلين وهو خطأ، فالذي في إسناده هو عمر بن حرملة لا محمد.

(٦) القائل: (بصري لا أعرفه إلا في هذا الحديث) هو أبو رُزْغَةَ لا أبو حاتم كما في «الجرح» (١٠٢/٦) والكلام في «النيل» (١٦٨/٦) على الصواب وعلي بن زيد ضعيف، والحديث ضعيف بمرّة.

(٧) (٥٣٩٩).

كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ



كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَيَجُوزُ الْإِتِّبَادُ فِي جَمِيعِ الْأَيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ إِتِّبَادُ جِنْسَيْنِ مُخْتَلِطَيْنِ، وَيَحْرُمُ تَخْلِيلُ الْخَمْرِ، وَيَجُوزُ شُرْبُ الْعَصِيرِ وَالنَّبِيدِ قَبْلَ غَلْيَانِهِ، وَمَطْنُهُ ذَلِكَ بِمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَآدَابُ الشُّرْبِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةَ أَنْفَاسٍ، وَبِالْيَمِينِ وَمِنْ قُعُودٍ وَتَقْدِيمِ الْأَيْمَنِ فَلَا يَمْنُ، وَيَكُونُ السَّاقِي آخِرَهُمْ شُرْبًا، وَيُسَمَّى فِي أَوَّلِهِ وَيَحْمَدُ فِي آخِرِهِ، وَيُكْرَهُ التَّنَفُّسُ فِي السَّقَاءِ، وَالنَّفْخُ فِيهِ، وَالشُّرْبُ مِنْ فَمِهِ، وَإِذَا وَقَعَتِ النَّجَاسَةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَائِعَاتِ لَمْ يَحِلَّ شُرْبُهُ، وَإِنْ كَانَ جَامِدًا أُلْقِيََتْ وَمَا حَوْلَهَا، وَيَحْرُمُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

أقول: أما كون كل مسكر حرامًا، فلما أخرجه مسلم^(١) وغيره من حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، فشمّل ذلك جميع أنواع الخمر من الشجرتين وغيرهما فيتناولوه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبَيْسُ﴾ [المائدة: ٩٠] الآية، وفي لفظ لمسلم: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ»، وفي «الصحاحين»^(٢) من حديث عائشة قالت: سئِلَ رسول الله ﷺ عن البَتِّعِ وهو نبذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال ﷺ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»، وفيها^(٣) نحوه من حديث أبي موسى، وفي الباب أحاديث.

وأما كون ما أسكر كثيره فقليله حرام؛ فلحديث عائشة عند أحمد، وأبي داود،

(٢) في البخاري (٥٥٨٥)، ومسلم (٢٠٠١).

(١) (٢٠٠٣).

(٣) في البخاري (٤٣٤٣)، ومسلم (١٥٨٦/٣).

والترمذي^(١) وحسنه، وابن حبان، والدارقطني وأعله بالوقف^(٢) قالت: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ الْفَرْقُ مِنْهُ فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ»، ورجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن سالم الأنصاري مولا لم المذني^(٣): لم أر أحدا قال فيه كلاما. وقال الحاكم^(٤): هو معروف بكنيته. يعني أبا عثمان، وأخرج أحمد، وابن ماجه، والدارقطني^(٥) وصححه من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»، وأخرجه أبوداود، والترمذي^(٦) وحسنه وقال ابن حجر^(٧): رجاله ثقات من حديث جابر. وأخرجه أيضا أحمد، والنسائي، وابن ماجه^(٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفي الباب أحاديث.

وأما جواز الانتباز في جميع الآنية؛ فلما أخرجه مسلم^(٩) وغيره من حديث بُرَيْدَةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِيَّةِ إِلَّا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَغَاءٍ غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا»، وفي لفظ مسلم أيضا وغيره: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ، وَإِنَّ ظَرْفًا لَا يَحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، وفي الباب أحاديث مصرحة بنسخ ما قد كان وقع منه ﷺ من النهي عن الانتباز في الدُّبَاءِ، والتَّقِيرِ، والمُرْقَتِ، والْحَنَنْتِ، ونحوها كما هو مذكور في الأحاديث المروية في

(١) أخرجه أحمد (٧١/٦)، وأبوداود (٣٦٨٧)، والترمذي (١٨٦٦).

(٢) وابن حبان (٣٧٩/٧)، والدارقطني (٢٥٠/٤)، وأعله بالوقف كما في «التلخيص» (٧٣/٤)، و«البدار المنير» (٧٠٤/٨).

(٣) في «مختصر السنن» (٢٧٠/٥). (٤) هو أبو أحمد صاحب «الكنى» كما في «التهذيب».

(٥) أحمد (٩١/٢)، وابن ماجه (٣٣٩٢)، والدارقطني عزاه إليه المجد بن تيمية في «المنتقى» فتبعه الشوكاني، فالذي في «السنن» من حديث ابن عمر بغير هذا اللفظ، وإنما هو من حديث ابن عمرو فلعلة المراد والله أعلم، والحديث ضعيف بمرّة؛ فيه زكريا بن منظور عند ابن ماجه، وأبو معشر عند أحمد، وكلاهما ضعيف جدا.

(٦) أبوداود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥) وهو حسن. (٧) في «التلخيص» (٧٣/٤).

(٨) أحمد (١٦٧/٢)، والنسائي (٣٠٠/٨)، وابن ماجه (٣٣٩٤) وهو حسن.

(٩) (٩٧٧) «كتاب الأشربة» (١٦٧/١٣).

«الصحيحين» وغيرهما.

وأما كونه لا يجوز انتباز جنسين مختلفين؛ فلحديث جابر في «الصحيحين»^(١) وغيرهما عن النبي ﷺ: أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً، ونهى أن ينبذ الرطب والبُسْرُ جميعاً. وفيهما^(٢) من حديث أبي قتادة نحوه^(٣) ولمسلم نحوه من حديث أبي سعيد وله أيضاً^(٤) نحوه من حديث أبي هريرة، وفي الباب أحاديث، ووجه النهي عن انتباز الخليطين أن الإسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط فيظن المنتبذ أنه لم يبلغ إلى حد الإسكار وقد بلغه، وقال النووي^(٥): ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه لا التحريم وإنما يحرم إذا صار مسكراً ولا تخفى علامته. وقال بعض المالكية: هو للتحريم. وقد ورد ما يدل على منع انتباز جنسين سواء كانا ما ذكر في الأحاديث السابقة أم لا وهو ما أخرجه النسائي، وأحمد^(٦) من حديث أنس: قال نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين شيئين فينبذا يبغى أحدهما على صاحبه. ورجال إسناده ثقات^(٧)

وأما كونه يحرم تخليل الخمر؛ فلحديث أنس عند أحمد، وأبي داود، والترمذي^(٨) وصححه أن النبي ﷺ سئل عن الخمر تُتخذُ خلّاً، فقال: لا. وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي^(٩) من حديثه أيضاً أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا، فقال: «أَهْرِقْهَا». قال: أفلا نجعلها خلا؟ قال: «لا». وقد عزاه المنذري^(١٠) في

(١) في البخاري (٥٦٠١)، ومسلم (١٩٨٦). (٢) في البخاري (٥٦٠٢)، ومسلم (١٩٨٨).

(٣) (١٩٨٧). (٤) (١٩٨٩).

(٥) «شرح مسلم» (١٣/١٥٤).

(٦) النسائي (٢٩٢/٨)، وأحمد في الأشربة كما في «الفتح» لابن حجر (٧١/١٠).

(٧) كلا؛ ففيه وقاء بن إياس الأسدي ضعيف.

(٨) أخرجه أحمد (١١٩/٣)، وأبوداود (٣٦٧٥)، والترمذي (١٢٩٤).

(٩) أحمد (١١٩/٣)، وأبوداود (٣٦٧٥)، والترمذي (١٢٩٣) هو حديث واحد اختلف في صحابه أهو عن أنس أم عن أبي طلحة والراجع أنه عن أنس وهذا ما رجحه الترمذي.

(١٠) في «المختصر» (٥/٢٦١)، وهو في مسلم (١٩٨٣).

«مختصر السنن» إلى مسلم وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني^(١)، وأخرج أحمد^(٢) من حديث أبي سعيد نحوه.

وأما كونه يجوز شرب العصير والنبيد قبل غليانه؛ فلحديث أبي ثريرة عند أبي داود، والنسائي، وابن ماجه^(٣): قال: علمت أن رسول الله ﷺ كان يصوم فتحنث فطره بنبيد صنعته في دُبَاء، ثم آتيته به فإذا هو يَنْشُ، فقال: «اضْرِبْ بِهَذَا الْحَايْطُ؛ فَإِنَّ هَذَا شَرَابٌ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». وأخرج أحمد^(٤) عن ابن عمر في العصير، قال: اشربه ما لم يأخذه شيطانه، قيل: وفي كم يأخذه شيطانه؟ قال: في ثلاث. وأخرج مسلم^(٥) وغيره من حديث ابن عباس: أنه كان ينقع للنبي ﷺ الزبيب فيشربه اليوم، والغد، وبعد الغد إلى مساء الثالثة، ثم يأمر به فيسقي الخادم أو يُهْرَاقُ. قال أبو داود: معنى يسقي الخادم يبادر به الفساد.

وأما كون مَطْنَّة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام؛ فلحديث ابن عباس المذكور وقد أخرج مسلم^(٦) وغيره من حديث عائشة أنها كانت تنتبذ لرسول الله ﷺ غدوة فإذا كان من العشي فتعشى شرب على عشائه، وإن فضل شيء صبته أو أفرغته، ثم تنتبذ له بالليل فإذا أصبح تغذى فشرب على غذائه، قالت: نغسل السقاء غدوة وعشية. وهو لا ينافي حديث ابن عباس المتقدم أنه كان يشربه اليوم، والغد، وبعد الغد إلى مساء الثالثة، لأن الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية والكل في «الصحيح».

(١) (٢٦٥/٢٣) عن أم سلمة وهو منكر فيه قَرَجُ بن فضالة أبو فضالة الجُمُيُّ ضعيف جداً وخاصة في روايته عن يحيى بن سعيد الأنصاري وهذا الحديث منها، قال الدارقطني عَقَبَهُ: تفرد به فرج بن فضالة عن يحيى وهو ضعيف يروي عن يحيى بن سعيد أحاديث لا يُتَابَعُ عليها، وذكره ابن عدي في مناكيره (٦/٢٠٥٤).

(٢) (٢٦/٣) فيه مجاليد بن سعيد، قال الدارقطني: لا يُعْتَبَرُ به.

(٣) أخرجه أبو داود (٣٧١٦)، والنسائي (٣٠١/٨)، وابن ماجه (٣٤٠٩) فيه خالد بن عبد الله بن الحسين مقبول.

(٤) عزاه المجد بن تيمية في «المنتقى» لأحمد ولم أقف عليه في «المسند» ولا في «الأشربة» بعد البحث المُضْنِي! فلعله في كتب أحمد الأخرى.

(٦) (٢٠٠٥).

(٥) (٢٠٠٤).

وأما كون من آداب الشرب أن يكون ثلاثة أنفاس؛ فلحديث أنس في «الصحيحين»^(١) أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً. وفي لفظ لمسلم^(٢) أنه كان يتنفس في الشراب ثلاثاً، ويقول: «إِنَّهُ أَرَوَى وَأَمْرًا». والمراد أنه كان يتنفس بين كل شربتين في غير الإناء.

وأما التنفس في الإناء؛ فمنهي عنه لحديث أبي قتادة في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ». وأخرج أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي^(٤) وصححه من حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ نهى أن يتنفس في الإناء أو ينفخ فيه. وأخرج أحمد، والترمذي^(٥) وصححه من حديث أبي سعيد أن النبي نهى عن النفخ في الشراب، فقال رجل: الْقَدَاةُ أَرَاهَا فِي الشَّرَابِ. فقال: «أَرْقُهَا». فقال: إني لا أَرَوَى من نفس واحد، قال: «فَأَيْنَ الْقَدَحِ إِذَنْ عَنْ فَيْكَ». وأما باليمين فلما تقدم في آداب الأكل.

وأما من قعود، فلحديث أبي سعيد عند مسلم^(٦) وغيره أن النبي ﷺ نهى عن الشرب قائماً. وأخرج مسلم^(٧) أيضاً من حديث أبي هريرة روى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِماً، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِمْ»، ولا يعارض هذا حديث ابن

(١) في البخاري (٥٦٣٠)، ومسلم (٢٠٢٨). (٢) فيه أبو عصام مُخْتَلَفٌ فيه.

(٣) في البخاري (٥٦٣١)، ومسلم (١٦٠٢/٣).

(٤) أحمد (٢٢٠/١)، وأبو داود (٣٧٢٨)، وابن ماجه (٣٤٢٩)، والترمذي (١٨٨٨) وهو صحيح.

(٥) أحمد (٨٠/٣)، والترمذي (١٨٨٧) وهو صحيح. (٦) (٢٠٢٥).

(٧) (٢٠٢٦). قال القاضي عياض: وحديث عمر بن حمزة لا يتحمل مثل هذا الحديث لمخالفة غيره عن أبي غطفان عن أبي هريرة، قالوا: وعمر بن حمزة لا يتحمل مثل هذا الحديث لمخالفة غيره له، والصحيح أنه موقوف على أبي هريرة. «الإكمال» (٤٩١/٦).

وقال الباجي: وهذا الحديث أيضاً رواه عمر بن حمزة، ولا يتحمل مثل هذا. والذي يظهر لي أن الصحيح من حديث أبي هريرة إنما هو موقوف عليه، ولا خلاف فيه أنه لا يجب الاستقاء على من شرب قائماً ناسياً. «المنتقى» (٣٣٧/٧).

عباس في «الصحيحين»^(١) أن النبي ﷺ شرب من ماء زمزم قائماً. ولا ما أخرج البخاري^(٢) وغيره من حديث علي أنه شرب وهو قائم، ثم قال: إن ناساً يكرهون الشرب قائماً وإن رسول الله ﷺ صنع مثل ما صنعت. ولا ما أخرجه أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٣) وصححه من حديث ابن عمر قال: كنا نأكل عند رسول الله ﷺ ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيام؛ لأنه يمكن الجمع بأن الكراهة للتنزيه، وإن كان قوله: «فن نسي فَلَيْسَتْ قِيَمٌ» يُشْعِرُ بعدم الجواز، فقد يكون ذلك في حق من قصد مخالفة السنة على أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة، ويخص القول الشامل له وللأمة فيكون الفعل خاصاً به كما تقرر في الأصول.

وأما كونه يقدم الأيمن فالأيمن، فلحديث أنس في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما أن النبي ﷺ أتى بلبن قد شِيبَ بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب، ثم أعطاه الأعرابي، وقال: «الْأَيْمَنَ فَالْأَيْمَنَ». وفيها^(٥) من حديث سهل بن سعد أن النبي ﷺ أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ، فقال: للغلام: «أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ»، فقال الغلام: والله يا رسول الله لا أؤثر نصيبي منك أحداً، فتلَّ رسول الله ﷺ في يده.

وأما كون الساقى آخرهم شرباً، فلحديث أبي قتادة عند ابن ماجه وأبي داود، والترمذي^(٦) وصححه، وقال المنذري^(٧): رجال إسناده ثقات. عن النبي ﷺ قال:

(١) في البخاري (٥٦١٧)، ومسلم (٢٠٢٧). (٢) (٥٦١٦).

(٣) أحمد (١٠٨/٢)، وابن ماجه (٣٣٠١)، والترمذي (١٨٨٠) وهو منكرو، أنكر على حفص بن غياث أنكره ابن المديني وأحمد وابن معين وأبو زُرْعَةَ كما في «التهذيب» ترجمة حفص، والبخاري كما في «علل الترمذي» (٧٩١/٢) وكلام أبي زُرْعَةَ في «علل ابن أبي حاتم» (١٠/٢) وكذا أعله أبو حاتم فقال: وهذا حديث لا أصل له بهذا الإسناد كما في «العلل» (٩/٢)، وهو ضمن تذييلنا على «أحاديث معللة ظاهرها الصحة».

(٤) في البخاري (٥٦١٩)، ومسلم (٢٠٢٩). (٥) في البخاري (٥٦٢٠)، ومسلم (٢٠٣٠).

(٦) أخرجه ابن ماجه (٣٤٣٤)، والترمذي (١٨٩٤)، ولم يخرجه أبو داود كما في «تحفة الأشراف» (٢٤٥/٩).

(٧) في «المختصر» (٢٨٥/٥).

«سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شَرْبًا»، وقد أخرجه أيضًا مسلم^(١) بلفظ: قلت: لا أشرب حتى يشرب رسول الله ﷺ، فقال: «إِنَّ السَّاقِي آخِرُهُمْ شَرْبًا».

وأما مشروعية التسمية والحمد، فلحديث ابن عباس عند الترمذي^(٢) قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا نَفْسًا وَاحِدًا كَشْرَبِ الْبَعِيرِ، وَلَكِنْ اشْرَبُوا مَتْنً، وَثَلَاثَ، وَتَمَوْا اللَّهَ إِذَا أَنْتُمْ شَرِبْتُمْ، وَاحْمَدُوا اللَّهَ إِذَا أَنْتُمْ رَفَعْتُمْ». وأخرج أحمد،^(٣) وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، والبخاري في «التاريخ» من حديث أبي سعيد قال: كان النبي ﷺ إذا أكل وشرب قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ».

وأما كراهة التنفس في السقاء والنفخ؛ فقد تقدم أدلة ذلك في الشرب ثلاثة أنفاس.

وأما كراهة الشرب من قَمِ السقاء؛ فلحديث أبي سعيد في «الصحيحين»^(٤)، قال: نهى النبي ﷺ عن اخْتِنَاتِ الْأَسْقِيَةِ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ أَفْوَاهِهَا. وفي رواية لهما: «وَاخْتِنَاتُهَا أَنْ يُقَلَّبَ رَأْسُهَا، ثُمَّ يُشْرَبَ مِنْهُ». وفي البخاري^(٥) من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب مِنْ فِي السَّاءِ. وزاد أحمد^(٦): قال أيوب: فأُنبئت أن رجلاً شرب من فِي السَّاءِ فخرجت حية. وفي البخاري^(٧) وغيره من حديث ابن عباس رضيه الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فِي السَّاءِ. وهذا لا يعارضه ما رواه ابن ماجه، والترمذي^(٨) وصححه من حديث كُبْشَةَ قَالَتْ: دخل عليَّ رسول الله ﷺ

(١) (٦٨١)

(٢) (١٨٨٥) وهو ضعيف بمرة؛ فيه يزيد بن سنان أبو فروة الزُّهَّاءِي، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف ويزيد أشد منه ضعفاً.

(٣) تقدم تحريجه والكلام عليه (ص ٤٧٣) وأنه مضطرب بمرة.

(٤) في البخاري (٥٦٢٥)، ومسلم (٢٠٢٣). (٥) (٥٦٢٨).

(٦) (٢٣٠/٢). (٧) (٥٦٢٩).

(٨) ابن ماجه (٣٤٢٣)، والترمذي (١٨٩٢) وهو صحيح.

فَشَرِبَ مِنْ فِي قَرِيَّةٍ معلقةً قائماً، فقامت إلى فيها فقطعته. وأخرج أحمد، وابن شاهين والترمذي في «الشائل»، والطبراني، والطحاوي^(١) من حديث أم سليم نحوه، وأخرج أبوداود، والترمذي^(٢) من حديث عبدالله بن بُسر^(٣) نحوه أيضاً؛ لأن فعله صوابه قد يكون لبيان الجواز؛ فتحمل أحاديث النهي على الكراهة لا على التحريم، وقد يكون ما فعله صوابه لعذر؛ فتحمل أحاديث النهي على عدم العذر، وقد جزم ابن حزم^(٤) بالتحريم، وَرُوِيَ عن أحمد أن أحاديث النهي ناسخة.

وأما كون ما وقعت فيه النجاسة إذا كان مائعاً لم يَحِلَّ شربه وإن كان جامداً أَلْقَيْتُ وما حولها؛ فلحديث ميمونة عند البخاري^(٥) وغيره: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فانت، فقال: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُّوا سَمَنَكُمْ» وأخرجه أبوداود، والنسائي^(٦) في لفظ لهما^(٧) من هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن، فقال: «إِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرُبُوهُ». وصححه ابن حبان^(٨)، وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي^(٩) من حديث أبي هريرة

(١) أحمد (١١٩/٣)، وابن شاهين في «الناسخ والمنسوخ»، (٥٧١) والترمذي في «الشائل» (٢١٥)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧/٢٥). والطحاوي «شرح معاني الآثار» (٢٧٤/٤)، وهو حسن لغيره.

(٢) أبوداود (٣٤٢١)، والترمذي (١٨٩١) والصحيح فيه الإرسال، وَصَلَهُ عبدالله بن عمر العُمَرِيُّ وهو ضعيف عن عيسى بن عبدالله بن أنيس وهو مجهول الحال، وأرسله عبيدالله بن عمر العُمَرِيُّ كما في «التهذيب».

(٣) كذا في الأصلين، وهو خطأ، صوابه: عبد الله بن أنيس.

(٤) «المحلى» (٢٣٠-٢٢٩/٦). (٥) (٥٥٣٨).

(٦) أبوداود (٣٨٤٣)، والنسائي (١٧٨/٧). (٧) عن أبي داود والنسائي.

(٨) (٣٣٥/٢) وهو غير محفوظ.

(٩) أحمد (٢٦٥/٢)، وأبوداود (٣٨٤٣)، والترمذي معلقاً (٢٥٧/٤) وهو غير محفوظ أيضاً قال البخاري: هذا خطأ أخطأ فيه معمر قال: والصحيح حديث الزُّهْرِيِّ عن عبيدالله عن ابن عباس عن ميمونة كما في «سنن الترمذي» ونحوه كلام أبي حاتم كما في «العلل» (١٢/٢)، وقال الترمذي: وهو حديث غير محفوظ، وكذا حكم ابن القيم بوم الحديثين كما في «تهذيب السنن» (٣٣٦/٥)، وكذا شبخه ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوى» (٤٩٠-٤٩٥/٢١) وجاءت الزيادة عن ابن عمر أخرجه البيهقي (٣٥٤/٩) وله =

قال: سئل رسول الله عن فأرة وقعت في سمن فأتت، فقال: «إِنْ كَانَ جَامِدًا فَخَذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا ثُمَّ كُلُّوا مَا بَقِيَ، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ»، وقد أخرج النسائي^(١) أيضًا وحكم غير الثأرة مما هو مثلها في النجاسة والاستقذار حكمها إذا وقع في سمن أو نحوه.

وأما تحريم الأكل والشرب من آنية الذهب والفضة؛ فلحديث حذيفة في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ وَلَا الدِّيبَاجَ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا؛ فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ». وفيها^(٣) أيضًا من حديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الْفِضَّةِ إِنْمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»، وفي لفظ مسلم: «إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي إِنَاءِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ...»، وأخرج مسلم^(٤) من حديث البراء بن عازب قال: نهانا رسول الله ﷺ عن الشرب في الفضة، قال: «مَنْ شَرِبَ فِيهَا فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْ فِيهَا فِي الْآخِرَةِ»، وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٥) من حديث عائشة نحو حديث أم سلمة.



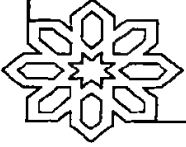
= طرق عن ابن عمر وهي ضعيفة وأعله البيهقي بالوقف وهذه الزيادة ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(١) عن ميمونة لا عن أبي هريرة كما في «الصغرى» (١٧٨/٧) و«الكبرى» (٨٨/٣).

(٢) في البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧). (٣) في البخاري (٥٦٣٤)، ومسلم (٢٠٦٥).

(٤) (٢٠٦٦). (٥) أحمد (٩٨/٦)، وابن ماجه (٣٤١٥) وهو حسن.

كتاب اللباس



سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ فِي الْمَلَا وَالْخَلَاءِ، وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الْخَالِصَ مِنَ الْحَرِيرِ إِذَا كَانَ فَوْقَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا لِلتَّدَاوِي، وَلَا يَفْتَرِشُهُ، وَلَا الْمَصْبُوعَ بِالْعُصْفَرِ، وَلَا ثَوْبَ شُهْرَةٍ، وَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ وَلَا الْعَكْسَ، وَيَحْتَرُمُ عَلَى الرَّجُلِ التَّحَلِّيُ بِالذَّهَبِ لَا بَغِيرِهِ.

أقول: أما وجوب ستر العورة في الملا والخلاء، فلحديث حكيم بن حزام عن أبيه عند أحمد،^(١) وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، والحاكم، وصححه قال: قلت: يا رسول الله، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ فقال: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قلت: فإذا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ؟ قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَّا يَرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَيْنَهَا». فقلت: فإن كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟ قَالَ: «فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ». وقد اختلف أهل العلم في حد العورة وكذلك اختلفت الأدلة وقد استوفيت ذلك في «شرح المنتقى».

وأما كونه لا يلبس الرجل الخالص من الحرير إذا كان فوق أربع أصابع؛ فلحديث عمر في «الصحيحين»^(٢) قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ؛ فَإِنَّهُ مَنْ لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ»، وفيهما^(٣) نحوه من حديث أنس، وفيهما^(٤) وغيرها من حديث ابن عمر أنه رأى عمر حلة من إِسْتَبْرَقَ تَبَاعَ فَأَتَى بِهَا

(١) تقدم (ص ١٢٢) أنه عن هز بن حكيم عن أبيه عن جده معاوية بن خِزْدَةَ، وهو حسن.

(٢) في البخاري (٥٨٣٤)، ومسلم (٢٠٦٩). (٣) في البخاري (٥٨٣٢)، ومسلم (٢٠٧٣).

(٤) في البخاري (٥٨٣٥)، ومسلم (٢٠٦٨).

النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ابتع هذه؛ فْتَجَمَّلَ بها للعيد والوفود، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَا خَلَاقَ لَهُ». وأخرج أحمد، والترمذي [وصححه] والنسائي،^(١) من حديث أبي موسى أن النبي ﷺ قال: «أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلْإِنَاثِ مِنْ أُمَّتِي، وَحُرِّمَ عَلَى ذُكُورِهَا» وفي إسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم^(٢): إنه لم يلقه. وقد صححه أيضاً ابن حزم^(٣)، وَرَوَى من حديث علي عند أحمد، وأبي داود، والنسائي وابن ماجه، وابن حبان^(٤) قال: أخذ النبي ﷺ حريراً فجعله في يمينه وأخذ ذهباً فجعله في شماله، ثم قال: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي»، زاد ابن ماجه: «حِلٌّ لِلْإِنَاثِ» وهو حديث حسن^(٥)

وأخرج البيهقي^(٦) بإسناد حسن نحوه وأخرج البزار^(٧) من حديث عمر بن جرير البجلي نحوه أيضاً، وفي إسناده قيس بن أبي حازم، وفي الباب أحاديث^(٨)، وقد ذكر

(١) أحمد (٣٩٤/٤)، والنسائي (١٦١/٨)، والترمذي (١٧٢٠).

(٢) كما في «المراسيل» لابنه (ص ٦٧) وكذا أعلاه الدارقطني بالانقطاع في «العلل» (٢٤١/٧).

(٣) في «المحلى» (٣٥٦/٢) والحديث فيه خلاف وقد تقدم أنه منقطع وخلاصته أنه لا يصح، قال ابن حبان: خبر سعيد بن أبي هند عن أبي موسى في هذا الباب معلول لا يصح.

(٤) أخرجه أحمد (١١٥/١)، وأبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي (١٦٠/٨)، وابن ماجه (٣٥٩٥)، وابن حبان (٣٩٦/٧).

(٥) بل ضعيف، فيه خلاف ذكره الدارقطني في «علله» (٢٦٠/٣).

(٦) (٢٧٥/٣) كلا ليس بحسن، وهو عن عقبة بن عامر، وفيه مسلمة بن مُخَلَّدٌ مختلف في صحبته وهشام ابن أبي رقية مجهول الحال ويحيى بن أيوب الغافقي ضعيف وعبدالله بن جعفر بن درستويه مُخْتَلَفٌ في سماعه من يعقوب بن سفيان، وخلاصته: أن الحديث منكراً؛ فقد خالف يحيى بن أيوب عمرو بن الحارث عند أحمد (١٥٦/٤) وأبي يعلى (٢٨٩/٣) والطبراني (٣٢٧/١٧) فرواه بغير هذا اللفظ.

(٧) البزار في «البحر الزخار» (٤٦٧/٢) والطبراني في «الصغير» (٤٥٥) و«الأوسط» (٥٩/٤) كذا في الأصلين، وهو عن عمر بن الخطاب، وعمر بن جرير في سنده وهو متروك قال أبو حاتم كما في «الجرح» (٢٢٤/٦): كان يكذب.

(٨) منها عن ابن عمر ذكره الدارقطني في «علله» (٧٧/١٣) وقال: وهم والصحيح عن عبيدالله عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى، وسعيد لم يسمعه من أبي موسى.

المهدي في "البحر" أنه مجمع على تحريم الحرير للرجال، وقال فيه: إنه خالف في ذلك ابن عُليَّة، وانعقد الإجماع بعده على التحريم. وقال القاضي عياض^(١): إنه حكي عن قوم إباحته. وقال أبوداود: إنه لبس الحرير عشرون نفساً من الصحابة. وقد اختلف أهل العلم في الحرير المشوب بغيره، واستدل المانعون من لبسه بما ورد من منعه صريحاً في حديث أبيه عليه السلام للبس حلة السراء كما في "الصحيحين"^(٢) من حديث علي، ولكنه قد وقع الخلاف في تفسير حلة السَّيراء ما هي، فقيل: إنها ذات الخطوط. وقيل: المختلفة الألوان، وهذان التفسيران لا يدلان على مطلوب من استدل بذلك على المنع من لبس المشوب على أنه

— وهو من رواية يحيى بن سُليم عن عبيد الله وهي منكرة.

※ ومنها عن ابن عباس أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٥/١١) فيها إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف جداً وله طريق أخرى عنده (١٥٢/١١) فيها محمد بن الفضل بن عطية كذاب، وإبراهيم بن أحمد بن مروان الواسطي قال الدارقطني: ليس بالقوي، وعمر بن صالح بن خيرة ينظر ما حاله.

※ ومنها عن وائلة أخرجه الطبراني (٩٧/٢٢) وفيه محمد بن عبدالرحمن نسبة الذهبي القرشي وفي طبقته مجموعة يوافقونه في اسمه واسم أبيه وفيهم خلاف ذكره الحافظ في "اللسان" قال الذهبي: لا يُدْرَى من هو؟! وذكر ابن أبي حاتم المقدسي القشيري قال: وكان يكذب، فيخشي أن يكون هو، وإسماعيل ابن قيراط قال ابن الملقن: لا أعرفه وأسماء بنت وائلة قال ابن الملقن: لا أعلم حالها الآن.

※ ومنها عن عبدالله بن عمرو أخرجه الطيالسي (٢٢٥٣) وابن أبي شيبة (١٥٣/٥) وابن ماجه (٣٥٩٧) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢٥١/٤) وهو منكر فيه عبدالرحمن بن أنعم الإفريقي ضعيف على أقل أحواله وإلا فقد تركه أحمد وابن خراش وخاصة في روايته عن عبدالرحمن بن رافع التَّوْخِيي وهو ضعيف، وهذه منها.

※ ومنها عن زيد بن أرقم أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢١١/٥) والعقيلي (١٧٤/١) وفيه ثابت بن زيد بن ثابت بن زيد بن أرقم ضعيف وعباد بن العوام عن سعيد بن أبي عروبة قال أحد: روايته عنه مضطربة. اهـ وأنيصة بنت زيد بن أرقم لا أعرفها. اهـ وقد ذكر شيئاً من ذلك الزيلعي في "نصب الراية" (٢٢٢-٢٢٤/٤) وابن حجر في "التلخيص" (٥٤/١) وقد جمع أزمة ذلك ابن الملقن كما هي عادته في بحث مائع في كتابه النفيس "البدر المنير" (٤٧١-٤٨٥/٢) وما ذكرنا من الطرق لا تخلو من الضعف ولا يصح شيء منها قال الإمام أبو بكر البرار: ولا نعلم فيما يروى في ذلك حديثاً ثابتاً عند أهل النقل. "البحر الزخار" (٤٦٧/١). وقد ذكرناه في بحثنا "التدوين" لندلل على أنه لا يصح من وجه مبين.

قد قيل إنه الحرير المحض، واستدل من لم يقل بتحريم المشوب بل حرم الخالص فقط بمثل حديث ابن عباس عند أحمد، وأبي داود^(١) قال: إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من قَرٍّ. وفي إسناده خُصِّفُ بن عبدالرحمن وفيه ضعف. والمصمت: بضم الميم الأولى وفتح الثانية المخففة وهو الذي جميعه حرير لا يخالطه قُطُنٌ ولا غيره، وهذا البحث طويل الذيل.

وأما تقييد التحريم بما كان فوق أربع أصابع؛ فلحديث عمر في «الصحيحين»^(٢) وغيرها: أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس^(٣) الحرير إلا هكذا، ورفع لنا رسول الله ﷺ يديه الوسطى والسبابة وضهما. وفي لفظ لمسلم وغيره: نهى عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة.

وأما جواز لبسه للتداوي؛ فلحديث أنس في «الصحيحين»^(٤) وغيرها أن النبي ﷺ رَخَّصَ لعبد الرحمن بن عوف والزيير في لبس الحرير لِجِغَّةٍ كانت بهما.

وأما كونه لا يحل فراش الحرير؛ فلحديث حذيفة عند البخاري^(٥) قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه، [وقال: هو لهم في الدنيا ولنا في الآخرة. وفي معنى ذلك أحاديث وهذا نص في محل النزاع، وأما الاسترواح بالقياس على جواز افتراش ما فيه تصاوير فقياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار، وإلى التحريم^(٦) ذهب الجمهور ورؤي عن ابن عباس، وأنس أنه يجوز افتراش الحرير، وإليه ذهب الحنفية والهدوية، واستدل لهم بأن افتراش الحرير إهانة، وليس هذا مما يستدل به على المسائل الشرعية على فرض عدم المعارض، فكيف وقد عارضه الدليل الصحيح الصريح.

(١) تقدم الكلام عليه (ص ١٢٦). (٢) في البخاري (٥٨٢٩)، ومسلم (٢٠٦٩).

(٣) وفي (ك): لبوس. (٤) في البخاري (٥٨٣٩)، ومسلم (٢٠٧٦).

(٥) (٥٨٣٧).

(٦) وفي الأصلين: وإليه، وما أثبتناه من المطبوع موافق للسباق.

وأما المنع من المصوغ بالعُصْفُر؛ فلحديث عبدالله بن عمرو عند مسلم^(١) وغيره: قال رأى رسول الله ﷺ عليّ ثوبين معصفرين فقال: «إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهَا» وأخرج مسلم^(٢) وغيره أيضاً من حديث علي قال: نهاني رسول الله ﷺ عن التختم بالذهب، وعن لباس القَسِيِّ، وعن القراءة في الركوع والسجود، وعن لباس المعصفر. وفي الباب أحاديث، والعصفر يَصْبُغُ الثوب صبغاً أحمر على هيئة مخصوصة، فلا يعارضه ما ورد في لبس مطلق الأحمر كما في «الصحيحين»^(٣) من حديث البراء قال: كان رسول الله ﷺ مربوعاً بعيد ما بين المنكبين، له شعر يبلغ شحمة أذنيه رأيته في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه. وفي الباب أحاديث يجمع بينها بأن المنوع منه هو الأحمر الذي صُبِغَ بالعصفر، والمباح هو الأحمر الذي لم يصبغ به.

وأما المنع من ثوب الشُّهْرَةِ؛ فلحديث ابن عمر: «مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ فِي الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن ماجه،^(٤) ورجال إسناده ثقات، والمراد به الثوب الذي يُشْهَرُ لابسَه بين الناس، ويلحق بالثوب غيره من الملبوس ونحوه مما اشتهر به اللابس له لوجود العلة.

وأما كونه لا يلبس الرجل ما يختص بالنساء ولا العكس؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، وأبي داود، والنسائي^(٥) أن النبي ﷺ لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل. وفي «صحيح البخاري»^(٦) وغيره من حديث ابن عباس قال: لعن رسول الله ﷺ المتشبهات من النساء بالرجال، والمتشبهين من الرجال بالنساء. وفي الباب أحاديث.

(١) (٢٠٧٧).

(٢) (٢٠٧٨).

(٣) في البخاري (٣٥٥١)، ومسلم (٢٣٣٧).

(٤) ابن ماجه (٣٦٠٦) وبقيّة التخرّيج قد تقدّم مع الكلام على الحديث (ص ١٢٦).

(٥) أخرجه أحمد (٣٢٥/٢)، وأبوداود (٤٠٩٨)، والنسائي في «الكبرى» (٣٩٧/٥) وهو حسن.

(٦) (٥٨٨٥).

وأما تحريم التحلي بالذهب على الرجال؛ فلما تقدم من الأحاديث الواردة في تحريم الذهب وهو لا يكون إلا حلية؛ إذ لا يمكن لبسه، وأما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير أو بغيره فهو فضة لا ذهب وإن سماه الناس ذهباً، ومن الأدلة على ذلك ما ورد في المنع من خاتم الذهب^(١)، وما ورد^(٢) فيمن حلّ حبیباً له ولو خربصيص^(٣)، وقد جمعت^(٤) رسالة مستقلة في تحريم التحلي بقليل الذهب وكثيره، وجمعت^(٥) أيضاً رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب، وهل يجوز ذلك أم لا؟ فليرجع إليهما.



(١) عن ابن عباس في مسلم (٢٠٩٠).

(٢) عن أسماء بنت يزيد عند أحمد (٤٥٩/٦)، وعن عبد الرحمن بن غنم عنده أيضاً (٢٢٧/٤)، والحديث ضعيف؛ فيه شهر بن حوشب وقد اختلف فيه تارة عن أسماء وتارة عن عبد الرحمن بن غنم.

(٣) قال ابن منظور: الخَرْبَصِيصُ القُرْطُ وما عليها خَرْبَصِيصَةٌ أي شيء من الحُجِيِّ. «لسان العرب» (٥٠/٤).

(٤) «الوشى المرقوم في تحريم التحلي بالذهب على العموم»، كما في «الفتح الرباني» (٤٢١٧/٨).

(٥) «القول الجلي في حل لبس النساء للحلي» (٤٢٦١/٩).

كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ



تُشْرَعُ لِأَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ، وَأَقْلَهَا شَاةٌ، وَوَقْتُهَا بَعْدَ صَلَاةِ النَّحْرِ إِلَى آخِرِ
أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَأَفْضَلُهَا أَسْمُهَا، وَلَا يُجْزَى مَا دُونَ الْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ،
وَالثَّنِيِّ مِنَ الْمَعْرِ، وَلَا الْأَعُورُ، وَالْمَرِيضُ، وَالْأَعْرَجُ، وَالْأَعْجَفُ، وَأَعْصَبُ
الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ، وَيَتَصَدَّقُ مِنْهَا وَيَأْكُلُ وَيَدَّخِرُ، وَالذَّبْحُ فِي الْمَصَلَّى أَفْضَلُ، وَلَا
يَأْخُذُ مَنْ لَهُ أُضْحِيَّةٌ مِنْ شَعْرِهِ وَطُفْرِهِ بَعْدَ دُخُولِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى
يُضْحِيَ.

أقول: أما كونها تشرع لأهل كل بيت، فلحديث أبي أيوب الأنصاري قال: كان
الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته. أخرجه ابن ماجه
والترمذي^(١) وصححه، وأخرج نحوه ابن ماجه^(٢) من حديث أبي سريجة بإسناد صحيح
وأخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي^(٣) من حديث مخنف بن سليم أنه سمع النبي ﷺ
يقول: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةٌ»، وفي إسناده أبو زملة
واسمه عامر، قال الخطابي^(٤): مجهول. وقد اختلف في وجوب الأضحية، فذهب
الجمهور إلى أنها سنة غير واجبة، وذهب ربيعة، والأوزاعي، وأبو حنيفة، والليث،
وبعض المالكية إلى أنها واجبة على المؤسر وحكي عن مالك والنخعي؛ وتمسك القائلون

(١) ابن ماجه (٣١٤٧)، والترمذي (١٥٠٥) وهو حسن.

(٢) (٣١٤٨) وصحته متوقفة على ثبوت سماع الشَّعْبِيِّ من أبي سريجة؛ فإنه يرسل كثيراً.

(٣) أحمد (٢١٥/٤)، وأبو داود (٢٧٨٨)، والنسائي (١٦٧/٧).

(٤) في «المعالم» (١٩٥/٢).

بالجواب. بمثل حديث: «عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٌ أَصْحِيَّةٌ». المتقدم وبمثل حديث أبي هريرة عند أحمد، وابن ماجه، وصححه الحاكم^(١) وقال ابن حجر في «الفتح»^(٢): رجاله ثقات، لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا». ومن أدلة الموجبين قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، والأمر للجواب وقد قيل: إن المراد تخصيص الرب تعالى بالنحر لا للأصنام ومن ذلك حديث جندب بن سفيان البجلي في «الصحيحين»^(٣) وغيرها قال: قال ﷺ: «مَنْ كَانَ ذَبِيحَ قَبْلٍ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُذْبِحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبِيحَ حَتَّى مَصَلَّيْنَا فَلْيُذْبِحْ بِاسْمِ اللَّهِ». ومن حديث جابر نحوه^(٤)، وجعل الجمهور حديث أنه ﷺ ضحى عَمَّنْ لم يضح من أمته بكبش. كما في حديث جابر عند أحمد، وأبي داود، والترمذي^(٥)، وأخرج نحوه أحمد، والطبراني، والبخاري^(٦) من حديث أبي رافع بإسناد حسن^(٧) قرينة صارفة لما تفيد أدلة الموجبين، ولا يخفى أنه يمكن الجمع بأنه ضحى عن غير الواجدين من أمته كما يفيد قوله: من لم يُضَحَّ من أمته. مع قوله: على كل أهل بيت أَصْحِيَّةٌ. وأما مثل حديث^(٨): «أُمِرْتُ

(١) أحمد (٣٢١/٢)، وابن ماجه (٣١٢٣)، والحاكم (٢٣٢/٤).

(٢) (٦٠٥/١٠) وكذا رجح وقفه الدارقطني في «العلل» (٣٠٥/٩) والبيهقي (٢٦٠/٩) وأشار إلى ذلك الذهبي في «تلخيص المستدرک» وقال أحمد: هذا حديث منكر أي المرفوع وكذا جزم بوقفه الترمذي كما نقله عنه البيهقي (٢٦٠/٩).

(٣) في البخاري (٥٥٦٢)، ومسلم (١٩٦٠). (٤) أخرجه مسلم (١٩٦٤).

(٥) أخرجه أحمد (٣٥٤/٣)، وأبو داود (٢٨١٠)، والترمذي (١٥٢١) وهو ضعيف منقطع؛ الْمُطَّلِبُ بن عبدالله بن خَنْطَلٍ لم يسمع من جابر قاله البخاري والدارمي وأبو حاتم والترمذي وضعفه بقوله: هذا حديث غريب، والمطلب يقال إنه لم يسمع من جابر. اهـ

(٦) أحمد (٣٩٢/٦)، والطبراني في «الأوسط» (٨٤/١) و«الكبير» (٣١٢/١)، والبخاري في «مسنده» (٣١٨/٩).

(٧) بل ضعيف؛ فيه عبدالله بن محمد بن عقيل سبي الحفظ وله متابعة عند الطبراني في «الأوسط»، ولكنها تالفة؛ فيها أحمد بن رشدين المصري مُنْهَمَّ بالكذب ويحيى بن أيوب الغافقي ضعيف وقد اضطرب ابن عقيل في الحديث على أوجه راجع «علل ابن أبي حاتم» (٣٩/٢)؛ للوقوف على ذلك.

(٨) عن ابن عباس وله طريقان: الأولى: أخرجه أحمد (٣١٧/١) وفيها جابر الجعفي وهو متهم بالكذب. =

بِالْأَضْحَى وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ، ونحوه فلا تقوم بذلك الحجة؛ لأن في أسانيدنا من رُمِيَ بالكذب ومن هو ضعيف بمرة.

وأما كون أقلها شاة؛ فلما تقدم.

وأما كون وقتها بعد صلاة عيد النحر؛ فلقوله عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ كَانَ ذَبْحَ قَبْلِ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَاتَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبْحَ حَتَّى صَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»، وهو في «الصحيحين» كما تقدم قريباً، وفي الباب أحاديث وفيها التصريح بأن المعتبر صلاة الإمام.

وأما كونه يمتد الوقت إلى آخر أيام التشريق؛ فلحديث جبير بن مطعم: عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قال: «كُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ». أخرجه أحمد، وابن حبان في «صحيحه» والبيهقي،^(١) وله

= والأخرى: أخرجه الطبراني (١١/٢٦٠) وفيها أبو جَنَاب الكلبي ضعيف ومدلس والراوي عنه مُتَذَلُّ بن علي وهو ضعيف.

(١) أحمد (٤/٨٢)، وابن حبان (٦/٦٢)، والبيهقي (٩/٢٩٥) وقال: هذا هو الصحيح وهو مرسل. يعني أن سليمان بن موسى الأشدق لم يسمع من جُبَيْر ابن مطعم، وقال ابن القيم: الحديث منقطع لا يثبت وصيه «الزاد» (٢/٣١٨).

نعم طريق ابن حبان (٦/٦٢) جاءت بذكر الوسطة، وهو عبدالرحمن بن أبي حسين، ولكن قال البزار: وحديث ابن أبي حسين هو الصواب، وابن أبي حسين لم يلق جبير بن مطعم، وإنما ذكرنا هذا الحديث لأننا لم نحفظ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «في كل أيام التشريق ذبح». إلا في هذا الحديث، فن أجل ذلك ذكرناه، وبيئنا العلة فيه. «البحر الزخار» (٨/٣٦٤).

وهذه الرواية شاذة، قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: إن أبا نصر هذا، وإن كان ثقة من رجال مسلم، فقد خالف الثقتين المذكورين في الوجه الأول، فزاد عليها وصله بذكر عبدالرحمن بن أبي حسين بين سليمان ابن موسى وجبير بن مطعم، فوصله، فروايته شاذة، وقد أشار إلى ذلك البيهقي بتصحيحه الرواية الأولى المنقطعة كما سبق. «الصحيح» (٥/٦١٨).

علاوة على أن الحديث مناره على سليمان بن موسى، وقد قال البخاري: سليمان بن موسى منكر الحديث. أنا لا أروي عنه شيئاً، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير. كما في «العلل الكبير» (ص ٢٥٧). وهذا الحديث قد ذكره ابن عدي في ترجمته (٣/١١١٨) دلالة على أنه من مناكيره. والله أعلم.

وللحديث متابعات لا تصح أودعناها في بحثنا: «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة». وشواهد أيضاً لا تصح أودعناها في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

طرق يقوي بعضها بعضاً، وقد روي أيضاً من حديث^(١) جابر وغيره، وقد روي أيضاً عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم، والخلاف في المسألة معروف.

وأما كون أفضل الضحايا أسمئها؛ فلحديث أبي رافع أن النبي ﷺ كان إذا ضحى اشترى كبشين سميين، الحديث. وهو عند أحمد، وغيره بإسناد حسن^(٢)، وأخرج البخاري^(٣) من حديث أبي أمامة بن سهل، قال: كنا نسمن الأضحية^(٤) بالمدينة وكان المسلمون يسمنون.

وأما كونه لا يجزئ ما دون الجذع من الضأن؛ فلحديث جابر عند مسلم^(٥) وغيره قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا إِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ».

وأخرج أحمد، والترمذي^(٦) من حديث أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «نِعَمٌ أَوْ يَغَمَتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ»، وأخرج أحمد، وابن ماجه، والبيهقي، والطبراني^(٧) من حديث أم بلال بنت هلال عن أبيها: أن رسول الله ﷺ قال: «يُجْوزُ الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ ضَحِيَّةً»، وفي «الصحيحين»^(٨) من حديث عقبة بن عامر قال: قسم رسول الله ﷺ ضحايا بين أصحابه، فصارت لعقبة جذعة، فقلت:

(١) ليس فيه شاهد على المسألة فلفظه «وكل عرفة موقف وكل منى منحرج وكل مزدلفة موقف وكل فجاج مكة طريق ومنحرج» على أن الحديث ضعيف؛ فيه أسامة بن زيد اللبني وهو ضعيف.

(٢) تقدم أنه ضعيف؛ فيه عبدالله بن محمد بن عقيل وهو ضعيف، وقد اضطرب فيه كما في «العلل» (٣٩/٢).

(٣) معلقاً كما في «الفتح» (١٢/١٠) وذكر الحافظ أن أبا نعيم وصله في «مستخرجه»، وأن سنده صحيح.

(٤) وفي الأصلين: الضحية، وموافق لـ «الصحيح» ما أثبتناه.

(٥) (١٩٦٣).

(٦) أحمد (٤٤٥/٢)، والترمذي (١٤٩٩) وهو منكر؛ فيه أبو كباش وكيدام بن عبد الرحمن السلمي كلاهما مجهول، وقال الترمذي: روي هذا عن أبي هريرة موقوفاً ونقل البيهقي عن البخاري نحوه «السنن» (٢٧١/٩).

(٧) أحمد (٣٦٨/٦)، وابن ماجه (٣١٣٩)، والبيهقي (٢٧١/٩)، والطبراني (١٦٤/٢٥) وهو محتمل للتحسين.

(٨) في البخاري (٥٥٤٧)، ومسلم (١٩٦٥).

يا رسول الله، أصابني جذع، فقال: «صَحَّ بِهِ». وقد ذهب إلى أنه يجزئ الجذع من الضأن الجمهور.

وأما كونه لا يجزئ دون الثَّيِّ من المعز؛ فلحديث أبي بردة في «الصحيحين»^(١) وغيرها أنه قال: يا رسول الله، إن عندي داجنا جَدَّعة من المعز، فقال: «اذْبَحْهَا وَلَا تَصْلُحْ لِغَيْرِكَ».

وأما ما روي في «الصحيحين»^(٢) وغيرها من حديث عقبة أن النبي ﷺ أعطاه غنما يقسمها على صحابته ضحايا فبقي عئودٌ، فذكره للنبي ﷺ، فقال: «صَحَّ بِهِ أَنْتَ»، والعتود من ولد المعز ما أتى عليه حول، فقد أخرج البيهقي^(٣) عنه بإسناد صحيح^(٤) أنه قال: أعطاني رسول الله ﷺ غنما أقسمها ضحايا بين أصحابي فبقي عئودٌ منها، فقال: «صَحَّ بِهِ أَنْتَ، وَلَا رُخْصَةَ لِأَحَدٍ فِيهِ بَعْدَكَ». وقد حكى النووي^(٥) الاتفاق على أنه لا يجزئ الجَدَّع من المعز.

وأما كونه لا يجزئ الأعور إلى آخر ما ذكر من المغيب؛ فلحديث البراء عند أحمد، وأهل السنن، وصححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم^(٦) قال: قال رسول الله ﷺ «أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الْأَضَاجِيِّ: الْعَوْرَاءُ الْبَيْتُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْتُ مَرَضُهَا، وَالْعَرْجَاءُ الْبَيْتُ صَلَعُهَا، وَالْكَسِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْبِئُ»، أي: التي لا مَخَّ لها وقد وقع في

(١) في البخاري (٥٥٥٦)، ومسلم (١٩٦١). (٢) في البخاري (٥٥٥٥)، ومسلم (١٩٦٥).

(٣) (٢٧٠/٩).

(٤) وقال عقبة: وهذه الزيادة إذا كانت محفوظة كانت رخصة له كما رخص لأبي بَرْدَةَ بن نَبَارٍ، والظاهر أنها غير محفوظة؛ فقد رواها أبو عبد الله البوشنجي ورواها عُيَيْدُ بن عبد الواحد وأحمد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما عن يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرٍ بدون الزيادة ذكره الحافظ في «الفتح» (١٧/١٠) إضافة إلى أن الحديث في «الصحيح» من طرق بدونها.

(٥) «شرح مسلم» (١١٣/١٣).

(٦) أحمد (٢٨٤/٤)، وأبو داود (٢٨٠٢)، والنسائي (٢١٤/٧)، والترمذي (١٤٩٧)، وابن ماجه (٣١٤٤).

(٧) وابن حبان (٥٦٥/٧)، والحاكم (٤٦٨/١) وهو صحيح.

رواية العَجَفَاء بدل الكسيرة وأخرج أحمد، وأهل السنن،^(١) وصححه الترمذي من حديث علي قال: نهى رسول الله ﷺ أن يُصْحَى بِأَعْضَبِ القرن والأذن. قال قتادة العضب النصف فأكثر من ذلك وأخرج أحمد، وأبوداود، والحاكم، والبخاري^(٢) في "تاريخه"، قال: إنما نهى رسول الله ﷺ عن المَصْفَرَّة، والمستأصلة، والبَحْقَاء، والمُسَيِّعَة، والكسيرة. فالمصفرة: التي تستأصل أذنهما حتى يبدوا صماخهما. والمستأصلة: التي ذهب قرنهما من أصله. والبخقاء: التي تبحق عينها. والمشيعة: التي لا تتبع الغنم عجباً وضعفاً. والكسيرة: التي لا تُنْقِي. وهذا التفسير هو في أصل الرواية، وفي الباب أحاديث.

وأما مسلوقة الأَلِيَّة؛ فأخرج أحمد، وابن ماجه، والبيهقي^(٣) من حديث أبي سعيد قال: اشتريت كبشاً أضحي به، فعدا الذئب فأخذ الألية فسألت النبي ﷺ فقال: «صَحَّ بِهِ»، وفي إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف^(٤) جداً.

وأما كون المضحي يتصدق منها ويأكل ويَذْخِر؛ فلحديث عائشة أن النبي ﷺ قال: «كُلُوا، وَادْخِرُوا، وَتَصَدَّقُوا»، وهو في «الصحيحين»^(٥) وفي الباب أحاديث.

وأما كون الذبح في المَصَلَّى أفضل؛ فلحديث ابن عمر عند البخاري^(٦) وغيره عن النبي ﷺ أنه كان يذبح وينحر بالمصلى.

وأما كون المضحي لا يأخذ شعره وظفره بعد دخول عشر ذي الحجة حتى

(١) أحمد (٨٣/١)، أبوداود (٢٨٠٥) والنسائي (٢١٧/٧) والترمذي (١٥٠٤) وابن ماجه (٣١٤٥) محتمل التحسين.

(٢) أحمد (١٨٥/٤)، وأبوداود (٢٨٠٣)، والحاكم (٢٢٥/٤)، والبخاري (٣٣٠/٨) وهو ضعيف بمرة فيه أبو مُخَيْد الرُّعَيْنِي ويزيد ذو مِضْر كلاهما مجهول.

(٣) أحمد (٧٨/٣)، وابن ماجه (٣١٤٦)، والبيهقي (٢٨٩/٩).

(٤) وفيه قَرْظَةٌ ويقال قَرْظَةٌ ويقال محمد بن قرظة ورجح أبو حاتم: قرظة «العلل» (٤١/٢) ورجح الدارقطني في «علله» (٣٠٩/١١) محمد بن قرظة.

(٥) في مسلم (١٩٧١)، ومعناه في البخاري. (٦) (٥٥٥٢).

يضحي؛ فلحديث أم سلمة عند مسلم^(١) وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ، فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ»، وفي لفظ لمسلم، وغيره أيضاً: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ بِذَبْحِهِ، فَإِذَا أَهْلَ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ حَتَّى يُضْحِيَ»، وقد اختلف العلماء في ذلك، فذهب سعيد ابن المسيب، وربيعة، وأحمد، وإسحق، وداود، وبعض الشافعية إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى يضحي في وقت الأضحية، وقال الشافعي وأصحابه: هو مكروه كراهة تنزيه. وحكى المهدي في «البحر» عن الإمام يحيى، والهدوية، والشافعي أن ترك الحلق والتقصير لمن أراد التضحية مستحب. وقال أبو حنيفة: لا يكره.



(١) (١٩٧٧)، وأشار مسلم إلى أنه قد روي موقوفاً ورجح الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١٨١/٤) الوقف، وكذا الدارقطني في «العلل» كما في «التلخيص» (١٣٨/٤). «شرح معاني الآثار»، ودفع ابن القيم الإعلال بالوقف في «تهذيب السنن» (٩٧/٤)، فليراجع.

سَابِقُ الْإِجَابَةِ

هِيَ مَشْرُوعَةٌ، وَتَحِبُّ الْإِجَابَةَ إِلَيْهَا، وَيَقْدَمُ السَّابِقُ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ بَابًا، وَلَا يَجُوزُ حُضُورُهَا إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَعْصِيَةٍ.

فصل

وَالْعَقِيقَةُ مُسْتَحَبَّةٌ، وَهِيَ شَاتَانِ عَنِ الذَّكَرِ، وَشَاةٌ عَنِ الْأُنثَى يَوْمَ سَابِعِ الْمَوْلُودِ، وَفِيهِ يُسَمَّى وَيُخْلَقُ رَأْسُهُ وَيُتَصَدَّقُ بِوِزْنِهِ ذَهَبًا أَوْ فِصَّةً.

أقول: أما مشروعتها، فلحديث أنس في «الصحيحين»^(١) وغيرهما أن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن عوف: «أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ»، وقد أَوْلِمَ النبي ﷺ على نسائه فأولم على صفية بتمر وَسَوِيقٍ. كما أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، وابن ماجه، وابن حبان^(٢) من حديث أنس، وأخرج مسلم^(٣) وغيره من حديثه أنه جعل وليمتها التمر، والأَقِطَ، والسمن. وهو في «الصحيحين»^(٤) بنحو هذا، وفيه التصريح بأنه ما كان فيها من خبز ولا لحم. وفي «الصحيحين»^(٥) أيضًا أن النبي ﷺ ما أَوْلِمَ على شيء من نسائه ما أَوْلِمَ على زينب أَوْلِمَ بشاة. وقد قال بوجوب وليمة العرس مالك، وقيل: إن المشهور عنه أنها مندوبة ورُوي الوجوب عن أحمد، وبعض الشافعية وأهل الظاهر وذهب الجمهور إلى أنها سنة غير واجبة.

وأما كونها تحب الإجابة إليها؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ

(١) في البخاري (٥١٤٨)، ومسلم (١٤٢٧).

(٢) أحمد (١١٠/٣)، وأبوداود (٣٧٤٤)، والترمذي (١٠٩٥)، وابن ماجه (١٩٠٩)، وابن حبان (١٤٥/٦) وسنده صحيح.

(٣) (١٠٤٥/٢). (٤) في البخاري (٥١٦٩)، ومسلم (١٠٤٤/٢).

(٥) في البخاري (٥١٦٨)، ومسلم (١٠٤٩/٢). (٦) في البخاري (٥١٧٧)، ومسلم (١٤٣٢).

عَصَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ^(١)، وفيهما^(٢) من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا»، وفي لفظ لهما من حديثه: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا»، وفي آخر لمسلم وغيره من حديثه: «مَنْ دُعِيَ فَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». وفي مسلم^(٣) وغيره من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»، وفي لفظ من حديث أبي هريرة عند مسلم^(٤) وغيره: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، وَإِنْ كَانَ صَائِئًا، فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ»، وقد نقل ابن عبد البر، والقاضي عياض، والنووي^(٥) الاتفاق على وجوب الإجابة إلى وليمة العرس، قال في «الفتح»^(٦): وفيه نظر. نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب، وصرح جمهور الشافعية، والحنابلة بأنها فرض عين، ونص عليه مالك، وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة، وحكى في «البحر» عن العترة والشافعي: أن الإجابة إلى وليمة العرس مستحبة كغيرها، والأدلة المذكورة تدل على الوجوب، لا سيما بعد التصريح بأن مَنْ لم يُجِبْ فقد عصى الله ورسوله، ووقع الخلاف في إجابة دعوة غير العرس هل تجب أم لا؟ فن قال بوجوبها استدل بالرواية المطلقة المذكورة، ومن قال بعدم الوجوب، قال المطلقة محمولة على المقيدة، وقد أوضحت ما هو الحق في «شرح المنتقى».

وأما كونه يقدم السابق، ثم الأقرب بابًا؛ فلحديث حميد بن عبد الرحمن الجيمري عن رجل من الصحابة أن النبي ﷺ قال: «إِذَا اجْتَمَعَ الدَّاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا؛ فَإِنْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا أَقْرَبَهُمَا جَوَارًا، فَإِذَا سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ». أخرجه أحمد، وأبوداود^(٧)، وفي

(١) في البخاري (٥١٧٩)، ومسلم (١٤٢٩). (٢) (١٤٣٠).

(٣) (١٤٣١).

(٤) ابن عبد البر في «المهيد» (١٤٤/١١) طبعة الفاروق، والقاضي عياض في «الإكمال» (٥٨٩/٤)، والنووي في «شرح مسلم» (٢٣٤/٩).

(٥) (١٥٠/٩). (٦) أحمد (٤٠٨/٥)، وأبوداود (٣٧٥٦).

إسناده يزيد^(١) بن عبد الرحمن الدلالي^(٢) وقد وثقه أبو حاتم، وصَعَّفَهُ ابن حبان، وأخرج البخاري^(٣) وغيره من حديث عائشة أنها سألت النبي ﷺ، فقالت: إن لي جارين، فألى أيهما أهدي؟ فقال: «إِلَى أَقْرَبِيهِمَا مِنْكَ بَابًا»، فهذا يُشْعِرُ باعتبار القرب في الباب.

وأما كونه لا يجوز حضور الوليمة إذا اشتملت على معصية؛ فلحديث علي رضي الله عنه عند ابن ماجه^(٤) بإسناد رجاله رجال الصحيح قال: صنعت طعامًا فدعوت رسول الله ﷺ فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع. وأخرج أبوداود، والنسائي والحاكم^(٥) من حديث ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ [عن] مطعمين^(٦): عن الجلوس على مائدة يُشْرَبُ عليها الخمر، وأن يأكل وهو منبطح. وفي إسناده انقطاع^(٧)، وقد ورد النهي عن القعود على المائدة التي يدار عليها الخمر من حديث عمر عند أحمد^(٨) بإسناد ضعيف، ومن حديث جابر عند الترمذي^(٩) وحسنه، وأخرجه أيضًا أحمد، والنسائي،

(١) في الأصلين: زيد، وهو خطأ.

(٢) وخلاصته أنه ضعيف وقال الحافظ: إسناده ضعيف «التلخيص» (١٩٦/٣).

(٣) (٦٠٢٠).

(٤) (٣٣٥٩) إلا أن فيه عننة قتادة ولكن يشهد له حديث سفينة عند ابن ماجه (٣٣٦٠).

(٥) أبوداود (٣٧٧٤)، وعزاه المزني في «التحفة» (٣٦٧/٥) للنسائي في البيوع من «الكبرى» (١٦/٤) وفي الزينة (٤٩٦/٥) ولفظها مغاير والراجح أن اللفظين مختصران من الحديث فقد ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» مطولاً (٤٩١/١)، والحاكم (١٢٩/٤).

(٦) في الأصل: (المطعمين).

(٧) يعني أن جعفر بن بُرقان لم يسمعه من الزُّهري قال أبوداود: هذا الحديث لم يسمعه جعفر من الزُّهري وهو منكر وقد أشار إلى الانقطاع النسائي في «سننه» وقال أبو حاتم: هذا حديث خطأ؛ يروونه عن جعفر عن رجل عن الزُّهري هكذا، وليس هذا من صحيح حديث الزُّهري وهو مُفْتَقَلٌ، ليس من حديث الثقات كما في «العلل» (٢٧/٢، ٣٣) وكذا أعله العقيلي (١٨٥/١) بقوله: ولا يتابع عليه من حديث الزُّهري.

(٨) (٢٠/١) وهو ضعيف بمرة؛ فيه عمر بن السائب الزُّهري مجهول الحال، والقاسم بن أبي القاسم مجهول، ومجهول آخر وهو قاضي الأجناد.

(٩) (٢٨٠١) وفيه ليث بن أبي سُلَيْمٍ ضعيف.

والترمذي، والحاكم^(١) من حديثه مرفوعاً، وفي الباب غير ذلك ويؤيده أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ذلك: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيَعْبِرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْلِبْهُ»، وهو في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما.

وأما العقيقة؛ فيدل على مشروعيتها حديث سلمان بن عامر الضبي عند البخاري^(٣) وغيره قال: قال رسول الله ﷺ: «مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا، وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى»، وأخرج أحمد، وأهل السنن،^(٤) وصححه الترمذي، والحاكم، وعبدالحق^(٥) من حديث الحسن بن سمرّة قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ غُلَامٍ رَهِينَةٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ، وَيُسَمَّى فِيهِ، وَيُخَلَقُ رَأْسُهُ»، وقد قيل: إن الحسن لم يسمع من سمرّة إلا هذا الحديث، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي^(٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سئل رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ»، وكأنه كره الاسم، فقالوا: يا رسول الله، إنما نسألك عن أحدنا يولد له! قال: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ: عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ»، فكان هذا الحديث دليلاً على أن الأحاديث الواردة في رهن الغلام بعقيقته ليست على الوجوب، بل للاستحباب فقط.

وأما كونها شاتين عن الذكر وشاة عن الأنثى؛ فلحديث عمرو بن شعيب المذكور ولحديث عائشة عند أحمد، والترمذي، وابن حبان، والبيهقي،^(٧) وصححه الترمذي

(١) أحد (٣/٣٣٩)، والنسائي في «الكبرى» (٤/١٧١)، والحاكم (٤/٢٨٨)، والترمذي ذكر الشوكاني في «النيل» (٦/١٨٤) الطريق الأولى ثم قل: وأما الطريق الأخرى الذي انفرد بها الترمذي فإسناده ضعيف.

فلم أقف على هذه الطريق وذكر المزي في «التحفة» الحديث (٢/١٩٠) عن طائوس وهي الطريق الأولى.

(٢) تفرد به مسلم (٤٩).

(٣) (٥٤٧٢، ٥٤٧١).

(٤) أحمد (٥/٨)، وأبوداود (٢٨٣٨) والنسائي (٧/١٦٦) والترمذي (١٥٢٢) وابن ماجه (٣١٦٥).

(٥) والحاكم (٤/٢٣٧)، وعبدالحق في «الأحكام الوسطى» (٤/١٤٠)، وهو صحيح.

(٦) أحمد (٢/١٨٢)، وأبوداود (٢٨٤٢)، والنسائي (٧/١٦٣) وهو حسن.

(٧) أحمد (٦/٣١)، والترمذي (١٥١٣)، وابن حبان (٧/٣٥٦)، والبيهقي (٩/٣٠١) وهو حسن لغيره؛

فيه عبدالله بن عثمان بن خثيم ضعيف، ويشهد له حديث أم كُرْزٍ وغيره.

قالت: قال رسول الله ﷺ: «عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ» وأخرج نحوه أحمد، والنسائي، والترمذي، والحاكم، والدارقطني^(١) وصححه الترمذي من حديث أم كُرْزٍ الكعبية. والمراد بقوله مكافأتان المستويتان أو المتقاربتان، ولا يعارض هذه الأحاديث ما أخرجه أبوداود، والنسائي^(٢) وصححه عبدالحق، وابن دقيق العيد^(٣) من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا؛ لأن الأحاديث المتقدمة متضمنة للزيادة، وهي أيضًا خطاب مع الأمة فلا يعارضها فعله كما تقرر في الأصول، وقد وقع الإجماع على أن العقيقة عن الأنثى شاة، وأما الذكر فذهب الجمهور إلى أن العقيقة عنه شاتان. وقال مالك والهادوية: شاة.

وأما كونها يوم سابع^(٤) [المولود] وفيه يسمى ويخلق رأسه؛ فلحديث سَمْرَةَ المتقدم. وأما التصديق بوزن الشعر؛ فلأمره ﷺ لفاطمة الزهراء أن تحلق شعر رأس الحسن وتتصدق بوزنه من الورد. أخرجه أحمد، والبيهقي^(٥) وفي إسناده ابن عقيل وفيه مقال^(٦) ويشهد له ما أخرجه مالك وأبوداود في «المراسيل»، والبيهقي^(٧) من

(١) أحمد (٣٨١/٦)، والنسائي (١٦٥/٧)، والترمذي (١٥١٦)، والحاكم (٢٣٧/٤)، والدارقطني في «العلل» كما في «بيان الوهم» (٥٨٦/٤)، والحديث حسن لغيره.

(٢) أبوداود (٢٨٤١)، والنسائي (١٦٦/٧).

(٣) عبدالحق في «الأحكام الوسطى» (١٤١/٤)، وابن دقيق في «الاقتراح» (ص ٣٧٣)، والصحيح فيه الإرسال، وله إلى ابن عباس طريقان:

الأولى: عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا أخرجه أبوداود وغيره، قال أبو حاتم: هذا وهم... ورواه وَهَيْبُ بْنُ عُثَيْبٍ وابن عُثَيْبٍ عن أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً «العلل» (٤٩/٢).

والثانية: عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه النسائي وغيره وقد حكم عليها أبو حاتم بالإرسال أيضًا (٥٠/٢) وللمرسل شاهد من حديث بُرَيْدَةَ أخرجه النسائي (١٦٤/٧) وبقي شواهد أعرضنا عنها لنكارتها وضعفها.

(٤) وفي (ق): يوم سابعة. (٥) أحمد (٣٩٠/٦)، والبيهقي (٣٠٤/٩).

(٦) وخلاصته أنه ضعيف.

(٧) مالك (٥٠١/٢)، وأبوداود في «المراسيل» (ص ١٩٧)، والبيهقي (٣٠٤/٩) والصحيح فيه الإرسال.

حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده أن فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بوزنه فضة. وأخرج الترمذي، والحاكم^(١) من حديث علي قال: عَقَى رسول الله ﷺ عن الحسن شاة، وقال: «يَا فَاطِمَةُ، اخْلُقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِوَزْنِ شَعْرِهِ فَحَنَّةً»، فَوَزَنَاهُ فكان وزنه درهما أو بعض درهم. وأخرج الطبراني^(٢) في «الأوسط» عن ابن عباس قال: سبعة من السنة في الصبي يوم السابع: يسمي، ويختن، ويماط عنه الأذى، ويثقب أذنه، ويعق عنه، ويخلق رأسه، ويلطخ بدم عقيقته، ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة. وفي إسناده زُوَادُ بن الجراح وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، وفي لفظه ما يُنْكَرُ، وهوك ثقب أذنه والتلطيخ بدم العقيقة. وقد أخرج أبوداود، والنسائي بإسناد صحيح^(٣) من حديث بُرَيْدَةَ الأسلمي قال: كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونخلق رأسه ونلطيخه بزعفران. وقد أخرج نحوه ابن حبان^(٤) وابن السكن وصحاحه من حديث عائشة، وقد ذهب الظاهرية، والحسن البصري إلى وجوب العقيقة، وذهب الجمهور إلى أنها سنة، وذهب أبوحنيفة إلى أنها ليست فرضاً ولا سنة، وقيل: إنها عنده تطوع.

(١) الترمذي (١٥١٩)، والحاكم (٢٣٧/٤)، والصحيح فيه الإرسال، والموصول منكر؛ فيه محمد بن علي بن الحسين لم يدرك جده الأعلى علي بن أبي طالب كما ذكر ذلك الترمذي وفيه عننة محمد بن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح.

(٢) (١٧٦/١).

(٣) أبوداود (٢٨٤٣)، ولم يخرج النسائي اختلط على الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١٤٧/٤) في تخريجه لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ عَقَى عن الحسن والحسين بحديث بُرَيْدَةَ فتبعه الشوكاني في ذلك، والصواب: أن أبا داود تفرد به كما في «تحفة الأشراف» (٨٢/٢)، وهو على الصواب في «البدر المنير» (٣٤٢/٩)، والحديث حسن.

(٤) (٣٥٥/٧) وظاهره الصحة.

كِتَابُ الطَّبِّ



يَجُوزُ التَّدَاوِي، وَالتَّفْوِيضُ أَفْضَلُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الصَّبْرِ، وَيَحْرُمُ بِالْمَحْرَمَاتِ، وَيُكْرَهُ الْاِكْتِنَاءُ. وَلَا بَأْسَ بِالْحِجَامَةِ وَالرُّقِيَّةِ بِمَا يَجُوزُ مِنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا.

أقول: أما كونه يجوز التداوي، فلما أخرجه مسلم^(١) وغيره من حديث جابر أن النبي ﷺ قال: «لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءُ الدَّاءِ بَرِئَ بِإِذْنِ اللَّهِ». وأخرج البخاري^(٢) وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ دَاءٍ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً» وأخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي^(٣) وصححه، وصححه أيضاً ابن خزيمة، والحاكم^(٤) من حديث أسامة، قالت الأعراب: يا رسول الله، ألا تتداوى؟ قال: «نَعَمْ، عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَصْنَعْ دَاءً إِلَّا وَصَّعَ لَهُ شِفَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا». قالوا: يا رسول الله، وما هو؟ قال: «الْهَرَمُ»، وأخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٥) وحسنه من حديث أبي خزيمة قال: قلت: يا رسول الله، أرايت رُفِيَ نستريقها ودواء نتداوى به وثقاة نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئاً؟ قال: «هِيَ مِنْ قَدْرِ اللَّهِ».

وأما كون التفويض أفضل؛ فلحديث ابن عباس في «الصحيحين»^(٦) وغيرها أن

(٢) (٥٦٧٨).

(١) (٢٢٠٤).

(٣) أحمد (٢٧٨/٤)، وأبوداود (٣٨٥٥)، وابن ماجه (٣٤٣٦)، والترمذي (٢٠٣٨).

(٤) الحاكم (١٩٩/٤)، وابن خزيمة لم أفق عليه في الجزء المطبوع، وهو صحيح.

(٥) أحمد (٤٢١/٣)، وابن ماجه (٣٤٣٧)، والترمذي (٢٠٦٥) وهو ضعيف؛ ابن أبي خزيمة مجهول لم يرو عنه غير الزُّهري.

(٦) البخاري (٥٦٥٢)، ومسلم (٢٥٧٦).

النبي ﷺ أُنْتَه امرأَة سوداء، فقالت: إني أُضْرَعُ وإني أُنْكَشَفُ، فادع الله لي. قال: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيكَ». قالت: أصبر. وفي «الصحيحين»^(١) أيضاً من حديثه أن النبي ﷺ قال: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أُمِّي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ، هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَنْطَبِرُونَ، وَلَا يَكْتُمُونَ، وَعَلَى رِجْلَيْهِمْ يَتَوَكَّلُونَ»، ولا يخالف هذا ما تقدم من الأمر بالتداوي فالجمع ممكن بأن التفويض أفضل مع الاقتدار على الصبر كما يفيد قوله: «إِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ»، وأما مع عدم الصبر على المرض وصدور الحرج، والحَرَدِ، وضيق الصدر من المرض، فالتداوي أفضل لأن فضيلة التفويض قد ذهبت بعدم الصبر.

وأما كونه يحرم التداوي بالمحرمات؛ فلحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن الدواء الخبيث. أخرجه مسلم^(٢) وغيره وأخرج أبوداود^(٣) من حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً، فَتَدَاوُوا، وَلَا تَتَدَاوُوا بِحَرَامٍ»، وفي إسناده إسماعيل بن عِيَّاش^(٤) وقد ثبت عنه ﷺ النهي عن التداوي بالخمر كما في «صحيح مسلم»^(٥) وغيره، وفي «البخاري»^(٦) عن ابن مسعود أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»، وقد ذهب إلى تحريم التداوي بالأدوية النجسة والمحرمة الجمهور، ولا يعارض هذا إذنه ﷺ بالتداوي بأبوال الإبل كما ورد في «الصحيح»^(٧)؛ لأنها لم تكن نجسة ولا محرمة ولو سلمنا تحريمها لكان الجمع

(١) في البخاري (٥٧٥٢)، ومسلم (٢٢٠).

(٢) تبع الشوكاني المجد بن تيمية في «لمنتقى» في عزوه لمسلم، ولم يخرج مسلم وإنما أخرجه أحمد (٣٠٥/٢) والترمذي (٢٠٤٥) وابن ماجه (٣٤٥٩) وقد عزاه الحافظ في «الفتح» (٢٥٩/١٠) لأبي داود، والترمذي، وهو حسن.

(٣) (٣٨٧٤) حسن لغيره.

(٤) ليس هو علة الحديث؛ فإنه يروي عن شامي، ولكن في الحديث ثعلبة بن مسلم وأبو عمران الأنصاري، كلاهما حديثه لا يُجْتَمَعُ به. (١٩٨٤) (٥)

(٦) سعلفاً (٨١/١٠) ووصله الطبراني في «الكبير» (٤٠٣/٩) وهو موقوف صحيح.

(٧) في البخاري (٥٦٨٦).

ممكناً بيناء العام على الخاص.

وأما كونه يكره الاكتواء؛ فلحديث ابن عباس عند البخاري^(١) وغيره عن النبي ﷺ قال: «الشَّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ: فِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ كَيِّهِ بِنَارٍ، وَأَنْتَهَى أُمِّي عَنِ الْكَيِّ»، وفي لفظ^(٢): «وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِيَ»، وأخرج أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي^(٣) وصححه من حديث عُمَرَانِ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْكَيِّ، فَاكْتُونَا فَمَا أَفْلَحْنَا وَلَا أُنْجِحْنَا. وقد ورد ما يدل على أن النهي عن الكي للتنزيه لا للتحريم كما في حديث جابر عند مسلم^(٤) وغيره أن النبي ﷺ كَوَى سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ فِي أَكْحَلِهِ مَرَّتَيْنِ. وأخرج الترمذي^(٥) وحسنه من حديث أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى سَعْدُ بْنُ زُرَّارَةَ مِنَ الشُّوْكَةِ. ووجه الكراهة أن في ذلك تعذيباً بالنار ولا يجوز أن يعذب بالنار إلا رب النار، وقد قيل: إن وجه الكراهة غير ذلك. وقد جُمِعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِمَجْمُوعَاتٍ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا.

وأما كونه لا بأس بالحجامة؛ فلحديث جابر في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَدْوِيَّتِكُمْ خَيْرٌ، فَفِي شَرْطَةِ مَحْجَمٍ، أَوْ شَرْبَةِ عَسَلٍ، أَوْ لَذَعِ بِنَارٍ تُوَافِقُ الدَّاءَ، وَمَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِيَ». وقد تقدم حديث ابن عباس مثله وثبت من حديث أَنَسٍ عند الترمذي، وأبي داود^(٧) بإسناد

(١) (٥٦٨١). (٢) في البخاري (٥٦٨٣)، ومسلم (٢٢٠٥) عن جابر.

(٣) أحمد (٤٢٧/٤)، وأبو داود (٣٨٦٥)، وابن ماجه (٣٤٩٠)، والترمذي (٢٠٤٩) وهو صحيح.

(٤) (٢٢٠٨). (٥) (٢٠٥٠) وإسناده حسن.

(٦) في البخاري (٥٦٨٣)، ومسلم (٢٢٠٥).

(٧) أخرجه الترمذي (٢٠٥١)، وأبو داود (٣٨٦٠) قال أحمد: منكر، رواه هشام وعلي بن المبارك عن قتادة مرسلًا كما في «مسائل أبي داود» (ص ٢٩٧).

تفرد به عمرو بن عاصم وهو ممن لا يُحْتَمَلُ تفردُه وخاصة في روايته عن همام، فجعل الحديث عن همام، والمعروف عن جرير عن قتادة كذا يرويه وكيع عند أحمد (١١٩/٣) ويهز بن أسد عند أحمد (١٩٢/٣) والطيالسي في «مسنده» (١٩٩٤) وأسود بن عامر عند ابن أبي شيبة (٣٨/٥) وهوب بن جرير عند ابن حبان كما في «الإحسان» (٦٢٥/٧)، وأبي يعلى (٣٨٧/٥)، وعلي بن عثمان اللاجقي =

صحيح قال: كان النبي ﷺ يحتجم في الأخدعين والكاهل، وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين. وأخرج أبو داود^(١) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنِ احْتَجَمَ لِسَبْعِ عَشْرَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ كَانَ شِفَاءً مِنْ كُلِّ دَاءٍ»، ولا بأس بإسناده، وفي الباب أحاديث متضمنة لذكر الأيام التي ينبغي فيها الحجامة، وليس المراد هنا إلا الاستدلال على جوازها.

وأما كونه لا بأس بالرقية بما يجوز؛ فلحديث أنس عند مسلم^(٢) وغيره قال: رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين، والحمة، والنملة، والمراد بالحمة: السم من ذوات السموم. وبالنملة: القروح تخرج من الجنب. وأخرج مسلم^(٣) وغيره من حديث عوف بن مالك قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله، كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»، وفي «صحيح مسلم»^(٤) من حديث جابر قال: نهى النبي ﷺ عن الرقي، فجاء آل عمرو ابن حزم فقالوا: يا رسول الله، إنها كانت عندنا رقية نرقي بها من العقرب وإنك نهيت عن الرقي قال: فعرضوها عليه، فقال: «مَا أَرَى بَأْسًا، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَفْعَلْ»، وفي «الصحيحين»^(٥) من حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ

= عند البيهقي (٣٤٠/٩) والميم بن جميل عند ابن عدي (٥٥٠/٢) ولم يذكر التحديد غير عمرو.

(١) (٣٨٦١) وهو منكر، يرويه سعيد بن عبد الرحمن الجُمَحِيُّ وفيه ضعف وخاصة في روايته عن سهيل وهذه منها، قال الساجي: يروي عن هشام وسهيل أحاديث لا يُتَابَعُ عليها كما في «التهذيب» وبقي أحاديث أخرى ضعيفة ولا يصح شيء منها وسئل أحمد عنه فقال: ليس ذا شيء كما في «المحرر» (١٣١٣) قال ابن حجر: ولكون هذه الأحاديث لم يصح منها شيء قال حنبل بن إسحاق: كان أحد يحتجم أي وقت هاج به الدم وأي ساعة كانت.

وقال أيضًا: وليس في هذا الباب في اختيار يوم الحجامة شيء يثبت كما في «الضعفاء» (١٥٠/١). وقال العتيلي: وليس ثبت في التوقيت في الحجامة يومًا بعينه عن النبي ﷺ فيها أحاديث أسانيد

لبنة «الضعفاء» (٤٥٤/٣)، وهي ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(٣) (٢٢٠٠).

(٢) (٢١٩٦).

(٥) في البخاري (٥٧٣٥)، ومسلم (٢١٩٢).

(٤) (٢١٩٩).

إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات، فلما مرض مَرَضُهُ الذي مات فيه جَعَلْتُ أنفث عليه وأمسحه بيد نفسه؛ لأنها أعظم بركة من يدي. وما ورد من الأدلة الدالة على النهي عن الرُّقَى وأنها من الشرك فهي محمولة على الرقية بما لا يجوز، كالتى تكون بأسماء الشياطين والطواغيت ونحو ذلك، وكذلك يَحْمِلُ على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبة عند أحمد، وابن ماجه، وصححه الترمذي، وابن حبان، والحاكم^(١) عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ اكْتَوَى أَوْ اسْتَرْقَى فَقَدْ بَرِئَ مِنَ التَّوَكُّلِ»، وقد ورد في «الصحيحين»^(٢) من حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يأمرني أن أسترقى من العين. وأخرج أحمد، والنسائي، والترمذي،^(٣) وصححه من حديث أسماء بنت عميس أنها قالت: يا رسول الله، إن بني جعفر تصيبهم العين أفأسترقى لهم؟ قال: «نَعَمْ، فَلَوْ كَانَ شَيْءٌ سَبَقَ الْقَدَرَ لَسَبَقْتُهُ الْعَيْنُ»، وأخرج نحوه مسلم^(٤) وغيره من حديث ابن عباس، وفي الباب أحاديث، وفيه ذكر الاستغسال من العين، أي: غسل وجه العائن، ويديه، ومرفقيه، وركبتيه، وأطراف رجله، وداخل إزاره في قدح، ثم يصب الماء على من أصيب بالعين على رأسه وظهره من خلفه^(٥) أخرج ذلك أحمد، ومالك في «الموطأ» والنسائي^(٥)، وصححه ابن حبان^(٦).

(١) أحمد (٢٥٣/٤)، وابن ماجه (٣٤٨٩)، الترمذي (٢٠٥٥)، وابن حبان (٦٢٩/٧)، والحاكم (٤١٥/٤) وهو ضعيف فيه عَقَّار وثقه العجلي والحديث فيه خلاف راجعه في «علل الدارقطني» (١١٥/٧).

(٢) في البخاري (٥٧٣٨)، ومسلم (٢١٩٥).

(٣) أحمد (٤٣٨/٦)، والنسائي في «الكبرى» (٣٦٥/٤)، والترمذي (٢٠٥٩)، وهو ضعيف فيه؛ عروة بن عامر وعبيد بن رفاعه كلاهما مجهول الحال، ومع ضعفه ظاهره الإرسال.

(٤) (٢١٨٨).

(٥) أحمد (٤٨٦/٣)، ومالك في «الموطأ» (٩٣٩/٢)، والنسائي في «الكبرى» (٣٨١/٤).

(٦) (٦٣٥/٧) وهو صحيح عن أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْف وفي بعض طرقه عن أبيه وهذا لا يضره فكلاهما صحابي.

كِتَابُ الْوَكَالَةِ



يَجُوزُ لِجَائِزِ التَّصَرُّفِ أَنْ يُوكِّلَ غَيْرَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ،
وَإِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ بِزِيَادَةٍ عَلَى مَا رَسَمَهُ مُوَكَّلُهُ كَانَتْ الزِّيَادَةُ لِلْمُوَكَّلِ، وَإِذَا
خَالَفَهُ إِلَى مَا هُوَ أَنْفَعُ أَوْ غَيْرِهِ وَرَضِيَ بِهِ صَحَّ.

أقول: أما كون الوكالة تجوز في كل شيء؛ فلأنه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم التوكيل في
قضاء الدين كما في حديث أبي رافع أنه أمره صلى الله عليه وسلم أن يقضي الرجل بكره، وقد تقدم
وثبت عنه صلى الله عليه وسلم التوكيل في استيفاء الحد كما في حديث: «وَأَعْذُ يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ
هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا»، وهو في «الصحيح»، وسيأتي وثبت عنه صلى الله عليه وسلم التوكيل في
القيام على بُدْنِهِ وتقسيم جلالها وجلودها، وهو في «الصحيح»^(١)، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم
التوكيل في حفظ زكاة رمضان كما في «صحيح البخاري»^(٢) من حديث أبي هريرة،
وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه أعطى عقبة بن عامر غنماً يقسمها بين أصحابه وقد تقدم في
الضحايا، وثبت^(٣) عنه صلى الله عليه وسلم أنه وَكَّلَ أَبَا رَافِعٍ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فزوجه ميمونة وقد
تقدم، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لجابر: «إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا».
كما أخرجه أبوداود، والدارقطني^(٤)، وفي الباب أحاديث كثيرة فيها ما يفيد جواز
الوكالة، فلا يخرج عن ذلك إلا ما منع منه مانع، وذلك كالتوكيل في شيء لا يجوز
للموكل أن يفعله ويجوز للوكيل كتوكيل المسلم للذمي في بيع الخمر، أو الخنزير، أو
نحو ذلك فإن ذلك لا يجوز ولا يكون محللاً للثنى؛ لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أن الله إذا
حرم شيئاً حرم ثمنه، وقد تقدم، وقد ورد في الكتاب العزيز ما يدل على جواز

(١) في البخاري (١٧١٦)، ومسلم (١٣١٧).

(٢) معلقاً (٢٣١١).

(٣) تقدم (ص ٢٦٤).

(٤) أبوداود (٣٦٣٢)، والدارقطني (١٥٤/٤)، وفيه عن عنة محمد بن إسحاق.

التوكيل كقوله تعالى: ﴿فَاَبْعَثُوا مُدَقَّكُمْ يَوْمَكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وقوله: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥]، وقد أورد البخاري في الوكالة ستة وعشرين حديثاً: ستة معلقة، والباقية موصولة، وقد قام الإجماع على مشروعيتها.

وأما كون الوكيل إذا باع بزيادة على ما رسمه موكله كانت الزيادة للموكل؛ فلما ثبت في البخاري^(١) وغيره من حديث عروة البارقي أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً ليشترى له به شاة، فاشترى له به شاتين، فباع إحداها بدينار وجاءه بدينار وشاة فدعا له بالبركة في بيعه، فكان لو اشترى التراب لربح فيه وأخرج الترمذي^(٢) من حديث حكيم بن حزام أن النبي ﷺ بعثه ليشترى له أضحية بدينار. فذكر نحو حديث عروة البارقي وفي إسناده انقطاع؛ لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن حكيم ولم يسمع منه^(٣)، وأخرج أبوداود^(٤) من حديث أبي حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم نحو ذلك، وفيه هذا الشيخ المجهول، وقد ذهب إلى ما ذكرناه الجمهور. وقال الشافعي في الجديد وأصحابه والناصر: إن العقد باطل. أي: عقد البيع الواقع من الوكيل في مثل الصورة المذكورة؛ لأنه لم يأمره الموكل بذلك.

وأما كون المخالفة إلى ما هو أنفع أو إلى غيره مع الرضا صحيحة؛ فلكون الرضا مناطاً مسوغاً لذلك ومجوراً له، وإذا لم يرض لم يلزمه ما وقع من الوكيل مخالفاً لما رسمه له لعدم المناط الاعتبار، وقد ثبت في البخاري^(٥) وغيره من حديث معن بن يزيد قال: كان أبي خرج بدنابير يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فجئت فأخذتها فأتيتها بها فقال: والله ما إياك أردت بها! فخاصمته إلى النبي ﷺ فقال: «لَكَ مَا تَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ يَا مَعْنُ مَا أَخَذْتُ»، ولعل هذه الصدقة صدقة تطوع لا صدقة فرض؛ فقد وقع الإجماع على أنها لا تجزئ في الولد.

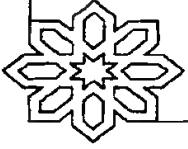
(١) (٣٦٤٢) وهو ضعيف؛ فيه مجاهيل، قال الشافعي: غير ثابت وضعفه الخطابي، والبيهقي، وابن القطان، وغيرهم وللمزيد راجع «الفتح» لابن حجر (٤٦٥/١٣) و«بيان الوهم» (١٦٤/٥).

(٢) (١٢٥٧).

(٣) قال الترمذي: وحبيب بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام. اهـ قلت: وهو مدلس ولم يصرح.

(٤) (٣٣٨٦). (٥) (١٤٢٢).

كِتَابُ الضَّمَانَةِ



يَحِبُّ عَلَى مَنْ ضَمِنَ عَلَى حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ تَسْلِيمَ مَالٍ أَنْ يَعْرِمَهُ عِنْدَ الطَّلَبِ،
وَيُرْجَعُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ إِنْ كَانَ مَأْمُورًا مِنْ جِهَتِهِ، وَمَنْ ضَمِنَ بِإِخْصَارٍ
شَخْصٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْصَارُهُ وَإِلَّا عَرِمَ مَا عَلَيْهِ.

أقول: أما وجوب الغرامة على الضمين، فلما أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي^(١)
من حديث أبي أمامة أنه صلى الله عليه وسلم قال: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ»، وفي إسناده إسماعيل بن عياش
ولكنه ثقة في الشاميين، وقد رواه هنا عن شامي وهو شرحبيل بن مسلم، فلم يصب
ابن حزم^(٢) بتضعيف الحديث بإسماعيل بن عياش، وقد أخرجه النسائي^(٣) من طريقين:
إحداهما: من طريق [أبي] عامر الوصافي، والأخرى من طريق حاتم بن حُرَيْث كلاهما
عن أبي أمامة، وقد صححه ابن حبان^(٤) من طريق حاتم هذه، وحاتم قد وثقه
الدارمي^(٥)، وقد أخرج الحديث ابن ماجه والطبراني^(٦) من طريق سعيد بن أبي سعيد^(٧)

(١) أحمد (٢٦٧/٥)، وأبوداود (٣٥٦٥)، والترمذي (١٢٦٥) وهو حسن.

قال ابن كثير: هذا من أصح أحاديث إسماعيل بن عياش، لأن شيخه في هذا شامي وهو حجة إذا
روى عن الشاميين عند الجمهور. «إرشاد الفقيه» (٥٨/٢).

(٢) في «المحلي» (١٤٣/٨). (٣) في «الكبرى» (٤١١/٣).

(٤) (٢٧٧/٧). (٥) هو عثمان الدارمي كما في «التلخيص» (٤٧/٣).

(٦) ابن ماجه (٢٣٩٩)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٦٢١).

(٧) هو الساحلي لا الْمُقَرِّي كما وقع في سند الطبراني وكما في «نصب الراية» (٥٨/٤) وقد نبه على التفرقة
بينها الخطيب في «المتفق والمفترق»، وقال الحافظ ابن حجر: وقد جاء في كثير من الروايات عن
عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد الساحلي عن أنس وقال: وهذا الساحلي غير
معروف تفرد عنه ابن جابر انتهى من «التهذيب».

عن أنس، وأخرجه ابن عدي^(١) من حديث ابن عباس وضعفه بإسماعيل^(٢) بن زياد السُّكُونِي، ورواه أبو موسى المديني في «الصحابة» من طريق سويد بن جبلة، قال الدارقطني: لا تصح له صحبة وحديثه مرسل. وقال: وبعضهم يقول: له صحبة. ورواه الخطيب^(٣) في «التلخيص» من طريق ابن لهيعة عن عبدالله بن حيان الليثي عن رجل عن آخر منهم، وأخرج البخاري^(٤) وغيره من حديث سلمة بن الأكوع: أن النبي ﷺ امتنع من الصلاة على من عليه دين، فقال أبو قتادة: صلّ عليه يا رسول الله، وعليّ دينه، فصلّى عليه. وأخرج هذه القصة الترمذي^(٥) من حديث أبي قتادة وصححه، وأخرجها أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم^(٦) من حديث جابر، وفي لفظ من حديث جابر هذا أن النبي ﷺ قال لأبي قتادة: «قَدْ أَوْفَى اللَّهُ حَقَّ الْغَرِيمِ، فَبَرِّئَ مِنْهُ الْمَيْتُ»، قال: نعم. فصلّى عليه، فلما قضاها، قال له النبي ﷺ: «الآن بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ». أخرج ذلك أحمد، وأبوداود، والنسائي والدارقطني، وصححه ابن حبان، والحاكم.

وأما كونه يرجع على المضمون عنه إن كان مأموراً من جهته؛ فَلِكُونِ الدِّينِ عليه والأمر منه للضمين بالضمان كالأمر بالتسليم فيرجع عليه بذلك. وأما كون الضامن بإحضار شخص يجب عليه إحضاره أو غُرْم ما عليه؛ فلعموم قوله ﷺ: «الزَّعِيمُ غَارِمٌ»، والخلاف في الضمانة معروف، وهذا خلاصة ما ورد في الشرع.

= وقد أعله شيخنا مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله في كتابه المانع «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» ومنه استفدت فجزاه الله عنا وعن هذه الدعوة خيراً، وجعل الجنة مثواه.

(١) في «الكامل» (١/٣٠٩). (٢) وهو متروك مُتهم بالكذب.

(٣) «تلخيص المتشابه» (١/٢٠٢) فيه ابن لهيعة. (٤) (٢٢٨٩).

(٥) (١٠٦٩).

(٦) أحمد (٣/٣٣٠). وأبوداود (٣٣٤٣)، والنسائي (٤/٦٥)، وابن حبان (٥/٢٧)، والدارقطني

(٣/٧٩)، والحاكم (٢/٥٨) والحديث بهذا اللفظ عند أحمد والدارقطني والحاكم وأخرجه أبوداود والنسائي

وابن حبان بدون زيادة «الآن بردت عليه جلده» والحديث حسن لغيره عدا الزيادة فهي ضعيفة؛

لتفرد عبدالله بن محمد بن عقيل بها، وهو ضعيف.

كِتَابُ الصُّلْحِ



هُوَ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا، وَيَجُوزُ
عَنِ الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ بِمَعْلُومٍ وَبِمَجْهُولٍ وَلَوْ عَنْ إِنْكَارٍ، وَعَنِ الدِّمِ كَأَمَالٍ
بِأَقْلٍ مِنَ الدِّيَةِ أَوْ أَكْثَرٍ.

أَقُولُ: أما جوازُه، فلقوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجَوْنَهُمْ إِلَّا مَن أَمَرَ
بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤].

وأما استثناء الصلح الذي أحل حراماً أو حرم حلالاً؛ فلحديث عمرو بن عوف
عند أبي داود، وابن ماجه، والترمذي، والحاكم، وابن حبان^(١) أن النبي ﷺ قال:
«الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا»، وفي إسناده
كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه وهو ضعيف جداً، وقد صحح الحديث
الترمذي فلم يصب، وقد اعتذر له ابن حجر^(٢) فقال: كأنه اعتبر بكثرة طرقه؛ وذلك
لأنه رواه أبو داود، والحاكم^(٣) من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن زباح عن أبي
هريرة قال الحاكم: على شرطها. وصححه ابن حبان^(٤)، وحسنه الترمذي، وأخرجه أيضاً
الحاكم^(٥) من حديث أنس ومن حديث عائشة، وكذلك أخرجه الدارقطني^(٦).

(١) ابن ماجه (٢٣٥٣)، والترمذي (١٣٥٢)، والحاكم (١٠١/٤) ولم يخرج أبو داود من هذه الطريق وكذا

ابن حبان وهذا من المواضع التي حصل على الإمام الشوكاني الخلط فيها.

(٢) في «بلوغ المرام» (٨٥٦). (٣) أبو داود (٣٥٩٤)، والحاكم (١٠١/٤).

(٤) (٢٧٥/٧) وهو ضعيف؛ فيه كثير بن زيد الأسلمي مختلف فيه والراجح ضعفه.

(٥) (٥٠/٢).

(٦) (٢٧/٣) وحديث عائشة وأنس هما واحد وهو موضوع فيه عبدالعزيز بن عبد الرحمن البانسي قال أحمد: =

وأما جواز الصلح عن المعلوم والمجهول بمعلوم؛ فلحديث أم سلمة عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه^(١) قالت: جاء رجلان إلى رسول الله ﷺ في مواريث بينهما قد دَرَسَتْ ليس بينهما يَتَّةٌ، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ يَأْتِي بِهِ إِسْطِمًا فِي عُنُقِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما: حقي لأخي! فقال رسول الله ﷺ: «أَمَّا إِذَا قُلْتُمَا فَاذْهَبَا فَاقْتَسِمَا، ثُمَّ تَوَخَّيَا الْحَقَّ، ثُمَّ اسْتَهِمَا، ثُمَّ لِيُحْلِلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمَا صَاحِبَهُ»، وفي إسناد الحديث أسامة بن زيد بن أسلم المدني وفيه مقال^(٢)، ولكن أصل الحديث في «الصحيحين»^(٣)، وقد استدل به على جواز الصلح والإبراء من المجهول وأخرج البخاري من حديث جابر أن أباه قُتل يوم أحد شهيداً وعليه دين، فاشتد الغرماء في حقوقهم، قال: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمْرَ حَائِطِي وَيَحْلِلُوا أَبِي فَأَبَوْا، فلم يعطهم النبي ﷺ حَائِطِي، وقال: «سَنَعْدُو عَلَيْكَ». فعدا علينا حين أصبح فطاف في النخل، ودعا في ثمرها بالبركة فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهَا وبقي لنا من ثمرها، وفيه جواز الصلح عن معلوم بمجهول.

وأما جواز المصالحة عن الدم كالمال؛ فلكون اللازم في الدم مع عدم القصاص هو المال فهو صلح بمال عن مال يدخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿أَوْ إِصْلَاحٌ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وتحت قوله ﷺ: «الصُّلْحُ جَائِزٌ». وأخرج أحمد، وابن ماجه،

= أحاديثه كذب أو هي موضوعة وأمر بالضرب عليها، وَخُصِفَ ضَعِيفٌ، ولفظ الحديث ليس فيه «الصلح» وإنما «المسلمون على شروطهم».

قال الحافظ ابن حجر: وأما: حديث: «المسلمون عند شروطهم». فروي من حديث أبي هريرة، وعمر بن عوف، ورافع بن خديج، وعبدالله بن عمر، وغيرهم، وكلها فيها مقال، لكن حديث أبي هريرة أمثلها. «تغليق التعليق» (٢٨١/٣)، وقد علمت مَنْ فيه، وللمزيد فالحديث ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(١) أخرجه أحمد (٣٢٠/٦)، وأبوداود (٣٥٨٤)، وابن ماجه (٢٣١٧) وهو في الصحيح كما سيأتي.

(٢) خلاصته أنه ضعيف. (٣) في البخاري (٦٩٦٧)، ومسلم (١٧١٣).

والترمذي،^(١) وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ، وَهِيَ: ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً، وَذَلِكَ عَقْلُ الْعَمْدِ وَمَا صُولِحُوا عَلَيْهِ فَهُوَ لَهُمْ وَذَلِكَ تَشْدِيدُ الْعَقْلِ»، وفي إسناده على بن زيد بن جُدعان وفيه مقال^(٢).

وأما جواز الصلح ولو كان عن إنكار؛ فلعموم الأدلة واندراج الصلح عن إنكار تحتها ولم يأت من منعه ببرهان، وقد ذهب إلى جوازه الجمهور، وحكى في «البحر» عن العترة، والشافعي، وابن أبي ليلى أنه لا يصح الصلح عن إنكار، وقد ثبت في «الصحيح»^(٣) عن كعب في قصة المتخاصمين في المسجد في ذين، فأشار النبي ﷺ إلى صاحب الدين أن يضع شرط دينه ويتعجل الباقي، وهو دليل على جواز الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض.

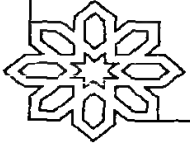


(١) أحمد (١٨٣/٢)، وابن ماجه (٢٦٢٦)، والترمذي (١٣٨٧).

(٢) ليس في أسانيدنا علي بن زيد بن جُدعان، وإنما سليمان بن موسى، ومحمد بن راشد المكحولي، وقد قال البخاري: سليمان بن موسى منكر الحديث، أنا لا أروي عنه شيئاً، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها ساكراً. كما في «العلل الكبير» (ص ٢٥٧). وقال الإمام النسائي رحمه الله: هذا حديث منكر وسليمان ابن موسى ليس بالقوي في الحديث ولا محمد بن راشد. «الكبرى» (٢٣٤/٤).

(٣) في البخاري (٤٥٧)، ومسلم (١٥٥٨).

كِتَابُ الْحَوَالَةِ



مَنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُخْتَلْ، وَإِذَا مَطَّلَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ أَوْ أَفْلَسَ كَانَ لِلْمُحَالِ أَنْ يَطْلُبَ الْمُحِيلَ بِدِينِهِ.

أقول: أما كون من أُحِيلَ على مليء يقبل ذلك، فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١) وغيرهما أن النبي ﷺ قال: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَمَنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُخْتَلْ» وفي لفظ لهما: «وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»، وقد أخرج نحوه ابن ماجه، وأحمد، والترمذي^(٢) من حديث ابن عمر وفي إسناد ابن ماجه إسماعيل بن تَوْبَةَ^(٣) وهو صدوق وبقيه رجاله رجال «الصحيح» وقد قيل: إنه يشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف والمحتال عند الأكثر والمحال عليه عند بعض أهل العلم.

وأما كونه إذا مَطَّلَ المحالُ عليه أو أفلس كان للمحال أن يطالب المحيل بدينه؛ فلكون الدين باقياً في ذمة المحيل لا يسقط عنه إلا بتسليمه إلى المحتال من المحال عليه، فإذا لم يحصل التسليم كان دينه باقياً كما كان قبل الحوالة، ويستفاد ذلك من قوله ﷺ: «عَلَى مَلِيٍّ»، فإن من مطل أو أفلس ليس بالمليء الذي أرشد ﷺ صاحب الدين أن يقبل الحوالة عليه.

(١) في البخاري (٢٢٨٧)، ومسلم (١٥٦٤).

(٢) ابن ماجه (٢٤٠٤)، وأحمد (٧١/٢)، والترمذي (١٣٠٩).

(٣) ولكنه متابع، وإنما العلة: الانقطاع بين يونس بن عُثَيْد ونافع؛ فيونس لم يسمع من نافع شيئاً، قاله أحمد وابن معين وأبو حاتم راجع «جامع التحصيل» للعلائي (٩٢١).

كِتَابُ الْمَفْلِسِ



يَجُوزُ لِأَهْلِ الدِّينِ أَنْ يَأْخُذُوا جَمِيعَ مَا يَجِدُونَهُ مَعَهُ إِلَّا مَا كَانَ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ، وَهُوَ الْمَنْزِلُ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ، وَمَا يَقِيهِ الْبَرْدُ وَيُسَدُّ رَمَقَهُ، وَمَنْ يَعْوَلُ، وَمَنْ وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِذَا نَقَصَ مَالُ الْمَفْلِسِ عَنِ الْوَفَاءِ بِجَمِيعِ دَيْنِهِ كَانَ الْمَوْجُودُ أَسْوَأَ الْعُرْمَاءِ، وَإِذَا تَبَيَّنَ إِفْلَاسُهُ فَلَا يَجُوزُ حَبْسُهُ، وَلَيْ الْوَاجِدِ ظُلْمٌ لِحُلِّ عِرْضَتِهِ وَعُقُوبَتِهِ، وَيَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْجَرَهُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ وَيَبِيعَهُ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ، وَكَذَا يَجُوزُ لَهُ الْحَجْرُ عَلَى الْمُبْذِرِ وَمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ، وَلَا يُمْكِنُ الِتِّيمُّ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ حَتَّى يُؤْتَسَ مِنْهُ الرُّشْدُ، وَيَجُوزُ لِوَلِيِّهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ.

أَقُولُ: أما كونه يجوز لأهل الدين أن يأخذوا جميع ما يجدونه مع المفلِس، فلحديث أبي سعيد عند مسلم^(١) وغيره قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال: «تَصَدَّقُوا عَلَيَّ»، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: «خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ»، وأخرج الدارقطني، والبيهقي، والحاكم،^(٢) وصححه من حديث كعب بن مالك أن النبي ﷺ حَجَرَ عَلَى معاذ ماله، وباعه في دين كان عليه. وأخرج سعيد بن منصور، وأبو داود، وعبدالرزاق^(٣) من حديث عبدالرحمن بن كعب بن مالك مرسلًا، قال: كان معاذ بن

(١) (١٥٥٦).

(٢) الدارقطني (٢/٢٣١)، والبيهقي (٦/٤٨)، والحاكم (٢/٥٨).

(٣) وأبو داود في «المراسيل» (ص١٣١)، وعبدالرزاق (٨/٢٦٨)، سعيد بن منصور لم أقف عليه في الجزء =

جبل شأباً سخياً وكان لا يمكث شيئاً، فلم يزل يدان حتى أغرق ماله كله في الدين، فأقن النبي ﷺ فكلمه ليكلم غرماءه، فلو تركوا لأحد لتركوا لمعاذ لأجل رسول الله ﷺ، فباع رسول الله ﷺ لهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء. قال عبدالحق^(١): المرسل أصح. وقال ابن الطلاع في «الأحكام»: هو حديث ثابت. فأفاد ما ذكرناه أن أهل الدين يأخذو جميع ما يجدونه مع المفلس، لكنه لم يثبت أنهم أخذوا ثيابه التي عليه أو أخرجوه من منزله أو تركوه هو ومن يعول لا يجدون ما لا بد لهم منه، ولهذا ذكرنا أنه يستثنى له ذلك.

وأما كون من وجد ماله عند مفلس فهو أحق به؛ فلحديث الحسن عن سَمُرَةَ عن النبي ﷺ قال: «مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ مُفْلِسٍ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»، أخرجه أحمد، وأبوداود،^(٢) وقال ابن حجر في «الفتح»^(٣): إسناده حسن، ولكن سماع الحسن من سَمُرَةَ فيه مقال معروف.

وقد ثبت في «الصحيحين»^(٤) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَفْلَسَ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»، وفي لفظ لمسلم أنه ﷺ قال في الرجل الذي يُعَدِم إذا وَجَدَ عنده المتاع ولم يفرقه: «إِنَّهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي بَاعَهُ»، وفي لفظ لأحمد^(٥): «أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَوَجَدَ رَجُلٌ عِنْدَهُ مَالَهُ وَلَمْ

= المطبوع منه، والصحيح المرسل كما في الطريق الثانية فقد وصله هشام بن يوسف الصنعاني وأرسله عبدالرزاق. قال البيهقي: وكذلك رواه عبدالله بن المبارك عن معمر لم يقل عن أبيه وقال عن الزُّهري عن عبدالرحمن بن كعب بن مالك قال كان معاذ فذكره «السنن» (٤٨/٦).

قال الحافظ ابن حجر وخالفه عبدالرزاق وعبدالله بن المبارك عن معمر فأرسله «قلت: والحديث منقطع أيضاً الزُّهري لم يسمع من عبدالرحمن بن كعب بن مالك شيئاً قال أحمد بن صالح المصري: والذي يروي عنه هو عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك كما في «جامع التحصيل» (٧١٢).

(١) في «الأحكام الوسطى» (٢٨٧/٣). (٢) أحمد (١٠/٥)، وأبوداود (٣٥٣١) وهو حسن لغيره.

(٣) (٧٨/٥)، وخلاصته أن الحسن لم يصرح بسماحه لهذا الحديث، ويشهد له ما بعده.

(٤) في البخاري (٢٤٠٢)، ومسلم (١٥٥٩).

(٥) (٥٢٥/٢) وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه.

يَكُنْ اقْتَضَى مِنْ مَالِهِ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ»، وأخرج الشافعي وأبوداود، وابن ماجه،
والحاكم،^(١) وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مفلس أتوه به: لأقضين فيكم بقضاء
رسول الله ﷺ: «مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ الرَّجُلُ مَنَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ»،
وأخرج مالك في «الموطأ»، وأبوداود^(٢) من حديث أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث
ابن هشام مرسلاً أن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَنَاعًا، فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَ وَلَمْ
يُقْبَضْ الَّذِي بَاعَ»^(٣) مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا فَوَجَدَ مَنَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي
فَصَاحِبُ الْمَنَاعِ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ»، وقد وصله أبوداود،^(٤) فقال: عن أبي هريرة. وفي
إسناده إسماعيل بن عياش^(٥)، ولكنه هاهنا روى عن الحارث الزبيدي^(٦) وهو شامي
وهو قوي في الشاميين، وقد ذهب إلى أن البائع أولى بعين ماله الموجود عند المفلس
الجمهور، وخالفت في ذلك الحنفية فقالوا: لا يكون أولى به. والحديث حجة عليهم،
وقد ذهب الجمهور أيضًا إلى أن المشتري إذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع
أولى بما لم يسلم المشتري ثمنه، بل يكون أسوة الغرماء كما أفاده ما تقدم في الرواية من
قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئًا، وقال الشافعي، والهدوية: إن البائع أولى به.

(١) الشافعي في «الأم» (٢٠٣/٣)، وأبوداود (٣٥٢٣)، وابن ماجه (٢٣٦٠)، والحاكم (٥٠/٢) وهو
ضعيف؛ فيه أبو المعتمر، قال الحافظ ابن حجر: قال أبوداود والطحاوي وابن المنذر: هو مجهول ولم
يذكر ابن أبي حاتم له إلا راويًا واحدًا هو ابن أبي ذئب. «التلخيص» (٣٨/٣).

(٢) مالك في «الموطأ» (٦٧٨/٢)، وأبوداود (٣٥٢٠). (٣) في الأصلين: (ابتاعه)، والتصويب من المطبوع.
(٤) (٣٥٢٢).

(٥) ولكنه قد اختلف عليه فيه فتارة يرويه عن محمد بن الوليد وتارة عن موسى بن عقبة.
وقال الدارقطني: إسماعيل بن عياش مضطرب الحديث ولا يثبت هذا عن الزُّهري سندًا، وإنما هو
مرسل. «السنن» (٣٠/٣).

وقال البيهقي: وقد رواه إسماعيل بن عياش عن الزبيدي عن الزُّهري موصولًا ولا يصح. (٤٧/٦).
وقال الذهلي: رواه مالك وصالح بن كيسان ويونس عن الزُّهري عن أبي بكر مطلق عن رسول الله
ﷺ وهم أولى بالحدِيث يعني عن طريق الزُّهري، كما في «المنتقى» لابن الجارود (٦٣٣).
وقال أبوداود: وحديث مالك أصح. أي المرسل وقد توبع مالك على إرساله تابعه يونس عند أبي داود (٣٥٢١).
(٦) كذا في الأصلين وهو وهم، وإنما هو: محمد بن الوليد كما صرح بذلك أبوداود في «سننه».

وهكذا إذا مات المشتري والسلعة قائمة، فذهب مالك، وأحمد إلى أنها تكون أسوة الغرماء. وقال الشافعي: البائع أولى بها.

وأما كونه إذا نقص مال المفلس كان الموجود أسوة الغرماء؛ فذلك هو العدل؛ لأن الديون اللازمة مستوية في استحقاق قضائها من مال المفلس وليس بعضها بأولى به من بعض إلا لمخصص ولا مخصص هنا، وقد أشار إلى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب المتاع أسوة الغرماء.

وأما كونه لا يجوز حبس المفلس إذا تبين إفلاسه؛ فلأنه خلاف حكم الله قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ولمفهوم قوله ﷺ: «لَيْلِي الْوَاجِدِ ظُلْمٌ»، وهو حديث صحيح^(١) قد تقدم في الباب الذي قبل هذا، والمفلس ليس بواجد فلا يحل عرضه ولا عقوبته، وأما إذا لم يتبين إفلاسه ولا كونه واجداً، فهذا هو محل اللبس والواجب البحث عن حاله بحسب الإمكان حتى يتبين كونه واجداً فيعاقب بالحبس ونحوه كما دل عليه حديث: «مَطْلُ الْعَنِيِّ ظُلْمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»، وفي لفظ: «لَيْلِي الْوَاجِدِ ظُلْمٌ»، والكل في «الصحيح» أو يتبين كونه غير واجد فيُنْظَرُ إلى ميسرة، وأما حبس من تبين إفلاسه فلا يجوز بوجه؛ فإنه ظلم بَحْتٍ.

وأما كونه يجوز للحاكم أن يحجر المفلس عن التصرف في ماله؛ فلحججه ﷺ على معاذ كما تقدم، وكذا بيع الحاكم مال المفلس لقضاء دينه كما فعله ﷺ في مال معاذ.

(١) ذكره المجد بن تيمية في «المنتقى» بهذا اللفظ وكذا الرافعي كما في «التلخيص» (٣/٣٩) ولم أقف عليه بهذا اللفظ عند كل من خرجه فقد أخرجه أحمد (٤/٢٢٢) وأبو داود (٣٦٢٨) والنسائي (٧/٣١٦) وابن ماجه (٢٤٢٧) وابن حبان كما في «الإحسان» (٧/٢٧٣) والطبراني في «الكبير» (٧/٣١٨)، والحاكم (٤/١٠٢) بلفظ: «لَيْلِي الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ»

وكان الحافظ ابن حجر أراد أن ينبه على ذلك في «التلخيص» أو أنه نبه وسقط من الكلام «ليس» فقد قال عقب تخريجه ولكن لفظه عندهم «لَيْلِي الْوَاجِدِ ظَلَمٌ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» وليس هذا لفظه عند الجميع فلعله سقط من الكلام ليس، وعلى كُلِّ: فالحديث ضعيف، فيه محمد بن عبدالله بن ميمون بن مُسَيِّكَةَ مجهول الحال.

وأما جواز الحجر على المبذر ومن لا يُحْسِنُ التصرف؛ فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]، قال في «الكشاف»^(١): السفهاء المبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي لهم بإصلاحها وتثميرها والتصرف فيها والخطاب للأولياء وأضاف الأموال إليهم؛ لأنها من جنس ما يقوم به الناس معاشهم كما قال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٥٢]، والدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال اليتامى قوله: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ [النساء: ٥]. ومما يدل على ذلك عدم إنكاره صلى الله عليه وسلم على قرابة حسان لما سأله أن يحجر عليه إن صح ذلك، ويدل على ذلك رده صلى الله عليه وسلم للبيضة التي تصدق بها من لا مال له، كما أخرجه أبوداود^(٢)، وصححه ابن خزيمة^(٣) من حديث جابر، وكذلك رده صلى الله عليه وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد ثوبيه كما أخرجه أهل السنن^(٤)، وصححه الترمذي وابن حبان^(٥) من حديث أبي سعيد، وكذلك رده صلى الله عليه وسلم عتق من أعتق عبداً له عن دُبُرٍ ولا مال له غيره، كما أشار إلى ذلك البخاري وترجم عليه باب من رد أمر السفیه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام، وأخرج الشافعي في «مسنده» والبيهقي^(٦) عن عروة بن الزبير قال: ابتاع عبدالله بن جعفر بيعاً، فقال علي: لَا تَبْنِ عَثْمَانَ فَلأحجرن عليه. فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير، فقال: أنا شريكك في بيعك. فأبى عثمان، فقال: أحجر علي هذا. فقال الزبير: أنا شريكه. فقال عثمان: أحجر علي رجل شريكه الزبير؟! ففي هذه القصة دليل على أن الحجر كان عندهم أمراً معروفاً ثابتاً في الشريعة، ولولا ذلك لأنكره بعض من اطلع على هذه القصة،

(٢) (١٦٧٣).

(١) (٤٧١/١)

(٣) (٢٤٤١) وهو ضعيف فيه عن عنة محمد بن إسحاق.

(٤) أبوداود (١٦٧٥) والنسائي (١٠٦/٣) ولفظه غير محفوظ تفرد به ابن عجلان وخالفه بكير بن عبدالله الأَشْجُ في مسلم (١٥٥٦).

(٥) (٩٢/٤).

(٦) لم أقف عليه في «المسند» إنما في «الأم» (٤٦١/٤)، والبيهقي (٦١/٦) وهو مرسل حسن.

ولكان الجواب من عثمان على علي بأن هذا غير جائز، وكذلك الزبير وعبدالله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائز لكان لهما عن تلك الشركة مندوحة، وقد ذهب إلى جواز الحجر على السفية الجمهور.

وأما كونه لا يُمكنُ اليتيم من ماله حتى يؤنس منه الرشد؛ فلقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَاسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٥]، الآية.

وأما كونه يجوز للولي أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف؛ فلقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْعِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٥]، وقد ثبت في «الصحيحين»^(١) عن عائشة أنها قالت: نزلت هذه الآية في ولي اليتيم إذا كان فقيراً أنه يأكل منه بالمعروف. وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي وابن ماجه^(٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني فقير ليس لي شيء ولي يتييم. فقال: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ، وَلَا مُبَادِرٍ، وَلَا مُتَأَثِّلٍ» والمراد بقوله: ولا مبادر ما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلْهُمَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ [النساء: ٥]، أي: مسرفين ومبادرين كبر الأيتام. فهذه الآية والحديث مخصصان لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].



(١) في البخاري (٤٥٧٩)، ومسلم (٣٠١٩).

(٢) أحمد (١٨٦/٢)، وأبوداود (٢٨٧٢)، والنسائي (٢٥٦/٦)، وابن ماجه (٢٧١٨) وهو حسن.

كِتَابُ اللَّقْطَةِ



مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيَعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ،
وَإِلَّا عَرَفَ بِهَا حَوْلًا، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ صَرْفُهَا وَلَوْ فِي نَفْسِهِ، وَيَضْمَنُ مَعَ
مُجِيءِ صَاحِبِهَا، وَلُقْطَةُ مَكَّةَ أَشَدُّ تَعْرِيفًا مِنْ غَيْرِهَا، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْتَفِعَ
الْمُلْتَقِطُ بِالشَّيْءِ الْحَقِيرِ، كَالْعَصَا وَالسُّوْطِ وَنَحْوِهَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِهِ ثَلَاثًا،
وَتُلْتَقِطُ ضَالَّةُ الدَّوَابِّ إِلَّا الْإِبِلَ.

أقول: أما كونه يعرف عِقَاصَهَا وهو الجلد الذي يكون على رأس القارورة،
ووكاءها وهو الخيط الذي يشد به الوعاء، فلحديث عياض بن حمار قال: قال رسول
الله ﷺ: « مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ
صَاحِبُهَا فَلَا يَكُفُّمْ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ
يَشَاءُ »، أخرجه أحمد، وابن ماجه، وأبوداود، والنسائي وابن حبان^(١) وفي
«الصحيحين»^(٢) من حديث زيد بن خالد قال: سئل رسول الله ﷺ عن لقطة
الذهب والورق، فقال: « اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِقَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ
فَلْتَسْتَفِقْهَا، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ ». وسأله
عن ضالة الإبل، فقال: « مَالِكَ وَلَهَا؟! دَعْهَا؛ فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا: تَرُدُّ الْمَاءَ
وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا ». وسأله عن الشاة، فقال: « خُذْهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ

(١) أحمد (١٦٢/٤)، وابن ماجه (٢٥٠٥)، وأبوداود (١٧٠٩)، والنسائي في «الكبرى» (٤١٨/٣)، وابن

حبان (١٩٩/٧) وهو صحيح.

(٢) في البخاري (٢٤٢٨)، ومسلم (١٧٢٢).

لَأَخِيكَ أَوْ لِلذُّبِّ»، وفي لفظ لمسلم: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَّفَ عِقَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ»، وفي مسلم^(١) وغيره من حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ قال: «عَرَّفُهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا يُخْرِكَ بَعْدَهَا وَوِعَائِهَا وَوِكَائِهَا فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا»، فدل ما ذكرناه على أنه إذا جاء صاحبها دفعها إليه، وإلا عَرَّفَ بها حولاً وبعد الحول يصرفها، فإن جاء بعد ذلك غرمها له إن كان قد ألتفها، وأرجعها بعينها إن كانت باقية كما يفيد قوله ﷺ «فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ»، وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول، وقد ورد في لفظ للبخاري^(٢) من حديث أبي ما يدل على أن التعريف يجب بعد الحول ولفظه: قال: وجدت صُرَّةً فيها مائة دينار، فأتيت النبي ﷺ، فقال: «عَرَّفُهَا حَوْلًا» فعرفتها فلم أجد من يعرفها، ثم أتيت ثانياً فقال: «عَرَّفُهَا حَوْلًا». فلم أجد [من يعرفها]، ثم أتيت ثالثاً، فقال: «أَحْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدَدَهَا وَوِكَاءَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا» فاستمتعت بها فلقيته بعد بمكة. وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية، فعن بعضهم أن الزيادة على العام غلط كما جزم بذلك ابن حزم^(٣)، قال ابن الجوزي^(٤): والذي يظهر لي أن سلمة أخطأ فيها، ثم ثبت واستمر على عام واحد. وجمع بعضهم بأن الزيادة على العام محمولة على مزيد الورع، والكلام في ذلك يطول والمراد بقوله في الحديث: «وَلَتَكُنَّ وَدِيعَةً عِنْدَكَ» أنه يجب ردها فتجوز بذكر الوديعة عن وجوب الرد لعوضها بعد الاستنفاق لها.

وأما كون لقطة مكة أشد تعريفاً من غيرها؛ فلما ثبت في «الصحيح»^(٥) أنها لا تحل لقطة مكة إلا لمعرفة، مع أن التعريف لا بد منه في لقطة مكة وغيرها فحمل ذلك على المبالغة في التعريف؛ لأن الحاج قد يرجع إلى بلده ولا يعود فاحتاج الملتقط لها

(١) (١٧٢٣).

(٢) (٢٤٢٦).

(٣) «المحلى» (١١٦/٧).

(٤) «كشف المشكل» (٦٤/٢).

(٥) في البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥) عن أبي هريرة، وعن ابن عباس في البخاري (٢٤٣٣).

إلى المبالغة في التعريف، وقد قيل غير ذلك.

وأما كونه لا بأس أن ينتفع الملتقط بالشيء الحقير كالعصا والسوط ونحوهما؛ فلما أخرجه أحمد، وأبوداود^(١) من حديث جابر قال: رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا، والسوط، والحبل، وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به. وفي إسناده المغيرة بن زياد وفيه مقال^(٢)، وقد وثقه وكيع، وابن معين، وابن عدي وفي «الصحاحين»^(٣) من حديث أنس أن النبي ﷺ مر بتمر في الطريق فقال: «لَوْ لَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَا كَلَّيْتُهَا»، وقد أخرج أحمد، والطبراني، والبيهقي^(٤) من حديث يعلَى بن مُرَّة مرفوعاً: «مَنْ التَّطَّ لُقْطَةً يَسِيرَةً حَبْلًا أَوْ دِزْهَمًا أَوْ شِبْهَ ذَلِكَ فَلْيُعْرِفْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ فَلْيُعْرِفْهُ سِتَّةَ أَيَّامٍ»، زاد الطبراني: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَلْيَتَصَدَّقْ بِهَا»، وفي إسناده عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف^(٥)، وأخرج عبد الرزاق^(٦) من حديث أبي سعيد أن عَلِيًّا جاء إلى النبي ﷺ بدینار وجده في السوق، فقال النبي ﷺ: «عَرَفْتُهُ

(١) وأبوداود (١٧١٧)، لم أقف عليه في «المسند» وعزاه المجد بن تيمية لأحمد في «المنتقى» فلعله في بعض كتب أحمد الأخرى.

(٢) وخلاصته أنه ضعيف والحديث منكر مرفوعاً؛ فالمغيرة ضعيف وفي روايته عن أبي الزبير منكير وهذا من روايته عنه. قال أحمد: كل حديث رفعه مغيرة بن زياد فهو منكر.

وذكر الحاكم أن مغيرة يروي عن أبي الزبير مناكير والحديث ذكره ابن عدي من مناكيره (٢٣٥٣/٦) والصحاح موقوف وقد أشار إلى ذلك أبوداود في «سننه».

(٣) في البخاري (٢٤٣١)، ومسلم (١٠٧١).

(٤) أحمد (١٧٣/٤)، والطبراني (٢٧٣/٢٢)، والبيهقي (١٩٥/٦).

(٥) بل متروك، قاله أبو حاتم والدارقطني، وقال النسائي وابن معين وأحمد: منكر الحديث، وضعفه البخاري وأبو رزعة والساجي والعقبي ولم يوثقه أحد فيما علمت واتهمه زائدة بن قدامة وجريز بن عبد الحميد بشرب الخمر، فثل هذا يقال فيه ضعيف؟! كلا والله، وفي الحديث حكمة لا تعرف.

(٦) في «المصنف» (١٤٢/١٠)، وهو موضوع؛ فيه أبو بكر بن عبد الله بن محمد قال البزار: وأبو بكر هو عندي ابن أبي سبرة. وهو لين الحديث كما في «الكشف» (١٣٦٨).

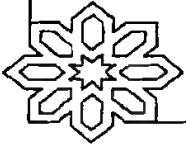
وقال الهيثمي: وفيه أبو بكر بن أبي سبرة، وهو وضاع «المجمع» (١٧٠/٤).

ثَلَاثًا»، ففعل فلم يجد أحداً يعرفه، فقال: «كُلُّهُ»، وأما إذا كان الشيء مأْكُولًا فلا يجب التعريف به، بل يجوز أكله في الحال؛ لما تقدم من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التمرة.

وأما كونها تلتقط ضالة الدواب إلا الإبل؛ فللحديث المتقدم عن زيد بن خالد وإلحاق سائر الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ»، ولا يخرج من ذلك إلا الإبل كما صرح به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومما يفيد ذلك ما أخرجه مسلم^(١) من حديث زيد بن خالد أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لَا يَأْوِي الضَّالَّةُ إِلَّا صَالًا مَا لَمْ يُعْرِفْهَا»، فإن الضالة تصدق على الشاة وغيرها، وقد قُيِّدَ ذلك بالتعريف فدل على جواز الالتقاط، وخرجت الإبل بالحديث الآخر.



كِتَابُ الْقَضَاءِ



إِنَّمَا يَصِحُّ قَضَاءُ مَنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مُتَوَرِّعًا عَنْ أَمْوَالِ النَّاسِ، عَادِلًا فِي الْقَضِيَّةِ، حَاكِمًا بِالسُّوِيَّةِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْجُرُؤُ عَلَى الْقَضَاءِ وَطَلْبُهُ، وَلَا يَحِلُّ لِلْإِمَامِ تَوَلِيَّةُ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ، وَمَنْ كَانَ مُتَاهِلًا لِلْقَضَاءِ فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ، وَلَهُ مَعَ الْإِصَابَةِ أَجْرَانِ، وَمَعَ الْخَطَا أَجْرٌ إِنْ لَمْ يَأُلْ جُهِدًا فِي الْبَحْثِ، وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ الرِّشْوَةُ وَالْهَدِيَّةُ الَّتِي أُهْدِيَتْ إِلَيْهِ لِأَجْلِ كَوْنِهِ قَاضِيًا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ حَالَ الْغَضَبِ، وَعَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ إِلَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا، وَالسَّمَاعُ مِنْهُمَا قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَتَسْهِيلُ الْحِجَابِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، وَيَجُوزُ لَهُ اتِّخَاذُ الْأَعْوَانِ مَعَ الْحَاجَةِ، وَالشَّفَاعَةُ، وَالْإِسْتِصْنَاعُ، وَالْإِزْشَادُ إِلَى الصُّلْحِ، وَحُكْمُهُ يَنْفُذُ ظَاهِرًا فَقَطْ، فَمَنْ قَضَى لَهُ بِشَيْءٍ فَلَا يَحِلُّ لَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحُكْمُ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ.

أقول: أما كونه إنما يصح قضاء من كان مجتهداً؛ فلما في الكتاب العزيز من الأمر بالقضاء بالعدل والقسط وبما أراه الله، ولا يعرف العدل إلا من كان عارفاً بما في الكتاب والسنة من الأحكام، ولا يعرف ذلك إلا المجتهد؛ لأن المقلد إنما يعرف قول إمامه دون حجته، وهكذا لا يحكم بما أراه الله إلا من كان مجتهداً لا من كان مقلداً، فما أراه الله شيئاً بل أراه إمامه ما يختاره لنفسه، وما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». أخرجه ابن

ماجه^(١)، وأبوداود، والنسائي، والترمذي، والحاكم وصححه، وقد جمع ابن حجر^(٢) طريقه في جزء مفرد ووجه الدلالة منه أنه لا يعرف الحق إلا من كان مجتهداً، وأما المقلد فهو يحكم بما قال إمامه ولا يدري أحق هو أم باطل؟ فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل، وهو أحد قاضي النار، ومن الأدلة على اشتراط الاجتهاد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]،

(١) له طرق عن ثريثة: الأولى: أخرجها ابن ماجه (٢٣١٥) وأبوداود (٣٥٧٣) والنسائي في «الكبرى» (٤٦٢/٣) والطبراني في «الأوسط» (٦٣/٤) وقال: لم يرو هذا الحديث عن أبي هاشم الرُماني إلا خلف ابن خليفة. قلت: وهو ضعيف مختلط، قال أبوداود: وهذا أصح شيء فيه، يعني حديث ابن ثريثة: القضاة ثلاثة وصدق عليه السلام فهذه أحسن طريق على ضعفها.

الثانية: أخرجها الترمذي (١٣٢٢) والرويان في «مسنده» (٦٦) والطبراني في «الكبرى» (٢٠/٢) والبيهقي (١١٧/١٠) وهي تالفة؛ فيها الحسن بن بشر البجلي وهو منكر الحديث والأعمش وشريك القاضي مدلسان وزاد الأخير اختلاطاً وقد توبع الحسن بن بشر بجائهم بن إسماعيل عند ابن عدي في «الكامل» (٨٦٤/٢) ولكن هذه المتابعة من رواية حرمة بن يحيى بن عبدالله بن حرمة التميمي عن ابن وهب، وفيها كلام، وقد ذكره أبو أحمد بن عدي في ترجمته وتابعه أيضاً جُبارة وهو ابن مُثَلِّس عند ابن عدي (٨٦٥/٢) وهو متروك والراوي عنه علي بن سعيد وهو الرازي وهو ضعيف، فهذه المتابعات لا تغني شيئاً والحديث قد ذكره ابن عدي في ترجمة شريك (١٣٣٢/٤)؛ دلالة على أنه من منكره.

الثالثة: أخرجها الطبراني في «الكبرى» (٢١/٢). وهي تالفة؛ فيها عبَّاد بن زياد الأسدي، وبعضهم سماه عبادة، ورجح ذلك الطبراني، وفيه ضعف. وقيس بن الربيع الأسدي شديد الضعف.

الرابعة: أخرجها الحاكم (٩٠/٤)، وهي تالفة؛ فيها عبدالله بن بكير الغنوي قال الذهبي: منكر الحديث، وحكيم بن جُبَيْر قال الدارقطني: متروك.

الخامسة: وهي تالفة أخرجها الطبراني في «الأوسط» (٣٠/٧)، وفيها محمد بن مسروق الكندي قال ابن القطان: لا يُعْرَفُ، وهشام بن عمار ضعيف كان يتلقن، ومحمد بن عبيدالله الغزَّمي متروك.

السادسة: أخرجها ابن عدي (٢١٦١/٦) وقال: وهذا لا أعلم رواه عن أبي إسحاق غير محمد بن جابر. قلت: هو الباهي شديد الضعف.

السابعة: أخرجها الحاكم في «علوم الحديث» (ص ٩٩) وقال: هذا حديث تفرد به الخراسانيون فإن رواته عن آخرهم مَرَاوِزَةٌ قلت: فيه علي بن محمد الحنيني المروزي وفي نسخة (الجيبى) كذبه الحاكم كما في «اللسان» (٢٥٩/٤)، وإبراهيم بن هلال البوزنجردى لم أقف له على ترجمة الآن فالحديث موضوع فهذه المتابعات لا تسمن ولا تغني من جوع كما ترى، وللحديث شواهد ضعيفة عن أبي موسى وابن عباس، وَجَمَاعٌ ذلك في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبین». إن شاء الله تعالى.

(٢) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر عن نفسه في «الفتح» (٣٣١/١٣).

و ﴿الْظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، و ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، ولا يحكم بما أنزل الله إلا من يعرف التنزيل والتأويل، ومما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقال له: «يَمْ تَقْضِي؟» قال: بكتاب الله. قال: «فَإِنْ لَمْ تَحْجِدْ؟» قال: فبسنة رسول الله. قال: «فَإِنْ لَمْ تَحْجِدْ؟» قال: فبرأيي. وهو حديث مشهور^(١) قد بينت طريقه ومن أخرجه في بحث مستقل، ومعلوم أن المقلد لا يعرف كتاباً ولا سنة، ولا رأي له بل لا يدري بأن الحكم موجود في الكتاب أو السنة فيقضي به، أو ليس بموجود فيجتهده رأيه، فإذا ادعى المقلد أنه حكم برأيه فهو يعلم أنه يكذب على نفسه؛ لاعترافه بأنه لا يعرف كتاباً ولا سنة، فإذا زعم أنه حكم برأيه فقد أقر على نفسه أنه حكم بالطاغوت.

وأما اعتبار كونه متورعاً عن أموال الناس، عادلاً في القضية، حاكماً بالسوية؛ فلكون من لم يتورع عن أموال الناس لا يتورع عن الرشوة، وهي تحول بينه وبين الحق كما سيأتي وهكذا من لم يكن عادلاً لِحُرْأَةٍ فيه أو مدهانة أو محابة فهو يترك الحق وهو يعلم به، فهو أحد قضاة النار؛ لأنه عرف الحق وجار في الحكم.

وأما كونه مجرم عليه الحرص على القضاء وطلبه؛ فلحديث عبدالرحمن بن سُمرة في «الصحيحين»^(٢) وغيرها قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سُمْرَةَ، لَا تَسْأَلِ إِلَّا مَارَةً؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا» وأخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي،^(٣) وحسنه من حديث أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ وَكِلَإَ إِلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ جَبَرَ

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦/٥) وأبوداود (٣٥٩٢) والترمذي (١٣٢٧) والطبراني في «الكبير» (١٧٠/٢٠)

والبيهقي (١١٤/١٠) وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده بمتمصل.

رؤي موصولاً وفيه جهالة. ومرسل، ورجح المرسل البخاري كما في «الضعفاء» للعليني (٢١٥/١) و«الكامل»

(٦١٣/٢) والدارقطني في «العلل» (٨٩/٦)، وضعف الحديث ابن حزم وابن الجوزي وابن طاهر وجماعة.

(٢) في البخاري (٧١٤٦)، ومسلم (١٦٥٢).

(٣) أحمد (١١٨/٣)، وأبوداود (٣٥٧٨)، وابن ماجه (٢٣٠٩)، والترمذي (١٣٢٣) وهو ضعيف فيه عبد

الأعلى بن عامر الثعلبي ضعيف، وبلال بن أبي بُرْدَةَ، صالح.

عَلَيْهِ يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ يُسَدِّدُهُ. وأخرج البخاري^(١) وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنَعْمَ الْمَرْصُعةُ وَبُسْتِ الْفَاطِمَةِ»، ولا ينافي هذه الأحاديث ما أخرجه أبوداود^(٢) بإسناد لا مطعن فيه من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَ عَدْلُهُ جَوْرَهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَدْلَهُ فَلَهُ النَّارُ»؛ لأن إثم الطلب قد لَزِمَهُ بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الغالب على الجور.

وأما كونه لا يحل للإمام تولية من كان حريصاً على القضاء أو طالباً له؛ فلحديث أبي موسى في «الصحيحين»^(٣) قال: دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من بني عمي فقال: أحدهما يا رسول الله، أُمِّرْنَا على بعض ما وَلَّاكَ الله عز وجل. وقال الآخر مثل ذلك، فقال: «إِنَّا وَاللَّهِ لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ أَحَدًا يَسْأَلُهُ، أَوْ أَحَدًا يَخْرُصُ عَلَيْهِ».

وأما كون من كان متأهلاً للقضاء فهو على خطر عظيم؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي، والحاكم، والبيهقي، والدارقطني^(٤) وحسنه الترمذي^(٥)، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان^(٦) قال: قال رسول الله ﷺ:

(١) (٧١٤٨).

(٢) (٣٥٧٥) بل مطعون فيه؛ فيه موسى بن نُجْدَةَ، مجهول.

(٣) البخاري (٧١٤٩)، ومسلم (١٤٥٦/٣).

(٤) أحمد (٢٣٠/٢)، وأبوداود (٣٥٧١)، وابن ماجه (٢٣٠٨)، والترمذي (١٣٢٥)، والحاكم (٩١/٤)، والبيهقي (٩٦/١٠)، والدارقطني (٢٠٣/٤).

(٥) في الأصلين: القهري، وهو تصحيف.

(٦) لم أقف عليه في ابن حبان ولا الجزء المطبوع من ابن خزيمة، ولم يذكرهما الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (١٨٤/٤) ولا في «الدرية» (١٦٦/٢) ولا في «إتحاف المهرة» (٧٠٣/١٤)، ولا الزيلعي في «نصب الراية» (٦٤/٤) ولا السخاوي في «المقاصد» (١١٠٧) فينظر في هذا العزو، والحديث عند جميع من تقدم ذكرهم عدا الترمذي عن عثمان بن محمد الأحنسي، وقد اضطرب فيه؛ فتارة عن سعيد المقبري وهي الراجحة كم سبأني، وتارة عن سعيد بن المسيب عند وكيع في «أخبار القضاة» (٩/١) وأبي يعلى (٢٦١/١٠).

قال الدارقطني: وَوَرِّمَ، إما هو سعيد المقبري، وتارة عن الأعرج عن أبي هريرة وهي من رواية

عبدالله بن جعفر المُخَرَّمِيّ عن عثمان بن محمد الأَخْنَسِيِّ قال ابن حبان: يُعْتَمَرُ حديثه من غير رواية المخرمي عنه «الثقات» (٢٠٣/٧)، وتارة عن ابن المسيب موقوفاً عند وكيع (١٠/١) وفيه عبدالله بن نافع الصائغ وفيه ضعف، وتارة مرسلًا عند وكيع (١٠/١) وفيه عثمان بن الصُّحَّاح وهو ضعيف، وتارة عن الأعرج والمقبري عند وكيع (٧/١) والبيهقي (٩٦/١٠) وهي من رواية عبدالله المُخَرَّمِيّ عن عثمان الأَخْنَسِيِّ وتقدم ما فيها، وقد تقدم أن الراجح روايته عن المقبري عن أبي هريرة قال ابن المديني: وروى عثمان هذا أحاديث مناكير عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ورواية عبدالله بن جعفر يخالف ابن أبي ذئب في إسناده، رواه عن الأَخْنَسِيِّ عن المقبري عن عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة والحديث سندي حديث المقبري «العلل» (٨٩٠).

لنيسب: ولم أقف في هذا الحديث على رواية للمقبري عن الأعرج ولعل الصواب: وعبد الرحمن الأعرج. كما تقدم في طرق الحديث وقال وكيع في «أخباره»: وله عن المقبري أصل من غير رواية الأَخْنَسِيِّ فالقول قول من قال عن المقبري عن أبي هريرة (١١/١) وقال الدارقطني: والمحموط عن أبي هريرة «العلل» (٤٠٢/١٠) ومع هذا فالحديث لا يصح؛ فاضطراب عثمان بن محمد في الحديث وروايته على هذه الأوجه دليل على ضعفه وعدم ضبطه لهذا الحديث، وقد ذكر له النسائي هذا الحديث وقال: ليس بذلك القوي. «الكبرى» (٤٦٢/٣) وللحديث متابعات وشواهد غير معتبرة. [أما المتابعات]: فنها ما أخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٦٢/٣) وابن عدي (٩٦١/٣) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢٧١/٢)، وقد ابن عدي: وهذا يعرف من حديث عثمان بن محمد الأَخْنَسِيِّ عن سعيد المقبري يرويه عنه ابن أبي ذئب، وهذا داود بن خالد قد روى أيضًا عن سعيد.

قلت: وداود بن خالد الليثي أبو سليمان مجهول كما سيأتي في كلام ابن الجوزي، ومنها ما أخرجه وكيع (١٢/١) والترمذي (١٣٢٥) وأبو داود (٣٥٧١) والدارقطني (٢٠٤/٢) والبيهقي (٩٦/١٠) فيها فضيل بن سليمان الثُميري ضعفه ابن معين جدًا كما في «التهذيب» فجعل الحديث عن عمرو بن أبي عمرو عن المقبري، وعمرو بن أبي عمرو قد ابن حبان: يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه والراوي عنه هنا فضيلٌ وقد عرفت حاله.

ومنها ما أخرجه وكيع (١١/١) والطبراني في «الأوسط» (٧٦/٤) و«الصغير» (٤٨٢) وابن عدي (٤٦٥/٢) وابن الجوزي في «العلل» (٢٧١/٢) وذكر الطبراني وابن عدي أن هذا الحديث لم يروه عن الثوري غير بكر بن بَكَّارٍ قلت: قد ضعفه ابن معين والنسائي وابن الجارود جدًا، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح أما الطريق الأول فلا يرويه عن الثوري غير بكر بن بكار قال يحيى: ليس بثيء، وأما الثاني: فدود مجهول قال يحيى: لا أعرفه «العلل المتناهية».

أما الشواهد فنها:

* ما أخرجه وكيع (١٣/١) وابن عدي (٩٦٤/٣) عن ابن عباس، فيه داود بن الزُّبَيْرَانِ متروك كُذِّب.

* ومنها ما أخرجه وكيع (١٣/١) عن أبي موسى، وقال: لا أعلم أحدًا يُروى هذا الحديث هكذا غير =

«مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينٍ»، وأخرج أحمد، وابن ماجه، والبيهقي^(١) من حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا حُسِرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَلَكَ آخِذٌ بِقَفَاؤِهِ حَتَّى يَقِفَ بِهِ عَلَى جَهَنَّمَ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنْ قَالَ أَلْقَاهُ فِي مَهْوَى، فَهَوَى أَرْبَعِينَ خَرِيفًا»، وفي إسناده عثمان بن محمد الأخنسي^(٢)، وفيه مقال، وأخرج ابن ماجه، والترمذي^(٣) وحسنه الحاكم في «المستدرک» والبيهقي، وابن حبان^(٤) من حديث عبدالله بن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجْرُ، فَإِذَا جَارَ وَكَلَّهَ إِلَى نَفْسِهِ»، وفي لفظ الترمذي: «فَإِذَا جَارَ تَخَلَّى عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ»، وفي الباب أحاديث مشتملة على التهريب وأحاديث مشتملة على الترغيب، وقد استوفيت ذلك في «شرح المنتقى».

وأما كون له مع الإصابة أجران ومع الخطأ أجر إن لم يَأُلْ جهدًا في البحث؛ فلحديث عمرو بن العاص الثابت في «الصحيحين»^(٥) وغيرها عنه عليه السلام: «إِذَا اجْتَهَدَ

= يحيى بن نصر في حديثه لين.... قلت: بل ضعيف جدًا. قال أبو زُرْعَةَ: ليس بشيء. «الجرح» (١٩٣/٩)، وقال العقيلي: منكر الحديث «الضعفاء» (٤٣٣/٤)، وبقي للحديث طرق أخرى أشار إليها الدارقطني في «علله» (٤٠٢-٣٩٧/١٠) وأخرج بعضها وكيع في «أخباره» وجماع ذلك في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين».

(١) أحمد (٤٣٠/١)، وابن ماجه (٢٣١٧)، والبيهقي (٨٩/١٠) وهو منكر؛ فيه مجالد بن سعيد قال الدارقطني: لا يُتَّبَعُ به وأشار البزار إلى وقفه في «مسنده» (٣٢١/٥) ورجحه الدارقطني بقوله: والموقوف هو الصحيح «العلل» (٢٤٩/٥).

(٢) كذا في الأصل وهو وهم؛ ليس في إسناده الحديث عثمان، إنما هو في حديث أبي هريرة المتقدم، وهو في «النيل» (٢٦٠/٨) على الصواب.

(٣) ابن ماجه (٢٣١٢)، والترمذي (١٣٣٠).

(٤) «المستدرک» (٩٣/٤)، والبيهقي (٨٨/١٠). وهو ضعيف؛ فيه عمران بن ذَاوَر القَطَان لَيْزُ الحديث، وفي بعض طرقه زاد محمد بن بلال البصري حسيئا الْمُعَلَّم كما عند ابن عدي (٢١٤٥/٦) وقال ابن صاعد: رواه عمرو بن عاصم عن عمران القَطَان فلم يذكر في إسناده حسيئا وفي البزار (٢٧٣/٨) سماه حسين بن عبدالله وقال البزار: ولا نعلم من حسين بن عبدالله هذا، وزاد في بعض طرقه

(٥) البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»، وقد ورد في بعض الروايات أنه إذا أصاب^(١) فله عشرة أجور.

وأما كونها تحرم عليه الرشوة والهدية التي أهديت إليه لأجل كونه قاضياً؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، والترمذي^(٢) وحسنه، وابن حبان وصححه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي فِي الْحُكْمِ»، وأخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي وصححه، وابن حبان، والطبراني، والدارقطني^(٣) من حديث عبدالله بن عمرو كحديث أبي هريرة، وأخرج أحمد، والحاكم^(٤) من حديث ثوبان قال: لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي والرائش. يعني: الذي يمشي بينها، وفي إسناده ليث بن أبي سليم^(٥) قال البزار: إنه تفرد به. وفي إسناده أيضاً أبو الخطاب، قيل: وهو مجهول^(٦)، وفي الباب عن عبدالرحمن بن عوف عند الحاكم^(٧)

(١) أخرجه أحمد (١٨٧/٢)، والحاكم (٨٨/٤) وهي منكراً؛ فيها ابن لهيعة ضعيف، وسلمة بن أكثوم قال الحسيني: مجهول كما في «التعجيل» وقاسم البرزنجي مجهول الحال، وطريق الحاكم فيها فرج بن فضالة ضعيف جداً.

(٢) أحمد (٣٨٨/٢)، والترمذي (١٣٣٦)، (٢٦٥/٧) وهو منكر؛ فيه عمرو بن أبي سلمة ضعيف، والمخطوط الآتي عن عبدالله بن عمرو.

(٣) أحمد (١٦٤/٢)، وأبوداود (٣٥٨٠)، وابن ماجه (٢٣١٣)، والترمذي (١٣٣٧)، وابن حبان (٢٦٥/٧)، والطبراني في «الصغير» (٥٨) والدارقطني في «العلل» (٢٧٥/٤).

(٤) أحمد (٢٧٩/٥)، والحاكم (١٠٣/٤) وهو منكر، ومنقطع وقد أبان الانقطاع أبو زُرْعَةَ كما في «علل» ابن أبي حاتم (٤٦٤/١) والبزار في «البحر الزخار» (٩٧/١٠) بذكر الواسطة وهو أبو إدريس الخولاني، وثم أمر آخر نه عليه البزار وهو لفظة «الرائش» فقال: قوله «الرائش» لا نعلمها إلا من هذه الطريق. (٥) ضعيف مختلط.

(٦) قاله أبو حاتم، وقال أبو زُرْعَةَ: لا أعرفه «الجرح» (٣٦٥/٩)، وقال البزار: ليس بالمعروف.

(٧) لم أفق عليه في «المستدرک»، والظاهر أنه ساقط من المطبوع ولكن قد أخرجه البزار في «مسنده» (٢٤٧/٣) وهو منكر، فيه عمر بن حفص المدني والحسن بن عثمان بن عبدالرحمن بن عوف وكلاهما مجهول الحال، والحديث قد اختلف فيه: فتارة عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وتارة عن أبي سلمة عن أبيه عبدالرحمن بن عوف، وتارة عن عبدالله بن عمرو، وهذا ما رجحه الدارقطني في «علله» (٢٧٥/٤)، وأشار إلى ذلك البزار في «مسنده».

وعن عائشة، وأم سلمة^(١) أشار إليها الترمذي^(٢)، وقد أجمع أهل العلم على تحريم الرشوة، وقد استدل على تحريم الرشوة بقوله تعالى: ﴿أَكْلُونَ لِسُحْتٍ﴾ [المائدة: ٤٢]، كما زوي عن الحسن، وسعيد بن جبير أنها فسرا الآية بذلك، وحكي عن مسروق عن ابن مسعود أنه لما سئل عن السُّحْتِ أهو الرشوة، فقال: ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، والظالمون، والفاسقون، ولكن السحت أن يستعينك الرجل على مظلمة فيهدي لك فإن أهدى لك فلا تقبل. وقد سبق حديث في هذا المعنى في كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التي أهديت للقاضي لأجل كونه قاضياً حديث: «هَذَا يَا الْأَمْرَاءُ غُلُولٌ». أخرجه البيهقي، وابن عدي^(٣) من حديث أبي حميد، قال ابن حجر: وإسناده ضعيف. ولعل [وجهه]^(٤) الضعف أنه من رواية إسماعيل بن عياش عن أهل الحجاز، وأخرجه الطبراني^(٥) في «الأوسط» من حديث أبي هريرة، قال ابن حجر: وإسناده أشد ضعفاً. وأخرجه سننُ بن داود^(٦) في «تفسيره» من حديث جابر،

١ عائشة: أخرجه البزار كما في «الكشف» (١٣٥٤) وفيه إسحاق بن يحيى بن طلحة متروك، وأم سلمة: أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٩٨/٢٣) وفيه موسى بن يعقوب بن زُمعة ضعيف وعمته قُرَيْبَةُ بنت عبدالله مجهولة وعبدالله بن وهب مجهول الحال.

٢ «الجامع» (٦١٣/٣).

٣ البيهقي (١٣٨/١٠)، وابن عدي (٢٩٥/٢) وقال: ولا يحدث هذا الحديث عن يحيى بن عمار بن عياش. وقال البزار في «مسنده» (١٧٢/٩): وهذا الحديث رواه إسماعيل بن عياش واختصره وأخطأ فيه وإنما هو عن الزُّهري عن عروة عن أبي حميد أن النبي ﷺ بعث رجلاً على الصدقة.

قلت: فالحديث بهذا اللفظ منكر، فإسماعيل يرويه عن يحيى بن سعيد الأنصاري وروايته عن الحجازيين منكرة.

٤ ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

٥ (٢٥/٨) وفيه أحمد بن معاوية الباهلي قال ابن عدي: حدث عن الثقات بالبواطيل وكان يسرق الحديث. «الكامل» (١٧٧/١).

٦ كما في «التلخيص» (١٨٩/٤)، فقد ساقه بإسناده، وفيه إسماعيل بن مسلم هو المكي، ضعيف جداً، وقد أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٦٨/٥)، وهو مسلسل بالضعفاء: فيه القاسم بن محمد الدلال شيخ الطبراني ضعفه الدارقطني، وأبيد بن زيد الجمال كذبه ابن معين، وقيس بن الربيع شديد الضعف، وليث هو ابن أبي سُليم ضعيف مختلط، ورواه البزار كما في «الكشف» (١٦٠٠) من طريق قيس بن الربيع به وأخرجه الطبراني أيضاً (٣٤/٩) وفيه، لمقدم بن داود الرُّعَيْنِيُّ قال النسائي: ليس بثقة وابن لهيعة ضعيف.

وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف أيضًا.

وأخرجه الخطيب^(١) في «تلخيص المتشابه» من حديث أنس بلفظ: «هَذَا يَا الْعَمَّالِ سُخْتُ»، وأخرج أبوداود^(٢) من حديث بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بلفظ: «مَنْ اسْتَعْلَمَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَرَزَقْنَاهُ رِزْقًا، فَمَا أَخَذَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ عُقُولٌ»، وقد بوب البخاري^(٣) في أبواب القضاء باب هدايا العمال، وذكر حديث ابن اللبابة المشهور، ومما يؤيد ذلك أن الهدية للقاضي لأجل كونه قاضيًا نوع من الرشوة عاجلاً أو آجلاً.

وأما كونه لا يجوز له الحكم [في] حال الغضب؛ فلحديث أبي بكرة في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا يَقْضِيَنَّ حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ» ولا يعارض هذا حديث عبدالله بن الزبير عن أبيه في «الصحيحين»^(٥) وغيرهما أنه اختصم هو وأنصاري فقال النبي ﷺ للزبير: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ [الْمَاءَ] إِلَى أَخِيكَ». فغضب الأنصاري، ثم قال: يا رسول الله، أن كان ابن عمك؟! فتلون وجه رسول الله ﷺ، ثم قال: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ». لأن النبي ﷺ معصوم في غضبه ورضاه بخلاف غيره؛ فإن الغضب يحول بينه وبين الحق، وظاهر النهي التحريم، وقد ذهب الجمهور إلى أنه يصح حكم الغضبان إن وافق الحق.

وأما كونها تجب عليه التسوية إلا إذا كان أحدهما كافراً؛ فلحديث علي عند أبي أحمد الحاكم في «الكنى» أنه جلس بجانب شريح في خصومة له مع يهودي، فقال: لو كان خصمي مسلماً جلست معه بين يديك، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا

(١) (١/٣٣١)، وهو موضوع؛ فيه الحكم بن عبد الله الأيلي، قال أبو حاتم: ذاهب متروك الحديث لا يكتُفَى حديثه كان يكذب «الجرح» (٣/١٢١).

وبقي في الإسناد من ينظر في حاله، والحديث جاء عن جماعة من الصحابة تقدم بعضهم ولا يصح بهذا اللفظ، وهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه سين».

(٢) (٢٩٤٣) وهو حسن. (٣) كما في «الفتح» (١٣/١٧٥).

(٤) البخاري (٧١٥٨)، ومسلم (١٧١٧). (٥) البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧).

تَسَاوُؤُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ» وقد قال أبو أحمد^(١) الحاكم بعد إخراجِه: إنه منكر وأورده ابن الجوزي في «العلل»^(٢) من هذا الوجه، وقال: لا يصح. ورواه البيهقي^(٣) من وجه آخر من طريق جابر الجعفي عن الشَّعْبِيِّ قال: خرج عَلِيُّ السَّوْقِ فإذا هو بنصراني يبيع درعاً فعرف علي الدرع، وذكر الحديث وفي إسناده عمرو بن شَمِير عن جابر الجعفي وهما ضعيفان^(٤)، وأخرج أحمد، وأبو داود، والبيهقي، والحاكم،^(٥) وصححه من حديث عبدالله بن الزبير، قال: قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم. وفي إسناده مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير وهو ضعيف.

وأما كونه يجب السماع منها قبل القضاء؛ فلحديث علي عند أحمد، وأبي داود، والترمذي وحسنه، وابن حبان^(٦) وصححه أن رسول الله ﷺ قال: «يَا عَلِيُّ، إِذَا جَلَسَ إِلَيْكَ الْخَصْمَانِ فَلَا تَقْضِ بَيْنَهُمَا حَتَّى تَسْمَعَ مِنَ الْآخِرِ كَمَا سَمِعْتَ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ تَبَيَّنَ لَكَ الْقَضَاءُ»، وللحديث طرق.

وأما كونه يجب عليه تسهيل الحجاب بحسب الإمكان؛ فلحديث عمرو بن مرة عند أحمد، والترمذي، والحاكم، والبخاري^(٧) قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَا مِنْ

(١) ذكره في حرف السين من «الكنى» كما في «التلخيص» (١٩٣/٤) و«النيل» (٢٧٥/٨) ولم يطبع حرف السين من «الكنى» لأبي أحمد الحاكم يُعَدُّ.

(٢) «العلل المتناهية» (١٤٦٠). (٣) (١٣٦/١٠).

(٤) بل متروكان.

(٥) أحمد (٤/٤)، وأبو داود (٣٥٨٨)، والبيهقي (١٣٥/١٠)، والحاكم (٩٤/٤).

(٦) أخرجه أحمد (٩٠/١)، وأبو داود (٣٥٨٢)، والترمذي (١٣٣١)، وابن حبان (٢٦١/٧) وهو ضعيف له طريقان: الأول: فيها حنش بن المعتمر الصنعاني وفيه ضعف وخاصة في روايته عن علي ويرويه عن حنش سماك بن حرب قال البزار كما في «التهذيب»: حَدَّثَ عَنْهُ سَمَّاكٌ بِحَدِيثٍ مِنْكَ وَقَدْ ذَكَرَ لَهُ ابْنُ عَدِي هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ «الكامل» (٨٤٤/٢) وعنه سماك والثانية: فيها أسباط بن نصر وهو ضعيف وخاصة في روايته عن سماك قال الساجي: روى أحاديث لا يتابع عليها عن سماك بن حرب وهذه الطريق من طريقه عنه وقد جعل الحديث عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عن علي.

(٧) أحمد (٢٣١/٤)، والترمذي (١٣٣٢)، والحاكم (٩٤/٤)، ولم أقف على مسند عمرو بن مرة في الأجزاء

إِمَامٍ أَوْ وَالٍ يُعَلِّقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْحُلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ؛ إِلَّا عَلَّقَ اللَّهُ بَابَ السَّاءِ دُونَ خُلْنِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكَنَتِهِ». وأخرج أبوداود، والترمذي^(١) من حديث أبي مريم الأزدي مرفوعاً بلفظ: «مَنْ تَوَلَّى شَيْئًا مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَقَفَرَهُمُ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ دُونَ حَاجَتِهِ». قال ابن حجر في «الفتح»^(٢): إن إسناده جيد. وأخرج الطبراني^(٣) من حديث ابن عباس بلفظ: «أَيُّمَا أَمِيرٍ احْتَجَبَ عَنِ النَّاسِ فَأَهَمَّهُمْ احْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قال ابن أبي حاتم^(٤): هو حديث منكر. وإنما قلنا بحسب الإمكان؛ لأنَّ لنفسه عليه حقاً ولأهله عليه حقاً، فلا يلزمه استيعاب كل أوقاته؛ فإن ذلك يُكَدِّرُ ذهنه وَيُشَوِّشُ فهمه، ولا يحتجب كل أوقاته فإن ذلك ظلم لأهل الخصومات، وقد ثبت في «الصحيح»^(٥) من حديث أبي موسى أنه كان بواباً للنبي ﷺ لما جلس على قُفِّ البئر. وثبت في «الصحيح»^(٦) أيضاً في قصة حلفه أن لا يدخل على نسائه شهراً أن عمر استأذن له الأسود لما قال: يا رباح، استأذن لي، وقد ثبت في «الصحيح»^(٧) أيضاً أنه كان لعمر حاجب يقال له يرفا.

وأما كونه يجوز له اتخاذ الأعوان مع الحاجة؛ فلما ثبت في البخاري^(٨) من حديث أنس أن قيس بن سعد كان يكون بين يدي رسول الله ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير، وقد يجب عليه [ذلك] إذا كان لا يمكنه إنفاذ الحق ودفع الباطل إلاَّ بهم.

= المطبوعة من «مسند البزار»، والحديث ضعيف؛ فيه أبو الحسن الجزري، قال ابن المديني: مجهول لم يرو عنه إلا علي بن الحكم البُتْانِي، وضعف الترمذي الحديث بقوله: حديث عمرو بن مرة حديث غريب.

(١) أبوداود (٢٩٤٨)، والترمذي (١٣٣٣).

(٢) «الفتح» (١٤٣/١٣) وهو كما قال.

(٣) وهم الحافظ في «التلخيص» (١٨٩/٤) في عزوه للطبراني، فتبعه الشوكاني كالعادة، والحديث إنما أخرجه ابن أبي حاتم في «عِلَالِهِ»، والذي أخرجه الطبراني (١٥٢/٢٠) إنما هو عن معاذ، وللمزيد راجع «اليدر المنير» (٥٦٩/٩) متناً، وحاشية.

(٥) البخاري (٣٦٧٤)، ومسلم (٢٤٠٣).

(٤) «العلل» (٤٢٨/٢).

(٧) البخاري (٤٠٣٣)، ومسلم (١٧٥٧).

(٦) البخاري (٣٦٧٤)، ومسلم (٢٤٠٣).

(٨) (٧١٥٥).

وأما كونه يجوز للحاكم الشفاعة، والاستيضاع، والإرشاد إلى الصلح؛ فلحديث كعب بن مالك في «الصحيحين»^(١) وغيرهما: أنه تقاضى ابن أبي حذَرْدٍ ديناً كان عليه في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله ﷺ وهو في بيته، فخرج إليهما حتى كشف سَجَفَ حجرته، فنادى: «يَا كَعْبُ»، قال: لبيك يا رسول الله. قال: «صَنَعَ مِنْ دِينِكَ هَذَا» وأومأ إليه -أي الشطر-، قال: قد فعلت يا رسول الله. قال: «قُمْ فَأَقْضِهِ»، وهذا الحديث فيه دليل على ما ذكرناه من الشفاعة، والاستيضاع، والإرشاد إلى الصلح أيضاً وقد سبق في كتاب الصلح ما يدل على مشروعيته من الكتاب والسنة والقاضي داخل في عموم الأدلة.

وأما كون حكمه ينفذ ظاهراً فقط... إلخ؛ فلحديث أم سلمة في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما أن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ يَكُونُ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي بَيْنَهُمَا مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»، وقد حكي الشافعي الإجماع على أن حكم الحاكم لا يحلل الحرام، قال النووي^(٣): والقول بأن حكم الحاكم يحلل ظاهراً وباطناً مخالف لهذا الحديث الصحيح وللإجماع المذكور. وبالجملة فلا وجه لما ذهب إليه الحنفية من أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً، ويحلل الحرام، وقد أجابوا^(٤) في هذا المقام بما لا ينفق على من له في العلم قدم.



(٢) البخاري (٧١٦٩)، ومسلم (١٧١٣).

(١) البخاري (٤٥٧)، ومسلم (١٥٥٨).

(٤) وفي (ق): جاءوا.

(٣) «شرح مسلم» (١١/٦).



كِتَابُ الْخُصُومَةِ

عَلَى الْمُدَّعِيِ الْبَيِّنَةُ وَعَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينُ، وَيَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِالْإِفْرَارِ وَبِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَيَمِينِ الْمُدَّعِيِ، وَيَمِينِ الْمُنْكَرِ وَيَمِينِ الرَّدِّ وَيَعْلَمُهُ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ، وَلَا الْخَائِنِ، وَلَا ذِي الْعَدَاوَةِ، وَالْمُتَّهَمِ، وَالْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْقَاضِيِ، وَلَا بَدْوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ، وَتَحْزُوزُ شَهَادَةُ مَنْ يَشْهَدُ عَلَى تَقْرِيرِ فِعْلِهِ أَوْ قَوْلِهِ إِذَا انْتَفَتِ التُّهْمَةُ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَإِذَا تَعَارَصَ الْبَيِّنَتَانِ، وَلَمْ يُوْجَدْ وَجْهُ تَرْجِيحٍ فَسَمَ الْمُدَّعَى، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِيِ بَيِّنَةٌ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا يَمِينُ صَاحِبِهِ وَلَوْ كَانَ فَاجِرًا، وَلَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ بَعْدَ الْيَمِينِ، وَمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ عَاقِلًا بَالِغًا غَيْرَ هَازِلٍ وَلَا بِمُحَالٍ عَقْلًا أَوْ عَادَةً لَزِمَهُ بِمَا أَقَرَّ بِهِ كَائِنًا مَا كَانَ، وَيَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مُوجِبَاتِ الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

أَقُولُ: أَمَا كُونَ عَلَى الْمُدَّعِيِ الْبَيِّنَةُ، فَلَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» ^(١) مِنْ حَدِيثِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ ^(٢) مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلْكَنْدِيِّ: «أَلَيْكَ بَيِّنَةٌ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَلَيْكَ يَمِينُهُ».

وَأَمَا كُونَ عَلَى الْمُنْكَرِ الْيَمِينِ؟ فَلْحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي «الصَّحِيحِينَ» ^(٣) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ ^(٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ بَلْفُظٍ: «الْبَيِّنَةُ

(٢) (١٣٩).

(١) البخاري (٢٢٦٩)، ومسلم (١٣٨).

(٣) البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١).

(٤) (٢٥٢/١٠) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ الْخَافِظُ بْنُ حَجْرٍ: وَهَذِهِ الرِّيَاضَةُ لَيْسَتْ فِي «الصَّحِيحِينَ» وَإِسْنَادُهَا =

عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» ، وأخرج ابن حبان^(١) من حديث ابن عمر نحوه وأخرج الترمذي^(٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور، وَرُوِيَ عن مالك أنها لا تتوجه اليمين إِلَّا على من بينه وبين المدعي اختلاط؛ لثلا يتنزل أهل السفه أهل الفضل، وهو رد للرواية بمحض الرأي.

وأما كونه يحكم الحاكم بالإقرار؛ فليس في ذلك خلاف، وهو أقوى مستندات الحكم إذا لم يكن معلوم البطلان، ولزوم المقر لما أقر به وجواز الحكم للحاكم بإقراره لا يحتاج إلى إيراد الأدلة عليه، فقد كان النبي ﷺ يسفك به الدماء، ويقيم الحدود، ويقطع الأموال، بل اكتفى به في أعظم الأمور وهو الرجم، كما وقع من المقر عند رسول الله ﷺ كما في حديث: «وَأَعْدُ يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمَهَا» ، وهو في «الصحيح»^(٣) كما سيأتي فكيف بالإقرار فيما هو أخف من الرجم.

وأما الحكم بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين؛ فهو نص القرآن الكريم وليس في ذلك خلاف إذا كان الشهود مَرْضِيَيْنَ كما قال تعالى: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

= حسن «الفتح» (٣٣٤/٥).

قلت: إلا أنها غير محفوظة، إن لم تكن منكورة، في إسنادها الحسن بن سهل الخياط يرويها عن عبدالله بن إدريس عن ابن جُرَيْج، والحديث عن ابن جريج في البحاري في عدة مواضع، وفي مسلم وغيرهما باللفظ المتفق عليه الذي ذكره المصنف. قال البيهقي: على هذا رواية الجماعة عن ابن جريج. «السنن» (٢٥٢/١٠).

والحسن بن سهل لا أدري أهو المترجم في «الجرح والتعديل»، فقد نسب (الجعفري) فإن يكن هو فهو مجهول الحال، وإن يكن آخر فلم أقف له على ترجمة الآن، وعلى كل حال: فهو ممن لم تقم به حجة، وللمزيد فقد رويت هذه الزيادة في عدة أحاديث لم يثبت منها شيء، قال البيهقي: رويتنا حديث «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» من أوجه أخر كلها ضعيفة، وفيها ذكرنا كفاية. اهـ «السنن» (٢٥٣/١٠)، والزيادة ضمن بحثنا «الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة».

(١) (٥٩٤/٧) في حديث طويل وفيه ضعف، ولكن لأكثر ألفاظه شواهد؛ فهو حسن لغيره.

(٢) (١٣٤١) وهو ضعيف بمرة؛ فيه محمد بن عبيدالله العزري متروك.

(٣) البخاري (٢٦٩٥)، ومسلم (١٦٩٧) عن زيد بن خالد وسيأتي.

وأما الحكم بشهادة رجل ويمين المدعي؛ فلحديث ابن عباس عند مسلم^(١) وغيره أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد. وأخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي، والبيهقي^(٢) من حديث جابر أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر، وقد رُوي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أن النبي ﷺ قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق. أخرجه أحمد، والدارقطني^(٣)، وقد صحح حديث جابر أبو عوانة وابن خزيمة،^(٤) وأخرج أبوداود، وابن ماجه، والترمذي^(٥) من حديث أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد. ورجال إسناده ثقات، وصححه أبوحاتم^(٦)، وأبو زُرْعَةَ وأخرج ابن ماجه^(٧) من

(١) (١٧١٢) وهو معلول، قال البخاري: عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث كما في «علل الترمذي» (٣٦١).

وقال الطحاوي: وأما حديث ابن عباس فنكر؛ لأن قيس بن سعد لا نعلمه يُحدث عن عمرو بن دينار بشيء «شرح المعاني» (١٤٥/٤).

(٢) أحمد (٣٠٥/٣)، وابن ماجه (٢٣٦٩)، والترمذي^ف (١٣٤٤)، والبيهقي (١٧٠/١٠) والحديث مُتَّفَقٌ في وصله وإرساله: وصله عبد الوهاب بن عبد المجيد، وأرسله جماعة منهم مالك وإسماعيل بن جعفر ويحيى بن أيوب وعمر بن محمد وابن جُرَيْج، ورجح الإرسال أبو زُرْعَةَ وأبو حاتم، قالوا: أخطأ عبد الوهاب في هذا الحديث إنما هو عن جعفر عن أبيه أن النبي ﷺ مرس. كما في «العلل» (٤٦٧/١)، وقال الترمذي: وهو أصح كما في «التلخيص»، والعقيلي (٤٦/٣) (٢١٧/٤) وغيرهم، وهو صن تذييلنا على كتب شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله «أحاديث معللة».

(٣) لم يخرج أحمد وإنما علق جزءاً منه (٣٠٥/٣)، والدارقطني (٢١٢/٤) واللفظ له وهو منقطع محمد بن علي بن الحسين لم يدرك جده علي بن أبي طالب وهو معلول بالإرسال.

(٤) لم يصحح أبو عوانة في «مستخرجه» (٦٠٢٣) الحديث بل نُقِلَ عنه في «إتحاف المهرة» قوله. والمرسل هو الصحيح، ولم يذكر الحافظ ابن خزيمة عند ترجيحه لهذا الحديث من «إتحاف المهرة» (٣٤٠/٣) فينظر في العزو إليه.

(٥) أبوداود (٣٦١٠)، وابن ماجه (٢٣٦٨)، والترمذي (١٣٤٣) وهو حسن.

(٦) «العلل» (٤٦٩/١).

(٧) ابن ماجه (٢٣٧١)، ووقع في (ق): وأحمد، ولم يُقَفَّ عليه في «المسند»، ولم يعزه الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» لأحمد (٧٤/٥)، وعزه المجد بن تيمية في «المنتقى» لابن ماجه فقط، وكذا الزيلعي في «نصب الراية» (١٠٠/٤) وابن حجر في «الدراية» (١٧٥/٢) وابن كثير في «جامع المسانيد» (٨١/٥)، =

حديث سُرقِ ورجاله رجال «الصحيح» إلا الراوي عن سُرقِ فإنه مجهول^(١)، وقد ذكر ابن الجوزي في «التحقيق»^(٢) عدد من روى هذا الحديث أعني حكمه عليه السلام بالشاهد واليمين من الصحابة فزاد على عشرين صحابياً، وإليه ذهب الجمهور من الصحابة فن بعدهم ويروى عن زيد بن علي، والرُّهري، والنَّخعي، وابن شُبْرَمَةَ، والحنفية أنه لا يجوز الحكم بشاهد ويمين، وأحاديث الباب ترد عليهم.

وأما كونه يجوز الحكم بيمين المنكر؛ فلما قدمنا من أن اليمين على المنكر، وقد ثبت في مسلم^(٣) من حديث وائل بن حُجْرٍ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للكندي: «أَلَا يَنْتَه؟» قال: لا. قال: «فَلَا يَمِينُهُ». فقال: يا رسول الله، الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء!! فقال: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ».

وأما كونه يجوز الحكم بيمين الرد؛ فلأنَّ مَنْ عليه الحق قد رضي بها سواء قلنا أنها تجب على المدعي عند ردها من المنكر أم لا، وقد استدلَّ مَنْ لم يجعلها مستنداً بمفهوم الحصر في قوله صلى الله عليه وسلم: «وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» كما في بعض ألفاظ حديث ابن عباس عند مسلم وغيره، ولقوله في حديث وائل: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، ولكن هذا إنما يفيد أنها لا تجب على المدعي إذا ردها المنكر، وأما أنه يفيد عدم جواز الحكم بيمين الرد إذا طلبها المنكر ورضي بها وَقِيلَ ذلك المدعي فحلف فلا.

وأما ما رواه الدارقطني والحاكم، والبيهقي^(٤) من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق، فلو صح لكان صالحاً لتخصيص ما تقدم، ولكن في إسناده محمد بن مسروق، وهو غير معروف^(٥) وفي إسناده أيضاً إسحاق بن الفُراتِ

فلعل العزو لأحد وم.

(١) هو يزيد مولى الثُبَيْتِ مجهول الحال.

(٢) (٢/٣٩٢).

(٣) (١٣٩).

(٤) الدارقطني (٤/٢١٣)، والحاكم (٤/١٠٠)، والبيهقي (١٠/١٨٤) وهو منكر باطل.

(٥) قال ابن القطان: لا تعرف له حال. «البيان» (٣/٢١٩).

وقال الذهبي: لا أعرف محمداً وأخشى أن يكون الحديث باطلاً. «التلخيص» «حاشية المستدرك».

وفيه مقال^(١)، وقد أشار القرآن الكريم إلى رد اليمين في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَرُدَّ بِمِنْهُ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، ولكن فيه احتمال إذ يمكن أن يكون المراد برد اليمين عدم قبولها، وأما النكول فلا يجوز الحكم به؛ لأن غاية ما فيه أن من عليه اليمين بحكم الشرع لم يقبلها ويفعلها وعدم فعله لها ليس بإقرار بالحق، بل ترك لما جعله الشرع عليه بقوله، ولكن اليمين على المدعى عليه فعلى القاضي أن يلزمه بعد النكول عن اليمين بأحد أمرين: إما اليمين التي نكل عنها، أو الإقرار بما ادعاه المدعي، وأيهما وقع كان صالحاً للحكم به كما مر.

وأما كونه يجوز له الحكم بعلمه؛ فلأن ذلك من العدل والحق اللذين أمره الله بالحكم بهما وليس في الأدلة ما يدل على المنع من ذلك وحديث: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» لا حصر فيه ومما يؤيد جواز الحكم بعلم الحاكم ما ثبت من قوله ﷺ للمدعي: «أَلَاكَ يَمِينُهُ؟»، فإن اليينة ما يتبين به الأمر، وليس بعد العلم بيان، بل هو أعلى أنواع البيان، فإنه لا يحصل من سائر المستندات للحكم إلا مجرد الظن بأن المقر صادق في إقراره، والخالف بار في يمينه والشاهد صادق في شهادته، وإذا جاز الحكم بمستند لا يفيد إلا الظن فكيف لا يجوز الحكم بالعلم واليقين، وفي هذه المسألة مذاهب مختلفة، وقد احتج أهل كل مذهب بمجيج لا تصلح ولا تنطبق على محل النزاع وأقربها ما أخرجه أحمد، والنسائي، والحاكم^(٢) من حديث أبي هريرة قال: جاء رجلان يختصمان

(١) قال السليبي: منكر الحديث، وقال أبو سعيد بن يونس: وفي أحاديثه أحاديث كأنها مقلوبة، وقال أبو حاتم: ليس بالشهور «الميزان» (٧٧٨).

وبقي سبيان بن عبدالرحمن الدمشقي قال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث ولكنه أزوى الناس عن الضعفاء والمجهولين، وكان عندي في حد لو أن رجلاً وضع له حديثاً لم يفهم، وكان لا يميز «الجرح» (١٢٩/٤).

وقال ابن حبان: يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير فأما إذا روى عن المجاهيل ففيها مناكير. اه قلت: وهو هنا يروي عن محمد بن مسروق وهو مجهول، وقد ضعف الحديث عبدالحق وابن القطان كما في «البيان» (٢١٩/٣) وغيرها من الحُفَظ.

(٢) أحمد (٢٥٣/١)، والنسائي في «الكبرى» (٤٨٩/٣)، والحاكم (٩٦/٤) والحديث ليس عن أبي هريرة =

إلى رسول الله ﷺ فقال للمدعي: «أَقِمِ الْبَيِّنَةَ». فلم يقمها. فقال للآخر: «اخْلُفْ». فحلف بالله الذي لا إله إلا هو ما له عنده شيء، فقال رسول الله ﷺ: «قَدْ فَعَلْتَ وَلَكِنْ قَدْ غُفِرَ لَكَ بِاخْلَاصٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وفي رواية الحاكم بل هو عندك ادفع إليه حقه، وأما أقوال الصحابة فلا تقوم بها الحجة إلا إذا أجمعوا على ذلك عند من يقول بحجية الإجماع.

وأما كونها لا تقبل شهادة من ليس بعدل؛ فلقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله ﴿وَمَنْ رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، وقوله: ﴿إِنْ جَاءَكُمُ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾ [الحجرات: ٦]، الآية وقد حكي في «البحر» الإجماع على أنها لا تصح شهادة فاسق التصريح.

وأما كونها لا تقبل شهادة الخائن، وذوي العداوة، والمتهم؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أحمد، وأبي داود، والبيهقي^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غِمْرٍ عَلَىٰ أَخِيهِ، وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ»، والقانع: الذي ينفق عليه أهل البيت. ولأبي داود^(٢) في رواية ولا زان ولا زانية قال ابن حجر في «التلخيص»^(٣): وسنده قوي. والغمر: بكسر

= بل عن ابن عباس كما في مصادر التخريج وكما في «التلخيص» (٢٠٩/٤) وهو ضعيف؛ فيه اضطراب في متنه وإسناده: فداره على عطاء بن السائب وقد اختلف عليه فيه؛ فرواه شعبة عنه فجعله عن ابن الزبير وهو الذي رجحه أبو حاتم كما في «العلل» (٤٤١/١) وخالفه سفيان فرواه عن عطاء فجعله من مسند ابن عباس وهذا الذي رجحه النسائي فقال: وهذا هو الصواب ولا أعلم أحداً تابع شعبة على قوله.... وذكر أن أبا الأحوص تابع سفيان إلا أنه خالفه في لفظه، وأبو الأحوص سمع من عطاء بعد الاختلاط والذي عندي أن هذا الاضطراب من عطاء فهو ليس من الثقات الحفاظ وكون شعبة وسفيان سمعا منه قبل الاختلاط لا يمنع أن يكون له شيء من ذلك قبل الاختلاط خاصة وأن الرجل ليس من الخُفَاط، نعم نحن نقبل رواية شعبة وسفيان عنه ولكن هذا إذا لم يظهر ما يدل على اضطرابه.

(١) أخرجه أحمد (١٨١/٢)، وأبوداود (٣٦٠٠)، والبيهقي (٢٠٠/١٠).

(٢) (٣٦٠١).

(٣) (١٩٨/٤) قلت: لكن نقل الحفاظ عن البيهقي قوله: لا يصح من هذا الباب شيء عن النبي ﷺ، =

المعجمة وسكون الميم بعدها راء مهملة الحقد، أي: لا تقبل شهادة العدو على العدو وأخرج الترمذي، والدارقطني، والبيهقي^(١) من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ حَائِنٍ وَلَا حَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غِمَرٍ لِأَخِيهِ، وَلَا ظَنِينٍ، وَلَا قَرَابَةٍ»، وفي إسناده يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف^(٢) وقد أخرج الدارقطني، والبيهقي^(٣) من حديث ابن عمر نحوه وفي إسناده عبد الأعلى^(٤)، أو شيخه يحيى بن سعيد الفارسي^(٥) وهما ضعيفان^(٦)، وأخرج أبوداود^(٧) في «المراسيل» من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف: أن رسول الله ﷺ بعث نادياً أنها لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين. ورواه البيهقي^(٨) من طريق الأعرج مرسلاً أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ ذِي الظَّنَّةِ وَالْحِئَةِ»، يعني الذي بينك وبينه عداوة، ورواه الحاكم^(٩) من حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه مثله، قال ابن حجر: وفي إسناده نظر^(١٠). والمراد بالمتهم هو من يظن به أنه يشهد زوراً لمن يحاييه كالقانع، والعبد لسيد، وقد حكى في «البحر»: الإجماع على عدم قبول شهادة العبد لسيد.

وأما القاذف؛ فلقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، بعد قوله:

= وقد روي الحديث عن عمرو بن شعيب مرسلاً رواه عبد الرزاق (٣٢١/٨) ولكن فيه عنعنة ابن جُرَيْج وله متابعات لا تصح.

(١) الترمذي (٢٢٩٨)، والدارقطني (٢٤٤/٤)، والبيهقي (١٥٥/١٠).

(٢) بل قال الحافظ ابن حجر: متروك وقال أبو زُرْعَةَ: هذا حديث منكر كما في «العلل» (٤٧٦/١).

(٣) الدارقطني (٢٤٤/٤)، والبيهقي (١٥٥/١٠).

(٤) هو ابن محمد التاجر قال العقيلي: يروي عن يحيى بن سعيد الأنصاري بواطيل لا أصل لها «الضعفاء» (٦١/٣).

(٥) قال الدارقطني: متروك، وتقدم أن العقيلي سبه الأنصاري.

(٦) بل متروكان.

(٧) (ص ٢٠٢) ووصله عن أبي هريرة عبد الرزاق (٣٢٠/٨) ولكن من طريق الأسلمي وهو متروك.

(٨) (٢٠١/١٠) وفيه الحكم بن مسلم مجهول الحال.

(٩) (٩٩/٤).

(١٠) «التلخيص» عن مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف.

﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤]، وقد وقع الخلاف في كتب التفسير والأصول في حكم التوبة المذكورة في آخر الآية.

وأما كونها لا تقبل شهادة بدوي على صاحب قرية؛ فلحديث أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ». أخرجه أبوداود، وابن ماجه، والبيهقي^(١) قال المنذري^(٢): رجال إسناده^(٣) احتج بهم مسلم في «صحيحه». قال في «النهاية»^(٤): إنما ذكر شهادة البدوي؛ لما فيه من الجفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع، ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها. وبنحو هذا قال الخطابي^(٥)، وروى نحوه عن أحمد بن حنبل، وذهب إلى ذلك جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك، وأبو عبيد، وذهب الأكثر إلى القبول. قال ابن رسلان: وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو والغالب أنهم لا تعرف عدالتهم. انتهى وهذا توجيه قوي، ومَحْمَلٌ سَوِيٌّ.

وأما كونها تجوز شهادة من شهد على تقرير فعله أو قوله إذا انتفت التهمة؛ فلأنه لم يرد ما يمنع من ذلك حتى نخصه من عموم الأدلة وأيضاً حديث قبول خبر المرضعة وقوله ﷺ بعد خبرها^(٦): «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ»، ورتب على خبرها التحريم، وقد تقدم في الرضاع وهي شهدت على تقرير فعلها كما لا يخفى، ولم يستدل المانع إلا على أن الشاهد إذا شهد على تقرير قوله أو فعله لم يَحُلْ من تهمة، وقد قيدنا ذلك بانتفاء التهمة.

وأما كون شهادة الزور من أكبر الكبائر؛ فلحديث أنس في «الصحيحين»^(٧) وغيرهما قال: ذكر رسول الله ﷺ الكبائر أو سئل عن الكبائر، فقال: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ،

(١) أبوداود (٣٦٠٢)، وابن ماجه (٢٣٦٧)، والبيهقي (٢٥٠/١٠).

(٢) في «مختصر السنن» (٢١٩/٥).

(٣) ظاهر إسناده الحسن، ولكن قال الذهبي: هو حديث منكر على نظافة سنده «التلخيص حاشية المستدرک» (٩٩/٤)، وهو ضمن تذييلنا على كتاب شيخنا «أحاديث معلقة».

(٤) (١٠٩/١).

(٥) «المعالم» (١٥٧/٤).

(٦) تقدم (ص ٣٤٧).

(٧) البخاري (٢٦٥٣)، ومسلم (٨٨).

وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَالَ: «أَلَا أُتْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ قَوْلُ الزُّورِ»، أَوْ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّورِ» وفي «الصحيحين»^(١) أيضاً من حديث أبي بكرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا أُتْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» قلنا: بلى يا رسول الله قال: «الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وكان متكئاً فجلس، وقال: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت.

وأما كونه إذا تعارض البيتان ولم يوجد وجه ترجيح فَسَمَ المدعى؛ فلحديث أبي موسى عند أبي داود، والحاكم، والبيهقي^(٢) أن رجلين ادعيا بغيراً على عهد رسول الله ﷺ فبعث كل واحد منهما بشاهدين، فقسمه النبي ﷺ بينهما نصفين. وقد أخرج نحوه ابن حبان^(٣) من حديث أبي هريرة وصححه، وأخرجه ابن أبي شيبه^(٤) من حديث تميم بن طرفة، ووصله الطبراني^(٥) عن جابر بن سمره، وقد ثبت عنه ﷺ قسمه المُدَّعى إذا لم يكن للخصمين بينة، فأخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والنسائي^(٦) من حديث أبي موسى أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهما نصفين. وثبتت قسمه المدعى عنه ﷺ في حديث أبي موسى المذكور أولاً بزيادة ذكرها النسائي فقال: ادعيا دابة وجداها عند رجل فأقام

(١) البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧).

(٢) أخرجه أبوداود (٣٦١٣)، والحاكم (٩٥/٤)، والبيهقي (٢٥٤/١٠) من رواية حماد بن سلمة عن قتادة وهي ضعيفة قال الإمام مسلم في التمييز: إن حماد بن سلمة عندهم يخطئ في حديث قتادة كثيراً كما في «شرح العلل» لابن رجب (ص ٢٨٤).

(٣) (٢٦٢/٧) اختلف في متنه وفي إسناده؛ فقد وصله سعيد بن أبي عروبة وسعيد بن بشر عن قتادة، وأرسله شعبة، قال البيهقي: والحديث معلول عند أهل الحديث مع الاختلاف في إسناده على قتادة «السنن» (٢٥٧/١٠).

(٤) في «المصنف» (٧/٦).

(٥) في «الكبير» (٢٠٤/٢) والصحيح أنه مرسل، ووصله الطبراني من طريقين: الأولى: فيها ياسين الزيات متروك، والثانية: فيها سويد بن عبدالعزيز متروك، وحجاج بن أرطاة ضعيف ومذلس.

(٦) أحمد (٤٠٢/٤)، وأبوداود (٣٦١٣)، وابن ماجه (٢٣٣٠)، والنسائي (٢٤٨/٨) وتقدم الكلام عليه أن الصحيح فيه الإرسال.

كل منهما شاهدين، فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من يد الثالث ودفعت إليهما. وأما كونه إذا لم يكن للمدعي بينة فليس له إلا يمين صاحبه ولو كان فاجراً؛ فلحديث الأشعث بن قيس في «الصحيحين»^(١) وغيرهما قال: كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاخصمنا إلى رسول الله ﷺ فقال: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ». فقلت: إنه إذا يحلف ولا يبالي!! فقال: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَفْطُحَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَيَّيَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ»، وأخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث وائل بن حُجْرٍ أن النبي ﷺ قال للكندي: «أَلَيْكَ يَتَنَةٌ؟» قال: لا. قال: «فَلَيْكَ يَمِينُهُ». فقال: يا رسول الله، الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف وليس يتورع من شيء!! فقال: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ». وأما كونها لا تُقْبَلُ البينة بعد اليمين؛ فلما يفيد قوله ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»، فاليمين إذا كانت تطلب من المدعى عليه فهي مستند للحكم صحيح، ولا يقبل المستند المخالف لها بعد فعلها؛ لأنه لا يحصل لكل واحد منهما إلا مجرد ظن ولا ينقض الظن بالظن، وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم والخلاف معروف.

وأما كون من أقر بشيء لزمه؛ فلما تقدم.

وأما تقييده بكون المقر عاقلاً بالغاً؛ فلأن المجنون، والصبي ليسا بمكلفين فلا حكم لإقرارهما.

وأما تقييده بكونه غير هازل؛ فلكون إقرار الهازل ليس هو الإقرار الذي يجوز أخذه به وهكذا إذا أقر بما يحيله العقل أو العادة؛ لأن كذبه معلوم ولا يجوز الحكم بالكذب.

وأما كونه يكفي لإقرار مرة واحدة في الحدود وغيرها؛ فلكون المقر بالشئ على نفسه قد لزمه إقراره واعتبار التكرار في الحدود سيأتي أنه لم يثبت عليه دليل يوجب المصير إليه.

كِتَابُ الْحُدُودِ



بَابُ حَدِّ الزَّانِي

إِنْ كَانَ بَكْرًا حُرًّا^(١) حُلِدَ مِائَةً جَلْدَةً، وَبَعْدَ الْجَلْدِ يُعَرَّبُ عَامًّا، وَإِنْ كَانَ ثَيِّبًا جُلِدَ كَمَا يُجْلَدُ الْبَكْرُ، ثُمَّ رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ، وَيَكْفِي إِفْرَارُهُ مَرَّةً، وَمَا وَرَدَ مِنَ التَّكَرَّارِ فِي وَقَائِعِ الْأَعْيَانِ فَلِقْصْدِ الْإِسْتِثْنَاتِ، وَأَمَّا الشَّهَادَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَضَمَّنَ الْإِقْرَارُ وَالشَّهَادَةُ التَّضَرُّعَ بِإِيلَاجِ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ، وَيَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ الْمُحْتَمَلَةِ، وَبِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِفْرَارِ، وَبِكَوْنِ الْمَرْأَةِ عَذْرَاءً أَوْ رَتْقَاءَ، وَبِكَوْنِ الرَّجُلِ مَحْبُوبًا أَوْ عُيْنِيًّا، وَتَحَرُّمُ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ، وَتُخَفَّرُ لِلْمَرْجُومِ إِلَى الصَّدْرِ، وَلَا تُرْجَمُ الْخُبْلَى حَتَّى تَضَعَ وَتُرْضَعَ وَلَدَهَا إِنْ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ يُرْضِعُهُ، وَيَجُوزُ الْجُلْدُ حَالَ الْمَرَضِ بِعَثْكَالٍ وَنَحْوِهِ، وَمَنْ لَاطَ بِذَكَرٍ قُتِلَ وَلَوْ كَانَ بَكْرًا، وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَارًّا، وَيُعَزَّرُ مَنْ نَكَحَ بَهِيمَةً، وَيُجْلَدُ الْمَمْلُوكُ نِصْفَ جَلْدِ الْحُرِّ، وَيَحْدُهُ سَيِّدُهُ أَوْ الْإِمَامُ.

أقول: أما جلد الزاني البكر الحر مائة جلده، فلقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ [النور: ٢]، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

وأما التعريب؛ فلحديث أبي هريرة وزيد بن خالد في «الصحيحين»^(٢) وغيرها أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله، وقال الخصم الآخر وهو أفاقه منه: نعم فاقض بيننا بكتاب الله وائذن

(٢) البخاري (٢٦٩٥)، ومسلم (١٦٩٧).

(١) في (ك): حرّاً بكراً.

لي. فقال رسول الله ﷺ: «قُلْ». قال: إن ابني كان عسيقاً على هذا فزنا بامرأته، وإني أخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة شاة ووليدة، فسألت أهل العلم، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم. فقال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْعَتَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ، وَاعْدُ يَا أُتَيْسُ -لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ- إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا»، قال: فعدا عليها فاعترفت، فأمر بها رسول الله ﷺ فُرِجَتْ. قال مالك: العسيف: الأجير. وفي «البخاري»^(١) وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قضى فيمن زنى ولم يُحْصَنَّ بنفي عام وإقامة الحد عليه، وأخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي! خُذُوا عَنِّي! قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَنْفِي سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»، وقد ذهب إلى تغريب الزاني الذي لم يحصن الجمهور، حتى ادعى محمد بن نصر في كتاب «الإجماع» الاتفاق على نفي الزاني البكر إلا عن الكوفيين، وقد حكى ابن المنذر أنه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون ولم ينكره أحد فكان إجماعاً، ولم يأت من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة، وغاية ما تمسكوا به عدم ذكره في بعض الأحاديث وذلك لا يستلزم العدم، فاختلف من أثبت التغريب هل تغرب المرأة أم لا؟ فقال مالك والأوزاعي: لا تغريب على المرأة؛ لأنها عورة. وظاهر الأدلة عدم الفرق.

وأما جلد الثيب؛ فيما تقدم من الأدلة وبغيرها كرجمه ﷺ لماعز ورجمه ﷺ لليهودي واليهودية، ورجمه للغامدية، والكل في «الصحيح»^(٣).

وأما كونه يكفي إقراره مرة؛ فاعلم أن أخذ المقر بإقراره هو الثابت في الشريعة، فمن أوجب تكرار الإقرار في فرد من أفراد الشريعة كان الدليل عليه، ولا دليل

(٢) (١٦٩٠).

(١) (٦٨٣٣).

(٣) عن ابن عمر في البخاري (٦٨٤٠)، ومسلم (١٦٩٩)، وعن جابر في مسلم (١٧٠١).

هاهنا بيد من أوجب ترييع الإقرار إلا مجرد ما وقع من ماعز من تكرار الإقرار، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه أمره أو أمر غيره بأن يكرر الإقرار، ولا ثبت عنه ﷺ أن إقرار الزنا لا يصح إلا إذا كان أربع مرات، وإنما لم يُقَمَّ على ماعز الحد بعد الإقرار الأول لقصد التثبت في أمره، ولهذا قال له ﷺ: «أَبِكَ جُنُونٌ؟»، ووقع منه ﷺ السؤال لقوم ماعز عن عقله، وقد اكتفى ﷺ بالإقرار مرة واحدة كما ثبت في «الصحيحين» وغيرهما من قوله ﷺ: «وَأَعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا»، وثبت عنه ﷺ أنه رجم الغامدية ولم تقرر إلا مرة واحدة كما في «صحيح مسلم»^(١) وغيره وكما أخرجه أبو داود، والنسائي^(٢) من حديث خالد بن اللجلاج عن أبيه أن النبي ﷺ رجم رجلاً أقر مرة واحدة. ومن ذلك حديث الرجل الذي ادعت المرأة أنه وقع عليها فأمر برجمه، ثم قام آخر فاعترف أنه الفاعل، فرجمه. وفي رواية: أنه عفا عنه والحديث في سنن النسائي والترمذي^(٣)، ومن ذلك رجم اليهودي، واليهودية فإنه لم ينقل أنها كررا الإقرار، فلو كان الإقرار أربع مرات شرطاً في حد الزاني لما وقع منه ﷺ المخالفة له في عدة قضايا، فَتُحْمَلُ الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الإقرار مرة على من كان أمره ملتبساً في ثبوت العقل وعدمه والصحو والسكر ونحو ذلك، وأحاديث إقامة الحد بعد الإقرار مرة على من كان معروفاً بصحة العقل ونحوه.

وأما اعتبار كون الشهود أربعة؛ فذلك لمزيد الاحتياط في الحدود لكونها تسقط بالشبهة ولا وجه للاحتياط بعد الإقرار، فإن إقرار الرجل على نفسه لا يبقى بعده ريبة بخلاف شهادة الشهود عليه وهذا أمر واضح، وقد ذهب إلى ما ذكرناه جماعة من أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم وحكاه صاحب «البحر» عن أبي بكر، وعمر،

(١) (١٦٦٥).

(٢) أبو داود (٤٤٣٥)، والنسائي في «الكبرى» (٢٨٢/٤) وهو ضعيف بمرة فيه محمد بن عبدالله بن غلانة قال الدارقطني: متروك وقال الحاکم: ذاهب الحديث.

(٣) النسائي (٣١٤/٤)، والترمذي (١٤٥٤).

والحسن البصري، ومالك، وحامد، وأبي ثور، والبُيَّي، والشافعي، وذهب الجمهور إلى الترتيب في الإقرار.

وأما اعتبار كون الشهود أربعة؛ فلا أعلم في ذلك خلافاً وقد دل عليه الكتاب والسنة.

وأما كونه لا بد من التصريح في الإقرار والشهادة بإيلاج الفرج في الفرج؛ فلقوله ﷺ لما عز: «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ، أَوْ عَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ»، فقال: لا يا رسول الله قال: «أَفَنَكُتْهَا» - لا يكني - قال: نعم. فعند ذلك أمر برجمه. أخرجه البخاري^(١) وغيره من حديث ابن عباس.

وأخرج أبوداود، والنسائي، والدارقطني^(٢) من حديث أبي هريرة قال: جاء الأسلمي إلى رسول الله ﷺ فشهد على نفسه أنه أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فأقبل عليه في الخامسة، فقال: «أَنَكُتْهَا؟» قال: نعم. قال: «كَمَا يَغِيبُ الْمِرْوَدُ فِي الْمُكْحَلَةِ، وَالرِّشَاءُ فِي الْبُرِّ؟!» قال: نعم... الحديث، وفي إسناده ابن المصهاص قال البخاري: حديثه في أهل الحجاز، ليس^(٣) يعرف إلا بهذا الواحد. وقد وقع من عمر بمحضر من الصحابة في استفصال شهود المغيرة بنحو هذا والقصة معروفة.

وأما كون الحد يسقط بالشبهات؛ فلحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ادْرَعُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ إِنْ يَخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». أخرجه الترمذي^(٤) وقد رواه الترمذي^(٥) أيضاً من حديث الزُّهْرِيِّ عن عروة عن عائشة، وقد أُعِلَّ الحديث بالوقف

(١) (٦٨٢٤).

(٢) أبوداود (٤٤٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٢٨٨/٤)، والدارقطني (١٩٦/٣).

(٣) هو عبدالرحمن بن الصامت وقيل ابن الهضاهض وقيل ابن المضاب قال النباقي في «ذيل الكامل»: من لا يعرف إلا بحديث واحد ولم يشتهر حاله فهو في عداد المجهولين. كما في «التهذيب» لابن حجر.

(٤) لم يخرج له وإنما أشار إليه إشارة ووصله ابن عدي في «الكامل» (٢٣٢/١) عن أبي هريرة موقوفاً وفيه إبراهيم بن الفضل المَخْزُومِيُّ وهو متروك.

(٥) (١٤٢٤) وهو منكر مرفوعاً فيه يزيد بن زياد الأشجعي الدمشقي قال الترمذي: حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزُّهْرِيِّ عن عروة عن عائشة عن=

وأخرج ابن ماجه^(١) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا»، وقد روي^(٢) من حديث علي مرفوعاً: «ادْرَعُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ»، وَرَوَى^(٣) نحوه عن عمر وابن مسعود بإسناد صحيح^(٤)، وفي الباب من الروايات ما يعضد بعضه بعضاً ويقويه وما يؤيد ذلك قوله ﷺ: «لَوْ كُنْتُ رَاجِحًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهَا» يعني امرأة العجلاني، كما في «الصحيحين»^(٥) من حديث ابن عباس.

وأما كونه يسقط الحد بالرجوع عن الإقرار؛ فلحديث أبي هريرة عند أحمد، والترمذي^(٦) أن ماعزاً لما وجد مس الحجارة فر يشد حتى مر برجل معه لَحْيٌ^(٧) جل فضربه به وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ» قال الترمذي: حديث حسن. وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ورجال إسناده ثقات.

وأخرج أبوداود، والنسائي^(٨) من حديث جابر نحوه وزاد أنه لما وجد مس الحجارة صرخ يا قوم، ردوني إلى رسول الله ﷺ فَإِنْ قَوْمِي قَتَلُونِي وَغَرَوْنِي مِنْ نَفْسِي وَأَخْبَرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ قَاتِلِي، فلم نزع عنه حتى قتلناه، فلما رجعنا إلى

= النبي ﷺ، ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه ورواية وكيع أصح.

(١) (٢٥٤٥)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه إبراهيم بن الفضل المخزومي، وهو متروك.

(٢) أخرجه الدارقطني (٣/٨٤) والبيهقي (٨/٢٣٨) وفيه مختار بن نافع الثمار، وهو متروك.

(٣) أخرجهما البيهقي (٨/٢٣٨).

(٤) كلا، فقد قال البيهقي في كليهما منقطع وموقوف أما أثر عمر فقال صالح بن حي بلغني أو بلغنا عن عمرو

وأما أثر ابن مسعود فيرويه إبراهيم بن يزيد النخعي فقال: قال ابن مسعود، وهو القاتل للأعشى: إذا

حدثك عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله.

(٥) البخاري (٥٣١٠)، ومسلم (١٤٩٧).

(٦) أحمد (٢/٤٥٠)، والترمذي (١٤٢٨) وهو معلول، يرويه محمد بن عمرو فجعله عن أبي هريرة، وخالفه

الزُّهري فجعله من مسند جابر وهو الصواب وله طريق أخرى مرسلة.

(٧) لحى: هو عظم الحنك وهو الذي عليه الأسنان.

(٨) أبوداود (٤٤٢٠)، والنسائي في «الكبرى» (٤/٢٨٠) هذا اللفظ فيه عن عنة محمد بن إسحاق وهو مدلس ولم يصرح.

رسول الله ﷺ وأخبرناه قال: «فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهِ»، وقد أخرج البخاري ومسلم^(١) طرقاً من هذا الحديث، وفي الباب روايات، وقد ذهب إلى ذلك أحمد، والشافعية، والحنفية، والعِثْرَة، وهو مروي عن مالك في قول له، وقد ذهب ابن أبي ليلى، والبيهي، وأبو ثور، ورواية عن مالك، وقول للشافعي أنه لا يقبل منه الرجوع عن الإقرار.

وأما سقوطه بكون المرأة رتقاء أو عذراء أو يكون الرجل مجبواً أو عتينا؛ فلكون المانع موجوداً فبطل الشهادَةُ أو الإقرار؛ لأنه قد علم كذب ذلك قطعاً، وقد روي أنه بعث علياً لقتل رجل كان يدخل على مارية القبطية، فذهب فوجده يغتسل في ماء فأخذ بيده فأخرجه من الماء ليقتله فرآه مجبواً، فتركه ورجع إلى النبي ﷺ وأخبره بذلك والقصة مشهورة وهذا معناها.

وأما كونها تحرم الشفاعة في الحدود؛ فلما أخرجه أحمد، وأبوداود، والحاكم،^(٢) وصححه من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَنْ خَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَهُوَ مُضَادٌّ لِلَّهِ فِي أَمْرِهِ»، وفي «الصحيحين»^(٣) من حديث عائشة في قصة المرأة المخزومية التي سرقت لما شفع فيها أسامة بن زيد فقال النبي ﷺ: «أَنْشَفُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!»، وفي لفظ: «لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟!»، وأخرج أحمد، وأهل السنن،^(٤) وصححه الحاكم، وابن الجارود^(٥) أن النبي ﷺ قال لصفوان لما أراد أن يقطع الذي سرق رداه فشفع فيه: «هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ»، وفي الباب أحاديث.

(١) البخاري (٦٨١٦، ٦٨١٥)، ومسلم (١٣١٨/٣).

(٢) أحمد (٧٠/٢)، وأبوداود (٣٥٩٧)، والحاكم (٣٨٣/٤) وهو صحيح.

(٣) البخاري (٦٧٨٨)، ومسلم (١٦٨٨).

(٤) أحمد (٤٤٦/٦)، أبوداود (٤٣٩٤)، والنسائي (٦٩/٨)، وابن ماجه (٢٥٩٥)، وهو ضعيف مضطرب.

سيأتي (ص ٥٦٠).

(٥) الحاكم (٣٨٠/٤) وابن الجارود (٨٢٨).

وأما كونه يُحْفَرُ للمرجوم إلى الصدر؛ فلكونه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر أن يحفر للغامدية إلى صدرها وهو في «صحيح مسلم»^(١) وغيره من حديث عبدالله بن بُرَيْدَةَ، وفي مسلم وغيره أنه حفر لما عز حفرة، ثم أمر به فُرْجِمَ. كما في حديث عبدالله بن بُرَيْدَةَ في قصة ماعز وأخرجها أحمد،^(٢) وزاد: حَفَرَ لَهُ حُفْرَةً فُجِّلَ فِيهَا إِلَى صدره. وأخرج أحمد،^(٣) وأبوداود، والنسائي من حديث خالد بن اللِّجْلَاج عن أبيه أنه اعترف رجل بالزنا فقال له رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُحْصِنْتَ؟» قال: نعم. فأمر برجمه فذهبنا فحفرنا له حتى أمكننا ورميناه بالحجارة حتى هدا. وقد ثبت في «مسلم»^(٤) وغيره من حديث أبي سعيد قال: لما أمرنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن نرجم ماعز بن مالك خرجنا به إلى البقيع، فوالله ما حفرنا له ولا وثقناه. ويؤيد هذا ما وقع في حديث غيره أنه هرب كما تقدم ولكن تَرَكُ الحفر له لا ينافي مشروعية الحفر.

وأما كونها لا تَرَجَمُ الحبل حتى تضع وترضع ولدها إن لم يوجد من يرضعه؛ فلحديث سليمان بن بُرَيْدَةَ عن أبيه عند مسلم^(٥) وغيره أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جاءته امرأة من غامد من الأزد فقالت: يا رسول الله، طَهَّرْنِي! فقال: «وَيَحْكُ! اَرْجِعِي فَاسْتَعْفِرِي اللَّهَ وَتُؤَيِّي إِلَيْهِ». فقالت: أراك تريد أن تردني كما رددت ماعز بن مالك. قال: «وَمَا ذَاكَ؟» قالت: إني حبل من الزنا. قال: «أَنْتِ؟» قالت: نعم. فقال لها: «حَتَّى تَصْعِي مَا فِي بَطْنِكَ». قال فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت. قال فأتى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: قد وضعت الغامدية. فقال: «إِذَنْ لَا تَرْجُمُهَا وَتَدْعُ وَلَدَهَا صَغِيرًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ»، فقام رجل من الأنصار فقال: إِلَيَّ رضاعه يا رسول الله. قال: فرجها. وأخرج مسلم^(٦) وغيره من حديث عِمْرَان بن حُصَيْن أن امرأة من جُهَيْنَةَ أتت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي حبل

(١) (١٦٩٥) عن بُرَيْدَةَ.

(٢) (٣٤٧/٥)، الحديث عند مسلم: أنه حفر له حفرة. والزيادة التي عند أحمد من طريق بشير بن المهاجر الغنوي وهو ضعيف، فالراجح ضعفها، خاصة وقد وجد ما يخالف ذلك في «الصحيح» من حديث أبي سعيد الآتي.

(٤) (١٦٩٤).

(٣) تقدم الكلام عليه (ص ٥٤٩).

(٦) (١٦٩٦).

(٥) (١٦٩٥).

من الزنا فقالت: يا رسول الله، أصبت حداً؛ فأقنه عني، فدعا نبي الله ﷺ ولها فقال: «أَحْسِنْ إِلَيْهَا فَإِذَا وَصَعْتَ فَأْتِنِي» ففعل فأمر بها رسول الله ﷺ فَشَدَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابَهَا، ثم أمر بها فرجعت الحديث، وقد رويت هذه القصة^(١) من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد، وجابر بن عبد الله، وجابر بن سُمرة، وابن عباس^(٢) وأحاديثهم عند مسلم، وقد اختلفت الروايات ففي بعضها ما تقدم في حديث بُرَيْدَةَ وفي بعضها أن النبي ﷺ أخر رجماً إلى الفطام فجاءت بعد ذلك فرجعت، وقد جمع بينهما بمجموعات.

وأما كونه يجوز الجلد حال المرض ولو بِعَثْكَالٍ ونحوه؛ فلحديث أبي أمامة بن سهل عن سعيد بن سعد بن عُبَادَةَ قَالَ: كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا رُوَيْجُلٌ ضَعِيفٌ مَخْذَجٌ فَلَمْ يَرَعْ الْحَيَّ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ يَخْبَثُ بِهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدُ بْنُ عَبَادَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُسْلِمًا، فَقَالَ: «اضْرِبُوهُ حَدَّه». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَوْضَعُ مَا تَحْسِبُ لَوْ ضَرَبْنَاهُ مِائَةَ قَتْلَنَاهُ، فَقَالَ: «خُذُوا لَهُ عَشْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شُمْرَاخٍ، ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ صَرْبَةً وَاحِدَةً». قَالَ: فَفَعَلُوا. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالشَّافِعِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ^(٤) عَنْ قُلَيْبٍ عَنْ أَبِي سَالِمٍ^(٥) عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ^(٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٧) مِنْ حَدِيثِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ^(٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ عَنْ

(١) وكان الإمام الشوكاني أراد قصة الرجم لا عين المرجوم.

(٢) أبو هريرة (١٣١٨/٣)، وأبو سعيد (١٦٩٤)، وجابر بن عبد الله (١٣١٨/٣)، وجابر بن سمرة (١٦٩٢)، وابن عباس (١٦٩٣).

(٣) أحمد (٢٢٢/٥)، وابن ماجه (٢٥٧٤)، والشافعي في «المسند» كما في «ترتيبه» (٨٠/٢)، وفي «الأم» (٣٤٤/٧)، والبيهقي (٢٣٠/٨).

(٤) (٩٩/٣).

(٥) كذا في الأصلين، وصوابه أبو حازم، كما في «التلخيص» (٥٩/٤) و«النيل» (١١٥/٧).

(٦) في «الكبير» (٣٨/٦). (٧) (٤٤٧٢).

(٨) عزاه المزني في «تحفة الأشراف» (٩٨/٤) والحديث بإسناد «تحفة الأشراف» في «سنن النسائي الكبرى» ليس فيه عن أبيه، ولكن أخرجه الطبراني بإسناده عن أبيه (٨٤/٦).

أبيه، وإسناد الحديث حسن^(١).

وقد أخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث علي قال: إن أُمَّةً لرسول الله ﷺ زنت فأمرني أن أجلدها، فأتيتهها فإذا هي حديثة عهد بنفاس، فخشيت أن أجلدها أن أقتلها فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «أَحْسَنْتَ اثْرُكُمَهَا حَتَّى تَمَاتَلْ»، وقد جمع بين هذا الحديث والحديث الأول بأن المريض إذا كان مرضه مرجوًا أمهل كما في الحديث الآخر، وإن كان مأبوسًا جلد كما في الحديث الأول، وقد حكى في «البحر» الإجماع على أنه تمهل البكر حتى تزول شدة الحر، والبرد، والمرض المرجو، فإن كان مأبوسًا فقال الهادي، وأصحاب الشافعي: إنه يضرب بِعُكُولٍ إن احتمله. وقال المؤيد بالله والناصر: لا يحد في مرضه وإن كان مأبوسًا.

وأما كون من لاط بذكر يقتل ولو كان بكرًا وكذا المفعول به إذا كان مختارًا؛ فلحديث ابن عباس عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي، والحاكم، والبيهقي^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلْ عَمَلِ قَوْمٍ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» قال ابن حجر^(٤): رجاله موثقون إلا أن فيه اختلافًا. وأخرج ابن ماجه، والحاكم^(٥) من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «اقتلوا الفاعل والمفعول به أحصنا أو لم يُحصنا» وإسناده ضعيف^(٦) قال ابن الطلاع^(٧) في

(١) هو من رواية إسحاق بن راشد الجَزَرِيّ عن الزُّهْرِيّ وهي ضعيفة والحديث مضطرب فأنى لهذا الإسناد الحسن؟!

(٢) (١٧٠٥).

(٣) أخرجه أحمد (٣٠٠/١)، وأبو داود (٤٤٦٢)، وابن ماجه (٢٥٦١)، والترمذي (١٤٦٢)، والحاكم (٣٥٥/٤)، والبيهقي (٢٣٢/٨).

(٤) في «البلوغ» (١٢١٢)، والحديث منكر، أنكره ابن معين كما في «الكامل» (١٧٦٨/٥) والبخاري وأبو داود وغيرهم على عمرو بن أبي عمرو الْمُطَّلِبِيّ.

(٥) ابن ماجه (٢٥٦٢)، والحاكم (٣٥٥/٤) في إسناد ابن ماجه عاصم بن عمر العُمَرِيّ، وفي إسناد الحاكم عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العُمَرِيّ وكلاهما متروك.

(٦) كما في «البدر المنير» (٦٠٥/٨).

(٧) بل وآه.

«أحكامه»: لم يثبت عن رسول الله ﷺ أنه رجم في اللواط ولا أنه حكم فيه، وثبت^(١) عنه أنه قال: «اقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ». رواه عنه ابن عباس، وأبوهريرة. انتهى وأخرج البيهقي^(٢) عن علي أنه رجم لوطياً. قال الشافعي: وبهذا نأخذ برجم اللوطي محصناً كان أو غير محصن. وأخرج البيهقي^(٣) أيضاً عن أبي بكر أنه جمع الناس في حق رجل ينكح كما تنكح النساء، فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب، قال: هذا ذنب لم تعص به أمّة من الأمم إلا أمة واحدة صنع الله بها ما قد علمتم، نرى أن نحرقه بالنار! فاجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد أن يحرقه بالنار. وأخرج أبوداود^(٤) عن سعيد بن جبیر، ومجاهد عن ابن عباس في البكر يوجد على اللوطية يرجم. وأخرج البيهقي^(٥) عن ابن عباس أيضاً أنه سئل عن حد اللوطي، فقال: ينظر أعلى بناء في القرية فيرمى به مُنْكَسّاً، ثم يتبع الحجارة، وقد اختلف أهل العلم في عقوبة اللواط بعد اتفاقهم على تحريمه وأنه من الكبائر، فذهب من تقدم من الصحابة إلى أن حده القتل ولو كان بكرًا سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به، وإليه ذهب الشافعي، والناصر، والقاسم بن إبراهيم، وقد حكى صاحب «شفاء الأوام» إجماع الصحابة على القتل، وحكى البغوي^(٦) عن الشَّعْبِيِّ والزُّهْرِيِّ، ومالك، وأحمد، وإسحق أنه يرجم [محصناً كان أو غير محصن] وحكى الترمذي ذلك عن مالك وأحمد وإسحاق، وَرَوَى عن النَّخَعِيِّ أنه قال: لو كان يستقيم أن يرجم الزاني مرتين لرجم اللوطي. قال المنذري: حَرَّقَ اللوطية بالنار أبو بكر، وعلي، وعبدالله بن الزبير، وهشام

(١) تقدم أنه منكر.

(٢) «السنن» (٢٣٢/٨) ضعيف فيه جهالة الراوي عن علي وقد جاء مسنّى يزيد بن مذكور ولم يذكر ابن أبي حاتم فيه جرحاً ولا تعديلاً (٢٨٦/٩).

(٣) وقال هذا مرسل. يعني أنه منقطع بين صفوان بن سُلَيْم، وخالد بن الوليد.

(٤) (٤٤٦٣) وفيه عبدالله بن عثمان بن حُثَيْم ضعيف.

(٥) (٢٣٢/٨) وهو صحيح.

(٦) «شرح السنة» (٣٠٩/١٠).

ابن عبد الملك، وذهب من عدا من تقدم إلى أن حد اللوطي حد الزاني [وقال الشافعي في الأظهر: إن حد الفاعل حد الزنا إن كان محصناً رجم وإلا جلد وغُرَب، وحد المفعول به الجلد والتغريب، وفي قول: كالفاعل، وفي قول يقتل: الفاعل والمفعول به، وقال أبو حنيفة: يعزر باللواط ولا يجلد ولا يرجم]^(١).

وأما كونه يعزر من نكح بهيمة؛ فلكون الحديث المروي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «مَنْ وَقَعَ عَلَى بَيْمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَيْمَةَ» وإن أخرجه أحمد، وأبوداود، والترمذي، والنسائي وابن ماجه،^(٢) فقد روى الترمذي وأبو داود^(٣) من حديث أبي رزين عن ابن عباس أنه قال: من أتى بهيمة فلا حد عليه. وقال: إنه أصح من الحديث الأول. والعمل على هذا عند أهل العلم، وروى أبو يعلى^(٤) الموصلي من حديث أبي هريرة نحو حديث ابن عباس في القتل، ولكن في إسناده عبد الغفار قال ابن عدي^(٥): إنه رجع عنه وذكر أنهم كانوا لقنوه وقد وقع الإجماع على تحريم إتيان البهيمة كما حكى ذلك صاحب «البحر» ووقع الخلاف بين أهل العلم، فقيل: يحد كحد الزاني. وقيل: يعزر فقط إذ ليس بزنا. وقيل: يقتل. ووجه ما ذكرناه من التعزير أنه فعل محرماً مجمعاً عليه فاستحق العقوبة بالتعزير، وهذا أقل ما يفعل به.

وأما كونه يجلد المملوك نصف جلد الحر؛ فلقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، ولا قائل بالفرق بين الأمة والعبد كما حكى ذلك صاحب «البحر» وقد أخرج عبد الله بن أحمد^(٦) في «المسند» من حديث علي قال:

(١) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٢) أحمد (٢٦٩/١)، وأبوداود (٤٤٦٤)، والترمذي (١٤٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٢/٤)، وابن ماجه (٢٥٦٤) وهو منكر، وقد تقدم أنه أنكر على عمرو بن أبي عمرو، وأنه مختلف فيه، قال العجلي: ثقة يُنكَّرُ عليه حديث البهيمة، وقال أبوداود: ليس هذا بالقوي.

(٣) الترمذي (١٤٥٥)، وأبوداود (٤٤٦٥).

(٤) في «مسنده» (٣٨٩/١٠).

(٥) «الكامل» (٤٦/١).

(٦) في «زواته على المسند» (١٣٦/١) وهو ض؛ عيف فيه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وله طرق إلى علي =

أرسلني رسول الله ﷺ إلى أمة سوداء زنت لأجلدها الحد فوجدتها في دمها، فأخبرت رسول الله ﷺ فقال: «إِذَا تَعَالَتْ مِنْ نَفَاسِهَا فَأَجْلِدْهَا خَمْسِينَ»، وهو في «صحيح مسلم»^(١) كما تقدم بدون ذكر الخمسين، وأخرج مالك^(٢) في «الموطأ» عن عبدالله بن عبيد بن الجراح المخزومي قال: أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولأند من ولأند الإمارة خمسين خمسين في الزنا. وذهب ابن عباس إلى أنه لا حد على مملوك حتى يتزوج تمسكاً بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتَ﴾ (النساء: ٢٥)، الآية.

وأجيب بأن المراد بالإحصان هنا الإسلام.

وأما كونه يحّد العبد سيده أو الإمام؛ أما الإمام فلعوم الأدلة الواردة في مطلق الحد وأما سيده، فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٣) عن النبي ﷺ قال: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُرَبِّ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُرَبِّ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَلْيَبْعَهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ» وقد ذهب إلى أن السيد يجلد مملوكه جماعة من السلف، والشافعي، وذهب العترة إلى أن حد المالك إلى الإمام إن كان ثم إمام، وإلا كان إلى السيد.



= فهو حسن عدا لفظة «خمس» فهي منكورة؛ من طريق عبد الأعلى.

(٢) (٢/٨٢٧).

(١) (١٧٠٥).

(٣) البخاري (٦٨٣٧)، ومسلم (١٧٠٣).

بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ

مَنْ سَرَقَ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا مِنْ جُرْزٍ رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا قُطِعَتْ كَفُّهُ الْيُمْنَى، وَيَكْفِيهِ الْإِفْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً أَوْ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ، وَيُنْدَبُ تَلْقَيْنُ الْمُسْقُطِ، وَيُخَسَّمُ مَوْضِعُ الْقَطْعِ، وَتَعْلِيْقُ الْيَدِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ، وَيَسْقُطُ بِعَقْوِ الْمَسْرُوقِ عَلَيْهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ إِلَى السُّلْطَانِ لَا بَعْدَهُ، فَقَدْ وَجِبَ، وَلَا قَطْعٌ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرَ مَا لَمْ يُؤْوِهِ الْجَرَيْنُ إِذَا أَكَلَ وَلَمْ يَتَّخِذْ حُبْنَةً، وَإِلَّا كَانَ عَلَيْهِ ثَمَنُ مَا حَمَلَهُ مَرَّتَيْنِ وَصَرَبُ نَكَالٍ، وَلَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ، وَالْمُنْتَهَبِ، وَالْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ، وَقَدْ ثَبَتَ الْقَطْعُ فِي جَحْدِ الْعَارِيَةِ.

أقول: أما اشتراط التكليف والاختيار، فقد تقدم وجهه.

وأما قطع السارق؛ فلقلوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨]، الآية.

وأما اعتبار الحرز؛ فقد استُدلَّ على ذلك بما أخرجه أبو داود^(١) من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال: سمعت رسول الله ﷺ وقد سأله رجل عن الْحَرِيسَةِ الَّتِي تُوْخَذُ مِنْ مَرَاتِعِهَا قَالَ: «فِيهَا ثَمَنُهَا مَرَّتَيْنِ وَصَرَبُ نَكَالٍ وَمَا أُخِذَ مِنْ عَطَنِهِ فَفِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنَ الْمَجْنُونِ»، قال: يا رسول الله، فالنَّارُ وَمَا أُخِذَ مِنْهَا فِي أَكْهَامِهَا قَالَ: «مَنْ أَخَذَ بِفَمِهِ وَلَمْ يَتَّخِذْ حُبْنَةً، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَنْ اخْتَمَلَ فَعَلَيْهِ ثَمَنُهُ مَرَّتَيْنِ وَصَرَبُ نَكَالٍ، وَمَا أُخِذَ مِنْ أَجْزَانِهِ فَفِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنَ الْمَجْنُونِ»، وقد أخرجه أيضًا أحمد، والنسائي، والحاكم، وصححه، وحسنه الترمذي^(٢) وَالْحَرِيسَةُ: الَّتِي تَرْعَى وَعَلَيْهَا حَرَسٌ. وكذا حديث «لَا قَطْعٌ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ» عند أحمد، وأهل السنن والحاكم، وصححه ابن حبان، والبيهقي^(٣) من حديث

(١) (٤٣٩٠).

(٢) أحمد (١٨٠/٢)، والنسائي (٨٤/٨)، والحاكم (٣٨١/٤)، والترمذي (١٢٨٩) وظاهره الحسن.

(٣) أحمد (٤٦٣/٣)، وأبو داود (٤٣٨٨) والنسائي (٨٧/٨) والترمذي (١٤٤٩) وابن ماجه (٢٥٩٣)، وابن -

رافع بن خَدِيج، وقد ذهب إلى اعتبار الحرز الأكثر، وذهب أحمد وإسحاق، والظاهرية وطائفة من أهل الحديث إلى عدم اعتباره، واستدلوا على عدم الاعتبار وإن كان قيامهم مقام المنع يكفيهم بما أخرجه أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والنسائي، ومالك في «الموطأ»، والشافعي^(١)، والحاكم، وصححه من حديث صفوان بن أمية قال: كنت نائماً في المسجد على خِمِصَةٍ لي فَسْرِقْتُ، فأخذنا السارق فرفعناه إلى رسول الله ﷺ فأمر بقطعه، فقلت: يا رسول الله، أفي خميصة ثمن ثلاثين درهما أنا أهبها له قال: «فَهَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟!»، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي^(٢) من حديث ابن عمر أن رسول الله قطع يد سارق سرق بُرُئُسا من صُفَّةِ النساء ثمنه ثلاثة دراهم. وقد أخرج مسلم^(٣) معناه، وقد روي نحو^(٤) حديث صفوان من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف إسناده ابن حجر^(٥)، ويجاب عن الاستدلال بهذه الأحاديث على عدم اعتبار الحرز بأن المساجد حرز لما دخل إليها، ولو كان على صاحبه فيكون الحرز أعم بما وقع تبينه في كتب الفقه، ولكنه يشكل على من اعتبر الحرز حديث قطع جاحد العارية وسيأتي، ويمكن أن يكون ذلك خاصاً بما ورد فيه فلا يُعَارَضُ ما ورد في اعتبار الحرز في غيره.

وأما كون نصاب القطع ربع دينار فصاعداً؛ فلحديث عائشة في «الصحيحين»^(٦) وغيرها قالت: كان رسول الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً. وفي رواية لمسلم وغيره أن النبي ﷺ قال: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ

= حبان (٣١٨/٦)، والبيهقي (٢٦٢/٨)، والحاكم لم أئف عليه.

(١) أحمد (٤٠١/٣)، ومالك في «الموطأ» (٨٣٤/٢)، والشافعي (٢٧٨/٢)، وتقدم بقية التخريج والكلام عليه (ص ٥٥٢).

(٢) أحمد (١٤٥/٢)، وأبوداود (٤٣٨٦)، والنسائي (٧٦/٨) وهو صحيح.

(٣) (١٦٨٦) عن ابن عمر أيضاً. (٤) أخرجه الدارقطني (٣/٢٠٤-٢٠٥).

(٥) في «التلخيص» (٦٤/٣) قلت: فيه محمد بن عبيد الله العُزْزِيُّ، وأبو نُعَيْم النَّخَعِيُّ عبدالرحمن بن هانئ، متروكان.

(٦) البخاري (٦٧٩٤)، ومسلم (١٦٨٤).

فَصَاعِدًا»، وفي لفظ لأحمد^(١): «أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ»، وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة درهم والدينار اثني عشر درهما وفي رواية للنسائي^(٢) قال رسول الله ﷺ: «لَا تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِيمَا دُونَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ». قيل لعائشة: ما ثمن المجن؟ قالت: ربع دينار. وفي «الصحيحين»^(٣) وغيرها من حديث ابن عمر قال: قطع النبي ﷺ في مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ. وقد عرفت أن الثلاثة الدراهم هي صرف ربع الدينار كما تقدم في رواية أحمد قال الشافعي: وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم. وذلك أن الصرف على عهد رسول الله ﷺ اثنا عشر درهماً بدينار، وهو موافق لما في تقدير الديات من الذهب بألف دينار، ومن الفضة باثني عشر ألف درهم، وقد ذهب إلى كون نصاب القطع ربع دينار أو ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم الخلفاء الأربعة، وفي المسألة اثنا عشر مذهبا قد أوضحتها في «شرح المنتقى» وأما ما رُوِيَ من حديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٤) وغيرها قال: قال رسول الله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ»، فقد قال الأعمش: كانوا يرون أنها يَبْصُ الحديد، والحبل كانوا يرون أن منها ما يساوي ثلاثة دراهم كذا في «البخاري»^(٥) وغيره.

وأما كونه يكفي الإقرار مرة واحدة؛ فلما قدمنا في الباب الأول، وقد قطع النبي ﷺ سارق المِجَنِّ وسارق رداء صفوان، ولم ينقل أنه أمره بتكرار الإقرار، وأما ما وقع منه ﷺ من قوله للسارق الذي اعترف بالسرق: «مَا أَحَالَكَ سَرَقْتَ». قال: بلى، مرتين أو ثلاثاً، فهذا هو من باب الاستثبات كما تقدم، وقد ذهب إلى أنه يكفي الإقرار مرة واحدة مالك، والشافعية، والحنفية. وذهبت العنزة، وابن أبي ليلى، وأحمد، وإسحاق إلى اعتبار المرتين.

(٢) (٨٠/٨) فيها عن عنة محمد بن إسحاق.

(١) (٨٠/٦) سندها صحيح.

(٤) البخاري (٦٧٨٣)، ومسلم (١٦٨٧).

(٣) البخاري (٦٧٩٥)، ومسلم (١٦٨٦).

(٥) مع «الفتح» (٨٣/١٢).

وأما اعتبار شهادة عدلين؛ فلكون السرقة مندرجة تحت ما ورد من أدلة الكتاب والسنة في اعتبار الشاهدين.

وأما كونه يندب تلقين المسقط؛ فلحديث أبي أمية المخزومي عند أحمد، وأبي داود، والنسائي^(١) بإسناد رجاله ثقات أن النبي ﷺ أتى بلص اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله ﷺ: «مَا أَخَالُكَ سَرَقْتَ». قال: بلى مرتين أو ثلاثاً، وقد زوي عن عطاء أنه قال: كان من مضى يُؤْتَى إليهم بالسارق فيقول: أسرقت؟ قل لا. وسمى أبا بكر وعمر. أخرجه عبدالرزاق^(٢) وفي الباب عن جماعة من الصحابة.

وأما حسم موضع القطع وتعليق اليد في عنق السارق؛ فلما أخرجه الدارقطني والحاكم، والبيهقي،^(٣) وصححه ابن القطان^(٤) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة، فقال: قالوا: يا رسول الله، إن هذا سرق. فقال رسول الله ﷺ: «مَا أَخَالَهُ سَرَقَ». فقال السارق: بلى، يا رسول الله. فقال: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ احْسِمُوهُ، ثُمَّ اتُّوْفِي بِهِ»، فَقُطِعَ فَأُتِيَ بِهِ، فقال: «تُبَّ إِلَى اللَّهِ». فقال: قد تبّت إلى الله. فقال: «تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ»، وأخرج أهل السنن^(٥) وحسنه الترمذي من حديث فضالة بن عبيد قال: أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطعت يده، ثم أمر بها فعُلقت في عنقه. وفي إسناده الحجاج بن أرطاة قال النسائي: وهو ضعيف لا يُحْتَجُّ بحديثه.

(١) أخرجه أحمد (٢٩٣/٥)، وأبو داود (٤٣٨٠)، والنسائي (٦٧/٨)، وهو ضعيف؛ فيه أبو المنذر مولى أبي در مجهول.

(٢) في «المصنف» (٢٢٤/١٠).

(٣) الدارقطني (١٠٢/٣)، والحاكم (٣٨١/٤)، والبيهقي (٢٧١/٨).

(٤) في «بيان الوهم والإيهام» (٢٩٨/٥) والحديث مختلف في وصله وإرساله ورجح الدارقطني في «العلل»

(٦٦/١٠) المرسل وكذا البيهقي بقوله: وهو المحفوظ «المعرفة» (٤٢٠/١٢).

وهو ضمن تذييلنا على كتاب شيخنا الإمام الوادعي رحمه الله «أحاديث معلقة».

(٥) أبو داود (٤٤١١) والنسائي (٩٢/٨) والترمذي (١٤٤٧) وابن ماجه (٢٥٨٧).

وأما كونه يسقط بعفو المسروق عليه قبل البلوغ إلى السلطان لا بعده؛ فلحديث صفوان المتقدم وأخرج النسائي وأبوداود، والحاكم،^(١) وصححه من حديث عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «تَعَاَفُوا الْحُدُودَ فِيمَا يَبْنِيكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ».

وأما كونه لا قطع في ثمر ولا كثر... إلخ؛ فلحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين في أول الباب، والكثير: جُمَارُ النخل أو طلوعها وإلزامه بالثمن مرتين تأديب له بالمال ولم يكف ﷺ بذلك بن قال: «وَصَرْتُ نَكَالٍ»؛ ليجمع له بين عقوبة المال والبدن. والخُبْنَةُ: ما يحمله الإنسان في حِصْنِهِ وقد تقدم ضبطها وتفسيرها.

وأما كونه ليس على الخائن والمنتهب والمختلس قطع؛ فلحديث جابر عند أحمد، وأهل السنن، والحاكم، والبيهقي،^(٢) وصححه الترمذي، وابن حبان^(٣) عن النبي ﷺ قال: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُحْتَلِسٍ قَطْعٌ»، وأخرج ابن ماجه^(٤) بإسناد صحيح من حديث عبدالرحمن بن عوف بنحو حديث جابر، وأخرجه ابن ماجه أيضاً

(١) النسائي (٧٠/٨)، وأبوداود (٤٣٧٦)، والحاكم (٣٨٣/٤) وهو ضعيف؛ فيه عن عنة ابن جُرَيْج.
(٢) أحمد (٣٨٠/٣)، وأبوداود (٤٣٩٢، ٤٣٩١)، والنسائي (٨٨/٨)، والترمذي (١٤٤٨)، وابن ماجه (٢٥٩١)، والبيهقي (٢٧٩/٨)، والحاكم، لم أقف عليه في «المستدرک»، ولم يعزه الحافظ في «إتحاف المهرة» (٤٥٢/٣) له.

(٣) (٣١٦/٦) وهو معلول بالانقطاع؛ ابن جُرَيْج لم يسمعه من أبي الزبير قاله أحمد وأبو زُرْعَةَ وأبو حاتم وأبوداود والنسائي وغيرهم، وقد جاء تصريح ابن جُرَيْج بسأله من أبي الزبير عند النسائي في «الكبرى» (٣٤٧/٤) وقال النسائي عقبه: ما حمل شيئاً، ابن جُرَيْج لم يسمعه من أبي الزبير عندنا. والله أعلم.
وقال في «الصغرى»: وقد روى هذا الحديث عن ابن جُرَيْج، عيسى بن يونس والفضل بن موسى وابن وهب ومحمد بن ربيعة وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدٍ وَسَلْمَةُ بْنُ سَعِيدٍ... فلم يقل أحد منهم: حدثني أبو الزبير ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير والله تعالى أعلم.

وقد تابع ابن جُرَيْج، سفين الثوري عن أبي الزبير قال النسائي: ولم يسمعه سفيان من أبي الزبير.
وقال أبو حاتم: هذا الحديث لم يسمعه ابن جُرَيْج من أبي الزبير وإنما سمعه من ياسين الزيات كما في «العلل» (٤٥٠/١) قت: وياسين متروك.

(٤) (٢٥٩٢)، وظاهره الصحة.

والطبراني^(١) من حديث أنس نحوه.

وأما كونه قد ثبت القطع في جحد العارية؛ فلما أخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث عائشة قالت: كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها. وأخرج أحمد، والنسائي وأبوداود، وأبوعوانة^(٣) في "صحيحه" من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة، وقد ذهب إلى قطع جاحد العارية من لا يشترط الحرز وُهم من تقدم، وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع جاحد العارية قالوا: لأن الجاحد العارية ليس

(١) الطبراني في "الأوسط" (١/١٦٢)، ولم يخرج ابن ماجه وما أظن إلا أن الشوكاني وُهم في عزوه لابن ماجه راجع "التلخيص" (٤/٦٦)، والحديث ظاهره الصحة.

(٢) (١٦٨٨)، وهذا اللفظ غير محفوظ. قال النووي: وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصروفة بأنها سُرقت وقطعت بسبب السرقة، فَيَتَعَيَّرُ حمل هذه الرواية على ذلك جمعًا بين الروايات؛ فإنها قضية واحدة، مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة؛ فإنها مخالفة لجمهور الرواة، والشاذة لا يعمل بها. "شرح مسلم" (١١/١٨٨).

وقال أبو العباس القرطبي: إن رواية من روى أنها سُرقت أكثر، وأشهر من رواية من قال إنها كانت تجحد المتاع، وإنما انفرد معمر بذكر الجحد وحده من بين الأئمة الحفاظ، وقد تابعه على ذلك من لا يُعْتَدُّ بحفظه كابن أخي ابن شهاب، وَتَمَطَّيْهِ، هذا قول المحدثين. "المفهم" (٥/٧٧)، وقال القاضي عياض: وقد ذكر أرباب الحديث أن معمرًا انفرد بذكر العارية في هذا الحديث وحده من بين سائر الرواة، ذكر غيره أن بعضهم وافقه لكنه لم يعتد بحفظه كابن أخي الزهري، ونمطه، وقد جاء ذكر سرقتها في الحديث في الأم مبيّنًا. "الإكمال" (٥/٥٠٢).

(٣) أحمد (٢/١٥١)، والنسائي (٨/٧٠)، وأبوداود (٤٣٩٥)، وأبوعوانة في "مستخرجه" (٦٢٤٣، ٦٢٤٤) أعله الدارقطني بالإرسال، في "العلل" (١٢/٣٢٣).

وقال أبو بكر البزار: وهذا الحديث لا نعلم له أصلًا عن النبي ﷺ وقد روى هذا الحديث عبدالرزاق أنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن امرأة في عهد رسول الله ﷺ كانت تستعير المتاع وتجحد، فأتي بها النبي ﷺ، فأمر بقطعها فكلّم فيها فأبى إلا أن يقطعها، أو كلامًا هذا معناه، ولا يعلم لحديث معمر عن أيوب عن نافع أصل، ولا لحديث عُيَيْدُ الله عن نافع أصل من حديث عُيَيْدُ الله عن نافع عن ابن عمر، وهذا الحديث مما أنكره الناس على معمر، قالوا: حدث بحديث ليس له أصل؛ لأنه مخالف للكتاب والسنة، وعمر بن هاشم كان يجب أن يترك حديثه لهذا الحديث، وأحسبه لقن، والله أعلم. "البحر الزخار" (١٢/١٥٢).

وللمزيد فهذه اللفظة ضمن بحثنا "الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة".

بسارق وإنما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق. ويرد بأن الجاحد إذا لم يكن سارقاً لغة فهو سارق شرعاً والشرع مقدم على اللغة، وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن عمر كما تقدم، وكذا من حديث جابر، وابن مسعود، وغير هؤلاء وقد وقع في رواية من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه، والحاكم،^(١) وصححه أنها سرقت قطيفة من بيت رسول الله ﷺ، ووقع في مراسيل حبيب بن أبي ثابت أنها سرقت خُلِيّاً فيمكن أن تكون هذه المخزومية قد جمعت بين السرقة وجحد العارية.



(١) ابن ماجه (٢٥٤٨)، والحاكم (٣٨٠/٤) وصوابه مسعود بن الأسود والحديث ضعيف، فيه محمد بن إسحاق مدلس لم يصرح وعائشة بنت مسعود بن الأسود قار الدمي: فما هي بالمشهورة «الميزان» (١٠٩٧٧).

يَبَاءُ حَدِّ الْقَذْفِ

مَنْ رَمَى غَيْرَهُ بِالزَّنا وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَيُثْبِتُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً أَوْ شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ. وَإِذَا لَمْ يَتَّبِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْقَذْفِ بِأَرْبَعَةِ شُهُودٍ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ الْمَقْذُوفُ بِالزَّنا.

أقول: الدليل على ثبوت حد القذف قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، وقد أجمع أهل العلم على ذلك [وروى مالك^(١) عن عبدالله بن عامر بن ربيعة قال: أدركت عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، والخلفاء وهلم جرا، فما رأيت أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين]^(٢)، واختلفوا هل يُنْصَفُ للعبد أم لا؟، فذهب الأكثر إلى الأول، وذهب ابن مسعود، والليث، والزُّهري، والأوزاعي، وعمر بن عبدالعزيز، وابن حزم إلى أنه لا ينصف لعموم الآية.

وأما كونه يثبت بإقراره مرة؛ فلكون إقرار المرء لازماً له ومن ادعى أنه يشترط التكرار مرتين فعليه الدليل ولم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة.

وأما اعتبار شهادة العدلين؛ فكسائر ما يعتبر فيه الشهادة كما أطلقه الكتاب العزيز.

وأما كونه يسقط حد القذف إذا جاء القاذف بأربعة شهود يشهدون على المقذوف أنه زنا؛ فلأن القاذف حينئذ لم يكن قاذفاً، بل قد تقرر صدور الزنا بشهادة الأربعة فيقام الحد على الزاني، وهكذا إذا أقر المقذوف بالزنا فلا حد على من رماه به، بل يحذف المقر بالزنا، وقد ثبت عنه عليه السلام أنه جلد أهل الإفك كما في "مسند أحمد"، وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي^(٣) وحسنه، وأشار إلى ذلك البخاري^(٤) في "صحيحه" فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن، ووقع في أيام الصحابة جلد من شهد على المغيرة بالزنا حيث لم تكمل الشهادة وذلك معروف ثابت.

(١) في "الموطأ" (٢/٨٢٨).

(٢) ما بين المكوفين زيادة من المطبوع.

(٣) أخرجه أحمد (٦/٣٥)، وأبو داود (٤٤٧٤)، وابن ماجه (٢٥٦٧)، والترمذي (٣١٨١) وهو ضعيف؛

(٤) كما في "فتح الباري" (١٢/١٨٨).

فيه عنعنة محمد بن إسحاق.

بَابُ حَدِّ الشُّرْبِ

مَنْ شَرِبَ مُسْكِرًا مُكَلَّمًا مُحْتَارًا حُلِدَ عَلَى مَا يَرَاءُ الْإِمَامُ إِمَّا أَرْبَعِينَ جَلْدَةً
أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَوْ بِالنَّعَالِ، وَيَكْفِي إِفْرَازُهُ مَرَّةً، أَوْ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ، وَلَوْ
عَلَى الْقَيِّءِ، وَقَتْلُهُ فِي الرَّابِعَةِ مَنْسُوحٌ.

فصل

وَالْتَعَزِيرُ فِي الْمَعَاصِي الَّتِي لَا تُوجِبُ حَدًّا ثَابِتًا بِجَبَسٍ أَوْ صَرْبٍ أَوْ نَحْوِهِمَا،
وَلَا يُجَاوِزُ عَشْرَةَ أَسْوَاطٍ.

أَقُولُ: أما اعتبار التكليف والاختيار، فقد تقدم دليله.

وأما كون حد الشرب مفوضاً إلى نظر الإمام؛ فلما ثبت في «الصححين»^(١) من
حديث أنس أن النبي ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال، وجلد أبوبكر أربعين وفي
مسلم من حديثه أن النبي ﷺ أُنِيَ برجل قد شرب الخمر فجلد بجريدتين نحو أربعين.
قال: وفعله أبوبكر، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبدالرحمن: أخف الحدود
ثمانين^(٢). فَأَمَرَ به عمر، وفي «البخاري»^(٣) وغيره من حديث عقبة بن الحارث قال:
جاء بالنعميان أو ابن النعميان شارباً، فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن
يضربوه، فكنت فيمن ضربه بالنعال والجريد. وفيه أيضاً من حديث السائب بن
يزيد^(٤) قال: كنا نُؤْتَى بالشارب في عهد رسول الله ﷺ، وفي إمرة أبي بكر، وصدرًا
من إمرة عمر، فنقوم عليه نضربه بأيدينا ونعالنا وأُزْدِيَّتِنَا حتى كان صدرًا^(٥) من إمرة
عمر، فجلد فيها أربعين حتى إذا عتوا فيها وفسقوا جلد ثمانين. وفيه أيضاً من حديث

(١) البخاري (٦٧٧٣)، ومسلم (١٧٠٦).

(٢) كذا في الأصلين وفي المطبوع، والقياس (ثمانون، صدر).

(٤) (٦٧٧٩).

(٣) (٦٧٧٤).

أبي هريرة^(١) نحوه، وفي الباب أحاديث يُستَفَادُ من مجموعها أن حد السكر لم يثبت تقريره عن الشارع، وأنه كان يقام بين يديه على صور مختلفة بحسب ما تقتضيه الحال، وفي «الصحيحين»^(٢) عن علي أنه قال: ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي شيئاً إلا صاحب الخمر، فإنه لو مات وَدَيْتُهُ؛ وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه.

وأما كونه يكفي إقراره مرة أو شهادة عدلين؛ فلما تقدم ولعدم وجود دليل على اعتبار التكرار.

وأما كون الشهادة تصح على القبيح؛ فلكون خروجها من جوفه يفيد القطع بأنه شربها والأصل عدم المسقط، ولهذا حد الصحابة الوليد بن عقبة لما شهد عليه رجلان أحدهما أنه شربها والآخر أنه تَقَيَّأَهَا، فقال عثمان: إنه لم يتقيأها حتى شربها كما في مسلم^(٣) وغيره.

وأما كون قتله في الرابعة منسوخ^(٤)؛ فلما رواه الترمذي^(٥) عن جابر عن النبي ﷺ أن: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فِيهِ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ» قال: ثم أُتِيَ النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة، فضربه ولم يقتله. ومثله أخرج أبو داود، والترمذي^(٦) من حديث قَبِيصَةَ بن ذُوَيْبٍ وفيه: ثم أتى به يعني في الرابعة فجلده ورفع القتل. وفي رواية لأحمد^(٧) من حديث أبي هريرة: فَأُتِيَ رسول الله ﷺ بسكران في

(١) (٦٧٧٧). (٢) البخاري (٦٧٧٨)، ومسلم (١٧٠٧).

(٣) (١٧٠٧).

(٤) كذا في الأصلين وفي المطبوع، والقياس: (منسوخاً).

(٥) «الجامع» (٤٩/٤) معلقاً، ووصله النسائي في «الكبرى» (٢٥٧/٣) وهو ضعيف فيه عن عنة محمد بن إسحاق.

(٦) أبو داود (٤٤٨٥)، والترمذي (٤٩/٤) معلقاً وهو منقطع، الزُّهْرِيُّ لم يسمع من قبيصة بن ذؤيب قال ابن الترمذي: وهو مرسل وقبيصة معدود من التابعين وفيه علة أخرى وهي أن الزُّهْرِيُّ لم يسمعه من قبيصة ذكرها الطحاوي في الرد على الكرايسي... «حاشية السنن الكبرى» (٣١٣/٨) وقال ابن حجر: وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولد في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه ورجال الحديث ثقات مع إرساله.

(٧) (٢٩١/٢) وهذا الجزء من الحديث مرسل عن الزُّهْرِيِّ.

الرابعة فخلى سبيله.

وأما جواز التعزير في المعاصي وكونه لا يجاوز عشرة أسواط؛ فلحديث أبي بُرْدَةَ ابن نيارٍ في «الصحيحين»^(١) وغيرها أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي، والترمذي وحسنه، وقال الحاكم^(٢): صحيح الإسناد من حديث بهز بن حكيم أن النبي ﷺ حَبَسَ رجلاً في تُهْمَةٍ، ثم خلى عنه. وأخرج الحاكم^(٣) له شاهداً من حديث أبي هريرة وفيه: أن النبي ﷺ حبس في تُهْمَةٍ يوماً ليلة، وقد ثبت أن عمر أمر أب عبيدة بن الجراح أن يربط خالد بن الوليد بعمامة لما عزله عن إمارة الجيش، كما في كتب السير، وسبب ذلك أنه استنكر منه إعطاء شيء من أموال الله، وتقدم في باب السرقة أن النبي ﷺ قال: «وضرب نكال».



(١) البخاري (٦٨٤٨)، ومسلم (١٧٠٨).

(٢) أحمد (٢/٥)، وأبوداود (٣٦٣٠)، والنسائي (٦٧/٨)، والترمذي (١٤١٧)، والحاكم (١٠٢/٤) والحديث ليس بهذا اللفظ، قال أبو حاتم: روى هذا الحديث ابن عُثَيْمٍ عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: أُنِيَ النبي ﷺ أهلنا، فقالوا: إخواننا! فبم حبسوا؟ قال: «أطلقوا لهم إخوانهم»، اختصره معمر كما ترى كم في «العلل» (٤٧٤/١).

وقال الترمذي: وقد روى إسماعيل بن إبراهيم عن بهز بن حكيم هذا الحديث أتم من هذا وأطول.

(٣) (١٠٢/٤) وقال الذهبي في «التلخيص»: إبراهيم متروك. اه قلت: هو ابن خُثَيْم بن عَزَاكٍ وقال أبو حاتم: ورواه يحيى بن سعيد عن عَزَاكٍ بن مالك أنه قال: أُنِيَ النبي ﷺ... فذكر الحديث كما في «العلل» (٤٦٤/١) أي أنه مرسل، وأورده العقيلي في ترجمة إبراهيم بن خُثَيْم في «الضعفاء» (٥٢/١).

بَابُ حَدِّ الْمُحَارِبِ

هُوَ أَحَدُ الْأَنْوَاعِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ الْقَدِيمِ، أَوْ انْصَلَبَ، أَوْ قَطَعَ الْيَدِ
وَالرَّجُلَ مِنْ خِلَافٍ، أَوْ النَّفْيَ مِنَ الْأَرْضِ، يَفْعَلُ الْإِمَامُ مِنْهَا مَا رَأَى فِيهِ
صَلَاحًا لِكُلِّ مَنْ قَطَعَ طَرِيقًا، وَلَوْ فِي الْمِصْرِ إِذَا كَانَ قَدْ سَعَى فِي الْأَرْضِ
فَسَادًا، فَإِنْ تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ.

أقول: هذا ظاهر ما دل عليه الكتاب العزيز من غير نظر إلى ما حدث من
المذاهب؛ فإن الله سبحانه قال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي
الْأَرْضِ فَسَادًا﴾ [المائدة: ٣٣]، فضم إلى محاربة الله ورسوله -أي: معصيتها- السعي في
الأرض فسادًا، فكان ذلك دليلا على أن من عصى الله ورسوله بالسعي في الأرض
فسادًا كان حُده ما ذكره الله في الآية، ولما كانت الآية الكريمة نازلة في قُطَاعِ الطريق
-وهم العَرِثُونَ- كن دخول من قطع طريقًا تحت عموم الآية دخولًا أوليًا، ثم حصر
الجزاء في قوله: ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ
يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، فَخَيَّرَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، فكان للإمام أن يختار ما
رأى فيه صلاحًا منها، فإن لم يكن إمام فمن يقوم مقامه في ذلك من أهل الولايات،
فهذا ما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم يأت من الأدلة النبوية ما يصرف ما دل عليه
القرآن الكريم عن معناه الذي تقتضيه لغة العرب، وأما ما روي عن ابن عباس كما
أخرجه الشافعي في «مسنده»^(١) أنه قال في قُطَاعِ الطريق: إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا
وصلبوا وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا
قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من
الأرض. فليس هذا الاجتهاد مما تقوم به الحجة على أحد، ولو فرضنا أنه في حكم
التفسير للآية وإن كان مخالفًا لها غاية المخالفة، ففي إسناد ابن أبي يحيى وهو

(١) في «المسند» (٢/٨٦).

ضعيف جداً لا تقوم بمثله الحجة^(١)، وأما ما رُوِيَ عن ابن عباس أيضاً أن الآية نزلت في المشركين كما أخرجه أبوداود، والنسائي^(٢) عنه، فذلك مدفوع بأنها نزلت في العُرَيتَيْن وقد كانوا أسلموا كما في الأمهات، ولو سلمنا ما روي عن ابن عباس لم تقم به حجة من قال باختصاص ما في الآية بالمشركين؛ لئلا تقرر من أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، على أن في إسناد ذلك علي بن الحسين بن واقد وهو ضعيف، وقد ذهب إلى مثل ما ذهبنا إليه جماعة من السلف كالحسن البصري، وابن المسيب، ومجاهد، وأسعد الناس بالحق من كان معه كتاب الله، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ في العُرَيتَيْن أنه فعل بهم أحد الأنواع المذكورة في الآية: وهو انقطع كما في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما من حديث أنس. والمراد بالصلب المذكور هو الصلب على الجذوع أو نحوها حتى يموت، إذا رأى الإمام ذلك أو يصلبه صلباً لا يموت فيه، فإن اسم الصلب يصدق على الصلب المفضي إلى الموت والصلب الذي لا يفضي إلى الموت، ولو فرضنا أنه يختص بالصلب المفضي إلى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل؛ لأن الصلب هو قتل خاص.

وأما النفي من الأرض؛ فهو طرده عن الأرض التي أفسد فيها، وقيل: إنه الحبس. وهو خلاف المعنى العربي، أما سقوط الحد عنه إن تاب قبل أن يقدر عليه فَلَيْتَ القرآن الكريم بذلك.



(١) وبقي شيخه صالح مولى التوءمة، ضعيف. (٢) أبوداود (٤٣٧٢)، والنسائي (١٠١/٧).

(٣) البخاري (٢٣٣)، ومسلم (١٦٧١).

بَابُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ حَدًّا

هُوَ الْحَرْبِيُّ، وَالْمُرْتَدُّ، وَالسَّاحِرُ، وَالكَاهِنُ، وَالسَّابُّ لِلَّهِ، أَوْ لِرَسُولِهِ، أَوْ لِلْإِسْلَامِ، أَوْ لِلْكِتَابِ، أَوْ لِلْسُّنَّةِ، وَالطَّاعِنُ فِي الدِّينِ، وَالزَّنْدِيقُ بَعْدَ اسْتِنَابَتِهِمْ، وَالزَّانِي الْمُخْصَنُ، وَاللُّوطِيُّ مُطْلَقًا، وَالْمَحَارِبُ.

أقول: أما الحربي فلا خلاف في ذلك، لأوامر الله عز وجل بقتل المشركين في مواضع من كتابه العزيز، ولما ثبت عنه ﷺ ثبوتًا متواترًا من قتالهم، وأنه كان يدعوهم إلى ثلاث، ويأمر بذلك من يبعثه للقتال.

وأما المرتد؛ فلقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، وهو للبخاري^(١) وغيره من حديث ابن عباس، وحديث: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: كُفْرٌ بَعْدَ إِيْمَانٍ....» الحديث^(٢)، وهو في «الصحيحين»^(٣) وغيرهما من حديث ابن مسعود، ولحديث أبي موسى في «الصحيحين»^(٤) أيضًا أن النبي ﷺ قال له: «أَذْهَبَ إِلَى الْيَمَنِ»، ثم أتبعه معاذ بن جبل، فلما قدم عليه ألقى له وسادة، وقال: انزل. وإذا رجل عنده موثق، قال: ما هذا؟! قال: كان يهوديا فأسلم، ثم تهود. قال: لا أجلس حتى يُقَتَّلَ؛ قضاء الله ورسوله.

وأما الساحر؛ فلكون عمل السحر نوعا من الكفر، ففاعله مرتد يستحق ما يستحق المرتد وقد روى الترمذي، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم^(٥) من حديث جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «حُدُّ السَّاحِرِ صَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ»، قال الترمذي: والصحيح عن جندب موقوف، ثم قال: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من

(١) (٣٠١٧).

(٢) حديث ابن مسعود ليس بهذا اللفظ، والشوكاني ساق اللفظ بالمعنى، وأقرب ما يكون اللفظ لحديث عائشة عند أحمد (٥٨/٦) وغيره، والحديث فيه خلاف وأصله في مسلم.

(٣) البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦). (٤) البخاري (٦٩٢٣)، ومسلم (١٤٥٦/٣).

(٥) الترمذي (١٤٦٠)، والدارقطني (١١٤/٣)، والبيهقي (١٣٦/٨)، والحاكم (٣٦٠/٤).

أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل في سحره ما يبلغ الكفر، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم ير عليه قتلاً انتهى. وفي إسناده هذا الحديث إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف^(١) وأخرج أحمد، وعبدالرزاق، والبيهقي^(٢) أن عمر بن الخطاب كتب قبل موته بشهر أن اقتلوا كل ساحر وساحرة. والأرجح ما قاله الشافعي؛ لأن الساحر إنما يقتل لكفره فلا بد أن يكون ما عمله من السحر موجباً للكفر.

وأما الكاهن: فلكون الكهانة نوعاً من الكفر فلا بد أن يعمل من كهانته ما يوجب الكفر، وقد ورد أن تصديق الكاهن كفر فبالأولى الكاهن إذا كان معتقداً لصحة الكهانة، ومن ذلك حديث أبي هريرة عند مسلم^(٣) وغيره أن النبي ﷺ قال:

(١) بل ضعيف جداً.

(٢) أحمد (١/١٩٠)، وعبدالرزاق (١٠/١٨٠)، والبيهقي (٨/١٣٦).

(٣) وهم الإمام الشوكاني رحمه الله تبعاً للمجدد بن تيمية فقد ذكر هذا الحديث في «المنتقى» وذكر أنه رواه أحمد ومسلم، وقد تقدم (ص ٣١٢) بعض من خرجه وكذا أخرجه ابن أبي شيبة (٣/٥٢٣) والدارمي (١٩٣٦) وابن الجارود (١٠٧) والنسائي في «الكبرى» (٥/٣٢٣) وابن ماجه (٦٣٩) والبيهقي (٧/١٩٨) وابن عدي (٢/٦٣٧) والعقيلي (١/٣١٧) وقد ذكر العقيلي وابن عدي عن البخاري أنه تفرد به حكيم الأثرم وقال البزار: منكر كما في «التلخيص» (٣/١٨٠) وإبرادنا له هنا للزيادة في تحريجه وذكر بعض شواهد منها:

* عن جابر أخرجه البزار كما في «الكشف» (٥٠٤/٣) وقال: لا نعلمه يروي عن جابر إلا من هذا الوجه ولم نسمع أحداً يحدث به عن غسان إلا عقبة. قلت: وعقبة هو ابن سنان قال أبو حاتم كما في «الجرح» (٦/٣١١): صدوق، إلا أن كلام البزار يشير إلى شذوذه أو نكاحته وقد قال الهيثمي في «المجمع» (٥/١٢٠): رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا عقبة بن سنان وهو ضعيف.

* وعن ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة (٥/٤١) وأبو يعلى (٩/٢٨٠) والطبراني في «الأوسط» (٢/١٢٢) و«الكبير» (١٠/٩٣) والبزار (٥/٢٥٦، ٣١٥) وابن عدي (٣/١١٣٠) (٧/٢٦٩٤) من طرق عنه والصحيح فيه الوقف قال الدارقطني: وكل من رواه عن أبي إسحاق غير من ذكرنا فقد وَقَّفَهُ وهو الصواب «العلل» (٥/٢٨٢).

* وعن أنس أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/٣٧٨) وابن عدي (٣/١٠١٥) وفيه محمد بن أبي الشَّري ضعيف ويشددين بن سعد المهري متروك وجريز بن حازم ضعيف في روايته عن قتادة وفي رواية المصريين عنه.

* وعن واثلة أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٢/٦٩) وفيه سليمان بن أحمد الواسطي قال الهيثمي في «المجمع» (٥/١١٨) متروك قلت: كذب ابن معين وصالح جَزْرَة، وبقي في الإسناد من يُنظر في حاله.

* وعن أبي العُشراء عند ابن المقرئ في «جزئه» (١٧١) من رواية حماد بن سَلَمَة عن أبي العُشراء =

«مَنْ أَتَى كَاهِنًا أَوْ عَرَّافًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»، وفي الباب أحاديث.

وأما الساب لله، أو لرسوله، أو للإسلام، أو للكتاب، أو للسنّة، أو الطاعن في الدين؛ فكل هذه الأفعال موجبة للكفر الصريح ففاعلها مرتد حده حده، وقد أخرج أبوداود^(١) من حديث علي أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقطع فيه فخنها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله ﷺ دمها. ولكنه من رواية الشَّعْبِيِّ عن علي وقد قيل: إنه سمع منه. وأخرج أبوداود، والنسائي^(٢) من حديث ابن عباس أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ فقتلها، فأهدر النبي ﷺ دمها، ورجال إسناده ثقات، وأخرج أبوداود، والنسائي^(٣) عن أبي بَرْزَةَ قَالَ: كنت عند أبي بكر فتغيظ علي رجل فاشتد غضبه. فقلت: أتأذن لي يا خليفة رسول الله أن أضرب عنقه. قال: فأذهب كلمتي غضبه، فقام فدخل فأرسل إلي فقال: ما الذي قلت آنفا؟! قلت: أئذن لي [أن] أضرب عنقه. قال: أكنت فاعلا لو أمرتك. قلت: نعم. قال: لا والله! ما كان لبشر بعد رسول الله ﷺ. وقد نقل ابن المنذر^(٤) الإجماع على أن من سب النبي ﷺ وجب قتله. ونقل أبوبكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب «الإجماع»

= وأبو العشاء مجهول، وقال ابن حجر: وقد وقعت على جميع حديثه لِتَمَّام الرازي بخطه فبلغ نحو هذه العدة وكلها بأسانيد مظلمة «التهذيب» وينحوه كلام ابن رجب شرح «العلل» (ص ٢٣٨).

* وعن ابن عمر في «الحلية» (٢٤٦/٨) وقال: غريب من حديث الثوري، قلت، هو منكر رواه يوسف بن أسباط عنه وهو صدوق في دينه يهيم كثيرا حتى اتهمه بعضهم بالكذب والراوي عنه عبدالله ابن خُبَيْبٍ لم يذكر فيه جرح ولا تعديل «الجرح» (٤٦/٥) والمعروف عن الثوري موقوفاً عن ابن مسعود. * وعن عمران أخرجه البزار (٤٢/٩) تفرد به أبو حمزة العطار إسحاق بن الربيع وهو ضعيف والحسن لم يسمع من عمران وقد ذكر البزار التفرد عن عمران بهذا السياق.

والخلاصة أن هذه الشواهد فيما أرى لا يرتقي بها الحديث؛ لذا فهو ضمن بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين» وأصح ما فيه أثر ابن مسعود المتقدم.

(١) (٤٣٦٢) وقد صرح الدارقطني بساع الشَّعْبِيِّ من علي في حديث في «العلل» (٩٧/٤) وقال الخطيب: إنه لم يسمع. فعلى هذا يتوقف في الحديث إذا لم يصح. (٢) أبوداود (٤٣٦١)، والنسائي (١٠٧/٧) وهو حسن.

(٣) أبوداود (٤٣٦٣)، والنسائي (١٠٩-١١١) وهو صحيح.

(٤) في «الإجماع» (ص ١١١).

أَنَّ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ بما هو قذف صريح كَفَر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل؛ لأن حد قذفه القتل وحد القذف لا يسقط بالتوبة. وخالفه النقفال فقال: كَفَر بالسب فيسقط القتل بالإسلام. قال الخطابي^(١): لا أعلم خلافاً في وجوب قتله إذا كان مسلماً. انتهى، وإذا ثبت ما ذكرناه في سب النبي ﷺ فبالأولى من سب الله تبارك وتعالى أوسب كتابه، أو الإسلام، أو طعن في دينه، وكُفِّر من فعل هذا لا يحتاج إلى برهان.

وأما الزنديق؛ فهو الذي يُظْهَرُ الإسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع، فهذا كافر بالله وبدينه مرتد عن الإسلام أقبح رِدَّةٍ إذا ظهر منه ذلك بقول أو بفعل وقد اختلف أهل العلم هل تُقبل توبته أم لا؟ والحق قبول التوبة.

وأما اعتبار الاستتابة في هؤلاء المذكورين؛ فلحديث جابر عند الدارقطني، والبيهقي^(٢) أن امرأة يقال لها أم رومان اُزْتُدَّتْ، فأمر النبي ﷺ بأن يعرض عليها الإسلام، فإن تابت وإلا قُتِلَتْ. وله طريقان ضعفهما^(٣) ابن حجر، وأخرج البيهقي^(٤) من وجه آخر ضعيف^(٥) عن عائشة أن امرأة ارتدت يوم أحد فأمر النبي ﷺ أن تستتاب فإن تابت وإلا قُتِلَتْ. وأخرج أبو الشيخ^(٦) في «كتاب الحدود» عن جابر أنه استتاب رجلاً أربع مرات. وفي إسناده العلاء بن هلال^(٧) وهو متروك، وأخرج البيهقي^(٨) من

(١) «المعالم» (٢٥٥/٣). (٢) الدارقطني (١١٨/٣)، والبيهقي (٢٠٣/٨).

(٣) طريقان: الأولى: فيها معمر بن نكار السعدي قال العقيلي: في حديثه وهم ولا يتابع على أكثره «الضعفاء» (٢٠٧/٤)، والثانية: فيها عبدالله بن أذينة قال ابن عدي: منكر الحديث «الكامل» (١٥٣٠/٤) وذكر له هذا الحديث. وهناك طرق أخرى، ضعفها في «التلخيص» (٤٩/٤).

(٤) (٢٠٣/٨) معلقاً ووصله الدارقطني (١١٨/٣).

(٥) بل موضوع؛ فيه محمد بن عبد الملك الأنصاري اتهمه أحمد وأبو حاتم بالكذب ووضع الحديث كما في «الجرح» (٤/٨) وفيه محمد بن إسماعيل بن عياش عن أبيه ولم يسمع منه.

(٦) كما في «التلخيص» (٤٩/٤) وهو موضوع.

(٧) كذا في الأصلين وهو خطأ صوابه معلى بن هلال كما في «التلخيص»، وهو ستم بالوضع، وفيه أيضاً عبدالله بن محمد بن عقيل ضعيف.

(٨) (٩٧/٨) مرسل عن عبدالله بن عُبيد بن عُمَيْر، وفيه رجل مجهول.

وجه آخر وأخرج الدارقطني، والبيهقي^(١) أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها أم قرفة كفرت بعد إسلامها فلم تتب فقتلها. قال ابن حجر: وفي «السير» أن النبي ﷺ قتل أم قرفة يوم قريظة وهي غير تلك. وأخرج مالك في «الموطأ»، والشافعي^(٢) أن رجلاً قدم على عمر بن الخطاب من قبيل أبي موسى، فسأله عن الناس فأخبره، ثم قال: هل من مُعَرِّبَةٍ^(٣) خير؟ قال: نعم رجل كفر بعد إسلامه. قال: فما فعلتم به؟ قال: قربناه فضربنا عنقه. فقال: هلا حبستموه ثلاثاً وأطعتموه كل يوم رغيفاً، واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله؟! اللهم إني لم أحضر ولم أرض إذ بلغني. وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستتابة، ثم كيفيتها، والظاهر أنه يجب تقديم الدعاء إلى الإسلام قبل السيف، كما كان رسول الله ﷺ يدعو أهل الشرك، ويأمر بدعائهم إلى إخذى ثلاث خصال ولا يقاتلهم حتى يدعوم، فهذا ثبت في كل كافر، فيقال للمرتد: إن رجعت إلى الإسلام وإلا قتلناك، وللشاعر، والكاهن، والساب لله، أو لرسوله، أو للإسلام، أو للكتاب، أو للسنة، أو للطاعن في الدين، أو الزنديق: قد كفرت بعد إسلامك فإن رجعت إلى الإسلام وإلا قتلناك. فهذه هي الاستتابة وهي واجبة كما وجب دعاء الحربي إلى الإسلام.

وأما كونه يقال للمرتد بأي نوع من تلك الأنواع مرتين، أو ثلاثاً، أو في ثلاثة أيام، أو أقل، أو أكثر فلم يأت ما تقوم به الحجة في ذلك، بل يقال لكل واحد من هؤلاء: ارجع إلى الإسلام، فإن أبى قتل مكانه.

وأما الزاني المحصن واللوطي والمحارب؛ فقد تقدم الكلام فيهم.

(١) الدارقطني (٣/ ١١٤)، والبيهقي (٨/ ٢٠٤) مُعْضَلٌ يرويه سعيد بن عبدالعزيز التَّنُوخي وهو من أتباع التابعين.

(٢) مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٣٧)، والشافعي في «المسند» كما في «ترتيبه» (٢/ ٨٧).

(٣) قال ابن الملقن: فائدة. قوله: (هل من مُعَرِّبَةٍ) يقال: بفتح الراء وكسرهما مع الإضافة فيهما، وأصله من العَرَب وهو البعد، يقال: دار غربة أي: بعيدة. المعنى: هل من خبر جديد جاء من بلاد بعيدة؟ قاله ابن الأثير في «شرح المسند»، وقال لرافعي في «شرح المسند»: شيوخ الموطأ فتحوا العين وكسروا الراء وشدوها وأضافوها، قال: وقد تفتح الراء وتسكن العين. «البدر المنير» (٨/ ٥٧٦).

كِتَابُ الْقِصَاصِ



يَحِبُّ عَلَى الْمُكَلِّفِ الْمُخْتَارِ الْعَامِدِ إِنْ اخْتَارَ ذَلِكَ الْوَرَثَةُ، وَإِلَّا فَلَهُمْ طَلَبُ الدِّيَةِ، وَتُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ وَالْعَكْسُ، وَالْعَبْدُ بِالْحُرِّ، وَالْكَافِرُ بِالْمُسْلِمِ، وَالْفَرْعُ بِالْأَصْلِ لَا الْعَكْسُ، وَيُثَبِّتُ الْقِصَاصُ فِي الْأَعْضَاءِ وَنَحْوَهَا، وَالْجُرُوحُ مَعَ الْإِمْكَانِ، وَيَسْقُطُ بِإِبْرَاءِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ، وَيَلْزَمُ نَصِيبُ الْآخَرَيْنِ مِنَ الدِّيَةِ، وَإِذَا كَانَ فِيهِمْ صَغِيرٌ انْظُرْ فِي الْقِصَاصِ بُلُوغُهُ، وَيُهْدَرُ مَا سَبَبَهُ مِنَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَإِذَا أَمْسَكَ رَجُلٌ وَقَتَلَ آخَرَ، قُتِلَ الْقَاتِلَ وَخِيسَ الْمُسِيكُ، وَفِي قَتْلِ الْخَطَا الدِّيَةُ وَالْكَفَّارَةُ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِعَمْدٍ، أَوْ مِنْ صَيٍّ، أَوْ مَجْنُونٍ، وَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَهُمْ الْعَصَبَةُ.

أقول: أما وجوبه، فنص الكتاب العزيز ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وبمتواتر السنة كحديث: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ - مِنْهَا - النَّفْسُ بِالنَّفْسِ... »، وهو في «الصحيحين» ^(١) وغيرها من حديث ابن مسعود وفي مسلم ^(٢) وغيره من حديث عائشة، وفي «الصحيحين» ^(٣) وغيرها من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يَفْتَدِيَهُ وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ»، وأخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه ^(٤) من حديث أبي شريح الخزازي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ

(٢) (١٣٠٣/٣).

(١) البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

(٣) البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥).

(٤) أحمد (٣١/٤)، وأبو داود (٤٤٩٦)، وابن ماجه (٢٦٢٣).

أَصِيبَ يَدٍ أَوْ خَبَلٍ - وَالْخَبَلُ الْجِرَاحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ، أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ، أَوْ يَعْفُو، فَإِنْ أَرَادَ رَابِعَةً فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، وفي إسناده سفيان بن أبي العوجاء السُّلَمي وفيه مقال^(١)، وفيه أيضًا محمد بن إسحاق وقد عنعن^(٢)، وقد أخرج البخاري^(٣) وغيره من حديث ابن عباس قال: كان في بني إسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية، فقال الله تعالى لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨]، الآية «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ»، قال: فالعفو أن يقبل في العمد الدية، والاتباع بالمعروف [أن] يتبع الطالب بمعروف ويؤدي إليه المطلوب بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فيما كتب على من كان قبلكم، ولا خلاف بين أهل الإسلام في وجوب القصاص عند وجود الْمُقْتَضِي وانتفاء المانع.

وأما اعتبار التكليف والاختيار؛ فقد تقدم وجهه.

وأما اعتبار العمد؛ فلما أخرجه أبوداود، والنسائي والحاكم،^(٥) وصححه من حديث عائشة بلفظ: «لَا يَحِلُّ قَتْلُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ: زَانٍ مُحْصَنٍ فَبُرْجَمَ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا، أَوْ رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُصَلَّبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ».

وأخرج الترمذي وابن ماجه^(٦) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا سَلَّمَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ أَحْبَبُوا قَتَلُوا» الحديث، وهو معلوم بالأدلة والإجماع من أهل الإسلام أن القصاص لا يجب إلا مع العمد ولا بد من أن يكون عدوانًا؛ لأن من قتل عمدا مقتولا يستحق القتل شرعًا لا يجب عليه القصاص.

(١) قال البخاري: فيه نظر كما في «التهذيب»، وفي «الميزان»: في حديثه نظر.

(٢) ولكنه شاتع بيزيد بن هارون عند أحمد.

(٣) (٤٤٩٨).

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٥) أبوداود (٤٣٥٣)، والنسائي (١٠١/٧)، والحاكم (٣٥٣/٤) وهو جيد.

(٦) الترمذي (١٣٨٧)، وابن ماجه (٢٦٢٦). وظاهره الحسن.

وأما كون القصاص لا يجب إلا مع اختيار الورثة له وإلا فلهم طلب الدية؛ فلما تقدم من قوله عليه السلام: «مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ».

وأما كونها تقتل المرأة بالرجل والعكس؛ فلما أخرجه مالك، والشافعي^(١) من حديث عمرو بن حزم أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه إلى أهل اليمن أن الذكر يقتل بالأنثى. ورواه أبوداود، والنسائي^(٢) من طريق ابن وهب عن يونس عن الزُّهري مرسلاً ورواه النسائي، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي^(٣) موصولاً مطولاً من حديث الزُّهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، وفي هذا الحديث كلام طويل^(٤) وقد صححه ابن حبان، والحاكم، والبيهقي، وقال ابن عبد البر^(٥): هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم مستغنى بشهرته عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في مجيئه؛ لتلقي الناس له بالقبول. وقال يعقوب بن سفيان^(٦): لا أعلم في جميع الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا، فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم. وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبدالعزيز وإمام عصره الزُّهري بالصحة لهذا الكتاب، وما استدلل به على ذلك ما في «الصحيحين»^(٧) وغيرها من حديث أنس أن يهودياً رَضَّ رأس جارية بين حجرين فقيل لها: من فعل بك هذا: فلان، أو فلان حتى سُمِّي اليهودي فأومت برأسها فجيء به، فاعترف فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بين حجرين. وقد استوفيت الحديث في «شرح

(١) مالك (٨٤٩/٢)، والشافعي في «المسند» كما في «ترتيبه» (٣٦٣/٢) مختصراً.

(٢) أبوداود في «المراسيل» (ص ١٥٧)، والنسائي (٥٩/٨).

(٣) النسائي (٥٨/٨)، وابن حبان (١٨٠/٨)، والحاكم (٣٩٥/١)، والبيهقي (٨٩/٤).

(٤) خلاصته أنه معلول لا يصح؛ يرويه عن الزُّهري سليمان بن داود، ورجح جماعة من الخُفَّاط أنه سليمان ابن أرقم وهو متروك قال أبوداود: قد أسند هذا الحديث ولا يصح، والذي في إسناده سليمان بن داود وهم إنما هو سليمان بن أرقم، وقال في موضع آخر: لا أُحَدِّثُ به، وقد وهم الحكم بن موسى في قوله سليمان ابن داود كما في «التلخيص» (١٧/٤) وللمزيد راجع «التلخيص» فقد أطلال في ذكره والكلام عليه.

(٥) «التمهيد» (٣٣٨/١٧).

(٦) «المعرفة والتاريخ» (٢١٦/٢).

(٧) البخاري (٦٨٧٩)، ومسلم (١٦٧٢).

المنتقى»، وإلى ذلك ذهب الجمهور، واختلفوا هل يتوفى ورثة الرجل من ورثة المرأة نصف الدية أم لا؟ وقد حكى ابن المنذر^(١) الإجماع على قتل الرجل بالمرأة إلا رواية عن علي، والحسن، وعطاء ورواه البخاري عن أهل العلم، هذا في قتل الرجل بالمرأة.

وأما قتل المرأة بالرجل؛ فالأمر واضح، وهكذا قتل العبد بالحر والكافر بالمسلم والفرع بالأصل وليس في ذلك خلاف، وأما العكس من هذه الصور الثلاث فقد قيل: إنه يقتل الحر بالعبد، وهو يحكى عن الحنفية، وسعيد بن المسيب، والشَّعْبِي، والنَّخَعِي، وقتادة والثَّوْرِي، هذا إذا كان العبد مملوكًا لغير القاتل، وأما إذا كان مملوكًا له فقد حكى في «البحر» الإجماع على أنه لا يقتل السيد بعبد إلا عن النَّخَعِي، وهكذا حكى الخلاف عن النَّخَعِي، وبعض التابعين الترمذي، واستدل المثبتون بما أخرجه أحمد، وأهل السنن،^(٢) وحسنه الترمذي من حديث الحسن عن سَمُرَةَ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ»، وفي إسناده ضعف؛ لأنه من رواية الحسن عن سَمُرَةَ وفي سماعه منه خلاف مشهور^(٣)، واستدل المانعون بقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وفي الاستدلال بالآية إشكال كالإشكال الذي في استدلال من استدل بقوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، واستدلوا أيضًا بما أخرجه الدارقطني^(٤) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلًا قتل عبده متعمدا، فجلده النبي ﷺ ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين، ولم يُقَدِّه به وأمره أن يُعْتَقَ رقبة. وفي إسناده إسماعيل بن عياش، ولكنه رواه عن الأوزاعي وهو شامي، وإسماعيل قوي في الشاميين، وفي إسناده أيضًا محمد ابن عبدالعزيز الشامي وهو ضعيف، وأخرج البيهقي، وابن عدي^(٥) من حديث عمر قال: قال رسول الله ﷺ «لَا يُقَادُ تَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ»، وفي

(١) «الإجماع» (٦٥٣).

(٢) أحمد (١٠/٥)، وأبو داود (٤٥١٥) والنسائي (٢٠/٨) والترمذي (١٤١٤) وابن ماجه (٢٦٦٣).

(٣) وفي «المستد» عقب الحديث: ولم يسمعه منه.

(٤) البيهقي (٣٦/٨)، وابن عدي (١٧١٣/٥).

(٥) (١٤٤/٣).

إسناده عمر بن عيسى الأسلمي^(١) وهو منكر الحديث كما قال البخاري^(٢)، وأخرج الدارقطني، والبيهقي^(٣) من حديث ابن عباس مرفوعاً: «لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ»، وفي إسناده جوير وغيره^(٤) من المتروكين، وأخرج البيهقي^(٥) عن علي قال: من السنة لا يقتل حر بعبد. وفي إسناده جابر الجعفي وهو متروك، وأخرج البيهقي^(٦) من حديث علي نحو حديث عمرو بن شعيب، وفي الباب أحاديث تشهد لهذه وتقويها.

وأما كونه لا يقتل المسلم بالكافر؛ فلحديث علي أن النبي ﷺ قال: «لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ». أخرجه أحمد، والنسائي وأبوداود، والحاكم^(٧) وصححه، [وأخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي^(٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه]^(٩) وأخرجه ابن حبان^(١٠) في «صحيحه» من حديث ابن عمر، وأخرج البخاري^(١١) وغيره عن علي أنه قال له أبو جَحِيْقَة: هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن؟ فقال: لا والذي فلق الحب وبرا النسمَة، إلّا فهُمّا يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: المؤمنون تتكافأ دماؤهم، وفكاك الأسير وأن لا يقتل المسلم بالكافر. وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقتل المسلم بالكافر الحربي، وأما الذمّي فذهب إلى ذلك الجمهور، ولم يأت من ذهب إلى قتل المسلم بالذمي بما يصلح للاستدلال به.

وأما كونه لا يقتل الأصل بالفرع؛ فلحديث: «لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». أخرجه

(١) وعنينة ابن جُرَيْج.

(٢) في «التاريخ الكبير» (١٨٢/٦).

(٣) الدارقطني (١٣٣/٣)، والبيهقي (٣٥/٨).

(٤) هو عثمان بن مِقْسَم أبو سَلَمَة البري، وفيه الشّري بن سهيل وعبدالله بن رُشيد قال البيهقي: لا يُخْتَجُّ به

ولا بشيخه كما في «اللسان» (٢٨٥/٣). (٥) (٣٤/٨).

(٦) (٣٦/٨) وكذا أخرجه الدارقطني (١٤٤/٣) وفيه إسحاق بن أبي قُرَوَة متروك.

(٧) أحمد (١١٩/١)، والنسائي (٢٤/٨)، وأبوداود (٤٥٣٠)، والحاكم في «المستدرک» (١٤١/٢)، والحديث صحيح.

(٨) أحمد (٢٩٠/٢) وابن ماجه (٢٦٥٩) والترمذي (١٤١٣).

(٩) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع. (١٠) (٥٩٥/٧) حسن لغيره.

(١١) (١١١).

الترمذي^(١) من حديث عمر، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة، ولكن له طريق أخرى عند أحمد، والبيهقي، والدارقطني^(٢) ورجال إسناده ثقات^(٣) وأخرج نحوه الترمذي^(٤) أيضاً من حديث سُرَاقَةَ وفي إسناده ضعف، وأخرجه أيضاً^(٥) من حديث ابن عباس، وقد أجمع أهل العلم على ذلك لم يخالف فيه إلا البُتِّي ورواية عن مالك.

وأما كونه يثبت القصاص في الأعضاء ونحوها والجروح مع الإمكان؛ فلقوله تعالى: ﴿وَكَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥]، إلى آخر الآية، وهي وإن كانت حكاية عن نبي إسرائيل فقد قرر ذلك النبي ﷺ، كما في حديث أنس في «الصحيحين»^(٦) وغيرها أن الرُّبْعَ كسرت ثَنِيَّةً جارية، فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص.

وأما تقييد ذلك بالإمكان؛ فلأن بعض الجروح قد يتعذر الاقتصاص فيها كعدم إمكان الاقتصاص على مثل ما في المجني عليه، وخطاب الشرع محمول على الإمكان من

٦

(١) (١٤٠٠) وَحَجَّاجٌ ضَعِيفٌ وَمُدْلَسٌ.

(٢) أحمد (٢٢/١)، والبيهقي (٣٨/٨)، والدارقطني (١٤٠/٣).

(٣) إلا أنها معلولة، ذكر الدارقطني أن حجاج بن أرطاة والمثنى بن صُبَّاح ومحمد بن عجلان وعبدالله بن لبيعة رَوَوْه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر عن النبي ﷺ ورواه مالك وحماد بن سَلَمَةَ وأبو خالد الأحمر وهُشَيْم ويزيد بن هارون وغيرهم عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب مرسلاً عن عمر عن النبي ﷺ وقال: والمرسل أولى بالصواب «العلل» (١٠٧/٢-١٠٩).

(٤) (١٣٩٩) فيه المثنى بن صُبَّاح وهو متروك، وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه من حديث سُرَاقَةَ إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بصحيح....

(٥) (١٤٠١) وكذا ابن ماجه (٢٦٦١) وفيه إسماعيل بن مسلم المكي متروك، وقد تابعه عبدالله بن الحسن العنبري ولكن من طريق أبي حفص الثَّوَالِري عمر بن عامر وهو مضعف، وهناك القاضي وهو موثق، ومنهم من جعلها واحداً، وفرق الذهبي في «الميزان» بينهما، فالله أعلم بالصواب! والخلاصة: أن هذه الطرق ضعيفة قال أبو محمد الإشبيلي: هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح منها شيء. «الأحكام الوسطى» (٧١/٤).

وجماع ذلك في بحثنا «التدوين لكل حديث لا يصح من وجه مبين». إن شاء الله تعالى

(٦) البخاري (٤٥٠٠)، ومسلم (١٦٧٥).

دون مجاوزة للمقدار الكائن في المجني عليه، فإن كان لا يمكن إلا بمجاوزة للمقدار وبمخاطرة أو إضرار؛ فالأدلة الدالة على تحريم دم المسلم وتحريم الإضرار به بما هو خارج عن القصاص مخصصة لدليل الاقتصاص.

وأما كونه يسقط بإبراء أحد الورثة ويلزم نصيب الآخرين من الدية؛ فلما تقدم من كون أمر القصاص والدية إلى الورثة وأنهم يَحْجِزُ النَّظْرَيْنِ، فإذا أبرأوا من القصاص سقط وإن أبرأ أحدهم سقط؛ لأنه لا يتبعض ويستوفي الورثة نصيبهم من الدية، وأخرج أبوداود، والنسائي^(١) من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «وَعَلَى الْمُقْتَلَيْنِ أَنْ يَنْحَجِزُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً»، والمراد بالمقتلين أولياء المقتول، وينحجزوا أي: ينكفوا عن الْقَوْدِ بغزو أحدهم ولو كان امرأة، وأما قوله الأول فالأول، أي الأقرب فالأقرب، هكذا فسر الحديث أبوداود، وفي إسناده حِصْنُ ابن عبد الرحمن ويقال ابن محصن أبو حذيفة الدمشقي قال أبو حاتم الرازي^(٢): لا أعلم من روى عنه غير الأوزاعي ولا أعلم أحداً نسبه.

وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن ماجه^(٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله قضى أن يَعْقِلَ عن المرأة عصبته من كانوا، ولا يرثون منها إلا ما فضل عن ورثتها، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها وهم يقتلون قاتلها. وفي إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحولي وقد وثقه غير واحد، وتكلم فيه غير واحد فقوله: «وهم يقتلون قاتلها» يفيد أن ذلك حق لهم يسقط بإسقاطهم أو إسقاط بعضهم، وقد ذهب إلى ذلك العترة، والشافعي، وأبو حنيفة وأصحابه.

وأما كونه إذا كان فيهم صغير انتظر في القصاص بلوغه؛ فدليلة ما قدمناه من أن ذلك حق لجميع الورثة ولا اختيار للصبي قبل بلوغه.

وأما كونه يهدر ما سببه من المَجْنِيِّ عليه؛ فلحديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي

(١) أبوداود (٤٥٣٨) والنسائي (٣٩/٨) وهو صحيح. (٢) «الجرح» (٣/٣٠٥).

(٣) أحمد (٢/٢٢٤)، وأبوداود (٤٥٦٤)، والنسائي (٤٣/٨)، وابن ساجه (٢٦٤٧) وهو حسن.

«الصحيحين»^(١) وغيرهما أن رجلاً عض يد رجل فززع يده من فيه فوقعت ثَنِيَّتَاهُ فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «يَعْصُ أَحَدُكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ! لَا دِيَّةَ لَكَ»، وفيهما أيضاً^(٢) من حديث يعلى بن أمية نحوه، وإلى ذلك ذهب الجمهور.

وأما كونه إذا أمسك رجل وَقَتَلَ آخر، قتل القاتل وحبس المسك؛ فلحديث ابن عمر عند الدارقطني^(٣) عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ وَيُحْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ»، وهو من طريق الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ورواه معمر وغيره عن إسماعيل. قال الدارقطني^(٤): والإرسال أكثر. وأخرجه أيضاً البيهقي^(٥) ورجح المرسل، وقال: إنه موصول غير محفوظ^(٦). قال ابن حجر^(٧): رجاله ثقات. وصححه ابن القطان^(٨)، وأخرج الشافعي^(٩) عن علي أنه قضى في رجل قتل رجلاً متعمداً وأمسكه آخر، قال: يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت. وقد ذهب إلى ذلك العِزَّة، والحنفية، والشافعية، ويؤيده قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وبالجمله فقتل القاتل مندرج تحت الأدلة المثبتة للقصاص، وأما حبس المسك فذلك نوع من التعزير استحققه بسبب إمساكه للمقتول، وقد روي عن النَّخَعِيِّ، ومالك، والليث أنه يقتل المسك كالمباشر لأنها شريكان.

وأما كون في قتل الخطأ الدية والكفارة؛ فلنص الكتاب العزيز على ما في النظم

(١) البخاري (٦٨٩٢)، ومسلم (١٦٧٣). (٢) البخاري (٦٨٩٣)، ومسلم (١٦٧٤).

(٣) (١٤٠/٣).

(٤) كما في «التلخيص» (١٥/٤) وكذا قال أبو محمد الإشبيلي في «الأحكام» (٧٢/٤).

(٥) (٥٠/٨). (٦) ونص عبارته: هذا غير محفوظ.

(٧) في «البلوغ» (١١٦٩). (٨) في «بيان الوهم والإيهام» (٤١٦/٥).

(٩) في «الأم» (١٦٣/٩)، من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جُرَيْج، وروايته عن الحجازيين منكراً، وعطاء لم يسمعه من علي كما في «مصنف» عبد الرزاق (٤٨٠/٩) وذكر له طرقاً: إحداها فيها جابر وهو الجُعْفِيُّ متروك. والثانية: من رواية معمر عن قتادة وهو يروي عنه مناكير، والخلاصة أن هذا الأثر منكر.

القرآني من القيود والتفاصيل، وقد وقع الإجماع على وجوب الدية والكفارة في الجملة وإن وقع الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة من مال الصغير إذا قُتِلَ؛ لأن عمده خطأ، والخلاف في وجوب الكفارة من ماله معروف فمن لم يوجبها جعل إيجابها من باب خطاب التكليف، فقال: لا تجب إلا على مكلف. ومن أوجبها جعله من [باب] خطاب الوضع، وهكذا المجنون، والكفارة هي ما ذكره الله تعالى من تحرير الرقبة وما بعده من الإطعام والصوم، وأما الدية فسيأتي بيانها وبيان دية الخطأ الذي هو شبه العمد.

وأما كون دية الخطأ على العاقلة وهم العصابة؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١) قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بِغُرَّةِ عَبْدٍ أو أُمَةٍ، ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنيتها وزوجها وأن العقل على عصبتها. وفي لفظ لها: وقضى بدية المرأة على عاقلتها. وفي مسلم^(٢) وغيره من حديث جابر قال: كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عقولة. وأخرج أبوداود، وابن ماجه^(٣) أن امرأتين من هذيل قتلت إحداها الأخرى ولكل واحدة منهما زوج وولد، فجعل رسول الله ﷺ دية المقتول على عاقلة القتلة وبرأ زوجها وولدها، فقال عاقلة المقتولة: ميراثها لنا، فقال رسول الله ﷺ: «مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا»، وصححه النووي^(٤) وفي إسناده مُجَالِدٌ وهو ضعيف^(٥)، وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب قريباً وفيه أن رسول الله ﷺ قضى أن يَعْقَلَ عن المرأة عصبتها الحديث، وقد أجمع العلماء على ثبوت العقل وإنما اختلفوا في التفاصيل، وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة.

(١) البخاري (٦٩٠٩)، ومسلم (١٦٨١).

(٢) (١٥٠٧).

(٣) أبوداود (٤٥٧٥)، وابن ماجه (٢٦٤٨).

(٤) في «روضة الطالبين» (٣٤٩/٩).

(٥) بل قال الدارقطني: لا يُعْتَبَرُ به.

كِتَابُ الدِّيَّاتِ



دِيَّةُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ، أَوْ أَلْفُ دِينَارٍ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، أَوْ مِائَتَا حُلَّةٍ، وَتَغْلُظُ دِيَّةُ الْعَمْدِ وَشِبْهِهِ بِأَنْ يَكُونَ الْمِائَةُ مِنَ الْإِبِلِ فِي بَطُونٍ أَرْبَعِينَ، مِنْهَا أَوْلَادُهَا، وَدِيَّةُ الذَّمِّي نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَالْأَطْرَافُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ فِي الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ، وَنَحْبُ الدِّيَّةِ كَامِلَةً فِي الْعَيْنَيْنِ، وَالشَّفَتَيْنِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ، وَالْبَيْضَتَيْنِ، وَفِي الْوَاحِدَةِ مِنْهَا نِصْفُهَا، وَكَذَلِكَ نَحْبُ كَامِلَةً فِي الْأَنْفِ، وَاللِّسَانِ، وَالذِّكْرِ، وَالصُّلْبِ، وَأَرْشُ الْمَأْمُومَةِ، وَالْجَائِفَةِ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمَجِيئِ عَلَيْهِ، وَفِي الْمُتَقَلَّةِ عَشْرُ الدِّيَّةِ وَنِصْفُ عَشْرِهَا، وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرُهَا، وَفِي كُلِّ سِنٍّ نِصْفُ عَشْرِهَا، وَكَذَا فِي الْمُوضِحَةِ، وَمَا عَدَا هَذِهِ الْمُسَاءَةُ فَيَكُونُ أَرْشُهُ بِمِقْدَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى أَحَدِهَا تَقْرِيبًا، وَفِي الْجَيْنِ إِذَا خَرَجَ مِيتًا الْغُرَّةُ، وَفِي الْعَبْدِ قِيمَتُهُ وَأَرْشُهُ بِحَسَبِهَا.

أَقُولُ: أما تقدير الدية بما ذكر، فلحديث عطاء بن أبي رباح عن النبي ﷺ وفي رواية عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ قال: فرض رسول الله ﷺ في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحُلَلِ مائتي حُلَّةٍ. رواه أبوداود مسنداً ومرسلاً^(١) وفيه عن عنة محمد بن إسحاق وأخرج أحمد، وأبوداود والنسائي وابن ماجه^(٢) من حديث عمرو بن شعيب

(١) مسنداً (٤٥٤٤)، ومرسلاً (٤٥٤٣).

(٢) أحمد (٢١٧/٢)، وأبوداود (٤٥٤١)، والنسائي (٤٣/٨)، وابن ماجه (٢٦٣٠) وقال النسائي: هذا =

عن أبيه عن جده قال: قضى رسول الله ﷺ أن من كان عقله في البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاء ألفي شاة. وفي إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحولي وقد تكلم فيه غير واحد ووثقه جماعة، وفي حديث عمرو بن حزم أن في النفس الدية مائة من الإبل، وهو حديث صحيح وقد تقدم تخريجه^(١) في قتل الرجل بالمرأة، وفيه أيضاً: وعلى أهل الذهب ألف دينار، وأخرج أبو داود^(٢) من حديث ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل، فجعل النبي ﷺ دية اثني عشر ألفاً. وأخرجه الترمذي مرفوعاً ومرسلًا^(٣) وأخرج أبو داود^(٤) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلمين، قال: فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيباً فقال: ألا إن الإبل قد غلّت قال ففرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاء ألفي شاة، وعلى أهل الحلال مائتي حلة. ولا يخفى أن هذا لا يعارض ما تقدم فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك إلى النبي ﷺ، وقد اختلف أهل العلم في مقادير الدية والحق ما ثبت من تقدير الشارع كما ذكرناه.

وأما كونها تُغلّظ دية العمد وشبهه بأن يكون المائة من الإبل في بطون أربعين منها أولادها؛ فلحديث عقبة بن أوس عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ خطب يوم فتح مكة، فقال: «أَلَا وَإِنَّ قَتِيلَ حَطَلٍ الْعَمْدِ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا

= حديث منكر، وسليمان بن موسى ليس بالقوي في الحديث. «الكبرى» (٤/٢٣٤)، والحديث ضمن تذييلنا على «أحاديث معلة».

(١) (ص ٥٧٩) (٢) (٤٥٤٦).

(٣) مرفوعاً (١٣٨٨)، ومرسلًا (١٣٨٩) وهو الصحيح قال الترمذي: ولا نعلم أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم الطائفي وقال أبو حاتم: المرسن أصح كما في «العلل» (١/٤٦٣)، وكذا رجحه ابن حزم وعبد الحق الإشبيلي كما في «التلخيص» (٤/٢٣).

(٤) (٤٥٤٢) تقدم في كلام النسائي أنه منكر.

وَالْحَجَرِ فِيهِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ: مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ ثَنِيَّةٍ إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا كُلُّهُنَّ خَلْفَةٌ». أخرجه أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن ماجه، والبخاري^(١) في «تاريخه» وساق اختلاف الرواة فيه وأخرجه أيضًا الدارقطني^(٢) وأخرج أحمد، وأبوداود^(٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ كَالْعَمْدِ وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ وَذَلِكَ أَنَّ يَتَرَوُ الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ فَيَكُونُ دَمًا فِي غَيْرِ صَنِيعَةٍ وَلَا حَمْلٍ سِلَاحٍ»، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي وابن ماجه، والبخاري في «التاريخ»، والدارقطني^(٤) من حديث عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «إِلَّا إِنْ قُتِلَ الْخَطِيئَةُ شِبْهُ الْعَمْدِ قُتِلَ السُّوْطُ أَوْ الْعَصَا فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا»، وصححه ابن حبان، وابن القطان^(٥)، وأخرج هذا الحديث من تقدم ذكره^(٦) من حديث ابن عمر، وفي الباب أحاديث، وقد ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن القتل على ثلاثة أضرب: عمد، وخطأ، وشبه عمد، ففي العمد القصاص، وفي الخطأ الدية وفي شبه العمد وهو ما كان بما مثله لا يقتل في العادة كالعصا، والسوط، والإبرة مع كونه قاصدًا للقتل دية مغلظة وهي مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها، ومن ذهب إلى هذا زيد بن علي، والشافعية، والحنفية، وأحمد، وإسحاق، وقال مالك، والليث،

(١) أحمد (٤١٢/٥)، والنسائي (٤١/٨)، والبخاري في «التاريخ» (٣٩٣/٨)، ولم يخرج أبو داود، وكان الإمام الشوكاني استنبط ذلك من قول المجد بن تيمية: رواه الخمسة إلا الترمذي والحديث قد جاء تارة بالتصريح باسم الصحابي وتارة بدونه فأخرجه أبو داود بالتصريح كما سيأتي فيحمل تخريج المجد على أنه أراد متن الحديث وإلا فأبو داود لم يخرج عن الصحابي المبهم، وكذا القول في ابن ماجه كالقول في أبي داود فلم يخرج ابن ماجه عن الصحابي المبهم.

(٢) أحمد (١٠٥/٣). (٣) أحمد (١٦٤/٢)، وأبوداود (٤٥٤٧)، حسن.

(٤) أحمد (٤١/٨)، وأبوداود (٢٦٢٧). والنسائي (٣٩٣/٨)، وابن ماجه (١٠٤/٣)، والبخاري (٣٩٣/٨)، والدارقطني (١٠٤/٣)، والحديث مضطرب.

(٥) ابن حبان (٦٠١/٧)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤٠٩/٥).

(٦) عني أبا داود (٤٥٤٩) والنسائي (٤٢/٨) وهو نفس الحديث المتقدم وهذا من أوجه الاضطراب.

والهادي: إن القتل ضربان: عمد وخطأ، فالخطأ: ما وقع بسبب من الأسباب، أو من غير مكلف، أو غير قاصد للمقتول، ونحوه أو للقتل بما مثله لا يقتل في العادة. والعمد: ما عداه، والأول لا قَوْدَ فيه. وقد حكى صاحب "البحر" الإجماع على هذا مع كون مذهب الجمهور على خلافه.

وأما كون دية الذمي نصف دية المسلم؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «عَقْلُ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ» أخرجه أحمد، والنسائي والترمذي^(١) وحسنه، وابن الجارود^(٢) وصححه وأخرجه أيضاً ابن ماجه^(٣) بنحوه، وأخرج ابن حزم^(٤) من حديث عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال: «دِيَةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِيَّةٌ دِرْهَمٌ»، وأخرجه أيضاً الطحاوي، والبيهقي، وابن عدي^(٥) وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف^(٦) وأخرج الشافعي، والدارقطني، والبيهقي^(٧) عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية المجوسي ثمانمائة. وقد ذهب إلى كون دية الذمي نصف دية المسلم مالك، وقال الشافعي: إن دية الكافر

(١) أحمد (١٨٠/٢)، والنسائي (٤٥/٨)، والترمذي (١٤١٣).

(٢) (١٠٥٢). (٣) (٢٦٤٤).

(٤) ذكر الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (٣٤/٤) أنه في كتاب الإيصال، ولم أقف عليه في المختصر المطبوع منه في "المحلى".

(٥) الطحاوي لم أقف عليه بعد البحث في مظأنه، والبيهقي (١٠١/٨)، وابن عدي (١٥٢٤/٤).

(٦) وَبَقِيَ الراوي عنه وهو أبو صالح كاتب الليث وقد اتهم بالكذب، والحديث منكر فقد رواه ابن وهب عن ابن لهيعة فجعله موقوفاً عن ابن مسعود وعلي، رواه البيهقي (١٠١/٨) وقال في المرفوع: تفرد به أبو صالح كاتب الليث والأول أشبه أن يكون محفوظاً والله أعلم يعني الموقوف.

وقال ابن التركماني: قال الطحاوي: لا يعلم روى عن النبي ﷺ في دية المجوسي غير هذا الحديث الذي لا يثبت أهل الحديث لأجل ابن لهيعة ولا سيما من رواية عبدالله بن صالح عنه كما في "الجواهر النقي حاشية الكبرى" (١٠١/٨) والحديث ذكره ابن عدي في الكامل (١٥٢٤/٤) في ترجمة عبدالله.

(٧) الشافعي في "ترتيب المسند" (٣٥٦/٢). والدارقطني (١٣٠/٣)، والبيهقي (١٠١/٨) وهو منقطع ابن المسيب لم يسمع من عمر.

أربعة آلاف درهم. كذا روي عنه، والذي في «منهاج النووي»^(١) أن دية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم، ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم. قال شارحه^(٢) المحلي: إنه قال بذلك عمر، وعثمان، وابن مسعود. وحكى في «البحر» عن زيد بن علي، والقاسمية، وأبي حنيفة أن دية المجوسي كالذمي وذهب الثوري، والزُّهري، وزيد بن علي، وأبو حنيفة، والهدوية إلى أن دية الذمي كدية المسلم، وروي عن أحمد أن دية مثل دية المسلم إن قتل عمدا وإلا فنصف الدية، واحتج القائلون بتنصيف دية الذمي بالنسبة إلى دية المسلم بما تقدم، واحتج القائلون بأنها كدية المسلم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مَسْئَلَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢]، ويجب أن هذا الإطلاق مقيد بما ثبت عنه عليه السلام من كونها على النصف من دية المسلم.

وأما كون دية المرأة نصف دية الرجل والأطراف وغيرها كذلك في الزائد على الثلث؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الثُّلُثُ مِنْ دِيَّتِهِ» أخرجه النسائي والدارقطني^(٣) وصححه ابن خزيمة^(٤)، وأخرج البيهقي^(٥) من حديث معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «دِيَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ» قال البيهقي: إسناده لا يثبت مثله^(٦). وأخرج ابن أبي شيبة، والبيهقي^(٧) عن علي أنه قال: دية المرأة على النصف من دية

(١) «منهاج الطالبين» كما في «تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي (٤٥/٤).

(٢) في «كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين» كما في «كشف الظنون» (١٨٧٣/٢).

(٣) النسائي (٤٥/٨)، والدارقطني (٩١/٣). (٤) في الجزء المفقود.

(٥) (٩٥/٨).

(٦) فيه بكر بن حنيس، قال أحمد بن صالح وابن خراش والدارقطني: متروك، وقال أبوداود وابن معين: ليس بشيء.

(٧) ابن أبي شيبة (٤١١/٥)، والبيهقي (٩٦/٨) واللفظ للبيهقي وفيه محمد بن الحسن الشيباني وشيخه أبو حنيفة وهما متروكان وإبراهيم بن يزيد النخعي لم يسمع من علي وحامد بن أبي سليمان فيه ضعف وأما =

الرجل في الكل. وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبه^(١) عن عمر، وقد أفاد الحديث المذكور أن دية المرأة على النصف من دية الرجل وأن أرشها إلى الثلث من الدية مثل أرش الرجل، وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف، وأخرج مالك في «الموطأ» والبيهقي^(٢) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة؟ قال عَشْرٌ من الإبل. قلت: فكم في الأصبعين؟ قال: عشرون من الإبل. قلت: فكم في ثلاث أصابع؟ قال: ثلاثون من الإبل. قلت: فكم في أربع؟ قال: عشرون من الإبل. قلت: حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها. قال، سعيد: أعراقي أنت؟ قلت: بل عالم مثبت، أو جاهل متعلم. قال: هي السنة يا بن أخي.

وأما كونها تجب الدية كاملة في الأمور المذكورة؛ فلحديث عمرو بن حزم الذي تقدم تخريجه وتصحيحه وفيه: «أَنَّ فِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ جَدْعُ الدِّيَّةِ، وَفِي اللِّسَانِ، وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ»، وأخرج أحمد^(٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى في الأنف إذا جُدِعَ كله بالعقل، وإذا جُدِعَتْ أرنبته فنِصْفُ الْعَقْلِ، وقضى في العين نِصْفَ الْعَقْلِ، والرجل نِصْفَ الْعَقْلِ، واليد نِصْفَ الْعَقْلِ، وفي المأْمُومَةِ ثُلُثُ الْعَقْلِ، والمنقلة خمس عشرة من الإبل. وقد أخرجه أبو داود، وابن ماجه بدون ذكر

= لفظ ابن أبي شيبه فهو «تستوي جراحت النساء والرجال في كل شيء» وهو مُخْتَلَفٌ عن لفظ البيهقي، ولكن أخرجه سعيد بن منصور كما في «التلخيص» (٣٤/٤) بمعنى لفظ البيهقي وهو مرسل عن الشَّعْبِيِّ.

(١) (٤١١/٥) فيه عننة مغيرة بن مِقْسَمٍ الصَّبِّي، وهو مدلس.

(٢) مالك في «الموطأ» (٢/٨٦٠)، والبيهقي (٨/٩٦).

(٣) (٢/٢١٧) وهو ضعيف؛ فيه عننة محمد بن إسحاق.

(٤) أبو داود (٤٥٦٤)، ولم يخرج ابن ماجه، تبع الشوكاني المجد بن تيمية في «المنتقى» فقد عزاه لابن ماجه =

العين والمنقلة، وفي إسناده محمد بن راشد الدمشقي المكحولي وقد تكلم فيه جماعة ووثقه جماعة، وأخرج الترمذي^(١) وصححه من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «دِيَةُ أَصَابِعِ الْبَدَنِ وَالرَّجْلَيْنِ سَوَاءٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ إِصْبَعٍ»، وأخرج نحوه أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان^(٢) من حديث أبي موسى، وأخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي^(٣) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «فِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ».

وأخرج أحمد، وأهل السنن، وابن خزيمة، وابن الجارود^(٤) وصححاه من حديث عمرو بن شعيب أيضاً عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «فِي الْمَوَاصِحِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ»، وفي البخاري^(٥) وغيره من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «هَذِهِ وَهَذِهِ -يَعْنِي: الْخِنْصَرَ وَالْإِبِهَامَ- سَوَاءٌ»، وأخرج أبوداود، وابن ماجه^(٦) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «الْأَسْنَانُ سَوَاءٌ: الثَّيِّئَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ».

والمراد بالمأمومة الجناية التي بلغت أم الدماغ أو الجلدة الرقيقة التي عليها، وإلى إيجاب ثلث الدية فيها ذهب علي، وعمر، والحنفية، والشافعية، والمراد بالجائفة الجناية التي تبلغ الجوف، وإلى إيجاب ثلث الدية فيها ذهب الجمهور، والمراد بالمنقلة

— وأبي داود، والحديث أصله مطول، ولفظه بطوله عند أبي داود، وقطعه ابن ماجه ولكن لم يذكر اللفظ المذكور والحديث منكر. قاله النسائي (ص ٣٤٠).

(١) (١٣٩١) صحيح.

(٢) أحمد (٣٩٨/٤)، وأبوداود (٤٥٥٧)، والنسائي (٥٦/٨)، وابن ماجه (٢٦٥٤)، وابن حبان (٦٠٢/٧) وهو ضعيف فيه أوس بن مسروق أو مسروق بن أوس مقبول.

(٣) أحمد (١٨٩/٢)، وأبوداود (٤٥٦٢)، والنسائي (٥٧/٨) وهو حسن.

(٤) أحمد (١٨٩/٢)، وأبوداود (٤٥٦٦) والنسائي (٥٧/٨) والترمذي (١٣٩٠) وابن ماجه (٢٦٥٥)، وابن الجارود (٧٨٥) وهو حسن.

(٥) (٦٨٩٥). (٦) أبوداود (٤٥٥٩)، وابن ماجه (٢٦٥٠) وهو صحيح.

التي تنقل العظام من أماكنها، وقد ذهب إلى إيجاب خمس عشرة ناقة فيها علي، وزيد ابن ثابت، والعبّرة، والشافعية، والحنفية، والمراد بالهاشمة التي تهشم العظم. وقد أخرج الدارقطني، والبيهقي، وعبدالرزاق^(١) من حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أوجب في الهاشمة عشرًا من الإبل. وقد قيل: إنه موقوف^(٢). لكن لذلك حكم الرفع في المقادير، والمراد بالمؤضحة التي تبلغ العظم ولا تهشم، وقد اختلف في المنقلة، والهاشمة، والمؤضحة هل هذا الأرض هو بالنسبة إلى الرأس فقط أم في الرأس وغيره، والظاهر أن عدم الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما تقرر في الأصول.

وأما كون ما عدا هذه الجنايات التي ورد الشرع بتقديرها يقدر أرشها بحسبها منسوبًا إليها؛ فلأن الجناية قد لزم أرشها بلا شك إذ لا يهدر دم المجني عليه بدون سبب، ومع عدم ورود الشرع بتقدير الأرض لم يبق إلّا التقدير بالقياس على تقدير الشارع، وبيان ذلك أن المؤضحة إذا كان أرشها نصف عشر الدية كما ثبت عن الشارع، نظرنا إلى ما هو دون المؤضحة من الجناية، فإن أخذت الجناية نصف اللحم وبقي نصفه إلى العظم كان أرش هذه الجناية نصف أرش المؤضحة، وإن أخذت ثلثه كان الأرض ثلث المؤضحة، ثم هكذا، وكذلك إذا كان المأخوذ بعض الإصبع كان أرشها بنسبة ما أخذ من الإصبع إلى جميعها فأرش نصف الإصبع نصف عشر الدية، ثم كذلك، وهكذا الأسنان إذا ذهب نصف السن كان أرشها نصف أرش السن، ويسلك هذا في الأمور التي تلزم فيها الدية كاملة، كالأنف إذا كان الناهب نصفه ففيه نصف الدية والذكر ونحو ذلك، فهذا أقرب المسالك إلى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع.

وأما كون في الجنين إذا خرج ميتًا العُرة؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٣)

(١) الدارقطني (٢٠١/٣)، والبيهقي (٨٢/٨)، وعبدالرزاق (٣١٤/٩).

(٢) وما وقفت عليه هو موقوف وأشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢٦/٤).

(٣) البخاري (٦٩٠٩)، ومسلم (١٦٨١).

أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة. وهو ثابت في «الصحيحين»^(١) بنحو هذا من حديث المغيرة، ومحمد بن مسلمة، والثَّغَرَةُ: بضم المعجمة وتشديد الراء وأصلها البياض في وجه الفرس وهنا في العبد أو الأمة كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله، وأما إذا خرج الجنين حياً، ثم مات من الجناية ففيه الدية، أو القَوْدُ، وهذا إنما هو في الجنين الحر، [والخلاف في الغرة طويل قد استوفيته في «شرح المنتقى»]^(٢).

وأما كون في المملوك قيمته أو أرشته بحسبها؛ فلا خلاف في ذلك وإنما اختلفوا إذا جاوزت قيمة دية الحر هل تلزم الزيادة، أم لا؟ والأولى اللزوم وأرش الجناية عليه منسوب من قيمته، فما كان فيه في الحر نصف الدية، أو ثلثها، أو عشرها، ونحو ذلك ففيه في العبد نصف القيمة، أو ثلثها، أو عشرها، ونحو ذلك.

وأما الدابة إذا قتلها قاتل؛ ففيها قيمتها وإذا جنى عليها كان الأرش مقدار نقص قيمتها بالجناية وهذا وإن لم يقدَّر عليه دليل بخصوصه فهو معلوم من الأدلة الكلية؛ لأن العبد وسائر الدواب من جملة ما يملكه الناس، فمن أتلفه كان الواجب عليه قيمته ومن جنى عليه جنايةً تنقصه كان الواجب عليه أرش النقص كما لو جنى على غير مملوكه من غير الحيوانات، وكان الأولى أن يكون المملوك كسائر الدواب يجب في الجناية عليه نقص القيمة.



(١) البخاري (٦٩٠٨)، ومسلم (١٦٨٢).

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

بَابُ الْقَسَامَةِ

إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ جَمَاعَةٍ مَحْضُورِينَ ثَبَتَتْ، وَهِيَ خَمْسُونَ يَمِينًا يَحْتَازُهُمْ
وَلِيُّ الْقَتِيلِ، وَالْدِّيَةُ إِنْ نَكَلُوا عَلَيْهِمْ، وَإِنْ حَلَفُوا سَقَطَتْ، وَإِنْ التَّبَسَّ
الْأَمْرُ كَانَتْ مِنْ يَتِّبِ الْمَالِ.

أَقُولُ: أَمَا كُونِ الْقَسَامَةِ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَلَقَوْلُهُ ﷺ: «فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ يَحْمُسِينَ
يَمِينًا»، وَهُوَ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(١) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ.

وَأَمَا كُونِ الدِّيَةِ إِنْ نَكَلُوا عَلَيْهِمْ وَإِنْ حَلَفُوا سَقَطَتْ؛ فَلَمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢) وَغَيْرُهُ
مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَخِيرُونَ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ بَيْنَ أَنْ يَحْلِفُوا خَمْسِينَ يَمِينًا، أَوْ يَسْلَمُوا الدِّيَةَ كَمَا
فِي الْقَسَامَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي بَنِي هَاشِمٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ^(٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ، وَهِيَ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ، وَفِيهَا أَنَّ الْقَاتِلَ كَانَ مَعِينًا، وَأَنَّ أَبَا طَالِبٍ قَالَ لَهُ: اخْتَرِ
مِنَّا إِحْدَى ثَلَاثَ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تُوَدِيَ مِائَةً مِنَ الْإِبْلِ فَإِنَّكَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا، وَإِنْ شِئْتَ
حَلَفَ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ أَنَّكَ لَمْ تَقْتُلْهُ، فَإِنْ أَبَيْتَ قَتَلْنَاكَ بِهِ. فَأَتَى قَوْمَهُ فَأَخْبَرَهُمْ،
فَقَالُوا: نَحْلِفُ. فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْهُمْ كَانَتْ قَدْ وَلَدَتْ مِنْهُ
فَقَالَتْ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَحَبُّ أَنْ تَجِيرَ ابْنِي هَذَا بِرَجُلٍ مِنَ الْخَمْسِينَ وَلَا تَصْبِرَ يَمِينَهُ
حَيْثُ تَصْبِرُ الْإِيمَانَ، فَفَعَلَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَرَدْتَ خَمْسِينَ أَنْ
يَحْلِفُوا مَكَانَ مِائَةِ مِنَ الْإِبْلِ فَيَصِيبُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بَعِيرَانِ، هَذَانِ الْبَعِيرَانِ فَاقْبَلْهُمَا
مِنِي وَلَا تَصْبِرَ يَمِينِي حَيْثُ تَصْبِرُ الْإِيمَانَ، فَاقْبَلْهُمَا وَجَاءَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ فَحَلَفُوا قَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا حَالَ الْحَوْلُ وَمِنْ الثَّمَانِيَةِ وَالْأَرْبَعِينَ عَيْنَ تَطَرَفٍ.

(١) الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٨)، وَمُسْلِمٌ (١٦٦٩).

(٢) (١٦٧٠).

(٣) الْبُخَارِيُّ (٣٨٤٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٢/٨).

وأما كون الدية مع التباس الأمر تكون من بيت المال؛ فلحديث سهل بن أبي حشمة قال: انطلق عبدالله بن سهل ومحبيصة بن مسعود إلى خيبر وهو يومئذ صلح فنفرتا فأتى محبيصة إلى عبدالله بن سهل وهو يَنْشَحُطُ في دمه قتيلًا فدفنه، ثم قدم المدينة، فانطلق عبدالرحمن بن سهل ومُحِبِّصَةُ وَحُويصَةُ ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فذهب عبدالرحمن يتكلم، فقال: «كَبْرًا! كَبْرًا!». وهو أحدث القوم، فسكت، فتكلمها، فقال: «أَخْلِفُونْ وَتَسْتَحْجُونْ قَاتِلَكُمُ، أَوْ صَاحِبَكُمُ». فقالوا: وكيف نخلف ولم نشهد ولم نَر؟ قال: «فَتُبْرِكُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا»، فقالوا: كيف نأخذ أيمان قوم كفار. فعقله النبي ﷺ من عنده. وهو في «الصحيحين»^(١) وغيرهما، وفي لفظ: فكره رسول الله ﷺ أن ييطل دمه، فوداه بمائة من إبل الصدقة.

وقد اختلف أهل العلم في كيفية الْقَسَامَةِ اختلافاً كثيراً وما ذكرناه هو أقرب إلى الحق وأوفق لقواعد الشريعة المطهرة، وقد وقع في رواية من حديث سهل المذكور أن النبي ﷺ قال: «يَقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ»، فقالوا: أمر لم نشهده كيف نخلف، وقد أخرج أحمد، والبيهقي^(٢) عن أبي سعيد قال: وجد رسول الله ﷺ قتيلًا بين قريتين، فأمر رسول الله ﷺ فذرع ما بينهما فوجد أقرب إلى أحد الجانبين بشبر فألقى ديته عليهم. قال البيهقي: تفرد به أبوإسرائيل^(٣) عن عطية ولا يحتج بهما. وقال العقيلي^(٤): هذا الحديث ليس له أصل. وأخرج عبدالرزاق، وابن أبي شيبه، والبيهقي^(٥) عن الشَّعْبِيِّ أن قتيلًا وجد بين وادعة وشاكر فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقيسوا ما بينهما فوجدوه إلى وادعة أقرب، فأحلفهم خمسين يمينًا كل رجل: ما قتلته ولا علمت قاتلا، ثم أغرمهم الدية، فقالوا: يا أمير المؤمنين، لا أيماننا دفعت عن أموالنا ولا أموالنا دفعت عن أيماننا. فقال عمر: كذلك الحق. وأخرج نحوه

(١) هو الحديث المتقدم. (٢) أحمد (٣/٣٩، ١٩)، والبيهقي (٨/١٢٦).

(٣) وقال الإمام أحمد: قد روى حديثًا منكراً في القتل.

(٤) «الضعماء» (١/٧٦).

(٥) عبدالرزاق (١٠/٣٥)، وابن أبي شيبه (٥/٤٤١)، والبيهقي (٨/١٢٣) وهو مرسل.

الدارقطني، والبيهقي^(١) عن سعيد بن المسيب وفيه أن عمر قال: إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم ﷺ. قال البيهقي: رفعه إلى النبي ﷺ منكر، وفيه عمر بن صُبْح^(٢) أجمعوا على تركه. وقال الشافعي: ليس بثابت إنما رواه الشَّعْبِيُّ عن الحارث الأعور وهذا لا تقوم به حجة لضعف إسناده على فرض رفعه. وأما مع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء ورد بإسناد صحيح أو غير صحيح، والرجوع إلى قَسَامَةِ الجاهلية التي قررها النبي ﷺ هو الصواب، وقد تقدم ذكرها وقد أخرج أبوداود^(٣) من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، وسليمان بن يسار عن رجل من الأنصار أن النبي ﷺ قال لليهود -وبدأ بهم-: «يَخْلِفُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا»، فأبوا، فقال للأنصار: «اسْتَخْلِفُوا». فقالوا: نخلف على الغيب يا رسول الله؟! فجعلها رسول الله ﷺ دية على اليهود؛ لأنه وُجِدَ بين أظهرهم، وهذا إذا صح لا يخالف ما ذكرناه من وجوب الدية على المتهمين إذا لم يحلفوا، ولكن يخالف لما ثبت في «الصحيحين» إن كانت هذه القصة هي تلك القصة وقد قال بعض أهل العلم: إن هذا الحديث ضعيف لا يلتفت إليه.

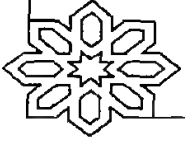


(١) الدارقطني (٣/ ١٧٠)، والبيهقي (٨/ ١٢٥)، وهو مرسل أيضاً.

(٢) ونصحف في (ك) إلى صبيح.

(٣) (٤٥٢٦).

كِتَابُ الْوَصِيَّةِ



تَحِبُّ عَلَى مَنْ لَهُ مَا يُوصِي فِيهِ، وَلَا تَصْحُ ضَرَارًا، وَلَا لِوَارِثٍ، وَلَا فِي مَعْصِيَةٍ، وَهِيَ بِالْقُرْبِ مِنَ الثُّلُثِ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُ قَضَاءِ الدَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَتْرُكْ مَا يَقْضِي دَيْنَهُ قَضَاهُ السُّلْطَانُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

أقول: أما وجوب الوصية على من له ما يوصي، فلحديث ابن عمر في «الصحيحين»^(١) وغيرهما أن رسول الله ﷺ قال: «مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ»، وقد ذهب إلى الوجوب عطاء، والزُّهْرِيُّ، وأبو جُلَيْزٍ، وطلحة بن مصرف، وآخرون، وحكاها البيهقي عن الشافعي في القديم، وبه قال إسحاق، وداود، وأبوعوانة، وابن جرير، وذهب الجمهور إلى أن الوصية مندوبة وليست بواجبة، ويحجب عنه بحديث الباب فإنه يفيد الوجوب.

وأما كونها لا تصح ضراراً؛ فلحديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ أَوْ الْمَرْأَةُ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً، ثُمَّ يَخْضَرُهَا الْمَوْتُ فَيُضَارِّانِ فِي الْوَصِيَّةِ فَيَتَجَبَّ لَهَا النَّارُ»، ثم قرأ أبو هريرة ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّيْهِ يُوَصِّى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٢]، إلى قوله: ﴿وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٢]. أخرجه أبو داود، والترمذي،^(٢) وأخرج أحمد، وابن ماجه^(٣) معناه، وقالوا: فيه سبعين سنة. وقد حسنه الترمذي وفي إسناده شهر بن حوشب، وفيه مقال^(٤)، وقد وثقه أحمد ابن حنبل، ويحيى بن معين، وأخرج سعيد بن منصور^(٥) موقوفاً بإسناد صحيح عن

(١) البخاري (٢٧٣٨)، ومسلم (١٦٢٧).

(٢) أحمد (٢٧٨/٢)، وابن ماجه (٢٧٠٤).

(٣) أحمد (٢٧٠٤)، وابن ماجه (٢٧٠٤).

(٤) وخلاصته أنه ضعيف.

(٥) «السنن» (١٠٩/١).

ابن عباس: «الإِضْرَارُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الْكِبَائِرِ»، وأخرجه النسائي^(١) مرفوعاً بإسناد رجاله ثقات، والآية الكريمة مغنية عن غيرها ففيها تقييد الوصية المأذون بها بعدم الضرار، وقد روى جماعة من الأئمة الإجماع على بطلان وصية الضرار.

وأما كونها لا تصح لوarith؛ فلما روي عن عمرو بن خارجة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ؛ فَلَا وَصِيَّةَ لُوَارِثٍ»، أخرجه أحمد، وابن ماجه، والنسائي، والترمذي، والدارقطني، والبيهقي^(٢) وصححه الترمذي، وأخرجه أيضاً أحمد، وأبوداود، وابن ماجه، والترمذي^(٣) وحسنه من حديث أبي أمامة وفي إسناده إسماعيل بن عياش وهو قوي إذا روى عن الشاميين، وهذا الحديث من روايته عنهم؛ لأنه رواه عن سُرخِيل بن مسلم وهو شامي ثقة، وقد حسنه الحافظ أيضاً^(٤)، وقد أخرجه الدارقطني^(٥) من حديث ابن عباس قال ابن حجر^(٦) رجاله ثقات ولفظه: «لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لُوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»، وأخرج

(١) في «الكبرى» (٣٢٠/٦) ولم أقف عليه مرفوعاً وإنما هو موقوف، وكذا ذكره المزي في «التحفة» (١٣٣/٥) موقوفاً، وعلقه مرفوعاً قال ابن حجر: هو عند ابن أبي حاتم وأخرجه من طريق غيره موقوف وأخرجه الطبري في «تفسيره» من طريق داود مرفوعاً «النكت الظراف» حاشية «التحفة»، وذكره الزيلعي عن النسائي، والدارقطني، والبيهقي، وابن أبي شيبه، وعبدالرزاق، والطبري موقوفاً (٤٠٢/٤). قال العقيلي: وهذا رواه الناس عن داود موقوفاً لا نعلم رفعه غير عمر بن المغيرة، عن داود بن أبي هند ولا يتابع على رفعه «الضعفاء» (١٨٩/٣) ورجح وقفه البيهقي (٢٧١/٦) والذهبي في «الميزان». قلت: وعمر بن المغيرة قال البخاري فيه: منكر الحديث مجهول.

(٢) أحمد (١٨٦/٤)، وابن ماجه (٢٧١٢)، والنسائي (٢٤٧/٦)، والترمذي (٢١٢١)، والدارقطني (١٥٢/٤)، والبيهقي (٢٦٤/٦)، وهو ضعيف؛ فيه شهر بن حوشب ضعيف وعنينة قتادة، وله طريق أخرى أخرجه الدارقطني (١٥٢/٤) والبيهقي (١٦٤/٦) وفيها عنينة الحسن، والظاهر أنه لم يسمع من عمرو، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي متروك، وزباد بن عبدالله البَكَّائِي ضعيف.

(٣) أحمد (٢٦٧/٥)، وأبوداود (٢٨٧٠)، وابن ماجه (٢٧١٣)، والترمذي (٢١٢٠).

(٤) في «التلخيص» (٩٢/٤) وهو كما قال. (٥) (٩٧/٤، ١٥٢).

(٦) في «الفتح» (٤٣٨/٥) وتام كلامه إلا أنه معلول فقد قيل إن عطاء هو الخراساني، والله أعلم. وقال البيهقي: عطاء هذا هو الخراساني لم يدرك ابن عباس ولم يره، قاله أبوداود السجستاني. (٢٦٣/٦).

الدارقطني^(١) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةُ». قال في «التلخيص»^(٢): إسناده واه. وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه^(٣)، وعن جابر عند الدارقطني^(٤)، وعن علي^(٥) عنده أيضاً، وقد قال الشافعي^(٦): إن هذا المتن متواتر، فقال: وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قریش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، ويأثرونه عن حفظوه عنه ممن لقوه من أهل العلم، فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد انتهى، فيكون هذا الحديث مقيداً لقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور.

وأما كونها لا تصح في معصية؛ فلحديث أبي الدرداء عند أحمد، والدارقطني^(٧) عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَقَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ؛ لِيَجْعَلَهَا لَكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ»، وأخرجه ابن ماجه، والبخاري، والبيهقي^(٨) من حديث أبي هريرة، وفي إسناده ضعف^(٩)، وأخرجه أيضاً الدارقطني، والبيهقي^(١٠) من

(١) (٩٨/٤).

(٢) (٩٢/٣) فيه سهل بن عمار النيسابوري كذبه الحاكم وأبو إسحاق الفقيه.

(٣) (٢٧١٤) في إسناده سعيد بن أبي سعيد، وهو الساحلي مجهول، وقد تقدم الكلام عليه.

(٤) (٩٢/٤) وقال: الصواب مرسل؛ فيه إسحاق بن إبراهيم المروزي، وأشار إلى إرساله ابن المديني كما في «الميزان» (٧٢١).

(٥) (٩٧/٤) واه؛ فيه يحيى بن أبي أنيسة، متهم بالكذب.

(٦) في «الأم» (٢٣٤/٥).

(٧) أحمد (٤٤١/٦)، والدارقطني لم أقف عليه في «السنن» وقد تبع الشوكاني المجد بن تيمية في «المنتقى» فقد عزاه له فيطر، والحديث فيه أبو بكر بن أبي مريم، قال الدارقطني: متروك.

(٨) ابن ماجه (٢٧٠٩)، والبخاري في «مسنده» كما في «بيان الوهم» (١٣/٥)، والبيهقي (٢٦٩/٦).

(٩) عن طلحة بن عمرو المكي، متروك.

(١٠) الدارقطني (١٥٠/٤)، والبيهقي في «الخلافيات» كما في «البدر النير» (٢٥٤/٧)، والحديث عن أبي أمامة عن معاذ كما في «نصب الرابة» و«التلخيص» (٩١/٣) وفي «الدرية» (٢٨٩/٢).

حديث أبي أمامة، وإسناده ضعيف^(١)، وأخرجه العقيلي^(٢) في «الضعفاء» من حديث أبي بكر الصديق، وفيه متروك^(٣)، وأخرجه ابن السكن، وابن قانع، وأبو نعيم، والطبراني^(٤) من حديث خالد بن عبدالله^(٥) السلمي وهو مختلف في صحبته، وهي تنتهض بمجموعها، وقد دلت على أن الإذن بالوصية بالثلث إنما هو لزيادة الحسنات والوصية في المعصية معصية، وقد نهى الله عباده عن معاصيه في كتابه وعلى لسان رسول الله ﷺ فلو لم يرد ما يدل على تقييد الوصية بغير المعصية لكانت الأدلة الدالة على المنع من معصية الله مفيدة للمنع من الوصية في المعصية.

وأما كون الوصية في القرب تكون من الثلث؛ فلحديث ابن عباس في «الصحيحين»^(١) وغيرهما قال: لو أن الناس غضوا من الثلث، فإن رسول الله ﷺ قال: «الثلث، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ»، ومثله حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ قال له: «الثلث، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ» لما قال له: أتصدق بثُلُثِي مالي. قال: «لَا» قال فالشطر. قال: «لَا». قال: فالثلث. قال: «الثلث، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ. إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»، وهو في «الصحيحين»^(٧)

(١) منكر مرفوعاً فيه إسماعيل بن عياش روايته عن غير الشاميين منكراً وشيخه عتبة بن ربيعة الضبي بصري وهو ضعيف أيضاً، قال الحافظ: وفيه إسماعيل بن عياش وشيخه وهما ضعيفان «التلخيص» (٩١/٣)، وقد رواه ابن أبي شيبة (٢٢٨/٦) عن معاذ موقوفاً وهو منقطع مكحول لم يسمع من معاذ. (٢) (٢٧٥/١).

(٣) هو حمص بن عمر بن ميمون أبو إسماعيل الأثري، كذبه أبو حاتم، «الجرح» (١٨٣/٣).

(٤) ابن قانع في «معجم الصحابة» (٦٧١)، وأبو نعيم في «معرفه الصحابة» (٩٥٢/٢)، والطبراني في «الكبير» (١٩٨/٤) وفيه الحارث بن خالد وهو مجهول، والراوي عنه عقيل بن مُدْرِكٍ مجهول الحال، والخلاصة: أن الحديث طرقه كلها ضعيفة وهو ضمن بحثنا «التدوين».

(٥) قال ابن مغلاطي: خالد بن عبيد الله، وقيل: ابن عبد الله. «الإبنة» (٢٤٥).

وقال ابن القيم: خالد بن عبيد الله، وقيل ابن عبيد. «المعرفة» (٩٥٢/٢). فقد اختلف فيه، تارة عبد الله، وتارة عبيد، وتارة عبيد الله.

(٦) البخاري (٢٧٤٣)، ومسلم (١٦٢٩). (٧) البخاري (٢٧٤٢)، ومسلم (١٦٢٨).

وغيرها، وقد ذهب الجمهور إلى المنع من الزيادة على الثلث ولو لم يكن للموصي وارث، وَجَوَّزَ الزيادة مع عدم الوارث الخفية، وإسحق، وشريك، وأحمد في رواية، وهو قول علي، وابن مسعود، واحتجوا بأن الوصية مطلقة في الآية فَقَيَّدَتْهَا السُّنَّةُ بِمن له وارث فبقي من لا وارث له على الإطلاق، وحكاه في «البحر» عن العِزَّة وقد أخرج أحمد، و أبوداود. والنسائي^(١) من حديث أبي زيد الأنصاري أن رجلاً أعتق ستة أعْبُدٍ عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله ﷺ فأعتق اثنين وأَرَقَّ أربعة. وفي لفظ لأبي داود أنه قال ﷺ: «لَوْ شَهِدْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ»، وقد أخرج الحديث مسلم^(٢) وغيره من حديث عِمْرَان بن حُصَيْن، وفي لفظ لأحمد^(٣) أنه جاء ورثته من الأعراب فأخبروا رسول الله ﷺ بما صنع، فقال: «أَوْفَعَلَ ذَلِكَ؟ - لَوْ عَلِمْنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ».

وأما كونه يجب تقديم قضاء الديون؛ فلحديث سعد الأطول عند أحمد، وابن ماجه^(٤) بإسناد رجاله رجال «الصحيح»^(٥) أن أخاه مات وترك ثلثائة درهم وترك عيالا قال: فأردت أن أنفقها على عياله، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ أَخَاكَ مُحْتَبَسٌ بِدَيْنِهِ فَأَقْضِ عَنْهُ»، فقال: يا رسول الله، قد أديت عنه إِلَّا دينارين ادَّعَتْهَا امرأة وليس لها بينة قال: «فَأَعْطِهَا؛ فَإِنَّهَا مُحَقَّةٌ»، وليس في ذلك خلاف، وقد دل عليه قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢].

وأما كون من مات ولم يترك ما يقضي دينه قضاه السلطان من بيت المال؛

(١) أحمد (٣٤١/٥)، وأبوداود (٣٩٦٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٨٧/٣)، وهو غير محفوظ أبو قلابة لم يسمع من أبي زيد الأنصاري قاله أبو حاتم وأكثر الرواة يروونه عن عمران.

(٢) (١٦٦٨).

(٣) (٤٤٦/٤) وفيه الحسن لم يسمع من عمران.

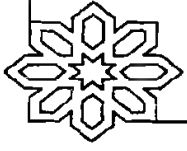
(٤) أحمد (١٣٦/٤)، وابن ماجه (٢٤٣٣).

(٥) له طريقان: إحداهما: فيها مجهول عبد الملك أبو جعفر، والأخرى: من رواية حماد بن سلمة عن الجريري وقد سمع منه بعد الاختلاط فهو محتمل التحسين.

فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١) وغيرها أنه قال ﷺ في خطبته: «مَنْ خَلَّفَ مَالًا أَوْ حَقًّا فَلَوَزَّتْهُ، وَمَنْ خَلَّفَ كَلًّا أَوْ دَيْنًا، فَكَلُّهُ إِلَيَّ وَدَيْنُهُ عَلَيَّ»، وأخرج نحوه أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني^(٢) من حديث جابر، وأخرجه أيضًا البيهقي، والدارقطني^(٣) من حديث أبي سعيد، وأخرجه الطبراني^(٤) من حديث سلمان، وأخرجه ابن حبان^(٥) في «ثقاته» من حديث أبي أمامة.



-
- (١) البخاري (٢٣٩٨)، ومسلم (١٦١٩).
- (٢) أحمد (٣٣٠/٣)، وأبوداود (٣٣٤٣). والنسائي في «الكبرى» (٦٥/٤)، وابن حبان (٢٧/٥)، والدارقطني (٧٩/٣) وهو صحيح.
- (٣) الدارقطني (٧٨/٣)، البيهقي (٧٣/٦)، وقال: والحديث يدور على عبيد الله الوصافي وهو ضعيف جدًا.
- (٤) في «الكبير» (٢٤٠/٦) وهو موضوع، قل ابن حجر: وفيه عبد الرحمن بن سعيد الأنصاري متروك ومتهم أيضًا «التلخيص» (٤٩/٣).
- قلت: هو أبو الصباح عبد الغفور بن عبدالعزيز بن سعيد اتهمه ابن حبان بالوضع، وفيه خلف بن عبد الحميد السرحمي قال أحمد: لا أعرفه. «الميزان» (٥٤٤).
- (٥) (١٢١/٥) وفيه بقية بن الوليد مدلس تدليس تسوية لم يصرح بالتحديث.



كِتَابُ الْمَوَارِيثِ

هِيَ مُفَصَّلَةٌ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَيَجِبُ الْإِبْتِدَاءُ بِذَوِي الْقُرُوضِ الْمُقَدَّرَةِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْعَصَبَةِ، وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ، وَلِلْبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبَنَاتِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ، وَكَذَا الْأَخْتُ لِأَبٍ مَعَ الْأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ، وَلِلْجَدَّةِ أَوْ الْجَدَّاتِ السُّدُسُ مَعَ عَدَمِ الْأُمِّ، وَهُوَ لِلْجَدِّ مَعَ مَنْ لَا يُسْقِطُهُ، وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مُطْلَقًا مَعَ الْإِبْنِ أَوْ ابْنِ الْإِبْنِ أَوْ الْأَبِ، وَفِي مِيرَاثِهِمْ مَعَ الْجَدِّ خِلَافٌ، وَيَرِثُونَ مَعَ الْبَنَاتِ إِلَّا الْإِخْوَةَ لِأُمِّ، وَيَسْقُطُ الْأَخُ لِأَبٍ مَعَ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ، وَأُولُو الْأَرْحَامِ يَتَوَارَثُونَ وَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ بَنَاتِ الْمَالِ، فَإِنْ تَرَاحَمَتِ الْفَرَايِضُ فَالْعَوْلُ، وَلَا يَرِثُ وَلَدُ الْمُلَاعِنَةِ، وَالزَّوْجَةُ إِلَّا مِنْ أُمِّهِ وَقَرَابَتِهَا وَالْعَكْسُ، وَلَا يَرِثُ الْمُؤَلَّدُ إِلَّا إِذَا اسْتَهَلَ، وَمِيرَاثُ الْعَتِيقِ لِمُعْتِقِهِ، وَيَسْقُطُ بِالْعَصَبَاتِ وَلَهُ الْبَاقِي بَعْدَ ذَوِي السَّهَامِ، وَيَحْرُمُ بَيْعُ الْوَلَاءِ وَهَبُهُ، وَلَا تَوَارَثَ بَيْنَ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ، وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمَقْتُولِ.

أَقُولُ: اعْلَمْ أَنَّ الْمَوَارِيثَ الْمَفْصَلَةَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مَعْرُوفَةٌ لَمْ نَتَعَرَّضْ هُنَا لَذِكْرِهَا وَاقْتَصَرْنَا هُنَا عَلَى مَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَلَمْ نَذْكُرْ مَا كَانَ لَا مُسْتَدَّ لَهُ إِلَّا مُحْضَ الرَّأْيِ، كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ؛ فَلَيْسَ بِمَجْرَدِ الرَّأْيِ مُسْتَحَقًّا لِلتَّدْوِينِ، فَلِكُلِّ عَالِمٍ رَأْيُهُ وَاجْتِهَادُهُ مَعَ عَدَمِ الدَّلِيلِ، وَلَا حِجَّةَ فِي اجْتِهَادِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ، وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا اجْتَمَعَ لَكَ مِمَّا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ هَاهُنَا جَمِيعُ عِلْمِ الْفَرَائِضِ الثَّابِتِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، فَإِنْ عَرَضَ لَكَ مِنَ الْمَوَارِيثِ مَا لَمْ يَكُنْ

فيها فاجتهد فيه رأيك عملاً بحديث معاذ المشهور^(١).

وأما كونه يجب الابتداء بذوي الفروض المقدرة وما بقي فللعصبة؛ فلحديث ابن عباس في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما أن النبي ﷺ قال: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»، والمراد بالفرائض هنا الأنصباء المقدرة وأهلها هم المستحقون لها بالنص، وما بقي بعد إعطاء ذوي الفرائض فرائضهم فهو لأولى رجل ذكر.

وأما كون الأخوات مع البنات عصبة أي يأخذن ما بقي من غير تقدير كما يأخذ الرجل بعد فروض أهل الفرائض؛ فلحديث ابن مسعود عند البخاري^(٣) وغيره: أن النبي ﷺ قضى في بنت، وبنت ابن، وأخت بأن للبنات النصف، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما بقي فللأخت. وقد أفاد هذا أن لبنت الابن مع البنت السدس تكملة الثلثين.

وأما كون للأخت لأب السدس مع الأخت لأبوين تكملة الثلثين؛ فقد قيل: إن ذلك مُجْمَعٌ عليه.

وأما كون للجدّة أو الجدات السدس مع عدم الأم؛ فلحديث قَبِيصَةَ بن ذؤيب عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي^(٤) وصححه، وابن حبان، والحاكم^(٥) قال: جاءت الجدّة إلى أبي بكر فسألته ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ فأعطاها السدس. فقال: هل معك

(١) وقد تقدم تحريجه (ص ٥٢٧). (٢) البخاري (٦٧٤٦)، ومسلم (١٦١٥).

(٣) البخاري (٦٧٣٦).

(٤) أخرجه أحمد (٢٢٥/٤)، وأبو داود (٢٨٩٤)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، والترمذي (٢١٠١).

(٥) ابن حبان (٦٠٩/٧)، والحاكم (٣٣٨/٤) وهو منقطع لم يسمع الزُّهْرِيُّ من قبصة وقد جاء التصريح بسماحه عند النسائي في «الكبرى» (٧٣/٤) ولكن قال النسائي: الصواب حديث مالك، وحديث صالح خطأ؛ لأنه قال: إن قبصة أخبره، والزُّهْرِيُّ لم يسمعه من قبصة كما في «تحفة الأشراف» (٣٦٢/٨) وقد أخرجه النسائي (٧٥/٤) بذكر الواسطة وهو عثمان بن إسحاق، وهو ثقة؛ وثقة ابن معين؛ فالحديث صحيح.

غيرك فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبوبكر. قال: ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر فسألته ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله شيء ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتم فهو بينكما وأيكما خَلَّتْ به فهو لها قال ابن حجر: وإسناده صحيح^(١) لثقة رجاله إلا أن صورته مرسله؛ فإن قِيَصَةَ لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر^(٢). وقد اختلف في مولده، والصحيح أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده القصة، وأخرج عبدالله بن أحمد^(٣) في "مسند أبيه"، وابن مَنْدَه في "مستخرجه" والطبراني^(٤) في "الكبير" من حديث عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قضى للجديتين من الميراث بالسدس بينهما. وهو من رواية إسحاق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه^(٥) وأخرج أبوداود، والنسائي^(٦) من حديث بُرَيْدَةَ أن النبي ﷺ جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم وصححه ابن السكن، وابن خزيمة، وابن الجارود^(٧) وَقَوَّاه ابن عدي^(٨)، وفي إسناده عبيد الله العَتَكِيُّ وهو مختلف فيه، وأخرج الدارقطني^(٩) عن عبدالرحمن بن يزيد مرسلًا قال: أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس: ثنتين من قبل الأب، وواحدة من قِبَلِ الأم. وأخرجه أبوداود^(١٠) أيضًا في "المراسيل" عن إبراهيم النَّخَعِيِّ، وأخرجه

(١) في "التلخيص" (٨٢/٣). (٢) في "التمهيد" (٩١/١١).

(٣) في "زوائد المسند" (٣٢٦/٥).

(٤) "مستخرج ابن منده" لم نقف عليه، والطبراني مسند عبادة من "المعجم" مفقود.

(٥) وإسحاق مجهول لم يرو عنه إلا موسى بن عقبة ولم يوثقه أحدٌ فيها علمت، وقال ابن عدي: وعامة أحاديثه غير محفوظة "الكامل" (٣٣٣/١) وفيه الفضل بن سليمان التَّمَرِي ضعفه ابن معين جدًا.

(٦) أبوداود (٢٨٩٥)، والنسائي في "الكبرى" (٧٣/٤).

(٧) ابن خزيمة لم نقف عليه في المطبوع منه، وابن الجارود (٩٦٠).

(٨) (١٦٣٧/٤) وابن عدي قَوَّى من حال عبيدالله لا من حال الحديث.

(٩) (٩٠/٤) وهو ضعيف بمرّة؛ فيه خارجة بن مصعب متروك وموسى بن عيسى الحمصي قال النسائي: لا

أحدث عنه شيئًا، ليس هو شيئًا كما في "اللسان" (١٢٦/٦).

(١٠) (١٩٠ص).

أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ^(١) مِنْ مَرْسَلِ الْحَسَنِ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٢) مِنْ طَرَقٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَفِي الْبَابِ آثَارٌ غَيْرُ مَا ذُكِرَ. قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: مَسْأَلَةٌ: فَرَضُهَا - يَعْنِي الْجَدَاتِ - السُّدُسُ وَإِنْ كَثُرْنَ إِذَا اسْتَوَيْنَ وَتَسْتَوِي أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِّ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ اخْتَلَفْنَ سَقَطَ الْأَبْعَدُ بِالْأَقْرَبِ وَلَا يُسْقِطُهُنَّ إِلَّا الْأُمّهَاتُ، وَالْأَبُّ يَسْقُطُ الْجَدَاتُ مِنْ جِهَتِهِ وَالْأُمُّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ.

وَأَمَّا كَوْنُ لِلْجَدِ السُّدُسِ مَعَ مَنْ لَا يُسْقِطُهُ؛ فَلِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنْ ابْنُ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ قَالَ: «لَكَ السُّدُسُ»، فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ، فَقَالَ: «لَكَ سُدُسٌ آخَرٌ»، فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ فَقَالَ: «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٣) وَصَحَّحَهُ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةٍ^(٤) عَنْ الْحَسَنِ أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ عَنْ فَرِيضَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَدِّ، فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ الْمُزَنِيُّ فَقَالَ: قُضِيَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: السُّدُسُ. قَالَ مَعَ مَنْ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي. قَالَ: لَا دَرِيثَ! فَمَا تَغْنِي إِذْنُ؟ وَهُوَ مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ^(٥)، وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحَيْهِمَا» حَدِيثَ الْحَسَنِ^(٦) عَنْ مَعْقِلٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فَمِنْ بَعْدِهِمْ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَرَوَيْتُ عَنْهُمْ قَضَايَا مُتَعَدِّدَةً، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ السُّدُسَ وَأَنَّهُ فَرَضُهُ فَإِذَا صَارَ إِلَيْهِ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ فَهُوَ طُعْمَةٌ وَذَلِكَ كَمَا فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ، وَإِنَّمَا قَيْدُنَا اسْتِحْقَاقُهُ لِلْسُّدُسِ بِعَدَمِ الْمُسْقُطِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَنْ يَسْقُطُهُ كَالْأَبِّ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَهَكَذَا إِذَا كَانَ مَعَ الْجَدِّ مَنْ يَسْقُطُهُ فَلَهُ الْمِيرَاثُ كُلُّهُ.

(١) (٢٣٦/٦).

(٢) (٩٢/٤) لَهُ طَرِيقَانِ: الْأَوَّلَى: فِيهَا عِنْنَةُ قَتَادَةَ، وَالْأُخْرَى: فِيهَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عُمَرَ الْأَنْثَلِيُّ مَتْرُوكٌ.

(٣) أَحْمَدُ (٤٢٨/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٩٩) وَهُوَ مُنْقَطِعٌ؛ الْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ.

(٤) أَحْمَدُ (٢٧/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» (٧٢/٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٢٧٢٣).

(٥) بَلْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْإِرْسَالُ.

(٦) أَرَادَ أَنْ يَرُدَّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنْ الْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مَعْقِلٍ كَمَا فِي «النَّبِيلِ» (٦١/٦).

وأما كونه لا ميراث للإخوة والأخوات مطلقاً مع الابن، أو ابن الابن، أو الأب؛ فلا خلاف في ذلك بين أهل العلم.

وأما كون في ميراث الإخوة مع الجد خلاف؛ فلعدم ورود الدليل الذي تقوم به الحجة، فذهب جماعة من الصحابة منهم أبوبكر، وعمر إلى أن الجد أولى من الإخوة، وذهب جماعة منهم علي، وابن مسعود، وزيد بن ثابت إلى أن الجد يقاسم الإخوة، والخلاف في المسألة يصل، فن قال: إنه يسقط الإخوة، قال: إنه يطلق عليه اسم الأب. وأجاب الآخرون بأنه مجاز لا تقوم به الحجة. ووقع الخلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب الفرائض.

وأما كون الإخوة يرثون مع البنات إلا الإخوة لأم؛ فلحديث جابر عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والترمذي^(١) وحسنه، والحاكم^(٢) قال: جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله ﷺ بابنتيهما من سعد، فقالت: يا رسول الله، هتان ابنتا سعد ابن الربيع قُتِلَ أبوهما معك شهيداً في أحد، وإن عمهما أخذ مالهما، فلم يدع لهما مالاً، ولا ينكحان إلا بمال. فقال: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ». فنزلت آية لميراث، فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمهما فقال: «أَعْطِ ابْنَتِي سَعْدِ الثُّلُثَيْنِ، وَأُمَّهُمَا الثُّمْنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ». فهذا دليل على ميراث الإخوة مع البنات.

وأما الإخوة لأم فلا يرثون مع البنت؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً﴾ [النساء: ١٢]، الآية وهي في الإخوة كما في بعض القراءات.

وأما كونه يسقط الأخ لأب مع الأخ لأبوين؛ فحديث علي قال: إنكم تقرأون هذه الآية ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢]، وأن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية، وأن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات: الرجل

(١) أخرجه أحمد (٣/٣٥٢)، وأبو داود (٢٨٩٢)، وابن ماجه (٢٧٢٠)، والترمذي (٢٠٩٢).

(٢) (٣٣٤/٤) وهو ضعيف؛ فيه عبدالله بن محمد بن عتيق ضعيف، والحديث في «الصحيحين» في البخاري (٤٥٧٧)، ومسلم (١٦١٦) دون هذا اللفظ.

يرث أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه. أخرجه أحمد، وابن ماجه، والترمذي، والحاكم^(١) وفي إسناده الحارث الأعور^(٢)، ولكنه قد وقع الإجماع على ذلك، والمراد بالأعيان الإخوة لأبوين والمراد ببني العلات الإخوة لأب، ويقال للإخوة لأم: الأخياف.

وأما كون أولي الأرحام يتوارثون؛ فلقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأحزاب: ٦]، فإنها تفيد أنه إذا مات ميت ولا وارث له إلا من هو من ذوي الأرحام وهو من عدا العصابات وذوي السهام في مصطلح أهل الفرائض [فإنه يرثه وقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾] [النساء: ٧]، ولفظ الرجال، والنساء، والأقربين يشمل ذوي الأرحام]. وما يؤيد ذلك حديث المقدم بن معدي كرب عند أحمد، وأبي داود، وابن ماجه، والنسائي والحاكم، وابن حبان^(٣) وصحاحه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ، وَأَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ: أَعْقِلُ عَنْهُ وَارِثُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ: يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ»، وأخرج أحمد، وابن ماجه، والترمذي،^(٤) وحسنه من حديث عمر عن النبي ﷺ بلفظ: «وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ»، وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عائشة الترمذي، والنسائي، والدارقطني^(٥)، وحسنه الترمذي، وأعهده

(١) أحمد (١/١٣١)، وابن ماجه (٢٧٣٩)، والترمذي (٢٠٩٤)، والحاكم (٤/٣٣٦).

(٢) مثَّهم بالكذب.

(٣) أخرجه أحمد (٤/١٣١)، وأبو داود (٢٨٩٩)، وابن ماجه (٢٧٣٨)، والنسائي في «الكبرى» (٤/٩٠)، والحاكم (٤/٣٤٤)، وابن حبان (٧/٦١١) قال أبو زُرْعَةَ: حديث حسن كما في «العلل» (٢/٥٠).

(٤) أحمد (١/٢٨)، وابن ماجه (٢٧٣٧)، والترمذي (٢١٠٣) فيه عبدالرحمن بن الحارث بن عياش وحكيم ابن حكيم كلاهما ضعيف وكان ابن معين يبطل حديث «الخال وارث من لا وارث له». يعني حديث المقدم وقال: ليس فيه حديث قوي. كما في «سنن البيهقي» (٦/٢١٥).

لنسيب: تقدم في الكلام أن الحديث فيه خلاف في تصحيحه وتضعيفه ولم يترجح لي شيء الآن، والله المستعان.

(٥) الترمذي (٢١٠٤)، والنسائي في «الكبرى» (٤/٧٦)، والدارقطني (٤/٨٥).

الدارقطني^(١) بالاضطراب، وأخرجه عبدالرزاق^(٢) عن رجل من أهل المدينة، وأخرجه العقيلي، وابن عساكر^(٣) عن أبي الدرداء، وأخرجه ابن النجار^(٤) عن أبي هريرة كلها مرفوعة، [وهو حديث له طرق أقل أحواله أن يكون حسنا لغيره ذلك حديث: «ابنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ»^(٥)، وهو حديث صحيح، ومن ذلك ما ثبت من جعله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاينة لِوَرَثَةِ أُمِّهِ وهم لا يكونون إلا ذوي الأرحام، والكلام على هذه الأحاديث مبسوط في «شرح المنتقى»، ويمكن أن يقال إن حديث «فما أبقت الفرائض فَلأُولَى رجل ذكر» يدل على أن الذكور من ذوي الأرحام أولى من الإناث فيكون حديث نفي ميراث العمة والحالة مفيدا لهذا المعنى ومقويا له مع حديث: «الْحَالُ وَارِثٌ»، وبذلك يجمع بين الأحاديث وقد قال بمثل ذلك أبوحنيفة^(٦)، وقد اختلف في ذلك الصحابة ومن بعدهم، وإلى توريث ذوي الأرحام ذهب الجمهور، وهذه الأدلة كما تفيد إثبات التوارث بين ذوي الأرحام تفيد تقديمهم على بيت المال، وما يؤيد ذلك حديث عائشة عند أحمد، وأهل السنن،^(٧) وحسنه الترمذي أن مولى للنبي صلى الله عليه وسلم خَرَّ

(١) وهم الإمام الشوكاني؛ فالذي أعل الحديث بالاضطراب هو النسائي كما في «النيل» (٦٣/١) و«التلخيص» (٨٠/٣) والدارقطني إنما أعله بالوقف، وكذا البيهقي.

(٢) «المصنف» (١٩/٩) فيه رجل مجهول.

(٣) العقيلي (٢٦٣/٤) فيه مُهْتَدٌ بن عبدالرحمن قال العقيلي: حديثه غير محفوظ، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٠٩/٦١) في ترجمة مُهْتَدٍ.

(٤) في الأصلين النجاري، وما ذكرناه هو الصواب وغالب الظن أنه في «ذيل تاريخ بغداد» ولم أقف عليه بعد النظر في فهارسه فنسأل الله أن يسر بالوقوف عليه، وقد أخرجه الدارقطني (٨٦/٤) عن شريك وهو القاضي ضعيف سَيِّئُ الحفظ ومدلس، عن ليث هو ابن أبي سُلَيْمٍ وهو ضعيف مختلط عن أبي هبيرة وهو يحيى بن عباد وهو لم يسمع من أبي هريرة ذكر في «التهذيب» أنه أرسل عنه وله طريق ثانية إلا أنه بُدِّلَ بأبي هبيرة محمد بن المنكدر وهو لم يسمع من أبي هريرة أيضا قاله ابن معين وأبو زُرْعَةَ، وللمزيد راجع «علل الدارقطني» (٦٤/١٠).

(٥) عن أنس في البخاري (٣٥٢٨)، ومسلم (١٠٥٩).

(٦) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٧) أحمد (١٣٧/٦)، وأبوداود (٢٩٠٢) والنسائي في «الكبرى» (٨٤/٤) والترمذي (٢١٠٥) وابن ماجه=

من عِدْقِ نَخْلَةٍ فَمَاتَ فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ لَهُ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَجَمٍ؟» فَقَالُوا: لَا. قَالَ: «أَعْطُوا مِيرَاثَهُ بَعْضُ أَهْلِ قَرْيَتِهِ». فَقَوْلُهُ: أَوْ رَحِمٍ. فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ مِيرَاثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى الصَّرْفِ إِلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ^(١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَخَالِفُ الرَّجُلَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ فَيَرِثُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ، فَنَسَخَ ذَلِكَ آيَةُ الْأَنْفَالِ فَقَالَ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنساب: ٦]، وَفِي إِسْنَادِهِ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ وَفِيهِ مَقَالٌ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الدَّارِقُطِيُّ^(٢)، وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ فِي تَوْرِثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مُحْكَمَةٌ وَبِهَا نَسَخٌ مَا كَانَ مِنَ الْمِيرَاثِ بِالمُخَالَفَةِ.

وَأَمَّا ثُبُوتُ الْعَوْلِ عِنْدَ تَرَاحُمِ الْفَرَائِضِ؛ فَذَلِكَ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا يُمْكِنُ الْوَفَاءُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ إِلَّا بِالْمَصِيرِ إِلَيْهِ؛ وَقَدْ أَوْضَحْتُ هَذَا فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقْلَةٍ [سَمَّيْتُهَا «إِيضَاحُ الْقَوْلِ فِي إِثْبَاتِ مَسْأَلَةِ الْعَوْلِ»^(٣)] وَدَفَعْتُ جَمِيعَ مَا قَالَهُ النَّافُونَ لِلْعَوْلِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا يَرِثُ وَلَدَ الْمَلَاعِنَةِ وَالزَّانِيَةِ إِلَّا مِنْ أُمِّهِ وَقَرَابَتِهَا وَالْعَكْسُ؛ فَلِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»^(٤) وَغَيْرِهَا فِي حَدِيثِ الْمَلَاعِنَةِ أَنَّ ابْنَهَا كَانَ يَنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ فَجَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ مِيرَاثَ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ لِأُمِّهِ وَلَوِ ارْتَثَتْ مِنْ بَعْدِهَا. وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ^(٦) مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَرْأَةُ تَحُوزُ ثَلَاثَةَ مَوَارِيثَ: عَتِيقَتَهَا، وَلَقِيطَتَهَا، وَوَلَدَهَا الَّذِي لَا عَتَتْ عَنْهُ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

= (٢٧٣٣) والحديث صحيح.

(١) (٢٩٢٤). (٢) (٨٩/٤)

(٣) وهي في «الفتح الرباني» (١٠/٤٨٩٩). (٤) البخاري (٥٣٠٩) ومسلم (١٤٩٢).

(٥) (٢٩٠٨) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَهُوَ وَهْمٌ لَيْسَ فِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَإِنَّمَا فِي حَدِيثِ آخَرٍ سَيِّئًا، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ عَيْسَى بْنُ مُوسَى أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ وَثَقَّةٌ دُخِيمٌ وَالْحَدِيثُ حَسَنٌ.

(٦) أَبُو دَاوُدَ (٢٩٠٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١١٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرَى» (٧٨/٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٢٧٤٢).

وفي إسناده عمر^(١) بن ربيعة التَّغْلبي وفيه مقال^(٢)، وقد صحح هذا الحديث الحاكم^(٣).

وأخرج أحمد، وأبوداود^(٤) من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا مُسَاعَاةَ فِي الْإِسْلَامِ وَمَنْ سَاعَى فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَدْ أَلْحَقَهُ بِعَصْبَتِهِ، وَمَنْ ادَّعَى وَلَدًا مِنْ غَيْرِ رُشْدِهِ فَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ»، وأخرج الترمذي^(٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا رَجُلٍ عَاهَرَ بِحُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ فَأُولَئِكَ وَلَدَ زِنًا لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ»، وفي إسناده أبو محمد عيسى بن موسى القرشي الدمشقي^(٦) قال البيهقي ليس بمشهور، وأخرج أبوداود^(٧) من حديث عمرو بن شعيب أيضاً عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قضى أن كل مستلحق ولد زنا لأهل أمه من كانوا حُرَّةً أو أمة وذلك فيما استلحق في أول الإسلام. وفي إسناده محمد بن راشد المكحولي الشامي وفيه مقال، وقد أجمع العلماء على أن ولد الملاحنة وولد الزنا لا يرثان من الأب ولا من قرابته ولا يرثونهما وأن ميراثهما يكون لأمهها ولقرابتها وهما يرثان منهما.

وأما كونه لا يرث المولود إلا إذا استَهْلَ؛ فلحديث أبي هريرة عند أبي داود^(٨) عن النبي ﷺ قال: «إِذَا اسْتَهَلَ الْمُؤَلُودُ وَرِثَ»، وفي إسناده محمد بن إسحق وفيه مقال معروف^(٩)، وقد روي عن ابن حبان^(١٠) تصحيحه، وأخرج أحمد^(١١) في رواية ابنه

(١) وفي (ك): عمرو بن ربيعة.

(٢) قال البخاري فيه نظر وقال ابن عدي بعد أن ذكر له هذا الحديث: ولعمري بن ربيعة غير ما ذكرت وليس بالكثير وإنما أنكروا عليه أحاديثه عن عبدالواحد البصري (١٧٠٦/٥) وحديثنا هذا من طريق عبدالواحد فهو منكرو.

(٣) (٣٤١/٤).

(٤) أحمد (١/٣٦٢)، وأبوداود (٢٢٦٤) فيه مجاهيل. (٥) (٢١١٣) وهو ضعيف؛ ابن لهيعة مختلط.

(٦) كذا في الأصلين وهو وهم، ليس في إسناده عيسى بن موسى، وإنما ابن لهيعة.

(٧) (٢٢٦٥). (٨) (٢٩٢٠).

(٩) وخلاصته أنه إذا لم يصرح فهو ضعيف. (١٠) (٦٠٩/٧) عن جابر لا عن أبي هريرة.

(١١) لم أقف عليه في «المسند» ولكن عزاه المجد بن تيمية إليه، وقد أخرجه ابن ماجه (٢٧٥١) والطبراني=

عبدالله في «المسند» عن المسور بن مخرمة، وجابر بن عبدالله قالا: قضى رسول الله ﷺ لا يرث الصبي حتى يستهل. وأخرجه أيضًا الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي^(١) بلفظ: «إِذَا اسْتَهَلَ السَّقَطُ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَوُثِّتَ»، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف^(٢) قال الترمذي: وَرُوِيَ مَرْفُوعًا وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ. وبه جزم النسائي، وقال الدارقطني في «العلل»^(٣): لا يصح رفعه. والمراد بالاستهلال صدور ما يدل على حياة المولود من صياح، أو بكاء، أو نحوهما، ولا خلاف بين أهل العلم في اعتبار الاستهلال في الإرث.

وأما كون ميراث العتيق لمعتقه ويسقط بالعصبات وله الباقي مع ذوي السهام؛ فلحديث: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، وهو ثابت في «الصحيح»^(٤)، وأخرج أحمد^(٥) عن قتادة عن سلمى بنت حمزة أن مولاها مات وترك ابنته فَوَرَّثَ النبي ﷺ ابنته النصف وَوَرَّثَ يعلَى النصف وكان ابن سلمى، ورجال أحمد رجال الصحيح ولكن قتادة لم يسمع من سلمى بنت حمزة، وأخرجه أيضًا الطبراني^(٦)، وأخرج الدارقطني^(٧) من حديث ابن عباس أن مولى لحمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة فأعطى النبي ﷺ ابنته النصف وابنة حمزة النصف.

وأخرج ابن ماجه^(٨) نحوه من حديث ابنة حمزة، وكذا أخرجه النسائي^(٩) وفي

= (٢٠/٢١)، ذكره الدارقطني في «علله» (١٣/٣٥٩)، وصحح الإرسال.

(١) الترمذي (١٠٣٢)، والنسائي في «الكبرى» (٤/٧٧)، وابن ماجه (٢٧٥١)، والبيهقي (٤/٨).

(٢) ليس في إسناده النسائي ولا ابن ماجه إسماعيل، وإنما في إسناده ابن ماجه الربيع بن بدر متروك، وفي إسناده النسائي، المغيرة بن مسلم الجزري يروي عن أبي الزبير مناكير وذكر له ابن رجب في «شرحه للعلل» هذا الحديث (ص ٣٢٤).

(٣) (١٣/٣٨١)، وصحح الإرسال. (٤) تقدم (ص ٤٢٢).

(٥) (٦/٤٠٥).

(٦) (٢٤/٣٥٣) في إسناده ابن أبي ليلى، وهو ضعيف.

(٧) (٤/٨٣) فيه سليمان بن داود المُنْقَرِيّ هو الشاذكوني، متهم بالكذب.

(٨) (٢٧٣٤). (٩) في «الكبرى» (٤/٨٦).

إسناده محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف، وقد وقع الاختلاف في اسم ابنة حمزة، فقيل: سلمى. وقيل: فاطمة. وفي الحديثين دليل على أن لذوي سهام العتيق سهامهم والباقي للمعتق أو لعصبته، وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوي أرحامه ومعتقه فروي عن عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن عباس أن مولى العتاق لا يرث ذوي الأرحام، وذهب غيرهم إلى أنه يقدم على ذوي الأرحام ويأخذ الباقي بعد ذوي السهام ويسقط بالعصبات، وقد روي أن المولى كان لحمزة، واستدل به من قال إنه يكون لذوي سهام المعتق الباقي بعد ذوي سهام العتيق والصحيح أنه مولى ابنة حمزة، وقد أخرج ابن أبي شيبة^(١) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «مِيرَاثُ الْوَلَاءِ لِلْأَكْبَرِ مِنَ الذُّكُورِ، وَلَا تَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا وَلَاءَ مَنْ أَعْتَقَ أَوْ أَعْتَقَهُ مَنْ أَعْتَقَ». وأخرج البيهقي^(٢) عن علي، وزيد بن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ولأء من أعتقن، وأخرج البرقاني^(٣) على شرط «الصحيح» عن هُزَيْل بن شُرْحَبِيل قال: جاء رجل إلى عبدالله [بن الزبير]. فقال: إني أعتقت عبداً وجعلته سائبة فمات وترك مالا ولم يدع وارثاً. فقال عبدالله: إن أهل الإسلام لا يُسَيِّبُونَ وإنما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنت وَلِيٌّ نعمته ولك ميراثه وإن تأثمت أو تخرجت في شيء فنحن نقبله ونجعل له في بيت المال.

وأما كونه يحرم بيع الولاء وهبته؛ فلحديث ابن عمر في «الصحيحين»^(٤) وغيرها عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الولاء وهبته، وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها منها حديث «الولاء لُحْمَةٌ النسب لا يباع ولا يوهب». وقد صححه ابن

(١) لم أقف عليه في «مصنف ابن أبي شيبة» (٢٩٢/٦) في بابه، بل ولم يذكر حديثاً مرفوعاً، وإنما ذكر آثاراً ولم يعزه ابن الملقن في «البدر»، ولا الحافظ في «التلخيص» (٢١٥/٤)، ولا الزيلعي في «نصب الراية»، وإنما ذكروا آثاراً، خاصة وهذه من أهم مصادر الإمام الشوكاني في التخريج، فأخشى أن يكون الإمام الشوكاني وهم في العزو، والله أعلم.

(٢) (٣٠٦/١٠). كما في «المنتقى» للمجد بن تيمية.

(٤) البخاري (٢٥٣٥)، ومسلم (١٥٠٦).

حبان، والبيهقي^(١) من حديث ابن عمر أيضاً.

وقد ذهب الجمهور إلى عدم جواز بيع الولاء وهبته، وخالف في ذلك مالك وتقدمه بعض الصحابة.

وأما كونه لا توارث بين أهل ملتين؛ فلما أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارقطني^(٢)، وابن السكن من حديث عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَيْئًا». وأخرج الترمذي^(٣) من حديث جابر مثله بدون لفظ شيء، وفي إسناده ابن أبي ليلى وأخرج البخاري^(٤) وغيره من حديث أسامة عن النبي ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»، وهو أيضاً في

(١) ابن حبان (٢٢٠/٧)، والبيهقي (٢٩٢/١٠) وقال البيهقي: وهذا اللفظ بهذا الإسناد غير محفوظ، ورواية الجاعة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته هكذا رواه عبيدالله بن عمر في رواية عبد الوهاب الثقفي وغيره ومالك والثوري وشعبة والضحاك بن عثمان وسفيان بن عُيَيْنَةَ وسليمان بن بلال وإسماعيل بن جعفر وغيرهم ورواه أبو عُثَيْرٍ بن النحاس عن ضمرة عن الثوري على اللفظ الأول الذي رواه أبو يوسف وقد أجمع أصحاب الثوري على خلافه وَرُوِيَ عن يحيى بن سُلَيْمٍ عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر، وهو وهم على عبيدالله في الإسناد والمتن جميعاً وَرُوِيَ من أوجه أخرى ضعيفة «المعرفة» (٤٠٩/١٤).

ونقل عن أبي علي الحافظ النيسابوري في رواية محمد بن الحسن قوله: هذا الحديث خطأ؛ لأن الثقات لم يرووه هكذا وإنما رواه الحسن مرسلاً «الكبرى» (٢٩٢/١٠) وللحديث شواهد منها: عن أبي هريرة أخرجه ابن عدي (٢٦٤٧/٧) وقال: وهذا ليس بمحفوظ عن الزُّهْرِيِّ وقال البيهقي: وليس للزهري فيه أصل ويحيى بن أبي أنيسة ضعيف مرة وإنما يروى هذا اللفظ مرسلاً، وعن علي أخرجه البيهقي (٢٩٤/١٠) والمحفوظ موقوف كرواية الجماعة وأشار إلى ذلك البيهقي برواية الآثار الموقوفة عقبه في «الكبرى» وفي «المعرفة» (٤١١/١٤)، وعن عبدالله بن أبي أوفى أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» كما في «الجوهر النقي» حاشية «السنن الكبرى» وابن عدي (١٩٨٨/٥) وفيه عُثَيْنُدُ بن القاسم الأسدي وتصحف في إسناده الطبري إلى عبث بن القاسم استفدنا تصويبه من كتاب الإرواء للعلامة الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ (١١٣/٦) وعبيد قال فيه الهيثمي: وهو كذاب «المجمع» (٢٣١/٤)، وتبقيت متفرقات تركناها اختصاراً وجماع ذلك في بحثنا «التدوين لكن حديث لا يصح من وجه مبين» و«الإفادة ببيان ما لم يثبت من الزيادة» والله المستعان.

(٢) أحمد (١٧٨/٢)، وأبو داود (٢٩١١)، وابن ماجة (٢٧٣١)، والدارقطني (٧٥/٤) وهو حسن.

(٣) (٦٧٦٤).

(٣) (٢١٠٨) وهو حسن لغيره.

مسلم^(١)، وأخرج البخاري^(٢) وغيره حديث: وهل ترك لنا عقيل من رباع. وكان عقيل وطالب كافرَيْن، وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم والخلاف في توارث الملل الكفرة المختلفة وعموم حديث عبدالله بن عمرو، وجابر يقتضي عدم التوارث.

وأما كونه لا يرث القاتل من المقتول؛ فلحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «لا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا». أخرجه أبو داود، والنسائي^(٣)، وأعله الدارقطني^(٤)، وقواه ابن عبدالبر^(٥)، وأخرج مالك في «الموطأ» وأحمد، وابن ماجه، والنسائي، والشافعي، وعبدالرزاق، والبيهقي^(٦) عن عمر بن الخطاب قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لَيْسَ لِقَاتِلٍ مِيرَاثٌ» وفيه انقطاع^(٧)، وأخرج الدارقطني^(٨) من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا يرث القاتل شيئاً»، وفي إسناده كثير بن مسلم^(٩) وهو ضعيف، وأخرج البيهقي^(١٠) عنه حديث آخر بلفظ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَإِنَّهُ لَا يَرِثُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ»، وفي لفظ: «وَإِنْ كَانَ وَالِدُهُ أَوْ وَلَدُهُ» وفي إسناده عمرو^(١١) ابن بَرْقٍ وهو ضعيف^(١٢)، وأخرج الترمذي وابن ماجه^(١٣) من حديث أبي هريرة بلفظ:

(١) (١٦١٤). (٢) (١٥٨٨).

(٣) أبو داود (٤٥٦٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩/٤).

(٤) في «العلل» (١٠٧/٢) بالإرسال. (٥) في «التمهيد» (٢٤٢/١٤).

(٦) مالك في «الموطأ» (٨٦٧/٢)، وأحمد (٤٩/١)، وابن ماجه (٢٦٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩/٤)، والشافعي في «الأم» (٨٥/٧)، وعبدالرزاق (٤٠٣/٩)، والبيهقي (٢١٩/٦) وهو معلول بالإرسال.

(٧) قال ابن الملقن: وهو منقطع؛ فإن عمرو بن شعيب لم يسمع من عمر «البدر» (٢٢٦/٧).

(٨) في «السنن» (٩٦/٤) وفيه ليث بن أبي سُلَيْمٍ ضعيف، مختلط وعلى كُُلٍّ هو منكر وهو نفس الحديث المتقدم المعل بالإرسال.

(٩) كذا في الأصلين، وفي «النيل» (٧٥/٦) وفي «التلخيص» (٩٦/٤) كثير بن سُلَيْمٍ، وكلاهما مصحف، وصوابه ليث بن أبي سُلَيْمٍ كما تقدم في التعليق على الحديث.

(١٠) (٢٢٠/٦). (١١) وهو عمرو بن عبدالله الصنعاني.

(١٢) بل متروك. (١٣) الترمذي (٢١٠٩)، وابن ماجه (٢٦٤٥).

« الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ » ، وفي إسناده إسحاق بن عبدالله بن أبي قَرْوَةَ وهو ضعيف^(١) ، وهذه الأحاديث يُقَوِّي بعضها بعضاً^(٢) وهي تدل على أنه لا يرث القاتل من غير فرق بين العائد، والخطأ وبين الدية وغيرها من سال المقتول، وإليه ذهب الشافعي، وأبو حنيفة، وأكثر أهل العلم، وقال مالك، والنَّخَعِيّ، والهدوية: إن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية وهو تخصيص بغير مخصص، ويردّه على الخصوص ما أخرجه الطبراني^(٣) أن عمر بن شبة قتل امرأته خطأ، فقال النبي ﷺ: « اَعْقِلْهَا، وَلَا تَرِثْهَا » ، وما أخرجه البيهقي^(٤) أن عدياً الجذامي كانت له امرأتان اقتتلتا فرمى إحداها فماتت، فلما قدم رسول الله ﷺ أتاه فذكر له ذلك، فقال له رسول الله ﷺ: « اَعْقِلْهَا، وَلَا تَرِثْهَا » ، وأخرج البيهقي^(٥) أيضاً أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أُمَّهُ، فطالب في ميراثها، فقال النبي ﷺ: « حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحَجَرُ » ، وأغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً. وفي الباب آثار عن جماعة من الصحابة مصرحة بذلك ساقها البيهقي وغيره.

وأما إرث المالك من بعضهم البعض، أو من مواليتهم؛ فقد قيل: إنه وقع الإجماع على أن الرّق من موانع الإرث، وفي دعوى الإجماع نظر؛ فإن الخلاف في كون العبد يملك أو لا يملك معروف ومقتضى ذلك إثبات الميراث وليس في المقام ما يدل على عدم الإرث وقد ورد من حديث ابن عباس أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يترك وارثاً إلا عبداً، فأعطاه ميراثه أخرجه أحمد، وأهل السنن، وحسنه الترمذي^(٦) ، وقد قيل: إنه صرف إليه ذلك صرفاً وهو خلاف الظاهر.

(١) بل متروك. (٢) بل لا تقوى وهي ضمن «التدوين».

(٣) في «المعجم الكبير» (٣٠٣/٧) وهو ضعيف؛ قال الهيثمي: وعمر بن شبة قال أبو حاتم مجهول. «المجمع» (٢٣٠/٤) ويحيى بن عُثْمَر المدي قال أبو حاتم صالح الحديث كما في «التهذيب».

(٤) (٢١٩/٦) وهو ضعيف؛ فيه عبدالرحمن بن حرملة الأسلمي ضعيف وقل المزي: ولم يلق عدياً الجذامي.

(٥) (٢٢٠/٦) وهو ضعيف؛ فيه عننة سعيد بن أبي عَرُوبَةَ، وقادة لم يسمع من خلاص بن عمرو الهجري.

(٦) أحمد (٢٢١/١)، وأبوداود (٢٩٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨/٤)، وابن ماجة (٢٧٤١) وهو مكسر، قال النسائي: غُوسَجَةُ ليس بالمشهور لا نعلم أن أحداً يروي عنه غير عمرو بن دينار ولم نجد هذا الحديث إلا =

كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ



الْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٍ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ إِذَا أَذِنَ الْأَبْوَانُ، وَهُوَ مَعَ إِخْلَاصِ
النِّيَّةِ يُكْفَرُ الْخَطَايَا إِلَّا الدَّيْنَ، وَيُلْحَقُ بِهِ حُقُورُ الْأَدَمِيِّ، وَلَا يُسْتَعَانُ فِيهِ
بِالْمُشْرِكِينَ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ وَيَجِبُ عَلَى الْجَيْشِ طَاعَةُ أَمِيرِهِمْ إِلَّا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ،
وَعَلَيْهِ مُشَاوَرَتُهُمْ، وَالرَّفْقُ بِهِمْ، وَكَفُّهُمْ عَنِ الْحَرَامِ، وَيُسْرَعُ لِلْإِمَامِ إِذَا أَرَادَ
غَزْوًا أَنْ يَوْرِيَ بِغَيْرِ مَا يُرِيدُهُ، وَأَنْ يُذَكِّي الْعُيُونَ، وَيَسْتَطْلِعَ الْأَخْبَارَ، وَيُرْتَّبَ
الْجُيُوشَ، وَيَتَّخِذَ الرَّايَاتِ وَالْأَلْوِيَةَ، وَتَحِبُّ الدَّعْوَةُ قَبْلَ الْقِتَالِ إِلَى إِحْدَى
ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا الْإِسْلَامَ، أَوْ الْحِزْبَةَ، أَوْ السَّيْفَ، وَيَحْرُمُ قَتْلُ النِّسَاءِ،
وَالْأَطْفَالِ، وَالشُّيُوخِ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ، وَالْمَثْلَةَ، وَالْإِخْرَاقَ بِالنَّارِ، وَالْفِرَارَ مِنَ
الرَّحْفِ إِلَّا إِلَى فِتْنَةٍ، وَيَجُوزُ تَبْيِثُ الْكُفَّارِ، وَالْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ، وَالْخِدَاعُ.

أقول: الجهاد قد ورد في فضله والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف،
وقد أفرد ذلك بالتأليف جماعة من أهل العلم، وقد أمر الله بالجهاد بالأنفس والأموال
وأوجب على عباده أن ينفروا إليه وحرم عليهم التثاقل عنه وصح عن رسول الله ﷺ
أنه قال: «لَعْدُوَّةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». وهو في
«الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث أنس وثبت عنه ﷺ أنه قال: «الْجَنَّةُ تَحْتَ ظِلَالِ

= عند عوسجة، وقال أبو حاتم: عوسجة ليس بالمشهور كما في «العلل» (٥٢/٢) وقال البخاري: لم يصح حديثه.
وقال ابن قتيبة: الفقهاء على خلاف حديث عوسجة هذا؛ إما لانهمهم عوسجة فإنه ممن لا تثبت به
فرض ولا سنة، وإما التحريف في التأويل، وإما النسخ. «مختلف الحديث» كما في «التهذيب»، وللأسف
لم أقف عليه في «المختلف» بعد البحث مراراً!!!

(١) البخاري (٢٧٩٢) ومسلم (١٨٨٠).

السُّوْفِ»، كما في «الصحيحين»^(١) وغيرهما من حديث أبي موسى، وابن أبي أوفى وثبت في «صحيح البخاري»^(٢) وغيره أن النبي ﷺ قال: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ». وثبت عنه ﷺ أنه قال: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا»، كما في «الصحيحين»^(٣) من حديث سهل بن سعد، وأخرج أهل السنن^(٤) وصححه الترمذي من حديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُوقَ نَاقَةٍ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ». فناهيك بعمل يوجب الله لصاحبه الجنة ويحرمه على النار ويكون مجرد الغدو إليه والرواح منه خير من الدنيا وما فيها.

وأما كونه فرض كفاية؛ فلما أخرجه أبوداود^(٥) عن ابن عباس قال: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩]، و﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ [التوبة: ١٢٠]، إلى قوله: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ نسختها الآية التي تليها ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٢١]، وقد حسنه ابن حجر^(٦) قال الطبري: يجوز أن يكون ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ خاصاً والمراد به من استنفره النبي ﷺ فامتنع. قال ابن حجر: والذي يظهر أنها مخصوصة وليست بمنسوخة. وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ عكرمة، والحسن البصري كما روى ذلك الطبري^(٧) عنهما، ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية أنه كان ﷺ يغزو تارة بنفسه، وتارة يرسل غيره ويكتفي ببعض المسلمين، وقد كانت سراياه ﷺ وبعوثه متعاقبة والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في أهله، وإلى كونه فرض كفاية ذهب الجمهور، وقال الماوردي: إنه كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم. وقال السهيلي: كان عَيْنًا على الأنصار. وقال ابن المسيب: إنه فرض عين. وقال قوم: إنه فرض عين في زمن الصحابة.

(١) البخاري (٢٨١٨) ومسلم (١٧٤٢) عن عبدالله بن أبي أوفى وعن أبي موسى تفرد به مسلم (١٩٠٢).

(٢) البخاري (٢٨٩٢) ومسلم (١٨٨١).

(٣) (٩٠٧).

(٤) أبوداود (٢٥٤١) والنسائي (٢٥٩/٦) والترمذي (١٦٥٧) وابن ماجه (٢٧٩٢) وهو حسن.

(٥) (٢٥٠٥) وهو حسن كما قال الحافظ ابن حجر.

(٦) (٧) في «التفسير» (٤٦٢/١١).

(٦) في «الفتح» (١٢١/٦).

وأما كونه مع كل بر وفاجر؛ فلأن الأدلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب والسنة وعلى فضيلته والترغيب فيه وردت غير مقيدة بكون السلطان أو أمير الجيش عادلاً، بل هذه فريضة من فرائض الدين أوجبها الله على عباده المسلمين من غير تقييد بزمن، أو مكان، أو شخص، أو عدل، أو جور، فتخصيص وجوب الجهاد بكون السلطان عادلاً ليس عليه أثارة من علم، وقد يُبلي الرجل الفاجر في الجهاد مالا يبليه البارُّ العادل، وقد ورد بهذا الشرع كما هو معروف، وأخرج أحمد^(١) في "المسند" في روايه ابنه عبدالله وأبو داود، وسعيد بن منصور^(٢) من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكُفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا تُكْفَرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَا ضَمُّدُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَالَ لَا يُطْلُهُ جَوْرٌ جَائِرٌ وَلَا عَدْلٌ عَادِلٌ وَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْجِهَادِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الْمُجَاهِدُ بِجِهَادِهِ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا»، كما ثبت في حديث أبي موسى في "الصحيحين"^(٣) وغيرهما قال: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأبي ذلك في سبيل الله؟ قال: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وأما اعتبار إذن الأبوين؛ فلحديث عبدالله بن عمرو، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد فقال: «أَحْيَىٰ وَالِدَاكَ؟» قال نعم. قال: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»^(٤)، وفي رواية لأحمد، وأبي داود، وابن ماجه^(٥)، قال: يا رسول الله، إني جئت أريد الجهاد معك ولقد أتيت وإن والديَّ يبيكان. قال: «فَارْجِعْ إِلَيْهِمَا؛ فَأُضَحِّكُهُمَا كَمَا

(١) عزاه المجد بن تيمية لأحمد ولم يذكر أنه في "المسند" وكان الشوكاني استنبط من عزوه لأحمد أنه في "المسند" ولم أقف عليه في مسند أحمد، وقد أخرجه الزيلعي في "نصب الراية" (٣/٣٧٧) ولم يقره لأحمد فلعلة في بعض كتب أحمد الأخرى والله أعلم.

(٢) أبو داود (٢٥٣٢)، وسعيد بن منصور في "السنن" (٢/١٤٣) وهو ضعيف فيه يزيد بن أبي نُشْبَةَ مجهول.

(٣) البخاري (٢٨١٠) ومسلم (١٩٠٤). (٤) في البخاري (٥٩٧٢) ومسلم (٢٥٤٩).

(٥) أخرجه أحمد (١٦٤/٢)، وأبو داود (٢٥٢٨)، وابن ماجه (٢٧٨٢)، وهو صحيح.

أَبْكَيْتُهَا»، وقد أخرج هذا الحديث مسلم^(١) من وجه آخر، وأخرج أبو داود^(٢) من حديث أبي سعيد، أن رجلاً هاجر إلى النبي ﷺ من اليمن، فقال: «هَلْ لَكَ أَحَدٌ يَالْتَمِينَ؟» فقال: أبو أي. فقال: «أَذِنَا لَكَ؟» قال: لا. فقال: «ارْجِعْ إِلَيْهَا فَاسْتَأْذِنِهَا، فَإِنْ أَذِنَا لَكَ فَجَاهِذْ، وَإِلَّا فَرْتُهَا». وصححه ابن حبان^(٣)، وأخرج أحمد، والنسائي، والبيهقي^(٤) من حديث معاوية بن جَاهِمَةَ السُّلَمِي، أن جَاهِمَةَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله، أردت الغزو وجئتكَ أستشيرك، فقيل: هل لك من أم؟ قال: نعم. قال: «الزَّمَمَا؛ فَإِنَّ الْجَنَّةَ عِنْدَ رَجُلَيْهَا».

وقد اختلف في إسناده اختلافٌ كثيراً^(٥)، وقد ذهب الجمهور إلى أنه يجب استئذان الأبوين في الجهاد ويحرم إذا لم يأذنا أو أحدهما؛ لأن برهما فرض عين، والجهاد فرض كفاية، قالوا: وإذا تعين الجهاد فلا إذن، ويدل على ذلك ما أخرجه ابن حبان^(٦) من حديث عبدالله بن عمرو، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن أفضل الأعمال فقال: «الصَّلَاةُ». قال: ثم مَهْ؟ قال: «الْجِهَادُ». قال: فإن لي والدين. قال: «أَمْرُكَ بِوَالِدَيْكَ خَيْرٌ». قال: والذي بعثك نبياً لأجاهدن ولأتركنهما. قال: «فَأَنْتَ أَعْلَمُ». قالوا: وهو محمول على جهاد فرض العين، أي حيث يتعين على من له أبوان أو أحدهما؛ توفيقاً بين الحديثين.

وأما كون الجهاد مع إخلاص النية يكفر الخطايا إِلَّا الدَّيْنَ؛ فلحديث أبي قتادة عند مسلم^(٧) وغيره أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرأيت إن قتلت في سبيل الله تكفر

(١) (٤/١٩٧٥).

(٢) (٢٥٣٠) وهو ضعيف بمرة؛ من رواية دُرَّاج عن أبي الهيثم سليمان بن عمرو الغنَّاري وهي منكرة.

(٣) (١/٣٢٥).

(٤) أحمد (٣/٤٢٩)، والنسائي (٦/١١)، والبيهقي (٩/٢٦).

(٥) وخلاصته أنه ضعيف؛ فيه محمد بن طلحة، وطلحة بن عبدالله التيمي كلاهما مقبول، والحديث ذكره الدارقطني في «علله» (٧/٧٧).

(٦) (٣/١١١) وهو ضعيف؛ فيه حي بن عبدالله المعافري قال البخاري: فيه نظر.

(٧) (١٨٨٥)، وما بين المعكوفين ليس في مسلم.

عني خطاياي؟ قال رسول الله ﷺ: «نعم، وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ مُقْبِلٌ غَيْرَ مُدْبِرٍ، إِلَّا الدَّيْنُ؛ فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ»، وأخرج مثله أحمد، والنسائي^(١) من حديث أبي هريرة، وأخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الدَّيْنُ؛ فَإِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِي ذَلِكَ». وأخرج الترمذي وحسنه^(٣) من حديث أنس نحوه، ويلحق بالدَّيْنِ كل حقوق الآدميين من غير فرق بين دم، أو عرض، أو مال إذ لا فرق بينهما.

وأما كونه لا يستعان في الجهاد بالمشركين إلا لضرورة؛ فلقوله ﷺ لمن أراد الجهاد معه من المشركين: «ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ، فَلَمَّا أَسْلَمَ اسْتَعَانَ بِهِ»، وهو في «صحيح مسلم»^(٤) وغيره من حديث أبي هريرة، وأخرج أحمد، والشافعي، والبيهقي، والطبراني^(٥) نحوه من حديث حُيَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَرِجَالِ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٍ، وأخرج أحمد، والنسائي^(٦) من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَسْتَصْنِيئُوا بَنَارَ الْمُشْرِكِينَ»، وفي إسناده أزهر بن راشد وهو ضعيف^(٧) وبقية إسناده

(١) أحمد (٣٠٨/٢)، والنسائي (٣٣/٦) وهو حسن لغيره.

(٢) (١٨٨٦) وليس هذا لفظه وإنما هو للترمذي في «الجامع» (١٦٤٠)، وفي «العلل الكبير» (٥٠١)، وقال: وهذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي بكر إلا من حديث هذا الشيخ، وسألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فلم يعرفه....

قلت: والشيخ المشار إليه هو يحيى بن طلحة التُّرْبُوعِيُّ، قال النسائي: ليس بشيء.

(٣) (١٦٦٢) والحديث في البخاري (٢٨١٧) ومسلم (١٨٧٧) فلا داعي لتحسين الترمذي.

(٤) (١٨١٧).

(٥) أحمد (٤٥٤/٣)، والبيهقي (٣٧/٩)، والطبراني (٢٢٣/٤)، والشافعي لم أقف عليه في مَطَائِنِهِ، وهو ضعيف؛ فيه عبدالرحمن بن حُثَيْبٍ ما روى عنه إلا ابنه ولم يوثقه سوى ابن حبان، ولكن يشهد له ما تقدم من حديث عائشة في مسلم، وحديث أبي مُجَيْدٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ (١٢٢/٢) والبيهقي (٣٧/٩)، وفيه سعد بن المنذر بن أبي مُجَيْدٍ وهو مقبول.

(٦) أحمد (٩٩/٣)، والنسائي (١٧٧/٨).

(٧) يختلف فيه. أهو البصري أم الكاهلي؟ وعلى كُلِّ: فالحديث منكر؛ فقد أخرجه ابن أبي شيبه (١٩٢/٥) =

ثقات، وقد أخرج الشافعي^(١) من حديث ابن عباس، أن النبي ﷺ استعان بناس من اليهود يوم خيبر. وأخرجه أبوداود^(٢) في "مراسيله" من حديث الزُّهري، وأخرجه أيضاً الترمذي^(٣) مرسلًا، وقد أخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه^(٤) من حديث ذِي مَخْبَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُتُصَالِحُونَ الرُّومَ صُلْحًا، وَتَغْزُونَ أَنْتُمْ وَهُمْ عَدُوًّا مِنْ وَرَائِكُمْ»، وقد ذهب جماعة من العلماء إلى عدم جواز الاستعانة بالمشرِكين، وذهب آخرون إلى جوازها، وقد استعان النبي ﷺ بالمتفقيين في يوم أُحُدٍ وانْخَزَلَ عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَأْصَحَابِهِ، وكذلك استعان بجماعة منهم في يوم حنين، وقد ثبت في السير أن رجلاً يقال له قُزْمَانٌ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ وَهُوَ مُشْرِكٌ فَقَتَلَ ثَلَاثَةً مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ حَمَلَةً لَوَاءِ الْمُشْرِكِينَ حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَأْزُرُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ»، وخرجت خُزَاعَةٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قُرَيْشٍ عَامَ الْفَتْحِ وَهُمْ مُشْرِكُونَ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ الاسْتِعَانَةَ بِالْمُشْرِكِينَ لَا تَجُوزُ إِلَّا لِمُضْطَرَرَّةٍ لَا إِذَا لَمْ تَكُنْ ثَمَّ ضَرُورَةٌ.

وأما كونه يجب على الجيش طاعة أميرهم إلا في معصية الله؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٥) وغيرها أن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»، وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَةٍ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُودَاوُدَ، وَهُوَ فِي «الصحيحين»^(٦)،

= والبخاري في «تاريخه» (٤٥٥/١) عن أس عن عمر موقوفًا.

(١) في «الأم» (١٩٩/٩)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه الحسن بن عُمار مترك، ومن رواية الحكم عن مِقْسَمٍ، ولم يسمع منه هذا الحديث.

(٢) (١٦٧ص). (٣) «الجامع» (١٢٨/٤).

(٤) أحمد (٩١/٤)، وأبوداود (٤٢٩٢)، وابن ماجه (٤٠٨٩) وهو صحيح.

(٥) البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥).

(٦) أحمد (٣٣٧/٢)، وأبوداود (٢٦٢٤) والبخاري (٤٥٨٤)، ومسلم (١٨٣٤).

وفيهما^(١) أيضاً من حديث علي قال: بعث رسول الله ﷺ سريةً واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فأغضبوه في شيء، فقال: اجمعوا لي حطباً فجمعوا، ثم قال: أوقدوا ناراً فأوقدوا، ثم قال: ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا ويطيعوا، فقالوا: بلى. قال: فادخلوها فنظر بعضهم إلى بعض، وقالوا: إنما فررنا إلى رسول الله ﷺ من النار فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وطفئت النار، فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يُخْرِجُوا مِنْهَا أَبَداً»، وقال: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ؛ إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»، والأحاديث في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وإنما تجب طاعة الأمراء ما لم يأمرُوا بمعصية الله.

وأما كون علي الأمير مشاورة الجيش والرفق بهم وكفهم عن الحرام؛ فلدخول ذلك تحت قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقد كان رسول الله ﷺ يشاور العُرَاةَ معه في كل ما ينوبه ووقع منه ذلك في غير موطن، وأخرج مسلم^(٢) وغيره من حديث أنس، أن النبي ﷺ شاور أصحابه لما بلغه إقبال أبي سفيان. والقصة مشهورة، وأجاب عليه سعد بن عُبادة بقوله: والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نُخِصَّهَا البحر لأخضناها. وأخرج أحمد، والشافعي^(٣) من حديث أبي هريرة، قال: ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ. وأخرج مسلم^(٤) وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَّقَ بَيْنَهُمْ فَارْقُ بِهِ!». وأخرج مسلم^(٥) أيضاً من حديث مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْ أَمِيرٍ بَلَى أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْتَهِدُ لَهُمْ وَلَا يَنْصَحُ لَهُمْ إِلَّا لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ» وأخرج أبوداود^(٦) من حديث جابر قال: كان رسول الله ﷺ يتخلف

(١) البخاري (٤٣٤٠)، ومسلم (١٨٤٠). (٢) (١٧٧٩).

(٣) أحمد (٣٢٨/٤)، والشافعي كما في «ترتيب المسند» (١٧٧/٢)، والحديث ضمن حديث المسور بن مخرمة الطويل، والحديث منقطع الزهري لم يسمع من أبي هريرة.

(٤) (١٨٢٨). (٥) (١٤٦٠/٤).

(٦) (٢٦٣٩) فيه عنبة أبي الزبير.

في المسير فَيُرْجَى الضعيف، وَيُزْدَفُ ويدعو لهم. وأخرج أحمد، وأبو داود^(١) من حديث سهل بن معاذ عن أبيه قال: غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة كذا وكذا فضيق الناس الطريق فبعث رسول الله ﷺ ناديا، نادى: «سَنَ حَقيقَ مَزْلا، أَوْ قَطَعَ طَرِيقًا، فَلَا جِهَادَ لَهُ»، وفي إسناده إسماعيل بن عِيَّاش، وسهل بن معاذ^(٢) ضعيف، وقد جاءت الأدلة المفيدة للقطع بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأحق الناس بذلك الأمراء.

وأما كونه يشرع للإمام إذا أراد غزوا أن يورِّي بغير ما يريده؛ فلحديث كعب ابن مالك، عن النبي ﷺ أنه كان إذا أراد غزوة وَرَى بغيرها. وهو في «الصحيحين»^(٣) وغيرها.

وأما كونه يشرع له أن يُذَكِّي العيون؛ فلحديث جابر في «الصحيحين»^(٤) وغيرها: أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب: «مَنْ يَأْتِنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ؟» فقال: الزبير أنا.... الحديث، وثبت في «صحيح مسلم»^(٥) وغيره، أن النبي ﷺ بعث عينا ينظر عِيْرَ أبي سفيان. وثبت أنه بعث من يأتيه بمقدار جيش المشركين يوم بدر وغيره، وكان يأمر من يستطلع أخبار العدو ويقف في المواضع التي بينه وبينهم، وذلك مدون في الكتب الموضوعة في السَّيْرِ والغزوات.

وأما كونه يشرع له أن يرتب الجيوش ويتخذ الرايات والألوية؛ فقد وقع منه ﷺ من ترتيب جيوشه عند ملاقاته للعدو ما هو مشهور، فكان يأمر بعضًا أن يقف في هذا المكان وآخرين في المكان الآخر، وقال للرماة يوم أُحُدٍ إنهم يقفون حيث عينه لهم ولا يفارقون ذلك المكان ولو تَحَطَّفه هو ومن معه الطير، وقد كانت له

(١) أحمد (٤٤١/٣)، وأبو داود (٢٦٢٩).

(٢) إسماعيل بن عِيَّاش روايته عن الشاميين صحيحة، وهذه منها؛ فإنه يروي عن أبي سعيد بن عبد الرحمن الخثعمي الرُّبَيعِي وهو شامي، وإنما الخطب في سهل بن معاذ فقد قال ابن معين: ضعيف، كما في «التهذيب».

(٣) البخاري (٢٩٤٧)، ومسلم (٢٧٦٩). (٤) البخاري (٤١١٣)، ومسلم (٢٤١٥).

(٥) (١٧٧٩).

رايات كما في حديث ابن عباس عند الترمذي، وأبي داود^(١) قال: كانت راية رسول الله ﷺ سوداء وَلَوَاؤُهُ أبيض. وأخرج أبوداود^(٢) من حديث يماك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قال: رأيت راية رسول الله ﷺ صفراء. وفي إسناده مجهول^(٣) وأخرج أهل السنن، والحاكم، وابن حبان^(٤) من حديث جابر، أن النبي ﷺ دخل مكة وَلَوَاؤُهُ أبيض. وفي حديث الحارث بن حسان أنه رأى في مسجد النبي ﷺ رايات سودا أخرجه الترمذي وابن ماجه،^(٥) ورجاله رجال "الصحيح"، وفي الباب أحاديث.

وأما كونها تجب الدعوة قبل القتال إلى إحدَى الثلاث الخصال المذكورة؛ فحديث سليمان بن بُرَيْدَةَ عن أبيه عند مسلم^(٦) وغيره قال: كان رسول الله ﷺ إذا أَمَّرَ أميرًا على جيش أو سرية أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ فَأَيُّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ وَادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ: ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ

(١) الترمذي (١٦٨١)، ولم يخرج أبوداود من حديث ابن عباس وقد قال الشوكاني في "النيل": وقد أخرج نحوه أبوداود والنسائي... (٢٣٦/٧) والمقصود به حديث جابر الآتي، والحديث حسن لغيره؛ فيه يزيد ابن حبان ضعيف، ويشهد له حديث الحارث بن حسان الآتي.

(٢) (٢٥٩٣). (٣) بل مجهولان.

(٤) أبوداود (٢٥٩٢) والنسائي (٢٠٠/٥) والترمذي (١٦٧٩) وابن ماجه (٢٨١٧) والحاكم (١٠٤/٢)، وابن حبان (١١٨/٧)، وهو منكر؛ قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك، وسألت محمدًا عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث يحيى بن آدم عن شريك وقال حدثنا غير واحد عن شريك عن عمار عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء قال محمد: والحديث هذا.

(٥) الترمذي (٣٢٣٤)، وابن ماجه (٢٨١٦) وهو حسن

(٦) (١٧٣١).

الْمُهَاجِرِينَ وَأَخِيرَهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا مِنْهَا، فَأَخِيرَهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمُ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلُّهُمْ الْجَزْبَةَ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، وَإِنْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتِلْهُمْ...» الحديث، وفي الباب أحاديث. وقد ذهب الجمهور إلى وجوب تقديم الدعوة لمن لم تبلغهم الدعوة ولا تجب لمن قد بلغتهم، وذهب قوم إلى الوجوب مطلقاً، وقوم إلى عدم الوجوب مطلقاً.

وأما كونه يحرم قتل النساء، والأطفال، والشيوخ إلا لضرورة؛ فلحديث ابن عمر في «الصحيحين»^(١) وغيرهما، قال: وَجَدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ، فَهِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ. وأخرج أبو داود^(٢) من حديث أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا، وَلَا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً»، وفي إسناده خالد بن القُرَزِ وفيه مقال، وأخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي^(٣) من حديث رَبَاحِ بْنِ زَبِيعٍ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «لَا تَقْتُلُوا ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا» والعسيف: الأجير، وأخرج أحمد^(٤) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «لَا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ وَلَا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ»، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبَةَ وهو ضعيف^(٥)، وقد وثقه أحمد، وأخرج أحمد^(٦) أيضاً، والإسماعيلي في «مستخرجه»^(٧) من حديث كعب بن مالك عن عمه، أن النبي ﷺ

(١) البخاري (٣٠١٤)، ومسلم (١٧٤٤). (٢) (٢٦١٤) حسن لغيره بما في الصحيح.

(٣) أحمد (٤٨٨/٣)، وأبو داود (٢٦٦٩)، وابن ماجه (٢٨٤٢)، والنسائي (١٨٦/٥)، وابن حبان (١٤٠/٧)، والحاكم (١٢٢/٢)، والبيهقي (١٢/٩)، وهو ضعيف؛ فيه مُرْفَعٌ بن صَبِيحٍ مجهول الحال.

(٤) (٣٠٠/١).

(٥) بل متروك، والحديث من رواية داود بن الحُصَيْن عن عكرمة وهي منكرة وهذه منها وذكره ابن عدي «الكامل» (٢٣٥/١).

(٦) (٥٠٦/٣٩) طبعة الرسالة. (٧) كما في «الفتح» (١٧١/٦).

حين بعث إلى ابن أبي الحقيق بخبر نهى عن قتل النساء والصبيان. ورجاله رجال الصحيح، وأخرج أحمد، والترمذي،^(١) وصححه من حديث سَمُرَةَ مرفوعاً بلفظ: «أَقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَحْيُوا شَرَحَهُمْ». وقد قيل: إنه وقع الاتفاق على المنع من قتل النساء والصبيان إلا إذا كان ذلك لضرورة كأن يتترس بهم المقاتلة أو يُقاتِلُون، وقد أخرج أبوداود^(٢) في «المراسيل» عن عكرمة، أن النبي ﷺ مرَّ بامرأة مقتولة يوم حنين، فقال: «مَنْ قَتَلَ هَذِهِ؟» فقال: رجل أنا يا رسول الله غنمتها فأردفتها خلفي، فلما رأت الهزيمة فينا أهوت إلى قائم سيفي لتقتلني، فقتلتها فلم ينكر عليه رسول الله ﷺ ووصله الطبراني^(٣) في «الكبير».

وأما كونها تحرم المثلة؛ فلما تقدم قريباً في حديث سليمان بن بُرَيْدَةَ عن أبيه وفيه: «وَلَا تُمَثِّلُوا»، وأخرج نحو ذلك أحمد، وابن ماجه^(٤) من حديث صفوان بن عَسَّال، وأحاديث النهي عن المثلة كثيرة.

وأما تحريم الإحراق بالنار؛ فلحديث أبي هريرة عند البخاري^(٥) وغيره قال: بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال: «إِنْ وَجَدْتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا لِرَجُلَيْنِ فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ»، ثم قال حين أردنا الخروج: «إِنِّي كُنْتُ أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحَرِّقُوا فُلَانًا وَفُلَانًا، وَإِنَّ النَّارَ لَا يُعَذِّبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ، فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَأَقْتُلُوهُمَا».

وأما تحريق الشجر، والأصنام، والمتاع؛ فقد ثبت الإذن بذلك عن الشارع إن كان فيه مصلحة.

(١) أحمد (١٢/٥)، والترمذي (١٥٨٣)، وهو ضعيف؛ فيه عننة قتادة والحسن.

(٢) (ص ١٨٣).

(٣) (٣٨٨/١١) وفيه حجاج بن أرطاة ضعيف ومذلس، ومن رواية الحكم عن مِقْسَم، ولم يسمع منه إلا خمسة أحاديث، ليس هذا منها.

(٤) أحمد (٢٢٠/٤)، وابن ماجه (٢٨٥٧)، وهو حسن لغيره؛ فيه أبو العَرِيف عبيدالله بن خليفة ضعيف ويشهد له حديث بُرَيْدَةَ في مسلم المتقدم.

(٥) (٣٠١٦).

وأما تحريم الفرار من الزحف؛ فقد نطق بذلك القرآن قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَلِّمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَكَءٌ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦]، وثبت في «الصحيحين»^(١) وغيرهما أن الفرار من الزحف هو من السبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجملة وإن اختلفوا في مسوغات الفرار، وقد جَوَّزَ الله الفرار إلى فئة، وأما التحرف للقتال فهو وإن كان فيه تولية الدبر لكنه ليس بفرار على الحقيقة.

وأما كونه يجوز تبئير الكفار؛ فلحديث الصعب بن جثامة في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما، أن رسول الله ﷺ سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم، ثم قال: «هُمْ مِنْهُمْ»، وأخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه^(٣) من حديث سلمة بن الأكوع قال: بَيْنَتْنَا هَوَازَنُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَكَانَ أَمْرُهُ عَلَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَالبَيَّاتُ: هُوَ الْغَارَةُ بِاللَّيْلِ. قال الترمذي: وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل وأن يُبَيَّتُوا وكرهه بعضهم قال أحمد، وإسحق: لا بأس أن يُبَيَّتَ العدو ليلاً.

وأما جواز الكذب في الحرب؛ فلما ثبت عند مسلم^(٤) وغيره من حديث جابر، أن رسول الله ﷺ لما بعث محمد بن مسلمة ليقول كعب بن الأشرف فقال: يا رسول الله فأذن لي فأقول. قال: «قَدْ فَعَلْتُ»، يعني يأذن له أن يخدعه بمقال ولو كان كذباً كما وقع منه في هذه القصة، وهي أيضاً في البخاري^(٥)، وأخرج مسلم^(٦) من حديث أم

(١) لبخري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)، عن أبي هريرة.

(٢) البخاري (٣٠١٢)، ومسلم (١٧٤٥).

(٣) أحمد (٤٦/٤)، وأبو داود (٢٦٣٨)، والنسائي (٢٠١/٥)، وابن ماجه (٢٨٤٠) وهو حسن.

(٤) (١٨٠١). (٥) (٣٠٣٢).

(٦) (٢٦٠٥) وهو صحيح عدا زيادة «إلا في الحرب...» فهي مدرجة قال الحافظ: وهذه الزيادة مدرجة بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث وقال: قال الزهري، وكذا أدركها مفردة من رواية يونس وقال. ويونس ثبت في الزهري من غيره، وحزم موسى بن هارون وغيره بإدراجها=

كلثوم بنت عقبة قالت: لم أسمع النبي ﷺ يرخص في شيء من الكذب مما يقول الناس إلا في الحرب والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها. وهذا الكذب المذكور هنا هو التعريض والتلويح بوجه من الوجوه ليخرج عن الكذب الصراح كما قاله جماعة من أهل العلم.

وأما جواز الخداع في الحرب؛ فلما في «الصحيحين»^(١) من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ». وفيهما^(٢) من حديث أبي هريرة قال: سمى النبي ﷺ الحرب خدعة. قال النووي^(٣): «واتننوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن إلا أن يكون فيه نقض عهد».

فصل

وَمَا غَنِمَهُ الْجَيْشُ كَانَ لَهُمُ أَرْبَعَةٌ أَخَاسِيهِ، وَخُسُّهُ يَصْرِفُهُ الْإِمَامُ فِي مَصَارِفِهِ، فَيَأْخُذُ الْفَارِسُ مِنَ الْغَنِيمَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُمٍ، وَالرَّاجِلُ سَهْمًا، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ، وَمَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ، وَيَجُوزُ تَنْفِيلُ الْإِمَامِ بَعْضَ الْجَيْشِ، وَلِلْإِمَامِ الصَّفِيُّ، وَسَهْمُهُ كَأَحَدِ الْجَيْشِ، وَيَرْضَخُ مِنَ الْغَنِيمَةِ لِمَنْ حَصَرَ، وَيُؤْتَى الْمُؤَلَّفِينَ إِنْ رَأَى فِي ذَلِكَ صَلاَحًا، وَإِذَا رَجَعَ مَا أَخَذَهُ الْكُفَّارُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانَ لِلْمَالِكِ، وَيَحْرُمُ الْاِنْتِفَاعُ بِشَيْءٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ

= «الفتح» (٦٣٩/٥).

وقال الدارقطني: إن هذا ليس من حديث النبي ﷺ وإنما هو من كلام الزهري ومن قال فيه: قالت: ولم يرخص. فقد وهم، وإنما هو قال. -يعني: الزهري-. «العلل» (٣٥٢/١٥).

وقال موسى بن هارون: ... وقع في هذا الحديث وهم غليظ ولعمري إنه لوهم غليظ جداً لأن هذا الكلام إنما هو قول الزهري، أنه لم يسمع يرخص في الكذب إلا في ثلاث خصال.... كما في «الدرج» (٣٠٢/١). ورجحه الخطيب ببحث موسع.

(١) البخاري (٣٠٣٠)، ومسلم (١٧٣٩). (٢) البخاري (٣٠٢٩)، ومسلم (١٧٤٠).

(٣) «شرح مسلم» (٤٥/١٢).

الْقِسْمَةِ إِلَّا الطَّعَامَ، وَالْعَلَفَ، وَيَحْرُمُ الْغُلُولُ، وَمِنْ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ الْأَسْرَى، وَيَجُوزُ الْقَتْلُ، وَأَخْذُ الْفِدَاءِ، أَوْ الْمَنْ.

أَقُولُ: أما كون ما غنمه الجيش كان لهم أربعة أخماسه وخُمُسُهُ يصرفه الإمام في مصارفه، فلقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]، الآية ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم في الفبيء والغنيمة وأخرج أبوداود، والنسائي^(١) من حديث عمرو بن عَبَسَةَ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم فلما سلم أخذ وَبَرَةً من جنب البعير، ثم قال: «وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ هَذِهِ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ»، وأخرج نحوه أحمد، والنسائي، وابن ماجه^(٢) من حديث عُبادَةَ بن الصامت، وحسنه ابن حجر^(٣)، وأخرج نحوه أيضًا أحمد، وأبوداود، والنسائي، ومالك، والشافعي^(٤) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحسنه أيضًا ابن حجر^(٥) وَرُويَ نحوه ذلك من حديث جُبَيْر بن مُطْعِم، والعرباض بن سارية^(٦).

وأما كون للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم؛ فلما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر في «الصحيحين»^(٧) وله ألفاظ فيها التصريح بأن النبي ﷺ

(١) أبوداود (٢٧٥٥)، وأما النسائي فقد تابع الشوكاني المجد بن نيمية كما هي عادته في كثير من الأحيان فقد قال: رواه أبوداود والنسائي بمعناه، والذي في النسائي (٢٨/٥) عن عمرو بن عَبَسَةَ فإن كن هو فالحمد لله، وإن لم يكن هو فلم يتبين لي ما هو الحديث الذي بمعناه، والحديث صحيح.

(٢) أحمد (٣١٨/٥)، والنسائي (١٣١/٧)، وابن ماجه (٢٨٥٠).

(٣) في «الفتح» (٢٧٧/٦) وهو حسن لغيره.

(٤) أحمد (١٨٤/٢)، وأبوداود (٢٦٩٤)، والنسائي (٢٣٦/٦)، ومالك (٤٥٧/٢)، والشافعي في «الأم» (٦٤٤، ٦١٤، ٤٦٥/٥).

(٥) في «الفتح» (٢٧٧/٦).

(٦) جُبَيْر بن مطعم في البخاري (٣١٤٨)، والعرباض بن سارية عند أحمد (١٢٧/٤) والطبراني (٢٦٠/١٨) والبيزار (١٣٤/١٠)، حسن لغيره.

(٧) البخاري (٤٢٢٨)، ومسلم (١٧٦٢).

أسهم للفارس وفرسه ثلاثة أسهم وللراجل سهمًا^(١) وفيها^(٢) معنى ذلك من حديث أنس، ومن حديث عروة البارقي^(٣)، ومنها حديث الزبير نحو ذلك عند أحمد^(٤)، ورجاله رجال "الصحيح"، وحديث أبي رُهم عند الدارقطني، وأبي يعلى، والطبراني^(٥)، وحديث أبي هريرة عند الترمذي، والنسائي^(٦) ومن حديث جرير عند مسلم^(٧) وغيره، وحديث عتبة بن عبد عند أبي داود^(٨)، وحديث جابر، وأسماء بنت يزيد^(٩) عند أحمد، وفي الباب أحاديث، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور، وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الفارس يأخذ له ولفرسه سهمين، والراجل سهمًا، وتمسكوا بحديث مُجَمَّع ابن جارية عند أحمد، وأبي داود^(١٠) قال: قُسمت خير على أهل الحديبية فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشر سهمًا، وكان الجيش ألفًا وخمسة مائة فيهم ثلاثمائة فارس فأعطى الفارس سهمين والراجل سهمًا. وهذا الحديث في إسناده ضَعُفٌ^(١١) وقال أبو داود: إن فيه وهما وإنه قال: ثلثائة فارس، وإنما كانوا مائتين.

وأما كونه يستوي في ذلك القوي والضعيف ومن قاتل ومن لم يقاتل؛ فلحديث ابن عباس عند أبي داود، والحاكم^(١٢) وصححه أبو الفتح^(١٣) في "الاقتراح" على شرط

(١) البخاري (٢٨٥١)، ومسلم (١٨٧٤). (٢) البخاري (٢٨٥٢)، ومسلم (١٨٧٣).

(٣) (١/١٦٦)، وهو ضعيف؛ فيه فُلَيْح بن محمد والنذر بن الزبير فيها جهالة، والحديث حسن لغیره.

(٤) أخرجه الدارقطني (٤/١٠١)، وأبو يعلى (١٢/٢٩٧)، والطبراني (١٩/١٨٦)، فيه إسحاق بن عبد الله ابن أبي قُرَوَّة مترك.

(٥) الترمذي (١٦٣٦)، والنسائي (٦/٢١٥)، وهو حسن.

(٦) (١٨٧٢).

(٧) (٢٥٤٢)، وهو ضعيف؛ فيه نصر الكِنَائي وشيخه مجهولان.

(٨) جابر (٣/٣٥٢) فيه خُصَيْن بن حرملة المَهْرِي مجهول وعتبة بن أبي حكَم مُخْتَلَف فيه والراجح ضعفه، وأسماء بنت يزيد (٦/٤٥٥) من رواية عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حَوْشَب، وهي منكورة.

(٩) أخرجه أحمد (٣/٤٢٠)، وأبو داود (٢٧٣٦). (١٠) عن يعقوب بن مُجَمَّع مقبول.

(١١) أخرجه أبو داود (٢٧٣٧)، والحاكم (٢/١٣٢). (١٢) (٣٧٩ص).

البخاري، أن رسول الله ﷺ قَسَمَ غَنَائِمَ بَدْرَ بِالسَّوَاءِ بَعْدَ وَقُوعِ الْخِصَامِ بَيْنَ مَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يِقَاتِلْ. وَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ أَحْمَدُ^(١) بِرِجَالِ "الصَّحِيحِ" مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ^(٢) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يَكُونُ حَامِيَةَ الْقَوْمِ وَيَكُونُ سَهْمَهُ وَسَهْمُ غَيْرِهِ سَوَاءً، قَالَ: «تَكِلْتُكَ أُمُّكَ ابْنَ أُمِّ سَعْدٍ، وَهَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِصُغْعَائِكُمْ؟!»، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا، وَالنَّسَائِيُّ^(٣) عَنْ مِصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: رَأَى سَعْدٌ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِصُغْعَائِكُمْ؟!». وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) وَصَحَّحَهُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَجُوزُ تَنْفِيلُ بَعْضِ الْجَيْشِ؛ فَلَمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٥) وَغَيْرُهُ، مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى سَلْمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ سَهْمَ الْفَارِسِ وَسَهْمَ الرَّاجِلِ جَمْعًا لَهُ. وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ^(٦) وَعِزَّاهُ الْمُنْذِرِيُّ^(٧) فِي "مَخْتَصَرِ السَّنَنِ" إِلَى مُسْلِمٍ^(٨) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَقَلَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَوْمَ بَدْرٍ سَيْفًا.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجُمْهُورُ، وَحَكَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هُوَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ؟، وَقَدْ وَرَدَ فِي تَنْفِيلِ السَّرِيَةِ حَدِيثُ حَبِيبِ بْنِ مُسْلِمَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ مَاجَةَ^(٩) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ^(١٠)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَلَ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ فِي بَدَأَتِهِ، وَنَفَلَ الثَّلَاثَ بَعْدَ

(١) (٣٢٢/٥)، وَهُوَ حَسَنٌ. (٢) (١٧٣/١).

(٣) الْبُخَارِيُّ (٢٨٩٦)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٥/٦).

(٤) أَحْمَدُ (١٩٨/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٩٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٤٦/٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٠٢) وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٥) (١٨٠٧).

(٦) أَحْمَدُ (١٧٨/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٤٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٧٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٤٨/٦).

(٧) (٥٤/٤). (٨) (١٧٤٨).

(٩) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥٩/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٤٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٨٥٣).

(١٠) ابْنُ الْجَارُودِ (١٠٧٩)، وَابْنُ حَبَانَ (١٦١/٧)، وَالْحَاكِمُ (١٣٣/٢) وَهُوَ صَحِيحٌ.

الخمس في رجعتة. وأخرج نحوه أحمد، وابن ماجه، والترمذي،^(١) وصححه ابن حبان^(٢) من حديث عبادة بن الصامت، وأخرج أحمد، وأبوداود،^(٣) وصححه الطحاوي^(٤) من حديث معن بن يزيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تُفْلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ»، وفي «الصحيحين»^(٥) من حديث ابن عمر، أن النبي ﷺ كان ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة عامة الجيش والخمس في ذلك كله. وفيها^(٦) أنه نفل بعض السرايا بعيراً بعيراً، وفي الباب أحاديث.

وأما كون للإمام الصفي وسهمه كأحد الجيش؛ فلحديث يزيد بن عبدالله بن الشَّحِيرِ عند أبي داود، والنسائي^(٧) وسكت عنه أبوداود، والمنذري^(٨) قال: كنا بالمربد إذ دخل رجل معه قطعة أديم، فقرأناها، فإذا فيها: «مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى نَبِيِّ زُهَيْرِ بْنِ قَيْسٍ، إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَقَمْتُمْ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ، وَأَدَيْتُمُ الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ وَسَهْمَ النَّبِيِّ ﷺ وَسَهْمَ الصَّفِيِّ أَنْتُمْ آمِنُونَ بِأَمَانِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، فقلنا: من كتب لك هذا؟ قال: رسول الله ﷺ. قال المنذري^(٩): ورواه بعضهم^(١٠) عن بريد بن عبدالله. وسمى الرجل النمر بن تَوْلَبٍ، وأخرج أبوداود^(١١) عن الشَّعْبِيِّ مرسلاً قال: كان للنبي ﷺ سهم يدعى الصفي إن شاء عبداً، وإن شاء أمة، وإن شاء فرساً يختاره قَبْلَ الخمس. وأخرج أبوداود^(١٢) من

(١) أحمد (٣٢٠/٥)، وابن ماجه (٢٨٥٢)، والترمذي (١٥٦١).

(٢) (١٧٢/٧) وهو منكر والصحيح عن حبيب بن مسلمة الفهري اضطرب فيه عبدالرحمن بن الحارث بن غِيَّاش بن أبي ربيعة وهو ضعيف.

(٣) أحمد (٤٧٠/٣)، وأبوداود (٢٧٥٣).

(٤) «شرح معاني الآثار» (٢٤٠/٣)، والحديث جيد.

(٥) البخاري (٣١٣٥)، ومسلم (١٧٥٠). (٦) البخاري (٣١٣٤)، ومسلم (١٧٤٩).

(٧) أخرجه أبوداود (٢٩٩٩)، والنسائي (١٣٤/٧). (٨) (٢٣١/٤) والراجح إرساله كما في أبي داود.

(٩) «المختصر» (٢٣١/٤).

(١٠) قال ابن حجر: الغير المذكور الذي سماه: محمد بن سلام الجمحي في «طبقات الشعراء». «التهذيب».

(١١) (٢٩٩١). (١٢) (٢٩٩٢).

حديث ابن عون مرسلًا نحوه، وأخرج أحمد، والترمذي،^(١) وحسنه من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ تنفل سيفه ذا الفقار يوم بدر. وأخرج أبو داود^(٢) من حديث عائشة قالت: كانت صنية من الصفيي. وأخرج أبو داود^(٣) أيضًا من حديث أنس نحوه، ويعارضه ما في «الصحيحين»^(٤) وغيرهما من حديث أنس أيضًا قال: صارت صنية لِدِحْيَةَ الْكَلْبِيِّ، ثم صارت لرسول الله ﷺ، وفي رواية أنه اشتراها منه بسبعة أَرُؤْسٍ.

وأما كونه يَرَضُّخُ من الغنيمة لمن حضر؛ فلحديث ابن عباس^(٥) وغيره أنه سأله سائل عن المرأة والعبد هل كان لهما سهم معلوم إذا حضر البأس^(٦)؟ فأجاب: إنه لم يكن لهما سهم معلوم إلا أن يحذا من غنائم القوم، وفي لفظ: أن النبي ﷺ كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى، ويحذين من الغنيمة. وأما بالسهم فلم يضرب لهن، وأخرج أبو داود، وابن ماجه، والترمذي،^(٧) وصححه من حديث عُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللحم أنه شهد خيبر مع مواليه، فأمر له ﷺ من خُرُثِي المتاع. وأخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي^(٨) من حديث حَشْرَجِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ أَبِيهِ أَنَّهَا خَرَجَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ خَيْبَرَ سَادِسَةَ سِتْ نِسْوَةٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ إِلَيْنَا فَجِئْنَا، فَرَأَيْنَا فِيهِ الْغَضَبَ، فَقَالَ: «مَعَ مَنْ خَرَجْتُمْ؟! وَيَا ذِينَ مَنْ خَرَجْتُمْ؟!» فقلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، خَرَجْنَا نَغْزِلُ الشَّعْرَ، وَنَعِينُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَعَنَا دَوَاءٌ لِلْجَرَحَى، وَنَنَاوِلُ السَّهَامَ وَنَسْقِي السَّوِيقَ. قَالَ: «أَقُمْنَ» فَانصرفن حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال قال: فقلت لها: يا جدة، وما كان ذلك؟ قالت: تمرًا. وفي

(١) أحمد (٢٧١/١) والترمذي (١٣٠/٤)، فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد، ضعيف.

(٢) (٢٩٩٤) والصحيح مرسل عن محمد بن سيرين.

(٣) (٢٩٩٥) وصحته متوقفة على ثبوت سماع عمرو بن أبي عمرو من أنس.

(٤) البخاري (٢٢٢٨)، ومسلم (١٣٦٥). (٥) رواه مسلم (١٨١٢).

(٦) في الأصلين: الناس، والتصويب من مسلم.

(٧) أبو داود (٢٧٣٠)، وابن ماجه (٢٨٥٥)، والترمذي (١٥٥٧) وهو صحيح.

(٨) أحمد (٢٧١/٥)، وأبو داود (٢٧٢٩)، والنسائي (٢٧٧/٥).

إسناده رجل مجهول^(١) وهو حَشْرَج، وقال الخطابي^(٢): إسناده ضعيف لا تقوم به الحجة. وأخرج الترمذي^(٣) عن الأوزاعي مرسلًا قال: أسهم النبي ﷺ للصبيان بخير. وحديث حَشْرَج كما عرفت ضعيف، وهذا مرسل فلا ينتهضان لمعارضة ما تقدم، وقد حمل الإسهام هنا على الرُّضْخ جمعًا بين الأحاديث، وقد اختلف أهل العلم في ذلك، فذهب الجمهور إلى أنه لا يسهم للنساء والصبيان، بل يُرَضُّخُ لهم فقط إن رأى الإمام ذلك.

وأما كونه يُؤثِّرُ المؤلفين إن رأى في ذلك صلاحًا؛ فلحديث أنس في البخاري^(٤) وغيره أن النبي ﷺ قسم الغنائم في أشراف قريش؛ تأليفًا لهم، وترك الأنصار والمهاجرين. وهكذا ثبت في «الصحيح»^(٥) من حديث ابن مسعود وغيره أن النبي ﷺ أعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل، وأعطى عُيَيْنَةَ مثل ذلك، وأعطى أناسًا من أشراف العرب، والقصة مشهورة مذكورة في كتب السير بطولها، والمراد بأشراف قريش أكابر مُسْلِمَةِ الفتح كأبي سفيان بن حرب، وسهيل بن عمرو، وَحُوَيْطِب بن عبد العزى، وحكيم بن حزام، وصفوان بن أمية.

وأما كونه إذا رجع ما أخذه الكفار من المسلمين كان لملكه؛ فلحديث عِمْران ابن حُصَيْن عند مسلم^(٦) وغيره، أن الْعُصْبَاء ناقة رسول الله ﷺ أصيبت فركبتها امرأة من المسلمين ورجعت إلى رسول الله ﷺ وقد كانت نذرت أن تنحرها إذا نجاها الله عليها، فقال رسول الله ﷺ: «لَا وَفَاءَ بِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ». وأخرج البخاري^(٧) وغيره عن ابن عمر، أنه ذهب فرس له، فأخذه العدو فظهر عليهم المسلمون، فرد عليه في زمن رسول الله ﷺ، وَأَبَقَ عبد له فلحق بأرض الروم، وظهر عليهم المسلمون فردوه عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ.

(١) وبقي مجهول آخر رافع بن سلمة.

(٢) «المعالم» (٢/٢٦٦).

(٣) (٤/١٢٦).

(٤) (٣١٤٦)، ومسلم (١٠٥٩) أيضًا.

(٥) البخاري (٣١٥٠)، ومسلم (١٠٦٢).

(٦) (١٦٤١).

(٧) (٣٠٦٧).

وفي رواية لأبي داود^(١)، أن غلامًا لابن عمر أبقى إلى العدو وظهر عليهم المسلمون فردّه صلى الله عليه وسلم إلى ابن عمر ولم يقسم. وقد ذهب الشافعي، وجمعة من أهل العلم أن أهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئًا من المسلمين ولصاحبه أخذه قبل الغنيمة وبعدها، وروى عن علي والزُهري، وعمر بن دينار أنه لا يرد أصلًا ويختص به أهل الغنائم، وروى عن عمر، وسليمان بن ربيعة، وعطاء، والليث، ومالك، وأحمد، وآخرين إن وجده صاحبه قبل القسمة فجزّ أحق به، وإن وجده بعد القسمة فلا يأخذه إلا بالقيمة، وقد روى عن ابن عباس الدارقطني^(٢) مثل هذا التفصيل مرفوعًا وإسناده ضعيف جدًا^(٣)، وقد ذهب إلى هذا التفصيل الهدوية، وروى عن الفقهاء السبعة.

وأما كونه يحرم الانتفاع بشيء من الغنيمة قبل القسمة إلا الطعام والعلف؛ فلحديث رُوِيَ عن ثابت بن ثابت عند أحمد، وأبي داود، والدارمي، والطحاوي، وابن حبان^(٤) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَتَنَاوَلَ مَغْنَمًا حَتَّى يُقَسَمَ، وَلَا يَلْبَسَ ثَوْبًا مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أُخْلِفَهُ رَدَّهُ فِيهِ وَلَا أَنْ يَرْكَبَ دَابَّةً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا رَدَّهَا فِيهِ»، وفي إسناده محمد بن إسحق وفيه مقال معروف^(٥)، وقال ابن حجر^(٦): إن رجال إسناده ثقات. وقال أيضًا: إن إسناده حسن^(٧)، وأخرج البخاري^(٨) من حديث ابن عمر قال، كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه. وزاد أبو داود^(٩): فلم يؤخذ منهم الخُمس.

(١) (٢٦٩٩). (٢) (١١٤/٤).

(٣) فيه الحسن بن عمارة متروك.

(٤) أخرجه أحمد (١٠٨/٤)، وأبو داود (٢٧٠٨)، والدارمي (٢٤٨٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٥١/٣)، وابن حبان (١٧٠/٧) صحيح له طرق.

(٥) مدلس وقد توبع، ولا مزيد على ما قاله الحافظ.

(٦) «البلوغ» (١٢٩٦). (٧) «الفتح» (٢٩٤/٦).

(٨) (٣١٥٤). (٩) (٢٧٠١).

وصحح هذه الزيادة ابن حبان^(١)، وأخرج أبوداود، والبيهقي^(٢) وصححه من حديث ابن عمر أيضاً، أن جيشاً غنموا في زمن رسول الله ﷺ طعاماً وعسلًا فلم يأخذ منهم الخمس. وأخرج مسلم^(٣) وغيره من حديث عبدالله بن المغفل قال: أصبت جرأاً من شحم يوم خيبر فالترمته، فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً، فالتفت فإذا رسول الله ﷺ متبسماً. وأخرج أبوداود، والحاكم، والبيهقي^(٤) من حديث ابن أبي أوفى قال: أصبنا طعاماً يوم خيبر، وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه، ثم ينطلق. وأخرج أبوداود^(٥) من حديث القاسم مولى عبدالرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه حتى إن كنا لنرجع إلى رحالنا وأخرجت مملوءة منه. وقد تكلم في القاسم غير واحد، وقد ذهب إلى جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمة الجمهور سواء أذن الامام أو لم يأذن، وقال الزهري: لا يؤخذ شيء من الطعام ولا غيره. وقال سليمان بن موسى: يؤخذ إلا أن ينهى الإمام.

وأما كونه يحرم الغلول؛ فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(٦) وغيرهما في قصة العبد الذي أصابه سهم، فقال الصحابة: هنيئاً له الشهادة يا رسول الله، فقال: «كَلَّا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهُبُ عَلَيْهِ نَارًا أَحَدَهَا مِنَ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ». قال: ففزع^(٧) الناس، فجاء رجل بشارك أو بشراكين، فقال: يا رسول الله، أصبت هذا يوم خيبر، فقال رسول الله ﷺ: «شِرَاكٌ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ

(١) (١٥٨/٧) وهي غير محفوظة.

(٢) أبوداود (٢٧٠١)، والبيهقي (٥٩/٩) ولم أقف للبيهقي على تصحيح له وكأنه سبق قلم من الإمام الشوكاني وإلا فالصحح هو ابن حبان لا البيهقي، والحديث رجح الدارقطني وقفه في «العلل» (٣٢٧/١٢).

(٣) (١٧٧٢) وكذا البخاري (٤٢١٤).

(٤) أبوداود (٢٧٠٤)، والحاكم (١٢٦/٢)، والبيهقي (٦٠/٩) وهو صحيح.

(٥) (٢٧٠٦) وهو ضعيف؛ فيه ابن حشر مجهول، والقاسم مختلف فيه.

(٦) البخاري (٤٢٣٤)، ومسلم (١١٥). (٧) في (ق): ففرغ، وهو تصحيف.

نَارًا!!». وأخرج مسلم^(١) من حديث عمر بن الخطاب قال: لما كان يوم خيبر قتل نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا: فلان شهيد وفلان شهيد وفلان شهيد حتى مروا على رجل فقالوا فلان شهيد. فقال رسول الله ﷺ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ عَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةٌ»، وأخرج البخاري^(٢) وغيره من حديث ابن عمر قال: كان على ثَقْلٍ النبي ﷺ رجل يقال له: كَرْكَرَةٌ فَمَاتَ فقال رسول الله ﷺ: «هُوَ فِي النَّارِ»، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد عَلَّهَا، وقد قل عزوجل: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١]، وثبت في البخاري^(٣) وغيره من حديث أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ شَاةٌ» الحديث، وقد نقل النووي^(٤) الإجماع على أنه من الكبائر وقد ورد في تحريق متاع الغال ما أخرجه أبوداود، والحاكم، والبيهقي^(٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ وأبا بكر، وعمر حرقوا متاع الغال وضربوه. وفي إسناده زهير بن محمد الخراساني^(٦)، وأخرج أحمد، وأبوداود، والترمذي، والحاكم، والبيهقي^(٧) من حديث عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَجَدْتُمُ الْغَالَ قَدْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاصْرُبُوهُ»، وفي إسناده صالح بن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد^(٨).

(٢) (٣٠٧٤).

(١) (١١٤).

(٤) في «شرح لمسلم» (٢١٧/١٢).

(٣) (٣٠٧٣)، وكذا مسلم (١٨٣١).

(٥) أبوداود (٢٧١٥)، والحاكم (١٣١/٢)، والبيهقي (١٠٢/٩).

(٦) يروي أهل الشام عنه مناكير، قال ابن رجب: وأهل الشام يروون عنه روايات منكورة وقد بلغ الإمام أحمد روايات الشاميين عنه إلى أبلغ الإنكار، وقال: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر «شرح العلل» (٣٣٥ص).

وقال البخاري: روى عنه الوليد بن مسم مناكير «شرح العلل» لابن رجب (٣٣٥ص). قلت: وهذا من رواية الوليد بن مسلم عنه وفي بعض طرقه صرح الوليد أنه لم يسمعه ولكن قد صرح في الطرق الأخرى، وقد روى البيهقي (١٠٢/٩) الحديث عن عمرو بن شعيب موقوفًا.

(٧) أحمد (٢٢/١)، وأبوداود (٢٧١٣)، والترمذي (١٤٦١)، والحاكم (١٢٧/٢)، والبيهقي (١٠٣/٩).

(٨) قال البخاري: منكر الحديث تركه سليمان بن حرب روى عن سالم عن أبيه عن عمر رفعه «مَنْ غَلَّ =

وأما كون من جملة الغنمة الأسرى؛ فلا خلاف في ذلك.

وأما كونه يجوز القتل أو الفداء أو المن؛ فلقوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَتَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [نساء: ٤]، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ القتل للأسرى، وأخذ الفداء منهم، والمن عليهم ثبوتاً متواتراً في وقائع، ففي يوم بدر قتل بعضهم وأخذ الفداء من غالبهم، وأخرج البخاري^(١) من حديث جبير بن مطعم، أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر: «لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ بْنُ عَدِي حَيًّا، ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ»، وفي مسلم^(٢) من حديث أنس، أنه أخذ الثمانين نفر الذين هبطوا عليه وأصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ليقتلهم، ثم إن النبي ﷺ أعتقهم، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤] الآية، وقد ذهب الجمهور إلى أن الإمام يفعل ما هو الأحوط للإسلام والمسلمين في الأسرى فيقتل، أو يأخذ الفداء، أو يَمَنِّ. وقال الزُّهري، ومجاهد، وطائفة: لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً. وعن الحسن وعطاء لا يقتل الأسير، بل يُخَيَّر بين المن والفداء. وعن مالك لا يجوز المَن بغير فداء. وعن الحنفية لا يجوز المَن أصلاً لا بفداء ولا بغيره.

فصل

وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ الْعَرَبِ، وَقَتْلُ الْجَاسُوسِ، وَإِذَا أَسْلَمَ الْحَرْبِيُّ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَخْرَزَ أَمْوَالَهُ، وَإِذَا أَسْلَمَ عَبْدُ الْكَافِرِ صَارَ حُرًّا، وَالْأَرْضُ الْمَغْنُومَةُ أَمْرُهَا إِلَى الْإِمَامِ فَيَفْعَلُ الْأَصْلَحَ مِنْ قِيَمَتِهَا أَوْ تَرَكَهَا مَشْرُكَةً بَيْنَ الْغَانِمِينَ أَوْ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ أَمَّنَهُ أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ صَارَ آمِنًا، وَالرَّسُولُ كَالْمُؤْمِنِ،

= فأحرقوا متاعه" «التاريخ الأوسط» (٩٦/٢) المسمى بـ«الصغير» وقال: وعامة أصحابنا يحتجون بهذا الحديث في الغلول وهو باطل ليس له أصل، وصالح لا يُغْنَمُ عليه كما في «التهذيب»، وضعفه غير واحد من الحفاظ، وأعله أبوداود بالوقف على الوليد بن هشام.

(٢) (١٨٠٨).

(١) (٣١٣٩).

وَيَجُوزُ مُهَادَنَةُ الْكُفَّارِ وَتَوَ بَشْرَطٍ، وَإِلَى أَجَلٍ أَكْثَرَهُ عَشْرُ سِنِينَ، وَيَجُوزُ تَأْيِيدُ الْمُهَادَنَةِ بِالْحِزْبَةِ، وَيُمْنَعُ الْمُشْرِكُونَ وَأَهْلُ الذَّمِّ مِنَ السُّكُونِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

أقول: أما كونه يجوز استرقاق العرب، فلحديث أبي هريرة في «الصحيحين»^(١) وغيرهما، أنه كان عند عائشة سبيّة من بني تميم، فقال رسول الله ﷺ: «اغْتَنِيهَا؛ فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ»، وأخرج البخاري^(٢) وغيره أن النبي ﷺ قال حين جاء وفد هَوَازَنَ مسلمين فسأله أن يرَدَّ إليهم أموالهم وسبيهم، فقال رسول الله ﷺ: «أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا السَّبْيَ، وَإِمَّا الْبَالَ...» الحديث.

وفي «الصحيحين»^(٣) وغيرهما من حديث ابن عمر، أن جُويرية بنت الحارث من سبي بني المصطلق كانت عن نفسها، ثم تزوجها رسول الله ﷺ على أن يقضي كتبها فلما تزوجها، قال الناس: أصهار رسول الله ﷺ فأرسلوا ما بأيديهم من السبي، وأخرجه أحمد^(٤) من حديث عائشة، وقد ذهب إلى جواز استرقاق العرب الجمهور، وحكي في «البحر» عن المعزّة، والحنفية أنه لا يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف، واستدل بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُنْصَحَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] الآية، ولا يخفى أنه لا دليل في الآية على المطلوب ولو سلم ذلك كان ما وقع منه ﷺ مخصصاً لذلك، وقد صرح القرآن الكريم بالتخيير بين المَنِّ والفداء فقال: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]، ولم يفرق بين عربي وعجمي، واستدلوا أيضاً بما أخرجه الشافعي والبيهقي^(٥)، أن النبي ﷺ قال يوم حنين: «لَوْ كَانَ الْاِسْتِرْقَاقُ جَائِزًا عَلَى الْعَرَبِ لَكَانَ الْيَوْمَ إِنَّمَا هُوَ أُسْرٌ»^(٦)، وفي إسناده الواقدي وهو ضعيف جداً^(٧)، ورواه

(١) البخاري (٢٥٤٣)، ومسلم (٢٥٢٥). (٢) (٢٥٤٠، ٢٥٣٩).

(٣) البخاري (٢٥٤١)، ومسلم (١٧٣٠). (٤) (٢٧٧/٦) حسن.

(٥) ذكره البيهقي عن الشافعي في «السنن» (٧٤/٩) والحديث عن معاذ.

(٦) في (ك): أسرا. وفي (ق): أسرى. والصواب ما أثبتناه كما في «البدر المنير» (١٢٠/٩).

(٧) وبقي شيخه: موسى بن محمد بن إبراهيم، وهو متروك.

الطبراني^(١) من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفاً^(٢) من الواقدي وقد خصت الهدوية عدم جواز الاسترقاق بذكور العرب دون إناثهم، وقد أخذ رسول الله ﷺ الفدية من ذكور العرب في بدر وهو فرع الاسترقاق.

وأما قتل الجاسوس؛ فلحديث سلمة بن الأكوع عند البخاري^(٣) وغيره قال: أتى النبي ﷺ عين وهو في سفر، فجلس عند بعض أصحابه يتحدث، ثم انسل، فقال النبي ﷺ: «اطْلُبُوهُ فَأَقْتُلُوهُ». فسبقتهم إليه، فقتلته فَنَقَلَنِي رسول الله ﷺ سَلْبَهُ، وهو متفق على قتل الجاسوس الحربي.

وأما؛ الْمُعَاهَدُ والذمي فقال مالك والأوزاعي: ينتقض عهده بذلك. وأخرج أحمد، وأبوداود^(٤) عن فرات بن حيان أن النبي ﷺ أمر بقتله وكان عيناً لأبي سفيان وحليفاً لرجل من الأنصار فر بحلقة من الأنصار فقال: إني مسلم فقال رجل من الأنصار: يارسول الله، إنه يقول إنه مسلم، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْكُمْ رَجُلًا نَكَلَهُمْ إِلَى إِيْمَانِهِمْ، مِنْهُمْ: فُرَاتُ بْنُ حَيَّانَ»، وفي إسناده أبوهمام الدَّالُّ محمد بن حُبَّيْب، ولا يحتج بحديثه وهو يرويه عن سفيان، ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بشر بن السري البصري^(٥) وهو ممن اتفق على الاحتجاج به البخاري ومسلم، ورواه عن الثوري أيضاً عبَّاد بن الأزرَق العَبَّادَانِي وهو ثقة.

وأما كونه إذا أسلم الحربي قبل القدرة عليه أحرز ماله؛ فلحديث صخر بن عَيْلَةَ أن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ فَهُوَ أَحَقُّ بِأَرْضِهِ وَمَالِهِ». أخرجه أحمد،

(١) في «الكبير» (١٦٨/٢٠).

(٢) والعكس هو الصواب فيزيد بن عياض كذَّبه مالك والنسائي، والواقدي كذَّبه جمع من أهل العلم، وفي السند إلى يزيد أحمد بن رَشِيدَيْن وهو متروك كذبه أحمد بن صالح.

(٣) (٣٠٥١)

(٤) أحمد (٣٣٦/٤)، وأبوداود (٢٦٥٢) وفيه عننة أبي إسحاق.

(٥) عند أحمد في الرِّقْم المتقدم، وفي «الحلية» (١٨/٢).

وأبوداود، ورجاله ثقات^(١) وفي لفظ: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَزُوا أَمْوَالَهُمْ وَدِمَاءَهُمْ»، وأخرج أبويعلى^(٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ»، وضعفه ابن عدي بياسين الزيات^(٣) الراوي له عن أبي هريرة، قال البيهقي^(٤): إنما يروي عن ابن أبي مُلَيْكَةَ وعن عروة مرسلًا. وقد أخرجه عن عروة مرسلًا سعيد ابن منصور^(٥) برجال ثقات^(٦) أن النبي ﷺ حاصر بني قريظة فأسلم ثَعْلَبَةُ وأسيد ابنا^(٧) سَعِيَةَ فأحرز لهما إسلامهما أموالهما وأولادهما الصغار. ومما يدل على ذلك الحديث الصحيح الثابت من طرق أن النبي ﷺ قال: «فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا» وقد ذهب الجمهور إلى أن الحربي إذا أسلم طوعاً كانت له جميع أمواله في ملكه ولا فرق بين من أسلم في دار الحرب أو [في] دار الإسلام.

وأما كونه إذا أسلم عبد الكافر صار حراً؛ فلحديث ابن عباس عند أحمد، وابن أبي شيبه^(٨) قال: أعتق رسول الله ﷺ يوم الطائف من خرج إليه من عبيد المشركين، وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور^(٩) مرسلًا، وقصة أبي بكر في تدليه من حصن الطائف مذكورة في «صحيح البخاري»^(١٠)، ورواه أبوداود^(١١) عن الشَّعْبِيِّ عن رجل من ثَقِيف

(١) أحمد (٣١٠/٤)، وأبوداود (٢٠٦٧)، كلاحفيه عثمان بن أبي حازم وأبوهِ أبو حازم بن صخر بن غَيْلَةَ، كلاهما مجهول.

(٢) (٢٢٧/١٠). (٣) ابن عدي (٢٦٤٢/٧)، وهو متروك.

(٤) (١١٣/٩). (٥) «السنن» (٧٦/١).

(٦) هذا من المواضع التي اختلطت على الإمام الشوكاني، فسعيد بن منصور لم يخرج هذا الحديث وإنما أخرج حديث عروة: «من أسلم على شيء فهو له»، وهذا الحديث إنما أخرجه ابن إسحاق في «المغازي»، كما في «التلخيص» (١١١/٣).

(٧) في الأصلين: بن، وهو تصحيف صوابه كما ذكرناه كما في «التلخيص» (١١١/٤).

(٨) أحمد (٢٢٤/١)، وابن أبي شيبه (٥٣٦/٦) وفيه حجاج بن أرطاة ضعيف ومدلس، والحكم لم يسمع من مِقْسَمٍ إلا خمسة أحاديث ليس هذا منها.

(٩) (٢٩٠/٢). (١٠) (٤٣٢٦).

(١١) تبع الشوكاني المجد بن تيمية في عزوه لأبي داود، ولم أفق عليه في «السنن»، ولم يذكره المزي في «تحفة»

قال: سألنا رسول الله ﷺ أن يرد إلينا أبا بكرة وكان مملوكنا فأسلم قبلنا فقال: «لَا، هُوَ طَلِيقُ اللَّهِ، ثُمَّ طَلِيقُ رَسُولِهِ». وأخرج أبوداود، والترمذي،^(١) وصححه من حديث علي قال: خرج عبدان إلى رسول الله ﷺ يوم الحديبية قبل الصلح فكتب إليه مواليهم، فقالوا: والله يا محمد ما خرجوا إليك رغبة في دينك، إنما خرجوا هرباً من الرق! فقال ناس: صدقوا يا رسول الله، رُدَّهم إليهم. فغضب رسول الله ﷺ وقال: «مَا أَرَاكُمْ تَنْتَهُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مَنْ يَضْرِبُ أَعْنَاقَكُمْ عَلَى هَذَا» وأبى أن يردهم وقال: «هُمْ عَتَقَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». وأخرج أحمد^(٢) عن أبي سعيد الأعشم قال: قضى رسول الله ﷺ في العبد إذا جاء وأسلم، ثم جاء مولاه فأسلم أنه حر وإذا جاء المولى، ثم جاء العبد بعدما أسلم مولاه فهو أحق به. وهو مرسل.

وأما كون الأرض المغنومة أمرها إلى الإمام يفعل الأصلح من تلك الوجوه؛ فلأن النبي ﷺ قسم أرض قريظة والنضير بين الغانمين، وقسم نصف أرض خيبر بين المسلمين، وجعل النصف الآخر لما ينزل به الوفود، والأمور، ونوائب الناس كما أخرج أحمد، وأبوداود^(٣) من حديث بشير بن يسار عن رجل من الصحابة، وأخرج أيضاً نحوه أبوداود^(٤) من حديث سهل بن أبي حثمة، وقد ترك الصحابة ما غنموه من الأراضي مشتركة بين جميع المسلمين يقسمون خراجها بينهم، وقد ذهب إلى ما ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم وعمل عليه الخلفاء الراشدون، وأخرج مسلم^(٥) وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَخُمُسُهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».

وأما كون مَنْ أَمَّنَهُ أحد المسلمين صار آمناً؛ فلحديث علي عند أحمد، وأبي

= الأشراف» (١٦٦/١١)، وقد أخرجه أحمد (١٦٨/٤).

(١) أبوداود (٢٧٠٠)، والترمذي (٣٧١٥)، واللفظ لأبي داود، والحديث جيد.

(٢) ذكر المجد في «المنتقى» أنه من رواية أبي طالب عنه.

(٣) أحمد (٣٧/٤)، وأبوداود (٣٠١٢) وهو مرسل. (٤) (٣٠١٠) وهو صحيح.

(٥) (١٧٥٦).

داود، والنسائي والحاكم^(١) عن النبي ﷺ قال: «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ».

وأخرج أحمد، وأبوداود، وابن ماجه^(٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بلفظ: «يَدُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُؤٌ دِمَاؤُهُمْ وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَيُرِّدُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ»، وأخرجه ابن حبان^(٣) في «صحيحه» من حديث ابن عمر مطولاً، وأخرجه ابن ماجه^(٤) من حديث مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ مختصراً بلفظ: «الْمُسْلِمُونَ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَكَافُؤٌ دِمَاؤُهُمْ»، وأخرجه الحاكم^(٥) من حديث أبي هريرة مختصراً أيضاً، وأخرجه مسلم^(٦) من حديث أبي هريرة أيضاً بلفظ: «إِنَّ ذِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، وهو في «الصحيحين»^(٧) من حديث علي، وأخرجه البخاري^(٨) من حديث أنس، وفي الباب أحاديث، وقد أجمع أهل العلم على أن من أمنه أحد من المسلمين صار آمناً. قال ابن المنذر^(٩): أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة. انتهى.

وأما العبد، فأجاز أمانه الجمهور.

وأما الصبي، فقال ابن المنذر^(١٠): أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز انتهى. وأما المجنون، فلا يصح أمانه بلا خلاف.

(١) أخرجه أحمد (١٢٢/١)، وأبوداود (٤٥٣٠)، والنسائي (٢٨/٨)، والحاكم (١٤١/٢) وهو حسن لغيره وله طرق أخرى صحيحة منها في صحيح البخاري.

(٢) أحمد (١٩٢/٢)، وأبوداود (٤٥٣١)، وابن ماجه (٢٦٨٥) وهو حسن لغيره.

(٣) (٥٩٤/٧)، وهو حسن لغيره.

(٤) (٢٦٨٤)، وهو ضعيف بمرة؛ فيه عبدالسلام بن أبي الجثنوب متروك.

(٥) (١٤١/٢)، وهو ضعيف؛ فيه كثير بن زيد الأسلمي الراجح ضعفه.

(٦) (٢٣٧١)، البخاري (٣١٧٩)، ومسلم (١٣٧٠).

(٨) (٧٣٠٦)، وكذا مسلم (١٣٦٦).

(٩) في «الإجماع» (٢٤٦).

(١٠) في «الإجماع» (٢٤٨).

وأما كون الرسول كالمؤمنين؛ فلحديث ابن مسعود عند أحمد، وأبي داود، والنسائي والحاكم^(١) أن رسول الله ﷺ قال لِرَسُولِي مُسَيِّمَةً: «لَوْ كُنْتُ قَاتِلًا رَسُولًا لَقَتَلْتُكُمْ». وأخرج أحمد، وأبوداود^(٢) من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي، أن رسول الله ﷺ قال لهما: «وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَصَرَبْتُ أَعْنَاقَكُمْ»، وقد أخرج أحمد، وأبوداود، والنسائي، وابن حبان^(٣) وصححه، أن رسول الله ﷺ قال لأبي رافع لما بعثته قريش إليه، فقال: يا رسول الله، لا أرجع إليهم. فقال له رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَا أَخِيسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَخِيسُ الْبُرْدَ، وَلَكِنْ أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فَإِنْ كَانَ فِي قَلْبِكَ الَّذِي فِيهِ الْآنَ -يَعْنِي الْإِسْلَامَ- فَارْجِعْ».

وأما كونها تجوز مهادنة الكفار ولو بشرط وإلى أجل أكثره عشر سنين؛ فلحديث أنس عند مسلم^(٤) وغيره، أن قريشاً صالحوا النبي ﷺ فاشتروا عليه أن من جاء منكم لا نرده عليكم ومن جاء منا رددموه علينا، فقالوا: يا رسول الله، أكتب هذا؟ قال: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَ مِنْهُمْ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ قَرْبًا وَتَخْرُجًا»، وهو في البخاري^(٥) وغيره من حديث المسور بن مخرمة ومروان مطولاً، وفيه أن مدة الصلح بينه ﷺ وبين قريش عشر سنين، وقد اختلف أهل العلم في جواز مصالحة الكفار على رد من جاء منهم مسلماً، وفعله ﷺ قد يدل على جواز ذلك ولم يثبت ما يقتضي نسخه.

وأما قدر مدة الصلح؛ فذهب الجمهور إلى أنه يجوز أن يكون أكثر من عشر سنين؛ لأن الله سبحانه قد أمرنا بمقاتلة الكفار في كتابه العزيز، فلا يجوز مصالحتهم

(١) أخرجه أحمد (٣٩١/١)، وأبوداود (٢٧٦٢)، والنسائي (٣٠٥/٥) والحديث فيه عن عنة أبي إسحاق وهو مدلس ولم يصرح ولكن الحديث له طريق صحيحة عند عبدالرزاق (١٦٩/١٠) والطبراني «الكبير» (٢١٨/٩)، والحاكم (٥٣/٣).

(٢) أحمد (٤٨٨/٣)، وأبوداود (٢٧٦١)، وهو حسن لغیره.

(٣) أحمد (٨/٦)، وأبوداود (٢٧٥٨)، والنسائي (٢٠٥/٥)، وابن حبان (١٩١/٧)، وهو صحيح.

(٤) (٢٧١١).

(٥) (١٧٨٤).

بدون شيء من جزية أو نحوها، ولكنه لما وقع ذلك من النبي ﷺ كان دليلاً على الجواز إلى المدة التي وقع عليها الصلح، ولا تجوز الزيادة عليها رجوعاً إلى الأصل وهو وجوب مقاتلة الكفار ومناجزتهم الحرب، وقد قيل: إنها لا تجوز مجاوزة أربع سنين. وقيل: ثلاث سنين، ولا تجوز مجاوزة عشر سنين.

وأما كونه يجوز تأييد المهادنة بالجزية؛ فلما تقدم من أمره ﷺ بدعاء الكفار إلى إحدى ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمرو بن عوف الأنصاري في «الصحيحين»^(١) وغيرها، أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتها، وكان رسول الله ﷺ هو صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي. وأخرج أبو عبيد^(٢) عن الزُّهْرِيِّ مرسلاً قال: قَبِلَ رسول الله ﷺ الجزية من أهل البحرين وكانوا مجوساً. وأخرج أبوداود^(٣) من حديث أنس، أن النبي ﷺ بعث خالدًا إلى أَكْبَدِرِ دُوْمَةَ فأخذه، فأتوا به فحقن دمه وصالحه على الجزية. وأخرج أبو عبيد^(٤) في كتاب «الأموال» عن الزُّهْرِيِّ، أن أول من أعطى الجزية أهل نجران وكانوا نصارى، وقد جعل النبي ﷺ على أهل اليمن على كل حالم ديناراً كل سنة أو قيمته من المغافر يعني أهل الذمة منهم. رواه الشافعي في «مسنده»^(٥) عن عمر بن عبدالعزيز، وهو ثابت في حديث معاذ المشهور عند أبي داود^(٦)، وأخرج البخاري^(٧) وغيره من حديث المغيرة بن شعبه، أنه قال لعامل كسرى أمرنا رسول الله ﷺ أن

(١) البخاري (٣١٥٨)، ومسلم (٢٩٦١).

(٢) في كتابه «الأموال» (٨٥)، وهو ضعيف؛ فيه حجاج الظاهر أنه ابن أرتأة، وهو ضعيف ومذلس.

(٣) (٣٠٣٧)، وفيه عننة محمد بن إسحاق.

(٤) (٨٤)، وهو مرسل ضعيف بمرة؛ فيه يحيى بن أيوب الغافقي، سيئ الحفظ، ومراسيل الزهري من أضعف المراسيل.

(٥) في «المسند» كما في «ترتيبه» (١٢٩/٢).

(٦) أبوداود (٣٥٧٣) وتقدم الكلام عليه صفحة (٥٢٧).

(٧) (٣١٥٩).

نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده، أو تؤدوا الجزية. وأخرج البخاري^(١) عن ابن أبي نجيح قال: قلت لمجاهد: ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبيل اليسار وقد وقع الاتفاق على أنها تقبل الجزية من كفار العجم من اليهود والنصارى والمجوس. وقال مالك، والأوزاعي، وفقهاء الشام: إنها تقبل من جميع الكفار من العرب وغيرهم. وقال الشافعي: بأن الجزية تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماً ويلحق بهم المجوس في ذلك، وقد استدل من لم يجوز أخذها إلا من العجم فقط بما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد، والترمذي^(٢) وحسنه، أن النبي ﷺ قال لقريش: «إِنَّهُ يُرِيدُ مِنْهُمْ كَلِمَةً تَدِينُ لَهُمْ بِهَا الْعَرَبُ وَتُؤَدِّي إِلَيْهِمْ بِهَا الْعَجَمُ الْجَزِيَّةُ يَعْنِي كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ»، وليس هذا مما ينفي أخذ الجزية من العرب، ولا سيما مع قوله ﷺ في حديث سليمان بن بريدة المتقدم: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ أَوْ خِلَالٍ، -وَفِيهَا- الْجَزِيَّةُ».

وأما كونه يمنع المشركون وأهل الذمة من السكون في جزيرة العرب؛ فلحديث ابن عباس في «الصحيحين»^(٣) وغيرها، أن النبي ﷺ أوصى عند موته بثلاث: «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَأَجِزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِزُهُمْ» وَتَسِيَتْ الثالثة، والشك من سليمان الأحول وأخرج مسلم^(٤) وغيره من حديث عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لَا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدْعَ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا»، وأخرج أحمد^(٥) من حديث عائشة أن آخر ما عهد رسول الله ﷺ أن قال: «لَا يُزَكُّ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٍ»، وهو من رواية ابن إسحاق، قال: حدثني صالح بن كيسان، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها. والأدلة هذه قد دلت على إخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذمياً أو غير ذمي،

(١) (٢٩٧/٦) معلقاً وذكر ابن حجر أن عبدالرزاق وصله.

(٢) أحمد (٢٢٨/١)، والترمذي (٣٢٣٢)، وهو ضعيف؛ فيه يحيى بن غفارة مجهول والأعمش مدلس ولم يصرح.

(٣) البخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧). (٤) (١٧٦٧).

(٥) (٢٧٥/٦) حسن.

وقيل: إنما يمنعون من الحجاز فقط استدلالاً بما أخرجه أحمد، والبيهقي^(١) من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال: آخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم: «أَخْرِجُوا يَهُودَ الْحِجَازِ وَأَهْلَ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»، وهذا لا يصلح لتخصيص العام؛ لما تقرر في الأصول من أن التخصيص بموافق العام لا يصح، وقد حكى ابن حجر في «فتح الباري»^(٢) عن الجمهور أن الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة، قال: وهو مكة، والمدينة، واليامة وما وآلاها لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم الجزيرة. وعن الحنفية يجوز مطلقاً إلا المسجد الحرام، وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة، وقال الشافعي: لا يدخلون الحرم أصلاً إلا بإذن الإمام. وذهب الهدوية إلى أنه يجوز الإذن لهم بسكون جزيرة العرب لمصلحة المسلمين.

فصل

وَيَجِبُ^(٣) قِتَالُ الْبُغَاةِ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ، وَلَا يُشْبَعُ مُدِيرُهُمْ، وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَلَا تُغْنَمَ أَمْوَالُهُمْ.

أقول: أما وجوب قتال البغاة حتى يرجعوا إلى الحق، فلقوله تعالى: ﴿وَأَن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [احجرات: ٩]، فأوجب سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى ترجع إلى أمر الله، ولا فرق بين أن يكون البغي من أحد من المسلمين على إمامهم، أو على طائفة منهم.

وأما كونه لا يقتل أسيرهم إلى آخر ما ذكرناه؛ فلما أخرجه الحاكم، والبيهقي^(٤) عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن مسعود: «يَا بْنَ أُمِّ عَبْدِي، مَا حُكْمُ مَنْ بَغَى

(١) أحمد (١/١٩٥)، والبيهقي (٩/٢٠٨)، وهو جيد.

(٢) (٦/٢٨٤). (٣) وتصحف في (ك) إلى (يجوز).

(٤) الحاكم (٢/١٥٥)، والبيهقي (٨/١٨٢).

مِنْ أُمَّتِي؟» قال: الله ورسوله أعلم. فقال رسول الله ﷺ: «لَا يُتَّبَعُ مُدِيرُهُمْ وَلَا يُجَهَّزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ»، وفي لفظ: «وَلَا يُدْفَقُ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَا يُغْنَمُ مِنْهُمْ». سكت عنه الحاكم، وقال ابن عدي^(١): هذا الحديث غير محفوظ. وقال البيهقي^(٢): ضعيف. وقال صاحب «بلوغ المرام»^(٣): إن الحاكم صححه فوهم؛ لأن في إسناده كوثر بن حكيم وهو متروك. وصح عن علي من طرق نحوه موقوفاً [والصحيح أنه نادى بذلك منادي علي يوم صفين ولم يثبت الرفع]^(٤) وأخرج ابن أبي شيبة، والحاكم، والبيهقي^(٥) من طريق عبد خير عن علي بلفظ: نادى منادي علي يوم الجمل: أَلَا لَا يَتَّبِعُ مَدِيرَهُمْ وَلَا يُدْفَقُ عَلَى جَرِيحِهِمْ. وأخرج سعيد بن منصور^(٦) عن مروان بن الحكم قال: صرخ صارخ لعلي يوم الجمل: لَا يُقْتَلَنَّ مُدِيرٌ وَلَا يُدْفَقُ عَلَى جَرِيحٍ وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ أَلْقَى السِّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ. وأخرج أحمد في رواية الأثرم واحتج به عن الزُّهْرِيِّ قال: هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا أن لا يقاد أحد، ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن إلا ما وجد بعينه. وأخرج البيهقي^(٧) عن أبي أُمَامَةَ قال: شهدت صفين، فكانوا لا يُجِيزُونَ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يَقْتُلُونَ مُؤَلِّيًا، وَلَا يَسْلُبُونَ قَتِيلًا. وأخرج البيهقي^(٨) عن علي أنه قال يوم الجمل: إن ظفرتم على القوم فلا تطلبوا مدبراً، ولا تُجْيزُوا عَلَى جَرِيحٍ، وانظروا إلى ما حضروا به الحرب من آلة فاقبضوه، وما سوى ذلك فهو لورثتهم. قال البيهقي: هذا منقطع، والصحيح أنه لم يأخذ [منه] شيئاً ولم يسلب قتيلاً. ويؤيد جميع هذه الآثار أن الأصل في دماء المسلمين وأموالهم الحرم، فلا يحل شيء منها إلا بدليل شرعي، والمراد بالإجازة على الجريح، والإجهاز، والتدْفِيفُ: أن يتم قتله ويسرع فيه. وما حكاه الزُّهْرِيُّ من

(١) «الكامل» (٦/٢٠٩٦).

(٢) (٨/١٨٢).

(٣) (١١٩٥).

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من المطبوع.

(٥) ابن أبي شيبة (٦/٥٠٢)، والحاكم (٢/١٥٥)، والبيهقي (٨/١٨١).

(٦) «السنن» (٢/٣٣٧).

(٧) (٨/١٨٢) وظاهره الحسن.

(٨) (٨/١٨١) يعني أن محمد بن عمر بن علي لم يسمع من جده علي.

الإجماع على عدم القود يدل على أنه لا قصاص في أيام الفتنة. وقد أخرج هذا الأثر عن الزُّهْرِيِّ البیهقي^(١) بلفظ: هاجت الفتنة الأولى، فَأَذْرَكْتُ -يعني الفتنة- رجالاً ذوي عدد من أصحاب النبي ﷺ من شهد معه بدرًا، وبلغنا أنهم يرون أن هذا أمر الفتنة لا يقام فيه على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل، ولا حد في سبي امرأة سبيت، ولا يرى عليها حد، ولا بينها وبين زوجها ملاءمة، ولا يرى أن يقذفها أحد إلا جُلِدَ الحد، ويرى أن ترجع إلى زوجها الأول بعد أن تعدد عدتها من زوجها الآخر، ويرى أن يرثها زوجها الأول. انتهى قال في "البحر": ولا يجوز سبيهم ولا اغتنام ما يجلبوا به إجماعًا لبقائهم على الملة. وحكي عن أكثر العترة أنه يجوز اغتنام ما جلبوا به من مال وآلة حرب، وحكي عن النفس الزكية، والحنفية والشافعية أنه لا يغنم منهم شيء.

فصل

وَطَاعَةُ الْأَئِمَّةِ وَاجِبَةٌ إِلَّا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يُجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَلَمْ يُظْهِرُوا كُفْرًا بَوَاحًا، وَيَجِبُ الصَّبْرُ عَلَى جَوْرِهِمْ وَبَدَلُ النَّصِيحَةِ لَهُمْ، وَعَلَيْهِمُ الدُّبُّ عَنِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَفَّ يَدِ الظَّالِمِ. وَحَفِظُوا نُفُوسَهُمْ، وَتَدْبِيرَهُمْ بِالشَّرْعِ فِي الْأَبْدَانِ وَالْأَدْيَانِ وَالْأَمْوَالِ، وَتَفْرِيقُ أَمْوَالِ اللَّهِ فِي مَصَارِفِهَا، وَعَدَمُ الاسْتِثْنَاءِ بِمَا فَوْقَ الْكِفَايَةِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي إِصْلَاحِ السَّيِّئَةِ وَالسَّرِيرَةِ.

أقول: أما وجوب طاعة الأئمة إلا في معصية الله، فلقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، والأحاديث المتواترة في وجوب طاعة الأئمة منها ما أخرجه البخاري^(٢) من حديث أنس مرفوعًا: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَعْمَلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ [كَأَنَّ] رَأْسَهُ زَيْبَةٌ؛ مَا أَقَامَ فِيكُمْ كِتَابَ اللَّهِ». وفي

(١) (١٥٧/٨) وهو مرسى صحيح عن الزهري. (٢) (٧١٤٢).

«الصحيحين»^(١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»، وفي «الصحيحين»^(٢) أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً.

وأما كونه لا يجوز الخروج عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يُظهروا كفراً بواحاً؛ فلحديث عوف بن مالك عند مسلم^(٣) وغيره قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَتُحِبُّونَهُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قال: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننايهم عند ذلك؟ قال: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ إِلَّا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالِ قَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةٍ وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا عَنْ طَاعَةٍ». وأخرج مسلم^(٤) أيضاً وغيره من حديث حذيفة بن اليمان أن رسول الله ﷺ قال: «يَكُونُ بَعْدِي أَيْمَةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدْيِي وَلَا يَسْتَتُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيكُمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثَانِ إِنْسَانٍ»، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «تَسْمَعُ وَتَطِيعُ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»، وأخرج مسلم^(٥) أيضاً وغيره من حديث عَرْفَجَةَ الْأَشْجَعِيِّ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ بِجَمِيعٍ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ». وفي «الصحيحين»^(٦) من حديث عبادة بن الصَّامِت قال: بايعنا رسول الله ﷺ في منشطنا ومكرهنا، و عسرنا ويسرنا، وأثَّرتنا علينا، وألَّا ننزع الأمر أهله، إلَّا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم فيه من الله برهان. والبواح: بالموحدة والمهمله. قال الخطابي^(٧): معنى

(١) البخاري (٢٩٥٧)، ومسلم (١٨٣٥). (٢) البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩).

(٣) (١٨٥٥). (٤) (١٨٥٢).

(٥) البخاري (٧٠٥٦، ٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩). (٦) البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

(٧) «الأعلام» (٢٣٢٨/٤).

قوله بواحا، يريد: ظاهراً، وأخرج مسلم^(١) من حديث أبي هريرة عنه رضي الله عنه: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ فَمِيتُهُ جَاهِلِيَّةٌ»، وأخرج^(٢) نحوه أيضاً عن ابن عمر وفي «الصحيحين»^(٣) من حديث ابن عمر: «مَنْ كَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»، وأخرجاه أيضاً^(٤) من حديث أبي موسى، وأخرجه مسلم^(٥) من حديث أبي هريرة، وسلمة بن الأكوع^(٦)، والأحاديث في هذا الباب لا يتسع المقام لبسطها، وقد ذهب إلى ما ذكرنا جمهور أهل العلم، وذهب بعض أهل العلم إلى جواز الخروج على الظلّة أو وجوبه؛ تمسكاً بأحاديث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي أعم مطلقاً من أحاديث الباب، ولا تعارض بين عام وخاص ويحمل ما وقع من جماعة من أفاضل السلف على اجتihad منهم، وهم اتّقى الله وأطوع لسنة رسول الله صلّى الله عليه وآله ممن جاء بعدهم من أهل العلم.

وأما كونه يجب الصبر على جورهم؛ فلما تقدم من الأحاديث وفي «الصحيحين»^(٧) من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَهَاتَ فَمِيتُهُ جَاهِلِيَّةٌ»، وفيها^(٨) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ»، وأخرج أحمد^(٩) من حديث أبي ذر أن رسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «يَا أَبَا ذَرٍّ، كَيْفَ بِكَ عِنْدَ وَلَاةٍ يَسْتَأْذِنُونَ عَلَيْكَ بِهَذَا الْفُتْيِ؟» قال: والذي بعثك بالحق أضع سيفي على عاتقي، وأضرب حتى ألحقك. قال: «أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ ذَلِكَ؟! تَصْبِرُ حَتَّى تُلْحَقَنِي»، وفي الباب أحاديث كثيرة.

(٢) (١٨٥١).

(١) (١٨٤٨).

(٤) البخاري (٧٠٧١)، ومسلم (١٠٠).

(٣) البخاري (٧٠٧٠)، ومسلم (٩٨).

(٦) (٩٩).

(٥) (١٠١).

(٨) البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢).

(٧) البخاري (٧١٤٣)، ومسلم (١٨٤٩).

(٩) (١٨٠/٥)، وهو ضعيف؛ فيه أحمد بن محمد بن أيوب أبو جعفر الوراق مختلف فيه، وخلاصته: أنه ضعيف، وروايته عن أبي بكر بن عياش مثاكير، وخالد بن وهبان وسليمان بن الجهم كلاهما مجهول.

وأما وجوب بذل النصيحة لهم؛ فلما ثبت في «الصحيح»^(١) من أن: «الدَّيْنُ النَّصِيحَةُ: لِلَّهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ»، من حديث تميم الداري بهذا اللفظ، والأحاديث الواردة في مطلق النصيحة متواترة، وأحق الناس بها الأئمة.

وأما كونه يجب على الأئمة الذب عن المسلمين... إلى آخر ما في المختصر؛ فذلك معلوم من أدلة الكتاب والسنة التي لا يتسع المقام لبسطها ولا خلاف في وجوبها جميعها على الإمام، وهذه الأمور هي التي شرع الله نصب الأئمة لها، فمن أخلَّ من الأئمة والسلطين بشيء منها فهو غير مجتهد لرعيته ولا ناصح لهم، بل غاش خائن، وقد ثبت في «الصحيحين»^(٢) وغيرهما من حديث مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، وفي لفظ لمسلم: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْتَهِدُ لَهُمْ وَلَا يَنْصَحُ لَهُمْ إِلَّا لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ». وأخرج مسلم^(٣) وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَرَّقَ بِهِمْ فَارَّقْ بِهِ»، وبالجملة فعلى الإمام والسلطان أن يقتدي برسول الله ﷺ وبالخلفاء الراشدين في جميع ما يأتي ويذر، فإنه إن فعل ذلك كان له ما لأئمة العدل من الترغيبات الثابتة في الكتاب والسنة، وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة.

وإلى هنا انتهى تحرير ما أردناه بمعونة الله، فله الحمد كثيراً في يوم السبت لاثنتي عشرة خلت من جمادى الآخرة سنة عشرين ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

(٢) البخاري (٧١٥٠)، وسلم (١٤٢٠).

(١) مسلم (٨٨).

(٣) (١٨٢٨).

رفع

عبد الرحمن النخعي
أسكنه الله الفردوس

فهرس الأحاديث

- آلى من نسائه شهراً، ثم دخل بين بعد ذلك. ٣٢٦
 آمرك بوالديك خيراً..... ٦٢١
 الآن بردت عليه جلده..... ٥١٠
 أباك..... ٣٤٤
 ابتاعي فأعتقي؛ فإنها الولاء لمن أعتق... ٤٢٢
 اتبع علي بن إبلا بقلائص من إبس الصدقة إلى محلها ٣٧٢
 .بدأن بميامنها، ومواضع الوضوء منها.... ١٩٤
 أبرهما، فإن الإثم على المحنت..... ٤٤٤
 أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق. ٣١٦
 أبك جنوناً؟!..... ٥٤٩
 ابن أخت القوم منهم..... ٦١٠
 أباها وثناً أو طاغية؟..... ٤٤٩
 أأذن لي أن أعطي هؤلاء..... ٤٧٩
 أتبعه الماء ولم يغسله..... ٩٨
 أحلفون وتستحلفون قاتلكم..... ٥٩٦
 أتردين حديثه؟..... ٣٢٤
 أتردين عليه حديثه؟..... ٣٢٣
 أتردين عليه حديثه التي أعطاك؟..... ٣٢٣
 أترضى أن أزوجهك فلانة؟..... ٢٩٣
 أترضين أن أزوجهك فلانة؟..... ٢٩٣
 أنتفع في حد من حدود الله؟!..... ٥٥٢
 أتشهد أن محمداً رسول الله؟..... ٢٤٢
 أتشهد أن لا إله إلا الله؟..... ٢٤٢
 اتقوا الله واعدلوا في أولادكم..... ٤٣٣
 اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد،
 وقارعة الطريق، والظل..... ٧١
 اتقوا اللّاعنين..... ٧٠
 ائتموا بأهل مكة، فإننا قوم سفر..... ١٨١
 أتى برجل قد شرب الخمر فجلد بجريدتين نحو أربعين.. ٥٦٧
 أتى رسول الله ﷺ بصبي يحنكه..... ٦٢
 أتى المزدلفة، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان
 واحد وإقامتين..... ٢٧٥
 أتيت رسول الله ﷺ وكان لي عليه دين ٣٨١
 اجتمع في يومكم هذا عيدان، فمن شاء أجزأه
 من الجمعة وإنّا مجمعون..... ١٦٨
 اجعلوا أئمتكم خياركم؛ فإنهم وفدكم فيما بينكم
 وبين ربكم..... ١٥١
 اجلس فقد أذيت..... ١٦٥
 اجلسوا، وخالفهم..... ٢٠٨
 أجيئوا هذه الدعوة إذا دعيتهم لها..... ٤٩٧
 أحب الحديث إليّ أصدقه، فاخترأوا إحدى
 الطائفتين إمّا السبي، وإمّا المال..... ٦٤١
 احتجم حجه أبو طيبة..... ٣٨٨
 احتجم وأعطى الحجام أجره..... ٣٨٨

- أدركهما فارتجعهما، ولا تبعهما إلا جميعاً... ٣٦١
 ادفعوا إليهم ما صلّوا الخمس..... ١٢، ٢٣٤
 ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً..... ٥٥١
 ادفنوهم بدمائهم وثيابهم..... ١٩٦
 أدّوا العشر في العسل..... ٢٣٢
 إذ ابتعت طعاماً فلا تبعه حتّى تستوفيه... ٣٥٩
 إذا ابتعت فاكتمل، وإذا بعت فكل..... ٣٦٠
 إذا أتاك المصدق فأعطه صدقتك..... ٢٣٤
 إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه..... ٢٨٨
 إذا أتى أحدكم حائطاً فأراد أن يأكل..... ٤٦٩
 إذا أتى أحدكم على ماشية فإن كان فيها
 صاحبها فليستأذن..... ٤٦٩
 إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقاً... ٥٠٧
 إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة..... ٧٢
 إذا اجتمع الدّاعيان فأجب أقربهما باباً... ٤٩٧
 إذا اجتهد الحاكم فصاب فله أجران..... ٥٣٠
 إذا أجمرت الميت، فأجروه ثلاثاً..... ١٩٧
 إذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك..... ٣٧٨
 إذا اختلف البيعان وليس بينهما يئنة..... ٣٧٨
 إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع... ٤٠٢
 إذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل... ٤٥٨
 إذا أرسلت كلبك فاذكر اسم الله..... ٤٥٧
 إذا أرسلت كلبك المعتم وذكر اسم الله..... ٤٥٧
 إذا استغنوا فليخلّوا سبيلها..... ٤١٩
 إذا استهلّ السقط صلّي عليه وورث..... ٦١٣
 إذا استهل المولود ورث..... ٦١٢
 إذا أسلم الرّجل فهو أحقّ بأرضه وماله... ٦٤٢
 أحسن إليها فإذا وضعت فأنتني..... ٥٥٤
 أحسنت اتركها حتّى تماثل..... ٥٥٥
 أحصنت؟ قال نعم..... ٥٥٣
 احضروا الذّكر وادنوا من الإمام؛ فإنّ الرّجل
 لا يزال يتباعد..... ١٦٧
 احفروا وأعمقوا وأحسنوا..... ٢٠٨
 احفظ عورتك إلا من زوجك..... ١٢٢، ٤٨٣
 احفظ وعاءها وعددها ووكاءها..... ٥٢٢
 أحقّ الشّروط أن يوفى به ما استحلّتم به الفروج... ٢٩٦
 أحلّ الذّهب والحرير للإناث من أمّتي.. ٤٨٤
 أحلّ لنا ميتتان ودمان..... ٤٦٤
 احلف..... ٥٤٢
 احلق أو قصّر ولا حرج..... ٢٧٧
 أحلّوا من إحرامكم بطواف البيت..... ٢٧٣
 أحییّ والداك؟..... ٦٢٠
 أحياء..... ١٨٩
 اختر منهنّ أربعاً..... ٢٩٩
 أخذ الثّانين النفر الذين هبطوا عليه
 وأصحابه من جبال التنعيم..... ٦٤٠
 أخذ من العسل العشر..... ٢٣١
 أخذناه من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله ﷺ... ٢٣٢
 أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا
 الوفد بنحو ما كنت أجيزهم..... ٦٤٨
 أخرجوا يهود الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب... ٦٤٩
 أدّ الأمانة إلى من ائتمنك..... ٤٠٨
 ادعوا الحدود بالشّبهات..... ٥٥١
 ادعوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم..... ٥٥٠

- إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه ٢٣، ٣٥٩
 إذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة ١١٠
 إذا أقرض أحدكم قرضاً ٣٨١
 إذا أقرض فلا يأخذ هديّةً ٣٨٢
 إذا أكل أحدكم طعاماً، فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيراً منه ٤٧٣
 إذا أكل أحدكم طعاماً، فليقل باسم الله ٤٧١
 إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصّحفة ٤٧٢
 إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسح يده حتى يلعنه أو يلعنها ٤٧٢
 إذا أمسك الرّجل الرّجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك ٥٨٤
 إذا أمن الإمام فأمنوا ١٣٥
 إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ٢٥٥
 إذا بايعت، فقل لا خلافة ٣٧٨
 إذا تعالت من نفاسها فاجلدها خمسين ٥٥٨
 إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماءً ثم لينثر ٨٠
 إذا توضأت فانثر ٨٠
 إذا توضأت فضمض ٨٠
 إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ١٠٠
 إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ٥٩
 إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ٢٨٨
 إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها ٩٥
 إذا حرّم الرجل امرأته فهي يمينٌ يكفرها ٣٢١
 إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر ١٨٩
 إذا حلفت على يمينٍ فرأيت غيرها خيراً منها ٤٤١
 إذا حلفت، فأذني، فأذنته ٢٨٩
 إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يبلي ركعتين ١٤٧
 إذا دخل الرّجل بيته فذكر اسم الله عند دخوله وعند طعامه ٤٧١
 إذا دعا الرّجل امرأته إلى فراشه ٣٠٨
 إذا دعي أحدكم إلى طعامٍ فليجب ٤٩٧
 إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها ٤٩٧
 إذا دعي أحدكم فليجب، وإن كان صائماً ٤٩٧
 إذا ذبح أحدكم فليجهز ٤٦٢
 إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطب بثلاثة أحجار، فإنها تجزئ عنه ٧٥
 إذا رأيتم الجنّاة فقوموا لها حتى تخلّفكم أو توضع ٢٠٧
 إذا رأيتم الجنّاة فقوموا لها فمن اتّبعتها فلا يجلس حتى توضع ٢١
 إذا رأيتم الجنّاة فقوموا لها، فمن اتّبعتها فلا يجلس حتى توضع ٢٠٧
 إذا رأيتم هلال ذي الحجة ٤٩٥
 إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاث مرّات ١٣٨
 إذا رميت بالمعراض فخرق فكل، وإن أصابه بعرضه فلا تأكل ٤٥٧
 إذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله ٤٦٠
 إذا رميت بسهمك، فغاب ثلاثة أيّام وأدركته، فكله ما لم ينتن ٤٦٠
 إذا رميت الصّيد فوجدته بعد يوم ٤٦٠
 إذا رميتم الجمرّة، فقد حلّ لكم كلّ شيء ٢٧٦
 إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها ٥٥٨
 إذا سمعتم التّداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن ١٢٠
 إذا شرب أحدكم فلا يتنفّس في الإناء ٤٧٨

- إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً... ٦٣
- إذا شك أحدكم فلم يدر أواحدة صلى... ١٥٨
- إذا شك أحدكم في صلاته... ١٥٨
- إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف... ١٥٤
- إذا صمت من الشهر، فصم ثلاث عشرة... ٢٥٣
- إذا ضن الناس بالدينار والدرهم... ٣٧٢
- إذا علمت أن سهمك قتله ولم تر فيه أثر سبع فكل... ٤٦٠
- إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير؛ فليتعوذ بالله من أربع... ١٣٢
- إذا قال المؤذن الله أكبر... ١٢٠
- إذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة فيها... ٣٨٣
- إذا قعد أحدكم فليقل... ١٣٢
- إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله والصلوات والطيبات... ١٣٧
- إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت... ١٦٦
- إذا قمت إلى الصلاة فكبر... ١٣٠
- إذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا التاسع... ٢٥٢
- إذا كان لإحداكن مكاتب، وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه... ٤٢٣
- إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث... ٥٢
- إذا كان يداً بيد... ٣٥٩
- إذا كف أحدكم أخاه، فليحسن كفه... ١٩٥
- إذا لم يسمه... ٤٤٨
- إذا مات الإنسان انقصر عمله إلا من ثلاثة صدقة جارية... ٤٢٦
- إذا مسّت إحداكن فرجها فلتتوضأ... ٩٤
- إذا هم أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين... ١٤٧
- إذا وجدتم الغال قد غل فأحرقوا متاعه... ٦٣٩
- إذا وطئ أحدكم ببعثه الأذى فإن الثراب له طهور... ٥٩
- إذا وطئ الأذى بخفيه فطهورها الثراب... ٥٩
- إذا وقعت لقمة أحدكم فليسط عنها الأذى وليأكلها... ٤٧٢
- اذبحها ولا تصلح لغيرك... ٤٩٣
- إذن أي صائم... ٢٤٥
- إذن لا ترجعها وتدع ولدنا صغيراً لبس له من يرضعه... ٥٥٣
- أذنا لك؟... ٦٢١
- الأذنان من الرأس... ٨٣
- إذنه ﷺ لهند بنت عتبة أن تأخذ من ما زوجها... ٣٤١
- أذهب إلى صاحب صدقة بني زريق... ٣٢٨
- أذهب إلى اليمن... ٥٧٢
- أذهب فاطمعه أهلك... ٢٤٧
- أذهب، فاقتله... ١٧٨
- أذهب فاقلع نخله... ٤٠٥
- أذهب فأنت حر... ٤١٩
- أذهبوا به إلى حائط بني فلان فروه أن يغتسل... ٩٧
- أذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه، ثم اتوني به... ٥٦٢
- أربع لم يكن يدعهن رسول الله ﷺ... ٢٥١
- أربع لا تجوز في الأصاحي العوراء البين عورها... ٤٩٣
- ارجع إليها فاستأذنهما، فإن أذنا لك فجاهد... ٦٢١
- ارجع فلن أستعين بمشرك... ٦٢٢
- أرجعه... ٤٣٣
- أرسل إلى أم سلمة بخطبها... ٢٨٦
- أرضعني حتى يدخل عليك... ٣٤٨
- أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين؟... ٣٠٦

أرقها..... ٤٧٨	اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبدٌ
أرقها فقال إني لا أروى من نفس واحد ٤٧٨	حبشيٌّ كأن رأسه زبيبةً ٦٥١
أركبها..... ٢٨١	الأسنان سواء الثنية والضرس سواء ٥٩٢
أركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها حتى تجد ظهراً ٢٨١	أسهم للفارس وفرسه ثلاثة أسهم وللراجل سهمًا ٦٣٢
أركبها فقال إنها بدنة ٢٨١	أسهم النبي ﷺ للصبيان بخير ٦٣٦
أرم ولا حرج ٢٧٦	اشتري صفيه بسبعة أرؤس من دحية الكلبي ٣٧١
استأذن النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى	اشتري عبدًا بعدين ٣٧١
من أجل سقايته ٢٧٧	اشتري النبي ﷺ صفيه بسبعة أرؤس ٦٣٤
استتاب رجلاً أربع مرات ٥٧٥	الإشراك بالله، وعقوق الوالدين ٥٤٥
استحلّفوا ٥٩٧	أصاب الفطرة ١٨٩
استعان بناس من اليهود يوم خيبر ٦٢٣	أصبت جراباً من شحم يوم خيبر ٦٣٨
استفت قلبك ٥٦	أصبت السنة ١٠٨
استفت قلبك وإن أفتاك المفتون ٥٥	أصبتهم، أقسموا واضربوا لي معكم سهماً ٣٩٠
استهها عليه ٣٥٠	أصبنا طعاماً يوم خيبر ٦٣٨
استوصوا بالنساء خيراً، فإنها هنّ عندكم عوان ٣٠٨	اصنعوا كلّ شيء إلا النكاح ١١٣
استوصوا في النساء خيراً؛ فإنها هنّ عندكم عوان ٢٩٧	اصنعوا لآل جعفر طعاماً ٢١٥
أسرع النبي ﷺ حتى تقطعت نعالنا يوم مات	الإضرار في الوصية من الكبائر ٥٩٩
سعد بن معاذ ٢٠٣	اضرب بهذا الحائط؛ فإنّ هذا شراب من لا
أسرعوا بالجنازة؛ فإن كانت سالحة قدّمتموها	يؤمن بالله واليوم الآخر ٤٧٧
إلى الخير ٢٠٣	اضربوه حذء ٥٥٤
أسرقت؟ قل لا ٥٦٢	إطراق فحلها، وإعارة دلوها، ومنحتها ٤١١
اسعوا، فإن الله كتب عليكم السعي ٢٧٢	اطلبوه فاقتلوه ٦٤٢
اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ٥٣٣	أعتق رسول الله ﷺ يوم الطائف من خرج
اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى أخيك ٥٣٣	إليه من عبيد المشركين ٦٤٣
أسلمت؟ ٤٣٢	أعتق رقبة ٣٢٨
اسمعوا وأطيعوا؛ فإنها عليهم ما حملوا،	أعتقك ولدك ٤٢٤
وعبيكم ما حملتم ٢٣٤	أعتقها ولدها ٤٢٥، ٤٢٤

- اعتقوها ٤١٩
- اعتقياها؛ فإنها من ولد إسماعيل ٦٤١
- اعتمر أربع عمر في ذي القعدة ٢٨٣
- اعتمر عمرتين عمرة في ذي القعدة وعمرة في شوال ٢٨٣
- اعدلوا بين أبنائكم ٤٣٤
- اعرضوا عليّ رقاكم ٥٠٥
- اعرف وكاءها وعفاصها، ثم عرّفها سنة فإن لم تعرف، فلتستنفقها ٥٢١
- أعط ابنتي سعد الثلثين، وأمهها الثمن، وما بقي فهو لك ٦٠٨
- أعطاه ديناراً ليشترى له به شاة ٥٠٨
- أعطوا ميراثه بعض أهل قريته ٦١١
- أعطوه، فطلبوا سنه فلم يجدوا ٣٨١
- أعطوهم حنّهم؛ فإن الله سائلهم عما استرعاهم ٦٥٣
- أعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل ٦٣٦
- أعطى رسول الله ﷺ ثلاث حدّات السدس ٦٠٦
- أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس وسهم الرّاجل ٦٣٣
- اعقلها، ولا ترثها ٦١٧
- أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، من همزه ونفخه ونفثه ١٣٥
- اغزوا باسم الله في سبيل الله ٦٢٦
- اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً ١٩٤
- اغسلنها وتراً ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً ١٩٤
- أغنوهم في هذا اليوم ٢٣٨
- أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم حين صلى الظهر ٢٧٧
- أفاض يوم النحر، ثم رجع ٢٧٩
- افعل ولا حرج ٢٧٦
- افعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت ٢٧١
- أفكنتها ٥٥٠
- أقام فيها تسع عشرة ليلة يصلي ركعتين ١٨١
- أقام النبي ﷺ يتوبك عشرين ليلة يقصر الصلاة ١٨١
- أقبل الحديقة وطلّقها ٣٢٣
- أقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم ٦٢٨
- أقتلوا الفاعل والمفعول به ٥٥٦
- أقتلوا الفاعل والمفعول به أحصنا أو لم يحصنا ٥٥٥
- أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ٥٩٥
- اقرأوا على موتاكم يس ١٩٠
- اقرأوا القرآن واسألوا الله به ٣٩١
- اقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ٣٩١
- أقضه عنها ٤٥٠
- أقطعني النبي ﷺ وعمر بن الخطاب أرض كذا وكذا ٣٩٦
- أقطعوا في ربع دينار ٥٦١
- أقطعوه حيث بلغ السوط ٣٩٥
- أقم البيّنة ٥٤٢
- أكروا بالذهب والفضّة ٣٩١، ٣٩٢
- أكل من صيده الذي صاده وهو حلال ٢٦٥
- أكل ولدك نخلته مثل هذا؟ ٤٣٣
- أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً ٣٠٨
- البسوا من ثيابكم البياض؛ فإنها من خير ثيابكم وكفّنها فيها موتاكم ١٧، ١٩٥
- التمس ولو خاتماً من حديد ٣٠٧
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى

- رجل ذكر ٦٠٥
 الزمها؛ فإن الجنة عند رجلها ٦٢١
 ألقوها وما حولها، وكلوا منكم ٤٨١
 ألك بينة؟ ٥٣٧، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٦
 الله تبارك وتعالى أحق أن يستجيب منه .. ١٢٢
 اللهم اسق عبادك، وبهيمتك ١٨٧
 اللهم اسقنا غيثا، مغيثا، مريئا، مريعا،
 طبقا، غدقا، عاجلا غير راثب ١٨٧
 اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب ٢٧٩
 اللهم أغثنا اللهم أغثنا ١٨٧
 اللهم اغفر لحينا، وميتنا، وشاهدنا ٢٠١
 اللهم اغفر للمحلّفين ٢٧٦
 اللهم اغفر له وارحمه، واعف عنه وعافه ٢٠١
 اللهم اغفر لي وارحمي واجبرني واهدني
 وارزقي ١٣٩
 اللهم أنت الله لا إله إلا أنت ١٨٧
 اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث .. ٧٦
 اللهم اهده ٣٥١
 اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين
 المشرق والمغرب ١٣٤
 اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض ١٣٩
 اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد ١٣٢
 اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم
 فافرق به ٦٥٤، ٦٢٤
 اللهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما
 تملك ولا أملك ٣٠٩
 اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلنا بعده ... ٢٠١
 إلى الآباط ١٠٧
 إلى أقربها منك بابا ٤٩٨
 أليس إذا حاض لم تصل ولم تصم؟ ١١٣
 أليس أوسط أيام التشريق؟ ٢٧٩
 أم الولد حرّة وإن كان سقطا ٤٢٤
 أمّا إذا قلتما فاذها فافتسما ٥١٢
 أمّا أنا فلا أكل منكنا ٤٧٣
 أمّا أنّه لو سئى لكفى لكم ٤٧١
 أمّا خالد فقد حبس أذراعه وأعتده في سبيل الله ... ٤٢٧
 أمّا الزيادة فلا، ولكن حديقته ٣٢٣
 أمّا بخشي الذي يرفع رأسه قبل الإمام ... ١٥٣
 امتناعه ﷺ من الصلاة على الميت الذي
 عليه دين ١٩١
 امتنع من الصلاة على من عليه دين. ١٩٧، ٥١٠
 امتنع النبي ﷺ من الصلاة على الغال ... ٢٠١
 أمر أن يحفر للغامدية إلى صدرها ٥٥٣
 أمر ﷺ، بإتمام الصف ١٥٧
 أمر بأن يراق على بول الأعرابي ٦٠
 أمر بالأتجار في أموال اليتامى ٢١٧
 أمر بوضع الجوائح ٣٦٤
 أمر الدّم بما شئت، واذكر اسم الله ٤٦٢
 أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر ٢٣٧
 أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في
 الحل والحرم ٢٦٦
 أمر رسول ﷺ بالمضمضة والاستنشاق ... ٧٩
 أمر عبدالرحمن بن أبي بكر أن يخرج عائشة
 إلى التنعيم ٢٨٣

- أمرها أن تعتد بحبضة..... ٣٢٥
- أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك... ٤٥٠
- أمك..... ٣٤٤
- أمك قال، ثم من؟ قال أمك..... ٣٤٤
- امكثي في بيتك الذي أتاك فيه نعي زوجك... ٣٣٧
- امكثي قدر ما كانت تحبسك حبضتك.... ١١٢
- أمواتا..... ١٨٩
- إن آخر وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه ١١٦
- أن أبا طلحة كان يلحد..... ٢٠٨
- إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها..... ٢٦٦
- إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله ٣٩٠
- إن أخاك محتبس بدينه فاقض عنه..... ٦٠٢
- إن أخذتها أخذت قوساً من نار..... ٣٩٠
- إن أرسلت كلبك وسئيت، فأخذ فقتل... ٤٥٩
- إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها ١٢٢، ٤٨٣
- إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه..... ٣٤٤
- إن أعطيتها إزارك جلست لا إزار لك... ٣٠٧
- إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل
عن شيء..... ٤٥١
- إن أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة..... ٢٩
- إن أعظم النكاح بركة؛ أيسره مؤنة ٢٩، ٣٠٥
- إن الله أعطى كل ذي حق حقه؛ فلا وصية
لوارث..... ٥٩٩
- إن الله أقدر منك على هذا الغلام..... ٤١٩
- إن الله أنزل الداء والدواء..... ٥٠٣
- إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم ٦٠٠
- إن الله تعالى عن تعذيب هذا لنفسه لغني. ٤٤٧
- أمر العربيين بأن يشربوا من أبوال الإبل... ٦٠٠
- أمر له ﷺ من خرتي المتاع..... ٦٣٥
- أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر ٢٨١
- أمر من لم يكن معه هدي بالطواف..... ٢٨٣
- أمر منادياً، فنادى الحج عرفة..... ٢٧٤
- أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ٢٨٠
- أمر النبي ﷺ بتكفين مصعب بن عمير ١٩٥
- أمر النبي ﷺ بغسل الذي وقصته ناقته ١٩٢
- أمر النبي ﷺ بقتل فرات بن حيان.... ٦٤٢
- أمر النبي ﷺ كل أهل بلد أن يتخذوا مؤذناً ١١٩
- أمر النبي ﷺ المرأة التي نذرت أن تمشي ٤٤٩
- أمرت بالأضحى ولم يكتب عليكم..... ٤٩١
- أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر... ١٣٦
- أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرج في الفطر
والأضحى العواتق والحيض..... ١٦٩
- أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر. ٢٨٠
- أمرنا رسول الله ﷺ أن نقاتلكم حتى تعبدوا
الله وحده..... ٦٤٧
- أمرنا رسول الله ﷺ لما أحللنا أن نحرم إذا
توجهنا إلى منى..... ٢٧٣
- أمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ٢٢١
- أمرني رسول الله ﷺ أن أدخل امرأة على زوجها... ٣٠٧
- أمرني النبي ﷺ بركعتي الضحى..... ١٤٦
- أمره ﷺ لفاطمة الزهراء أن تحلق شعر رأس
الحسن وتصدق بوزنه..... ٥٠٠
- أمره ﷺ لمن أصبح صائماً أن يتم صومه ٢٤٤
- أمره النبي ﷺ أن يتاع سبع شياه فيذبحن ٢٨٠

- إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ ١٩٢
 إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ ٣٥٣
 إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ ٢٩٨
 إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تَضَيِّعُوهَا ٤٥٢
 إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ فَإِذَا قُتِلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ٤٦٢
 إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءً فِيهَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ٥٠٣
 إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ... ٢٣٥
 إِنَّ اللَّهَ لِيَأْزِرَ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ ٦٢٣
 إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجْرِ ٥٣٠
 إِنَّ اللَّهَ نَهَاكُمْ أَنْ تَخْلَفُوا بِآبَائِكُمْ ٤٣٩
 إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعِرُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ... ٣٦٣
 إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عَنِ الْمَسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطْرَ الصَّلَاةِ ٢٤٩
 إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ ١٤٠
 إِنَّ بَابَ التَّوْبَةِ مَفْتُوحٌ لَا يَغْلُقُ ١٩٢
 أَنْ تَطْعَمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ ٣٤١
 أَنْ جَوِيرِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ مِنْ سَبِي بَنِي الْمِصْطَلِقِ كَاتَبَتْ عَنْ نَفْسِهَا ٦٤١
 أَنْ جَيْشًا غَنِمُوا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا وَعَسَلًا ٦٣٨
 إِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً ٣٨١
 إِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ٢٧٥
 إِنَّ ذِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ٦٤٥
 إِنَّ الَّذِي يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ فِي إِنْاءٍ الذَّهَبِ ٤٨٢
- إِنَّ الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنْاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يَجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ ٤٨٢
 أَنْ ذُبَابًا نَبَبَ شَاءَ فَذَبَحُوهَا بِمَرَّةٍ فَرُخِصَ لَهُمْ ٤٦١
 إِنَّ الرَّجُلَ لِيَعْمَلَ بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً... ٥٩٨
 أَنْ رَجُلًا قَتَلَ نَفْسَهُ بِمِشْقَاصٍ ٢٠٢
 أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِحَزْبَيْتِهَا ٦٤٧
 أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ غَنَائِمَ بَدْرٍ بِالنِّسَاءِ ٦٣٣
 أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ فِي السَّقَاءِ ٤٨٠
 أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَا بَكْرًا، وَعُمَرَ حَرَّقُوا مَتَاعَ الْغَالِ ٦٣٩
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ أَمْرَاتِكَ ٣٢٠
 أَنْ رُكْعَتِي الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ١٤٦
 إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قَبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ ١٩٠
 إِنَّ السَّاقِيَّ آخِرَهُمْ شَرَبًا ٤٨٠
 إِنَّ السُّدُسَ الْآخِرَ طَعْمَةٌ ٦٠٧
 إِنْ سَرَّكَ أَنْ تَقْبَلَ صَلَاتُكَ فَلْيُؤْمِّمْ خِيَارَكَ؛ فَإِنَّهُمْ وَفَدَكَ فِيهَا ١٥١
 أَنْ سُودَةُ أَسْتَأْذَنَتْ أَنْ تَغِيضَ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ ٢٧٤
 إِنْ شَاءَ ٢٤٩
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ ٤٤٠
 إِنْ شَتَّتْ حَبْسَتْ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا ٤٢٧
 إِنْ شَتَّتْ صَبْرَتْ ٥٠٣
 إِنْ شَتَّتْ صَبْرَتْ وَلَكَ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شَتَّتْ دَعَوْتَ اللَّهَ أَنْ يَعَافِكَ ٥٠٣
 إِنْ شَتَّتْ فَصَمَّ، وَإِنْ شَتَّتْ فَأَفْطَرَ ٢٤٨
 إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيْسَتْ لَهُ الطَّعَامُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ

- ٢٦٩..... يحطّان الخطايا خطاً
- ٢٣٥..... إنَّ من يمن المرأة تيسير خطبتها، وتيسير صداقها، وتيسير رحمة..... ٢٩
- ٢٣٦..... إنَّ منكم رجلاً نكلهم إلى إيمانهم، منهم فرات بن حيّان..... ٦٤٢
- ٢٧٣..... إنَّ الملائكة كانت تمشي، فلم أكن لأركب وهم يمشون... ٢٥
- ٢٦٧..... إنَّ ميثم يموت طاهراً فحسبكم أن تغسلوا أيديكم. ١٠٣
- ٣١٩..... أن النبي ﷺ احتجم فصلى ولم يتوضأ، ولم يزد على غسل محامه..... ٩١
- ٣٨٦..... أن النبي ﷺ أمره بالتيمة للوجه والكفين ١٠٦
- ٥٩١..... أن النبي ﷺ بعث خالداً إلى أكيدر دومة فأخذه. ٦٤٧
- ١٤٠..... أن النبي ﷺ قال لليهود يحلف منكم خمسون. ٥٩٦
- ٦٤٣..... أن النبي ﷺ كان يأمر بثلاثة أحجار.... ٧٥
- ٥٣٥..... أن النبي ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد ٧٢
- ٤٨١..... أن النبي ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان. ٣٦٨
- ٤٨٢..... إن نزلتم بقوم فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف. ٤٦٧
- ١١١..... إنَّ هذا البلد حرام لا يعصده شجره..... ٢٦٦
- ٥٠٤..... إنَّ هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها.... ٤٨٧
- ٥٠٤..... إنَّ هذين حرام على ذكور أمّتي..... ٤٨٤
- ٤٥٨..... إن وجدتم فلاناً وفلاناً فأحرقوها بالنار.. ٦٢٨
- ٤٥٨..... أن يفرد بصوم يوم الجمعة..... ٢٥٤
- ٣٦٤..... أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقطع فيه ٥٧٤
- ٢١٥..... إنّا كنّا احتجنا، فأسلمنا العباس صدقة عامين ٢٣٣
- ٤٦٣..... إنّا لم نردّ عليك إلّا أنّا حرّم..... ٢٦٥
- ٥١..... إنّنا نريد أن نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس..... ١٧٢
- ٢٨٦..... إنّنا والله لا نولي هذا العمل أحداً يسأله. ٥٢٨
- ٤٧١..... اسم الله عليه.....
- ٢٣٥..... إنَّ الصدقة لا تحل لنا وإنَّ موالى القوم من أنفسهم..
- ٢٣٦..... إنَّ الصدقة لا تنبغي لمحمّد ولا لآل محمّد إنّما هي أوساخ الناس.....
- ٢٧٣..... ﴿إِنَّ الْأَصْطَفَى وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ أبدأ بما بدأ به الله.....
- ٢٦٧..... إنَّ صيد وجع وعظاهه حرّم محرّم لله عز وجل
- ٣١٩..... إنَّ الطلاق كان على عهد رسول الله ﷺ
- ٣٨٦..... الثلاث واحدة.....
- ٥٩١..... إن علياً أجز نفسه من امرأة.....
- ١٤٠..... أن في الأنف إذا أوعب جدعه الدية....
- ٦٤٣..... إنَّ في الصلاة لشغلاً.....
- ٥٣٥..... إنَّ القوم إذا أسلموا أحرزوا أموالهم ودماهم
- ٤٨١..... أن قيس بن سعد كان يكون بين يدي رسول الله ﷺ.....
- ٤٨٢..... إن كان جامداً فألقوها وما حولها.....
- ١١١..... إن كان جامداً فحذوها وما حولها ثمّ كلوا. ٤٨٢
- ٥٠٤..... إن كان دم الحيض، فإنّه أسود يعرف... ١١١
- ٥٠٤..... إن كان في شيء من أدويتكم خيرٌ.....
- ٤٥٨..... إن كان لك كلابٌ مكلّبةٌ فكل ممّا أمسكت عليك.....
- ٣٦٤..... إن كنت بعث من أخيك ثمراً فأصابها جائحةٌ.....
- ٢١٥..... أنّ الله ما أخذ والله ما أعطى.....
- ٤٦٣..... إنّ لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش.....
- ٥١..... إنّ الماء طهورٌ إلّا أن يغيّر ريحه أو لونه. ٥١، ١٥
- ٢٨٦..... إنّ المرأة تنكح على دينها، ومالها، وجمالها..
- ٢٨٦..... إنّ مسح الركن اليماني، والركن الأسود

- إِنَّا لَا تَحُلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ ٢٣٥
 إِنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ ٢٣٥
 إِنَاءٌ كِبَانَاءٌ وَطَعَامٌ كَطَعَامٍ ٤١٥
 أَنْتَ؟ ٥٥٣
 أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِمَّنْ لَمْ تَنْكَحِي ٣٤٩، ٣٥٠
 أَنْتَ تَخْلُقُهُ؟ أَنْتَ تَرْزُقُهُ؟ أَقْرَرَهُ قَرَارَهُ .. ٣١١
 أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ ٣٤٤
 أَنْتَهَى إِلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، فَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ٢٧٦
 أَنْتَهَى إِلَى قَبْرِ رَطْبٍ، فَصَلَّى عَلَيْهِ ٢٠٢
 أَنْتَوَضًا مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ ٨٩
 انْحَرِ وَلَا حَرَجَ ٢٧٧
 انْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدِمَ بَيْنَكُمَا .. ٢٩٠
 أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟ ٢٩٠
 أَنْفَسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَكْثَرَهَا ثَمَنًا ٤١٧
 أَنْكَحْتُهَا؟ قَالَ نَعَمْ ٥٥٠
 انْكَحِي ٣٣٤
 إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٦٣٤
 إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَإِنَّا أَنَا بَشَرٌ ٥١٢
 إِنَّكُمْ سَتَحْرَصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نِدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٥٢٨
 إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا ٣٩٦
 إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عُدُوكُمْ، وَالْفَطْرَ أَقْوَى لَكُمْ ٢٤٩
 إِنَّكُمْ مَصْبُحُو عُدُوكُمْ، وَالْفَطْرَ أَقْوَى لَكُمْ فَافْطَرُوا ٢٤٩
 إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ ٤٧٢
 إِنَّا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ٨٧
 إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وِدْمَاؤُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ ٤١٣
 إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ ٥٣٦
 إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ؛ فَلَا تَخْتَلَفُوا عَلَيْهِ ١٥٢
 إِنَّمَا جَعَلَ الطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ لِإِقَامَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ٢٧٢
 إِنَّمَا حَرَّمَ مِنَ الْمَيْتَةِ أَكْلُهَا ٦٤، ٦٥
 إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا، وَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ ١٠٦
 إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي الْإِحْتِلَامِ ٣٣
 إِنَّمَا النَّذْرُ فِيمَا ابْتَغَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ٤٤٧
 إِنَّمَا الثَّقِيقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لَزُوجِهَا عَلَيْهَا رَجْعَةٌ ٣٤٣
 إِنَّمَا الثَّقِيقَةُ وَالسُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لَزُوجِهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ ٣٤١
 إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمَصْمُتِ مِنَ الْقَزِّ ١٢٦
 إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمَصْمُتِ مِنَ قَزِّ ٤٨٦
 إِنَّمَا نَهَى عَنْ هَذَا فِي الْفَضَاءِ ٧٤
 إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَا خَلْقَ لَهُ ١٧٢، ٤٨٤
 إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ ٩٣
 إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِكَفِّكَ فِي الثُّرَابِ ١٠٦
 إِنَّمَا يَنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ ٦٢
 أَنَّهُ أَدْخَلَ رَجُلًا مَيِّتًا مِنْ قَبْلِ ٢٠٩
 أَنَّهُ ﷺ أَدْخَلَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْعِمَامَةِ ٨٢
 إِنَّهُ أَرَوَى وَأَمْرًا ٤٧٨
 أَنَّهُ ﷺ أَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فغسلها مرتين ٩٩
 أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بِكَرِهِ ٥٠٧

إني لأفعل أنا وهذه ثم نغتسل ٩٦
 إني لم أبعث بها إليك لتلبسها ١٢٦
 إني نهيت عن زيد المشتركين ٤٣٢
 إني لا أخيس بالعهد ولا أحبس البرد .. ٦٤٦
 إني لا أرى طلحة إلا قد حدث به الموت
 فأذنوني به وعجلوا ١٩٠
 إني لا أقبل هدية مشترك ٤٣٢
 أهدى إني رسول الله ﷺ حلة مسيرة... ١٢٦
 أهدى كسرى لرسول الله ﷺ فقبل منه ٤٣١
 أهرقها ٤٧٦
 أهرقها قال أفلا نجفاها خلا؟ قال لا ٤٧٦
 أهل النبي ﷺ من ذي الخليفة ٢٦١
 أوجب في الهاشمة عشرًا من الإبل ٥٩٣
 أوف بنذر ٤٤٩
 أوفعل ذلك؟ لو علمنا -إن شاء الله- ما
 صليًا عليه ٦٠٢
 أوقد فعلوها؟ حوّلوا مقعدتي قبل القبلة .. ٧٤
 أول شيء بدأ به النبي حين قدم أنه توضأ، ثم
 طاف بالبيت ٢٧٠
 أولم على صفية بتمر وسويق ٤٩٦
 أولم ولو بشاة ٤٩٦
 ألا أدلك على ما هو خير لك من ذلك؟! ٦٥٣
 ألا آذنتوني؟! ١٩٧
 ألا أخبركم بالئيس المستعار؟ ٢٩٥
 إلا الإذخر ٢٦٦
 ألا إن قتيل الخطأ شبه العمد قتيل السوط ٥٨٨
 إلا أن يكون صفقة خيار ٣٧٨

أنه أهدى إلى النبي ﷺ عظيم فذك ٤٣٠
 أنه بدأ بشق رأسه الأيسر، ثم الأيسر ١٠٠
 أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل ١٠٣
 أنه ﷺ غسل كل عضو ثلاث مرات ٨٨
 أنه غسل وجهه ويديه حتى مس أطراف العضدين .. ٨١
 أنه قاء فتوضأ ٩٠
 أنه كان ﷺ إذا اغتسل من الجنابة، يبدأ
 فيغسل يديه ٩٨
 أنه كان له غلام حجام فزجره النبي ﷺ
 عن كسبه ٣٨٨
 أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل ٩٩
 أنه كان لا يدخل مكة إلا بات بذي طوى ١٠٤
 أنه ﷺ كان يعجبه التيمن ١٠٠
 أنه ﷺ كان يغتسل يوم الجمعة ١٠١
 إنه لصاحبه الذي باعه ٥١٦
 إنه لا يرد شيئًا، وإنما يستخرج به من مال
 البخيل ٤٤٥
 إنه يريد منهم كلمة تدين لهم بها العرب
 وتؤذي إليهم ٦٤٨
 أنها أنت بابين لها صغير ٦٢
 إنها ركس ٦٣، ٦٠
 إنها ركس إنها روثه حمار ٦٠
 إنها ستكون بعدي أثره، وأمور تنكرونها ٢٣٣
 إنها لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي ٢٣٦
 إني أفضت قبل أن أحلق ٢٧٧
 إني قد أهديت إلى النجاشي حلة ٤٣١
 إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانًا وفلانًا .. ٦٢٨

- أَلَا أَنبِئُكُمْ بِكَبِيرِ الْكِبَائِرِ؟ ٥٤٥
 أَلَا تَسْتَحْيُونَ؟! إِنَّ مَلَائِكَةَ اللَّهِ عَلَى أَقْدَامِهِمْ
 وَأَنْتُمْ عَلَى ظُهُورِ الدَّوَابِّ ٢٠٥
 أَلَا وَإِنَّ قَتِيلَ خَطَا الْعَمَدِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا ٥٨٧
 أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ٥٤٥
 أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ ٢٧٩
 أَيَّامَ وَالنَّعْيِ؛ فَإِنَّ النَّعْيَ عَمَلُ الْجَاهِلِيَّةِ ٢٠٦
 أَيُّهَا امْرَأَةٌ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ ٣١٦
 أَيُّهَا امْرَأَةٌ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِئِهَا ٢٩١
 أَيُّهَا امْرَأَةُ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمًا كَانَ فَكَاكِهِ
 مِنَ النَّارِ ٤١٦
 أَيُّهَا أَمِيرُ احْتَجِبْ عَنِ النَّاسِ فَأَهْمُهُمْ احْتَجِبَ
 اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٥٣٥
 أَيُّهَا رَجُلُ أَفْلَسَ فَوَجَدَ رَجُلًا عَنْده مَالُهُ وَلَمْ
 يَكُنْ اقْتَضَى ٥١٦
 أَيُّهَا رَجُلُ بَاعَ مَتَاعًا ٥١٧
 أَيُّهَا رَجُلُ عَاهَرِ بَحْرَةً أَوْ أُمَةً فَالَوْلَدُ وَلَدَ زَنْدٍ ٦١٢
 أَيُّهَا رَجُلُ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ ٩٤
 أَيُّهَا طَبِيبُ تَطَبَّبْ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُ لَهُ تَطَبُّبٌ
 قَبْلَ ذَلِكَ ٣٩٣
 أَيُّهَا عَبْدُ كُتِبَ بِمِائَةِ أَوْقِيَّةٍ فَأَذَّاهَا إِلَّا عَشْرَ
 أَوْقِيَّاتٍ، فَهُوَ رَقِيقٌ ٤٢٣
 أَيُّهَا قَرِيبَةُ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقْتَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا ٦٤٤
 الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٤١٧
 الْأَيْمَنُ بِالْأَيْمَنِ ٤٧٩
 أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ
 أَضْحِيَّةٌ ٤٨٩
 أَيُّهَا أَفْضَلُ؟ ٤٦٨
 بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِثِّ
 وَالْخَبَائِثِ ٧٦
 بَايَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَ
 عَسَرْنَا وَيَسَّرْنَا ٦٥٢
 الْبَرَكَةُ تَنْزِلُ فِي وَسْطِ الطَّعَامِ. فَكُلُوا مِنْ
 حَافَّتَيْهِ وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهِ ٤٧٢
 بَرِيءٌ مِنَ الصَّالِقَةِ، وَالْحَالِقَةِ، وَالشَّاقَةِ ٢٠٦
 بَرِيدًا ١٨٠
 بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيَّ أَنْ لَا يَدَعَ تَمَثَّلًا
 إِلَّا طَمَسَهُ ٢١٠
 بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ لِيَقْبِضَ الْخُمْسَ ٣٤٠
 بَعَثَ عَيْنًا يَنْظُرُ عِيرَ أَبِي سَفْيَانَ ٦٢٥
 بَعَثَهُ لِيَشْتَرِيَ لَهُ أَضْحِيَّةً بِدِينَارٍ ٥٠٨
 الْبَغَايَا الْأَلَايَ يَنْكَحُنْ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيْنَةٍ ٢٩٢
 بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ ٤١٠
 بِمِ تَقْضَى؟ ٥٢٧
 بُولُ الْغُلَامِ الرُّضِيعِ يَنْضَحُ، وَبُولُ الْجَارِيَةِ يَغْسَلُ ٦١
 الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ٣٦٥
 بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ١٤٨
 الْبَيْنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ٥٣٨
 تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ ٥٦٢
 تَبَّ إِلَى اللَّهِ ٥٦٢
 تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا ١١٠، ٣٣٣
 تَحْنُتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضَحُهُ ٦٤
 تَحْوَلِي ٣٣٧
 التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ١٣٢

- تَوَدُّونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ. ٢٣٣
- تَوْضُّأً كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ..... ٨٥
- الَّتِي يَقْتَعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ فِيهَا كَاذِبٌ.. ٤٤٣
- الَّتِي تُسَمُّ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ..... ١٠٧
- ثَكَلْتُكَ أُمَّكَ ابْنُ أُمِّ سَعْدٍ، وَهَلْ تَنْصَرُونَ وَتَرْزُقُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ؟!..... ٦٣٣
- ثَلَاثُ اللَّيْلِ..... ١١٦
- الثَّلَاثُ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ..... ٦٠١
- الثَّلَاثُ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ..... ٦٠١
- الثَّلَاثُ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ أَنْ تَنْذِرَ وَرَثَتَكَ أَغْنَاءَ ٦٠١
- ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ..... ١٣١
- ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا..... ١٣١
- ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ..... ١٣١
- ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ..... ١٣١
- ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعَلَقَتْ فِي عُنُقِهِ..... ٥٦٢
- ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى يَسِيلَ الْمَاءُ عَلَى مَرْفَقَيْهِ ٨٢
- ثُمَّ وَعِظَ الْمَرْأَةَ وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ..... ٣٣١
- ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ..... ٥٧
- ثَلَاثُ جَدَهْنِ جَدٌ وَهَزْلُهُنِ جَدٌ..... ٣١٧
- ثَلَاثُ فِيهِنَّ الْبِرَّةُ الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ..... ٤٠٢
- ثَلَاثُ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ الْكُفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..... ٦٢٠
- ثَلَاثُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ ٢٥٣
- ثَلَاثُ لَا يَجُوزُ فِيهِنَّ اللَّعِبُ الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالْعَتَقُ..... ٣١٧
- تَرَاوَعُوا وَاعْتَدَلُوا..... ١٥٧
- تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غِفَارٍ..... ٣٠١
- تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالًا..... ٢٦٥
- تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ..... ٢٦٤
- تَزَوَّجْتَ بَكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟..... ٢٨٦
- تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ..... ٢٦٤
- تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مَكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٢٨٦، ٢٤
- تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْفَرْدِ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ١٤٩
- تَسْجِيَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرِدِّ حَبْرَةٍ..... ١٩١
- تَسْمَعُ وَتَطِيعُ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ ٦٥٢
- تَصَدَّقْ بِهَذَا..... ٢٤٧
- تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ..... ٥١٥
- تَعَاوَفُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ..... ٥٦٣
- تَعْتَدُ بِثَلَاثِ حَيْضٍ..... ٣٣٣
- تَعْتَقُ فِي عَتَقِكَ وَتَرْقُ فِي رَقَّتِكَ..... ٤٢١
- تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي مَا يَعْرِضُ لَهُ..... ٢٥٩
- تَعْرِضُ الْأَعْمَالُ كُلِّ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ..... ٢٥٣
- تَقْبِيلُهُ ﷺ لِعَثْمَانَ بْنِ مِظْعُونٍ..... ١٩١
- تَقْلَدُهَا مِنْ جِهَتِهِمْ..... ٣٩٠
- تِلْكَ صَلَاةُ الْمَنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنِي الشَّيْطَانِ..... ١١٧
- تَنْفُلُ سَيْفَهُ ذَا الْفَقَارِ يَوْمَ بَدْرٍ..... ٦٣٥
- تَنْكَحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ لِمَالِهَا، وَلِحُسْبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا فَظَفَرُ بَذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ ٢٨٦

- ثلاث لا يفطرن القيء، والحمامة، والاحتلام... ٢٤٦
- ثلاث لا يؤخرن الصلاة إذا أتت ١٩١، ٢٨٨
- ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العد الآيق حتى يرجع... ١٥٣
- ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوماً وهم له كارهون... ١٥٣
- الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صماتها... ٢٨٦
- الجار أحق بشفعة جاره... ٣٨٤
- الجار أحق بصقبة... ٣٨٣
- جائزة... ٤٣٥
- جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها... ٦١١
- جعل النبي ﷺ على أهل اليمن على كل حالم ديناراً كل سنة... ٦٤٧
- جعل وليمتها التمر، والأقط، والسمن... ٤٩٦
- جلد في الخمر بالجريد والنعال... ٥٦٧
- جلس رسول الله ﷺ مستقبل القبلة لما خرج إلى المقبرة... ٢١٢
- الجمعة حق واجب على كل مسلم... ١٦٣
- الجمعة حق واجب، على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك... ١٦٤
- جمعه ﷺ في المدينة من غير مطر، ولا سفر... ١١٨
- الجنة تحت ظلال السيوف... ٦١٨
- الجهاد... ٦٢١
- الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف... ٢٧٠
- حبس رجلاً في تهمة، ثم خلى عنه... ٥٦٩
- حتى تضعي ما في بطنك... ٥٥٣
- حتى على قبر عثمان بن مظعون ثلاثاً... ٢١٠
- حجر على معاذ ماله... ٥١٥
- حد السّاحر ضربة بالسيف... ٥٧٢
- الحرب خدعة... ٦٣٠
- حرم ثمن الدم... ٣٥٤
- حرم وطء السبايا حتى يضعن ما في بطونهن... ٣٣٩
- حضرت رسول الله ﷺ فأعطاهما السدس... ٦٠٥
- حفر لما عز حفرة، ثم أمر به فرجم... ٥٥٣
- حفظت عن رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر... ١٤٦
- حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام... ١٠١
- حق المسلم على المسلم خمس رد السلام... ١٨٨
- حقك من ميراثها الحجر... ٦١٧
- حكيه بضلع واغسله بماء وسدر... ٦٤
- حلّ لإنائهم... ٤٨٤
- الحمد لله الذي أذهب عني الأذى... ٧٦
- الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين... ٤٧٣، ٤٨٠
- الحمد لله كثيرًا طيبًا مباركًا فيه غير مكفي ولا مودع... ٤٧٣
- حمى النقيع للخيل... ٤٠٠
- الحلال ما أحل الله في كتابه... ٤٥١
- الحية... ٢٦٦
- الحال وارث... ٦١٠
- الحالة بمنزلة الأم... ٣٤٩
- خبيثة من الخبائث... ٤٥٥

- خذ ٢٧٦
- خذ الذي لها عليك، وخلّ سبيلها ٣٢٤
- خذ، وأشار إلى جانبه الأيمن ٢٧٦
- خذه وأعط صاحب الحائط الآخر ٤٦٨
- خذها؛ فإنّها هي لك أو لأخيك أو للذّئب ٥٢١
- خذها، فلعمري من أكل برقية باطل فقد
- أكلت برقية حق ٣٩٠
- خذها من أغنيائهم، وضعها في فقرائهم ٢٣٣
- خذوا عني! خذوا عني! قد جعل الله لهنّ
- سبيلاً البكر ٥٤٨
- خذوا له عثكالا فيه مائة شمراخ، ثمّ اضربوه
- به ضربة واحدة ٥٥٤
- خذوا ما وجدتم وليس لكم إلّا ذلك ٥١٥
- خذي عليك ثيابك ٣٠١
- خرج ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فقعد
- على المنبر ١٨٦
- خرج ﷺ مع جنازة ابن الدحداح ماشيا
- ورجع على فرس ٢٠٥
- خرج النبي ﷺ يوما يستسقي بنا، فصلّى بنا
- ركعتين بلا أذان ولا إقامة ١٨٦
- خرجنا مع النبي ﷺ في سفر ٦٩
- خصلتان لا يحملُ منعها الماء والنّار ٣٩٨
- خطب عائشة رضينا إلى أبي بكر رضي الله عنه ٢٨٩
- خلعه ﷺ للنعل ١٢١
- خمس من الدّوابّ ليس في قتلهنّ جناح ٢٦٦
- خيار أمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ٦٥٢
- خيارهم في الجاهليّة خيارهم في الإسلام إذا
- فقها ٢٨٨
- خير الصّدّاق أيسره ٣٠٦
- خير غلاما بين أبيه وأمه ٣٥٠
- خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي ٣٠٨
- خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه ٣٢٠
- دخل عليّ رسول الله ﷺ فشرب من فيّ
- قربة معلقة قائما ٤٨٠
- دخل مكة ولواءه أبيض ٦٢٦
- دع ما يريبك ٥٦
- دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ٥٦
- دعا النبي ﷺ نساءه لما نزلت آية التخيير فخيرهن ٣٢٠
- دعها عنك ٣٤٧
- دعي الصّلاة أيّام أقرائك ٣٣٣
- الدين النصيحة لله، ولرسوله، ولأئمّة المسلمين ٦٥٤
- دية أصابع اليدين والرّجلين سواء عشر من
- الإبن لكلّ إصبع ٥٩٢
- دية المجوسيّ ثمانمائة درهم ٥٨٩
- دية المرأة نصف دية الرّجل ٥٩٠
- ذاك لو كان وأنا حيّ، فأستغفر لك، وأدعو لك ١٩٣
- ذبحنا البقرة عن سبعة، والبعير عن عشرة ٢٨١
- ذروني ما تركتكم؛ فإنّنا هلك من كان قبلكم
- بكثرة سؤالهم ٤٥١
- ذكاته ذكاة أمّه ٤٦٣
- ذكيّ وغير ذكيّ ٤٥٨
- ذلك الواد الخفي ٣١٠
- ذلك يومٌ ولدت فيه، وأنزل عليّ فيه ٢٥٣
- ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ٦٤٥

- الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر ٣٦٧، ٣٧٠
- الذهب بالذهب وزناً وبوزن مثلاً بمثل ... ٣٦٩
- ذهب فرس لبن عمر، فأخذه العدو ٦٣٦
- الذي يأتي امرأته في دبرها هي اللوطية الصغرى ٣١٤
- الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد ١٦٥
- الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم ٧١
- الراكب خلف الجنائزة ٢٠٦
- الراكب خلف الجنائزة، والماشي أمامها قريباً منها وعن يمينها وعن يسارها ٢٠٥
- الراكب خلف الجنائزة، والماشي حيث شاء منها ٢٠٥
- رأيت راية رسول الله ﷺ صفراء ٦٢٦
- رأيت رسول الله ﷺ توضع فاستوكف ثلاثاً ٨٨
- رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته ٢٧٨
- رأيت النبي ﷺ يكبر في كل رفع وخفض ١٣٨
- رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا ٦١٩
- ربنا آتانا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقتنا عذاب النار ٣٣، ٢٧١
- رجم رجلاً أقر مرة واحدة ٥٤٩
- رحم الله امرأة صلى قبل العصر أربعاً! ١٤٥
- رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين ٥٠٥
- رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها كيلاً ٣٧١
- رخص في زيارة القبور ٢١٢
- رخص لرعاء الإبل في البيوتة عند مى يرمون يوم النحر ٢٧٨
- رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكة كانت بهما ٤٨٦
- رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكيناً ٢٥٠
- رخص لنا بعد أن ننكح المرأة بالتوب إلى أجل .. ٢٩٤
- رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا، والسوط ٥٢٣
- رخص لمن زيارة القبور ٢١٢
- رد ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الأول ٣٠٤
- رش على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصباء ورفع شبرا ٢١١
- رفع عن مئتي الخطأ والتسبان وما استكروها عليه ٤٤١
- رقيت يوماً على بيت حفصة، فرأيت النبي ﷺ على حاجته ٧٣
- رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ٢٦٨
- رمى رسول الله ﷺ الجمار حين زالت الشمس ٢٧٧
- رمى النبي ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى ٢٧٥
- رهن النبي ﷺ درعاً له عند يهودي بالمدينة ٤٠٦
- رواح الجمعة واجب على كل محتلم ١٦٣
- الزاني المجلود لا ينكح إلا مثله ٢٩٧
- الرقيم غارم ٥٠٩، ٥١٠
- زملوهم في ثيابهم ١٩٦
- زن وأرجح ٣٨٧
- ساقى القوم آخرهم شرباً ٤٨٠
- سأل رسول الله ﷺ، فأمره بأكلها ٤٦١
- سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك ٢٣٢
- سبق الكتاب أجله؛ اخطبها إلى نفسها ٣٣٥

- ستصلحون الرُّومَ صلحًا، وتغزون أنتم وهم
 عدوًّا من ورائكم ٦٢٣
 سجد بعد ما سلم ١٥٨
 سلّ رسول الله ﷺ سعد بن معاذ سلًّا ٢٠٩
 سمع الله لمن حمده ١٣٨
 سُمُّوا عليه أنتم، وكلّوا ٤٦٢
 سنغدو عليك ٥١٢
 سوّوا بين أولادكم في العطيّة ٤٣٤
 سوّوا صفوفكم؛ فإن تسوية الصفوف من تمام
 الصّلاة ١٥٦
 السّلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنّا إن
 شاء الله بكم لاحقون ٢١٢
 سيأتيكم ركبٌ مبغضون، فإذا أتوكم ٢٣٤
 سئل عن الخمر تتخذ خلًّا، فقال لا ٤٧٦
 شاهدك أو يمينه ٥٤١، ٥٤٦
 شاور أصحابه لما بلغه إقبال أبي سفيان ٦٢٤
 شرّ الطّعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء
 ويترك الفقراء ومن ٤٩٦
 شراكٌ أو شراكان من نارٍ!! ٦٣٨
 شرب من ماء زمزم قائمًا ٤٧٩
 الشُّرك بالله، وقتل النّفس، وعقوق الوالدين ٥٤٤
 شغل النبي ﷺ وأصحابه يوم الخندق، عن
 صلاة الظهر والعصر ١٦١
 الشّفاء في ثلاثة في شرطة محجم ٥٠٤
 الشّفعة في كلّ شيء ٣٨٣
 شقّقه خمرًا بين الفواطم ٤٣١
 شهادة الزُّور ٥٤٥
 شهر الله المحرّم ٢٥٢
 صحبت النبي ﷺ فلم أسمع لحشرات الأرض
 تحريمًا ٤٥٥
 صداقًا ٢٩
 صدقة تصدّق الله بها عليكم؛ فاقبلوا صدقته ١٧٩
 صدقة الفطر، صاع تمر، أو صاع شعير ٢٣٩
 صدقة الفطر مدّان من قح ٢٣٨
 صف هو واليتيم وراء النبي ﷺ، والعجوز
 من ورائهم ١٥٢
 صلّ الصّلاة لوقتها ١١٧
 صلّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم
 تستطع فعلى جنب ١٤٤
 الصّلح جائز ٥١٢
 الصّلح جائز بين المسلمين إلّا صلحًا حرّم
 حلالًا أو أحلّ حرامًا ٥١١
 صلّوا على موتاكم بالليل والنّهار، والصّغير،
 والكبير ١٤، ١٩٩
 صلى بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى
 مواجهة للعدو ١٧٧
 صلى بالليل مع النبي ﷺ وحده، وقعد عن
 يساره ١٥٠
 صلى بطائفة ركعة وطائفة وجاء العدو، ثم ثبت
 قائمًا ١٧٧
 صلى ﷺ بعد أبي بكر ١٥٠
 صلى بكل طائفة ركعتين ١٧٦
 صلى بكل طائفة ركعة ١٧٦
 صلى بهم جميعًا، فكبر وكبروا ١٧٦

- صلى بهم فسها، فسجد سجدتين، ثم تشهد ثم سلم ١٥٩
- صلى الظهر بذى الخليفة، ثم دعا بناقته فأشعرها ٢٨٢
- صلى الظهر خساً، فقيل له أزيد في الصلاة؟ ١٥٩
- صلى على جنازة، ثم أتى قبر الميت فحشى عليه من قبل رأسه ثلاثاً ٢١٠
- صلى على جنازة رجل، فقام عند رأسه ١٩٧
- صلى على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب ١٩٩
- صلى على جنازة فكبر خمساً ١٩٨
- صلى على قبر أم سعد وقد مضى لذلك شهر ٢٠٢
- صلى على النجاشي هو وأصحابه ٢٠٢
- صلى مع النبي ﷺ فجعله عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي ﷺ ١٥٥
- صلى معه ابن عباس ١٥٢
- صلى النبي ﷺ الكسوف ركعتين ١٨٤
- صليت مع النبي ﷺ غير مرة ولا مرتين العيدين بغير أذان ولا إقامة ١٧٥
- صليت وراء رسول الله ﷺ على امرأة ماتت في نفاسها ١٩٨
- صم في كل شهر ثلاثة أيام ٢٥٤
- صم يوماً وأفطر يوماً؛ فإنه أفضل الصيام، وهو صوم أخي داود عليه السلام ٢٥٤
- صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة ٢٥٢
- صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين ٢٤٣
- صلاته بأنس واليتيم والعجوز ١٥٢
- الصلوة خلف كل بر وفاجر، وخلف من قال لا إله إلا الله ١٥٠
- صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ١٨، ١٥٠
- الصلوة قال ثم مه؟ قال الجهاد ٢٢١
- صيد البر لكم حلال وأنتم حرّم ما لم تصيدوه أو يصد لكم ٢٦٥
- ضحّ به ٤٩٣، ٤٩٤
- ضحّ به أنت ٤٩٣
- ضحّ به أنت، ولا رخصة لأحد فيه بعدك ٤٩٣
- ضع من دينك هذا ٥٣٦
- ضيق عليهم جهنم هكذا ٢٥٤
- طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير ٢٦٩
- طعاماً بطعام وإناءً بإناء ٤١٥
- طلاق الأمة اثنتان، وعدتها حيضتان ٣٣٥
- طلاق الأمة تطليقتان، وعدتها حيضتان ٣٣٥
- الظهر يركب بنفثته إذا كان مرهوناً ٤٠٦
- عامل أهل خير بشر ما يخرج من ثمر أو زرع ٣٩١
- العائد في هبته كالعائد يعود في قيئه ٤٣٢
- عباد الله، لتسوّن صفوفكم، أو ليخالفن الله بين وجوهكم ١٥٧
- العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس ٢٤٠
- العرب أكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة ٢٨٨
- العرب بعضها أكفاء لبعض ٣٤، ٢٨٨
- العرب بعضهم أكفاء بعضهم ٣٤
- عرّفه ثلاثاً ٥٢٤

- عَرَفَهَا حَوْلًا ٥٢٢
- عَرَفَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا بِخَيْرٍكَ بَعْدَتْهَا
وَوَعَاثُهَا وَوَكَاثُهَا فَأَعْطَاهَا إِثَّاهُ ٥٢٢
- عَرَفَهَا فَعَرَفَتْهَا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا ٥٢٢
- عَشْرٌ مِنَ الشُّنَنِ ٨٠
- عَشْرٌ مِنْ سَنَنِ الْمُرْسَلِينَ ٨٠
- عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ ٨٠
- الْعَطِيَّةُ ٤٣٣
- عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كِبْشًا كِبْشًا ٥٠٠
- عَقْلٌ شَبَّهَ الْعَمْدَ مَغْلُظٌ كَالْعَمْدِ وَلَا يَقْتُلُ
صَاحِبَهُ وَذَلِكَ أَنْ ٥٨٨
- عَقْلُ الْكَافِرِ نَصَفَ دِيَةِ الْمُسْلِمِ ١٩، ٥٨٩
- عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ
مِنْ دِيَّتِهِ ٥٩٠
- عَلِمْتُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَخَيْرَتُهُ مِنْ خَلْقِهِ ٢٨٩
- عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدْنَا فِي الرَّكْعَتَيْنِ ١٣٧
- عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ! كَأَنَّهَا تَنْحَتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ
عَرْضِ هَذَا الْجَبَلِ ٣٠٥
- عَلَيَّ بِالرَّجُلِ ٤١٩
- عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ أَضْحِيَّةٌ ٤٩٠
- عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْغَسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ١٦٦
- عَلَى كَمْ تَرَوُجَتْهَا؟ ٣٠٥
- عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيهَا أَحَبُّ وَكَرِهٌ ٦٥٢
- عَلَى مَلِيٍّ ٥١٤
- عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ ٣٩٢، ٤١٠
- عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ٢٧٥
- عَلَيْكُمْ الْفُصْدُ ٢٠٣
- عَمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً ٢٨٣
- الْعَمْرَى مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا ٤٣٥
- عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَافَأَتَانِ وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ ٥٠٠
- عَهْدُ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَنْسِكَ لِلرُّبُوبَةِ ٢٤٣
- غَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ ٢٧٤
- غَرِبَها قَالَ أَخَافُ أَنْ تَتَّبِعَهَا نَفْسِي ٢٩٨
- غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ
الْجَرَادَ ٤٦٥
- الْغَسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ١٦٦
- غُفْرَانُكَ ٧٦
- الْغَلَّةُ بِالضَّمِّ ٣٧٦
- فَأَبْنِ الْقَدَحَ إِذْنًا عَنْ فَيْكِ ٤٧٨
- فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسُكْرَانَ فِي الرَّابِعَةِ فَخَلَى
سَبِيلَهُ ٥٦٨
- فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا، فَجَعَلَهَا فِي فُقَرَائِنَا ٢٣٣
- فَأَذَّ الْعَشُورَ ٢٣٢
- فَإِذَا أَقْبَلْتَ الْحَيْضَةَ فَدْعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا
أَدْبَرْتَ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي ١١٢
- فَإِذَا جَارَ تَخَلَّى عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ ٥٣٠
- فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا،
وَتَصَدَّقُوا، وَصَلُّوا ١٨٥
- فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ
وَدَعَائِهِ وَاسْتَغْفَارِهِ ١٨٥
- فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجَلِيَ ١٨٥
- فَإِذَا طَهَرْتَ فَاغْسِلِي مَوْضِعَ الدَّمِ ثُمَّ صَلِّي فِيهِ ٦٤
- فَإِذَا قَالُوها عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ٦٤٣
- فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ فَلَا نَفَقَةَ وَلَا سَكْنَى ٣٤١

- فَأَذِنَ لهن أَن يَتَحَدَثْنَ عِنْدَ إِحْدَاهُم ٣٣٨
- فَإِذْ هَبْ فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا. ٢٩٠
- فَارْجِعْ إِلَيْهَا؛ فَأُضْحِكُهَا كَمَا أَبْكَيْتُهَا ٦٢٠
- فَاسْتَمَعَ بِهَا ٢٩٨
- فَاعْطِهَا؛ فَإِنَّهَا عَمَّةٌ ٦٠٢
- فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي ١١٢
- فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِيهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَغْسِلُهَا ٨٨
- فَأَقْرَعَ بَيْنَهُم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْقَ أَرْبَعَةَ ٦٠٢
- فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحَقُّ أَنْ يَسْتَحْيَا مِنْهُ. ٤٨٣
- فَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بِالْعِمْرَةِ فَأَحْلَوْا حِينَ طَافُوا بِالْبَيْتِ. ٢٧٣
- فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقَصَاصِ ٥٨٢
- فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ. ٥٦٧
- فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَفْطَرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ، وَأَنْ يَخْرُجُوا لَعِيدِهِمْ مِنَ الْغَدِ ١٦٢
- فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ ٥٧٥
- فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا ٥٦٤
- فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِفَرْضِ رَأْسِهِ بَيْنَ حَجَرَيْنِ ٥٧٩
- فَأَمَرْنَا بِالسَّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنْ الْكَلَامِ ١٤٠
- فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَطْلُقَ أَحَدَهُمَا ٣٠٣
- فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسَدْرٍ ٩٧
- فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا... ٣٠٣
- فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ ٨٤
- فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عَفَاصُهَا وَعَدَدُهَا وَوَكَاةُهَا فَاعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ ٥٢٢
- فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَلْيَتَصَدَّقْ بِهَا ٥٢٣
- فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَذَاهَا إِلَيْهِ ٥٢٢
- فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ ٢٧٩
- فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانِ، فَصُومُوا وَأَفْطَرُوا. ٢٤٣
- فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ فَرَجُلًا أَوْ رَكْبَانًا. ١٧٨
- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ٥٢٧
- فَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ. ٤٥٩
- فَأَنْتَ أَعْلَمُ ٦٢١
- فَإِنْ تَرَعَهُ مِنْهُ ٣٩٦
- فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ ٤٧٢
- فَإِنَّمَا هُوَ دَاءٌ عَرَضٌ، أَوْ رُكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ أَوْ عَرْقٌ. ١١١
- فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ. ٢٤٥
- فَإِنَّهُ يَبِيعُ ثَلَاثًا ١٩٧
- فَأَوْفَ بِذِكْرِكَ ٢٥٦
- فَأَيْنَ دَرْعُكَ الْحَطِيمَةُ؟ ٣٠٥
- فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُمْ مَالَهُ ٥١٦
- فَقَبْرُكُمْ يَهُودٌ بِخَمْسِينَ يَمِينًا ٥٩٥، ٥٩٦
- فَتَصَدَّقْ ٣٢٨
- فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا ٢٨٧
- فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دَيْتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا ٥٨٧
- فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَنَفَاهُ سَنَةً وَحَمَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ٥٨٠
- فَلْيَخْذِ عَوْرَةً ٣٤، ١٢٣
- فَخِيرَهَا النَّبِيُّ ﷺ ٢٨٧
- فَدِينُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يَقْضَى ١٦١
- فَرَأَى فِي الْبَيْتِ تَصَاوِيرَ فَرَجَعَ ٤٩٨
- فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ. ٢٣٧
- فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ

- الإبل مائة من الإبل ٥٨٦
- فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فزيدت في
- الحضر وأقرت في السفر ١٧٩
- فزوروها ٢١٢
- فصام وأمر الناس بصيامه ٢٤٢
- فصلى بهم وهو أعمى ١٥١
- فصم شهرين متتابعين ٣٢٨
- فضحك حتى بدت بواجذه ٣١٥
- ففيها فجاهد ٦٢٠
- فقد استثنى ٤٣٩
- فقد أشرك ٤٣٩
- فقد كفر وأشرك ٤٣٩
- فقرأ عليه النبي ﷺ والزانية لا ينكحها
- إلا زان أو مشرك ٢٩٧
- فقسمه النبي ﷺ بينهما نصفين ٥٤٥
- فقسمها بينهم ميراثًا ٤٣٦
- فكنت سنة المتلاعنين ٣٣٢
- فكره رسول الله ﷺ أن يطل دمه ٥٩٦
- فكفر عن يمينك، ثم انت الذي هو خير ٤٤١
- فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير ٤٤١
- فكل مما أمسكن عليك إلا أن يأكل الكلب؛
- فلا تأكل ٤٥٧
- فكلهم أعطيت مثل ما أعطيته؟ ٤٣٣
- فلك يمينه ٥٤٦، ٥٤٠، ٥٣٧
- فله ثنياء ٤٣٩
- فليخالف بين طرفيه ١٢٤
- فليس يصلح هذا، وإني لا أشهد إلا على
- الحق ٤٣٣
- فليطعمه مما يأكل، ويلبسه مما يلبس ٣٤٤
- فليكرم ضيفه جائزته ٤٦٨
- فما كان وراء ذلك فهو صدقة ٤٦٨
- فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة. ٢٣٨، ٢٣٩
- فمن أعمر عمرى فهي للذي أعمر حيًا وميتًا،
- ولعقبه ٤٣٥
- فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم. ٨٤
- فمن عفي له من أخيه شيء ٥٧٨
- فمن قاهر فقد وجب ٣١٧
- فمن نسي فليستغفر ٤٧٩
- فهل تجد ما تطعم سئين مسكينًا؟ ٢٤٧
- فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ ٢٤٧
- فهو عتيق ٤١٧
- فهلأ تركتموه وجئتموني به ٥٥٢
- فهلأ كان قبل أن تأتيني به؟! ٥٦٠
- فهي معتقة عن دبر منه ٤٢٥
- فلا تأكل؛ فإنما سميت على كلبك، ولم تسم
- على غيره ٤٥٩
- فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين ٢٤٤
- في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي
- البر صدقته ٢٢٦
- في أدبارهن ٣١٣
- في الجنين ذكاته ذكاة أمه ٤٦٣
- في العسل في كل عشرة أرقاق زق ٢٣٢
- في كل إصبع عشر من الإبل ٥٩٢
- في المنى الغسل ٩٥

- ٥٩٢..... في المواضع خمس من الإبل
- ١٧٤..... فيأكل من أضحيته
- ٤٢٧..... فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين
- ٢٣١..... فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقي بالسانية نصف العشر
- ٢٣١..... في سقت الشاء والعيون، أو كان عثرًا العشر
- ٥٥٩..... فيها ثمنها مرتين وضرب نكالٍ وما أخذ من عطنه ففيه
- ٢١٣..... قاتل الله اليهود
- ٣٥٤..... قاتل الله اليهود! إن الله لما حرم شحومها جعلوه
- ٦١٧..... القاتل لا يرث
- ٢٠٧..... قام النبي ﷺ في الجنازة، ثم قعد
- ١٥٦..... قام هو والبنيم خنف النبي ﷺ، وأم سليم خلفهم
- قامت مع النبي ﷺ طائفة وطائفة أخرى
- ١٧٧..... مقابل العدو وظهورهم إلى القبلة
- قبل رسول الله ﷺ الجزية من أهل البحرين
- ٦٤٧..... وكانوا مجوسًا
- ١٨٩..... قبلتكم أحياء وأمواتًا
- ٥٧٦..... قتل أم قرفة يوم قريظة
- قتلوه قتلهم الله، هلاً سألوا إذ لم يعلموا؟!
- ١٠٥..... فإنما شفاء العي السؤال
- ٥١٠..... قد أوفى الله حقَّ الغريم، فبرئ منه الميِّت
- ٣٠٧..... قد زوّجتها بما معك من القرآن
- ٢٢٤..... قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق
- ٦٢٩..... قد فعلت
- ٥٤٢..... قد فعلت ولكن قد غفر لك بإخلاص لا إله إلا الله
- ٢٦٨..... قدم رسول الله ﷺ وأصحابه
- ١٨١..... قدم مكة صبيحة رابعة من ذي الحجة
- ٦٤٤..... قسم أرض قريظة والنضير بين الغانمين
- ٦٣٦..... قسم الغنائم في أشراف قريش تأليفًا لهم
- ٢٨١..... قسم، فعدل عشرا من الغنم بيعير
- ٥٢٥..... القضاة ثلاثة واحد في الجنة
- ٣٧٥..... قضى أن الخراج بالضمان
- ٦١٢..... قضى أن كل مستخلى ولد زنا لأهل أمه
- ٥٨٣..... قضى أن المرأة تعقل عصبتها من كانوا
- ٦٠٨..... قضى بالدين قبل الوصية
- ٣٨٥، ٣٨٣..... قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم
- ٣٨٣..... قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم
- ٤٣٦..... قضى بالعمري أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة
- ٥٣٩..... قضى بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق
- ٥٣٩..... قضى بيمين وشاهد
- قضى رسول الله ﷺ أن الخصمين يقعدان
- بين يدي الحاكم
- ٥٣٤..... قضى رسول الله ﷺ أن من كان عقله في البقر مائتي بقرة
- ٥٨٧..... قضى رسول الله ﷺ بالعمرى لمن وهبت له
- ٤٣٥..... قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد
- ٥٣٩..... قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة
- ٥٨٥..... قضى رسول الله ﷺ في العبد إذا جاء وأسلم، ثم جاء مولاه فأسلم أنه حر
- ٦٤٤..... قضى رسول الله ﷺ في ولد المتلاعنين
- ٣٣٢..... قضى رسول الله ﷺ لا يرث الصبي حتى يستهل
- ٦١٣.....

- قضى في الأنف إذا جدع كله بالعقل ٥٩١
- قضى في بروع ابنة واشق بمثل ما قضى .. ٣٠٧
- قضى في بنت، زينت ابن، وأخت بأن
للبنات النصف..... ٦٠٥
- قضى في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا
بغرة عبد أو أمة ٥٩٤
- قضى في سيل مهزور أن يمك حتى يبلغ
الكعبين ٣٩٩
- قضى في شرب النخل من السيل ٣٩٩
- قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفب عام وإقامة
الحد عليه ٥٤٨
- قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما ٦٠٦
- قضى النبي ﷺ في الجذ بالسدس ٦٠٧
- قطع النبي ﷺ في مجن ثمنه ثلاثة دراهم ٥٦١
- قطع يد سارق سرق برنسا من صفة النساء
ثمنه ثلاثة دراهم..... ٥٦٠
- قَم فاقضه ٥٣٦
- قن ٦٣٥
- قولي السّلام على أهل الدّيار من المؤمنين ٢١٢
- كان أحدنا يأخذ نقد أخيه على أن له النصف
مما يغنم ٤٠٠
- كان إذا أراد أن يخرج سفراً أقرع بين أزواجه .. ٣١٠
- كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها..... ٦٢٥
- كان إذا أرد البراز انطلق حتى لا يراه أحد .. ٦٩
- كان إذا جد به السير آخر المغرب حتى يغيب
الشفق ١٨٣
- كان ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال .. ١٨٠
- كان ﷺ إذا دخل الحلاء نزع خاتمه ٧٠
- كان إذا دخل العشر الأواخر أحيا الليل كله .. ٢٥٧
- كان ﷺ إذا رجع من المسجد صلى بنا .. ١٥٢
- كان ﷺ إذا رحل قبل أن تزيع الشمس
آخر الظهر إلى وقت العصر ١٨٢
- كان إذا رمى الجمار مشى إليها ذاهبا وراجعا.. ٢٧٧
- كان إذا ضحى اشترى كبشين سمينين ٤٩٢
- كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول..... ٢٦٨
- كان ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق ١٧٣
- كان ﷺ إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات .. ٥٠٥
- كان إذا هاجرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب ٣٠٣
- كان ﷺ أمرنا بالقيام في الجنابة..... ٢٠٧
- كان بين تسحره ﷺ ودخوله في الصلاة قدر
ما يقرأ الرجل خمسين آية .. ٢٤٧
- كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي
بالشاة عنه وعن أهل بيته ٤٨٩
- كان الرجل يخالف الرجل ليس بينهما نسب
فيرث أحدهما من الآخر..... ٦٠٩
- كان الرجل يطلق امرأته ماشاء أن يطلقها
وهي امرأته إذا ارتجعها..... ٣٢١
- كان رسول الله ﷺ إذا مرض أحد من أهله
نفث عليه بالمعوذات ٥٠٥
- كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال .. ١٨٠
- كان رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنابة .. ٢٠٧
- كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ولم
يخرجها إلى عماله..... ٢٢٠
- كان رسول الله ﷺ مربوعا بعيد ما بين

- المنكبين ٤٨٧
- كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحى حتى يرجع ١٧٤
- كان رسول الله ﷺ يأمرنا بأن نخرج الزكاة مما يعد للبيع ٢٢٦
- كان رسول الله ﷺ يأمرني أن أسترق من العين ٥٠٦
- كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير فيزجي الضعيف ٦٢٤
- كان رسول الله ﷺ يحب أن يليه المهاجرون والأنصار؛ ليأخذوا عنه ١٥٦
- كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى ١٧٢
- كان رسول الله ﷺ يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه ١٨٦
- كان رسول الله ﷺ يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحمن ١٧٥
- كان رسول الله ﷺ يقبل الركن اليماني ... ٢٧٠
- كان رسول الله ﷺ يقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا ٥٦٠
- كان رسول الله ﷺ يكبرها ١٩٨
- كان صدق النبي ﷺ لأزواجه اثني عشرة أوقية ٣٠٦
- كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات ٣٤٥
- كان ﷺ قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله ٢٢٠
- كان للنبي ﷺ سهم يدعى الصفي ٦٣٤
- كان ﷺ مربوعاً بعيد ما بين المنكبين .. ٤٨٧
- كان المولى إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ٣٢٦
- كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء نزع خاتمه ٧٠
- كان النبي ﷺ إذا رجع من المسجد صلى بنا ١٥٢
- كان النبي ﷺ إذا رحل قبل أن تزغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ... ١٨٢
- كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق ١٧٣
- كان النبي ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً ١٧٤
- كان النبي ﷺ يجتمع في الأخدعين ٥٠٥
- كان النبي ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها ٤٣٠
- كان النبي ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة ٣١٠
- كان النبي ﷺ يكبر على الجنائز أربعا، أو خمسا، وسبعاً، وثمانياً ١٩٩
- كان النبي ﷺ يمر بالمرض وهو معتكف كما هو .. ٢٥٧
- كان النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ ١١٤
- أربعين يوماً ١١٤
- كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان إذا كان معتكف ٢٥٧
- كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وتراً ١٧٤
- كان ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحى حتى يرجع ١٧٤
- كان ﷺ يأمرنا بأن نخرج الزكاة مما يعد للبيع ٢٢٦
- كان ﷺ يأمرني أن أسترق من العين .. ٥٠٦
- كان يتحرى صيام الإثنين والخميس ٢٥٣
- كان يتخلف في المسير فيزجي الضعيف .. ٦٢٤

كان يننفس في الإناء ثلاثاً ٤٧٨	كان <small>ﷺ</small> يقطع يد السارق في ربع دينار
كان يجعل الرجال قدام الغلمان، والغلمان خلفهم ١٥٦	فصاعداً ٥٦٠
كان <small>ﷺ</small> يحب أن يليه المهاجرون والأنصار .. ١٥٦	كان <small>ﷺ</small> يكبر على الجنائز أربعا، أو خمسا، وسبعا، وثمانيا ١٩٩
كان <small>ﷺ</small> يحتجم في الأخدعين ٥٠٥	كان يكبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة ١٧١
كان <small>ﷺ</small> يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى ١٧٢	كان <small>ﷺ</small> يكرها ١٩٨
كان يذبح وينحر بالمصلى ٤٩٤	كان يلبس الرد الأحمر في العيدين وفي الجمعة ١٧٣
كان <small>ﷺ</small> يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه ١٨٦	كان يلبس برد حبرة في كل عيد ١٧٢
كان برمي الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ٢٧٨	كان <small>ﷺ</small> يمر بالمرضى وهو معتكف كما هو ٢٥٧
كان <small>ﷺ</small> يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رمحين ١٧٥	كان يناول النساء ثوبا ثوبا، وهو من عند الباب ١٩٥
كان يصلي الجمعة ثم يذهبون إلى جملهم فيرحونها حين تزول الشمس ١٦٥	كان ينفل بعد أن يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة ٦٣٤
كان <small>ﷺ</small> يصلي الجمعة ثم يرجعون إلى القائلة يقللون ١٦٥	كان ينقع للنبي <small>ﷺ</small> الزبيب فيشربه اليوم، والغد ٤٧٧
كان <small>ﷺ</small> يصلي صلاة الليل على أنحاء مختلفة ١٤٧	كان يهدي البدن ٢٨٠
كان يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء ٢٥١	كان يهدي من المدينة، ثم لا يجتنب شيئا مما يجتنب المحرم ٢٨٢
كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ٦٣٥	كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم ٦٢
كان <small>ﷺ</small> يقبل الركن اليماني ٢٧٠	كان يؤم قومه بعد أن يصلي تلك الصلاة بعد النبي <small>ﷺ</small> ١٥٢
كان يقبل الركن اليماني ويضع خده عليه ٢٧٠	كانت تتبذ لرسول الله <small>ﷺ</small> غدوة فإذا كان من العشي فتعشى شرب ٤٧٧
كان <small>ﷺ</small> يقبل الهدية ويثيب عليها ٤٣٠	كانت راية رسول الله <small>ﷺ</small> سوداء ولواؤه أبيض ٦٢٦
كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأمر الكتاب وسورتين ١٣٦	
كان <small>ﷺ</small> يقسم لعائشة يومها ويوم سودة ٣١٠	

- كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ٣٨٢..... كل قرض جر منفعة فهو رباً
- ثمانائة دينار ٥٨٦..... كل ما أمسك عليك قوسك ٤٥٨.....
- كانت له أمة يطؤها ٣٢١..... كل مسكر حرام، وما أسكر الفرق منه فله
- كبر في عيد نثي عشر تكبيرة سبعا في الأولى ١٦٩..... الكف منه حرام ٤٧٥.....
- وخمسا في الثانية ١٦٩..... كل مسكر خمر، وكل خمر حرام ٤٧٤.....
- كبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة ١٧٠..... كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام ٤٧٤.....
- وفي الثانية خمسا قبل القراءة ١٧٠..... كل من مال يتيمك غير مسرف، ولا مبادر،
- كبر! كبر! ٥٩٦..... ولا متأثلي ٥٢٠.....
- كر وسلم، لسجود السهو ١٥٩..... كله ٥٢٤.....
- كتب إلى عمرو بن حزم وهو بنجران أن ٣٢٩..... كله أنت وأهلك ٣٢٩.....
- عجل الأضحى وأخر الفطر ١٧٥..... كلوا، رزقا أخرج الله لكم ٤٦٥.....
- كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن ٢٢٩... كلوا، وادخروا، وتصدقوا ٤٩٤.....
- كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عقولة ٥٨٥..... كلوا، ودفع القصعة الصحيحة للرسول ٤١٥.....
- كتب في كتابه إلى أهل اليمن أن الذكو يقتل ٥٧٩..... كما يغيب المروء في المكحلة، والرشاء في
- بالأنثى ٥٧٩..... البر؟! ٥٥٠.....
- كتب لي النبي ﷺ هذا ماشرته العداء بن ٣٩١..... كنا أكثر الأنصار حقلا ٣٩١.....
- خالد ٣٧٥..... كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه ٦٣٨.....
- كفارة النذر إذا لم يسمه كفارة يمين ٤٤٨..... كنا نأكل عند رسول الله ﷺ ونحن نثني ٤٧٩.....
- كفن ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية ١٩٥..... كفننا نساfer مع رسول الله ﷺ ٢٤٨.....
- جدد يمانية ١٩٥..... كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله
- كل أيام التشريق ذبح ٤٩١..... ولا نرفعه ٦٣٧.....
- كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع ٣٧٨..... كنا نصيب المغانم مع رسول الله ﷺ ٣٧٩.....
- الخيار ٣٧٨..... كنا نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ
- كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ٤٥٣... عارية الدلو ٤١٠.....
- كل شراب أسكر فهو حرام ٤٧٤..... كنا نغزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن
- كل غلام رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم ٤٩٩..... ينزل ٣١١.....
- سابعه، ويسمى فيه، ويخلق رأسه ٤٩٩..... كنا نغسل الميت فنا من يغسل ١٠٣.....

المساجد والشرح..... ٢١٣
لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده،
ويسرق الحبل فتقطع يده..... ٥٦١
لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ٢١٢
لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
فباعوها وأكلوا أثمانها..... ٣٥٤
لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس
لبس الرجل..... ٤٨٧
لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشى
والرائش..... ٥٣١
لعن رسول الله ﷺ المتشبهات من النساء
بالرجال..... ٤٨٧
لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له ٢٩٤
لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالد
وولده..... ٣٦١
لعن زوارات القبور..... ٢١١
لعنة الله على الراشي والمرتشى في الحكم.. ٥٣١
لعدوة أو روحه في سبيل الله خير من الدنيا
وما فيها..... ٦١٨
لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وإنا لنكاد
نرمل بالجنائز رملا..... ٢٠٣
لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم
النفاق..... ١٤٩
لقد عدت بعظيم!! الحقى بأهلك..... ٣٢٠
لَقِّنُوا موتاكم لا إله إلا الله..... ١٨٨، ١٩٠
لك الأجر مرتين..... ١٠٨
لك السُّدس..... ٦٠٧

كنا ننهى أن نحد على ميت فوق ثلاث. ٣٣٦
كنا نؤمر بقضاء الصيام ولا نؤمر بقضاء
الصلاة..... ١١٣
كنت نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم ٤٧٥
كنت نهيتكم عن زيارة القبور..... ٢١١
كوى سعد بن زرارة من الشوكة..... ٥٠٤
كوى سعد بن معاذ في أكحله مرتين..... ٥٠٤
كلا، إني رأيته في النار في بردة غلها أو
عباءة..... ٦٣٩
كلًا والذي نفس محمد بيده إنَّ الشَّملة
لتلتهب عليه نارًا..... ٦٣٨
كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يميئون
الصَّلَاة أو يؤخَّرون..... ١١٧
كيف تجدك؟..... ١٩٢
كيف وقد قيل..... ٣٤٧، ٥٤٤
لأخرجنَّ اليهود والنصارى من جزيرة العرب
حتى لا أدع فيها إلا مسلمًا..... ٦٤٨
لأطوفنَّ اللَّيْلَةَ على سبعين امرأة..... ٤٤٠
لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه
فتخلص إلى جلده..... ٢١٣
لتنظر قدر اللَّيالي والأَيَّام التي كانت
تحبضهنَّ، وقدرهنَّ من الشَّهر..... ١١٠
اللَّحد لنا والشَّقُّ لغيرنا..... ٣٦، ٢٠٩
لعلَّك قبَّلت، أو غمزت، أو نظرت..... ٥٥٠
لعن الله بائع الخمر، وشاربها، ومشتريها،
وعاصرها..... ٣٥٨
لعن الله زائرات القبور، والمتخذين عليها

- لك سدس آخر ٦٠٧
 لك ما نويت يا يزيد، ولك يا معن ما
 أخذت ٥٠٨
 لكل داء دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ
 بإذن الله ٥٠٢
 لكل سهو سجدتان ١٦٠
 للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف
 من العمل ما لا يطيق ٣٤٤
 لم تفعل ذلك؟ ٣١١
 لم يصل على شهداء أحد ٢٠٢
 لم يصلي النبي ﷺ على شهداء أحد ولم
 يغسلهم ١٩٤
 لم يكن على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه
 على ركعتي الفجر ١٤٦
 لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان
 يصل به رمضان ٢٥٢
 لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى ١٧٥
 لم ينجس ٥٢
 لم ينجسه شيء ٥٢
 لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ ﴿ واتخذوا من
 مقام إبراهيم مصلى ﴾ ٢٧٢
 لما فرغ من طوافه أتى الصفا فعلا عليه ٢٧٣
 لمن شاء ١٤٨
 لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ١٥٢
 لنصيب علي أفضل من وصيفة ٣٤٠
 له إخوة؟ ٤٣٣
 لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت
 الهدى، ولجعلتها عمرة ٢٦١
 لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يديه
 طعاماً كانت له حلالاً ٣٠٦
 لو دخلوها لم يخرجوا منها أبداً ٦٢٤
 لو دعيت إلى كراع، أو ذراع لأجبت ولو
 أهدي إلي ٤٣٠
 لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر
 المسلمين ٦٠٢
 لو طعنت في فخذها لأجزأك ٤٦٣
 لو قال إن شاء الله لم يحنث ٤٤٠
 لو كان ضاراً ضرّ فارس والروم ٣١١
 لو كان المطعم بن عدي حياً ٦٤٠
 لو كان الاسترقاق جائزاً على العرب لكان
 اليوم إننا هو أسر ٦٤١
 لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرحمتها ٥٥١
 لو كنت قاتلاً رسولا لقتلتكما ٦٤٦
 لو لم تفعل للفحنك النار، أو لمشتك النار ٤١٩
 لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية - أو قال
 بكفر - لأنفقت ٤٢٨
 لولا أنني أخف أن تكون من الصدقة لأكلتها ٥٢٣
 لي الواعد ظم ٥١٨
 ليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر ٣١٨
 ليس ذلك بشيء ٣١٨
 ليس على الأرض من أنجاس القوم شيء؛ إننا
 أنجاسهم على أنفسهم ٦٦
 ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع ٥٦٣
 ليس على المرء في عبده ولا فرسه صدقة ٢١٦

- ليس على المستعير غير المغلّ ضمان، ولا المستودع غير المغلّ ضمان ٤١٠
- ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه ٢٢٧
- ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه ٢٥٦
- ليس في الخضروات زكاة ٢٢٩
- ليس في ذلك صدقة ٢٢٩
- ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة ٢٢٤
- ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة ٢٣١
- ليس لقاتلي ميراث ٦١٦
- ليس لك منه إلا ذلك ٥٤٠، ٥٤٦
- ليس لله عز وجل شريك ٤٢٠
- ليس لنا مثل السوء ٤٣٣
- ليس من البر الصيام في السفر ٢٤٨
- ليس متاً من ضرب الحدود، وشقّ الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية ٢٠٧
- ليله أقربكم إن كان يعلم ١٥
- ليله أقربكم إن كان يعلم؛ فإن لم يكن يعلم فمن ١٩٣
- ليلة الضيف واجبة على كل مسلم ٤٦٧
- ليلتي منكم أولوا الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ١٥٦
- لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات ١٦٣
- ليؤمكما أكبركما ١٥١
- ما اجتمعا في قلب امرئ في مثل هذا الوطن إلا دخل الجنة ١٩٢
- ما أحل الله في كتابه فهو حلال ٤٥٢
- ما أخالك سرت ٥٦١، ٥٦٢
- ما أخاله سرق ٥٦٢
- ما أراكم تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم ٦٤٤
- ما أرى بأساً، فمن استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل ٥٠٥
- ما أسكر كثيره فقليله حرام ٤٧٥
- ما أفيحه، لو أهدي إليّ كراع لقبته ٤٣٠
- ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه ٤٦٦
- ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء ٥٠٢
- ما أنهر الدّم وذكر اسم الله عليه فكلوا ٤٦١
- ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد ٢٦١
- ما أولم على شيء من نسائه ما أولم على زينب ٤٩٦
- ما بال أقوام قالوا كذا وكذا؟! لكفي أصوم وأفطر وأصلي ٢٨٤
- ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ٤٢٢
- ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم ٣٨٧
- ما بين المشرق والمغرب قبله ١٢٧
- ما حاكم يحكم بين الناس إلا حبس يوم القيامة وملك ٢٥
- ما حسدكم اليهود على شيء ما حسدكم على قول آمين ١٣٥
- ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شيء يريد أن ٥٩٨
- ما دون الخب - أي الرمل - فإن كان خيراً عجّلتموه ٢٠٤

- ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً في العشر قط ٢٥١
 ما صدت بقوسك، فذكرت اسم الله عليه
 فكل ٤٥٧
 ما ضرك لو مت قبلي، فغسلتك، وكفنتك،
 ثم صليت عليك ودفنتك ١٩٣
 ما علمت إذا كان جاهلاً ٤٧٠
 ما علمت من كلب أو باز ٤٥٨
 ما عليكم ألا تفعلوا؛ فإن الله عز وجل قد
 كتب ٣١١
 ما قطع من بهيمة وهي حية، فاقطع منها
 فهو ميتة ٤٦٤
 ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة ٤٦٤
 ما كان يدا بيد فخذوه ٤٠١
 ما كان يصوم في شهر مثله كان يصوم في
 شهر شعبان ٢٥٢
 ما كنت أرى أن الجهد قد بلغ منك ما أرى،
 أنجد شاة؟ ٢٦٤
 ما لم تنكحي ٣٤٩
 ما لم يتفرقا وينكما شيء ٣٥٩
 ما لم يشركها كلب ليس معها ٤٥٩
 ما من إمام أو وال يغلق بابه دون ذوي
 الحاجة ٥٣٤
 ما من أمير يلي أمور المسلمين ٦٢٤، ٦٥٤
 ما من حاكم يحكم بين الناس إلا حبس يوم
 القيامة ٥٣٠
 ما من صاحب إبل، ولا بقير ٤١١
 ما من عب يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت
 وهو ٦٥٤
 ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبته إلا كساء
 الله عز ٢١٤
 ما هذا؟! ٤٤٧
 ما هذا؟ ٢٤٨
 ما وزن، فثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً ٣٦٧
 الماء طهور ٥٢، ٦٨
 الماء طهور لا ينجسه شيء ٥٣، ٥٠
 الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على
 ريحه ١٥، ٥١
 الماء من الماء ٩٥
 مالك ولها؟! دعها؛ فإن معها حذاءها
 وسقاءها ترد الماء وتأكل ٥٢١
 المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً ٣١، ٣٣٢
 المدبر من الثلث ٤٢٢
 المدبر لا يباع ولا يوهب، وهو حر من
 الثلث ٤٢٢
 المدينة حرم ما بين عير إلى ثور ٢٦٦
 المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها، ولقيطها،
 وولدها الذي لا عنت عنه ٦١١
 المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها،
 فريد طلاقها ٣١٠
 المرأة كالضلع إذا ذهب تقيمها كسرتها ٣٠٨
 مره فليراجعها، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ٣١٨
 مروءة ليتكلم، وليستظل، وليقعد، وليتم
 صومه ٤٤٧
 المسلم أخو المسلم، لا يجل للمسلم باع من أخيه

- بيعا..... ٣٧٤
- المسلمون شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ ٣٩٧
- المسلمون يدُ على من سواهم تتكافأ دماؤهم ٦٤٥
- المضمضة والاستنشاق سنة..... ٨١
- مطل الغني ظلم، ومن أحيل على مليء فليحتس ٥١٤
- مطل الغني ظلم يحلُّ عرضه وعقوبته..... ٥١٨
- المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ولا سكنى..... ٣٤٢
- مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دما، وأميطوا عنه الأذى..... ٤٩٩
- مع من خرجت؟! وبإذن من خرجت؟! ٦٣٥
- المكاتب عبدٌ ما بقي عليه من مكاتبته درهم ٤٢٣
- الملح والماء والنار..... ٣٩٨
- ملعونٌ من أتى المرأة في دبرها..... ٣١٢
- ملكك نفسك فاختاري..... ٣٠١
- من أتاكم وأمركم جميع على رجلٍ واحدٍ يريد أن يشق..... ٦٥٢
- من اتبع جنازة، فليحمل بجوانب السرى كلها..... ٢٠٤
- من أتبع جنازة مسلم إيمانًا واحتسابًا..... ٢٠٤
- من أتى حائضًا، أو امرأة في دبرها..... ٣١٢
- من أتى الغائط فليستتر..... ٦٩
- من أتى كاهنًا أو عرافًا فقد كفر بما أنزل على محمد..... ٥٧٤
- من أحاط حائطًا على أرضٍ فهي له..... ٣٩٤
- من أحبَّ منكم أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافأتان..... ٤٩٩
- من احتجم لسبع عشرة وإحدى وعشرين
- كان شفاء من كلِّ داء..... ٥٠٥
- من احتكر الطعام أربعين ليلةً فقد برئ من الله وبرئ الله منه..... ٣٦٣
- من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد..... ٢٧٠
- من أحيا أرضًا فهي له، وليس لعرق ظالم حق..... ٤١٤
- من أحيا أرضًا ميتة فهي له..... ٣٩٤
- من أحيا أرضًا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق..... ٤١٤، ٣٩٥
- من أخذ بفمه ولم يتخذ خبنة..... ٥٥٩
- من أدرك ركعة من الجمعة فليضف إليها أخرى وقد تمت صلاته..... ١٦٧
- من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ١١٧
- من أدرك ماله بعينه عند رجلٍ أفلس أو إنسانٍ قد..... ٥١٦
- من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح..... ١١٦
- من أراد أن يهلَّ منكم بحجٍّ وعمرَةٍ فليفعل ٢٦١
- من أراد الحج فليتعجل؛ فإنه قد يمرض المريض وتضلل الراحلة وتعرض الحاجة ٢٥٩
- من استأجر أجيرًا، فليسلم له أجرته..... ٣٨٦
- من استعلمناه على عمل..... ٥٣٣
- من أسلف شيئًا فلا يشترط على صاحبه غير قضاؤه..... ٣٧٩
- من أسلف فليسلف في كيلٍ معلوم ووزنٍ معلوم إلى أجلٍ معلوم..... ٣٧٩

- من أسلف في شيء فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه ٣٨٠
- من أسلم على شيء فهو له ٦٤٣
- من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره ... ٣٨٠
- من اشترى ما لم يره فله الخيار إذا رآه... ٣٧٧
- من اشترى مصرأة فهو منها بالخيار ثلاثة أيام ٣٧٦
- من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس أو مذي فليصرف فليتوضأ ٩٠
- من أصيب بدم أو خبل -والخبل الجرح- فهو بالخيار بين ٥٧٨
- من أطاعني فقد أطاع الله ٦٥٢، ٦٢٣
- من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منها عضواً ٤١٦
- من أعتق شركاً له في عبد وكان له مالٌ يبلغ ٤٢٠
- من أعتق شقصاً من مملوك فعليه خلاصه في ماله ٤٢١
- من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحقُّ بها ٣٩٥
- من أعمر عمرى فهي لمعمره حياته ومماته ٤٣٦
- من اغبرَّت قدماء في سبيل الله حرَّمه الله على الثَّار ٦١٩
- من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ١٦٦
- من اغتسل يوم الجمعة ومسَّ من طيب إنَّ كان عنده ١٦٧
- من أفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه، ولا كفَّارة ٢٤٦
- من أفلس أو مات فوجد الرِّجل متاعه بعينه فهو أحقُّ به ٥١٧
- من اكتوى أو استرق فقد برئ من التَّوَكُّل ٥٠٦
- من أكل طعاماً، فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه ٤٧٣
- من باع بيعتين في بيعة فله أوكسها، أو الرُّبا ٣٦٥
- من باع من رجلين فهو للأول ٣٦٢
- من بايعت، فقل لا خلافة ٣٦٥، ٣٧٦
- من بدل دينه فاقتلوه ٥٧٢
- من تخطَّى رقاب النَّاس يوم الجمعة اتَّخذ جسراً إلى جهنَّم ١٦٦
- من ترك مالاً فلورثته، وأنا وارث من لا وارث له ٦٠٩
- من تزوج بغير إذن سيِّده فهو عاهرٌ ٣٠٠
- من تطبَّ ولم يعلم منه طبُّ فهو ضامنٌ ٣٩٢
- من التقط لقطة يسيرة ٥٢٣
- من توضأ فأحسن وضوءه، ثمَّ أتى الجمعة فاستمع ١٠٠
- من توضأ للجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فذلك أفضل ١٠١
- من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ٧٨
- من تولى شيئاً من أمر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقرهم ٥٣٥
- من جاءه من أخيه معروفٌ من غير إشراف ولا مسألة ٤٣٠
- من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين ٥٣٠
- من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله

- فهو مضادٌ ٥٥٢
- من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيع من
يهوديٍّ ١٥ ، ٣٥٨
- من حلف بغير الله فقد كفر ٤٣٩
- من حلف على يمينٍ يقطع بها مال امرئٍ مسلم
لقي ٥٤٦
- من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث ... ٤٣٩
- من حمل عليها السلاح فليس متًّا ٦٥٣
- من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فبيته
جاهليّةٌ ٦٥٣
- من خرج من خلافٍ إلى خلافٍ؛ فإنَّ
صدقته وعشره في خلافٍ عشيرته ٢٣٣
- من خلف مالاً أو حقّاً فلورثته ٦٠٣
- من دعي فلم يجب فقد عصي الله ورسوله ٤٩٧
- من دنا من الإمام فلغا ولم يستمع له ولم
ينصت ١٦٦
- من ذرعه القى، فليس عليه قضاء ٢٤٦
- من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر؛ فإنه
من فارق ٦٥٣
- من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ٤٩٩
- من رأبتموه يصيد فيه شيئاً فلكم سلبه ... ٢٦٧
- من زار قومًا فلا يؤمهم، وليؤمهم رجلٌ منهم ١٥٤
- من زرع في أرض قومٍ بغير إذنهم فليس له
من ٤١٣
- من سأل القضاء وكل إلى نفسه ٥٢٧
- من السبع الموبقات الفرار من الزحف ... ٦٢٩
- من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلمٌ فهو له ٣٩٥
- من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام
عندها سبعاً ٣١٠
- من شاء أن يجمع فليجمع ١٦٨
- من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في
الرابعة فاقتلوه ٥٦٨
- من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في
الآخرة ٤٨٢
- من شفع لأخيه شفاعةً ٤٣٤
- من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا ٢٥٤
- من صام رمضان، ثم أتبعه ستًّا من شوال
فذاك صيام الدهر ٢٥١
- من صلى أربع ركعاتٍ قبل الظهر وأربعاً
بعدها، حرّمه الله على النَّار ١٤٥
- من ضيق منزلاً، أو قطع طريقاً، فلا جهاد
له ٦٢٥
- من طاف بالبيت سبعاً، ولم يتكلم إلّا
بسيحان الله ٢٧١
- من طلب قضاء المسلمين ٥٢٨
- من طلق وهو لاعبٌ فطلاقه جائزٌ ٣١٧
- من ظلم شبراً من الأرض ٤١٤
- من عزى مصاباً فله مثل أجره ٢١٤
- من غسل ميتاً فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ ١٠٢
- من غشنا فليس متًّا ٣٧٥
- من فرّق بين والدته وولدها ٣٦٠
- من قاتل في سبيل الله فواق ناقةً وجبت له
الجنة ٦١٩
- من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في

- سبيل الله ٦٢٠
 من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما
 تقدّم من ذنبه ٢٥٧
 من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه ٥٨٠
 من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له
 وارث غيره ٦١٦
 من قتل له قتيلاً فهو بخير الظّرين ٥٧٩، ٥٧٧
 من قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول ٥١٣
 من قتل متعمداً سلم إلى أولياء المقتول ٥٧٨
 من قتل هذه؟ ٦٢٨
 من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله ٤٣٩
 من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها
 أخرى ٤٩٠، ٤٩١
 من كان له ذبح يذبحه ٤٩٥
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم
 ضيفه جزئته ٤٦٧
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي
 ماء ولد غيره ٣٣٩
 من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرقها أخاه،
 وإلا فليدعها ٣٩٢
 من كانت له امرأتان يميل لإحدهما عن
 الأخرى جاء يوم ٣٠٩
 من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب
 مذلة يوم القيامة ١٢٦، ٤٨٧
 من لطم مملوكه أو ضربه فكفّارته أن يعتقه ٤١٩
 من لم يجد نعلين، فليلبس خفّين، ومن لم
 يجد إزاراً، فليلبس سراويل ٢٦٣
 من لم يجمع الصّيام قبل الفجر، فلا صيام له ٢٤٤
 من لم يحبس مريض، أو حاجة ظاهرة ٢٥٩
 من مات وعليه صيّد، صام عنه وليه ٢٤٩
 من محمّد رسول الله إلى بني زهير بن قيس ٦٣٤
 من مسّ ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ ٩١
 من مسّ فرجه فليتوضأ ٩٣
 من ملك ذا رحم محرم فهو حر ٤١٧، ٤١٨
 من ملك زاداً وراحلةً تبّلغه إلى بيت الله ولم
 يحج ٢٥٩
 من نام عن صلاته أو سها عنها، فوقيتها
 حين يذكرها ١٦١
 من نام فليتوضأ ٨٩
 من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن
 يعصيه فلا يعصه ٤٤٥
 من نذر نذراً في معصية فكفّارته كفارة ٤٤٦، ٤٤٨
 من نذر نذراً لم يسمه فكفّارته كفارة ٤٤٨
 من النسب ٢٩٨
 من نسي وهو صائم، فأكل ٢٤٥
 من نبح عليه يعذب بما نبح عليه ٢٠٦
 من هذا؟ ٣٤٧
 من وجد سعة فلم يضحّ فلا يقربن مصلاناً ٤٩٠
 من وجد لقطه فليشهد ذوي عدل ٥٢١
 من وجد متاعه عند مفلسٍ بعينه فهو أحقُّ
 به ٥١٦
 من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا
 الفاعل والمفعول به ٥٥٥
 من وطئ أمته فولدت له ٤٢٤

نعم، وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر ٦٢٢
 نفس المؤمن معلقةً بدينه، حتى يقضى عنه ١٩١
 نفل الربع بعد الخمس في بدأته ٦٣٣
 نفل سعد بن أبي وقاص يوم بدر سيفًا .. ٦٣٣
 النكاح من سنّي، فمن لم يعمل بسنّي فليس
 منّي ٢٨٥
 نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب في آنية
 الذهب والفضة ٤٨٦
 نهاني رسول الله ﷺ عن التخنم بالذهب ٤٨٧
 نهى ﷺ أن تباع السلع حتى تستوفي... ٣٥٩
 نهى أن تباع السلع حيث تبتاع ٣٥٩
 نهى ﷺ أن تحلب ماشية الرجل بغير إذنه ٤٠٦
 نهى ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها، أو
 خالتها ٢٩٩
 نهى ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع ٣٣٩
 نهى ﷺ أن نستقبل القبلة ببول ٧٣
 نهى أن يأتي الرجل امرأته في دبرها ٣١٣
 نهى ﷺ أن يبال في الحجر ٧١
 نهى ﷺ أن يبع حاضر لباد ٣٦١
 نهى أن يبنى على القبر ٢١١
 نهى ﷺ أن يتلقى الجلب ٣٦٢، ٣٧٧
 نهى أن يتنفس في الإناء أو ينفخ فيه ٤٧٨
 نهى ﷺ أن يخصص القبر، وأن يقعد عليه ٢١٣
 نهى ﷺ أن يجمع بين شيئين فينبذا ٤٧٦
 نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها ٢٩٩
 نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، أو
 يبيع على بيعه ٢٩٦

من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة ٥٥٧
 من يأتيني بخبر القوم؟ ٦٢٥
 من يشتري بئر رومة، فيجعل فيها دلوه مع
 دلاء المسلمين ٤٢٧
 من يشتريه منّي ٤٢٢
 المؤمن أخو المؤمن؛ فلا يحلّ للمؤمن أن يبتاع
 على بيع أخيه ٢٩٠
 المؤمنون تتكافأ دماؤهم ٥٨١
 الميت يعذب في قبره؛ بما نبح عليه ٢٠٦
 ميراث الولاء للأكبر من الذكور ٦١٤
 ميراثها لزوجها وولدها ٥٨٥
 النأحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيامة
 وعليها ٢٠٦
 نحر رسول الله ﷺ عن أزواجه ٢٨١
 نصر المظلوم، وإبرار القسم ١٨٨
 النصيحة ١٨٨
 نعم، إذا أديتها إلى رسولي فقد برئت منها
 إلى الله ورسوله ٢٣٤
 نعم، إذا رأيت الماء ٩٦
 نعم، إنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ٦٤٦
 نعم أو نعمت الأضحى الجذع من الضأن ٤٩٢
 نعم، جواباً لمن سأله هل يصلي في الثوب
 الذي يأتي فيه أهله ١٢٠
 نعم، عباد الله تداووا؛ فإن الله لم يضع داءً
 إلا ٥٠٢
 نعم، فلو كان شيء سبق القدر لسبقته العين ٥٠٦
 نعم كنت أرحاها على قراريط لأهل مكة ٣٨٧

- نهى أن يشتمل الصباء ١٢٤
- نهى رسول الله ﷺ أن يضحي بأعضب القرن والأذن ٤٩٤
- نهى رسول الله ﷺ أن يعزل عن الحرة إلا بأذنهما.. ٣١٠
- نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً ٤٧٦
- نهى رسول الله ﷺ ببيع الصبرة من التمر ٣٧٠
- نهى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حتى تستوفى ٣٥٩
- نهى رسول الله ﷺ أن تمسح المرأة على عمتها، أو خالتها ٢٩٩
- نهى رسول الله ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع ٣٣٩
- نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الجحر... ٧١
- نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين شيئين فينبذا ٤٧٦
- نهى رسول الله ﷺ أن يضحي بأعضب القرن والأذن ٤٩٤
- نهى رسول الله ﷺ أن يعزل عن الحرة إلا بأذنهما ٣١٠
- نهى رسول الله ﷺ ببيع الصبرة من التمر ٣٧٠
- نهى رسول الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره ٣٨٦
- نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها ٤٥٣
- نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري الصاعان ٣٦٠
- نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ٣٥٣
- نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد ٣٥٣
- نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان ٤٦١
- نهى رسول الله ﷺ عن الشغار ٢٩٦
- نهى رسول الله ﷺ عن قفيز الطحان... ٣٨٩
- نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع ٤٥٣
- نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة، والمخضرة ٣٥٧
- نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة ٣٦٨
- نهى رسول الله ﷺ عن المصفرة، والمستأجلة ٤٩٤
- نهى رسول الله ﷺ عن مطعمين ٤٩٨
- نهى رسول الله ﷺ عن الملامسة والمناذة في البيع ٣٥٦
- نهى رسول الله ﷺ عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهها ٤٨٠
- نهى رسول الله ﷺ عن إسبال الإزار ١٢٥
- نهى رسول الله ﷺ عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره ٣٨٦
- نهى رسول الله ﷺ عن أكل الجلالة وألبانها ٤٥٣
- نهى عن أكل الرخمة ٤٥٥
- نهى عن أكل الهر، وأكل ثمنها ٤٥٤
- نهى رسول الله ﷺ عن أن يموت الميت إلا هو يحسن الظن بربه ١٩١
- نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها... ٣٥٦
- نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطعم ٣٥٦
- نهى عن بيع الثنيا ٣٦٠
- نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٣٧٢
- نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري الصاعان ٣٦٠
- نهى رسول الله ﷺ عن بيع العربون ٣٥٧

- ٣٨٨.....الكلب
 ٣٥٥.....نهى عن بيع الغرر
 ٤٥٣.....نهى عن النبي ﷺ عن كل ذي ناب من السباع
 ٣٥٤.....نهى عن بيع فضل الماء
 ٤٨٦.....نهى عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة
 ٣٥٨.....نهى عن بيع الكاليء بالكاليء
 ٤٨٦.....نهى عن لبوس الحرير إلا هكذا
 ٢٩٤.....نهى عن متعة النساء يوم خيبر
 ٣٥٧.....نهى عن النبي ﷺ عن المحاقلة، والمخاضرة
 ٣٥٧.....نهى عن النبي ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة
 ٣٦٨.....نهى عن النبي ﷺ عن المزابنة
 ٤٩٤.....نهى عن النبي ﷺ عن المصفرة، والمستأصلة
 ٤٩٨.....نهى عن النبي ﷺ عن مطعمين
 ٣٥٦.....نهى عن النبي ﷺ عن الملامسة والمنازمة في البيع
 ٣٦٢.....نهى عن النبي ﷺ عن النجش
 ٢٠٦.....نهى عن النعي
 ٢٤٧.....نهى عن النبي ﷺ عن الوصال
 ٧٤.....نهى عن الاستحجار بأقل من ثلاث أحجار
 ٤٠٦.....نهى النبي ﷺ أن تحلب ماشية الرجل بغير إذنه
 ٧٣.....نهى النبي ﷺ أن نستقبل القبلة ببول
 ٣٦١.....نهى النبي ﷺ أن يبيع حاضر لباد
 ٣٧٧.....نهى النبي ﷺ أن يتلقى الجلب ٣٦٢، ٣٧٧
 ٢١٣.....نهى النبي ﷺ أن يخصص القبر، وأن يقعد عليه
 ٤٨٠.....نهى النبي ﷺ عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهاها
 ١٢٥.....نهى النبي ﷺ عن إسبال الإزار
 ٣٨٩.....نهى النبي ﷺ عن أن يموت الميت إلا هو
 ٣٥٤.....نهى عن ثمن عشب الفحل
 ٣٥٣.....نهى عن النبي ﷺ عن ثمن الكلب
 ٣٥٣.....نهى عن النبي ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد
 ٣٥٣.....نهى عن ثمن الكلب والسنور
 ٣٨٨.....نهى عن النبي ﷺ عن ثمن الكلب، ومهر البغي
 ٣٥٥.....نهى عن النبي ﷺ عن حبل الحبلية
 ٥٠٣.....نهى عن الدواء الخبيث
 ١٢٤.....نهى عن السدل في الصلاة
 ٤٧٨.....نهى عن الشرب قائماً
 ٤٦١.....نهى عن النبي ﷺ عن شريطة الشيطان
 ٢٩٦.....نهى عن النبي ﷺ عن الشغار
 ٣٦٥.....نهى عن النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة
 ٢٥٤.....نهى عن صوم يوم الجمعة
 ٢٥٥.....نهى عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر
 ١١٨.....النهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس
 ٣٨٢.....نهى عن قرض جر منفعة
 ٣٨٩.....نهى عن النبي ﷺ عن قفيز الطحان
 ٣٨٩.....نهى عن كسب الحجام، ومهر البغي، وثن

- يحسن الظن بربه ١٩١
- نهى النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان
نسيئة ٣٧٢
- نهى النبي ﷺ عن بيع العربون ٣٥٧
- نهى النبي ﷺ عن تلقي البيوع ٣٦٢
- نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب، ومهر البغي ٣٨٨
- نهى النبي ﷺ عن صفقتين في صفقة ... ٣٦٥
- نهى النبي ﷺ عن المحافلة والمزابنة والمعاومة ٣٥٧
- نهى النبي ﷺ عن النجش ٣٦٢
- نهى النبي ﷺ عن الوصال ٢٤٧
- نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأنسية... ٤٥٣
- نهيتكم عن الطُروف، وإنَّ ظرفًا لا يحلُّ شيئًا
ولا يجرِّمه ٤٧٥
- نهيه ﷺ عن الصوم أيام التشريق ٢٥٥
- هدايا الأمراء غلول ٥٣٢
- هدايا العمال سحت ٥٣٣
- هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد أُمِّها شئت ٣٥٠
- هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ٨١، ٨٥
- هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب عليكم صيامه ٢٥٢
- هذه وهذه -يعني الخنصر والإبهام- سواء ٥٩٢
- الهرم ٥٠٢
- هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ٨١
- هل تجد ما تعتق رقية؟ ٢٤٧
- هل تسمع النداء؟ قال نعم، قال فأجب ١٤٩
- هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟! ٦٣٣
- هل عندك من شيء تصدقها إياه؟ ٣٠٧
- هل عندكم من شيء؟ ٢٤٥
- هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب الذي
يجمع فيه؟ قالت نعم ١٢١
- هل لك أحد باليمن؟ ٦٢١
- هل له من نسب أو رحم؟ ٦١١
- هل معك من القرآن شيء؟ ٣٠٧
- هل نظرت إليها؛ فإنَّ في عيون الأنصار شيئًا ٣٠٥
- هم أن يعلن الذي أراد وطء امرأة حامل ٣٣٩
- هم ياحرق من يتخلف عنها ١٦٣
- هم بأن يحرق على المتخلفين دورهم ١٤٩
- هم عتقاء الله عزَّ وجلَّ ٦٤٤
- هم منهم ٦٢٩
- هنَّ تسع الشُّرك بالله ٣٥
- هنَّ تسع الشُّرك، والسَّحر، وقتل النَّفس ١٨٨
- هو صوم ثلاثة أيَّام، أو إطعام ستَّة مساكين
نصف صاع ٢٦٤
- هو في الدَّار ٦٣٩
- هو كلام الرِّجل في بيته كلاً والله، وبلى
والله ٤٤٤
- هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش
وللعاهر الحجر ٣١٤
- هو المحلَّل، لعن الله المحلَّل والمحلَّل له ٢٩٥
- هلاً تركتموه ٥٥١
- هلاً تزوّجت بكرةً تلاعبها وتلاعبك؟ ٢٨٦
- هلاً كان قبل أن تأتيني به ٥٥٢
- هي رخصة من الله، فمن أخذها فحسن ٢٤٨
- هي علي ومثلها معها ٢٣٣
- هي لك أو لأخيك أو للذَّئب ٥٢٤

- هي للمطلقة وللمتوفى عنها ٣٣٤
- هي من قدر الله ٥٠٢
- وَأَتَّخَذَ مَوْدُنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا ٣٨٩
- واختناها أن يقلب رأسها، ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْهُ ٤٨٠
- وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ ٥١٤
- وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعِهِمْ إِلَى ثَلَاثِ خَصَالٍ أَوْ خِلَالٍ ٦٤٨
- وَإِذَا بَا أَنْيَسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجِعْهَا ٥٣٨ ، ٥٠٧
- وَإِذَا بَا أَنْيَسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجِعْهَا ٥٤٩
- وَالْخَالُ وَارِثٌ مِنَ لَا وَارِثَ لَهُ ٦٠٩
- وَالذُّرَّةُ ٢٢٨
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ٤٣٨
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ٥٤٨
- وَاللَّهُ لَاغْرُورٌ قَرِيبًا ٤٤٠
- وَاللَّهُ لَوْلَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تَقْتُلُ لَضَرَبْتَ أَعْنَاقَكُمْ ٦٤٦
- وَاللَّهُ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً!؟ ٣١٩
- وَالْمَاشِي يَمْشِي خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا ٢٠٥
- وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بَعِينُهُ ٣٧٨
- وَالْمَلْحُ ٣٩٨
- وَالْوَسْقُ سَتُونٌ مَحْتُمًا ٢٣١
- وَالْيَمِينُ الْغُمُوسُ ٤٤٣
- وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ٤٥٨
- وَأَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ٢٩٤
- وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ مَا لَمْ يَصِلْ -يَعْنِي يَتَغَيَّرُ- أَوْ تَجَدَّ ٤٥٨
- وَإِنْ قَتَلَ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ ٤٥٧
- وَإِنْ قَتَلَنَ مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَهَا ٤٥٧
- وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ ١٢٤
- وَإِنْ كَانَ كَرَمًا أَنْ تَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا ٣٧٠
- وَإِنْ كَانَ وَالِدُهُ أَوْ وَلَدُهُ ٦١٦
- وَأَنْ يَكْتُبَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُوْطَأَ ٢١٣
- وَأَيُّ وَضْعٍ أَعْمٌ مِنَ الْغَسْلِ؟ ٩٩
- وَأَيُّمَ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخْلِيقًا لِلْإِمَارَةِ ٤٣٨
- وَأَيُّهَا امْرَأَةُ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقْتَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فَكَأَكْهَا مِنَ النَّارِ ٤١٦
- وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِشْقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا ٨٠
- وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتِيلًا بَيْنَ قَرَيْتَيْنِ ٥٩٦
- وَرَقٌّ مَا بَقِيَ ٤٢٠
- وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسَدُّوا الْخَلْلَ ١٥٦
- الْوَسْقُ سَتُونٌ صَاعًا ٢٣١
- الْوَسْقُ وَالْوَسْقَيْنِ، وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ ٣٧١
- وَضَرَبَ نَكَالًا ٥٦٣ ، ٥٦٩
- وَضَعِ الْجَوَائِحِ ٣٦٣
- وَعَدَّتْهَا حَيْضَتَانِ ٣٣٣
- وَعَزَّتْكَ لَا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَهَا ٤٣٨
- وَعَلَى الْمُقْتَتِلِينَ أَنْ يَنْحَجِزُوا الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً ٥٨٣
- وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْخَلِيفَةِ ٢٦٢
- وَقَتَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرَ ١١٥
- وَكُلُّ بِهِ -يَعْنِي الرُّكْنَ الْيَمَانِي- سَبْعُونَ مَلَكًا ٢٧١

- وكيف وقد زعمت أنّها أرضعتكم؟! ٣٤٧.....
ولكن وديعة عندك ٥٢٢.....
الولد للفراش، وللعاهر الحجر ٣١٤.....
ولكنّ اليمين على المدعى عليه ٥٤٠.....
وللمقصرين ٢٧٦.....
ولو على سواك من أراك ٣٠٦.....
وليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر ٢٣٧.....
وليس فيها دون المائتين زكاة ٢٢٤.....
وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار ٧٥.....
وما أحب أن أكتوي ٥٠٤.....
وما ذاك ٥٥٣.....
وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية ٢٢٢.....
وما مسّ الورس والزعفران من الثياب ٢٦٣.....
ومسح على الخفين والعمامة ٨٣.....
ومن أفطر يوماً في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه، ولا كفارة ٢٤٦.....
ومن نذر نذراً أطاقه، فليف به ٤٤٨.....
ومن نذر نذراً لم يطقه فكفارته كفارة يمين ٤٤٩.....
وهم يقتلون قاتلها ٥٨٣.....
ولا اعتكاف إلا بصوم ٢٥٧.....
ولا بينة لأحدهما ٣٧٨.....
ولا تحضوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ٢٥٤.....
ولا تعطى الهرمة، ولا الدّرنه ٢٢٣.....
ولا تمثّلوا ٦٢٨.....
ولا تمسّوه بطيب ١٩٧.....
ولا تؤخذ في الصدقة هرمة، ولا ذات عوار، ولا تيس ٢٢٣.....
ولا حظّ فيها لغني، ولا لقويّ مكتسب ٢٣٦.....
ولا ذات عيب ٢٢٣.....
ولا لذي مرّة قويّ ٢٣٦.....
ولا يحلّ لي من غنائكم هذه مثل هذا إلاّ الخمس ٦٣١.....
ولا يذف على جريحهم ولا يغنم منهم ٦٥٠.....
ولا يمنع فضل ماء بعد أن يستغني عنه ٤٠٠.....
الولاء لمن أعتق ٦١٣.....
ويحك! ارجعي فاستغفري الله وتوبّي إليه ٥٥٣.....
ويقبل المحجن ٢٦٩.....
ويل للأعقاب من النار ٨٤.....
لا أحبّ العقوق ٤٩٩.....
لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلاّ أتيت ٤٤١.....
لا أراك تشفع في حدّ من حدود الله؟! ٥٥٢.....
لا اعتكاف إلاّ في مسجد جماعة ٢٥٦.....
لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته فرس، على رقبته شاة ٦٣٩.....
لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ٢٧٣.....
لا بأس ببول ما يؤكل لحمه ٦٠.....
لا تأتوا النساء في أعجازهنّ ٣١٣.....
لا تأخذ الصدقة إلاّ من هذه الأربعة ٢٢٨.....
لا تباع حتى تفص ٣٧٠.....
لا تبرز فخذك ولا تنظر إلى فخذ حي ١٢٢.....
لا تبع ما ليس عندك ٣٦٥.....
لا تبعوا الذهب بالذهب إلاّ وزناً بوزن ٣٦٩.....

- لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق
إلا وزنًا بوزنٍ ٣٦٩
- لا تبيعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاً ٤٠٠
- لا تتبعوني بمجمر ٢٠٦
- لا تتخذوا قبري مسجدًا ٢١٣
- لا تتخذوا قبري وثناً ٢١٣
- لا تتخذوا مؤدناً يأخذ على أذانه أجرًا ٣٨٩
- لا تجوز شهادة بدويٍّ على صاحب قرية ٥٤٤
- لا تجوز شهادة خائنٍ ولا خائنة ٥٤٣، ٥٤٢
- لا تجوز شهادة ذي الطَّنة والحنة ٥٤٣
- لا تجوز الوصية لوارثٍ إلا أن يشاء الورثة ٥٩٩
- لا تحدي بعد يومك هذا ٣٣٧
- لا تحرم الرضعة والرضعتان، والمصة والمصتان ٢٤٥
- لا تحرم المصة ولا المصتان ٣٤٥
- لا تحلُّ لآل محمدٍ الصدقة ٢٣٦
- لا تحل لقطعة مكة إلا لمعرف ٥٢٢
- لا تحلفوا إلا بالله، ولا تحلفوا إلا وأنتم
صادقون ٤٣٩
- لا تذبجوا إلا مسنةً إلا إن تعسر عليكم
فتذبجوا جذعةً من الضأن ٤٩٢
- لا ترم، وكل ما وقع، أشبعك الله وأرواك ٤٦٩
- لا تزال أمتي بخير ما أخروا السُّحور وعجلوا
الفطر ٢٤٧
- لا تساوهم في المجالس ٥٣٤
- لا تسبوا الأموات؛ فإنهم قد أفضوا إلى ما
قدَّموا ٢١٣
- لا تسبوا أمواتنا، فتؤذوا أحياءنا ٢١٤
- لا تسبوا أمواتنا؛ فتؤذوا أحياءنا ٢٧، ٢٨
- لا تستضيئوا بنار المشركين ٦٢٢
- لا تسق ماءك زرع غيرك ٣٤٠
- لا تشتروا السمك في الماء؛ فإنه غررٌ ٣٥٥
- لا تشربوا نفساً واحداً كشرب البعير ٤٨٠
- لا تشهدني على جورٍ إنَّ لبنيك عليك من
الحقِّ أن تعدل بينهم ٤٣٣
- لا تصُروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد
ذلك فهو بخير ٣٧٦
- لا تصوموا يوم الجمعة إلا وقبلة يومٍ أو بعده ٢٥٤
- لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ٢٥٥
- لا تعمروا ولا ترقبوا، فمن أعمار شيئاً أو أرقبه
فهو ٤٣٦
- لا تغالوا في الكفن؛ فإنه يسلب سريعاً ١٩٥
- لا تفعلوا، إلا بفاتحة الكتاب ١٣١
- لا تقتلوا ذريرةً ولا عسيقاً ٦٢٧
- لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا صغيراً ولا امرأة ٦٢٧
- لا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع ٦٢٧
- لا تقرها حتى تفعل ما أمرك الله ٣٣٠
- لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينارٍ فصاعداً ٥٦٠
- لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن ٥٦١
- لا تكتحل، كانت إحداكن تمكث في شرٍّ
أحلاسها أو شرٍّ ٣٣٦
- لا تلبسوا الحرير؛ فإنه من لبسه في الدنيا لم
يلبسه في الآخرة ٤٨٣
- لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ٤٨٢
- لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا الكلاً ٤٠٠

المعروف..... ٦٢٤	لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين ٢٦٣
لا غسل عليه ٩٦	لا تنكحها ٢٩٧
لا قطع في ثمر ولا كثر ٥٥٩	لا تؤخذ هرمة، ولا ذات عيب ٢٢٣
لا قلت فنصفه قال لا ٤٥٠	لا تؤد صاحب هذا القبر ١١، ٢١٣
لا، ما أقاموا فيكم الصلاة إلا من ولي عليه	لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير حامل
وال ٦٥٢	حتى تحيض حيضة ٣٣٩
لا مساعة في الإسلام ومن ساعى في	لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ٣٢٢
الجاهلية فقد ألحقته بعصيته ٦١٢	لا حرج ٢٧٧
لا مهر أقل من عشرة دراهم ٣٠٧	لا حمى إلا لله ورسوله ٤٠٠
لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله ٤٤٦	لا رضاع إلا ما كان في الحولين ٣٤٧
لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين ٤٤٩	لا رضاع بعد فصال، ولا يتم بعد احتلام ٣٤٧
لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً ٣٤٣، ٣٤٢	لا شعار في الإسلام ٢٩٦
لا نفقة لها ٣٤٣	لا شفعة لغائب ولا لصغير، والشفعة كحل
لا نفل إلا بعد الخمس ٦٣٤	العقال ٣٨٥
لا نكاح إلا بولي ٢٩١	لا صام من صام الأبد ٢٥٤
لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ٢٩٢	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ١٣١
لا، هو حرام ٣٥٤	لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد ١٣٦
لا، هو طليق الله، ثم طليق رسوله ٦٤٤	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعداً ١٣٦
لا وصية لوارث ٦٠٠	لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد
لا وصية لوارث، إلا أن يجهز الورثة ٦٠٠	وسورة ١٣٦
لا وفاء بنذر في معصية الله، ولا فيما لا	لا صلاة لمن لا وضوء له ٧٧
يملك العبد ٦٣٦	لا ضرر ولا ضرار ١٩، ٤٠٥
لا، وما ذاك؟! ١٥٩	لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ٤٢٨
لا ومقلب القلوب ٤٣٨	لا ضرر ولا ضرار، وللرجل أن يضع خشبة
لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ولا لاعتبار ٤١٣	في حائط جاره ٤٠٣
لا يأكل أحدكم بشاله؛ ولا يشرب بشاله ٤٧٢	لا ضمان على مؤتمن ٤٠٩
لا يأوي الضالة إلا ضالاً ما لم يعرفها ٥٢٤	لا طاعة في معصية الله؛ إنما الطاعة في

لا يحلُّ أن ينكح امرأة بطلاق أخرى ٢٩٦
 لا يحلُّ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفرٌ
 بعد إيمان ٥٧٢
 لا يحلُّ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
 -منها- النفس بالنفس ٥٧٧
 لا يحلُّ سلفٌ وبيعٌ، ولا شرطان في بيع ٣٦٤
 لا يحلُّ قتل امرئ مسلم إلا في إحدى ثلاث
 خصال ٥٧٨
 لا يحل لأحد أن يبيت إلا ووصيته عند رأسه ١٩٢
 لا يحلُّ للرجل أن يعطي العطية ثم يرجع فيها
 إلا ٤٣٣
 لا يحلُّ لمؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن
 يتناول مغنماً حتى يقسم ٦٣٧
 لا يحلُّ مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه ٣٥٣، ٤١٢
 لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
 تسافر ثلاثة ١٧٩
 لا يحلُّ لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم
 الآخر أن تتحد ٣٣٦
 لا يحلُّ لأحدكم ماشية أحد إلا بإذنه أيحب
 أحدكم أن ٤٦٨
 لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين
 عورتها يتحدثان؛ فإن الله ٧٠
 لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح
 أو يترك ٢٩٠
 لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك
 الخاطب قبله ٢٩٠
 لا يرث القاتل شيئاً ٦١٦

لا يباع فضل الماء لبيع به الكلاً ٤٠٠
 لا يباع الماء ليمنع به الكلاً ٣٥٥
 لا يبتع أحدكم على بيع أخيه ٣٦٢
 لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ٣٦٢
 لا يبيع حاضر لباد؛ دعوا الناس يرزق الله
 بعضهم من بعض ٣٦١
 لا يبعن، ولا يوهبن، ولا يورثن ٤٢٥
 لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري
 ثم يغتسل فيه ٥٧
 لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه
 من جنبه ٥٦
 لا يبولن أحدكم في مستحبه ثم يتوضأ فيه؛
 فإن عامة السواك منه ٧٢
 لا يبيع مدبرهم ولا يجهز على جريحهم ولا
 يقتل أسيرهم ٦٥٠
 لا يترك بجزيرة العرب دينان ٦٤٨
 لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين
 إلا أن ٢٥٥
 لا يتوارث أهل ملتين شيئاً ٦١٥
 لا يجزي والد عن ولده إلا أن يجده مملوكاً
 فيشتريه فيعتقه ٤١٨
 لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حدٍّ من
 حدود الله ٥٦٩
 لا يحتكر إلا خاطئ ٣٦٣
 لا يحرم الإملاجة والإملاجتان ٣٤٥
 لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في
 الثدي ٣٤٦

- لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم .. ٦١٥
لا يزال النَّسْ بخيرٍ ما عَجَّلُوا الفطر ٢٤٧
لا يشربنَّ أحدكم قائمًا، فمن نسي فليستقئ ٤٧٨
لا يطوف بالبيت عريانٌ ٢٧٠
لا يغتس رجلٌ يوم الجمعة ويتطهَّر بما استطاع من طهرٍ ١٦٧
لا يغتسلنَّ أحدكم في الماء الدَّائم وهو جنبٌ ٥٦
لا يغلق الرَّهن من صاحبه الَّذي رهنه، له غنمه وعليه غرمه ٤٠٧
لا يقاد مملوكٌ من مالِكه ولا ولدٌ من والده ٥٨٠
لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتَّى يتوضَّأ ٨٩
لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلَّا بخيارٍ ١٢٣
لا يقتل حرٌّ بعبْدٍ ٥٨١
لا يقتل مسلمٌ بكافرٍ ٥٨١
لا يقتل الوالد بالولد ٥٨١
لا يقضينَّ حاكمٌ بين اثنين وهو غضبان ٥٣٣
لا يقعنَّ رجلٌ على امرأةٍ وحملها لغيره ... ٣٣٩
لا يلبس المحرم القميص، ولا العمامة .. ٢٦٣
لا يَمْنَع جَارٌ جاره أن يغرز خشبةً في جداره ٤٠٣
لا يَمْنَع فضل الماء ليمنع به فضل الكلِّ .. ٣٥٥
لا يَمْنَع الماء والنَّار والكلأ ٣٩٨
لا ينفر أحدكم حتَّى يكون آخر عهده بالبيت ٢٨٠
لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب ... ٢٦٤
لا يؤمُّ الرَّجل في بيته ١٥٤
لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه ١٥٤
لا يؤمَّن الرَّجل الرَّجل في سلطانه ١٥٤
لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه ١٥٠
يا أهل مكَّة، لا تقصروا في أقلَّ من أربعة بردٍ ١٨٠
يا أيُّها النَّاس، أحلُّوا، فلولاً الهدي معي فعلت كما فعلتم ٢٦١
يا أبا ذرٍّ، كيف بك عند ولاءٍ يستأثرون عليك بهذا الغيِّ؟ ٦٥٣
يا بن أمِّ عبدٍ، ما حكم من بغى من أمِّي؟ ٦٤٩
يا بلال، أذن في النَّاس فليصوموا غدًا .. ٢٤٢
يا رافع، لم ترمي نخلهم؟ ٤٦٩
يا عائشة، انظرن من إخوانكُنَّ؛ فإنَّها الرِّضاعة من المجاعة ٣٤٧
يا عبد الرَّحمن بن سمره، لا تسأل الإمارة؛ فإنَّك إن أعطيتها ٥٢٧
يا عليُّ، إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتَّى ٥٣٤
يا عمر، إنَّك رجلٌ قويٌّ ٢٦٩
يا عمرو، أصليت بأصحابك وأنت جنبٌ؟ ١٠٦
يا غلام، سمَّ الله، وكن يمينك، وكل ممَّا يليك ٤٧٢
يا فاطمة، احلقي رأسه وتصدَّقي بوزن شعره فضَّة ٥٠١
يا كعب ٥٣٦
يا معشر الشُّباب، من استطاع منكم الباءة فليتزَّوج؛ فإنَّه أغصُّ للبصر ٢٨٤
يا معمر، غطِّ فخذيك؛ فإنَّ الفخذين عورةٌ ١٢٢
يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عينان يبصر

يغتسل، جواباً عن الرجل يجد البلل، ولا	٢٦٩.....	بها ولسانٌ ينطق به
يذكر احتلاماً..... ٩٦	٤٦٠.....	يأكل إن شاء
يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ٦٠	٤٦٩.....	يأكل غير متخذ خبنة
يغفر الله للشَّهيد كلَّ ذنبٍ إِلَّا الدِّينَ؛ فَإِنَّ	٤٥٠.....	يجزئ عنك التُّلث.....
جبريل عليه السلام..... ٦٢٢	٤٩٢.....	يجوز الجذع من الضَّان ضحيَّة
يقسم خمسون عنكم على رجلٍ منهم فيدفع	٢٩٨.....	يحرم من الرِّضاع ما يحرم من الرِّحم.....
برمته..... ٥٩٦	٢٩٨.....	يحرم من الرِّضاع ما يحرم من الولادة.....
يقضي الله في ذلك..... ٦٠٨		يحلُّ لكم ما ذُكِّيتُم وما ذُكرتم اسم الله عليه
يقول الله عزَّ وجلَّ ثلاثة أنا خصمهم يوم	٤٥٩.....	فخرقتم فكلوا.....
القيامة..... ٣٨٧	٥٩٧.....	يحلف منكم خمسون رجلاً.....
يكفيك الماء ولا يضرك أثره..... ٦٤		يد المسلمين على من سواهم تتكافأ دماؤهم
يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدي ولا يستنون	٦٤٥.....	ويجبر عليهم أديانهم.....
بسنتي..... ٦٥٢		يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير
يؤدِّي المكاتب بحصة ما أدَّى دية الحرِّ، وما	٥٠٣.....	حساب.....
بقي دية العبد..... ٤٢٣		يصلُّون بكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن
يؤمُّ القوم أقرؤهم لكتاب الله.... ١٥٥، ١٥١	١٥٥.....	أخطأوا فلكم وعليهم.....
يومٌ وليلة، والصَّيافة ثلاثة أيَّام..... ٤٦٧	٥٩.....	يطهره ما بعده.....
يومًا وليلة..... ١٧٩		يعضُّ أحدكم يد أخيه كما يعضُّ الفحل! لا
	٥٨٤.....	دية لك.....

رَفَعُ

عبد الرحمن الغفري
أئمة الدين الموقر

الفهرس الموضوعي

١٢٨	بَابُ كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ.....	٥	مقدمة التحقيق.....
١٤٠	فصل.....	٤٠	طريقتنا في التحقيق.....
١٤١	فصل.....	٤٨	مقدمة المؤلف.....
١٤٥	بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ.....	٤٩	كتاب الطهارة.....
١٤٩	بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.....	٤٩	باب.....
١٥٧	بَابُ.....	٥٨	فصل.....
١٦١	بَابُ الْقَضَاءِ لِلْقَوَائِدِ.....	٦٧	فصل.....
١٦٣	بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ.....	٦٩	بابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ.....
١٦٩	بَابُ صَلَاةِ الْعِيْدَيْنِ.....	٧٧	بَابُ الْوُضُوءِ.....
١٧٦	بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ.....	٨٧	فصل.....
١٧٩	بَابُ صَلَاةِ السَّعْرِ.....	٨٨	فصل.....
١٨٤	بَابُ صَلَاةِ الْكُفُوفِ.....	٩٥	بَابُ الْغُسْلِ.....
١٨٦	بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ.....	٩٨	فصل.....
١٨٨	كِتَابُ الْجَنَائِزِ.....	١٠٠	فصل.....
١٩٢	فصل.....	١٠٥	بَابُ التَّيْمِمْ.....
١٩٤	فصل.....	١١٠	بَابُ الْحَيْضِ.....
١٩٧	فصل.....	١١٣	فصل.....
٢٠٣	فصل.....	١١٥	كِتَابُ الصَّلَاةِ.....
٢٠٨	فصل.....	١١٩	بَابُ الْأَذَانِ.....
٢١٦	كِتَابُ الزَّكَاةِ.....	١٢٠	بَابُ.....

٣٠٤.....	فصل	٢١٦.....	بَابُ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ
٣١٤.....	فصل	٢١٨.....	فصل
٣١٦.....	كِتَابُ الطَّلَاقِ	٢٢٠.....	فصل
٣٢٠.....	فصل	٢٢١.....	فصل
٣٢٣.....	بَابُ الْخُلْعِ	٢٢١.....	فصل
٣٢٦.....	بَابُ الْإِثْلَاءِ	٢٢٤.....	بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ
٣٢٨.....	بَابُ الظَّهَارِ	٢٢٨.....	بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ
٣٣١.....	فصلُ اللِّغَانِ	٢٣٥.....	بَابُ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ
٣٣٣.....	بَابُ الْعِدَّةِ	٢٣٧.....	بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ
٣٣٨.....	فصل	٢٤٠.....	كِتَابُ الْخُمْسِ
٣٤١.....	بَابُ النَّفَقَةِ	٢٤٢.....	كِتَابُ الصِّيَامِ
٣٤٥.....	بَابُ الرِّضَاعِ	٢٤٥.....	فصل
٣٤٩.....	بَابُ الْحَضَانَةِ	٢٤٨.....	فصل
٣٥٢.....	كِتَابُ الْبَيْعِ	٢٥١.....	بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ
٣٦٧.....	بَابُ الرِّبَا	٢٥٦.....	بَابُ الْاِعْتِكَافِ
٣٧٤.....	بَابُ الْخِيَارَاتِ	٢٥٩.....	كِتَابُ الْحَجِّ
٣٧٩.....	بَابُ السَّلَمِ	٢٦٠.....	فصل
٣٨١.....	بَابُ الْقَرْضِ	٢٦٢.....	فصل
٣٨٣.....	كِتَابُ الشُّفْعَةِ	٢٦٨.....	فصل
٣٨٦.....	كِتَابُ الْإِجَارَةِ	٢٧٢.....	فصل
٣٩٤.....	بَابُ الْإِحْتِاءِ وَالْإِفْطَاعِ	٢٧٤.....	فصل
٣٩٧.....	كِتَابُ الشَّرِكَةِ	٢٨٠.....	فصل
٤٠٦.....	كِتَابُ الرِّهْنِ	٢٨٣.....	بَابُ الْعُمْرَةِ الْمُفْرَدَةِ
٤٠٨.....	كِتَابُ الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ	٢٨٤.....	كِتَابُ النِّكَاحِ
		٢٩٣.....	فصل

- ٥٢٥ كِتَابُ الْقَصَاءِ ٤١٢ كِتَابُ الْعَصَبِ
- ٥٣٧ كِتَابُ الْخُصُومَةِ ٤١٦ كِتَابُ الْعُنُقِ
- ٥٤٧ كِتَابُ الْحُدُودِ ٤٢٦ كِتَابُ الْوَقْفِ
- ٥٤٧ بَابُ حَدِّ الزَّانِي ٤٣٠ كِتَابُ الْهَدَايَا
- ٥٥٩ بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ ٤٣٥ كِتَابُ الْهَبَاتِ
- ٥٦٦ بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ ٤٣٨ كِتَابُ الْأَيَّانِ
- ٥٦٧ بَابُ حَدِّ الشُّرْبِ ٤٤٥ كِتَابُ النَّذْرِ
- ٥٦٧ فَصْلٌ ٤٥١ كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ
- ٥٧٠ بَابُ حَدِّ الْمُحَارِبِ ٤٥٧ بَابُ الصَّيْدِ
- ٥٧٢ بَابُ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ حَدًّا .. ٤٦١ بَابُ الذَّبْحِ
- ٥٧٧ كِتَابُ الْقِصَاصِ ٤٦٧ بَابُ الصِّيَافَةِ
- ٥٨٦ كِتَابُ الدِّيَاتِ ٤٧١ بَابُ آدَابِ الْأَكْلِ
- ٥٩٥ بَابُ الْقَسَامَةِ ٤٧٤ كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ
- ٥٩٨ كِتَابُ الْوَصِيَّةِ ٤٨٣ كِتَابُ اللَّبَاسِ
- ٦٠٤ كِتَابُ الْمَوَارِيثِ ٤٨٩ كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ
- ٦١٨ كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ ٤٩٦ بَابُ الْوَلِيْمَةِ
- ٦٣٠ فَصْلٌ ٤٩٦ فَصْلٌ
- ٦٤٠ فَصْلٌ ٥٠٢ كِتَابُ الطَّبِّ
- ٦٤٩ فَصْلٌ ٥٠٧ كِتَابُ الْوَكَالَةِ
- ٦٥١ فَصْلٌ ٥٠٩ كِتَابُ الصَّهَانَةِ
- ٦٥٥ فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ ٥١١ كِتَابُ الصُّلْحِ
- ٧٠١ الْفَهْرَسُ الْمَوْضُوعِي ٥١٤ كِتَابُ الْحَوَالَةِ
- ٥١٥ كِتَابُ الْمُفْلِسِ
- ٥٢١ كِتَابُ اللَّقْطَةِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الدَّارُ الْمَضِيَّةُ

شَرْحُ

الدَّارِ الْمَضِيَّةِ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ

تَالِفُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الْمَدَنِيُّ حَقَّقَهُ ١٤٥٠ هـ

وَمَعَ الْكَوْكُوبِ الدَّانِي فِي تَحْرِيجِ وَتَحْقِيقِ الدَّارِي

لِلدَّارِ الْمَضِيَّةِ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ



دار الفکر